

فَتْحُ الْبَارِي

بِشْرَحِ

صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيِّ

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفرس أبي جدي بأسرار كتب صحيح البخاري

رَأَى أَمْلَهُ تَصَدَّقًا وَتَحْقِيقًا
رَأَى شَرَفَ عَمَلِهِ مُقَابِلَ نَسْرِ الطَّبِيعَةِ وَالْإِلَاحَةِ
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ
الْأَسْتَاذُ بِكَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاقِهِ وَصَحَّحَ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ
مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ

رَقَمَ كُتُبَهُ وَأَبْرَأَيْتُهُ وَأَمَارَيْتُهُ
مُحَمَّدُ فَوَّازُ عَبْدُ الْبَاقِي

الجزء الثاني

دار المعرفة

بيروت - لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري على ترتيب حروف المعجم (*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
١	٥ - الغسل (ج ١)	٨٦	الحدود (ج ١٢)	٣٧	الإجارة (ج ٤)
١٣	٩٢ - الفتن (ج ١٣)	٤١	الحرث والمزراعة (ج ٥)	٤٣	الأحكام (ج ١٣)
١٢	٨٥ - الفرائض (ج ١٢)	٣٨	الحوالة (ج ٤)	٩٥	أنخبار الأحاد (ج ١٣)
٦	٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)	٦	الحيض (ج ١)	٧٨	الأدب (ج ١٠)
٧	٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)	٩٠	الجبل (ج ١٢)	١٠	الأذان (ج ٢)
٩	٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)	٤٤	الخصومات (ج ٥)	٨٨	استنابة المرتبدين (ج ١٢)
٤	٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)	٥٧	الخمس (ج ٦)	١٥	الاستسقاء (ج ٢)
٣	٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)	١٢	الخوف (ج ٢)	٤٣	الاستقراض (ج ٥)
١١	٨٢ - القدر (ج ١١)	٨٠	الدعوات (ج ١١)	٧٩	الاستئذان (ج ١١)
٢	١٦ - الكسوف (ج ٢)	٨٧	الديات (ج ١٢)	٧٤	الأشربة (ج ١٠)
١١	٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)	٧٢	الذبائح والصيد (ج ٩)	٧٣	الأضاحي (ج ١٠)
٤	٣٩ - الكفالة (ج ٤)	٨١	الزقاق (ج ١١)	٧٠	الأطعمة (ج ٩)
١٠	٧٧ - اللباس (ج ١٠)	٤٨	الزهن (ج ٥)	٩٦	الاعصام بالسنة (ج ١٣)
٥	٤٥ - اللقطة (ج ٥)	٢٤	الزكاة (ج ٣)	٣٣	الاعتكاف (ج ٤)
٤	٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)	١٧	سجود القرآن (ج ٢)	٨٩	الإكراه (ج ١٢)
٤	٢٧ - المحصر (ج ٤)	٣٥	السلم (ج ٤)	٦٠	الأنبياء (ج ٦)
١٠	٧٥ - المرضى (ج ١٠)	٢٢	المهز (ج ٣)	٢	الإيمان (ج ١)
٥	٤١ - المزراعة (ج ٥)	٥٦	السير (ج ٦)	٨٣	الأيمان والنذور (ج ١١)
٥	٤٢ - المساقاة (ج ٥)	٤٢	الشرب والمساقاة (ج ٥)	٥٩	بدء الخلق (ج ٦)
٥	٤٦ - المظالم (ج ٥)	٤٧	الشركة (ج ٥)	١	بدء الرحي (ج ١)
٨ - ٧	٦٤ - المغازي (ج ٨ - ٧)	٥٤	الشروط (ج ٥)	٣٤	البيع (ج ٤)
٥	٥٠ - المكاتب (ج ٥)	٣٦	الشفعة (ج ٤)	٣١	التراويح (ج ٤)
٦	٦١ - المناقب (ج ٦)	٥٢	الشهادات (ج ٥)	٩١	التعبير (ج ١٢)
٧	٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)	٨	الصلاة (ج ١)	٦٥	تفسير القرآن (ج ٨)
٢	٩ - موافيت الصلاة (ج ٢)	٥٣	الصلح (ج ٥)	١٨	تقصير الصلاة (ج ٢)
١١	٨٣ - النذور (ج ١١)	٣٠	الصوم (ج ٤)	٩٤	التمني (ج ١٣)
٩	٦٩ - النفقات (ج ٩)	٧٢	الصيد (ج ٩)	١٩	التهجد (ج ٣)
٩	٦٧ - النكاح (ج ٩)	٧٦	الطب (ج ١٠)	٩٧	التوحيد (ج ١٣)
٥	٥١ - الهبة (ج ٥)	٦٨	الطلاق (ج ٩)	٧	التييم (ج ١)
٢	١٤ - الوتر (ج ٢)	٤٩	العتق (ج ٥)	٢٨	جزاء الصيد (ج ٤)
١	١ - الوحي (ج ١)	٧١	العقيقة (ج ٩)	٥٨	الجزية والموادعة (ج ٦)
٥	٥٥ - الوصايا (ج ٥)	٣	العلم (ج ١)	١١	الجمعة (ج ٢)
١	٤ - الوضوء (ج ١)	٢٦	العمرة (ج ٣)	٢٣	الجنائز (ج ٣)
٤	٤٠ - الوكالة (ج ٤)	٢١	العمل في الصلاة (ج ٣)	٥٦	الجهاد والسير (ج ٦)
		١٣	العيدين (ج ٢)	٢٥	الحج (ج ٣)

(*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المقهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي تحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.
(يوسف المرشلي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩- كتاب مواقيت الصلاة

١- باب مواقيت الصلاة وفضلها

وقوله [النساء ١٠٣]: (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا) مَوْقُوتًا، وَقَتُهُ عَلَيْهِم

٥٢١ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme قال: قرأت على مالك بن ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوماً، فدخل عليه عروة بن الزبير فأخبره أن المنيرة بن شعبة أخر الصلاة يوماً وهو بال عراق، فدخل عليه أبو سمود الأنصاري قال: ما هذا يا منيرة؟ أليس قد علمت أن جبريل نزل فعلى، فعلى رسول الله ﷺ، ثم صلى فعلى رسول الله ﷺ، ثم صلى فعلى رسول الله ﷺ، ثم صلى فعلى رسول الله ﷺ، ثم صلى فعلى رسول الله ﷺ، ثم قال بهذا أمرت. قال عمر لثروة: اعلم ما تحدث، أو إن جبريل هو أقام رسول الله ﷺ وقت الصلاة؟ قال عروة: كذلك كان بشير بن ابن مسعود يحدث عن أبيه [الحديث ٥٢١ - طرأه في: ٣٣١، ٤٠٧]

(باب مواقيت الصلاة - بسم الله الرحمن الرحيم) كذا للسمل على وجه البسمة، ولرفقيه البسمة مقدمة وبمدها
باب مواقيت الصلاة وفضلها، وكذا في نسخة الصغاني، وكذا للكرمة لكن بلا بسمة، وكذا للاصلي لكن
بلا باب. و د المواقيت، جمع ميقات وهو مفعال من الوقت وهو القدر المحدد للفعل من الزمان أو المكان. قوله
(كتاباً مَوْقُوتًا مَوْقُوتًا وقتهم) كذا وقع في أكثر الروايات، وسقط في بعضها لفظ مَوْقُوتًا، فاستشكل ابن التين
تشديد القاف من وقته وقال: المعروف في اللغة التخفيف هـ. والظاهر أن المصنف أراد بقوله مَوْقُوتًا، بيان أن
قوله مَوْقُوتًا، من التوقيت، فقد جاء عن مجاهد في معنى قوله مَوْقُوتًا قال: مفروضاً، وعن غيره محدوداً. وقال
صاحب المنتهى: كل شيء جعل له حين وغاية فهو موقت، يقال وقته ليوم كذا أي أجله. قوله (حدثنا عبد الله
ابن مسleme) هو القضي، وهذا الحديث أول شيء في الموطأ، ورجاله كلهم مدنيون. قوله (أخر الصلاة يوماً)
والمصنف في بدء الخلق من طريق الليث عن ابن شهاب بيان الصلاة المذكورة ولفظه «آخر العصر شيئاً» قال ابن
عبد البر: ظاهر سياقه أنه فعل ذلك يوماً ما لا أن ذلك كان عادة له وإن كان أهل بيته معروفين بذلك هـ. وسياق
بيان ذلك قريباً في باب تضعيع الصلاة عن وقتها، وكذا في نسخة الصغاني، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن
ابن شهاب «آخر الصلاة مرة» يعني العصر، ولطبراني من طريق أبي بكر بن حزم أن عروة حدث عمر بن عبد العزيز
«وهو يومئذ أمير المدينة في زمان الوليد بن عبد الملك» وكان ذلك زمان يؤخرون فيه الصلاة، يعني نبي أمية. قال
ابن عبد البر: المراد أنه أخرها حتى خرج الوقت المستحب، لا أنه أخرها حتى غربت الشمس هـ. ويؤيده
سياق رواية الليث المتقدمة. وأما ما رواه الطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أسامة بن زيد الليثي عن ابن
شهاب في هذا الحديث قال: «وطأ المؤذن لصلاة العصر فأصغى عمر بن عبد العزيز قبل أن يصلها» فحصل على أنه

قارب المساء لا أنه دخل فيه . وقد رجح عمر بن عبد العزيز عن ذلك ، فروى الأوزاعي عن عاصم بن وهاب بن حبة عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز - يعني في خلافته - كان يصلي الظهر في الساعة الثامنة والعصر في الساعة العاشرة حين تدخل . قوله (أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوما) بين عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عن ابن شهاب أن الصلاة المذكورة العصر أيضا ، ولفظه « أسى المغيرة بن شعبة بصلاة العصر » . قوله (وهو بالعراق) في الموطأ رواية القعنبى وغيره عن مالك « وهو بالكوفة » ، وكذا أخرجه الاسماهيلي عن أبي خليفة عن القعنبى . والكوفة من جلة العراق ، فالتعبير بها أخص من التعبير بالعراق ، وكان المغيرة إذ ذاك أميراً عليها من قبل معاوية بن أبي سفيان . قوله (أبو مسعود) أى عقبة بن عمرو البدرى . قوله (ما هذا) أى التأخير . قوله (أليس) كذا الرواية ، وهو استعمال صحيح ، لكن الأكثر في الاستعمال في مخاطبة الحاضر « ألسنت » ، وفي مخاطبة الغائب « أليس » . قوله (قد علمت) قال عياض يدل ظاهره على علم المغيرة بذلك ، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل الظن من أبي مسعود لعلمه بصحة المغيرة . قلت : ويؤيد الأول رواية شبيب عن ابن شهاب عند المصنف في غزوة بدر بلفظ « فقال لقد علمت » ، بغير أداة استفهام ، ونحوه لعبد الرزاق عن معمر وابن جريج جميعاً . قوله (أن جبريل نزل) بين ابن إسحق في المغازى أن ذلك كان صديحة الليلة التي فرضت فيها الصلاة وهي ليلة الإسراء ، قال ابن إسحق « حدثني عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير » ، وقال عبد الرزاق « عن ابن جريج قال : قال نافع بن جبير وغيره : لما أصبح النبي ﷺ من الليلة التي أسرى به لم يره إلا جبريل نزل حين زاغت الشمس ، ولذلك سميت « الأولى » ، أى صلاة الظهر ، فأمر فصيح بأصحابه : الصلاة جامعة ، فاجتمعوا ، فصلى به جبريل وصلى النبي ﷺ بالناس ، فذكر الحديث ، وفيه رد على من زعم أن بيان الأوقات إنما وقع بعد الهجرة ، والحق أن ذلك وقع قبلها ببيان جبريل ، وبمدها ببيان النبي ﷺ . قوله (نزل فصلى ، فصلى رسول الله ﷺ) قال عياض : ظاهره أن صلاته كانت بعد فراغ صلاة جبريل ، لكن المنصوص في غيره أن جبريل أم النبي ﷺ ، فيحمل قوله « صلى فصلى » على أن جبريل كان كلما فصل جزءاً من الصلاة تابعه النبي ﷺ بفعله . وهذا جزم التنوير . وقال غيره : الفاء بمعنى الواو ، واعتراض بأنه يلزم أن يكون النبي ﷺ كان يتقدم في بعض الأركان على جبريل على ما يقتضيه مطلق الجمع . وأجيب بمراعاة الحيثية وهي التبيين ، فكان لأجل ذلك يترأخى عنه ، وقيل : الفاء للسببية كقوله تعالى (فوكره موسى فقتل عليه) وفي رواية الليث عند المصنف وغيره « نزل جبريل فأمنى فصليت معه » ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر « نزل فصلى فصلى رسول الله ﷺ فصل الناس معه » ، وهذا يؤيد رواية نافع بن جبير المقدمة ، وإنما دعاهم إلى الصلاة بقوله « الصلاة جامعة » لأن الأذان لم يكن شرع حينئذ ، واستدل بهذا الحديث على جواز الاتهام بمن يأثم بغيره ، وبحجاب عنه بما يحجب به عن قصة أبي بكر في صلاته خلف النبي ﷺ وصلاة الناس خلفه ، فانه يحتمل على أنه كان مبلغاً فقط كما سيأتى تقريره في أبواب الإمامة . واستدل به أيضاً على جواز صلاة المفترض خلف المتنفل من جهة أن الملائكة ليسوا مكلفين بمثل ما كلف به الإنس . قاله ابن العربي وغيره . وأجلب عياض باحتيال أن لا تكون تلك الصلاة كانت واجبة على النبي ﷺ حينئذ . وتمتبه بما تقدم من أنها كانت صديحة ليلية ففرض الصلاة ، وأجلب باحتيال أن الوجوب عليه كان معلقاً بالبيان ، فلم يتحقق الوجوب إلا بعد تلك الصلاة . قال : وأيضاً لا نلزم أن جبريل كان متنفلاً بل كانت تلك الصلاة واجبة عليه لأنه مكلف بتبليغها فهم صلاة مفترض

خلف مفترض اهـ . وقال ابن المنير : قد يتعلق به من يجوز صلاة مفترض بفرض خلف مفترض بفرض آخر ، كذا قال ، وهو مسلم له في صورة المؤداة مثلا خلف القضية لا في صورة الظهر خلف العصر مثلا . قوله (بهذا أمرت) بفتح المثناة على المشهور ، والمعنى هذا الذي أمرت به أن تصليه كل يوم وليلة ، وروى بالضم أى هذا الذي أمرت بتقليبه لك . قوله (اعلم) بصيغة الأمر . قوله (أو إن جبريل) بفتح الهزة وهي للاستفهام والواو هي العاطفة والطف على شئ . مقدر وبكر حمزة إن ويجوز الفتح . قوله (وقوت الصلاة) كذا للمستعمل بصيغة الجمع ، والباقي وقت الصلاة . بالافراد وهو الجنس . قوله (كذلك كان بشير) هو بفتح الموحدة بعدها معجمة بوزن فعيل ، وهو تابعي جليل ذكر في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ ورآه . قال ابن عبد البر : هذا السياق منقطع عند جماعة من العلماء لأن ابن شهاب لم يقل حضرت مراجعة عروة لعمر ، وعروة لم يقل حدثني بشير ، لكن الاعتبار عند الجمهور بثبوت اللقاء والمجاسة لا بالصيغ اهـ . وقال الكرماني : اعلم أن الحديث بهذا الطريق ليس متصل الاسناد إذ لم يقل أبو مسعود : شأدت رسول الله ﷺ ، ولا قال : قال رسول الله ﷺ . قلت : هذا لا يسمى منقطا اصطلاحا ، وإنما هو مرسل أصح لأنه لا يدرك القصة ، فاحتمل أن يكون سمع ذلك من النبي ﷺ أو بلغه عنه بتبليغ من شاهده أو سمعه كصحابي آخر . على أن رواية الليث عند المصنف تزيد الإشكال كله ، ولفظه وقال عروة : سمعت بشير بن أبي مسعود يقول : سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكر الحديث . وكذا سياق ابن شهاب ، وليس فيه التصريح بسامعه له من عروة ، وابن شهاب قد جرب عليه التدليس ، لكن وقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب قال : كنا مع عمر بن عبد العزيز ، فذكره . وفي رواية شعيب عن الزهري : سمعت عروة يحدث عمر بن عبد العزيز ، الحديث . قال القرطبي : قول عروة إن جبريل نزل ليس فيه حجة واضحة على عمر بن عبد العزيز إذ لم يبين له الأوقات . قال : غاية ما يتوهم عليه أنه نبه وذكره بما كان يعرفه من تفاصيل الأوقات . قال : وفيه بعد ، لأنكار عمر على عروة حيث قال له : اعلم ما تحدث يا عروة . قال : وظاهر هذا الإنكار أنه لم يكن عنده علم من إمامة جبريل . قلت : لا يلزم من كونه لم يكن عنده علم منها أن لا يكون عنده علم بتفاصيل الأوقات المذكورة من جهة العمل المستمر ، لكن لم يكن يعرف أن أصله بتبيين جبريل بالفعل ، فلماذا استكتب فيه ، وكأنه كان يرى أن لا مفاضلة بين أجزاء الوقت الواحد ، وكذا يحمل عمل المغيرة وغيره من الصحابة ، ولم أقف في شئ من الروايات على جواب المغيرة لأبي مسعود ، والظاهر أنه رجع إليه والله أعلم . وأما ما زاده عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري في هذه القصة قال : فلم يزل عمر يعلم الصلاة بعلامة حتى فارق الدنيا ، ورواه أبو الشيخ في كتاب المواقيت ، له من طريق الوليد عن الأوزاعي عن الزهري قال : ما زال عمر بن عبد العزيز يعلم مواقيت الصلاة حتى مات ، ومن طريق إسماعيل بن حكيم : أن عمر بن عبد العزيز جعل ساعات يقضين مع غروب الشمس ، زاد من طريق ابن إسحق عن الزهري : فما أخرها حتى مات ، فكله يدل على أن عمر لم يكن يخطأ في الأوقات كثير احتياط إلا بعد أن حدثه عروة بالحديث المذكور . (تنبيه) : ورد في هذه القصة من وجه آخر عن الزهري بيان أبي مسعود للأوقات ، وفي ذلك ما يرفع الاشكال ، ويوضح توجيه احتجاج عروة به ، فروى أبو داود وغيره ، وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق ابن وهب ، والطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب كلاهما عن أسامة بن زيد عن الزهري هذا الحديث بأسناده وزاد في آخره : قال أبو مسعود : قرأت رسول

الله ﷺ يصلّي الظهر حين تزول الشمس ، فذكر الحديث . وذكر أبو داود أن أسامة بن زيد تفرد بتفسير الأوقات فيه ، وأن أصحاب الزهري لم يذكروا ذلك . قال : وكذا رواه هشام بن عروة وحبيب بن أبي مرزوق عن عروة لم يذكر تفسيراً . ورواية هشام أخرجه سعيد بن منصور في سننه ، ورواية حبيب أخرجه الحارث ابن أبي أسامة في مسنده . وقد وجدت ما يعضد رواية أسامة وزيد عليها أن البيان من فعل جبريل ، وذلك فيما رواه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز ، والبيهقي في السنن الكبرى ، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن حزم أنه بلغه عن أبي مسعود ، فذكره منقطعاً ، لكن رواه الطبراني من وجه آخر عن أبي بكر عن عروة ، فرجع الحديث إلى عروة ، ووضح أن له أصلاً ، وأن في رواية مالك ومن تابعه اختصاراً ، وبذلك جزم ابن عبد البر ، وليس في رواية مالك ومن تابعه ما ينفي الزيادة المذكورة فلا توصف والحالة هذه بالشذوذ . وفي الحديث من الفوائد : دخول العلماء على الأمراء ، وإنكارهم عليهم ما يخالف السنة ، واستثبات العالم فيما يستغفر به السامع ، والرجوع عند التنازع إلى السنة . وفيه فضيلة عمر بن عبد العزيز . وفيه فضيلة المبادرة بالصلاة في الوقت الفاضل . وقبول خبر الواحد الثابت . واستدلاله ابن بطل وغيره على أن الحجة بالمصل دون المنقطع لأن عروة أجاب عن استقحام عمر له لما أن أرسل الحديث بذكر من حدثه به فرجع إليه ، فكان عمر قال له : تأمل ما تقول ، فاطعه بلغك عن غير ثبت . فكان عروة قال له : بل قد سمعته من قد سمع صاحب رسول الله ﷺ ، والصاحب قد سمعه من النبي ﷺ . واستدل به عياض على جواز الاحتجاج بمسلس الثقة كصنيع عروة حين احتج على عمر قال : وإنما راجعه عمر لتثبته فيه لا لكونه لم يرض به مرسل . كذا قال ، وظاهر السياق يشهد لما قال ابن بطل . وقال ابن بطل أيضاً : في هذا الحديث دليل على ضعف الحديث الوارد في أن جبريل أم بالنبي ﷺ في يومين لوقتین مختلفین لكل صلاة ، قال : لأنه لو كان صحيحاً لم ينكر عروة على عمر صلاته في آخر الوقت محتجاً بصلاة جبريل ، مع أن جبريل قد صلى في اليوم الثاني في آخر الوقت وقال : الوقت ما بين هذين ، وأجيب باحتمال أن تكون صلاة عمر كانت خرجت عن وقت الاختيار وهو مصير ظل الشيء مثليه ، لا عن وقت الجواز وهو مغيب الشمس ، فيتجه إنكار عروة ، ولا يلزم منه ضعف الحديث . أو يكون عروة أنكر مخالفة ما واظب عليه النبي ﷺ وهو الصلاة في أول الوقت ورأى أن الصلاة بعد ذلك إنما هي لبیان الجواز ، فلا يلزم منه ضعف الحديث أيضاً . وقد روى سعيد بن منصور ، من طريق طلق بن حبيب مرسلًا قال : إن الرجل ليصل الصلاة وما فاتته ، ولما فاتته من وقتها خير له من أهلها وماله ، ورواه أيضاً عن ابن عمر من قوله ، ويؤيد ذلك احتجاج عروة بحديث عائشة في كونه ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها ، وهي الصلاة التي وقع الإنكار بسببها ، وبذلك تظهر مناسبة ذكره لحديث عائشة بعد حديث أبي مسعود ، لأن حديث عائشة يشعر بمواظبته على صلاة العصر في أول الوقت ، وحديث أبي مسعود يشعر بأن أصل بيان الأوقات كان بتعليم جبريل

٥٢٢ - قال عروة : ولقد حدثتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل

أن تظهر

[الحديث ٥٢٢ - أطرافه في : ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٣٩٠٣]

قوله (قال عروة ولقد حدثني عائشة) قال الكرماني : هو إما مقول ابن شهاب أو تعليق من البخاري . قلت : الاحتمال الثاني - على بعده - مغاير للواقع كما سيظهر في د باب وقت العصر ، فربما ، فقد ذكره مسندا عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ، فهو مقوله وليس بتعليق ، وسنذكر الكلام على فوائده هناك إن شاء الله تعالى

٢ - باب (مُنْبِيهِنَّ إِلَيْهِ وَأَتَقُوهُ وَأَقْبُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمَشْرِكِينَ) [الروم ٣١]

٥٢٣ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ عَبَادٍ - عَنْ أَبِي جَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : **« قَدِمَ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا : إِنَّا مِنْ هَذَا الْحَيِّ مِنْ رِبْعَةٍ ، وَلَسْنَا نَعْرِفُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشُّهُورِ الْكُرَامِ ، فَرُتَابُ شَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ وَرَاءِنَا . قَالَ : أَسْرُكُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : الْإِيمَانِ بِاللَّهِ - ثُمَّ فَسَّرَهَا لَمْ - شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَأَنْ تُؤَدُّوا إِلَى الْخُسْ مَا غَنِمْتُمْ . وَأَنْهَى عَنِ الدُّبَاءِ ، وَالْخُسْفَمِ ، وَالْمُقَبَّرِ ، وَالزَّيْتَرِ »**

[انظر الحديث ٥٥ وأطرافه]

قوله (باب منبئين إليه) كذا عند أبي ذر بتكوين باب ، ولغيره د باب قوله تعالى ، بالإضافة . والمنبئ الثاني ، من الانابة وهي الرجوع . وهذه الآية مما استدلل به من يرى تكفير تارك الصلاة لما يقتضيه مفهومها ، وأجيب بأن المراد أن ترك الصلاة من أفعال المشركين فورد النهي عن التشبه بهم ، لأن من وافقهم في الترك صار مشركا . وهي من أعظم ما ورد في القرآن في فضل الصلاة . ومناسبتها لحديث وفد عبد القيس أن في الآية اقتران نفي الشرك بإقامة الصلاة ، وفي الحديث اقتران إثبات التوحيد بإقامتها ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الإيمان . وقوله في هذه الرواية د حدثنا عباد وهو ابن عباد ، كذا لابي ذر ، وسقطت الواو لغيره ، وهو ممن وافق اسمه اسم أبيه ، واسم جده حبيب بن المهلب بن أبي صفرة . وقوله د إنا هذا الحي ، هو بالنصب على الاختصاص . وافته أعلم

٣ - باب البيعة على إقام الصلاة

٥٢٤ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا قَيْسٌ عَنْ جَرِيرِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : **بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَالنَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ**

[انظر الحديث ٥٧ وأطرافه]

قوله (باب البيعة على إقام الصلاة) وفي رواية كريمة د إقامة ، والمراد بالبيعة المبايعة على الاسلام ، وكان النبي ﷺ أول ما يشترط بعد التوحيد إقامة الصلاة لأنها رأس العبادات البدنية ، ثم أداء الزكاة لأنها رأس العبادات المالية ، ثم يعلم كل قوم ما حاجتهم إليه أسس ، فبايع جريرا على النصيحة لأنه كان سيد قومه فأرشده إلى تعليمهم بأمره بالنصيحة لهم ، وبايع وفد عبد القيس على أداء الخس لكونهم كانوا أهل عاربة مع من يليهم من كفار مضر ، وقد تقدم الكلام على حديث جرير أيضا مستوفى في آخر كتاب الإيمان . وديحي ، في الاستناد أيضا هو القطان ، واسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ،

٤ - باب الصلاة كُفَّارَة

٥٢٥ - **حَدَّثَنَا** مَدَدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ حَدَّثَنِي شَقِيقٌ قَالَ سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ قَالَ « كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : أَيْكُمْ يُحْفَظُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ ؟ قُلْتُ : أُنَا ، كَمَا قَالَ . قَالَ : لَأَنْكَ عَلَيْهِ - أَوْ عَلَيْهَا - لَجْرِي . قُلْتُ : فِئْتَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ . قَالَ : لَيْسَ هَذَا أُرِيدُ ، وَلَكِنَّ الْفِئْتَةَ الَّتِي تَمُوجُ كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ . قَالَ : لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بِأَمْسٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنْ يَبِينَكَ وَيَبِينَهَا بَابًا مَغْلَقًا . قَالَ : أَيْ كَسْرُ أَمْ يُفْتَحُ ؟ قَالَ : يُكْسَرُ . قَالَ : إِذَنْ لَا يُفْتَقُ أَبَدًا . قُلْنَا : أَكُنْ عُمَرُ يَعْلَمُ الْبَابَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . كَمَا أَنَّ دُونَ الْغَدِّ اللَّيْلَةَ . إِنِّي حَدَّثْتُكَ بِحَدِيثٍ لَيْسَ بِالْأَعْلَاطِ . فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَ حُذَيْفَةَ ، فَأَمَرْنَا مَسْرُوقًا فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : الْبَابُ عُمَرُ »

[الحديث ٥٢٥ - أطرافه في : ١٤٣٥ ، ١٨٩٥ ، ٣٥٨٦ ، ٧٠٩٦]

قَوْلُهُ (باب الصلاة كفارة) كذا للاكثر ، وللمستمل د باب تكفير الصلاة . **قَوْلُهُ (حدثنا يحيى)** هو القطان ، وشقيق هو ابن سلة أبو وائل . **قَوْلُهُ (سمعت حذيفة)** للمستمل د حدثني حذيفة . **قَوْلُهُ (في الفتنة)** فيه دليل على جواز إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص . إذ تبين أنه لم يسأل إلا عن فتنة مخصوصة . ومعنى الفتنة في الأصل الاختبار والامتحان ، ثم استعملت في كل أمر يكشفه الامتحان عن سوء . وتطلق على الكفر ، والغلو في التأويل البعيد ، وعلى الفضيحة والبلية والعذاب والقتال والتحول من الحسن إلى القبيح والميل إلى الشيء والاعجاب به ، وتكون في الخير والشر كقوله تعالى ﴿ وَبَلَّوْكُمْ بِالْخَيْرِ وَالْخَيْرِ فَتَنَةٌ ﴾ . **قَوْلُهُ (أنا كما قاله)** أي أنا أحفظ ما قاله ، والكاف زائدة للتأكيد ، أو هي بمعنى على . ويحتمل أن يراد بها المثلية ، أي أقول مثل ما قاله . **قَوْلُهُ (عليه)** أي على النبي ﷺ (أو عليها) أي على المقالة ، والشك من أحد رواته . **قَوْلُهُ (الأمر والنهي)** أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما صرح به في الزكاة . **قَوْلُهُ (قلنا)** هو مقول شقيق . وقوله (أني حدثته) هو مقول حذيفة . و (الاغاليط) جمع أغلوطة . وقوله (فهبنا) أي خفنا ، وهو مقول شقيق أيضا . وقوله (الباب عمر) لا يغير قوله قبل ذلك (ان بينه وبين الفتنة بابا) لأن المراد بقوله بينك وبيننا أي بين زمانك وبين زمان الفتنة وجود حياتك ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في علامات النبوة إن شاء الله تعالى

٥٢٦ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ عَنْ شَيْبَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِي عُمَانَ النَّهْدِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ « أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنْ امْرَأَةٍ قُبْلَةً ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ فِي الصَّلَاةِ طَرَفِي النَّهَارِ وَزَلْنَا مِنَ اللَّيْلِ ، إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِنُ بِالسَّيِّئَاتِ ﴾ فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَيْ هَذَا ؟ قَالَ : بَلِّغِ أُمَّتِي كُلَّهُمْ »

[الحديث ٥٢٦ - طرفه في ٤٦٨٧]

قَوْلُهُ (ان رجلا) هو أبو اليسر بفتح التحتانية والمهمله الانصاري ، رواه الترمذي وقيل غيره ، ولم أقف على اسم المرأة المذكورة ، ولكن جله في بعض الأحاديث أنها من الانصار . **قَوْلُهُ (بلِّغ أمتي كلهم)** فيه مبالغة في التأكيد وسقط د كلهم ، من رواية المستمل ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في آخر تفسير سورة

هود إن شاء الله تعالى . واحتج المرجئة بظاهره وظاهر الذي قبله على أن أفعال الخير مكفرة للكبائر والصغائر ، وحله جمهور أهل السنة على الصغائر عملاً بحمل المطلق على المقيد كما سيأتى بسطه هناك إن شاء الله تعالى

٥ - باب فضل الصلاة لوقتها

٥٢٧ - **عمر بن الخطاب** أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال حدثنا شعبه قال : الوليد بن العيزار أخبرني قال : سمعت أبا عمرو الشيباني يقول : حدثنا صاحب هذه الدار - وأشار إلى دار عبد الله قال : « سألت النبي ﷺ : أي العمل أحب إلى الله ؟ قال : الصلاة على وقتها . قال : ثم أي ؟ قال : ثم بر الوالدين . قال : ثم أي ؟ قال : الجهاد في سبيل الله . قال : حدثني بهن ، وروى استزدته زادني »

[الحديث ٥٢٧ - أطرافه في : ٧٨٢ ، ٥٩٠ ، ٧٠٤]

قوله (باب فضل الصلاة لوقتها) كذا ترجم ، وأورده بلفظ د على وقتها ، وهي رواية شعبة وأكثر الرواة ، نعم أخرجه في التوحيد من وجه آخر بلفظ الترجمة ، وكذا أخرجه مسلم باللفظين . **إقوله** (قال الوليد بن العيزار أخبرني) هو على التقديم والتأخير . **قوله** (حدثنا صاحب هذه الدار) كذا رواه شعبه مبهما ، ورواه مالك بن مغول عند المصنف في الجهاد وأبو إسحق الشيباني في التوحيد عن الوليد فصرحا باسم عبد الله ، وكذا رواه النسائي من طريق أبي معاوية النخعي عن أبي عمرو الشيباني وأحد من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه . **قوله** (وأشار بيده) فيه الاكتفاء بالإشارة المفهمة عن التصريح ، وعبد الله هو ابن مسعود . **قوله** (أي العمل أحب إلى الله) في رواية مالك بن مغول ، أي العمل أفضل ، وكذا لاكثر الرواة ، فإن كان هذا اللفظ هو المسئول به فلفظ حديث الباب ملزوم عنه . ومحصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره بما اختلفت فيه الأجوبة بأنه أفضل الأعمال أن الجواب اختلف لاختلاف أحوال السائلين بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه ، أو بما لهم فيه رغبة ، أو بما هو لائق بهم ، أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره ، فقد كان الجهاد في ابتداء الاسلام أفضل الأعمال لأنه الوسيلة إلى القيام بها والتمسك أداؤها ، وقد تضافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ، ومسح ذلك في وقت مواساة المضطر تكون الصدقة أفضل ، أو أن أفضل ، ليست على بابها بل المراد بها الفضل المطلق ، أو المراد من أفضل الأعمال لحذف من وهي مرادة . وقال ابن دقيق العيد : الأعمال في هذا الحديث محمولة على البدنية ، وأراد بذلك الاحتراز عن الإيمان لأنه من أعمال القلوب ، فلا تعارض حيثئذ بينه وبين حديث أبي هريرة ، أفضل الأعمال إيمان بالله ، الحديث . وقال غيره : المراد بالجهاد هنا ما ليس بفرض عين ، لأنه يتوقف على إذن الوالدين فيكون برهما مقدما عليه . **قوله** (الصلاة على وقتها) قال ابن بطال فيه أن البدار إلى الصلاة في أول أوقاتها أفضل من التراخي فيها لأنه إنما شرط فيها أن تكون أحب الأعمال إذا أقيمت لوقتها المستحب . قلت : وفي أخذ ذلك من اللفظ المذكور نظر ، قال ابن دقيق العيد : ليس في هذا اللفظ ما يقتضى أولا ولا آخر ، وكأن المقصود به الاحتراز عما إذا وقعت قضاء . وتعب بأن إخراجها عن وقتها محرم ، ولفظ د أحب ، يقتضى المشاركة في الاستحباب فيكون المراد الاحتراز عن إيقاعها آخر الوقت . وأجيب بأن المشاركة إنما هي بالنسبة إلى الصلاة وغيرها من الأعمال فإن وقت الصلاة في وقتها كانت

أحب إلى الله من غيرها من الأعمال ، فوق الاحتراز عما إذا وقعت خارج وقتها من معذور كالنائم والنائم فإن إخراجها لما عن وقتها لا يوصف بالتحريم ولا يوصف بكونه أفضل الأعمال مع كونه محبوباً ، لكن إخراجها في الوقت أحب . (تنبيه) : اتفق أصحاب شعبة على اللفظ المذكور في الباب وهو قوله « عن وقتها » ، وخالفهم على ابن حفص وهو شيخ صدوق من رجال مسلم فقال « الصلاة في أول وقتها » ، أخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي من طريقه ، قال الدارقطني : ما أحسبه حفظه ، لأنه كبر وتغير حفظه . قلت : ورواه الحسن بن علي المعمرى في « اليوم والليلة » ، عن أبي موسى محمد بن المثنى عن غندر عن شعبة كذلك ، قال الدارقطني : غدر به المعمرى ، فقد رواه أصحاب أبي موسى عنه بلفظ « على وقتها » ، ثم أخرجه الدارقطني عن الحاملي عن أبي موسى كرواية الجماعة ، وهكذا رواه أصحاب غندر عنه ، والظاهر أن المعمرى وهم فيه لأنه كان يحدث من حفظه ، وقد أطلق النووي في « شرح المهذب » أن رواية « في أول وقتها » ضعيفة ، لكن لها طريق أخرى أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد ، وتفرّد عثمان بذلك ، والمعروف عن مالك بن مغول كرواية الجماعة ، كذا أخرجه المصنف وغيره ، وكأن من رواها كذلك ظن أن المعنى واحد ، ويمكن أن يكون أخذ من لفظة « على » ، لأنها تقتضى الاستعلاء على جميع الوقت فيتعين أوله ، قال القرطبي وغيره : قوله « لوقتها » اللام للاستقبال مثل قوله تعالى ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ أى مستقبلاً عدتهن ، وقيل للابتداء كقوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لذالك الشمس ﴾ وقيل بمعنى في أى في وقتها ، وقوله « على وقتها » قيل على بمعنى اللام ففيه ما تقدم ، وقيل لإرادة الاستعلاء على الوقت ، وفائدته تحقق دخول الوقت ليقع الأداء فيه . قوله (ثم أى) قيل : الصواب أنه غير ممنون لأنه غير موقوف عليه في الكلام ، والسائل ينتظر الجواب ، والتتوين لا يوقف عليه فتوئيه ووصله بما بعده خطأ ، فيوقف عليه وقفة لطيفة ثم يؤتى بما بعده قاله الفاكهاني . وحكى ابن الجوزي عن ابن الحشاش الجزم بتوئيه لأنه معرب غير مضاف ، وتعمّب بأنه مضاف تقديرًا والمضاف إليه محذوف لفظاً ، والتقدير : ثم أى العمل أحب ؟ فيوقف عليه بلا تنوين . وقد نص سيبويه على أنها تعرب ولكنها تنفى إذا أضيفت ، واستشكل الزجاج . قوله (قال بر الوالدين) كذا لاكثر ، وللمستطلي « قال ثم بر الوالدين » ، بزيادة ثم ، قال بعضهم : هذا الحديث موافق لقوله تعالى ﴿ أن أشكر لى ولوالديك ﴾ وكأنه أخذه من تفسير ابن عيينة حيث قال : من صلى الصلوات الخمس فقد شكر الله ، ومن دعا لوالديه عقبها فقد شكرهما . قوله (حدثني بهن) هو مقول عبد الله بن مسعود ، وفيه تقرير وتأكيّد لما تقدم من أنه باشر السؤال وسمع الجواب . قوله (ولو استزده) يحتمل أن يريد من هذا النوع وهو مراتب أفضل الأعمال ، ويحتمل أن يريد من مطلق المسائل المحتاج إليها ، وزاد الترمذى من طريق المسعودى عن الوليد « فسكت عنى رسول الله ﷺ ولو استزده لزدنى » ، فكأنه استعصر منه مشقة ، ويؤيده ما في رواية لمسلم « فارتكت ، أن أستزده إلا إرعاء عليه » أى شفقة عليه لتلايسام . وفي الحديث فضل تعظيم الوالدين ، وأن أعمال البر يفضل بعضها على بعض . وفي السؤال عن مسائل شتى في وقت واحد ، والرفق بالعالم ، والتوقف عن الإكثار عليه خشية ملاله ، وما كان عليه الصحابة من تعظيم النبي ﷺ والشفقة عليه ، وما كان هو عليه من إرشاد المسترشدين ولو شق عليه . وفيه أن الإشارة تنزل منزلة التصريح إذا كانت معينة للشار إلى ميزة له عن غيره ، قال ابن بريّة : الذى يقتضيه النظر تقديم الجهاد على جميع أعمال البدن . لأن

فيه بذل النفس ، إلا أن الصبر على المحافظة على الصلوات وأدائها في أوقاتها والمحافظة على بر الوالدين أمر لازم متكرر دائم لا يصبر على مراقبة أمر الله فيه إلا الصديقون . والله أعلم

٦ - باب الصلوات الخمس كفارة

٥٢٨ - حدثنا إبراهيم بن حنيفة قال حدثني ابن أبي حازم والدرودي عن يزيد بن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « أَرَأَيْتُمْ لو أَنَّ نَهْرًا بِيَابِ أَحَدِكُمْ يَتَنَقَّلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ حَسَا مَا تَقُولُ ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ ؟ قَالُوا : لَا يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ شَيْئًا . قَالَ : فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَاةِ الْخَمْسَةِ يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا »

قوله (باب) بالتونين (الصلوات الخمس كفارة) كذا ثبت في أكثر الروايات ، وهي أخص من الترجمة السابقة على التي قبلها . وسقطت الترجمة من بعض الروايات ، وعليه مثنى ابن بطال ومن تبعه ، وزاد الكشميني بعد قوله كفارة للخطايا إذا صلاهن لوقت في الجماعة وغيرها ، . قوله (ابن أبي حازم والدرودي) كل منها يسمى عبد العزيز ، وهما مدنيان ، وكذا بقية رجال الاسناد . قوله (عن يزيد بن عبد الله) أي ابن أبي أسامة بن الهاد الليثي ، وهو تابعي صغير ، ولم أر هذا الحديث بهذا الإسناد إلا من طريقه . وأخرجه مسلم أيضا من طريق الليث ابن سعد وبكر بن مضر كلاهما عنه . نعم روى من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أخرجه البيهقي الشعب من طريق محمد بن عبيد عنه ، لكنه شاذ لأن أصحاب الأعمش إنما روه عنه عن أبي سفيان عن جابر ، وهو عند مسلم أيضا من هذا الوجه . قوله (عن محمد بن إبراهيم) هو النعمي راوى حديث الأعمال ، وهو من الثنايين أيضا ، ففي الاسناد ثلاثة تابعيون على نسق . قوله (أَرَأَيْتُمْ) هو استفهام تقرير متعلق بالاستخبار ، أي أخبروني هل يبقى . قوله (لو أَنَّ نَهْرًا) قال الطبري : لفظ دلو ، يقتضي أن يدخل على الفعل وأن يجاب ، لكنه وضع الاستفهام موضعه تأكيدا وتقريرا ، والتقدير لو ثبت نهر صفته كذا لما بقي كذا ، والنهر بفتح الهاء وسكونها ما بين جنبي الوادي ، سمي بذلك لسمته ، وكذلك سمي النهر لسمته ضوته . قوله (ما تقول) كذا في النسخ المعتمدة بأفراد المخاطب ، والمعنى ما تقول يا أيها السامع ؟ ولأن نعم في المستخرج على مسلم وكذا للإسماعيلي والجوزقي ما تقولون ، بصيغة الجمع ، والاشارة في ذلك إلى الاغتسال ، قال ابن مالك : فيه شاهد على إجراء فعل القول مجرى فعل الظن ، وشرطه أن يكون مضارعا مسندا إلى المخاطب متصلا باستفهام . قوله (يبقى) بضم أوله على الفاعلية . قوله (من دَرَنِهِ) زاد مسلم « شيئا » والدَرَنُ الوسخ ، وقد يطلق الدرن على الحب الصغار التي تنحصر في بعض الأجساد ، ويأتي البحث في ذلك . قوله (قَالُوا لَا يُبْقِي) بضم أوله أيضا ، (شيئا) منصوب على المفعولية . وسلم د لا يبقى ، بفتح أوله و« شيء » بالرفع ، والفاء في قوله « ذلك » جواب شيء محذوف ، أي إذا قرر ذلك عندكم فهو مثل الصلوات الخ . وفائدة التمثيل التأكيد ، وجعل المعقول كالحسوس . قال الطبري : في هذا الحديث مبالغة في نفي الذنوب لأنهم لم يقتسمروا في الجواب على لا بل أعادوا اللفظ تأكيدا . وقال ابن العربي : وجه التمثيل أن المرء كما يتدنس بالأقذار المحسوسة في بدنه وثيابه ويطهره الماء الكثير فكذلك الصلوات تطهر العبد عن أقذار

الذنوب حتى لا تبقى له ذنبا إلا أسقطه . انتهى . وظاهره أن المراد بالخطايا في الحديث ما هو أعم من الصغيرة والكبيرة ، لكن قال ابن بطال : يؤخذ من الحديث أن المراد الصفات خاصة ، لأنه شبه الخطايا بالذنوب ، والذنوب صغير بالنسبة إلى ما هو أكبر منه من القروح والخرجات انتهى . وهو مبنى على أن المراد بالذنوب في الحديث الحب ، والظاهر أن المراد به الوسخ ، لأنه هو الذي يناسبه الاغتسال والتنظيف . وقد جاء من حديث أبي سعيد الخدري التصريح بذلك ، وهو فيما أخرجه البرار والطبراني بإسناد لا بأس به من طريق هطاء بن يسار أنه سمع أبا سعيد الخدري يحدث أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « رأيت لو أن رجلا كان له معتمل ، وبين منزله ومعتمله خمسة أنهار ، فإذا انطلق إلى معتمله عمل ما شاء الله فأصابه وسخ أو عرق ، فسلما مر به فغسل منه ، الحديث . ولهذا قال القرطبي : ظاهر الحديث أن الصلوات الخمس تستقل بتكفير جميع الذنوب ، وهو مشكل ، لكن روى مسلم قبله حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا : « الصلوات الخمس كفارة لما بينها ما اجتنبت الكبائر » ، فعلى هذا المقيد يحصل ما أطلق في غيره . (فائدة) : قال ابن بزررة في شرح الأحكام : يتوجه على حديث العلاء إشكال يصعب التخلص منه ، وذلك أن الصفات بنص القرآن مكفرة باجتناب الكبائر ، وإذا كان كذلك فالذي تكفره الصلوات الخمس ؟ انتهى . وقد أجاب عنه شيخنا الامام البلقيني بأن السؤال غير وارد ، لأن مرادنا (أن) نتجنبوا (أى) في جميع العمر ، ومعناه الموافقة على هذه الحالة من وقت الايمان أو التكليف إلى الموت ، والذي في الحديث أن الصلوات الخمس تكفر ما بينها - أى في يومها - إذا اجتنبت الكبائر في ذلك اليوم ، فعلى هذا لا تعارض بين الآية والحديث . انتهى . وعلى تقدير ورود السؤال فالتخلص منه بحمد الله سهل ، وذلك أنه لا يتم اجتناب الكبائر إلا بفعل الصلوات الخمس ، فمن لم يفعلها لم يمتد بجنتها للكبائر ، لأن تركها من الكبائر فوقف التكفير على فعلها . والله أعلم . وقد فصل شيخنا الامام البلقيني أحوال الإنسان بالنسبة إلى ما يصدر منه من صغيرة وكبيرة فقال : تنحصر في خمسة ، أحدها أن لا يصدر منه شيء البتة ، فهذا يعاوض برفع الدرجات . ثانيها يأتي بصفات بلا إصرار ، فهذا تكفر عنه جزوا . ثالثها مثله لكن مع الإصرار فلا تكفر إذا قلنا إن الإصرار على الصفات الكبيرة . رابعها أن يأتي بكبيرة واحدة وصفات . خامسها أن يأتي بكبائر وصفات ، وهذا فيه نظري محتمل إذا لم يجنب الكبائر أن لا تكفر الكبائر بل تكفر الصفات ، ومحتمل أن لا تكفر شيئا أصلا ، والثاني أرجح لأن مفهوم المخالفة إذا لم تعين جهته لا يعمل به ، فهنا لا تكفر شيئا إما لاختلاط الكبائر والصفات أو لتمحض الكبائر أو تكفر الصفات فلم تعين جهة مفهوم المخالفة لدورانها بين الفصلين فلا يعمل به ، ويؤيده أن مقتضى تجنب الكبائر أن هناك كبائر ، ومقتضى ما اجتنبت الكبائر ، أن لا كبائر فيصان الحديث عنه . (تنبيه) : لم أر في شيء من طرقه عند أحد من الأئمة الستة وأحد بلفظ « ما تقول » ، إلا عند البخاري ، وليس هو عند أبي داود أصلا وهو عند ابن ماجه من حديث عثمان لا من حديث أبي هريرة ، ولفظ مسلم « رأيت لو أن نهرا يباب أحدكم يقتل فيه كل يوم خمس مرات هل كان يبقى من درنه شيء » ، وعلى لفظه اقتصر عبد الحق في الجمع بين الصحيحين وكذا الحميدي ، ووقع في كلام بعض المتأخرين بعد أن ساقه بلفظ « ما تقولون » أنه في الصحيحين والسلف الأربعة ، وكأنه أراد أصل الحديث ، لكن يرد عليه أنه ليس عند أبي داود أصلا ولا ابن ماجه من حديث أبي هريرة . ووقع في بعض النسخ المتأخرة من البخاري بالباء التحتانية آخر الحروف « من يقول » ، فزعم بعض أهل العصر أنه غلط وأنه لا

يصح من حيث المعنى ، واعتمد على ما ذكره ابن مالك عما قدمته ، وأخطأ في ذلك بل له وجه وجيه ، والتقدير ما يقول أحدكم في ذلك . والشرط الذي ذكره ابن مالك وغيره من النعاة إنما هو لإجراء فعل القول مجرى فعل الظن كما تقدم ، وأما إذا ترك القول على حقيقته فلا ، وهذا ظاهر ، وإنما نهيت عليه لئلا يفتن به

٧ - باب تضييع الصلاة عن وقتها

٥٢٩ - **حديث** موسى بن إسماعيل قال حدثنا مهدي عن قيس بن عمار عن أنس قال : ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي ﷺ . قيل : الصلاة . قال : أليس صنعتم ما صنعتم فيها ؟

٥٣٠ - **حديث** عمرو بن زُرارة قال أخبرنا عبد الواحد بن أبي رواد عن عثمان بن أبي رواد أخى عبد العزيز قال سمعت الزهري يقول : دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي فقلت : ما يبكيك ؟ فقال : لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة ، وهذه الصلاة قد ضيعت

وقال بكر : **حديث** محمد بن بكر البرساني أخبرنا عثمان بن أبي رواد نحوه

قوله (باب في تضييع الصلاة عن وقتها) ثبتت هذه الترجمة في رواية الحموي والكشميني وسقطت للباقين . **قوله** (مهدي) هو ابن ميمون ، وغيلان هو ابن جرير ، والاسناد كله بصريون . **قوله** (قيل الصلاة) أى قيل له الصلاة هى شئ مما كان على عهد النبي ﷺ وهى باقية فكيف يصح هذا السلب العام ؟ فأجاب بأنهم غيروها أيضاً بأن أخرجوها عن الوقت ، وهذا الذى قال لانس ذلك . يقال له أبو رافع ، بينه أحمد بن حنبل في روايته لهذا الحديث عن روح عن عثمان بن سعد عن أنس فذكر نحوه ، وقال أبو رافع : يا أبا حمزة ولا الصلاة ؟ فقال له أنس : قد علمتم ما صنع الحجاج في الصلاة ، . **قوله** (صنعتم) بالمهملتين والتون للاكثر ، وللكشميني بالمعجمة وتشديد الياء ، وهو أوضح في مطابقة الترجمة ، ويؤيد الأول ما ذكرته آتفا من رواية عثمان بن سعد وما رواه الترمذى من طريق أبي عمران الجوني عن أنس فذكر نحوه هذا الحديث وقال في آخره د أُولم يصنعوا في الصلاة ما قد علمتم ، ؟ وروى ابن سعد في الطبقات سبب قول أنس هذا القول ، فأخرج في ترجمة أنس من طريق عبد الرحمن بن العريان الحارثي سمعت ثابتاً البناني قال : كنا مع أنس بن مالك ، فأخبر الحجاج الصلاة ، فقام أنس يريد أن يكلمه ، فنهاه إخوانه شفقة عليه منه ، فخرج فركب دابته فقال في مسيره ذلك د والله ما أعرف شيئاً مما كنا عليه على عهد النبي ﷺ إلا شهادة أن لا إله إلا الله ، فقال رجل : فالصلاة يا أبا حمزة ؟ قال د قد جعلتم الظهر عند المغرب ، أفذلك كانت صلاة رسول الله ﷺ ، ؟ وأخرجه ابن أبي عمر في مسنده من طريق حماد عن ثابت مختصراً . **قوله** (عن عثمان ابن أبي رواد) هو خراساني سكن البصرة وأسم أبوه ميمون . **قوله** (أخو عبد العزيز) أى هو أخو عبد العزيز ، وللكشميني أخى عبد العزيز وهو بدل من قوله عثمان . **قوله** (بدمشق) كان قدوم أنس دمشق في إمارة الحجاج على العراق ، قدما شاكيا من الحجاج الخليفة ، وهو إذ ذاك الوليد بن عبد الملك . **قوله** (مما أدركت) أى في عهد رسول الله ﷺ . **قوله** (إلا هذه الصلاة) بالنصب ، والمراد أنه لا يعرف شيئاً موجوداً من الطاعات معمولاً به

على وجهه غير الصلاة . **قوله** (وهذه الصلاة قد ضيعت) قال المذهب : والمراد بتضييعها تأخيرها عن وقتها المستحب لا أنهم أخرجوها عن الوقت ، كذا قال ، وتبعه جماعة ، وهو مع عدم مطابقتها للترجمة مخالف للواقع ، فقد صح أن الحاج وأميته الوليد وغيرهما كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها ، والآثار في ذلك مشهورة ، منها ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : أخر الوليد الجمعة حتى أمسى ، ولجئت فصليت الظهر قبل أن أجلس ثم صليت العصر وأنا جالس لإيماء وهو يخطب . وإنما فعل ذلك عطاء خوفا على نفسه من القتل . ومنها ما رواه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة من طريق أبي بكر بن عتبة قال : صليت إلى جنب أبي جحيفة فسى الحاجج بالصلاة ، فقام أبو جحيفة فصلى . ومن طريق ابن عمر أنه كان يصلى مع الحاجج ، فلما أخر الصلاة ترك أن يشهد بها معه . ومن طريق محمد بن أبي إسماعيل قال : كنت بمنى وصحفت تقرأ للوليد فأخروا الصلاة ، فنظرت إلى سعيد بن جبير وعطاء يومئذ إيماء وهما قاعدان . **قوله** (وقال بكر بن خلف) هو البصري نزيل مكة ، وليس له في الجامع إلا هذا الموضوع . وقد وصله الإسماعيلي قال : أخبرنا محمود بن محمد الواسطي قال أخبرنا أبو بشر بكر بن خلف . **قوله** (نحوه) سياق عند الإسماعيلي موافق للذي قبله ، إلا أنه زاد فيه وهو وحده ، وقال فيه لا أعرف شيئا مما كنا عليه في عهد رسول الله ﷺ ، والباقي سواء .

(تنبيه) : إطلاق أنس محمول على ما شاهده من أمراء الشام والبصرة خاصة ، وإلا فسيأتي في هذا الكتاب أنه قدم المدينة فقال ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصفوف ، والسبب فيه أنه قدم المدينة وعمر بن عبد العزيز أميرها حينئذ ، وكان على طريقة أهل بيته حتى أخبره عروة عن بشير بن أبي مسعود عن أبيه بالنص على الاوقات ، فكان يحافظ بعد ذلك على عدم إخراج الصلاة عن وقتها كما تقدم بيانه في أوائل الصلاة . ومع ذلك فكان يراعى الأمر معهم فيؤخر الظهر إلى آخر وقتها . وقد أنكر ذلك أنس أيضا كما في حديث أبي أمامة بن سهل عنه

٨ - باب المصلى يناجى ربه عز وجل

٥٣١ - **حَرْشُ مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ** قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى يُنَاجِي رَبَّهُ ، فَلَا يَتَفَلَّنُ عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَسْكَنَ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى »

وقال سعيد عن قَتَادَةَ : لَا يَتَفَلُّ قَدَانَهُ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَلَسْكَنَ عَنْ يَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ

وقال شُعْبَةُ : لَا يَبْزُقُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَسْكَنَ عَنْ بَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ

وقال حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « لَا يَبْزُقُ فِي التَّبَلَّةِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَسْكَنَ عَنْ بَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ »

قوله (باب المصلى يناجى ربه) تقدم الكلام على حديث هذا الباب في أبواب المساجد ، ومناسبة هذه الترجمة لما قبلها من جهة أن الأحاديث السابقة دلت على مدح من أوقع الصلاة في وقتها وذم من أخرجها عن وقتها ، ومناجاة الرب جل جلاله أرفع درجات العبد . فأشار المصنف بإيراد ذلك إلى الترغيب في المحافظة على الفرائض في أوقاتها لتحصيل هذه المنزلة السنية التي يخشى فواتها على من قصر في ذلك . **قوله** (حدثنا هشام) هو ابن أبي عبد الله

الستوائي . **قوله** (وقال سعيد) أي ابن أبي عروبة (عن قتادة) أي بالاسناد المذكور ، وطريقه موصولة عند الإمام أحمد وابن حبان . وقوله فيها د قدامه أو بين يديه ، شك من الرازي . **قوله** (وقال شعبة) أي عن قتادة بالاسناد أيضا ، وطريقه موصولة عند المصنف فيما تقدم عن آدم عنه ، وتقدم أيضا في د باب حك الخطأ من المسجد ، عن حفص بن عمر عن شعبة ، وأراد بهذين التعليقين بيان اختلاف ألفاظ أصحاب قتادة عنه في رواية هذا الحديث ، ورواية شعبة أتم الروايات ، لكن ليس فيها المناجاة . وقال الكرماني : ليس هذا التعليق موقوفا على قتادة ولا على شعبة ، يعني بل هي مرفوعة عن النبي ﷺ . قال : ويحتمل الدخول تحت الاسناد السابق بان يكون معناه مثلا : حدثنا مسلم حدثنا هشام ، وحدثنا مسلم قال قال سعيد ، وحدثنا مسلم قال قال شعبة انتهى . وهو احتمال ضعيف بالنسبة لشعبة فان مسلم بن إبراهيم سمع منه ، وباطل بالنسبة لسعيد فانه لا رواية له عنه ، والذي ذكرته هو المعتمد . وكذا طريق حميد وصلها المؤلف في أول أبواب المساجد من طريق إسماعيل بن جعفر عنه ، لكن ليس فيها قوله د ولا عن يمينه ،

٥٣٢ - **حدثنا حفص بن عمر** قال **حدثنا يزيد بن إبراهيم** قال **حدثنا قتادة** عن أنس عن النبي ﷺ قال « اعتدلوا في السجود ، ولا يمسّط ذراعاه كالكلب ، وإذا بزق فلا يبرق » بين يديه ولا عن يمينه ، فأنما يناجى ربه »

قوله (اعتدلوا في السجود) يأتي السلام عليه في أبواب صفة الصلاة . **قوله** (فأنما يناجى) في رواية الكشميني د فانه يناجى ربه ، قال الكرماني ما حاصله : تقدم أن علة النهي عن البزاق عن اليمين بأن عن يمينه ملكا ، وهنا علل بالمناجاة ، ولا تنافي بينهما ، لأن الحكم الواحد يجوز أن يكون له علتان سواء كانتا مجتمعتين أو منفردتين ، والمناجى تارة يكون قدام من يناجيه وهو الأكثر وتارة يكون عن يمينه

٩ - باب الإبراد بالظهر في شدة الحر

٥٣٣ ، ٥٣٤ - **حدثنا أيوب بن سليمان** قال **حدثنا أبو بكر** عن سليمان قال **صالح بن كيسان** **حدثنا** الأعرج عبد الرحمن وغيره عن أبي هريرة ونافع مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر أنهما **حدثاه** عن رسول الله ﷺ أنه قال « إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » [الحديث ٥٣٣ - طرفه في : ٥٣٦]

قوله (باب الإبراد بالظهر في شدة الحر) قدم المصنف باب الإبراد على باب وقت الظهر لأن لفظ الإبراد يستمر أن يكون بعد الزوال لاقبله ، إذ وقت الإبراد هو ما إذا انحطت قوة الومج من حر الظهيرة ، فكأنه أشار إلى أول وقت الظهر ، أو أشار إلى حديث جابر بن سمرة قال د كان بلال يؤذن الظهر إذا دحضت الشمس ، أي مالت . **قوله** (حدثنا أيوب) هو ابن سليمان بن بلال كما في رواية أبي ذر ، وأبو بكر هو ابن أبي أويس وهو من أقران أيوب ، وسليمان هو ابن بلال والد أيوب ، روى أيوب عنه تارة بواسطة وتارة بلا واسطة . **قوله** (حدثنا الأعرج عبد الرحمن وغيره) هو أبو سلة بن عبد الرحمن فيما أطن ، وقد رواه أبو نعم في المستخرج من وجه

آخر عن أيوب بن سليمان فلم يقل فيه د وغيره . والاسناد كله مدينون . قوله (ونافع) هو بالرفع عطفا على الأعرج ، وهو من رواية صالح بن كيسان عن نافع ، وقد روى ابن ماجه من طريق عبد الرحمن الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بعضه وأبردوا بالظهر ، وروى السراج من هذا الوجه بعضه د شدة الحر من فيج جهنم . قوله (أنهما) أى أبا هريرة وابن عمر (حدثاه) أى حدثنا من حدث صالح بن كيسان ، ويحتمل أن يكون ضمير أنهما يعود على الأعرج ونافع أى أن الأعرج ونافعا حدثاه أى صالح بن كيسان عن شيخيهما بذلك . ووقع في رواية الإسماعيلي د أنهما حدثا ، بغير ضمير فلا يحتاج إلى التقدير المذكور . قوله (إذا اشتد) أصله اشتدد بوزن افتصل من الشدة ثم أدغمت إحدى الدالين في الأخرى ، ومفهومه أن الحر إذا لم يشتد لم يشرع بالإبراد ، وكذا لا يشرع في البرد من باب الأولى . قوله (فأبردوا) بقطع الهزة وكسر الزاء أى أخرؤا إلى أن يبرد الوقت ، يقال أبرد إذا دخل في البرد كأظهر إذا دخل في الظهيرة ، ومثله في المكان أن نجد إذا دخل نجد ، وأنهم إذا دخل تامة . والامر بالإبراد أمر استحباب ، وقيل أمر إرشاد ، وقيل بل هو للوجوب حكاة عياض وغيره ، وغفل الكرماني فقلل الإجماع على عدم الوجوب ، نعم قال جمهور أهل العلم يستحب تأخير الظهر في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت وينكر الوهج ، وخصه بعضهم بالجماعة ، فاما المنفرد فالتعجيل في حقه أفضل ، وهذا قول أكثر المالكية ، والشافعي أيضا لكن خصه بالبلد الحار ، وقيد الجماعة بما إذا كانوا يتتابون مسجدا من بعد ، فلو كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون في كن فالأفضل في حقهم التعجيل ، والمشهور عن أحمد التسوية من غير تخصيص ولا قيد ، وهو قول إسحق والكوفيين وابن المنذر ، واستدل له الترمذي بحديث أبي ذر الآتي بعد هذا لأن في روايته أنهم كانوا في سفر ، وهي رواية للصنف أيضا ستأتي قريبا قال : فلو كان على ما ذهب إليه الشافعي لم يأمر بالإبراد لاجتماعهم في السفر وكانوا لا يحتاجون إلى أن يتأبوا من البعد . قال الترمذي : والأول أولى للاتباع . وتعبه الكرماني بأن العادة في المسكر الكثير تفرقتهم في أطراف المنزل للتخفيف وطلب الرعي فلا نسلم اجتماعهم في تلك الحالة . انتهى . وأيضا فلم تجر عادتهم باتخاذ خباء كبير يجمعهم ، بل كانوا يتفرقون في ظلال الشجر ، وليس هناك كن يمشون فيه ، فليس في سياق الحديث ما يخالف ما قاله الشافعي ، وغايته أنه استنبط من النص العام - وهو الامر بالإبراد - معنى يخصه ، وذلك جائز على الأصح في الأصول ، لكنه مبنى على أن العلة في ذلك تأذيتهم بالحر في طريقهم ، وللتمسك بمفهومه أن يقول : العلة فيه تأذيتهم بحر الرمضاء في جباههم حالة السجود ، ويؤيده حديث أنس د كننا إذا صلينا خلف النبي ﷺ بالظواهر سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر ، رواه أبو عوانة في صحيحه بهذا اللفظ ، وأصله في مسلم . وفي حديث أنس أيضا في الصحيحين نحوه وسأيت قريبا . والجواب عن ذلك أن العلة الأولى أظهر ، فإن الإبراد لا يزيل الحر عن الأرض ، وذهب بعضهم إلى أن تعجيل الظهر أفضل مطلقا ، وقالوا : معنى أبردوا صلوا في أول الوقت أخذوا من برد النهار وهو أوله ، وهو تأويل بعيد ، ويرده قوله د فإن شدة الحر من فيج جهنم ، إذ التعليل بذلك يدل على أن المطلوب التأخير ، وحديث أبي ذر الآتي صريح في ذلك حيث قال د انتظر ، والحامل لم على ذلك حديث خباب د شكرونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا ، أى فلم يزل شكوانا ، وهو حديث صحيح رواه مسلم . وتمسكوا أيضا بالاحاديث الدالة على فضيلة أول الوقت ، وبأن الصلاة حيثئذ أكثر مشقة فتكون أفضل ، والجواب عن حديث خباب أنه محمول على أنهم طلبوا تأخيرها

زائدا عن وقت الإبراد وهو — زوال حر الرضاء ، وذلك قد يستلزم خروج الوقت ، فذلك لم يجهم ، أو هو منسوخ بأحاديث الإبراد فانها متأخرة عنه ، واستدل له الطحاوى بحديث المغيرة بن شعبه قال : كنا نصل مع النبي ﷺ الظهر بالهاجرة ، ثم قال لنا أبردا بالصلاة ، الحديث ، وهو حديث رجاله ثقات رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان . ونقل الحلال عن أحد أنه قال : هذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ . وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الإبراد رخصة والتعجيل أفضل ، وهو قول من قال إنه أمر ارشاد ، وعكسه بعضهم فقال : الإبراد أفضل ، وحديث خباب يدل على الجواز وهو الصارف للأمر عن الوجوب . كذا قيل وفيه نظر ، لأن ظاهره المنع من التأخير . وقيل معنى قول خباب : فلم يشكنا ، أى فلم يجوزنا إلى شكوى بل أذن لنا في الإبراد ، حكى عن ثعلب ، ويروى أن في الخبر زيادة رواها ابن المنذر بعد قوله : فلم يشكنا ، وقال : اذا زالت الشمس فصلوا ، وأحسن الأجوبة كما قال المازرى الأول ، والجواب عن أحاديث أول الوقت أنها عامة أو مطلقة ، والأمر بالإبراد خاص فهو مقدم ، ولا التفات إلى من قال التعجيل أكثر مشقة فيكون أفضل ، لأن الأفضلية لم تنحصر في الأشق بل قد يكون الأخف أفضل كما في قصر الصلاة في السفر . قوله (بالصلاة) كذا الأكثر ، والباء للتدنية ، وقيل زائدة . ومعنى أبردا أخرروا على سبيل التضمن أى أخرروا الصلاة . وفي رواية الكشميني : عن الصلاة ، فقيل زائدة أيضا أو عن بمعنى الباء ، أو هي للجواز أى تجاوزوا وقتها المعتاد إلى أن تنكسر شدة الحر ، والمراد بالصلاة الظهر لأنها الصلاة التي يشتد الحر غالبا في أول وقتها ، وقد جاء صريحا في حديث أبي سعيد كما سيأتي آخر الباب ، فلها حمل المصنف في الترجمة المطلق على المقيد والله أعلم . وقد حمل بعضهم الصلاة على عمرها بناء على أن المفرد المعرف بعم ، فقال به أشهب في العصر ، وقال به أحمد في رواية عنه في الشتاء حيث قال : تؤخر في الصيف دون الشتاء ، ولم يقل أحد به في المغرب ولا في الصبح لضيق وقتها . قوله (فإن شدة الحر) تعليل لمشروعية التأخير المذكور ، وهل الحكمة فيه دفع المشقة لكونها قد تسلب الخشوع ؟ وهذا أظهر ، أو كونها الحالة التي ينتشر فيها العذاب ؟ ويؤيده حديث عمرو بن عتبة عند مسلم حيث قال له : أفصر عن الصلاة عند استواء الشمس فانها ساعة تسجر فيها جهنم ، وقد استشكل هذا بأن الصلاة سبب الرحمة ففعلها مظنة لطرد العذاب فكيف أمر بتركها ؟ وأجاب عنه أبو الفتح البيمري بأن التعليل إذا جاء من جهة الشارع وجب قبوله وإن لم يفهم مناه ، واستنبط له الزين بن المنير معنى يناسبه فقال : وقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطالب إلا بمن أذن له فيه ، والصلاة لا تنفك عن كونها طلبا ودعاء فتناسب الاقتصار عنها حينئذ . واستدل بحديث الشفاعة حيث اعتذر الأنبياء كلهم للآدم بأن الله تعالى غضب غضبا لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله ، سوى نبينا ﷺ فلم يعتذر بل طلب هي مظنة سلب الخشوع فتناسب أن لا يصل فيها . لكن يرد عليه أن سبب فيها وفيها سبب وجود شدة الحر وهو مظنة المشقة التي شدة الحر فيها متغايران ، لحكمة الإبراد دفع المشقة ، وحكمة الترك وقت سببها لكونه وقت ظهور أثر الغضب . الله أعلم . قوله (من فيج جهنم) أى من سعة انتشارها وتنفسها ، ومنه مكان أفيح أى متسع ، وهذا كناية عن دة استعارها ، وظاهره أن مثار ومع الحر في الأرض من فيج جهنم حقيقة ، وقيل هو من مجاز التشبيه أى كأنه زجهنم في الحر ، والاول أولى . ويؤيده الحديث الآتي واشتكت النار إلى ربها فاذن لها بنفسين ، وسيأتي البحث فيه

٥٣٥ - **حدثنا** ابن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن المهاجر أبي الحسن سمع زيد بن وهب عن أبي ذر قال «أذن مؤذن النبي ﷺ الظهر فقال: أبرد أبرد - أو قال: انظر انظر - وقال: شدة الحر من فيح جهنم، فاذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة، حتى رأينا فيء التلول»

[الحديث ٥٣٥ - أطرافه في: ٥٣٩، ٥١٩، ٢٢٥٨]

قوله (عن المهاجر أبي الحسن) المهاجر اسم وليس بوصف والالف واللام فيه السح الصفة كما في العباس، وسيأتي في الباب الذي بعده بغير ألف ولام. قوله (عن أبي ذر) في رواية المصنف في صفة النار من طريق أخرى عن شعبة بهذا الاسناد سمعت أبا ذر. قوله (أذن مؤذن النبي ﷺ) هو بلال كما سيأتي قريباً. قوله (الظهر) بالنصب أي أذن وقت الظهر، ورواه الاسماعيل بلفظ، أراد أن يؤذن بالظهر، وسيأتي بلفظ للظهر وهما واضحان. قوله (فقال أبرد) ظاهره أن الأمر بالإبراد وقع بعد تقديم الأذان منه، وسيأتي في الباب الذي بعده بلفظ فأراد أن يؤذن للظهر، وظاهره أن ذلك وقع قبل الأذان فيجمع بينهما على أنه شرع في الأذان قبل له أبرد فترك، فعني أذن شرع في الأذان، ومعنى أراد أن يؤذن أي يتم الأذان. والله أعلم. قوله (حتى رأينا فيء التلول) كذا وقع هنا مؤخرًا عن قوله «شدة الحر الخ»، وفي غير هذه الرواية وقع ذلك عقب قوله «أبردوا»، وهو أوضح في السياق لأن الغاية متعلقة بالإبراد، وسيأتي في الباب الذي بعده بقية مباحثه إن شاء الله تعالى

٥٣٦ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال: حفظناه من الزهري عن سعيد بن المسيب عن

أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم»

٥٣٧ - «واشتكت النار إلى ربها فقالت: يا رب أكل بعضي بعضاً، فأذن لها بنفسين: نفس في الشعاع ونفس في الصيف، فهو أشد ما تجدون من الحر، وأشد ما تجدون من الزمير»

[الحديث ٥٣٧ - طرفه في: ٢٢٦٠]

٥٣٨ - **حدثنا** عمر بن حفص قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح عن أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ «أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم». تابعه سفيان ويحيى وأبو عوانة عن الأعمش

[الحديث ٥٣٨ - طرفه في: ٢٢٥٩]

قوله (حفظناه من الزهري) في رواية الاسماعيل عن جعفر القرياني عن علي بن المديني شيخ المصنف فيه بلفظ حدثنا الزهري. قوله (عن سعيد بن المسيب) كذا رواه أكثر أصحاب سفيان عنه، ورواه أبو العباس السراج عن أبي قدامة عن سفيان عن الزهري عن سعيد أو أبي سلة أحدهما أو كلاهما، ورواه أيضاً من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن أبي سلة وحده، والطريقان محفوظان، فقد رواه الليث وعمر بن الحارث عن مسلم. ومعه وابن جريج عند أحمد، وإن أخى الزهري وأسامة بن زيد عند السراج، ستتم من الزيادة عن سعيد وأبي سلة كلاهما عن أبي هريرة. قوله (واشتكت النار) في رواية الاسماعيل قال واشتكت النار

وقال قال هو النبي ﷺ وهو بالاستناد المذكور قبل ، ووم من جعله موقوفاً أو معلفاً . وقد أفرده أحمد في مسنده .
 عن سفيان ، وكذلك السراج من طريق سفيان وغيره ، وقد اختلف في هذه الشكوى هل هي بلسان المقال أو بلسان
 الحال ؟ واختار كلا طائفة . وقال ابن عبد البر : لسكلا القولين وجه ونظائر ، والأول أرجح ، وقال عياض : إنه
 الأنظهر . وقال القرطبي : لا إشالة في حمل اللفظ على حقيقته . قال : وإذا أخبر الصادق بأمر جائز لم يحتاج إلى
 تأويله لحمله على حقيقته أولى . وقال النووي نحو ذلك ثم قال : حمله على حقيقته هو الصواب . وقال نحو ذلك
 التوربشي ، ورجح البيضاوي حمله على المجاز فقال : شكواها مجاز عن غليانها ، وأكلها بعضها بعضاً مجاز عن
 القدرة لذلك ، ولأن استعارة الكلام للحال وإن عادت وسمعت ، لكن الشكوى وتفسيرها والتعليل له والإين
 والقبول والتفصيص وقصره على اثنين فقط بعيد من المجاز خارج عما ألف من استعماله . قوله (بنفسين) بفتح
 بالجر فيها على البدل أو البيان ، ويجوز الرفع والنصب . قوله (أشد) يجوز الكسر فيه على البدل ، لكنه في روايتنا
 بالرفع ، قال البيضاوي : هو خبر مبتدأ محذوف تقديره فذلك أشد . وقال الطبري : جعل أشد مبتدأ مخوف الخبر
 أولى ، والتقدير هو أشد ما تجدون من الحر من ذلك النفس . قلت : يؤيد الأول رواية الإسماعيلي من هذا الوجه
 بلفظ فهو أشد ، ويؤيد الثاني رواية النسائي من وجه آخر بلفظ فأشد ما تجدون من الحر من حر جهنم ، وفي سياق
 المصنف لف ونشر غير مرتب ، وهو مرتب في رواية النسائي ، والمراد بالزهرير شدة البرد ، واستشكل وجوده في
 النار ، ولا إشكال لأن المراد بالنار محلها وفيها طبقة زمهريرية : وفي الحديث رد على من زعم من المعتزلة وغيرهم
 أن النار لا تخلق إلا يوم القيامة . (تنبيهان) : الأول قضية التعليل المذكور قد يتوهم منها مشروعية تأخير الصلاة
 في وقت شدة البرد ، ولم يقل به أحد ، لأنها تكون غالباً في وقت الصبح فلا تزول إلا بطلوع الشمس ، فلو أخرت
 لخرج الوقت . الثاني : النفس المذكور ينشأ عنه أشد الحر في الصيف ، وإنما لم يقتصر في الأمر بالإبراد على أشده
 لوجود المشقة عند شديده أيضاً ، فالأشدية تحصّل عند التنفس ، والشدة مستمرة بعد ذلك فيستمر الإبراد إلى أن
 تذهب الشدة . والله أعلم . قوله (بالظهر) قد يحتاج به على مشروعية الإبراد للجمعة ، وقال به بعض الشافعية ،
 وهو مقتضى صنيع المصنف كما سيأتي في بابه ، لكن الجمهور على خلافه كما سيأتي توجيهه إن شاء الله تعالى . قوله
 (تابعه سفيان) هو الثوري . قد وصله المؤلف في صفة النار من بدء الخلق ولفظه « بالصلاة » ولم أره من طريق
 سفيان بلفظ « بالظهر » ، وفي إسناده اختلاف على الثوري رواه عبد الرزاق عنه بهذا الإسناد فقال : عن أبي هريرة ،
 رواه أصحاب الأعمش عنه عن أبي صالح عن أبي سعيد ، وهذه الطريق أشهر . ورواه زائدة وهو متفق عنه فقال :
 عن أبي هريرة . قال : والطريقان عندي محفوظان ، لأن الثوري رواه عن الأعمش بالوجهين . قوله (ويحيى) هو
 بن سعيد القطان . وقد وصله أحمد عنه بلفظ « بالصلاة » ورواه الإسماعيلي عن أبي يعلى عن المقدي عن يحيى بلفظ
 بالظهر . . قوله (وأبو عوانة) لم أقف على من وصله عنه ، وقد أخرجه السراج من طريق محمد بن عبيد ،
 البيهقي من طريق وكيع ، كلاهما عن الأعمش أيضاً بلفظ « بالظهر » .

(فائدة) : رتب المصنف أحاديث هذا الباب ترتيباً حسناً ، فبدأ بالحديث المطلق ، وثني بالحديث الذي فيه الارشاد إلى غاية الوقت التي ينتهي إليها الإبراد وهو ظهور في التلول ، وثالث بالحديث الذي فيه بيان العلة في كون ذلك المطلق محمولاً على المقيد ، ورابع بالحديث المنفصح بالتقييد . والله العرفق

١٠ - باب الإبراد بالظهر في السفر

٥٣٩ حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِبَرَسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا مُهَاجِرُ أَبُو الْحَسَنِ مُوَكَّلِي لَبْنِي نَسَمِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهَبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَأَرَادَ الْمُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ لِلظَّهْرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أُرْبِدْ . ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ : أُرْبِدْ . حَتَّى رَأَيْنَا فِيهِ التَّلَوَّلَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأُرْبِدُوا بِالصَّلَاةِ » . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَتَفَنَّى بِتَمَثُّلِ

قوله (باب الإبراد بالظهر في السفر) أراد بهذه الترجمة أن الإبراد لا يختص بالحضر ، لكن على ذلك ما إذا كان المسافر نازلاً ، أما إذا كان سائراً أو على سير ففيه جمع التقديم أو التأخير كما سيأتي في بابه . وأورد فيه حديث أبي ذر المأخوذ مقيداً بالسفر ، مشيراً به إلى أن تلك الرواية المطلقة محمولة على هذه المقيدة . قوله (فأراد المؤذن) في رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن شبابة ، ومسند عن أمية بن خالد ، والترمذي من طريق أبي داود الطيالسي ، وأبي عوانة من طريق حفص بن عمر ، ووهب بن جرير والطحاوي والجوزقي من طريق وهب أيضاً ، كلهم عن شعبة التصريح بأنه بلال . قوله (ثم أراد أن يؤذن فقال له أبرد) زاد أبو داود في روايته عن أبي الوليد عن شعبة ، مرتين أو ثلاثاً ، وجزم مسلم بن إبراهيم عن شعبة بذكر الثالثة . وهو عند المصنف في « باب الأذان للمسافرين » ، فان قيل : الإبراد للصلاة فكيف أمر المؤذن به للأذان ؟ فالجواب أن ذلك مبنى على أن الأذان هل هو للوقت أو للصلاة ؟ وفيه خلاف مشهور ، والامر المذكور يقوى القول بأنه للصلاة . وأجاب الكرماني بأن عادتهم جرت بأنهم لا يتخلفون عند سماع الأذان عن الحضور إلى الجماعة ، فالإبراد بالأذان لغرض الإبراد بالعبادة . قال : ويحتمل أن المراد بالتأذين هنا الإقامة . قلت : ويشهد له رواية الترمذي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ : فأراد بلال أن يقيم ، لكن رواه أبو عوانة من طريق حفص بن عمر عن شعبة بلفظ : فأراد بلال أن يؤذن ، وفيه ثم أمره فأذن وأقام ، ويجمع بينهما بأن إقامته كانت لا تتخلف عن الأذان لمحافظة ﷺ على الصلاة في أول الوقت ، فرواية : فأراد بلال أن يقيم ، أي أن يؤذن ثم يقيم ، ورواية : فأراد أن يؤذن ، أي ثم يقيم قوله (حتى رأينا في التلول) هذه الغاية متعلقة بقوله : فقال له أبرد ، أي كان يقول له في الزمان الذي قبل الرؤى أبرد ، أو متعلقة بأبرد أي قال له أبرد إلى أن ترى ، أو متعلقة بقدر أي قال له أبرد فأبرد إلى أن رأينا ، والله بفتح الفاء وسكون الياء بعدها همزة هو ما بعد الزوال من الظل ، والتلول جمع تل يفتح المثناة وتشديد اللام : بفتح الفاء وسكون الياء بعدها همزة هو ما بعد الزوال من الظل ، وهي في الغالب منبسطة غير شاخصة فلا يظهر لها ظل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمل أو نحو ذلك ، وهي في الغالب منبسطة غير شاخصة فلا يظهر لها ظل إذا ذهب أكثر وقت الظهر ، وقد اختلف العلماء في غاية الإبراد ، فقيل : حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال وقيل ربع قامة ، وقيل ثلثها ، وقيل أصفها . وقيل غير ذلك . ونزلها المازري على اختلاف الأوقات ، والجاري

القواعد أنه يختلف باختلاف الأحوال ، لكن يشترط أن لا يمتد إلى آخر الوقت ، وأما ما وقع عند المصنف في الأذان عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ « حتى ساوى الظل النول » فظاهره يقتضي أنه أخرها إلى أن صار ظل كل شيء مثله ، ويحتمل أن يراد بهذه المساواة ظهور الظل بحسب التل بعد أن لم يكن ظاهراً فساواة في الظهور لا في المقدار ، أو يقال : قد كان ذلك في السفر فلعله أخر الظهور حتى يجمعها مع العصر . قوله (وقال ابن عباس : يتفياً يتميل) أى قال في تفسير قوله تعالى (يتفياً ظلاله) معناه يتميل ، كأنه أراد أن التفتى سعى بذلك لأنه ظل مائل من جهة إلى أخرى ، وتفياً في روايتنا بالمشاة الفوقانية أى الظلال ، وقرئ أيضاً بالتحثانية أى الشيء ، والقراءتان شہر تان . وهذا التعليق في رواية المستمل وكريمة ، وقد وصله ابن أبي حاتم في تفسيره

١١ - باب وقت الظهر عند الزوال . وقال جابر : كان النبي ﷺ يصلي بالهاجرة

٥٤٠ - حدثنا أبو اليان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ خرج حين زالت الشمس فصلى الظهر ، فقام على المنبر فذكر الساعة . فذكر أن فيها أموراً عظيماً ، ثم قال « من أحب أن يأل عن شيء فليسنأل ، فلا تسألوني عن شيء إلا أخبركم ما دمت في مقامى هذا » . فأكثر الناس في البكاء ، وأكثر أن يقول « سلوني » . فقام عبد الله بن خذافة السهمي فقال : من أبي ؟ قال « أبوك خذافة » ثم أكثر أن يقول « سلوني » . فبرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : رضىنا بالله ربنا ، وبالإسلام ديننا ، وبمحمد نبينا . فسكت . ثم قال « عرضت على الجنة والنار أنفاً في عرض هذا الحائط ، فلم أر كالحير والشر » .

قوله (باب) بالتونين (وقت الظهر) أى ابتداءه (عند الزوال) أى زوال الشمس ، وهو ميلها إلى جهة المغرب . وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم من الكوفيين أن الصلاة لا تجب بأول الوقت كما سيأتى . ونقل ابن بطال أن الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل عن الكرخي عن أبي حنيفة أن الصلاة في أول الوقت تقع نفسها انتهى . والمعروف عند الحنفية تضعيف هذا القول . ونقل بعضهم أن أول الظهر إذا صار النوى قدر الشراك . وقوله (وقال جابر) هو طرف من حديث وصله المصنف في « باب وقت المغرب » بلفظ « كان يصلي الظهر بالهاجرة » والهاجرة اشتداد الحر في نصف النهار ، قيل سميت بذلك من الهجر وهو الترك لأن الناس يتركون التصرف حينئذ لشدة الحر ويقبلون . وحديث أنس تقدم في العلم في « باب من برك على ركبته » ، بهذا الإسناد لكن باختصار ، وسيأتى الكلام على فوائده مستوعباً إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام . وقوله (زالت) أى مالت ، وقد رواهترمذى بلفظ « زالت » والغرض منه هنا صدر الحديث وهو قوله « خرج حين زالت الشمس فصلى الظهر » ، أنه يقتضى أن زوال الشمس أول وقت الظهر ، اذ لم ينقل أنه صلى قبله ، وهذا هو الذى استقر عليه الإجماع ، كان فيه خلاف قديم عن بعض الصحابة أنه يجوز صلاة الظهر قبل الزوال . وعن أحمد وإسحق مثله في الجملة سيأتى في باب . قوله (في عرض هذا الحائط) بضم العين أى جانبه أو وسطه . قوله (فلم أر كالحير) أى المرئى في ذلك المقام

٥٤١ - **حدثنا** حمص بن مهران قال حدثنا شعبة عن أبي المنهال عن أبي بركة **«** كان النبي ﷺ يصل الصبح وأحدنا يعرف جلسته ، ويقرأ فيها ما بين السنتين إلى المائة ، ويصلي الظهر إذا زالت الشمس ، والتصرع وأحدنا يذهب إلى أقصى المدينة رجوع والشمس حية . ونسيت ما قال في الغريب . ولا يبالي بتأخير العشاء إلى مثل الليل . ثم قال - إلى شطر الليل **»** وقال معاذ قال شعبة : ثم لقيته مرة فقال **«** أو مثل الليل **»**

[الحديث ٥٤١ - أطرافه في ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٧٧١]

قوله (عن أبي المنهال) في رواية الكشميني حدثنا أبو المنهال ، وهو سيار بن سلامة الآتي ذكره في باب وقت العصر ، من رواية عوف عنه . قوله (يعرف جلسته) أي الذي يجبه ، ففي رواية الجوزقي من طريق وهب ابن جرير عن شعبة في نظر الرجل إلى جلسته إلى جنبه فيعرف وجهه ، ولاحمد فينصرف الرجل فيعرف وجه جلسته ، وفي رواية لمسلم فينظر إلى وجه جلسته الذي يعرف فيعرفه ، وله في أخرى وتصرف حين يعرف بعضنا وجه بعض : قوله (والعصر) بالنصب أي ويصلي العصر . قوله (وأحدنا يذهب إلى أقصى المدينة رجوع والشمس حية) كذا وقع هنا في رواية أبي ذر والاصيلي ، وفي رواية غيرهما ويرجع ، بزيادة واو وبسبب المضارعة عليها شرح الخطابي ، وظاهره حصول الذهاب إلى أقصى المدينة والشمس حية ، فليس فيه إلا الذهاب فقط رواية عوف الآتية قريبا . ثم يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية ، فليس فيه إلا الذهاب فقط دون الرجوع ، وطريق الجمع بينها وبين رواية الباب أن يقال : يحتمل أن الواو في قوله (وأحدنا ، بمعنى) ثم ، على قول من قال إنها ترد للترتيب مثل ثم ، وفيه تقديم وتأخير ، والتقدير ثم يذهب أحدنا أي عن صلى معه . وأما قوله (يرجع ، فيحتمل أن يكون بمعنى يرجع ويكون بيانا لقوله يذهب ، ويحتمل أن يكون رجوع في موضع الحال أي يذهب راجعا ، ويحتمل أن أداة الشرط سقطت إما لو أو إذا ، والتقدير ولو يذهب أحدنا الخ ، وجود الكرماني أن يكون رجوع خبرا للبتداء الذي هو أحدنا ويذهب جملة حالية ، وهو وإن كان محتملا من جهة اللفظ لكنه يغير رواية عوف ، وقد رواه أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة بلفظ (يذهب ، بدل يرجع . وقال الكرماني حية ، ولمسلم والنسائي من طريق خالد بن الحارث عن شعبة مثله لكن بلفظ (يذهب ، بدل يرجع . وقال الكرماني أيضا بعد أن حكى احتمالا آخر وهو أي قوله رجوع عطف على يذهب والواو مقدرة ورجع بمعنى يرجع انتهى . وهذا الاحتمال الأخير جزم به ابن بطال ، وهو موافق للرواية التي حكيناها . ويؤيد ذلك رواية أبي داود عز حفص بن عمر شيخ المصنف فيه بلفظ (وأحدنا يذهب إلى أقصى المدينة ويرجع والشمس حية ، وقد قدمناه يرد عليها وأن رواية عوف أوضحت أن المراد بالرجوع الذهاب أي من المسجد ، وإنما سمي رجوعا لأن ابتداء الحج كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المنزل رجوعا ، وسيأتي الكلام على بقية مباحث هذا الحديث . باب وقت العصر ، قريبا . قوله (وقال معاذ) هو ابن معاذ البصري (من شعبة) أي بإسناده المذكور . وه التعليق وصله مسلم عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به ، والاسناد كله بصريون ، وكذا الذي قبله . وجزم حماد سلة عن أبي المنهال عند مسلم بقوله (إلى مثل الليل ، وكذا لأحمد عن حجاج عن شعبة

غالب القَطَّانُ عن بكر بن عبد الله المزني عن أنس بن مالك قال « كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالظُّهْرِ سَجَدْنَا عَلَى ثِيَابِنَا أَتَقَاءَ الْحَرَّ »

قوله (حدثنا محمد) كذا للأصلي وغيره، ولأبي ذر، وابن مقاتل، . **قوله** (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك **قوله** (أخبرنا خالد بن عبد الرحمن) كذا وقع هنا مهملًا، وهو السلي واسم جده بكر، وثبت الأمران في مستخرج الإسماعيلي، وليس له عند البخاري غير هذا الحديث الواحد، وفي طبقة خالد بن عبد الرحمن الخراساني الهاجرة، والمراد صلاة الظهر . **قوله** (سجدنا على ثيابنا) كذا في رواية أبي ذر والأكثرين، وفي رواية كريمة « فسجدنا، بزيادة فاء وهي عاطفة على شيء مقدر . **قوله** (اتقاء الحر) أي للوقاية من الحر، وقد روى هذا الحديث بشر بن الفضل عن غالب كما مضى، ولفظه مغاير للفظه، لكن المعنى متقارب، وقد تقدم السلام عليه في باب السجود على الثوب في شدة الحر، وفي الجواب عن استدلال من استدل به على جواز السجود على الثوب ولو لبيان الجواز وإن كان الإبراد أفضل . والله أعلم

١٢ - باب تأخير الظهر إلى العصر

٥٤٣ - **حدثنا** أبو الثماني قال حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعًا وثمانيًا الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فقال أيوب: لعله في ليلة مطيرة؟ قال: عسى

[الحديث ٥٤٣ - طرفه في: ٥٦٢، ١١٧٤]

قوله (باب تأخير الظهر إلى العصر) أي إلى أول وقت العصر . والمراد أنه عند فراغه منها دخل وقت صلاة العصر كما سيأتي عن أبي الشعثاء راوى الحديث . وقال الزين بن المنير: أشار البخاري إلى إثبات القول باشتراك الوقتين، لكن لم يصرح بذلك على عادته في الأمور المحتملة لأن لفظ الحديث يحتمل ذلك ويحتمل غيره، قال: والترجمة مشعرة بانتفاء الفاصلة بين الوقتين، وقد نقل ابن بطال عن الشافعي وتبعه غيره فقالوا: قال الشافعي بين وقت الظهر وبين وقت العصر فاصلة لا تكون وقتًا للظهر ولا للعصر اهـ . ولا يعرف ذلك في كتب المذهب عن الشافعي، وإنما يدل عليه أنه كان يذهب إلى أن آخر وقت الظهر ينفصل من أول وقت العصر، ومراده نفي القول بالاشتراك . المغرب فكذلك لا اشتراك بين الظهر والعصر . **قوله** (عن جابر بن زيد) هو أبو الشعثاء، والإسناد كله بصريون . **قوله** (سبعًا وثمانيًا) أي سبعًا جميعًا وثمانيا جميعًا كما صرح به في «باب وقت المغرب» من طريق شعبة عن عمرو، دينار . **قوله** (فقال أيوب) هو السخيتاني، والمقول له هو أبو الشعثاء . **قوله** (عسى) أي أن يكون كما قلت، حتمًا المطر قال به أيضاً مالك عقب إخراج هذا الحديث عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

نحوه ، وقال بدل قوله بالمدينة ، من غير خوف ولا سفر ، قال مالك : لعله كان في مطر ، لكن رواه مسلم وأصحاب السنن من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير بلفظ : من غير خوف ولا مطر ، فاتفق أن يكون الجمع المذكور للخوف أو السفر أو المطر ، وجوز بعض العلماء أن يكون الجمع المذكور للمرض ، وقواه النووي ، وفيه نظر ، لأنه لو كان جمعه عليه السلام بين الصلاتين لعارض المرض لما صلى معه إلا من به نحو ذلك العذر ، والظاهر أنه عليه السلام جمع بأصحابه ، وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته ، قال النووي : ومنهم من تأوله على أنه كان في غيم فصل الظهر ثم انكشف الغيم مثلاً فبان أن وقت العصر دخل فصلها ، قال وهو باطل لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء اهـ . وكأن فيه الاحتمال مبنى على أنه ليس للمغرب إلا وقت واحد ، واختار عنده خلافة ، وهو أن وقتها يمتد إلى العشاء ، فعلى هذا فالاحتمال قائم . قال : ومنهم من تأوله على أن الجمع المذكور صوري ، بأن يكون آخر الظهر إلى آخر وقتها وعجل العصر في أول وقتها . قال : وهو احتمال ضعيف أو باطل لأنه مخالف للظاهر بخلاف لا تحتتمل اهـ . وهذا الذي ضعفه استحسنة القرطبي ورجحه قبله إمام الحرمين وجزم به من القدماء ابن الماجشون والطحاوي وقواه ابن سيد الناس بأن أبا الشعثاء وهو راوى الحديث عن ابن عباس قد قال به ، وذلك فيما رواه الشيخان من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار فذكر هذا الحديث وزاد : قلت يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء ، قال : وأنا أظنه . قال ابن سيد الناس : وراوى الحديث أدرى بالمراد من غيره . قلت : لكن لم يجوز بذلك ، بل لم يستمر عليه ، فقد تقدم كلامه لا يوجب وتمجيذه لأن يكون الجمع بعذر المطر ، لكن يقوى ما ذكره من الجمع الصوري أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع . فلما أن تحمل على مطلقها فيستلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدود بغير عذر ، ولما أن تحمل على صفة مخصوصة لاستلزام الإخراج ويجمع بها بين مفترق الأحاديث ، والجمع الصوري أولى والله أعلم ^(١) . وقد ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث ، فجوزوا الجمع في الحضر للحاجة مطلقاً لكن بشرط أن لا يتخذ ذلك عادة ، ومن قال به ابن سيرين وربيعة وأشباه وابن المنذر والقفال الكبير وحكاه الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث ، واستدل لهم بما وقع عند مسلم في هذا الحديث من طريق سعيد بن جبير قال : فقلت لابن عباس لم فعل ذلك ؟ قال . أراد أن لا يخرج أحداً من أمته . وللنساء من طريق عمرو بن هرم عن أبي الشعثاء أن ابن عباس صلى بالبصرة الأولى والعصر ليس بينهما شيء ، والمغرب والعشاء ليس بينهما شيء ، فعل ذلك من شغل ، وفيه رفعه إلى النبي عليه السلام ، وفي رواية لمسلم من طريق عبد الله بن شقيق أن شغل ابن عباس المذكور كان بالخطبة وأنه خطب بعد صلاة العصر إلى أن بدت النجوم ، ثم جمع بين المغرب والعشاء . وفيه تصديق أبي هريرة لابن عباس في رفعه . وه ذكره ابن عباس من التعليل بنى الحرج ظاهر في مطلق الجمع ، وقد جاء مثله عن ابن مسعود مرفوعاً أخرجه الطبراني ولفظه : جمع رسول الله عليه السلام بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء ، فقيل له في ذلك فقال : صنفه هذا لئلا يخرج أمتي ، وإرادة نفي الحرج بقدر في حله على الجمع الصوري ، لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج

(١) هذا الجمع ضعيف . والصواب حمل الحديث المذكور على أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوات المذكورة لطفة عارضة ، اليوم من مرض غالب أو برد شديد أو وحل ونحو ذلك . وبطل على ذلك قول ابن عباس لما سئل عن علة هذا الجمع قال : لئلا يكون منه ، وهو جواب عظيم شديد شاف . والله أعلم

١٣ - باب وقت العصر . وقال أبو أسامة عن هشام : من قرء حُجْرَتَهَا

٥٤٤ - **حدثنا** إبراهيم بن المُنْذِر قال حدثنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه أن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يصلّي العصر والشمس لم تخرج من حُجْرَتِهَا »
 ٥٤٥ - **حدثنا** قتيبة قال حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ صلى العصر والشمس في حُجْرَتِهَا ، لم يظهر النّبي من حُجْرَتِهَا

٥٤٦ - **حدثنا** أبو نعيم قال أخبرنا ابن عُيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « كان النبي ﷺ يصلّي صلاة العصر والشمس طالعة في حُجْرَتِي ، لم يظهر النّبي بعد »
 وقال مالك وعجي بن سعيد وشعيب وابن أبي حفصة « والشمس قبل أن تظهر »

قوله (باب وقت العصر . وقال أبو أسامة عن هشام من قرء حُجْرَتِهَا) كذا وقع هذا التعليق في رواية أبي عياض وهو أبو ضمرة الليثي وأبا أسامة روى الحديث عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة وزاد أبو أسامة التقييد بقر الحجرة ، وهو أوضح في تسجيل العصر من الرواية المطلقة ، وقد وصل الإسماعيلي طريق أبي أسامة في مستخرجه لكن بلفظ « والشمس واقعة في حُجْرَتِي » وعرف بذلك أن الضمير في قوله « حُجْرَتِهَا » لسكون الجسيم - البيت ، والمراد بالشمس ضوؤها . وقوله في رواية الزهري « والشمس في حُجْرَتِهَا » أي باقية ، وقوله « لم يظهر النّبي » أي في الموضع الذي كانت الشمس فيه . وقد تقدم في أول المواقيت من طريق مالك عن الزهري بلفظ « والشمس في حُجْرَتِهَا قبل أن تظهر » أي ترتفع ، فهذا الظهور غير ذلك الظهور . ومحصله أن المراد بظهور الشمس خروجها من الحجرة ، وبظهور النّبي انبساطه في الحجرة . وليس بين الروایتين اختلاف ابن عيينة حدثنا الزهري ، وفي رواية محمد بن منصور عند الإسماعيلي « عن سفيان سمعته أذناي ورواه قلبي من الزهري » . **قوله** (والشمس طالعة) أي ظاهرة . **قوله** (بعد) بالضم بلا تنوين . **قوله** (وقال مالك الخ) يعني أن الأربعة المذكورين روى عن الزهري بهذا الاسناد لجلوا الظهور للشمس ، وابن عيينة جعله للنّبي . وقد قدما توجيه ذلك وطريق الجمع بينهما ، وأن طريق مالك وصلها المؤلف في أول المواقيت ، وأما طريق يحيى بن سعيد وهو الانصاري فوصلها الذهلي في الزهريات ، وأما طريق شعيب وهو ابن أبي حنيفة فوصلها الطبراني في مسند الشاميين ، وأما طريق ابن أبي حفصة وهو محمد بن يسيرة فرويناها من طريق ابن عدى في نسخة إبراهيم بن طهمان ن ابن أبي حفصة . والمستفاد من هذا الحديث تسجيل صلاة العصر في أول وقتها ، وهذا هو الذي فهمته عائشة ، كذا الراوى عنها عروة واحتج به على عمر بن عبد العزيز في تأخير صلاة العصر كما تقدم . وشذ الطحاوي فقال :

لا دلالة فيه على التمجيل لاحتمال أن الحجرة كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تحتجب عنها إلا بقرب غروبها فيدل على التأخير لا على التمجيل ، وتعقب بأن الذي ذكره من الاحتمال إنما يتصور مع اتساع الحجرة ، وقد صرف بالاستفاضة والشاهدة أن حجر أزواج النبي ﷺ لم تكن متسعة ، ولا يكون ضوء الشمس باقيا في قعر الحجرة الصغيرة إلا والشمس قائمة مرتفعة ، وإلا متى مالت جدا ارتفع ضوءها عن قاع الحجرة ، ولو كانت الجدران قصيرة . قال النووي : كانت الحجرة ضيقة العرصة قصيرة الجدار بحيث كان طول جدارها أقل من مسافة العرصة بشيء يسير ، فإذا صار ظل الجدار مثله كانت الشمس بعد في أواخر العرصة اهـ . وكأن المؤلف لما لم يقع له حديث على شرطه في تعيين أول وقت العصر - وهو مصير ظل كل شيء مثله - استغنى بهذا الحديث الدال على ذلك بطريق الاستنباط وقد أخرج مسلم عدة أحاديث مصرحة بالمقصود . ولم ينقل عن أحد من أهل العلم مخالفة في ذلك ، إلا عن أبي حنيفة ، فالتشهور عنه أنه قال : أول وقت العصر مصير ظل كل شيء مثليه بالثنية ، قال القرطبي : خالفه الناس كلهم في ذلك حتى أصحابه يعني الآخذين عنه ، وإلا فقد انتصر له جماعة من جاء بعدهم فقالوا ثبت الأمر بالابراء ولا يحصل إلا بعد ذهاب اشتداد الحر ، ولا يذهب في تلك البلاد إلا بعد أن يصير ظل الشيء مثليه ، فيكون أول وقت العصر مصير الظل مثليه ، وحكاية مثل هذا تنفي عن رده

٥٤٧ - **حديث** محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عوف عن سيار بن سلامة قال : دخلت أنا وأبي على أبي البرزة الأسلمي ، فقال له أبي : كيف كان رسول الله ﷺ يصلي للمكتوبة ؟ فقال : كان يصلي المجهير - التي تدعوها الأولى - بين تدخض الشمس ويصلي العصر ثم يرجع أحدا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية . ونسيت ما قال في المغرب . وكان يستحب أن يؤخر من العشاء التي تدعوها العتمة ، وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها . وكان يفتل من صلاة القداة حين يعرف الرجل جأيسه ، ويقرأ بالسبعين إلى المائة

٥٤٨ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : « كنّا نصلي العصر ، ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فنخدمهم يصلون العصر » [الحديث ٥٤٨ - أطرافه : ٥٠٠ ، ٥٥١ ، ٧٣٧٩]

٥٤٩ - **حديث** ابن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا أبو بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف ، قال سمعت أبا أمامة يقول : صليت مع عمر بن عبد العزيز الظاهر ، ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلي العصر ، فقلت يا عم ما هذه الصلاة التي صليت ؟ قال : العصر ، وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنّا نصلي معاه قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وعوف هو الاعرابي . قوله (دخلت أنا وأبي) زاد الاسماعيل وزعم أخرج ابن زياد من البصرة ، قلت : وكان ذلك في سنة أربع وستين كما سيأتي في كتاب الفتن ، وسلامة والد سياد حكى عنه ولده هنا ولم أجد من ترجمه ، وقد وقعت لابنه عنه رواية في الطبراني الكبير في ذكر العوض . قوله (المكتوبة) أي المفروضة ، واستدل به على أن الوتر ليس من المكتوبة لكون أبي البرزة لم يذكره ، وفي

بح. **قوله** (كان يصل الحجير) أى صلاة الحجير، والحجير والماجرة بمعنى وهو وقت شدة الحر، وسميت الظهر بذلك لأن وقتها يدخل حينئذ. **قوله** (تدعونها الأولى) قيل سميت الأولى لأنها أول صلاة النهار وقيل لأنها أول صلاة مأخوذ من الدخض وهو الزق، وفي رواية لمسلم «حين تزل الشمس» **قوله** (حين تدحض الشمس) أى تزل عن وسط السماء وقتها، ولا يخالف ذلك الأمر بالإبراد لاحتمال أن يكون ذلك في زمن البرد أو قبل الأمر بالإبراد أو عند فقد شروط الإبراد لأنه يختص بشدة الحر، أو لبيان الجواز. وقد يتسك بظاها من قال إن فضيلة أول الوقت لا تحصل إلا بتقديم ما يمكن تقديمه من طهارة وستر وغيرها قبل دخول الوقت، ولكن الذي يظهر أن المراد بالحديث التقرب، فتحصل الفضيلة لمن لم يتشاغل عند دخول الوقت بغير أسباب الصلاة. **قوله** (إلى رحله) بفتح الراء ابن المنير: المراد بجيأتها قوة أثرها حرارة ولونا وشعاعا وإنارة، وذلك لا يكون بعد مصير الظل مثل الشيء أم. وفي سنن أبي داود بأسناد صحيح عن خيشمة أحد التابعين قال: حياتها أن تجده حرها. **قوله** (ونسيت ما قال في المغرب) قال ذلك هو سيار، بينه أحد في روايته عن حجاج عن شعبة عنه. **قوله** (أن يؤخر من المشاء) أى من وقت المشاء، قال ابن دقيق العيد: فيه دليل على استحباب التأخير قليلا لأن التبعض يدل عليه، وتعقب بأنه بعض مطلق لا دلالة فيه على قلة ولا كثرة، وسيأتي في باب وقت المشاء من حديث جابر أن التأخير إنما كان لا انتظار من يحيى لشهود الجماعة. **قوله** (التي تدعونها العتمة) فيه إشارة إلى ترك تسميتها بذلك، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد. وقال الطيبي: لعل تقييده الظهر والمشاء دون غيرها للاهتمام بأمرها، فقسمة الظهر بالأولى يشعر بتقديمها، وتسمية العشاء بالعتمة يشعر بتأخيرها، وسيأتي الكلام على كراهة النوم قبلها في باب مفرد. **قوله** (وكان يفتل) أى ينصرف من الصلاة، أو يلتفت إلى المأمومين. **قوله** (من صلاة العداة) أى الصبح، وفيه أنه لا كراهة في تسمية الصبح بذلك. **قوله** (حين يعرف الرجل جلسه) تقدم الكلام على اختلاف ألفاظ الرواة فيه، واستدل بذلك على التعجيل بصلاة الصبح لأن ابتداء معرفة الإنسان وجهه جلسه يكون في أواخر الغلس، وقد صرح بأن ذلك كان عند فراغ الصلاة. ومن المعلوم من عاداته عليه السلام ترتيب القراءة وتعديل الأركان، فقتضى ذلك أنه كان يدخل فيها مغلusa، وإدعى الزين بن المنير أنه يخالف لحديث عائشة الآتي حيث قالت فيه ولا يعرف من الغلس، وتعقب بأن الفرق بينهما ظاهر، وهو أن حديث أبي برزة متعلق بمعرفة **قوله** (ويقرأ) أى في الصبح (بالتستين إلى المائة) يعنى من الآي. وقد رواها في رواية الطبراني بسورة الحاقة ونحوها، وتقدم في باب وقت الظهر، بلفظ «ما بين الستين إلى المائة»، وأشار الكرمانى أن القياس أن يقول ما بين الستين والمائة لأن لفظ «بين» يقتضى الدخول على متعدد، قال: ويحتمل أن يكون التقدير: ويقرأ ما بين ستين وفوقها إلى المائة، حذف لفظ فوقها لدلالة الكلام عليه. وفي السياق تأدب الصغير مع الكبير، ومسارة لسؤلها جواب إذا كان عارفا به. **قوله** (إلى بنى عمرو بن عوف) أى بقاء لأنها كانت منازلهم. وإخراج لخصف لهذا الحديث مشعر بأنه كان يرى أن قول الصحابي «كنّا نفعل كذا» مسند ولو لم يصرح بإضافته إلى زمن

التي ﷺ وهو اختيار الحاكم ، وقال الدارقطني والخطيب وغيرهما : هو موقوف . والحق أنه موقوف لفظا مرفوع حكما ، لأن الصحابي أوردته في مقام الاحتجاج ، فيحمل على أنه أراد كونه في زمن النبي ﷺ . وقد روى ابن المبارك هذا الحديث عن مالك فقال فيه : كان رسول الله ﷺ يصلي العصر ، الحديث ، أخرجه النسائي . قال النووي : قال العلماء كانت منازل بني عمرو بن عوف على ميلين من المدينة ، وكانوا يصلون العصر في وسط الوقت لأنهم كانوا يشتغلون بأعمالهم وحروبهم ، فدل هذا الحديث على تمجيل النبي ﷺ بصلاة العصر في أول وقتها ، وسيأتي في طريق الزهري عن أنس أن الرجل كان يأتيهم والشمس مرتفعة . قوله (سمعت أبا أمامة) هو أسعد بن سهل بن حنيف ، وهو عم الراوي عنه . وفي القصة دليل على أن عمر بن عبد العزيز كان يصلي الصلاة في آخر وقتها تبعا لسلفه ، إلى أن أنكر عليه عروة فرجع إليه كما تقدم ، وإنما أنكر عليه عروة في العصر دون الظهر لأن وقت الظهر لا كراهة فيه بخلاف وقت العصر . وفيه دليل على صلاة العصر في أول وقتها أيضاً ، وهو عند انتهاء وقت الظهر ، ولهذا تشكل أبو أمامة في صلاة أنس أمي الظهر أو العصر ، فيدل أيضاً على عدم الفاصلة بين الوقتين . وقوله له (يا عم ، هو على سبيل التوقيف ولكونه أكبر سنا منه مع أن نسبهما مجتمع في الانصار ، لكنه ليس عمه على الحقيقة . والله أعلم

٥٥٠ - **حدثنا أبو اليان** قال أخبرنا شُعَيْبٌ عن الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةً حَيَّةً ، فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةً ، وَبَعْضُ الْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ أَوْ نَحْوِهِ

٥٥١ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال : كنّا نُصَلِّيُ الْعَصْرَ ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ مِنَّا إِلَى قُبَاءَ فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةً

قوله : باب وقت العصر ، كذا وقع في رواية المستمل دون غيره ، وهو خطأ لأنه تكرار بلا فائدة . **قوله** (والشمس مرتفعة حية) فيه إشارة إلى بقاء حرها وضوئها كما تقدم . وقوله بعد ذلك (فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةً) أي دون ذلك الارتفاع ، لكنها لم تصل إلى الحد الذي توصف به بأنها منخفضة ، وفي ذلك دليل على تمجيله ﷺ لصلاة العصر لوصف الشمس بالارتفاع بعد أن تمضي مسافة أربعة أميال ، وروى النسائي والطحاوي واللفظ له من طريق أبي الأبيض عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يصلي بنا العصر والشمس بيضاء مخففة ، ثم أرجع إلى قومي في ناحية المدينة فأقول لهم قوموا فصلوا فإن رسول الله ﷺ قد صلى ، قال الطحاوي : نحن نعلم أن أولئك - يعني قوم أنس - لم يكونوا يصلونها إلا قبل اصفرار الشمس ، فدل ذلك على أنه ﷺ كان يصليها . **قوله** (وبعض العوالي) يعني قوم أنس - كذا وقع هنا أي بين بعض العوالي والمدينة المسافة المذكورة ، وروى البيهقي حديث الباب من طريق أبي بكر الصغاني عن أبي اليان شيخ البخاري فيه وقال في آخره : وبعد العوالي ، بضم الموحدة وبالبدال المهمل ، وكذلك أخرجه المصنف في الاعتصام تعليقا ، ووصله البيهقي من طريق الليث عن يونس عن الزهري لكن قال دأربه أميال أو بلاءة ، وروى هذا الحديث أبو عوانة في صحيحه وأبو العباس المراج جميعا عن أحمد بن الفرج أبي عتب

عن محمد بن حير عن إبراهيم بن أبي عيلة عن الزهري ولفظه ، والعوالى من المدينة على ثلاثة أميال ، وأخرجه الدار قطنى عن الحاملى عن أبي عتبة المذكور بسنده فوق عنده ، على ستة أميال ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فقال فيه ، على ميلين أو ثلاثة ، فتحصل من ذلك أن أقرب العوالى من المدينة مسافة ميلين وأبعدهما مسافة ستة أميال إن كانت رواية الحاملى محفوظة . ووقع في المدونة عن مالك ، وأبعد العوالى مسافة ثلاثة أميال ، قال عياض : كأنه أراد معظم عمارتها وإلا فأبعدها ثمانية أميال انتهى ، وبذلك جزم ابن عبد البر وغير واحد آخرهم صاحب النهاية . ويحتمل أن يكون أراد أنه أبعد الأمكنة التى كان يذهب إليها الذهاب في هذه الواقعة ، والعوالى عبارة عن القرى المجتمعة حول المدينة من جهة نجدها ، وأما ما كان من جهة تهامتها فيقال لها السافلة . (تنبيه) : قوله (وبعض العوالى الخ) مدرج من كلام الزهري في حديث أنس ، بينه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في هذا الحديث فقال فيه - بعد قوله والشمسية - قال الزهري : والعوالى من المدينة على ميلين أو ثلاثة ، ولم يقف الكرماني على هذا فقال : هو إما كلام البخارى أو أنس أو الزهري كما هو عادته . قوله في الطريق الاخرى (كنا نصلى العصر) أى مع النبي ﷺ كما يظهر ذلك من الطرق الاخرى ، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك كذلك مصرحا به أخرجه الدارقطنى في غرابته . قوله (ثم يذهب الذهاب منا إلى قباء) كأن أنسا أراد بالذهاب نفسه كما تشير بذلك رواية أبي الايض المتقدمة ، قال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك أنه قال في هذا الحديث ، إلى قباء ، ولم يتابعه أحد من أصحاب الزهري بل كلهم يقولون ، إلى العوالى ، وهو الصواب عند أهل الحديث ، قال : وقول مالك إلى قباء وهم لاشك فيه . ونعقب بأنه روى عن ابن أبي ذئب عن الزهري ، إلى قباء ، كما قال مالك ، نقله الباجى عن الدارقطنى فنسب الوهم فيه إلى مالك منتقدا ، فانه إن كان وهما احتمل أن يكون منه وأن يكون من الزهري حين حدث به مالك ، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك فقال فيه ، إلى العوالى ، كما قال الجماعة ، فقد اختلف فيه على مالك وتويع عن الزهري بخلاف ما جزم به ابن عبد البر . وأما قوله : الصواب عند أهل الحديث العوالى ، فصحيح من حيث اللفظ . ومع ذلك فالمعنى متقارب ، لكن رواية مالك أخص لأن قباء من العوالى وليست العوالى كل قباء ، ولعل مالك لما رأى أن في رواية الزهري إجمالا حلها على الرواية المفسرة وهى روايته المتقدمة عن إسحق حيث قال فيها ، ثم يخرج الانسان إلى بنى عمرو بن عوف ، وقد تقدم أنهم أهل قباء ، فبنى مالك على أن القصة واحدة لانهما جميعا حدثاه عن أنس دون مالك برواية خالد بن مخلد المتقدمة الموافقة لرواية الجماعة عن الزهري فقبه نظر ، لأن مالك أثبت في الموطأ باللفظ الذى رواه عنه كافة أصحابه ، فرواية خالد بن مخلد عنه شاذة ، فكيف تكون دالة على أن رواية الجماعة وهم ؟ بل إن سلنا أنها وهم فهو من مالك كما جزم به البزار والدارقطنى ومن تبعهما ؟ أو من الزهري حين حدث به ؟ والاولى سلوك طريق الجمع التى أو تخناها والله الموفق . قال ابن رشيد : قضى البخارى بالصواب لماك باحسن إشارة وأوجز عبارة ، لأنه قدم أولا الجميل ثم أتبعه بحديث مالك المفسر المعين . (تنبيه) : قباء تقدم ضبطها في باب ماجاء في القبلة . قوله (إلى قباء فيأتيهم) أى أهل قباء وهو على حد قوله تعالى (واسأل القرية) والله أعلم . قال النووي : في الحديث المبادرة بصلاة العصر في أول وقتها ، لأنه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ميلين أو أكثر الشمس لم تنغير ، فيه دليل الجمهور في أن أول وقت العصر مصير ظل كل شئ مثله خلافا لابن حنيفة . وقد

معنى ذلك في الباب الذي قبله

١٤ - باب إثم من فاتته العصر

٥٥٢ - **حَرْش** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوْسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
«الَّذِي تَفَوُّتَهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ»

قوله (باب إثم من فاتته صلاة العصر) أشار المصنف بذكر الإثم إلى أن المراد بالفوات تأخيرها عن وقت الجواز بغير عذر، لأن الإثم إنما يترتب على ذلك، وسيأتي البحث في ذلك. **قوله** (الذي تفوته) قال ابن بزيعة: فيه رد على من كره أن يقول فاتتنا الصلاة. قلت: وسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد في صلاة الجماعة. **قوله** (صلاة العصر فكأنما) كذا للكشيميني، وسقط للأكثر لفظ صلاة والفاء من قوله فكأنما. **قوله** (وتر أهله) هو بالنصب عند الجمهور على أنه مفعول ثانٍ لوتر، وأضمر في وتر مفعول لم يسم فاعله وهو عائد على الذي فاتته، فإثم من أصيب بأهله وماله. وهو متعمد إلى مفعولين. ومثله قوله تعالى (ولن يترك أفعالكم)، وإلى هذا أشار المصنف فيما وقع في رواية المستمل قال: قال أبو عبد الله يترككم انتهى. وقيل وتر هنا بمعنى نقص، فعلى هذا يجوز نصبه ورفعه، لأن من رد النقص إلى الرجل نصب وأضمر ما يقوم مقام الفاعل، ومن رده إلى الأهل رفع. وقال القرطبي: يروى بالنصب على أن وتر بمعنى سلب وهو يتعدى إلى مفعولين، وبالرفع على أن وتر بمعنى أخذ فيكون أهله هو المفعول الذي لم يسم فاعله. ووقع في رواية المستمل أيضاً وترت الرجل إذا قتلت له قتيلاً أو أخذت ماله، وحقيقة الوتر كما قال الخليل هو الظلم في الدم، فعلى هذا فاستعماله في المال مجاز، لكن قال الجوهري: الموتور هو الذي قتل له قتيلاً فلم يدرك بدمه، تقول منه وتر وتقول أيضاً وتره حقه أى نقصه. وقيل الموتور من أخذ أهله أو ماله وهو ينظر إليه وذلك أشد لئمه، فوقع التشبيه بذلك لمن فاتته الصلاة لأنه يجتمع عليه غمان: غم الإثم وغم أو ماله. كما يجتمع على الموتور غمان: غم السلب، وغم الطلب بالثار. وقيل: معنى وتر أخذ أهله وماله فصار فقد الثواب. كما يجتمع على الموتور غمان: غم السلب، وغم الطلب بالثار. وقيل: معنى وتر أخذ أهله وماله فصار وتر أى فردا، ويؤيد الذي قبله رواية أبي مسلم الكجي من طريق حماد بن سلية عن أيوب عن نافع فذكر نحو هذا الحديث وزاد في آخره وهو قاعد، وظاهر الحديث التعليل على من تفوته العصر، وأن ذلك يخص بها. وقال ابن عبد البر: يحتمل أن يكون هذا الحديث خرج جواباً لسائل سأل عن صلاة العصر فاجيب، فلا يمنع ذلك إلحاق غيرها من الصلوات بها. وتعقب النووي بأنه إنما يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفت العلة واشتركا فيها. قال: والعلة في هذا الحكم لم تتحقق فلا يلحق غير العصر بها انتهى. وهذا لا يدفع الاحتمال. وقد احتج ابن عبد البر بمسألة رواه ابن أبي شيبة وغيره من طريق أبي قلابة عن أبي الدرداء مرفوعاً: من ترك صلاة مكتوبة حتى تفوته، الحديث. قلت: وفي إسناده انقطاع لأن أبا قلابة لم يسمع من أبي الدرداء. وقد رواه أحمد من حديث أبي الدرداء بلفظ: من ترك العصر، فرجع حديث أبي الدرداء إلى تعيين العصر. وروى ابن حبان وغيره من حديث نوفل بن معاوية مرفوعاً: من فاتته الصلاة فكأنما وتر أهله وماله، وهذا ظاهره العموم وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن نوفل بلفظ: لأن يوتر أحدكم أهله وماله خير

من أن يفوته وقت صلاة، وهذا أيضاً ظاهره العموم . ويستفاد منه أيضاً ترجيح توجيه رواية النصب المصدر بها، لكن المحفوظ من حديث نوفل بلفظ «من الصلوات صلاة من فاتته فنكأنا وتر أهله وماله» أخرجه المصنف في علامات النبوة ومسلم أيضاً والطبراني وغيرهم، ورواه الطبراني من وجه آخر وزاد فيه عن الزهري : قلت لأبي بكر - يعني ابن عبد الرحمن وهو الذي حدث به - ما هذه الصلاة ؟ قال : العصر . ورواه ابن أبي خيثمة من وجه آخر فصرح بكونها العصر في نفس الخبر، والمحفوظ أن كونها العصر من تفسير أبي بكر بن عبد الرحمن، ورواه الطحاوي والبيهقي من وجه آخر وفيه أن التفسير من قول ابن عمر، فالظاهر اختصاص العصر بذلك، وسيأتي تقريره في الكلام على الحديث الذي بعده . وما يدل على أن المراد بتفويتها إخراجها عن وقتها ما وقع في رواية عبد الرزاق وقسمه الراوي إذا كان قتيها أولى من غيره، لكن روى أبو داود عن الأوزاعي أنه قال في هذا الحديث «وفواتها أن تدخل الشمس صفرة، وأمله مبنى على مذهبه في خروج وقت العصر . ونقل عن ابن وهب أن المراد إخراجها عن الوقت المختار . وقال المهلب ومن تبعه من الشراح : إنما أراد فواتها في الجماعة لأفواتها بإصفرار الشمس أو بغيرها، قال : ولو كان لفوات وقتها كله لبطل اختصاص العصر، لأن ذهاب الوقت موجود في كل صلاة ونوقض بعين ما ادعاه، لأن فوات الجماعة موجود في كل صلاة لكن في صدر كلامه أن العصر اختصت بذلك لاجتماع المتعاقبين من الملائكة فيها، وتعبه ابن المنير بأن الفجر أيضاً فيها اجتماع المتعاقبين فلا يختص العصر بذلك، قال : والحق أن الله تعالى يختص ما شاء من الصلوات بما شاء من الفضيلة انتهى . وبوب الترمذي على حديث الباب «ما جاء في السهو عن وقت العصر، لحمله على السامى، وعلى هذا فالمراد بالحديث أنه يلحقه من الأسف عند معاينة الثواب لمن صلى ما يلحق من ذهب منه أهله وماله . وقد روى بمعنى ذلك عن سالم بن عبد الله بن عمر، ويؤخذ منه التنبيه على أن أسف العائد أشد، لاجتماع فقد الثواب وحصول الإثم . قال ابن عبد البر : في هذا الحديث إشارة إلى تحقير الدنيا، وأن قليل العمل خير من كثير منها . وقال ابن بطال : لا يوجد حديث يقوم مقام هذا الحديث، لأن الله تعالى قال ﴿ حافظوا على الصلوات ﴾ وقال : ولا يوجد حديث فيه تكييف المحافظة غير هذا الحديث

١٥ - باب من ترك العصر

٥٥٣ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام قال حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي الليث قال : كنا مع بريدة في غزوة في يوم ذي عيم، فقال : بگروا بصلاة العصر، فإن النبي ﷺ قال « من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله »

[الحديث ٥٥٣ - طرفه في : ٥٥٤]

قوله (باب من ترك العصر) أى ما يكون حكمه ؟ قال ابن رشيد : أجاد البخارى حيث اقتصر على صدر الحديث فأبقى فيه عملاً للتأويل . وقال غيره : كان ينبغي أن يذكر حديث الباب في الباب الذى قبله ولا يحتاج إلى هذه الترجمة . ونعقب بأن الترك أصرح بإرادة التعمد من الفوات . قوله (حدثنا مسلم بن إبراهيم) سقط عند الأصملى « ابن إبراهيم » . قوله (حدثنا هشام) وقع عند غير أبي ذر « أنبأنا هشام » وهو ابن أبي عبد الله

السنن . قوله (أخبرنا يحيى) عند غير أبي نذر . حدثنا . قوله (عن أبي قلابة) عند ابن خزيمة من طريق أبي داود الطيالسي عن هشام عن يحيى أن أبا قلابة حدثه . قوله (عن أبي المlijح) عند المصنف في د باب التيسير بالصلاة في يوم النجم ، عن معاذ بن فضالة عن هشام في هذا الإسناد أن أبا المlijح حدثه ، وأبو المlijح هو ابن أسامة ابن عمير الهذلي ، وقد تقدم أن اسمه عامر وأبوه صحابي ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين على نيق . وتابع هشام على هذا الإسناد عن يحيى بن أبي كثير شيان ومعمر وحديثهما عند أحمد ، وخالفهم الأوزاعي فرواه عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي المهاجر عن بريدة ، والأول هو المحفوظ ، وخالفهم أيضا في سياق المتن كما سيأتي التنبيه عليه في د باب التيسير ، المذكور إن شاء الله تعالى . قوله (كنا مع بريدة) هو ابن الحبيب الأسلمي . قوله (ذي غيم) قيل خص يوم الغيم بذلك لأنه مظنة التأخير إما لمتنوع يحاط لدخول الوقت فيبلغ في التأخير حتى يخرج الوقت ، أو لمتشاغل بأمر آخر فيظن بقاء الوقت فيسترسل في شغله إلى أن يخرج الوقت . قوله (بكروا) أي عجّلوا ، والتيسير يطلق لكل من بادر بأمر شيء . كان في أي وقت كان ، وأصله المبادرة بالشئ أول النهار . قوله (فإن النبي ﷺ) الفاء للتعليل ، وقد استشكل معرفة تيقن دخول أول الوقت مع وجود الغيم لأنهم لم يكونوا يعتمدون فيه إلا على الشمس ، وأوجب باحتمال أن بريدة قال ذلك عند معرفة دخول الوقت ، لأنه لا مانع في يوم الغيم من أن تظهر الشمس أحيانا . ثم إنه لا يشترط - إذا احتجبت الشمس - اليقين بل يكفي الاجتهاد . قوله (من ترك صلاة العصر) زاد معمّر في روايته « متممدا » ، وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي الدرداء . قوله (فقد حبط) سقط ، فقد ، من رواية المستمل ، وفي رواية معمّر « أحبط الله عمله » . وقد استدلل بهذا الحديث من يقول بتكفير أهل المعاصي من الخوارج وغيرهم وقالوا : هو نظير قوله تعالى ﴿ ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله ﴾ وقال ابن عبد البر : مفهوم الآية أن من لم يكفر بالإيمان لم يحبط عمله فيتمارض مفهومها ومنطوق الحديث فتعين تأويل الحديث ، لأن الجمع إذا أمكن كان أولى من الترجيح . وتمسك بظاهر الحديث أيضا الحنابلة ومن قال بقوله من أن تارك الصلاة يكفر ، وجوابهم ما تقدم . وأيضا فلو كان على ما ذهبوا إليه لما اختصت العصر بذلك . وأما الجمهور فتأولوا الحديث ، فافترقوا في تأويله فرقا : فهم من أول سبب الترك ، ومنهم من أول الحبط ، ومنهم من أول العمل ففيل : المراد من تركها جاحدا لوجوبها ، أو معترفا لكن مستخفا مستهزئا بمن أقامها . وتمقب بأن الذي فهمه الصحابي إنما هو التفریط ، ولهذا أمر بالمبادرة إليها ، وفهمه أولى من فهم غيره كما تقدم . وقيل المراد من تركها متكسلا لكن خرج الوعيد مخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد كقوله « لا يرني الزاني هو مؤمن » ، وقيل هو من مجاز التشبيه كأن المعنى قد أشبه من حبط عمله ، وقيل معناه كاذ أن يحبط ، وقيل المراد بالحبط نقصان العمل في ذلك الوقت الذي ترفع فيه الأعمال إلى الله ، فكأن المراد بالعمل الصلاة خاصة أي لا يحصل على أجر من صلى العصر ولا يرتفع له عملها حينئذ ، وقيل المراد بالحبط الإبطال أي يبطل انتفاعه بعمله في وقت ما ثم يقتنع به ، كما رجحت سياسته على حسناته فانه موقوف في المشيئة فان غفر له فجرد الوقوف إبطال لنفع الحسنة إذ ذاك وإن غفر له فكنذلك ، قال معنى ذلك القاضي أبو بكر بن العربي ، وقد تقدم مبسوطا في كتاب الإيمان في د با خوف المؤمن من أن يحبط عمله ، وحصل ما قال أن المراد بالحبط في الآية غير المراد بالحبط في الحديث ، وقال شرح الترمذی : الحبط على قسمين ، حبط إسقاط وهو إحباط الكفر للإيمان وجميع الحسنات ، وحبط موا

وهو إحباط المعاصي للارتفاع بالחסنات عند رجحانها عليها إلى أن تحصل النجاة فيرجع إليه جزء حسنة . وقيل المراد بالعمل في الحديث عمل الدنيا الذي يسبب الاشتغال به ترك الصلاة ، بمعنى أنه لا ينفع به ولا يتمتع ، وأقرب هذه التأويلات قول من قال : إن ذلك خرج مخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد . والله أعلم

١٦ - باب فضل صلاة العصر

٥٥٤ - **حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا سُرَوْنُ بْنُ مُعَاوِيَةَ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ قَيْسٍ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ : كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَظَرُ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً - يَعْنِي الْبَدْرَ - فَقَالَ : إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بِكُمْ كَاتِرُونَ هَذَا الْقَمَرِ ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا . ثُمَّ قَرَأَ ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ ﴾ قَالَ إِسْمَاعِيلُ : افْعَلُوا ، لَا تَفُوتُنَاكُمْ]**

[الحديث ٥٥٤ - أطرافه في : ٥٧٣ ، ٤٨٥١ ، ٧٤٤٤ ، ٧٤٣٥ ، ٧٤٣٦]

٥٥٥ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ يَمْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ ، فَيُنَازِلُكُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - : كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي ؟ فَيَقُولُونَ : تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ »]**

[الحديث ٥٥٥ - أطرافه في : ٣٢٢٣ ، ٧٤٢٩ ، ٧٤٨٦]

قوله (باب فضل صلاة العصر) أى على جميع الصلوات إلا الصبح ، وإنما حمله على ذلك لأن حديثي الباب لا يظهر منهما رجحان العصر عليها ، ويحتمل أن يكون المراد أن العصر ذات فضيلة لا ذات أفضلية . **قوله** (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، ووقع عند ابن مردويه من طريق شعبة عن إسماعيل التصريح بسماع إسماعيل من قيس وسماع قيس من جرير . **قوله** (فنظر إلى القمر ليلة) زاد مسلم و ليلة البدر ، وكذا للمصنف من وجه آخر ، وهو غال من العنقة أيضا كما سيأتي في « باب صلاة الفجر » . **قوله** (لا تضامون) بضم أوله مخففا أى لا يحصل لكم نصيب حينئذ ، وروى بفتح أوله والتشديد من الضم ، والمراد نفي الازدحام ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب التوحيد . **قوله** (فإن استطعتم أن لا تغلبوا) فيه إشارة إلى قطع أسباب الغلبة المناهضة للاستطاعة كالنوم والشغل ومقاومة ذلك بالاستعداد له ، وقوله (فافعلوا) أى عدم الغلبة ، وهو كناية عما ذكر من الاستعداد . ووقع في رواية شعبة المذكورة ، فلا تغفلوا عن صلاة ، الحديث . **قوله** (قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) زاد مسلم و يعنى العصر والفجر ، ولابن مردويه من وجه آخر عن إسماعيل و قبل طوع الشمس صلاة الصبح وقبل غروبها صلاة العصر ، وقال ابن بطال قال المذهب : قوله و فإن استطعتم أن لا تغلبوا عن صلاة ، أى في الجماعة . قال : وخص هذين الوقتين لاجتماع الملائكة فيهما ورفعهم أعمال العباد ثلثا يفوتهم هذا الفضل العظيم . قلت : وعرف بهذا مناسبة لإيراد حديث و يتعاقبون ، عقب هذا الحديث ، لكن لم يظهر لي وجه تقييد ذلك بكونه

في جماعة ، وإن كان فضل الجماعة معلوما من أحاديث أخر ، بل ظاهر الحديث يتناول من صلاهما ولو منفردا ، إذ مقتضاه التحريض على فعلهما أعم من كونه جماعة أو لا . **قوله** (فافعلوا) قال الخطابي : هذا يدل على أن الرؤية قد يرجى نيلها بالمحافظة على هاتين الصلاتين اه . وقد يستشهد لذلك بما أخرجه الترمذى من حديث ابن عمر عنه ، قال : إن أدنى أهل الجنة منزلة ، فذكر الحديث وفيه : وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية ، وفي سنده ضعف . **قوله** (ثم قرأ) كذا في جميع روايات الجامع ، وأكثر الروايات في غيره باهام فاعل قرأ ، وظاهره أنه النبي ﷺ ، لكن لم أر ذلك صريحا ، وحمله عليه جماعة من الشراح ، ووقع عند مسلم عن زهير بن حرب عن مروان بن معاوية بإسناد حديث الباب : ثم قرأ جرير ، أى الصحابي ، وكذا أخرجه أبو عوادة في صحيحه من طريق يعلى بن عبيد عن اسماعيل بن أبي خالد ، فظهر أنه وقع في سياق حديث الباب وما وافقه لإدراج . قال العلماء : ووجه مناسبة ذكر هاتين الصلاتين عند ذكر الرؤية أن الصلاة أفضل الطاعات ، وقد ثبت لهاتين الصلاتين من الفضل على غيرهما ما ذكر من اجتماع الملائكة فيها ورفع الأعمال وغير ذلك ، فهما أفضل الصلوات ، فناسب أن يجازى المحافظ عليهما بأفضل العطايا وهو النظر إلى الله تعالى . وقيل لما حقق رؤية الله تعالى بروية القمر والشمس - وهما آيتان عظيمتان شرعت لحسوفهما الصلاة والذكر -ناسب من يجب رؤية الله تعالى أن يحافظ على الصلاة عند غروبها اه . ولا يخفى بعده وتكلفه . والله أعلم . **قوله** (يتعاقبون) أى تأتي طائفة عقب طائفة ، ثم تعود الأولى عقب الثانية . قال ابن عبد البر : وإنما يكون التعاقب بين طائفتين أو رجلين بأن يأتي هذا مرة ويعقبه هذا ، ومنه تعقيب الجيوش أن يجهز الأمير بمثل إلى مدة ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجهز غيرهم إلى مدة ، ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجهز الأولين . قال القرطبي : الواو في قوله ، يتعاقبون ، علامة الفاعل المذكور المجموع على لغة بلحارث وهم القائلون أكلوني البراغيث ، ومنه قول الشاعر :
بحروران يعصرن السليط أقاربهم ، وهى لغة فاشية وعليها حمل الاخفش قوله تعالى ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ قال : وقد تعسف بعض النحاة في تأويلها وردها للبدل ، وهو تسكف مستغنى عنه ، فان تلك اللغة مشهورة ولها وجه من القياس واضح . وقال غيره في تأويل الآية : قوله ﴿ وأسروا ﴾ عائد على الناس المذكورين أولا . و ﴿ الذين ظلموا ﴾ بدل من الضمير . وقيل التقدير أنه لما قيل ﴿ وأسروا النجوى ﴾ قيل : من هم ؟ قال : ﴿ الذين ظلموا ﴾ حكاه الشيخ محي الدين . والاول أقرب إذ الاصل عدم التقدير . وتوارد جماعة من الشراح على أن حديث الباب من هذا القبيل ، ووافقهم ابن مالك ، وناقضه أبو حيان زاعما أن هذه الطريق اختصرها الراوى ، واحتج لذلك بما رواه البزار من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ : ان الله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار ، والحديث ، وقد سوح في العزو إلى مسند البزار مع أن هذا الحديث بهذا اللفظ في الصحيحين فالعزو اليهما أولى ، وذلك أن هذا الحديث رواه عن أبي الزناد مالك في الموطأ ولم يختلف عليه باللفظ المذكور وهو قوله : يتعاقبون فيكم ، وتابعه على ذلك عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخرجه سعيد بن منصور عنه ، وقد أخرجه البخارى في بدء الخلق من طريق شبيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد بلفظ : الملائكة يتعاقبون : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار ، وأخرجه النسائي أيضا من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزناد بلفظ : ان الملائكة يتعاقبون فيكم ، فاختلف فيه على أبي الزناد ، فالظاهر أنه كان تارة يذكره هكذا وتارة هكذا ، فيقوى بحث أبي حيان ، ويزيد ذلك أن غير الأعرج من أصحاب أبي هريرة قد روه

تاما فأخرجه أحد ومسلم من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة مثل رواية موسى بن عقبة لكن بحذف «ان»
 من أوله ، وأخرجه ابن خزيمة والسراج من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «ان الله ملائكة يتعاقبون»
 وهذه هي الطريقة التي أخرجهما البزار ، وأخرجه أبو نعيم في الحلية باسناد صحيح من طريق أبي موسى عن أبي
 هريرة بلفظ «ان الملائكة فيكم يمتقون» . وإذا عرف ذلك فالعزو إلى الطريق التي تتحد مع الطريق التي وقع
 القول فيها أولى من طريق مضاربة لها ، فليعز ذلك إلى تخريج البخاري والنسائي من طريق أبي الزناد لما أوضحته .
 والله الموفق . قوله (فيكم) أي المصلين أو مطلق المؤمنين . قوله (ملائكة) قيل هم الحفظة نقله عياض وغيره
 عن الجمهور ، وتردد ابن بزيه ، وقال القرطبي : الأظهر عندي أنهم غيرهم ، ويقويه أنه لم ينقل أن الحفظة يقارعون
 العبد ، ولا أن حفظة الليل غير حفظة النهار ، وبأنهم لو كانوا هم الحفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة
 الترك دون غيرها في قوله « كيف تركتم عبادي » . قوله (ويجمعون) قال ابن المنير : التعاقب مغاير
 للاجتماع ، لكن ذلك منزل على حالين . قلت : وهو ظاهر ، وقال ابن عبد البر : الأظهر أنهم يشهدون معهم الصلاة
 في الجماعة ، واللفظ محتمل للجماعة وغيرها ، كما يحتمل أن التعاقب يقع بين طائفتين دون غيرهم ، وأن يقع التعاقب
 بينهم في النوع لا في الشخص . قال عياض : والحكمة في اجتماعهم في هاتين الصلاتين من لطف الله تعالى بعباده
 وإكرامهم لهم بأن جعل اجتماع ملائكتهم في حال طاعة عبادهم لتكون شهادتهم لهم بأحسن الشهادة . وفيه
 شيء ، لأنه رجح أنهم الحفظة ، ولا شك أن الذين يصعدون كانوا مقيمين عندهم مشاهدين لأعمالهم في جميع
 الأوقات ، فالأولى أن يقال : الحكمة في كونه تعالى لا يسألهم إلا عن الحالة التي تركهم عليها ما ذكر ، ويحتمل أن
 يقال إن الله تعالى يستر عنهم ما يعملونه فيما بين الوقتين ، لكنه بناء على أنهم غير الحفظة . وفيه إشارة إلى الحديث
 الآخر « ان الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما » فمن ثم وقع السؤال من كل طائفة عن آخر شيء فارقوم عليه .
 قوله (ثم يصرح الذين باتوا فيكم) استدلل به بعض الحنفية على استحباب تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة
 إذا فرغ منها آخر النهار ، وتمقب بأن ذلك غير لازم ، إذ ليس في الحديث ما يقتضي أنهم لا يصعدون إلا ساعة
 الفراغ من الصلاة بل جائز أن تفرغ الصلاة ويتأخروا بعد ذلك إلى آخر النهار ، ولا مانع أيضا من أن تصعد
 ملائكة النهار وبعض النهار باق وتقيم ملائكة الليل ، ولا يرد على ذلك وصفهم بالمبيت بقوله « باتوا فيكم » لأن
 اسم المبيت صادق عليهم ولو تقدمت إقامتهم بالليل لإقامتهم قطعة من النهار . قوله (الذين باتوا فيكم) اختلف في
 سبب الاختصار على سؤال الذين باتوا دون الذين ظلوا ، قيل : هو من باب الاكتفاء بذكر أحد المثلين عن الآخر
 كقوله تعالى ﴿ فذكر إن نعمت الذكرى ﴾ أي وإن لم تنفع ، وقوله تعالى ﴿ سراويل تقيمكم الحر ﴾ أي والبرد ،
 وإلى هذا أشار ابن التين وغيره ، ثم قيل : الحكمة في الاختصار على ذلك أن حكم طرفي النهار يعلم من حكم طرفي
 الليل ، فلو ذكره لكان تكرارا . ثم قيل : الحكمة في الاختصار على هذا الشق دون الآخر أن الليل مظنة المعصية
 فلما لم يقع منهم عصيان - مع إمكان دواعي الفعل من إمكان الإخفاء ونحوه - واشتغلوا بالطاعة كان النهار أولى
 بذلك ، فكان السؤال عن الليل أبغى من السؤال عن النهار لكون النهار محل الاشتغال . وقيل : الحكمة في
 ذلك أن ملائكة الليل إذا صلوا الفجر عرجوا في الحال ، وملائكة النهار إذا صلوا العصر لبثوا إلى آخر النهار
 لضبط بقية عمل النهار ، وهذا ضعيف ، لأنه يقتضي أن ملائكة النهار لا يسئلون عن وقت العصر ، وهو

خلاف ظاهر الحديث كما سيأتي . ثم هو مبنى على أنهم الحفظة وفيه نظر لما سنبينه ، وقيل بناء أيضا على أنهم الحفظة أنهم ملائكة النهار فقط وهم لا يبرحون عن ملازمة بنى آدم ، وملائكة الليل هم الذين يبرحون ويتساقبون ، ويؤيده ما رواه أبو نعيم في « كتاب الصلاة » ، له من طريق الأسود بن يزيد النخعي قال : يلتقي الحارسان - أى ملائكة الليل وملائكة النهار - عند صلاة الصبح فيسلم بعضهم على بعض فتصعد ملائكة الليل وتلبس ملائكة النهار . وقيل : يحتمل أن يكون العروج إنما يقع عند صلاة الفجر خاصة ، وأما النزول فيقع في الصلاتين معا ، وفيه التعاقب ، وصورته أن تنزل طائفة عند العصر وتبيت ، ثم تنزل طائفة ثانية عند الفجر ، فيجتمع الطائفتان في صلاة الفجر ، ثم يبرج الذين باتوا فتنزل ويستمر الذين نزلوا وقت الفجر إلى العصر فتنزل الطائفة الأخرى فيحصل اجتماعهم عند العصر أيضا ولا يصعد منهم أحد بل تبيت الطائفتان أيضا ثم تخرج إحدى الطائفتين ويستمر ذلك فتصح صورة التعاقب مع اختصاص النزول بالعصر والعروج بالفجر ، فهذا خص السؤال بالذين باتوا ، والله أعلم . وقيل : إن قوله في هذا الحديث « ويجمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر » ، وهم لأنه ثبت في طرق كثيرة أن الاجتماع في صلاة الفجر من غير ذكر صلاة العصر كما في الصحيحين من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في أثناء حديث قال فيه « وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر » ، قال أبو هريرة : « وأقرأوا إن شئتم » (وقرأان الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا) وفي الترمذى والنسائى من وجه آخر باسناد صحيح عن أبي هريرة في قوله تعالى (إن قرآن الفجر كان مشهودا) قال : « تشهد ملائكة الليل والنهار ، وروى ابن مردويه من حديث أبي الدرداء مرفوعا نحوه ، قال ابن عبد البر : ليس في هذا دفع الرواية التي فيها ذكر العصر ، إذ لا يلزم من عدم ذكر العصر في الآية والحديث الآخر عدم اجتماعهم في العصر لأن المسكوت عنه قد يكون في حكم المذكور بدليل آخر ، قال : ويحتمل أن يكون الاقتصار وقع في الفجر لكونها جهرية ، وبجها الأول متجه لأنه لا سبيل إلى ادعاء توهم الراوى الثقة مع إمكان التوفيق بين الروايات ، ولا سيما أن الزيادة من العسل الضابط مقبولة . ولم لا يقال : إن رواية من لم يذكر سؤال الذين أقاموا في النهار واقع من تقصير بعض الرواة ، أو يحتمل قوله « ثم يبرج الذين باتوا » على ما هو أعم من المبيت بالليل والإقامة بالنهار ، فلا يخص ذلك بليل دون نهار ولا عكسه ، بل كل طائفة منهم إذا صعدت سئلت ، وغاية ما فيه أنه استعمل لفظ « بات » ، في أقام مجازا ، ويكون قوله « فبأسألمهم » أى كلاما من الطائفتين في الوقت الذى يصعد فيه ، ويدل على هذا الحمل رواية موسى بن عقبة عن أبي الوناد عند النسائى ولفظه « ثم يبرج الذين كانوا قبكم » ، فعلى هذا لم يقع في المتن اختصار ولا اقتصار ، وهذا أقرب الأجوبة . وقد وقع لنا هذا الحديث من طريق أخرى وانحاز وفيه التصريح بسؤال كل من الطائفتين ، وذلك فيما رواه ابن خزيمة في صحيحه وأبو العباس السراج جميعا عن يوسف بن موسى عن جرير بن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر » ، فيجتمعون في صلاة الفجر ، فتصعد ملائكة الليل وتبيت ملائكة النهار ، ويجمعون في صلاة العصر فتصعد ملائكة النهار وتبيت ملائكة الليل ، فبأسألمهم ربهم : كيف تركتم عبادى ، الحديث . وهذه الرواية تزيد الإشكال وتغنى عن كثير من الاحتمالات المتقدمة ، فهى المختصرة ، ويحمل ما نقص منها على تقصير بعض الرواة . قوله (فبأسألمهم) قيل الحكمة فيه استدعاء شهادتهم لبنى آدم بالخير ، واستنطاقهم بما يقتضى

التعطف عليهم ، وذلك لإظهار الحكمة في خلق نوع الانسان في مقابلة من قال من الملائكة (أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك ، قال إني أعلم ما لا تعلمون) أى وقد وجد فهم من يسبح ويقصد مثلكم بنص شهادتكم ، وقال عياض : هذا السؤال على سبيل التنبؤ للملائكة كما أسروا أن يكتبوا أعمال بني آدم ، وهو سبحانه وتعالى أعلم من الجميع بالجميع . قوله (كيف تركتم عبادى) قال ابن أبي حمزة . وقع السؤال عن آخر الأعمال لأن الأعمال بخواتيمها . قال والعباد المسؤول عنهم هم المذكورون في قوله تعالى (إن عبادى ليس لك عليهم سلطان) . قوله (تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون) لم يراعوا الترتيب الوجودى ، لأنهم بدأوا بالترك قبل الإتيان ، والحكمة فيه أنهم طابقوا السؤال لأنه قال : كيف تركتم ؟ ولأن المنحصر به صلاة العباد والأعمال بخواتيمها فناسب ذلك إخبارهم عن آخر عملهم قبل أوله ، وقوله « تركناهم وهم » ظاهره أنهم فارقوه عند شروعه في العصر سواء تمت أم منع مانع من إتمامها وسواء شرع الجميع فيها أم لا لأن المنتظر في حكم المصل ، ويحتمل أن يكون المراد بقولهم « وهم يصلون » أى ينتظرون صلاة المغرب . وقال ابن التين : الواو في قوله « وهم يصلون » وار الحال أى تركناهم على هذه الحال ، ولا يقال يلزم منه أنهم فارقوه قبل انقضاء الصلاة فلم يشهدوها معهم ، والخبر ناطق بأنهم يشهدونها لانا نقول : هو محمول على أنهم شهدوا الصلاة مع من صلاها في أول وقتها وشهدوا من دخل فيها بعد ذلك ومن شرع في أسباب ذلك . (تنبيه) : استنبط منه بعض الصوفية أنه يستحب أن لا يفارق الشخص شيئاً من أسوره إلا وهو على طهارة كشره اذا حلقه وظفروه إذا قلبه وثوبه إذا أبدله ونحو ذلك . وقال ابن أبي حمزة : أجابت الملائكة بأكثر مما سئلوا عنه ، لأنهم علوا أنه سؤال يستدعى التعطف على بنى آدم فرادوا في موجب ذلك . قلت : ووقع في صحيح ابن خزيمة من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث « فآغفر لهم يوم الدين » قال : ويستفاد منه أن الصلاة أعلى العبادات لأنه عنها وقع السؤال والجواب ، وفيه الإشارة إلى عظم هاتين الصلاتين لكونهما يجتمع فيهما الطائفتان وفي غيرهما طائفة واحدة والإشارة إلى شرف الوقتين المذكورين ، وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح ، وأن الأعمال ترفع آخر النهار ، فمن كان حينئذ في طاعة بورك في رزقه وفي عمله . والله أعلم . ويترب عليه حكمة الأمر بالمحافظة عليهما والاهتمام بهما ، وفيه تشريف هذه الأمة على غيرها ، ويستلزم تشريف نبيها على غيره . وفيه الإخبار بالغيب ، ويترب عليه زيادة الإيمان . وفيه الإخبار بما نحن فيه من ضبط أحوالنا حتى نليقظ ونتحفظ في الأوامر والنواهي ونفرح في هذه الأوقات بقدم رسل ربنا وسؤال ربنا عنا . وفيه اعلاننا بحب ملائكة الله لنا لنزداد فهم حيا ونقترب إلى الله بذلك . وفيه كلام الله تعالى مع ملائكته . وغير ذلك من الفوائد والله أعلم . وسيأتى الكلام على ذلك في « باب قوله ثم يصرح » في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى

١٧ - باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب

٥٥٦ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلفة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليست له صلاة » ، وإذا أدرك سجدة من

صَلَاةُ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلَيْتُمْ صَلَاتَهُ »

[الحديث ٥٥٦ - طرفه في : ٥٧٩ ، ٥٨٠]

٥٥٧ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه أخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيَّ سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، أَوْتِيَ أَهْلُ التَّوْرَةِ التَّوْرَةَ ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ عَجَزُوا ، فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا . ثُمَّ أَوْتِيَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ ، فَعَمِلُوا إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ عَجَزُوا ، فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا . ثُمَّ أَوْتَيْنَا الْقُرْآنَ فَعَمِلْنَا إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ . فَأَعْطَيْنَا قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ . فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ : أَيُّ رَبَّنَا أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ وَأَعْطَيْنَا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، وَنَحْنُ كُنَّا أَكْثَرَ عَمَلًا . قَالَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَمَنْ فَضَّلَ أَوْتِيَهُ مِنْ أَشَاءِ »

[الحديث ٥٥٧ - أطرافه في : ٢٢٦٨ ، ٢٢٦٩ ، ٣٤٥٩ ، ٥٠٢١ ، ٧٤٦٧ ، ٧٥٤٣]

٥٥٨ - **حدثنا** أبو كريب قال حدثنا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ « مَدَّنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودَ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا إِلَى اللَّيْلِ ، فَعَمِلُوا إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ ، فَقَالُوا : لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ ، فَاسْتَأْجَرَ آخَرِينَ فَقَالَ : أَكَلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ وَاسْكُمُ الَّذِي شَرَطْتُ . فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالُوا : لَكَ مَا عَمَلْنَا . فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، وَاسْتَكْمَلُوا أَجَرَ الْفَرِيقَيْنِ »

[الحديث ٥٥٨ - طرفه في : ٢٢٧١]

قوله (باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب) أورد فيه حديث أبي سبله عن أبي هريرة إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته ، فكأنه أراد تفسير الحديث ، وأن المراد بقوله « فيه سجدة » أي ركعة . وقد رواه الاسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن شيان بلفظ « من أدرك منكم ركعة » فدل على أن الاختلاف في الألفاظ وقع من الرواة ، وستأتي رواية مالك في أبواب وقت الصبح بلفظ « من أدرك ركعة » ولم يختلف على رآويها في ذلك فكان عليها الاعتماد . وقال الخطابي : المراد بالسجدة الركعة بركوعها وسجودها ، والركعة إنما يكون تمامها بسجودها فسميت على هذا المعنى سجدة انتهى . وقد روى البيهقي هذا الحديث من طريق محمد بن الحسين بن أبي الحسين عن الفضل بن دكين وهو أبو نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ « إذا أدرك أحدكم أول سجدة من صلاة العصر » وإنما لم يأت المصنف في الترجمة بجواب الشرط لما في لفظ المتن الذي أوردته من الاحتمال وهو قوله « فليتم صلاته » لأن الأمر بالإتمام أعم من أن يكون ما ينميه أداء أو قضاء ، ولخذف جواب الشرط لذلك . ويحتمل أن تكون « من » في الترجمة موصولة ، وفي الكلام حذف تقديره : باب حكم من أدرك الخ ، لكن سياقي من حديث مالك بلفظ « فقد أدرك الصلاة » وهو يقتضي أن تكون أداء ، وستأتي مباحثه هناك إن شاء الله تعالى . **قوله**

(انما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر الى غروب الشمس) ظاهره أن بقاء هذه الأمة وقع في زمان الأمم السالفة ، وليس ذلك المراد قطعاً ، وانما معناه أن نسبة مدة هذه الأمة الى مدة من تقدم من الأمم مثل ما بين صلاة العصر وغروب الشمس الى بقية النهار ، فكأنه قال : انما بقاؤكم بالنسبة الى ما سلف الخ ، وحاصله أن « في » بمعنى الى ، وحذف المضاف وهو لفظ نسبة . وقد أخرج المصنف هذا الحديث وكذا حديث أبي موسى الآتي بعده في أبواب الإجارة ، ويقع استيفاء الكلام عليهما هناك إن شاء الله تعالى . والغرض هنا بيان مطابقتها للترجمة والتوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منهما . قوله (أرق أهل التوراة التوراة) ظاهره أن هذا كالشرح والبيان لما تقدم من تقدير مدة الزمانين ، وقد زاد المصنف من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر في فضائل القرآن هنا « وان مثلكم ومثل اليهود والنصارى الخ » وهو يشعر بانهما قضيتان . قوله (قيراطا قيراطا) ككرر قيراطا ليدل على تقسيم القيراط على العمال ، لأن العرب اذا أرادت تقسيم الشيء على متعدد كررته كما يقال : اقسم هذا المال على بني فلان درهما درهما ، لكل واحد درهم . قوله في حديث ابن عمر (عجزوا) قال الداودي : هذا مشكل ، لأنه ان كان المراد من مات منهم مسلماً فلا يوصف بالعجز لأنه عمل ما أمر به ، وان كان من مات بعد التغيير والتبديل فكيف يعطى القيراط من حبط عمله بكفره ؟ وأورده ابن التين قائلاً : قال بعضهم ولم ينفصل عنه وأجيب بأن المراد من مات منهم مسلماً قبل التغيير والتبديل ، وعبر بالعجز لكونهم لم يستوفوا عمل النهار كله وان كانوا قد استوفوا عمل ما قدر لهم ، فقله عجزوا أى عن احراز الأجر الثاني دون الأول ، لكن من أدرك منهم النبي ﷺ وآمن به أعطى الأجر مرتين كما سبق مصرحاً به كتاب الايمان . قال المهلب ما معناه : أورد البخاري حديث ابن عمر وحديث أبي موسى في هذه الترجمة ليدل على أنه قد يستحق بعمل البعض أجر الكل ، مثل الذي أعطى من العصر إلى الليل أجر النهار كله ، فهو نظير من يعطى أجر الصلاة كلها ولو لم يدرك إلا ركعة ، وبهذا تظهر مطابقة الحديثين للترجمة . قلت : وتسكلة ذلك أن يقال إن فضل الله الذي أقام به عمل ربيع النهار مقام عمل النهار كله هو الذي لاقضى أن يقوم إدراك الركعة الواحدة من الصلاة الرباعية التي هي العصر مقام إدراك الأربع في الوقت ، فاشتركا في كون كل منهما ربع العمل ، وحصل بهذا التقرير الجواب عن استشكل وقوع الجميع أداء مع أن الأكثر إنما وقع خارج الوقت ، فيقال في هذا ما أجيب به أهل الكتاتين (ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء) . وقد استبعد بعض الشراح كلام المهلب ثم قال : هو منفك عن محل الاستدلال ، لأن الأمة عملت آخر النهار فكان أفضل من عمل المتقدمين قبلها ، ولا خلاف أن تقديم الصلاة أفضل من تأخيرها . ثم هو من الخصوصيات التي لا يقاس عليها ، لأن صيام آخر النهار لا يجزئ عن جملة ، فكذلك سائر العبادات . قلت : فاستبعد غير مستبعد ، وليس في كلام المهلب ما يقتضى أن إيقاف العبادة في آخر وقتها أفضل من إيقاعها في أوله . وأما إجراء عمل البعض عن الكل فن قيل الفضل ، فهو كالخصوصية سواء . وقال ابن المنير : يستنبط من هذا الحديث أن وقت العمل يمتد إلى غروب الشمس ، وأقرب الأعمال المشهورة بهذا الوقت صلاة العصر ، قال : فهو من قبيل الإشارة لا من صريح العبارة ، فإن الحديث مثال ، وليس المراد العمل الخاص بهذا الوقت ، بل هو شامل لسائر الأعمال من الطاعات في بقية الأيام الى قيام الساعة . وقد قال إمام الحرمين : ان الأحكام لا تؤخذ من الأحاديث التي تأتي لضرب الامثال . قلت : وما أبداه مناسب لإدخال هذا الحديث في أبواب أوقات العصر لا لخصوص الترجمة وهي

« من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ، بخلاف ما أبداه المهلب وأكثناه ، وأما ما وقع من المخالفة بين سياق حديث ابن عمر وحديث أبي موسى فظاهرهما أنهما قضيتان ، وقد حاول بعضهم الجمع بينهما فتعسف . وقال ابن رشيد ما حاصله : إن حديث ابن عمر ذكر مثالا لأهل الأعذار لقوله « فمضوا ، فأشار إلى أن من عجز عن استيفاء العمل من غير أن يكون له صنيع في ذلك أن الأجبر يحصل له تأما فضلا من الله . قال : وذكر حديث أبي موسى مثالا لمن أخر بغير عذر ، وإلى ذلك الإشارة بقوله عنهم (لا حاجة لنا إلى أجرك) فأشار بذلك إلى أن من أخر عامدا لا يحصل له ما حصل لأهل الأعذار . قوله في حديث أبي موسى (فقال أكلوا) كذا للأكثر بهزة قطع وبالسكاف وكذا وقع في الإجلة . ووقع هنا للكشميني « اعملوا ، بهزة وصل وبالعين . قوله (في حديث ابن عمر) ونحن كنا أكثر عملا) تمسك به بعض الحنفية كابن زيد في كتاب الاسرار إلى أن وقت العصر من مصير ظل كل شيء مثليه ، لأنه لو كان من مصير ظل كل شيء . مثله لكان مساويا لوقت الظهر ، وقد قالوا (كنا أكثر عملا) فدل على أنه دون وقت الظهر ، وأجيب بمنع المساواة ، وذلك معروف عند أهل العلم بهذا الفن ، وهو أن المدة التي بين الظهر والعصر أطول من المدة التي بين العصر والمغرب ، وأما ما نقله بعض الحنابلة من الإجماع على أن وقت العصر ربع النهار فمحمول على التقريب إذا فرعنا على أن أول وقت العصر مصير الظل مثله كما قال الجمهور ، وأما على قول الحنفية فالذي من الظهر إلى العصر أطول قطعا ، وعلى التزل لا يلزم من التمثيل والتشبيه التسوية من كل جهة ، وبأن الخبر إذا أورد في معنى مقصود لا تؤخذ منه المعارضة لما ورد في ذلك المعنى بعينه مقصودا في أمر آخر ، وبأنه ليس في الخبر نص على أن كلا من الطائفتين أكثر عملا لصدق أن كلهم مجتمعين أكثر عملا من المسلمين ، وباحتمال أن يكون أطلق ذلك تغليا ، وباحتمال أن يكون ذلك قول اليهود خاصة فيندفع الاعتراض من أصله كما جزم به بعضهم ، وتكون نسبة ذلك للجميع في الظاهر غير مرادة بل هو عسوم أريد به الخصوص أطلق ذلك تغليا ، وبأنه لا يلزم من كونهم أكثر عملا أن يكونوا أكثر زمانا لاحتمال كون العمل في زمنهم كان أشق ، ويؤيده قوله تعالى (ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا) . وما يؤيد كون المراد كثرة العمل وقتله لا بالنسبة إلى طول الزمان وقصره كون أهل الأخبار متفقين على أن المدة التي بين عيسى ونبيينا ﷺ دون المدة التي بين نبيينا ﷺ وقيام الساعة لأن جمهور أهل المعرفة بالأخبار قالوا إن مدة الفترة بين عيسى ونبيينا ﷺ ستائة سنة وثبت ذلك في صحيح البخاري عن سليمان ، وقيل إنما دون ذلك حتى جاء عن بعضهم أنها مائة وخمس وعشرون سنة وهذه مدة المسلمين بالمشاهدة أكثر من ذلك ، فلو تمسكنا بأن المراد التمثيل بطول الزمانين وقصرهما للزم أن يكون وقت العصر أطول من وقت الظهر ولا قائل به ، فدل على أن المراد كثرة العمل وقتله . والله سبحانه وتعالى أعلم

١٨ - باب وقت المغرب . وقال عطاء : يجمع المريض بين المغرب والعشاء

٥٥٩ - حدثنا محمد بن يهران قال حدثنا الوليد قال حدثنا الأوزاعي قال حدثنا أبو النجاشي هو عطاء ابن ضبيب مولى رافع بن خديج قال : سمعت رافع بن خديج يقول « كنا نصلّي المغرب مع النبي ﷺ ، فيعرف أحدنا وإنه ليبيصر مواقيت نبله »

٥٦٠ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ : قَدِمَ الْمَجْتَابُ فَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي الظُّهْرَ بِالْمَجْرَةِ ، وَالْمَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةٌ ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ ، وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا : إِذَا رَأَى رَأَى أَبْطَلُوا أُخْرَ ، وَالصَّبِيحَ - كَانُوا أَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ - يُصَلِّي بِفَلَسَ »
[الحديث ٥٦٠ - طرفه في ٥٦٥]

٥٦١ - **حَدَّثَنَا** الْمُسْكِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ قَالَ « كُنَّا نُصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ »

٥٦٢ - **حَدَّثَنَا** آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ سَبْعًا جَمِيعًا ، وَمَنْيًا جَمِيعًا »

قوله (باب وقت المغرب . وقال عطاء : يجمع المريض بين المغرب والعشاء) أشار بهذا الاثر في هذه الترجمة إلى أن وقت المغرب يمتد إلى العشاء ، وذلك أنه لو كان مضيقاً لاتفصل عن وقت العشاء ، ولو كان منفصلاً لم يجمع بينهما كما في الصبح والظهر . ولهذا السكتة ختم الباب بحديث ابن عباس الدال على أنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر في وقت إحداهما وبين المغرب والعشاء في وقت إحداهما ، وأما الأحاديث التي أوردتها في الباب فليس فيها ما يدل على أن الوقت مضيق ، لأنه ليس فيها إلا مجرد المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها ، وكانت تلك عادته ﷺ في جميع الصلوات إلا فيما ثبت فيه خلاف ذلك كالإبراد وكتأخير العشاء إذا أبطلوا كما في حديث جابر والله أعلم . وأما أثر عطاء فوصله عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عنه ، واختلف العلماء في المريض هل يجوز له أن يجمع بين الصلاتين كالسافر لما فيه من الرخاء به أو لا ؟ لحوزة أحمد واحتج مطلقاً ، واختاره بعض الثنايفية ، وجوزوه ماله بشرطه ، والمشهور عن الشافعي وأصحابه المنع ، ولم أر في المسألة نقلاً عن أحد من الصحابة . **قوله** (الوليد) هو ابن مسلم . **قوله** (هو عطاء بن صهيب) هو مولى رافع بن خديج شيخه ، قال ابن حبان : صحبه ست سنين . **قوله** (وانه ليصر مواقع نبه) بفتح النون وسكون الموحدة أى المواضع التي تصل إليها سهامه إذا رمى بها . وروى أحمد في مسنده من طريق علي بن بلال عن ناس من الأنصار قالوا : كننا نصل مع رسول الله ﷺ بالمغرب ثم نرجع فنترأى حتى نأتى ديارنا ، فساخني علينا مواقع سهامنا ، إسناده حسن ، والنبل هي السهام العربية ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها قاله ابن سيده ، وقيل واحدها نبلة مثل تمر وتمرّة ، ومقتضاه المبادرة بالمغرب في أول وقتها بحيث إن الفراغ منها يقع والضوء باق . **قوله** (محمد بن جعفر) هو غندر . **قوله** (عن محمد بن عمرو) في مسلم من طريق معاذ عن شعبة عن سعد ، وسمع محمد بن عمرو بن الحسن . **قوله** (قدم الحجاج) بفتح الحاء المهمة وتشديد الجيم وآخره جيم هو ابن يوسف الثقفى ، وزعم الكرماني أن الرواية بضم أوله قال : وهو جمع حاج انتهى . وهو تحريف بلا خلاف ، وقد وقع في رواية أبي عوانة في صحيحه من طرق أبي النضر عن شعبة : سألنا جابر بن عبد الله

في زمن الحجاج وكان يؤخر الصلاة عن وقت الصلاة ، وفي رواية مسلم من طريق معاذ عن شعبة ، كان الحجاج يؤخر الصلاة ، فائدة : كان قدوم الحجاج المدينة أميرا عليها من قبل عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين وذلك عقب قتل ابن الزبير ، فأمره عبد الملك على الحرمين وما معها ، ثم نقله بعد هذا إلى العراق . **قوله** (بالهاجرة) ظاهره يعارض حديث الإبراد ، لأن قوله كان يفعل يشعر بالكثرة والدوام عرفا قاله ابن دقيق العيد ، ويجمع بين الحديثين بأن يكون أطلق الهاجرة على الوقت بعد الزوال مطلقا لأن الإبراد كما تقدم مقيد بحال شدة الحر وغير ذلك كما تقدم ، فإن وجهت شروط الإبراد أبرد وإلا جمل ، فالملغى كان يصل الظهر بالهاجرة إلا إن احتاج إلى الإبراد . ولتعب بأنه لو كان ذلك مراده لفصل كما فصل في العشاء والله أعلم . **قوله** (نفية) بالنون أوله أى خالصة صافية لم تدخلها صغرة ولا تغيير . **قوله** (إذا وجبت) أى غابت ، وأصل الوجوب السقوط ، والمراد سقوط قرص الشمس ، وفاعل وجبت مستتر وهو الشمس . وفي رواية أبي داود عن مسلم بن إبراهيم ، والمغرب إذا غربت الشمس ، ولأبي عوانة من طريق أبي الثضر عن شعبة ، والمغرب حين توجب الشمس ، وفيه دليل على أن سقوط قرص الشمس يدخل به وقت المغرب ، ولا ينبغي أن محله ما إذا كان لا يحول بين رؤيتها غاربة وبين الرأى حائل والله أعلم . **قوله** (والعشاء أحيانا وأحيانا) ولمسلم « أحيانا يؤخرها وأحيانا يجعل ، كان إذا رآهم قد اجتمعوا الخ » ، وللصنف في « باب وقت العشاء » عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة « إذا كثرت الناس جعل ، وإذا قلوا أخر » ، ونحوه لأبي عوانة في رواية . والأحيان جمع حين ، وهو اسم مبهم يقع على القليل والكثير من الزمان على المشهور ، وقيل الحين ستة أشهر وقيل أربعون سنة وحديث الباب يقوى المشهور ، وسيأتى الكلام على حكم وقت العشاء في بابه . وقال ابن دقيق العيد : إذا تعارض في شخص أمران أحدهما أن يقدم الصلاة في أول الوقت منفردا أو يؤخرها في الجماعة ، أيها أفضل ؟ الأقرب عندي أن التأخير أصلا لجماعة أفضل ، وحديث الباب يدل عليه قوله « وإذا رآهم أبطلوا أخر » فيؤخر لأجل الجماعة مع إمكان التقديم . قلت : ورواية مسلم بن إبراهيم التي تقدمت تدل على أخص من ذلك ، وهو أن انتظار من تكثر بهم الجماعة أولى من التقديم ، ولا ينبغي أن عمل ذلك ما إذا لم يفضح التأخير ولم يشق على الحاضرين . والله أعلم . **قوله** (كانوا أو كان) قال الكرماني : شك من الراوى عن جابر ، ومعناها متلازمان لأن أيهما كان يدخل فيه الآخر ، إن أراد النبي ﷺ فالصحابة في ذلك كانوا معه ، وإن أراد الصحابة فالنبي ﷺ كان إمامهم ، أى كان شأنه التحجيل لها دائما لا كما كان يصنع في العشاء من تعجيلها أو تأخيرها . وخبر كانوا محذوف يدل عليه قوله يصلها ، أى كانوا يصلون . والغلس بفتح اللام ظلة آخر الليل ، وقال ابن بطال ما حاصله : فيه حذفان ، حذف خبر كانوا وهو جائز كحذف خبر المبتدأ في قوله (واللائى لم يحضن) أى فمعتن مثل ذلك ، والحذف الثاني حذف الجملة التي بعد « أو » تقديره : أو لم يكونوا مجتمعين . قال ابن التين : ويصح أن يكون كانوا هنا تامة غير ناقصة بمعنى المحضور والوقوع ، فيكون المحذوف ما بعد « أو » خاصة . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون شكا من الراوى هل قال كان النبي ﷺ ، أو كانوا . ويحتمل أن يكون تقديره : والصبح كانوا مجتمعين مع النبي ، أو كان النبي ﷺ وحده يصلها بالغلس . قلت : والتقدير المتقدم أولى . والحق أنه شك من الراوى ، فقد وقع في رواية مسلم والصبح كانوا أو قال كان النبي ﷺ ، وفيه حذف واحد تقديره : والصبح كانوا يصلونها . أو كان النبي ﷺ يصلها بغلس . قوله « بغلس » يتعلق بأى اللغظين كان هو الواقع ، ولا يلزم من

قوله « كانوا يصلونها » أن النبي ﷺ لم يكن معهم ، ولا من قوله « كان النبي ﷺ » ، أنه كان وحده ، بل المراد بقوله « كانوا يصلونها » أي النبي ﷺ بأصحابه ، وهكذا قوله « كان النبي ﷺ يصلها » أي بأصحابه . والله أعلم . قوله (عن سلمة) هو ابن الأكوع ، وهذا من ثلاثيات البخاري . قوله (إذا توارت بالحجاب) أي استترت ، والمراد الشمس ، قال الخطابي : لم يذكرها اعتمادا على أفهام السامعين ، وهو كقوله في القرآن (حتى توارت بالحجاب) انتهى . وقد رواه مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد بلفظ « إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب » ، فدل على أن الاختصار في المتن من شيخ البخاري ، وقد صرح بذلك الإسماعيلي ، ورواه عبد بن حيد عن صفوان بن عيسى ، وأبو عروبة والإسماعيلي من طريق صفوان أيضا عن يزيد بن أبي عبيد بلفظ « كان يصلي المغرب ساعة تغرب الشمس حين يضيئ حاجبها » ، والمراد حاجبها الذي يبقى بعد أن يضيئ أكثرها ، والرواية التي فيها « توارت » أصرح في المراد . وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر والله أعلم . واستدل بهذه الأحاديث على ضعف حديث أبي بصرة بالموحدة ثم المهمة رفعه في أثناء حديث « ولا صلاة بعدها حتى يري الشاهد » والشاهد النجم

١٩ - باب من كره أن يقال للمغرب العشاء

٥٦٣ - **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ** - هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو - قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنِ الْحُسَيْنِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْمُرْزِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « لَا تَقْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ الْمَغْرِبِ » ، قَالَ الْأَعْرَابُ وَتَقُولُ هِيَ الْعِشَاءُ »

قوله (باب من كره أن يقال للمغرب العشاء) قال الزين بن المنير : عدل المصنف عن الجزم كان يقول باب كراهية كذا لأن لفظ الخبر لا يقتضي نهيًا مطلقا ، لكن فيه النهي عن غلبة الأعراب على ذلك ، فكان المصنف رأى أن هذا القدر لا يقتضي المنع من إطلاق العشاء عليه أحيانا ، بل يجوز أن يطلق على وجه لا يترك له التسمية الأخرى كما ترك ذلك الأعراب وقوفا مع عاداتهم ، قال : وإنما شرع لها التسمية بالمغرب لأنه اسم يشعر بمسماها أو بابتداء وقتها ، وكره إطلاق اسم العشاء عليها لئلا يقع الالتباس بالصلاة الأخرى ، وعلى هذا لا يكره أيضا أن تسمى العشاء بقيد كان يقول العشاء الأولى ، ويؤيده قولهم العشاء الآخرة كما ثبت في الصحيح ، وسيأتى من حديث أنس في الباب الذي يليه ، ونقل ابن بطال عن غيره أنه لا يقال للمغرب العشاء الأولى وبحاج إلى دليل خاص ، أما من حديث الباب فلا حجة له . قوله (عبد الوارث) هو ابن سعيد التنويري ، وقوله (عن الحسين) هو المعلم . قوله (حدثني عبد الله المرزئي) كذا لأنه أكثر لم يذكر اسم أبيه ، زاد في رواية كريمة هو ابن مغفل بالغين المعجمة والفاء المشددة ، وكذلك وقع منسوبا بذكر أبيه في رواية عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عند الإسماعيلي وغيره ، والاستناد كله بصريون . قوله (لا تقلبكم) قال الطيبي : يقال غلبه على كذا غصبه منه أو أخذه منه قبرا ، والمعنى لا تعرضوا لها هو من عاداتهم من تسمية المغرب بالعشاء والعشاء بالعمية فيغصب منكم الأعراب اسم العشاء التي سماها الله بها ، قال : فأنهى على الظاهر للأعراب وعلى الحقيقة لهم . وقال غيره : معنى الغلبة أنكم تسمونها اسما

وهم يسمونها اسما ، فان سميتموها بالاسم الذي يسمونها به واقتنوم ، واذا وافق الحشم خصمه صار كأنه انقطع له حتى غلبه ، ولا يحتاج الى تقدير غصب ولا أخذ . وقال التوربشتي : المعنى لا تطلقوا هذا الاسم على ما هو متداول بينهم فيقلب مصطلحهم على الاسم الذي شرعته لكم . وقال القرطبي : الأعراب من كان من أهل البادية وان لم يكن عربيا ، والعرب من ينتسب الى العرب ولو لم يسكن البادية . قوله (على اسم صلاتكم) التمييز بالاسم يبعد قول الأزهري ان المراد بالنهاى عن ذلك أن لا تؤخر صلاتها عن وقت الغروب ، وكذا قول ابن المنير : السر في النهى سد الذريعة لئلا تسمى عشاء فيظن امتداد وقتها عن غروب الشمس أخذنا من لفظ العشاء ١ هـ . وكأنه أراد تقوية مذهبه في أن وقت المغرب مضيق ، وفيه نظر ، اذ لا يلزم من تسميتها المغرب أن يكون وقتها مضيقا ، فان الظاهر سميت بذلك لأن ابتداء وقتها عند الظهيرة وليس وقتها مضيقا بلا خلاف . قوله (قال وتقول الأعراب هي العشاء) سر النهى عن مواقيتهم على ذلك أن لفظ العشاء لغة هو أول ظلام الليل ، وذلك من غيبوبة الشفق ، فلو قيل للغرب عشاء لادى الى أن أول وقتها غيبوبة الشفق ، وقد جزم الكرماني بأن فاعل قال هو عبد الله المزني راوى الحديث ، ويحتاج الى نقل خاص لذلك ولا نظاهر اراد الإسماعيلي أنه من تمة الحديث ، فانه أوردته بلفظ : فان الأعراب تسميها ، والاصل في مثل هذا أن يكون كلاما واحدا حتى يقوم دليل على ادراجه . (فائدة) : لا يتناول النهى تسمية المغرب عشاء على سبيل التغليب كمن قال مثلا : صليت العشاءين ، إذا قلنا إن حكمة النهى عن تسميتها عشاء خوف اللبس لزوال اللبس في الصيغة المذكورة والله أعلم . (تنبيه) : أورد الإسماعيلي حديث الباب من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه ، واختلف عليه في لفظ المان فقال هارون الحمال عنه كرواية البخاري . قلت : وكذلك رواه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو خيثمة زهير بن حرب عند أبي نعيم في مستخرجه وغير واحد عن عبد الصمد ، وكذلك رواه ابن خزيمة في صحيحه عن عبد الوارث بن عبد الصمد عن أبيه ١ هـ . وقال أبو مسعود الرازي عن عبد الصمد : لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم فان الأعراب تسميها عتمة ، قلت : وكذلك رواه علي بن عبد العزيز البغوي عن أبي معمر شيخ البخاري فيه أخرجه الطبراني عنه ، وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه عن الطبراني كذلك ، وجرح الإسماعيلي إلى ترجيح رواية أبي مسعود لموافقتها حديث ابن عمر - يعني الذي رواه مسلم - كما سنذكره في صدر الباب الذي يليه . والذي يتبين ل أنهما حديثان : أحدهما في المغرب ، والآخر في العشاء ، كانا جميعا عند عبد الوارث بسند واحد . والله تعالى أعلم

٣٠ - باب ذكر العشاء والعتمة ، ومن رآه واسما

قال أبو هريرة عن النبي ﷺ « أقل الصلاة على المنافقين العشاء والفجر » . وقال « لو يطعنوا ما في العتمة والفجر » قال أبو عبد الله : والاختيار أن يقول العشاء لقوله تعالى « ومن بعد صلاة العشاء » . ويذكر عن أبي موسى قال « كنا نتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء فأعتم بها » . وقال ابن عباس وعائشة « أعتم النبي ﷺ بالعشاء » . وقال بعضهم عن عائشة « أعتم النبي ﷺ بالعتمة » . وقال جابر « كان النبي ﷺ يصلي العشاء » . وقال أبو بزة « كان النبي ﷺ يؤخر العشاء » . وقال أنس « أخر النبي ﷺ العشاء الآخرة » . وقال ابن

عمر وأبو أيوب وابن عباس رضي الله عنهم « صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء »

٥٦٤ - **حَرِشَ** عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ قَالَ

« صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ - وَهِيَ الَّتِي يَدْعُو النَّاسُ الْعَتَمَةَ - ثُمَّ انْصَرَفَ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ : أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ »

قوله (باب ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعا) غابر المصنف بين هذه الترجمة والتي قبلها مع أن سياق الحديثين الواردين فيهما واحد ، وهو النهي عن غلبة الأعراب على التسميتين ، وذلك لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ إطلاق اسم العشاء على المغرب ، وثبت عنه إطلاق اسم العتمة على العشاء ، فصرف المصنف في الترجمتين بحسب ذلك . والحديث الذي ورد في العشاء أخرجه مسلم من طريق أبي سلة بن عبد الرحمن عن ابن عمر بلفظ « لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم فأنها في كتاب الله العشاء » ، وانهم يعتمون بحلاب الإبل ، ، ولابن ماجه نحوه من حديث أبي هريرة وإسناده حسن ، ولابن يعلى والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف كذلك ، زاد الشافعي في روايته في حديث ابن عمر « وكان ابن عمر إذا سمعهم يقولون العتمة صاح وغضب » . وأخرج عبد الرزاق هذا الموقف من وجه آخر عن ابن عمر ، واختلف السلف في ذلك : فنهى من كرهه كابن عمر راوى الحديث ، ومنهم من أطلق جوازه قلة ابن أبي شبة عن أبي بكر الصديق وغيره ، ومنهم من جمعه خلاف الأولى وهو الراجح ، وسأيت للمصنف ، وكذلك قلة ابن المنذر عن مالك والشافعي واختاره ، ونقل القرطبي عن غيره : إنما نهى عن ذلك تنزيها لهذه العبادة الشرعية الدينية عن أن يطلق عليها ما هو اسم لفعة دنيوية وهي الحلبة التي كانوا يحلبونها في ذلك الوقت ويسمونها العتمة . قلت : وذكر بعضهم أن تلك الحلبة إنما كانوا يعتمونها في زمان الجذب خوفا من السؤال والصعاليك ، فعلى هذا فهي لفعة دنيوية مكروهة لا تطلق على لفعة دينية محبوبة ، ومعنى العتم في الأصل تأخير مخصوص ، وقال الطبري : العتمة بقية اللبن تنقي بها الناقة بعد هوى من الليل ، فسميت الصلاة بذلك لأنهم كانوا يصلونها في تلك الساعة . وروى ابن أبي شبة من طريق ميمون بن مهران قال : قلت لابن عمر من أول من سمي صلاة العشاء العتمة ؟ قال : الشيطان . **قوله** (وقال أبو هريرة) شرع المصنف في إيراد أطراف أحاديث محذوفة الأسانيد كلها صحيحة مخرجة في أسكنة أخرى ، حاصلها ثبوت تسمية هذه الصلاة تارة عتمة وتارة عشاء ، وأما الأحاديث التي لا تسمية فيها بل فيها إطلاق الفعل كقوله « أعم النبي ﷺ ففائدة إirاده لها الإشارة إلى أن النهي عن ذلك إنما هو لإطلاق الاسم ، لا لمنع تأخير هذه الصلاة عن أول الوقت . وحديث أبي هريرة المذكور وصله المصنف باللفظ الأول في « باب فضل العشاء جماعة » وباللفظ الثاني وهو العتمة في « باب الاستهام في الأذان » . **قوله** (قال أبو عبد الله) هو المصنف . **قوله** (والاختيار) قال الزين بن المنير : هذا لا يتناول لفظ الترجمة فإن لفظ الترجمة يفهم التسوية وهذا ظاهر في الترجيح . قلت : لا تنافي بين الجواز والأولوية ، فالشبان إذا كانا جائزي الفعل قد يكون أحدهما أولى من الآخر ، وإنما صار عنده أولى لموافاقته لفظ القرآن ، ويترجح أيضا بأنه أكثر ما ورد عن النبي ﷺ ، وبأن تسميتها عشاء بشعر بأول وقتها بخلاف تسميتها عتمة لأنه يشعر بخلاف ذلك ، وبأن لفظه في

الترجمة لا ينافي ما ذكر أنه الاختيار ، وهو واضح لمن نظره ، لأنه قال « من كره » ، فإشار إلى الخلاف ، ومن قل الخلاف لا يتمتع عليه أن يختار . **قوله** (ويذكر عن أبي موسى) سيأتي موصولا عند المصنف مطولا بعد باب واحد ، وكأنه لم يجزم به لأنه اختصر لفظه ، نه على ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل ، وأجلب به من اعترض على ابن الصلاح حيث فرق بين الصيغتين ، وحاصل الجواب أن صيغة المجزم تدل على القوة ، وصيغة التريض لا تدل . ثم بين مناسبة العدول في حديث أبي موسى عن المجزم مع صحته إلى التريض بأن البخاري قد يفعل ذلك لمعنى غير التضييف ، وهو ما ذكره من إيراد الحديث بالمعنى ، وكذا الإقتصار على بعضه لوجود الاختلاف في جوازه وإن كان المصنف يرى الجواز . **قوله** (وقال ابن عباس وعائشة) أما حديث ابن عباس فوصله المصنف في « باب النوم قبل العشاء » ، كما سيأتي قريبا ، وأما حديث عائشة بلفظ « أعم بالعيشاء » فوصله في « باب فضل العشاء » من طريق عقيل ، وفي الباب الذي بعده من طريق صالح بن كبسان كلاهما عن الزهري عن عروة عنها ، وأما حديثها بلفظ « أعم بالعمّة » فوصله المصنف أيضا في « باب خروج النساء إلى المساجد بالليل » ، بعد « باب وضوء الصديان » من كتاب الصلاة أيضا من طريق شعيب عن الزهري بالسند المذكور ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق عقيل أيضا ويونس وابن أبي ذئب وغيرهم عن الزهري بلفظ « أعم النبي ﷺ ليلة بالعيشاء » وهي التي يدعو الناس العمّة ، وهذا يشعر بأن السياق المذكور من تصرف الراوي . (تنبيه) : معنى أعم دخل في وقت العمّة ، ويطلق أعم بمعنى آخر لكن الأول هنا أظهر . **قوله** (وقال جابر كان النبي ﷺ يصلي العشاء) هو طرف من حديث وصله المؤلف في « باب وقت المغرب » ، وفي « باب وقت العشاء » . **قوله** (وقال أبو برزة : كان النبي ﷺ يؤخر العشاء) هو طرف من حديث وصله المؤلف في « باب وقت العصر » . **قوله** (وقال أنس : أخر النبي ﷺ العشاء) هو طرف من حديث وصله المؤلف في « باب وقت العشاء إلى نصف الليل » . **قوله** (وقال ابن عمر وأبو أيوب وابن عباس : صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء) أما حديث ابن عمر فأسنده المؤلف في الحج بلفظ « صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا » ، وأما حديث أبي أيوب فوصله أيضا بلفظ « جمع النبي ﷺ في حجة الوداع بين المغرب والعشاء » ، وأما حديث ابن عباس فوصله في « باب تأخير الظهر إلى العصر » ، كما تقدم . **قوله** (قال سالم أخبرني عبد الله) هو سالم بن عبد الله بن عمر ، وشيخه عبد الله هو أبوه . **قوله** (صلى لنا) أي لاجلنا أو اللام بمعنى الباء . **قوله** (وهي التي يدعوها الناس العمّة) تقدم لفظ ذلك في حديث أبي برزة في قوله « وكان يستحب أن يؤخر من العشاء التي تدعوها العمّة » ، وتقدم أيضا من حديث عائشة عند الاسماعيلي ، وفي كل ذلك إشعار بغلبة استعمالهم لها بهذا الاسم ، فصار من عرف النهي عن ذلك يحتاج إلى ذكره لقصد التعريف ، قال النووي وغيره : يجمع بين النهي عن تسميتها عمّة وبين ما جاء من تسميتها عمّة بأمرين : أحدهما أنه استعمل ذلك لبيان الجواز وأن النهي للتنزيه لا للتحريم ، والثاني بأنه خاطب بالعمّة من لا يعرف العشاء لكونه أشهر عندهم من العشاء ، فهو لقصد التعريف لا لقصد التسمية . ويحتمل أنه استعمل لفظ العمّة في العشاء لأنه كان مشتهرا عندهم استعمال لفظ العشاء للمغرب ، فلو قال : لو يعلمون ما في الصبح والعشاء ، لتوهوا أنها المغرب . قلت : وهذا ضعيف لأنه قد ثبت في نفس هذا الحديث : لو يعلمون ما في الصبح والعشاء ، فالظاهر أن التعبير بالعشاء تارة وبالعمّة تارة من تصرف الرواة ، وقيل إن النهي عن تسمية العشاء عمّة نسخ الجواز ، وتعب بأن نزول الآية كان قبل الحديث المذكور ، وفي كل

من القولين نظر للاحتياج في مثل ذلك الى التاريخ ، ولا بعد في أن ذلك كان جائزا ، فلما كثر إطلاعهم له ، نهوا عنه لئلا تظلب السنة الجاهلية على السنة الاسلامية ، ومسع ذلك فلا يحرم ذلك بدليل أن الصحابة الذين رووا النهي استعملوا التسمية المذكورة . وأما استعمالها في مثل حديث أبي هريرة فرفع الالتباس بالمغرب . والله أعلم **قوله** (وهي التي يدعو الناس العتمة) فيه إشعار بقلبة هذه التسمية عند الناس من لم يلهمهم النهي ، وقد تقدم الكلام على متن الحديث في « باب السر في العلم »

٢١ - باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا

٥٦٥ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبه عن سعد بن إبراهيم عن محمد بن عمرو - هو ابن الحسن ابن علي - قال « سألتنا جابر بن عبد الله عن صلاة النبي ﷺ فقال : كان يصلي الظهر بالمعجزة ، والمصر والشمس حية ، والمغرب إذا وجبت ، والعشاء : إذا كثر الناس عجل ، وإذا قلوا أخر . والعشاء بئس »

قوله (باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا) أشار بهذه الترجمة الى الرد على من قال إنها تسمى العشاء إذا عجلت والعتمة إذا أخرت ، أخذنا من اللفظين . وأراد هذا القائل الجمع بوجه غير الأوجه المتقدمة فاحتج عليه المصنف بأنها قد سميت في حديث الباب في حال التقديم والتأخير باسم واحد ، وقد تقدم الكلام على حديث جابر في « باب وقت المغرب »

٢٢ - باب فضل العشاء

٥٦٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة أخبرته قالت « أعم رسول الله ﷺ ليلة بالعشاء ، وذلك قبل أن يفشو الإسلام ، فلم يخرج حتى قال عمر : نام النساء والصبيان . فخرج فقال لأهل المسجد : ما ينتظرونها أحد من أهل الأرض غيركم »

[الحديث ٥٦٦ - أطرافه في : ٥٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٤]

٥٦٧ - **حدثنا** محمد بن العلاء قال أخبرنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى قال « كنت أنا وأصحابي الذين قدموا منى في السفينة زرولاً في بقيع بطحان - والنبي ﷺ بالمدينة - فكان يتناوب النبي ﷺ وعند صلاة العشاء كل ليلة تقرأ منهم ، فوافقنا النبي ﷺ أنا وأصحابي ، وله بعض الشغل في بعض أسير ، فأعمم بالصلاة حتى إبهار الليل ، ثم خرج النبي ﷺ فصلّى بهم ، فلما قضى صلاته قال أن : حصرة : علي رسلكم أبشروا ، إن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلي هذه الساعة غيركم » أو قال « ما صلى هذه الساعة أحد غيركم » لا يدري أي الكلمتين قال : قال أبو موسى « فرجنا فقرحنا بما سمعنا من رسول الله ﷺ »

قوله (باب فضل العشاء) لم أر من تكلم على هذه الترجمة ، فانه ليس في الحديثين الذين ذكرهما المؤلف في

هذا الباب ما يقتضى اختصاص المشاء بفضيلة ظاهرة ، وكأنه مأخوذ من قوله : ما ينتظرها أحد من أهل الارض غيركم ، فلهذا في الترجمة حذف تقديره ، باب فضل انتظار العشاء ، والله أعلم . **قوله** (عن عروة) عند مسلم في رواية يونس عن ابن شهاب : أخبرني عروة . **قوله** (وذلك قبل أن يفشو الإسلام) أى في غير المدينة ، وإنما فشا الإسلام في غيرها بعد فتح مكة . **قوله** (حتى قال عمر) زاد المصنف من رواية صالح عن ابن شهاب في : باب الترم قبل العشاء : : د حتى ناداه عمر : الصلاة ، وهى بالنصب بفعل مضمر تقديره مثلاً صل الصلاة ، وساغ هذا الحذف لدلالة السياق عليه . **قوله** (نام النساء والصبيان) أى الحاضرون في المسجد ، وإنما خصهم بذلك لانهم مظنة قلة الصبر عن النوم ، ومحل الشفقة والرحمة ، بخلاف الرجال . . سيأتي قريباً في حديث ابن عمر في هذه القصة : حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ، ونحوه في حديث ابن عباس ، وهو محمول على أن الذى رقد بعضهم لا كلهم ، ونسب الرقاد الى الجميع مجازاً . وسيأتي الكلام على بقية هذا الحديث في : باب الترم قبل العشاء لمن غلب . **قوله** (عن يريد) هو بالموحدة والراء بلفظ التصغير ، وشيخه أبو بردة هو جده . **قوله** (في بقيق بطحان) بفتح الموحدة من بقيق وضما من بطحان . **قوله** (وله بعض الشغل في بعض أمره فأعتم بالصلاة) فيه دلالة على أن تأخير النبي ﷺ إلى هذه الغاية لم يكن قصداً . ومثله قوله في حديث ابن عمر الآتي قريباً : شغل عنها ليلة ، وكذا قوله في حديث عائشة : أعتم بالصلاة ليلة ، يدل على أن ذلك لم يكن من شأنه ، والفصل في هذا حديث جابر ، وكانوا اذا اجتمعوا بجعل ، وإذا أبطلوا أخر . . (فائدة) : الشغل المذكور كان في تجهيز جيش ، رواه الطبري من وجه صحيح عن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر . **قوله** (حتى أبحار الليل) بالموحدة وتشديد الراء أى طلعت نجومه واشتبكت ، وأبحار الممتلئ . نورا قاله أبو سعيد الضرير . وعن سيده : أبحار الليل كثرت ظلمته وأبحار القمر كثرت ضوؤه . وقال الاصمعي : أبحار انصرفت مأخوذ من هجرة الشيء وهو وسطه ، ويؤيده أن في بعض الروايات : حتى إذا كان قريباً من نصف الليل ، وهو في حديث أبي سعيد كما سيأتي ، وسيأتي في حديث أنس عند المصنف : الى نصف الليل ، وفي الصحاح : أبحار الليل ذهب معظمه وأكثره ، وعند مسلم من رواية أم كلثوم عن عائشة : حتى ذهب عامة الليل . **قوله** (على رسلكم) بكسر الراء ويجوز فتحها المعنى تأنوا . **قوله** (إن من نعمة الله) بكسر همز إن ، وهم من ضبطه بالفتح ، وأما قوله : أنه ليس أحد ، فهو بفتح أنه للتعليل ، واستدل بذلك على فضل تأخير صلاة العشاء ، ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت لما في الانتظار من الفضل ، لكن قال ابن بطال : ولا يصلح ذلك الآن للاممة لانه ﷺ أمر بالتخفيف ، وقال : إن فيهم الضعيف وذو الحاجة ، فترك التطويل عليهم في الانتظار أولى . قلت : وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري : صلى مع رسول الله ﷺ صلاة العتمة ، فلم يخرج حتى مضى نحو من شطر الليل فقال : إن الناس قد صلوا وأخذوا مضاجعهم ، وإنكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرتهم الصلاة ، ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذى الحاجة لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل ، وسيأتي في حديث ابن عباس قريباً : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا ، ولترمتنى وصحبه من حديث أبي هريرة : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ، فلهذا من وجد به قوة على تأخيرها ولم يغلبه النوم ولم يشق على أحد من المأمومين فالتأخير في حقه أفضل ، وقد قرر النووي ذلك في شرح مسلم ، وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم والله أعلم

وقتل ابن المنذر عن الليث وإصحق أن المستحب تأخير العشاء إلى قبل الثلث ، وقال الطحاوي : يستحب إلى الثلث ، وبه قال مالك وأحمد وأكثر الصحابة والتابعين ، وهو قول الشافعي في الجديد ، وقال في القديم : التعجيل أفضل ، وكذا قال في الإملاء وعصمة النوري وجماعة وقالوا : إنه مما يفتى به على القديم ، وتعب بأنه ذكره في الإملاء وهو من كتبه الجديدة ، والمختار من حيث الدليل أفضلية التأخير ، ومن حيث النظر التفصيل واقع أعلم . **قوله** (فرحمي) جمع فرحان هل غير قياس ، ومثله و تزي الناس سكرى ، في قراءة ، أو تأنيث فراح وهو نحو الرجال فطحت ، وفي رواية الكشميني « فرجنا وفرحنا » ، ولبعصم « فرجنا فرحا » ، بفتح الزاء على المصدر ، ووقع عند مسلم كالرواية الأولى ، وسبب فرحهم عليهم باختصاصهم بهذه العبادة التي هي نعمة عظمى مستلزمة للشوبة الحسنی مع ما انضاف إلى ذلك من تجميعهم فيها خلف رسول الله ﷺ

٢٣ - باب ما يكره من النوم قبل العشاء

٥٦٨ - **حدثنا** محمد بن سلام قال أخبرنا عبد الوهاب الثقفي قال حدثنا خالد الحذافه عن أبي المنهال عن أبي بزة « أن رسول الله ﷺ كان يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها » **قوله** (باب ما يكره من النوم قبل العشاء) قال الترمذي : كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء . وروى بعضهم فيه في رمضان خاصة انتهى ، ومن قلقت عنه الرخصة قيدت عنه في أكثر الروايات بما إذا كان له من يوقظه أو عرف من عادته أنه لا يستغرق وقت الاختيار بالنوم ، وهذا جيد حيث قلنا إن علة النهي خشية خروج الوقت ، وحمل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء ، والكره على ما بعد دخوله . **قوله** (حدثنا محمد بن سلام) كذا في رواية أبي ذر ووافقه ابن السكن . وفي أكثر الروايات وحدثنا محمد ، غير منسوب ، وقد تعين من رواية أبي ذر وابن السكن وحديث أبي بزة المذكور طرف من حديث الآتي في السمر بعد العشاء . **قوله** (والحديث بعدها) أي المحادثة . وسيأتي بعد أبواب أن هذه الكراهة مخصوصة بما إذا لم يكن في أمر مطلوب ، وقيل : الحكمة فيه لئلا يكون سببا في ترك قيام الليل ، أو للاستغراق في الحديث ثم يستغرق في النوم فيخرج وقت الصبح ، وسيأتي الجمع بين هذا الحديث وبين حديثه ﷺ بعد صلاة العشاء في الباب المذكور

٢٤ - باب النوم قبل العشاء لمن غلب

٥٦٩ - **حدثنا** أيوب بن سليمان قال حدثني أبو بكر بن سليمان قال صالح بن كيسان أخبرني ابن نهبان عن عروة أن عائشة قالت « أغم رسول الله ﷺ بالعشاء حتى ناداه عمر : الصلاة ، نأمة النساء والصبيان . فخرج فقال : ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم . قال : ولا يصلي يومئذ إلا بالمدينة ، وكانوا يصلون فيها بين أن يفسق الصفق إلى ثلث الليل الأول »

قوله (باب النوم قبل العشاء لمن غلب) في الترجمة إشارة إلى أن الكراهة مختصة بمن تعاطى ذلك مختارا ، وقيل ذلك مستفاد من ترك إنكاره ﷺ على من رقد من الذين كانوا ينتظرون خروجه لصلاة العشاء ، ولو قيل بالفرق

بين من غلبه النوم في مثل هذه الحالة وبين من غلبه وهو في منزله مثلاً لكان متجهاً . **قوله** (حدثني أبو بكر) هو عبد الحميد بن أبي أويس واسمه عبد الله أخو اسماعيل شيخ البخاري ويعرف بالأعشى . **قوله** (ولا تصل) بالمشاء الفوقانية وقبح اللام المشددة أي صلاة العشاء ، والمراد أنها لا تصل بالهيئة المخصوصة وهي الجماعة إلا بالمدينة ، وبه صرح الداودي ، لأن من كان بمكة من المستضعفين لم يكونوا يصلون إلا سرا ، وأما غير مكة والمدينة من البلاد فلم يكن الإسلام دخلها . **قوله** (وكانوا) أي النبي ﷺ وأصحابه ، وفي هذا بيان الوقت المختار لصلاة العشاء لما يشعر به السياق من المواظبة على ذلك ، وقد ورد بصيغة الأمر في هذا الحديث عند النسائي من رواية إبراهيم بن أبي عيلة عن الزهري ولفظه : ثم قال صلوا فيها بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل ، وليس بين هذا وبين قوله حديث أنس ، أنه أخر الصلاة إلى نصف الليل ، معارضة لأن حديث عائشة محمول على الأغلب من عاداته ﷺ (فائدة) : زاد مسلم من رواية يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث : قال ابن شهاب وذكر لي أن رسول الله ﷺ قال : وما كان لكم أن تزوروا رسول الله ﷺ للصلاة ، وذلك حين صاح عمر ، وقوله (تزدروا) بفتح المثناة الفوقانية وسكون النون وضم الزاي بعدها راء أي تلحوا عليه ، وروى بضم أوله بعدها موحدة ثم راء مكسورة ثم زاي أي تخرجوا

٥٧٠ - **حدثنا محمود** قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني نافع قال حدثنا عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ شغل عنها ليلة فأخبرها حتى رقدنا في المسجد ، ثم استيقظنا ، ثم رقدنا ، ثم استيقظنا ، ثم خرج علينا النبي ﷺ ثم قال « ليس أحد من أهل الأرض ينتظر الصلاة غيركم » . وكان ابن عمر لا يبالي أقدمها أم أخرها ، إذا كان لا يخشى أن يغلبه النوم عن وقتها . وكان يردد قبلها . قال ابن جريج قلت لعطاء ٥٧١ - وقال : سمعت ابن عباس يقول « أعم رسول الله ﷺ ليلة بالعشاء حتى رقد الناس واستيقظوا ، ورددوا واستيقظوا ، فقام عمر بن الخطاب فقال : الصلاة . قال عطاة قال ابن عباس فخرج نبي الله ﷺ كأنني أنظر إليه الآن يقرأ رأسه ماء واضعاً يده على رأسه فقال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلّوها هكذا » فاستنبت عطاة : كيف وضع النبي ﷺ على رأسه يده كما أنباه ابن عباس ؟ فبكد لي عطاة بين أصابعه شيئاً من تبديد ، ثم وضع أطراف أصابعه على قرن الرأس ثم ضمها بمنزلة كذلك على الرأس حتى مسّت إبهامه طرف الأذن مما يلي الوجبة على الصلغ وناحية الأحية لا يعقر ولا يبطش إلا كذلك ، وقال « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلّوها هكذا »

[الحديث ٥٧١ - طرفه في : ٧٣٣٩]

قوله (حدثنا محمود) هو ابن غيلان . **قوله** (شغل عنها ليلة فأخبرها) هذا التأخير مغاير للتأخير المذكور في حديث جابر وغيره المقيد بتأخير اجتماع المصلين ، وسياقه يشعر بأن ذلك لم يكن من عادته . **قوله** (حتى رقدنا في

المسجد) استدلل به من ذهب إلى أن النوم لا ينقض الوضوء ، ولا دلالة فيه لاحتمال أن يكون الرائد منهم كان قاعدا متسكنا ، أو لاحتمال أن يكون مضطجعا لكنه توحشا وإن لم ينقل ، اكتفاء بما عرف من أنهم لا يصلون على غير وضوء . **قوله** (وكان) أي ابن عمر (يردد قبلها) أي قبل صلاة العشاء ، وهو محمول على ما إذا لم يخش أن ينقلب النوم عن وقتها كما صرح به قبل ذلك حيث قال : وكان لا يبالي بأدائها أم أخرها ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع أن ابن عمر كان ربما رقد عن العشاء الآخرة ويأمر أن يوقظوه ، والمصنف حمل ذلك في الترجمة على ما إذا غلبه النوم ، وهو اللاتق بحال ابن عمر . **قوله** (قال ابن جريج) هو بالاسناد الذي قبله - وهو محمول عن عبد الرزاق عن ابن جريج - ووم من زعم أنه معلق ، وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بالاسنادين ، وأخرجه من طريقه الطبراني ، وعنه أبو نعيم في مستخرجه . **قوله** (فقام عمر فقال : الصلاة) ، زاد في التني : رقد النساء والصبيان ، وهو مطابق لحديث عائشة الماضي . **قوله** (واحضأ يده على رأسه) كذا للأكثر ، والكشميني : على رأسه ، وهو وم لما ذكر بعده من هيئة عصره ﷺ شعره من الماء ، وكأنه كان اغتسل قبل أن يخرج . **قوله** (فاستبث) هو مقول ابن جريج ، وعطاء هو ابن أبي رباح ، وم من زعم أنه ابن يسار . **قوله** (فبند) أي فرق . وقرن الرأس جانبه . **قوله** (ثم ضمها) كذا له بالضاد المعجمة والميم ، ولمس وضمها ، بالمهمل والموحدة ، وصوبه عياض قال : لأنه يصف عصر الماء من الشعر باليد . قلت : ورواية البخاري موجبة ، لأن ضم اليد صفة للعاصر . **قوله** (حتى مست إبهامه) كذا بالإفراد للكشميني ، ولغيره : لإبهاميه ، وهو منصوب بالمفعولية وفاعله طرف الأذن ، وعلى هذا فهو مرفوع . وعلى الرواية الأولى : طرف ، منصوب وفاعله إبهامه وهو مرفوع ، ويؤيد رواية الأكثر رواية حجاج عن ابن جريج عند النسائي وأبي نعيم : حتى مست إبهامه طرف الأذن . **قوله** (لا يقصر ولا يبطش) أي لا يبطئ ولا يستعجل ، ويقصر بالقاف للأكثر ووقع عند الكشميني : لا يعصر ، بالعين ، والأولى أصوب . **قوله** (لأمرتهم أن يصلوها) كذا بين ذلك في كتاب التني عند المصنف من رواية سفیان بن عيينة عن ابن جريج وغيره في هذا الحديث وقال : أنه للوقت لولا أن أشق على أمتي ، (فائدة) : وقع في الطبراني من طريق طاوس عن ابن عباس في هذا الحديث بمناه قال : وذهب الناس إلا عثمان ابن مظعون في ستة عشر رجلا ، فخرج النبي ﷺ فقال : ما صلى هذه الصلاة أمة قبلكم ،

٢٥ - **باب** وقت العشاء إلى نصف الليل . وقال أبو برة : كان النبي ﷺ يستحب تأخيرها

٥٧٢ - **حدثنا** عبد الرحيم الحارثي قال حدثنا زائدة عن محمد الطويل عن أنس قال « أخر النبي ﷺ صلاة العشاء إلى نصف الليل ، ثم صلى ثم قال : قد صلى ، الناس وناموا ، أما إنكم في صلاة ما أنظروا ثموها » وزاد ابن أبي سريم : أخبرنا يحيى بن أيوب حدثني حيد سمع أنس : كأي أنظر إلى ويص خاتم ليكتنذ

[الحديث ٥٧٢ أطراعه - : ٦٠٠ ، ٦٦١ ، ٨٤٧ ، ٨٦٦]

قوله (باب وقت العشاء إلى نصف الليل) في هذه الترجمة حديث صريح أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في بيان أول الأوقات وآخرها وفيه : فاذا صليتم العشاء فانه وقت إلى نصف الليل ، قال النووي : معناه وقت لأدائها اختيارا ، وأما وقت الجواز فيمتد إلى طلوع الفجر ، لحديث أبي قتادة عند مسلم ، وإنما التفريط

على من لم يصل الصلاة حتى يحى. وقت الصلاة الأخرى ، وقال الاصطخرى : اذا ذهب نصف الليل صارت قضاء ، قال : ودليل الجمهور حديث أبي قتادة المذكور . قلت : وعموم حديث أبي قتادة مخصوص بالإجماع في الصباح ، وعلى قول الشافعي الجديد في المغرب فللاصطخرى أن يقول إنه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الأحاديث في العشاء والله أعلم . قوله (وقال أبو برزة) هو طرف من حديث المتقدم في باب وقت العصر ، وليس فيه تصريح بقيد نصف الليل ، لكن أحاديث التأخير والتوقيت لما جاءت مرة مقيدة بالثلث وأخرى بالنصف كان النصف غاية التأخير ، ولم أر في امتداد وقت العشاء إلى طلوع الفجر حديثا صريحا يثبت . قوله (حدثنا عبد الرحيم الحاربي) كذا لا يدرى ، ووقع لأبي الوقت وغيره عبد الرحيم بغير صيغة أداء ، وهو عبد الرحيم بن عبد الرحمن ابن محمد الحاربي الكوفي يكنى أبا زياد ، وهو من قدماء شيوخ البخاري ، وليس له في الصحيح عنه غير هذا الحديث الواحد . قوله (صلاة العشاء) زاد مسلم دليلا ، وفيه إشعار بأنه لم يكن يواطىء على ذلك . قوله (قد صلى الناس) أى المعبودون من صلى من المسلمين اذ ذلك . قوله (وزاد ابن أبي مريم) يعنى سعيد بن الحكم المصري ، ومراده بهذا التعليق بيان سماع حميد للحديث من أنس . قوله (كأنى أنظر الخ) الجملة في موضع المفعول لقوله د زاد . وقد وقع لنا هذا التعليق موصولا عاليا من طريق أبي طاهر المخلص في الجزء الاول من فوائده قال : حدثنا البغوي حدثنا أحد بن منصور حدثنا ابن أبي مريم بسنده وأوله د سئل أنس : هل اتخذ النبي ﷺ عاتما ؟ قال : نعم ، آخر العشاء ، فذكره ، وفي آخره د وكأنى أنظر الى ويص عاتمه ليلتئذ ، الوييص بالوحدة والصاد المهملة : البريق ، وسيأتى الكلام على فضائل انتظار الصلاة في أبواب الجماعة ، وعلى الخاتم ولبسه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى

٢٦ - باب فضل صلاة الفجر

٥٧٣ - **حدثنا** مُسَدَّدٌ قال حدثنا يحيى عن إسماعيل حدثنا قيس قال لى جبر بن عبد الله : كنّا عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القبر ليلة البدر فقال : أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا أنصامون - أولا أنصاهون - في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا . ثم قال (فسيح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها)

٥٧٤ - **حدثنا** هذبة بن خالد قال حدثنا حماد حدثني أبو جرة عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال « من صلى البردتين دخل الجنة »

وقال ابن رجا حدثنا حماد عن أبي جرة أن أبا بكر بن عبد الله بن قيس أخبره بهذا

حدثنا إسحاق عن حبان حدثنا حماد حدثنا أبو جرة عن أبي بكر بن عبد الله عن أبيه عن النبي

ﷺ . . . والله

قوله (باب فضل صلاة الفجر) وقع في رواية أبي ذر بعد هذا « والحديث » ولم يظهر لقوله « والحديث » توجيه في هذا الموضع ، ووجه الكرماني بأن الغرض منه باب كذا « باب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر . قلت : ولا يخفى بعده ، ولم أر هذه الوادة في شيء من المستخرجات ، ولا عرج عليها أحد من الشراح ، فالظاهر أنها وهم ، ويدل لذلك أنه تجميع لحديث جرير أيضا « باب فضل صلاة العصر » بغير زيادة ، ويحتمل أنه كان فيه « باب فضل صلاة الفجر والعصر » فتحرفت الكلمة الأخيرة . والله أعلم . **قوله** (يحيى) هو القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم . وقد تقدم الكلام على حديث جرير في « باب فضل صلاة العصر » .

قوله (أبو حمزة) بالجيم والراء وهو الضبي ، وشيخه أبو بكر هو ابن أبي موسى الأشعري بدليل الرواية التي بعده حيث وقع فيها « أن أبا بكر بن عبد الله بن قيس » وعبد الله بن قيس هو أبو موسى ، وقد قيل إنه أبو بكر بن عمارة بن ربيعة والأول أرجح كما سيأتي آخر الباب . **قوله** (من صلى البردين) بفتح الموحدة وسكون الراء ثنية برد ، والمراد صلاة الفجر والعصر ، ويدل على ذلك قوله في حديث جرير « صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » زاد في رواية لمسلم « يعني العصر والفجر » قال الخطابي : سميتا بردين لانهما فصلان في بردى النهار وهما طرافاه حين يطيب الهواء وتذهب سودة الحر ، ونقل عن أبي عبيد أن صلاة المغرب تدخل في ذلك أيضا ، وقال البزار في توجيه اختصاص هاتين الصلاتين بدخول الجنة دون غيرها من الصلوات ما محصله : إن من موصولة لا شرطية ، والمراد الذين صلواهما أول ما فرضت الصلاة ثم ماتوا قبل فرض الصلوات الخمس ، لأنها فرضت أولا ركعتين بالنفاسة وركعتين بالعشى ، ثم فرضت الصلوات الخمس ، فهو خبر عن ناس مخصوصين لا عموم فيه . قلت : ولا يخفى ما فيه من التكلف ، والأوجه أن « من » في الحديث شرطية . وقوله « دخل » جواب الشرط ، وعُدل عن الأصل وهو فعل المضارع كأن يقول يدخل الجنة لإرادة التأكيد في وقوعه بجمل ما سيقع كالواقع . **قوله** (وقال ابن رجاء) هو عبد الله البصري القداني ، وهو أحد شيوخ البخاري ، وقد وصله محمد بن يحيى الذهلي قال « حدثنا عبد الله بن رجاء » ورويناه غالبا من طريقه في الجزء المشهور المروى عنه من طريق السلفي ولفظ المتن واحد . **قوله** (حدثنا إسحق) هو ابن منصور ، ولم يقع منسوباً في شيء من الكتب والروايات ، واستدل أبو علي الغساني على أنه ابن منصور بأن مسلماً روى عن إسحق بن منصور عن حبان بن هلال حديثاً غير هذا . قلت : رأيت في رواية أبي علي الشيبوي عن الفريري في « باب البيعان بالخيار » حديثاً لإسحق بن منصور حديثاً حبان بن هلال فذكر حديثاً ، فهذه القرينة أقوى من القرينة التي في رواية مسلم . **قوله** (حدثنا حبان) هو ابن هلال وهو بفتح الحاء المهملة ، فاجتمعت الروايات عن همام بأن شيخ أبي حمزة هو أبو بكر بن عبد الله ، فهذا بخلاف من زعم أنه ابن عمارة بن ربيعة ، وحديث عمارة أخرجه مسلم وغيره من طرق عن أبي بكر بن عمارة عن أبيه لكن لفظه « لن يبلغ النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » وهذا اللفظ مغاير للفظ حديث أبي موسى وإن كان معناهما واحداً ، فالصواب أنهما حديثان

٢٧ - باب وقت الفجر

٥٧٥ - **حدثنا عمرو بن عاصم** قال **حدثنا همام** عن **قنادة** عن **أنس** أن **زيد بن ثابت** حدثه أنهم **تسحروا**

مع النبي ﷺ ثم قاموا إلى الصلاة . قلت : كم بينهما ؟ قال : قدر خمسين أو ستين . بنى آية
[الحديث ٥٧٥ - طرقة في ١٩٢١]

٥٧٦ - **حدثنا** حسن بن صباح سمع رَوْحًا حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ « أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ تَسَحَّرَا ، فَلَمَّا قَرَعَا مِنْ سَحُورِهِمَا قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى . قُلْنَا لَأَنَسٍ : كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاغِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهَا فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : قَدَرُ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً »
[الحديث ٥٧٦ - طرقة في : ١١٣٤]

٥٧٧ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أُوَيْسٍ عَنْ أَخِيهِ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ « كُنْتُ أَنْسَحِرُ فِي أَهْلِ نَوْمٍ يَكُونُ سُرْعَةً بِي أَنْ أُدْرِكَ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »
[الحديث ٥٧٧ طرقة في : ١٩٢٠]

٥٧٨ - **حدثنا** يحيى بن بُسْكَيرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُفَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي هُرَيْرُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ « كُنَّ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ مُتَلَفِّطَاتٍ بِمِرْوَطِينَ ، ثُمَّ يَنْقَبْنَ إِلَى بَيْوتِهِنَّ حِينَ يَقْضِينَ الصَّلَاةَ لَا يَبْرُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ »

قوله (باب وقت الفجر) ذكر فيه حديث « تسحر زيد بن ثابت مع النبي ﷺ » من وجهين عن أنس ، فاما رواية همام عن قتادة فهي عن أنس أن زيد بن ثابت حدثه ، فجعله من مسند زيد بن ثابت ، وواقفه هشام عن قتادة كما سيأتي في الصيام . واما رواية سعيد - وهو ابن أبي عروة - عن قتادة فهي « عن أنس أن نبي الله ﷺ وزيد بن ثابت تسحرا ، وفي رواية الرخسى والمستملى « تسحروا » فجعله من مسند أنس ، واما قوله « تسحروا » بصيغة الجمع فشاذه وترجع عند مسلم رواية همام فانه أخرجها وأعرض عن رواية سعيد ، ويدل على رجحانها أيضا أن الاسماعيلي أخرج رواية سعيد من طريق خالد بن الحارث عن سعيد فقال « عن أنس عن زيد بن ثابت ، والذي يظهر لي في الجمع بين الروایتين أن أنسا حضر ذلك لكنه لم يتسحر معها ، ولأجل هذا سأل زيدا عن مقدار وقت السحور كما سيأتي بعد ، ثم وجدت ذلك صريحا في رواية النسائي وابن حبان ولفظهما « عن أنس قال قال لي رسول الله ﷺ : يا أنس إني أريد الصيام ، أطعمني شيئا . فجئته بتمر وإناء فيه ماء ، وذلك بعدما أذن بلال قال : يا أنس انظر رجلا يا كل معي ، فدعوت زيد بن ثابت ، فجاء فتسحر معه ، ثم قام فصلى ركعتين ، ثم خرج إلى الصلاة » . فعلى هذا فالمراد بقوله « كم كان » بين الأذان والسحور ، أي أذان ابن أم مكتوم ، لان بلالا كان يؤذن قبل الفجر ، والآخر يؤذن اذا طلع . **قوله** (قلت كم كان بينهما) ؟ سقط لفظ « كان » من رواية الرخسى والمستملى ، ووقع عند الاسماعيلي من رواية عفان عن همام قلنا لزيد ، ومن رواية خالد ابن الحارث عن سعيد قال خالد : أنس القائل كم كان بينهما . ووقع عند المصنف من رواية روح عن سعيد : قلت لأنس ، فهو مقول قتادة . قال الاسماعيلي : والروايتان صحيحتان بان يكون أنس سأل زيدا ، وقاتة سأل أنسا ،

واؤه أعلم . قوله (قام نبي الله ﷺ إلى الصلاة فصليا) كذا للكشيمى بصيغة التثنية ، ولغيره فصلينا بصيغة الجمع ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . واستدل المصنف به على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر لأنه الوقت الذى يحرم فيه الطعام والشراب ، والمدة التى بين الفراغ من السجود والدخول فى الصلاة - وهى قراءة الحسین آية أو نحوها - قدر ثلث خمس ساعة ، ولعلها مقدار ما يتوضأ . فأشعر ذلك بأن أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر . وفيه أنه ﷺ كان يدخل فيها بغلس . والله أعلم . قوله (عن أخيه) هو أبو بكر عبد الحميد . وسليمان هو ابن بلال ، وسيأتى الكلام على حديث سهل بن سعد فى الصيام . والفرض منه هنا الإشارة إلى مبادرة النبی ﷺ بصلاة الصبح فى أول الوقت ، وحديث عائشة تقدم فى أبواب ستر العورة ولفظه أصرح فى مراده فى هذا الباب من جهة التغليس بالصبح وأن سياقه يقتضى المواظبة على ذلك ، وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود أنه ﷺ أسفر بالصبح مرة ثم كانت صلاته بعد بالغلس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر . وأما ما رواه أصحاب السنن وصححه غير واحد من حديث رافع بن خديج قال : قال رسول الله ﷺ « أسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر » فقد حمله الشافعى وغيره على أن المراد بذلك تحقق طلوع الفجر ، وحمله الطحاوى على أن المراد الأمر بتطويل القراءة فيها حتى يخرج من الصلاة مسفرا ، وأبعد من زعم أنه ناسخ للصلاة فى الغلس . وأما حديث ابن مسعود الذى أخرجه المصنف وغيره أنه قال « ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة فى غير وقتها غير ذلك اليوم » يعنى فى الفجر يوم المزدلفة ، فمحتمل على أنه دخل فيها مع طلوع الفجر من غير تأخير ، فإن فى حديث زيد بن ثابت وسهل بن سعد ما يشعر بتأخير يسير ، لا أنه صلاها ، قبل أن يطلع الفجر . والله سبحانه وتعالى أعلم . قوله فى حديث عائشة (كن) قال الكرمانى : هو مثل أكلوى البراغيث لأن قياسه الأفراد وقد جمع . قوله (نساء المؤمنات) تقديره نساء الأئمة المؤمنات أو نحوها ذلك حتى لا يكون من إضافة الشئ إلى نفسه ، وقيل إن « نساء » هنا بمعنى الفاضلات أى فاضلات المؤمنات كما يقال رجال القوم أى فضلاؤهم . قوله (يشهدن) أى يحضرن ، وقوله (لا يعرفن أحد) قال الداودى : معناه لا يعرفن أنساء أم رجال ، أى لا يظهر للرأى إلا الاشباح خاصة ، وقيل لا يعرف أعيانهن فلا يفرق بين خديجة وزينب ، وضعفه النووى بأن المتلفعة فى النهار لا تعرف عينها فلا يبقى فى الكلام فائدة ، وتعقب بأن المعرفة أتما تتعلق بالأعيان ، فلو كان المراد الأول لعبر بنى العلم ، وما ذكره من أن المتلفعة بالنهار لا تعرف عينها فيه نظر ، لأن لكل امرأة هيئة غير هيئة الأخرى فى الغالب ولو كان بدنهما مغطى . وقال الباقى : هذا يدل على أنهن كن سافرات إذ لو كن متتقيات لمنع تغطية الوجه من معرفتهن لا الغلس . قلت : وفيه ما فيه ، لأنه مبنى على الاشتباه الذى أشار إليه النووى ، وأما إذا قلنا إن لكل واحدة منهن هيئة غالبا فلا يلزم ما ذكر . والله أعلم . قوله (متلفعات) تقدم شرحه ، (والمروط) جمع مروط بكسر الميم وهو كساء . معلم من خز أو صوف أو غير ذلك ، وقيل لا يسمى مروطا إلا إذا كان أخضر ولا يلبسه إلا النساء ، وهو مردود بقوله مروط من شعر أسود . قوله (يتقبن) أى يرجعن . قوله (من الغلس) من ابتدائية أو تعليلية ، ولا معاوضة بين هذا وبين حديث أبي برزة السابق أنه كان ينصرف من الصلاة حين يصرف الرجل جليسه ، لأن هذا إخبار عن رؤية المتلفعة على بعد ، وذاك إخبار عن رؤية الجليس . وفى الحديث استحباب المبادرة بصلاة الصبح فى أول الوقت وجواز خروج النساء إلى المساجد لشهود الصلاة فى الليل ، ويؤخذ منه جوازه

في النهار من باب أولى لأن الليل مظنة الريبة أكثر من النهار ، وعمل ذلك إذا لم يخش عليهن أو بين قننة ، واستدل به بعضهم على جواز صلاة المرأة مختصرة الألف والشم ، فكأنه جعل التلفع صفة لشهود الصلاة . وتعقبه عياض بأنها إنما أخبرت عن هيئة الانصراف والله أعلم

٢٨ - باب مَنْ أدركَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً

٥٧٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ وَعَنْ الْأَمْجَرِجِ يُحَدِّثُونَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَنْ أدركَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ قَدَّ أدركَ الصُّبْحَ ، وَمَنْ أدركَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ قَدَّ أدركَ الْعَصَرَ »

قوله (باب من أدرك من الفجر ركعة) تقدم الكلام على الحكمة في حذف جواب الشرط من الترجمة في « باب من أدرك من العصر ركعة » . **قوله** (يحدِّثونه) أى يحدِّثون زيد بن أسلم . ورجال الاسناد كلهم مدينون . **قوله** (قد أدرك الصبح) الإدراك الوصول الى الشيء ، فظاهره أنه يكتفى بذلك ، وليس ذلك مراداً بالإجماع ، فقيل يحصل على أنه أدرك الوقت ، فاذا صلى ركعة أخرى فقد كملت صلاته ، وهذا قول الجمهور ، وقد صرح بذلك في رواية النداوردي عن زيد بن أسلم أخرجه البيهقي من وجهين ولفظه « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد ما تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة » وأصرح منه رواية أبي هسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء - وهو ابن يسار - عن أبي هريرة بلفظه « من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس فلم يفته العصر » وقال مثل ذلك في الصبح ، وقد تقدمت رواية المصنف في « باب من أدرك من العصر ركعة » من طريق أبي سلبية عن أبي هريرة وقال فيها « فليتم صلاته » ، وللشافعي من وجه آخر « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة كلها » ، إلا أنه يقضى ما فاتته ، وللبیهقي من وجه آخر « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى » . ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوي حيث خص الإدراك باحتلام الصبي وطهر الحائض وإسلام الكافر ونحوها ، وأراد بذلك نصرة مذهبه في أن من أدرك من الصبح ركعة تفسد صلاته لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة ، وهو مبنى على أن الكراهة تتناول الفرض والنفل وهي خلافية مشهورة ، قال الترمذي : وهذا يقول الشافعي وأحمد وإسحق ، وخالف أبو حنيفة فقال : من طلعت عليه الشمس وهو في صلاة الصبح بطلت صلاته ، واحتج لذلك بالأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ، وادعى بعضهم أن أحاديث النهي ناسخة لهذا الحديث ، وهي دعوى تحتاج إلى دليل ، فانه لا يصار إلى النسخ بالاحتال ، والجمع بين الحديثين ممكن بأن تحمل أحاديث النهي على ما لا سبب له من النوافل ، ولا شك أن التخصيص أولى من ادعاء النسخ ، ومفهوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركا للوقت ، وللفقهاء في ذلك تفاصيل بين أصحاب الأعداء وغيرهم ، وبين مدرك الجماعة ومدرک الوقت ، وكذا مدرک الجمعة ، ومقدار هذه الركعة قدر ما يكبر للحرام ويقرأ أم القرآن ويركع ويرفع ويسجد بمحدثين بشروط كل ذلك ، وقال الرافعي : المستبرئ فيها أخف ما يقدر عليه أحد ، وهذا في حق غير أصحاب الأعداء ، أما أصحاب الأعداء - كمن أفان من إغناء ، أو طهرت من حيض أو غير ذلك - فإن بقي من الوقت هذا القدر كانت الصلاة في حقهم آداء . وقد قال قوم : يكون ما أدرك

في الوقت أدل وبعده قضاء ، وقيل يكون كذلك لكنه يلتحق بالأداء حكما ، واختار أن الكل أداء وذلك من فضل الله تعالى . ونقل بعضهم الاتفاق على أنه لا يجوز لمن ليس له عند تأخير الصلاة حتى لا يبقى منها إلا هذا القدر . والله أعلم ، (لطيفة) : أورد المصنف في « باب من أدرك من العصر ، طريق أبي سلة عن أبي هريرة ، وفي هذا الباب طريق عطاء بن يسار ومن معه عن أبي هريرة ، لأنه قدم في طريق أبي سلة ذكر العصر ، وقدم في هذا ذكر الصبح فناسب أن يذكر في كل منهما ما قدم لما يشعر به التقديم من اهتمام . والله الهادي للصواب

٢٩ - باب من أدرك من الصلاة ركعة

٥٨٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن

أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة »

قوله (باب من أدرك من الصلاة ركعة) هكذا ترجم ، وساق الحديث بلفظ « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ، وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله العمري عن الزهري ، وأحال به على حديث مالك ، وأخرجه البيهقي وغيره من الوجه الذي أخرجه منه مسلم ونظله كلفظ ترجمة هذا الباب ، قدم قوله « من الصلاة ، على قوله ، ركعة ، وقد وضع لنا بالاستقراء أن جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث لا يقع فيه شيء مغاير للفظ الحديث الذي يورده إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير ، فله دره ما أكثر اطلاعه . والظاهر أن هذا أعم من حديث الباب الماضي قبل عشرة أبواب ، ويحتمل أن تكون اللام عهدية فيتحدا ، ويؤيده أن كلا منهما من رواية أبي سلة عن أبي هريرة ، وهذا مطلق وذلك مقيد فيحمل المطلق على المقيد . وقال الكرماني : الفرق بينهما أن الأول فيمن أدرك من الوقت قدر ركعة ، وهذا فيمن أدرك من الصلاة ركعة ، كذا قال . وقال بعد ذلك : وفي الحديث أن من دخل في الصلاة فصلى ركعة وخرج الوقت كان مدركا لجميعها ، وتكون كلها أداء ، وهو الصحيح انتهى . وهذا يدل على اتحاد الحديثين عنده لجمعهما متعلقين بالوقت ، بخلاف ما قال أولا وقال التيمي : معناه من أدرك مع الإمام ركعة فقد أدرك فضل الجماعة . وقيل : المراد بالصلاة الجمعة ، وقيل غير ذلك . وقوله (قد أدرك الصلاة) ليس على ظاهره بالاجماع ، لما قدمناه من أنه لا يكون بالركعة الواحدة مدركا لجميع الصلاة بحيث تحصل براة ذمته من الصلاة ، فإذا فيه اختار تقديره : فقد أدرك وقت الصلاة ، أو حكم الصلاة ، أو نحو ذلك ، ويلزمه إتمام بقية الصلاة . وقد تقدم بقية مباحث في الباب الذي قبله . ومفهوم التقيد بالركعة أن من أدرك دون الركعة لا يكون مدركا لها ، وهو الذي استقر عليه الاتفاق ، وكان فيه شذوذ قديم منها إدراك الإمام راكمها يجزى ولو لم يدرك معه الركوع ، وقيل يدرك الركعة ولو رفع الإمام رأسه ما لم يرفع بقية من اتهم به ودوسهم ولو بقي واحد ، وعن الثوري وزفر : إذا كبر قبل أن يرفع الإمام رأسه أدرك لأن وضع يديه على ركبتيه قبل رفع الإمام ، وقيل : من أدرك تكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع أدرك الركعة ، وعن أبي العالية : إذا أدرك السجود أكل بقية الركعة معهم ثم يقوم فيركع فقط ويجزى به

٣٠ - باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس

٥٨١ - **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « نَهَى عَنْهُ »
عَنْدِي رِجَالٌ سَرَسُونَ ، وَأَرْضِيَاءٌ عِنْدِي عَمْرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ
وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ »

حَدَّثَنَا سُدَّةٌ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : حَدَّثَنِي نَاسٌ مِنْ هَذَا
٥٨٢ - **حَدَّثَنَا** سُدَّةٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ عُمَرَ قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا تَعْرَوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا شُرُوبَهَا »

[الحديث ٥٨٢ - أطرافه في : ٥٨٥ ، ٥٨٩ ، ١١٩٢ ، ١٦٢٩ ، ٣٢٧٣]

٥٨٣ - وَقَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَعْرَوْا الصَّلَاةَ حَتَّى
تَرْتَفِعَ ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَعْرَوْا الصَّلَاةَ حَتَّى تَنْتَبِئَ » . ثَابِتُهُ عِدَّةٌ
[الحديث ٥٨٣ - طرفه في : ٣٢٧٢]

٥٨٤ - **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي أَسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ خَبَّابِ بْنِ عَرِيدٍ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ
عَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ ، وَعَنْ لِبَسَتَيْنِ ، وَعَنْ صَلَاتَيْنِ : نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ
بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ . وَعَنِ اشْتِئَالِ الْعَصَا ، وَعَنِ الْإِحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ
وَاحِدٍ يُفَضَّى بِفَرْجِهِ إِلَى السَّمَاءِ . وَعَنِ الْمَائِدَةِ ، وَالْمَلَامَةِ »

قَوْلُهُ (باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس) يعني ما حكى ؟ قال الزين بن المنير : لم يثبت حكم النهي ،
لأن تعين النهي عنه في هذا الباب عما كثر فيه الاختلاف ، وخص الترجمة بالفجر مع احتمال الأحاديث على الفجر
والعصر ، لأن الصبح هي المذكورة أولاً في سائر أحاديث الباب . قلت : أو لأن العصر ورد فيها كونه ﷺ صلى
بعدها ، بخلاف الفجر . **قَوْلُهُ** (هشام) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي . **قَوْلُهُ** (عن أبي العالية) هو الرياحي بالياء
التحتانية واسمه رفيع بالتصغير ، ووقع مصرحاً به عند الإسماعيلي من رواية غندر عن شعيب ، وأورد المصنف
طريق يحيى وهو القطان عن شعبة عن قَتَادَةَ سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ ، والسري في التصريح بسماع قَتَادَةَ لَهُ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ
وإن كانت طريق هشام أعلى منها . **قَوْلُهُ** (شهد عندي) أي أعلني أو أخبرني ، ولم يرد شهادة الحكم . **قَوْلُهُ**
(مرضيون) أي لا شك في صدقهم ودينهم ، وفي رواية الإسماعيلي من طريق يزيد بن زريع عن همام « شهد عندي
رجال مرضيون فيهم عمر ، وله من رواية شعبة » حدثني رجال أحبهم إلى عمر ، . **قَوْلُهُ** (ناس بهذا) أي بهذا
الحديث بمقتضاه ، فإن صدقوا رواه في مسنده ومن طريقه البيهقي ولفظه « حدثني ناس أحبهم إلى عمر » وقال فيه
« حتى تطلع الشمس » ، ووقع في الترمذي عنه « سمعت قهراً واحداً من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر ، وكان من أحبهم

إلى . قوله (بعد الصبح) أى بعد صلاة الصبح لأنه لا جواز أن يكون الحكم فيه معلقا بالوقت ، إذ لا بد من أداء الصبح ، تميم التقدير المذكور . قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث معمول به عند فقهاء الأمصار ، وخالف بعض المتقدمين وبعض الظاهرية من بعض الوجوه . قوله (حتى تشرق) بضم أوله من أشرق ، يقال أشرقت الشمس أو قمت وأضأت ، ويؤيده حديث أبي سعيد الآتي في الباب بعده بلفظ (حتى ترتفع الشمس) وروى يفتح أوله وحكم ثالثه بوزن تغرب ، يقال شرقت الشمس أى طلعت ، ويؤيده رواية البيهقي من طريق أخرى عن ابن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ (حتى تشرق الشمس أو تطلع ، على الشك ، وقد ذكرنا أن في رواية مسدد (حتى تطلع الشمس ، بغير شك ، وكذا هو في حديث أبي هريرة الآتي آخر الباب بلفظ (حتى تطلع الشمس ، بالجرم ، ويجمع بين الحديثين بأن المراد بالطلوع طلوع مخصوص ، أى حتى تطلع مرتفعة . قال النووي : أجمعت الأمة على كراهة صلاة لا سبب لها في الأوقات المنهى عنها ، وانفقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها ، واختلفوا في النوافل التي لها سبب كصلاة تحية المسجد وبجود التلاوة والشكر وصلاة العيد والكسوف وصلاة الجنائز وقضاء الغائبة ، فذهب الشافعي وطائفة إلى جواز ذلك كله بلا كراهة ، وذهب أبو حنيفة وآخرون إلى أن ذلك داخل في عموم النهي ، واحتج الشافعي بأنه عليه السلام قضى ستة الظهر بعد العصر ، وهو صريح في قضاء السنة الغائبة فالحاضرة أولى والفريضة المقضية أولى ، ويلحق ما له سبب . قلت : وما نقله من الإجماع والاتفاق متعقب ، فقد حكى غيره عن طائفة من السلف الإباحة مطلقا وأن أحاديث النهي منسوخة ، وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر ، وبذلك جزم ابن حزم ، وعن طائفة أخرى المنع مطلقا في جميع الصلوات ، وصح عن أبي بكره وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرض في هذه الأوقات ، وحكى آخرون الإجماع على جواز صلاة الجنائز في الأوقات المكروهة ، وهو متعقب بما سيأتي في بابها ، وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستندا إلى حديث (من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى ، فدل على إباحة الصلاة في الأوقات المنهية انتهى . وقال غيرهم : ادعاء التخصيص أولى من ادعاء النسخ فيحمل النهي على ما لا سبب له ، ويخص منه ما له سبب (١) جمعا بين الأدلة . والله أعلم . وقال البيضاوي : اختلفوا في جواز الصلاة بعد الصبح والعصر وعند الطلوع والغروب وعند الاستواء ، فذهب داود إلى الجواز مطلقا وكأنه حمل النهي على التنزيه . قلت : بل المحكى عنه أنه ادعى النسخ كما تقدم ، قال : وقال الشافعي يجوز الفرائض وما له سبب من النوافل ، وقال أبو حنيفة : يحرم الجميع سوى عصر يومه ، وتحرم المنذورة أيضا . وقال مالك : تحرم النوافل دون الفرائض ، وواقفه أحد ، لكنه استثنى ركعتي الطواف . (تنبيه) : لم يقع لنا تسمية الرجال المرضيين الذين حدثوا ابن عباس بهذا الحديث ، وبلغني أن بعض من تكلم على العدة تجاسر وزعم أنهم المذكورون فيها عند قول مصنفها : وفي الباب عن فلان وفلان . ولقد أخطأ هذا المتجاسر خطأ بينا فلا حول ولا قوة الا بالله . قوله (عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير . قوله (لا تمحروا) أصله لا تمحروا ، فخذت لإحدى التامين ، والمعنى لا تقصدوا . واختلف أهل العلم في المراد بذلك ، فمنهم من جعله تفسيراً للحديث السابق ومبيناً للبراد به فقال : لا

(١) هذا القول هو أصح الأقوال ، وهو مذهب الشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وعليناه العلامة ابن القيم ، وبه تنجح الأخبار . والله أعلم

تكره الصلاة بعد الصبح ولا بعد العصر إلا لمن قصد بصلاته طلوع الشمس وغروبها ، وإلى ذلك جنح بعض أهل الظاهر وقواء ابن المنذر واحتج له . وقد روي مسلم من طريق طاوس عن عائشة قالت : «ومع عمر ، إنما نهى رسول الله ﷺ أن يتجرى طلوع الشمس وغروبها انتهى . وسيأتي من قول ابن عمر أيضا ما يدل على ذلك قريبا بعد يابين ، وروى قوى ذلك بعضهم بحديث «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليصليها إليها الأخرى ، فأمر بالصلاة حينئذ ، فدل على أن الكراهة مختصة بمن قصد الصلاة في ذلك الوقت لا من وقع له ذلك اتفاقا ، وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر الباب الذي بعده ، ومنهم من يجعله نهيا مستقلا ، وكره الصلاة في تلك الاوقات سواء قصد لها أم لم يقصد ، وهو قول الأكثر ، قال البيهقي : إنما قالت ذلك عائشة لأنها رأت النبي ﷺ يصلي بعد العصر ، فحملت نهيه على من قصد ذلك لا على الإطلاق ، وقد أجيب عن هذا بأنه ﷺ إنما صلى حينئذ قضاء كما سيأتي ، وأما النهي فهو ثابت من طريق جماعة من الصحابة غير عمر رضي الله عنه ، فلا اختصاص له باليوم والله أعلم . قوله (وقال : حدثني ابن عمر) هو مقول عمرو أيضا ، وهو حديث آخر ، وقد أفرده الإسماعيلي وذكر أنه وقع له الحديثان مما من رواية علي بن مسهر وعيسى بن يونس ومحمد بن بشر ووكيع ومالك بن سمر ومحاضر كلهم عن هشام ، وأنه وقع له الحديث الثاني فقط من رواية عبد الله بن نعيم عن هشام . قوله (حتى ترتفع) جعل ارتفاعها غاية النهي ، وهو يقوى رواية من روى الحديث الماضي بلفظ «حتى تشرق» من الاشراف وهو الارتفاع كما تقدم . قوله (تابعه عبدة) يعني ابن سليمان ، والضمير يعود على يحيى بن سعيد وهو القطان ، يعني تابع يحيى القطان على روايته لهذا الحديث عن هشام ، ورواية عبدة هذه موصولة عند المصنف في بدء الحديث ، وفيه الحديثان معا وقال فيه «حتى تبرز» بدل ترتفع ، وقال فيه «لا نجبنوا» بالياء التحذرية والنون وزاد فيه «فإنها تطلع بين قرني شيطان» وفيه إشارة إلى علة النهي عن الصلاة في الوقتين المذكورين ، وزاد مسلم من حديث عمرو بن عبسة «وحينئذ يسجد لها الكفار» فالتنهي حينئذ ترك مشابهة الكفار ، وقد اعتبر ذلك الشرع في أشياء كثيرة . وفي هذا تعقب على أبي محمد البغوي حيث قال : إن النهي عن ذلك لا يدرك معناه ، وجعله من قبيل التعمد الذي يجب الإيمان به ، وسيأتي الكلام على المراد بقوله «بين قرني الشيطان» في أوائل بدء الحديث إن شاء الله تعالى . قوله (حاجب الشمس) أي طرف قرصها ، قال الجوهرى : حواجب الشمس نواحيها . قوله (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري . قوله (حفص بن عاصم) أي ابن عمر بن الخطاب ، وهو جد عبيد الله بن عمر المذكور في هذا الاسناد . قوله (وعن صلاتين) حصل ما في الباب أربعة أحاديث : الاول والاخير يتعلقان بالفعل . والثاني والثالث يتعلقان بالوقت ، وقد تقدم نقل اختلاف العلماء في ذلك . وسيأتي الكلام على البيهقي في كتاب البيع ، فعلى البيهقي في كتاب اللباس . قوله (بعد الفجر) أي بعد صلاة الفجر كما تقدم

٣١ - باب لا يتجرى الصلاة قبل غروب الشمس

٥٨٥ - **عنه** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال

«لا يتجرى أحدكم فصل عند طلوع الشمس ، ولا عند غروبها»

٥٨٦ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح بن ابن زهبا قال أخبرني عطاه بن يزيد الجندبي أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيّب الشمس »

[الحديث ٥٨٦ - أطرافه في: ١١٨٨، ١١٩٧، ١٨٦٤، ١٩٩٢، ١٩٩٥]

٥٨٧ - **حدثنا** محمد بن أبيان قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبه عن أبي التياح قال سمعت حمران بن أبان يحدث عن معاوية قال « إنكم لتصلون صلاة لقد سمعنا رسول الله ﷺ فارأيناها يصلها . ولقد نهى عنها يعني الزكيات بعد العصر »

[الحديث ٥٨٧ - طرقه في: ٢١٦٦]

٥٨٨ - **حدثنا** محمد بن سلام قال حدثنا عبدة عن عبيد الله عن خبيب بن حصص بن عامر عن أبي هريرة قال « نهى رسول الله ﷺ عن صلاتين: بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس »

قوله (باب لا تحرى) بضم المثناة فوقانية، والصلاة بالرفع لانها في مقام الفاعل، أو بفتح المثناة التحتانية، والصلاة بالنصب والفاعل محذوف أى المصل، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في الباب الذى قبله، ولا تنافي بين قوله في الترجمة « قبل الغروب » وبين قوله في الحديث « عند الغروب » لما ذكره قريبا . **قوله** (لا يتحرى) كذا وقع بلفظ الخبر، قال السهيلي: يجوز الخبر عن مستقر أمر الشرع، أى لا يكون الا هذا . **قوله** (فيصل) بالنصب، والمراد نفي التحرى والصلاة معا، ويجوز الرفع أى لا يتحرى أحدكم الصلاة في وقت كذا فهو يصل فيه، وقال ابن خروف: يجوز في « فيصل » ثلاثة أوجه: الجزم على العطف أى لا يتحرى ولا يصل، والرفع على القطع أى لا يتحرى فهو يصل، والنصب على جواب النهى والمعنى لا يتحرى مصليا . وقال الطبري: قوله لا يتحرى نفي بمعنى النهى، ويصل بالنصب لأنه جوابه، كأنه قيل: لا يتحرى، فقيل: لم؟ فاجيب: خيفة أن يصل . ويحتمل أن يقدر غير ذلك . وقد وقع في رواية القمني في الموطأ « لا يتحرى أحدكم أن يصل، ومعناه لا يتحرى الصلاة . **قوله** (عن صالح) هو ابن كيسان ولم يخرج البخارى لصالح بن أبي الأخضر شيئا . **قوله** (لا صلاة) قال ابن دقيق العيد: وصيغة النفي في ألفاظ الشارع إذا دخلت على فعل كان الأولى حملها على نفي الفعل الشرعى لا الحسى، لأن لو حملناه على نفي الفعل الحسى لا احتجنا في تصحيحه إلى إضمار، والأصل عدمه . وإذا حملناه على الشرعى لم نحتاج إلى إضمار، فهذا وجه الأولوية . وعلى هذا فهو نفي بمعنى النهى، والتقدير لا تصلوا . وحكى أبو الفتح البعمري عن جماعة من السلف أنهم قالوا: إن النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر إنما هو إعلام بأنهما لا يتطرح بعدهما، ولم يقصد الوقت بالنهى كما قصد به وقت الطلوع ووقت الغروب، ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود والسنائي بإسناد حسن عن النبي ﷺ قال « لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر، إلا أن تكون الشمس نفية، وفي

رواية «مرقعة» ، فدل على أن المراد بالعبدية ليس على عمومها ، وإنما المراد وقت الطلوع ووقت الغروب وما قاربهما والله أعلم . ومطابقة الحديث لترجمة من جهة أن الصلاة المنتهية غير صحيحة ، فلازمه أن لا يقصد لها المكلف ، إذ العاقل لا يستعمل بما لا فائدة فيه . قوله (لا صلاة بعد الصبح) أى بعد صلاة الصبح ، وصرح به مسلم من هذا الوجه في الموضعين . قوله (حدثنا محمد بن أبان) هو البلخي ، وقيل الواسطي ، ولكل من القولين مرجح وكلاهما ثقة . قوله (عن معاوية) في رواية الاسماعيل من طريق معاذ وغيره عن شعبة وخطبنا معاوية ، واتفق أصحاب شعبة على أنه من رواية أبي التياح عن حمران ، وخالفهم عثمان بن عمر وأبو داود الطيالسي فقالا : عن أبي التياح عن معبد الجني عن معاوية ، والطريق التي اختارها البخاري أرجح ، ويجوز أن يكون لأبي التياح فيه شيخان . قوله (يصلهما) أى الركعتين ، والعمود يصلهما ، أى الصلاة . وكذا وقع الخلاف بين الرواة في قوله عنها أو عنها ، وكلام معاوية مشعر بأن من غاظمهم كانوا يصلون بعد العصر ركعتين على سبيل التطوع الراتب لها كما يصل بعد الظهر ، وما فقه من رؤية صلاة النبي ﷺ لها قد أثبتته غيره ، والمثبت مقدم على النافي . وسياق في الباب الذي بعده قول عائشة « كان لا يصلهما في المسجد » ، لكن ليس في رواية الإثبات معارضة للحديث الواردة في النهي ، لأن رواية الإثبات لها سبب كما سياتي في الباب الذي بعده ، فالحق بها ما له سبب وبق ما عدا ذلك على عمومها ، والنهي فيه محمول على ما لا سبب له . وأما من يرى عموم النهي ولا يخصه بما له سبب فيحمل إنكار معاوية على من يتطوع ويحمل الفعل على الخصوصية ، ولا يخفى رجحان الأول . والله أعلم

قوله (حدثنا عبدة) هو ابن سليمان ، وبقية الاسناد والمتم تقدم باتم سياق في الباب الذي قبله

٣٢ - **باب** من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر

رواه همر ، وابن همر ، وأبو سعيد ، وأبو هريرة

٥٨٩ - **حديث** أبو الثعلبان حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : أصلى كما رأيتُ

أصحابي يصلون ، لا انتهى أحداً يصل ليلاً ولا نهاراً ما شاء غير أن لا تتحركوا طلوع الشمس ولا غروبها

قوله (باب من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر) قيل : أثر البخاري الترجمة بذكر المذاهب على ذكر الحكم للبراءة من عبدة بت القول في موضع ذكر فيه الاختلاف ، وحصل ما ورد من الأخبار في تعيين الأوقات التي تكرر فيها الصلاة أنها خمسة : عند طلوع الشمس . وعند غروبها ، وبعد صلاة الصبح ، وبعد صلاة العصر ، وعند الاستواء . وترجع بالتحقيق إلى ثلاثة : من بعد صلاة الصبح إلى أن ترتفع الشمس ، فيدخل فيه الصلاة عند طلوع الشمس ، وكذا من صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس . ولا يعكر على ذلك أن من لم يصل الصبح مثلاً حتى بزغت الشمس يكره له التسفل حيثن لأن الكلام إنما هو جار على الغالب المعتاد ، وأما هذه الصورة النادرة فليست مقصودة . وفي الجلة عددا أربعة أجود ، وبق خامس وهو الصلاة وقت استواء الشمس وكأنه لم يصح عند المؤلف على شرطه فترجم على نفيه ، وفيه أربعة أحاديث : حديث عتبة بن عامر وهو عند مسلم ولفظه « وحين يقوم قائم الظهيرة حتى ترتفع » ، وحديث عمرو بن عبسة وهو عند مسلم أيضاً ولفظه « حتى يستقل الظل بالرحم » ، فإذا أقبل

التي فصل، وفي لفظ لأبي داود « حتى يبدل الرمح ظله »، وحديث أبي هريرة وهو عند ابن ماجه والبيهقي ولفظه « حتى تستوى الشمس على رأسك كالرمح »، فإذا زالت فصل، وحديث الصنابحي وهو في الموطأ ولفظه « ثم إذا استوت ظلتها »، فإذا زالت فارتقاها، وفي آخره « ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات »، وهو حديث مرسل مع قوة رجاله. وفي الباب أحاديث أخر ضعيفة، وبقتضية هذه الزيادة قال عمر بن الخطاب، فنهى عن الصلاة نصف النهار. وعن ابن مسعود قال « كنا نتهى عن ذلك »، وعن أبي سعيد اللقيري قال « أدركت الناس وهم يتقون ذلك »، وهو منسوب إلى الأئمة الثلاثة والجمهور، وخالف مالك فقال : ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يجتهدون ويصلون نصف النهار. وقال ابن عبد البر : وقد روى مالك حديث الصنابحي، فأما أنه لم يصح عنده وإما أنه رده بالعمل الذي ذكره انتهى. وقد استثنى الشافعي ومن وافقه من ذلك يوم الجمعة، وحجتهم أنه ﷺ نهد الناس إلى التكبير يوم الجمعة ورغب في الصلاة إلى خروج الإمام كما سيأتي في باب، وجعل الغاية خروج الإمام، وهو لا يخرج إلا بعد الزوال، فدل على عدم الكراهة. وجاء فيه حديث عن أبي قتادة مرفوعاً أنه ﷺ كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة، في إسناده انقطاع، وقد ذكر له البيهقي شواهد ضعيفة إذا ضمت قوى الخبر. واه أعلم. (قائمة) : فرق بعضهم بين حكمة النهي عن الصلاة بعد صلاة الصبح والعصر، وعن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها فقال : يكره في الحالتين الأوليين، ويحرم في الحالتين الآخرين. وعن قال بذلك محمد بن سيرين ومحمد بن جرير الطبري واحتج بما ثبت عنه ﷺ أنه صلى بعد العصر، فدل على أنه لا يحرم، وكأنه يحمل فعله على بيان الجواز. وسيأتي ما فيه في الباب الذي بعده. وروى عن ابن عمر تحريم الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وإباحتها بعد العصر حتى تصفر، وبه قال ابن حزم واحتج بحديث على أنه ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرفعة، ورواه أبو داود بأسناد صحيح قوى، والمشهور إطلاق الكراهة في الجميع فقبل : هي كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه واه أعلم. قوله (رواه عمر الخ) يريد أن أحاديث هؤلاء الأربعة وهي التي تقدم لإيرادها في البابين السابقين ليس فيها تعرض للاستواء، لكن لما قال به أن يقول : إنه زيادة من حافظ ثقة فيجب قبولها. قوله (حدثنا حماد) هو ابن زيد. قوله (أصلي) زاد الإسماعيلي في أوله من وجهين عن حماد بن زيد « كان لا يصل من أول النهار حتى تزول الشمس ويقول أصلي الخ ». قوله (أن لا تحروا) أصله تنهروا أي تقصدوا، وزاد عبد الرزاق في آخر هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع « أن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك وقال : إنه يطلع قرن الشيطان مع طلوع الشمس » (تنبيه) : قال بعض العلماء : المراد بحصر الكراهة في الأوقات الخمسة إنما هو بالنسبة إلى الأوقات الأصلية وإلا فقد ذكروا أنه يكره التنفل وقت إقامة الصلاة، ووقت صعود الإمام لحظية الجمعة، وفي حالة الصلاة المكتوبة جماعة لم يصلها. وعند المالكية كراهة التنفل بعد الجمعة حتى ينصرف الناس، وعند الحنفية كراهة التنفل قبل صلاة المغرب، وسيأتي ثبوت الأمر به في هذا الجامع الصحيح

٣٣ - يا صبي ما يصل بعد العصر من الفوائت ونحوها
وقال كُريب عن أم سلمة « صلى النبي ﷺ بعد العصر ركعتين وقال :
شغلني ناس من عبد القيس عن الركعتين بعد الظهر »

٥٩٠ - **حدثنا أبو نعيم** قال حدثنا عبد الواحد بن أيمن قال حدثني أبي أنه سمع عائشة قالت « والذي ذهب به ما تركها حتى لقي الله ، وما لقي الله تعالى حتى قُتل عن الصلاة ، وكان يصلي كثيرا من صلاته قاعدا - ثمن الر كمتين بعد العصر - وكان النبي ﷺ يصليها ، ولا يصليها في المسجد تخافة أن يُثقل على أمته ، وكان يحب ما يُخفف عنهم »

[المحدث ٩٠ - أطرافه في : ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ١٦٣٩]

٥٩١ - **حدثنا مسدد** قال حدثنا يحيى قال حدثنا هشام قال أخبرني أبي قالت عائشة « ابن أختي ما ترك النبي ﷺ السجدين بعد العصر عندي قط »

٥٩٢ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الشيباني قال حدثنا عبد الرحمن ابن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت « ركعتان لم يكن رسول الله ﷺ يدعها سرا ولا علانية : ركعتان قبل صلاة الصبح ، وركعتان بعد العصر »

٥٩٣ - **حدثنا محمد بن عرفة** قال حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال : رأيت الأسود ومسروقا شهيدا على عائشة قالت « ما كان النبي ﷺ يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين »

قوله (باب ما يصل بعد العصر من الفوائت ونحوها) قال الزين بن المنير : ظاهر الترجمة إخراج النافلة المحضة التي لا سبب لها . وقال أيضا : ان السر في قوله د ونحوها ، ليدخل فيه رواتب النوافل وغيرها . **قوله** (وقال كريب) يعني مولى ابن عباس (عن أم سلمة الخ) وهو طرف من حديث أورده المؤلف مطولا في « باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده ، قبيل كتاب الجنائز وقال في آخره د أتاني ناس من عبد القيس فشفلونني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان » . **قوله** في حديث عائشة (والذي ذهب به ما تركها حتى لقي الله) وقولها في الرواية الاخرى (ما ترك السجدين بعد العصر عندي قط) وفي الرواية الاخرى (لم يكن يدعها سرا ولا علانية) وفي الرواية الاخرى (ما كان يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين) تمسك بهذه الروايات من أجل التنقل بعد العصر مطلقا ما لم يقصد الصلاة عند غروب الشمس ، وقد تقدم نقل المذاهب في ذلك ، وأجاب عنه من أطلق الكراهة بأن فعله هذا يدل على جواز استدراك ما فات من الرواتب من غير كراهة ، وأما مواظبته ﷺ على ذلك فهو من خصائصه ، والدليل عليه رواية ذكوان مولى عائشة أنها حدثته أنه ﷺ « كان يصلي بعد العصر وينهى عنها ، ويواصل وينهى عن الوصال ، رواه أبو داود ، ورواية أبي سلمة عن عائشة في نحو هذه القصة وفي آخره د وكان إذا صلى صلاة أثبتها ، رواه مسلم ، قال البيهقي : الذي اختص به ﷺ المداومة على ذلك لا أصل القضاء ، وأما ما روى عن ذكوان عن أم سلمة في هذه القصة أنها قالت د قلت يا رسول الله أقتضيهما إذا فاتتا ؟ فقال لا ، فهي

رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة (١). قلت : أخرجهما الطحاوى واحتج بها على أن ذلك كان من خصائصه عليه السلام وفيه ما فيه . (فائدة) : روى الترمذى من طريق جرير بن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فغسله عن الركعتين بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ، ثم لم يعد ، قال الترمذى حديث حسن . قلت : وهو من رواية جرير بن عطاء ، وقد سمع منه بعد اختلاطه ، وإن صح فهو شاهد لحديث أم سلمة ، لكن ظاهر قوله « ثم لم يعد » معارض لحديث عائشة المذكور في هذا الباب ، فيحمل النفي على علم الراوى فإنه لم يطلع على ذلك ، والمثبت مقدم على النافي . وكذا ما رواه النسائي من طريق أبي سلمة عن أم سلمة : « أن رسول الله ﷺ صلى في بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة ، الحديث ، وفي رواية له عنها : « لم أره يصلهما قبل ولا بعد ، فيجمع بين الحديثين بأنه ﷺ لم يكن يصلهما إلا في بيته ، فلذلك لم يره ابن عباس ولا أم سلمة ، ويشير إلى ذلك قول عائشة في الرواية الأولى « وكان لا يصلهما في المسجد مخافة أن تثقل على أمته » . قوله (أنه سمع عائشة قالت : والذي ذهب به) في رواية البيهقي من طريق إسحق بن الحسن ، والاسماعيلي من طريق أبي ذرعة كلاهما عن أبي نعيم شيخ البخارى فيه أنه دخل عليها فسالها عن ركعتين بعد العصر فقالت : والذي ذهب بنفسه ، صلى رسول الله ﷺ ، وزاد فيه أيضا « فقال لها أيمن : إن عمر كان ينهى عنهما ويضرب عليهما ، فقالت : صدقت ، ولكن كان النبي ﷺ يصلهما ، فذكره . والخبر بذلك عن عمر أيضا ثابت في رواية قريب عن أم سلمة التي ذكرناها في « باب إذا كنتم وهو يصلى » ، ففي أول الخبر عن قريب أن ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن ابن أذهر أرسلوه إلى عائشة فقالوا : اقرأ علينا السلام منا جميعا وسالها عن الركعتين بعد صلاة العصر وقل لها إنا أخبرنا أنك تصلينهما ، وقد بلغنا أن النبي ﷺ ينهى عنهما ، وقال ابن عباس : وقد كنت أضرب الناس مع عمر عليهما . الحديث . (تنبيه) : روى عبد الرزاق من حديث زيد بن خالد سبب ضرب عمر الناس على ذلك فقال عن زيد بن خالد : إن عمر رآه وهو خليفة رجع بعد العصر فضربه ، فذكر الحديث وفيه « فقال عمر : يا زيد لولا أنى أخشى أن يتخذهما الناس سلما إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما ، فقام عمر كان يرى أن النهى عن الصلاة بعد العصر إنما هو خشية إيقاع الصلاة عند غروب الشمس ، وهذا يوافق قول ابن عمر الماضى وما نقلناه عن ابن المنذر وغيره ، وقد روى يحيى بن بكير عن الليث عن أبي الاسود عن عروة عن تميم الدارى نحو رواية زيد بن خالد وجواب عمر له وفيه « ولكنى أخاف أن يأتى بعدكم قوم يصلون ما بين العصر إلى المغرب حتى يمروا بالساعة التى ينهى رسول الله ﷺ أن يصلى فيها ، وهذا أيضا يدل لما قلناه . والله أعلم . قوله (ما خفف عنهم) في رواية المستمل « ما يخفف عنهم ، وسياق الكلام على ذلك في أعلام النبوة إن شاء الله تعالى . قوله (هشام) هو ابن عروة . قوله (ابن أخى) بالنصب على النداء وحرف النداء محذوف وأثبتة الاسماعيلي في روايته . قوله (عبد الواحد) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحق ، وأبو إسحق المذكور في الإسناد الذى بعده هو السلمي . قوله (يدعهما) زاد النسائي « في بيتي » . (فائدة) : فهمت عائشة رضى الله عنها من مواظبتها ﷺ على الركعتين بعد العصر أن نهيته ﷺ عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس مختص بمن قصد الصلاة عند غروب الشمس لا لإطلاقه ، فلماذا قالت

(١) ليس الأمر كما قال البيهقي ، بل حديث أم سلمة المذكور حديث حسن أخرجه أحد في المسند باسناد جيد ، وهو حجة على أن قضاء سنة الظهر بعد العصر من خصائصه عليه السلام كما قال الطحاوى . والله أعلم

ما تقدم نقله عنها ، وكانت تنفل بعد العصر . وقد أخرجه المصنف في الحج من طريق عبد العزيز بن رفيع قال : رأيت ابن الزبير يصلي ركعتين بعد العصر ويخبر أن عائشة حدثته أن النبي ﷺ لم يدخل بيتها إلا صلاماً . وكان ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمته خالته عائشة . والله أعلم . وقد روى النسائي أن معاوية سأل ابن الزبير عن ذلك فرد الحديث إلى أم سلية ، فذكرت أم سلية قصة الركعتين حيث شغل عنها فرجع الأمر إلى ما تقدم (تنبيه) : قول عائشة « ما تركهما حتى لقي الله عز وجل » وقولها « لم يكن يدعهما » وقولها « ما كان يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين » مرادها من الوقت الذي شغل عن الركعتين بعد الظهر فصلهما بعد العصر ، ولم ترد أنه كان يصلي بعد العصر ركعتين من أول ما فرضت الصلوات مثلاً إلى آخر عمره ، بل في حديث أم سلية ما يدل على أنه لم يكن يفعلها قبل الوقت الذي ذكرت أنه قضاهما فيه

٣٤ - باب التَّكْبِيرِ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ غَيْمٍ

٥٩٤ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى - هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ أَبِي قِلَابَةَ أَنَّ أَبَا الْمَلِيحِ حَدَّثَهُ قَالَ « كُنَّا مَعَ بَرِيدَةَ فِي يَوْمِ ذِي غَيْمٍ فَقَالَ : بَسَّكُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْمَصْرِ حَيْطَ عَلَيْهِ »

قوله (باب التَّكْبِيرِ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ غَيْمٍ) . أورد فيه حديث بريدة الذي تقدم في أوقات العصر في « باب من ترك العصر » قال الاسماعيلي : جعل البخاري لقول بريدة لا للحديث ، وكان حق هذه الترجمة أن يورد فيها الحديث المطابق لها ، ثم أوردته من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بلفظ « بكروا بالصلاة في يوم الغيم » فان من ترك صلاة العصر حبط عمله . . قلت : من عادة البخاري أن يترجم ببعض ما تشتمل عليه ألفاظ الحديث ولو لم يوردها بل ولو لم يكن على شرطه ، فلا إيراد عليه . وروينا في سنن سعيد بن منصور عن عبد العزيز بن رفيع قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ قال « عجلوا صلاة العصر في يوم الغيم » لإسناده قوى مع إرساله ، وقد تقدم الكلام على المتن في « باب من ترك العصر » . (فائدة) : المراد بالتَّكْبِيرِ المبادرة إلى الصلاة في أول الوقت ، وأصل التَّكْبِيرِ فعل الشيء بكراً وبكرة أول النهار ، ثم استعمل في فعل الشيء في أول وقته . وقيل المراد تعجيل العصر وجمعها مع الظهر ، وروى ذلك عن عمر قال « إذا كان يوم غيم فأخروا الظهر وعجلوا العصر »

٣٥ - باب الأَذَانِ بَدَأَ ذَهَابَ الْوَقْتُ

٥٩٥ - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ قَالَ حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : لَوْ عَرَسَتْ بَنَاتُنَا بِرَسُولِ اللَّهِ . قَالَ أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا فِي الصَّلَاةِ . قَالَ بِلَالٌ : أَنَا أَوْ قَطُّكُمْ ، فَاضْطَجَعُوا ، وَأَسْنَدَ بِلَالٌ ظَهْرَهُ إِلَى رَاحِلَتِهِ فَتَلَبَّثَ عَيْنَاهُ فَنَامَ . فَاسْتَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ طَاعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ ، فَقَالَ : يَا بِلَالُ أَبْنُ مَا قُلْتَ ؟ قَالَ : مَا أَتَيْتُ عَلَى نَوْمَةٍ مِثْلُهَا قَطُّ . قَالَ : إِنَّ اللَّهَ قَبِضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ ، وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ . يَا بِلَالُ قُمْ فَأَدِّنْ بِالنَّاسِ بِالصَّلَاةِ . فَنَوَسْنَا ، فَلَمَّا

ارْقَعَتِ الشَّمْسُ وَاِيَاضَتْ قَامَ فَصَلِّ

[الحديث ٥٩٥ - طرقة في : ٧٤٧١]

قوله (باب الأذان بعد ذهاب الوقت) سقط لفظ ذهاب ، من رواية المستمل ، قال ابن المنير : إنما صرح المؤلف بالحكم على خلاف عادته في الاختلاف فيه لقسوة الاستدلال من الخبر على الحكم المذكور . **قوله** (حدثنا حصين) هو ابن عبد الرحمن الواسطي . **قوله** (سرنا مع النبي ﷺ ليلة) كان ذلك في رجوعه من خيبر ، كذا جزم به بعض الشراح معتمداً على ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة ، وفيه نظر ، لما يشتهر في باب الصعيد الطيب ، من كتاب التيمم . ولابن نعيم في المستخرج من هذا الوجه في أوله : كنا مع النبي ﷺ وهو يسير بنا ، وزاد مسلم من طريق عبد الله بن رباح عن أبي قتادة في أول الحديث قصة له في مسيره مع النبي ﷺ وأنه ﷺ نفس حتى مال عن راحلته ، وأن أبا قتادة دعمه ثلاث مرات ، وأنه في الأخيرة مال عن الطريق فزل في سبعة أنفاس فوضع رأسه ثم قال : احفظوا علينا صلاتنا ، ولم يذكر ما وقع عند البخاري من قول بعض القوم : لو عرست بنا ، ولا قول بلال : أنا أوقفكم ، ولم أقف على تسمية هذا السائل . والتعريس نزول المسافر لغير إقامة ، وأصله نزول آخر الليل . وجواب دلو ، محذوف تقديره : لكان أسهل علينا . **قوله** (أنا أوقفكم) زاد مسلم في رواية : فمن يوقفنا ؟ قال بلال : أنا . **قوله** (فقلبت عيناه) في رواية السرخسي : فقلبت ، بغير ضمير . **قوله** (فاستيقظ النبي ﷺ) وقد طلع حاجب الشمس) في رواية مسلم : فكان أول من استيقظ النبي ﷺ والشمس في ظهره . . **قوله** (يا بلال أين ما قلت) ؟ أي أين الوفاء بقولك أنا أوقفكم . **قوله** (مثلها) أي مثل النومة التي وقعت له . **قوله** (إن الله قبض أرواحكم) هو كقوله تعالى (الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها) ولا يلزم من قبض الروح الموت ، فالمرتبة انقطاع تعلق الروح بالبدن ظاهراً وباطناً ، والنوم انقطاعه عن ظاهره فقط . زاد مسلم : أما إنه ليس في النوم تفریط . الحديث . **قوله** (حين شاء) حين في الموضوعين ليس لوقت واحد ، فإن نوم القوم لا يتفق غالباً في وقت واحد بل يتتابعون ، فيكون حين الأولى خبراً عن أحيان متعددة . **قوله** (قم فأذن بالناس بالصلاة) كذا هو بتشديد ذال أذن وبالموحدة فيهما ، وللكشميهني فأذن بالمد وحذف الموحدة من « بالناس » . وآذن معناه أعلم وسيأتي ما فيه بعد . **قوله** (فتوضاً) زاد أبو نعيم في المستخرج : فتوضاً الناس ، فلما ارتفعت ، في رواية المصنف في التوحيد من طريق هشيم عن حصين : ففوضوا حوائجهم فتوضوا إلى أن طلعت الشمس ، وهو أبين سياقاً ، ونحوه لابن داود من طريق خالد عن حصين ، ويستفاد منه أن تأخير الصلاة إلى أن طلعت الشمس وارتفعت كان يسبب الشغل بقضاء حوائجهم ، لا لخروج وقت الكراهة . **قوله** (وَاِيَاضَتْ) وزنه افعال بتشديد اللام مثل احمار واحار ، أي صفت . وقيل إنما يقال ذلك في كل لون بين لونين ، فالما الخالص من البياض مثلاً فالما يقال له ابيض . **قوله** (فصل) زاد أبو داود « بالناس » . وفي الحديث من الفرائد جواز اتقاس الاتباع ما يتعلق بمصالحهم الدنيوية وغيرها ولكن بصيغة العرض لا بصيغة الاعتراض ، وأن على الامام أن يراعي المصالح الدينية والاحتراز عما يحتمل فوات العبادة عن وقتها بسببه ، وجواز التزام الخادم القيام بمراقبة ذلك والاكتفاء في الأمور المهمة بالواحد ، وقبول العذر عن اعتذر بامر سائق ، وتسويغ المطالبة بالوفاء بالالتزام ، وتوجهت المطالبة على بلال بذلك تنبيهاً له على اجتناب الدعوى والثقة بالنفس وحسن الظن بها لا سيما في مظان

الغلبة وسلب الاختيار ، وإنما بادر بلال إلى قوله : أنا أوقفكم ، اتباعاً لعادة في الاستيقاظ في مثل ذلك الوقت لاجل الأذان ، وفيه خروج الإمام نفسه في الغزوات والسرايا ، وفيه الرد على منكري التدرؤ وأنه لا واقع في الكون إلا بقدر ، وفي الحديث أيضاً ما ترجم له وهو الأذان لفاتمة ، وبه قال الشافعي في القديم وأبو ثور وابن المنذر ، وقال الأوزاعي ومالك والشافعي في الجديد : لا يؤذن لها ، واختار عند كثير من أصحابه أن يؤذن لصحة الحديث . وحمل الأذان هنا على الإقامة متعقب ، لأنه عقب الأذان بالوضوء ثم بارتفاع الشمس ، فلو كان المراد به الإقامة لما أخر الصلاة عنها . نعم يمكن حمله على المعنى القوي وهو محض الإعلام ولا سيما على رواية الكشيحي وقد روى أبو داود وابن المنذر من حديث عمران بن حصين في نحو هذه القصة ، فامر ، لا فلا فاذن فصلينا ركعتين ، ثم أمره فأقام فصل الغداة ، وسيأتي الكلام على الحديث الذي احتج به من لم ير التأذين في الباب الذي بعد هذا ، وفيه مشروعية الجماعة في الفوائت وسيأتي في الباب الذي بعده أيضاً ، واستدل به بعض المالكية على عدم قضاء السنة الراتبة لأنه لم يذكر فيه أنهم صلوا ركعتي الفجر ، ولا دلالة فيه لأنه لا يلزم من عدم الذكر عدم الوقوع ، لا سيما وقد ثبت أنه ركعها في حديث أبي قتادة هذا عند مسلم ، وسيأتي في باب مفرد لذلك في أبواب الطلوع ، واستدل به الهلب على أن الصلاة الوسطى هي الصبح قال : لأنه ﷺ لم يأسر أحداً بمراقبة وقت صلاة غيرها ، وفيما قاله نظر لا يخفى ، قال : ويدل على أنها هي المأمور بالمحافظة عليها أنه ﷺ لم يفته صلاة غيرها لغيره عند شغله عنها . وهو كلام متدافع ، فأى عذر أبين من النوم ، واستدل به على قبول خبر الواحد ، قال ابن بريدة وليس هو بقاطع فيه لاحتمال أنه ﷺ لم يرجع إلى قول بلال بمجرد . بل بعد النظر إلى الفجر لو استيقظ مثلاً ، وفيه جواز تأخير قضاء الفاتمة عن وقت الانتباه مثلاً ، وقد تقدم ذلك مع بقية فوائده في باب الصعيد الطيب ، من كتاب التيمم

٣٦ - باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت

٥٩٦ - **حدثنا** معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله **قال** : أن عمر ابن الخطاب جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس ، فجعل يسب كفار قريش ، قال : يا رسول الله ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب . قال النبي ﷺ : والله ما صليتها . فقمنا إلى بطحان فتوضأ للصلاة وتوضأنا لها . فصلى العصر بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب .

[الحديث ٥٩٦ - أطرافه في : ٥٩٨ ، ٦٤١ ، ٩٤٥ ، ٩١٢]

قوله (باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت) قال الزين بن المنير : إنما قال البخاري د بعد ذهاب الوقت ، ولم يقل مثلاً من صلى صلاة فاتمة للإشعار بأن إيقاعها كان قرب خروج وقتها لا كالفوائت التي جهل يومها أو شهرها . **قوله** (هشام) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . **قوله** (أن عمر بن الخطاب) قد اتفق الرواة على أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي ﷺ إلا حجاج بن نصير فإنه رواه عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير فقال فيه : عن جابر عن عمر ، لجمله من مسند عمر ، فنرد بذلك حجاج وهو ضعيف . **قوله** (يوم الخندق) سيأتي شرح أمره في كتاب المغازي . **قوله** (بعد ما غربت الشمس)

في رواية شيبان عن يحيى عند المصنف ، وذلك بعد ما أظفر الصائم ، والمعنى واحد . قوله (يسب كفار قريش) لأنهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها ، إما المختار كما وقع لعمر ، وإما مطلقا كما وقع لغيره . قوله (ما كدت) قال اليعمرى : لفظة دكاد ، من أفعال المقاربة ، فإذا قلت كاد زيد يقوم فهم منها أنه قارب القيام ولم يقم ، قال : والراجح فيها أن لا تقرأ بأن ، بخلاف عسى فإن الراجح فيها أن تقرأ . قال : وقد وقع في مسلم في هذا الحديث ، حتى كادت الشمس أن تغرب ، . قلت : وفي البخارى في باب غزوة الخندق ، أيضا وهو من تصرف الرواة ، وهل تسوخ الرواية بالمعنى في مثل هذا أو لا ؟ الظاهر الجواز ، لأن المقصود الإخبار عن صلاته العصر كيف وقعت ، لا الإخبار عن عمر هل تكلم بالراجحة أو المرجوحة . قال : وإذا تقرر أن معنى دكاد ، المقاربة فقول عمر ، ما كدت أصل العصر حتى كادت الشمس تغرب ، معناه أنه صلى العصر قرب غروب الشمس ، لأن نفي الصلاة يقتضى إثباتها . وإثبات الغروب يقتضى نفيه ، فتحصل من ذلك لعمر ثبوت الصلاة ولم يثبت الغروب . وقال الكرماني : لا يلزم من هذا السياق وقوع الصلاة في وقت العصر ، بل يلزم منه أن لا تقع الصلاة لأنه يقتضى أن كيدوده كانت عند كيدودتها ، قال : وحاصله عرفا ما صليت حتى غربت الشمس . ولا يخفى ما بين التقريرين من الفرق ، وما ادعاه من العرف ممنوع وكذا العندية ، للفرق الذى أوضحه اليعمرى من الإثبات والنفي لأن كاد إذا أثبتت نفى وإذا نفى أثبتت كما قال فيها المعرى ملغزا :

إذا قفيت والله أعلم أثبتت وان أثبتت قامت مقام وجود

هذا إلى ما في تعبيره بلفظ كيدودة من الشغل والله الهادى إلى الصواب . فان قيل : الظاهر أن عمر كان مع النبي ﷺ فكيف اختص بان أدرك صلاة العصر قبل غروب الشمس . بخلاف بقية الصحابة ، والنبي ﷺ معهم ؟ فالجواب أنه محتمل أن يكون الشغل وقع بالمشاركين إلى قرب غروب الشمس ، وكان عمر حينئذ متوضئا فبادر فأوقع الصلاة ، ثم جاء إلى النبي ﷺ فأعلمه بذلك في الحال التي كان النبي ﷺ فيها قد شرع يتهيأ للصلاة ، ولهذا قام عند الإخبار هو وأصحابه إلى الوضوء . وقد اختلف في سبب تأخير النبي ﷺ الصلاة ذلك اليوم ، فقيل كان ذلك نسيانا ، واستبعد أن يقع ذلك من الجميع . ويمكن أن يستدل له بما رواه أحمد من حديث أبي جمعة ، أن رسول الله ﷺ صلى المغرب يوم الأحزاب ، فلما سلم قال : هل علم رجل منكم أنى صليت العصر ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، فصلى العصر ثم صلى المغرب ، أ . وفي صحة هذا الحديث نظر ، لأنه يخالف لما في الصحيحين من قوله ﷺ لعمر ، والله ما صليتها ، ويمكن الجمع بينهما بتكلف . وقيل كان عمدا لكونهم شغلوه فلم يتمكنوه من ذلك ، وهو أقرب ، لا سيما وقد وقع عند أحمد والنسائي من حديث أبي سعيد أن ذلك كان قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف (فرجالا أو ركباناً) وقد اختلف في هذا الحكم هل نسخ أم لا كما سيأتى في كتاب صلاة الخوف ان شاء الله تعالى . قوله (بطحان) بضم أوله وسكون ثانيه : واد بالمدينة ، وقيل هو بفتح أوله وكسر ثانيه حكاه أبو عبيد البكرى . قوله (فصلى العصر) وقع في الموطأ من طريق أخرى أن الذى فاتهم الظهر والعصر ، وفي حديث أبي سعيد الذى أشرنا إليه الظاهر والعصر والمغرب ، وأنهم صلوا بعد هوى من الليل . وفي حديث ابن مسعود عند الترمذى والنسائي ، أن المشركين شغلوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله ، وفي قوله د أربع ، يجوز لأن العشاء لم تكن فانت . قال اليعمرى : من الناس من رجح ما في الصحيحين ، وصرح بذلك ابن العربى فقال :

أن الصحيح أن الصلاة التي شغل عنها واحدة وهي العصر . قلت : ويؤيده حديث علي في مسلم : دخلنا من الصلاة الوسطى صلاة العصر ، قال : ومنهم من جمع بأن الخندق كانت وقعة أياما فكان ذلك في أوقات مختلفة في تلك الأيام ، قال : وهذا أولى . قلت : ويعبره أن روايتي أبي سعيد وابن مسعود ليس فيها تعرض لقصة حمز ، بل فيها أن قضاء الصلاة وقع بعد خروج وقت المغرب . وأما رواية حديث الباب ففيها أن ذلك كان عقب غروب الشمس . قال الكرماني : فإن قلت كيف دل الحديث على الجماعة ؟ قلت : إما أنه يحتمل أن في السياق اختصارا ، وإما من إجماع الراوي الثالثة التي هي العصر والحاضرة التي هي المغرب مجرى واحدا . ولا شك أن المغرب كانت بالجماعة لما هو معلوم من عاداته . وبالإحتمال الأول جزم ابن المنير زين الدين فقال : فإن قيل ليس فيه تصريح بأنه صلى في جماعة ، أجب بأن مقصود الترجمة مستفاد من قوله : وقام وقنا وتوضأ وتوضأنا . قلت : الاحتمال الأول هو الواقع في نفس الأمر ، فقد وقع في رواية الاسماعيل ما يقتضي أنه ﷺ صلى بهم أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن هشام بلفظ : فصل بنا العصر ، وفي الحديث من الفوائد ترتيب الفرائض ، والأكثر على وجوبه مع الذكر لا مع النسيان . وقال الشافعي : لا يجب الترتيب فيها ، واختلفوا فيما إذا تذكر فاتنة في وقت حاضرة ضيق هل يبدأ بالفاتنة . وإن خرج وقت الحاضرة - أو يبدأ بالحاضرة ، أو يتخير ؟ فقال بالاول مالك ، وقال بالثاني الشافعي وأصحاب الرأي وأكثر أصحاب الحديث ، وقال بالثالث أشهب . وقال عياض : محل الخلاف إذا لم تكثر الصلوات الفرائض ، فأما إذا كثرت فلا خلاف أنه يبدأ بالحاضرة ، واختلفوا في حد القليل ، فقيل : صلاة يوم ، وقيل أربع صلوات . وفيه جواز اليمين من غير استعلاف إذا اقتضت مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي توم . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من مكارم الأخلاق وحسن التاني مع أصحابه وتألفهم وما يبنى الاقتداء به في ذلك ، وفيه استحباب قضاء الفرائض في الجماعة وبه قال أكثر أهل العلم إلا الليث مع أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة إذا قامت والإقامة للصلاة الفائتة ، واستدل به على عدم مشروعية الأذان للفائتة ، وأجاب من اعتبره بأن المغرب كانت حاضرة ولم يذكر الراوي الأذان لها ، وقد عرف من عاداته ﷺ الأذان للحاضرة ، فدل على أن الراوي ترك ذكر ذلك لأنه لم يقع في نفس الأمر ، وتعمق باحتمال أن تكون المغرب لم ينته إيقاعها إلا بعد خروج وقتها على رأي من يذهب إلى القول بتضييقه . وعكس ذلك بعضهم فاستدل بالحديث على أن وقت المغرب متسع ، لأنه قدم العصر عليها فلو كان ضيقا لبدأ بالمغرب ولا سيما على قول الشافعي في قوله بتقديم الحاضرة وهو الذي قال بأن وقت المغرب ضيق فيحتاج إلى الجواب عن هذا الحديث ، وهذا في حديث جابر ، وأما حديث أبي سعيد فلا يتأتى فيه هذا لما تقدم أن فيه أنه ﷺ صلى بعد مضي هوى من الليل

٣٧ - يا سب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ، ولا يُعيد إلا تلك الصلاة

وقال إبراهيم : من ركع صلاة واحدة عشرين سنة لم يُعِدْ إلا تلك الصلاة الواحدة

٥٩٧ - حدثنا أبو نعيم وموسى بن إسماعيل قال حدثنا همام عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال :

من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ، لا كفارة لها إلا ذلك ﴿ وأقم الصلاة لذكري ﴾ . قال موسى قال همام :

سمعتُه يقول بعد ﴿ وأقم الصلاة لذكري ﴾ . وقال حبان حدثنا همام حدثنا قتادة حدثنا أنس عن النبي ﷺ نحوه

قوله (باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر ، ولا يعيد إلا تلك الصلاة) قال علي بن المنذر : صرح البخاري بأثبت هذا الحكم مع كونه ما اختلف فيه لقوة دليله ، ولكونه على وفق القياس ، إذ الواجب خمس صلوات لا أكثر من قضى الفائتة كل العدد المأمور به ، ولكونه على مقتضى ظاهر الخطاب لقول الشارع ، فليصلها ، ولم يذكر زيادة ، وقال أيضا ، لا كفارة لها إلا ذلك ، فاستقيد من هذا الحصر أن لا يجب غير إعادة ما ذهب مالك إلى أن من ذكر بعد أن صلى صلاة أنه لم يصل التي قبلها فانه يصل التي ذكر ثم صلى التي كان صلاحها مراعاة لترتيب انتهى . ويحتمل أن يكون البخاري أشار بقوله ، ولا يعيد إلا تلك الصلاة ، إلى تضعيف ما وقع في بعض طرق حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن الصلاة حيث قال ، فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها ، فإن بعضهم زعم أن ظاهره إعادة المقتضية مرتين عند ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الآتي ، ولكن اللفظ المذكور ليس نصا في ذلك لأنه يحتمل أن يريد بقوله ، فليصلها ، عند وقتها أى الصلاة التي تحضر لا أنه يريد أن يعيد التي صلاحها بعد خروج وقتها ، لكن في رواية أبي داود من حديث عمران بن حصين في هذه القصة ، من أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالحا فليقض معها مثلها ، قال الخطابي : لا أعلم أحدا قال بظاهره وجوبا . قال : ويشبه أن يكون الأمر فيه للاستحباب ليحوز فضيلة الوقت في القضاء انتهى . ولم يقل أحد من السلف باستحباب ذلك أيضا ، بل عدوا الحديث غلطاً من راويه . وحكى ذلك الترمذي وغيره عن البخاري . ويؤيد ذلك ما رواه النسائي من حديث عمران بن حصين أيضا وانهم قالوا : يا رسول الله ألا تنقضها لوقتها من الغد ؟ فقال ﷺ : لا ينهاكم الله عن الربا وبأخذه منكم . **قوله** (وقال إبراهيم) أى النخعي ، وأثره هذا موصول عند الثوري في جامعه عن منصور وغيره عنه . **قوله** (عن همام) هو ابن يحيى ، والإسناد كله بصريون . **قوله** (من نسي صلاة فليصل) كذا وقع في جميع الروايات بخذف المفعول ، ورواه مسلم عن هذاب بن خالد عن همام بلفظ ، فليصلها ، وهو أبين للراد . وزاد مسلم أيضا من رواية سعيد عن قتادة ، أو نام عنها ، وله من رواية المشي بن سعيد الضبي عن قتادة نحوه وسيأتي لفظه ، وقد تمسك بدليل الخطاب منه القائل إن العامد لا يقضى الصلاة لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فيلزم منه أن من لم ينس لا يصل ، وقال من قال يقضى العامد بأن ذلك مستفاد من مفهوم الخطاب ، فتكون من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى ، لأنه إذا وجب القضاء على الناس - مع سقوط الإثم ورفع الحرج عنه - فالعامد أولى . وادعى بعضهم أن وجوب القضاء على العامد يؤخذ من قوله ، نسي ، لأن النسيان يطلق على الترك سواء كان عن ذم أو لا ، ومنه قوله تعالى (نسوا الله فأنساهم أنفسهم - نسوا الله فأنسواهم) قال : ويقوى ذلك قوله ، لا كفارة لها ، والنائم والناسي لا إثم عليه . قلت : وهو بحث ضعيف ، لأن الخبر بذكر النائم ثابت وقد قال فيه ، لا كفارة لها ، والكفارة قد تكون عن الخطأ كما تكون عن العمد ، والقائل بأن العامد لا يقضى لم يرد أنه أخف حالا من الناسي ، بل يقول إنه لو شرع له القضاء لكان هو والناسي سواء ، والناسي غير مأثوم بخلاف العامد فالعامد أسوأ حالا من الناسي فكيف يستويان ؟ ويمكن أن يقال إن إثم العامد باخراجه الصلاة عن وقتها باق عليه ولو قضاها ، بخلاف الناسي فانه لا إثم عليه مطلقا ، ووجوب القضاء على العامد بالخطاب الأول لأنه قد خوطب بالصلاة وترتب في ذمته فصارت ديناً عليه ، والدين لا يسقط إلا بأدائه فيأثم باخراجه لها عن الوقت المحدود لها ويسقط عنه الطلب بأدائها ، فمن أفطر في رمضان عامدا فانه يجب عليه أن يقضيه مع

بقائه إثم الإفطار عليه ، والله أعلم . **قوله** (قال موسى) أي دون أبي نعيم . (قال ممام سمعته) يعني قتادة (يقول بعد) أي في وقت آخر (المذكري) يعني أن ممام سمعه من قتادة مرة بلفظ ، للمذكري ، بلامين وفتح الراء بعدها ألف مقصورة - ووقع عند مسلم من طريق يونس أن الزهري كان يقرأها كذلك - ومرة كان يقولها قتادة بلفظ ، للمذكري ، بلام واحدة وكسر الراء وهي القراءة المشهورة . وقد اختلف في ذكر هذه الآية هل هي من كلام قتادة أو هي من قول النبي ﷺ ، وفي رواية مسلم عن هذاب قال قتادة (وأقم الصلاة للمذكري) وفي روايته من طريق المثني عن قتادة قال رسول الله ﷺ : إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول (أقم الصلاة للمذكري) وهذا ظاهر أن الجميع من كلام النبي ﷺ ، واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا ، لأن المخاطب بالآية المذكورة موسى عليه الصلاة والسلام ، وهو الصحيح في الأصول ما لم يرد ناسخ ، واختلف في المراد بقوله ، للمذكري ، فقبل المعنى لتذكرني فيها . وقيل لأذكرك بالمدح ، وقيل إذا ذكرتها ، أي لتذكيري لك إياها ، وهذا يعضد قراءة من قرأ ، للمذكري . وقال النخعي : اللام للظرف ، أي إذا ذكرتني أي إذا ذكرت أمري بعد ما نسيت ، وقيل لا تذكرني فيها غيري ، وقيل شكراً للمذكري ، وقيل المراد بقوله ذكرى ذكر أمري ، وقيل المعنى إذا ذكرت الصلاة فقد ذكرتني فإن الصلاة عبادة الله فتذكرها ذكر المعبود فكأنه أراد لذكر الصلاة . وقال الترمذي : الأولى أن يقصد إلى وجه يوافق الآية والحديث ، وكأن المعنى أقم الصلاة للمذكري ، لأنه إذا ذكرها ذكر الله تعالى ، أو يقدر مضاف أي لذكر صلاتي أو ذكر الضمير فيه موضع الصلاة لشرعها . **قوله** (وقال حبان) هو يفتح أوله والموحدة وهو ابن هلال ، وأراد بهذا التعليق بيان سماع قتادة له من أنس لتصريحه فيها بالتحديث ، وقد وصله أبو عوانة في صحيحه عن عمار بن رجا عن حبان بن هلال وفيه أن ممام سمعه من قتادة مرتين كما في رواية موسى

٣٨ - باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى

٥٩٨ - **حدثنا** محمد بن حاتم عن هشام قال حدثنا يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة عن جابر قال « جعل عمر يوم الخندق يسب كفارهم وقال : ما كدت أصلي العصر حتى غربت . قال : فزولنا بطحان فصللي بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى المغرب »

قوله (باب قضاء الصلاة) وللكشميني الصلوات (الأولى فالأولى) . وهذه الترجمة عبر عنها بعضهم بقوله « باب ترتيب الفوائت » ، وقد تقدم نقل الخلاف في حكم هذه المسألة . ويحيى المذكور فيه هو القطان ، وبقية الإسناد تقدم قبل . وأورد المتن هنا مختصراً ، ولا ينهض الاستدلال به لمن يقول بوجوب ترتيب الفوائت إلا إذا قلنا إن أفعال النبي ﷺ المجردة للوجوب ، اللهم إلا أن يستدل له بمعوم قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، فيقوى ، وقد اعتبر ذلك الشافعية في أشياء غير هذه

٣٩ - باب ما يكره من السر بعد العشاء

٥٩٩ - **حدثنا** محمد بن حاتم عن يحيى قال حدثنا عوف قال حدثنا أبو المنهال قال « انطلقت مع أبي إلى

أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ، قَالَ لَهُ أَبِي: حَدَّثَنَا كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّيُ الْمَكْتُوبَةَ؟ قَالَ: كَانَ يَصَلِّيُ الْمَجْبِرَ - وَهِيَ الَّتِي تَدْعُوْنَهَا الْأُولَى - حِينَ تَدَخُّصُ الشَّمْسُ، وَيَصَلِّيُ الْمَصْرُومَ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى أَهْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ. وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ. قَالَ: وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخِّرَ الْعِشَاءَ. قَالَ: وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا. وَكَانَ يَنْفَعِلُ مِنْ صَلَاةِ الضَّادَةِ حِينَ يَمُرُّ أَحَدُنَا جَلَدِيَّهِ، وَيَقْرَأُ مِنَ السُّتَيْنِ إِلَى اللَّائَةِ»

قوله (باب ما يكره من السمر بعد العشاء) أي بعد صلاتها، قال عياض: السمر وبنائه بفتح الميم، وقال أبو مروان بن سراج: الصواب سكونها لأنه اسم الفعل، وأما بالفتح فهو اعتماد السمر للمحاذمة، وأصله من لون ضوء القمر، لأنهم كانوا يتحدثون فيه، والمراد بالسمر في الترجمة ما يكون في أمر مباح لأن المحرم لا اختصاص لكرامته بما بعد صلاة العشاء بل هو حرام في الأوقات كلها، وأما ما يكون مستحباً فيأتي في الباب الذي بعده.

قوله (السمر من السمر الخ) هكذا وقع في رواية أبي ذر وحده، واستشكل ذلك لأنه لم يتقدم للسمر ذكر في الترجمة، والذي يظهر لي أن المصنف أراد تفسير قوله تعالى (سامرا تهجرون) وهو المشار إليه بقوله هنا أي في الآية، والحاصل أنه لما كان الحديث بعد العشاء يسمى السمر والسمر والسمر مشتقان من السمر وهو يطلق على الجمع والواحد ظهر وجه مناسبة ذكر هذه اللفظة هنا، وقد أكثر البخاري من هذه الطريقة إذا وقع في الحديث لفظة توافق لفظة في القرآن يستغنى بتفسير تلك اللفظة من القرآن، وقد استقرى البخاري أنه إذا مر له لفظ من القرآن يتكلم على غريبه. وقد تقدم الكلام على حديث أبي برة المذكور في هذا الباب في باب وقت العصر، وموضع الحاجة منه هنا قوله «وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها، لأن النوم قبلها قد يؤدي إلى إخراجها عن وقتها مطلقاً أو عن الوقت المختار، والسمر بعدها قد يؤدي إلى النوم عن الصبح أو عن وقتها المختار أو عن قيام الليل، وكان عمر بن الخطاب يضرب الناس على ذلك ويقول: أسمرا أول الليل ونوماً آخره؟ وإذا قرر أن هلة النبي ذلك قد يفرق فارق بين الليالي الطوال والقصار، ويمكن أن تحمل الكراهة على الإطلاق حملاً للمادة، لأن الشيء إذا شرع لكونه مظنة قد يستمر فيصير مثلاً. والله أعلم

٤٠ - باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء

٦٠٠ - **حدثنا** عبد الله بن الصباح قال حدثنا أبو علي الحنفى حدثنا قرة بن خالد قال: انتظرنا الحسن، وراثاً علينا حتى قربنا من وقت قيامه، فجاء فقال: دعانا جيراننا هؤلاء. ثم قال: قال أنس «نظرنا النبي ﷺ ذات ليلة حتى كان شطر الليل يبلى، فجاء فسلم لنا، ثم خطبنا فقال: ألا إن الناس قد صلوا ثم رقدوا، وإنكم لم تزلوا في صلاة ما انتظرتهم الصلاة» قال الحسن: وإن القوم لا يزالون بخير ما انتظروا الخير. قال قرة: هو من حديث أنس عن النبي ﷺ

٦٠١ - **حدثنا** أبو اليان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني سالم بن عبد الله بن عمر وأبو بكر

ابن أبي حنيفة أن عبد الله بن عمر قال « صلى النبي ﷺ صلاة العشاء في آخر حياته ، فلما سلم قام النبي ﷺ فقال : أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ لَيْتَكُمْ هَذِهِ ، فَإِنَّ رَأْسَ مَائَةٍ لَا يَبْقَى مِنْهُ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ . فَوَهَلَ النَّاسُ فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَنْ مَائَةِ سَنَةٍ . وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا يَبْقَى مِنْهُ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ » يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَحْزُرُ ذَلِكَ الْقَرْنَ »

قوله (باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء) قال علي بن المنير : الفقه يدخل في عموم الخير ، لكنه خصه بالذكر تنويهاً بذكره وتنبيهاً على قدره ، وقد روى الترمذي من حديث عمر محسناً أن النبي ﷺ كان يسمر هو وأبو بكر في الأمر من أمور المسلمين وأنا معها . . قوله (حدثنا عبد الله بن صباح) هو العطار وهو بصري وكذا بقية رجال هذا الاسناد . قوله (انتظروا الحسن) أي ابن أبي الحسن البصري . قوله (وراث علينا) الواو للحال وراث بمثابة ضمير ميموز أي أبطأ . قوله (من وقت قيامه) أي الذي جرت عادته بالعود معهم فيه كل ليلة في المسجد لأخذ العلم عنه . قوله (دعانا جيراننا) بكسر الجيم ، كان الحسن أورد هذا مورد الاعتذار عن تخلفه عن القعود على عادته . قوله (ثم قال) أي الحسن (قال أنس فظننا) وفي رواية الكشميني « انتظرنا » وهما بمعنى . قوله (حتى كان شطر الليل) رفع شطر ، وكان نامة ، وقوله (يبلغه) أي يقرب منه . قوله (ثم خطبنا) هو موضع الترجمة لما قرأناه من أن المراد بقوله « بعدها » أي بعد صلاتها . وأورد الحسن ذلك لأصحابه مؤثراً لهم ومعرفاً أنهم وإن كان قاتمهم الأجر على ما يتعلمونه منه في تلك الليلة على ظنهم فلم يفهم الأجر مطلقاً لأن منتظر الخير في الخير فيحصل له الأجر بذلك ، والمراد أنه يحصل لهم الخير في الليلة لا من جميع الجهات ، وبهذا يجب عن استشكل قوله « أنهم في صلاة » مع أنهم جاز لهم الأكل والحديث وغير ذلك . واستدل الحسن على ذلك بفعل النبي ﷺ فإنه أنس أصحابه بمثل ذلك ، ولهذا قال الحسن بعد : وإن القوم لا يزالون بخير ما انتظروا الخير . قوله (قال قرءة : هو من حديث أنس) يعني الكلام الأخير ، وهو الذي يظهر لي ، لأن الكلام الأول ظاهر في كونه عن النبي ﷺ والأخير هو الذي لم يصرح الحسن برفعه ولا بوصله فأراد قرءة الذي اطلع على كونه في نفس الأمر موصولاً مرفوعاً أن يعلم من رواه عنه بذلك . (تنبيه) : أخرج مسلم وابن خزيمة في صحيحيهما عن عبد الله بن الصباح شيخ البخاري بإسناده هذا حديثاً خالفاً للبخاري فيه في بعض الإسناد والمثل فقال « عن أبي علي الحنفى عن قرءة بن خالد عن قتادة عن أنس قال : نظرنا النبي ﷺ ليلة حتى كان قريباً من نصف الليل ، قال لجاء النبي ﷺ فصلي ، قال : فكأنما أفطر إلى وبص عاتمه حلقة فضة ، انتهى . وأخرجه الإسماعيلي في مستخرجه عن عمر بن سهل عن عبد الله بن الصباح كذلك من رواية قرءة عن قتادة ، ولم يصب في ذلك فان الذي يظهر لي أنه حديث آخر كان عند أبي علي الحنفى عن قرءة أيضاً وسمعه منه عبد الله بن الصباح كما سمع منه الحديث الآخر عن قرءة عن الحسن ، ويدل على ذلك أن في كل من الحديثين ما ليس في الآخر ، وقد أورد أبو نعيم في مستخرجه الحديثين من الطريقين :

فأورد حديث قرة عن قتادة من طرق منها عن يزيد بن عمر^(١) عن أبي علي الحنفى ، وحديث قرة عن الحسن من رواية حجاج بن نصير عن قرة ، وهو في التحقيق حديث واحد عن أنس اشترك الحسن و قتادة في سماعه منه فاقصر الحسن على موضع ساجته منه فلم يذكر قصة الحاتم وزاد مع ذلك على قتادة ما لم يذكره والله أعلم . **قوله** (وأبو بكر بن أبي حشمة) نسبة إلى جده ، وهو أبو بكر بن سليمان بن أبي حشمة ، وقد تقدم كذلك في باب السر بالعلم ، من كتاب العلم ، وتقدم الكلام على حديث ابن عمر هناك . **قوله** (فوهل الناس) أى غلطوا أو توهموا أو فزعوا أو نسوا ، والأول أقرب هنا ، وقيل وهل بالفتح بمعنى وهم بالكسر وهول بالكسر مثله ، وقيل بالفتح غلط ، وبالكسر فزع . **قوله** (في مقالة) وفي رواية المستعلي والكشميني من مقالة . **قوله** (إلى ما يتحدثون في هذه) وفي رواية الكشميني د من هذه . **قوله** (عن مائة سنة) لأن بعضهم كان يقول إن الساعة تقوم عند تهنى مائة سنة كما روى ذلك الطبراني وغيره من حديث أبي مسعود البدرى ، ورد ذلك عليه على بن أبي طالب ، وقد بين ابن عمر في هذا الحديث مراد النبي ﷺ وإن مراده أن عند انقضاء مائة سنة من مقالته تلك ينخرم ذلك القرن فلا يبقى أحد من كان موجودا حال تلك المقالة ، وكذلك وقع بالاستقراء فكان آخر من ضبط أمره من كان موجودا حينئذ أبو الطفيل عاصم بن وائلة ، وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتا ، وغاية ما قيل فيه إنه بقى إلى سنة عشر ومائة وهى رأس مائة سنة من مقالة النبي ﷺ والله أعلم . قال النورى وغيره : احتج البخارى ومن قال بقوله بهذا الحديث على موت الحضرة ، والجمهور على خلافه ، وأجابوا عنه بأن الحضرة كان حينئذ من ساكنى البحر فلم يدخل في الحديث ، قالوا : ومعنى الحديث لا يبقى من تروته أو تعرفونه ، فهو عام أريد به الغموس . وقيل احتز بالارض عن الملائكة ، وقالوا : خرج عيسى من ذلك وهو حى لأنه فى السماء لا فى الأرض ، وخرج إبليس لأنه على الماء أو فى الهواء ، وأبعد من قال : إن اللام فى الأرض عهدية والمراد أرض المدينة ، والحق أنها للعموم وتتناول جميع بنى آدم ، وأما من قال : المراد أمة محمد سواء أمة الإجابة وأمة الدعوة ، وخرج عيسى والحضرة لانهما ليسا من أمته ، فهو قول ضعيف ، لأن عيسى يحكم بشريعته فيكون من أمته ، والقول فى الحضرة إن كان حيا كالقول فى عيسى^(٢) والله أعلم

٤١ - باب السَّعْرِ مع الضَّيْف والأهل

٦٠٢ - **حدثنا** أبو الثَّعْنَان قال **حدثنا** مُنْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قال **حدثنا** أبى حُدَيْثُنا أَبُو عُمَآنَ عن عَبدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ « أَنَّ أَصْحَابَ الصُّمَّةِ كَانُوا أَنْاسًا قُرْعَاءَ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ ، وَإِنْ أَرَبَعَ لْخَامَسٍ أَوْ سَادَسٍ . وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ بِثَلَاثَةٍ فَانْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَشْرَةٍ . قال : فَهَوَ أَنَا وَأَبَى وَأُمَى - فَلَا أَدْرَى قال : وَأَمْرَانِ - وَخَادِمٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ . وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ

(١) فى مخطوطة الرياض « زيد بن عمر »

(٢) اتى عليه أهل التحقيق أن الحضرة قد مات قبل بنة النبي صلى الله عليه وسلم لأدلة كثيرة معروفة فى محلها ، ولو كان حيا فى حياة نبينا صلى الله عليه وسلم لدخل فى هذا الحديث وكان ممن أتى عليه الموت قبل رأس المائة كما أشار إليه الشراح هنا . فذهب . والله أعلم

لَيْتَ حَيْثُ صَلَّيْتَ الْعِشَاءَ ، ثُمَّ رَجَعَ فَلَيْتَ حَتَّى تَشَى النَّبِيُّ ﷺ ، فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنْ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ . قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ : وَمَا حَبَسَكَ عَنْ أَضْيَافِكَ - أَوْ قَاتِ ضَيْفِكَ - قَالَ : أَوْ مَا عَشِيَّتِهِمْ ؟ قَالَتْ : أَبُورَا حَتَّى تَجْمِيَ ، قَدِ عَرَضُوا فَأَبُورَا . قَالَ : فَذَهَبْتُ أَنَا فَأَخْبَتُ . قَالَ : يَا عَفْرُ - فَجَدَّ وَسَبَّ - وَقَالَ : كُلُوا لَا هَنْبِشَ . قَالَ : وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا . وَأَيُّمُ اللَّهِ ، مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا رَبَا مِنْ أَسْفَلِهَا أَوْ كَثُرَ مِنْهَا . قَالَ : يَعْنِي حَتَّى شَبِعُوا ، وَصَارَتْ أَوْ كَثُرَ بِمَا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ . فَظَرَ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ فَذَا مَيَّ كَاهِي أَوْ أَوْ كَثُرَ مِنْهَا . قَالَ لَامْرَأَتِهِ : يَا أَعْتِ بَنِي فِرَاسٍ مَا هَذَا ؟ قَالَتْ : لَا وَفُرَّةٍ عَيْنِي ، لَمْ يَلَمْ الْآنَ أَوْ كَثُرَ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . فَأَكَلَ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ : إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ - يَعْنِي يَمِينَهُ - ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا لُقْمَةً ، ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَصْبَحَتْ عَنْدهُ وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمٍ عَقْدٌ ، فَضَى الْأَجْلُ فَفَرَّقْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أُنَاسٌ اللَّهُ أَعْلَمُ كَمَعَ كُلِّ رَجُلٍ ، فَأَكَلُوا مِنْهَا أَجْمُونَ . أَوْ كَمَا قَالَ

[الحديث ٦٠٢ - أخرجه في : ٣٥٨١ ، ٦١٤٠ ، ٦١٤١]

قوله (باب السمر مع الأهل والضييف) قال علي بن المنير ما عهده : اقتطع البخاري هذا الباب من باب السمر في الفقه والخير ، لا يحطاط رتبته عن فسمى الخير ، لأن الخير متمحص للطاعة لا يقع على غيرها ، وهذا النوع من السمر خارج عن أصل الضيافة والصلة بالمأمور بهما ، فقد يكون مستغنى عنه في حقهما فيلتحق بالسمر الجائز أو المتردد بين الإباحة والتدب . ووجه الاستدلال من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر المذكور في الباب اشتغال أبي بكر بعد صلاة العشاء بمجيئه إلى بيته ومراجعته لخبر الأضياف واشتغاله بما دار بينهم ، وذلك كله في معنى السمر ، لأنه سمر مشتمل على مخاطبة وملاطفة ومعانبة . انتهى . **قوله** (كانوا أناسا) للكشميني ، كانوا فاسا . **قوله** (فهو أنا وأبي) زاد الكشميني ، وأمي ، وللمستمل ، فهو وأنا وأمي . **قوله** (ثم لبث حيث صليت العشاء) في رواية الكشميني ، حتى ، بدل حيث . **قوله** (ففرقنا) أي جعلنا فرقا ، وسند كرفا هذا الحديث وما اشتمل عليه من الأحكام وغيرها في علامات النبوة ، مفصلا إن شاء الله تعالى

(خاتمة) : اشتمل كتاب المواقيت على مائة حديث وسبعة عشر حديثا ، المعلق من ذلك ستة وثلاثون حديثا والباقي موصول ، الخالص منها ثمانية وأربعون حديثا والمكرر منها فيه وفيما تقدم تسعة وستون حديثا ، وافقه مسلم على جميعها سوى ثلاثة عشر حديثا وهي حديث أنس في السجود على الظاهر وقد أخرج معناه ، وحديثه ، ما أعرف شيئا ، وحديثه في المعنى ، وهذه الصلاة قد ضيعت ، وحديث ابن عمر ، وأردوا ، وكذا حديث أبي سعيد وحديث ابن عمر ، إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم ، وحديث أبي موسى ، مثل المسلمين واليهود ، وحديث أنس ، كنا نصلي العصر ، وقد اتفقا على أصله ، وحديث عبد الله بن مغفل ، لا يغلبكم الأعراب ، وحديث ابن عباس ، ولولا أن أشق ، وحديث سهل بن سعد ، وكنت أتسحر ، وحديث معاوية في الركعتين بعد العصر ، وحديث أبي قتادة في النوم عن الصبح ، على أن مسلما أخرج أصل الحديث من وجه آخر لكن بينا في الشرح أنهما حديثان لقصتين والله أعلم . وفيه من الآثار الموقوفة ثلاثة آثار والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٠ - كتاب الأذان

(بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب أبواب الأذان) الأذان لغة الإعلام ، قال الله تعالى ﴿ وأذان من الله ورسوله ﴾ . واشتقاقه من الأذن بفتحين وهو الاستماع . وشرعا الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة . قال القرطبي وغيره : الأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة لأنه بدأ بالكبرية وهي تتضمن وجود الله وكمالته ، ثم نفى بالتوحيد ونفى الشريك ، ثم بآيات الرسالة لمحمد ﷺ ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة عقب الشهادة بالرسالة لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول ، ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه الإشارة إلى المعاد ، ثم أعاد ما أعاد تأكيدا . ويحصل من الأذان الإعلام بدخول الوقت ، والدعاء إلى الجماعة ، وإظهار شعائر الإسلام . والحكمة في اختيار القول له دون الفعل سهولة القول وتيسره لكل أحد في كل زمان ومكان ، واختلف أيا ما أفضل الأذان أو الإمامة ؟ نالها ان علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة فهي أفضل وإلا فالأذان ، وفي كلام الشافعي ما يوجب اليه . واختلف أيضا في الجمع بينهما فقليل يكره ، وفي البيهقي من حديث جابر مرفوعا النهي عن ذلك لكن سنده ضعيف ، وصح عن عمر د لو أطيع الأذان مع الخلافة لأذنت ، رواه سعيد بن منصور وغيره . وقيل هو خلاف الأولى ، وقيل يستحب وصححه النووي

١ - باب بدء الأذان

وقوله عز وجل ﴿ وإذا ناديتُم إلى الصلاة اتَّخَذوها مُهْزُواً وَآلِياً ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [٥٨ للمائدة]

وقوله ﴿ إذا نُودِيَ للصلاة من يوم الجمعة ﴾ [٩ الجمعة]

٦٠٣ - **حديث** عِزْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « ذَكَرُوا النَّارَ وَالنَّاقُوسَ ، فَذَكَرُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُؤْتَرَ الْإِمَامَةُ »

[الحديث ٦٠٣ - أطرافه في ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٤٥]

٦٠٤ - **حديث** مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو كَانَ يَقُولُ « كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَجَيَّنُونَ الصَّلَاةَ لَيْسَ يُنَادَى لَهُمْ . فَسَكَنُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : اتَّخَذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : بَلْ بُوقًا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ . فَقَالَ عَمْرٍو : أَوَلَا تَتَّبِعُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا بِلَالُ ، قُمْ فَادِّ بِالصَّلَاةِ »

قوله (باب بدء الأذان) أي ابتدائه . وسقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر ، وكذلك سقطت البسملة من رواية الثاقبي وغيره . **قوله** (وقول الله عز وجل ﴿ وإذا ناديتُم إلى الصلاة ﴾ الآية) يشير بذلك إلى أن ابتداء الأذان كان بالمدينة ، وقد ذكر بعض أهل التفسير أن اليهود لما سمعوا الأذان قالوا : لقد ابتدعت يا محمد شيئا لم

يكن فيها معنى ، فزلت (وإذا ناديتهم الى الصلاة) الآية . قوله (وقوله تعالى (اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة)
بغير بذلك أيضا الى الابتداء ، لأن ابتداء الجمعة إنما كان بالمدينة كما سيأتى في بابها . واختلف في السنة التي فرض
فيها : فالراجح أن ذلك كان في السنة الأولى ، وقيل بل كان في السنة الثانية ، وروى عن ابن عباس أن فرض الأذان
نزل مع هذه الآية أخرجه أبو الشيخ . (تنبيه) : الفرق بين ما في الآيتين من التمدية تعالى واللام أن صلات الأفعال
تختلف بحسب مقاصد الكلام ، فقصده في الأولى معنى الانتهاء . وفي الثانية معنى الاختصاص قاله الكرماني . ويحتمل
أن تكون اللام بمعنى الى أو العكس والله أعلم . وحديث ابن عمر المذكور في هذا الباب ظاهر في أن الأذان إنما
شرح بعد الهجرة ، فإنه نفي النداء بالصلاة قبل ذلك مطلقا . وقوله في آخره : يا بلال قم فناد بالصلاة ، كان ذلك
قبل رؤيا عبد الله بن زيد ، وسياق حديثه يدل على ذلك كما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن إسحق
قال : حدثني محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال حدثني عبد الله بن زيد ، فذكر نحو
حديث ابن عمر ، وفي آخره : فينبأهم على ذلك أرى عبد الله النداء ، فذكر الرؤيا وفيها صفة الأذان لكن بغير
ترجيح ، وفيه ترديد التكبير وإفراد الإقامة وثنية . وقد قامت الصلاة ، وفي آخره قوله ﷺ : إنها لرؤيا حتى إن
شاء الله تعالى ، فقم مع بلال فألقها عليه فإنه أندى صوتا منك ، وفيه مجيء عمر وقوله إنه رأى مثل ذلك ، وقد
أخرج الترمذى في ترجمة بدء الأذان حديث عبد الله بن زيد مع حديث عبد الله بن عمر ، وإنما لم يخرج البخارى
لأنه على غير شرطه ، وقد روى عن عبد الله بن زيد من طرق ، وحكى ابن خزيمة عن الذهلي أنه ليس في طريقه
أصح من هذه الطريق ، وشاهده حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرسل - ومنهم
من وصله عن سعيد - عن عبد الله بن زيد ، والمرسل أقوى إسنادا . ووقع في الأروست للطبراني أن أبا بكر أيضا
رأى الأذان ، ووقع في الوسيط للفرزالي أنه رآه بضعة عشر رجلا ، وعبرة الجليل في شرح التنبيه أربعة عشر
رجلا ، وأنكره ابن الصلاح ثم النووي ، ونقل مغلطى أن في بعض كتب الفقهاء أنه رآه سبعة ، ولا يثبت شيء
من ذلك إلا لعبد الله بن زيد ، وقصة عمر جاءت في بعض طرقه وفي مسند الحارث بن أبي أسامة بسند واه قال :
أول من أذن بالصلاة جبريل في سماء الدنيا ، فسمعه عمر وبلال ، فسبق عمر بلالا فأخبر النبي ﷺ ، ثم جاء بلال
فقال له : سبقك بها عمر . (فائدتان) : (الأولى) وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة ،
منها للطبراني من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : لما أسرى بالنبي ﷺ أوحى الله إليه الأذان فزل به
فعله بلالا . وفي إسناد طلحة بن زيد وهو متروك . وللدارقطني في الأظرف ^(١) من حديث أنس أن جبريل
أمر النبي ﷺ بالأذان حين فرضت الصلاة ، وإسناده ضعيف أيضا . ولابن مردويه من حديث عائشة مرفوعا :
لما أسرى بي أذن جبريل فظننت الملائكة أنه يصلي بهم فقدمني فصليت ، وفيه من لا يعرف . وللإزار وغيره من
حديث على قال : لما أراد الله أن يصلي رسوله الأذان أتاه جبريل بدابة يقال لها البراق فركبها . فذكر الحديث
وفيه : اذ خرج ملك من وراء الحجاب فقال : الله أكبر ، الله أكبر ، وفي آخره : ثم أخذ الملك بيده فأم بأهل
السماء . وفي إسناده زياد بن المنذر أبو الجارود وهو متروك أيضا . ويمكن على تقدير الصحة أن يحمل على تعدد

الإسراء فيكون ذلك وقع بالمدينة . وأما قول القرطبي : لا يلزم من كونه سمعه ليلة الإسراء أن يكون مشروطاً في حقه ، ففيه نظر أقوله في أوله : لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان ، وكذا قول المحب الطبري يحصل الأذان ليلة الإسراء على المعنى القوي وهو الإعلام ففيه نظر أيضاً لتصريحه بكيفية المشروعة فيه . والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث . وقد جزم ابن المنذر بأنه عليه السلام كان يصلي بغير أذان منذ فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة وإلى أن وقع التشاور في ذلك على ما في حديث عبد الله بن عمر ثم حديث عبد الله بن زيد انتهى . وقد حاول السهيلي (١) الجمع بينهما فتكلف ونصف ، والأخذ بما صح أولى ، فقال بانياً على صحة (٢) الحكمة في مجيء الأذان على لسان الصحابي أن النبي عليه السلام سمعه فوق سبع سموات وهو أقوى من الوحي ، فلما تأخر الأمر بالأذان عن فرض الصلاة وأراد إعلامهم بالوقت فرأى الصحابي المنام فقصها فوافقت ما كان النبي عليه السلام سمعه فقال : إنها رؤيا حق ، ولم حينئذ أن مراده بما أراه في السماء أن يكون سنة في الأرض ، وتقوى ذلك بموافقة عمر لأن السكنية تنطق على لسانه ، والحكمة أيضاً في إعلام الناس به على غير لسانه عليه السلام التنويه بقدره والرفع لذكره بلسان غيره ليكون أقوى لآمره وأغمر لسانه . انتهى ملخصاً . والثاني حسن بدیع ، ويؤخذ منه عدم الاكتفاء برؤيا عبد الله بن زيد حتى أضيف عمر للتقوية التي ذكرها . لكن قد يقال : فلم لا اقتصر على عمر ؟ فيمكن أن يجاب ليصير في معنى الشهادة ، وقد جاء في رواية ضعيفة سبقت ما ظاهره أن بلالا أيضاً رأى لكنها مؤولة فإن لفظة « سبقت بها بلال » فيحمل المراد بالسبق على مباشرة التأذين برؤيا عبد الله بن زيد . وبما كثر السؤال عنه هل باشر النبي عليه السلام الأذان بنفسه ، وقد وقع عند السهيلي أن النبي عليه السلام أذن في سفر وصل بأصحابه وهم على رواحلهم السماء من فوقهم والبلية من أسفلهم أخرجه الترمذي من طريق تدور على عمر بن الزماح يرفعه إلى أبي هريرة . وليس هو من حديث أبي هريرة وإنما هو من حديث يعلى بن مرة ، وكذا جزم النووي بأن النبي عليه السلام أذن مرة في السفر وعزاه للترمذي وقواه ، ولكن وجدناه في مسند أحد من الوجه الذي أخرجه الترمذي ولفظه « قام بلال فاذن » فحرف أن في رواية الترمذي اختصاراً وأن معنى قوله « أذن » أمر بلالاً به كما يقال أصطلى الخليفة العالم الفلاني ألفاً ، وإنما باشر العطاء غيره ونسب للخليفة لكونه أمراً به . ومن أغرب ما وقع في بدء الأذان ما رواه أبو الشيخ بسند فيه مجهول عن عبد الله بن الزبير قال : أخذ الأذان من أذان إبراهيم (وأذن في الناس بالحج) الآية قال : فأذن رسول الله عليه السلام ، وما رواه أبو نعيم في الحلية بسند فيه مجاهيل أن جبريل نادى بالأذان لآدم حين أهبط من الجنة . (الفائدة الثانية) قال الزين بن المنير : أعرض البخاري عن التصريح بحكم الأذان لعدم إضاح الآثار الواردة فيه عن حكم معين ، فأنبت مشروعيته وسلم من الاعتراض . وقد اختلف في ذلك ، ومنشأ الاختلاف أن مبدأ الأذان لما كان عن مشورة أوصياها النبي عليه السلام بين أصحابه حتى استقر برؤيا بعضهم فأقره كان ذلك بالمندوبات أشبه ، ثم لما واطب على تقريره ولم ينقل أنه تركه ولا أمر بتركه ولا رخص في تركه كان ذلك بالواجبات أشبه انتهى . وسياق بقية الكلام على ذلك قريباً إن شاء الله تعالى . قوله (حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد ، وخالده هو الخذاء كما ثبت في رواية كريمة ، والاستاذ كله بصريون . قوله (ذكروا النار والناقص

(١) في الرضى الانب ٢ : ١٩

(٢) كذا . وفيه سقط ، ولعل الصواب « بانياً على صحة ما ورد في ذلك »

فذكروا اليهود والنصارى (كذا ساقه عبد الوارث مختصرا ، ورواية عبد الوهاب الآتية في الباب الذي بعده أوضح قليلا حيث قال : لما كثرت الناس ذكروا أن يطلبوا وقت الصلاة بشيء يبرفونه ، فذكروا أن يوروا نارا أو يضربوا ناقوسا ، وأوضح من ذلك رواية روح بن عطاء عن عاله عند أبي الشيخ ولفظه : فقالوا لو اتخذنا ناقوسا . فقال رسول الله ﷺ ذاك للنصارى . فقالوا : لو اتخذنا بوقا ، فقال : ذاك لليهود . فقالوا : لو رقصنا نارا ، فقال : ذاك للجوس ، فعمل هذا في رواية عبد الوارث اختصارا كأنه كان فيه : ذكروا النار والناقوس والبوق فذكروا اليهود والنصارى والمجوس ، والف والنشر فيه معكوس ، فالنار للجوس والناقوس للنصارى والبوق لليهود . وسأيت في حديث ابن عمر التضييع على أن البوق لليهود . وقال الكرماني : يحتمل أن تكون النار والبوق جميعا لليهود جمعا بين حديثي أنس وابن عمر انتهى ، ورواية روح تغني عن هذا الاحتمال . قوله (فأمر بلال) هكذا في معظم الروايات على البناء للمفعول ، وقد اختلف أهل الحديث وأهل الأصول في اقتضاء هذه الصيغة للرفع ، والمختار عند محققى الطائفتين أنها تقتضيه ، لأن الظاهر أن المراد بالأمر من له الأمر الشرعى الذى يلزم اتباعه وهو الرسول ﷺ ، ويؤيد ذلك هنا من حيث المعنى أن التقرير في العبادة إنما يؤخذ عن توقيف فيقوى جانب الرفع جدا . وقد وقع في رواية روح بن عطاء المذكورة « فأمر بلالا » بالنصب وفاعل أمر هو النبي ﷺ ، وهو بين في سياقه . وأصرح من ذلك رواية النسائي وغيره عن قتبية عن عبد الوهاب بلفظ « أن النبي ﷺ أمر بلالا » قال الحاكم : صرح برفعه إمام الحديث بلا مدافعة قتبية . قلت : ولم ينفرد به ، فقد أخرجه أبو عوانة من طريق مروان المروزي عن قتبية ويحيى بن معين كلاهما عن عبد الوهاب ، وطريق يحيى عند الدارقطني أيضا ، ولم ينفرد به عبد الوهاب . وقد رواه البلاذري من طريق ابن شهاب الخياط عن أبي قلابة : وقضية وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر النداء إلى الصلاة ظاهر في أن الأمر بذلك هو النبي ﷺ لا غيره كما استدلل به ابن المنذر وابن حبان ، واستدل بورود الأمر به من قال بوجوب الأذان . وتعقب بأن الأمر إنما ورد بصفة الأذان لا بنفسه ، وأجيب بأنه إذا ثبت الأمر بالصفة لزم أن يكون الأصل مأمورا به قاله ابن دقيق العيد . وعن قال بوجوبه مطلقا الأوزاعي وداود وابن المنذر وهو ظاهر قول مالك في الموطأ وحكى عن محمد بن الحسن ، وقيل واجب في الجمعة فقط وقيل فرض كفاية ، والجمهور على أنه من السنن المؤكدة ، وقد تقدم ذكر منشأ الخلاف في ذلك ، وأخطأ من استدلل على عدم وجوبه بالإجماع لما ذكرناه والله أعلم . قوله (أن ابن عمر كان يقول) في رواية مسلم د عن عبد الله بن عمر أنه قال « . قوله (حين قدموا المدينة) أى من مكة في الهجرة . قوله (فيتحننون) بماء مهملة بعدما مشاة تحنانية ثم نون ، أى يتدرون أحياتها ليأتوا إليها ، والحين الوقت والزمان . قوله (ليس ينادى لها) بفتح الدال على البناء للمفعول ، قال ابن مالك : فيه جواز استحتمال ليس حرفا لا اسم لها ولا خبر ، وقد أشار إليه سيويه . ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبر . قلت : ورواية مسلم تؤيد ذلك ، فإن لفظه « ليس ينادى بها أحد » . قوله (فتكلموا يوما في ذلك ، فقال بعضهم اتخذوا) لم يقع لي تعين المتكلمين في ذلك ، واختصر الجواب في هذه الرواية ، ووقع لابن حنبل من وجه آخر عن ابن عمر « أن النبي ﷺ استشار الناس لما يجتمعهم إلى الصلاة ، فذكروا البوق ، فكبره من أجل اليهود . ثم ذكروا الناقوس ، فكبره من أجل النصارى ، وقد تقدمت رواية روح بن عطاء نحوه . وفي الباب عن عبد الله بن زيد عند أبي الشيخ وعند أبي حمير بن أنس

عن عروته عن سعيد بن منصور . **قوله** (بل بوقا) أى بل اتخذوا بوقا ، ووقع في بعض النسخ « بل قرنا ، وهى رواية مسلم والنسائي . والبوق والقرن معروفان ، والمراد أنه ينفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته ، وهو من شعار اليهود ، ويسمى أيضا « الشبور » ، بالسين المعجمة المفتوحة والموحدة المضمومة الثقيلة . **قوله** (فقال عمر أو لا) الحمزة للاستفهام والواو للمطف على مقدار كافي نظائره ، قال الطبري : الحمزة إنكار للجملة الأولى أى المقدمة وتقرير للجملة الثانية . **قوله** (رجلا) زاد الكشميهني « منكم » . **قوله** (ينادى) قال القرطبي : يحتمل أن يكون عبد الله بن زيد لما أخبر برؤياه وصدقه النبي ﷺ بأمر عمر فقال : أو لا تبعثون رجلا ينادى - أى يؤذن - للرؤيا المذكورة ، فقال النبي ﷺ « قم يا بلال ، فاعلى هذا فالفاء في سياق حديث ابن عمر هى الفصيحة ، والتقدير فاقرؤا فرأى عبد الله بن زيد ، فجاء إلى النبي ﷺ فقص عليه فصدقه فقال عمر . قلت : وسياق حديث عبد الله بن زيد يخالف ذلك ، فإن فيه أنه لما قص رؤياه على النبي ﷺ فقال له ألقها على بلال فليؤذن بها قال فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النبي ﷺ فقال : لقد رأيت مثل الذى رأى ، فدل على أن عمر لم يكن حاضرا لما قص عبد الله بن زيد رؤياه . والظاهر أن إشارة عمر بارسال رجل ينادى للصلاة كانت عقب المشاورة فيما يفعلونه ، وأن رؤيا عبد الله بن زيد كانت بعد ذلك والله أعلم . وقد أخرج أبو داود بسند صحيح إلى أبي عمير بن أنس عن عروته عن الأنصار قالوا : اهتم النبي ﷺ للصلاة كيف يجمع الناس لها ، فقال : انصب راية عند حضور وقت الصلاة فاذا رآوها آذن بعضهم بعضا ، فلم يعبه ، الحديث ، وفيه « ذكروا القنح - بضم القاف وسكون النون يعنى البوق - وذكروا النافوس ، فانصرف عبد الله بن زيد وهو مهم فآدى الأذان ، ففدا على رسول الله ﷺ ، قال : وكان عمر رآه قبل ذلك فكتمه حشرين يوما ثم أخبر به النبي ﷺ فقال : ما منعك أن تخبرنا ؟ قال : سبقتني عبد الله بن زيد فاستحييت . فقال رسول الله ﷺ : يا بلال قم فانظر ما يأمرك به عبد الله بن زيد فافعله . ترجم له أبو داود « بدء الأذان » ، وقال أبو عمر بن عبد البر : روى قصة عبد الله بن زيد جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة ومعان متقاربة وهى من وجوه حسن وهذا أحسنها . قلت : وهذا لا يخالف ما تقدم أن عبد الله بن زيد لما قص منامه فسمع عمر الأذان فجاء فقال قد رأيت ، لأنه يحمل على أنه لم يخبر بذلك عقب إخبار عبد الله بل متراخيا عنه لقوله « ما منعك أن تخبرنا ، أى عقب إخبار عبد الله ، فاعتذر بالاستحياء ، فدل على أنه لم يخبر بذلك على الفور ، وليس في حديث أبي عمير التصريح بأن عمر كان حاضرا عند قص عبد الله رؤياه ، بخلاف ما وقع في روايته التى ذكر بها « فسمع عمر الصوت فخرج فقال ، فإنه صريح في أنه لم يكن حاضرا عند قص عبد الله . والله أعلم . **قوله** (فناد بالصلاة) في رواية الاسماعيلى « فأذن بالصلاة » ، قال عياض : المراد الإعلام المحض بحضور وقتها لا خصوص الأذان المشروع . وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي لحمل قوله « أذن » على الأذان المشروع ، وطقن في صحة حديث ابن عمر وقال : عجبا لأبي عيسى كيف صححه . والمعروف أن شرع الأذان إنما كان برؤيا عبد الله بن زيد . انتهى . ولا تدفع الأحاديث الصحيحة بمثل هذا مع إمكان الجمع كما قدمناه ، وقد قال ابن مده في حديث ابن عمر : إنه يجمع على صحته . **قوله** (يا بلال قم) قال عياض وغيره : فيه حجة لشرح الأذان قائما . قلت : وكذا احتج ابن خزيمة وابن المنذر ، وأتبعه النووي بأن المراد بقوله « قم » ، أى اذهب إلى موضع بارز فناد فيه بالصلاة ليسمعك الناس ، قال : وليس فيه تعرض للقيام في حال الأذان . انتهى . ونا نقاه ليس يبعد من ظاهر اللفظ ، فإن الصيغة محتملة للأمرين ، وإن كان ما قاله أوجه . وقل عياض أن مذهب العلماء كافة أن الأذان قاعدا لا يجوز ، إلا أبا ثور وواقعه أبو الفرج المالكي .

وتمتع بآن الخلاف معروف عند الشافعية ، وبأن المشهور عند الحنفية كلهم أن القيام سنة ، وأنه لو أذن قاعدا صح ، والصواب ما قال ابن المنذر أنهم اتفقوا على أن القيام من السنة . (قائدة) : كان اللفظ الذي ينادى به بلال للصلاة قوله « الصلاة جامعة » أخرجه ابن سعد في الطبقات من مراسيل سعيد بن المسيب . وظن بعضهم أن بلالا حينئذ إنما أمر بالأذان المهود فذكر مناسبة اختصاص بلال بذلك دون غيره لكونه كان لما عذب ليرجع عن الاسلام فيقول : أحد أحد ، لجوزي بولاية الأذان المشتملة على التوحيد في ابتدائه وانتهائه ، وهي مناسبة حسنة في اختصاص بلال بالأذان ، إلا أن هذا الموضوع ليس هو محلها . وفي حديث ابن عمر دليل على مشروعية طلب الأحكام من المعاني المستنبطة دون الاختصار على الظواهر قاله ابن العربي ، وعلى مراعاة المصالح والعمل بها ، وذلك أنه لما شق عليهم التكبير الى الصلاة فتقوتهم أشغالهم ، أو التأخير فيقوتهم وقت الصلاة ، نظروا في ذلك . وفيه مشروعية التشاور في الأمور المهمة وأنه لا حرج على أحد من المشاورين إذا أخبر بما أدى اليه اجتهاده ، وفيه منقبة ظاهرة لعمر . وقد استشكل إثبات حكم الأذان برواية عبد الله بن زيد لأن رؤيا غير الأنبياء لا يبنى عليها حكم شرعي ، وأجيب باحتمال مقارنة الوحي لذلك ، أو لانه ﷺ أمر بمقتضاها لينظر أيقن على ذلك أم لا ، ولا سيما لما رأى نظمها يبعد دخول الوسواس فيه ، وهذا يبنى على القول بجواز اجتهاده ﷺ في الأحكام وهو المنصور في الأصول ، ويؤيد الأول ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير الليثي أحد كبار التابعين أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر به النبي ﷺ فوجد الوحي قد ورد بذلك فإذ كان بلال ، فقال له النبي ﷺ : سبقك بذلك الوحي ، وهذا أصح مما حكى الداودي عن ابن إسحق أن جبريل أتى النبي ﷺ بالأذان قبل أن يخبره عبد الله بن زيد وعمر بثمانية أيام ، وأشار السهيلي أن أن الحكمة في ابتداء شرع الأذان على لسان غير النبي ﷺ التنويه بعلو قدره على لسان غيره ليكون أنظم لشأنه . والله أعلم

٢ - باب الأذان متى متى

٦٠٥ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن سماك بن عطية عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال « أيسر بلال أن يشفع الأذان وأن يؤزر الإقامة إلا الإقامة »

٦٠٦ - حدثني محمد - وهو ابن سلام - قال أخبرنا عبد الوهاب قال أخبرنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال : لما كثرت الناس قال ذكروا أن يملأوا وقت الصلاة بشيء يرفعون ، فذكروا أن يؤدوا نارا أو يضربوا ناقوسا ، فأيسر بلال أن يشفع الأذان وأن يؤزر الإقامة »

(قوله باب الأذان متى) في رواية الكشميني « متى متى » أي مرتين مرتين ، ومتى معدول عن اثنين اثنين وهو بغير تنوين ، فتحمل رواية الكشميني على التوكيد لأن الأول يفيد ثنية كل لفظ من ألفاظ الأذان والثاني يؤكد ذلك . (قائدة) : ثبت لفظ هذه الترجمة في حديث لابن عمر مرفوع أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده فقال فيه « متى متى » وهو عند أبي داود والنسائي ، وصححه ابن خزيمة وغيره من هذا الوجه لكن بلفظ « مرتين مرتين » . قوله (عن سماك بن عطية) هو بصري ثقة ، روى عن أيوب وهو من أقرانه ، وقد روى حماد بن زيد عنهما جميعا وقال : مات سماك قبل أيوب ، ورجال إسناده كلهم بصريون . قوله (أن يشفع) بفتح أوله وفتح الفاء

أى يأتى باللفاظ شفعاً . قال الزين بن المنير : وصف الأذان بأنه شفع يفسره قوله « شتى شتى ، أى مرتين مرتين وذلك يقتضى أن تسرى جميع ألفاظه في ذلك ، لكن لم يختلف في أن كلمة التوحيد التي في آخره مفردة فيحمل قوله « شتى ، على ما سواها ، وكأنه أراد بذلك تأكيد مذهبه في ترك تربيع التكبير في أوله ، لكن لمن قال بالتربيع أن يدعى نظير ما ادعاه لثبوت الخبر بذلك ، وسيأتى في الإقامة توجيه يقتضى أن القائل به لا يحتاج إلى دعوى التخصيص . قوله (وأن يوتر الإقامة إلا الأقامة) المراد بالمثنى غير المراد بالثبوت ، فالمراد بالثبوت جميع الألفاظ المشروعة عند القيام إلى الصلاة ، والمراد بالمثنى خصوص قوله « قد قامت الصلاة » كما سيأتى ذلك صريحاً . وحصل من ذلك جناس تام . (تنبيه) ادعى ابن منده أن قوله « إلا الإقامة » من قول أيوب غير مستند كما في رواية إسماعيل بن إبراهيم ، وأشار إلى أن في رواية سماك بن عطية هذه إدراجاً ، وكذا قال أبو محمد الاصيلي : قوله « إلا الإقامة » هو من قول أيوب وليس من الحديث . وفيما قاله نظر ، لأن عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصل بالخبر مفسراً ولفظه « كان بلال يثني الأذان ويوتر الإقامة » ، إلا قوله « قد قامت الصلاة » وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والبراج في مسنده وكذا هو في مصنف عبد الرزاق ، وللإسماعيلي من هذا الوجه ويقول « قد قامت الصلاة مرتين » والأصل أن ما كان في الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه ، ولا دليل في رواية إسماعيل لأنه إنما يتحصل منها أن خالداً كان لا يذكر الويادة وكان أيوب يذكرها ، وكل منهما روى الحديث عن أبي قلابة عن أنس ، فكان في رواية أيوب زيادة من حافظ تقبل ، والله أعلم . وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الإقامة ، وأجاب بعض الشافعية بأن الثنية في تكبيرة الإقامة بالنسبة إلى الأذان أفراد ، قال النووي : ولهذا يستحب أن يقول المؤذن كل تكبيرتين بنفس واحد . قلت : وهذا إنما يتأتى في أول الأذان لا في التكبير الذي في آخره . وعلى ما قال النووي ينبغي للمؤذن أن يفرّد كل تكبيرة من اللتين في آخره بنفس ، ويظهر بهذا التقرير ترجيح قول من قال بتربيع التكبير في أوله على من قال بثنيته ، مع أن لفظ « الشفع » يتناول الثنية والتربيع ، فليس في انظر حديث الباب ما يخالف ذلك بخلاف ما يورمه كلام ابن بطال . وأما الترجيع في التشهدين فالأصح في صورته أن يشهد بالوحدانية فثنتين ثم بالرسالة فثنتين ثم يرجع فيشهد كذلك ، فهو وإن كان في العدد مرتباً فهو في الصورة « شتى » والله أعلم . قوله (حدثني محمد وهو ابن سلام) كذا في رواية أبي ذر وأهمله الباقون . قوله (حدثني عبد الوهاب الثقفي) في رواية كريمة أخبرنا ، وفي رواية الاصيلي حدثنا وليس في رواية كريمة « الثقفي » . قوله (حدثنا خالد) كذا لا في زر والاصيلي ، ولغيرهما أخبرنا . قوله (قال لما كثرت الناس ، قال ذكروا) قال ، الثانية زائدة ، ذكرت تأكيداً . قوله (أن يملوا) بضم أوله من الإعلام ، وفي رواية كريمة بفتح أوله من العلم . قوله (أن يوروا ناراً) أى يوقدوها ، يقال ورى الوند إذا خرجت ناره ، وأوربته إذا أخرجه . ووقع في رواية مسلم « أن يوروا ناراً » أى يظهروا نورها ، والناقوس خشبة تضرب بخشبة أصغر منها فيخرج منها صوت وهو من شعار النصارى . قوله (وأن يوتر الإقامة) احتج به من قال بافراد قوله « قد قامت الصلاة » والحديث الذي قبله حجة عليه لما قدمناه ، فإن احتج بعمل أهل المدينة عورض بعمل أهل مكة ومعهم الحديث الصحيح

٣ - باب الإقامة واحدة إلا قوله « قد قامت الصلاة »

٦٠٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** إسماعيل بن إبراهيم **حدثنا** خالد عن أبي قلابة عن أنس قال « أيسر

بِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ » قال إسماعيل : فذكرت لأيوب قال : إلا الإقامة

قوله (باب الإقامة واحدة) قال الزين بن المنير : خالف البخارى لفظ الحديث في الترجمة فعدل عنه إلى قوله واحدة ، لأن لفظ الوتر غير منحصر في المرة فعدل عن لفظ فيه الاشتراك إلى ما لا اشتراك فيه . قلت : وإنما لم يقل واحدة واحدة مراعاة للفظ الخبر الوارد في ذلك ، وهو عند ابن حبان في حديث ابن عمر الذي أشرت إليه في الباب الماضي ولنظرة الأذان مثني والإقامة واحدة ، وروى الدارقطني وحسنه في حديث لابي مخذومة ، وأمره أن يقيم واحدة واحدة . قوله (إلا قوله قد قامت الصلاة) هو لفظ معمر عن أيوب كما تقدم ، قيل واعترضه الاسماعيل بأن إيراد حديث سماك بن عطية في هذا الباب أولى من إيراد حديث ابن عليه ، والجواب أن المصنف قصد رفع توهم من يتوهم أنه موقوف على أيوب لانه أورده في مقام الاحتجاج به ، ولو كان عنده مقطوعا لم يحتج به . قوله (حدثنا خالد) هو الحذاء كما تقدم ، والإسناد كله بصريون . قوله (قال إسماعيل) هو ابن إبراهيم المذكور في أول الاسناد وهو المعروف بابن عليه ، وليس هو معلقا . قوله (فذكرت) كذا للأكثر بحذف المفعول ، وللشمسي والأصيل ، فذكرته ، أي حديث خالد ، وهذا الحديث حجة على من زعم أن الإقامة مثني مثل الأذان . وأجاب بعض الحنفية بدعوى النسخ ، وأن أفراد الإقامة كان أولا ثم نسخ بحديث أبي مخذومة ، يعني الذي رواه أصحاب السنن وفيه ثنية الإقامة ، وهو متأخر عن حديث أنس فيكون ناسخا . وعورض بأن في بعض طرق حديث أبي مخذومة واحدة واحدة والترجيع فكان يلزمهم القول به ، وقد أنكر أحد على من ادعى النسخ بحديث أبي مخذومة واحتج بأن النبي ﷺ رجع بعد الفتح إلى المدينة وأقر بلالا على أفراد الإقامة وعله سعد القرط فأذن به بمسده كما رواه الدارقطني والحاكم ، وقال ابن عبد البر : ذهب أحد وإسماعيل وداود وابن جرير إلى أن ذلك من الاختلاف المباح ، فإن رجع التكبير الأول في الأذان ، أو ثناء ، أو رجع في التشهد أو لم يرجع ، أو ثني الإقامة أو أفردتها كلها أو إلا ، قد قامت الصلاة ، فالجميع جائز . وعن ابن خزيمة إن رجع الأذان ورجع فيه ثني الإقامة وإلا أفردتها ، وقبل لم يقل بهذا التفصيل أحد قبله والله أعلم : (فائدة) : قيل الحكمة في ثنية الأذان وإفراد الإقامة أن الأذان لإعلام الغائبين فيسكرر ليكون أوصل إليهم ، بخلاف الإقامة فانها للحاضرين ، ومن ثم استحب أن يكون الأذان في مكان عال بخلاف الإقامة ، وأن يكون الصوت في الأذان أرفع منه في الإقامة ، وأن يكون الأذان مرتلا والإقامة مسرعة ، وكرر د قد قامت الصلاة ، لأنها المقصودة من الإقامة بالذات . قلت : توجه ظاهر ، وأما قول الخطابي : لو سوى بينهما لاشتبه الأمر عند ذلك وصار لأن يفوت كثيرا من الناس صلاة الجماعة ، ففيه نظر ، لأن الأذان يستحب أن يكون على مكان عال لتشارك الاسماع كما تقدم ، وقد تقدم الكلام على ثنية التكبير ، وتؤخذ حكمة الترجيع مما تقدم ، وإنما اختص بالتشهد لأنه أعظم ألفاظ الأذان . والله أعلم

٤ - باب فضيل التأذين

٦٠٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول

الله ﷺ قال « إذا نودي للصلاة أدر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين ، فإذا قُضِيَ النداء أقبل ، حتى إذا

بين الأذان والإقامة ، صلى على الصلاة ، صلى على الفلاح . قد قامت الصلاة ، وحكى ذلك ابن المنذر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وزعم أنه تفرد به ، لكن في سنن أبي داود عن ابن عمر أنه كره التشويب بين الأذان والإقامة ، فهذا يدل على أن له سلفاً في الجملة . ويحتمل أن يكون الذي تفرد به القول الخاص ، وقال الخطابي : لا يعرف العامة التشويب الا قول المؤذن في الأذان والصلاة خير من النوم ، لكن المراد به في هذا الحديث الإقامة . والله أعلم . قوله (أقبل) زاد مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة د فوسوس . قوله (أقبل حتى يحضر) بضم الطاء ، قال عياض : كذا سمعناه من أكثر الرواة ، وضبطناه عن المتقين بالكسر ، وهو الوجه ، ومعناه يوسوس ، وأصله من خطر البعير بذنبه إذا حركه فضرِب به فغذبه ، وأما بالضم فمن المرور أى يدنو منه فيمر بينه وبين قلبه فيشغله ، وضعف المحجري في نوادره الضم مطلقاً وقال : هو يحضر بالكسر في كل شيء . قوله (بين المراء وتقصه) أى قلبه ، وكذا هو للمصنف من وجه آخر في بدء الخلق ، قال الباجي : المعنى أنه يحول بين المراء وبين ما يريد من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها . قوله (يقول : اذكر كذا اذكر كذا) وقع في رواية كريمة بوأو العطف ، واذكر كذا ، وهي لمسلم ، وللصنف في صلاة السهو واذكر كذا وكذا . زاد مسلم من رواية عبد ربه عن الأعرج : فهنا ومناه وذكره من حاجاته ما لم يكن يذكر . قوله (لما لم يكن يذكر) أى لشيء لم يكن على ذكره قبل دخوله في الصلاة ، وفي رواية لمسلم : لما لم يكن يذكر من قبل ، ومن ثم استنبط أبو حنيفة للذي شكأ إليه أنه دفن ما لا ثم لم يهتد لمكانه أن يصلى ويحصر أن لا يحدث نفسه بشئ من أمر الدنيا ، ففعل ، فذكر مكان المال في الحال . قيل : خصه بما يعلم دون ما لا يعلم لانه يعلم لما يعلم أكثر لتحقيق وجوده ، والذي يظهر أنه لاعم من ذلك فيذكر بما سبق له به علم ليشغل باله به وبما لم يكن سبق له ليوقه في الفكرة فيه ، وهذا أعم من أن يكون في أمور الدنيا أو في أمور الدين كالعلم ، لكن هل يشمل ذلك التفكير في معاني الآيات التي يتلوها ؟ لا يبعد ذلك ، لأن غرضه قص خشوعه وإخلاصه بأى وجه كان . قوله (حتى يظل الرجل) كذا للجمهور بالطاء المشالة المفتوحة ، ومعنى يظل في الأصل اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً لكنها هنا بمعنى يصير أو يبق ، ووقع عند الاصيل ، يضل ، بكسر الساقة أى ينسى ، ومنه قوله تعالى (أن تضل إحداهما) أو يفتحا أى يخطئ . ومنه قوله تعالى (لا يضل ربى ولا ينسى) والمشهور الأول . قوله (لا يدرى) وفي رواية في صلاة السهو (ان يدرى ، بكسر همزة ان وهي نافية بمعنى لا ، وحكى ابن عبد البر عن الأكثر في الموطأ فتح الحمزة ووجهه بما تعقبه عليه جماعة ، وقال القرطبي : ليست رواية الفتح لشيء الا مع رواية الضاد الساقة فتكون أن مع الفعل بتأويل المصدر ومفعول ضل أن باسقاط حرف الجر أى يضل عن درايته . قوله (كم صلى) وللصنف في بدء الخلق من وجه آخر عن أبي هريرة : حتى لا يدرى أن لا صلى أم أربعاً ، وسيأتى الكلام عليه في أبواب السهو إن شاء الله تعالى . وقد اختلف العلماء في الحكمة في هروب الشيطان عند سماع الأذان والإقامة دون سماع القرآن والذكر في الصلاة ، فقيل يهرب حتى لا يشهد للمؤذن يوم القيامة ، فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس إلا شهد له كما يأتي بعد ، ولعل البخارى أشار إلى ذلك بإيراد الحديث المذكور عقب هذا الحديث . ونقل عياض عن بعض أهل العلم أن اللفظ عام والمراد به خاص ، وأن الذي يشهد من تصح منه الشهادة كما سيأتى القول فيه في الباب الذى بعده . وقيل إن ذلك خاص بالمؤمنين فأما الكفار فلا تقبل لهم شهادة ، وردده لما جاء من الآثار بخلافه ، وبالنسبة إلى ابن المنذر في تقرير الاول وهو مقام

احتمال ، وقيل يهرب فخورا عن سماع الاذان ثم يرجع موسوسا ليفسد على المصلى صلاته ، فصار رجوعه من جنس فراره ، والجامع بينهما الاستخفاف . وقيل لان الاذان دعاء إلى الصلاة الشاملة على السجود الذي أباه وعصى بسببه ، واعترض بأنه يعود قبل السجود ، فلو كان هربه لاجله لم يعد إلا عند فراغه ، وأجيب بأنه يهرب عند سماع الدعاء بذلك ليغالط نفسه بأنه لم يخالف أمرا ثم يرجع ليفسد على المصلى سجوده الذي أباه ، وقيل إنما يهرب لاتفاق الجميع على الاعلان بشهادة الحق وإقامة الشريعة ، واعترض بأن الاتفاق على ذلك حاصل قبل الاذان وبعده من جميع من يصلى ، وأجيب بأن الإعلان أخص من الاتفاق فإن الإعلان المختص بالاذان لا يشاركه فيه غيره من الجمهور بالتكبير والتلاوة مثلا ، ولهذا قال لعبد الله بن زيد : ألقه على بلال فإنه أندى صوتا منك ، أى أقعد في المد والإطالة والإسراع ليعم الصوت ويطول أمس التأذين فيكثر الجمع ويفرت على الشيطان مقصوده من إلهاء الأذى عن إقامة الصلاة في جماعة أو إخراجها عن وقتها أو وقت فضيلتها فيفر حينئذ ، وقد يأس عن أن يردم عما أعلنوا به ثم يرجع لما طبع عليه من الأذى والوسوسة . وقال ابن الجوزي : على الاذان هيئة يشتد ازعاج الشيطان بسببها ، لأنه لا يكاد يقع في الاذان رياء ولا غفلة عند النطق به ، بخلاف الصلاة فإن النفس تحضر فيها فيفتح لها الشيطان أبواب الوسوسة . وقد ترجم عليه أبو عوانة الدليل على أن المؤذن في أذانه وإقامته منى عنه الوسوسة والرياء لتباعد الشيطان منه ، وقيل لان الاذان لإعلام بالصلاة التي هي أفضل الاعمال بالفاظ هي من أفضل الذكر لا يزداد فيها ولا ينقص منها ، بل تقع على وفق الامر ، فيفر من سماعها . وأما الصلاة فلما يقع من كثير من الناس فيها من التفریط فيتمكن الخبيث من المقرط ، فلو قدر أن المصلى وفى بجميع ما أمر به فيها لم يقربه إذا كان وحده وهو نادر ، وكذا إذا انضم اليه من هو مثله فإنه يكون أندر ، أشار اليه ابن أبي حمزة فنع الله بركته (قائده) : قال ابن بطال يشبه أن يكون الزجر عن خروج المراء من المسجد بعد أن يؤذن المؤذن من هذا المعنى ، لتلا يكون مثبها بالشيطان الذى يفر عند سماع الاذان والله أعلم . (تقريباً) : (الاول) فهم بعض السلف من الاذان في هذا الحديث الإتيان بصورة الاذان وإن لم توجد فيه شرائط الاذان من وقوعه في الوقت وغير ذلك ، ففي صحيح مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال : إذا سمعت صوتاً فناد بالصلاة ، واستدل بهذا الحديث ، وروى مالك عن زيد بن أسلم نحوه . (الثاني) وردت في فضل الاذان أحاديث كثيرة ذكر المصنف بعضها في مواضع أخرى ، واقتصر على هذا هنا ، لان هذا الخبر تضمن فضلاً لا ينال بشيء الاذان ، بخلاف غيره من الاخبار فان الثواب المذكور فيها يدرك بأنواع أخرى من العبادات . والله أعلم

٥ - باب رفع الصوت بالنداء

وقال عمر بن عبد العزيز : اذَّنْ اذنانا تَمَحَّا ، وإلا فاعترنا

٦٠٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صنفعة الأنصاري ثم المازني عن أبيه أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري قال له : «إني أراك تمحّب النعم والبادية ، فإذا كنت في غنمك - أو بإديتك - فأدنت بالصلاة فارتفع صوتك بالنداء ، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن

جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة . قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله ﷺ
[الحديث ٦٠٩ - طريقه في : ٣٣٩٦ ، ٧٥٤٨]

قوله (باب رفع الصوت بالنداء) قال الزين بن المنير : لم ينص على حكم رفع الصوت لانه من صفة الأذان ، وهو لم ينص في أصل الأذان على حكم كما تقدم ، وقد ترجم عليه النسائي . باب الثواب على رفع الصوت بالأذان ، **قوله** (وقال عمر بن عبد العزيز) وصله ابن أبي شيبة من طريق عمر عن سعيد بن أبي حسين أن مؤذنا أذن فطرب في أذانه فقال له عمر بن عبد العزيز . . فذكره ، ولم أقف على اسم هذا المؤذن وأظنه من بني سعد القرظ لان ذلك وقع حيث كان عمر بن عبد العزيز أميرا على المدينة ، والظاهر أنه خاف عليه من التطريب الخروج عن الخشوع ، لا أنه نهاه عن رفع الصوت . وقد روى نحو هذا من حديث ابن عباس مرفوعا أخرجه الدارقطني وفيه إسحق بن أبي يحيى الكعبي وهو ضعيف عند الدارقطني وابن عدى ، وقال ابن حبان : لا تحمل الرواية عنه ، ثم غفل فذكره في الثقات . **قوله** (عن أبيه) زاد ابن عيينة . وكان يتيما في حجر أبي سعيد وكانت أمه عند أبي سعيد ، أخرجه ابن خزيمة من طريقه ، لكن قلبه ابن عيينة فقال : عن عبد الرحمن بن عبد الله والصحيح قول مالك ووافقه عبد العزيز الماجشون . وزعم أبو مسعود في الأطراف أن البخاري أخرج روايته ، لكن لم نجد ذلك ولا ذكرها خلف قاله ابن عساكر . واسم أبي صمصمة عمرو بن يزيد بن عوف بن مذيول بن عمرو بن غنم بن مازن بن التجار ، مات أبو صمصمة في الجاهلية ، وابنه عبد الرحمن صحابي ، روى ابن شاهين في الصحابة من طريق قيس بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صمصمة عن أبيه عن جده حديثا سمعه من النبي ﷺ ، وفي سباقه أن جده كان بدريا ، وفيه نظر لان أصحاب المغازی لم يذكروه فيهم وإنما ذكروا أعمام قيس بن أبي صمصمة . **قوله** (أن أبا سعيد الخدري قال له) أي لعبد الله ابن عبد الرحمن . **قوله** (تحب الغنم والبادية) أي لاجل الغنم لان معها يحتاج إلى إصلاحها بالمرعى ، وهو في الغالب يكون في البادية وهي الصحراء التي لا عمارة فيها . **قوله** (في غنمك أو باديته) يحتمل أن تكون ، أو ، شكا من الراوى ، ويحتمل أن تكون للتنويع لان الغنم قد لا تكون في البادية ، ولانه قد يكون في البادية حيث لا غنم . **قوله** (فاذنت للصلاة) أي لاجل الصلاة ، وللصنف في بدء الخلق ، بالصلاة ، أي أعلنت بوقتها . **قوله** (فارفع) فيه إشعار بان أذان من أراد الصلاة كان مقررا عندهم لاقتضاه على الامر بالرفع دون أصل التأذين ، واستدل به الرافعي للقول الصائر الى استحباب أذان المنفرد ، وهو الراجح عند الشافعية بناء على أن الأذان حق الوقت ، وقبل لا يستحب بناء على أن الأذان لاستدعاء الجماعة للصلاة ، ومنهم من فصل بين من يرجو جماعة أو لا . **قوله** (بالنداء) أي بالأذان . **قوله** (لا يسمع مدى صوت المؤذن) أي غاية صوته ، قال البيضاوى : غاية الصوت تكون أخفى من ابتدائه ، فاذا شهد له من بعد عنه ووصل اليه منتهى صوته فلأن يشهد له من دنا منه وسمع مبادئ صوته أولى . **قوله** (جن ولا إنس ولا شيء) ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات ، فهو من العام بعد الخاص ، ويؤيده ما في رواية ابن خزيمة . لا يسمع صوته شجر ولا مدر ولا حجر ولا جن ولا أنس ، ولا بن داود والنسائي من طريق أبي يحيى عن أبي هريرة بلفظ . المؤذن يغفر له مدى صوته ، ويشهد له كل رطب وبابس ، ونحوه للنسائي وغيره من حديث البراء وصححه ابن السكن ، فهذه الأحاديث تبين المراد من قوله في حديث الباب . ولا شيء . وقد تكلم بعض من لم يطلع عليها في تأويله على غير ما يقتضيه ظاهره ، قال القرطبي : قوله . ولا شيء .

المراد به الملائكة . ونعقب بأنهم دخلوا في قوله جن لأنهم يستخفون عن الأبصار ، وقال غيره : المراد كل ما يسمع المؤذن من الحيوان حتى ما لا يعقل دون الجمادات . ومنهم من حمله على ظاهره ، وذلك غير متمتع عقلا ولا شرعا . قال ابن بركة ، تقرر في المادة أن السماع والشهادة والتسبيح لا يكون إلا من حي ، فهل ذلك حكاية عن لسان الحال لأن الموجودات ناطقة بلسان حالها بجلال باريها ، أو هو على ظاهره ؟ وغير متمتع عقلا أن الله يخلق فيها الحياة والكلام . وقد تقدم البحث في ذلك في قول النار دأكل بعض بعضا ، وسيأتى في الحديث الذي فيه د أن البقرة قالت إنما خلقت للحرث ، وفي مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعا د إني لأعرف حجرا كان يسلم على ، ١ هـ . ونقل ابن النين عن أبي عبد الملك : إن قوله هنا د ولا شيء ، نظير قوله تعالى (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) ونعقبه بأن الآية تختلف فيها ، وما عرفت وجه هذا التحق ، فانهما سواء في الاحتمال وقتل الاختلاف ، إلا أن يقول إن الآية لم تختلف في كونها على عمومها ، وإنما اختلفت في تسبيح بعض الأشياء هل هو على الحقيقة أو المجاز بخلاف الحديث . والله أعلم . (قائدة) : السر في هذه الشهادة مع أنها تقع عند عالم الغيب والشهادة أن أحكام الآخرة جرت على نعمت أحكام الخلق في الدنيا من توجيه الدهرى والجواب والشهادة ، قاله الزين بن المنير . وقال الثوري شتى : المراد من هذه الشهادة اشتها المشهود له يوم القيامة بالمعدل وعلو الدرجة ، وكما أن الله يفضح بالشهادة قوما فكذلك يكرم بالشهادة آخرين . قوله (الا شهد له) للكشميني إلا يشهد له ، وتوجيهها واضح . قوله (قال أبو سعيد سمعته) قال الكرماني : أى هذا الكلام الأخير وهو قوله إنه لا يسمع الخ . قلت : وقد أورد الزايفي هذا الحديث في الشرح بلفظ د أن النبي ﷺ قال لأبي سعيد أنك رجل تحب الغنم ، وسأله إلى آخره ، وسبقته إلى ذلك الغزالي وإمامه والقاضي حسين وابن داود شارح المختصر وغيرهم ، ونعقبه الثوري ، وأجاب ابن الزرقة عنهم بأنهم فهموا أن قول أبي سعيد د سمعته من رسول الله ﷺ ، عائد على كل ما ذكرناه . ولا يخفى بعده . وقد رواه ابن خزيمة من رواية ابن عينة ولفظه د قال أبو سعيد : إذا كنت في البوادي فأرفع صوتك بالنداء ، فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يسمع ، فذكره ، ورواه يحيى القطان أيضا عن مالك بلفظ د أن النبي ﷺ قال : إذا أذنت فأرفع صوتك ، فانه لا يسمع ، فذكره . فالظاهر أن ذكر الغنم والبادية موقوف . والله أعلم . وفي الحديث استحباب رفع الصوت بالأذان ليكثر من يشهد له ما لم يجهد أو يتأذى به ، وفيه أن حب الغنم والبادية ولا سيما عند نزول الفتنة من عمل السلف الصالح ، وفيه جواز التبدى ومساكنة الأعراب ومشاركتهم في الأسباب بشرط حفظ من العلم رأين غلبة الجفاء . وفيه أن أذن الفذ مندوب إليه ولو كان في قفر ولو لم يرجح حضور من يصلح معه ، لأنه إن فاته دعاء المصلين فلم يفته استشهاده من سمعه من غيرهم

٦ - باب ما يُحَقَّنُ بالأذان من الدماء

٦١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا بَنِي قَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بَنِيهِمْ حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ . قَالَ فَخَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ ، فَانْتَهَبْنَا إِلَيْهِمْ لَيْلًا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَلَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا رَكِبَ وَرَكِبْتُ خَلْفَ أُنَى طَلْحَةَ ،

وَأَنَّ قَدَمِي كَتَمْتُ قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : فَرَجُوا إِلَيْنَا بِمَكَاتِلِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ . فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالُوا : مُحَمَّدٌ ﷺ ، مُحَمَّدٌ وَالتَّحِيصُ . قَالَ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ . خَرِبَتْ خَيْرٌ . إِنَّا إِذَا رَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ »

قوله (باب ما يحقن بالأذان من الدماء) قال الزين بن المنير : قصد البخاري بهذه الترجمة والتين قبلها استيفاء ثمرات الأذان ، فالأولى فيها فضل التأذين لقصد الاجتماع للصلاة ، والثانية فيها فضل أذان المنفرد لا يدع الشهادته له بذلك ، والثالثة فيها حق الدماء عند وجود الأذان . قال : وإذا انتفت عن الأذان فائدة من هذه القوائد لم ينسرح إلا في حكايته عند سماعه ، ولهذا عقبه بترجمة ما يقول إذا سمع المنادي . ١٠ هـ . كلامه ملخصا . ووجه الاستدلال للترجمة من حديث الباب ظاهر ، وباقي المتن من متعلقات الجهاد . وقد أورده المصنف هناك بهذا الإسناد وسيأخذه أم مما هنا ، وسيأتي الكلام على قوائمه هناك إن شاء الله تعالى . وقد روى مسلم طرفه المتعلق بالأذان وسيأخذه أوضح ، أخرجه من طريق حماد بن سلة عن ثابت عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يغير إذا طلع الفجر ، وكان يستمع الأذان ، فإن سمع أذانا أمسك وإلا أغار . قال الخطابي : فيه أن الأذان شعار الإسلام ، وأنه لا يجوز تركه ، ولو أن أهل بلد اجتمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم عليه ١١ هـ . وهذا أحد أقوال العلماء كما تقدم ، وهو أحد الأوجه في المذهب . وأغرب ابن عبد البر فقال : لا أعلم فيه خلافا ، وإن قول أصحابنا من نطق بالشهاد في الأذان حكم بإسلامه إلا إذا كان عيسويا فلا يرد عليه مطلق حديث الباب ، لأن العيسوية طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية فاعتزفوا بان محمدا رسول الله ﷺ ، لكن إلى العرب فقط ، وهم منسوبون إلى رجل يقال له أبو عيسى أحدث لهم ذلك . (تنبيه) : وقع في سياق حديث الباب ولم يكن يغربنا ، واختلف في ضبطه ، ففي رواية المستمل د يغر ، من الإغارة مجزوم على أنه بدل من قوله يكن ، وفي رواية الكشميني د يقد ، بأسكان الغين وبالذال المهملة من الغدو ، وفي رواية كريمة د يغزو ، بزاي بعدها واو من الغزو ، وفي رواية الاصيل د يغير ، كالاول لكن بآثبات الياء ، وفي رواية غيرهم بضم أوله وإسكان الغين من الإغراء ، ورواية مسلم تشهد لرواية من رواه من الإغارة . والله أعلم

٧ - باب ما يقول إذا سمع المنادي

٦١١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد اللاتبي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال « إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن »

٦١٢ - **حدثنا** معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن محمد بن إبراهيم بن الحارث قال حدثني يسى بن طلحة أنه سمع معاوية يوما فقال مثله إلى قوله : « وأشهد أن محمدا رسول الله »

حدثنا إسماعيل بن راهويه قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا هشام عن يحيى . نحوه

[الحديث ٦١٢ - طرفه في : ٦١٣ ، ٩١٤]

٦١٣ - قال يحيى وحديثي بعض إخواننا أنه قال « لما قال صلى الله عليه وسلم على الصلاة قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ».

وقال : هكذا تَمِنَّا فيكم ﷺ يقول ،

قوله (باب ما يقول إذا سمع المنادى) هذا لفظ رواية أبي داود الطيالسي عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري وفي حديث الباب ، وأثر المصنف عدم الجزم بحكم ذلك لقوة الخلاف فيه كما سيأتي . ثم ظاهر صنيعه يقتضي ترجيح ما عليه الجمهور ، وهو أن يقول مثل ما يقول من الأذان إلا الجملتين ، لأن حديث أبي سعيد الذي بدأ به عام ، وحديث معاوية الذي تلاه به يخصه ، والخاص مقدم على العام . **قوله** (عن عطاء بن يزيد) في رواية ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري أن عطاء بن يزيد أخبره ، أخرجه أبو عوانة . (فائدة) : اختلف على الزهري في إسناد هذا الحديث ، وعلى مالك أيضا ، لكنه اختلف لا يقدح في صحته ، فرواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن ماجه ، وقال أحمد بن صالح وأبو حاتم وأبو داود والترمذي : حديث مالك ومن تابعه أصح ، ورواه يحيى القطان عن مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أخرجه مسند في مسنده عنه ، وقال الدارقطني : انه خطأ والصواب الرواية الأولى ، وفيه اختلاف آخر دون ما ذكر لا فطيل به . **قوله** (إذا سمعتم) ظاهره اختصاص الإجابة بمن يسمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلا في الوقت وعلم أنه يؤذن لكن لم يسمع أذانه بعد أو سمع لا تشرع له المناوبة ، قاله النووي في شرح المهذب . **قوله** (فقولوا مثل ما يقول المؤذن) ادعى ابن وضاح أن قول « المؤذن ، مدرج ، وأن الحديث انتهى عند قوله « مثل ما يقول » . وتعقب بأن الإدراج لا يثبت بمجرد الدعوى ، وقد اتفقت الروايات في الصحيحين والموطأ على انبائها ، ولم يصب صاحب الصمد في حذفها . **قوله** (ما يقول) قال الكرماني : قال « ما يقول » ، ولم يقل مثل ما قال ليشعر بأنه يجيبه بعد كل كلمة مثل كتبها . قلت : والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة « انه ﷺ كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت ، وأما أبو الفتح البعمري فقال : ظاهر الحديث أنه يقول مثل ما يقول عقب فراغ المؤذن ، لكن الأحاديث التي تضمنت إجابة كل كلمة عقبها دلت على أن المراد المساوقة ، يشير الى حديث عمر بن الخطاب الذي عند مسلم وغيره ، فلم لم يجاوبه حسنى فرغ استحب له التدارك إن لم يطل الفصل ، قاله النووي في شرح المهذب بحثا . وقد قاله فيما إذا كان له عذر كالصلاة ، وظاهر قوله مثل أنه يقول مثل قوله في جميع الكلمات ، لكن حديث عمر أيضا وحديث معاوية الآتي يدلان على أنه يستثنى من ذلك « حتى على الصلاة وحتى على الفلاح » ، فيقول بدلها « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، كذلك استدلت به ابن خزيمة وهو المشهور عند الجمهور ، وقال ابن المنذر يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول تارة كذا وتارة كذا ، وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول أن الخاص والعام إذا أمكن الجمع بينهما وجب إعمالها ، قال : فلم لا يقال يستحب للسامع أن يجمع بين الجملة والحوقة ، وهو وجه عند الحنابلة . وأجيب عن المشهور من حيث المعنى بأن الأذكار الزائدة على الجملة يشترك السامع والمؤذن في ثوابها ، وأما الجملة فقصدوها الدعاء الى الصلاة ، وذلك يحصل من المؤذن ، فعرض السامع عما يفوته من ثواب الجملة بثواب الحوقة . ولتفاضل أن يقول : يحصل للجيب الثواب لامتناله الأمر ، ويمكن أن يزداد استيقاظا وإسراعا إلى القيام إلى الصلاة إذا تكرر على سماعه الدعاء اليها من المؤذن ومن

نفسه . ويقرب من ذلك الخلاف في قول المأموم ، سمع الله لمن حمده ، كما سيأتى في موضعه . وقال الطيبي : معنى الحيلتين هلم بوجهك وسريرتك إلى الهدى عاجلا والفوز بالنعيم أجلا ، فناسب أن يقول : هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعف القيام به إلا إذا وفقني الله بحوله وقوته . وبما لوحظت فيه المناسبة ما نقل عبد الرزاق عن ابن جريج قال : حدث أن الناس كانوا ينصتون للمؤذن إنصاتهم للقراءة فلا يقول شيئا إلا قالوا مثله ، حتى إذا قال : حتى على الصلاة ، قالوا : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وإذا قال : حتى على الفلاح ، قالوا : ما شاء الله ، انتهى . وإلى هذا صار بعض الحنفية . وروى ابن أبي شيبة مثله عن عثمان ، وروى عن سعيد بن جبيرة قال : يقول في جواب الحيلة : سمعنا وأطعنا . ووراء ذلك وجوه من الاختلاف أخرى ، قيل لا يجيبه إلا في الشهادتين فقط ، وقيل هما والتكبير ، وقيل يضيف إلى ذلك الحوقلة دون ما في آخره ، وقيل مهما أتى به بما يدل على التوحيد والاخلاص كفاه وهو اختيار الطحاوى ، وحكوا أيضا خلافا : هل يجيب في التجميع أو لا . وفيما إذا أذن مؤذن آخر هل يجيبه بعد إجابته لأول أو لا . قال النووي : لم أر فيه شيئا لأصحنا . وقال ابن عبد السلام : يجيب كل واحد بإجابة لتعدد السبب ، وإجابة الأول أفضل ، إلا في الصباح والجمعة فانهما سواء لانهما مشروعان . وفي الحديث دليل على أن لفظ أمثل لا يقتضى المساواة من كل جهة ، لأن قوله مثل ما يقول لا يقصد به رفع الصوت المطلوب من المؤذن ، كذا قيل وفيه بحث ، لأن المماثلة وقعت في القول لا في صفته ، والفرق بين المؤذن والمجيب في ذلك أن المؤذن مقصوده الإعلام فاحتاج إلى رفع الصوت ، والسامع مقصوده ذكر الله فيكفى بالسر أو الجهر لا مع الرفع . نعم لا يكفيه أن يجريه على خاطره من غير تلفظ بظاهر الأمر بالقول . وأغرب ابن المنير قال : حقيقة الأذان جميع ما يصدر عن المؤذن من قول وقيل وهيمته . وتعقب بأن الأذان معناه الإعلام لغة ، وخصه الشرع بألفاظ مخصوصة في أوقات مخصوصة فإذا وجدت وجد الأذان ، وما زاد على ذلك من قول أو فعل أو هيئة يكون من مكلاهة^(١) ويوجد الأذان من دونها . ولو كان على ما أطلق لكان ما أحدث من التسبيح قبل الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة على النبي ﷺ من جملة الأذان ، وليس كذلك لا لغة ولا شرعا . واستدل به على جواز إجابة المؤذن في الصلاة عملا بظاهر الأمر ، ولأن المجيب لا يقصد مخاطبة ، وقيل يؤخر الإجابة حتى يفرغ لأن في الصلاة شغلا ، وقيل يجيب إلا في الحيلتين لانهما كالخطاب للآدميين والباقي من ذكر الله فلا يمنع . لكن قد يقال : من يبدل الحيلة بالخوقلة لا يمنع ، لانها من ذكر الله قاله ابن دقيق العيد . وفرق ابن عبد السلام في فتاويه بين ما إذا كان يقرأ الفاتحة فلا يجيب بناء على وجوب موالاتها وإلا فيجيب ، وعلى هذا إن أجاب في الفاتحة استأنف ، وهذا قاله بحثا ، والمشهور في المذهب كراهة الإجابة في الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ ، وكذا في حال الجماع والخلاء ، لكن إن أجاب بالحيلة بطلت كذا أطلقه كثير منهم ، ونص الشافعى في الام على عدم فساد الصلاة بذلك ، واستدل به على مشروعية إجابة المؤذن في الإقامة . قالوا : إلا في كلتي الإقامة فيقول : أقامها الله وأدامها ، وقياس إبدال الحيلة بالخوقلة في الأذان أن يجيئ هنا ، لكن قد يفرق بأن الأذان اعلام عام فيبصر على الجميع أن يكونوا دعاة إلى الصلاة ، والإقامة اعلام

(١) هذا فيه نظر : والدواب أن ما أحدثه الناس من رفعهم الصوت بالتسبيح قبل الأذان والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده - كما أشار إليه الشارح - بدعة يجب على ولاة الأمر إنكارها حتى لا يدخل في الأذان ما ليس منه ، وفيما شرعه الله غيبة وكفاية عن المحدثات ، فنه

خاص وعدد من يسمعون محصور فلا يصبر أن يدعو بعضهم بعضا . واستدل به على وجوب اجابة المؤذن حكاية الطحاوى عن قوم من السلف ، وبه قال الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب ، واستدل للجمهور بحديث أخرجه مسلم وغيره ، أنه عليه السلام سمع مؤذنا فلما كبر قال : على الفطرة ، فلما تشهد قال : خرج من النار ، قال : فلما قال عليه الصلاة والسلام غير ما قال المؤذن علمنا أن الامر بذلك للاستحباب . ونعقب بأنه ليس في الحديث أنه لم يقل مثل ما قال ، فيجوز أن يكون قاله ولم ينقله الراوى اكتشافا بالمعادة ونقل القول الزائد ، وبأنه يحتمل أن يكون ذلك وقع قبل صدور الامر ، ويحتمل أن يكون الرجل لما أمر لم يرد أن يدخل نفسه في عموم من خوطب بذلك ، قيل ويحتمل أن يكون الرجل لم يقصد الاذان لكن يرد هذا الاخير أن في بعض طرقه أنه حضرته الصلاة . قوله (حدثنا هشام) هو الدستوائى ويحيى هو ابن أبى كثير . قوله (أنه سمع معاوية يوما فقال مثله - الى قوله - وأشهد أن محمدا رسول الله) هكذا أورد المتن هنا مختصرا ، وقد رواه أبو داود الطيالسى في مسنده عن هشام ولفظه ، وكنا عند معاوية فنادى المنادى بالصلاة ، فقال مثل ما قال ، ثم قال : هكذا سمعت نبيكم ، ثم قال البخارى : حدثنا اسحق أنبأنا وهب بن جرير حدثنا هشام عن يحيى نحوه . قال يحيى : وحدثني بعض اخواننا ، أنه لما قال حى على الصلاة قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، وقال : هكذا سمعت نبيكم يقول ، انتهى ، فأحال بقوله نحوه على الذى قبله ، وقد عرفت أنه لم يسق له كله ، وقد وقع لنا هذا الحديث من طرق عن هشام المذكور تاما ، منها للاسماعيلي من طريق معاذ ابن هشام عن أبيه عن يحيى حدثنا محمد بن ابراهيم حدثنا عيسى بن طلحة قال : دخلنا على معاوية ، فنادى مناد بالصلاة ، فقال : الله أكبر الله أكبر ، فقال معاوية الله أكبر الله أكبر . فقال : أشهد أن لا اله الا الله . فقال معاوية : وأنا أشهد أن لا اله الا الله . فقال : أشهد أن محمدا رسول الله ، فقال معاوية : وأنا أشهد أن محمدا رسول الله ، قال يحيى لحدثني صاحب لنا ، أنه لما قال حى على الصلاة قال : لا حول ولا قوة الا بالله . ثم قال هكذا سمعنا نبيكم ، انتهى . فاشتمل هذا السياق على فوائد : أحدها تصريح يحيى بن أبى كثير بالسماع له من محمد بن ابراهيم فأمن ما يخشى من تدليس ، ثانيا بيان ما اختصر من روايت البخارى ، ثالثا أن قوله في الرواية الاولى : أنه سمع معاوية يوما فقال مثله ، فيه حذف تقديره أنه سمع معاوية يسمع المؤذن يوما فقال مثله ، رابعا أن الزيادة في رواية وهب بن جرير لم ينفرد بها المتابعة معاذ بن هشام له ، خامسا أن قوله : قال يحيى ، ليس تعليقاً من البخارى كما زعمه بعضهم ، بل هو عنده باسناد اسحق . وأبدي الحافظ قطب الدين احتمالا أنه عنده باسنادين ، ثم إن اسحق هذا لم ينسب وهو ابن راهويه ، كذلك صرح به أبو نعيم في مستخرجه ، وأخرجه من طريق عبد الله بن شيرويه عنه . وأما المذهب الذى حدث يحيى به عن معاوية فلم أقف في شيء من الطرق على تعيينه ، وحكى الكرماتى عن غيره أن المراد به الازواحى ، وفيه نظر ، لأن الظاهر أن قائل ذلك ليحيى حديثه به عن معاوية ، وأين عصر الازواحى من عصر معاوية ؟ وقد غلب على ظنى أنه علقمة بن وقاص إن كان يحيى بن أبى كثير أدركه ، وإلا فأحد ابنيه عبد الله بن علقمة أو عمرو بن علقمة ، وإنما قلت ذلك لأنى جمعت طرقه عن معاوية فلم أجده هذه الزيادة في ذكر الحقولة إلا من طريقين : أحدهما عن نeshل التميمى عن معاوية وهو فى الطبرانى باسناد واه ، والآخر عن علقمة بن وقاص عنه ، وقد أخرجه النسائى واللفظ له . وابن خزيمة وغيرهما من طريق ابن جريج أخبرني عمرو بن يحيى أن عيسى بن عمرو أخبره عن عبد الله بن علقمة بن وقاص عن أبيه قال : انا لعند معاوية إذ أذن مؤذن ، فقال معاوية

كما قال ، حتى إذا قال حي على الصلاة قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، فلما قال حي على الفلاح قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، وقال بعد ذلك ما قال المؤذن ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك ، ورواه ابن خزيمة أيضا من طريق يحيى القطان عن محمد بن عمرو بن حلقمة عن أبيه عن جده قال : كنت عند معاوية فذكر مثله ، وأوضح سياقاً منه ، وتبين هذه الرواية أن ذكر الحوالة في جواب حي على الفلاح اختصر في حديث الباب ، بخلاف ما تمسك به بعض من وقف مع ظاهره ، وأن « إلى » في قوله في الطريق الأولى ، فقال مثل قوله إلى أشهد أن محمداً رسول الله ، بمعنى « مع » كقوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ . (تنبيه) : أخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب نحو حديث معاوية ، وإنما لم يخرج البخاري لاختلاف وقع في وصله وإرساله كما أشار إليه الدارقطني ، ولم يخرج مسلم حديث معاوية لأن الرواية المقصودة منه ليست على شرط الصحيح للهم الذي فيها ، اسكن إذا انضم أحد الحديثين إلى الآخر قوى جداً . وفي الباب أيضا عن الحارث بن نوفل الهاشمي وأبي رافع - وهما في الطبراني وغيره - وعن أنس في البوار وغيره . والله تعالى أعلم

٨ - باب الدعاء عند النداء

٦١٤ - حدثنا علي بن عياش قال حدثنا شبيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ : اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ النَّامِيَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتَ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ، وَابْتَعَهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

[حديث ٤١٦ - طريقه في : ٤٧١٩]

قوله (باب الدعاء عند النداء) أي عند تمام النداء ، وكان المصنف لم يقيد بذلك اتباعاً لإطلاق الحديث كما سيأتي البحث فيه . قوله (حدثني علي بن عياش) بالياء الأخيرة والسين المعجمة وهو الحمصي من كبار شيوخ البخاري ، ولم يلقه من الأئمة الستة غيره ، وقد حدث عنه القدماء بهذا الحديث أخرجه أحمد في مسنده عنه ، ورواه علي بن المديني شيخ البخاري مسج تقديمه على أحمد عنه أخرجه الإسماعيلي من طريقه . قوله (عن محمد بن المنكدر) ذكر الترمذي أن شعيباً تفرد به عن ابن المنكدر فهو غريب مع صحته ، وقد توبع ابن المنكدر عليه عن جابر أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أبي الزبير عن جابر نحوه ، ووقع في زوائد الإسماعيلي : أخبرني ابن المنكدر . قوله (من قال حين يسمع النداء) أي الأذان ، واللام للمعد ، ويحتمل أن يكون التقدير : من قال حين يسمع نداء المؤذن . وظاهره أنه يقول الذكر المذكور حال سماع الأذان ولا يتقيد بفراغه ، لكن يحتمل أن يكون المراد من النداء تمامه ، إذ المطلق يحمل على الكامل ، ويؤيده حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم بلفظ « قولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على ، ثم سلوا الله إلى الوسيلة » ففي هذا أن ذلك يقال عند فراغ الأذان . واستدل الطحاوي بظاهر حديث جابر على أنه لا يتعين إجابة المؤذن بمثل ما يقول ، بل لو اقتصر على الذكر المذكور كفاه . وقد بين حديث عبد الله بن عمرو المراد ، وأن الحين محمول على ما بعد الفراغ ، واستدل به ابن بزيعة على عدم وجوب ذلك لظاهر إبراده ، لكن لفظ الأمر في رواية مسلم قد يتمسك به من يدعي الوجوب ، وبه

قال الحنفية وابن وهب من المالكية وخالف الطحاوي أصحابه فوافق الجمهور . **قوله** (رب هذه الدعوة) بفتح الدال زاد البيهقي من طريق محمد بن عون عن علي بن عياش ، اللهم إني أسألك بحق هذه الدعوة التامة ، والمراد بها دعوة التوحيد كقوله تعالى (له عوة الحق) وقيل لدعوة التوحيد تامة ، لأن الشركة نقص . أو التامة التي لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية إلى يوم النشور ، أو لأنها هي التي تستحق صفة التمام وما سواها فعرض للفساد . وقال ابن التين : وصنت بالتامة لأن فيها أمم القول وهو ، لا اله الا الله . وقال الطبري : من أوله إلى قوله ، محمد رسول الله ، هي الدعوة التامة ، والحيعة هي الصلاة القائمة في قوله يقيمون الصلاة ، ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة الدعاء وبالقائمة الدائمة من قام على الشيء إذا دأب عليه ، وعلى هذا فقوله ، والصلاة القائمة ، بيان للدعوة التامة ، ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة المعبودة المدعو إليها حينئذ وهو أظهر . **قوله** (الوسيلة) هي ما يتقرب به إلى الكبير ، يقال توسلت أي تقربت ، وتطلق على المنزلة العلية ، ووقع ذلك في حديث عبد الله بن عمرو هند مسلم بلفظ ، فانها منزلة في الجنة لا تنبئ إلا لعبد من عباد الله ، الحديث ، ونحوه للبخاري عن أبي هريرة ، ويمكن ردها إلى الأول بأن الواصل إلى تلك المنزلة قريب من الله فتكون كالقربة التي يتوسل بها . **قوله** (والفضيلة) أي المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ، ويحتمل أن تكون منزلة أخرى أو تفسيراً للوسيلة . **قوله** (مقاماً محموداً) أي يحمد القائم فيه ، وهو مطلق في كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ، ونصب على الظرفية أي ابعثه يوم القيامة فأفقه مقاماً محموداً ، أو ضمن ابعثه معنى أفقه ، أو على أنه مفعول به ومعنى ابعثه أعطه ، ويجوز أن يكون حالاً أي ابعثه ذا مقام محمود ، قال النووي : ثبت الرواية بالتذكير وكأنه حكاية للفظ القرآن ، وقال الطبري : إنما نكره لانه أنعم وأجزل ، كأنه قيل مقاماً أي مقاماً محموداً بكل لسان . قلت : وقد جاء في هذه الرواية بعينها من رواية علي بن عياش شيخ البخاري فيه بالتعريف عند النسائي ، وهي في صحيح ابن خزيمة وابن حبان أيضاً ، وفي الطحاوي والطبراني في الدعاء والبيهقي ، وفيه تعقب علي من أنكر ذلك كالثوري . **قوله** (الذي وعدته) زاد في رواية البيهقي ، انك لا تخلف الميعاد ، وقال الطبري : المراد بذلك قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) وأطلق عليه الوعد لأن عسى من الله أوقع كما صح عن ابن عيينة وغيره ، والموصول إما بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للشكرة ، ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة وغيرهما ، المقام المحمود ، بالالف واللام فيصح وصفه بالموصول والله أعلم . قال ابن الجوزي : والأكثر على أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة ، وقيل لإجله على العرش ، وقيل على الكرسي ، وحكى كلا من القولين عن جماعة ، وعلى تقدير الصحة لا ينافي الأول لاحتمال أن يكون الإجلال علامة الإذن في الشفاعة ، ويحتمل أن يكون المراد بالمقام المحمود الشفاعة كما هو المشهور وأن يكون الإجلال هي المنزلة المعبر عنها بالوسيلة أو الفضيلة . ووقع في صحيح ابن حبان من حديث كعب بن مالك مرفوعاً ، يبعث الله الناس ، فيكسوفهم ربي حلة خضراء ، فأقول ما شاء الله أن أقول ، فذلك المقام المحمود ، ويظهر أن المراد بالقول المذكور هو الثناء الذي يقدمه بين يدي الشفاعة . ويظهر أن المقام المحمود هو مجموع ما يحصل له في تلك الحالة ، ويشعر قوله في آخر الحديث ، حلت له شفاعتي ، بأن الأمر المطلوب له الشفاعة وانه أعلم . **قوله** (حلت له) أي استحققت ووجبت أو نزلت عليه ، يقال حل يحل بالضم إذا نزل ، واللام بمعنى حل ، ويؤيده رواية مسلم ، حلت عليه . ووقع في الطحاوي من حديث ابن مسعود ، وجبت له ، ولا يجوز أن يكون حلت من

الحل لانها لم تكن قبل ذلك محرمة . **قوله** (شفاعتي) استشكل بعضهم جعل ذلك ثوابا لقائل ذلك مع ما ثبت من أن الشفاعة للذنبين ، وأجيب بان له عليه السلام شفاعات أخرى : كإدخال الجنة بغير حساب ، وكرفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه . ونقل عياض عن بعض شيوخه أنه كان يرى اختصاص ذلك بمن قاله مخلصا مستحضرا لجمال النبي صلى الله عليه وآله ، لا من قصد بذلك مجرد الثواب ونحو ذلك ، وهو تحسم غير مرضي ، ولو كان أخرج الغافل اللاهي لكان أشبه . وقال المهلب : في الحديث الحض على الدعاء في أوقات الصلوات لأنه حال رجاء الإجابة . والله أعلم

٩ - باب الاستهتام في الأذان

وَيُذَكِّرُ أَنْ أَقْوَامًا اخْتَلَفُوا فِي الْأَذَانِ فَأُفَرِّعُ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ

٦١٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نسي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ، ولو يعلمون ما في التهجير لاستهتوا إليه ، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوأ »

[الحديث ٦١٥ - أطرافه في ٦٥٤ ، ٧٣١ ، ٢٦٨٩]

قوله (باب الاستهتام في الأذان) أى الاقتراع ، ومنه قوله تعالى (فساهم فكان من المدحسين) قال الخطابي وغيره : قيل له الاستهتام لانهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في الشيء فن خرج سهمه غلب . **قوله** (ويذكر أن قوما اختلفوا) أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أبي عبيد كلاهما عن هشيم عن عبد الله بن شبرمة قال و تشاح الناس في الأذان بالقادسية فاختصموا الى سعد بن أبي وقاص ، فأفرع بينهم . وهذا منقطع . وقد وصله سيف بن عمر في الفتوح والطبري من طريقه عنه عن عبد الله بن شبرمة عن شقيق - وهو أبو وائل - قال « افتتحنا القادسية صدر النهار ، فتراجعنا وقد أصيب المؤذن ، فذكره وزاد « فخرجت الزرعة لرجل منهم فاذن ، (فائدة) : القادسية مكان بالعراق معروف ، نسب الى قادس رجل نزل به ، وحكى الجوهري أن إبراهيم عليه السلام قدس على ذلك المكان فلذلك صار منزلا للحاج ، وكانت به وقعة للسلاطين مشهورة مع الفرس وذلك في خلافة عمر سنة خمس عشرة ، وكان سعد يومئذ الامير على الناس . **قوله** (عن سمي) بضم أوله بلفظ التصغير **قوله** (مولى أبي بكر) أى ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . **قوله** (لو يعلم الناس) قال الطبري : وضع المضارع موضع الماضي ليفيد استمرار العلم . **قوله** (ما في النداء) أى الأذان ، وهى رواية بشر بن عمر عن مالك عند السراج . **قوله** (والصف الاول) زاد أبو الشيخ في رواية له من طريق الأعرج عن أبي هريرة « من الخير والبركة ، وقال الطبري : أطلق مفعول يعلم وهو ما ولم يبين الفضيلة ما هى ليفيد ضربا من المبالغة وأنه مما لا يدخل تحت الوصف ، والإطلاق انما هو في قدر الفضيلة والافتد بينت في الرواية الأخرى بالخير والبركة . **قوله** (ثم لم يجدوا) في رواية المستملى والحوى « ثم لا يجدون ، وحكى الكرماني أن في بعض الروايات « ثم لا يجدوا ، ووجهه بمجواز حذف النون تخفيفا ، ولم أقف على هذه الرواية . **قوله** (الا أن يستهموا) أى لم يجدوا شيئا من وجوه الأولوية ، أما في الأذان فبأن يستهتوا في معرفة الوقت وحسن الصوت ونحو ذلك من شرائط المؤذن

وتكلماته ، وأما في الصف الاول فبأن يصلوا دفعة واحدة ، ويستووا في الفضل فيقرع بينهم ، إذا لم يراضوا فيما بينهم في الحالين . واستدل به بعضهم لمن قال بالاقصرار على مؤذن واحد ، وليس بظاهر لصحة استهتام أكثر من واحد في مقابلة أكثر من واحد ، ولأن الاستهتام على الاذان يتوجه من جهة التولية من الإمام لما فيه من المزية ، وزعم بعضهم أن المراد بالاستهتام هذا الترامى بالسهم ، وأنه أخرج مخرج المبالغة . واستأنس بحديث لفظه : لتجالدوا عليه بالسيوف ، لكن الذي فهمه البخارى منه أولى ، ولذلك استشهد له بقصة سعد ، ويدل عليه رواية لمسلم : لكأت قرعة ، **قوله** (عليه) أى على ما ذكر ليشمل الامرين الاذان والصف الاول ، وبذلك يصح تبويب المصنف . وقال ابن عبد البر : الهاء عائدة على الصف الاول لا على النداء ، وهو حق الكلام ، لأن الضمير يعود لأقرب مذكور . ونازعه القرطبي وقال : انه يلزم منه أن يبقى النداء ضامناً لا فائدة له ، قال : والضمير يعود على معنى الكلام المتقدم ، ومثله قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاماً) أى جميع ذلك . قلت : وقد رواه عبد الرزاق عن مالك بلفظ : لاستموا عليهما ، فهذا مفسح بالمراد من غير تكلف . **قوله** (التهجير) أى التذكير الى السلاة ، قال الهروى : وحمله الخليل وغيره على ظاهره فقالوا : المراد الإتيان الى صلاة الظهر في أول الوقت ، لأن التهجير مشتق من الهجرة وهى شدة الحر نصف النهار وهو أول وقت الظهر ، وإلى ذلك مال المصنف كما سيأتى ، ولا يرد على ذلك مشروعية الإبراد لانه أريد به الرفق ، وأما من ترك قائلته وقصد الى المسجد لينتظر الصلاة فلا يخفى ماله من الفضل **قوله** (لاستبوا اليه) قال ابن أبي جرة المراد بالاستبأى معنى لاحقاً ، لأن المسابقة على الاقدام حساً تقتضى السرعة فى المشى وهو ممنوع منه انتهى . وسيأتى الكلام على بقية الحديث فى باب فضل صلاة العشاء فى الجماعة ، قريباً ، ويأتى الكلام على المراد بالصف الاول فى أواخر أبواب الإمامة ان شاء الله تعالى

١٠ - باب الكلام فى الأذان

وَتَسْلَمُ سُبْحَانَ بِنِ مَرْدٍ فِي أَذَانِهِ . وقال الحسن : لا بأس أن يضحك وهو يؤذن أو يُقيم

٦١٦ - **حَرْشٌ** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَيُّوبَ وَعَبْدِ الْحَمِيدِ صَاحِبِ الزِّيَادِيِّ وَعَاصِمِ الْأَخُولِ عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ « خَلَطَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ رَدْنِغٍ ، فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَذِّنُ حَتَّى صَلَّى الصَّلَاةَ فَأَسْرَهُ أَنْ يُنَادِيَ : الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ ، فَظَنَرَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، فَقَالَ : فَمَلَّ هَذَا مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ وَإِنَّمَا عَزَمَةٌ »

[الحديث ٦١٦ طرفاه فى : ٦٦٨ ، ٩٠١]

قوله (باب الكلام فى الاذان) أى فى أثنائه بغير ألفاظه . وجرى المصنف على عادته فى عدم الجزم بالحكم الذى دلالاته غير صريحة ، لكن الذى أورده فيه يشمر بأنه يختار الجواز ، وحكى ابن المنذر الجواز مطلقاً عن عروة وعطاء والحسن وقتادة ، وبه قال أحمد ، وعن النخعي وابن سيرين والاوزاعي والكرامه ، وعن الثوري المنع ، وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه خلاف الاولى ، وعليه يدل كلام مالك والشافعى ، وعن إسحق بن راهويه يكره . إلا أن كان فيما يتعلق بالصلاة ، واختاره ابن المنذر لظاهر حديث ابن عباس المذكور فى الباب ، وقد نازع فى ذلك الداودى فقال : لا حجة فيه على جواز الكلام فى الاذان ، بل القول المذكور مشروع من جملة الاذان فى

ذلك المثل . **قوله** (وتكلم سليمان بن صرد في أذانه) وصله أبو نعيم شيخ البخارى في كتاب الصلاة له ، وأخرجه البخارى في التاريخ عنه واسناده صحيح ولفظه « انه كان يؤذن في العسكر فيأمر غلامه بالحاجة في أذانه » . **قوله** (وقال الحسن) لم أره موصولا ، والذي أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طرق عنه جواز الكلام بغير قيد الضحك ، قيل مطابقته للترجمة من جهة أن الضحك إذا كان بصوت قد يظهر منه حرف مفهم أو أكثر فقتصد الصلاة ، ومن منع الكلام في الأذان أراد أن يساويه بالصلاة ، وقد ذهب الأكثر الى أن تعمد الضحك يبطل الصلاة ولو لم يظهر منه حرف ، فاستوى مع الكلام في بطلان الصلاة بعده . **قوله** (حماد) هو ابن زيد ، وعبد الحميد هو ابن دينار ، وعبد الله بن الحارث هو البصرى ابن عم ابن سيرين وزوج ابنته وهو تابعى صغير ، ورواية الثلاثة عنه من باب رواية الاقران لأن الثلاثة من صفار التابعين ، ورجال الاسناد كلهم بصريون ، وقد جمعهم حماد كسدد كما هنا ، وكذلك رواه سليمان بن حرب عنه عند أبي عوانة وأبي نعيم في المستخرج ، وكان حماد ربما اقتصر على بعضهم كما سيأتى قريبا في « باب هل يصلى الإمام بن حضر » ، عن عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي عن حماد عن عبد الحميد وعن عاصم فرقهما ، ورواه مسلم عن الزبيع عن حماد عن أيوب وعاصم من طرق أخرى منها وهيب عن أيوب ، وحكى عن وهيب أن أيوب لم يسمعه من عبد الله بن الحارث وفيه نظر ، لأن في رواية سليمان بن حرب عن حماد عن أيوب وعبد الحميد قالاً : سمعنا عبد الله بن الحارث كذلك أخرجه الاسماعيلي وغيره ، ولمسدد فيه شيخ آخر وهو ابن عليه كما سيأتى في كتاب الجمعة إن شاء الله . **قوله** (خطبنا) استدل به ابن الجوزى على أن الصلاة المذكورة كانت الجمعة ، وفيه نظر . نعم وقع التصريح بذلك في رواية ابن عليه ولفظه « ان الجمعة عزمة » . **قوله** (في يوم رزغ) بفتح الزاء وسكون الزاى بعدها غين معجمة كذا للأكثر هنا ، ولابن السكن والكشميني وأبى الوقت بالدال المهملة بدل الزاى ، وقال القرطبي : إنها أشهر ، وقال : والصواب الفتح فانه الاسم ، وبالسكون المصدر انتهى . وبالفتح رواية القابسي . قال صاحب المحكم : الرزغ الماء القليل في النخاد ، وقيل إنه طين وحل ، وفي العين : الرذغة الوحل والرذغة أشد منها . وفي الجهرة ، والرذغة والرذغة الطين القليل من مطر أو غيره . (تنبيه) : وقع هنا يوم رزغ بالإضافة ، وفي رواية الحجبي الآتية في يوم ذى رزغ وهى أوضح ، وفي رواية ابن عليه في يوم مطير . **قوله** (فلما بلغ المؤذن حى على الصلاة فأمره) كذا فيه ، وكان هنا حذفاً تقديره أراد أن يقولها فأمره ، ويؤيده رواية ابن عليه « اذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حى على الصلاة » ، وبوب عليه ابن خزيمة وتبعه ابن حبان ثم المحب الطبري حذف « حى على الصلاة في يوم المطر » ، وكأنه نظر الى المعنى لأن حى على الصلاة والصلاة في الرحال وصلوا في بيوتكم يناقض ذلك ، وعند الشافعية وجه أنه يقول ذلك بعد الأذان ، وآخر أنه يقوله بعد الجملتين ، والذي يقتضيه الحديث ما تقدم . وقوله « الصلاة في الرحال » بنصب الصلاة والتقدير صلوا الصلاة ، والراحال جمع رحل وهو مسكن الرجل وما فيه من أثاثه ، قال النووي : فيه أن هذه الكلمة تقال في نفس الأذان . وفي حديث ابن عمر يعنى الآتى في « باب الأذان للمسافر » أنها تقال بعده ، قال : والامران جائزان كما نص عليه الشافعي ، لكن بعده أحسن ليم نظم الأذان . قال : ومن أصحابنا من يقول لا يقوله إلا بعد الفراغ ، وهو ضعيف مخالف لصريح حديث ابن عباس انتهى . وكلامه يدل على أنها تزداد مطلقاً إما في أثنائه وإما بعده ، لا أنها بدل من حى على الصلاة ، وقد تقدم عن ابن خزيمة ما خالفه ، وقد ورد الجمع بينهما في حديث آخر أخرجه عبد الرزاق

وغيره باسناد صحيح عن نعم بن النعمان قال : أذن مؤذن النبي ﷺ للصبح في ليله باردة ، قتمنيت لوقال : ومن قد فلا حرج . فلما قال الصلاة خير من النوم قالها . **قوله** (فقال فعل هذا) كأنه فهم من نظرم الإنكار . وفي رواية الحجبي ، كأنهم أنكروا ذلك ، وفي رواية ابن حلية ، فكأن الناس استكروا ذلك . **قوله** (من هو خير منه) والكشميني ، منهم ، والحجبي ، مني ، يعني النبي ﷺ كذا في أصل الرواية ، ومعنى رواية الباب من هو خير من المؤذن ، يعني فعله مؤذن رسول الله ﷺ وهو خير من هذا المؤذن ، وأما رواية الكشميني ففيها نظر ، ولعل من أذن كانوا جماعة إن كانت محفوظة ، أو أراد جنس المؤذنين ، أو أراد خير من المنكرين . **قوله** (ولأنها) أي الجمعة كما تقدم (عزمة) بسكون الزاي عند الرخصة ، زاد ابن حلية ، وإن كرهت أن أخرجكم قتمشون في الطين ، وفي رواية الحجبي من طريق عاصم ، إن أوثمكم ، وهي ترجع رواية من روى « أخرجكم » بالحاء المهملة ، وفي رواية جرير عن عاصم عند ابن خزيمة ، أن أخرج الناس وأكلفهم أن يحملوا الخبث من طرهم إلى مسجدكم ، وسيأتي الكلام على ما يتعلق بسقوط الجمعة بعذر المطر في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى . ومطابقة الحديث للترجمة أنكروا الداودي فقال : لا حجة فيه على جواز الكلام في الأذان ، بل القول المذكور من جملة الأذان في ذلك المحل ، وتعقب بأنه وإن ساغ ذكره في هذا المحل لكنه ليس من ألفاظ الأذان المعهود ، وطريق بيان المطابقة أن هذا الكلام لما جازت زيادته في الأذان للحاجة إليه دل على جواز الكلام في الأذان لمن يحتاج إليه

١١ - باب أذان الأعمى إذا كان له من ينجزه

٦١٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم » ثم قال . وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له : أصبحت أصبحت

[الحديث ٦١٧ - أطرافه في ٦٢٠ ، ٦٢٢ ، ١٩١٨ ، ٦١٠٦ ، ٧٢٤٨]

قوله (باب أذان الأعمى) أي جوازه . **قوله** (إذا كان له من ينجزه) أي بالوقت ، لأن الوقت في الأصل مبنى على المشاهدة ، وعلى هذا القيد يحمل ما روى ابن أبي شبة وابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير وغيرهما أنهم كرهوا أن يكون المؤذن أعمى ، وأما ما نقله النووي عن أبي حنيفة وداود أن أذان الأعمى لا يصح فقد تعقبه السروجي بأنه غلط على أبي حنيفة ، نعم في انخبط للحنفية أنه يكره . **قوله** (حدثنا عبد الله بن مسleme) هو القعني ، قال الدارقطني : تفرد القعني بروايته لإياه في الموطأ موصولاً عن مالك ، ولم يذكر غيره من رواة الموطأ فيه ابن عمر ، ووافقه على وصله عن مالك - خارج الموطأ - عبد الرحمن بن مهدي وعبد الزواق وروح بن عبادة وأبو قرة وكامل بن طلحة وآخرون ، ووصله عن الزهري جماعة من حفاظ أصحابه . **قوله** (إن بلالاً يؤذن بليل) فيه إشعار بأن ذلك كان من عاداته المستمرة ، وزعم بعضهم أن ابتداء ذلك باجتهاد منه ، وعلى تقدير صحته فقد أقره النبي ﷺ على ذلك فصار في حكم المأمور به ، وسيأتي الكلام على تعيين الوقت الذي كان يؤذن فيه من الليل بعد باب . **قوله** (فكلوا) فيه إشعار بأن الأذان كان علامة عندهم على دخول الوقت فبين لهم أن أذان بلال بخلاف ذلك . **قوله** (ابن أم مكتوم) اسمه عمرو كما سيأتي موصولاً في الصيام وفضائل القرآن ، وقيل : كان اسمه الحصين فسماه

النبي ﷺ عبد الله ، ولا يتمتع أنه كان له اسنان ، وهو قرشي عامري ، أسلم قديما ، والأشهر في اسم أبيه قيس بن زائدة . وكان النبي ﷺ يكرمه ويستخلفه على المدينة ، وشهد القادية في خلافة عمر فاستشهد بها ، وقيل رجع إلى المدينة فات ، وهو الأعمى المذكور في سورة عبس ، واسم أمه عائكة بنت عبد الله الخزومية . وزعم بعضهم أنه ولد أعمى فكسيت أمه أم مكتوم لانكتمام نور بصره ، والمعروف أنه عمي بعد بدر بستين ^(١) . **قوله** (وكان رجلا أعمى) ظاهره أن فاعل قال هو ابن عمر ، وبذلك جزم الشيخ الموفق في المغني ، لكن رواه الإساعيلي عن أبي خليفة والطحاوي عن يزيد بن سنان كلاهما عن القعني فعينا أنه ابن شهاب ، وكذلك رواه إساعيل بن إسحق ومعاذ بن المني وأبو مسلم الكجي الثلاثة عند الدارقطني ، والخزاعي عند أبي الشيخ ، وتمام عند أبي نسيم ، وعثمان الدارمي عند البيهقي ، كلهم عن القعني . وعلى هذا في رواية البخاري لإدراج . ويحاج عن ذلك بأنه لا يمنع كون ابن شهاب قاله أن يكون شيخه قاله ، وكذا شيخ شيخه . وقد رواه البيهقي من رواية الربيع بن سليمان عن ابن وهب عن يونس واليث جميعا عن ابن شهاب وفيه **وقال سالم** : وكان رجلا ضريب البصر ، ففي هذا أن شيخ ابن شهاب قاله أيضا ، وسيأتي في كتاب الصيام عن المصنف من وجه آخر عن ابن عمر ما يؤدي معناه ، وسنذكر لفظه قريبا ، فثبت صحة وصله . ولابن شهاب فيه شيخ آخر أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه عن سعيد بن المسيب وفيه الزيادة ، قال ابن عبد البر : هو حديث آخر لابن شهاب ، وقد وافق ابن إسحق معمرًا فيه عن ابن شهاب . **قوله** (أصبحت أصبحت) أي دخلت في الصباح ، هذا ظاهره ، واستشكل لأنه جعل أذانه غاية للأكل ، فلو لم يؤذن حتى يدخل في الصباح للزم منه جواز الأكل بعد طلوع الفجر ، والاجماع على خلافه إلا من شك كالأعمش . وأجاب ابن حبيب وابن عبد البر والأصيل وجماعة من الشراح بأن المراد قاربت الصباح ، ويعكر على هذا الجواب أن في رواية الربيع التي قد معناها ولم يكن يؤذن حتى يقول له الناس حين ينظرون إلى بزوغ الفجر : أذن ، وأبلغ من ذلك أن لفظ رواية المصنف التي في الصيام ، حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ، وإنما قلت إنه أبلغ لكون جميعه من كلام النبي ﷺ ، وأيضًا فقله **د** ان بلالا يؤذن بليل ، يشعر أن ابن أم مكتوم بخلافه ، ولأنه لو كان قبل الصبح لم يكن بينه وبين بلال فرق لصدق أن كلا منهما أذن قبل الوقت ، وهذا الموضع عندى في غاية الإشكال ، وأقرب ما يقال فيه إن أذانه جعل علامة لتحريم الأكل والشرب ، وكأنه كان له من يراعى الوقت بحيث يكون أذانه مقارنا لابتداء طلوع الفجر وهو المراد بالزوغ ، وعند أخذه في الإذان يعترض الفجر في الافي ، ثم ظهر لي أنه لا يلزم من كون المراد بقولهم **د** أصبحت ، أي قاربت الصباح وقوع أذانه قبل الفجر لاحتمال أن يكون قولهم ذلك يقع في آخر جزء من الليل وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر . وهذا وإن كان مستبعدا في العادة فليس بمستبعد من مؤذن النبي ﷺ المؤيد بالملائكة ، فلا يشاركه فيه من لم يكن بملك الصفة ، وقد روى أبو مرة من وجه آخر عن ابن عمر حديثا فيه **وكان ابن أم مكتوم يتوخي الفجر فلا يخطئه** ، وفي هذا الحديث جواز الإذان قبل طلوع الفجر ، وسيأتي بعد باب ، واستجواب أذان واحد بعد واحد . وأما

(١) هذا فيه ظر . لأن ظاهر القرآن يدل على أنه عمي قبل الهجرة ، لأن **د** سورة عبس ، **الناراة** وبه مكية ، وقد وصفه

الله فيها بأنه أعمى . فتهبه

أذان اثنين معا ففزع منه قوم ، ويقال إن أول من أحدثه بنو أمية ، وقال الشافعية : لا يكره إلا إن حصل من ذلك نهوئش ، واستدل به على جواز اتخاذ مؤذنين في المسجد الواحد ، قال ابن دقيق العيد : وأما الزيادة على الإثنين فليس في الحديث تعرض له انتهى . ونص الشافعي على جوازه ولفظه : ولا يتضيق (١) إن أذن أكثر من اثنين ، وعلى جواز تقليد الاعمى للبصير في دخول الوقت وفيه أوجه ، واختلف فيه الترجيح ، وصحح النووي في كتبه أن للعمى والبصير اعتماد المؤذن الثقة ، وعلى جواز شهادة الاعمى ، وسيأتي ما فيه في كتاب الشهادات . وعلى جواز العمل بخبر الواحد ، وعلى أن ما بعده الفجر من حكم النهار ، وعلى جواز الاكل مع الشك في طلوع الفجر لأن الأصل بقاء الليل ، وخالف في ذلك مالك فقال : يجب القضاء . وعلى جواز الاعتدال على الصوت في الرواية إذا كان عارفاً به وإن لم يشاهد الراوى ، وخالف في ذلك شعبة لاحتمال الاشتباه . وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العامة إذا كان يقصد التعريف ونحوه ، وجواز نسبة الرجل الى أمه إذا اشتهر بذلك واحتجج اليه

١٢ - باب الأذان بعد الفجر

٦١٨ - **عمر بن عبد الله بن يوسف** قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال « أخبرني حفصة أن رسول الله ﷺ كان إذا اعتسكف المؤذن للصبح وبدا الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن تُقام الصلاة »

[الحديث ٦١٨ - طرفه في : ١١٧٣ ، ١١٨١]

٦١٩ - **عمر بن أبي نعيم** قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن عائشة « كان النبي ﷺ يصلي ركعتين خفيفتين بين الغداة والإقامة من صلاة الصبح »

[الحديث ٦١٩ - طرفه في : ١١٥٩]

٦٢٠ - **عمر بن عبد الله بن يوسف** أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال « إن بلالا يُنادي بليلى ، فسكوا واشربوا حتى يُنادى ابن أم مكتوم »

قوله (باب الأذان بعد الفجر) قال الزين بن المنير : قدم المصنف ترجمة الأذان بعد الفجر على ترجمة الأذان قبل الفجر بخالف الترتيب الوجودى ، لأن الأصل في الشرع أن لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت ، فقدم ترجمة الأصل على ما ندر عنه . وأشار ابن بطال إلى الاعتراض على الترجمة بأنه لا خلاف فيه بين الأئمة ، وإنما الخلاف في جوازه قبل الفجر . والذي يظهر لى أن مراد المصنف بالترجعتين أن يبين أن المعنى الذى كان يؤذن لأجله قبل الفجر غير المعنى الذى كان يؤذن لأجله بعد الفجر ، وأن الأذان قبل الفجر لا يكتب به عن الأذان بعده ، وأن أذان ابن أم مكتوم لم يكن يقع قبل الفجر . والله أعلم . **قوله** (كان إذا اعتسكف المؤذن للصبح) هكذا وقع عند جمهور رواة البخارى وفيه نظر ، وقد استشكله كثير من العلماء ، ووجه بعضهم كما سيأتى ، والحديث في الموطأ عند جميع رواة باللفظ

« كان إذا سكت المؤذن من الأذان لصلاة الصبح ، وكذا رواه مسلم وغيره وهو الصواب ، وقد أصلح في رواية ابن شويه عن الفربري كذلك ، وفي رواية الهمداني « كان إذا أذن ، بدل اعتكف ، وهي أشبه بالرواية المصوبة . ووقع في رواية النسفي عن البخاري بلفظ كان إذا اعتكف وأذن المؤذن وهو يقتضي أن صنيعة ذلك كان مختصا بمجال اعتكافه ، وليس كذلك ، والظاهر أنه من إصلاحه . وقد أطلق جماعة من الحفاظ القول بأن الوهم فيه من عبد الله بن يوسف شيخ البخاري ، ووجه ابن بطل وغيره بأن معنى « اعتكف المؤذن ، أي لازم ارتقاؤه ونظره إلى أن يطلع الفجر ليؤذن عند أول إدراكه . قالوا : وأصل العكوف لزوم الإقامة بمكان واحد ، وتعقب بأنه يلزم منه أنه كان لا يصلحها إلا إذا وقع ذلك من المؤذن لما يقتضيه مفهوم الشرط ، وليس كذلك لمواظبته عليها مطلقا ، والحق أن لفظ « اعتكف » محرف من لفظ « سكت » ، وقد أخرجه المؤلف في باب الركعتين بعد الظهر من طريق أيوب عن نافع بلفظ « كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر » . قوله (وبدا الصبح) بغير همز أي ظهر ، وأغرب الكرماني فصيح أنه بالنون المكسورة والهمزة بعد الدال ، وكأنه ظن أنه معطوف على قوله « للصبح » ، فيكون التقدير واعتكف لنداء الصبح ، وليس كذلك فإن الحديث في جميع النسخ من الموطأ والبخاري ومسلم وغيرهما بالباء الموحدة المفتوحة وبعد الدال ألف مقصورة والواو فيه واو الحال لا واو العطف ، وبذلك تتم مطابقة الحديث للترجمة ، وسيأتي بقية الكلام عليه في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى . قوله (عن يحيى) هو ابن أبي كثير . قوله (بين النداء والإقامة) قال الزين بن المنير : حديث عائشة أبعد في الاستدلال به للترجمة من حديث حفصة ، لأن قولها « بين النداء والإقامة » لا يستلزم كون الأذان بعد الفجر . ثم أجاب عن ذلك بما حصله : إنها عنت بالركعتين ركعتي الفجر ، وهما لا يصلحان إلا بعد الفجر ، فإذا صلاهما بعد الأذان استلزم أن يكون الأذان وقع بعد الفجر انتهى . وهو مع ما فيه من التكلف غير سالم من الانتقاد . والذي عندي أن المصنف جرى على عادته في الإيعاء إلى بعض ما ورد في طرق الحديث الذي يستدل به ، ويسان ذلك فيما أورده بعد ما بين من وجه آخر عن عائشة ولفظه « كان إذا سكت المؤذن قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الصبح بعد أن يستبين الفجر » . قوله (عن عبد الله بن دينار) هذا إسناد آخر لما لك في هذا الحديث ، قال ابن عبد البر : لم يختلف عليه فيه ، واعترض ابن التيمي فقال : هذا الحديث لا يدل على الترجمة ، لجعله غاية الأكل ابتداء أذان ابن أم مكتوم ، فدل على أن أذانه كان يقع قبل الفجر بقليل . وجوابه ما تقدم تقريره في الباب الذي قبله . وقال الزين بن المنير : الاستدلال بحديث ابن عمر أوجه من غيره ، فإن قوله « حتى ينادى ابن أم مكتوم » يقتضي أنه ينادى حين يطلع الفجر ، لأنه لو كان ينادى قبله لكان كبلال ينادى بليل . (تنبيه) : قال ابن منده حديث عبد الله بن دينار يجمع على صحته ، رواه جماعة من أصحابه عنه ، ورواه عنه شعبة فاختلف عليه فيه : رواه يزيد بن هرون عنه على الشك أن بلالا كما هو المشهور ، أو « أن ابن أم مكتوم ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال » ، قال : ولشعبة فيه إسناد آخر ، فإنه رواه أيضا عن خبيب بن عبد الرحمن عن عمة أبيه فذكره على الشك أيضا ، أخرجه أحد عن غندر عنه ، ورواه أبو داود الطيالسي عنه جازما بالأول ، ورواه أبو الوليد عنه جازما بالثاني ، وكذا أخرجه ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان من طرق عن شعبة ، وكذلك أخرجه الطحاوي والطبراني من طريق منصور ابن زاذان عن خبيب بن عبد الرحمن ، وادعى ابن عبد البر وجماعة من الأئمة بأنه مقلوب وأن الصواب

حديث الباب ، وقد كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة من طريقين آخرين عن عائشة ، وفي بعض ألفاظه ما يبعد وقوع الوم فيه وهو قوله « إذا أذن عمرو فإنه ضرير البصر فلا يفرسكم ، وإذا أذن بلال فلا يطمعن أحد ، وأخرجه أحمد ، وجاء عن عائشة أيضا أنها كانت تنكر حديث ابن عمر وتقول إنه غلط ، أخرج ذلك البيهقي من طريق الدراوردي عن هشام عن أبيه عنها فذكر الحديث وزاد « قالت عائشة : وكان بلال يبصر الفجر » قال : وكانت عائشة تقول : غلط ابن عمر انتهى . وقد جمع ابن خزيمة والضبيعي بين الحديثين بما حاصله : أنه يحتمل أن يكون الأذان كان نوبا بين بلال وابن أم مكتوم ، فكان النبي ﷺ يعلم الناس أن أذان الأول منهما لا يحرم على الصائم شيئا ولا يدل على دخول وقت الصلاة بخلاف الثاني . وجزم ابن حبان بذلك ولم ييده احتمالا ، وأنكر ذلك عليه الضياء وغيره ، وقيل : لم يكن نوبا . وإنما كانت لهما حالتان مختلفتان : فان بلالا كان في أول ما شرع الأذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر ، وعلى ذلك تعمل رواية عروة عن امرأة من بني النجار قالت « كان بلال يجلس على بيتي وهو أعلى بيت في المدينة ، فإذا رأى الفجر ثمطا ثم أذن ، أخرجه أبو داود وإسناده حسن ، ورواية حميد عن أنس « أن سائلا سأل عن وقت الصلاة ، فأمر رسول الله ﷺ بلالا فأذن حين طلع الفجر » الحديث أخرجه النسائي وإسناده صحيح ، ثم أردف ابن أم مكتوم وكان يؤذن بليل واستمر بلال على حاله الأول ، وعلى ذلك تنزل رواية أنيسة وغيرها ، ثم في آخر الأمر أخر ابن أم مكتوم لضعفه ووكل به من يراعى له الفجر ، واستقر أذان بلال بليل ، وكان سبب ذلك ما روى أنه ربما كان أخطأ الفجر فأذن قبل طلوعه ، وأنه أخطأ مرة فأمره النبي ﷺ أن يرجع فيقول « ألا إن العبد نام ، يعني أن غلبه النوم على عينيه منعه من تبين الفجر ، وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره من طريق حماد بن سلة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موصولا مرفوعا ورجاله ثقات حفاظ ، لكن اتفق أئمة الحديث على أن حمادا أخطأ في رفعه ، وأن الصواب وقفه على عمر بن الخطاب ، وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه ، وأن حمادا انقرد برفعه ، ومع ذلك فقد وجد له متابع أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن زريق وهو بفتح الزاي وسكون الراء بعدها موحدة ثم ياء كياء النسب فرواه عن أيوب موصولا لكن سعيد ضعيف . ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب أيضا ، لكنه أعضله فلم يذكر نافعا ولا ابن عمر . وله طريق أخرى عن نافع عند الدارقطني وغيره اختلفت في رفعها ووقفها أيضا ، وأخرى مرسلة من طريق يونس بن عبيد وغيره عن حميد بن هلال وأخرى من طريق سعيد عن قتادة مرسلة ووصلها يونس عن سعيد بذكر أنس ، وهذه طرق يقوى بعضها بعضا ظاهرة ، فلها والله أعلم استقر أن بلالا يؤذن الأذان الأول ، وسنذكر اختلافهم في تعيين الوقت المراد من قوله « يؤذن بليل » في الباب الذي بعد هذا

١٣ - باب الأذان قبل الفجر

٦٢١ - **حدثنا** أحمد بن يونس قال **حدثنا** زهير قال **حدثنا** سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال « لا يمتن أحدكم - أو أحدا منكم - أذان بلال من سحوره ، فإنه يؤذن - أو يؤادي - بليل ، ليرجع قائمكم ، وليأبته نائمكم . ليس أن يقول الفجر أو الصبح - وقال بأصابعه ورفعه

إلى فوق ومأطأ إلى أسفل - حتى يقول هكذا ٥ . وقال زهيرٌ بسبأَ بَنِيهِ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْآخَرَى ، ثُمَّ مَدَّهَا
عن يمينه وشماله

[الحديث ٦٦١ - طرفاه في : ٥٢٩٨ ، ٧٢٤٧]

٦٦٢ و ٦٦٣ - حدثنا إسحاق قال أخبرنا أبو أسامة قال عبيد الله حدثنا عن القاسم بن محمد عن عائشة ،
وعن نافع عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال ع

وحدثني يوسف بن عيسى المروزي قال حدثنا الفضل قال حدثنا عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن
عائشة عن النبي ﷺ أنه قال « إنَّ بلالا يؤذِّنُ بابل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذِّنَ ابنُ أُمِّ مَسْكُوتٍ »
[الحديث ٦٦٢ - طرفه في : ١٩١٩]

قوله (باب الأذان قبل الفجر) أى ما حكمه هل يشرع أولا ؟ وإذا شرع هل يكتفى به عن إعادة الأذان بعد
الفجر أولا ؟ وإلى مشروعيته مطلقا ذهب الجمهور ، وخالف الثوري وأبو حنيفة ومحمد ، وإلى الاكتفاء مطلقا
ذهب مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم ، وخالف ابن خزيمة وابن المنذر وطائفة من أهل الحديث وقال به الفزالي
في الإحياء ، وادعى بعضهم أنه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء ، وتعقب بمحدث الباب ، وأجيب
بأنه مسكوت عنه فلا يدل ، وعلى التنزل فحمله فيما إذا لم يرد لفظ بخلافه ، وهنا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة
بما يشعر بعدم الاكتفاء ، وكان هذا هو السرفى لإيراد البخارى لحديثهما في هذا الباب عقب حديث ابن مسعود ،
نعم حديث زياد بن الحارث عند أبي داود يدل على الاكتفاء ، فإن فيه أنه أذن قبل الفجر بأمر النبي ﷺ ، وأنه
استأذنه في الإقامة ففعله ، إلى أن طلع الفجر فأمره فأقام ، لكن في إسناده ضعف . وأيضاً فهي واقعة عين وكانت
في سفر ، ومن ثم قال القرطبي : إنه مذهب واضح ، غير أن العمل المنقول بالمدينة على خلافه انتهى . فلم يرد إلا
بالعمل على قاعدة المالكية . وادعى بعض الحنفية - كما حكاه السروجي منهم - أن النداء قبل الفجر لم يكن بألفاظ
الأذان ، وإنما كان تذكيراً أو تحجييراً كما يقع للناس اليوم ، وهذا مردود ، لكن الذي يصنعه الناس اليوم محدث
قطعا ، وقد تضافرت الطرق على التعبير بلفظ الأذان ، فحمله على معناه الشرعى مقدم ، ولأن الأذان الأول لو كان
بألفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين . وسياق الخبر يقتضى أنه خشى عليهم الالتباس . وادعى ابن القطان أن
ذلك كان في رمضان خاصة وفيه نظر ، **قوله** (زهير) هو ابن معاوية الجمعي . **قوله** (عن أبي عثمان) في رواية ابن
خزيمة من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه ، حدثنا أبو عثمان ، ولم أوهذا الحديث من حديث ابن مسعود في شيء .
من الطرق إلا من رواية أبي عثمان عنه ، ولا من رواية أبي عثمان إلا من رواية سليمان التيمي عنه ، واشتهر عن
سليمان ، وله شاهد في صحيح مسلم من حديث سمرة بن جندب . **قوله** (أحكم أو أحد منكم) شك من الراوى
وكلاهما يفيد العموم وإن اختلفت الحثية . **قوله** (من يحوره) بفتح أوله اسم لما يؤكل في السحر ، ويجوز الضم
وهو اسم الفعل . **قوله** (ليرجع) بفتح الياء وكسر الجيم الخفيفة يستعمل هذا لازما ومتعددا ، يقال رجع زيد
ورجعت زيدا ولا يقبل في متعدى بالتثنية ، فعلى هذا من رواه بالضم والتثنية خطأ فإنه يصير من التجميع وهو
الترديد . وليس مرادنا هنا ، وإنما معناه يرد القارئ - أى المتبهد - إلى راحته ليقوم إلى صلاة الصبح نشيطا ، أو

يكون له حاجة إلى الصيام فيتسحر ، ويوقظ النائم ليتأهب لها بالغسل ونحوه ، وتمسك الطحاوى بحديث ابن مسعود هذا للمذهب فقال : فقد أخبر أن ذلك النداء كان لما ذكر لا للصلاة . وتعقب بأن قوله « لا للصلاة » زيادة في الخبر ، وليس فيه حصر فيما ذكر ، فإن قيل تقدم في تعريف الأذان الشرعى أنه لإسلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة والأذان قبل الوقت ، ليس إعلاما بالوقت ، فالجواب أن الإعلام بالوقت أهم من أن يكون إعلاما بأنه دخل أو قارب أن يدخل ، وإنما اختصت الصبح بذلك من بين الصلوات لأن الصلاة في أول وقتها مرغبه فيه ، والصبح يأتي غالبا عقب نوم فناسب أن ينصب من يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة أول الوقت . والله أعلم . **قوله** (وليس أن يقول الفجر) فيه إطلاق القول على الفعل أى يظهر ، وكذا قوله (وقال بأصابعه ورفعها) أى أشار . وفي رواية الكشميني « بأصبعيه ورفعها » . **قوله** (لى فوق) بالضم على البناء ، وكذا (أسفل) لثنية المضاعف اليه دون لفظة نحو (فة الامر من قبل ومن بعد) . **قوله** (وقال زمير) أى الراوى ، وهى أيضا بمعنى أشار ، وكأنه جمع بين إصبعيه ثم فرقهما ليحكى صفة الفجر الصادق لأنه يطلع معترضا ثم يعم الأفق ذاهبا يمينا وشمالا ، بخلاف الفجر الكاذب وهو الذى تسميه العرب « ذنب السرحان » ، فإنه يظهر فى أعلى السماء ثم ينخفض ، وإلى ذلك أشار بقوله رفع وطأ رأسه ، وفي رواية الاسماعيلى من طريق عيسى بن يونس عن سليمان « فإن الفجر ليس هكذا ولا هكذا ، ولكن الفجر هكذا ، فكان أصل الحديث كان بهذا اللفظ مقرونا بالإشارة الدالة على المراد ، وبهذا اختلفت عبارة الرواة ، وأخسر ما وقع فيها رواية جرير عن سليمان عند مسلم « وليس الفجر المعترض ولكن المستطيل » . **قوله** (حدثني إسحق) لم أره منسوبا ، وتروى فيه الجياني ، وهو عندى ابن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه كما جزم به المزى ، ويدل عليه تعبيره بقوله « وأخبرنا » فإنه لا يقول قط حدثنا بخلاف إسحق بن منصور وإسحق بن نصر ، وأما ما وقع بخط الدبائلى أنه الواسطى ثم فسره بأنه ابن شاهين فليس بصواب لأنه لا يعرف له عن أبى أسامة شىء ، لأن أبى أسامة كوفى وليس فى شيوخ ابن شاهين أحد من أهل الكوفة . **قوله** (قال عبيد الله حدثنا) فاعل قال أبو أسامة ، وعبيد الله قائل حدثنا ، فالتقدير حدثنا عبيد الله . **قوله** (عن نافع) هو معطوف على « عن القاسم بن محمد » . والحاصل أنه أخرج الحديث عن عبيد الله بن عمر من وجهين : الاول ذكر له فيه اسنادين نافع عن ابن عمر والقاسم عن عائشة ، وأما الثانى فأنصرف فيه على الاسناد الثانى . **قوله** (حتى يؤذن) فى رواية الكشميني « حتى ينادى » ، وقد أوردته فى الصيام بلفظ « يؤذن » وزاد فى آخره « فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » ، قال القاسم : لم يكن بين أذانهما إلا أن يرقى ذا وينزل ذا وفى هذا تقييد لما أطلق فى الروايات الاخرى من قوله « ان بلالا يؤذن بليل » ، ولا يقال إنه مرسل لأن القاسم تابعى فلم يدرك القصة المذكورة ، لأنه ثبت عند النسائى من رواية حفص بن غياث ، وعند الطحاوى من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة فذكر الحديث قائم « ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا » ، وعلى هذا فعنى قوله فى رواية البخارى « قال القاسم » أى فى روايته عن عائشة . وقد وقع عند مسلم فى رواية ابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثل هذه الزيادة ، وفيها نظر أوضحته فى كتاب « المدرج » ، وثبتت الزيادة أيضا فى حديث أنيسة الذى تقدمت الإشارة اليه ، وفيه حجة لمن ذهب إلى أن الوقت الذى يقع فيه الأذان قبل الفجر هو وقت السجود ، وهو أحد الأوجه فى المذهب واختاره السبكي فى شرح المنهاج وحكى تصحيحه عن

القاضي حسين والمتولى وقطع به البغوى ، وكلام ابن دقيق العيد يشعر به ، فانه قال بعد أن حكاه : يرجع هذا بان قوله « ان بلالا ينادى بليل » خبر يتعلق به فائدة للسامعين قطعاً ، وذلك إذا كان وقت الأذان مشقها محتملان يكون عند طلوع الفجر فينبى عليه السلام أن ذلك لا يمنع الأكل والشرب بل الذى يمنعه طلوع الفجر الصادق ، قال : وهذا يدل على تقارب وقت أذان بلال من الفجر انتهى . ويقضى به أيضاً ما تقدم من أن الحكمة فى مشروعيته التأهب لادراك الصبح فى أول وقتها ، وصحح النووي فى أكثر كتبه أن مبداء من نصف الليل الثانى ، وأجاب عن الحديث فى شرح مسلم فقال : قال العلماء معناه أن بلالا كان يؤذن ويترصد بمبدأ أذانه للدعاء ونحوه ، فإذا قارب طلوع الفجر نزل فأخبر ابن أم مكتوم فيتأهب بالطهارة وغيرها ثم يرقى ويشرع فى الأذان مع أول طلوع الفجر . وهذا مع وضوح مخالفته لسياق الحديث - يحتاج إلى دليل خاص لما صححه حتى يسوغ له التأويل . ووراء ذلك أقوال أخرى معروفة فى الفقهيات . واحتج الطحاوى لعدم مشروعية الأذان قبل الفجر بقوله : لما كان بين أذانها من القرب ما ذكر فى حديث عائشة ثبت أنها كانا يقصدان وقتاً واحداً وهو طلوع الفجر فيخطئه بلال ويصيه ابن أم مكتوم . وتلقب بأنه لو كان كذلك لما أقره النبي صلى الله عليه وسلم مؤذناً واعتمد عليه ، ولو كان كما ادعى لكان وقوع ذلك منه نادراً . وظاهر حديث ابن عمر يدل على أن ذلك كان شأنه وعادته . والله أعلم

١٤ - باب كم بين الأذان والإقامة ، ومن ينتظر الإقامة ؟

٦٢٤ - **حدثنا** إسحاق الواسطى قال حدثنا خالد عن الجري عن ابن بريدة عن عبد الله بن مغفل المزنى

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « بين كل أذانين صلاة - ثلاثاً - إن شاء »

[الحديث ٦٢٤ - طرفه فى : ٦٢٧]

٦٢٥ - **حدثنا** محمد بن بشر قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة قال سمعت عمرو بن عامر الأنصارى

عن أنس بن مالك قال « كان للمؤذن إذا أذن قام ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتدرون السور حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهم كذلك يصولون الر كعتين قبل المغرب ، ولم يكن بين الأذان والإقامة شيء » . قال عثمان بن جبلة وأبو داود عن شعبة « لم يكن بينها إلا قليل »

قوله (باب كم بين الأذان والإقامة) أما ، باب ، فهو فى روايتنا بلا تنوين و « كم » استفهامية ويميزها محذوف وتقديره ساعة أو صلاة أو نحو ذلك ، ولعله أشار بذلك الى ما روى عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال « اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأكل من أكله والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته » أخرجه الترمذى والحاكم لكن إسناده ضعيف ، وله شاهد من حديث أبي هريرة ومن حديث سلمان أخرجهما أبو الشيخ ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد فى زيادات المسند وكلها وأهية ، فكأنه أشار إلى أن التقدير بذلك لم يثبت ، وقال ابن بطال : لا حد لذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين ، ولم يختلف العلماء فى التطوع بين الأذان والإقامة إلا فى المغرب كما سياتى . ووقع هنا فى رواية نسبت للكشميرى « ومن انتظر الإقامة » وهو خطأ فان هذا اللفظ ترجمة تلى هذه . **قوله** (حدثنا إسحق الواسطى) هو ابن شاهين ، ويحتمل أن يكون هو الذى

عنه الديلماطي ونقلناه عنه في الذي مضى ، لكن رأيت كما نقلته أولا بخط القطب الحلبي ، وقد روى البخاري عن إسماعيل بن وهب العلاف وهو واسطي أيضا لكن ليست له رواية عن خالد وهو ابن عبد الله الطحان ، والجري سعيد بن أبياس وهو بضم الجيم كما تقدم في المقدمة ، ووقع مسمى في رواية وهب بن بقية عن خالد عند الإسماعيلي وهي إحدى فوائد المستخرجات ، وهو معدود فيمن اختلط ، واقتفوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه وخالفه منهم ، لكن أخرجه الإسماعيلي من رواية يزيد بن زريع وعبد الأعلى وابن علية وهم ممن سمع منه قبل اختلاطه ، وهي إحدى فوائد المستخرجات أيضا ، وهو عند مسلم من طريق عبد الأعلى أيضا ، وقد قال العجلي إنه من أصحهم سماعا من الجري ، فانه سمع منه قبل اختلاطه بثمان سنين ، ولم يتفرد به مع ذلك الجري بل تابعه عليه كهس بن الحسن عن ابن بريده ، وسيأتي عند المصنف بعد باب ، وفي رواية يزيد بن زريع من الفوائد أيضا تسمية ابن بريده عبد الله والتصريح بتعديده للجري . قوله (بين كل أذانين) أي أذان وإقامة ، ولا يصح حله على ظاهره لأن الصلاة بين الأذانين مفروضة ، والخبر ناطق بالتحخير لقوله لمن شاء ، وأجرى المصنف الترجمة بجرى البيان للخبر لجرسه بأن ذلك المراد ، وتوارد الشراح على أن هذا من باب التغليب كقولهم القمرين الشمس والقمر ، ويحتمل أن يكون أطلق على الإقامة أذان لأنها إعلام بحضور فعل الصلاة ، كما أن الأذان إعلام بدخول الوقت ، ولا مانع من حمل قوله « أذانين » على ظاهره لأنه يكون التقدير بين كل أذانين صلاة نافلة غير المفروضة . قوله (صلاة) أي وقت صلاة ، أو المراد صلاة نافلة ، أو نكرت لكونها تتناول كل عدد نواه المصل من النافلة كركعتين أو أربع أو أكثر . ويحتمل أن يكون المراد به الحث على المبادرة إلى المسجد عند سماع الأذان لانتظار الإقامة ، لأن منتظر الصلاة في صلاة ، قاله الزين بن المنير . قوله (ثلاثا) أي قالها ثلاثا ، وسيأتي بعد باب بلفظ « بين كل أذانين صلاة » ، بين كل أذانين صلاة ، ثم قال في الثالثة « لمن شاء » ، وهذا يبين أنه لم يقل لمن شاء إلا في المرة الثالثة ، بخلاف ما يشعر به ظاهر الرواية الأولى من أنه قيد كل مرة بقوله « لمن شاء » . ولمسلم والإسماعيلي قال في الرابعة لمن شاء ، وكان المراد بالرابعة في هذه الرواية المرة الرابعة ، أي أنه اقتصر فيها على قوله « لمن شاء » ، فأطلق عليها بعضهم رابعة باعتبار مطلق القول ، وهذا توافق رواية البخاري . وقد تقدم في العلم حديث أنس أنه ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا وكأنه قال بعد الثلاث « لمن شاء » ، ليدل على أن التكرار لتأكيد الاستحباب . وقال ابن الجوزي : فائدة هذا الحديث أنه يجوز أن يتوهم أن الأذان للصلاة يمنع أن يفعل سوى الصلاة التي أذن لها ، فبين أن التطوع بين الأذان والإقامة جائز في حديث أنس ، وقد صح ذلك في الإقامة كما سيأتي . ووقع عند أحمد ، وإذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت ، وهو أخص من الرواية المشهورة « إلا المكتوبة » . قوله في حديث أنس (كان المؤذن إذا أذن) في رواية الإسماعيلي « إذا أخذ المؤذن في أذان المغرب » . قوله (قام ناس) في رواية النساء « قام كبار أصحاب رسول الله ﷺ » ، وكذا تقدم للبؤلف في أجواب ستر العورة . قوله (يندردون) أي يستبقون (السواري) جمع سارية ، وكان غرضهم بالاستباق إليها الاستئثار بها عن يمر بين أيديهم لكونهم يصلون فرادى . قوله (وهم كذلك) أي في تلك الحال . وزاد مسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس « فيجىء الغريب فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصلحها » . قوله (ولم يكن بينهما) أي الأذان والإقامة . قوله (شيء) التنوين فيه للتعظيم ، أي لم يكن بينهما شيء كثير ، وهذا يندفع

قول من زعم أن الرواية المعلقة معارضة للرواية الموصولة ، بل هي مينة لها ، ونفي الكثير يقتضى إثبات القليل ، وقد أخرجه الإسماعيلي موصولة من طريق عثمان بن عمر عن شعبة بلفظ : وكان بين الأذان والإقامة قريب ، ولمحمد بن نصر من طريق أبي عامر عن شعبة نحوه ، وقال ابن المنير : يجمع بين الروایتين بحمل النفي المطلق على المبالغة مجازاً ، والاثبات القليل على الحقيقة . وحمل بعض العلماء حديث الباب على ظاهره فقال : دل قوله ، ولم يكن بينهما شيء . على أن عموم قوله ، بين كل أذانين صلاة ، مخصوص بغير المغرب ، فانهم لم يكونوا يصلون بينهما بل كانوا يشرعون في الصلاة في أثناء الأذان ويفرغون مع فراغه . قال : ويؤيد ذلك ما رواه الزار من طريق حيان بن عبيد الله عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مثل الحديث الأول ، وزاد في آخره ، إلا المغرب ، اهـ . وفي قوله ، ويفرغون مع فراغه ، نظر لأنه ليس في الحديث ما يقتضيه ، ولا يلزم من شروعه في أثناء الأذان ذلك ، وأما رواية حيان وهو يفتح المهمة والتحنائية فتشاذر لأنه وإن كان صدوقاً عند الزار وغيره لكنه خالف الحفاظ من أصحاب عبد الله بن بريدة في إسناد الحديث ومنتهاه ، وقد وقع في بعض طرقه عند الإسماعيلي : وكان بريدة يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب فلو كان الاستثناء محفوفاً لم يخالف بريدة برأيه . وقد نقل ابن الجوزي في الموضوعات عن الفلاس أنه كذب حياناً المذكور ، وقال القرطبي وغيره : ظاهر حديث أنس أن الركعتين بعد المغرب وقبل صلاة المغرب كان امرأ أقر النبي ﷺ أصحابه عليه وعملوا به حتى كانوا يستبقون إليه ، وهذا يدل على الاستحباب ، وكان أصله قوله ﷺ : بين كل أذانين صلاة . وأما كونه ﷺ لم يصلهما فلا ينافي الاستحباب ، بل يدل على أنها ليستا من الرواتب . وإلى استحبابهما ذهب أحد وإحقق وأصحاب الحديث ، وروى عن ابن عمر قال : ما رأيت أحداً يصلهما على عهد النبي ﷺ ، وعن الخلفاء الأربعة وجماعة من الصحابة أنهم كانوا لا يصلونهما . وهو قول مالك والشافعي ، وأدعى بعض المالكية نسخهما فقال : إنما كان ذلك في أول الأمر حيث نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، فبين لهم بذلك وقت الجواز ، ثم ندب إلى المبادرة إلى المغرب في أول وقتها ، فلو استمرت المواظبة على الاشتغال بغيرها لكان ذلك ذريعة إلى مخالفة لإدراك أول وقتها . وتعقب بأن دعوى النسخ لا دليل عليها ، والمنقول عن ابن عمر رواه أبو داود من طريق طاوس عنه ، ورواية أنس المثبتة مقدمة على نفيه ، والمنقول عن الخلفاء الأربعة رواه محمد بن نصر وغيره من طريق إبراهيم النخعي عنهم ، وهو منقطع ، ولو ثبت لم يكن فيه دليل على النسخ ولا الكراهة . وسياق في أبواب التطوع أن عقبه بن عامر سئل عن الركعتين قبل المغرب فقال : كنا نفعلهما على عهد النبي ﷺ ، قيل له : فما يمنعك الآن ؟ قال : الشغل . ففعل غيره أيضاً منه الشغل . وقد روى محمد بن نصر وغيره من طرق قوية عن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبي الدرداء وأبي موسى وغيرهم أنهم كانوا يواظبون عليهما . وأما قول أبي بكر بن العربي : اختلف فيها الصحابة ولم يفعلها أحد بعدهم ، فردود بقول محمد بن نصر ، وقد رويناه عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يصلون الركعتين قبل المغرب ، ثم أخرج ذلك بأسانيد متعددة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الله بن بريدة ويحيى بن عقيل والأعرج وعاصم بن عبد الله بن الزبير وعراك بن مالك ، ومن طريق الحسن البصري أنه سئل عنهما فقال : حسنتين والله لمن أراد الله بهما . وعن سميد بن المسيب أنه كان يقول : حق على كل مؤمن إذا أذن المؤذن أن يركع ركعتين . وعن مالك قول آخر باستحبابهما . وعند الشافعية وجه وجهه النووي ومن تبعه ، وقال في شرح مسلم : قول من قال

إن فعلهما يؤدي إلى تأخير المغرب عن أول وقتها خيال قاسد متاخذ السنة ، ومع ذلك فزمنهما زمن يسير لا تتأخر به الصلاة عن أول وقتها . قلت : وبمجموع الأدلة يرشد إلى استحباب تخفيفهما كما في ركعتي الفجر ، قيل والحكمة في التلبس بهما رجاء إجابة الدعاء ، لأن الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد ، وكلما كان الوقت أشرف كان ثواب العبادة فيه أكثر ، واستدل بحديث أنس على امتداد وقت المغرب ، وليس ذلك بواضح . (تنبيهان) : (أحدهما) مطابقة حديث أنس للترجمة من جهة الإشارة إلى أن الصحابة إذا كانوا ينتدرون إلى الركعتين قبل صلاة المغرب مسح قصر وقتها فالمبادرة إلى التفتل قبل غيرها من الصلوات تقع من باب الأولى ، ولا يتقيد بركعتين إلا ما ضاهى المغرب في قصر الوقت كالصبح . (الثاني) لم تصل لنا رواية عثمان بن جبلة - وهو بفتح الجيم والموحدة - إلى الآن . وزعم منغلطاي ومن تبعه أن الاسماعيلي وصلها في مستخرجه ، وليس كذلك ، فإن الاسماعيلي إنما أخرجه من طريق عثمان ابن عمر . وكذلك لم تصل لنا رواية أبي داود وهو الطيالسي فيما يظهر لي ، وقيل هو الحفري بفتح المهملة والفاء . وقد وقع لنا مقصود روايتهما من طريق عثمان بن عمر وأبي عامر والله الخد

١٥ - باب من انتظر الإقامة

٦٢٦ - حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا سكّت المؤذن بالأولى من صلاة الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الفجر بعد أن يستبين الفجر ، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة »

[الحديث ٦٢٦ - أطرافه في : ٩٩٤ ، ١١٣٣ ، ١١٦٠ ، ١١٧٠ ، ٦٣١٠]

قوله (باب من انتظر الإقامة) موضع الترجمة من الحديث قوله « ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن » وأوردها مورد الاحتمال تنبيها على اختصاص ذلك بالإمام لأن المأموم مندوب إلى إحراز الصف الأول ، ويحتمل أن يشارك الإمام في ذلك من كان منزله قريبا من المسجد ، وقيل يستفاد من حديث الباب أن الذي ورد من الحضر على الاستباق إلى المسجد هو لمن كان على مسافة من المسجد ، وأما من كان يسمع الإقامة من داره فانتظاره للصلاة إذا كان متهيئا لها كانتظاره لإياها في المسجد ، وفي مقصود الترجمة أيضا ما أخرجه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال « كان بلال يؤذن ثم لا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ » . قوله (إذا سكّت المؤذن) أي فرغ من الأذان بالسكوت عنه ، هذا في الروايات المعتمدة بالمشاء الفوقانية ، وحكى ابن التين أنه روى بالموحدة ، ومعناه صب الأذان وأفرغه في الأذان ، ومنه أفرغ في أدنى كلاما حسنا هـ . والرواية المذكورة لم تثبت في شيء من الطرق ، وإنما ذكرها الخطابي من طريق الاوزاعي عن الزهري وقال : إن سويد بن نصر - راويها عن ابن المبارك عنه - ضبطها بالموحدة . وأفرط الصناني في العباب لجرم أنها بالموحدة ، وكذا ضبطها في نسخة التي ذكر أنه قابلها على نسخة القزبري ، وأن المحدثين يقولونها بالمشاء ، ثم ادعى أنها تصحيف وليس كما قال . قوله (بالاولى) أي عن الأولى ، وهي متعلقة بسكت يقال سكت عن كذا إذا تركه ، والمراد بالاولى الأذان الذي يؤذن به عند دخول الوقت ، وهو أول باعتبار الإقامة وثان باعتبار الأذان الذي قبل الفجر ، وجاء التأنيث إما من قبل مؤاعاته للإقامة أو لانه أراد المناداة أو الدعوة التامة ، ويحتمل ان يكون صفة لمحذوف والتقدير إذا سكّت عن المرة الاولى

أو في المرة الأولى . (تنبيه) : أخرج البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر ، أن النبي ﷺ كان يخرج بعد النداء إلى المسجد ، فإن رأى أهل المسجد قليلا جلس حتى يجتمعوا ثم يصلي ، ، وإسناده قوى مع إرساله ، وليس بينه وبين حديث الباب تعارض لانه يحمل على غير الصبح ، أو كان يفعل ذلك بعد أن يأتيه المؤذن ويخرج معه إلى المسجد . **قوله** (يستبين) بموحدة وآخره نون ، وفي رواية يستنير ، بنون وآخره واء ، وسيأتي الكلام على ركعتي الفجر في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى

١٦ - باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء

٦٢٧ - **حَرْشٌ** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا كَثْمَسُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ ، بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ - ثُمَّ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ : - لِمَنْ شَاءَ » **قوله** (باب بين كل أذانين صلاة) تقدم الكلام على فوائده قبل باب ، وترجم هنا بلفظ الحديث ، وهناك يبعث ما دل عليه

١٧ - باب مَنْ قَالَ : لِيُؤْذَنَ فِي السَّفَرِ مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ

٦٢٨ - **حَرْشٌ** مُطَّلَى بْنُ أَسَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ « أُذِنْتُ النَّبِيُّ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي ، فَأَقْبَانَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً ، وَكَانَ رَحِيمًا رَفِيقًا . فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهَالِنَا قَالَ : ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَصَلُّوا ، فَإِذَا حَقَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، وَلْيُؤْمِّمْكُمْ أَكْبَرُكُمْ »

[الحديث ٦٢٨ - أطراعه في : ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٥٨ ، ٦٨٥ ، ٨١٩ ، ٢٨٤٨ ، ٦٠٠٨ ، ٧٢٤٦]

قوله (باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد) كأنه يشير إلى ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح ، أن ابن عمر كان يؤذن للصبح في السفر أذانين ، وهذا مصير منه إلى التسوية بين الحضر والسفر ، وظاهر حديث الباب أن الأذان في السفر لا يتكرر ، لانه لم يفرق بين الصبح وغيرها ، والتعليل الماضي في حديث ابن مسعود يؤيده ، وعلى هذا فلا مفهوم لقوله مؤذن واحد في السفر لان الحضر أيضا لا يؤذن فيه إلا واحد ، ولو احتج إلى تعددهم لتباعد أقطار البلد أذن كل واحد في جهة ولا يؤذنون جميعا ، وقد قيل ان أول من أحدث التأذين جميعا بنو أمية . وقال الشافعي في الام ، : وأحب أن يؤذن مؤذن بعد مؤذن ولا يؤذن جماعة معا ، وان كان مسجد كبير فلا بأس أن يؤذن في كل جهة منه مؤذن يسمع من يليه في وقت واحد . **قوله** (في نفر) هم من ثلاثة الى عشرة . **قوله** (من قومي) هم بنو ليث بن بكر بن عبد مناف بن كنانة . وكان قدوم وفد بني ليث قريبا ذكره ابن سعد بأسانيد متعددة أن وائلة الليثي قدم على رسول الله ﷺ وهو يتجهز لتبوك . **قوله** (رقيقا) بقاء ثم قاف من الرفق ، وفي رواية الاصيل قيل والكشمجني بقافين أي رقيق القلب . **قوله** (وصلوا) زاد في رواية اسماعيل بن علية عن أيوب ، كما رأيتهم في أصلي ، وهو في باب رحمة الناس واليهائم ، من كتاب الأدب ، ومثله في باب خبر الواحد من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب . **قوله** (فإذا حضرت الصلاة) وجه مطابقتها للترجمة مع أن ظاهره

مخالفتها لقوله . فسكونوا فيهم وعلوهم فإذا حضرت ، فظاهره أن ذلك بعد وصولهم إلى أهلهم وتعليمهم ، لكن المصنف أشار إلى الرواية الآتية في الباب الذي بعد هذا فإن فيها « إذا أتبنا خرجنا فأذننا » ، ولا تعارض بينهما أيضا وبين قوله في هذه الترجمة « مؤذن واحد » ، لأن المراد بقوله أذننا أى من أحب منسكا أن يؤذن فليؤذن ، وذلك لاستوائهما في الفضل ، ولا يعتبر في الأذان السن بخلاف الإمامة ، وهو واضح من سياق حديث الباب حيث قال « فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » ، واستدل بهذا على أفضلية الإمامة على الأذان وعلى وجوب الأذان ، وقد تقدم القول فيه في أوائل الأذان وبيان خطأ من نقل الإجماع على عدم الوجوب ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في « باب إذا استوا في القراءة » من أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى

١٨ - باب الأذان السافر إذا كانوا جماعة والإقامة ، وكذلك بعرفة وجميع

وقول المؤذن « الصلاة في الرحال » في الليلة الباردة أو الحارة

٦٢٩ - **حديث** مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبة عن المهاجر أبي الحسن عن زيد بن وهب عن أبي ذر قال « كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فأراد المؤذن أن يؤذن فقال له : أبرد . ثم أراد أن يؤذن فقال له : أبرد . ثم أراد أن يؤذن فقال له : أبرد ، حتى ساوى الظل الثلج ، فقال النبي ﷺ : إن شدة الحر من فيح جهنم »

٦٣٠ - **حديث** محمد بن يوسف قال حدثنا شعبان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال « أتى رجلان النبي ﷺ يريدان السفر ، فقال النبي ﷺ : إذا أتبنا خرجنا فأذننا ، ثم أقبنا ، ثم ليؤمكما أكبركما »

٦٣١ - **حديث** محمد بن المثنى قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا أيوب عن أبي قلابة قال : حدثنا مالك « أتينا إلى النبي ﷺ ونحن شعبة متقاربون فأفنا عنده عشرين يوما وليلة ، وكان رسول الله ﷺ رجلا رفيقا ، فلما ظن أننا قد اشتبهنا أهدنا - أو قد اشتقنا - سألنا عن تركنا بعدنا ، فأخبرناه ، قال : ارجعوا إلى أهليكم ، فأقيموا فيهم وعلوهم ، ومردم - وذكر أشياء أحفظها أو لا أحفظها - وصلوا كما رأيتموني أصلي ، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم »

قوله (باب الأذان للسافر) كذا في كشميني والباقيين « للسافر ، بالافراد ، وهو للجنس . قوله (إذا كانوا جماعة) هو مقتضى الأحاديث التي أوردتها ، لكن ليس فيها ما يمنع أذان المنفرد ، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول : إنما التأذين لجيش أو ركب عليهم أمير فينادي بالصلاة ليجمعوا لها ، فأما غيرهم فأما هي الإمامة . وحكى نحو ذلك عن مالك . وذهب الأئمة الثلاثة والثوري وغيرهم إلى مشروعية الأذان لكل أحد ، وقد تقدم حديث أبي سعيد في « باب رفع الصوت بالنداء » وهو يقتضى استحباب الأذان للمنفرد ، وبالغ علما . فقال : إذا كنت في سفر فلم تؤذن ولم تقم فاعد الصلاة ، ولعله كان يرى ذلك شرطا في صحة الصلاة أو يرى

استحباب الإعادة لا وجوبها . قوله (والإقامة) بالحفض عطفا على الأذان ، ولم يختلف في مشروعيتها الإقامة في كل حال . قوله (وكذلك بعرفة) لعله يشير إلى حديث جابر الطويل في صفة الحج ، وهو عند مسلم ، وفيه أن بلالا أذن وأقام لما جمع النبي ﷺ بين الظهر والعصر يوم عرفة . قوله (وجمع) يفتح الجيم وسكون الميم هي مزدلفة ، وكأنه أشار بذلك إلى حديث ابن مسعود الذي ذكره في كتاب الحج وفيه : أنه صلى المغرب بأذان وإقامة ، والعشاء بأذان وإقامة ، ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ يفعل . قوله (وقول المؤذن) هو بالحفض أيضا ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي ذر مستوفى في « باب الإبراد بالظهر » في الواقيت ، وفيه البيان أن المؤذن هو بلال وأنه السلام على حديث أبي ذر مستوفى في « باب الإبراد بالظهر » هو الفريابي ، وبذلك صرح أبو نعيم في المستخرج وُسَفيان هو الثوري ، وقد روى البخاري عن محمد بن يوسف أيضا عن سُفيان بن عيينة ، لكنه محمد بن يوسف البسكندي وليس له رواية عن الثوري ، والفريابي وإن كان يروي أيضا عن ابن عيينة لكنه إذا أطلق سُفيان ، فأنما يريد به الثوري ، وإذا روى عن ابن عيينة بينه ، وقد قدمنا ذلك . قوله (أتى رجلان) هما مالك بن الحويرث راوي الحديث ورفيقه ، وسيأتي في « باب سفر الاثنين » من كتاب الجهاد لفظ « انصرف من عند النبي ﷺ أنا وصاحب لي » ولم أر في شيء من طرقه تسمية صاحبه . قوله (فأذنا) قال أبو الحسن بن القصار : أراد به الفضل ، وإلا فأذان الواحد مجزئ . وكأنه فهم منه أنه أمرهما أن يؤذنا جميعا كما هو ظاهر اللفظ ، فإن أراد أنهما يؤذنان ما قلنا ذلك بمراد ، وقد قدمنا النقل عن السلف بخلافه . وإن أراد أن كلا منهما يؤذن على حدة ففيه نظر ، فإن أذان الواحد يكفي الجماعة . نعم يستحب لكل أحد إجابة المؤذن ، فالأولى حمل الأمر على أن أحدهما يؤذن والآخر يجيب ، وقد تقدم له توجيه آخر في الباب الذي قبله ، وأن الحامل على صرفه عن ظاهره قوله فيه « فليؤذن لكم أحدهم » . والطبراني من طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء في هذا الحديث « إذا كنت مع صاحبك فأذن وأقم ، وليؤمكما أكبركما ، واستروح القرطبي لحمل اختلاف ألفاظ الحديث على تصدد القصة ، وهو بعيد ، وقال الكرماني : قد يطلق الأمر بالثنائية وبالجمع والمراد واحد ، كقوله : يا حرسى اضربا عنقه ، وقوله : قتله بنو تميم ، مع أن القاتل والضارب واحد . قوله (ثم أقميا) فيه حجة لمن قال باستحباب إجابة المؤذن بالإقامة إن حمل الأمر على ما مضى ، وإلا فالذي يؤذن هو الذي يقيم . (تنبيه) : وقع هنا في رواية أبي الوقت « حدثنا محمد بن المنثري حدثنا عبد الوهاب عن أيوب » فذكر حديث مالك بن الحويرث مطولا نحو ما مضى في الباب قبله ، وسيأتي بتمامه في « باب خبر الواحد » ، وعلى ذكره هناك اقتصر باقي الرواة

٦٣٢ - **حديث** سَدَّدُ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ « أَذَّنَ ابْنُ عُمَرَ فِي لَيْلَةٍ بِأَذَى بَصْجَنَانَ ، ثُمَّ قَالَ : صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ . فَأَخْبَرَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مُؤَذِّنًا بِأَذَى ثُمَّ يَقُولُ كُلِّي بُرْهَ : أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ فِي اللَّيْلِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ »

[الحديث ٦٣٢ - طرفه في : ٦٦٦]

٦٣٣ - **حديث** إِسْحَاقُ قَالَ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَيْسِ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جَبِيَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ ، فَجَاءَهُ بِلَالٌ فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ ، ثُمَّ خَرَجَ بِلَالٌ بِالْمَضَرَّةِ حَتَّى رَكَزَهَا

بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ ،

قوله (حدثنا يحيى) هو القطان . **قوله** (بضجنان) هو بفتح الصاد المعجمة وبالجيم بعدها نون على وزن فعلان غير مصروف ، قال صاحب الصحاح وغيره : هو جبل بناحية مكة . وقال أبو موسى في ذيل التريبيين : هو موضع أو جبل بين مكة والمدينة . وقال صاحب المشارق ومن تبعه : هو جبل على بريد من مكة . وقال صاحب الفائق : بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلا ، وبينه وبين وادي مرببعة أميال . انتهى . وهذا القدر أكثر من يريدين . وضبطه بالأميال يدل على مزيد اعتناء ، وصاحب الفائق ممن شاهد تلك الأماكن واعتنى بها ، خلاف من تقدم ذكره ممن لم يرها أصلا . ويؤيده ما حكاه أبو عبيد البكري قال : وبين قديد وضجنان يوم قال معبد الخزاعي : قد جعلت ماء قديد موعدي وماء ضجنان لهاضي الغد

قوله (وأخبرنا) أي ابن عمر . **قوله** (كان بأمر مؤذنا) في رواية مسلم كان بأمر المؤذن . **قوله** (ثم يقول على أثره) صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الأذان ، وقال القرطبي : لما ذكر رواية مسلم بلفظ « يقول في آخر ندائه » ، يحتمل أن يكون المراد في آخره قبيل الفراغ منه ، جمعا بينه وبين حديث ابن عباس . انتهى . وقد قدمنا في « باب الكلام في الأذان » ، عن ابن خزيمة أنه حل حديث ابن عباس على ظاهره ، وأن ذلك يقال بدلا من الجملة نظرا إلى المعنى لأن معنى « حي على الصلاة » ، هلوا إليها ، ومعنى « الصلاة في الرحا » ، تأخروا عن الجحى . ولا يناسب إيراد اللفظين معا لأن أحدهما تقيض الآخر . ويمكن الجمع بينهما ، ولا يلزم منه ما ذكر بأن يكون معنى الصلاة في الرحا رخصة لمن أراد أن يترخص ، ومعنى هلوا إلى الصلاة ندب لمن أراد أن يستكمل الفضيلة ولو تحمل المشقة . ويؤيد ذلك حديث جابر عند مسلم قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، فطارنا ، فقال : ليصل من شاء منكم في رحله . **قوله** (في الليلة الباردة أو المطيرة) قال الكرماني فميلة بمعنى فاعلة ، وإسناد المطر إليها مجاز ، ولا يقال إنها بمعنى مفعولة . أي مطور فيها . لوجود الهاء في قوله مطيرة إذ لا يصح مطورة فيها . اهـ ملخصا . وقوله (أو) للتنويع لا للشك . وفي صحيح أبي عوانة ليلة باردة أو ذات مطر أو ذات ريح ، ودل ذلك على أن كلا من الثلاثة عذر في التأخير عن الجماعة ، ونقل ابن بطال فيه الإجماع ، لكن المروفي عند الشافعية أن الريح عذر في الليل فقط ، وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل ، لكن في السنن من طريق ابن إسحق عن نافع في هذا الحديث « في الليلة المطيرة والغداة القرة » ، وفيها بإسناد صحيح من حديث أبي الملبغ عن أبيه « أنهم مطروا يوما فرخص لهم ، ولم أر في شيء من الأحاديث الترخص بعذر الريح في النهار صريحا ، لكن القياس يقتضي إلحاقه ، وقد نقله ابن الرقعة وجها . **قوله** (في السفر) ظاهره اختصاص ذلك بالسفر ، ورواية مالك عن نافع الآتية في أبواب صلاة الجماعة مطلقة ، وبها أخذ الجمهور ، لكن قاعدة حل المطلق على المقيد تقتضي أن يختص ذلك بالمسافر مطلقا ، ويلحق به من تلحقه بذلك مشقة في الحضر دون من لا تلحقه . والله أعلم . **قوله** (حدثنا إسحق) وقع في رواية أبي الوقت أنه ابن منصور ، وبذلك جزم خلف في الأطراف ، وقد تردد الكل باذني هل هو ابن إبراهيم أو ابن منصور ، ورجح الجبائي أنه ابن منصور واستدل على ذلك بأن مسلما أخرج هذا الحديث بهذا الإسناد عن إسحق بن منصور . **قوله** (فأذنه بالصلاة ثم خرج بلال) اختصره المصنف ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طرق

عن جعفر بن عون فقال بعد قوله بالصلاة ، فدعا بوضوء قنوصاً ، فذكر القصة . **قوله** (وأقام الصلاة) اختصر بقيته ، وهي عند الاسماعيلي أيضا وهي د وركرها بين يديه والظن بمرور ، الحديث ، وقد قدمنا الكلام عليه في باب ستر الإمام ستره لن خلفه . **قوله** (بالابطاح) هو موضع معروف خارج مكة ، وقد ينه في ذلك الباب ، وفهم بعضهم أن المراد بالابطاح موضع جمع لذكره لما في الترجمة ، وليس ذلك مراده ، بل بين جمع والابطاح مسافة طويلة ، وإنما أورد حديث أبي جحيفة لأنه يدخل في أصل الترجمة وهي مشروعية الأذان والإقامة للسافرين

١٩ - **باب** هل يَتَتَبِعُ الْمُؤَذِّنُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا ، وهل يَلْتَفِتُ فِي الْأَذَانِ ؟

ويذكر عن بلال أنه جَلَّ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ . وكان ابنُ عمرَ لَا يَحْمِلُ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ وقال ابراهيمُ : لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَذِّنَ عَلَى غَيْرِ وُضوء . وقال عطاء : الْوُضوءُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ وقالت عائشة : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ

٦٣٤ - **حديث** محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه أنه رأى بلالاً يُؤَذِّنُ فَجَعَلَتْ أَتَتَّبِعُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا بِالْأَذَانِ »

قوله (باب هل يتتبع المؤذن فاه ههنا وههنا) هو بياض تحتانية ثم بتاءين مفتوحات ثم بموحدة مشددة من التتبع ، وفي رواية الاصيل د يقيم ، بضم أوله وإسكان المثناة وكسر الموحدة من الانتباه ، والمؤذن بالرفع لأنه فاعل التتبع ، وفاه منصوب على المفعولية ، وههنا وههنا ، ظرفا مكان والمراد بهما جهتا العين والشمال كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الكلام على الحديث . وقال الكرماني : لفظ المؤذن بالنصب وفاعله محذوف تقديره الشخص ونحوه ، وفاه بالنصب بدل من المؤذن ، قال : ليوافق قوله في الحديث د لجعلت أتتبع فاه ، هـ . وليس ذلك بلازم ، لما عرف من طريقة المصنف أنه لا يقف مع اللفظ الذي يورده غالبا بل يترجم له ببعض ألفاظه الواردة فيه ، وكذا وقع ههنا ، فان في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عند أبي عوانة في صحيحه د لجعل يتتبع بفيه يميننا وشمالا ، وفي رواية وكيع عن سفيان عند الاسماعيلي د رأيت بلالا يؤذن يتتبع بفيه ، ووصف سفيان يميل برأسه يميننا وشمالا ، والحاصل أن بلالا كان يتبع بفيه الناحيتين ، وكان أبو جحيفة ينظر إليه فكل منهما متتبع باعتبار . **قوله** (وهل يلتفت في الأذان) يشير إلى ما قدمناه في رواية وكيع وفي رواية إسحق الأزرق عن سفيان عند النسائي د لجعل يتصرف يميننا وشمالا ، وسيأتي في رواية يحيى بن آدم بلفظ د والتفت ، **قوله** (ويذكر عن بلال أنه جعل لإصبعيه في أذنيه) يشير بذلك إلى ما وقع في رواية عبد الرزاق وغيره عن سفيان كما سنوضحه بعد . **قوله** (وكان ابن عمر الخ) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق نسير وهو بالنون والمهمله مصغر ابن ذعلوق بضم الذال المعجمة وسكون العين المهملة وضم اللام . عن ابن عمر . **قوله** (وقال إبراهيم) يعني النخعي الخ وصله سعيد ابن منصور وابن أبي شيبة عن جرير عن منصور عنه بذلك وزاد ثم يخرج فيتوضأ ثم يرجع فيقيم ، **قوله** (وقال عطاء الخ) وصله عبد الرزاق عن ابن جرير قال د قال لي عطاء : حق وسنة مسنونة أن لا يؤذن المؤذن إلا متوضئا ، هو من الصلاة ، هو فاتحة الصلاة ، ولابن أبي شيبة من وجه آخر عن عطاء . انه كره أن يؤذن الرجل على غير

وحسنه ، وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذى والبيهقى من حديث أبى هريرة وفى إسناده ضعف . **قوله** (وقالت عائشة) تقدم الكلام عليه فى « باب تقضى الحائض المناسك » من كتاب الحيض ، وأن مسلما وصله . وفى إيراد البخارى له هنا إشارة إلى اختيار قول النخعى ، وهو قول مالك والكوفيين لأن الأذان من جملة الأذكار فلا يشترط فيه ما يشترط فى الصلاة من الطهارة ولا من استقبال القبلة ، كما لا يستحب فيه الخشوع الذى يتأقبه الالتفات وجعل الإصبع فى الأذن ، وبهذا تعرف مناسبة ذكره لهذه الآثار فى هذه الترجمة ، ولاختلاف نظر العلماء فيها أوردنا بلفظ الاستفهام ولم يحزم بالحكم . **قوله** (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري . **قوله** (وهنا وهنا بالأذان) كذا أوردته مختصرا ، ورواية وكيع عن سفيان عند مسلم أتم حيث قال « لجلعت أتبع فاه وهنا وهنا يمينا وشمالا يقول : حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، وهذا فيه تفسيد للالتفات فى الأذان وأن محله عند الحيملتين ، وبوب عليه ابن خزيمة » انحراف المؤذن عند قوله حى على الصلاة حى على الفلاح بضمه لا يبدنه كله ، قال : وإنما يمكن الانحراف بالفم بانحراف الوجه ، ثم ساقه من طريق وكيع أيضا بلفظ « لجعل يقول فى أذانه هكذا ، ويحرف رأسه يمينا وشمالا ، وفى رواية عبد الرزاق عن الثوري فى هذا الحديث زيادتان : إحداهما الاستدارة ، والأخرى وضع الإصبع فى الأذن ، ولفظه عند الترمذى « رأيت بلالا يؤذن ويدور ويتبع فاه وهنا وهنا وإصبعاه فى أذنيه » فأما قوله « ويدور » فهو مدرج فى رواية سفيان عن عون ، بين ذلك يحيى بن آدم عن سفيان عن عون عن أبيه قال « رأيت بلالا أذن فأتابع فاه وهنا وهنا والتفت يمينا وشمالا » قال سفيان : كان حجاج - يعنى ابن أوطاة - يذكر لنا عن عون أنه قال « فاستدار فى أذانه » فلما قلنا عونا لم يذكر فيه الاستدارة ، أخرجه الطبرانى وأبو الشيخ من طريق يحيى بن آدم ، وكذا أخرجه البيهقى من طريق عبد الله بن الوليد العدنى عن سفيان ، لكن لم يسم حجاجا ، وهو مشهور عن حجاج أخرجه ابن ماجه وسعيد بن منصور وابن أبى شيبة وغيرهم من طريقه ولم ينفرد به بل وافقه إدريس الأودى ومحمد العزضى عن عون ، لكن الثلاثة ضعفاء ، وقد خالفهم من هو مثلهم أو أمثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون فقال فى حديثه « ولم يستدر » أخرجه أبو داود ، ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستدارة عنى استدارة الرأس ، ومن نفاها عنى استدارة الجسد كله . ومضى ابن بطلان ومن تبعه على ظاهره فاستدل به على جواز الاستدارة بالبدن كله ، قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على استدارة المؤذنين للاستماع عند التللفظ بالحيملتين ، واختلف هل يستدير يبدنه كله أو بوجه فقط وقدماء قارتان مستقبل القبلة ؟ واختلف أيضا هل يستدير فى الحيملتين الأولىين مرة وفى الثانية مرة ، أو يقول حى على الصلاة عن يمينه ثم حى على الصلاة عن شماله وكذا فى الأخرى ؟ قال : ورجح الثانى لأنه يكون لكل جهة نصب منهما ، قال : والاول أقرب إلى لفظ الحديث . وفى المعنى عن أحمد : لا يدور إلا لأن كان على منارة يقصد إسماع أهل الجهتين . وأما وضع الإصبعين فى الأذنين فقد رواه مؤمل أيضا عن سفيان أخرجه أبو عوانة ، وله شواهد ذكرتها فى « تعليق التعليق » من أصحها ما رواه أبو داود وابن حبان من طريق أبى سلام الدمشقى أن عبد الله الهوزنى حدثه قال : قلت لبلال كيف كانت نفقة النبي ﷺ ؟ فذكر الحديث وفيه « قال بلال : لجلعت إصبعى فى أذنى فأذنت ، ولابن ماجه والحاكم من حديث سعد القرظ « أن النبي ﷺ أمر بلالا أن يجعل إصبعيه فى أذنيه » وفى إسناده ضعف ، قال العلماء فى ذلك فائدتان : إحداهما أنه قد يكون أرفع أصوته ، وفيه حديث ضعيف أخرجه أبو الشيخ من طريق سعد القرظ عن بلال ،

فأنهما أنه علامة للمؤذن يعرف من رآه على بعد أو كان به صمم أنه يؤذن ، ومن ثم قال بعضهم : يجعل يده فوق أذنه حسب ، قال الترمذى : استحَب أهل العلم أن يدخل المؤذن إصبعه في أذنيه في الأذان ، قال : واستحبه الأوزاعي في الإقامة أيضا . (تنبيه) : لم يرد تعيين الإصبع التي يستحب وضعها ، وجرم النوى أنها المسبحة ، وإطلاق الإصبع جاز عن الأئمة . (تنبيه آخر) : وقع في المعنى للوقوف نسبة حديث أبي جحيفة بلفظ : إن بلالا أذن ووضع إصبعه في أذنيه ، إلى تفريح البخارى ومسلم ، وعورهم ، وساق أبو نعيم في المستخرج حديث الباب من طريق عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق عن سفيان بلفظ عبد الرزاق من غير بيان فإأجاد ، لإيهامه أنهما توافقتا ، وقد عرفت ما في رواية عبد الرزاق من الإدراج ، وسلامة رواية عبد الرحمن من ذلك . والله المستعان

٣٠ - باب قول الرجل فأتئنا الصلاة

وكره ابن سيرين أن يقول : فأتئنا الصلاة ، ولكن ليقول : لم نذكر ، وقوله الذي ﷺ أصح
٦٣٥ - **حديث** أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال « بينما نحن نصلّى مع النبي ﷺ ، إذ تبع حجة رجال ، فلما صلى قال : ما شأنكم ؟ قلوا : استعجنا إلى الصلاة . قال : فلا تفعلوا . إذا أتيتهم الصلاة فمليكم بالسكينة ، فما أذركم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا »

قوله (باب قول الرجل فأتئنا الصلاة) أى هل يكره أم لا ؟ . **قوله** (وكره ابن سيرين الخ) وصله ابن أبي شيبة عن أضر عن ابن عون قال : كان محمد - يعنى ابن سيرين - يكره ، فذكره . **قوله** (وقوله النبي ﷺ) هو بالرفع على الابتداء ، وأصح خبره . وهذا كلام المصنف رادا على ابن سيرين . ووجه الرد أن الشارع أطلق لفظ القوات فدل على الجواز ، وابن سيرين مع كونه كرهه فأنما كرهه من جهة اللفظ لأنه قال « وليقل لم نذكر ، وهذا محصل معنى القوات ، لكن قوله لم نذكر فيه نسبة عدم الإدراك إليه بخلاف فأتئنا ، ففعل ذلك هو الذى لحظه ابن سيرين . وقوله أصح معناه صحيح أى بالنسبة إلى قول ابن سيرين ، فانه غير صحيح لثبوت النص بخلافه . وعند أحد من حديث أبي قتادة في قصة نومهم عن الصلاة ، فقلت يا رسول الله فأتئنا الصلاة ، ولم ينكر عليه النبي ﷺ ، وموقع هذه الترجمة وما بعدها من أبواب الأذان والإقامة أن المرء عند إجابة المؤذن يحتتمل أن يدرك الصلاة كلها أو بعضها أو لا يدرك شيئا ، فاحتجج إلى جواز إطلاق القوات وكيفية الاتيان إلى الصلاة وكيفية العمل عند قوات البعض ونحو ذلك . **قوله** (شيبان) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** (عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه) في رواية مسلم من طريق معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير التصريح باختيار عبد الله له به وباختيار أبي قتادة لعبد الله . **قوله** (جليلة الرجال) وفي رواية كريمة والأصلى « جليلة رجال » ، بغير ألف ولام وهما للعهد الذهني ، وقد سمي منهم أبو بكره فيما رواه الطبراني من رواية يونس عن الحسن عنه نحوه في نحو هذه القصة . ود جليلة ، بحجم ولام وموحدة مفتوحات ، أى أصواتهم حال حركتهم . واستدل به على أن الثقات خاطر المصل إلى الأمر الحادث لا يفسد صلاته ، وسنذكر الكلام على المتن في الباب الذى بعده

٢١ - باب لا يسئ إلى الصلاة ، وثبأت بالسكينة والوقار

وقال : ما أذركم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا . وقاله أبو قتادة عن النبي ﷺ

٦٣٦ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . وعن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار ، ولا تسرعوا . فما أذركم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا » [الحديث ٦٣٦ - طرفه في : ٩٠٨]

قوله (باب لا يسئ إلى الصلاة الخ) سقطت هذه الترجمة من رواية الاصيلي ومن رواية أبي ذر عن غير السرخسي ، وثبوتها أصوب لقوله فيها « وقاله أبو قتادة » ، لان الضمير يعود على ما ذكر في الترجمة ، ولولا ذلك لعاد الضمير إلى المتن السابق فيكون ذكر أبي قتادة تكرارا بلا فائدة لانه ساقه عنه . **قوله** (وعن الزهري) أي حديثه به عن أبي هريرة ، وقد جمعها المصنف في « باب المشي إلى الجمعة » عن آدم فقال فيه « عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة » وكذلك أخرجه مسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عنهما ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الزهري وجزم بأنه عنده عنهما جميعا قال : وكان ربما اقتصر على أحدهما . وأما الترمذي فإنه أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد وحده ، قال : وقول عبد الرزاق أصح ، ثم أخرجه من طريق ابن عينة عن الزهري كما قال عبد الرزاق ، وهذا عمل صحيح لولم يثبت أن الزهري حدث به عنهما . وقد أخرجه المصنف في « باب المشي إلى الجمعة » من طريق شعيب ومسلم من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن أبي سلمة وحده فترجح ما قال الدارقطني **قوله** (إذا سمعتم الإقامة) هو أخص من قوله في حديث أبي قتادة « إذا أتيت الصلاة » لكن الظاهر أنه من مفهوم الموافقة ، لان المسرع إذا أقيمت الصلاة يترجى إدراك فضيلة التكبير الأولى ونحو ذلك ، ومع ذلك فقد نهى عن الاسراع ، فغيره ممن جاء قبل الإقامة لا يحتاج إلى الاسراع لانه يتحقق إدراك الصلاة كلها فينهى عن الاسراع من باب الأولى . وقد لحظ فيه بعضهم معنى غير هذا فقال : الحسكة في التقييد بالإقامة أن المسرع إذا أقيمت الصلاة يصل إليها وقد انهر فيقرأ وهو في تلك الحالة فلا يحصل له تمام الخشوع في الترتيل وغيره ، بخلاف من جاء قبل ذلك فإن الصلاة قد لا تقام فيه حتى يستريح انتهى . وقضية هذا أنه لا يكره الإسراع لمن جاء قبل الإقامة ، وهو مخالف لصريح قوله « إذا أتيت الصلاة » ، لانه يتناول ما قبل الإقامة ، وانما قيد في الحديث الثاني بالإقامة لأن ذلك هو الحامل في الغالب على الاسراع . **قوله** (وعليكم بالسكينة) كذا في رواية أبي ذر ، ولغيره « وعليكم السكينة » بغير باء ، وكذا في رواية مسلم من طريق يونس ، وضبطها القرطبي شارحه بالنصب على الإغراء ، وضبطها النووي بالرفع على أنها جملة في موضع الحال ، واستشكل بعضهم دخول الباء قال : لانه متعدد بنفسه كقوله تعالى ﴿ عليكم أنفسكم ﴾ وفيه نظر لثبوت زيادة الباء في الاحاديث الصحيحة كحديث « عليكم برخصة الله » وحديث « فعملية بالصوم فإنه له وجاء » وحديث « فعمليك بالمرأة » قاله لابن طلحة في قصة صفية ، وحديث « عليك بعينتك » قالته عائشة

لعمر ، وحديث د عليك بقيام الليل ، وحديث د عليك بخويصة نفسك ، وغير ذلك . ثم ان الذي حلل به هذا المعترض غير موف بمقصوده ، إذ لا يلزم من كونه يحوز أن يتعدى بنفسه امتناع تعديه بالباء ، وإذا ثبت ذلك فيدل على أن فيه لفتين والله أعلم . (فائدة) : الحكمة في هذا الامر تستفاد من زيادة وقعت في مسلم من طريق العلماء عن أبيه عن أبي هريرة ، فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره : فان أحدكم إذا كان يقعد إلى الصلاة فهو في صلاة ، أى أنه في حكم المصلي ، فينبغي له اعتماد ما يبنى للصلى اعتباره واجتناب ما يبنى للمصلى اجتنابه . **قوله** (والوقار) قال عياض والقرطبي : هو بمعنى السكينة ، وذكر على سبيل التأكيد . وقال النووي : الظاهر أن بينهما فرقا ، وأن السكينة التأتى في الحركات واجتناب العبث ، والوقار في الهيئة خفض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات . **قوله** (ولا تسرعوا) فيه زيادة تأكيد ، ويستفاد منه الرد على من أول قوله في حديث أبي قتادة لا تفعلوا ، أى الاستعجال المفضى إلى عدم الوقار ، وأما الاسراع الذى لا ينافى الوقار كمن غاف قوت التكبير فلا ، وهذا يحكى عن إسحق بن راهويه وقد تقدمت رواية العلماء التى فيها (فهو في صلاة) ، قال النووي : فيه بذلك على أنه لو لم يدرك من الصلاة شيئا لكان محصلا لمقصوده لكونه في صلاة ، وعدم الاسراع أيضا يستلزم كثرة الخطا وهو معنى مقصود لذاته وردت فيه أحاديث كحديث جابر عند مسلم د ان بكل خطوة درجة ، ولأبي داود من طريق سعيد بن المسيب عن رجل من الأنصار مرفوعا د إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد ، لم يرفع قدمه اليمنى إلا كتب الله له حسنة ولم يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عنه سيئة ، فان أتى المسجد فصلى في جماعة غفر له ، فان أتى وقد صلوا بعضا وبقي بعض فصلى ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك ، وان أتى المسجد وقد صلوا فأتم الصلاة كان كذلك . **قوله** (فا أدركتم فصلوا) قال الكرماني : الفاء جواب شرط محذوف ، أى إذا بينت لكم ما هو أولى بكم فا أدركتم فصلوا . قلت : أو التقدير إذا فعلتم فا أدركتم أى فعلتم الذى أمرتكم به من السكينة وترك الاسراع . واستدل بهذا الحديث على حصول فضيلة الجماعة بأدراك جزء من الصلاة لقوله د فا أدركتم فصلوا ، ولم يفصل بين القليل والكثير ، وهذا قول الجمهور ، وقيل : لا تترك الجماعة بأقل من ركعة للحديث السابق د من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك ، وقياسا على الجمعة ، وقد قدمنا الجواب عنه في موضعه وأنه ورد في الأوقات ، وأن في الجمعة حديثا خاصا بها . واستدل به أيضا على استحباب الدخول مع الإمام في أى حالة وجد عليها ، وفيه حديث أصرح منه أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن رفيع عن رجل من الأنصار مرفوعا د من وجدني راكعا أو قائما أو ساجدا فليكن معي على حالتي التى أنا عليها . **قوله** (وما فاتكم فأتموا) أى أكملوا ، هذا هو الصحيح في رواية الزهري ، ورواه عنه ابن عينة بلفظ د فاقضوا ، وحكم مسلم في التمييز عليه بالوهم في هذه اللفظة ، مع أنه أخرج إسناده في صحيحه ليكن لم يسق لفظه ، وكذا روى أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة فقال د فاقضوا ، وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق بلفظ د فأتعوا . واختلف أيضا في حديث أبي قتادة ، فرواية الجمهور د فأتعوا ، ووقع لمعاوية بن هشام عن سفيان د فاقضوا ، كذا ذكره ابن أبي شيبة عنه ، وأخرج مسلم إسناده في صحيحه عن ابن أبي شيبة فلم يسق لفظه أيضا ، وروى أبو داود مثله عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلة عن أبي هريرة ، قال : ووقعت في رواية أبي رافع عن أبي هريرة ، واختلف في حديث أبي ذر قال : وكذا قال ابن سيرين عن أبي هريرة د وليقض . قلت : ورواية ابن سيرين عند مسلم بلفظ د صل ما أدركت ، واقض ما سبقك ،

والحاصل أن أكثر الروايات ورد بلفظ « فأتوا » وأقلها بلفظ « فاقضوا » وإنما تظهر فائدة ذلك إذا جعلنا بين الاتمام والقضاء مغابرة ، لكن إذا كان مخرج الحديث واحدا واختلف في لفظة منه وأمكن رد الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى ، وهنا كذلك لأن القضاء وإن كان يطلق على الفائت غالبا لكنه يطلق على الأداء أيضا ، ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا) ، ويرد بمعان أخر فيجعل قوله فاقضوا على معنى الأداء أو الفراغ فلا يباير قوله فأتوا ، فلا حجة فيه لمن تمسك برواية فاقضوا . على أن ما أدركه المأموم هو آخر صلاته حتى استحسب له الجهر في الركعتين الأخيرتين وقراءة السورة وترك الفتنوت ، بل هو أدؤها وإن كان آخر صلاة إمامه لأن الآخر لا يكون إلا عن شيء تقدمه ، وأوضح دليل على ذلك أنه يجب عليه أن يتشهد في آخر صلاته على كل حال ، فلو كان ما يدركه مع الإمام آخرها لما احتاج إلى إعادة التشهد . وقول ابن بطال إنه ما تشهد الا لاجل السلام لأن السلام يحتاج الى سبق تشهد ليس بالجواب الناهض على دفع الإراد المذكور ، واستدل ابن المنذر لذلك أيضا على أنهم أجمعوا على أن تكبيرة الافتتاح لا تكون إلا في الركعة الأولى ، وقد عمل بمقتضى اللفظين الجمهور فانهم قالوا : إن ما أدرك المأموم هو أول صلاته الا أنه يقضى مثل الذي فاتته من قراءة السورة مسح أم القرآن في الرابعة ، لكن لم يستحبوا له إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين ، وكان الحجة فيه قوله « ما أدركت مع الإمام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن » أخرجه البيهقي ، وعن إسحق والمزني لا يقرأ إلا أم القرآن فقط وهو القياس ، واستدل به على أن من أدرك الإمام راكعا لم تحسب له تلك الركعة للأسر باتمام ما فاتته ، لأنه فاتته الوقوف والقراءة فيه ، وهو قول أبي هريرة وجماعة ، بل حكاه البخاري في « القراءة خلف الإمام » عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام ، واختاره ابن خزيمة والضبي وغيرهما من محدثي الشافعية ، وقواه الشيخ نقي الدين السبكي من المتأخرين والله أعلم . وحجة الجمهور حديث أبي بكره حيث رجع دون الصف ، فقال له النبي ﷺ « زادك الله حرصا ولا تعد ، ولم يأمره بإعادة تلك الركعة ، وسيأتي في أثناء صفة الصلاة إن شاء الله تعالى »

٢٢ - باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة ؟

٦٣٧ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام قال : كتب إلي يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني »

[للحديث ٦٣٧ - طرفاه في : ٦٣٨ ، ٩٠٩]

قوله (باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة) ؟ قيل أورد الترجمة بلفظ الاستفهام لأن قوله في الحديث « لا تقوموا » نهي عن القيام ، وقوله « حتى تروني » تسويغ للقيام عند الرؤية ، وهو مطلق غير مقيد بشيء من ألفاظ الإقامة ، ومن ثم اختلف السلف في ذلك كما سيأتي . قوله (هشام) هو الدستوائي ، وقد رواه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه هنا عن أبان العطار عن يحيى ، فلهذا فيه شيخان . قوله (كتب إلي يحيى) ظاهر في أنه لم يسمعه منه ، وقد رواه الاسماعيلي من طريق هشيم عن هشام وحجاج الصواف كلاهما عن يحيى ، وهو من تدليس الصيغ وصرح أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن هشام أن يحيى كتب إليه أن عبد الله بن أبي قتادة حدثه ، فأمن بذلك تدليس يحيى : قوله (إذا أقيمت) أي إذا ذكرت ألفاظ الإقامة . قوله (حتى تروني)

أى خرجت وصرح به عبد الرزاق وغيره عن معمر عن يحيى أخرجه مسلم ، ولابن حبان من طريق عبد الرزاق وحده « حتى تروى خرجت اليكم » وفيه مع ذلك حذف تقديره قوموا ، وقال مالك في الموطأ : لم أسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة بعد محدود ، إلا أنى أرى ذلك على طاعة الناس ، فإن منهم الثقيل والخفيف . وذهب الأكثرون إلى أنهم إذا كان الإمام معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإقامة ، وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن « قد قامت الصلاة » رواه ابن المنذر وغيره ، وكذا رواه سعيد بن منصور من طريق أبي إسحق عن أصحاب عبد الله ، وعن سعيد بن المسيب قال « إذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام » ، وإذا قال حتى على الصلاة عدلت الصفوف ، وإذا قال لا إله إلا الله كبر الإمام ، وعن أبي حنيفة يقومون إذا قال حتى على الفلاح ، فإذا قال قد قامت الصلاة كبر الإمام ، وأما إذا لم يكن الإمام في المسجد فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه ، وخالف من ذكرنا على التفصيل الذى شرحنا ، وحديث الباب حجة عليهم وفيه جواز الإقامة والإمام في منزله إذا كان يسمها وتقدم إذنه في ذلك . قال القرطبي : ظاهر الحديث أن الصلاة كانت تقام قبل أن يخرج النبي ﷺ من بيته ، وهو معاوض لحديث جابر بن سمرة « ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ » أخرجه مسلم . ويجمع بينهما بأن بلالا كان يراقب خروج النبي ﷺ فأول ما يراه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ، ثم إذا رآوه قاموا فلا يقوم في مقامه حتى تعتدل صفوفهم . قلت : ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب « أن الناس كانوا ساعة يقول المؤذن الله أكبر يقومون إلى الصلاة » ، فلا يأتي النبي ﷺ مقامه حتى تعتدل الصفوف ، وأما حديث أبي هريرة الآتى قريبا بلفظ « أقيمت الصلاة فسوى الناس صفوفهم » ، فخرج النبي ﷺ ، ولفظه في مستخرج أبي نعيم « فصف الناس صفوفهم ثم خرج علينا » ولفظه عند مسلم « أقيمت الصلاة فقمنا فعدلت الصفوف قبل أن يخرج النبي ﷺ » ، فاتى مقام مقامه ، الحديث . وعنه في رواية أبي داود « ان الصلاة كانت تقام لرسول الله ﷺ فيأخذ الناس مقامهم قبل أن يحى النبي ﷺ » فيجمع بينه وبين حديث أبي قتادة بأن ذلك ربما وقع لبيان الجواز وبأن صنيعهم في حديث أبي هريرة كان سبب النهي عن ذلك في حديث أبي قتادة ، وأنهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولو لم يخرج النبي ﷺ ، ففهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يعطى فيه عن الخروج فيشقى عليهم انتظاره ولا يرد هذا حديث أنس الآتى أنه قام في مقامه طويلا في حاجة بعض القوم ، لاحتمال أن يكون ذلك وقع نادرا ، أو فعله لبيان الجواز

٢٣ - باب لا يَسْبِي إلى الصلاة مستعجلا ، وليقيم بالسكينة والوقار

٦٣٨ - **حديث** أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول

الله ﷺ « إذا أُقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروى ، وعليكم بالسكينة » . تابعة على بن المبارك

قوله (باب لا يقوم إلى الصلاة مستعجلا ، وليقيم إليها بالسكينة والوقار) كذا في رواية الحموي ، وفي رواية المستمل « باب لا يسعى إلى الصلاة » وسقط من رواية الكشميني ، وجمعا في رواية الأباين بلفظ « باب لا يسعى إلى الصلاة ولا يقوم إليها مستعجلا الخ » . قوله (لا يسعى) كأنه يشير بذلك إلى رواية ابن سيرين في حديث أبي هريرة عند مسلم ولفظه « اذا ثوب بالصلاة فلا يسعى إليها أحدكم » ، وفي رواية أبي سلمة عن أبي هريرة عند المصنف

في « باب المشي الى الجمعة » من كتاب الجمعة ، اذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ، وسبأني وجه الجمع بينه وبين قوله تعالى (فاسمعوا لي ذكر الله) هناك ان شاء الله تعالى . **قوله** (وعليكم بالسكينة) كذا في رواية أبي ذر وكريمة ، وفي رواية الأصيلي وأبي الوقت ، وعليكم بالسكينة ، بحذف الباء ، وكذا أخرجه أبو عوانة عن طريق عن شيان . **قوله** (تابعه على بن المبارك) أي عن يحيى ، ومتابعته وصلها المؤلف في كتاب الجمعة ، ولفظه « وعليكم بالسكينة » بغيز باء أيضا . وقال أبو العباس الطريقي : نفرد شيان وعلى بن المبارك عن يحيى بهذه الزيادة ، وتعقب بأن معاوية بن سلام تابعهما عن يحيى ، ذكره أبو داود عقب رواية أبان عن يحيى فقال : رواه معاوية بن سلام وعلى بن المبارك عن يحيى وقالاه ، حتى تروى وعليكم بالسكينة . قلت : وهذه الرواية المعلقة وصلها الاسماعيل من طريق الوليد بن مسلم عن معاوية بن سلام وشيخان جميعا عن يحيى كما قال أبو داود

٢٤ - باب هل يخرج من المسجد لعلّة؟

٦٣٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ خرج وقد أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف ، حتى إذا قام في مصلاته انتظرنا أن يكبر ، انصرف قال : على مسكانكم . فسكرنا على هيئةنا ، حتى خرج إلينا ينقطع رأسه ماء وقد اغتسل »

قوله (باب هل يخرج من المسجد لعلّة) أي لضرورة ، وكأنه يشير إلى تخصيص ما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما عن طريق أبي الشعثاء عن أبي هريرة « انه رأى رجلا خرج من المسجد بعد أن أذن المؤذن فقال : أما هذا فقد عصى أبا القاسم » فان حديث الباب يدل على أن ذلك مخصوص بمن ليس له ضرورة ، فيلحق بالجنب المحدث والراغب والخافق ونحوهم ، وكذا من يكون إماما لمسجد آخر ومن في معناه . وقد أخرجه الطبراني في الأوسط عن طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه فصرح برفعه إلى النبي ﷺ وبالتخصيص ولفظه « لا يسمع النداء في مسجد ثم يخرج منه إلا لحاجة ثم لا يرجع إليه إلا منافق » . **قوله** (خرج وقد أقيمت الصلاة) يحتمل أن يكون المعنى خرج في حال الإقامة ، ويحتمل أن تكون الإقامة تقدمت خروجه ، وهو ظاهر الرواية التي في الباب الذي بعده ، لتعقيب الإقامة بالتسوية وتعقيب التسوية بخروجه جميعا بالغاء ، ويحتمل أن يجمع بين الروایتين بأن الجنتين وقتا جالا أي خرج والحال أن الصلاة أقيمت والصفوف عدل ، وقال الكرماني : لفظ « قد » تقرب الماضي من الحال ، وكأنه خرج في حال الإقامة وفي حال التعدل ، ويحتمل أن يكونوا إنما شرعوا في ذلك باذن منه أو قرينة تدل عليه . قلت : وتقدم احتمال أن يكون ذلك سببا للنهي فلا يلزم منه مخالفتهم له ، وقد تقدم الجمع بينه وبين حديث أبي قتادة « لا تقوموا حتى تروى قريبا » . **قوله** (وعدلت الصفوف) أي سويت **قوله** (حتى إذا قام في مصلاته) زاد مسلم عن طريق يونس عن الزهري « قبل أن يكبر فانصرف » وقد تقدم في « باب إذا ذكر في المسجد لله جنب » من أبواب الغسل من وجه الآخر عن يونس بلفظ « فلما قام في مصلاته ذكر » فيه دليل على أنه انصرف قبل أن يدخل في الصلاة ، وهو معارض لما رواه أبو داود وابن حبان عن أبي بكر

أن النبي ﷺ دخل في صلاة الفجر فكبر ثم أومأ إليهم ، ولما لك من طريق عطاء بن يسار مرسلًا أنه ﷺ كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أن امكثوا ، ويمكن الجمع بينهما بحمل قوله وكبر ، على أراد أن يكبر ، أو بأنهما واقتنان ، أبداء عياض والقرطبي احتالا ، وقال النووي إنه الاظهر ، وجزم به ابن حبان كما دته ، فان ثبت والا فإ في الصحيح أصح ، ودعوى ابن بطلان أن الشافعي احتج بحديث عطاء على جواز تكبير المأموم قبل تكبير الإمام قال قناض أصله فاحتج بالمرسل ، متعقبه بأن الشافعي لا يرد المراسيل مطلقا ، بل يحتج منها بما يعتد ، والامر هنا كذلك لحديث أبي بكر الذي ذكرناه . **قوله** (انتظرنا) جملة حالية ، وقوله (انصرف) أى إلى حجرته وهو جواب إذا ، وقوله (قال) استئناف أو حال . **قوله** (على مكانكم) أى كونوا على مكانكم . **قوله** (على ميثنا) يفتح الماء بعدها ياء تحتانية ساكنة ثم همزة مفتوحة ثم مثناة ، والمراد بذلك أنهم امتثلوا أمره في قوله « على مكانكم » فاستمروا على الهيئة - أى الكيفية - التي تركهم عليها ، وهى قيامهم في صفوفهم المتمثلة . وفى رواية الكشمي « على ميثنا » بكسر الماء وبعد الياء نون مفتوحة ، والهيئة الرق ، ورواية الجماعة أوجه . **قوله** (ينطف) بكسر الطاء وضمها أى يقطر كما صرح به فى الرواية التى بعد هذه . **قوله** (وقد اغتسل) زاد الدارقطنى من وجه آخر عن أبي هريرة قال « انى كنت جنباً فنسيت أن أغتسل » وفى هذا الحديث من الفوائد غير ما مضى فى كتاب الفسل جواز النسيان على الأنبياء فى أمر العبادة لأجل التشريع ، وفيه طهارة الماء المستعمل وجواز الفصل بين الإقامة والصلاة ، لأن قوله « فصلى » ظاهر فى أن الإقامة لم تعد ، والظاهر أنه مقيد بالضرورة وبأمن خروج الوقت . وعن مالك إذا بعثت الإقامة من الاحرام تعاد ، وينبغى أن يحمل على ما إذا لم يكن عند . وفيه أنه لا حياء فى أمر الدين ، وسيل من غاب أن يأتى بعذر موم كأن يملك بأفقه ليوم أنه رفق . وفيه جواز انتظار المأمومين بحجى الإمام قياما عند الضرورة ، وهو غير القيام المنهى عنه فى حديث أبي قتادة . وأنه لا يجب على من احتلم فى المسجد فأراد الخروج منه أن يتيمم كما تقدم فى الفصل . وجواز الكلام بين الإقامة والصلاة وسيأتى فى باب مفرد . وجواز تأخير الجنب الفصل عن وقت الحدث

(فائدة) : وقع فى بعض النسخ هنا : قيل لأبي عبد الله - أى البخارى - إذا وقع هذا لاحدنا يفعل مثل هذا قال : نعم . قيل : فينتظرون الإمام قياما أو قعودا ؟ قال : إن كان قبل التكبير فلا بأس أن يقعدوا ، وإن كان بعد التكبير انتظروه قياما . ووقع فى بعضها فى آخر الباب الذى بعده

٢٥ - باب إذا قال الإمام « مكانكم » حتى رجع انتظروه

٦٤٠ - **حَرْشُ إِسْحَاقَ** قال حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال « أقيمت الصلاة ، فسوى الناس صفوفهم ، فخرج رسول الله ﷺ فتقدم وهو جنب . ثم قال : على مكانكم . فرجع فاعقل ، ثم خرج ورأسه يقطر ماء ، فصلى بهم »

قوله (باب إذا قال الإمام مكانكم) هذا اللفظ فى رواية يونس عن الزهري كما مضى فى الفصل لفظه . فقال لنا مكانكم ، بحذف حرف الجر . **قوله** (حتى رجع) بالنون للكشمي ، وبالهزة للاصلي ، وبانتحانية

قوله (حدثنا إسحق) كذا في جميع الروايات غير منسوب ، وجوز ابن طاهر والجلباني أنه إسحق بن منصور ، وبه جزم المزني ، وكنت أجوز أنه ابن راهويه لثبوته في مسنده عن القرياني إلى أن رأيت في سياقه له مغايرة . ومحمد بن يوسف هو القرياني وقد أكثر البخاري عنه بغير واسطة . **قوله** (عن الزهري عن أبي سلمة) صرح بالتعديت في الموضعين إسحق بن راهويه في روايته له عن القرياني ، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج . **قوله** (قديم وهو جنب) أي في نفس الأمر ، لا أنهم اطلعوا على ذلك منه قبل أن يعلمهم ، وقد قُدم في الغسل في رواية يونس ، قلنا قام في مصلاة ذكر أنه جنب ، وفي رواية أبي نعيم « ذكر أنه لم ينقل ، » ومضت قوائمه في الباب الذي قبله

٢٦ - باب قول الرجل : ما صلينا

٦٤١ - **حدثنا أبو نعيم** قال حدثنا شيبان عن يحيى قال سمعت أبا سلمة يقول : أخبرنا جابر بن عبد الله رضي الله عنه « أن النبي ﷺ جاءه عمر بن الخطاب يوم أتتني قال : يا رسول الله ، والله ما كنت أن أصلي حتى كانت الشمس تغرب ، وذلك بعد ما أفطر الصائم ، فقال النبي ﷺ : والله ما صليتها . فترك النبي ﷺ إلى بطحان وأنا معه ، فوضأ ثم صلى - يعني العصر - بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب »

قوله (باب قول الرجل للنبي ﷺ ما صلينا) قال ابن بطال : فيه رد لقول إبراهيم النخعي : يكره أن يقول الرجل لم يصل ويقول فصل . قلت : وكراهة النخعي إنما هي في حق منتظر الصلاة ، وقد صرح ابن بطال بذلك ، ومنتظر الصلاة في صلاة كما ثبت بالنص ، فإطلاق المنتظر « ما صلينا » يقتضي نفي ما أثبتته الشارع فذلك كرهه ، والإطلاق الذي في حديث الباب إنما كان من ناس لها أو مشتغل عنها بالحرب كما تقدم تقريره في « باب من صلى بالناس جماعة بعد خروج الوقت » في أبواب المواقيت ، فافترق حكمهما وتغايرا . والذي يظهر لي أن البخاري أراد أن يفهم على أن الكراهة المحكية عن النخعي ليست على إطلاقها لما دل عليه حديث الباب ، ولو أراد الرد على النخعي مطلقا لافصح به كما أفصح بالرد على ابن سيرين في ترجمة « فانتنا الصلاة » ، ثم إن اللفظ الذي أورده المؤلف وقع النبي فيه من قول النبي ﷺ لا من قول الرجل ، لكن في بعض طرقه وقوع ذلك من الرجل أيضا ، وهو عمر كما أورده في المغازي ، وهذه عادة معروفة للمؤلف يترجم ببعض ما وقع في طرق الحديث الذي يسوقه ولو لم يقع في الطريق التي يوردها في تلك الترجمة ، ويدخل في هذا ما في الطبراني من حديث جندب في قصة النوم عن الصلاة فقالوا : يا رسول الله سهونا فلم يصل حتى طلعت الشمس ، وبقية فوائد الحديث تقدمت في المواقيت . **قوله** (ما كنت أن أصلي حتى كانت الشمس تغرب) وذلك بعد ما أفطر الصائم . قال الكرماني مستذكرا : كيف يكون الجيء بعد الغروب ؟ لأن الصائم إنما يفطر حينئذ مسح تصريحه بأنه جاء في اليوم ثم أجاب بأن المراد بقوله يوم الخندق زمان الخندق ، والمراد به بيان التساخي لا خصوص الوقت ١ هـ . والذي يظهر لي أن الإشارة بقوله « وذلك بعد ما أفطر الصائم » إشارة إلى الوقت الذي غاطب به عمر النبي ﷺ لا إلى الوقت الذي صلى فيه عمر العصر ، فإنه كان قرب الغروب كما تدل عليه « كاد » . وأما إطلاق اليوم وإرادة زمان

الوقفة لا خصوص النهار فهو كثير

٢٧ - باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة

٦٤٢ - **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْمَرٍ** قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهِيبٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَنَاجِي رَجُلًا فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ ، فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى يَأْمَ الْقَوْمُ » [الحديث ٦٤٢ - طرفاه في : ٦٤٣ ، ٦٩٢]

قَوْلُهُ (باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة) أى هل يباح له التشاغل بها قبل الدخول في الصلاة أولا ؟ وتعرض بكسر الراء أى تظهر . **قَوْلُهُ** (عن أنس) في رواية لمسلم « سمع أنسا ، والاستاد كله بصريون . **قَوْلُهُ** (أقيمت الصلاة) أى صلاة العشاء ، بينه حماد عن ثابت عن أنس عند مسلم . **قَوْلُهُ** (يناجي رجلا) أى يحادثه ، ولم أقف على اسم هذا الرجل ، وذكر بعض الشراح أنه كان كبيرا في قومه فأراد أن يتألفه على الإسلام ، ولم أقف على مستند ذلك . فيل ويحتمل أن يكون ملصقا من الملائكة جاء بوحي من الله عز وجل ، ولا يخفى بعد هذا الاحتمال . **قَوْلُهُ** (حتى نام بعض القوم) زاد شعبة عن عبد العزيز « ثم قام فصلى ، أخرجه مسلم ، وهو عند المصنف في الاستئذان . ووقع عند إسحق بن راهويه في مسنده عن ابن علية عن عبد العزيز في هذا الحديث « حتى نفس بعض القوم » ، وكذا هو عند ابن حبان من وجه آخر عن أنس ، وهو يدل على أن النوم المذكور لم يكن مستغرقا ، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة في باب الوضوء من النوم ، من كتاب الطهارة . وفي الحديث جواز مناجاة الواحد غيره بحضور الجماعة ، وترجم عليه المؤلف في الاستئذان « طول التجوى » ، وفيه جواز الفصل بين الإقامة والإحرام إذا كان لحاجة ، أما إذا كان لغير حاجة فهو مكروه ، واستدل به الرد على من أطلق من الحنفية أن المؤذن إذا قال قد قامت الصلاة وجب على الإمام التكبير ، قال الزين بن المنير : خص المصنف الإمام بالذكر مع أن الحكم عام لأن لفظ الخبر يشعر بأن المناجاة كانت لحاجة النبي ﷺ لقوله « والنبي ﷺ يناجي رجلا » ولو كان لحاجة الرجل لقال أنس : ورجل يناجي النبي ﷺ انتهى ، وهذا ليس بلازم ، وفيه غفلة منه عما في صحيح مسلم بلفظ « أقيمت الصلاة ، فقال رجل : لى حاجة . فقام النبي ﷺ يناجيه ، والذي يظهر لى أن هذا الحكم إنما يتعلق بالإمام ، لأن المأموم إذا عرض له الحاجة لا يتقيد به غيره من المأمومين بخلاف الإمام . ولما أن كانت مسألة الكلام بين الإحرام والإقامة تشمل المأموم والإمام أطلق المؤلف الترجمة ولم يقيد بها بالإمام فقال :

٢٨ - باب الكلام إذا أقيمت الصلاة

٦٤٣ - **حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ** قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ سَأَلْتُ ثَابِتًا الْبُنَائِيَّ عَنِ الرَّجُلِ يَتَسَكَّمُ بَعْدَ مَا قَامَتِ الصَّلَاةُ ، فَخَذْتُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ « أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَمَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ خَبَسَ بَعْدَ مَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ » . وقال الحسن : إن منعه أمه عن العشاء في جماعة شقة عليه لم يطعها **قَوْلُهُ** (باب الكلام إذا أقيمت الصلاة) وأشار بذلك إلى الرد على من كرهه مطلقا . **قَوْلُهُ** (حدثنا عياش بن الوليد) هو الرقام وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامى بالمعجمة . والاستاد كله بصريون أيضا . وقول حميد وسألت

ثابتاً ، يشعر بأن الاختلاف في حكم المسألة كان قديماً ، ثم إنه ظاهر في كونه أخذته عن أنس بواسطة ، وقد قال البرار : إن عبد الأعلى بن عبد الأعلى تفرد عن حميد بذلك ، ورواه عامة أصحاب حميد عنه عن أنس بغير واسطة . قلت : كذا أخرجه أحد عن يحيى القطان وجماعة عن حميد ، وكذلك أخرجه ابن حبان من طريق هشيم عن حميد ، لكن لم أقف في شيء من طرقه على تصريح بسماعه له من أنس وهو مدلس ، فالظاهر أن رواية عبد الأعلى هي المتصلة : قوله (غلبه) أي منعه من الدخول في الصلاة ، وزاد هشيم في روايته د حتى نفس بعض القوم ، ويدخل في هذا الباب ما سيأتي في الإمامة من طريق زائدة عن حميد قال د حدثنا أنس قال : أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه ، زاد ابن حبان د قيل أن يكبر فقال : أفيموا صفوفكم وتراصوا ، لكن لما كان هذا يتعلق بمصلحة الصلاة كان الاستدلال بالأول أظهر في جواز الكلام مطلقاً . والله أعلم

(خاتمة) اشتمل كتاب الأذان وما معه من الأحاديث المفوعة على سبعة وأربعين حديثاً : المعلق منها ستة أحاديث ، المكرر فيه وفيها معنى ثلاثة وعشرون والخالص أربعة وعشرون ، ووافقه مسلم على تخريجها سوى أربعة أحاديث : حديث أبي سعيد د لا يسمع مدى صوت المؤذن ، وحديث معاوية وجابر في القول عند سماع الأذان ، وحديث بلال في جعل لإصبعيه في أذنيه . وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثمانية آثار . والله أعلم

(أبواب صلاة الجماعة والإمامة) ولم يفرد البخاري بكتاب قيا رأينا من نسخ كتابه ، بل أتبع به كتاب الأذان لتعلقه به ، لكن ترجم عليه أبو نعيم في المستخرج د كتاب صلاة الجماعة ، فلعلها رواية شيخه أبي أحمد الجرجاني

٢٩ - باب وجوب صلاة الجماعة

وقال الحسن : إن منعتهُ أمُّه عن العشاء في الجماعة شَفَقَتْهُ لم يُطْعِمها

٦٤٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « والذي نفسى بيده ، لقد هممت أن آمرَ بحطبٍ فيحطب ، ثم آمرُ بالصلاة فيؤذن لها ، ثم آمرُ رجلاً فيؤم الناس ، ثم أخالفُ إلى رجالٍ فأحرق عليهم بيوتهم . والذي نفسى بيده ، لو يعلم أحدكم أنه يجذُ عرقاً تميئاً أو سراًبين حسنتين لشهد العشاء »

[الحديث ٦٤٤ - أطرافه في : ٦٥٧ ، ٢٤٢٠ ، ٧٢٢٤]

قوله (باب وجوب صلاة الجماعة) هكذا بت الحكم في هذه المسألة ، وكان ذلك لقوة دليلها عنده . لكن أطلق الوجوب وهو أعم من كونه وجوب عين أو كفاية ، إلا أن الآثار التي ذكره عن الحسن يشعر بكونه يريد أنه وجوب عين ، لما عرف من عادته أنه يستعمل الآثار في التراجم لتوضيحها وتكملها وتعين أحد الاحتمالات في حديث الباب . وهذا يجاب من اعترض عليه بأن قول الحسن يستدل له لا به ، ولم يبنه أحد من الشراح على من وصل أثر الحسن ، وقد وجدته بمنه وأتم منه وأصرح في كتاب الصيام للحسين بن الحسن المروزي باسناد صحيح د عن الحسن في رجل يصوم - يعني تقوياً - فتأمره أمه أن يفطر ، قال : فليفطر ولا قضاء عليه ، وله أجر الصوم وأجر البر . قيل : فتنهاه أن يصلي العشاء في جماعة . قال : ليس ذلك لها ، هذه فريضة ، وأما حديث الباب

فظاهر في كونها فرض عين ، لأنها لو كانت سنة لم يهدد ناركها بالتحريق ، ولو كانت فرض كفاية لكانت قائمة بالرسول ومن معه . ويحتمل أن يقال : التهديد بالتحريق المذكور يمكن أن يقع في حق نارك فرض الكفاية كشرعية قتال نارك فرض الكفاية ، وفيه نظر لأن التحريق الذي قد يفرض إلى القتل أخص من العقالة ، ولأن العقالة إنما تشرع فيها إذا تمالأ الجميع على الترك ، وإلى القول بأنها فرض عين ذهب عطاء والأوزاعي وأحمد وجماعة من محدثي الشافعية كالإمام ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان ، وبالغ داود ومن تبعه لجعلها شرطاً في صحة الصلاة ، وأشار ابن دقيق العيد إلى أنه مبنى على أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها ، فلما كان الهم المذكور دالاً على لازمه وهو الحضور ، ووجوب الحضور دليلاً على لازمه وهو الاشتراط ، ثبت الاشتراط بهذه الوسيلة . إلا أنه لا يتم إلا بتسليم أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها ، وقد قيل إنه الغالب . ولما كان الوجوب قد يتفك عن الشرطية قال أحد : إنها واجبة غير شرط انتهى . وظاهر نص الشافعي أنها فرض كفاية ، وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه وقال به كثير من الخفية والمالكية ، والمشهور عند الباقيين أنها سنة مؤكدة ، وقد أجابوا عن ظاهر حديث الباب بأجوبة : منها ما تقدم . ومنها وهو ثانياً ونقله إمام الحرمين عن ابن خزيمة ، والذي نقله عنه النووي الوجوب حسبما قال ابن بركة إن بعضهم استنبط من نفس الحديث عدم الوجوب لكونه بالتحريك ، بالتوجه إلى المتخلفين فلو كانت الجماعة فرض عين ما هم بتركها إذا توجه . وتعقب بأن الواجب يجوز تركه لما هو أوجب منه . قلت : وليس فيه أيضاً دليل على أنه لو فعل ذلك لم يتداركها في جماعة آخرين . ومنها وهو ثالثاً ما قال ابن بطال وغيره : لو كانت فرضاً لقال حين توعده بالإحراق من تخلف عن الجماعة لم تجزئه صلاته ، لأنه وقت البيان . وتعقبه ابن دقيق العيد بأن البيان قد يكون بالتصميم وقد يكون بالدلالة ، فلما قال بالتحريك ، لقد هممت الخ ، دل على وجوب الحضور وهو كاف في البيان . ومنها وهو رابعاً ما قال الباجي وغيره إن الخبر ورد مورد الزجر وحقيقته غير مرادة . وإنما المراد المبالغة . ويرشد إلى ذلك وعيدهم بالعقوبة التي يعاقب بها الكفار ، وقد انعقد الإجماع على منع عقوبة المسلمين بذلك ، وأجيب بأن المنع وقع بعد نسخ التعذيب بالنار ، وكان قبل ذلك جائزاً بدليل حديث أبي هريرة الآتي في الجهاد الدال على جواز التحريق بالنار ثم على نسخه ، فحمل التهديد على حقيقته غير ممتنع . ومنها وهو خامساً كونه بالتحريك ترك تحريقهم بعد التهديد ، فلو كان واجباً ما عفا عنهم ، قال القاضي عياض ومن تبعه : ليس في الحديث حجة لأنه عليه السلام لم يفعل ، ولم يفعل ، زاد النووي : ولو كانت فرض عين لما تركهم ، وتعقبه ابن دقيق العيد فقال : هذا ضعيف لأنه بالتحريك لا بهم إلا بما يجوز له فعله لو فعله ، وأما الترك فلا يدل على عدم الوجوب لاحتمال أن يكونوا أنجزوا بذلك وتركوا التخلف الذي ذمهم بسببه ، على أنه قد جاء في بعض الطرق بيان سبب الترك وهو فيما رواه أحمد من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ : لولا ما في البيوت من النساء والفتية لأقتل صلاة العشاء وأمرت قتياناً يحرقون ، الحديث . ومنها وهو سادساً أن المراد بالتهديد قوم تركوا الصلاة رأساً لا مجرد الجماعة ، وهو متعقب بأن في رواية مسلم لا يشهدون الصلاة ، أي لا يحضرون ، وفي رواية مجملان عن أبي هريرة عند أحمد لا يشهدون العشاء في الجميع ، أي في الجماعة ، وفي حديث أسامة بن زيد عند ابن ماجه مرفوعاً : ليتبين رجال عن تركهم الجماعات أولاً لحرق بيوتهم . . ومنها وهو سابعاً أن الحديث ورد في الحث على مخالفة فعل أهل النفاق والتحذير من التشبه بهم لا لخصوص ترك الجماعة فلا يتم الدليل ، أشار إليه الزين بن الخيزر ، وهو

قريب من الوجه الرابع . ومنها وهو ثامنها أن الحديث ورد في حق المنافقين ، فليس التهديد لترك الجماعة بخصوصه فلا يتم الدليل ، وتعقب باستبعاد الاعتناء بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع العلم بأنه لا صلاة لهم ، وبأنه كان معرضا عنهم وعن عقوبتهم مع عليه بطوبيتهم وقد قال : لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه ، وتعقب ابن دقيق العيد هذا التعقب بأنه لا يتم إلا إذا ادعى أن ترك معاقبة المنافقين كان واجبا عليه ولا دليل على ذلك ، فإذا ثبت أنه كان مخيرا فليس في إعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم . انتهى . والذي يظهر لي أن الحديث ورد في المنافقين لقوله في صدر الحديث الآتي بعد أربعة أبواب : ليس صلاة أتقى على المنافقين من العشاء والفجر ، الحديث ، ولقوله : لو يعلم أحدهم الخ ، لأن هذا الوصف لائق بالمنافقين لا بالمؤمن الكامل ، لكن المراد به تفريق المعصية لا تفريق الكفر بدليل قوله في رواية مجلان : لا يشهدون العشاء في الجميع ، وقوله في حديث أسامة : لا يشهدون الجماعة ، وأصرح من ذلك قوله في رواية يزيد بن الأصم عن أبي هريرة عند أبي دارود : ثم أتى قوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة ، فهذا يدل على أن تفريقهم تفريق معصية لا كفر ، لأن الكافر لا يصل في بيته إنما يصل في المسجد رباه وسعة ، فإذا خلا في بيته كان كما وصفه الله به من الكفر والاستهزاء ، نبه عليه القرطبي . وأيضا فقوله في رواية المقبري : لو لا ما في البيوت من النساء والذرية ، يدل على أنهم لم يكونوا كافرا لأن تحريق بيت الكافر إذا تعين طريقا إلى الغلبة عليه لم يمنع ذلك وجود النساء والذرية في بيته ، وعلى تقدير أن يكون المراد بالتفريق في الحديث تفريق الكفر فلا يدل على عدم الوجوب لأنه يتضمن أن ترك الجماعة من صفات المنافقين ، وقد نهينا عن التشبيه بهم ، وسياق الحديث يدل على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عنها ، قال الطيبي : خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة أنهم إذا سمعوا النداء جاز لهم التخلف عن الجماعة ، بل من جهة أن التخلف ليس من شأنهم بل هو من صفات المنافقين ، ويدل عليه قول ابن مسعود : لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلا منافق ، رواه مسلم انتهى كلامه . وروى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن أبي عمير بن أنس حدثني عمومي عن الأنصار قالوا : قال رسول الله ﷺ : ما يشهدهما منافق ، يعني العشاء والفجر . ولا يقال فهذا يدل على ما ذهب إليه صاحب هذا الوجه لانتفاء أن يكون المؤمن قد يتخلف ، وإنما ورد الوعيد في حق من تخلف لأنني أقول بل هذا يقوى ما ظهر لي أولا أن المراد بالتفريق المعصية لا تفريق الكفر ، فعلى هذا الذي خرج هو المؤمن الكامل لا العاصي الذي يجوز لإطلاق التفريق عليه مجازا لما دل عليه مجموع الأحاديث . ومنها وهو قاسمها ما ادعاه بعضهم أن فرضية الجماعة كانت في أول الإسلام لأجل سد باب التخلف عن الصلاة على المنافقين ثم نسخ حكمه عياض ، ويمكن أن يتقوى بثبوت نسخ الوعيد المذكور في حقهم وهو التحريق بالنار كما سيأتي واطحا في كتاب الجهاد ، وكذا ثبت نسخ ما يتضمنه التحريق من جواز العقوبة بالمال ، ويدل على النسخ الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الغد كما سيأتي بيانه في الباب الذي بعد هذا ، لأن الإفضلية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل ، ومن لازم ذلك الجواز . ومنها وهو عاشرها أن المراد بالصلاة الجملة لا بأق الصلوات ، ونصره القرطبي ، وتعقب بالأحاديث المصرحة بالعشاء ، وفيه بحث لأن الأحاديث اختلفت في تعيين الصلاة التي وقع التهديد بسببها هل هي الجمعة أو العشاء والفجر معا ؟ فإن لم تكن أحاديث مختلفة ولم يكن بعضها أرجح من بعض وإلا وقف الاستدلال ، لأنه لا يتم إلا إن تعين كونها غير الجمعة ، أشار إليه ابن دقيق العيد . ثم قال فليتأمل الأحاديث الواردة

في ذلك . انتهى . وقد تأملتها فرأيت التعيين ورد في حديث أبي هريرة وابن أم مكتوم وابن مسعود ، أما حديث أبي هريرة فحديث الباب من رواية الأخرج عنه يوسى إلى أنها المشاء لقوله في آخره « لشهد المشاء » ، وفي رواية مسلم « يعني المشاء » ، ولهما من رواية أبي صالح عنه أيضا الإيحاء إلى أنها المشاء والفجر ، وعينها السراج في رواية له من هذا الوجه المشاء حيث قال في صدر الحديث « آخر المشاء ليلة فخرج فوجد الناس قليلا فغضب » ، فذكر الحديث . وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه « يعني الصلاتين المشاء والغداة » ، وفي رواية عجلان والمقبري عند أحمد التصريح بتعيين المشاء ، ثم سائر الروايات عن أبي هريرة على الإيهام . وقد أورده مسلم من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عنه فلم يسق لفظه وساقه الترمذى وغيره من هذا الوجه بإيهام الصلاة ، وكذلك رواه السراج وغيره من طرق عن جعفر ، وغالفهم معمر عن جعفر فقال « الجمعة » ، أخرجه عبد الرزاق عنه ، والبيهقي من طريقه وأشار إلى ضعفها لشذوذها ، ويدل على وهمه فيها رواية أبي داود والطبراني في الأوسط من طريق يزيد بن يزيد بن جابر عن يزيد بن الأصم فذكر الحديث ، قال يزيد : قلت ليزيد بن الأصم : يا أبا عوف الجمعة عنى أو غيرها ؟ قال : سمعت أذناى إن لم أكن سمعت أبا هريرة يأثرو عن رسول الله ﷺ ما ذكر جمعة ولا غيرها . فظهر أن الراجح في حديث أبي هريرة أنها لا تختص بالجمعة ، وأما حديث ابن أم مكتوم فساذكره قريبا وأنه موافق لأبي هريرة . وأما حديث ابن مسعود فأخرجه مسلم وفيه الجزم بالجمعة وهو حديث مستقل لأن أخرجه مغاير لحديث أبي هريرة ، ولا يقدح أحدهما في الآخر فيحمل على أنهما واقعتان كما أشار إليه النووي والمحب الطبري ، وقد وافق ابن أم مكتوم أبا هريرة على ذكر المشاء ، وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة وأحمد والحاكم من طريق حصين بن عبد الرحمن عن عبد الله بن شداد عن ابن أم مكتوم « أن رسول الله ﷺ استقبل الناس في صلاة المشاء فقال : اتسعد همت أنى أتى هؤلاء الذين يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم . فقام ابن أم مكتوم فقال : يا رسول الله قد علمت ما بي ؟ وليس لى قائد - زاد أحمد - وإن بينى وبين المسجد شجرا ونحلا ولا أقدر على قائد كل ساعة . قال : اتسعد الإقامة ؟ قال : نعم . قال فأحضرها . ولم يرخص له ، ولابن حبان من حديث جابر قال « اتسعد الأذان ؟ قال : نعم . قال : فأتها ولو حبوا » ، وقد حمله العلماء على أنه كان لا يشق عليه التصرف بالمشى وحده ككثير من العميان . واعتمد ابن خزيمة وغيره حديث ابن أم مكتوم هذا على فرضية الجماعة للصلاة كلها ووجوه محدث الباب وبالأحاديث الدالة على الرخصة في التخلف عن الجماعة ، قالوا : لأن الرخصة لا تكون إلا عن واجب ، وفيه نظر ، ووراء ذلك أمر آخر ألزم به ابن دقيق العيد من يتمسك بالظاهر ولا يتقيد بالمعنى ، وهو أن الحديث ورد في صلاة معينة فبدل على وجوب الجماعة فيها دون غيرها ، وأشار للانقصال عنه بالتسك بدلالة العموم ، لكن توزع في كون القول بما ذكر أولا ظاهري محضة ^(١) فإن قاعدة حل المطلق على المقيد تقتضيه ،

(١) ليس هنا مجيد ، والصواب ما قاله ابن خزيمة وغيره من الوجوب للجماعة في جميع الصلوات . وإنما يستقيم حل المطلق على المقيد إذا لم يوجد دليل على التعميم ، وفي هذه المسألة قد قام الدليل على التعميم كحديث « من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له إلا من عذر » وغيره من الأحاديث التي أشار إليها الشارح في هذا الباب . وذكر المشاء والتجر في بعض الروايات لا يقتضى التخصيص لاحتمال كون المتعمدين لم يتخلفوا إلا عنهما كما قد بين ذلك في كثير من الروايات . ولأن الحكمة في شرعية الجماعة تقتضى التعميم . والله أعلم

ولا يستلزم ذلك ترك اتباع المعنى ، لان غير المشاء والفجر مظنة الشغل بالتكسب وغيره ، أما المصبران فظاهر ، وأما المغرب فلانها في الغالب وقت الرجوع إلى البيت والأكل ولا سيما للصائم مع ضيق وقتها ، بخلاف المشاء والفجر فليس للتحلف عنهما عند غير الكسل المذموم ، وفي المحافظة عليهما في الجماعة أيضا انظام الألفة بين المتجاورين في طرفي النهار ، وليختتموا النهار بالاجتماع على الطاعة ويفتحوه كذلك . وقد وقع في رواية عجلائ عن أبي هريرة عند أحمد تخصيص التهديد بمن حول المسجد ، ومبأى توجيحه كون المشاء والفجر أثقل على المناققين من غيرهما . وقد أطلت في هذا الموضوع لارتباط بعض الكلام ببعض ، واجتمع من الأجوبة لمن لم يقل بالوجوب عشرة أجوبة لا توجد مجموعة في غير هذا الشرح . **قوله** (عن الاعرج) في رواية السراج من طريق شعيب عن أبي الزناد سمع الاعرج . **قوله** (والذي نفسى بيده) هو قسم كان النبي ﷺ كثيرا ما يقسم به ، والمعنى أن أمر نفوس العباد بيد الله ، أى بتقديره وتدبيره (١) . وفيه جواز القسم على الأمر الذى لا شك فيه تنبيهها على عظم شأنه ، وفيه الرد على من كره أن يحلف بالله مطلقا . **قوله** (لقد هممت) اللام جواب القسم ، والهم الهمز وقيل دونه ، وزاد مسلم في أوله ، انه ﷺ فقد ناسا في بعض الصلوات فقال : لقد هممت ، فأذا ذكر سبب الحديث . **قوله** (يحطب) يحطب (كذا للحموى والمستمل بلام التعليل ، وللكشميني والباقرين ، فيحطب ، بالفاء ، وكذا هو في الموطأ . ومعنى يحطب بكسر ليسهل اشتغال النار به . ويحتمل أن يكون أطلق عليه ذلك قبل أن يتصف به تجوزا بمعنى أنه سيتصف به . **قوله** (ثم أخاف إلى رجال) أى أتيتهم من خلفهم ، وقال الجوهرى : خالف إلى فلان أى أتاه إذا غاب عنه ، أو المعنى أخاف الفعل الذى أظهرت من إقامة الصلاة وأتركه وأسير اليهم ، أو أخاف ظنهم في أنى مشغول بالصلاة عن قصدى اليهم ، أو معنى أخاف أتخلف - أى عن الصلاة - إلى قصدى المذكورين ، والتقييد بالرجال يخرج النساء والصبيان . **قوله** (فأحرق) بالتحديد ، والمراد به التكثير ، يقال حرق إذا بالغ في تحريقه **قوله** (عليهم) يشمر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال . بل المراد تحريق المقصودين ، والبيوت تبعاً للقاطنين بها . وفي رواية مسلم من طريق أبي صالح : فأحرق بيوتا على من فيها . **قوله** (والذي نفسى بيده) فيه إعادة التأكيد في التأكيد . **قوله** (عرفا) : تنشق العين الماهلة وسكون الراء بعدها قاف غل الخليل : العراق العظيم بلا لحم ، وإن كان عليه لحم فهو عرق ، وفي المحكم عن الاصمعي : العرق يسكون الراء قطعة لحم . وقال الأزهري : العرق واحد العراق وهى العظام التى يؤخذ منها هبر اللحم ، ويبقى عليها لحم رقيق فيكسر ويطبخ ويؤكل ما على العظام من لحم دقيق ويتشمس العظام ، يقال عرقت اللحم واعترقته وتعرقه إذا أخذت اللحم منه نهشا . وفي المحكم : جمع العرق على عراق بالضم عزيز ، وقول الاصمعي هو اللائق هنا . **قوله** (أو مرمانين) تنحية مرماة بكسر الميم وحكى الفتح ، قال الخليل : هى ما بين ظلفي الشاة ، وحكاها أبو عبيد وقال : لا أدري ما وجهه . ونقله المستمل في روايته في كتاب الأحكام عن الفربرى قال : قال يونس عن محمد بن سليمان عن البخارى : المرماة بكسر الميم مثل مسناة وميضاة ما بين ظلفي الشاة من اللحم ، قال عياض فالجيم على هذا أصلية ، وقال الاخفش : المرماة لعبة كانوا يلعبونها بتصال محدودة يرمونها في كرم من تراب ، فأيهم أثبت في السكوت غلب ، وهى المرماة والمداسة . قلت : ويبعد أن

(١) وذلك لأنه سبحانه مالمسكها والمتصرف فيها . وفي ذلك من الفوائد مع ما ذكر إثبات اليد لله سبحانه على الوجه الذى يليق به ، وكافول في سائر الصفات ، وهو سبحانه منزّه عن مشابهة المخلوقات في كل شئ ، «وصوف بصفات السكالك اللائق به» فتنه

تكون هذه مراد الحديث لأجل التثنية ، وحكى الحري عن الأصمعي أن الرمأة سهم الهدف ، قال : ويؤيده ما حدثني . ثم ساق من طريق أبي رافع عن أبي هريرة نحو الحديث بلفظه لو أن أحداً إذا شهد الصلاة معي كان له عظم من شاة حمينة أو سهبان لفعل ، وقيل الرمأة سهم يتعلم عليه الرمي ، وهو سهم دقيق مستو غير محد ، قال الزين ابن المنير : ويدل على ذلك التثنية ، فانها مشعرة بتكرار الرمي بخلاف السهام المحدة الحربية فانها لا يتكرر رميها . وقال اليعنشي : تفسير الرمأة بالسهم ليس بوجيه ، ويدفعه ذكر العرق معه . ووجه ابن الاثير بأنه لما ذكر العظم السمين وكان مما يؤكل أتبعه بالسهمين لأنهما مما يلقى به انتهى . وإنما وصف العرق بالسمن والرمأة بالحسن ليكون ثم باعث نفساني على تحصيلهما . وفيه الإشارة إلى ذم المتخلفين عن الصلاة بوصفهم بالحرص على الشيء الخفير من مطعوم أو ملعوب به ، مع التفريط فيما يحصل وبيع الدرجات ومنازل الكرامة . وفي الحديث من الفوائد أيضاً تقديم الوعيد والتهديد على العقوبة ، وسره أن المفسدة إذا ارتفعت بالآهون من الزجر أكتفى به عن الأهل من العقوبة ، نبه عليه ابن دقيق العيد ، وفيه جواز العقوبة بالمال . كذا استدل به كثير من القائلين بذلك من المالكية وغيرهم ، وفيه نظر لما أسلفناه ، ولاحتمال أن التحريق من باب ما لا يتم الواجب إلا به ، إذ الظاهر أن الباعث على ذلك أنهم كانوا يحتفون في بيوتهم فلا يتوصل إلى عقوبتهم إلا بتحريقها عليهم . وفيه جواز أخذ أهل الجرائم على غرة لأنه عليه السلام هم بذلك في الوقت الذي عهد منه فيه الاشتغال بالصلاة بالجماعة ، فإراد أن ينفذهم في الوقت الذي يتحققون أنه لا يطرقهم فيه أحد . وفي السياق إشعار بأنه تقدم منه زجرهم عن التخلف بالقول حتى استحقوا التهديد بالفعل ، وترجم عليه البخاري في كتاب الأشخاص وفي كتاب الأحكام باب إخراج أهل المعاصي والريب من البيوت بعد المعرفة . يريد أن من طلب منهم بحق فاختفى أو امتنع في بيته لئلا ومطلا أخرج منه بكل طريق يتوصل إليه بها ، كما أراد عليه السلام إخراج المتخلفين عن الصلاة بالقول النار عليهم في بيوتهم . واستدل به ابن العربي وغيره على مشروعية قتل تارك الصلاة متهاوناً بها ، ونوزع في ذلك . ورواية أبي داود التي فيها أنهم كانوا يصلون في بيوتهم كما قدمناه تكرر عليه . نعم يمكن الاستدلال منه بوجه آخر وهو أنهم إذا استحقوا التحريق بترك صفة من صفات الصلاة خارجة عنها سواء قلنا واجبة أو مندوبة كان من تركها أصلاً رأساً أحق بذلك ، لكن لا يلزم من التهديد بالتحريق حصول القتل لا دائماً ولا غالباً ، لأنه يمكن الفرار منه أو الاتحاد له بمد حصول المقصود منه من الزجر والارهاب . وفي قوله في رواية أبي داود ليست بهم علة ، دلالة على أن الاعتذار تنبئ التخلف عن الجماعة ولو قلنا إنها فرض ، وكذا الجمعة . وفيه الرخصة للإمام أو نائبه في ترك الجماعة لأجل إخراج من يستخفى في بيته ويتركها ، ولا بعد في أن تلحق بذلك الجمعة ، فقد ذكروا من الاعتذار في التخلف عنها خوف فوات التفرغ وأصحاب الجرائم في حق الإمام كالغفراء . واستدل به على جواز إمارة المفضل مع وجود الفاضل إذا كان في ذلك مصلحة ، قال ابن بزيعة : وفيه نظر لأن الفاضل في هذه الصورة يكون غائباً ، وهذا لا يختلف في جوازه ، واستدل به ابن العربي على جواز إعدام محل المعصية كما هو مذهب مالك ، وتعقب بأنه منسوخ (١) كما قيل في العقوبة بالمال . والله أعلم

(١) جزم الشارح بالفسخ ليس بجيد ، والصواب عدم النسخ ، لأدلة كثيرة معروفة في محلها ، منها حديث الباب . ولأن الفسوخ المنسوب بالنار فقط . والله أعلم

٣٠ - باب فضل صلاة الجماعة

وكان الأسود إذا فاتته الجماعة ذهب إلى مسجد آخر
وجاء أنس إلى مسجد قد صلى فيه ، فأذن وأقام وصلى جماعة

٦٤٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال « صلاة الجماعة أفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة »
[المسئد ٦٤٥ - طرحة ١ : ٦٤٩]

٦٤٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا الليث حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ يقول « صلاة الجماعة أفضل صلاة الفرد بمسعر وعشرين درجة »

٦٤٧ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح يقول سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ « صلاة الرجل في الجماعة نصف على صلاته في بيته وفي صوته خمساً وعشرين ضعفاً ، وذلك أنه إذا توضأاً حسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد لا يخرج به إلا الصلاة ، لم يخط خطوة إلا رفقت به بها درجة وحط عنه بها خطيئة . فإذا صلى لم تزل الملائكة تفضل عليه ما دام في مصلاته : اللهم صل عليه ، اللهم ارحمه . ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة »

قوله (باب فضل صلاة الجماعة) أشار الزين بن المنير إلى أن ظاهر هذه الترجمة يناقش الترجمة التي قبلها ، ثم أطلال في الجواب عن ذلك ، ويكنى منه أن كون الشيء واجباً لا يناقش كونه ذا فضيلة ، ولكن الفضائل تتفاوت ، فالمراد منها بيان زيادة ثواب الجماعة على صلاة الفرد . **قوله** (وكان الأسود) أي ابن يزيد النخعي أحد كبار التابعين ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة بأسناد صحيح ولفظه « إذا فاتته الجماعة في مسجد قومه . ومنابعه للترجمة أنه لو لا ثبوت فضيلة الجماعة عنده لما ترك فضيلة أول الوقت والمبادرة إلى خلاص الذمة وتوجه إلى مسجد آخر ، كذا أشار إليه ابن المنير ، والذي يظهر لي أن البخاري قصد الإشارة بأثر الأسود وأنس إلى أن الفضل الوارد في أحاديث الباب مقصور على من جمع في المسجد دون من جمع في بيته مشاكساً سيأتي البحث فيه في الكلام على حديث أبي هريرة ، لأن التجميع لو لم يكن مختصاً بالمسجد لجمع الأسود في مكانه ولم ينتقل إلى مسجد آخر لطلب الجماعة ولما جاء أنس إلى مسجد بني رفاعه كما سنبينه . **قوله** (وجاء أنس) وصله أبو يعلى في مسنده من طريق الجعد أبي عثمان قال « مر بنا أنس بن مالك في مسجد بني ثعلبة » قد ذكر نحوه قال : وذلك في صلاة الصبح ، وفيه « فأمر رجلاً فأذن وأقام ثم صلى بأصحابه » وأخرجه ابن أبي شيبة من طرق عن الجعد ، وعند البيهقي من طريق أبي عبد الصمد العمي عن الجعد نحوه وقال « مسجد بني رفاعه » وقال « لجم . أنس في نحو عشرين من قتيانه » وهو يؤيد ما قلناه من إرادة التجميع في المسجد . **قوله** (صلاة الجماعة أفضل صلاة الفرد) بالمعجمة أي المنفرد ، يقال فذ الرجل من أصحابه إذا بقي منفرداً

وحده . وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع وسياقه أوضح ولفظه « صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده » . قوله (سبع وعشرين درجة) قال الترمذي عامة من رواه قالوا خمسا وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال سبعا وعشرين . قلت : لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فقال فيه خمس وعشرون لكن العمري ضعيف ، ووقع عند أبي عوانة في مستخرجه من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع فإنه قال فيه بخمس وعشرين وهي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع وإن كان راووها ثقة . وأما ما وقع عند مسلم من رواية الضحاك بن عثمان عن نافع بلفظ بضع وعشرين فليست مفارقة لرواية الحفاظ لصدق البضع على السبع ، وأما غير ابن عمر فصح عن أبي سعيد وأبي هريرة كما في هذا الباب ، وعن ابن مسعود عند أحمد وابن خزيمة ، وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه والحاكم ، وعن عائشة وأنس عند السراج ، وورد أيضا من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت وكلها عند الطبراني ، وانفق الجميع على خمس وعشرين سوى رواية أبي فقال أربع أو خمس على الشك ، وسوى رواية لابن هريرة عند أحمد قال فيها سبع وعشرون وفي إسناده اشريك القاضي وفي حفظه ضعف ، وفي رواية لابن عوانة بضعا وعشرين وابست مفارقة أيضا لصدق البضع على الخس ، فرجعت الروايات كلها إلى الخس والسبع إذ لا أثر للشك ، واختلف في أيهما أرجح قبيل رواية الخس لكثرة روايتها ، وقيل زواية السبع لأن فيها زيادة من عدل حافظ ، ووقع الاختلاف في موضع آخر من الحديث وهو يميز العدد المذكور ، ففي الروايات كلها التعبير بقوله « درجة » ، أو حذف المميز ، إلا طرق حديث أبي هريرة ففي بعضها « ضعفا » وفي بعضها « جزءا » ، وفي بعضها « درجة » ، وفي بعضها « صلاة » ، ووقع هذا الأخير في بعض طرق حديث أنس ، والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة ، ويحتمل أن يكون ذلك من التفتن في العبارة . وأما قول ابن الأثير : إنما قال درجة ولم يقل جزءا ولا نصيبا ولا حظا ولا نحو ذلك لأنه أراد الثواب من جهة العلو والارتفاع فإن ذلك فوق هذه بكذا وكذا درجه لأن الدرجات إلى جهة فوق ، فكأنه بناء على أن الأصل لفظ درجة وما عدا ذلك من تصرف الرواة ، لكن نفيه ورود الجزء « مزدود » ، فإنه ثابت ، وكذلك الضعف ، وقد جمع بين روايتي الخس والسبع بوجوه : منها أن ذكر القليل لا يبنى الكثير ، وهذا قول من لا يعتبر مفهوم العدد ، لكن قد قال به جماعة من أصحاب الشافعي وحسكى عن نبيه ، وعلى هذا فقيل وهو الوجه الثاني : لعله يريد أخبر بالخس ، ثم أعلمه الله بزيادة الفضل فأخبر بالسبع ، وتعقب بأنه يحتاج إلى التاريخ ، وبأن دخول النسخ في الفضائل يختلف فيه ، لكن إذا فرغنا على المنع تعين تقدم الخس على السبع من جهة أن الفضل من الله بقبيل الزيادة لا النقص ثانيا أن اختلاف المحدثين باختلاف مبرهما ، وعلى هذا فقيل : الدرجة أسفر من الجزء ، وتعقب بأن الذي روى عنه الجزء روى عنه الدرجة . وقال بعضهم : الجزء في الدنيا والدرجة في الآخرة ، وهو مبني على التغاير . رابعها الفرق بقرب المسجد وبعده . خامسها الفرق بحال المصل كأن يكون أعلم أو أخشع . سادسها الفرق بأيقاعها في المسجد أو في غيره . سابعها الفرق بالمنتظر للصلاة وغيره . ثامنها الفرق بادراك كلها أو بعضها . تاسعها الفرق بكثرة الجماعة وقتلتهم . عاشرها السبع مختصة بالفجر والعشاء وقيل بالفجر والعصر والخس بما عدا ذلك . حادى عشرها السبع مختصة بالجمهورية والخس بالسرية ، وهذا الوجه عندى أوجهها لما سأبئنه . ثم إن الحسكة في هذا العدد الخاص غير محققة المعنى . ونفضل الطيبي عن التوربشتي ما حاصله : إن ذلك لا يدرك بالرائى ، بل مرجعه إلى علم

النيرة التي قصرت علوم الألباء عن ادراك حقيقتها كلها ، ثم قال : ولعل الفائدة هي اجتماع المسلمين مصطفين كصفوف الملائكة ، والافتداء بالإمام ، وإظهار شعائر الاسلام وغير ذلك . وكأنه يشير إلى ما قدمته عن غيره وغفل عن مراد من زعم أن هذا الذي ذكره لا يفيد المطلوب ، لكن أشار الكرماني إلى احتمال أن يكون أصله كون المكتوبات خمسا فأريد المبالغة في تكثيرها فخصرت في مثلها فصارَتْ خمسا وعشرين . ثم ذكر للسمع مناسبة أيضا من جهة عدد ركعات الفرائض وروايتها ، وقال غيره : الحسنة بعشر لمصل منفردا فإذا انضم إليه آخر بلغت عشرين ثم زيد بقدر عدد الصلوات الخمس ، أو زاد عدد أيام الأسبوع ، ولا يخفى فساد هذا . وقيل : الأعداد عشرات ومئين وألوف وخير الأمور الوسط فاعتبرت المائة والعدد المذكور ربعا ، وهذا أشد فسادا من الذي قبله . وقرأت بخط شيخنا البلقيني فيما كتب على العدة : ظهر لي في هذين العديدين شيء لم أسبق إليه ، لأن لفظ ابن عمر « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد ، ومعناه الصلاة في الجماعة كما وقع في حديث أبي هريرة » صلاة الرجل في الجماعة ، وعلى هذا فكل واحد من المحكوم له بذلك صلى في جماعة ، وأدنى الأعداد التي يتحقق فيها ذلك ثلاثة حتى يكون كل واحد صلى في جماعة وكل واحد منهم أتى بحسنة وهي بعشرة فيحصل من مجموعهم ثلاثون فاقصر في الحديث على الفضل الزائد وهو سبعة وعشرون دون الثلاثة التي هي أصل ذلك انتهى . وظهر لي في الجمع بين العديدين أن أقل الجماعة إمام ومأموم ، قلنا لا الإمام ما سمي المأموم مأموما وكذا عكسه ، فإذا تفضل الله على من صلى جماعة بزيادة خمس وعشرين درجة حل الخبر الوارد بلفظها على الفضل الزائد ، والخبر الوارد بلفظ سبع وعشرين على الأصل والفضل . وقد غاض قوم في تعيين الأسباب المتضمنة للدرجات المذكورة ، قال ابن الجوزي : وما جاءوا بباطل . وقال المحب الطبري : ذكر بعضهم أن في حديث أبي هريرة - يعني ثالث أحاديث الباب - إشارة إلى بعض ذلك ، ويضاف إليه أمور أخرى وردت في ذلك ، وقد فصلها ابن بطلال ونبه جماعة من الشارحين ، وتعقب الزين بن المنير بعض ما ذكره واختار تفصيلا آخر أورده ، وقد نفقت ما وقفت عليه من ذلك وحذفت ما لا يختص بصلاة الجماعة : فأولها إجابة المؤذن بنية الصلاة في الجماعة ، والتبكير بها في أول الوقت ، والمشي إلى المسجد بالسكينة ، ودخول المسجد داعيا ، وصلاة التحية عند دخوله كل ذلك بنية الصلاة في الجماعة ، سادسها انتظار الجماعة ، سابعها صلاة الملائكة عليه واستغفارهم له ، ثامنها شهادتهم له ، تاسعها إجابة الإقامة ، عاشرها السلامة من الشيطان حين يفر عند الإقامة ، حادي عشرها الوقوف منتظرا لإحرام الإمام أو الدخول معه في أي هيئة وجده عليها ، ثاني عشرها إدراك تكبيرة الاحرام كذلك ، ثالث عشرها تسوية الصفوف وسد فرجها ، رابع عشرها جواب الإمام عند قوله سمع الله لمن حمده ، خامس عشرها الأمن من السهو غالبا وتنبية الامام إذا سها بالتسليم أو الفتح عليه ، سادس عشرها حصول الخشوع والسلامة عما يلهي غالبا ، سابع عشرها تحسين الهيئة غالبا ، ثامن عشرها احتفاف الملائكة به ، تاسع عشرها التدرب على تجويد القراءة وتعلم الأركان والأبعاد ، العشرون إظهار شعائر الاسلام ، الحادي والعشرون إرغام الشيطان بالاجتماع على العبادة والتعاون على الطاعة ونشاط المتكامل ، الثاني والعشرون السلامة من صفة النفاق ومن إساءة غيره الظن بأنه ترك الصلاة رأسا ، الثالث والعشرون رد السلام على الامام ، الرابع والعشرون الانتفاع باجتماعهم على الدعاء والذكر وعود بركة السكامل على الناقص ، الخامس والعشرون قيام نظام الألفة بين الجيران وحصول تماهدهم في أوقات الصلوات . فهذه خمس وعشرون خصلة وردت في كل منها

أمر أو ترغيب يخصه ، وبقي منها أمران يختصان بالجمهرية وهما الانصات عند قراءة الامام والاحتجاج لها والتأمين عند تأمينه ليوافق تأمين الملائكة ، وبهذا يترجح أن السبع تختص بالجمهرية^(١) والله أعلم . (تنبيهات) : (الاول) مقتضى الحاصل الذي ذكرتها اختصاص التضعيف بالتجمع في المسجد وهو الراجع في نظري كما سيأتي البحث فيه ، وعلى تقدير أن لا يختص بالمسجد فاما يسقط بما ذكرته ثلاثة أشياء . وهي المشي والدخول والتحية فيمكن أن تعرض من بعض ما ذكر مما يشتمل على خصصتين متقاربتين أقيمتا مقام خصلة واحدة كالآخرتين لأن منفعة الاجتماع على الدعاء والذكر غير منفعة عود بركة السكامل على الناقص ، وكذا فائدة قيام نظام الألفة غير فائدة حصول التهاد ، وكذا فائدة أمن المأمومين من السوء غالبا غير تنبيه الامام إذا سها . فهذه ثلاثة يمكن أن يعرض بها الثلاثة المذكورة فيحصل المطلوب . (الثاني) لا يرد على الحاصل الذي ذكرتها كون بعض الحاصل يختص ببعض من صلى جماعة دون بعض كالتبكير في أول الوقت وانتظار الجماعة وانتظار إحرام الامام ونحو ذلك ، لأن أجر ذلك يحصل لقاصده بمجرد التوبة ولو لم يقع كما سبق والله أعلم . (الثالث) معنى الدرجة أو الجزء حصول مقدار صلاة المنفرد بالعدد المذكور للتجمع . وقد أشار ابن دقيق العيد إلى أن بعضهم زعم خلاف ذلك قال : والاول أظهر ، لأنه قد ورد ميثاقا في بعض الروايات انتهى . وكأنه يشير إلى ما عند مسلم في بعض طرقه بلفظ : صلاة الجماعة تعدل خمسا وعشرين من صلاة الفرد ، وفي أخرى : صلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين صلاة يصليها وحده ، ولأحمد من حديث ابن مسعود بأسناد رجاله ثقات نحوه وقال في آخره : كلها مثل صلاته ، وهو مقتضى لفظ رواية أبي هريرة الآتية حيث قال : تضعف ، لأن الضعف كما قال الأزهري المثل إلى ملأ خيليس بمقصود على المثليين تقول هذا ضعف الشيء أى مثله أو مثله فاصعدا لكن لا يزداد على العشرة . وظاهر قوله : تضعف ، وكذا قوله في روايتي ابن عمر وأبي سعيد : تفضل ، أى تزيد ، وقوله في رواية أبي هريرة السابقة في باب مساجد السوق . يريد أن صلاة الجماعة تساوي صلاة المنفرد وتزيد عليها العدد المذكور فيكون لمصل الجماعة ثواب ست أو ثمان وعشرين من صلاة المنفرد . قوله (عن عبد الله بن خباب) بمجمعة وموحدتين الأولى مثقلة ، وهو أنصاري مدني ، ويوافقه في اسمه واسم أبيه عبد الله بن خباب بن الأرت ، لكن ليست له في الصحيحين رواية . قوله (بخمس وعشرين) في رواية الأصيلي وخمسا وعشرين ، زاد ابن حبان وأبو داود من وجه آخر عن أبي سعيد : فإن صلاها في صلاة قائم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة ، وكان السر في ذلك أن الجماعة لا تتأكد في حق المسافر لوجود المشقة ، بل حكى النووي أنه لا يجري فيه الخلاف في وجوبها^(٢) لكن فيه نظر فانه خلاف نص الشافعي ، وحكى أبو داود عن عبد الواحد قال :

(١) في هذا الترجيح نظر ، والأظهر عموم الحديث لجميع الصلوات الحسنة ، وذلك من زيادة فضل الله سبحانه لمن يحضر الصلاة في الجماعة . والله أعلم

(٢) ليس ما قاله النووي مجيد ، والصواب وجوب الجماعة حضرا وسفرا كما يعلم ذلك من فضله صلى الله عليه وسلم ومواظبته على الجماعة وقوله صلى الله عليه وسلم : صلوا كما رأيتموني أصلي ، وقوله تعالى : وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فم الآية . وأما تفضيل صلاة من صلى في الثلاثة قائم ركوعها وسجودها على صلاة من صلى في الجماعة فليس فيحجة على عدم وجوب الجماعة في السفر لأن أداتها محسنة فلا تجوز مخالفتها للشيء محتمل . وإنما يجب حل هذا النص . إن صح - هل من صلى في الثلاثة حسب طاقته من غير ترك للجماعة عند إمكانها قائم ركوعها وسجودها مع كونه خاليا بره بعيدا عن الناس ، فشكل الله له هنا الإخلاص والاهتمام بأمر الصلاة فضايف له هذا التنبيه . والله أعلم

في هذا الحديث أن صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلاته في الجماعة انتهى . وكأنه أخذه من إطلاق قوله « فان صلاها ، لتناول الجماعة والانفراد ، لكن حمله على الجماعة أولى ، وهو الذي يظهر من السياق ، ويلزم على ما قال النووي أن ثواب المندوب يزيد على ثواب الواجب عند من يقول بوجوب الجماعة ، وقد استشكله القرافي على أصل الحديث بناء على القول بأنها ستة ، ثم أورد عليه أن الثواب المذكور مرتب على صلاة الفرد وصفته من صلاة الجماعة ، فلا يلزم منه زيادة ثواب المندوب على الواجب . وأجلب بأنه تفرض المسألة فيمن صلى وحده ثم أعاد في جماعة فإن ثواب الفرض يحصل له بصلاته وحده ، والتضعيف يحصل بصلاته في الجماعة ، فبقى الاشكال على حاله ، وفيه نظر لأن التضعيف لم يحصل بسبب الإعادة وإنما حصل بسبب الجماعة ، إذ لو أعاد منفردا لم يحصل له إلا صلاة واحدة فلا يلزم منه زيادة ثواب المندوب على الواجب . وما ورد من الزيادة على العدد المذكور ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عن ابن عباس موقوفا عليه قال « فضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد خمس وعشرون درجة . قال : فان كانوا أكثر من ذلك فعل عدد من في المسجد . فقال رجل : وإن كانوا عشرة آلاف ؟ قال نعم ، وهذا له حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأى ، لكنه غير ثابت . (تنبيه) : سقط حديث أبي سعيد من هذا الباب في رواية كريمة وثبت للباقيين ، وأورده الاسماعيل قبل حديث عمر . قوله في حديث أبي هريرة (صلاة الرجل في الجماعة) في رواية الحموي والكشميني « في جماعة » ، بالتشكيك . قوله (خمسة وعشرين ضعفا) كذا في الروايات التي وقفنا عليها ، وحكى الكرماني وغيره أن فيه خمسا وعشرين درجة ، بتأويل الضعف بالدرجة أو الصلاة . قوله (في بيته وفي سوقه) مقتضاها أن الصلاة في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت وفي السوق جماعة وفرداى قاله ابن دقيق العيد ، قال : والذي يظهر أن المراد بمقابل الجماعة في المسجد الصلاة في غيره منفردا ، لكنه خرج مخرج الغالب في أن من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفردا ، قال : وهذا يرتفع الاشكال عن استشكل تسوية الصلاة في البيت والسوق انتهى . ولا يلزم من حمل الحديث على ظاهره التسوية المذكورة ، إذ لا يلزم من استوائهما في المفضولية عن المسجد أن لا يكون أحدهما أفضل من الآخر ، وكذا لا يلزم منه أن كون الصلاة جماعة في البيت أو السوق لا فضل فيها على الصلاة منفردا ، بل الظاهر أن التضعيف المذكور مختص بالجماعة في المسجد ، والصلاة في البيت مطلقا أولى منها في السوق لما ورد من كون الاسواق موضع الشياطين ، والصلاة جماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراد . وقد جاء عن بعض الصحابة قصر التضعيف إلى خمس وعشرين على التجميع ، وفي المسجد العام مع تقرير الفضل في غيره . وروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أسد الماعري أنه قال لعبد الله بن عمرو ابن العاص : أريت من تواضأ فاحسن الوضوء ثم صلى في بيته ؟ قال : حسن جميل . قال : فان صلى في مسجد عشرته ؟ قال : خمس عشرة صلاة . قال : فان مشى إلى مسجد جماعة فصلى فيه ؟ قال : خمس وعشرون . انتهى . وأخرج حميد بن زنجويه في « كتاب الترغيب » نحوه من حديث وائلة ، وخص الخمس والعشرون بمسجد القبايل . قال : وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه - أى الجمعة - بمخسماه ، وسنده ضعيف . قوله (وذلك أنه إذا تواضأ) ظاهر في أن الأمور المذكورة علة للتضعيف المذكور ، إذ التقدير : وذلك لأنه ، فكأنه يقول : التضعيف المذكور سببه كيت وكيت ، وإذا كان كذلك فما رتب على موضوعات متعددة لا يوجد بعضها إلا إذا دل الدليل على الغناء ما ليس مشترا أو ليس مقصودا لذاته . وهذه الزيادة التي في حديث أبي هريرة معقولة المعنى ، فالأخذ بها

مترجمه ، والروايات المطلقة لا تنافها . بل يحمل مطلقها على هذه المقيدة ، والذين قالوا بجوب الجماعة على الكفاية ذهب كثير منهم إلى أن الحرج لا يسقط باقاة الجماعة في البيوت ، وكذا روى عن أحمد في فرض العين ، ووجهه . بان أصل المشروعية إنما كان في جماعة المساجد ، وهو وصف معتبر لا ينبغي إلغاؤه فيقتصر به المسجد ، ويلحق به ما في معناه مما يحصل به إظهار الشمار . **قوله** (لا يخرجها إلا الصلاة) أى قصد الصلاة في جماعة ، واللام فيها العهد لما بيناه . **قوله** (لم يحط) بفتح أوله وضم الطاء . وقوله (خطوة) ضبطناه بضم أوله ويجوز الفتح ، قال الجوهري : الخطوة بالضم ما بين القدمين ، وبالفتح المرة الواحدة . وجزم اليعمرى أنها هنا بالفتح ، وقال القرطبي : إنها في روايات مسلم بالضم . والله أعلم . **قوله** (فإذا صلى) قال ابن أبي جرة : أى صلى صلاة تامة ، لأنه **عنه** قال للسوى صلاته ارجع فصل فانك لم تصل . **قوله** (في مصلاته) أى في المكان الذى أوقع فيه الصلاة من المسجد ، وكأنه خرج مخرج الغالب ، وإلا فلو قام إلى بقعة أخرى من المسجد مستمرًا على نية انتظار الصلاة كان كذلك . **قوله** (اللهم ارحمه) أى قائلين ذلك ، زاد ابن ماجه اللهم تب عليه ، وفي الطريق الماضية في باب مسجد السوق اللهم اغفر له ، واستدل به على أفضية الصلاة على غيرها من الاعمال لما ذكر من صلاة الملائكة عليه ودعائهم له بالرحمة والمغفرة والتوبة ، وعمل تفضيل صالحى الناس على الملائكة لأنهم يكونون في تحصيل الدرجات بعبادتهم والملائكة مشغولون بالاستغفار والدعاء لهم . واستدل بأحاديث الباب على أن الجماعة ليست شرطًا لصحة الصلاة لأن قوله « على صلاته وحده » يقتضى حصته صلاته منفردًا لاقتضاء صفة أفضل الاشتراك في أصل التفاضل ، فإن ذلك يقتضى وجود فضيلة في صلاة المنفرد ، وما لا يصح لأفضلية فيه . قال القرطبي وغيره : ولا يقال إن لفظة أفضل قد ترد لأبواب صفة الفضل في إحدى الجهتين كقوله تعالى (وأحسن مقيلاً) لانا قول إنما يقع ذلك على قلة حيث ترد صيغة أفضل مطلقة غير مقيدة بعدد معين ، فإذا قلنا هذا الصدد أزيد من هذا بكذا فلا بد من وجود أصل العدد ، ولا يقال يحمل المنفرد على المعذور لأن قوله « صلاة الفرد » صيغة عموم فيشمل من صلى منفردًا بعذر وبغير عذر ، لحمله على المعذور يحتاج إلى دليل . وأيضًا ففضل الجماعة حاصل للمعذور لما سأتى في هذا الكتاب من حديث أبى موسى مرفوعاً « إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً » وأشار ابن عبد البر إلى أن بعضهم حمله على صلاة النافلة ، ثم زده بحديث « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » واستدل بها على تساوى الجماعات في الفضل سواء كثرت الجماعة أم قلت ، لأن الحديث دل على فضيلة الجماعة على المنفرد بغير واسطة فيدخل فيه كل جماعة ، كذا قال بعض المالكية ، وقواه بما روى ابن أبى شيبه بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي قال : « إذا صلى الرجل مع الرجل فيها جماعة لهم التضمين خمساً وعشرين انتهى . وهو مسلم في أصل الحصول ، لكنه لا يبنى من هذا الفضل لما كان أكثر ، لاسيما مع وجود النص المصرح به وهو ما رواه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث أبى بن كعب مرفوعاً « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وما كثر فهو أحب إلى الله » ، وله شاهد قوى في الطبرانى من حديث قبات بن أشيم وهو يفتح الثاف والموحدة وبعد الألف مثلية ، وأبوه بالمعجمة بعدها تحائية بوزن أحمر ، ويترب على الخلاف المذكور أن من قال بالتفاوت استحباب إعادة الجماعة مطلقاً لتحصيل الأثرة ، ولم يستحب ذلك الآخرون ، ومنهم من فصل فقال : تعاد مع الأعل أو الأورع أو في البقعة الفاضلة ، ووافق مالك على الأخير لكن قصره على المساجد

الثلاثة ، والمشهور عنه بالمسجدين المسكى والمدنى . وكما أن الجماعة تتفاوت في الفضل بالقلّة والكثرة وغير ذلك مما ذكر كذلك يفوق بعضها بعضا ، ولذلك عقب المصنف الترجمة المطلقة في فضل الجماعة بالترجمة المتيدة بصلاة الفجر ، واستدل بها على أن أقل الجماعة لإمام ومأموم ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد قريبا إن شاء الله تعالى

٣١ - باب فضل صلاة الفجر في جماعة

٦٤٨ - **حدثنا أبو اليمان** قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول : تفضل صلاة الجميع صلاة أحدكم وحده بخمسين وعشرين جزءا ، وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر » ثم يقول أبو هريرة : فانزأوا إن شاتم **(إن قرآن الفجر كان مشهودا)**

٦٤٩ - قال شعيب : وحدثني نافع عن عبد الله بن عمر قال : تفضلها بسبع وعشرين درجة

٦٥٠ - **حدثنا عمر بن حفص** قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعمش قال سمعت سالحا قال : سمعت أبا الدرداء يقول : دخل على أبو الدرداء وهو غضب ، فقلت : ما أغضبك ؟ فقال : والله ما أعرف من أمة محمد ﷺ شيئا إلا أنهم يؤمنون جميعا

٦٥١ - **حدثنا محمد بن العلاء** قال حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله عن أبي بريدة عن أبي موسى قال : قال النبي ﷺ « أعظم الناس أجرا في الصلاة أبدهم فأبدهم ممشي ، والذي ينتظر الصلاة حتى يصلّيها مع الإمام أعظم أجرا من الذي يصلّي ثم يتألم »

قوله (باب فضل صلاة الفجر في جماعة) هذه الترجمة أخص من التي قبلها ، ومناسبة حديث أبي هريرة لها من قوله « وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر » ، فانه يدل على منزلة صلاة الفجر على غيرها . وزعم ابن بطال أن في قوله « وتجتمع » إشارة إلى أن الدرجتين الزائدتين على خمس وعشرين تؤخذ من ذلك ، ولهذا عقبه برواية ابن عمر التي فيها سبع وعشرين ، وقد تقدم الكلام على الاجتماع المذكور في « باب فضل صلاة العصر » من المواقيت . **قوله** (بخمسين وعشرين جزءا) كذا في النسخ التي وقفت عليها ، ونقل الزركشي في نكتته أنه وقع في الصحيحين « خمس » بحذف الموحدة من أوله والهاء من آخره ، قال : وخفض خمس على تقدير الباء كقول الشاعر « أشارت كليب بالاكف الأصابع ، أي إلى كليب . وأما حذف الراء فعلى تأويل الجزء بالدرجة انتهى . وقد أوردته المؤلف في التفسير من طريق معمر عن الزهري بلفظ « فضل صلاة الجميع على صلاة الواحد خمس وعشرون درجة » . **قوله** (قال شعيب وحدثني نافع) أي بالحديث مرفوعا نحوه ، إلا أنه قال « بسبع وعشرين درجة » ، وهو موافق لرواية مالك وغيره عن نافع كما تقدم ، وطريق شعيب هذه موصولة ، وجوز الكرماني أن تكون معلقة وهو بعيد ، بل هي مطبوعة على الإسناد الأول ، والتقدير حدثنا أبو اليمان قال شعيب : ونظائر هذا

في الكتاب كثيرة ، ولكن لم أر طريق شعيب هذه إلا عند المصنف ، ولم يستخرجها الاسماعيلي ولا أبو نعيم ولا أوردها الطبراني في مسند الشاميين في ترجمة شعيب . **قوله** (سمعت سالما) هو ابن أبي الجعد ، وأم الدرداء هي الصغرى التابعة لا الكبرى الصحابة لأن الكبرى ماتت في حياة أبي الدرداء وعاشت الصغرى بعده زمانا طويلا . وقد جزم أبو حاتم بأن سالم بن أبي الجعد لم يدرك أبا الدرداء ، فعلى هذا لم يدرك أم الدرداء الكبرى . وفسرها الكرماني منا بصفات الكبرى وهو خطأ لقول سالم « سمعت أم الدرداء » ، وقد تقدم في المقدمة أن اسم الصغرى هجيمة والكبرى خيرة . **قوله** (من أمة محمد) كذا في رواية أبي ذر وكريمة ، وللباقين « من محمد » بحذف المضاف ، وعليه شرح ابن بطلان ومن تبعه فقال : يريد من شريعة محمد شيئا لم يتغير عما كان عليه إلا الصلاة في جماعة ، لحذف المضاف لدلالة الكلام عليه انتهى ، ووقع في رواية أبي الوقت « من أمر محمد » بفتح الهزة وسكون الميم بعدها راء ، وكذا ساقه الحميدى في جمعه ، وكذا هو في مسند أحمد ومستخرجي الاسماعيلي وأبي نعيم من طرق عن الأعمش ، وعندهم « ما أعرف فيهم » أى في أهل البلد الذى كان فيه ، وكان لفظ « فيهم » لما حذف من رواية البخارى محذوف بعض النقلة « أمر » بامة ليعود الضمير في أنهم على الأمة . **قوله** (يصلون جميعا) أى مجتمعين ، وحذف المفعول وتقديره الصلاة أو الصلوات ، ومراد أبي الدرداء أن أعمال المذكورين حصل في جميعها النقص والتغيير إلا التجميع في الصلاة ، وهو أمر نسبي لأن حال الناس في زمن النبوة كان أتم مما صار اليه بعدها ، ثم كان في زمن التثخين أتم مما صار اليه بعدها وكان ذلك صدر من أبي الدرداء في أواخر عمره وكان ذلك في أواخر خلافة عثمان ، فبالتى شعري إذا كان ذلك العصر الفاضل بالصفة المذكورة عند أبي الدرداء فكيف بمن جاء بعدهم من الطبقات إلى هذا الزمان ؟ وفي هذا الحديث جواز الغضب عند تغير شيء من أمور الدين ، وإنكار المنكر باظهار الغضب إذا لم يستطع أكثر منه ، والقسم على الخبر لتأكيد فيه نفس السامع . **قوله** (أبعدم فأبعدم مثنى) أى إلى المسجد ، وسيأتى الكلام على ذلك بعد باب واحد . **قوله** (مع الإمام) زاد مسلم « في جماعة » وبين أنها رواية أبي كريب - وهو محمد بن العلاء - الذى أخرجه البخارى عنه ، **قوله** (من الذى يصل ثم ينام) أى سواء صلى وحده أو في جماعة ، ويستفاد منه أن الجماعة تتفاوت كما تقدم . (تسكيل) : استشكل إيراد حديث أبي موسى في هذا الباب ، لأنه ليس فيه صلاة الفجر ذكر ، بل آخره يشعر بأنه في العشاء . ووجه ابن المنير وغيره بأنه دل على أن السبب في زيادة الأجر وجود المشقة بالمشى إلى الصلاة ، وإذا كان كذلك فالمشى إلى صلاة الفجر في جماعة أشق من غيرها ، لأنها وإن شاركتها العشاء في المشى في الظلة فانها تزيد عليها بمفارقة النوم المشتبه طبعها ، ولم أر أحدا من الشراح نبه على مناسبة حديث أبي الدرداء للترجمة إلا الزين بن المنير فانه قال : تدخل صلاة الفجر في قوله « يصلون جميعا » وهي أخص بذلك من باقي الصلوات . وذكر ابن رشيد نحوه وزاد أن استشهاده أبي هريرة في الحديث الأول بقوله تعالى (ان قرآن الفجر كان مشهودا) يشير إلى أن الاهتمام بها أكد . وأقول : تفنن المصنف بإيراد الأحاديث الثلاثة في الباب إذ تؤخذ المناسبة من حديث أبي هريرة بطريق الخصوص ، ومن حديث أبي الدرداء بطريق العموم ، ومن حديث أبي موسى بطريق الاستنباط . ويمكن أن يقال : لفظ الترجمة يحتمل أن يراد به فضل الفجر على غيرها من الصلوات ، وأن يراد به ثبوت الفضل لها في الجملة ، لحديث أبي هريرة شاهد الأول ، وحديث أبي الدرداء شاهد الثاني ، وحديث أبي موسى شاهد لهما . والله أعلم

٣٢ - باب فضل التَّجْبِيرِ إِلَى الظَّهْرِ

٦٥٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَانِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «يَبْنَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ فُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ، فَأَغْرَهُ، فَنَسَكَرَ اللَّهُ لَهُ، فَفَقَّرَ لَهُ» [الحديث ٦٥٢ - طرقة في ٢٤٧٢]

٦٥٣ - ثُمَّ قَالَ «الشَّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْمُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْقَرِيقُ، وَصَاحِبُ الْمَدِيمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» وَقَالَ «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا لَاسْتَهَمُوا عَلَيْهِ» [الحديث ٦٥٣ - أطرافه في: ٧٢٠، ٧٢٩، ٥٧٣٣]

٦٥٤ - «وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّجْبِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْقَتْمَةِ وَالصَّبْحِ لَأَتَوْهُمْ وَلَوْ حَبْوًا» قَوْلُهُ (باب فضل التَّجْبِيرِ إِلَى الظَّهْرِ) كَذَا لِكَثْرٍ وَعَلَيْهِ شَرَحَ ابْنُ التِّينِ وَغَيْرُهُ، وَفِي بَعْضِهِ دَلِيلٌ إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَلَيْهِ شَرَحَ ابْنُ بَطَالٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ السَّلَامُ عَلَيْهِ فِي «بَابِ الْاسْتِهَامِ فِي الْأَذَانِ». قَوْلُهُ (يَبْنَا رَجُلٌ) فِي هَذَا الْمَتْنِ ثَلَاثَةُ أَحَادِيثٍ: قِصَّةُ الَّذِي نَحْنِي غَصْنَ الشَّوْكِ، وَالشَّهَدَاءُ، وَالتَّرَغِيبُ فِي النَّدَاءِ وَغَيْرِهِ مِمَّا ذَكَرَ. وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ ذِكْرُ التَّجْبِيرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ مَعْرُودًا فِي «بَابِ الْاسْتِهَامِ»، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ عَنْ مَالِكٍ، وَيَأْتِي الثَّانِي فِي الْجِهَادِ عِنْدَ أَيْضًا، وَالْأَوَّلُ فِي الْمَظَالِمِ كَذَلِكَ وَتَكَلَّمْنَا عَلَى شَرْحِهِ هُنَاكَ، وَكَأَنَّ قُتَيْبَةَ حَدَّثَ بِهِ عَنْ مَالِكٍ هَكَذَا بِمَجْمُوعٍ فَلَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ الْمُسَنِّفُ كَمَا دَفَعَهُ فِي الْإِخْتِصَارِ، وَتَكَلَّفَ الزَّيْنُ بْنُ النَّبَرِ إِدْبَاءَ مُنَاسِبَةٍ لِلأَوَّلِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ دَالٌ عَلَى أَنَّ الطَّاعَةَ وَإِنْ قُلْتَ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَتْرَكَ، وَأَعْتَرَفَ بِعَدَمِ مُنَاسِبَةِ الثَّانِي. قَوْلُهُ (فَأَخَذَهُ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ «فَأَخْرَجَهُ». قَوْلُهُ (فَنَسَكَرَ اللَّهُ لَهُ) أَيْ رَضِيَ بِفِعْلِهِ وَقَبِلَ مِنْهُ، وَفِيهِ فَضْلٌ لِإِمَاظَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ أَنَّهَا أَذَى شَبَّ الْإِيمَانِ. قَوْلُهُ (الشَّهَدَاءُ خَمْسَةٌ) كَذَا لِابْنِ ذَرٍّ عَنِ الْحَوَیِّ، وَلِلْبَاقِيْنَ «خَمْسَةٌ» وَهُوَ الْأَصْلُ فِي الْمَذْكَرِ، وَجَازَ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْمُبْدِيَّ غَيْرَ مَذْكَورٍ، وَسِيَاقُ السَّلَامِ عَلَى مَبَاحِثِهِ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

٣٣ - باب احتساب الآثار

٦٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «يَا بَنِي سَلَمَةَ أَلَا تَتَحَسَّبُونَ آثَارَكُمْ». وَقَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ «وَنَسَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ» قَالَ: خُطَاهُمْ

[الحديث ٦٥٥ - طرقاه في: ٦٥٦، ١٨٨٧]

٦٥٦ - وَقَالَ ابْنُ أَبِي سَرِيحٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ بَنِي سَلَمَةَ أَرَادُوا أَنْ يَتَحَوَّوْا عَنْ مَنَازِلِهِمْ فَيَنْزِلُوا قَرِيبًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ فَفَكَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعَرِّفُوا الْمَدِينَةَ فَقَالَ: أَلَا تَتَحَسَّبُونَ آثَارَكُمْ». قَالَ مُجَاهِدٌ: خُطَاهُمْ: آثَارُهُمْ، أَنْ يَمْشِيَ فِي الْأَرْضِ بِأَرْجُلِهِمْ

قوله (باب احتساب الآثار) أى إلى الصلاة، وكأنه لم يقيد بالتعمل كل متى إلى كل طاعة. **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو الثقفى. **قوله** (يا بنى سلة) بكسر اللام وهم بطن كبير من الانصار ثم من الحزرج، وقد غفل القزاز ونسبه الجوهري حيث قال: ليس في العرب سلة بكسر اللام غير هذا القبيل، فان الأئمة الذين صنّفوا في المؤلفات واختلف ذكرهم عددا من الأسماء كذلك، لكن يحتمل أن يكون أراد بقيد القبيلة أو البطن فله بعض اتجاه **قوله** (الا تحسبون) كذا في النسخ التي وقفنا عليها باثبات النون، وشرحه السكرماني بحذفها، ووجهه بان النعاة أجازوا ذلك - يعنى تخفيفا - قال: والمعنى ألا تعدون خطاكم عند مشيكم إلى المسجد؟ فان لكل خطوة ثوابا هـ. والاحتساب وان كان أصله العد لكنه يستعمل غالبا في معنى طلب تحصيل الثواب بنية خاصة. **قوله** (وحدثنا ابن أبي مريم) كذا لابي ذر وحده، وفي رواية الباقرين وقال ابن أبي مريم، وذكره صاحب الأطراف بلفظ وزاد ابن أبي مريم، وقال أبو نعيم في المستخرج ذكره البخارى بلا رواية يعنى معلقا، وهذا هو الضواب، وله فظاثر في الكتاب في رواية يحيى بن أيوب لانه ليس على شرطه في الاصول. **قوله** (عن أنس) كذا لابي ذر وحده أيضا وللباقين وحدثنا أنس، وكذا ذكره أبو نعيم أيضا، وكذا سمعناه في الأول من فوائد المخلص من طريق أحمد ابن منصور عن ابن أبي مريم ولفظه وسمعت أنسا، وهذا هو السرى ايراد طريق يحيى بن أيوب عقب طريق عبد الوهاب ليعين الأمن من تدليس حميد، وقد تقدم نظيره في باب وقت العشاء. وقد أخرجه في الحج من طريق سروان الفزارى عن حميد وساق المتن كاملا. **قوله** (فيزلوا قريبا) يعنى لأن ديارهم كانت بعيدة من المسجد، وقد صرح بذلك في رواية مسلم من طريق أبي الزبير قال وسمعت جابر بن عبد الله يقول: كانت ديارنا بعيدة من المسجد، فأردنا أن نبتاع بيوتا فنقرب من المسجد، فهنا رسول الله ﷺ وقال: ان لكم بكل خطوة درجة، والسراج من طريق أبي نضرة عن جابر: أرادوا أن يقربوا من أجل الصلاة. ولابن مردويه من طريق أخرى عن أبي نضرة عنه قال وكانت منازلنا بسلع، ولا يعارض هذا ما سياتى في الاستسقاء من حديث أنس، وما بيننا وبين بسلع من دار، لاحتمال أن تكون ديارهم كانت من وراء بسلع، وبين بسلع والمسجد قدر ميل. **قوله** (أن يعروا المدينة) في رواية الكشممى و أن يعروا منازلهم، وهو بضم أوله وسكون العين المهملة وضم الراء أى يتركونها خالية، يقال أعراه إذا أخلاه، والعراء الأرض الخالية وقيل الواسعة وقيل المكان الذى لا يستتر فيه بشئ. ونسب هذه الكراهة على السبب في منعهم من القرب من المسجد لتبقى جهات المدينة طاهرة بساكنها، واستفادوا بذلك كثرة الأجر لكثرة الخطا في المشى إلى المسجد. وزاد في رواية الفزارى التي في الحج وفاقاموا، ومثله في رواية المخلص التي ذكرناها، وللترمذى من حديث أبي سعيد و فلم ينتقلوا، ولمسلم من طريق أبي نضرة عن جابر و فقللوا ما يسرنا أنا كننا نحولنا. **قوله** (وقال مجاهد خطاهم آثارهم والمشي في الأرض بارجلهم) كذا لابي ذر وللباقين، وقال مجاهد (ونكتب ما قدموا وآثارهم) قال: خطاهم. وكذا وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نعيم عن أبي نعيم في قوله تعالى (ونكتب ما قدموا) قال: أعمالهم، وفي قوله (وآثارهم) قال: خطاهم. وأشار البخارى بهذا التعليق إلى أن قصة بنى سلة كانت سبب نزول هذه الآية، وقد ورد مصرحاً به من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس أخرجه ابن ماجه وغيره وإسناده قوى، وفي الحديث أن أعمال البر إذا كانت خاصة تكتب آثارها حسنات. وفيه استحباب السكنى بقرب المسجد إلا لمن حصلت به منفعة أخرى أو أراد تكثير الأجر بكثرة المشى ما لم يحمل

على نفسه ، ووجهه أنهم طلبوا السكنى بقرب المسجد للفضل الذي علوه منه ، فأنكر عليهم النبي ﷺ ذلك ، بل رجح دره المفسدة باخلاصهم جوانب المدينة على المصلحة المذكورة ، وأعلمهم بأن لهم في التردد إلى المسجد من الفضل ما يقوم مقام السكنى بقرب المسجد أو يزيد عليه . واختلف فيمن كانت داره قريبة من المسجد فقارب الخطأ بحيث تساوى خطأ من داره بعيدة هل يساويه في الفضل أو لا ؟ وإلى المساواة جنح الطبري ، وروى ابن أبي شيبة من طريق أنس قال « مشيت مع زيد بن ثابت إلى المسجد فقارب بين الخطأ وقال : أردت أن تكثر خطانا إلى المسجد ، وهذا لا يلزم منه المساواة في الفضل وإن دل على أن في كثرة الخطأ فضيلة ، لأن ثواب الخطأ الشاق ليس كثرة الخطأ السهلة ، وهو ظاهر حديث أبي موسى الماضي قبل باب حيث جعل أبعدهم مشى أعظمهم أجرا ، واستنبط منه بعضهم استحباب قصد المسجد البعيد ولو كان بجنبه مسجد قريب ، وإنما يتم ذلك إذا لم يلزم من ذهابه إلى البعيد هجر القريب ، وإلا فاحياؤه بذكر الله أولى ، وكذا إذا كان في البعيد مانع من الكمال كأن يكون إمامه مبتدعا

٣٤ - باب فضل العشاء في الجماعة

٦٥٧ - **عَنْ** عُرْبَنُ حَنْفِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوًّا . لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَسْرُ الْمَوْدُنَّ فَيُقِيمَ ، ثُمَّ أَسْرُ رَجُلًا يَوْمَ النَّاسِ ، ثُمَّ أَخَذَ شَعْلًا مِنْ نَارٍ فَأَحْرَقَ عَلَى مَنْ لَا يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ بَعْدُ »

قوله (باب فضل صلاة العشاء في الجماعة) أورد فيه الحديث الدال على فضل العشاء والفجر ، فيجتمل أن يكون مراد الترجمة لإثبات فضل العشاء في الجملة أو لإثبات أفضليتها على غيرها ، والظاهر الثاني ، ووجهه أن الفجر ثبتت أفضليتها كما تقدم ، وسوى في هذا بينها وبين العشاء ، ومساوى الأفضل يكون أفضل جزما . **قوله** (ليس أثقل) كذا لاكثر بحذف الاسم ، وبینه الكشميني في رواية أبي ذر وكرهه عنه فقال « ليس صلاة أثقل » ودل هذا على أن الصلاة كلها ثقيلة على المنافقين ، ومنه قوله تعالى (ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى) وإنما كانت العشاء والفجر أثقل عليهم من غيرهما لقوة الداعي إلى تركهما ، لأن العشاء وقت السكون والراحة والصبح وقت لذة النوم . وقيل وجهه كون المؤمنين يفوزون بما ترهب عليهم من الفضل لقيامهم بحتهما دون المنافقين . **قوله** (ولو يعلمون ما فيهما) أى من مزيد الفضل (لأتوها) أى الصلاتين ، والمراد لأتوا إلى المحل الذى يصليان فيه جماعة وهو المسجد . **قوله** (ولو حبوا) أى يزحفون إذا منعهم مانع من المشى كما يزحف الصغير ، ولابن أبي شيبة من حديث أبي الدرداء « ولو حبوا على المرافق والركب ، وقد تقدم الكلام على باقى الحديث في « باب وجوب صلاة الجماعة » . **قوله** في آخره (على من لا يخرج إلى الصلاة بعد) كذا الأكثر بلفظ « بعد » ضد قبل ، وهى مبنية على الضم ، ومعناه بعد أن يسمع النداء إليها أو بعد أن يبلغه التهديد المذكور ، وللكشميني بدلها « يقدر » أى لا يخرج وهو يقدر على الحجة ، ويؤيده ما قدمناه من رواية لابن داود « وليست بهم علة » ووقع عند الداودي الشارح هنا « لا لعذر » وهى أوضح من غيرها لكن لم نقف عليها فى شيء من الروايات عند غيره

٣٥ - باب اثنان فافوقهما جماعة

٦٥٨ - **حَرْش** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَا وَأَقْبَا ، ثُمَّ لِيَوْمُكُمْ أَكْبَرُكُمْ »

قوله (باب اثنان فافوقهما جماعة) هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة ، منها في ابن ماجه من حديث أبي موسى الأشعري وفي معجم البخاري من حديث الحسك بن عمير وفي أفراد الدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو وفي البيهقي من حديث أنس وفي الأوسط للطبراني من حديث أبي أمامة وعند أحمد من حديث أبي أمامة أيضا ، انه ﷺ رأى رجلا يصلي وحده فقال : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ؟ فقام رجل فصلي معه ، فقال : هذان جماعة ، والقصة المذكورة دون قوله ، هذان جماعة ، أخرجهما أبو داود والترمذي من وجه آخر صحيح . **قوله** (إذا حضرت الصلاة) تقدم من هذا الوجه في « باب الأذان للسافر » وأوله « أتى رجلان النبي ﷺ يريدان السفر فقال لهما ، فذكره . وقد اعترض على الترجمة بأنه ليس في حديث مالك بن الحويرث تسمية صلاة الاثنين جماعة والجواب أن ذلك مأخوذ بالاستنباط من لازم الأمر بالإمامة ، لأنه لو استوت صلاتهما مع صلتهما منفردين لاكتفى بأمرهما بالصلاة كان يقول : أذنا وأقبا وصليا . واعترض أيضا على أصل الاستدلال بهذا الحديث بأن مالك بن الحويرث كان مع جماعة من أصحابه ، فغلل الاختصار على التثنية من تصرف الرواة . والجواب أنهما قضيتان كما تقدم ، واستدل به على أن أقل الجماعة إمام ومأموم أعم من أن يكون المأموم رجلا أو صبيا أو امرأة . وتكلم ابن بطل هنا على مسألة أقل الجمع والاختلاف فيها ، وردده الزين بن المنير بأنه لا يلزم من قوله « الاثنين جماعة » أن يكون أقل الجمع اثنين وهو واضح

٣٦ - باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة ، وفضل المساجد

٦٥٩ - **حَرْش** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ مَا لَمْ يُحَدِّثْ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ . لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ ، لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ »

قوله (باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة) أي ليصلها جماعة . **قوله** (تصلي على أحدكم) أي تستغفر له ، قيل عبر بتصلي ليتناسب الجزاء والعمل . **قوله** (ما دام في مصلاة) أي ينتظر الصلاة كما صرح به في الطهارة من وجه آخر . **قوله** (لا يزال أحدكم الخ) هذا القدر أفرده مالك في الموطأ عما قبله ، وأكثر الرواة ضموه إلى الأول لجموله حديثا واحدا ، ولا حرج في ذلك . **قوله** (في صلاة) أي في ثواب صلاة لا في حكمها ، لأنه يحل له الكلام وغيره مما منع في الصلاة . **قوله** (ما دامت) في رواية الكشميني « ما كانت » وهو عكس ما مضى في الطهارة **قوله** (لا يمنعه) يقتضى أنه إذا صرف نيته عن ذلك صارف آخر انقطع عنه الثواب المذكور ، وكذلك إذا شارك نية الانتظار أمر آخر ، وهل يحصل ذلك لمن نيته إيقاع الصلاة في المسجد ولو لم يكن فيه الظاهر خلافه ، لأنه رتب

الثواب المذكور على المجموع من التنية وشغل البقرة بالعبادة ، لكن المذكور ثواب يخصه ، ولعل هذا هو السر في إيراد المصنف الحديث الذي يليه وفيه د وجل قلبه معلق في المساجد ، وقد تقدم الكلام في الطهارة على معنى قوله « ما لم يحدث ، وفيه زيادة على ما هنا ، وأن المراد بالحدث حدث الفرج ، لكن يؤخذ منه أن اجتناب حدث اليد واللسان من باب الأولى ، لأن الأدنى منهما يكون أشد ، أشار إلى ذلك ابن بطال . وقد تقدم الكلام على باقي فوائده في باب فضل صلاة الجماعة ، ويؤخذ من قوله « في مصلاه الذي صلى فيه » أن ذلك مقيد بمن صلى ثم انتظر صلاة أخرى ، وبتقييد الصلاة الأولى بكونها مجزئة ، أما لو كان فيها نقص فاتها تجبر بالنافلة كما ثبت في الخبر الآخر **قوله** (اللهم أغفر له ، اللهم ارحمه) هو مطابق لقوله تعالى ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ ، قيل : السرفيه أنهم يطعمون على أعمال بني آدم وما فيها من المعصية والخلل في الطاعة فيقتضون على الاستغفار لهم من ذلك ، لأن دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة ، ولو فرض أن فيهم من تحفظ من ذلك فانه يحوز من المغفرة بما يقابلها من الثواب

٦٦٠ - **حدثنا محمد بن بشر** قال **حدثنا يحيى** عن **عبيد الله** قال **حدثني خبيب بن عبيد الرحمن** عن **حفص** **ابن عاصم** عن **أبي هريرة** عن **النبي ﷺ** قال « **سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ : الإمام العادل ، وشاب نشأ في عبادة ربه ، ورجل قلبه معلق في المساجد ، ورجلان تحاببا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل ملكته امرأة ذات منصب وجمال فقال : إني أخاف الله ، ورجل صدق أخفى حتى لا تعلم شيئا له ماتتفق يمينه ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه »**

الحديث ٦٦٠ - أطرافه في : ١٤٣٣ ، ٦٤٦٩ ، ٦٨٠٦]

قوله (**حدثنا يحيى**) هو القطان ، و**عبيد الله** هو ابن عمر العمري ، و**خبيب** بضم المعجمة وهو **خال عبيد الله الراوى عنه** ، و**حفص بن عاصم** هو ابن عمر بن الخطاب وهو جد **عبيد الله المذكور** لآبيه . **قوله** (**عن أبي هريرة**) لم تختلف الرواة عن **عبيد الله** في ذلك ، ورواه **مالك** في **الموطأ** عن **خبيب** فقال **عن أبي سعيد** أو **أبي هريرة** ، على الشك ، ورواه **أبو قرة** عن **مالك** بواو العطف لجملة عنهما ، وتابعه **مصعب الزبيري** ، وشذ في ذلك عن أصحاب **مالك** ، والظاهر أن **عبيد الله** حفظه لكونه لم يشك فيه ولكونه من رواية خاله وجده والله أعلم . **قوله** (**سبعة**) ظاهره اختصاص المذكورين بالثواب المذكور ، ووجه الكرماني بما حصله أن الطائفة إما أن تكون بين العبد وبين الرب أو بينه وبين الخلق ، فالأولى باللسان وهو الذكر ، أو بالقلب وهو المعلق بالمسجد ، أو بالبدن وهو الناشئ في العبادة . والثاني عام وهو العادل ، أو خاص بالقلب وهو التحاب ، أو بالمال وهو الصدقة ، أو بالبدن وهو العفة . وقد نظم السبعة العلامة **أبو شامة** **عبد الرحمن بن اسماعيل** فيما أنشدناه **أبو إسحق التنوخي** إذنا عن **أبي الهدي أحمد بن أبي شامة** عن أبيه **سماع** من لفظه قال :

وقال النبي المصطفى إن سبعة يظلمهم الله الكريم بظله

محب حفيظ ناشئ متصدق وبالك مصل والإمام بعده

ووقع في صحيح مسلم من حديث أبي اليسر مرفوعاً ، من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، وهاتان الخصلتان غير السبعة الماضية فدل على أن العدد المذكور لا مفهوم له . وقد أقيمت هذه المسألة على العالم شمس الدين بن عطاء الرازي المعروف بالهروي لما قدم القاهرة وادعى أنه يحفظ صحيح مسلم ، فسألته بحضرة الملك المؤيد عن هذا وعن غيره فما استحضر في ذلك شيئاً ، ثم تبعت بعد ذلك الأحاديث الواردة في مثل ذلك فزادت على عشر خصال ، وقد اتفقت منها سبعة وردت بأسانيد جواد ونظمتها في بيتين تذيلاً على بيتي أبي شامة وهما :

وزد سبعة : إظلال غاز وعونه وإنظار ذي عسر وتخفيف حمله

ورافاد ذي غرم وعون مكاتب وتاجر صدق في المقال وفعله

فاما إظلال الغازي فرواه ابن حبان وغيره من حديث عمر ، وأما عون المجاهد فرواه أحمد والحاكم من حديث سهل بن حنيف ، وأما إنظار المعسر والوضيعة عنه ففي صحيح مسلم كما ذكرنا ، وأما رافاد الغارم وعون المكاتب فرواهما أحمد والحاكم من حديث سهل بن حنيف المذكور ، وأما التاجر الصدوق فرواه البغوي في شرح السنة من حديث سليمان وأبو القاسم التميمي من حديث أنس . والله أعلم . ونظمت مرة أخرى فقلت في السبعة الثانية :

وتحسين خلق مع إعانة غارم خفيف يد حتى مكاتب أهله

وحديث تحسين الخلق أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة بأسناد ضعيف ، ثم تبعت ذلك لجمعت سبعة أخرى ونظمتها في بيتين آخرين وهما :

وزد سبعة : حزن ومشى لمسجد وكره وضوء ثم مطعم فضله

وأخذ حق باذل ثم كافل وتاجر صدق في المقال وفعله

ثم تبعت ذلك لجمعت سبعة أخرى ولكن أحاديثها ضعيفة وقلت في آخر البيت : د تربع به السبعات من فيض فضله ، وقد أوردت الجميع في الامالي ، وقد أفردته في جزء سميت به معرفة الخصال الموصلة إلى الظلال . قوله (في ظله) قال عياض : إضافة الظل إلى الله إضافة ملك ، وكل ظل فهو ملكه . كذا قال ، وكان حقه أن يقول إضافة تشريف ، ليحصل امتياز هذا على غيره ، كما قيل للكعبة بيت الله مع أن المساجد كلها ملكه . وقيل المراد بظله كرامته وحمايته كما يقال فلان في ظل الملك ، وهو قول عيسى بن دينار وقواه عياض ، وقيل المراد ظل عرشه ويدل عليه حديث سليمان عند سعيد بن منصور بأسناد حسن سبعة يظلمهم الله في ظل عرشه ، فذكر الحديث ، وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح ، وبه جزم القرطبي ، ويؤيده أيضاً تقييد ذلك بيوم القيامة كما صرح به ابن المبارك في روايته عن عبيد الله بن عمر وهو عند المصنف في كتاب الحدود ، وهذا يندفع قول من قال : المراد ظل طوي أو ظل الجنة لأن ظلمها إنما يحصل لهم بعد الاستقرار في الجنة . ثم إن ذلك مشترك لجميع من يدخلها ، والسياق يدل على امتياز أصحاب الخصال المذكورة ، فيرجح أن المراد ظل العرش ، وروى الترمذي وحسنه من حديث أبي سعيد مرفوعاً : أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلساً امام عادل . قوله (الامام العادل) اسم فاعل من العدل ، وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك رواه بلفظه العدل ، قال وهو أبلغ لأنه جميل المسمى نفسه عدلاً ، والمراد به صاحب الولاية العظمى ، ويلتحق به

كل من ولي شيئا من أمور المسلمين فعُدل فيه ، ويؤيده رواية مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رَفَعَهُ ، أن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا ، وأحسن ما فسر به العادل أنه الذي يتبع أمر الله بوضع كل شيء في موضعه من غير إفراط ولا تفريط ، وقدمه في الذكر لعموم النفع به .

قوله (وشاب) خص الشاب لكونه مظنة غلبة الشهوة لما فيه من قوة الباءث على متابعة الهوى ؛ فإن ملازمة العبادة مع ذلك أشد وأدل على غلبة التقوى . **قوله** (في عبادة ربه) في رواية الإمام أحمد عن يحيى القطان « بعبادة الله ، وهي رواية مسلم ، وهما بمعنى ، زاد حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر ، حتى توفي على ذلك ، أخرجه الجوزقي . وفي حديث سليمان « أفنى شبابه ونشاطه في عبادة الله » . **قوله** (معلق في المساجد) هكذا في الصحيحين ، وظاهره أنه من التعليق كأنه شبهه بالشيء المعلق في المسجد كالتفنديل مثلا إشارة إلى طول الملازمة بقلبه وإن كان جسده خارجا عنه ، ويدل عليه رواية الجوزقي « كأنما قلبه معلق في المسجد ، ويحتمل أن يكون من العلاقة وهي شدة الحب ، ويدل عليه رواية أحمد « معلق بالمساجد » ، وكذا رواية سليمان « من حبها » ، وزاد الحوى والمستعلي « متعلق » ، بزيادة مثابة بعد الميم وكسر اللام ، زاد سليمان « من حبها » ، وزاد مالك « إذا خرج منه حتى يعود إليه » . وهذه الخصلة هي المقصودة من هذا الحديث للترجمة ، ومناسبتها للركن الثاني من الترجمة وهو فضل المساجد ظاهرة ، وللأول من جهة ما دل عليه من الملازمة للمسجد واستمرار الوجود فيه بالقلب وإن عرس للجسد عارض . **قوله** (تحابا) بتشديد الباء وأصله تحابيا أى اشتراكا في جنس المحبة وأحب كل منهما الآخر حقيقة لا إظهارا فقط ، ووقع في رواية حماد ابن زيد « ورجلان قال كل منهما للآخر إني أحبك في الله فصدرا على ذلك ، ونحوه في حديث سليمان . **قوله** (اجتماعا على ذلك وتفرقا عليه) في رواية الكشمي « اجتماعا عليه » ، وهي رواية مسلم أى على الحب المذكور ، والمراد أنهما داما على المحبة الدينية ولم يقطعاها بمرض دنيسرى سواء اجتماعا حقيقة أم لا حتى فرق بينهما الموت . ووقع في الجمع للحميدى « اجتماعا على خير » ، ولم أر ذلك في شيء من نسخ الصحيحين ولا غيرهما من المستخرجات وهي عندى تحريف . (تنبيه) : عدت هذه الخصلة واحدة مع أن متعاطيها اثنان لأن المحبة لا تتم إلا باثنين ، أو لما كان المتعاطيان بمعنى واحد كان عد أحدهما مغنيا عن عد الآخر ، لأن الغرض عد الخصال لا عد جميع من اتصف بها . **قوله** (ورجل طلبته ذات منصب) بين المحذوف أحد في روايته عن يحيى القطان فقال « دعت امرأة » ، وكذا في رواية كريمة ، وللمسلم وهو المصنف في الحدود عن ابن المبارك ، والمراد بالمنصب الأصل أو الشرف ، وفي رواية مالك « دعت ذات حسب » ، وهو يطلق على الأصل وعلى المال أيضا ، وقد وصفها بكل الأوصاف التي جرت العادة بيزيد الرغبة لمن تحصل فيه وهو المنصب الذي يستلزمه الجاه والمال مع الجمال وقل من يجتمع ذلك فيها من النساء ، زاد ابن المبارك « إلى نفسها » ، ولبيق في الشعب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة « فعرضت نفسها عليه » ، والظاهر أنها دعت إلى الفاحشة وبه جزم القرطبي ولم يحك غيره ، وقال بعضهم يحتمل أن تكون دعت إلى التزوج بها بخلاف أن يشتغل عن العبادة بالافتتان بها ، أو خاف أن لا يقوم بحققها لشغله بالعبادة عن التكسب بما يليق بها ، والأول أظهر ، ويؤيده وجود الكناية في قوله « إلى نفسها » ، ولو كان المراد التزويج لصرح به ، والصبر عن الموصوفة بما ذكر من أكمل المراتب لكثرة الرغبة في مثلها وهسر تحصيلها لا سيما وقد أغنت من مشاق التوصل إليها بماودة ونحوها . **قوله** (فقال إني أخاف الله) زاد في رواية كريمة « رب العالمين » ، والظاهر أنه يقول ذلك لبأسائه إما

ليزجها عن الفاحشة أو ليعتذر إليها ، ويحتمل أن يقوله بقلبه ، قال عياض قال القرطبي : إنما يصدر ذلك عن شدة خوف من الله تعالى ومتين تقوى وحياء . **قوله** (تصدق أخني) بلفظ الماضي ، قال الكرماني هو جملة حالية بتقدير قد ، ووقع في رواية أحمد ، تصدق فأخني ، وكذا للvensف في الزكاة عن مسدد عن يحيى ، تصدق بصدقة فأخفاها ، ومثله لما لك في الموطأ ، فالظاهر أن راوى الأولى حذف العاطف ، ووقع في رواية الأصملى ، تصدق إخفاء ، بكسر الهمزة مدودا على أنه مصدر أو نعت لمصدر محذوف ، ويحتمل أن يكون حالا من الفاعل أى مخفيا ، وقوله بصدقة ، نكرها ليشمل كل ما يتصدق به من قليل وكثير ، وظاهره أيضا يشمل المندوبة والمفروضة ، لكن نقل النوى عن العلماء أن إظهار المفروضة أولى من إخفاها . **قوله** (حتى لا تعلم) بضم الميم وفتحها . **قوله** (شماله ما تنفق يمينه هكذا وقع في معظم الروايات في هذا الحديث في البخارى وغيره ، ووقع في صحيح مسلم مقلوبا ، حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله ، وهو نوع من أنواع علوم الحديث أغفله ابن الصلاح وإن كان أفرد نوع المقلوب لكنه قصره على ما يقع في الإسناد ، ونبه عليه شيخنا في محاسن الاصطلاح ومثل له بحديث ، أن ابن أم مكتوم يؤذن بليل ، وقد قدمنا الكلام عليه في كتاب الأذان ، وقال شيخنا : ينبغي أن يسمى هذا النوع المعكوس انتهى . والأولى تسميته مقلوبا فيكون المقلوب تارة في الإسناد وتارة في المتن كما قاله في المدرج سواء ، وقد سباه بعض من تقدم مقلوبا ، قال عياض : هكذا في جميع النسخ التي وصلت إلينا من صحيح مسلم وهو مقلوب أو الصواب الأول وهو وجه الكلام لأن السنة الممهودة في الصدقة إعطاؤها باليمين ، وقد ترجم عليه البخارى في الزكاة ، باب الصدقة باليمين ، قال : ويشبه أن يكون الوم فيه ممن دون مسلم بدليل قوله في رواية مالك لما أوردها عقب رواية عبيد الله بن عمر فقال بمثل حديث عبيد الله ، فلو كانت بينهما مخالفة لبينا كما نبه على الزيادة في قوله ، ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه ، انتهى . وليس الوم فيه ممن دون مسلم ولا منه بل هو من شيخة أو من شيخ شيخة يحيى القطان ، فان مسلما أخرجه عن زهير بن حرب وابن نمير كلاهما عن يحيى وأشعر سياقه بأن اللفظ لزهير ، وكذا أخرجه أبو يعلى في مسنده عن زهير ، وأخرجه الجوزقي في مستخرجه عن أبي حامد بن الشرق عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن يحيى القطان كذلك ، وعقبه بأن قال : سمعت أبا حامد بن الشرق يقول يحيى القطان عندنا وإم في هذا ، إنما هو ، حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، قلت : والجزم بكون يحيى هو الواهم فيه نظر ، لأن الإمام أحمد قد رواه عنه على الصواب ، وكذلك أخرجه البخارى هنا عن محمد بن بشر وفى الزكاة عن مسدد ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق يعقوب الدورقي وحفص بن عمر وكلهم عن يحيى ، وكان أبا حامد لما رأى عبد الرحمن قد تابع زهيراً ترجع عنده أن الوم من يحيى ، وهو محتمل بأن يكون منه لما حدث به هذين خاصة ، مع احتمال أن يكون الوم منهما تواردا عليه . وقد تكلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المقلوبة ، وليس يجيد لأن المخرج متحد ولم يختلف فيه على عبيد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ولا على شيخه خبيب ولا على مالك رفيق عبيد الله بن عمر فيه . وأما استدلال عياض على أن الوم فيه ممن دون مسلم بقوله في رواية مالك مثل عبيد الله فقد عكسه غيره فواخذ مسلما بقوله مثل عبيد الله لكونهما ليستا مقساويتين ، والذي يظهر أن مسلما لا يقصر لفظ المثل على المساوى في جميع اللفظ والترتيب بل هو في الحظم إذا تساوى في المعنى ، والمعنى المقصود من هذا الموضع إنما هو إخفاء الصدقة والله أعلم . ولم نجد هذا الحديث من وجهه من الوجوه إلا عن أبي هريرة ، إلا ما وقع عند مالك من التردد هل هو عنه أو عن أبي

سعيد كما قدمناه قبل ، ولم نجد من أبي هريرة إلا من رواية حفص ، ولا عن حفص إلا من رواية خبيب . نعم أخرجه البيهقي في الشعب من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة والراوى له عن سهيل عبد الله بن عامر الاسلمى وهو ضعيف لكنّه ليس بمتروك ، وحديثه حسن في المتابعات ، ووافق في قوله « تصدق بيمينه » وكذا أخرجه سعيد بن منصور من حديث سلمان الفارسي بإسناد حسن موقوفاً عليه لكن حكمه الرفع . وفي مسند أحمد من حديث أنس بإسناد حسن مرفوعاً « ان الملائكة قالت : يارب هل من خلقك شيء أشد من الجبال ؟ قال : نعم الحديد ، قالت : فهل أشد من الحديد ؟ قال : نعم النار ، قالت : فهل أشد من النار ؟ قال : نعم الماء ، قالت : فهل أشد من الماء ؟ قال : نعم الريح ، قالت : فهل أشد من الريح ؟ قال : نعم ابن آدم يتصدق بيمينه فيخفيها عن شماله ، ثم إن المقصود منه المبالغة في إخفاء الصدقة بحيث إن شماله مع قربها من يمينه وتلازمهما لو تصور أنها تعلم لما علمت ما فعلت العين لشدة إخفائها ، فهو على هذا من مجاز التشبيه . ويؤيده رواية حماد بن زيد عند الجوزقي « تصدق بصدقة كأنما أخفى يمينه عن شماله » ، ويحتمل أن يكون من مجاز الحذف والتقدير حتى لا يعلم ملك شماله . وأبعد من زعم أن المراد بشماله نفسه وأنه من تسمية الكل باسم الجزء فانه ينحل إلى أن نفسه لا تعلم ما تتفق نفسه ، وقيل هو من مجاز الحذف والمراد بشماله من على شماله من الناس كأنه قال بجوار شماله ، وقيل المراد أنه لا يراى بصدفته فلا يكتبها كاتب الشمال ، وحكى القرطبي عن بعض مشايخه أن معناه أن يتصدق على الضعيف المكتسب في صورة الشراء لترويج سلعته أو رفع قيمتها واستحسنه ، وفيه نظر إن كان أراد أن هذه الصورة مراد الحديث خاصة ، وإن أراد أن هذا من صور الصدقة الخفية فسلم والله أعلم . **قوله** (ذكر الله) أى بقلبه من التذكر أو بلسانه من الذكر ، و(خالياً) أى من الخلو لأنه يكون حينئذ أبعد من الرياء والمراد خالياً من الالتفات إلى غير الله ولو كان في ملا ، ويؤيده رواية البيهقي « ذكر الله بين يديه » ، ويؤيد الاول رواية ابن المبارك وحماد بن زيد « ذكر الله في خلاء » ، أى في موضع خال وهي أصح . **قوله** (ففاضت عيناه) أى فاضت الدموع من عينيه ، وأسند الفيض إلى العين مبالغة كأنها هي التي فاضت ، قال القرطبي : وفيض العين بحسب حال الناكر وبحسب ما يكشف له ، ففى حال أوصاف الجلال يكون البكاء من خشية الله ، وفي حال أوصاف الجمال يكون البكاء من الشوق إليه . قلت : قد خص في بعض الروايات بالاول ، ففي رواية حماد بن زيد عند الجوزقي « ففاضت عيناه من خشية الله » ، ونحوه في رواية البيهقي ، ويشهد له ما رواه الحاكم من حديث أنس مرفوعاً « من ذكر الله ففاضت عيناه من خشية الله حتى يصيب الارض من دموعه لم يعذب يوم القيامة » . (تنبيهان) : (الاول) ذكر الرجال في هذا الحديث لا مفهوم له بل يشترك النساء معهم فيها ذكر ، إلا إن كان المراد بالإمام العادل الامامة العظمى ، وإلا فيمكن دخول المرأة حيث تكون ذات عيال تقتدل فيهم . ويخرج خصلة ملازمة المسجد لان صلاة المرأة في بيتها أفضل من المسجد ، وما عدا ذلك فالمشاركة حاصلة لهن ، حتى الرجل الذى دعت المرأة فانه يتصور في امرأة دعاها ملك جميل مثلاً فامتعت خوفاً من الله تعالى مع حاجتها ، أو شاب جميل دعاها ملك إلى أن يزوجه ابنته مثلاً تخشى أن يرتكب منه الفاحشة فامتنع مع حاجته اليه . (الثانى) استوعبت شرح هذا الحديث هنا وإن كان مخالفاً لما شرطت لأن أليق المواضع به كتاب الرقاق ، وقد اختصرها المصنف حيث أورد فيه . وساقه تماماً في الزكاة والحدود ، فاستوفيته هنا لان الاولوية وجهها من الاولوية

٦٦١ - **حَدَّثَنَا** قَالِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ «سُئِلَ أَنَسٌ: هَلْ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، أُخِرَ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ بَعْدَ مَا صَلَّى فَقَالَ: صَلَّى الدَّاسُ وَزَلُّوا وَلَمْ تَزَلُوا فِي صَلَاةٍ مِثْلَ أَنْتُمْ نَمُوهَا. قَالَ: فَسَكَتُ أَنْظُرَ إِلَى وَيَسِّحَ خَاتَمَهُ»

قَوْلُهُ (سئل أنس) تقدم التصريح بسماع حيدله منه في «باب وقت العشاء». **قَوْلُهُ** (صلى الناس) أى غير المخاطبين ممن صلى في داره أو مسجد قبيلته، ويستأنس به لمن قال بأن الجماعة غير واجبة. **قَوْلُهُ** (ولم تزالوا في صلاة) أى في ثواب صلاة كما تقدم. **قَوْلُهُ** (ويصيح) بكسر الموحدة وبالمهمله أى بريقه ولعانه، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في «باب وقت العشاء»، ويأتى الكلام على الخاتم في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى

٣٧ - **باب** فضل من غدا إلى المسجد ومن راح

٦٦٢ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يُزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «مَنْ غَدَا إِلَى السَّجْدِ وَرَاحَ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نُزُلَةً مِنَ الْجَنَّةِ كَمَا غَدَا أَوْ رَاحَ»

قَوْلُهُ (باب فضل من غدا للمسجد ومن راح) هكذا للاكثر موافقا للفظ الحديث في الغدو والرواح، ولا بد من بلفظ «خرج» بدل غدا، وله عن المستطلى والسرخصى بلفظ «من يخرج» بصيغة المضارع، وعلى هذا فالمراد بالغدو الذهاب وبالرواح الرجوع، والأصل في الغدو الماضى من بكرة النهار والرواح بعد الزوال، ثم قد يستعملان في كل ذهاب ورجوع توسعا. **قَوْلُهُ** (أعد) أى هيا. **قَوْلُهُ** (نزله) للكسبية «نزلا» بالتشديد، والنون والزاي المكان الذى يهبط للتزول فيه، ويسكون الزاى ما يهبط القادم من الضيافة ونحوها، فعلى هذا ومن، في قوله من الجنة للتبويض على الأول والتبيين على الثانى، ورواه مسلم وابن خزيمة وأحمد بلفظ «نزلا في الجنة»، وهو محتمل للبعين. **قَوْلُهُ** (كأذا غدا أو راح) أى بكل غدوة وروحة. وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقا، لكن المقصود منه اختصاصه بمن يأتى للعبادة، والصلاة رأسها. والله أعلم

٣٨ - **باب** إذا قُيِّمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمُسَكَّنَةُ

٦٦٣ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ «رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا . . .» قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنَا بُهْزُ بْنُ أَسَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يَقَالُ لَهُ مَالِكُ بْنُ بُحَيْنَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا وَقَدْ أَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَاحَظَ النَّاسُ، وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَصْبَحَ أَرْبَعًا، آصْبَحَ أَرْبَعًا» تَابَهُ غُنْدَرٌ وَمُعَاذٌ عَنْ شُعْبَةَ فِي مَالِكٍ. وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ سَعْدٍ عَنْ حَفْصٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ. وَقَالَ حُمَادٌ: أَخْبَرَنَا سَعْدٌ عَنْ حَفْصٍ عَنْ مَالِكٍ

قوله (باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة ، واختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه ، وقيل إن ذلك هو السبب في كون البخاري لم يخرج به ، ولما كان الحكم صحيحا ذكره في الترجمة وأخرج في الباب ما يغني عنه ، لكن حديث الترجمة أهم من حديث الباب لأنه يشمل الصلوات كلها وحديث الباب يختص بالصبح كما سنوضحه ، ويحتمل أن يقال : اللام في حديث الترجمة عهدية فيشتقان ، هذا من حيث اللفظ ، وأما من حيث المعنى فالحكم في جميع الصلوات واحد ، وقد أخرج أحد من وجه آخر بلفظ « فلا صلاة إلا التي أقيمت » . **قوله** (إذا أقيمت) أي إذا شرع في الإقامة ، وصرح بذلك محمد بن جحادة عن عمرو بن دينار فيما أخرجه ابن حبان بلفظ « إذا أخذ المؤذن في الإقامة » وقوله « فلا صلاة » أي صحيحة أو كاملة ، والتقدير الأول أولى لأنه أقرب إلى نفي الحقيقة ، لكن لما لم يقطع النبي ﷺ صلاة المصل واقصر على الإنكار دل على أن المراد نفي السكال . ويحتمل أن يكون النفي بمعنى النهي ، أي فلا تصلوا حينئذ ، ويؤيده ما رواه البخاري في التاريخ والبراز وغيرهما من رواية محمد بن عمار عن شريك بن أبي نمر عن أنس مرفوعا في نحو حديث الباب وفيه « ونهى أن يصليا إذا أقيمت الصلاة » ، وورد بصيغة النهي أيضا فيما رواه أحد من وجه آخر عن ابن بحنة في قصته هذه فقال « لا تجعلوا هذه الصلاة مثل الظهر واجعلوا بينها فصلا » والنهي المذكور للتنبيه لما تقدم من كونه لم يقطع صلاته . **قوله** (إلا المكتوبة) فيه منع التنفل بعد الشروع في إقامة الصلاة سواء كانت راتبة أم لا ، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة ، وزاد مسلم بن خالد عن عمرو بن دينار في هذا الحديث « قيل يا رسول الله ولا ركعتي الفجر ؟ قال : ولا ركعتي الفجر » ، أخرجه ابن عدى في ترجمة يحيى بن نصر بن الحارث وإسناده حسن ، والمفروضة تشمل الحاضرة والقائنة ، لكن المراد الحاضرة ، وصرح بذلك أحمد والطحاوي من طريق أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت » . **قوله** (مر النبي ﷺ برجل) لم يسق البخاري لفظ رواية إبراهيم بن سعد ، بل تحول إلى رواية شعبة فأورهم أنها متوافقتان ، وليس كذلك فقد ساق مسلم رواية إبراهيم بن سعد بالسند المذكور ولفظه « مر برجل يصلي وقد أقيمت صلاة الصبح ، فكلمه بشي . لا ندرى ما هو ، فلما انصرفنا أخطأنا به نقول : ماذا قال لك رسول الله ﷺ ؟ قال قال لي : يوشك أحدكم أن يصلي الصبح أربعا ، في هذا السياق مخالفة لسباق شعبة في كونه ﷺ كلم الرجل وهو يصلي ، ورواية شعبة تقتضي أنه كلمه بعد أن فرغ ، ويمكن الجمع بينهما بأنه كلمه أولا سرا فلهذا احتاجوا أن يسألوه ، ثم كلمه ثانيا جهرًا فسمعوه ، وقائدة التكرار تأكيد الإنكار . **قوله** (حدثني عبد الرحمن) هو ابن بشر بن الحكم كما جزم به ابن عساكر وأخرجه الجوزي من طريقه . **قوله** (سمعت رجلا من الأزد) في رواية الاصيلي « من الاسد » بالهملة الساكنة بدل الزاي الساكنة وهي لغة صححية . **قوله** (يقال له مالك بن بحنة) هكذا يقول شعبة في هذا الصحابي ، وتابعه على ذلك أبو عوانة وحماد بن سلمة ، وحكم الحفاظ يحيى بن معين وأحمد والبخاري ومسلم والنسائي والاسماعيلي وابن الشرقي والدارقطني وأبو مسعود وآخرون عليهم بالوهم فيه في موضعين : أحدهما أن بحنة والد عبد الله لا مالك ، وثانيهما أن الصعبة والرواية لعبد الله لا مالك ، وهو عبد الله بن مالك ابن القشب بكسر القاف وسكون المعجمة بعدها موحدة وهو لقب واسمه جندب بن فضلة بن عبد الله ، قال ابن سعد : قدم مالك بن القشب مكة يعني في الجاهلية خالف بني المطلب بن عبد مناف وتزوج بحنة بنت الحارث بن المطلب

واسمها عبدة ، وبجينة لقب ، وأدركت بجينة الاسلام فاسلت وصحبت ، وأسلم ابنها عبد الله قديما ، ولم يذكر أحد مالكا في الصحابة إلا بعض ممن تلقاه من هذا الإسناد ممن لا تمييز له ، وكذا أغرب الداودي الشارح فقال : هذا الاختلاف لا يضر فأى الرجلين كان فهو صاحب ، وحكى ابن عبد البر اختلافا في بجينة هل هي أم عبد الله أو أم مالك ؟ والصواب أنها أم عبد الله كما تقدم ، فينبغي أن يكتب ابن بجينة بن يادة ألف ويعرب اعراب عبد الله كما في عبد الله بن أبي ابن سلول ومحمد بن علي ابن الحنفية . **قوله** (رأى رجلا) هو عبد الله الراوى كما رواه أحمد من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عنه أن النبي ﷺ مر به وهو يصلى ، وفي رواية أخرى له (خرج وابن القشب يصلى ، ووقع لبعض الرواة هنا) ابن أبي القشب ، وهو خطأ كما يثبت في كتاب الصحابة . ووقع نحو هذه القصة أيضا لابن عباس قال : كنت أصلى وأخذ المؤذن في الإقامة ، فجدبني النبي ﷺ وقال : أنصلي الصبح أربعا ، أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والبخاري والحاكم وغيرهم ، فيحتمل تعدد القصة . **قوله** (لا) بمثلثة خفيفة أى أدار وأحاط ، قال ابن خزيمة : أصل اللوث الطى ، يقال لاث عمامته إذا أدارها . **قوله** (به الناس) ظاهره أن الضمير للنبي ﷺ ، لكن طريق إبراهيم بن سعد المتقدمة تقتضى أنه للرجل . **قوله** (آصبح أربعا) بهمزة مدودة في أوله ، ويجوز قصرها ، وهو استفهام لإنكار ، وأعاده تأكيداً للإنكار . والصبح بالنصب باختيار فعل تقديره أنصلي الصبح ؟ وأربعا منصوب على الحال قاله ابن مالك ، وقال الكرماني على البدلية قال : ويجوز رفع الصبح أى الصبح فصل أربعا . واختلف في حكمة هذا الإنكار فقال القاضى عياض وغيره : لئلا يتناول الزمان فيظن وجوبها . ويؤيده قوله في رواية إبراهيم بن سعد : يوشك أحدكم ، وعلى هذا إذا حصل الأمن لا يكره ذلك ، وهو متعقب بعموم حديث الترجمة . وقيل لئلا تلتبس صلاة الفرض بالنفل . وقال النووي : الحكمة فيه أن يتفرغ للفريضة من أولها فيشرع فيها عقب شروع الإمام ، والمحافظة على مكملات الفريضة أولى من التشاغل بالنافلة . وهذا يليق بقول من يرى بقاء النافلة وهو قول الجمهور . ومن ثم قال من لا يرى بذلك : إذا علم أنه يدرك الركعة الأولى مع الإمام . وقال بعضهم : ان كان في الأخيرة لم يكره له التشاغل بالنافلة ، بشرط الأمن من الالتباس كما تقدم ، والأول عن المالكية ، والثاني عن الحنفية وهم في ذلك سلف عن ابن مسعود وغيره ، وكأنهم لما تعارض عندهم الأمر بتحصيل النافلة والنهي عن إيقاعها في تلك الحالة جمعوا بين الأمرين بذلك ، وذهب بعضهم إلى أن سبب الإنكار عدم الفصل بين الفرض والنفل لئلا يلتبس ، وإلى هذا جنح الطحاوى واحتج له بالأحاديث الواردة بالأمر بذلك ، ومقتضاه أنه لو كان في زاوية من المسجد لم يكره ، وهو متعقب بما ذكر ، إذ لو كان المراد مجرد الفصل بين الفرض والنفل لم يحصل إنكار أصلا ، لأن ابن بجينة سلم من صلاته قطعاً ثم دخل في الفرض ، ويدل على ذلك أيضا حديث قيس بن عمرو الذى أخرجه أبو داود وغيره : أنه صلى ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح ، فلما أخبر النبي ﷺ حين سأل له لم ينكر عليه قضاءهما بعد الفراغ من صلاة الصبح متصلا بها فدل على أن الإنكار على ابن بجينة إنما كان للتنفل حال صلاة الفرس . وهو موافق لعموم حديث الترجمة . وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع بمن يكون في المسجد لا خارجا عنه ، فصح عنه أنه كان يحصب من يتنفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة ، وصح عنه أنه قصد المسجد فسمع الإقامة فصل ركعتي الفجر في بيت حفصة ثم دخل المسجد فصل مع الإمام . قال ابن عبد البر وغيره : الحجة عند تنازع السنة ، فمن أدلى بها فقد أفصح ، وترك التنفل عند إقامة الصلاة وتداركها بعد

قضاء الفرض أقرب إلى اتباع السنة ، ويتأيد ذلك من حيث المعنى بأن قوله في الإقامة « حى على الصلاة ، معناه هلم إلى الصلاة أى التى يقام لها ، فأسعد الناس بامثال هذا الامر من لم يتشاغل عنه بغيره والله أعلم . واستدل بعموم قوله « فلا صلاة الا المكتوبة » لمن قال يقطع النافلة إذا أقيمت الفريضة ، وبه قال أبو حامد وغيره من الشافعية ، وخص آخرون التمسى بمن يفتى النافلة عملاً بعموم قوله تعالى ﴿ ولا تطلوا أعمالكم ﴾ ، وقيل يفرق بين من يخشى فوت الفريضة في الجماعة فيقطع وإلا فلا ، واستدل بقوله « التى أقيمت » بأن المأموم لا يصلى فرضاً ولا نفلاً خلف من يصلى فرضاً آخر ، كالظهر مثلاً خلف من يصلى العصر ، وإن جازت إعادة الفرض خلف من يصلى ذلك الفرض . قوله (تابعه غندر ومعاذ عن شعبة عن مالك) أى تابعاً بهن بن أسد في روايته عن شعبة بهذا الاسناد فقالا عن مالك بن بحينة ، وفي رواية الكشمي عن شعبة عن مالك أى بإسناده ، والاول يقتضى اختصاص المتابعة بقوله عن مالك بن بحينة فقط ، والثاني يشمل جميع الاسناد والماتن ، وهو أولى لأنه الواقع في نفس الامر . وطريق غندر وصلها أحمد في مسنده عنه كذلك ، وطريق معاذ - وهو ابن معاذ الغنبري البصري - وصلها الاسماعيلى من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه ، وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة ، وكذا أخرجه أحمد عن يحيى القطان وحجاج والنسائي من رواية وهب بن جرير والاسماعيلى من رواية يزيد بن هرون كلهم عن شعبة كذلك قوله (وقال ابن إسحق) أى صاحب المغازى عن سعد أى ابن إبراهيم ، وهذه الرواية موافقة لرواية إبراهيم بن سعد عن أبيه وهى الراجحة . قوله (وقال حماد) يعنى ابن سلة كما جزم به المزى وآخرون ، وكذا أخرجه الطحاوى وابن منده موصولاً من طريقه ، وروى الكرماني في زعمه أنه حماد بن زيد ، والمراد أن حماداً وافق شعبة في قوله عن مالك بن بحينة ، وقد وافقهما أبو عوانة فيما أخرجه الاسماعيلى عن جعفر الثريابي عن قتيبة عنه ، لكن أخرجه مسلم والنسائي عن قتيبة فوقع في روايتهما عن ابن بحينة مبهماً ، وكان ذلك وقع من قتيبة في وقت عمدا ليسكون أقرب إلى الصواب ، قال أبو مسعود : أهل المدينة يقولون عبد الله بن بحينة وأهل العراق يقولون مالك بن بحينة ، والاول هو الصواب انتهى . فيجتمل أن يكون السهوفى من سعد بن إبراهيم لما حدث به بالعراق . وقد رواه القعنبي عن إبراهيم بن سعد على وجه آخر من الوهم قال « عن عبد الله بن مالك ابن بحينة عن أبيه » ، قال مسلم في صحيحه : قوله عن أبيه خطأ انتهى . وكأنه لما رأى أهل العراق يقولون عن مالك بن بحينة ظن أن رواية أهل المدينة مرسله فوهم في ذلك . والله أعلم

٣٩ - باب سبب حد المريض أن يشهد الجماعة

٦٦٤ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال حدثني أبي قال حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال الأسود قال « كنّا عند عائشة رضى الله عنها ، فذكرنا المواظبة على الصلاة والتعظيم لها قالت : لما مرض رسول الله ﷺ مرضه الذى مات فيه فحسرت الصلاة فأذن ، فقال : مروا أبابكر فليصل بالناس . فقيل له : إنّ أبابكر رجلاً أسيف إذا قام في مقامك لم يستطع أن يصلى بالناس . وأعاد ، فأعادوا له . فأعاد الثالثة فقال : إنّكن صواحب يوسف ، مروا أبابكر فليصل بالناس . فخرج أبو بكر فصلى ، فوجد النبي ﷺ من فيه خيفة ، فخرج يهادى بين رجلين ،

كَأَنِّي أَنْظُرُ رَجُلَيْهِ تَحْطَانِ مِنَ الْوَجَعِ ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ مَكَانَكَ . ثُمَّ إِنِّي بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ . « قِيلَ لِلْأَعْمَشِ : وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاتِهِ ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ؟ فَقَالَ بَرَأْسُهُ : نَعَمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ بَعْضُهُ . وَزَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ : جَلَسَ عَنْ بَسَارِ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا »

٦٦٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَتِ عَائِشَةُ « مَا قُلْتُ النَّبِيُّ ﷺ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَخْرُضَ فِي بَيْتِي ، فَأَذِنَ لَهُ . فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَحْطُ رِجْلَاهُ الْأَرْضَ ، وَكَانَ بَيْنَ الْعَبَّاسِ وَرَجُلٍ آخَرَ »

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتِ عَائِشَةُ ، فَقَالَ لِي : وَهَلْ تَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ

قَوْلُهُ (بَابُ حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةُ) قَالَ ابْنُ التِّينِ تَبَعًا لِابْنِ بَطَالٍ : مَعْنَى الْحَدِّ هُنَا الْحَدَّةُ ، وَقَدْ نَقَلَهُ السَّكْسَاوِيُّ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ عُمَرَ فِي أَبِي بَكْرٍ « كُنْتُ أَرَى مِنْهُ بَعْضَ الْحَدِّ ، أَيْ الْحَبَّةِ ، قَالَ : وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْحَضُّ عَلَى شَهَادَةِ الْجَمَاعَةِ ، قَالَ ابْنُ التِّينِ : وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ هُنَا « جَدَّ » بِكسر الجيم وهو الاجتهاد في الأمر ، لَكِنْ لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَرَوَاهُ بِالْجِيمِ انْتَهَى . وَقَدْ أَثْبَتَ ابْنُ قُرْقُولٍ رَوَايَةَ الْجِيمِ وَعِزَّاهَا لِلْقَاسِي . وَقَالَ ابْنُ رَشِيدٍ : إِنَّمَا الْمَعْنَى مَا يَحْدُثُ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ الْجَمَاعَةُ فَإِذَا جَاوَزَ ذَلِكَ الْحَدَّ لَمْ يَسْتَحِبَّ لَهُ شَهَادَتُهَا . وَمُنَاسِبَةٌ ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ خُرُوجُهُ ﷺ مَتَوَكِّفًا عَلَى غَيْرِهِ مِنْ شِدَّةِ الضَّعْفِ فَكَأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى أَنَّهُ مِنْ بَلْغٍ إِلَى تِلْكَ الْحَالِ لَا يَسْتَحِبُّ لَهُ تَكْلُفُ الْخُرُوجِ لِلْجَمَاعَةِ إِلَّا إِذَا وَجَدَ مِنْ يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ . وَأَنَّ قَوْلَهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي « لَا تَوَهُمَا وَلَوْ حَبْوًا » وَقَعَ عَلَى طَرِيقِ الْمُبَالَغَةِ ، قَالَ : وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ مَعْنَاهُ بَابُ الْحَدِّ الَّذِي لِلْمَرِيضِ أَنْ يَأْخُذَ فِيهِ بِالْعَزِيمَةِ فِي شَهَادَةِ الْجَمَاعَةِ . انْتَهَى مَخْصَصًا . قَوْلُهُ (مَرَضُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ) سِيَاقُ السَّكَلَامِ عَلَيْهِ مَبِينًا فِي آخِرِ الْمَغَازِي فِي سَبَبِهِ وَوَقْتُ ابْتِدَائِهِ وَقَدَرُهُ ، وَقَدْ بَيَّنَّ الزُّهْرِيُّ فِي رَوَايَتِهِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْبَابِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ أَنْ اشْتَدَّ بِهِ الْمَرَضُ وَاسْتَقَرَّ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ . قَوْلُهُ (لِحَضْرَتِ الصَّلَاةِ) هِيَ الْعِشَاءُ كَمَا فِي رَوَايَةِ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ الْآتِيَةِ قَرِيبًا فِي « بَابِ أَنْمَا جَعَلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتِمَ بِهِ » ، وَسَنَذْكُرُ هُنَاكَ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . قَوْلُهُ (فَاذْنٌ) بِضَمِّ الهمزة عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفِعُولِ . وَفِي رَوَايَةِ الْأَصْبَلِيِّ وَآذَنَ بِالْوَاوِ ، وَهُوَ أَوْجَهُ ، وَالْمُرَادُ بِهِ أَذَانُ الصَّلَاةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَعْلَمُ ، وَيَقْوِيهِ رَوَايَةُ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ الْآتِيَةِ فِي « بَابِ الرَّجُلِ يَأْتِمُ بِالْإِمَامِ » وَلَفْظُهُ دَجَاءٌ بِلَالٍ يُوْذَنُ بِالصَّلَاةِ ، وَاسْتِفِيدَ مِنْهُ تَسْمِيَةُ الْمَجْمَعِ ، وَسِيَاقُ فِي رَوَايَةِ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ أَنَّهُ ﷺ بَدَأَ بِالسُّؤَالِ عَنْ حُضُورِ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَنْهِيَ لِلْخُرُوجِ الْبَهَائِغِ عَلَيْهِ .. الْحَدِيثُ . قَوْلُهُ (مَرَوْا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ) اسْتَدْلَ بِهِ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ يَكُونُ أَمْرًا بِهِ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مَعْرُوفَةٌ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ ، وَأَجَابَ الْمَأْنَعُونَ بِأَنَّ الْمَعْنَى بَلَّغُوا أَبَا بَكْرٍ أَنِّي أَمَرْتُهُ . وَفَصَلَ التَّزَاوُعَ أَنَّ الثَّانِي إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ أَمْرًا حَقِيقَةً فَسَلَّمَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ صِغَةُ أَمْرٍ لِلثَّانِي ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُهُ فَرْدُودُ اللَّهِ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ (فَتَقِيلُ لَهُ)

قائل ذلك عائشة كما سيأتي . قوله (أسيف) بوزن فعيل وهو بمعنى قائل من الأسف وهو شدة الحزن ، والمراد أنه رقيق القلب . ولأن حبان من رواية عاصم عن شقيق عن مسروق عن عائشة في هذا الحديث : قال عاصم والأسيف الرقيق الرحيم ، وسيأتي بعد ستة أبواب من حديث ابن عمر في هذه القصة ، فقالت له عائشة : إنه رجل رقيق ، إذا قرأ غلبه البكاء . ومن حديث أبي موسى نحوه ، ومن رواية مالك عن هشام عن أبيه عنها بلفظ : قالت عائشة : قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعر . قوله (فأعادوا له) أى من كان في البيت ، والمخاطب بذلك عائشة كما ترى ، لكن جمع لأنهم كانوا في مقام الموافقين لها على ذلك . ووقع في حديث أبي موسى بالإفراد ولفظه فعاتت ، ولأن عمر ، فعاودته . قوله (فأعاد الثالثة فقال : إنكن صواحب يوسف) فيه حذف بينه مالك في روايته المذكورة ، وأن المخاطب له حينئذ حفصة بنت عمر بأمر عائشة ، وفيه أيضا د فرعر ، فقال : مه إنكن لآتين صواحب يوسف ، وصواحب جمع صاحبة ، والمراد أنهن مثل صواحب يوسف في اظهار خلاف ما في الباطن . ثم إن هذا الخطاب وإن كان بلفظ الجمع فالمراد به واحد وهي عائشة فقط ، كما أن د صواحب ، صيغة جمع والمراد زليخا فقط ، ووجه المشابهة بينهما في ذلك أن زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن الإكرام بالضيافة ومرادها زيادة على ذلك وهو أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرنا في محبة ، وأن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يسمع المأموين القراءة لبيكاته ، ومرادها زيادة على ذلك وهو أن لا يقشام الناس به . وقد صرحت هي فيما بعد ذلك فقالت : لقد راجعته وما حلني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلا قام مقامه أبدا ، الحديث ، وسيأتي بتامه في د باب وفاة النبي ﷺ ، في أواخر المغازي إن شاء الله تعالى . وأخرجه مسلم أيضا . وهذا التقرير يتدفع إشكال من قال إن صواحب يوسف لم يقع منهن إظهار بخلاف ما في الباطن . ووقع في مرسل الحسن عند ابن أبي خيثمة أن أبا بكر أمر عائشة أن تمكلم النبي ﷺ أن يصرف ذلك عنه ، فأرادت التوصل إلى ذلك بكل طريق فلم يتم . ووقع في أمالي ابن عبد السلام أن النسوة أتين امرأة العزيز يظهرن تعنيفها ، ومقصودهن في الباطن أن يدعون يوسف إلى أنفسهن ، كذا قال وليس في سياق الآية ما يساعد ما قال . (فائدة) : زاد حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم في هذا الحديث أن أبا بكر هو الذي أمر عائشة أن تشير على رسول الله ﷺ بأن يأمر عمر بالصلاة ، أخرجه الدورقي في مسنده ، وزاد مالك في روايته التي ذكرناها ، فقالت حفصة لعائشة : ما كنت لأصيب منك خيرا ، ومثله للإسماعيل في حديث الباب ، وإنما قالت حفصة ذلك لأن كلامها صادم المرة الثالثة من المعاودة ، وكان النبي ﷺ لا يراجع بعد ثلاث ، فلما أشار إلى الإنكار عليها بما ذكر من كونهن صواحب يوسف وجدت حفصة في نفسها من ذلك لكون عائشة هي التي أمرتها بذلك ، ولعلمنا تذكرت ما وقع لها معها أيضا في قصة المغافير كما سيأتي في موضعه . قوله (فليصل بالناس) في رواية السكسيمي للناس . قوله (فخرج أبو بكر) فيه حذف دل عليه سياق الكلام ، وقد بينه في رواية موسى بن أبي عائشة المذكورة ولفظه د فأتاه الرسول ، أى بلال لأنه هو الذي أعلم بحضور الصلاة فاجيب بذلك ، وفي روايته أيضا د فقال له إن رسول الله ﷺ يأمرك أن تصل بالناس . فقال أبو بكر - وكان رجلا رقيقا - يا عمر صل بالناس فقال له عمر : أنت أحق بذلك ، انتهى . وقول أبي بكر هذا لم يرد به ما أرادت عائشة . قال الثوري : تأوله بعضهم على أنه قاله تواضعا ، وليس كذلك ، بل قاله للعذر المذكور وهو كونه رقيق القلب كثير البكاء ، غشى أن

لا يسمع الناس . انتهى . ويحتمل أن يكون رضى الله عنه فهم من الإمامة الصغرى الإمامة العظمى وعلم ما فى تحملها من الخطر ، وعلم قوة عمر على ذلك ، فاختره . ويؤيده أنه عند البيعة أشار عليهم أن يبايعوه أو يبايعوا أبا عبيدة الجراح . والظاهر أنه لم يطلع على المراجعة المتقدمة ، وفهم من الأمر له بذلك تفويض الأمر له فى ذلك سواء بأمر بنفسه أو استخلف . قال القرطبي : ويستفاد منه أن الاستخلف فى الصلاة أن يستخلف ولا يتوقف على إذن خاص له بذلك . **قوله** (فصل) فى رواية المستملى والسرخصى ، يصلى ، وظاهره أنه شرح فى الصلاة ، ويحتمل أن يكون المراد أنه تهيأ لها ، وسيأتى فى رواية أبى معاوية عن الاعشى بلفظ : فلما دخل فى الصلاة ، وهو محتمل أيضا بأن يكون المراد دخل فى مكان الصلاة ، ويأتى البحث مع من حله على ظاهره إن شاء الله تعالى . **قوله** (فوجد النسي عليه السلام من نفسه خفة) ظاهره أنه عليه السلام وجد ذلك فى تلك الصلاة بعينها ، ويحتمل أن يكون ذلك بعد ذلك وأن يكون فيه حذف كما تقدم مثله فى قوله « فخرج أبو بكر » ، وأوضح منه رواية موسى بن أبى عائشة المذكورة . فصل أبو بكر تلك الأيام . ثم إن رسول الله عليه السلام وجد من نفسه خفة ، وعلى هذا لا يتعين أن تكون الصلاة المذكورة هى العشاء . **قوله** (يهادى) يضم أوله وقبح الدال أى يعتمد على الرجلين متايلا فى مشيه من شدة الضعف . التهادى التمايل فى المشى البطيء ، وقوله « يحيطان الأرض » أى لم يكن يقدر على تمكينهما من الأرض ، وسقط لفظ « الأرض » من رواية الكشميهى ، وفى رواية عاصم المذكورة عند ابن حبان « أنى لا نظر إلى بطون قدميه » . **قوله** (بين رجلين) فى الحديث الثانى من حديث الباب أنهما العباس بن عبد المطلب وعلى بن أبى طالب ، ومثله فى رواية موسى بن أبى عائشة ، ووقع فى رواية عاصم المذكورة « وجد خفة من نفسه فخرج بين بربرة ونوبة » ويجمع كما قال النووي بأنه خرج من البيت إلى المسجد بين هذين ، ومن ثم إلى مقام الصلاة بين العباس وعلى ، أو يحمل على التعدد ، ويدل عليه ما فى رواية الدارقطنى أنه خرج بين أسامة بن زيد والفضل بن العباس . وأما ما فى مسلم أنه خرج بين الفضل بن العباس وعلى فذاك فى حال مجيئه إلى بيت عائشة . (نبيه) : نوبة بضم النون وبالموحدة ذكره بعضهم فى النساء الصحابييات فوم ، وإنما هو عبد أسود كما وقع عند سيف فى كتاب الزدة ، ويؤيده حديث سالم بن عبيد فى صحيح ابن خزيمة بلفظ خرج بين بربرة ورجل آخر . **قوله** (فأراد أبو بكر) زاد أبو معاوية عن الاعشى « فلما سمع أبو بكر حسه ، وفى رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس فى هذا الحديث « فلما أحس الناس به سجدوا » أخرجه ابن ماجه وغيره باسناد حسن . **قوله** (أن مكانك) فى رواية عاصم المذكورة « أن اثبت مكانك » وفى رواية موسى بن أبى عائشة فأومأ إليه بأن لا يتأخر . **قوله** (ثم أتى به) كذا هنا بضم الهزة . وفى رواية موسى بن أبى عائشة أن ذلك كان بأمره ولفظه « فقال أجلسائى إلى جنبه » فأجلساه ، وعين أبو معاوية عن الاعشى فى إسناد حديث الباب - كما سيأتى بعد أبواب - مكان الجلوس فقال فى روايته « حتى جلس عن يسار أبى بكر » وهذا هو مقام الإمام ، وسيأتى القول فيه . وأغرب القرطبي شارح مسلم لما حكى الخلاف هل كان أبو بكر إماما أو أموما ؟ فقال : لم يقع فى الصحيح بيان جلوسه عليه السلام هل كان عن يمين أبى بكر أو عن يساره انتهى . ورواية أبى معاوية هذه عند مسلم أيضا ، فالعجب منه كيف يغفل عن ذلك فى حال شرحه له . **قوله** (فقيل للاعشى الخ) ظاهره الانقطاع ، لأن الاعشى لم يسنده ، لكن فى رواية أبى معاوية عنه ذكر ذلك متصلا بالحديث ، وكذا فى رواية موسى بن أبى عائشة وغيرها . **قوله** (رواه أبو داود) هو الطيالسى . **قوله** (بعضه) بالنصب وهو بدل من الضمير ، وروايته

هذه وصلها الزار قال : حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى حدثنا أبو داود به ولفظه ، كان رسول الله ﷺ المقدم بين يدي أبي بكر ، كذا رواه مختصرا ، وهو موافق لقضية حديث الباب ، لكن رواه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد ابن بشار عن أبي داود بسنده هذا عن عائشة قالت ، من الناس من يقول : كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله ﷺ في الصف ، ومنهم من يقول : كان رسول الله ﷺ هو المقدم ، ورواه مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ ، ان النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر ، أخرجه ابن المنذر ، وهذا عكس رواية أبي موسى ، وهو اختلاف شديد . ووقع في رواية مسروق عنها أيضا اختلاف فأخرجه ابن حبان من رواية عاصم عن شقيق عنه بلفظ ، كان أبو بكر يصلي بصلاته ، والناس يصلون بصلاته أبي بكر ، وأخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعم بن أبي هند عن شقيق بلفظ ، ان النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر ، وظاهر رواية محمد بن بشار أن عائشة لم تشاهد الهيئة المذكورة ، ولكن تضافت الروايات عنها بالجزم بما يدل على أن النبي ﷺ كان هو الإمام في تلك الصلاة ، منها رواية موسى بن أبي عائشة التي أشرنا اليها فقيها ، ولجعل أبو بكر يصلي بصلاته النبي ﷺ والناس بصلاته أبي بكر ، وهذه رواية زائدة بن قدامة عن موسى ، وخالفه شعبة أيضا فرواه عن موسى بلفظ ، ان أبا بكر صلى بالناس ورسول الله ﷺ في الصف خلفه ، فن العلماء من سلك الترجيح فقدم الرواية التي فيها أن أبا بكر كان مأموما للجزم بها ، ولان أبا معاوية أحفظ في حديث الاعمش من غيره ، ومنهم من سلك عكس ذلك ورجح أنه كان إماما ، وتمسك بقول أبي بكر في « باب من دخل ليوم الناس » حيث قال ، ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدم بين يدي رسول الله ﷺ ، ومنهم من سلك الجمع فجعل القصة على التعدد . وأجاب عن قول أبي بكر كما سيأتي في بابه . ويؤيده اختلاف النقل عن الصحابة غير عائشة ، لحديث ابن عباس فيه أن أبا بكر كان مأموما كما سيأتي في رواية موسى بن أبي عائشة ، وكذا في رواية أرقم بن شرحبيل التي أشرنا اليها عن ابن عباس ، وحديث أنس فيه أن أبا بكر كان إماما أخرجه الترمذي وغيره من رواية حميد عن ثابت عنه بلفظ ، آخر صلاة صلاها النبي ﷺ خلف أبي بكر في ثوب ، وأخرجه النسائي من وجه آخر عن حميد عن أنس فلم يذكر ثابتا ، وسيأتي بيان ما ترتب على هذا الاختلاف من الحكم في « باب إنما جعل الإمام ليؤتم به » قريبا إن شاء الله تعالى . قوله (وزاد أبو معاوية عن الاعمش : جلس عن يسار أبي بكر فكان أبو بكر يصلي قائما) يمتري روى الحديث المذكور أبو معاوية عن الاعمش كما رواه حفص بن غياث مطولا وشعبة مختصرا كلهم عن الاعمش بأسناده المذكور ، فزاد أبو معاوية ما ذكر . وقد تقدمت الإشارة إلى المكان الذي وصله المصنف فيه . وغفل مغلطى ومن تبعه فنسبوا وصله إلى رواية ابن نمير عن أبي معاوية في صحيح ابن حبان ، وليس بمجيد من وجهين : أحدهما أن رواية ابن نمير ليس فيها عن يسار أبي بكر ، والثاني أن نسبته إلى تخرريج صاحب الكتاب أولى من نسبته لغيره فيه . قوله في الحديث الثاني (لما نزل على النبي ﷺ) أي اشتد به مرضه ، يقال نزل في مرضه إذا ركبت أعضاؤه عن خفة الحركة . قوله (فأذن له) بفتح الهمزة وكسر المعجمة وتشديد النون أي (الأزواج) وحكى الكرماني أنه روى بضم الهمزة وكسر الذال وتخفيف النون على البناء للجھول ، واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ﷺ كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى . وقد تقدم حديث الزهري هذا في « باب الغسل والوضوء من الخضبة » وفيه زيادة على الذي هنا ، وسيأتي في رواية ابن أبي عائشة عن عبيد الله شيخ الزهري وسياقه أنتم من سياق الزهري . قوله (قال هو علي بن أبي طالب) زاد الاسماعيلي من

رواية عبد الرزاق عن معمر ، ولكن عائشة لا تطيب نفسها بخير ، ولا بن إسحق في المغازي عن الزهري ، ولكنها لا تقدر على أن تذكره بخير ، ولم يقف الكرماني على هذه الزيادة فغير عنها بعبارة شنيعة . وفي هذا رد على من تطمع فقال لا يجوز أن يظن ذلك بعائشة ، ورد على من زعم أنها أهتمت الثاني لكونه لم يتعين في جميع المسافة إذ كان تارة يتوكل على الفضل وتارة على أسامة وتارة على علي ، وفي جميع ذلك الرجل الآخر هو العباس ، واختص بذلك لإكرامه ، وهذا توهم من قاله والواقع خلافه ، لأن ابن عباس في جميع الروايات الصحيحة جازم بأن المهم على فهو المعتمد والله أعلم . ودعوى وجود العباس في كل مرة والذي يتبدل غيره مردودة بدليل رواية عاصم التي قدمت الإشارة إليها وغيرها صريح بأن العباس لم يكن في مرة ولا في مرتين منها والله أعلم . وفي هذه القصة من الفوائد غير ما مضى تقديم أبي بكر ، وترجيحه على جميع الصحابة ، وفضيلة عمر بعده ، وجواز الشاء في الوجه لمن أمن عليه الإعجاب ، وملاطفة النبي ﷺ لا زواجه وخصوصا لعائشة ، وجواز مراجعة الصغير الكبير ، والمشاورة في الأمر العام ، والأدب مع الكبير لهم أبي بكر بالتأخير عن الصف ، وإكرام الفاضل لأنه أراد أن يتأخر حتى يستوى مع الصف فلم يتركه النبي ﷺ يتزحرج عن مقامه . وفيه أن البكاء ولوكثر لا يبطل الصلاة لأنه ﷺ بعد أن علم حال أبي بكر في رقة القلب وكثرة البكاء لم يعدل عنه ، ولأنه عن البكاء ، وأن الإيمان يقوم مقام النطق ، واقتصار النبي ﷺ على الإشارة يحتمل أن يكون لضعف صوته ، ويحتمل أن يكون للإعلام بأن غاطبة من يكون في الصلاة بالإيمان أول من النطق ، وفيه تأكيد أمر الجماعة والأخذ فيها بالأشد وإن كان المريض يرخص في تركها ، ويحتمل أن يكون فعل ذلك ليبان جواز الأخذ بالأشد وإن كانت الرخصة أولى ، وقال الطبري : إنما فعل ذلك لئلا يعذر أحد من الأمة بعده نفسه بأذى عذر فيختلف عن الإمامة ، ويحتمل أن يكون قصد إفهام الناس أن تقديمه لأبي بكر كان لاهليته لذلك حتى إنه صلى خلفه ، واستدل به على جواز استخلاف الإمام لغير ضرورة لصنيع أبي بكر ، وعلى جواز مخالفة موقف المأموم للضرورة كمن قصد أن يبلغ عنه ، ويلتحق به من زعم عن الصف ، وعلى جواز اتهام بعض المأمومين ببعض وهو قول الشعبي واختيار الطبري وأما إليه البخاري كما سيأتي ، وتعقب بأن أبا بكر إنما كان مبلغا كما سيأتي في باب من أسمع الناس التكبير ، من رواية أخرى عن الأعمش ، وكذا ذكره مسلم على هذا ، فعنى الاقتداء اقتداؤهم بصوته ، ويؤيده أنه ﷺ كان جالسا وكان أبو بكر قائما فكان بعض أفعاله يخفى على بعض المأمومين فمن ثم كان أبو بكر كالإمام في حقهم والله أعلم . وفيه اتباع صوت المكبر ، وصحة صلاة المستمع والسامع ، ومنهم من شرط في صحته تقدم إذن الإمام ، واستدل به الطبري على أن للإمام أن يقطع الاقتداء به ويقتدى هو بغيره من غير أن يقطع الصلاة . وعلى جواز إنشاء القدوة في أثناء الصلاة ، وعلى جواز تقدم إحرام المأموم على الإمام بناء على أن أبا بكر كان دخل في الصلاة ثم قطع القدوة واتهم برسول الله ﷺ ، وقد قدمنا أنه ظاهر الرواية . ويؤيده أيضا أن في رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس « فابتدأ النبي ﷺ القراءة من حيث انتهى أبو بكر ، واستدل به على صحة صلاة القادر على القيام قائما خلف القاعد خلافا للالكية مطلقا ولاحد حيث أوجب القعود على من يصلي خلف القاعد كما سيأتي الكلام عليه في » باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، إن شاء الله تعالى

٤٠ - باب الرخصة في المطر والعلة أن يصلي في رحله

٦٦٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع « أن ابن عمر أذن بالصلاة - في ليلة ذات »

برذ ورجح - ثم قال : ألا صلُّوا في الرِّحالِ . ثم قال : إنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ كان يأمرُ المؤذِّنَ - إذا كانت ليلةُ ذنَبُ بردٍ ومطرٍ - يقولُ : ألا صلُّوا في الرِّحالِ »

٦٦٧ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ « أَنَّ عِتْبَانَ ابْنَ مَالِكٍ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ وَهُوَ أَعْمَى ، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّمَا تَكُونُ الظُّلَّةُ وَالسَّيْلُ ، وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِبَ الْبَصَرُ ، فَصَلِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي بَيْتِي مَسْكَانًا أَتُخَذُهُ مُصَلًى . فَنَجَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أَصَلِّيَ ؟ فَأَنشَارَ إِلَى مَكَانٍ مِنَ الْبَيْتِ ، فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »

قوله (باب الرخصة في المطر والعلّة أن يصلى في رحله) ذكر العلة من عطف العام على الخاص لأنها أهم من أن تكون بالمطر أو غيره ، والصلاة في الرحل أهم من أن تكون بجماعة أو منفردا لكنها مظنة للانفراد ، والمقصود الأصلي في الجماعة إيقاعها في المسجد ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الأذان ، وعلى حديث عتبان في (باب المساجد في البيوت ، وسياقه هناك أتم ، وإسماعيل شيخه هنا هو ابن أبي أويس

٤١ - **سَبِّ** هل يصلى الإمامُ بمن حَضَرَ ؟ وهل يخطُبُ يومَ الجمعةِ في المطر ؟

٦٦٨ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّهْمَنِ** قَالَ حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَمِيدِ صَاحِبُ الرَّيَّادِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ قَالَ : خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ ذِي رَذْفٍ ، فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ لَا يَبْلُغُ « حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ » قَالَ قُل : الصَّلَاةُ فِي الرِّحَالِ ، فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَكَأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا ، فَقَالَ : كَأَنَّهُمْ أَنْكَرْتُمْ هَذَا ، إِنَّ هَذَا فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - إِنَّهَا عَزْمَةٌ ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُحَرِّجَكُم وَعَنْ حُمَادٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَمَّوَهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ « كَرِهْتُ أَنْ أُؤَمِّتَكُمْ ، فَتَجِثُونَ تَدُوسُونَ الطِّينَ إِلَى رُكْبَتِكُمْ »

٦٦٩ - **حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ** قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ « سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَقَالَ : جَاءَتْ سَحَابَةٌ فَطَرَتْ حَتَّى سَالَ السَّقْفُ - وَكَانَ مِنْ جَبْرِيلَ الدُّخْلِ - فَأَقْبَتِ الصَّلَاةُ ، فَأَرَاتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ ، حَتَّى رَأَيْتُ أَمْرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ »

[الحديث ٦٦٩ - أطرافه : ٨١٣ ، ٨٢٦ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٨ ، ٢٠٢٧ ، ٢٠٣٦ ، ٢٠٤٠]

٦٧٠ - **حَدَّثَنَا آدَمُ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ « قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : إِنِّي لَا أَصْطِيحُ الصَّلَاةَ مَعَكُمْ - وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا - فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا فَدَعَاهُ إِلَى مَنْزِلِهِ ، فَبَسَطَ لَهُ حَصِيرًا ، وَفَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكَعَتَيْنِ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ آلِ الْجَلَادِ لِأَنَسٍ : أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي

الضحي؟ قال: ما رأيته صلاتها إلا يومئذ

[الحديث ٦٧٠ - طريقه في: ١١٧٦، ٦٠٨٠]

قوله (باب هل يصلي الإمام بمن حضر) أى مع وجود العلة المرخصة للتخلف، فلو تكلف قوم الحضور فصلى بهم الإمام لم يكره، فالأمر بالصلاة في الحال على هذا للإباحة لا للندب، ومطابقة ذلك لحديث ابن عباس من قوله فيه، فنظر بعضهم إلى بعض، لما أمر المؤذن أن يقول، والصلاة في الحال، فانه دال على أن بعضهم حضر وبعضهم لم يحضر ومع ذلك خطب وصلى بمن حضر، وأما قوله، وهل يخطب يوم الجمعة في المطر، فظاهر من حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في الأذان أيضا وفيه أن ذلك كان يوم الجمعة وأن قوله، إنها عزمة، أى الجمعة، وأما مطابقة حديث أبي سعيد فمن جهة أن العادة في يوم المطر أن يتخلف بعض الناس، وأما قول بعض الشراح يحتمل أن يكون ذلك في الجمعة فرمود لأنه سبأ في الاعتكاف أنها كانت في صلاة الصبح، وحديث أنس لا ذكر للخطبة فيه. ولا يلزم أن يدل كل حديث في الباب على كل ما في الترجمة. **قوله** (وعن حماد) هو معطوف على قوله، حدثنا حماد بن زيد، وليس بمعلق، وقد تقدم في الأذان عن مسدد عن حماد عنهما جميعا. **قوله** (نحوه) أى بمعظم لفظه وجميع معناه، ولهذا استثنى منه لفظ، أخرجكم، وإن في هذا بدلا، أو تممكم، الخ، ويحتمل أن يكون المراد بالاستثناء أنها متفقان في المعنى وفي الرواية الثانية هذه الزيادة. **قوله** (فتجيئون) كذا الأكثر باثبات النون، وهو على حذف مقدر، وللكشميني وفتجيئوا، وقد تقدمت مباحث الحديث في كتاب الأذان. وحديث أبي سعيد يأتي في الاعتكاف، ومسلم شيخه فيه هنا هو ابن إبراهيم، وهشام هو الدستوائي، ويحيى هو ابن أبي كثير، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن. وقوله، سألت أبا سعيد، أى عن ليلة القدر. **قوله** في حديث أنس (قال رجل من الأنصار) قيل إنه عتيان بن مالك، وهو محتمل لتقارب التسميتين، لكن لم أر ذلك صريحا. وقد وقع في رواية ابن ماجه الآتية أنه بعض عميلة أنس وليس عثمان عما لانس إلا على سبيل المجاز لانهما من قبيلة واحدة وهى الخزرج لكن كل منهما من بطن. **قوله** (معل) أى في الجماعة في المسجد. **قوله** (وكان رجلا ضغما) أى سميئا، وفي هذا الوصف إشارة إلى علة تخلفه، وقد عده ابن حبان من الأعذار المرخصة في التأخر عن الجماعة، وزاد عبد الحميد عن أنس، وإني أحب أن تأكل في بيتي وتصلى فيه. **قوله** (فبسط له حصيرا) سبق الكلام فيه في حديث أنس في أوائل الصلاة في باب الصلاة على الحصير. **قوله** (فصلى عليه ركعتين) زاد عبد الحميد، فصلى وصلينا معه. **قوله** (فقال رجل من آل الجارود) في رواية على بن الجعد عن شعبة الآتية لليصنف في صلاة الضحى، فقال فلان ابن فلان ابن الجارود، وكأنه عبد الحميد بن المنذر بن الجارود البصرى. وذلك أن البخارى أخرج هذا الحديث من رواية شعبة، وأخرجه في موضع آخر من رواية خالد الحذاء كلاهما عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس، وأخرجه ابن ماجه وابن حبان من رواية عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس، فاقضى ذلك أن في رواية البخارى انقطاعا، وهو مندفع بتصریح أنس بن سيرين عنده بسامعه من أنس، لحديث رواية ابن ماجه إما من المزني في متصل الأسانيد وإما أن يكون فيها وهم لكون ابن الجارود كان حاضرا عند أنس لما حدث بهذا الحديث وسأله عما سأله من ذلك، فظن بعض الرواة أن له فيه رواية وسيأتي الكلام على قوامه في باب صلاة الضحى.

ومطابقته لهذه الترجمة إما من جهة ما يلزم من الرخصة لمن له عذر أن يتخلف عن الحضور فإن ضرورة مواظبة صلى الله عليه وسلم على الصلاة بالجماعة أن يصلّى بمن يقى، وإما من جهة ما ورد في طريق عبد الحميد المذكورة حيث قال أنس رضي الله عنه وصلينا معه، فإنه مطابق لقوله «وهل يصلّى بمن حضر، والله أعلم

٤٢ - **باب** إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، وكان ابن عمر يبدأ بالشاء

وقال أبو الدرداء: من فقه المرء إقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ

٦٧١ - **حديث** مسند قال حدثنا يحيى عن هشام قال حدثني أبي قال: سمعت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إذا وضع الشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالشاء»

[الحديث ٦٧١ - طريقه في: ٤٦٥هـ]

٦٧٢ - **حديث** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا قدم الشاء فابدأوا به قبل أن تصلّوا صلاة للغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم»

[الحديث ٦٧٢ - طريقه في: ٤٦٣هـ]

٦٧٣ - **حديث** عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا وضع شاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدأوا بالشاء، ولا يجعل حتى يفرغ منه». وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة، فلا يأتيها حتى يفرغ، وإنه ليسمع قراءة الإمام

[الحديث ٦٧٣ - طريقه في: ٦٧٤، ٤٦٤هـ]

٦٧٤ - وقال زهير ووهب بن عثمان عن موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم «إذا كان أحدكم على الطعام فلا يجعل حتى يقضى حاجته منه وإن أقيمت الصلاة» رواه إبراهيم بن المنذر عن وهب بن عثمان، ووهب مدينى

قوله (باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة) قال الزين بن المنير: حذف جواب الشرط في هذه الترجمة إشعاراً بعدم الجزم بالحكم لقوة الخلاف انتهى. وكأنه أشار بالاثني المذكورين في الترجمة إلى منزع العلماء في ذلك، فإن ابن عمر حمله على إطلاقه، وأشار أبو الدرداء إلى تقييده بما إذا كان القلب مشغولاً بالأكّل، وأثر ابن عمر المذكور في الباب بمعناه، وأثر أبي الدرداء وصله ابن المبارك في «كتاب الزهد»، وأخرجه محمد بن نصر المروزي في «كتاب تعظيم قدر الصلاة»، من طريقه. **قوله** (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان، وقد أخرجه السراج من طريق يحيى ابن سعيد الأموى عن هشام بن عروة أيضاً لكن لفظه «إذا حضر، وذكره المصنف في كتاب الاطعمة من طريق سفيان عن هشام بلفظ «إذا حضر» وقال بعده «قال يحيى بن سعيد ووهيب عن هشام إذا وضع» انتهى. ورواية وهيب وصلها الإسماعيلي، وأخرجه مسلم من رواية ابن نمير وحفص وكيع بلفظ «إذا حضر، ووافق كلا جماعة

من الرواة عن هشام ، لكن الذين رووه بلفظ ، إذا وضع ، كما قال الإسماعيلي أكثر ، والفرق بين اللفظين أن الحضور أعم من الوضع ، فيحمل قوله ، حضر ، أى بين يديه لتألف الروايات لاتحاد النخرج ، ويؤيده حديث أنس الآتي بعده بلفظ ، إذا قدم العشاء ، ولمسلم ، إذا قرب العشاء ، وعلى هذا فلا يناط الحكم بما إذا حضر العشاء لكنه لم يقرب للاكل كالو لم يقرب . **قوله** (وأقيمت الصلاة) قال ابن دقيق العيد : الألف واللام في الصلاة ، لا يبنى أن تعمل على الاستغراق ولا على تعريف الماهية ، بل يبنى أن تحمل على المغرب ، لقوله ، فأبدؤا بالعشاء ، ويرجح حمله على المغرب لقوله في الرواية الأخرى ، فأبدؤا به قبل أن تصلوا المغرب ، والحديث يفسر بعضه بعضا ، وفي رواية صحيحة ، إذا وضع العشاء وأحدكم صائم ، انتهى . وسنذكر من أخرج هذه الرواية في الكلام على الحديث الثاني . وقال الفاكهاني : يبنى حمله على العموم نظرا إلى العلة وهي التشويش المفضي إلى ترك الخشوع ، وذكر المغرب لا يقتضى حصرا فيها لأن الجائع غير الصائم قد يكون أشوق إلى الأكل من الصائم انتهى . وحمله على العموم إنما هو بالنظر إلى المعنى الحاقا للجائع بالصائم وللغداء بالعشاء لا بالنظر إلى اللفظ الوارد (١) . **قوله** (فأبدؤا بالعشاء) حل الجهور هذا الأمر على التنب ، ثم اختلفوا : فمنهم من قيده بمن كان محتاجا إلى الأكل وهو المشهور عند الشافعية ، وزاد الغزالي ما إذا خشي فساد المأكول ، ومنهم من لم يقيده وهو قول الثوري وأحمد وإسحق ، وعليه يدل فعل ابن عمر الآتي ، وأقرط ابن حزم فقال : تبطل الصلاة . ومنهم من اختار البداءة بالصلاة إلا أن كان الطعام خفيفا نقله ابن المنذر عن مالك ، وعند أصحابه تفصيل قالوا : يبدأ بالصلاة إن لم يكن متعلق النفس بالأكل ، أو كان متعلقا به لكن لا يجعله عن صلاته ، فإن كان يجعله عن صلاته بدأ بالطعام واستجبت له الإعادة . **قوله** (عن عقيل) في رواية الإسماعيلي د حديثي عقيل ، وعنده أيضا عن ابن شهاب د أخبرني أنس ، . **قوله** (إذا قدم العشاء) زاد ابن حبان والطبراني في الأوسط من رواية موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب د وأحدكم صائم ، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بن بدون هذه الزيادة ، وذكر الطبراني أن موسى بن أعين تفرد بها انتهى ، وموسى ثقة متفق عليه . **قوله** (ولا تعجلوا) بضم المثناة وفتحها والجيم مفتوحة فيهما ، ويروى بضم أوله وكسر الجيم . **قوله** في حديث ابن عمر (إذا وضع عشاء أحدكم) هذا أخص من الرواية الماضية حيث قال ، إذا وضع العشاء ، فيحمل العشاء في تلك الرواية على عشاء من يريد الصلاة ، فلو وضع عشاء غيره لم يدخل في ذلك ، ويحتمل أن يقال بالنظر إلى المعنى : لو كان جائعا واشتغل خاطره بطعام غيره كان كذلك ، وسيله أن ينتقل عن ذلك المكان أو يتناول ما كولا يزيل شغل باله ليدخل في الصلاة وقبله فارغ ، ويؤيد هذا الاحتمال عموم قوله في رواية مسلم من طريق أخرى عن عائشة د لا صلاة بحضرة طعام ، الحديث ، وقول أبي الدرداء الماضي إقباله على حاجته . **قوله** (ولا يعجل) أى أحدكم المذكور أولا ، وقال الطبراني : أفرد قوله د يعجل ، نظرا إلى لفظ أحد ، وجمع قوله د فأبدؤا ، نظرا إلى لفظ كم ، قال : والمعنى إذا وضع عشاء أحدكم فأبدؤا أنتم بالعشاء ولا يعجل هو حتى يفرغ معكم منه انتهى . **قوله** (وكان ابن عمر) هو موصول عطفا على المرفوع ، وقد رواه السراج من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع فذكر المرفوع ثم قال د قال نافع : وكان ابن عمر إذا

(١) ليس الأمر كما قال ، بل الحاق غير المغرب بالمغرب موافق للمعنى واللفظ ثابت في حديث عائشة وما جاء في مناه ، وحديث

عائشة رواه مسلم في صحيحه بلفظ د لا صلاة بحضرة طعام ، ولا وهو يدافعه الأخبتان ، والله أعلم

حضر عشاؤه وسمع الإقامة وقراءة الامام لم يغم حتى يفرغ، ورواه ابن حبان من طريق ابن جريج عن نافع، أن ابن عمر كان يصلي المغرب إذا غابت الشمس. وكان أحيانا يلقاه وهو صائم فيقدم له عشاؤه وقد نودي للصلاة ثم تقام وهو يسمع فلا يترك عشاؤه ولا يعجل حتى يقضى عشاؤه ثم يخرج فيصلي، انتهى، وهذا أصح ما ورد عنه في ذلك. قوله (وأنه يسمع) في رواية الكشميني، وأنه ليسمع، بزيادة لام التأكيد في أوله. قوله (وقال زهير) هو ابن معاوية الجمعي، وطريقه هذه موصولة عند أبي عوانة في مستخرجه، وأما رواية وهب بن عثمان فقد ذكر المصنف أن إبراهيم بن المنذر رواها عنه، وإبراهيم من شيوخ البخاري، وقد وافق زهيراً ووهباً أبو ضمرة عند مبلى وأبو بدر عند أبي عوانة والدروردي عند المراج كلهم عن موسى بن عقبة، قال النووي: في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بمحضرة الطعام الذي يريد أكله، لما فيه ذهاب كمال الخشوع، ويلتحق به ما في معناه مما يشغل القلب، وهذا إذا كان في الوقت سنة، فإن ضاق صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت ولا يجوز التأخير، وحكى المتولي وجهاً أنه يبدأ بالأكل وإن خرج الوقت، لأن مقصود الصلاة الخشوع فلا يفوته. انتهى. وهذا إنما يجوز على قول من يوجب الخشوع، ثم فيه نظر لأن المفسدين إذا تعارضتا اقتصر على أخفهما، وخروج الوقت أشد من ترك الخشوع بدليل صلاة الخوف والغريق وغير ذلك، وإذا صلى لمحافظة الوقت سحت مع الكراهة وتستحب الإعادة عند الجمهور^(١). وادعى ابن حزم أن في الحديث دلالة على امتداد الوقت في حق من وضع له الطعام ولو خرج الوقت المحدود، وقال مثل ذلك في حق النائم والناسي، واستدل النووي وغيره بحديث أنس على امتداد وقت المغرب، واعترضه ابن دقيق العيد بأنه إن أريد بذلك التوسعة إلى غروب الشفق ففيه نظر. وإن أريد به مطلق التوسعة فسلم ولكن محل الخلاف المشهور، فإن بعض من ذهب إلى ضيق وقتها جعله مقدراً بزمان يدخل فيه مقدار ما يتناول لقيات يكسر بها سورة الجوع. واستدل به القرطبي على أن شهود صلاة الجماعة ليس بواجب، لأن ظاهره أنه يشتغل بالأكل وإن فاتته الصلاة في الجماعة، وفيه نظر لأن بعض من ذهب إلى الوجوب كابن حبان جعل حضور الطعام عدداً في ترك الجماعة فلا دليل فيه حيثخذ على إسقاط الوجوب مطلقاً، وفيه دليل على تقديم فضيلة الخشوع في الصلاة على فضيلة أول الوقت، واستدل بعض الشافعية والحنابلة بقوله «فابدؤا»، على تخصيص ذلك بمن لم يشرع في الأكل، وأما من شرع ثم أقيمت الصلاة فلا يتأدى بل يقوم إلى الصلاة، قال النووي: وصنيع ابن عمر يبطل ذلك، وهو الصواب. وتعقب بأن صنيع ابن عمر اختيار له وإلا فالنظر إلى المعنى يقتضي ما ذكره، لأنه يكون قد أخذ من الطعام ما دفع شغل البال به، ويؤيد ذلك حديث عمرو بن أمية المذكور في الباب بعده، ولعل ذلك هو السر في إيراد المصنف له عقبه، وروى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسناد حسن عن أبي هريرة وابن عباس، أنهما كانا يأكلان طعاماً وفي التنوير شواء، فأراد المؤذن أن يقيم فقال له ابن عباس: لا تعجل للآل تقوم وفي أنفسنا منه شيء. وفي رواية ابن أبي شيبة «لشلاء يعرض لنا في صلاتنا»، وله عن الحسن بن علي قال «العشاء قبل الصلاة يذهب النفس اللوامة» وفي هذا كله إشارة إلى أن العلة في ذلك تشوف النفس إلى الطعام، فينبغي أن يدار الحسب مع علة وجودها وعدمها ولا يتقيد بكل ولا بعض، ويستثنى من ذلك الصائم فلا تكره صلاته

(١) الأولى عدم استحباب الإعادة، لأن من صلى كما أمر فليس عليه إعادة، فقد قال الله تعالى «فاقرأوا الله ما استطعتم»

بمحضرة الطعام ، إذ الممتنع بالشرع لا يشغل العاقل نفسه به ، لكن إذا غلب استحباب له التحول من ذلك المكان . (فائدتان) : (الأولى) قال ابن الجوزي ظن قوم أن هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله ، وليس كذلك ، وإنما هو صيانة لحق الحق ليدخل الخلق في عبادته بقلوب مقبلة . ثم إن طعام القوم كان شيئاً يسيراً لا يقطع عن لحاق الجماعة غالباً . (الثانية) ما يقع في بعض كتب الفقه إذا حضر العشاء والعشاء فابدؤا بالعشاء لا أصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ ، كذا في شرح الترمذي لشيخنا أبي الفضل ، لكن رأيت بخط الحافظ قطب الدين أن ابن أبي شيبة أخرجه عن إسماعيل وهو ابن علي بن ابن إسحق قال حدثني عبد الله بن رافع عن أم سلة سرفوعاً إذا حضر العشاء وحضرت العشاء فابدؤا بالعشاء ، فإن كان ضبطه فذاك ، وإلا فقد رواه أحد في مسنده عن إسماعيل بلفظ « وحضرت الصلاة » ثم راجعت مصنف ابن أبي شيبة فرأيت الحديث فيه كما أخرجه أحمد . والله أعلم

٤٣ - باب إذا دعى الإمام إلى الصلاة ويديه ما يأكل

٦٧٥ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال **حدثنا** إبراهيم بن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية أن أباہ قال « رأيت رسول الله ﷺ يأكل ذراعاً يحترق منها ، فدعى إلى الصلاة فقام فطرح السكين فصل ولم يتوضأ »

قوله (باب إذا دعى الإمام إلى الصلاة ويديه ما يأكل) قيل أشار بهذا إلى أن الأمر الذي في الباب قبله للتدب للرجوع ، وقد قدمنا قول من فصل بين ما إذا أقيمت الصلاة قبل الشروع في الأكل أو بعده ، فيحتمل أن المصنف كان يرى التفصيل ، ويحتمل تقييده في الترجمة بالإمام أنه كان يرى تخصيصه به ، وأما غيره من المأمومين فالأمر متوجه إليهم مطلقاً ، ويؤيده قوله فيما سبق « إذا وضع عشاء أحدكم » ، وقد قدمنا تقرير ذلك مع بقية فوائد الحديث في باب من لم يتوضأ من لحم الشاة ، من كتاب الطهارة . وقال الزين بن المنير : لعله عليه السلام أخذ في خاصة نفسه بالعمية فقدم الصلاة على الطعام ، وأمر غيره بالرخصة لأنه لا يقوى على مدافعة الشهوة قوته ، وأيكم ملك أربه انتهى . ويعكر على من استدل به على أن الأمر للتدب احتمال أن يكون اتفق في تلك الحالة أنه قضى حاجته من الأكل فلا تم الدلالة به . وإبراهيم المذكور في الأسناد هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان ، والاسناد كله مدنيون

٤٤ - باب من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج

٦٧٦ - **حدثنا** آدم قال **حدثنا** شعبة قال **حدثنا** الحكم عن إبراهيم عن الأسود قال « سألت عائشة : ما كان النبي ﷺ يصنع في بيته ؟ قالت : كان يكون في مَهْنَةِ أهله - تعني خدمة أهله - فإذا حضرت الصلاة خرج إلى الصلاة »

[الحديث ٦٧٦ - طرفاه في : ٥٣٦٣ ، ٦٠٣٩]

قوله (باب من كان في حاجة أهله) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أنه لا يلحق بحكم الطعام كل أمر يكون للنفس تنوفاً إليه ، إذ لو كان كذلك لم يبق للصلاة وقت في الغالب . وأيضاً فوضع الطعام بين يدي الأكل فيه زيادة

تشفو ، وكلما تأخر تناوله ازداد ، بخلاف باقي الأمور . وعمل النص إذا اشتمل على وصف يمكن اعتباره بتعين عدم إلفائه . **قوله** (في مهنة أهله) بفتح الميم وكسرهما وسكون الهاء فيهما ، وقد فسرهما في الحديث بالخدمة ، وهي من تفسير آدم بن أبي إياس شيخ المصنف لأنه أخرجه في الأدب عن حفص بن عمر ، وفي النفقات عن محمد بن عرعة ، وأخرجه أحمد عن يحيى القطان وغندر والاسماعيل عن طريق ابن مهدي ، ورواه أبو داود الطيالسي كلهم عن شعبة بدونها . وفي الصحاح المهنة بالفتح الخدمة ، وهذا موافق لما قاله ، لكن فسرهما صاحب المحكم بانخص من ذلك فقال : المهنة الحظوظ بالخدمة والعمل . ووقع في رواية المستطلى وحده في مهنة بيت أهله ، وهي موجهة مع شذوذها ، والمراد بالاهل نفسه أو ما هو أعم من ذلك . وقد وقع مفسرا في الشاتل لفرمزدى من طريق عمرة عن عائشة بلفظ : ما كان إلا بشرا من البشر : يفلئ ثوبه ، ويحلب شاته ، ويخدم نفسه ، ولأحمد وابن حبان من رواية عروة عنها : يخطئ ثوبه ، ويخصف نعله ، وزاد ابن حبان : ويرقع دلوه ، زاد الحاكم في الكليل : ولا رأيت ضرب بيده امرأة ولا خادما . **قوله** (فإذا حضرت الصلاة) في رواية ابن عرعة : فإذا سمع الأذان ، وهو أنخص . ووقع في الترجمة : فأقيمت الصلاة ، وهي أنخص ، وكأنه أخذ من حديثه المتقدم في باب من انتظر الإقامة ، فإن فيه دحى يأتيه المؤذن للإقامة . واستدل بحديث الباب على أنه لا يكره التشمير في الصلاة ، وأن التهي عن كف الشعر والثياب التنزيه ، لكونها لم تذكر أنه أراح عن نفسه هيئة المهنة ، كذا ذكره ابن بطال ومن تبعه ، وفيه نظر لأنه يحتاج إلى ثبوت أنه كان له هيئتان ، ثم لا يلزم من ترك ذكر التهيئة للصلاة عدم وقوعه . وفيه الترغيب في التواضع وترك التكبر وخدمة الرجل أهله ، وترجم عليه المؤلف في الأدب : كيف يكون الرجل في أهله .

٤٥ - باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يملئهم صلاة النبي ﷺ وسنته

٦٧٧ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** وهيب قال **حدثنا** أيوب عن أبي قلابة قال « جاءنا مالك بن الحويرث في مسجدنا هذا فقال : إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة ، أصلي كيف رأيت النبي ﷺ يصلي . فقلت لأبي قلابة : كيف كان يصلي ؟ قال : مثل شيخنا هذا ، قال : وكان شيخا يجلس إذا رقع رأسه من السجود قبل أن يتنهض في الركعة الأولى »

[الحديث ٦٧٧ - أطرافه في : ٨٠٢ ، ٨١٨ ، ٨٢٤]

قوله (باب من صلى بالناس الخ) والحديث مطابق للترجمة ، وكأنه لم يحزم فيها بالحكم لما سنبينه . **قوله** (حدثنا وهيب) هو ابن خالد ، والاستناد كله بصريون . **قوله** (إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة) استشكل نفي هذه الإرادة لما يلزم عليها من وجود صلاة غير قرينة ومثلها لا يصح ، وأجيب بأنه لم يرد نفي القرينة وإنما أراد بيان السبب الباعث له على الصلاة في غير وقت صلاة معينة جماعة ، وكأنه قال ليس الباعث لي على هذا الفعل حضور صلاة معينة من أداء أو إعادة أو غير ذلك ، وإنما الباعث لي عليه قصد التعليم ، وكأنه كان تعين عليه حينئذ لأنه أحد من خطوط بقوله : صلوا كما رأيتموني أصلي ، كما سيأتي ، ورأى أن التعليم بالفعل أوضح من القول ، ففيه دليل على جواز مثل ذلك وأنه ليس من باب التشريك في العبادة . **قوله** (أصلي) زاد في باب كيف يعتمد على الأرض ، عن مغل عن وهيب : ولكنني أريد أن أربكم . **قوله** (مثل شيخنا) هو عمرو بن سلة كما سيأتي في باب البش

بين السجدين ، وسياقه هناك أنهم ، وتذكر فوائده هناك إن شاء الله تعالى
(تنبيه) : أخرج صاحب العمدة هذا الحديث ، وليس هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث

٤٦ - باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة

٦٧٨ - **حدثنا** إسحاق بن نصر قال حدثنا حسين عن زائدة عن عبد الملك بن عمار قال حدثني أبو بردة عن أبي موسى قال « سريخ النبي ﷺ فاشتد سرخه ، فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس . فقالت عائشة : إنه رجل رقيق ، إذا قام مقامك لم يستطع أن يصل بالناس . قال : مروا أبا بكر فليصل بالناس . فمادت . فقال : مري أبا بكر فليصل بالناس ، فأكف صواحب يوسف . فأتاه الرسول ، فصلى بالناس في حيازة النبي ﷺ »

[الحديث ٦٧٨ - طرقة في : ٣٣٨٠]

٦٧٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت « إن رسول الله ﷺ قال في مرضه : مروا أبا بكر يصل بالناس . قالت عائشة : قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء ، فرعرع فليصل للناس . فقالت عائشة : قلت لخصفة قولي له إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعرع فليصل للناس . فقالت خصفة : فقال رسول الله ﷺ : « إني كنت لأتقن صواحب يوسف ، مروا أبا بكر فليصل بالناس . فقالت خصفة لعائشة : ما كنت لأصيب منك خيراً »

٦٨٠ - **حدثنا** أبو الهيثم قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك الأنصاري - وكان تابع النبي ﷺ وخدمه وصحبه - أن أبا بكر كان يصلى لهم في وجع النبي ﷺ الذي توفى فيه ، حتى إذا كان يوم الإثنين وهم صفوف في الصلاة ، فكشف النبي ﷺ ستر الحجر ينظر إلينا وهو قائم كأن وجهه وردة مصف ، ثم تبسم يضحك ، فهمنا أن نفتن من الفرح برؤية النبي ﷺ ، فكنس أبو بكر على عقيقه ليعمل الصف ، وطمأن النبي ﷺ خارج إلى الصلاة ، فأشار إلينا النبي ﷺ أن أقموا صلاتكم ، وأرخى الستار ، فتوفى من يومه »

[الحديث ٦٨٠ - أطرافه في : ٦٨١ ، ٧٥٤ ، ١٧٠٠ ، ٤٤٤٨]

٦٨١ - **حدثنا** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز عن أنس قال « لم يخرج النبي ﷺ ثلاثاً ، فأقيمت الصلاة ، فذهب أبو بكر يتقدم ، فقال نبي الله ﷺ بالحجاب فرفعه ، فلما وصح وجه النبي ﷺ

ﷺ ما نظرتُ نأمنظراً كان أعجبَ إلينا من وجهِ النبي ﷺ حينَ وَضَحَ لنا . فأروأُ النبي ﷺ بيده إلى أبي بكرٍ أنْ يَتَقَدَّمَ ، وأرعى النبي ﷺ المحجَّابَ فلمْ يُقَدِّرْ عليه حتى مات .

٦٨٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « لَمَّا اشْتَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ قِيلَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ : مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ زَهِيٌّ إِذَا قُرَأَ عَلَيْهِ الْبُكَاءُ . قَالَ : مُرُوهُ فَيُصَلِّي . فَعَاوَدَتْهُ قَالَ : مُرُوهُ فَيُصَلِّي ، لَأَتَكُنَّ صَوَاحِبَ يُونُسَ » . تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى السَّكْبِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ . وَقَالَ عَمِيلٌ وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قوله (باب أهل العلم والفضل أحق بالامامة) أى ممن ليس كذلك ، ومقتضاه أن الأعلّم والأفضل أحق من العالم والفاضل ، وذكر الفضل يعد العلم من العام بعد الخاص ، وسيأتى الكلام على ترتيب الأئمة بعد يابن . قوله (حدثنا حسين) هو ابن على الجعفي ، والاسناد سوى الراوى عنه كلهم كوفيون ، وأبو بردة هو ابن أبي موسى ، وروى من زعم أنه هنا أخوه . قوله (رقيق) أى رقيق القلب . قوله (لم يستطع) أى من البكاء . قوله (فأنابه الرسول) هو بلال . قوله (فصلى بالناس في حياة رسول الله ﷺ) أى إلى أن مات ، وكذا صرح به موسى بن عقبة في المغازى . قوله (عن أبيه عن عائشة) كذا رواه جماعة عن مالك موصولا ، وهو في أكثر نسخ الموطأ مرسل ليس فيه عائشة . قوله (مه) هى كلمة زجر بنيت على السكون . قوله (فليصل بالناس) فى رواية الكشميهنى والناس ، وقد تقدم الكلام على فوائد هذين الحديثين فى باب حد المريض أن يشهد الجماعة ، والظاهر أن حديث أبي موسى من مراسيل الصحابة ، ويحتمل أن يكون تلقاه عن عائشة أو بلال ، وحديث أنس من طريق الزهري سياقى فى الوفاة من آخر المغازى . قوله (حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو ، لا إسماعيل بن إبراهيم . وعبد العزيز هو ابن صهيب . والاسناد كله بصريون . قوله (ثلاثا) كان ابتدأوها من حين خرج النبي ﷺ فصل بهم قاعدا كما تقدم . قوله (فقال نبي الله ﷺ بالحجاب) هو من إجراء قال مجرى فعل وهو كثير . قوله (ما رأينا) فى رواية الكشميهنى ما نظرنا ، وقوله « فأروأُ بيده إلى أبي بكر أن يتقدم » ليس مخالفا لقوله فى أوله « فتقدم أبو بكر » بل فى السياق حذف يظهر من رواية الزهري حيث قال فيها « فنكسر أبو بكر » والحاصل أنه تقدم ثم ظن أن النبي ﷺ خرج فتأخر ، فأشار إليه حينئذ أن يرجع إلى مكانه . (فائدة) . وقع فى حديث ابن عباس فى نحو هذه القصة أنه ﷺ قال لهم فى تلك الحالة « ألا وإنى هيت أن أقرأ راكما أو ساجدا » الحديث ، أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن معبد عنه . قوله (عن حمزة بن عبد الله) أى ابن عمر بن الخطاب ، وفى كلام ابن بطال ما يوم أنه حمزة بن عمرو الأسلمي وهو خطأ . قوله (فعادته) بفتح الدال وسكون المثناة أى عائشة ، وبسكون الدال وفتح النون أى هى ومن معها من النساء . قوله (تابعه الزبيدي) أى تابع يونس بن يزيد ، ومتابعته هذه وصلها الطبرانى فى مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحصى عنه موصولا مرفوعا وزاد فيه قولها « فر عمر » وقال فيه « فراجعت عائشة » . ومتابعة ابن أخى الزهري وصلها ابن عدى من رواية الدراوردي

عنه ، ومتابعة إسحق بن يحيى وصلها أبو بكر بن شاذان البغدادي في نسخة إسحق بن يحيى في رواية يحيى بن صالح عنه (تنبيه) : ظن بعضهم أن قوله « عن الزهري » أي موقوفا عليه ، وهو فاسد لما بيناه . **قوله** (وقال عقيل ومعمرخ) قال الكرمانى : الفرق بين رواية الزبيدي وابن أخى الزهري وإسحق بن يحيى وبين رواية عقيل ومعمرخ أن الأولى متتابعة والثانية مقابلة ١ هـ . ومراده بالمقابلة الإتيان فيها بصيغة قال ، وليس في اصطلاح المحدثين صيغة مقابلة وإنما السر في تركه عطف رواية عقيل ومعمرخ على رواية يونس ومن تابعه أنها أرسلوا الحديث وأولئك وصلوه ، أى أنها خالفا يونس ومن تابعه فأرسلوا الحديث ، فأما رواية عقيل فوصلها الذهلي في الإزهارات ، وأما معمرخ فاختلف عليه فرواه عبد الله بن المبارك عنه مرسل كذلك أخرجه ابن سعد وأبو يعلى من طريقه ، ورواه عبد الرزاق عن معمرخ موصولا لكن قال « عن عائشة » بدل قوله « عن أبيه » ، كذلك أخرجه مسلم ، وكأنه رجح هنده لكون عائشة صاحبة القصة ولقاء حمزة لها ممكن ، ورجح الأول عند البخاري لأن المحفوظ في هذا عن الزهري من حديث عائشة روايته لذلك عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنها ، وبما يؤيده أن في رواية عبد الرزاق عن معمرخ متصلا بالحديث المذكور أن عائشة قالت « وقد عاودته ، وما حملني على معاودته إلا أنى خشيت أن يشام الناس بأبي بكر » الحديث . وهذه الزيادة إنما تحفظ من رواية الزهري عن عبيد الله عنها لا من رواية الزهري عن حمزة ، وقد روى الاسماعيلي هذا الحديث عن الحسن بن سفيان عن يحيى بن سليمان شيخ البخاري فيه مفصلا ، لجعل أوله من رواية الزهري عن حمزة عن أبيه بالتقدير الذى أخرجه البخاري ، وآخره من رواية الزهري عن عبيد الله عنها . والله أعلم

٤٧ - باب من قام إلى جنب الإمام لعلته

٦٨٣ - **حدثنا** زكريا بن يحيى قال حدثنا ابن نمير قال أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « أمر رسول الله ﷺ أبابكر أن يصلي بالناس في سرّضه ، فكان يصلي بهم . قال عروة : فوجد رسول الله ﷺ في نفسه خيفة فخرج ، فإذا أبو بكر يؤم الناس ، فلما رآه أبو بكر استأخر ، فأشار إليه أن كما أنت ، فجلس رسول الله ﷺ جذاء أبي بكر إلى جنبه ، فكان أبو بكر يصلي بصلوة رسول الله ﷺ ، والناس يصلون بصلوة أ. بكر »

قوله (باب من قام) أى صلى (إلى جنب الإمام لعله) أى سبب اقتضى ذلك ، وقد تقدم ما فيه في « باب حد المريض » . **قوله** (قال عروة فوجد) هو بالاسناد المذكور ، ووهم من جعله معلقا . ثم إن ظاهره الإرسال من قوله « فوجد الخ » ، لكن رواه ابن أبي شيبة عن ابن نمير بهذا الاسناد متصلا بما قبله ، وأخرجه ابن ماجه عنه ، وكذا وصله الشافعي عن يحيى بن جبان عن حماد بن سلة عن هشام ، وكذا وصله عن عروة عنها كما تقدم ، ويحتمل أن يكون عروة أخذه عن عائشة وعن غيرها فلذلك قطعه عن القدر الأول الذى أخذه عنها وحدها ، والاصل في الامام أن يكون متقدما على المأمومين إلا إن ضاق المسكان أو لم يسكن إلا مأموم واحد ، وكذا لو كانوا عراة ، وما عدا ذلك يجوز ويجزى ولكن تقوت الفضيلة

٤٨ - باب من دخل ليوم الناس لجاء الإمام الأول

فتأخر الأول أو لم يتأخر جازت صلاته . فيه عائشة عن النبي ﷺ

٦٨٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي

أن رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم ، فحانت الصلاة ، فجاء المؤذن إلى أبي بكر
 فقال : أنصلي للناس فأقيم ؟ قال : نعم . فصلّى أبو بكر ، فجاء رسول الله ﷺ والناس في الصلاة ، فتخلّص حتى
 وقف في الصف ، فصنّف الناس ، وكان أبو بكر لا يثبت في صلاته . فلما أكثر الناس التصفيق لثبّت فرأى
 رسول الله ﷺ ، فأشار إليه رسول الله ﷺ أن امكث مكانك ، فرجع أبو بكر رضى الله عنه يديه خفيد الله
 على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف ، وتقدّم رسول الله ﷺ
 فصلّى ، فلما انصرف قال : يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذ أمرتك ؟ فقال أبو بكر : ما كان لابن أبي قحافة أن
 يصلّي بين يدي رسول الله ﷺ . فقال رسول الله ﷺ : مالى رأيكم أكرّتم التصفيق ؟ من رآه شئاً في
 صلاته فليستبجح ، فإنه إذا سبّح آثبّت إليه ، وإعما التصفيق للنساء »

[الحديث ٦٨٤ - أطرافه في : ١٢٠١ ، ١٢٠٤ ، ١٢١٨ ، ١٢٣٤ ، ٢٦٩٠ ، ٢٦٩٣ ، ٧١٩٠]

قوله (باب من دخل) أى إلى الحراب مثلاً (ليوم الناس لجاء الإمام الأول) أى الزائب (تأخر الأول)
 أى الداخل فكل منهما أول باعتبار ، والحرقة إذا أعيدت كانت عين الأولى إلا بقرينة ، وقرينة كونها غير ما هنا
 ظاهرة . **قوله** (فيه عائشة) يشير بالشق الأول وهو ما إذا تأخر إلى رواية عروة عنها في الباب الذى قبله حيث
 قال « فلما رآه استأخر ، وبالتالي وهو ما إذا لم يستأخر إلى رواية عبد الله عنها حيث قال « فأراد أن يتأخر ، وقد
 تقدمت في « باب حد المريض ، والجواز مستفاد من التقرير ، وكلا الأمرين قد وقعوا في حديث الباب . **قوله** (عن
 سهل بن سعد) في رواية النسائي من طريق سفيان عن أبي حازم « سمعت سهلاً » . **قوله** (ذهب إلى بني عمرو بن
 عوف) أى ابن مالك بن الأوس ، والأوس أحد قبيلتي الأنصار وهما الأوس والخزرج ، وبني عمرو بن عوف
 بطن كبير من الأوس فيه عدة أحياء كانت منازلهم بقاء ، منهم بنو أمية بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن
 عوف وبني ضبيعة بن زيد وبني ثعلبة بن عمرو بن عوف ، والسبب في ذهابه ﷺ إليهم ما في رواية سفيان المذكور
 قال « وقع بين حبيبن من الأنصار كلام ، وللؤلف في الصلح من طريق محمد بن جعفر عن أبي حازم « أن أهل بقاء
 اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة ، فلخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال : اذهبوا بنا صلح بينهم ، وله فيه من رواية أبي
 غسان عن أبي حازم « فخرج في أناس من أصحابه ، وسعى الطبراني منهم من طريق موسى بن محمد عن أبي حازم أبي
 ابن كعب وسهيل بن بيضاء ، وللؤلف في الأحكام من طريق حماد بن زيد عن أبي حازم أن توجهه كان بعد أن
 صلى الظهر ، والطبراني من طريق عمر بن علي عن أبي حازم أن الخبر جاء بذلك وقد أذن بلال لصلاة الظهر
قوله (حانت الصلاة) أى صلاة العصر ، وصرح به في الأحكام ونظفه . فلما حضرت صلاة العصر أذن وأقام وأمر

أبا بكر فتقدم ، ولم يسم فاعل ذلك ، وقد أخرجه أحمد وأبو داود وابن حبان من رواية حماد المذكورة فيبين الفاعل وأن ذلك كان بأمر النبي ﷺ ، ولفظه وقال لبلال إن حضرت العصر ولم آتكم فرأى أبا بكر فليصل بالناس ، فلما حضرت العصر أذن بلال ثم أقام ثم أمر أبا بكر فتقدم ، ونحوه للطبراني من رواية موسى بن محمد عن أبي حازم ، وعرف بهذا أن المؤذن بلال . وأما قوله لا يكر ، اتصل بالناس ، فلا يخالف ما ذكر لأنه يحمل على أنه استغفمه هل يبادر أول الوقت أو ينتظر قليلا لباتي النبي ﷺ ؟ ورجح عند أبي بكر المبادرة لأنها فضيلة متحققة فلا تترك لفضيلة متومة . **قوله** (فأقيم) بالنصب ويجوز الرفع . **قوله** (قال نعم) زاد في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه ، وإن شئت ، وهو في باب رفع الأيدي ، عند المؤلف ، وإنما فوض ذلك له لاحتمال أن يكون عنده زيادة علم من النبي ﷺ في ذلك . **قوله** (فصل أبو بكر) أي دخل في الصلاة ، ولفظ عبد العزيز المذكور ، وتقدم أبو بكر فكبر ، وفي رواية المسعودي عن أبي حازم ، فاستفتح أبو بكر الصلاة ، وهي عند الطبراني ، وهذا يحجب عن الفرق بين القامين حيث امتنع أبو بكر هنا أن يستمر إماما وحيث استمر في مرض موته ﷺ حين صلى خلفه الركعة الثانية من الصبح كما صرح به موسى بن عقبة في المغازي ، فكأنه لما أن مضى معظم الصلاة حسن الاستمرار ولما أن لم يضر منها إلا اليسير لم يستمر . وكذا وقع لعبد الرحمن بن عوف حيث صلى النبي ﷺ خلفه الركعة الثانية من الصبح فإنه استمر في صلاته إماما لهذا المعنى ، وقصة عبد الرحمن عند مسلم من حديث المغيرة بن شعبه . **قوله** (فتخلص) في رواية عبد العزيز ، وجاء النبي ﷺ يمشي في الصفوف يشقها شقا حتى قام في الصف الأول ، وسلم ، وخرق الصفوف حتى قام عند الصف المتقدم . **قوله** (فضفقت الناس) في رواية عبد العزيز ، فأخذ الناس في التصفيح . قال سهل : أتدرون ما التصفيح ؟ هو التصفيق ، انتهى . وهذا يدل على ترادفهما عنده فلا يلتفت إلى ما يخالف ذلك ، وسيأتي البحث فيه في باب مفرد . **قوله** (وكان أبو بكر لا يلتفت) قبل كان ذلك لعلمه بالنهاي عن ذلك ، وقد صح أنه اختلاس يكتله الشيطان من صلاة العبد كما سيأتي في باب مفرد في صفة الصلاة ، فلما أكثر الناس التصفيق ، في رواية حماد بن زيد ، فلما رأى التصفيح لا يمسك عنه التفت ، **قوله** (فأشار إليه أن امكث مكانك) في رواية عبد العزيز ، فأشار إليه بأمره أن يصلي ، وفي رواية عمر بن علي ، فدفع في صدره ليتقدم فأبى . **قوله** (فرفع أبو بكر يديه لحمد الله) ظاهره أنه تلفظ بالحمد ، لكن في رواية الحميدي عن سفيان ، فرفع أبو بكر رأسه إلى السماء شكرا لله ورجع القهقري ، وادعى ابن الجوزي أنه أشار بالشكر والحمد بيده ولم يتكلم ، وليس في رواية الحميدي ما يمنع أن يكون تلفظ ، ويقوى ذلك ما عند أحمد من رواية عبد العزيز الماجشون عن أبي حازم ، يا أبا بكر لم رفعت يديك وما منعك أن تثبت حين أشرت إليك ؟ قال : رفعت يدي لاني حمدت الله على ما رأيت منك ، زاد المسعودي ، فلما تنحى تقدم النبي ﷺ ، ونحوه في رواية حماد بن زيد . **قوله** (أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ) في رواية الحادين والماجشون ، أن يؤم النبي ﷺ . **قوله** (أكثرتم التصفيق) ظاهره أن الإنكار إنما حصل عليهم لكثرة لا لطفه ، وسيأتي البحث فيه . **قوله** (من نابه) أي أصابه . **قوله** (فليسج) في رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم ، فليقل سبحان الله ، وسيأتي في باب الإشارة في الصلاة . **قوله** (التفت إليه) بضم المثناة على البناء للجهر ، وفي رواية يعقوب المذكورة ، فإنه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله إلا التفت . **قوله** (وإنما التصفيق للنساء) في رواية عبد العزيز ، وإنما التصفيح للنساء ، زاد الحميدي ، والتسبيح للرجال ، وقد روى

المصنف هذه الجملة الأخيرة مقتصرًا عليها من رواية الثوري عن أبي حازم كما سيأتي في «باب التصفيق للنساء»، ووقع في رواية حماد بن زيد بصيغة الأمر ولفظه «إذا تابكم أمر فليسبح الرجال وليصنع النساء». وفي هذا الحديث فضل الإصلاح بين الناس وجمع كلمة القبيلة وحسم مادة القطيعة، وتوجه الإمام بنفسه إلى بعض رعيته لذلك، وتقديم مثل ذلك على مصلحة الإمامة بنفسه. واستنبط منه توجيه الحاكم لاصلاح دعوى بعض الخصوم إذا رجح ذلك على استحضارهم. وفيه جواز الصلاة الواحدة بإمامين أحدهما بعد الآخر، وأن الإمام الراتب إذا غاب يستخلف غيره، وأنه إذا حضر بعد أن دخل نائبه في الصلاة يتخير بين أن يأتيه به أو يؤم هو ويصير النائب مأموماً من غير أن يقطع الصلاة، ولا يبطل شيء من ذلك صلاة أحد من المأمومين. وادعى ابن عبد البر أن ذلك من خصائص النبي ﷺ وادعى الإجماع على عدم جواز ذلك لغيره ﷺ، ونوقض بأن الخلاف ثابت، فالصحيح المشهور عند الشافعية الجواز، وعن ابن القاسم في الإمام يحدث فيستخلف ثم يرجع فيخرج المستخلف ويتم الأول أن الصلاة صحيحة، وفيه جواز إحرام المأموم قبل الإمام، وأن المرء قد يكون في بعض صلاته إماماً وفي بعضها مأموماً، وأن من أحرم منفرداً ثم أقيمت الصلاة جاز له الدخول مع الجماعة من غير قطع لصلاته، كذا استنبطه الطبري من هذه القصة، وهو مأخوذ من لازم جواز إحرام الإمام بعد المأموم كما ذكرنا، وفيه فضل أبي بكر على جميع الصحابة. واستدل به جمع من الشراح ومن الفقهاء كالرويان على أن أبا بكر كان عند الصحابة أفضلهم لكونهم اختاروه دون غيره، وعلى جواز تقديم الناس لأنفسهم إذا غاب إمامهم، قالوا: وحل ذلك إذا أمنت الفتنة والافتكار من الإمام، وأن الذي يتقدم نيابة عن الإمام يكون أصلحهم لذلك الأمر وأقومهم به، وأن المؤذن وغيره يعرض التقدم على الفاضل وأن الفاضل يوافق بعد أن يعلم أن ذلك رضا الجماعة هـ. وكل ذلك مبني على أن الصحابة فعلوا ذلك بالاجتهاد، وقد قدمنا أنهم إنما فعلوا ذلك بأمر النبي ﷺ، وفيه أن الإقامة واستدعاء الإمام من وظيفة المؤذن، وأنه لا يقيم إلا باذن الإمام، وأن فعل الصلاة - لا سيما العصر - في أول الوقت مقدم على انتظار الإمام الأفضل، وفيه جواز التسليم والحد في الصلاة لانه من ذكر الله ولو كان مراد المسح إعلام غيره بما صدر منه، وسيأتي في باب مفرد، وفيه رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والشاء وسيأتي كذلك، وفيه استحباب حمد الله لمن تجددت له نعمة ولو كان في الصلاة، وفيه جواز الالتفات للحاجة وأن مخاطبة المصلّي بالإشارة أولى من مخاطبته بالعبارة. وأنها تقوم مقام النطق لمعانبة النبي ﷺ أبا بكر على مخالفة إشارته. وفيه جواز شق الصفوف والمشي بين المصلّين لقصد الوصول إلى الصف الأول لكنه مقصور على ما يليق ذلك به كالإمام أو من كان يصعد أن يحتاج الإمام إلى استخلافه أو من أراد سد فرجة في الصف الأول أو ما يليه مع ترك من يليه سدها ولا يكون ذلك معدوداً من الأذى. قال المهلب: لا تعارض بين هذا وبين النهي عن التخطي، لأن النبي ﷺ ليس كغيره في أمر الصلاة ولا غيرها، لأن له أن يتقدم بسبب ما ينزل عليه من الأحكام، وأطال في تقرير ذلك. وتعب بأن هذا ليس من الخصائص؛ وقد أشار هو إلى المصنف في ذلك فقال: ليس في ذلك شيء من الأذى والجفاء الذي يحصل من التخطي، وليس كمن شق الصفوف والناس جلوس لما فيه من تحطّي رتبهم. وفيه كراهية التصفيق في الصلاة وسيأتي في باب مفرد، وفيه الحمد والشكر على الوجهة في الدين وأن من أكرم بكرامة يتخير بين القبول والترك إذا فهم أن ذلك الأمر على غير جهة اللزوم وكان القرينة التي بينت لأبي بكر ذلك هي كونه ﷺ شق الصفوف إلى أن انتهى إليه فكانه فهم من ذلك أن مراده

أن يؤم الناس ، وأن أمره إياه بالاستمرار في الإمامة من باب الإكرام له والتنويه بقدره ، فسلك هو طريق الأدب والتواضع ، ورجح ذلك عنده احتمال نزول الوحي في حال الصلاة لتغيير حكم من أحكامها ، وكأنه لأجل هذا لم يعقب عليه السلام اعتذاره برد عليه . وفيه جواز إمامة المفضل للفاضل ، وفيه سؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الوجع عن ذلك ، وفيه إكرام الكبير بمخاطبته بالسكنية ، واعتاد ذكر الرجل لنفسه بما يشعر بالتواضع من جهة استحسان أبي بكر خطاب الغيبة مكان الحضور . اذ كان حد الكلام أن يقول أبو بكر : ما كان لي ، فعدل عنه إلى قوله : ما كان لابن أبي قحافة ، لأنه أدل على التواضع من الأول ، وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لتأخر أبي بكر عن مقامه إلى الصف الذي يليه ، وأن من احتاج إلى مثل ذلك يرجع القهقري ولا يستدبر القبلة ولا ينصرف عنها . واستنبط ابن عبد البر منه جواز الفتح على الإمام ، لأن التسليح إذا جاز جازت التلاوة من باب الأولى والله أعلم

٤٩ - باب إذا استَوَّوا في القراءة فليؤمهم أكبرهم

٦٨٥ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال : « قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَابَةٌ فَلَبِثْنَا عِنْدَهُ نَحْوًا مِنْ عَشْرِينَ لَيْلَةً ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا قَال : لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى بِلَادِكُمْ فَلَمَّتُمُوهُمْ ، مُرُوهُمْ فَلْيُصَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا ، وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا ، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ »

قوله (باب إذا استَوَّوا في القراءة فليؤمهم أكبرهم) هذه الترجمة مع ما سأيئنه من زيادة في بعض طرق حديث الباب منتزعة من حديث أخرجه مسلم من رواية أبي مسعود الانصاري مرفوعا « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فان كانت قراءتهم سواء ^(١) فليؤمهم أقدمهم هجرة ، فان كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أكبرهم سنا ، الحديث . ومداره على اسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضميج عنه ، وليسا جميعا من شرط البخاري ، وقد نقل ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أن شعبة كان يتوقف في صحة هذا الحديث ، ولكن هو في الجملة يصلح للاحتجاج به عند البخاري ، وقد علق منه طرفا بصيغة الجزم كإسائي ، واستعمله هنا في الترجمة ، وأورد في الباب ما يؤدي معناه وهو حديث مالك بن الحويرث لكن ليس فيه التصريح باستواء المخاطبين في القراءة ، وأجاب الزين بن المنير وغيره بما حصله أن تساوى هجرتهم وإقامتهم وغرضهم بها مع ما في الشباب غالبا من الفهم - ثم توجه الخطاب إليهم بأن يطلبوا من وراهم من غير تخصيص بعضهم دون بعض - دال على استوائهم في القراءة والتمتق في الدين . قلت : وقد وقع التصريح بذلك فيما رواه أبو داود من طريق مسلمة بن محمد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة في هذا الحديث قال : وكنا يومئذ متقاربين في العلم ، انتهى . وأظن في هذه الرواية إدراجا ، فان ابن خزيمة رواه من طريق اسماعيل بن علية عن خالد قال : قلت لأبي قلابة قان القراءة ؟ قال : لإنهما كانا متقاربين ، وأخرجه مسلم من طريق حفص بن غياث عن خالد الحذاء وقال فيه : قال الحذاء . وكانا متقاربين في القراءة ، ويحتمل أن يكون مستند أبي قلابة في ذلك هو إخبار

(١) هذا اللفظ هو إحدى روايتي حديث أبي مسعود المذكور . انظر الرواية الثانية في الصفحة الآتية

مالك بن الحويرث ، كما أن مستند الحديث هو إخبار أبي قلابة له به ، فينبغي الإدراج عن الاسناد (١) والله أعلم (تنبيه) : ضميج والد أوس بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم وفتح العين المهملة بعدها جيم معناه الغليظ ، وقوله في حديث أبي مسعود ، أفرؤهم ، قيل المراد به الأقفه وقيل هو على ظاهره ، وبحسب ذلك اختلف الفقهاء قال النووي قال أصحابنا : الأقفه مقدم على الأقرأ ، فإن الذي يحتاج اليه من القراءة مضبوط ، والذي يحتاج اليه من الفقه غير مضبوط ، فقد يعرض في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصلاة فيه إلا كامل الفقه ، ولهذا قدم النبي ﷺ أبا بكر في الصلاة على الباقر مع أنه ﷺ نص على أن غيره أقرأ منه ، كأنه عن حديث أفرؤكم أبي . قال : وأجابوا عن الحديث بأن الأقرأ من الصحابة كان هو الأقفه . قلت : وهذا الجواب يلزم منه أن من نص النبي ﷺ على أنه أقرأ من أبي بكر كان أقفه من أبي بكر فيفسد الاحتجاج بأن تقديم أبي بكر كان لأنه الأقفه . ثم قال النووي بعد ذلك : إن قوله في حديث أبي مسعود : فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم في الهجرة ، يدل على تقديم الأقرأ مطلقا انتهى . وهو واضح للغاية . وهذه الرواية أخرجه مسلم أيضا من وجه آخر عن اسماعيل بن رجاء ، ولا يخفى أن عمل تقديم الأقرأ إنما هو حيث يكون عارفا بما يتعين معرفته من أحوال الصلاة ، فأما إذا كان جاهلا بذلك فلا يقدم اتفاقا ، والسبب فيه أن أهل ذلك العصر كانوا يعرفون معاني القرآن لكونهم أهل اللسان ، فالأقرأ منهم مل القارى كان أقفه في الدين من كثير من الفقهاء الذين جاءوا بعدهم . قوله (ونحن شذبة) بفتح المعجمة والموحدين جمع شاب ، زاد في الادب من طريق ابن عليه عن أيوب د شذبة متقاربون ، والمراد تقاربهم في السن ، لأن ذلك كان في حال قدمهم . قوله (نحو من عشرين) في رواية ابن عليه المذكورة الجزم به ولفظه : فأقنا عنده عشرين ليلة ، والمراد بأياها ، ووقع التصريح بذلك في روايته في خبر الواحد من طريق عبد الوهاب عن أيوب . قوله (رحبا فقال لو رجعتم) في رواية ابن عليه وعبد الوهاب د رحبا رقيقا ، فظن أنا اشتقنا الى أهلنا ، وسألنا عن تركنا بعدنا فأخبرناه فقال : ارجعوا الى أهليكم فأقيموا فيهم وعلوهم ، ويمكن الجمع بينهما بأن يكون عرض ذلك عليهم على طريق الإيناس بقوله د لو رجعتم ، إذ لو بدأهم بالأمر بالرجوع لأمكن أن يكون فيه تنفير فيحتمل أن يكونوا أجابوه بنعم فأمرهم حينئذ بقوله د ارجعوا ، واقتصار الصحابي على ذكر سبب الأمر برجوعهم بأنه الشوق إلى أهليهم دون قصد التعليم هو لما قام عنده من القرينة الدالة على ذلك ، ويمكن أن يكون عرف ذلك بتصريح القول منه ﷺ وإن كان سبب تعليمهم قومهم أشرف في حقهم ، لكنه أخبر بالواقع ولم يقدر بما ليس فيهم ، ولما كانت نيتهم صادقة صادف شوقهم إلى أهلهم الحفظ الكامل في الدين وهو أهلية التعليم كما قال الامام أحمد في الحرص على طلب الحديث : حظ وافق حقا . قوله (وليؤمكم أكبركم) ظاهره تقديم الأكبر بكثير السن وقليله ، وأما من جوز أن يكون مراده بالكبر ما هو أعم من السن أو القدر كال تقدم في الفقه والقراءة والدين فبعد لما تقدم من فهم راوى الخبر حيث قال للتأبى د فأين القراءة ، فانه دال على أنه أراد كبر السن ، وكذا دعوى من زعم أن قوله د وليؤمكم أكبركم ، معارض بقوله د يؤم القوم أفرؤهم ، لأن الاول يقتضى تقديم الأكبر على الأقرأ والثاني عكسه ، ثم انفصل عنه بأن قصة مالك بن الحويرث واقعة عين قابلة للاحتمال ، بخلاف الحديث الآخر فانه تقرير قاعدة تفيد التعميم ، قال : فيحتمل أن يكون الأكبر منهم كان يومئذ هو الأقفه

انتهى . والتنصيص على تقاربهم في العلم يرد عليه ، فالجمع الذي قدمناه أولى والله أعلم . وفي الحديث أيضا فضل الهجرة والرحلة في طلب العلم وفضل التعلم ، وما كان عليه ﷺ من الشفقة والاهتمام بأحوال الصلاة وغيرها من أمور الدين ، وإجلاء خبر الواحد وقيام الحجة به ، وتقدم الكلام على بقية فوائده في « باب من قال يؤذن في السفر مؤذن واحد » ، ويأتي الكلام على قوله صلوا كما رأيتموني أصلي في « باب إجلالة خبر الواحد » ، إن شاء الله تعالى

٥٠ - باب إذا زار الإمام قوما فأمهم

٦٨٦ - **حَرْش** مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي مَعْمَرُ بْنُ الرَّبِيعِ قَالَ سَمِعْتُ عِيَّانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ « سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَذِنْتُ لَهُ ، فَقَالَ : أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أَصْلِيَ مِنْ بَيْتِكَ ؟ فَأَشْرَفْتُ لَهُ إِلَى السَّكَنِ الَّذِي أَحِبُّ ، فَقَامَ وَصَفَّنَا خَلْفَهُ ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا »

قوله (باب إذا زار الإمام قوما فأمهم) قيل أشار بهذه الترجمة إلى أن حديث مالك بن الحويرث الذي أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه سرفوعا « من زار قوما فلا يؤمهم ، وليؤمهم رجل منهم » ، محمول على من عدا الإمام الأعظم ، وقال الزين بن المنير : مراده أن الإمام الأعظم ومن يجرى مجراه إذا حضر بمكان مملوك لا يتقدم عليه مالك الدار أو المنفعة ، ولكن ينبغي للمالك أن يأذن له ليجمع بين الحقن حتى الإمام في التقدم وحق المالك في منع التصرف بغير إذنه ، انتهى ملخصا ، ويحتمل أنه أشار إلى ما في حديث أبي مسعود المتقدم « ولا يؤم الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على تكرمته إلا بأذنه » ، فإن مالك الثوري سلطان عليه ، والإمام الأعظم سلطان على المالك ، وقوله « إلا بأذنه » ، يحتمل عوده على الأمرين الإمامة والجلوس ، وبذلك جزم أحمد كما حكاه الترمذي عنه ، فتحصل بالإذن مراعاة الجانبين . **قوله** (حدثنا معاذ بن أسد) هو سريزي سكن البصرة وليس هو أخا ماعلى بن أسد أحد شيوخ البخاري أيضا ، كان معاذ المذكور كاتباً لعبد الله بن المبارك وهو شيخه في هذا الإسناد ، وقد تقدم الكلام على حديث عتيان مستوفى في « باب المساجد التي في البيوت » ،

٥١ - باب إنما جُلسَ الإمامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ . وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ بِالنَّاسِ وَهُوَ جَالِسٌ

وقال ابن مسعود إذا رفع قبل الإمام يعود فيمكث بقدر ما رفع ثم يتبع الإمام وقال الحسن - فممن يركع مع الإمام ركعتين ولا يقدر على السجود : يسجد للركعة الأخيرة سجدة تين ، ثم يقضي الركعة الأولى بسجودها . وفممن نسي سجدة حتى قام : يسجد

٦٨٧ - **حَرْش** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ « دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ : أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَتْ : بلى . قُلْتُ : النَّبِيُّ ﷺ قَتَلَ : أَصْلَى النَّاسَ ؟ قَالَتْ : لا ، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ . قَالَ : ضَمُوا لِي مَاءً فِي الْخُصْبِ . قَالَتْ : فَعَمَلْنَا . فَأَقْبَلْتُ فَذَهَبَ لَيِّنًا مَغْنَمِي عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ ﷺ : أَصْلَى النَّاسَ ؟ قَالَتْ : لا ، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : ضَمُوا لِي مَاءً فِي الْخُصْبِ .

قالت فقامت فاعتسل ، ثم ذهب ليَتَوَضَّأَ فَأَغْمَى عَلَيْهِ . ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ : أَصَلَّى النَّاسُ ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله . فقال : ضَمُوا لِي مَاءً فِي الْخِصْبِ . فقامت فاعتسلت ، ثم ذهب ليَتَوَضَّأَ فَأَغْمَى عَلَيْهِ . ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ : أَصَلَّى النَّاسُ ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله . والناسُ عَكُوفَتٌ فِي السَّجْدِ يَنْتَظِرُونَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِصَلَاةِ الْمَشَاءِ الْآخِرَةِ . فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِأَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرٍ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فقال أبو بكرٍ - وكان رجلاً رقيقاً - يا عمرُ صلِّ بالناسِ ، فقال له عمرُ : أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ . فصلى أبو بكرٍ تلكَ الْأَيَّامَ . ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ مِنْ فَسْخِ خِفَّةٍ ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ - أَحَدُهُمَا الْمُبَاسُ - لِصَلَاةِ الظُّهْرِ ، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيُ بِالنَّاسِ ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ ، قَالَ : أَجْلِسَانِي إِلَى جَنْبِهِ ، فَأَجْلَسَاهُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ فَجَلَسَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيُ وَهُوَ بِأَمْرِ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسِ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ . قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ : أَلَا أَعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : هَاتِي . فَمَرَضَتْ عَلَيْهِ حَدِيثُهَا . فَأَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : أَسَمَّتَ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ ؟ قُلْتُ : لا . قَالَ : هُوَ عَلِيٌّ

٦٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْسَرُ اجْلِسُوا . فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكُوعًا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا »

[الحديث ٦٨٨ أطرافه في : ١١١٣ ، ١٢٢٦ ، ٥٦٥٨]

٦٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ قَرَسًا فَصَرَّعَ عَنْهُ ، فَجُرِّشَ شِقَّةُ الْأَيْمَنِ ، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكُوعًا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ قَدُّوْا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَالَ الْحَدِيثُ : قَوْلُهُ « إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا » هُوَ فِي مَرَضِهِ الْقَدِيمِ ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ جَالِسًا وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا ، لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْقُعُودِ ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ فَالْآخِرُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ

قوله (باب إنما جعل الإمام ليؤتم به) هذه الترجمة قطعة من الحديث الآتي في الباب ، والمراد بها أن الاهتمام يقتضى متابعة المأموم لإمامه في أحوال الصلاة ، تقتضى المقارنة والمساواة والمخالفة إلا ما دل الدليل الشرعى عليه ، ولهذا صدر المصنف الباب بقوله «وصلّى النبي ﷺ في مرضه الذى توفى فيه وهو جالس ، أى والناس خلفه قياما ولم يأسرهم بالجولس كما سيأتى ، فدل على دخول التخصيص في عموم قوله «إنما جعل الإمام ليؤتم به» . قوله (وقال ابن مسعود الخ) وصله ابن أبى شيبة بإسناد صحيح وسياقه أتم ولفظه «لا تبادروا أنتمكم بالركوع ولا بالسجود ، وإذا رفع أحدكم رأسه والإمام ساجد فليسجد ، ثم ليحك قدر ما سبقه به الإمام ، اتبى . وكأنه أخذه من قوله ﷺ «إنما جعل الإمام ليؤتم به ، ومن قوله «وما فاتكم فأتوا» ، وروى عبد الرزاق عن عمر بن الخطاب عن ابن مسعود ولفظه «أيا رجل رفع رأسه قبل الإمام في ركوع أو سجود فليضع رأسه بقدر رفعه إياه ، وإسناده صحيح ، قال الزين بن المنير : إذا كان الرافع المذكور يؤمر عنده بقضاء القدر الذى خرج فيه من الإمام فأولى أن يتبعه في جملة السجود فلا يسجد حتى يسجد ، وظهرت بهذا مناسبة هذا الأثر للترجمة . قوله (وقال الحسن الخ) فيه فروعان : أما الفرع الأول فوصله ابن المنذر في كتابه الكبير ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن ولفظه «في الرجل يركع يوم الجمعة فيزجحه الناس فلا يقدر على السجود» قال - فاذا فرغوا من صلاتهم بسجد سجدة ثم ركعتهم الأولى ثم يقوم فيصلي ركعة وسجدة ، ومقتضاها أن الإمام لا يتحمل الأركان ، فمن لم يقدر على السجود معه لم تصح له الركعة ، ومناسبتها للترجمة من جهة أن المأموم لو كان له أن يفرد عن الإمام لم يستمر متابعا في صلاته التي اختل بعض أركانها حتى يحتاج إلى تداركه بعد الإمام . وأما الفرع الثاني فوصله ابن أبى شيبة وسياقه أتم ولفظه «في رجل نسي سجدة من أول صلاته فلم يذكرها حتى كان آخر ركعة من صلاته» قال - يسجد ثلاث سجرات ، فان ذكرها قبل السلام يسجد سجدة واحدة ، وان ذكرها بعد انقضاء الصلاة يستأنف الصلاة ، وقد تقدم الكلام على حديث عائشة الأولى في «باب حد المريض أن يشهد الجماعة ، وقد ذكرنا مناسبتها للترجمة قبل ، وقوله فيه «ضعوف ماء» ، كذا للستملى والرخمى بالنون وللباقين «ضعوفى» وهو أوجه ، وكذلك أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخارى فيه ، والأول كما قال الكرماني محمول على تضمنين الوضع معنى الإعطاء أو على نزع الخافض أى ضعوفى في ماء . وانحضب تقدم الكلام عليه في أبواب الوضوء ، وأن الماء الذى اغتسل به كان من سبع قرب ، وذكرت حكمة ذلك هناك . قوله (ذهب) في رواية الكشمشيني «ثم ذهب» (لينوء) بضم النون بعدها مدة أى لينهض بسجد . قوله (فأغشى عليه) فيه أن الإغماء جائز على الأنبياء لانه شبيه بالنوم ، قال النووي : جاز عليهم لانه مرض من الأمراض بخلاف الجنون فلم يجز عليهم لانه نقص . قوله (يتنظرون النبي عليه السلام لصلاة العشاء) كذا للأكثر بلام التعديل ، وفي رواية المستملى والرخمى (١) «لصلاة العشاء الآخرة» ، وتوجيهه أن الراوى كأنه فسر الصلاة المسئول عنها في قوله ﷺ «أصلى الناس» ، فذكره ، أى الصلاة المسئول عنها هى العشاء الآخرة . قوله (نخرج بين رجلين) كذا للكشمشيني وللباقين «وخرج» بالواو . قوله (لصلاة الظهر) هو صريح في أن الصلاة المذكورة كانت الظهر ، وزعم بعضهم أنها الصبح ، واستدل بقوله في رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس «وأخذ رسول الله ﷺ القراءة من حيث بلغ أبو بكر» هذا لفظ ابن ماجه وإسناده حسن ، لكن في الاستدلال به نظر لاحتمال أن

يكون عليه السلام سمع لما قرب من أبي بكر الآية التي كان انتهى إليها خاصة ، وقد كان هو عليه السلام يسمع الآية أحيانا في الصلاة السرية كما سيأتي من حديث أبي قتادة ، ثم لو سلم لم يكن فيه دليل على أنها الصبح بل يحتمل أن تكون المغرب ، فقد ثبت في الصحيحين عن أم الفضل بنت الحارث قالت سمعت رسول الله عليه السلام يقرأ في المغرب بالرسلات عرفا ، ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضته الله ، وهذا لفظ البخاري ، وسيأتي في باب الوفاة من آخر المغازي ، لكن وجدت بعد في النسائي أن هذه الصلاة التي ذكرتها أم الفضل كانت في بيته ، وقد صرح الشافعي بأنه عليه السلام لم يصل بالناس في مرض موته في المسجد إلا مرة واحدة ، وهي هذه التي صلى فيها قاعدا ، وكان أبو بكر فيها أولا إماما ثم صار مأموما يسمع الناس التكبير . قوله (لجعل أبو بكر يصلي وهو قائم) كذا للاكثر ، وللمستملى والسرخسي وهو يأتي من الاهتمام ، واستدل بهذا الحديث على أن استخلاف الامام الراتب إذا اشتكى أولى من صلاته بهم قاعدا ، لأنه عليه السلام استخلف أبا بكر ولم يصل بهم قاعدا غير مرة واحدة ، واستدل به على صحة إمامة القاعد المعذور بمثله وبالقيام أيضا ، وخالف في ذلك مالك في المشهور عنه ومحمد بن الحسن فيما حكاه الطحاوي ، ونقل عنه أن ذلك خاص بالنبي عليه السلام واحتج بحديث جابر عن الشعبي مرفوعا لا يؤمن أحد بعدى جالسا ، واعترضه الشافعي فقال : قد علم من احتج بهذا أن لا حجة فيه لأنه مرسل ، ومن رواية رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعني جابرا الجعفي ، وقال ابن بريزة : لو صح لم يكن فيه حجة لأنه يحتمل أن يكون المراد منع الصلاة بالجالس ، أي يعرب قوله جالسا مفعولا لا حالا . وحكي عياض عن بعض مشايخهم أن الحديث المذكور يدل على نسخ أمره المتقدم لهم بالجلوس لما صلوا خلفه قياما ، وتعقب بأن ذلك يحتاج لو صح إلى تاريخ ، وهو لا يصح . لكنه زعم أنه قوى بأن الخلفاء الراشدين لم يفعلوا أحد منهم ، قال : والنسخ لا يثبت بعد النبي عليه السلام ، لكن مواظبتهم على ترك ذلك تشهد لصحة الحديث المذكور . وتعقب بأن عدم النقل لا يدل على عدم الوقوع ، ثم لو سلم لا يلزم منه عدم الجواز لاحتمال أن يكونوا اكتفوا باستخلاف القادر على القيام للاتفاق على أن صلاة القاعد بالقيام مرجوحه بالنسبة إلى صلاة القائم بمثله ، وهذا كاف في بيان سبب تركهم الإمامة من قعود ، واحتج أيضا بأنه عليه السلام إنما صلى بهم قاعدا لأنه لا يصح التقدم بين يديه انتهى الله عن ذلك ولأن الأئمة شفعاء ولا يكون أحد شافعا له ، وتعقب بصلاته عليه السلام خلف عبد الرحمن بن عوف ، وهو ثابت بلا خلاف . وصح أيضا أنه صلى خلف أبي بكر كما قدمناه . والعجب أن عمدة مالك في منع إمامة القاعد قول ربيعة : أن النبي عليه السلام كان في تلك الصلاة مأموما خلف أبي بكر ، وانكاره أن يكون عليه السلام أم في مرض موته قاعدا كما حكاه عنه الشافعي في الأم ، فكيف يدعى أصحابه عدم تصوير أنه صلى مأموما ، وكان حديث إمامته المذكور لما كان في غاية الصحة ولم يمكنهم رده سلكوا في الانتصار وجوها مختلفة ، وقد تبين بصلاته خلف عبد الرحمن بن عوف أن المراد بمنع التقدم بين يديه في غير الإمامة ، وأن المراد بكون الأئمة شفعاء أي في حق من يحتاج إلى الشفاعة . ثم لو سلم أنه لا يجوز أن يؤمه أحد لم يدل ذلك على منع إمامة القاعد وقد أم قاعدا جماعة من الصحابة بعده عليه السلام منهم أسيد بن حضير وجابر وقيس بن قهد وأنس بن مالك والأسانيد عنهم بذلك صحيحة أخرجهما عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم ، بل ادعى ابن حبان وغيره إجماع الصحابة على صحة إمامة القاعد كما سيأتي . وقال أبو بكر بن العربي : لا جواب لأصحابنا عن حديث مرض النبي عليه السلام يخلص عند السبك ، واتباع السنة أولى ، والتخصيص لا يثبت بالاحتمال . قال : إلا أني سمعت بعض الأشياع يقول : الحال أحد

وجوه التخصيص ، وحال النبي ﷺ والتبرك به وعدم العوض عنه يقتضى الصلاة معه على أى حال كان عليها ، وليس ذلك لغيرة . وأيضاً فنقص صلاة القاعد عن القائم لا يتصور في حقه ، ويتصور في حق غيره . والجواب عن الأول رده بعموم قوله ﷺ ، صلوا كما رأيتموني أصلي ، ، وعن الثاني بأن النقص إنما هو في حق القادر في النافلة ، وأما المنذور في الفريضة فلا نقص في صلاته عن القائم ، واستدل به على نسخ الأمر بصلاة المأموم قاعداً إذا صلى الإمام قاعداً لكونه ﷺ أقر الصحابة على القيام خلفه وهو قاعد ، هكذا قرره الشافعي ، وكذا نقله المصنف في آخر الباب عن شيخه الحيدري وهو تليذ الشافعي ، وبذلك يقول أبو حنيفة وأبو يوسف والأوزاعي ، وحكاه الوليد بن مسلم عن مالك ، وأنكر أحمد نسخ الأمر المذكور بذلك وجمع بين الحديثين بتزايدهما على حائذين : إحداهما إذا ابتدأ الإمام الراتب الصلاة قاعداً لمرض يرجى برؤه لحينئذ يصلون خلفه قعوداً ، ثانيتهما إذا ابتدأ الإمام الراتب قائماً لزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياماً سواء طرأ ما يقتضى صلاة إمامهم قاعداً أم لا كما في الأحاديث السنية في مرض موت النبي ﷺ ، فإن تقريره لهم على القيام دل على أنه لا يلزمهم الجلوس في تلك الحالة لأن أبا بكر ابتدأ الصلاة بهم قائماً وصلوا معه قياماً ، بخلاف الحالة الأولى فإنه ﷺ ابتدأ الصلاة جالساً فلما صاروا خلفه قياماً أنكروا عليهم . ويقوى هذا الجمع أن الأصل عدم النسخ ، لا سيما وهو في هذه الحالة يستلزم دعوى النسخ مرتين ، لأن الأصل في حكم القادر على القيام أن لا يصلي قاعداً ، وقد نسخ إلى القعود في حق من صلى لإمامه قاعداً ، فدعوى نسخ القعود بعد ذلك تقتضى وقوع النسخ مرتين وهو بعيد ، وأبعد منه ما تقدم عن نقل عياض فإنه يقتضى وقوع النسخ ثلاث مرات ، وقد قال بقول أحد جماعة من محدثي الشافعية كابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان ، وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أخرى منها قول ابن خزيمة : إن الأحاديث التي وردت بأمر المأموم أن يصلي قاعداً تبعاً لإمامه لم يختلف في صحتها ولا في سياقها ، وأما صلاته ﷺ قاعداً فاختلف فيها هل كان إماماً أو مأموماً . قال : وما لم يختلف فيه لا ينبغي تركه لاختلاف فيه . وأجيب بدفع الاختلاف والخل على أنه كان إماماً مرة ومأموماً أخرى . ومنها أن بعضهم جمع بين القصةين بأن الأمر بالجلوس كان للندب ، وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز ، فعلى هذا الأمر من أم قاعداً لعذر تخير من صلى خلفه بين القعود والقيام ، والقعود أولى للثبوت الأمر بالانستقام والاتباع وكثرة الأحاديث الواردة في ذلك . وأجاب ابن خزيمة عن استبعاد من استبعد ذلك بأن الأمر قد صدر من النبي ﷺ بذلك واستمر عليه عمل الصحابة في حياته وبعده ، فروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن قيس بن قهده بفتح القاف وسكون الهاء الانصاري ، أن إماماً لهم اشتكى لهم على عهد رسول الله ﷺ قال : فكان يؤمنا وهو جالس ونحن جلوس . . . وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن أسيد بن حضير ، أنه كان يؤم قومه ، فاشتكى ، فخرج إليهم بعد شكواه ، فأمرهم أن يصلي بهم فقال : إني لا أستطيع أن أصلي قائماً فافعدوا ، فصلى بهم قاعداً وهم قعود . . . وروى أبو داود من وجه آخر عن أسيد بن حضير أنه قال : يا رسول الله إن إمامنا مريض ، قال : إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً ، وفي إسناده انقطاع . . . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن جابر ، أنه اشتكى ، فحضرته الصلاة فصلى بهم جالساً وصلوا معه جلوساً ، وعن أبي هريرة أنه أفتى بذلك وإسناده صحيح أيضاً ، وقد ألزم ابن المنذر من قال بأن الصحابي أعلم بتأويل ما روى بأن يقول بذلك لأن أبا هريرة وجابراً روى الأمر المذكور ، واستمرا على العمل به والفتيا بعد النبي ﷺ ، ويلزم ذلك من قال إن الصحابي إذا روى وعمل بخلافه أن العبرة بما عمل من باب الأولى

لأنه هنا عمل بوفق ما روى . وقد ادعى ابن حبان الإجماع على العمل به وكأنه أراد السكوت ، لأنه حكاه عن أربعة من الصحابة الذين تقدم ذكرهم وقال : إنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة غيرهم القول بخلافه لا من طريق صحيح ولا ضعيف . وكذا قال ابن حزم إنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك ، ثم نازع في ثبوت كون الصحابة صلوا خلفه ﷺ وهو قاعد قياما غير أبي بكر ، قال : لأن ذلك لم يرد صريحا ، وأطال في ذلك بما لا طائل فيه . والذي ادعى تفيه قد أثبت الشافعي وقال : إنه في رواية إبراهيم عن الأسود عن عائشة ، ثم وجدته مصرا حيا به أيضا في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء فذكر الحديث وانقطعه ، فصل النبي ﷺ قاعدا وجعل أبو بكر وراءه . بينه وبين الناس وصلى الناس وراءه قياما ، وهذا مرسل يعتضد بالرواية التي علقها الشافعي عن النخعي ، وهذا هو الذي يقتضيه النظر ، فانهم ابتدؤا الصلاة مع أبي بكر قياما بلا نزاع ، فمن ادعى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان . ثم رأيت ابن حبان استدل على أنهم قعدوا بعد أن كانوا قياما بما رواه من طريق أبي الزبير عن جابر قال : اشتكى رسول الله ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ، قال فالتفت البنا فرأنا قياما فأشار البنا قعدنا . فلما سلم قال : إن كدتم لتفعلون فعل فارس والروم ، فلا تفعلوا ، الحديث . وهو حديث صحيح أخرجه مسلم ، لكن ذلك لم يكن في مرض موته ، وإنما كان ذلك حيث سقط عن الفرس كما في رواية أبي سفيان عن جابر أيضا قال : ركب رسول الله ﷺ فرسا بالمدينة فصرعه على جذع نخلة فانفكت قدمه ، الحديث أخرجه أبو داود وابن خزيمة باسناد صحيح ، فلا حجة على هذا لما ادعاه ، إلا أنه تمسك بقوله في رواية أبي الزبير : وأبو بكر يسمع الناس التكبير ، وقال إن ذلك لم يكن إلا في مرض موته لأن صلاته في مرضه الأول كانت في مشربة عائشة ومعه نفر من أصحابه لا يحتاجون إلى من يسمعهم تكبيره بخلاف صلاته في مرض موته فانها كانت في المسجد يجمع كثير من الصحابة فاحتاج أبو بكر أن يسمعهم التكبير انتهى . ولا راحة له فيما تمسك به لأن إسماعيل التكبير في هذا لم يتابع أبا الزبير عليه أحد ، وعلى تقدير أنه حفظه فلا مانع أن يسمعهم أبو بكر التكبير في تلك الحالة لأنه يحتمل على أن صوته ﷺ كان خفيا من الوجد ، وكان من حادثه أن يجهر بالتكبير فكان أبو بكر يجهر عنه بالتكبير لذلك . ورواه ذلك كله أنه أمر محتمل لا يترك لأجله الخبر الصريح بانهم صلوا قياما كما تقدم في مرسل عطاء وغيره ، بل في مرسل عطاء أنهم استصروا قياما إلى أن انقضت الصلاة . نعم وقع في مرسل عطاء المذكور متصلا به بعد قوله : وصلى الناس وراءه قياما ، فقال النبي ﷺ : لو استقبلت من أمري ما صدَّرت ما صدَّرت ما صدَّرت ما صدَّرت ، فصلوا صلاة إمامكم ما كان ، إن صلى قائما فصلوا قياما وإن صلى قاعدا فصلوا قعدا ، وهذه الزيادة تقوى ما قال ابن حبان إن هذه القصة كانت في مرض موت النبي ﷺ ، ويستفاد منها نسخ الأمر بوجوب صلاة المؤمنين قعدا إذا صلى إمامهم قاعدا لأنه ﷺ لم يأمرهم في هذه المرة الأخيرة بالاعادة ، لكن إذا نسخ الوجوب بقي الجواز ، والجواز لا ينافي الاستحباب فيحمل أمره الأخير بأن يصلوا قعدا على الاستحباب لأن الوجوب قد رفع بتقريره لم يترك أمرهم بالاعادة . هذا مقتضى الجمع بين الأدلة وبالله التوفيق والله أعلم . وقد تقدم الكلام على باقي فوائد هذا الحديث في باب حد المريض أن يشهد الجماعة . قوله (في بيته) أى في المشربة التي في حجرة عائشة كما بينه أبو سفيان عن جابر ، وهو دال على أن تلك الصلاة لم تكن في المسجد ، وكأنه ﷺ عجز عن الصلاة بالناس في المسجد فكان يصل في بيته بمن حضر ، لكنه لم ينقل أنه استخلف ، ومن ثم قال عياض : إن الظاهر أنه صلى في حجرة عائشة واتهم به

من حضر عنده ومن كان في المسجد ، وهذا الذي قاله محتمل ، ويحتمل أيضا أن يكون استخلف وإن لم يتقل ، ويلزم على الأول صلاة الإمام أعلى من المأمومين ومذهب عياض خلافه ، لكن له أن يقول على المنع ما إذا لم يكن مع الإمام في مكانه العالي أحد وهنا كان معه بعض أصحابه . **قوله** (وهو شاك) بتخفيف الكاف بوزن قاض من الشكاية وهي المرض ، وكان سبب ذلك ما في حديث أنس المذكور بعده أنه سقط عن فرس . **قوله** (فصل جالسا) قال عياض : يحتمل أن يكون أصابه من السقطة رضى في الأعضاء منعه من القيام . قلت : وليس كذلك ، وإنما كانت قدمه **عليه السلام** انفسكت كما في رواية بشر بن المفضل عن حميد عن أنس عند الاسماعيلى ، وكذا لأبي داود وابن خزيمة من رواية أبي سفيان عن جابر كما قدمناه . وأما قوله في رواية الزهرى عن أنس بن مالك « جحش شقه الأيمن » وفي رواية يزيد عن حميد عن أنس « جحش ساقه » أو « كتمه » كما تقدم في « باب الصلاة على السطوح » فلا ينافي ذلك كون قدمه انفسكت لاحتمال وقوع الامرين ، وقد تقدم تفسير الجحش بأنه الخدش والخدش قشر الجلد ، ووقع عند المصنف في « باب يهوى بالتكبير » من رواية سفيان عن الزهرى عن أنس قال سفيان : حفظت من الزهرى شقه الأيمن ، فلما خرجنا قال ابن جريج : ساقه الأيمن . قلت : ورواية ابن جريج أخرجهما عبد الرزاق عنه ، وليست مصحفة كما زعم بعضهم لموافقة رواية حميد المذكورة لها ، وإنما هي مفسرة لحل الخدش من الشق الأيمن لأن الخدش لم يستوعبه . وحاصل ما في القصة أن عائشة أجهت الشكوى ، وبين جابر وأنس السبب وهو السقوط عن الفرس ، وعين جابر العلة في الصلاة قاعدا وهي انفسك القدم ، وأفاد ابن حبان أن هذه القصة كانت في ذى الحجة سنة خمس من الهجرة . **قوله** (وصلى وراءه قوم قياما) ولمسلم من رواية عبدة عن هشام « قد دخل عليه ناس من أصحابه يعودونه ، الحديث » ، وقد سمي منهم في الأحاديث أنس كما في الحديث الذي بعده عند الاسماعيلى ، وجابر كما تقدم ، وأبو بكر كما في حديث جابر ، وعمر كما في رواية الحسن مرسلًا عند عبد الرزاق . **قوله** (فأشار إليهم) كذا لأكثر هذا من الإشارة ، وكذا لجميعهم في الطب من رواية يحيى القطان عن هشام ، ووقع هنا الحموى « فأشار عليهم » من المشورة ، والأول أصح فقد رواه أيوب عن هشام بلفظ « فأوما إليهم » ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن هشام بلفظ « فأخاف بيده يومئذ بها إليهم » ، وفي مرسل الحسن « ولم يبلغ بها الفاية » . **قوله** (إنما جعل الإمام ليؤتم به) قال البيضاوى وغيره : الاتياع الاقتداء والاتباع ، أى جعل الإمام اماما ليقترن به ويتبع ، ومن شأن التابع أن لا يسبق متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه ، بل يراقب أحواله ويأتى هلى أثره بنحو فعله ، ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الأحوال . وقال النووي وغيره : متابعة الامام واجبة في الأفعال الظاهرة ، وقد نبه عليها في الحديث فذكر الركوع وغيره ، بخلاف التية فانها لم تذكر وقد خرجت بدليل آخر ، وكأنه يعنى قصة معاذ الآتية . ويمكن أن يستدل من هذا الحديث على عدم دخولها لانه يقتضى الحصر في الاقتداء به في أفعاله لاني جميع أحواله كالوكان محدثا أو حامل نجاسة فإن الصلاة خلفه تصح لمن لم يعلم حاله على الصحيح عند العلماء ، ثم مع وجوب المتابعة ليس شيء منها شرطا في صحة القدوة الا تكبيره الاحرام ، واختلف في الاتياع (١) والمشهور عند المالكية اشتراطه مع الإحرام والقيام من التشهد الاول ، وغالط الحنفية

فقالوا : تكنى المقارنة ، قالوا لان معنى الائتام الامثال ومن فعل مثل فعل امامه عد بمثلا ، وسيأتي بعد باب الدليل على تحريم التقسم على الإمام في الاركان . **قوله** (فاذا ركع فاركعوا) قال ابن المنير : مقتضاه أن ركوع المأموم يكون بعد ركوع الإمام إما بعد تمام أركانه وإما أن يسبقه الإمام بأوله فيشرح فيه بعد أن يشرح ، قال : وحديث أنس أم من حديث عائشة لانه زاد فيه المتابعة في القول أيضا . قلت : قد وقعت الزيادة المذكورة وهي قوله « واذا قال سمع الله لمن حمده » في حديث عائشة أيضا ، ووقع في رواية الليث عن الزهري عن أنس زيادة أخرى في الأقوال وهي قوله في أوله « فاذا كبر فكبروا » ، وسيأتي في « باب إيجاب التكبير » ، وكذا فيه من رواية الإعرج عن أبي هريرة ، وزاد في رواية عبدة عن هشام في الطب « واذا رفع فارفعوا » ، واذا سجد فاسجدوا ، وهو يتناول الرفع من الركوع والرفع من السجود وجميع السجودات ، وكذا وردت زيادة ذلك في حديث أنس الذي في الباب ، وقد وافق عائشة وأنسا وجابرا على رواية هذا الحديث دون القصة التي في أوله أبو هريرة ، وله طرق عنه عند مسلم ، منها ما اتفق عليه الشيخان من رواية همام عنه كما سيأتي في « باب إقامة الصف » ، وفيه جميع ما ذكر في حديث عائشة وحديث أنس بالزيادة ، وزاد أيضا بعد قوله ليؤتم به : « فلا تحتلفوا عليه » ، ولم يذكرها المصنف في رواية أبي الزناد عن الإعرج عنه من طريق شعيب عن أبي الزناد في « باب إيجاب التكبير » ، لكن ذكرها السراج والطبراني في الاوسط وأبو نعيم في المستخرج عنه من طريق أبي اليان شيخ البخاري فيه وأبو عوانة من رواية بشر بن شعيب عن أبيه شيخ أبي اليان ومسلم من رواية مغيرة بن عبد الرحمن والاسماعيلي من رواية مالك وورقاء كلهم عن أبي الزناد شيخ شعيب . وأفادت هذه الزيادة أن الأمر بالاتباع يعم جميع المأمومين ولا يمكن في تحصيل الائتام اتباع بعض دون بعض ، ولمسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح عنه « لا تبادروا الإمام ، إذا كبر فكبروا » الحديث ، زاد أبو داود من رواية مصعب بن محمد عن أبي صالح « ولا تركعوا حتى يركع ولا تسجدوا حتى يسجد » وهي زيادة حسنة تنفي احتمال إرادة المقارنة من قوله إذا كبر فكبروا . (قائدة) : جزم ابن بطلال ومن تبعه حتى ابن دقيق العيد أن الفاء في قوله « فكبروا » ، للتعقيب ، قالوا ومقتضاه الأمر بأن أفعال المأموم تقع عقب فعل الإمام ، لكن تعقب بأن الفاء التي للتعقيب هي العاطفة ، وأما التي هنا فهي للربط فقط لأنها وقعت جوابا للشرط ، فعلى هذا لا تقتضي تأخر أفعال المأموم عن الإمام إلا على القول بتقديم الشرط على الجزاء ، وقد قال قوم إن الجزاء يكون مع الشرط ، فعلى هذا لا تقتضي المقارنة ، لكن رواية أبي داود هذه صريحة في انتفاء التقديم والمقارنة والله أعلم . **قوله** (فقولوا ربنا ولك الحمد) كذا جميع الرواة في حديث عائشة بآببات الواو ، وكذا هم في حديث أبي هريرة وأنس إلا في رواية الليث عن الزهري في « باب إيجاب التكبير » ، فللكسبية بحذف الواو ووجه اثبات الواو بأن فيها معنى زائد لكونها عاطفة على محذوف تقديره ربنا استجب أو ربنا أطلعناك ولك الحمد فيشتمل على الدعاء والشاء معا ، ورجع قوم حذفها لأن الأصل عدم التقدير فتكون عاطفة على كلام غير تام ، وبالأول أوجه كما قال ابن دقيق العيد . وقال النووي : ثبتت الرواية بآببات الواو وحذفها ، والوجهان جائزان بغير ترجيح ؛ وسيأتي في أبواب صفة الصلاة الكلام على زيادة اللهم ، قبلها ، وتقل عياض عن القاضي عبد الوهاب أنه استدلل به على أن الإمام يقتصر على قوله « سمع الله لمن حمده » ، وأن المأموم يقتصر على قوله « ربنا ولك الحمد » ، وليس في السابق ما يقتضي المنع من ذلك لان السكوت عن الشيء لا يقتضي ترك فعله ، نعم مقتضاه أن المأموم يقول « ربنا

لك الحمد ، عقب قول الامام « سمع الله لمن حمده » ، فاما منع الإمام من قول « وبنا » ولك الحمد فليس بشيء . لانه ثبت أن النبي ﷺ كان يجمع بينهما كما سيأتي في « باب ما يقول عند رفع رأسه من الركوع » ، ويأتي باقي الكلام عليه هناك .

قوله (عن أنس) في رواية شعيب عن الزهري « أخبرني أنس » . **قوله (فصل صلاة من الصلوات)** في رواية سفيان عن الزهري « لحضرت الصلاة » ، وكذا في رواية حميد عن أنس عند الاسماعيلي : قال القرطبي : اللام للمبدأ ظاهرا ، والمراد الغرض ، لأنها التي عرف من عاداتهم أنهم يجتمعون لها بخلاف النافلة . وحكي عياض عن ابن القاسم أنها كانت قفلا ، وتعقب بأن في رواية جابر عند ابن خزيمة وأبي داود الجزم بأنها فرض كما سيأتي ، لكن لم أقف على تعيينها ، إلا أن في حديث أنس « فصل بنا يومئذ » فكأنها نهائية ، الظهر أو العصر . **قوله (فصلينا وراءه قعودا)** ظاهره بخلاف حديث عائشة ، والجمع بينهما أن في رواية أنس هذه اختصارا ، وكأنه اقتصر على ما آل إليه الحال بعد أمره لهم بالجلوس ، وقد تقدم في « باب الصلاة في السطوح » من رواية حميد عن أنس بلفظ « فصلي بهم جالسا وهم قيام » ، فلما سلم قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به الخ ، لانهم قد امتثلوا أمره السابق وصلوا واجمع بينهما أنهم ابتدؤا الصلاة قياما فأومأ بهم بأن يقعدوا فقعدوا « فنقل كل من الزهري وحميد أحد الأمرين ، وجمعتهما عائشة » ، وكذا جمعهما جابر عند مسلم ، وجمع القرطبي بين الحديثين باحتيال أن يكون بعضهم قد من أول الحال وهو الذي حكاه أنس ، وبعضهم قام حتى أشار إليه بالجلوس وهذا الذي حكته عائشة . وتعقب باستبعاد قعود بعضهم بغير إذنه ﷺ لانه يستلزم النسخ بالاجتهاد لأن فرض القادر في الأصل القيام . وجمع آخرون بينهما باحتيال تعدد الواقعة وفيه بعد ، لأن حديث أنس إن كانت القصة فيه سابقة لزم منه ما ذكرنا من النسخ بالاجتهاد ، وإن كانت متاخمة لم يحتج إلى إعادة قول « إنما جعل الإمام ليؤتم به الخ » ، لانهم قد امتثلوا أمره السابق وصلوا قعودا لكونه قاعدا . (فائدة) : وقع في رواية جابر عند أبي داود أنهم دخلوا يهودونه مرتين فصلي بهم فيها ، لكن بين أن الأولى كانت نافلة وأقرم على القيام وهو جالس ، والثانية كانت فريضة وابتدؤا قياما فأشار إليهم بالجلوس . وفي رواية بشر عن حميد عن أنس عند الاسماعيلي نحوه . **قوله (وإذا صلى جالسا)** استدل به على صحة إمامة الجالس كما تقدم . وادعى بعضهم أن المراد بالامر أن يقتدى به في جلوسه في التشهد وبين السجدين ، لانه ذكر ذلك عقب ذكر الركوع والرفع منه والسجود ، قال : فيحمل على أنه لما جلس للتشهد قاموا تعظيما له فأمرهم بالجلوس تواضعا ، وقد نبه على ذلك بقوله في حديث جابر « ان كدتم أن تفعلوا فعل فارس والروم . يقومون على ملوكهم وهم قعود » فلا تفعلوا ، وتعقب ابن دقيق العيد وغيره بالاستبعاد ، وبأن سياق طرق الحديث تأباه ، وبانه لو كان المراد الامر بالجلوس في الركن لقال وإذا جلس فاجلسوا ليناسب قوله وإذا سجد فاجبدوا ، فلما عدل عن ذلك إلى قوله « وإذا صلى جالسا » كان كقوله وإذا صلى قائما ، فالمراد بذلك جميع الصلاة . ويؤيد ذلك قول أنس « فصلينا وراءه قعودا » . **قوله (أجمعون)** كذا في جميع الطرق في الصحيحين بالواو ، إلا أن الرواة اختلفوا في رواية ممام عن أبي هريرة كما سيأتي في « باب إقامة الصف » فقال بعضهم « أجمعين » ، بالياء والاول تأكيد لضمير الفاعل في قوله « صلوا » ، وأخطأ من وضعه فإن المعنى عليه ، والثاني نصب على الحال أي جلوسا مجتمعين ، أو على التأكيد لضمير مقدر منصوب كأنه قال : أعنيكم أجمعين . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم مشروعية ركوب الخيل والتدرب على أخلاقها والتأسي لمن يحصل له سوط ونحوه بما اتفق لثني ﷺ في هذه الواقعة وبه الاسوة الحسنة . وفيه أنه يجوز

عليه عليه السلام ما يجوز على البشر من الاستقام ونحوها من غير نقص في مقداره بذلك بل ليزداد قدره ورفعة ومنصبه جلالة

٥٢ - باب متى يسجد من خلف الإمام ؟ قال أنس : فإذا سجدَ قاسجوداً

٦٩٠ - **حديث** مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان قال حدثني أبو إسحاق قال حدثني عبد الله بن يزيد قال حدثني البراء وهو غير كذوب قال « كان رسول الله عليه السلام إذا قال سمع الله لمن حده لم يمن أحد منا ظهراً حتى يقع النبي عليه السلام ساجداً ، ثم تقع سُجوداً بعده »

حديث أبو نعيم عن سفيان عن أبي إسحق نحوه بهذا

[الحديث ٦٩٠ - طرقه في : ٧٤٧ ، ٨١١]

قوله (باب متى يسجد من خلف الإمام) أى إذا اعتدل أو جلس بين السجدين . **قوله** (وقال أنس) هو طرف من حديثه المصاحف في الباب قبله ، لكن في بعض طرقه دون بعض ، وسيأتي في « باب إيجاب التكبير » من رواية الليث عن الزهري بلفظه ، ومناسبتة لحديث الباب مما قدمناه أنه يقتضى تقديم ما يسمى ركوعاً من الإمام بناء على تقدم الشرط على الجزاء وحديث الباب يفسره . **قوله** (عن سفيان) هو الثوري ، وأبو إسحق هو السبيعي ، وعبد الله بن يزيد هو الخطمي كذا وقع منسوباً عند الاستماعيل في رواية لشعبة عن أبي إسحق ، وهو منسوب إلى خطمة بفتح المعجمة واسكان الطاء بطن من الأوس ، وكان عبد الله المذكور أميراً على الكوفة في زمن ابن الزبير ، ووقع للمصنف في « باب رفع البصر في الصلاة » أن أبا إسحق قال « سمعت عبد الله بن يزيد يخاطب » ، وأبو إسحق معروف بالرواية عن البراء بن عازب لكنه سمع هذا عنه بواسطة . وفيه لطيفة وهي رواية صحابي ابن صحابي عن صحابي ابن صحابي كلاهما من الأنصار ثم من الأوس وكلاهما سكن الكوفة . **قوله** (وهو غير كذوب) الظاهر أنه من كلام عبد الله بن يزيد وعلى ذلك جرى المحيدى في جمعه وصاحب العمدة ، لكن روى عباس النوري في تاريخه عن يحيى بن معين أنه قال : قوله وهو غير كذوب ، إنما يريد عبد الله بن يزيد الراوى عن البراء لا البراء . ولا يقال لرجل من أصحاب رسول الله عليه السلام غير كذوب ، يعنى أن هذه العبارة إنما تحسن في مشكوك في عدالته والصحابة كلهم عدول لا يحتاجون إلى تزكية . وقد تعقب الخطابي فقال : هذا القول لا يوجب تهمة في الراوى إنما يوجب حقيقة الصدق له ، قال : وهذه عادتهم إذا أرادوا تأكيد العلم بالراوى والعمل به . روى ، كان أبو هريرة يقول « سمعت خليل الصادق المصدوق » وقال ابن مسعود « حدثني الصادق المصدوق » وقال عياض وتبعه النووي : لا وصم في هذا على الصحابة لأنه لم يرد به التعديل ، وإنما أراد به تقوية الحديث إذ حدث به البراء وهو غير متهم ، ومثل هذا قول أبي مسلم الخولاني : حدثني الحبيب الأمين . وقد قال ابن مسعود وأبو هريرة فذكرهما . قال : وهذا قالوه تنبيهاً على صحة الحديث لا أن فائلاً قصد به تعديل راويه . وأيضاً فتنبه ابن معين للبراء عن التعديل لأجل صحبته ولم ينزه عن ذلك عبد الله بن يزيد لا وجه له . فإن عبد الله بن يزيد معدود في الصحابة . انتهى كلامه . وقد علمت أنه أخذ كلام الخطابي فبسطه واستدرك عليه الإلزام الأخير ، وليس بوارد لأن يحيى بن معين لا يثبت صحبة عبد الله بن يزيد ، وقد ناقها أيضاً مصعب الزبيري وتوقف فيها أحمد بن حنبل وأبو حاتم وأبو داود وأثبتها ابن البرقي والدارقطني وآخرون . وقال

التورى : معنى الكلام حدثني البراء وهو غير منهم كما علمت فنقوا بما أخبركم به عنه ، وقد اعترض بعض المتأخرين على التنظير المذكور فقال : كأنه لم يلم بشئ من علم البيان ، للفرق الواضح بين قولنا فلان صدوق وفلان غير كذوب لأن في الأول إثبات الصفة للوصوف ، وفي الثاني نفي ضدها عنه فهما مفترقان . قال : والسر فيه أن نفي الضد كأنه يقع جوابا لمن أثبتته يخالف لإثبات الصفة انتهى . والذي يظهر لى أن الفرق بينهما أنه يقع في الإثبات بالمطابقة وفي النفي بالانزاع ، لكن التنظير صحيح بالنسبة إلى المعنى المراد باللفظين ، لأن كلا منهما يرد عليه أنه تزكية في حق مقطوع بتزكيته فيكون من تحصيل الحاصل ، ويحصل الانتهال عن ذلك بما تقدم من أن المراد بكل منهما تقخير الأمر وتقويته في نفس السامع . وذكر ابن دقيق العيد أن بعضهم استدل على أنه كلام عبد الله بن يزيد بقول أبي إسحق في بعض طرقه : سمعت عبد الله بن يزيد وهو يخاطب يقول حدثنا البراء وكان غير كذوب ، قال وهو محتمل أيضا . قلت : لكنه أبعد من الأول . وقد وجدت الحديث من غير طريق أبي إسحق عن عبد الله بن يزيد وفيه قوله أيضا : حدثنا البراء وهو غير كذوب ، أخرجه أبو عوادة في صحيحه من طريق محارب بن دثار قال : سمعت عبد الله بن يزيد على المنبر يقول .. فذكره . وأصله في مسلم ، لكن ليس فيه قوله . وكان غير كذوب ، وهذا بقوى أن الكلام لعبد الله بن يزيد والله أعلم . (فائدة) : روى الطبراني في مسند عبد الله بن يزيد هذا شيئا يدل على سبب روايته لهذا الحديث ، فانه أخرج من طريقه أنه كان يصلى بالناس بالكوفة فكان الناس يضعون رءوسهم قبل أن يضع رأسه ويرفعون قبل أن يرفع رأسه ، فذكر الحديث في إنكاره عليهم ، قوله (إذا قال سمع الله لمن حمده) في رواية شعبة ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، ولمسلم من رواية محارب بن دثار ، فإذا رفع رأسه من الركوع فقال سمع الله لمن حمده لم يزل قياما . قوله (لم يمن) بفتح التحتية وسكون المهملة أى لم يمن ، يقال حنيت العود إذا نسيته . وفي رواية لمسلم لا يمنو ، وهى لغة صحيجة يقال حنيت وحنوت بمعنى . قوله (حتى يقع ساجدا) في رواية لإسرائيل عن أبي إسحق : حتى يضع وجهه على الأرض ، وسيأتى في باب سجود السهو ، ونحوه لمسلم من رواية زهير عن أبي إسحق ، ولأحمد عن غندر عن شعبة ، حتى يسجد ثم يسجدون ، واستدل به ابن الجوزى على أن المأموم لا يشرع في الركن حتى يتمه الإمام ، وتعمق بأنه ليس فيه إلا التأخر حتى يتلبس الإمام بالركن الذى ينتقل إليه بحيث يشرع المأموم بعد شروعه وقبل الفراغ منه . ووقع في حديث عمرو بن حريث عند مسلم : فكان لا يمنى أحد منا ظهروه حتى يستتم ساجدا ، ولابن يعلى من حديث أنس : حتى يتمكن النبي ﷺ من السجود ، وهو أوضح في اتقاء المقارنة . واستدل به على طول الطمأنينة وفيه نظر ، وعلى جواز النظر إلى الإمام لاتباعه في انتقالاته . قوله (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان .. نحوه) هكذا في رواية المستمل وكريمة ، وسقط الباقي . وقد أخرجه أبو عوادة عن الصنفاني وغيره عن أبي نعيم ولفظه : كنا إذا صليتنا خلف النبي ﷺ لم يمن أحد منا ظهروه حتى يضع رسول الله ﷺ وجهه ،

٥٣ - باب إمام من رفع رأسه قبل الإمام

٦٩١ - حدثنا حجاج بن منهال قال حدثنا شعبة عن محمد بن زياد سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال « أما يمنى أحدكم - أو لا يمنى أحدكم - إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يحمل الله رأسه رأس حمار ، أو

يَجْعَلُ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةً حَرَامًا

قوله (باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام) أى من السجود كما سيأتى بيانه . **قوله** (عن محمد بن زياد) هو الجعفى مدنى سكن البصرة وله فى البخارى أحاديث عن أبى هريرة ، وفى التابعين أيضا محمد بن زياد الالمانى الحمصى وله عنده حديث واحد عن أبى أمامة فى المزاعة . **قوله** (أما يخشى أحدكم) فى رواية الكشمغنى د أو لا يخشى ، ولابى داود عن حفص بن عمر عن شعبة د أما يخشى أو ألا يخشى ، بالشك . ودأما ، بتخفيف الميم حرف افتتاح مثل ألا ، وأصلها النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وهو هنا استفهام توبيخ . **قوله** (إذا رفع رأسه قبل الإمام) زاد ابن خزيمة من رواية حماد بن زيد عن محمد بن زياد د فى صلاته ، وفى رواية حفص بن عمر المذكورة د الذى يرفع رأسه والإمام ساجد ، قتين أن المراد الرفع من السجود ففيه تعقب على من قال أن الحديث نص فى المنع من تقدم المأموم على الإمام فى الرفع من الركوع والسجود معا ، وإنما هو نص فى السجود ، يلتحق به الركوع لكونه فى معناه ، ويمكن أن يفرق بينهما بأن السجود له مزيد منزلة لأن العبد أقرب ما يكون فيه من ربه لأنه غاية الخضوع المطلوب منه فلذلك خص بالتخصيص عليه ، ويحتمل أن يكون من باب الاكتفاء ، وهو ذكر أحد الشيئين المشتركين فى الحكم إذا كان للذكر منزلة ، وأما التقدم على الإمام فى الخفض فى الركوع والسجود ففيل يلتحق به من باب الأولى ، لأن الاعتدال والجلوس بين السجدين من الوسائل ، والركوع والسجود من المقاصد ، وإذا دل الدليل على وجوب الموافقة فيما هو وسيلة فأولى أن يجب فيها هو مقصد ، ويمكن أن يقال ليس هذا بواضح لأن الرفع من الركوع والسجود يستلزم قطعه عن غاية كآله ، ودخول النقص فى المقاصد أشد من دخوله فى الوسائل ، وقد ورد الزجر عن الخفض والرفع قبل الإمام فى حديث آخر أخرجه البزار من رواية مليح ^(١) بن عبد الله السعدى عن أبى هريرة مرفوعا د الذى يخفض ويرفع قبل الإمام إنما ناصيته بيد شيطان . وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفا وهو المحفوظ . **قوله** (أو يجعل الله صورته صورة حمار) الشك من شعبة ، فقد رواه الطيالسى عن حماد بن سلمة وابن خزيمة من رواية حماد بن زيد ومسلم من رواية يونس بن عبيد والريبع بن مسلم كلهم عن محمد بن زياد بغير تردد ، فاما الحادان فقالا د رأس ، وأما يونس فقال د صورة ، وأما الريبع فقال د وجه ، والظاهر أنه من تصرف الرواة . قال عياض : هذه الروايات متفقة لأن الوجه فى الرأس ومعظم الصورة فيه . قلت : لفظ الصورة يطلق على الوجه أيضا ، وأما الرأس فروايتها أكثر وهى أشمل فهى المعتمدة ، وخص وقوع الوعيد عليها لأن بها وقعت الجنابة وهى أشمل ، وظاهر الحديث يقتضى تحريم الرفع قبل الإمام لكونه توعده عليه بالمسخ وهو أشد العقوبات ، وبذلك جزم النووي فى شرح المذهب : ومسح التول بالتحريم فاجهور على أن فاعله بأثم ويجزى صلاته ، وعن ابن عمر تبطل به قال أحمد فى رواية وأهل الظاهر بناء على أن النهى يقتضى الفساد ، وفى المنفى عن أحمد أنه قال فى رسالته : ليس لمن سبق الإمام صلاة لهذا الحديث ، قال : ولو كانت له صلاة لرجى له الثواب ولم يخش عليه العقاب . واختلف فى معنى الوعيد المذكور فقيل : يحتمل أن يرجع ذلك إلى أمر معنوى ، فان الحمار موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الإمام ، ويرجع هذا المجازى

(١) فى غرر الحاشية فى « فليج »

أن التحويل لم يقع مع كثرة الفاعلين ، لكن ليس في الحديث ما يدل على أن ذلك يقع ولا بد ، وإنما يدل على كون فاعله متعمداً لذلك وكون فعله ممكنًا لأن يقع عنه ذلك الوعيد ، ولا يلزم من التعرض للشيء وقوع ذلك الشيء . قاله ابن دقيق العيد . وقال ابن بريزة : يحتمل أن يراد بالتحويل المسخ أو تحويل الهيئة الحسية أو المعنوية أو هما معا . وحمله آخرون على ظاهره إذ لا مانع من جواز وقوع ذلك ، وسيأتي في كتاب الأشرطة الدليل على جواز وقوع المسخ في هذه الأمة ، وهو حديث أبي مالك الأشعري في المغازي فإن فيه ذكر الحسف وفي آخره : ويمسخ آخريين قردة وخنازير إلى يوم القيامة ، وسيأتي مزيد لذلك في تفسير سورة الانعام إن شاء الله تعالى . ويقوى حمله على ظاهره أن في رواية ابن حبان من وجه آخر عن محمد بن زياد أن يحول الله رأسه رأس كلب ، فهذا يبعد المجاز لانتهاء المناسبة التي ذكروها من بلاد الحمار . ومما يبرمه أيضا إيراد الوعيد بالأمر المستقبل وباللفظ الدال على تغيير الهيئة الحاصلة ، ولو أريد تشبيهه بالخمار لأجل البلادة لقال مثلا قرأسه رأس حمار ، وإنما قلت ذلك لأن الصفة المذكورة وهي البلادة حاصلة في فاعل ذلك عند فعله المذكور فلا يحسن أن يقال له يخشى إذا فعلت ذلك أن تصير ليديا ، مع أن فعله المذكور إنما نشأ عن البلادة . وقال ابن الجوزي في الرواية التي عبر فيها بالصورة : هذه اللفظة تمنع تأويل من قال المراد رأس حمار في البلادة ، ولم يبين وجه المنع . وفي الحديث كمال شفقتي ﷺ بأمته وبيانه لهم الأحكام وما يترتب عليها من الثواب والعقاب ، واستدل به على جواز المقارنة ، ولا دلالة فيه لأنه دل بمنطوقه على منح المسابقة ، وبمفهومه على طلب المتابعة ، وأما المقارنة فسكوت عنها . وقال ابن بريزة : استدلت بظواهر قوم لا يعقلون على جواز التناسخ . قلت : وهو مذهب رديء مبني على دعوى يغير برهان ، والذي استدلت بذلك منهم إنما استدلت بأصل النسخ لا بخصوص هذا الحديث . (لطيفة) : قال صاحب « القبس » : ليس للتقدم قبل الإمام سبب إلا طلب الاستعجال ، ودواؤه أن يستحضر أنه لا يسلم قبل الإمام فلا يستعجل في هذه الأنفال . والله أعلم

٥٤ - باب إمامة العبد والمولى . وكانت عثة يؤمها عبدُها ذَكَوَانُ مِنَ الْمُصْحَفِ

وَوَلَدِ الْبَنِيِّ وَالْأَعْرَابِيِّ وَالْقَلَامِ الَّذِي لَمْ يَحْتَمِلْ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ « يُؤْمُهُمْ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ »

٦٩٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ « لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ الْمَضَبَةَ - مَوْضِعٌ بَقَاءَ - قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْمُهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ ، وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا »

[الحديث ٦٩٢ - طرفه ق : ٧١٧٥]

٦٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « اسْتَمِعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمَلَ حَدِيثِي كَانَ رَأْسُهُ زَيْبَةً »

[الحديث ٦٩٣ - طرفاه ق : ٦٩٦ ، ٧١٤٢]

قوله (باب إمامة العبد والمولى) أي العتيق ، قال الزين بن المنير : لم يفصح بالجواز لكن لوح به لإيراده

أدلته . **قوله** (وكانت عائشة الخ) وصله أبو داود ^(١) في « كتاب المصاحف » ، من طريق أبيوب عن ابن أبي مليكة أن عائشة كان يؤمها غلامها ذكوان في المصحف ، ووصله ابن أبي شيبة قال حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبي بكر بن أبي مليكة عن عائشة أنها أعتقت غلاما لها عن دبر ، فكان يؤمها في رمضان في المصحف . ووصله الشافعي وعبد الرزاق من طريق أخرى عن ابن أبي مليكة أنه كان يأتي عائشة بأعلى الوادي - هو وأبوه وعبيد بن عسير والمسور بن غزمة وناس كثير - فيؤمهم أبو عمرو مولى عائشة وهو يومئذ غلام لم يعتق ، وأبو عمرو المذكور هو ذكوان ، وإلى صحة إمامة العبد ذهب الجمهور . وغالف مالك فقال : لا يوم الاحرار إلا إن كان قارنا وهم لا يقرءون فيؤمهم ، إلا في الجمعة لأنها لا تجب عليه . وغالفه أشهب واحتج بانها تبرزه إذا حضرها . **قوله** (في المصحف) استدلل به على جواز قراءة المصل من المصحف ، ومنع منه آخرون لكونه عملا كثيرا في الصلاة ^(٢) . **قوله** (وولده البغي) بفتح الموحدة وكسر المعجمة والتشديد أى الزانية ، ونقل ابن التين أنه رواه بفتح الموحدة وسكون المعجمة والتخفيف ، والاول أولى ، وهو معطوف على قوله « والمولى » ، لكن فصل بين المتعاطفين بأثر عائشة ، وغفل القرطبي في مختصر البخارى لجعله من بقية الاثر المذكور ، وإلى صحة إمامة ولد الزنا ذهب الجمهور أيضا ، وكان مالك يكره أن يتخذ إماما راتبا ، وعنده عنده أنه يصير معرضا لكلام الناس فيأثمون بسببه ، وقيل لانه ليس في الغالب من يفقهه ^(٣) فيغلب عليه الجهل . **قوله** (والاعرابي) بفتح المعجمة أى ساكن البادية ، وإلى صحة إمامته ذهب الجمهور أيضا ، وغالف مالك وعنده غلبة الجهل على سكان البوادي ، وقيل لانهم يديمون نقص السن وترك حضور الجماعة غالبا . **قوله** (والغلام الذي لم يتعلم) ظاهره أنه أراد المراهق ، ويحتمل الاعم لكن يخرج منه من كان دون سن التمييز بدليل آخر ، ولعل المصنف راعى اللفظ الوارد في التهي عن ذلك وهو فيما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس مرفوعا « لا يؤم الغلام حتى يتعلم » ، وإسناده ضعيف ، وقد أخرج المصنف في غزوة الفتح حديث عمرو بن سلمة بكسر اللام أنه كان يؤم قومه وهو ابن سبع سنين ، وقيل إنما لم يستدل به هنا لان أحمد بن حنبل توقف فيه فقيل : لانه ليس فيه اطلاع النبي ﷺ على ذلك ، وقيل لاحتمال أن يكون أراد أنه كان يؤمهم في النافذة دون الفريضة ، وأجيب عن الاول بان زمان نزول الوحي لا يقع فيه لاحد من الصحابة التقرير على ما لا يجوز فعله ، ولهذا استدلل أبو سعيد وجابر على جواز العزل بأنهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل كما سيأتى في موضعه ، وأيضا فالوفد الذين قدموا عمرو بن سلمة كانوا جماعة من الصحابة ، وقد نقل ابن حزم أنه لا يعلم لهم في ذلك مخالف منهم . وعن الثاني بان سياق رواية المصنف يدل على أنه كان يؤمهم في الفرائض لقوله فيه « صلوا صلاة كذا في حين كذا » فإذا حضرت الصلاة ، الحديث . وفي رواية لابن داود قال عمرو « قد شهدت مشهدا في جرم ^(٤) » إلا كنت إمامهم ، وهذا يعم الفرائض والنوافل ، واحتج ابن حزم على عدم الصحة بأنه عليه السلام

(١) في مخطوطة الرياض « ابن أبي داود »

(٢) الصواب الجواز كما فعلت عائشة رضي الله عنها ، لأن الحاجة تدعو اليه . والعمل الكثير إذا كان حاجة ولم يتوال لم يضر الصلاة لحمله على الله عليه وسلم إمامة بنت زينب في الصلاة ، وتقدمه وتأخره في صلاة الكسوف ، ولأدلة أخرى معونة في موضعها . وافة أعلم

(٣) كذا ولده « ممن يفقه »

(٤) جرم بالجمع والراء الساكنة : هي قبيلة عمرو بن سلمة المذكور

أن يؤمهم أقرؤم قال : فعلى هذا إنما يؤم من يتوجه إليه الأمر ، والصبي ليس بأمور لأن القلم رفع عنه فلا يؤم ، كذا قال ، ولا يخفى فسادُه لانا نقول : الأمور من يتوجه إليه الأمر من البالغين بانهم يقدمون من انصف بكونه أكثر قرأنا فبطل ما احتج به ، وإلى صحة إمامة الصبي ذهب أيضا الحسن البصري والشافعي وإسحق ، وكرها مالك والثوري ، وعن أبي حنيفة وأحمد وروایتان والمشهور عنهما الإجزاء في النوافل دون الفرائض . قوله (لقول النبي ﷺ يؤمهم أقرؤم لكتاب الله) أى فكل من انصف بذلك جازت إمامته من عبد وصبي وغيرهما ، وهذا طرف من حديث أبي مسعود الذى ذكرناه في د باب أهل العلم أحق بالإمامة ، وقد أخرجه مسلم وأصحاب السنن بلفظ « يؤم القوم أقرؤم لكتاب الله » الحديث ، وفي حديث عمرو بن سلمة المذكور عن أبيه عن النبي ﷺ قال « ولؤؤمكم أكثركم قرأنا » وفي حديث أبي سعيد عند مسلم أيضا « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقرهم بالإمامة أقرؤهم » واستدل بقوله أقرؤم على أن إمامة الكافر لا تصح لانه لا قراءة له . قوله (ولا يمنع العبد من الجماعة) هذا من كلام المصنف ، وليس من الحديث المعلق . قوله (بغير علة) أى بغير ضرورة لسيده ، فلو قصد تفويت الفضيلة عليه بغير ضرورة لم يكن له ذلك ، وسنذكر مستنده في الكلام على قصة سالم في أول حديث الباب . قوله (عن عبيد الله) هو العمري . قوله (لما قدم المهاجرون الاولون) أى من مكة إلى المدينة وبه صرح في رواية الطبراني . قوله (العصب) بالنصب على الظرفية لقوله « قدم » كذا في جميع الروايات ، وفي رواية أبي داود « نزولوا العصب » أى المكان المسمى بذلك وهو باسكان الصاد المهمل بعد ما موحدة ، واختلف في أوله فقيل بالفتح وقيل بالضم ، ثم رأيت في النهاية ضبطه بعضهم بفتح العين والصاد المهملتين ، قال أبو عبيد البكري : لم يضبطه الاصيل في روايته ، والمعروف « المعصب » بوزن محمد بالتشديد وهو موضع بقاء . نقله (وكان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة) زاد في الاحكام من رواية ابن جريج عن نافع « وفيهم أبو بكر وعمر وأبو سلمة » أى ابن عبد الأسد . وزيد أى ابن حارثة وعامر بن ربيعة . واستشكل ذكر أبي بكر فهم إذ في الحديث أن ذلك كان قبيل مقدم النبي ﷺ وأبو بكر كان رفيقه ، ووجهه البهقي باحتمال أن يكون سالم المذكور استمر على الصلاة بهم فيصح ذكر أبي بكر ، ولا يخفى ما فيه . ووجه الدلالة منه لإجماع كبار الصحابة القرشيين على تقديم سالم عليهم ، وكان سالم المذكور مولى امرأة من الانصار فأعتقه ، وكان إمامته بهم كانت قبل أن يهتق ، وبذلك تظهر مناسبة قول المصنف « ولا يمنع العبد » . ولما قيل له مولى أبي حذيفة لأنه لازم أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بعد أن عتق قتبناه ، فلما نهوا عن ذلك قيل له مولاة كما سيأتى في موضعه . واستشهد سالم بالإمامة في خلافة أبي بكر رضى الله عنهما . قوله (وكان أكثرهم قرأنا) إشارة إلى سبب تقديمهم له مع كونهم أشرف منه . وفي رواية للطبراني « لأنه كان أكثرهم قرأنا » . قوله (حدثنا يحيى) هو القطان . قوله (اسمعوا وأطيعوا) أى فيما فيه طاعة لله . قوله (وإن استعمل) أى جعل عاملا ، وللنصف في الاحكام عن مسدد عن يحيى « وإن استعمل عليكم عبد حبشي » وهو أصرح في مقصود الترجمة ، وذكره بعد باب من طريق غندر عن شعبة بلفظ « قال النبي ﷺ لا بى ذر : اسمع وأطع » الحديث ، وقد أخرجه مسلم من طريق غندر أيضا لكن باسناد له آخر عن شعبة عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال « إن خليلي ﷺ أوصاني أن اسمع وأطع وإن كان عبدا حبشيا » مجده الاطراف . وأخرجه الحاكم والبيهقي من هذا الوجه ، وفيه قصة أن أبا ذر انتهى إلى الربرة وقد أقيمت الصلاة فاذا عبد يؤمهم ، قال فقيل : هذا أبو ذر ، فذهب

يتأخر فقال أبو ذر : أوصاني خليلي عليه السلام ، فذكر الحديث . وأخرج مسلم أيضا من طريق غندر أيضا عن شعبة عن يحيى بن الحصين سمعت جدي تحدث أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله يخطب في حجة الوداع يقول : ولو استعمل عليكم عبد يهودكم بكتاب الله ، وفي هذه الرواية فائدتان : تبيين جهة الطاعة ، وتاريخ الحديث وأنه كان في أواخر عهد النبي صلى الله عليه وآله . **قوله** (كأن رأسه زبيبة) قيل شبهه بذلك لصغر رأسه ، وذلك معروف في الحبشة ، وقيل لسواده ، وقيل لقصر شعر رأسه وتقلفه . ووجه الدلالة منه على صحة إمامة العبد أنه إذا أمر بطاعته فقد أمر بالصلاة خلفه قاله ابن بطال . ويحتمل أن يكون مأخوذا من جهة ما جرت به عادتهم أن الأمير هو الذي يتولى الإمامة بنفسه أو نائبه ، واستدل به على المنع من القيام على السلاطين وإن جاروا لأن القيام عليهم يفضي غالبا إلى أشد مما ينكر عليهم ، ووجه الدلالة منه أنه أمر بطاعة العبد الخبيث والإمامة العظمى إنما تكون بالاستحقاق في قرish فيكون غيرهم متغلبا ، فإذا أمر بطاعته استلزم انتهى عن مخالفته والقيام عليه . ورد ابن الجوزي بأن المراد بالعامل هنا من يستعمله الإمام لا من يلى الإمامة العظمى ، وبأن المراد بالطاعة الطاعة فيما وافق الحق انتهى . ولا مانع من حمله على أعم من ذلك ، فقد وجد من ولى الإمامة العظمى من غير قرish من ذوى الشوكة متغلبا ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأحكام . وقد عكسه بعضهم فاستدل به على جواز الإمامة في غير قرish ، وهو متعقب ، إذ لا تلازم بين الأجزاء والجواز والله أعلم

٥٥ - باب إذا لم يُسَمِّ الإمام وأتم من خلفه

٦٩٤ - **حدثنا الفضل بن سهل** قال حدثنا الحسن بن موسى الأشيب قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال « يَصُلُّونَ لَكُمْ ، فإن أصابوا فلكم ، وإن أخطأوا فلكم وعليهم »

قوله (باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه) يشير بذلك إلى حديث عقبة بن عامر وغيره كما سيأتي . **قوله** (حدثنا الفضل بن سهل) هو البغدادي المعروف بالأعرج من صفار شيوخ البخاري ومات قبله بسنة . **قوله** (يَصُلُّونَ) أى الأئمة ، واللام في قوله لَكُمْ ، للتعليل . **قوله** (فإن أصابوا فلكم) أى ثواب صلاتكم ، زاد أحمد عن الحسن بن موسى بهذا السند ولهم ، أى ثواب صلاتهم ، وهو يفتى عن تكلف توجيه حديثها ، وتمسك ابن بطال بظاهر الرواية المحذوفة فزعم أن المراد بالأصابة هنا إصابة الوقت ، واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعا : لعلكم تدركون أقواما يصلون الصلاة لغير وقتها ، فإذا أدركتموهم فصلوا في بيوتكم في الوقت ثم صلوا معهم واجعلوها سبحة ، وهو حديث حسن أخرجه النسائي وغيره ، فالتقدير على هذا : فإن أصابوا الوقت وإن أخطؤا الوقت فلكم يعنى الصلاة التي في الوقت انتهى . وغفل عن الزيادة التي في رواية أحمد فأنها تدل على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الانفراد ، وكذا أخرجه الاسماعيل وأبو نعيم في مستخرجيهما من طرق عن الحسن بن موسى ، وقد أخرج ابن حبان حديث أبي هريرة من وجه آخر أصرح في مقصود الترجمة ولفظه : يكون أقوام يصلون الصلاة ، فإن أتوا فلكم ولهم ، وروى أبو داود من حديث عقبة بن عامر مرفوعا : من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم ، وفي رواية أحمد في هذا الحديث : فإن صلوا الصلاة لوقتها وأتموا الركوع والسجود فهي لكم ولهم ، فهذا يبين أن المراد

ما هو أعم من ترك إصابة الوقت ، قال ابن المنذر : هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت صلاة من خلفه . **قوله** (وان أخطوا) أى ارتكبوا الخطيئة ، ولم يرد به الخطأ المقابل للعمد لأنه لا إثم فيه . قال المهلب : فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر إذا خيف منه . ووجه غيره قوله إذا خيف منه بأن الفاجر إنما يؤم إذا كان صاحب شوكة . وقال البغوى فى شرح السنة : فيه دليل على أنه إذا صلى بقوم محدثا أنه تصح صلاة المأمومين وعليه الإعادة . واستدل به غيره على أعم من ذلك وهو صحة الائتمام بمن يخل بشئ من الصلاة ركنا كان أو غيره إذا أتم المأموم ، وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه ، والأصح عندهم صحة الاقتداء إلا بمن علم أنه رك واجبا . ومنهم من استدل به على الجواز مطلقا بناء على أن المراد بالخطأ ما يقابل العمد ، قال : ومحل الخلاف فى الأمور الاجتهادية كمن يصلى خلف من لا يرى قراءة البسمة ولا أنها من أركان القراءة ولا أنها آية من الفاتحة بل يرى أن الفاتحة تجزئ بدونها قال : فان صلاة المأموم تصح إذا قرأ هو البسمة لأن غاية حال الإمام فى هذه الحالة أن يكون أخطأ . وقد دل الحديث على أن خطأ الإمام لا يؤثر فى صحة صلاة المأموم إذا أصاب . (تنبيه) : حديث الباب من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وفيه مقال ، وقد ذكرنا له شاهدا عند ابن حبان ، وروى الشافعى معناه من طريق صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ : بأتى قوم فيصلون لكم ، فان أتموا كان لهم ولكم . وإن نقصوا كان عليهم ولكم .

٥٦ - **باب** إمامة المفتون والمبتدع . وقال الحسن صل عليه بدعته

٦٩٥ - قال أبو عبد الله : وقال لنا محمد بن يوسف حدثنا الأوزاى حدثنا الزهرى عن محمد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عبدى بن خوار « أنه دخل على عثمان بن عفان رضى الله عنه وهو محصور فقال : إنك إمام عامية ، وزل بك ما ترى ، ويصلى لنا إمام فتنى وتخرج . فقال : الصلاة أحسن ما يعمل الناس ، فاذا أحسن الناس فأحسن معهم ، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم »

وقال الزهرى : قال الزهرى « لا ترى أن يصلى خلف الخنثى إلا من ضرورة لا بد منها »

٦٩٦ - حدثنا محمد بن أبان حدثنا غندر عن شعبة عن أبي التيماح أنه سمع أنس بن مالك : قال النبى

ﷺ لأبي ذر « اسمع وأطع ولو لحبشى كأن أسه زبيبة »

قوله (باب إمامة المفتون) أى الذى دخل فى الفتنة فخرج على الإمام ، ومنهم من فسر بما هو أعم من ذلك . **قوله** (والمبتدع) أى من اعتد شيئا يخالف أهل السنة والجماعة . **قوله** (وقال الحسن صل عليه بدعته) وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن هشام بن حسان أن الحسن سئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة فقال الحسن « صل خلفه وعليه بدعته » . **قوله** (وقال لنا محمد بن يوسف هو القرطابى ، قيل عبر بهذه الصيغة لأنه لما أخذه من شيخه فى المذاكرة فلم يقل فيه حديثا ، وقيل إن ذلك لما تحمله بالإجازة أو المتأولة أو العرض ، وقيل : هو متصل من حيث اللفظ منقطع من حيث المعنى . والذى ظهر لى بالاستقراء خلاف ذلك ، وهو أنه متصل لكنه لا يعبر بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن موقوفا أو كان فيه راو ليس على شرطه . والذى هنا من قبيل الأول ، وقد وصفه الأسبعا على

من رواية محمد بن يحيى قال : حدثنا محمد بن يوسف الفريابي . **قوله** (عن حميد بن عبد الرحمن) أى ابن عوف ، وفى رواية الاسماعيلى « أخبرنى حميد ، وأخرجه الاسماعيلى من طريق أخرى عن الأوزاعى ، وغالقه يونس بن يزيد فقال : عن الزهرى عن عروة أخرجه الاسماعيلى أيضا ، وكذلك رواه معمر عن الزهرى أخرجه حمير بن شبة فى « كتاب مقتل عثمان ، عن غندر عنه ، ويحتمل أن يكون للزهرى فيه شيخان . **قوله** (عن عبيد الله بن عدى) فى رواية ابن المبارك عن الأوزاعى عند الاسماعيلى وأبى نعيم . حدثنى عبيد الله بن عدى بن الحيار من بنى نوفل ابن عبد مناف ، وعبيد الله المذكور تابعى كبير معدود فى الصحابة لكونه ولد فى عهد النبى ﷺ وكان عثمان من أقارب أمه كإسياتى فى موضعه . **قوله** (انك امام عامة) أى جماعة ، وفى رواية يونس « وأنت الامام ، أى الاعظم . **قوله** (ونزل بك ما نرى) أى من الحصار . **قوله** (ويصلى لنا) أى يؤمننا . **قوله** (امام قتنة) أى رئيس قتنة ، واختلف فى المشار اليه بذلك فقيل : هو عبد الرحمن بن عديس البلوى أحد رموس المصريين الذين حصروا عثمان ، قاله ابن وضاح فيما نقله عنه ابن عبد البر وغيره ، وقاله ابن الجوزى وزاد : إن كنانة بن بشر أحد رموسهم صلى بالناس أيضا . قلت : وهو المراد هنا ، فإن سيف بن عمر روى حديث الباب فى « كتاب الفتوح ، من طريق أخرى عن الزهرى بسنده فقال فيه « دخلت على عثمان وهو محصور وكنانة يصلى بالناس فقلت كيف ترى ، الحديث . وقد صلى بالناس يوم حصر عثمان أبو أمامة بن سهل بن حنيف الانصارى لكن باذن عثمان ، ورواه عمر بن شبة بسند صحيح ، ورواه ابن المدينى من طريق أبى هريرة . وكذلك صلى بهم على بن أبى طالب فيما رواه اسماعيل الخطبى فى « تاريخ بغداد ، من رواية ثعلبة بن يزيد الحنفى قال : فلما كان يوم عيد الاضحية جاء على فصلى بالناس . وقال ابن المبارك فيما رواه الحسن الحلوانى : لم يصل بهم غيرها . وقال غيره : صلى بهم عدة صلوات وصلى بهم أيضا سهل بن حنيف ، رواه عمر بن شبة باسناد قوى . وقيل صلى بهم أيضا أبو أيوب الانصارى وطاحنة بن عبيد الله ، وليس واحد من هؤلاء مرادا بقوله إمام قتنة . وقال الداودى : معنى قوله « إمام قتنة ، أى إمام وقت قتنة ، وعلى هذا لا اختصاص له بالخارجى . قال : ويدل على صحة ذلك أن عثمان لم يذكر الذى أمهم بمكره بل ذكر أن فعله أحسن الأعمال انتهى . وهذا مغاير لمراد المصنف من ترجمته ، ولو كان كما قال لم يكن قوله « وتخرج ، مناسباً . **قوله** (وتخرج) فى رواية ابن المبارك « وانا لتخرج من الصلاة معه ، والتخرج التأمم أى نخاف الوقوع فى الإثم ، وأصل الحرج الضيق ، ثم استعمل للإثم لأنه يضيق على صاحبه . **قوله** (فقال الصلاة أحسن) فى رواية ابن المبارك « ان الصلاة أحسن ، وفى رواية معقل بن زياد عن الأوزاعى عند الاسماعيلى « من أحسن ، **قوله** (فاذا أحسن الناس فأحسن) ظاهره أنه رخص له فى الصلاة معهم كأنه يقول لا يضرك كونه مفتونا ، بل إذا أحسن قوافقه على إحسانه وأترك ما افتتن به ، وهو المطابق لسياق الباب ، وهو الذى فهمه الداودى حتى احتاج إلى تقدير حذف فى قوله امام قتنة ، وخالف ابن المنير فقال : يحتمل أن يكون رأى أن الصلاة خلفه لا تصح لحادث عن الجواب بقوله إن الصلاة أحسن ، لأن الصلاة التى هى أحسن هى الصلاة الصحيحة ، وصلاة الخارجى غير صحيحة لأنه إما كفر أو فاسق انتهى . وهذا قالة نصرة لمذهبه فى عدم صحة الصلاة خلف الفاسق ، وقبه نظر لأن سيفاً روى فى الفتوح عن سهل بن يوسف الانصارى عن أبيه قال : كره الناس الصلاة خلف الذين حصروا عثمان إلا عثمان فإنه قال : من دعا إلى الصلاة فاجيبوه انتهى . فهذا صريح فى أن مقصوده بقوله « الصلاة أحسن ، الإشارة إلى الإذن

بالصلاة خلفه ، وفيه تأييد لما فهمه المصنف من قوله لإمام الفتنة ، وروى سعيد بن منصور من طريق مكحول قال : قالوا لعثمان إنا نتحرج أن نصلي خلف هؤلاء الذين حصروك ، فذكر نحو حديث الزهري . وهذا منقطع إلا أنه اعتضد . **قوله** (وإذا أسأوا فاجتنب) فيه تحذير من الفتنة والدخول فيها ومن جميع ما ينكر من قول أو فعل أو اعتقاد ، وفي هذا الأثر الحض على شهود الجماعة ولا سيما في زمن الفتنة لئلا يزداد تفرق الكلمة ، وفيه أن الصلاة خلف من تنكره الصلاة خلفه أولى من تعطيل الجماعة ، وفيه رد على من زعم أن الجمعة لا يجزئ أن تقام بغير إذن الإمام . **قوله** (وقال الزبيدي) بضم الزاي هو محمد بن الوليد . **قوله** (المحدث) رويناه بكسر النون وقتحها فالاول المراد به من فيه تنكسر وتثن وتثبه بالنساء . والثاني المراد به من يؤتى ، وبه جزم أبو عبد الملك فيما حكاه ابن التين محتجا بأن الأول لا مانع من الصلاة خلفه إذا كان ذلك أصل خلقته . ورد بأن المراد من يتعمد ذلك فيتثبه بالنساء فإن ذلك بدعة قبيحة ، ولهذا يجوز الداودي أن يكون كل منهما مرادا . قال ابن بطال : ذكر البخاري هذه المسألة هنا لأن المحدث مفتتن في طريقته . **قوله** (إلا من ضرورة) أى بأن يكون ذا شوكة أو من جهته فلا تعطل الجماعة بسببه ، وقد رواه معمر عن الزهري بغير قيد أخرجه عبد الرزاق عنه ولفظه « قلت : فالمحدث ؟ قال : لا ولا كرامة ، لا يؤتم به ، وهو محمول على حالة الاختيار . **قوله** (حدثنا محمد بن أبان) هو البلخي مستعمل وكيع ، وقيل الواسطي وهو محتمل لكن لم نجد للواسطي رواية عن غندر بخلاف البلخي ، وقد تقدم عنه بموضع آخر في المواقيت وهذا جميع ما أخرج عنه البخاري . **قوله** (اسمع وأطع) تقدم الكلام عليه قبل بياب ، قال ابن المنير : وجه دخوله في هذا الباب أن الصفة المذكورة إنما توجد غالبا في جمعي حديث عهد بالسلام لا يخلو من جهل بدنيه ، وما يخلو من هذه صفته عن ارتكاب البدعة ، ولو لم يكن الا افتتانه بنفسه حتى تقدم للإمامة وليس من أهلها

٥٧ - باب يقوم عن يمين الإمام بمحذاته سواء إذا كانا اثنين

٦٩٧ - **حدثنا سليمان بن حرب** قال **حدثنا شعبة** عن الحكم قال سمعت سميذ بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « بت في بيت خالتي ميمونة فصل رسول الله ﷺ العشاء ، ثم جاء فصل أربع ركعات ، ثم نام ، ثم قام ، فحنت فحنت عن يساره فجعلني عن يمينه ، فصل خمس ركعات ، ثم صلى ركعتين ، ثم نام حتى سمعت غطيطة - أو قال خطيطة - ثم خرج إلى الصلاة »

[انظر الحديث ١١٧ واطرافه]

قوله (باب يقوم) أى المأموم (عن يمين الإمام بمحذاته) بكسر المهملة وذال معجمة بعدها مدة أى جنبه ، فأخرج بذلك من كان خلفه أو ماثلا عنه . وقوله (سواء) أخرجه به من كان إلى جنبه لكن على بعد عنه ، كذا قال الزين بن المنير ، والذي يظهر أن قوله بمحذاته يخرج هذا أيضا . وقوله سواء أى لا يتقدم ولا يتأخر ، وفي انتزاع هذا من الحديث الذى أورده بعد . وقد قال أصحابنا : يستحب أن يقف المأموم دونه قليلا ، وكان المصنف أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه ، فقد تقدم في الطهارة من رواية مخزومة عن كريب عن ابن عباس بلفظ « فقامت إلى جنبه ، وظاهره المساواة . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس نحوه من هذه القصة . وعن

ابن جريج قال قلت لعطاء : الرجل يصل مع الرجل أين يكون منه ؟ قال : إلى شقه الأيمن . قلت : أيماني به حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الآخر ؟ قال : نعم . قلت : أتحب أن يساويه حتى لا تكون بينهما فرجة ؟ قال : نعم . وفي الموطأ عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح ، فقامت وراءه فترقبني حتى جعلني حذاءه عن يمينه . **قوله** (إذا كانا) أى إماماً ومأموماً ، بخلاف ما إذا كانا مأمومين مع إمام فلهما حكم آخر . (تنبيه) . هكذا في جميع الروايات ، باب ، بالتثنية ، يقوم الخ ، وأورده الزين بن المنير بلفظ ، باب من يقوم ، بالاضافة وزيادة من ، وشرحه على ذلك ، وتردد بين كونها موصولة أو استفهامية ثم أطال في حكمة ذلك وأن سببه كون المسألة مختلفا فيها . والواقع أن من محذوفة والسياق ظاهر في أن المصنف جازم بحكم المسألة لا متردد والله أعلم . وقد نقل بعضهم الاتفاق على أن المأموم الواحد يقف عن يمين الإمام إلا التخمى فقال : إذا كان الإمام ورجل قام الرجل خلف الإمام ، فإن ركع الإمام قبل أن يجي . أحد قام عن يمينه ، أخرجه سعيد ابن منصور ، ووجه بعضهم بأن الإمام مظنة الاجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك ، وهو حسن لكنه مخالف للنص ، وهو قياس فاسد . ثم ظهر لي أن إبراهيم لما كان يقول بذلك حيث يظن ظنا قويا يجي . ثان ، وقد روى سعيد بن منصور أيضا عنه قال : ربما قف خلف الاسود وحدي حتى يجي المؤذن ، وذكر البيهقي أنه يستفاد من حديث الباب امتناع تقديم المأموم على الامام خلافاً للمالك ، لما في رواية مسلم ، فقامت عن يساره فأدارني من خلفه حتى جعلني عن يمينه ، وفيه نظر

٥٨ - باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحواله الإمام إلى يمينه لم تفسد صلاتهما

٦٩٨ - **حدثنا** أحمد قال **حدثنا** ابن وهب قال **حدثنا** عمرو عن عبد ربه بن سعيد عن نخرمة بن سليمان عن كريب بن مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « نمت عند ميمونة والنبي ﷺ عندها تلك الليلة ، فتوضأ ثم قام يصلي ، فقامت على يساره ، فأخذني فجعلني عن يمينه ، فصلت ثلاث عشرة ركعة ، ثم نام حتى تنفخ ، وكان إذا نام نفخ ، ثم أتاه المؤذن فخرج فصلي ولم يتوضأ » . قال عمرو **حدثت** به بكبراً فقال : **حدثني** كريب بذلك **قوله** (باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام الخ) وجه الدلالة من حديث ابن عباس المذكور أنه ﷺ لم يبطل صلاة ابن عباس مع كونه قام عن يساره أولاً ، وعن أحمد تبطل لانه ﷺ لم يقره على ذلك ، والاول هو قول الجمهور ، بل قال سعيد بن المسيب : إن موقف المأموم الواحد يكون عن يسار الإمام . ولم يتابع على ذلك . **قوله** (حدثنا أحمد) لم أره منسوبا في شيء من الروايات ، لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن صالح وأخرجه من طريقه . **قوله** (عمرو) هو ابن الحارث المصري ، وكذا وقع عند أبي نعيم . **قوله** (عن عبد ربه) بفتح الراء وتشديد الموحدة وهو أخو يحيى بن سعيد الانصاري ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين مديون على نسق . **قوله** (نمت) في رواية الكشميهني : دبت . **قوله** (فأخذني فجعلني) قد تقدم أنه أداره من خلفه ، واستدل به على أن مثل ذلك من العمل لا يفسد الصلاة كما سيأتي . **قوله** (قال عمرو) أى ابن الحارث المذكور بالاسناد المذكور اليه ، ووجه من زعم أنه من تعليق البخاري ، فقد ساقه أبو نعيم مثلاً ، سيافه ، وبكير المذكور في هذا هو ابن عبد الله بن الأشج ، واستفاد عمرو بن الحارث هذه الرواية عنه العلوي برجل

٥٩ - باب إذا لم ينو الإمام أن يؤتم ، ثم جاء قوم فأتمهم

٦٩٩ - **حدثنا** سعد قال **حدثنا** إسماعيل بن إبراهيم عن أبيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبيل عن أبيه عن ابن عباس قال « بث عند خالتي ، فقام النبي ﷺ يصلي من الليل فقامت أصلي معه ، فقامت عن يساري ، فأخذ برأسي فأقامني عن يمينه »

قوله (باب إذا لم ينو الإمام أن يؤتم الخ) لم يحزم بحكم المسألة لما فيه من الاحتمال ، لانه ليس في حديث ابن عباس التصريح بان النبي ﷺ لم ينو الإمامة ، كما أنه ليس فيه أنه توى لا في ابتداء صلاته ولا بعد أن قام ابن عباس فصلي معه ، لكن في إيقافه لإياه منه موقف المأموم ما يشعر بالثاني ، وأما الاول فالأصل عدمه ، وهذه المسألة عتلف فيها ، والأصح عند الشافعية لا يشترط لصحة الاقتداء أن ينو الإمام الإمامة ، واستدل ابن المنذر أيضا بحديث أنس أن رسول الله ﷺ صلى في شهر رمضان قال « لجئت فقامت إلى جنبه ، وجاء آخر فقام إلى جنبي حتى كنا رهطا ، فلما أحس النبي ﷺ بنا تجاوز في صلاته ، والحديث ، وهو ظاهر في أنه لم ينو الإمامة ابتداء ، وانتموا هم به وأقرم . وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وعلقه البخاري كما سيأتي في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . وذهب أحمد إلى التفرقة بين النافذة والفريضة فشرط أن ينو في الفريضة دون النافذة ، وفيه نظر لحديث أبي سعيد « ان النبي ﷺ رأى رجلا يصلي وحده فقال : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ، أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم . **قوله** (عن عبد الله بن سعيد بن جبيل) هو من أقران أبيوب الراوي عنه ، ورجال الإسناد كلهم بصريون ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد حديث ابن عباس المذكور في هذه الأبواب الثلاثة تاما في كتاب الترتين شاء الله تعالى

٦٠ - باب إذا طوّل الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلي

٧٠٠ - **حدثنا** مسلم قال **حدثنا** شعبة عن عمرو عن جابر بن عبد الله « أن معاذا بن جبل كان يصلي مع النبي ﷺ ، ثم يرجع فيؤتم قومه »

[الحديث ٧٠٠ - أطراة : ٧٠١ ، ٧٠٥ ، ٧١١ ، ٦١٠٦]

٧٠١ - **حدثني** محمد بن بشر قال **حدثنا** غندر قال **حدثنا** شعبة عن عمرو قال سمعت جابر بن عبد الله قال « كان معاذا بن جبل يصلي مع النبي ﷺ ثم يرجع فيؤتم قومه ، فصلّى المشاء فقرأ بالبقرة ، فانصرف الرجل فسكأن معاذا تناول منه ، فبلغ النبي ﷺ فقال : فتان ، فتان ، فتان (ثلاث مرار) أو قال : فانتا ، فانتا ، فانتا . وأسرّه بسورتين من أوسط المفضل . قال عمرو : لا أحفظهما »

قوله (باب إذا طوّل الإمام وكان للرجل) أي المأموم (حاجة فخرج وصلى) ولا شك معنى « فصلي » بالغاء ، وهذه الترجمة عكس التي قبلها ، لأن في الاولى جواز الانتماء بمن لم ينو الإمامة ، وفي الثانية جواز قطع الانتماء بعد

نعم أحدا سماء عن جابر إلا ابن جابر ١ هـ . وقد رواه أبو داود في السنن من وجه آخر عن طالب لمجعله عن ابن جابر عن حزم صاحب القصة ، وابن جابر لم يدرك حزما . ووقع عنده صلاة المغرب ، وهو نحو ما تقدم من الاختلاف في رواية مخارب ، ورواه ابن طهية عن أبي الزبير عن جابر فسماه حازما وكأنه تحفه أخرجه ابن شاهين من طريقه ، ورواه أحمد والنسائي وأبو يعلى وابن السكن بإسناد صحيح عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال : كان معاذ يوم قومه فدخل حرام وهو يريد أن يسقي نخله ، الحديث كذا فيه براء بعدها ألف ، وظن بعضهم أنه حرام بن ملحان خال أنس وبذلك جزم الخطيب في المهمات ، لكن لم أره منسوبا في الرواية ، ويحتمل أن يكون تصحيحا من حزم فتجتمع هذه الروايات ، وإلى ذلك يومئ صنيع ابن عبد البر فإنه ذكر في الصحابة حرام بن أبي بن كعب وذكر له هذه القصة ، وعزا تسميته لرواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس ، ولم أقف في رواية عبد العزيز على تسمية أبيه وكأنه بنى على أن اسمه تصحف والأب واحد سماء جابر ولم يسمه أنس ، وجاء في تسميته قول آخر أخرجه أحمد أيضا من رواية معاذ بن رفاعه عن رجل من بني سلة يقال له سليم أنه « أتى النبي ﷺ فقال : يا نبي الله ، انا نفل في أعمالنا فنأتى حين نسمى فنصلي ، فيأتى معاذ بن جبل فينادى بالصلاة فنأتية فيطول علينا ، الحديث ، وفيه أنه استشهد بأحد ، وهذا مرسل لأن معاذ بن رفاعه لم يدركه ، وقد رواه الطحاوي والطبراني من هذا الوجه عن معاذ بن رفاعه أن رجلا من بني سلة فذكره مرسل ، ورواه البزار من وجه آخر عن جابر وسماه سليما أيضا ، لكن وقع عند ابن حزم من هذا الوجه أن اسمه سلم يفتح أوله وسكون اللام وكأنه تصحيف والله أعلم . وجع بعضهم بين هذا الاختلاف بأنهما واقعتان ، وأيد ذلك بالاختلاف في الصلاة هل هي العشاء أو المغرب وبالاختلاف في السورة هل هي البقرة أو اقتربت وبالاختلاف في عذر الرجل هل هو لاجل التطويل فقط لكونه جاء من العمل وهو تعبان أو لكونه أراد أن يسقي نخله إذ ذاك أو لكونه خاف على الماء في النخل كما في حديث بريدة . واستشكل هذا الجمع لأنه لا يظن بمعاذ أنه ﷺ يأمره بالتخفيف ثم يعود إلى التطويل ، ويحجب عن ذلك باحتال أن يكون قرأ أولا بالبقرة فلما نهاه قرأ اقتربت وهي طريفة بالنسبة إلى السور التي أمره أن يقرأ بها كآسي ، ويحتمل أن يكون النهي أولا ووقع لما يخشى من تنفير بعض من يدخل في الإسلام ، ثم لما اطمانت نفوسهم بالإسلام ظن أن المانع زال فقرأ باقتربت لأنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور فصادف صاحب الشغل ، وجمع النووي باحتال أن يكون قرأ في الأولى بالبقرة فأنصرف رجل ، ثم قرأ اقتربت في الثانية فأنصرف آخر . ووقع في رواية أبي الزبير عند مسلم « فأنطلق رجل منا » وهذا يدل على أنه كان من بني سلة ، ويقوى رواية من سماه سليما . والله أعلم . قوله (فأنصرف الرجل) اللام فيه للعهد الذهني ، ويحتمل أن يراد به الجنس ، فكأنه قال واحدا من الرجال ، لأن المرحف تعريف الجنس كالنكرة في مؤداه . ووقع في رواية الاسماعيلي « فقام رجل فأنصرف » وفي رواية سليم بن حيان « فتجوز رجل فضلى صلاة خفيفة ، وابن عيينة عند مسلم « فاحرف رجل فسلم ثم صلى وحده » وهو ظاهر في أنه قطع الصلاة ، لكن ذكر البيهقي أن محمد بن عباد شيخ مسلم تفرد عن ابن عيينة بقوله « ثم سلم » ، وإن الحفاظ من أصحاب ابن عيينة وكذا من أصحاب شيخه عمرو بن دينار وكذا من أصحاب جابر لم يذكروا السلام ، وكأنه فهم أن هذه اللفظة تدل على أن الرجل قطع الصلاة لأن السلام يتحلل به من الصلاة ، وسائر الروايات تدل على أنه قطع القدوة فقط ولم يخرج من الصلاة بل استمر فيها منفردا . قال الرافعي في « شرح المسند » في الكلام

على رواية الشافعي عن ابن عينة في هذا الحديث ، فتشنى رجل من خلفه فصل وحده ، : هذا يحتمل من جهة اللفظ أنه قطع الصلاة وتضى عن موضع صلاته واستأنفها لنفسه ، لكنه غير محمول عليه لأن الفرض لا يقطع بعد الشروع فيه انتهى . ولهذا استدله الشافعية على أن للأبوم أن يقطع القدوة ويستمر صلاته منفردا . ونازع النوى فيه فقال : لا دلالة فيه لأنه ليس فيه أنه فارقه وبنى على صلاته ، بل في الرواية التي فيها أنه سلم دليل على أنه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها ، فيدل على جواز قطع الصلاة وإبطالها لعذر ، قوله (فكان معاذ ينال منه) والمستطيل ، تناول منه ، والكشميني ، فكان - هجرة ونون مشددة - معاذ تناول منه ، والأولى تدل على كثرة ذلك منه بخلاف الثانية ، ومعنى ينال منه أو تناوله : ذكره بسوء ، وقد فسره في رواية سليم بن حيان ولفظه ، فبلغ ذلك معاذ فقال إنه منافق ، وكذا لأبي الزبير ، ولابن عينة ، فقالوا له : أنا فقت يا فلان ؟ قال : لا ، والله لأتبع رسول الله ﷺ فلا خبرته ، وكان معاذ قال ذلك أولا ثم قاله أصحاب معاذ للرجل . قوله (فبلغ ذلك النبي ﷺ) بين ابن عينة في روايته وكذا محارب وأبو الزبير أنه الذي جاء فاشتكى من معاذ ، وفي رواية النسائي ، وقال معاذ : لن أصبغت لا ذكرن ذلك لرسول الله ﷺ ، فذكر ذلك له ، فأرسل إليه فقال : ما حملك على الذي صنعت ؟ قال : يا رسول الله علمت على ناضح لي ، فذكر الحديث ، وكان معاذ سبقه بالشكوى ، فلما أرسل إليه جاء فاشتكى منه معاذ . قوله (فقال قتبان) في رواية ابن عينة ، أفنان أنت ، زاد محارب ، ثلاثا . قوله (أو قال فانتا) شك من الراوى ، وهو منصوب على أنه خبر كان المقدرة ، وفي رواية أبي الزبير ، أتريد أن تكون فانتا ، ولأحمد في حديث معاذ بن رفاعة المتقدم ، يا معاذ لا تكن فانتا ، وزاد في حديث أنس ، لا تطول بهم ، ومعنى الفتنة هنا أن التطويل يكون سببا لخروجهم من الصلاة وللتكره للصلاة في الجماعة ، وروى البيهقي في الشعب باسناد صحيح عن عمر قال : لا تبغضوا إلى الله عباده (١) يكون أحدكم إماما فيطول على القوم الصلاة حتى يفيض الهم ما هم فيه ، وقال الداودي : يحتمل أن يريد بقوله ، فنان ، أى مذهب لأنه عذبهم بالتطويل ، ومنه قوله تعالى (أن الذين قتلوا المؤمنين) قيل معناه عذبهم . قوله (وأمره بسورتين من أوسط المفصل ، قال عمرو) أى ابن دينار (لا أحفظها) وكأنه قال ذلك في حال تحديثه لشعبة ، وإلا ففي رواية سليم بن حيان عن عمرو ، أقرأ والشمس ونحماها وسبح اسم ربك الأعلى ونحوها ، وقال في رواية ابن عينة عند مسلم ، أقرأ بكذا وأقرأ بكذا ، قال ابن عينة : فقلت لعمرو إن أبا الزبير حدثنا عن جابر أنه قال ، أقرأ بالشمس ونحماها والليل إذا يمشى ويسبح اسم ربك الأعلى ، فقال عمرو ونحو هذا ، وجزم بذلك محارب في حديثه عن جابر ، وفي رواية الليث عن أبي الزبير عند مسلم مع الثلاثة ، أقرأ باسم ربك ، زاد ابن جريج عن أبي الزبير ، والضحي ، أخرجه عبد الرزاق ، وفي رواية الحميدي عن ابن عينة مع الثلاثة الأول ، والسماء ذات البروج والسماء والطارق ، وفي المراد بالمفصل أقوال ستاتي في فضائل القرآن أحصا أنه من أول ق إلى آخر القرآن . قوله (أوسط) يحتمل أن يريد به المتوسط والسور التي مثل بها من قصار المتوسط ، ويحتمل أن يريد به المعتدل أى المناسب للعالم من المفصل . والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على صحة اقتداء المفترض بالمتثل ، بناء على أن معاذ كان ينوى بالأولى الفرض وبالثانية النفل ، ويدل عليه ما رواه عبد الرزاق والشافعي والطحاوي والدارقطني وغيرهم من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر في حديث الباب زاد

(١) في مخطوطة الريان : لا تبغض الله إلى عباده .

وهي له تطوع ولهم فريضة ، وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح ، وقد صرح ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسامعه فيه فانتفت تهمة تدليسه ، يقول ابن الجوزي إنه لا يصح مردود ، وتعليل الطحاوي له بأن ابن عينة ساقه عن عمرو أنهم من سياق ابن جريج ولم يذكر هذه الزيادة ليس بقادح في صحته ، لأن ابن جريج أسن وأجل من ابن عينة وأقدم أخذاً عن عمرو منه ، ولو لم يكن كذلك فهي زيادة من ثقة حافظ ليست منافية لرواية من هو أحفظ منه ولا أكثر عدداً فلا معنى للتوقف في الحكم بصحتها . وأما رد الطحاوي لها باحتيال أن تكون مدرجة لجوابه أن الأصل عدم الإدراج حتى يثبت التفصيل ، فهما كان مضموماً إلى الحديث فهو منه ولا سباً إذا روى من وجهين ، والامر هنا كذلك ، فإن الشافعي أخرجهما من وجه آخر عن جابر متابعا لعمرو بن دينار عنه ، وقول الطحاوي هو ظن من جابر مردود لأن جابراً كان ممن يصلي مع معاذ فهو محمول على أنه سمع ذلك منه ولا يظن بجابر أنه يخبر عن شخص بامر غير مشاهد إلا بأن يكون ذلك الشخص أعلمه عليه . وأما احتجاج أصحابنا لذلك بقوله ﷺ « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ، فليس بجديد ، لأن حاصله النهي عن التلبس بصلاة غير التي أقيمت من غير تعرض لنية فرض أو نفل ، ولو تعينت نية الفريضة لامتنع على معاذ أن يصلي الثانية بقومه لأنها ليست حينئذ فرضاً له ، وكذلك قول بعض أصحابنا لا يظن بمعاذ أن يترك فضيلة الفرض خلف أفضل الأئمة في المسجد الذي هو من أفضل المساجد ، فانه وإن كان فيه نوع ترجيح لكن المخالف أن يقول : إذا كان ذلك بامر النبي ﷺ لم يمتنع أن يحصل له الفضل بالاتباع ، وكذلك قول الخطابي إن العشاء في قوله « كان يصلي مع النبي ﷺ العشاء » حقيقة في المفروضة ، فلا يقال كان ينوي بها التطوع ، لأن مخالفه أن يقول : هذا لا ينافي أن ينوي بها النفل . وأما قول ابن حزم : إن المخالفين لا يميزون لمن عليه فرض إذا أقيم أن يصليه متطوعاً فكيف ينسبون إلى معاذ ما لا يجوز عندهم ؟ فهذا إن كان كما قال قص قوی ، وأسلم الأجوبة الخمس بالزيادة المقدمة . وأما قول الطحاوي : لا حجة فيها لأنها لم تسكن بامر النبي ﷺ ولا تقريره ، لجوابه أنهم لا يختلفون في أن رأى الصحابي إذا لم يخالفه غيره حجة ، والواقع هنا كذلك ، فإن الذين كان يصلي بهم معاذ كلهم صحابة وفيهم ثلاثون عقيباً وأربعون بدرية قاله ابن حزم ، قال : ولا يحفظ عن غيرهم من الصحابة امتناع ذلك ، بل قال معهم بالجواز عمر وابن عمر وأبو الدرداء وأنس وغيرهم . وأما قول الطحاوي : لو سلمنا جميع ذلك لم يكن فيه حجة لاحتمال أن ذلك كان في الوقت الذي كانت الفريضة فيه تصلي مرتين ، أي فيكون منسوخاً ، فقد تعقبه ابن دقيق العيد بأنه يتضمن إثبات الفسخ بالاحتمال وهو لا يسوغ ، وبأنه يلزمه إقامة الدليل على ما ادعاه من إعادة الفريضة . وكأنه لم يقف على كتابه فانه قد ساق فيه دليل ذلك وهو حديث ابن عمر رفعه « لا تفصلوا الصلاة في اليوم مرتين ، ومن وجه آخر مرسل « إن أهل العالية كانوا يصلون في يومهم ثم يصلون مع النبي ﷺ قبله ذلك فتهاجم ، ففي الاستدلال بذلك على تقدير صحته نظر ، لاحتمال أن يكون النهي عن أن يصلوها مرتين على أنها فريضة ، وبذلك جرم البهقي جمعا بين الحديثين ، بل قال قائل : هذا النهي منسوخ بحديث معاذ ، لم يكن بعيداً ، ولا يقال القصة قديمة لأن صاحبها استشهد بأحد لأنا نقول : كانت أحد في أواخر الثالثة فلا مانع أن يكون النهي في الأولى والإذن في الثالثة مثلاً ، وقد قال ﷺ للرجلين اللذين لم يصليا معه « إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فسليا معهم فانها لكما نافلة » أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن الأسود

العامري وصحبه ابن خزيمة وغيره ، وكان ذلك في حجة الوداع في أواخر حياة النبي ﷺ ، ويدل على الجواز أيضا أمره ﷺ لمن أدرك الأئمة الذين يأتون بعده ويؤخرون الصلاة عن ميقاتها أن « صلوا ما بين يوتيكم في الوقت ثم اجعلوها معهم نافذة » . وأما استدلال الطحاوي أنه ﷺ نهى معاذًا عن ذلك بقوله في حديث سليم بن الحارث « إما أن تصلي معي وإما أن تخفف بقومك ، ودعواه أن معناه إما أن تصلي معي ولا تصل بقومك وإما أن تخفف بقومك ولا تصل معي ، ففيه نظر لأن المخالفة أن يقول : بل التقدير إما أن تصلي معي فقط إذا لم تخفف وإما أن تخفف بقومك فتصلي معي ، وهو أولى من تقديره ، لما فيه من مقابلة التخفيف بترك التخفيف لأنه هو المستول عنه المتنازع فيه ، وأما تقوية بعضهم بكونه منسوخا بان صلاة الخوف وقمت مرارا على صفة فيها مخالفة ظاهرة بالأفعال المنافية في حال الأمن ، فلو جازت صلاة المفترض خلف المتفعل لصلى النبي ﷺ بهم مرتين على وجه لا تقع فيه منافاة ، فلما لم يفعل دل ذلك على المنع ، لجوابه أنه ثبت أنه ﷺ صلى بهم صلاة الخوف مرتين كما أخرجه أبو داود عن أبي بكرة صريحا ، ولمسلم عن جابر نحوه ، وأما صلاته بهم على نوع من المخالفة فليسان الجواز . وأما قول بعضهم كان فعل معاذ للضرورة لقلة القراء في ذلك الوقت فهو ضعيف كما قال ابن دقيق العيد ، لأن القدر المجزئ من القراءة في الصلاة كان حافظوه كثيرا ، وما زاد لا يكون سببا لارتكاب أمر ممنوع منه شرعا في الصلاة . وفي حديث الباب من الفرائد أيضا استحباب تخفيف الصلاة مراعاة لحال المأمومين ، وأما من قال لا يكره التطويل إذا علم رضا المأمومين فيشكل عليه أن الإمام قد لا يعلم حال من يأتي قيامه به بعد دخوله في الصلاة كما في حديث الباب ، فعلى هذا يكره التطويل مطلقا إلا إذا فرض في مصلى يقوم محصورين راضين بالتطويل في مكان لا يدخله غيرهم . وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة ، وجواز إعادة الصلاة الواحدة في اليوم الواحد مرتين ^(١) وجواز خروج المأموم من الصلاة لعذر ، وأما بغیر عذر فاستدل به بعضهم وتعقب ، وقال ابن المنير : لو كان كذلك لم يكن لأمر الأئمة بالتخفيف فائدة ، وفيه نظر لأن فائدة الأمر بالتخفيف المحافظة على صلاة الجماعة ، ولا ينافي ذلك جواز الصلاة منفردا ، وهذا كما استدلل بعضهم بالقصة على وجوب صلاة الجماعة وفيه نحو هذا النظر . وفيه جواز صلاة المنفرد في المسجد الذي يصلي فيه بالجماعة إذا كان بعذر . وفيه الإنكار بلطف لوقوعه بصورة الاستفهام ، ويؤخذ منه تعزير كل أحد بحسبه ، والاكتفاء في التعزير بالقول ، والإنكار في المكروهات ، وأما تكراره ثلاثا فلتأكيد ، وقد تقدم في العلم أنه ﷺ كان بعيد الكلمة ثلاثا لتفهم عنه . وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر ، وجواز الوقوع في حق من وقع في محذور ظاهر وإن كان له عذر باطن للتفجير عن فعل ذلك ، وأنه لا لوم على من فعل ذلك متأولا ، وأن التخلف عن الجماعة من صفة المناق

٦١ - باب تخفيف الإمام في القيام ، وإتمام الركوع والسجود

٧٠٢ - حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا زهير قال حدثنا إسماعيل قال سمعت قيسا قال : أخبرني أبو سمعود « أن رجلا قال : والله يا رسول الله ، إني لأتأخر عن صلاة الله عز وجل من أجل ثلاثين ثمانيا بابل بنا . فآرايت

(١) ليس هذا على إطلاقه ، بل إما يجوز ذلك لسوغ شرعي كمن صلى وحده في جماعة ثم حضر جماعة أخرى شرع له أن يبعد الصلاة معهم أصح الأحاديث بالأمر بذلك ، ومثل ذلك لو كان إماما رأيا للجماعة الثانية كقصه معاذ . والله أعلم

رسول الله ﷺ في موعظة أُشدَّ غضبا منه يومئذ . ثم قال : إنَّ منكم مُنْغِرِينَ ، فأبكم ماصِلًا للناسِ فليَتَجَوَّزْ ، فإنَّ فيهم الضعيفَ والكبيرَ وذا الحاجةَ »

قوله (باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود) قال الكرماني : الواو بمعنى مع كأنه قال باب التخفيف بحيث لا يفوته شيء من الواجبات ، فهو تفسير لقوله في الحديث ، فليَتَجَوَّزْ ، لأنه لا يأمر بالتجاوز المؤدى إلى فساد الصلاة ، قال ابن المنير وتبعه ابن رشيد وغيره : خص التخفيف في الترجعة بالقيام مع أن لفظ الحديث أعم حيث قال ، فليَتَجَوَّزْ ، لأن الذي يطول في الغالب إنما هو القيام ، وما عداه لا يشق لإتمامه على أحد ، وكأنه حل حديث الباب على قصة معاذ ، فإن الأمر بالتخفيف فيها محتص بالقراءة . انتهى ملخصا . والذي يظهر لي أن البخاري أشار بالترجمة إلى بعض ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته ، وأما قصة معاذ فغاية لحديث الباب لأن قصة معاذ كانت في العشاء وكان الإمام فيها معاذًا وكانت في مسجد بنى سلة ، وهذه كانت في الصبح وكانت في مسجد قباء ، ووم من قدر الإمام المهم هنا بمعاذ ، بل المراد به أبي بن كعب كما أخرجه أبو يعلى بإسناد حسن من رواية عيسى بن جارية وهو بالجسيم عن جابر قال : كان أبي بن كعب يصلي باهل قباء فاستفتح سورة طويلة ، فدخل معه غلام من الانصار في الصلاة ، فلما سمعه استفتحها اقتتل من صلاته ، فغضب أبي فأتى النبي ﷺ يشكو الغلام ، وأتى الغلام يشكو أبا ، فغضب النبي ﷺ حتى عرف الغضب في وجهه ثم قال : إنَّ منكم مُنْغِرِينَ ، فإذا صليتم فأوجروا ، فإنَّ خلفكم الضعيف والكبير والمرضى وذا الحاجة ، فابان هذا الحديث أن المراد بقوله في حديث الباب ، وما يطيل بنا فلان ، أي في القراءة ، واستفيد منه أيضا تسمية الامام وبأى موضع كان . وفي الطبراني من حديث عدي بن حاتم ، من أمنا فليتم الركوع والسجود ، وفي قول ابن المنير إن الركوع والسجود لا يشق لإتمامهما فطر ، فانه إن أراد أقل ما يطلق عليه اسم تمام فذلك لا بد منه ، وإن أراد غاية التمام فقد يشق ، فسيأتي حديث البراء قريبا أنه ﷺ كان قيامه وركوعه وسجوده قريبا من السواء . **قوله** (حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجمعي ، واسماعيل هو ابن أبي خالد . وقيس هو ابن أبي حازم ، وأبو مسعود هو الانصاري البدرى ، والاسناد كله كوفيون . **قوله** (أن رجلا) لم أقف على اسمه ، ووم من زعم أنه حزم بن أبي بن كعب لأن قصته كانت مع معاذ لا مع أبي ابن كعب . **قوله** (اني لأناخر عن صلاة الغداة) أي فلا أحضرها مع الجماعة لأجل التطويل ، وفي رواية ابن المبارك في الاحكام ، والله اني لأناخر ، بزياة القسم ، وفيه جواز مثل ذلك لأنه لم ينكر عليه ، وتقدم في كتاب العلم في باب الغضب في العلم ، بلفظ د إلى لا أكاد أدرك الصلاة ، وتقدم توجيهه . ويحتمل أيضا أن يكون المراد أن الذي ألفه من تطويله اقتضى له أن يتشاغل عن المجيء في أول الوقت وثوقا بتطويله ، بخلاف ما إذا لم يكن يطول فانه كان يحتاج إلى المبادرة اليه أول الوقت ، وكأنه يعتمد على تطويله فيتشاغل ببعض شغله ثم يتوجه فيصادف أنه تارة يدركه وتارة لا يدركه فلذلك قال د لا أكاد أدرك ما يطول بنا ، أي بسبب تطويله . واستدل به على تسمية الصبح بذلك . ووقع في رواية سفيان الآتية قريبا د عن الصلاة في الفجر ، وإنما خصها بالذكر لأنها تطول فيها القراءة غالبا ، ولأن الانصراف منها وقت التوجه لمن له حرفة بها . **قوله** (أشد) بالنصب وهو نعت لمصدر محذوف أي غضبا أشد ، وسببه إما مخالفة الموعظة أو للتصيير في تعلم ما ينبغي تعلمه ، كذا قاله ابن دقيق العيد ،

وتعقبه فليذه أبو الفتح اليممرى بأنه يتوقف على تقدم الإعلام بذلك ، قال : ويحتمل أن يكون ما ظهر من الغضب لإرادة الاهتمام بما يليه لأصحابه ليكونوا من سماعه على بال لئلا يعود من فعل ذلك إلى مثله . وأقول : هذا أحسن في الباعث على أصل إظهار الغضب ، أما كونه أشد فالاحتمال الثاني أوجه ولا يرد عليه التعقب المذكور . **قوله** (ان منكم منفرين) فيه تفسير للراد بالفتنة في قوله في حديث معاذ د أقنان أنت ، ويحتمل أن تكون قصة أبي هذه بعد قصة معاذ فلذا أتى بصيغة الجمع وفي قصة معاذ واجهه وحده بالخطاب ، وكذا ذكر في هذا الغضب ولم يذكره في قصة معاذ ، وهذا يتوجه الاحتمال الأول لابن دقيق العيد . **قوله** (فأيكم ما صل) ما زائدة ، ووقع في رواية سفيان د فمن أم الناس . **قوله** (فليخفف) قال ابن دقيق العيد : التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة إلى عادة قوم طويلا بالنسبة لعادة آخرين . قال : وقول الفقهاء لا يزيد الإمام في الركوع والسجود على ثلاث تنسيجات لا يخالف ما ورد عن النبي ﷺ أنه كان يزيد على ذلك لأن رغبة الصحابة في الخير تقتضي أن لا يكون ذلك تطويلا . قلت : وأولى ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي ﷺ قال له د أنت إمام قومك ، وأقدر القوم باضعفهم ، إسناده حسن وأصله في مسلم . **قوله** (فان فهم) في رواية سفيان د فان خلفه ، وهو تعليل الأمر المذكور ، ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم متصف بصفة من المذكورات لم يضر التطويل ، وقد قدمت ما يرد عليه في الباب الذي قبله من إمكان مجيء من يتصف باحداها ، وقال اليممرى : الأحكام إنما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة ، فبني الأئمة التخفيف مطلقا . قال : وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر وعلل بالمشقة ، وهو مع ذلك يشرع ولو لم يشق عملا بالغالب ، لأنه لا يدرى ما يطرا عليه ، وهنا كذلك . **قوله** (الضعيف والكبير) كذا الأكثر ، ووقع في رواية سفيان في العلم د فان فهم المريض والضعيف ، وكان المراد بالضعيف هنا المريض وهناك من يكون ضعيفا في خلقته كالنحيف والمسن ، وسياق في الباب الذي بعده مزيد قول فيه

٦٢ - باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء

٧٠٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « إذا صلى أحدكم للناس فليخفف ، فإن منهم الضعيف والسقيم والكبير . وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء »

قوله (باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء) يريد أن عموم الأمر بالتخفيف مختص بالأئمة ، فاما المنفرد فلا حجر عليه في ذلك . لكن اختلف فيما إذا أطال القراءة حتى خرج الوقت كما سنذكره . **قوله** (فان فهم) كذا الأكثر ، وللكشميني د فان منهم . **قوله** (الضعيف والسقيم) المراد بالضعيف هنا ضعيف الخفة وبالسقيم من به مرض ، زاد مسلم من وجه آخر عن أبي الزناد د والصغير والكبير ، وزاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص د والحامل والمرضع ، وله من حديث عدى بن حاتم د والعابر السبيل ، وقوله في حديث أبي مسعود الماضي د وإذا الحاجة ، هي أشمل الاوصاف المذكورة . **قوله** (فليطول ما شاء) ولمسلم د فليصل كيف شاء ، أى مخففا أو مطولا

واستدل به على جواز إطالة القراءة ولو خرج الوقت ، وهو المصحح عند بعض أصحابنا وفيه نظر ، لانه يمارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة ، وإنما التفريط أن يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى ، أخرجه مسلم ، وإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة ترك المفسدة أولى ، واستدل بعمومه أيضا على جواز تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين

٦٣ - باب من شك إمامه إذا طوّل . وقال أبو أسيد طوّلت بنا يا بُنَيَّ

٧٠٤ - **حَرْش** مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْفَجْرِ ثَمَّ يُطِيلُ بَنَّا فُلَانٍ فِيهَا . فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا رَأَيْتُهُ غَضِبَ فِي مَوْضِعٍ كَانَ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ . ثُمَّ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ مِنْكُمْ مُتَقَرِّينَ ، فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ ، فَإِنْ حَلَفَهُ الضَّعِيفُ وَالْكَبِيرُ وَذَا الْحَاجَةِ »

٧٠٥ - **حَرْش** آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دِيَّارٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ : أَقْبَلَ رَجُلٌ بَنَاتَيْنِ - وَقَدْ جَنَحَ اللَّيْلُ - فَوَافَقَ مُعَاذًا يُصَلِّي ، فَتَرَكَ نَاصِحَةً وَأَقْبَلَ إِلَى مُعَاذٍ ، فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ - أَوِ النَّسَاءِ - فَانْطَاقَ الرَّجُلُ ، وَبَدَأَهُ أَنْ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَشَكَا إِلَيْهِ مُعَاذًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَا مُعَاذُ . أَقْتَنَ أَسْرَ - أَوْ أَقَاتَنَ - (ثَلَاثَ مِرَارٍ) ، فَلَوْلَا صَلَّيْتُ بِسَمْعِ اسْمِ رَبِّكَ وَالشَّمْسِ وَمَحَامِهَا وَاللَّيْلِ إِذَا بَعَثَ ، فَانْهَ بَصَلِّي وَرَأَاكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذَا الْحَاجَةِ . . . أَحْسِبُ هَذَا فِي الْحَدِيثِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ . وَتَابِعَهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ وَمُسَعَّرُ وَالشَّيْبَانِيُّ

قال عمرو وعبيد الله بن ميسم وأبو الزبير عن جابر « قرأ معاذ في العشاء بالبقرة » وتابعه الأعمش عن محارب **قوله** (باب من شك إمامه إذا طوّل) فيه حديث أبي مسعود وهو ظاهر في الترجمة ، وكذا حديث جابر ، والتعليق عن أبي أسيد وهو الانصاري وصله بن أبي شبة من رواية المنذر بن أبي أسيد قال « كان أبي يصلي خافي . فربما قال : يا بني طوّل بنا اليوم ، واستفيد منه تسمية الابن المذكور ، وفيه حجة على من كره للرجل أن يؤم أباه كعطاء ، ورأيت بخط البدر الزركشي أنه . أي في بعض نسخ البخاري ، وكره عطاء أن يؤم الرجل أباه ، فإن ثبت ذلك فقد وصل ابن أبي شبة هذا التعليق ، وكان المنذر كان إماما رابعا في المسجد . (تنبيه) : وقع في رواية المستمل « أبو أسيد ، بفتح الهمة والصواب الضم كالباقيين . **قوله** في حديث محارب عن جابر (أقبل رجل بناتين) الناضح بالنون والضاد المعجمة والحاء المهمة ما استعمل من الأبل في سقى النخل والزرع . **قوله** (وقد جَنَحَ اللَّيْلُ) أي أقبل بظلمته ، وهو يؤيد أن الصلاة المذكورة كانت العشاء كما تقدم . **قوله** (بسورة البقرة أو النساء) زاد أبو داود الطيالسي عن شعبة شك محارب ، وفي هذا رد على من زعم أن الشك فيه من جابر . **قوله** (فلولا صليت) أي فهلا صليت . **قوله** (فانه يصلي ورامك) تقدم شرحه في الباب الذي قبله فكان هذا هو الحامل لمن وحد بين

التصتين ، لكن في ثبوت هذه الزيادة في هذه القصة نظر ، لقوله بعدها (أحسب هذا في الحديث) يعني هذه الجملة الأخيرة « فانه يصلح » ، وقائل ذلك هو شعبة الراوى عن محارب ، وقد رواه غير شعبة من أصحاب محارب عنه بدونه ، وكذا أصحاب جابر . قوله (تابعه سعيد بن مسروق) هو والد سفيان الثوري ، وروايته هذه وصلها أبو عروافة من طريق أبي الاحوص عنه ، ومتابعة مسعر وصلها السراج من رواية أبي نعيم عنه ، ومتابعة الشيباني وهو أبو إسحق وصلها البزار من طريقه كلهم عن محارب ، والمراد أنهم تابعوا شعبة عن محارب في أصل الحديث لا في جميع ألفاظه . قوله (قال عمرو) هو ابن دينار وقد تقدمت روايته قبل بيابن ، ورواية عبيد الله بن مقسم وصلها ابن خزيمة من رواية محمد بن جعلان عنه وهي عند أبي داود باختصار ، ورواية أبي الزبير وصلها عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وهي عند مسلم من طريق الليث عنه لكن لم يبين أن السورة البقرة . قوله (وتابعه الأعشى عن محارب) أى تابع شعبة ، وروايته عند النسائي من طريق محمد بن فضيل عن الأعشى عن محارب وأبي صالح كلاهما عن جابر بطوله وقال فيه « فيطول بهم معاذ » ولم يبين السورة

٦٤ - باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها

٧٠٦ - **حدثنا** أبو معمر قال **حدثنا** عبد الوارث قال **حدثنا** عبد العزيز عن أنس قال « كان النبي ﷺ يوجز الصلاة ويكملها »

قوله (باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها) ثبتت هذه الترجمة عند المستمل وكرمه ، وكذا ذكرها الإسماعيل ، وسقطت للباقيين ، وعلى تقدير سقوطها فناسبة حديث أنس للترجمة من جهة أن من سلك طريق النبي ﷺ في الإيجاز والاتمام لا يشكى منه تطويل ، وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي جازة قال « كانوا أي الصحابة - يثمنون ويوجزون ويبادرون الوسوسة ، فبين العلة في تخفيفهم ، ولهذا عقب المصنف هذه الترجمة بالإشارة إلى أن تخفيف النبي ﷺ لم يكن لهذا السبب لعصمته من الوسوسة ، بل كان يخفف عند حدوث أمر يقتضيه كبكاء صبي . قوله (عبد العزيز) هو ابن صهيب ، والاسناد كله بصريون . والمراد بالإيجاز مع الإكمال الإتيان بأقل ما يمكن من الأركان والأبواب

٦٥ - باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي

٧٠٧ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى قال أخبرنا الوليد قال **حدثنا** الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن أبي قتادة عن النبي ﷺ قال « إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها ، فأسمع بكاء الصبي فأتجوّز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه » . تابعه شريك بن بكر وابن المبارك وبقية عن الأوزاعي

[الحديث ٧٠٧ - طرقة في : ٨٦٨]

٧٠٨ - **حدثنا** خالد بن مخلد قال **حدثنا** سليمان بن بلال قال **حدثنا** شريك بن عبد الله قال سمعت أنس بن مالك يقول « ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من النبي ﷺ ، وإن كان ليَسْعُ بكاء الصبي »

٢ - ج ٢٦ - ٢ • فتح الباري

فِيخَفُّ بِحَافَةِ أَنْ تُنْفَتِحَ أُمُّهُ ۝

٧٠٩ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** قَالَ حَدَّثَنَا **يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ** قَالَ حَدَّثَنَا **سَعِيدٌ** قَالَ حَدَّثَنَا **قَتَادَةُ** أَنَّ **أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ** حَدَّثَهُ أَنَّ **النَّبِيَّ ﷺ** قَالَ « إِنْ لَادْخُلَ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا ، فَاسْمَعْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَجْوِزْ فِي صَلَاتِي ثُمَّ أَعْلَمْ مِنْ شِدَّةٍ وَجِدَ أُمُّهُ مِنْ بُكَائِهِ ۝ »
[٧٠٩ - طرفه فر : ٧١٠]

٧١٠ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ** قَالَ حَدَّثَنَا **إِبْنُ أَبِي عَدَى** عَنْ **سَعِيدٍ** عَنْ **قَتَادَةَ** عَنْ **أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ** عَنِ **النَّبِيِّ ﷺ** قَالَ « إِنْ لَادْخُلَ فِي الصَّلَاةِ فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا ، فَاسْمَعْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَجْوِزْ ثُمَّ أَعْلَمْ مِنْ شِدَّةٍ وَجِدَ أُمُّهُ مِنْ بُكَائِهِ ۝ » . وقال **موسى** : حَدَّثَنَا **أَبَانُ** حَدَّثَنَا **قَتَادَةُ** حَدَّثَنَا **أَنَسُ** عَنِ **النَّبِيِّ ﷺ** . . . وَمِثْلَهُ

قوله (باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي) قال **الزوين بن المنذر** . **التراجم** السابقة بالتخفيف تتعلق بحق المأمومين ، وهذه الترجمة تتعلق بقدر زائد على ذلك وهو مصلحة غير المأموم ، لكن حيث تتعلق بشئ يرجع إليه . **قوله** (عن يحيى بن أبي كثير) في رواية بشر بن بكر الآنية عن الأوزاعي « حدثني يحيى » . **قوله** (عن عبد الله بن أبي قتادة) في رواية ابن سماعة عن الأوزاعي عند **الاسماعيلي** « حدثني عبد الله بن أبي قتادة » . **قوله** (اني لأقوم في الصلاة أريد) في رواية بشر بن بكر « لأقوم الى الصلاة وأنا أريد » . **قوله** (تابعه بشر بن بكر) هي موصولة عند المؤلف في « باب خروج النساء الى المساجد ، قبيل كتاب الجمعة » ، ومتابعة **ابن المبارك** وصلها **النسائي** ، ومتابعة بقية وهو **ابن الوليد** لم أقف عليها ، واستدل بهذا الحديث على جواز إدخال الصبيان المساجد ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون الصبي كان خلفاً في بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه . وعلى جواز صلاة النساء في الجماعة مع الرجال ، وفيه شفقة النبي ﷺ على أصحابه ، ومراعاة أحوال الكبير منهم والصغير ، **قوله** (حدثني شريك بن عبد الله) أي ابن أبي نمر ، والاسناد كله مدنيون غير خالد بن كوفي سكن المدينة . **قوله** (أخف صلاة ولا أتم) الى هنا أخرج مسلم من هذا الحديث ، من رواية **اسماعيل بن جعفر** عن **شريك** . ووافق **سليمان بن بلال** على تسكته أبو ضمرة عند **الاسماعيلي** : **قوله** (فيخفف) بين مسلم في رواية ثابت عن **أنس** محل التخفيف ولفظه « فقرأ بالسورة القصيرة » ، وبين **ابن أبي شبة** عن طريق **عبد الرحمن بن سابط** مقدارها ولفظه « انه ﷺ قرأ في الركعة الاولى بسورة طويلة فسمع بكاء صبي فقرأ بالثانية ثلاث آيات » وهذا مرسل . **قوله** (أن نفتن أمه) أي تنتهي عن صلاحها لاشتغال قلبها ببكائه ، زاد **عبد الرزاق** من مرسل **عطاء** « أو تركه فيضيع » . **قوله** (حدثنا سعيد) هو **ابن أبي عروبة** ، والاسناد كله بصريون ، وكذا ما بعده موصولا ومعلقا . **قوله** (وأنا أريد إطالتها) فيه أن من قصد في الصلاة الإتيان بشئ مستحب لا يجب عليه الوفاء به خلافاً لأشبه حيث ذهب الى أن من نوى التطوع قائماً ليس له أن يتمه جالساً . **قوله** في رواية **ابن أبي عدى** (بما أعلم) وفي رواية **الكشميني** « لما أعلم » . **قوله** (وجد أمه) أي حزنها . قال صاحب « المحكم » وجد يجد وجداً - بالسكون والتحريك - حزن ، وكان ذكر الام هنا خرج مخرج الغالب ، وإلا فن كان في معناها ملحق بها . **قوله** (وقال موسى) أي **ابن اسماعيل** وهو أبو سلمة **البرذلي** ، وأبان هذا **ابن يزيد المطار** ، والمراد

هذا بيان سماع قتادة له من أنس ، وروايته هذه وصلها السراج عن عبيد الله بن جرير وابن المنذر عن محمد بن اسماعيل كلاهما عن أبي سلمة . ووقع التصريح أيضا عند الإسماعيل من رواية خالد بن الحارث عن سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثه . قال ابن بطلال : احتج به من قال يجوز للإمام إطالة الركوع إذا سمع بحس داخل ليدركه ، وتعقبه ابن المنير بان التخفيف تقيض التطويل فكيف يقاس عليه ؟ قال : ثم إن فيه مغايرة للطلب ، لأن فيه إدخال مشقة على جماعة لأجل واحد انتهى . ويمكن أن يقال : عمل ذلك مالم يشق على الجماعة ، وبذلك فیده أحد وإسحق وأبو ثور ، وما ذكره ابن بطلال سبقه إليه الخطابي ، ووجهه بأنه إذا جاز التخفيف لحاجة من حاجت الدنيا كان التطويل لحاجة من حاجت الدين أجوز ، وتعقبه القرطبي بأن في التطويل هنا زيادة عمل في الصلاة غير مطلوب ، بخلاف التخفيف فإنه مطلوب انتهى . وفي هذه المسألة خلاف عند الشافعية وتقصيل ، وأطلق النووي عن المذهب استحباب ذلك ، وفي التجريد للمحامي نقل كراهيته عن الجديد ، وبه قال الأوزاعي ومالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ، وقال محمد بن الحسن : أخشى أن يكون شركا

٦٦ - باب إذا صلى ثم أم قوما

٧١١ - **حدثنا سليمان بن حرب** وأبو الثماني **قالا** حدثنا **حاذ بن زيد** عن **أيوب** عن **عمرو بن دينار** عن **جابر** قال « كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ ثم يأتي قومه فيصلي بهم »

قوله (باب إذا صلى ثم أم قوما) قال الزين بن المنير : لم يذكر جواب إذا جريا على عادته في ترك الجزم بالحكم المختلف فيه ، وقد تقدم البحث في ذلك قريبا ، وتقدم الحديث من وجه آخر عن عمرو

٦٧ - باب من أسمع الناس تكبير الإمام

٧١٢ - **حدثنا** **سدد** قال حدثنا **عبد الله بن داود** قال حدثنا **الأعمش** عن **إبراهيم** عن **الأسود** عن **عائشة** رضى الله عنها قالت « لما مرض النبي ﷺ مرضه الذي مات فيه أتاه بلال يؤذنه بالصلاة فقال : مروا أبا بكر فليصل . قلت إن أبا بكر رجل أسيف ، إن يغم مقامك يبكي فلا يقدر على القراءة . قال : مروا أبا بكر فليصل . فقلت مثله . فقال في الثالثة - أو الرابعة - : لنسكن صواحب يوسف ، مروا أبا بكر فليصل . فعلى . وخرج النبي ﷺ يهادى بين رجلين ، كاني أنظر إليه يحط برجليه الأرض . فلما رآه أبو بكر ذهب يتأخر ، فأشار إليه أن صل ، فتأخر أبو بكر رضى الله عنه وقعد النبي ﷺ إلى جنبه وأبو بكر يسبح الناس التكبير »

تابعه محاضر عن الأعمش

قوله (باب من أسمع الناس تكبير الإمام) تقدم الكلام على حديث عائشة في باب حد المريض أن يشهد الجماعة ، والشاهد فيه قوله « وأبو بكر يسمع الناس التكبير » وهذه اللفظة مفسرة عند الجمهور للبراد بقوله في الرواية الماضية « وكان أبو بكر يصلي بصلاة النبي ﷺ » والناس يصلون بصلاة أبي بكر ، وقد ذكر البخاري أن

محاضرا تابع عبد الله بن داود على ذلك ، وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده ، قال ابن مالك : ووقع في بعض الروايات هنا إن يقيم مقامك يسكى ، ومرورا أبا بكر يصل ، « ثابته الياء قهبا ، وهو من قبيل إجراله المعتل ليجرى الصحيح والاكتفاء بحذف الحركة ومنه قراءة من قرأ (إنه من يتقى ويصبر) (تنبيه) : سقط في رواية أبي زيد المروزي من هذا الاسناد إبراهيم ، ولا بد منه

٦٨ - باب الرجل يأتي بالإمام ، ويأتم الناس بالمأموم

وَيُذَكِّرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « اتَّبِعُوا بِي ، وَلْيَأْتِمَنَّ بَكُمْ مَن بَعْدَكُمْ »

٧١٣ - حَرَّشَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأُسُودِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ : مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنَّهُ مَتَى مَا يَتِمُّ مَقَامُكَ لَا يُسَمِعُ النَّاسَ ، فَلَوْ أَمَرْتَ عَمْرًا . فَقَالَ : مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ : قَوْلِي لَهُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنَّهُ مَتَى يَتِمُّ مَقَامُكَ لَا يُسَمِعُ النَّاسَ ، فَلَوْ أَمَرْتَ عَمْرًا . قَالَ : إِنْ كُنَّا لَأَتَيْنَ صَوَاحِبَ يَوْمِئِذٍ ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خَفَةً ، فَتَنَّمَ يَهْدَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَرَجُلَاءٍ يَخْطِئَانِ فِي الْأَرْضِ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حِسَّهُ ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَأَخَّرُ ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَصَلِّيُ قَائِمًا ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّيُ قَاعِدًا يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَالنَّاسُ مُقْتَدُونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قوله (باب الرجل يأتي بالإمام ويأتم الناس بالمأموم) قال ابن بطال : هذا موافق لقول مسروق والشعبي إن الصفوف يوم بعضها بمضا خلافا للجمهور ، قلت : وليس المراد أنهم يأتيهم بآتمون بهم في التبليغ فقط كما فهمه بعضهم بل الخلاف معنوي ، لأن الشعبي قال فيمن أحرم قبل أن يرفع الصف الذي يليه رده وسهم من الركعة : أنه أدركها ولو كان الإمام رفع قبل ذلك ، لأن بعضهم لبعض أئمة انتهى . فهذا يدل على أنه يرى أنهم يتحملون عن بعضهم بعض ما يتحملة الإمام ، وأثر الشعبي الأول وصله عبد الرزاق ، والثاني وصله ابن أبي شبة ، ولم يفصح البخاري باختياره في هذه المسألة لأنه بدأ بالترجمة الدالة على أن المراد بقوله « ويأتم الناس بأبي بكر » أي أنه في مقام المبلغ ، ثم نفي هذه الرواية التي أطلق فيها اقتداء الناس بأبي بكر ، ورشح ظاهرها بظاهر الحديث المعلق ، فيحتمل أن يكون يذهب إلى قول الشعبي ويرى أن قوله في الرواية الأولى « بسم الله الناس التكبير » لا ينفي كونهم يأتيهم بآتمون به لأن اسماعله لم التكبير جزء من أجزاء ما يأتيهم به فيه ، وليس فيه نفي لغيره . ويؤيد ذلك رواية الاسماعيلي من طريق عبد الله بن داود المذكور ووكيع جميعا عن الأعمش بهذا الإسناد قال فيه « والناس يأتيهم بآتمون بأبي بكر وأبو بكر يسميهم » . قوله (ويذكر عن النبي ﷺ) هذا طرف من حديث أبي سعيد الخدري قال « رأى رسول الله ﷺ في أصحابه

تأخراً فقال : تقدموا واتموا بي وليأتم بكم من بعدكم ، الحديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن من رواية أبي نضرة عنه . قيل : وإنما ذكره البخارى بصيغة التقرىض لأن أبا نضرة ليس على شرطه لضعف فيه ، وهذا عندى ليس بصواب ، لأنه لا يلزم من كونه على غير شرطه أنه لا يصلح عنده للاحتجاج به ، بل قد يكون صالحاً للاحتجاج به . عنده وليس هو على شرط صحيفته الذى هو أعلى شروط الصحة . وألحق أن هذه الصيغة لا تختص بالضعيف بل قد تستعمل في الصحيح أيضا ، بخلاف صيغة الجزم فانها لا تستعمل إلا في الصحيح ، وظاهره يدل للمذهب الشيعي . وأجاب الثوري بأن معنى « وليأتم بكم من بعدكم » أى يقتدى بكم من خلفكم مستدلين على أفعالكم بأفعالكم ، قال : وفيه جواز اعتماد المأموم في متابعة الإمام الذى لا يراه ولا يسمعه على مبلغ عنه أو صف قدماه يراه متابعا للإمام ، وقيل : معناه تعلموا منى أحكام الشريعة وليتعلم منكم التابعون بعدكم وكذلك أتباعهم إلى اقراض الدنيا . **قوله** (مروا أبا بكر يصل) كذا فيه بانيات اليا ، وقد تقدم توجيه ابن مالك له . ووقع في رواية الكشمي « أن يصل » . **قوله** (متى يقوم) كذا وقع للاكثر في الموضعين بانيات الواو ، ووجه ابن مالك بأنه شبه متى باذا فلم تجزم ، كما شبه اذا بمتى في قوله « إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين » ، لحذف النون . ووقع في رواية الكشمي « متى ما يقيم » ، ولا اشكال فيها . **قوله** (تحطآن الارض) في رواية الكشمي « بظطان في الارض » . وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في « باب حد المريض » وقوله في السند « الأعشى عن إبراهيم عن الأسود » كذا للجميع وهو الصواب ، وسقط إبراهيم بين الأعشى والأسود من رواية أبي زيد المروزي وهو قاله الجياني

٦٩ - باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس

٧١٤ - **حدثنا** عبد الله بن مسعود عن مالك بن أنس عن أيوب بن أبي تمبة السخني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ انصرف من التثنية ، فقال له ذو اليدنين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : أصدق ذو اليدنين ؟ فقال الناس : نعم . فقام رسول الله ﷺ فصلّى اثنتين آخرتين . ثم سلم ، ثم كبر ، فسجد مثل سجوده أو أطول »

٧١٥ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبه عن سعيد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال « صلّى النبي ﷺ الظهر ركعتين ، فقيل : صليت ركعتين ، فصلّى ركعتين ثم سلم ثم سجد سجدتين »

قوله (باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس) أورد فيه قصة ذي اليدنين في السهو ، وسيأتي الكلام عليها في موضعه . قال الزبير بن المنير : أراد أن محل الخلاف في هذه المسألة هو ما إذا كان الإمام شاكاً ، أما إذا كان على يقين من فعل نفسه فلا خلاف أنه لا يرجع إلى أحد انتهى . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون ﷺ شك باخبار ذي اليدنين فسألهم لإرادة يقين أحد الأسرين ، فلما صدقوا ذا اليدنين علم صحة قوله . قال : وهذا الذى أراد البخارى بتبويبه . وقال ابن بطلال بعد أن حكى الخلاف في هذه المسألة : حمل الشافعي رجوعه عليه الصلاة والسلام على أنه تذكر فذكر ، وفيه نظر . لأنه لو كان كذلك لبيّنه لهم ليرتفع اللبس ، ولو بينه لنقل ، ومن ادعى ذلك فليذكره . قلت : قد ذكره أبو داود من طريق الأوزاعي عن الزهري عن سعيد وعبيد الله عن أبي هريرة بهذه القصة قال « ولم

يسجد بحمدى الدهر حتى يقنه الله ذلك ،

٧٠ - باب إذا بكى الإمام في الصلاة

وقال عبد الله بن شداد : سمعت نسيج عمر وأما في آخر الصفوف يقرأ (إنما أشكو بثي وحزني إلى الله)
 ٧١٦ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ قال في مرضه : مروا أبا بكر بصلّي بالناس . قالت عائشة : قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فمر عمر فليصل . فقال : مروا أبا بكر فليصل للناس . قالت عائشة لحفصة : قولي له إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء ، فمر عمر فليصل للناس . ففعلت حفصة ، فقال رسول الله ﷺ : مه ، إنكن لآتين صواحب يوسف ، مروا أبا بكر فليصل للناس . قالت حفصة لعائشة ما كنت لأصيب منك شيئا »

قوله (باب إذا بكى الإمام في الصلاة) أى هل تفسد أولا ؟ والاثر والخبر اللذان في الباب يدلان على الجواز ، وعن الشعبي والنخعي والثوري أن البكاء والأين يفسد الصلاة . وعن المالكية والحنفية إن كان لذكر النار والخوف لم يفسد ، وفي مذهب الشافعي ثلاثة أوجه أحها إن ظهر منه حرفان أفسد وإلا فلا . ثانيا وحكى عن نسه في الاملاء أنه لا يفسد مطلقا لأنه ليس من جنس الكلام ولا يكاد يبين منه حرف محقق فأشبه الصوت الغفصل . ثالثا عن القفال إن كان فيه مطبق لم يفسد وإلا أفسد إن ظهر منه حرفان ، وبه قطع المتولي . والوجه الثاني أقوى دليلا . (فائدة) : أطلق جماعة التسوية بين الضحك والبكاء ، وقال المتولي : لعل الأظهر في الضحك البطلان مطلقا لما فيه من هتك حرمة الصلاة ، وهذا أقوى من حيث المعنى . والله أعلم . **قوله** (وقال عبد الله بن شداد) أى ابن الهاد ، وهو تابعي كبير له رؤية ولأبيه محبة . **قوله** (سمعت نسيج عمر) النسيج - بفتح النون وكسر المعجمة وآخره جيم - قال ابن فارس : نسيج البياكى ينسج نسيجا إذا غص بالبكاء في حلقه من غير احتجاب . وقال الهروي : النسيج صوت معه ترجيع كما يردد الصبي بكاء في صدره . وفي المحكم : هو أشد البكاء . وهذا الاثر وسله سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن إسماعيل بن محمد بن سعد سمع عبد الله بن شداد بهذا وزاد في صلاة الصبح . وأخرجه ابن المنذر عن طريق عبيد بن عمير عن عمر بن الخطاب ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي بكر وقوله فيه « من البكاء » أى لاجل البكاء . وفي الباب حديث عبد الله بن النخعي « رأيت رسول الله ﷺ يصلي بنا وفي صدره أزيز كأزيز المرجل من البكاء » . ورواه أبو داود والنسائي والترمذي في الشمائل وإسناده قوى . وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، ووم من زعم أن مسلما أخرجه . والمرجل بكسر الميم وفتح الجيم القدر إذا غلت . والأزيز بفتح الهمزة بعدها زاي ثم تحتانية ساكنة ثم زاي أيضا وهو صوت القدر إذا غلت ، وفي لفظ دكايزن الرحي ،

٧١ - باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها

٧١٧ - **حدثنا** أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال حدثنا شعبة قال أخبرني عمرو بن مرة قال سمعنا سأل

ابن أبي الجعد قال سمعتُ الثَّعْمَانُ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَتَسُوَنَّ صُفُوكُمْ ، أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ »

٧١٨ - حَرَّشَ أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « أَقِيمُوا الصُّفُوفَ فَإِنَّ أَرْكَامَكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي »

[الحديث ٧١٨ - طرفه في : ٧١٩ ، ٧٢٥]

قوله (باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها) ليس في حديث الباب دلالة على تعييد التسوية بما ذكر ، لكن أشار بذلك إلى ما في بعض الطرق كمادته ، ففي حديث الثَّعْمَانِ عند مسلم أنه ﷺ قال ذلك عند ما كاد أن يكبر ، وفي حديث أنس في الباب الذي بعد هذا « أقيمت الصلاة فأقبل علينا فقال . قوله (لتسون) بضم التاء المثناة وفتح السين وضم الـ واء المشددة وتشديد النون ، وللتسلي . لتسون ، برادين . قال البيضاوي : هذه اللام هي التي يتلقى بها القسم ، والقسم هنا مقدر ولهذا أكده بالنون المشددة انتهى . وسأيت من رواية أبي داود قريبا إبراز القسم في هذا الحديث . قوله (أو ليخالفن الله بين وجوهكم) أي إن لم تسووا ، والمراد بتسوية الصفوف اعتدال القائمين بها على سمت واحد ، أو يراد بها سد الخلل الذي في الصف كما سأيت . واختلف في الوعيد المذكور فقيل : هو على حقيقته والمراد تسوية الوجه بتحويل خلقه عن وضعه بجعله موضع القفا أو نحو ذلك ، فهو نظير ما تقدم من الوعيد فيمن رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار ، وفيه من اللطائف وقوع الوعيد من جنس الجنابة وهي المخالفة ، وعلى هذا فهو واجب ، والتفريط فيه حرام ، وسأيت البحث في ذلك في « باب ائتم من لم يتم الصفوف » قريبا ، ويؤيد حله على ظاهره حديث أبي أمامة « لتسون الصفوف أو لتطمسن الوجوه » أخرجه أحد وفي إسناده ضعف ، ولهذا قال ابن الجوزي : الظاهر أنه مثل الوعيد المذكور في قوله تعالى (من قبل أن تطمس وجوها فخردها على أديبارها) ، وحديث أبي أمامة أخرجه أحمد وفي إسناده ضعف ، ومنهم من حله على المجاز ، قال النووي : معناه يوقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب ، كما تقول : تغير وجه فلان على ، أي ظهر لي من وجهه كراهية ، لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم ، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن . ويؤيده رواية أبي داود وغيره بلفظ « أو ليخالفن الله بين قلوبكم كما سأيت قريبا . وقال القرطبي : معناه تفرقون فياخذ كل واحد وجهه غير الذي أخذ صاحبه ، لأن تقدم الشخص على غيره مظنة الكبر المفسد للقلب الداعي إلى القطيعة . والحاصل أن المراد بالوجه إن حصل على العضو الخصوص فالمخالفة إما بحسب الصورة الانسانية أو الصفة أو جعل القدماء وراءه ، وإن حصل على ذات الشخص فالمخالفة بحسب المقاصد . أشار إلى ذلك الكرماني . ويحتمل أن يراد بالمخالفة في الجزاء فيجأزي المسوي بخير ومن لا يسوي بشر . قوله في حديث أنس (أقيموا) أي عدلوا ، يقال أقام العود إذا عدله وسواه . قوله (فاني أراكم) فيه إشارة إلى سبب الامر بذلك ، أي إنما أسرت بذلك لاني تحققت منكم خلقة . وقد تقدم القول في المراد بهذه الرواية في « باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة » وأن المختار حملها على الحقيقة خلافا لمن زعم أن المراد بها خلق علم ضروري له بذلك . ونحو ذلك قال الزين بن المنير لاجابة إلى تأويلها لأنه في معنى تعطيل لفظ الشارع من غير ضرورة . وقال القرطبي : بل حملها على ظاهرها أولى لأن فيه زيادة في كرامة النبي ﷺ

٧٢ - باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف

٧١٩ - **حديث** أحمد بن أبي رجا قال حدثنا معاوية بن عمرو قال حدثنا زائدة بن قدامة قال حدثنا حميد الطويل حدثنا أنس قال « أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه فقال : أقيموا صفوفكم وتراصوا ، فإني أراكم من وراء ظهري »

قوله (باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف) أورد فيه حديث أنس الذي في الباب قبله ، وقد تقدم الكلام عليه فيه . **قوله** (حدثنا معاوية بن عمرو) هو من قدماء شيوخ البخاري ، وروى له هنا بواسطة ، فكأنه لم يسمعه منه وإنما نزل فيه لما وقع في الاسناد من تصريح حميد بتحديث أنس له فأمن بذلك تدليسه . **قوله** (وتراصوا) بتشديد الصاد المهملة أى تلاصقوا بغير خلل ، ويحتمل أن يكون تأكيداً لقوله أقيموا ، والمراد بأقيموا سوا كما وقع في رواية معمر عن حميد عند الاسماعيلي بدل أقيموا واعتدلوا ، وفيه جواز الكلام بين الإقامة والدخول في الصلاة ، وقد تقدم في باب مفرد ، وفيه مراعاة الإمام لرعيته والشفقة عليهم وتحذيرهم من المخالفة

٧٣ - باب الصف الأول

٧٢٠ - **حديث** أبو عاصم عن مالك عن سفيان عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « الشهداء : الغرباء ، والمطلون ، والمبطون ، والمهمل »

٧٢١ - وقال « ولو يملون ما في التهجير لاستبقوا ، ولو يملون ما في التهمة والصبح لأتوهموا ولو حبوا ، ولو يملون ما في الصف للقدم لاستهوا »

قوله (باب الصف الاول) والمراد به ما على الإمام مطلقاً ، وقيل أول صف تام يل الإمام ، لا ما تخلله شيء كقصورة . وقيل المراد به من سبق إلى الصلاة ولو صلى آخر الصفوف قاله ابن عبد البر واحتج بالاتفاق على أن من جاء أول الوقت ولم يدخل في الصف الاول فهو أفضل من جاء في آخره وزاحم إليه ، ولا حجة له في ذلك كما لا يخفى . قال النووي : القول الاول هو الصحيح المختار به صرح المحققون ، والقولان الآخران غلط صريح . انتهى . وكان صاحب القول الثاني لحظ أن المطلق ينصرف إلى الكامل ، وما فيه خلل فهو ناقص ، وصاحب القول الثالث لحظ المعنى في تفضيل الصف الأول دون مراعاة لفظه ، وإلى الأول أشار البخاري لأنه ترجم بالصف الاول وحديث الباب فيه الصف المقدم وهو الذي لا يتقدمه إلا الإمام ، قال العلماء : في الحظ على الصف الاول المسارعة إلى خلاص الإذمة ، والسبق لدخول المسجد ، والقرب من الإمام ، واستماع قراءته والتعلم منه ، والفتح عليه ، والتبليغ عنه ، والسلامة من اختراق المارة بين يديه ، وسلامة البال من رؤية من يكون قدماه ، وسلامة موضع سجوده من أذيال المصلين

٧٤ - باب إقامة الصف من تمام الصلاة

٧٢٢ - **حديث** عبد الله بن محمد قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن هارم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

ﷺ أنه قال : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَخَفُوا عَلَيْهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَبُوا ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ جَمِهِ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ ، وَأَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ »

[الحديث ٧٢٢ - طريقه في ٧٢٤]

٧٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ »

قوله (باب إقامة الصف من تمام الصلاة) أورد فيه حديث أبي هريرة وإنما جعل الإمام ليؤتم به ، وسيأتي السلام عليه في باب إيجاب التكبير ، قريبا وفي آخره هنا « وأقيموا الصفوف الخ » وهو المقصود بهذه الترجمة ، وقد أفرده مسلم وأحمد وغيرهما من طريق عبد الرزاق المذكورة عما قبله لجمعوه حديثين . قوله (من حسن الصلاة) قال ابن رشد : إنما قال البخاري في الترجمة « من تمام الصلاة » ، ولفظ الحديث « من حسن الصلاة » ، لانه أراد أن يبين أنه المراد بالحسن هنا . وأنه لا يعني به الظاهر المرئي من الترتيب بل المقصود منه الحسن الحكي بدليل حديث أنس وهو الثاني من حديثي الباب حيث عبر بقوله « من إقامة الصلاة » . قوله في حديث أنس (فإن تسوية الصفوف) وفي رواية الأصلي « الصف » ، بالأفراد ، والمراد به الجنس . قوله (من إقامة الصلاة) هكذا ذكره البخاري عن أبي الوليد ، وذكره غيره عنه بلفظ « من تمام الصلاة » ، كذلك أخرجه الاسماعيل عن ابن حذيفة (١) والبيهقي من طريق عثمان الدارمي كلاهما عنه ، وكذلك أخرجه أبو داود عن أبي الوليد وغيره ، وكذا مسلم وغيره من طريق جماعة عن شعبة ، وزاد الاسماعيل عن طريق أبي داود الطيالسي قال « سمعت شعبة يقول : دأبت في هذا الحديث لم أسأل قتادة أسمعت من أنس أم لا ؟ انتهى . ولم أره عن قتادة إلا معننا ، ولعل هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث أبي هريرة معه في الباب بقوة ٤ . واستدل ابن حزم بقوله « إقامة الصلاة » ، على وجوب تسوية الصفوف قال : لأن إقامة الصلاة واجبة ، وكل شيء من الواجب واجب ، ولا يخفى ما فيه . ولا سيما وقد بينا أن الرواة لم يتفقوا على هذه العبارة . وقصك ابن بطال بظاهر لفظ حديث أبي هريرة فاستدل به على أن التسوية سنة قال : لأن حسن الشيء زيادة على تمامه . وأورد عليه رواية « من تمام الصلاة » . وأجاب ابن دقيق العيد فقال : قد يؤخذ من قوله تمام الصلاة الاستحباب لأن تمام الشيء في العرف أمر زائد على حقيقته التي لا يتحقق إلا بها ، وإن كان يطلق بحسب الوضع على بعض ما لا تتم الحقيقة إلا به . وكذا قال ، وهذا الأخذ بعيد لأن لفظ الشارع لا يحمل إلا على ما دل عليه الوضع في اللسان العربي . وإنما يحمل على العرف إذا ثبت ، أنه عرف الشارع لا العرف الحادث (تنبيه) : لفظ الترجمة أوردته عبد الرزاق من حديث جابر

٧٥ - باب إثم من لم يتم الصفوف

٧٢٤ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أُسَيْدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا الْقُضْلُبِيُّ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا سَيْدُ بْنُ عُيَيْدٍ الطَّائِيُّ عَنْ بُشَيْرِ

(١) في مخطوطة الرياض : عن أبي خليفة ،

ابن يسار الأنصاري عن أنس بن مالك **« أنه قدم المدينة . فقيل له : ما أنكرت منا منذ يوم عهدت رسول الله ﷺ ؟ قال : ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصوف »**

وقال عقبة بن عبيد عن بشير بن يسار : **« قدم علينا أنس بن مالك المدينة . . بهذا**

قوله (باب إثم من لم يتم الصوف) قال ابن رشيد : **« أورد فيه حديث أنس »** ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصوف ، وتعقب بأن الإنكار قد يقع على ترك السنة فلا يدل ذلك على حصول الإثم ، وأجيب بأنه لعله حمل الأمر في قوله تعالى ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ على أن المراد بالأمر الشأن والحال لا مجرد الصيغة ، فيلزم منه أن من خالف شيئا من الحال التي كان عليها ﷺ أن يأثم لما يدل عليه الوعيد المذكور في الآية ، وإنكار أنس ظاهر في أنهم خالفوا ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ من إقامة الصوف ، فعل هذا تستلزم المخالفة التأثم . انتهى كلام ابن رشيد ملخصا . وهو ضعيف لأنه يفضي إلى أن لا يبقى شيء مسنون ، لأن التأثم إنما يحصل عن ترك واجب . وأما قول ابن بطال : **« إن تسوية الصوف لما كانت من السنن المندوب إليها التي يستحق فاعلها المدح عليها دل على أن ناركها يستحق النعم ، فهو متعقب من جهة أنه لا يلزم من ذم تارك السنة أن يكون آثما . سلنا ، لكن يرد عليه التعقب الذي قبله . ويحتمل أن يكون البخاري أخذ الوجوب من صيغة الأمر في قوله « و سوا صوفكم ، ومن عموم قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، ومن ورود الوعيد على تركه ، فرجع عنده بهذه القرائن أن إنكار أنس إنما وقع على ترك الواجب وان كان الإنكار قد يقع على ترك السنن ، ومع القول بأن التسوية واجبة فصلا من خالف ولم يسو صحيحة لاختلاف الجهتين ، ويؤيد ذلك أن أنسا مع إنكاره عليهم لم يأمرهم بإعادة الصلاة . وأفرط ابن حزم فجزم بالبطلان ، ونازع من ادعى الإجماع على عدم الوجوب بما صح عن عمر أنه ضرب قدم أبي عثمان الهذلي لإقامة الصوف ، وبما صح عن سويد بن غفلة قال « كان بلال يسوى مناكبنا ويضرب أقدامنا في الصلاة ، فقال : ما كان عمر وبلال يضربان أحدا على ترك غير الواجب ، وفيه نظر ، لجواز أنهما كانا يريان التميز على ترك السنة . قوله (بشير) هو بالمعجمة مصغر . قوله (ما أنكرت منذ يوم عهدت) في رواية المستمل والكشميني « ما أنكرت منا منذ عهدت » . قوله (وقال عقبة بن عبيد) هو أبو الرجال بفتح الراء وتشديد الحاء المهملة وهو أخو سعيد بن عبيد راوى الإسناد الذي قبله ، وليس لعقبة في البخاري إلا هذا الموضع المعلق ، وأزاد به بيان سماع بشير بن يسار له من أنس ، وقد وصله أحمد في مسنده عن يحيى القطان عن عقبة بن عبيد الطائي وحدثني بشير بن يسار قال : جاء أنس إلى المدينة فقلنا ما أنكرت منا من عهد رسول الله ﷺ ؟ قال : ما أنكرت منكم شيئا غير أنكم لا تقيمون الصوف ،**

(تنبيه) : هذه المقدمة لأنس غير المقدمة التي تقدم ذكرها في « باب وقت العصر » ، فإن ظاهر الحديث فيها أنه أنكر تأخير الظهر إلى أول وقت العصر كما مضى ، وهذا الإنكار أيضا غير الإنكار الذي تقدم ذكره في « باب تخصيص الصلاة عن وقتها » ، حيث قال « لا أعرف شيئا مما كان على عهد النبي ﷺ إلا الصلاة وقد ضيعت ، فإن ذاك كان بالشام وهذا بالمدينة ، وهذا يدل على أن أهل المدينة كانوا في ذلك الزمان أمثل من غيرهم في القسك بالسنة

٧٦ - باب إِرَاقِ الْمَسْكِبِ بِالْمَسْكِبِ وَالْقَدَمِ بِالْقَدَمِ فِي الصَّفِّ

وقال الثَّعْمَانُ بْنُ بُشَيْرٍ : رَأَيْتُ الرَّجُلَ مَنَّا يُلْزِقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ

٧٢٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « أَقْبِمُوا صُفُوفَكُمْ ،

فَإِنِّي أُرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي . وَكَانَ أَحَدُنَا يُلْزِقُ مَسْكِبَهُ بِمَسْكِبِ صَاحِبِهِ وَقَدَمَهُ بِقَدَمِهِ »

قوله (باب إِرَاقِ الْمَسْكِبِ بِالْمَسْكِبِ وَالْقَدَمِ بِالْقَدَمِ فِي الصَّفِّ) المراد بذلك المبالغة في تعديل الصف وسد خلله ، وقد ورد الأمر بسد خلل الصف والترغيب فيه في أحاديث كثيرة أجمعها حديث ابن عمر عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم ولفظه « أن رسول الله ﷺ قال : أقبموا الصفوف وحاذوا بين المتأكبين وسدوا الخلل ولا تذروا فرجلت الشيطان ، ومن وصل صفا وصله الله ، ومن قطع صفا قطعه الله . » **قوله** (وقال الثعمان بن بشير) هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من رواية أبي القاسم الجعدي واسمه حسين بن الحارث قال « سمعت الثعمان بن بشير يقول : أقبل رسول الله ﷺ على الناس بوجهه فقال : أقبموا صفوفكم ثلاثا ، والله لتقimen صفوفكم أوليخافن الله بين قلوبكم . قال : فلقد رأيت الرجل منا يلزق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه ، واستدل بحديث الثعمان هذا على أن المراد بالكعب في آية الرضوء العظم الناقء في جانبي الرجل - وهو عند ملتقى الساق والقدم - وهو الذي يمكن أن يلزق بالذي يجنبه ، خلافا لمن ذهب أن المراد بالكعب مؤخر القدم ، وهو قول شاذ ينسب إلى بعض الخنفية ولم يشته محققوهم وأثبتة بعضهم في مسألة الحج لا الرضوء ، وأنكر الاصمعي قول من زعم أن الكعب في ظهر القدم . **قوله** (عن أنس) رواه سعيد بن منصور عن هشيم فصرح فيه بتحديث أنس لحيد وفيه الزيادة التي في آخره وهي قوله « وكان أحدنا الخ ، وصرح بأنها من قول أنس . وأخرجه الاسماعيلي من رواية معمر عن حميد بلفظ « قال أنس : فلقد رأيت أحدنا الخ ، وأعاد هذا التصريح أن الفعل المذكور كان في زمن النبي ﷺ ، وهذا يتم الاحتجاج به على بيان المراد بأقامة الصف وتسويته ، وزاد معمر في روايته « ولو فعلت ذلك بأحدهم اليوم لنفر كأنه بفعل شعوس ،

٧٧ - باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام خلفه إلى يمينه تمت صلاته

٧٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا دَاوُدُ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ ابْنِ

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ : « صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَمْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ مِزَابِي وَرَأَيْتُ لِحْفَتِي عَنْ يَمِينِهِ ، فَصَلَّى وَرَقَدَ ، فَبَاءَهُ الْمُؤَدُّنُ فِقَامَ صَلَّيْ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ »

قوله (باب إذا قام الرجل عن يسار الامام وحوله الامام خلفه إلى يمينه تمت صلاته) تقدم أكثر لفظ هذه الترجمة قبل بنحو من عشرين بابا لكن ليس هناك لفظ « خلفه » وقال هناك « لم تقسد صلاتهما » بدل قوله « تمت صلاته » وأخرج هناك حديث ابن عباس هذا لكن من وجه آخر ، ولم يبه أحد من الشراح على حكمة هذه الإعادة ما أسقط بعضهم الكلام .

صلاتهما ، أى بالعمل الواقع منهما لكونه خفيفا وهو من مصلحة الصلاة أيضا ، وقوله «صحت صلاته ، أى المأموم ولا يضر وقوفه عن يسار الإمام أولا مع كونه في غير موقفه ، ولأنه معذور بعدم العلم بذلك الحكم . ويحتمل أن يكون الضمير للإمام وتوجيهه أن الإمام وحده في مقام الصف ، ومحاولة لتحويل المأموم فيه الثغرات ببعض بدنه ولكن ليس تركا لإقامة الصف للمصلحة المذكورة ، فصلاته على هذا لا تنقص فيها من هذه الجهة والله أعلم . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون الضمير للرجل لأن الفاعل وإن تأخر لفظا لكنه متقدم نية فلكل منهما قرب من وجه . قلت : لكن إذا عاد الضمير للإمام أفاد أنه احتراز أن يحوله من بين يديه لئلا يصير كاللار بين يديه

٧٨ - باب المرأة وحدها تكون صفا

٧٧٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا سفيان عن إسحاق عن أنس بن مالك قال : صليتُ أنا وبني في بيتنا خلف النبي ﷺ ، وأُمِّي - أم سليم - خلفنا »

قوله (باب المرأة وحدها صفا) أى في حكم الصف ، وهذا يندفع اعتراض الاسماعيل حيث قال : الشخص الواحد لا يسمى صفا ، وأقل ما يقوم الصف باثنين . ثم إن هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه ابن عبد البر من حديث عائشة مرفوعا « المرأة وحدها صف » . **قوله** (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي ، وإن كان عبد الله بن محمد بن أبي شيبة قد روى هذا الحديث أيضا عن سفيان وهو ابن عيينة . **قوله** (عن إسحق عن أنس) في رواية الحميدي عند أبي نعيم وعلى بن المديني عند الاسماعيل كلاهما عن سفيان ، حدثنا إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك ، **قوله** (صليت أنا وبني) كذا للجميع ، وكذا وقع في خبر يحيى بن يحيى المتهور من روايته عن ابن عيينة . ووقع عند ابن قتيون فيها رواه عن ابن السكن بسنده في الخبر المذكور ، وصليت أنا وسليم ، بسين مهملة ولام مصفرا قصصت على الراوى من لفظ « يتيم » ، ومضى على ذلك ابن قتيون فقال في ذيله على الاستيعاب : سليم غير منسوب ، وساق هذا الحديث . ثم إن هذا طرف من حديث اختصرة سفيان وطوله مالك كما تقدم في « باب الصلاة على الحصى » واستدل بقوله « فصففت أنا والقيم وراءه » على أن السنة في موقف الاثنين أن يصفيا خلف الإمام ، خلافا لما قال من الكوفيين أن أحدهما يقف عن يمينه والآخر عن يساره ، وحجتهم في ذلك حديث ابن مسعود الذي أخرجه أبو داود وغيره عنه أنه أقام علقمة عن يمينه والاسود عن شماله ، وأجاب عنه ابن سيرين بأن ذلك كان لضيق المكان رواه الطحاوى . **قوله** (وأى أم سليم خلفنا) فيه أن المرأة لا تصف مع الرجال ، وأصله ما يخشى من الاقتتان بها فلو خالفت أجزاء صلاتها عند الجمهور ، وعن الحنفية تقسد صلاة الرجل دون المرأة ، وهو عجيب وفي توجيهه تعسف حيث قال تآلمهم : دليله قول ابن مسعود : « آخروهن من حيث آخرن الله » ، والأمر للوجوب ، وحيث ظرف مكان ولا مكان يجب تأخرهن فيه إلا مكان الصلاة فإذا حاذت الرجل فسدت صلاة الرجل لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها ، وحكاية هذا تفنى عن تكلف جوابه ، والله المستعان . فقد ثبت النهي عن الصلاة في الثوب المصسوب وأمر لابس أن يزع ، فلو خالف فصلى فيه ولم يزع أثم وأجزأته صلاته ، فلم لا يقال في الرجل الذي حاذته المرأة ذلك ؟ وأوضح منه لو كان لباب المسجد صفة مملوكة فصلى فيها شخص بغير إذنه مع إقراره على أن يتنقل عنها إلى أرض المسجد بخطوة واحدة صحت صلاته وأثم ، وكذلك الرجل مع المرأة التي حاذته ولا سيما إن

جاءت بعد أن دخل في الصلاة فصلت بجنبه . وقال ابن رشد : الأقرب أن البخاري قصد أن يبين أن هذا مستثنى من عموم الحديث الذي فيه « لا صلاة لمنفرد خلف الصف » ، يعني أنه يختص بالرجال ، والحديث المذكور أخرجه ابن حبان من حديث علي بن شيبان ، وفي صحته نظر كما سنذكره في « باب إذا ركع دون الصف » واستدل به ابن بطلال على صحة صلاة المنفرد خلف الصف خلافاً لأحمد ، قال : لأنه لما ثبت ذلك للراءة كان للرجل أولى ، لكن لمخالفة أن يقول : إنما ساغ ذلك لامتناع أن تصف مع الرجال ، بخلاف الرجل فإن له أن يصف معهم وأن يزاحمهم وأن يجذب رجلاً من حاشية الصف فيقوم معه ^(١) فافترقا . وباقى مباحثه تقدمت في « باب الصلاة على الحصى » .

٧٩ - باب مِمنّة المسجد والإمام

٧٢٨ - **حديث** موسى حدثنا ثابت بن يزيد حدثنا عاصم عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قتُل ليلة أُصلي عن يسار النبي ﷺ ، فأخذ بيدي - أو بعَضدي - حتى أقامني عن يمينه ، وقال بيده من ورائي « **قوله** (باب مِمنّة المسجد والإمام) » أورد فيه حديث ابن عباس مختصراً ، وهو موافق للترجمة : أما للإمام فبالمطابقة ، وأما للمسجد فبالزوم . وقد تعقب من وجه آخر ، وهو أن الحديث إنما ورد فيها إذا كان المأموم واحداً ، أما إذا كثروا فلا دليل فيه على فضيلة مِمنّة المسجد . وكأنه أشار إلى ما أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن البراء قال « كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ أحببنا أن نكون عن يمينه ، ولأن داود بإسناد حسن عن عائشة مرفوعاً « أن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف » . وأما ما رواه ابن ماجه عن ابن عمر قال « قيل للنبي ﷺ : إن ميسرة المسجد تعطلت ، فقال : من عمر ميسرة المسجد كتب له كفلان من الاجر » ، ففي إسناده مقال . وإن ثبت فلا يعارض الأول لأن ماورد لم ينعى عارض يزول بزواله . **قوله** (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل التبرذكي ، وعاصم هو ابن سليمان . **قوله** (وقال بيده) أي تناول ، ويدل عليه رواية الاسماعيلي « فأخذ بيدي » . **قوله** (من ورائي) في رواية الكشميهني « من ورائه » ، وهو أوجه

٨٠ - باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو سترة

وقال الحسن : لا بأس أن تُصليَ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُمْ

وقال أبو حنيفة : يأثم بالإمام - وإن كان بينهما طريق أو جدار - إذا سمع تكبير الإمام

٧٢٩ - **حديث** محمد قال أخبرنا عبدة عن يحيى بن سعيد الأصاري عن عمرة عن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل في حجرته ويجدار الحجر قصير » ، فرأى الناس شخص النبي ﷺ ، فقام أناس يُصَلُّونَ بصلاته ، فأصباحوا فتحدثوا بذلك ، فقام ليلة الثانية فقام معه أناس يُصَلُّونَ بصلاته ، صنعوا ذلك ليلتين أو ثلاثاً ، حتى إذا كان بعد ذلك جلس رسول الله ﷺ فلم يحرمج فلما أصبح ذكر ذلك الناس ، فقال : إني خَشِيتُ أن

(١) في جواز الجنب المذكور نظر . لأن الحديث الوارد فيه ضعیف ، ولأن الجنب ينفي إلى إيجاد فرجة في الصف والمشروع سد الخلل ، فالأولى ترك الجنب وأن يلتصق موضعاً في الصف أو يقف عن يمين الإمام . والله أعلم

تَكْتَبَ عَلَيْكُمْ صَلَاةَ اللَّيْلِ

[الحدث ٧٢٩ - أمراته في: ٧٣٠، ٩٧٤، ١١٣٩، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٥٨٦١]

قوله (باب إذا كان بين الإمام وبين القوم سائط أو ستر) أى هل يصير ذلك بالاعتداء أو لا ؟ والظاهر من نصه أنه لا يصير كما ذهب إليه المالكية ، والمسألة ذات خلاف شهير ، ومنهم من فرق بين المسجد وغيره . **قوله** (وقال الحسن) لم أره موصولا بلفظه ، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه في الرجل يصل خلف الإمام أو فوق سطح يأتم به : لا بأس بذلك . **قوله** (وقال أبو جابر) وصله ابن أبي شيبة عن معتمر عن ليث بن أبي سليم عنه بمعناه ، وليث ضعيف ، لكن أخرجه عبد الرزاق عن ابن التيمي وهو معتمر عن أبيه عنه ، فإن كان مضبوطا فهو إسناد صحيح . **قوله** (حدثني محمد) هو ابن سلام قاله أبو نعيم وبه جزم ابن عساكر في روايته ، وعبد هو ابن سليمان . **قوله** (في حجرته) ظاهره أن المراد حجرة بيته ، ويدل عليه ذكر جدار الحجرة ، وأوضح منه رواية حماد بن زيد عن يحيى عند أبي نعيم بلفظه « كان يصلي في حجرة من حجر أزواجه » ويحتمل أن المراد الحجرة التي كان احتجرها في المسجد بالحصير كما في الرواية التي بعد هذه ، وكذا حديث زيد بن ثابت الذي بعده ، ولأبي داود ومحمد بن نصر من وجهين آخرين عن أبي سلمة عن عائشة أنها هي التي نصبت له الحصير على باب بيتها ، فاما أن يحمل على التعدد ، أو على المجاز في الجدار وفي نسبة الحجرة إليها . **قوله** (فقام ناس) في رواية الكشميني « فقام أناس » ، وهذا موضع الترجمة لأن مقتضاه أنهم كانوا يصلون بصلاته وهو داخل الحجرة وهم خارجها . **قوله** (فقام ليلة الثانية) كذا للأكثر ، وفيه حذف تقديره ليلة الغداة الثانية ، وفي رواية الأصل « فقام الليلة الثانية » . **قوله** (فلما أصبح ذكر ذلك الناس) أى له ، وأفاد عبد الرزاق أن الذي خاطبه بذلك عمر رضى الله عنه أخرجه عن معمر عن الزهري عن عروة عنها . **قوله** (أن تكتب عليكم) أى تقرض ، وهي رواية حماد بن زيد عند أبي نعيم ، وكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن عروة عنها ، وستأتي بقية مباحثه في كتاب النهج إن شاء الله تعالى

٨١ - باب صلاة الليل

٧٣٠ - **حدثنا إبراهيم بن المُنْذِر** قال **حدثنا** ابنُ أبي مُدْيَك قال **حدثنا** ابنُ أبي ذُئيب عن القُتَيْبِيِّ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة رضى الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان له حَصِيرٌ يَسْطُلُهُ بِالنَّهَارِ وَيُخْتَجِرُهُ بِاللَّيْلِ ، فَتَابَ إِلَيْهِ نَاسٌ فَصَلُّوا وَرَاءَهُ

٧٣١ - **حدثنا** عبدُ الأعلى بنُ حُمَادٍ قال **حدثنا** وَهْبُ بْنُ مُسْلِمٍ قال **حدثنا** موسى بنُ عُقْبَةَ عن سالمِ أبي النَّضْرِ عن نُسَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ عن زيد بن ثابتٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ حَجْرَةً - قال حَسِبْتُ أَنَّهُ - قال : من حَصِيرٍ - في رمضانَ فَصَلَّى فِيهَا لَيْلًا ، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ . فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَعَلَ يَقْعُدُ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ : قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ ، فَصَلُّوا أَهْلُهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ ، إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ

قال عَفَّانُ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا مُوسَى سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ عَنْ بُسْرِ عَنْ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[الحديث ٧٣١ - طرفاه في : ٦١١٣ ، ٧٢٩٠]

قوله (باب صلاة الليل) كذا وقع في رواية المستمل وحده ، ولم يصرح عليه أكثر الشراح ولا ذكره الاسماعيل ، وهو وجه السباق لأن التراجم متعلقة بأبواب الصفوف وإقامتها ، ولما كانت الصلاة بالحاثل قد يتخيل أنها مانعة من إقامة الصف ترجم لها وأورد ما عنده فيها ، فأما صلاة الليل مخصوصا فلها كتاب مفرد سيأتي في أواخر الصلاة ، وكان النسخة وقع فيها تكرير لفظ صلاة الليل ، وهي الجملة التي في آخر الحديث الذي قبله فظن الراوي أنها ترجمة مستقلة فصدرها بلفظ « باب » ، وقد تكلف ابن رشيد توجيهها بما حاصله : إن من صلى بالليل مأموما في الظلة كانت فيه مشابة بمن صلى وراء حائل . وأبعد منه من قال : يريد أن من صلى بالليل مأموما في الظلة كان كمن صلى وراء حائط . ثم ظهر لي احتمال أن يكون المراد صلاة الليل جماعة لحذف لفظ جماعة . والذي يأتي في أبواب التهجد إنما هو حكم صلاة الليل وكيفيتها في عدد الركعات أو في المسجد أو البيت ونحو ذلك . **قوله (عن المقرئ)** هو سعيد ، والاسناد كله مدنيون . **قوله (ويحتجرو)** كذا للاكثر بالراء أى يتخذ مثل الحجر . وفي رواية الكشمي بالزاي بدل الراء أى يجعله حاجزا بينه وبين غيره . **قوله (فتاب)** كذا للاكثر بمثلثة ثم موحدة أى اجتمعوا ، ووقع عند الخطابي « أبوا » أى رجعوا ، وفي رواية الكشمي والبرخسي « فثار » بالمثناة والراء أى قاموا . **قوله (فصلوا وراءه)** كذا أوردته مختصرا ، وغرضه بيان أن الحجر المذكورة في الرواية التي قبل هذه كانت حصيرا . وقد ساقه الاسماعيل من وجه آخر عن ابن أبي ذئب تاما ، وسنذكر الكلام على فوائده في كتاب التهجد إن شاء الله تعالى . **قوله (عن سالم أبي النضر)** كذا لاكثر الرواة عن موسى بن عقبة ، وخالفهم ابن جريج عن موسى فلم يذكر أبا النضر في الاسناد أخرجه النسائي ، ورواية الجماعة أولى . وقد وافقهم مالك في الاسناد لكن لم يرفعه في الموطأ ، وروى عنه خارج الموطأ مرفوعا ، وفيه ثلاثة من التابعين مدنيون على نسق أولهم موسى المذكور . **قوله (حجرة)** كذا للاكثر بالراء ، والكشمي أيضا بالزاي . **قوله (من صنعكم)** كذا للاكثر والكشمي بضم الصاد وسكون النون ، وليس المراد به صلاتهم فقط بل كونهم رفعوا أصواتهم وسبحوا به ليخرج إليهم ، وحسب بعضهم الباب لظنهم أنه نائم كما ذكر المؤلف ذلك في الأدب وفي الاعتصام ، وزاد فيه « حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قم به » ، وقد استشكل الخطابي هذه الخشية كما سنوضحه في كتاب التهجد إن شاء الله تعالى . **قوله (أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة)** ظاهره أنه يشمل جميع النوافل ، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة ، لكنه محمول على ما لا يشرع فيه التجميع ، وكذا ما لا يخص المسجد كركعتي التحية ، كذا قال بعض أئمتنا . ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة ما يشرع في البيت وفي المسجد معا فلا تدخل تحية المسجد لأنها لا تشرع في البيت ، وأن يكون المراد بالمكتوبة ما تشرع فيه الجماعة ، وهل يدخل ما وجب بعارض كالمنذورة ؟ فيه نظر ، والمراد بالمكتوبة الصلوات الخمس لا ما وجب بعارض كالمنذورة ، والمراد بالمرء جنس الرجال فلا يرد استثناء النساء لثبوت قوله ﷺ « لا تمعهن المساجد ويوتن خير لهن » أخرجه مسلم ، قال النووي : إنما حث على النافلة في البيت لسكونه أخفى وأبعد من الرياء ، ولتبرك البيت بذلك فتتزل فيه الرحمة

ويُفر منه الشيطان ، وعلى هذا يمكن أن يخرج بقوله « في بيته » ، بيت غيره ولو أمن فيه من الرياء . **قوله** (قال عفان) كذا في رواية كريمة وحدها ، ولم يذكره الاسماعيلي ولا أبو نعيم ، وذكر خلف في الاطراف في رواية حاد بن شاكر « حدثنا عفان ، وفيه نظر لانه أخرجه في كتاب الاعتصام بواسطة بينه وبين عفان . ثم فائدة هذه الطريق بيان سماح موسى بن عقبة له من أبي النضر . والله أعلم

(غامضة) : اشتملت أبواب الجماعة والإمامة من الأحاديث المرفوعة على مائة واثنين وعشرين حديثاً ، الموصول منها ستة وتسعون ، والمعلق ستة وعشرون ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعون حديثاً ، الخالص اثنان وثلاثون ، واقفه مسلم على تخريجها سوى تسعة أحاديث وهي : حديث أبي سعيد في فضل الجماعة ، وحديث أبي النرداء « ما أعرف شيئاً » ، وحديث أنس « كان رجل من الأنصار ضحماً » ، وحديث مالك بن الحويرث في صفة الصلاة ، وحديث ابن عمر « لما قدم المهاجرون » ، وحديث أبي هريرة « يصلون فإن أصابوا » ، وحديث التميمي « المعلق في الصفوف » ، وحديث أنس « كان أحدنا يلزق منكبيه » ، وحديثه في إنكاره إقامة الصفوف . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة عشر أثراً كلها معلقة إلا أثر ابن عمر أنه « كان يأكل قبل أن يصلي » ، وأثر عثمان « الصلاة أحسن ما يعمل الناس » ، فانها موصولان . والله سبحانه وتعالى أعلم

٨٢ - باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة

٧٣٢ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك الأنصاري « أن رسول الله ﷺ ركب فرساً فبحش شتمه الأيمن . قال أنس رضي الله عنه . فصلنا لنا يومئذ صلاة من الصلوات وهو قاعد ، فصلينا وراءه قعوداً ، ثم قال لا سلم : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا صلى قائماً فصلوا قائماً ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا . وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد »

٧٣٣ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا ليث عن ابن شهاب عن أنس بن مالك انه قال « حرّ رسول الله ﷺ عن فرس فبحش ، فصلنا لنا قاعداً ، فصلينا معه قعوداً . ثم انصرف فقال : إنما الإمام - أو إنما جعل الإمام - ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فاركعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا »

٧٣٤ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شبيب قال حدثني أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون »

(أبواب صفة الصلاة) . **قوله** (باب لإيجاب التكبير وافتتاح الصلاة) قيل : أطلق لإيجاب والمراد الوجوب تجوزاً ، لأن الإيجاب خطاب الشارع ، والوجوب ما يتعلق بالمكلف وهو المراد هنا . ثم الظاهر أن الواو عاطفة

إما على المضاف وهو لإيجاب وإما على المضاف إليه وهو التكبير ، والأول أولى إن كان المراد بالافتتاح الدعاء . لكنه لا يجب ، والذي يظهر من سياقه أن الواو بمعنى مع ، وأن المراد بالافتتاح الشروع في الصلاة . وأبعد من قال إنها بمعنى الموحدة أو اللام ، وكأنه أشار إلى حديث عائشة « كان النبي ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير ، وسيأتي بعد بابين حديث ابن عمر « رأيت النبي ﷺ افتتح التكبير في الصلاة ، واستدل به وبحديث عائشة على تعيين لفظ التكبير دون غيره من ألفاظ التعظيم ، وهو قول الجمهور ، ووافقهم أبو يوسف . وعن الحنفية تنعقد بكل لفظ يقصد به التعظيم . ومن جهة الجمهور حديث رافعة في قصة المسى . صلاته أخرجه أبو داود بلفظ « لا تتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر ، ورواه الطبراني بلفظ « ثم يقول الله أكبر ، وحديث أبي حميد « كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه ثم قال : الله أكبر ، أخرجه ابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، وهذا فيه بيان المراد بالتكبير وهو قول « الله أكبر » . وروى البزار بإسناد صحيح على شرط مسلم عن علي « أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال : الله أكبر ، ولاحد والنسائي من طريق واسع بن حبان أنه سأل ابن عمر عن صلاة رسول الله ﷺ فقال « الله أكبر كلما وضع ورفع ، ثم أورد المصنف حديث أنس « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، من وجهين ثم حديث أبي هريرة في ذلك ، واعترضه الاسماعيلي فقال : ليس في الطريق الأول ذكر التكبير ولا في الثاني والثالث بيان لإيجاب التكبير . وإنما فيه الأمر بتأخير تكبير المأموم عن الإمام قال : ولو كان ذلك لإيجابا للتكبير لكان قوله « فقولوا ربنا ولك الحمد » إيجابا لذلك على المأموم . وأجيب عن الأول بأن مراد المصنف أن يبين أن حديث أنس من الطريقين واحد اختصره شعيب وأتمه الليث ، وإنما احتاج إلى ذكر الطريق المختصرة لتصريح الزهري فيها بأخبار أنس له ، وعن الثاني بأنه ﷺ فعل ذلك ، وقوله بيان لجعل الصلاة ، وبيان الواجب واجب ، كذا وجهه ابن رشيد ، وتعقب بالاعتراض الثالث وليس بوارد على البخاري لاحتمال أن يكون قائلا بوجوبه كما قال به شيخه إسحق ابن راهويه . وقيل في الجواب أيضا ، إذا ثبت لإيجاب التكبير في حالة من الأحوال طابق الترجمة ، ووجوبه على المأموم ظاهر من الحديث ، وأما الإمام فسكوت عنه . ويمكن أن يقال : في السياق إشارة إلى الإيجاب لتعبيره بأذا التي تختص بما يجرى بوقوعه . وقال الكرماني : الحديث دال على الجزء الثاني من الترجمة لأن لفظ « إذا صل قائما ، متناول لكون الافتتاح في حال القيام فكأنه قال : إذا افتتح الإمام الصلاة قائما فافتتحوا أتم أيضا قيامه . قال : ويعتدل أن تكون الواو بمعنى مع والمعنى باب لإيجاب التكبير عند افتتاح الصلاة ، لحيث دلالاته على الترجمة مشكل انتهى . ومحصل كلامه أنه لم يظهر له توجيه لإيجاب التكبير من هذا الحديث والله أعلم . وقال في قوله « فقولوا ربنا ولك الحمد » لولا الدليل الخارجي وهو الإجماع على عدم وجوبه لكان هو أيضا واجبا انتهى . وقد قال بوجوبه جماعة من السلف منهم الحيدري شيخ البخاري ، وكأنه لم يطلع على ذلك . وقد تقدم الكلام على فوائد المتن المذكور مستوفى في « باب إنما جعل الإمام ليؤتم به » . ووقع في رواية المستمل وحده في طريق شعيب عن الزهري « وإذا سجد فاجهدوا » ووقع في رواية الكشمغيني في طريق الليث « ثم انفصر » بدل قوله « فلما انفصر » وزيادة الواو في قوله « ربنا لك الحمد » وسقط لفظ « جعل » عند المرغسي في حديث أبي هريرة من قوله « إنما جعل الإمام ليؤتم به » . (فائدة) : تكبيرة الاحرام ركن عند الجمهور ، وقيل شرط وهو عند الحنفية ، ووجه عند الشافعية ، وقيل سنة . قال ابن المنذر : لم يقل به أحد غير

الزهرى ، ونقله غيره عن سعيد بن المسيب والاوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم تصريحاً ، وإنما قالوا فيمن أدرك الإمام راكعاً تحزّمه تكبيرة الركوع . نعم نقله الكرخي من الحنفية عن إبراهيم بن علي وأبي بكر الأصم ، وغالفتها للجمهور كثيرة . (تنبيه) : لم يختلف في إيجاب النية في الصلاة ، وقد أشار إليه الله تعالى في أواخر الإيمان حيث قال « باب ما جاء في قول النبي ﷺ الأعمال بالنية » فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والوكة إلى آخر كلامه

٨٣ - باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء

٧٣٥ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن نيهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه « أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه خذو منسكبيهما إذا افتتح الصلاة ، وإذا كبر للركوع ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضاً وقال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، وكان لا يفعل ذلك في السجود »

[الحديث ٧٣٥ - أطرافه في : ٧٣٦ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩]

قوله (باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء) هو ظاهر قوله في حديث الباب « يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، وفي رواية شعيب الآتية بعد باب « يرفع يديه حين يكبر » فهذا دليل المقارنة : وقد ورد تقديم الرفع على التكبير وعكسه أخرجهما مسلم ، ففي حديث الباب عنده من رواية ابن جريج وغيره عن ابن شهاب بلفظ « يرفع يديه ثم يكبر » وفي حديث مالك بن الحويرث عنده « كبر ثم يرفع يديه » وفي المقارنة وتقديم الرفع على التكبير خلاف بين العلماء ، والمرجح عند أصحابنا المقارنة ، ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع ، ويرجع الأول حديث وائل بن حجر عند أبي داود بلفظ « يرفع يديه مع التكبير » ، وقضية المعية أنه ينتهي باتنائه ، وهو الذي صححه النووي في شرح المهذب ونقله عن نص الشافعي ، وهو المرجح عند المالكية . وصحح في الروضة - تبعاً لأصلها - أنه لا حد لانتائهما . وقال صاحب الهداية من الحنفية : الأصح رفع ثم يكبر ، لأن الرفع نفي صفة التكبرياء عن غير الله ، والتكبير إثبات ذلك له ، والنفي سابق على الإثبات كما في كلمة الشهادة . وهذا مبنى على أن الحكمة في الرفع ما ذكر . وقد قال فريق من العلماء : الحكمة في اقترانهما أن يراه الأصم ويسمعه الأعمى . وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر فقيل : معناه الإشارة إلى طرح الدنيا والقبال بسكينة على العبادة ، وقيل إلى الاستسلام والانقياد ليناسب فعله قوله الله أكبر . وقيل إلى استعظام ما دخل فيه ، وقيل إشارة إلى تمام القيام ، وقيل إلى رفع الحجاب بين العبد والمعبود ، وقيل ليستقبل بجميع بدنه ، قال القرطبي : هذا أنسبها . وتعقب . وقال الربيع قلت للشافعي : ما معنى رفع اليدين ؟ قال : تعظيم الله واتباع سنة نبيه . ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر أنه قال : رفع اليدين من زينة الصلاة . وعن عتبة بن عامر قال « بكل رفع عشر حسنات ، بكل لأصبع حسنة » . قوله (حدثنا عبد الله بن مسleme) هو القنعبي ، وفي روايته هذه عن مالك خلاف ما في روايته عنه في الموطأ ، وقد أخرجه الاسماعيلي من روايته بلفظ الموطأ . قال الدارقطني : رواه الشافعي والقنعبي ، وسرد جماعة من رواة الموطأ فلم يذكروا فيه الرفع عند الركوع . قال : وحدث به عن مالك في غير الموطأ ابن المبارك وابن مهدي والقطن وغيرهم بأنائهما . وقال ابن عبد البر كل من رواه عن ابن شهاب أثبت غير مالك في الموطأ خاصة . قال النووي في شرح مسلم : أجمعت الأمة على استحباب

رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ، ثم قال بعد أسطر : أجمعوا على أنه لا يجب شيء من الرفع ، إلا أنه حكى وجوبه عند تكبيرة الاحرام عن داود ، وبه قال أحمد بن سيار من أصحابنا **هـ** . واعترض عليه بأنه تناقض ، وليس كما قال المعتز ، فقله أراد إجماع من قبل المذكورين أو لم يثبت عنده عنهما أو لأن الاستحباب لا ينافي الوجوب ، وبالاعتذار الاول يندفع اعتراض من أورد عليه أن مالكاً قال في روايته عنه إنه لا يستحب ، قلعه صاحب البصرة منهم ، وحكاه الباجي عن كثير من متقدمهم . وأسلم العبارات قول ابن المنذر : لم يختلفوا أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا اقتسح الصلاة . وقول ابن عبد البر : أجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلاة . ومن قال بالوجوب أيضا الوزاعي والحيدى شيخ البخارى وابن خزيمة من أصحابنا قلعه عنه الحاكم في ترجمة محمد بن علي العلوي ، وحكاه القاضي حسين عن الامام أحمد ، وقال ابن عبد البر : كل من قلعه عنه الايجاب لا يطل الصلاة بتركه إلا في رواية عن الوزاعي والحيدى . قلت : ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة يأثم تاركه ، وأما قول النووي في شرح المذهب أجمعوا على استحبابه ونقله ابن المنذر ونقل العبدري عن الزبيدي أنه لا يرفع ولا يستند بخلافهم ، ونقل الثفال عن أحمد بن سيار أنه أوجب ، وإذا لم يرفع لم تصح صلاته ، وهو مردود بإجماع من قبله ، وفي نقل الاجماع نظر فقد نقل القول بالوجوب عن بعض من تقدمه ونقله الثفال في فتاويه عن أحمد بن سيار الذي مضى ونقله القرطبي في أوائل تفسيره عن بعض المالكية وهو مقتضى قول ابن خزيمة إنه ركن ، واحتج ابن حزم بمواظبة النبي ﷺ على ذلك وقد قال : صلوا كما رأيتموني أصلي ، وسيأتي ما يرد عليه في ذلك في الباب الذي يليه ، وبإتي الكلام على نهاية الرفع بعد بياض

٨٤ - باب رفع اليدين إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع

٧٣٦ - **حدثنا** محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حدّ مَنكبيّه ، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع ، ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع ويقول : سمع الله لمن حمده ، ولا يفعل ذلك في السجود »

٧٣٧ - **حدثنا** إسحاق الواسطي قال حدثنا خالد بن عبد الله عن خالد عن أبي قلابة « أنه رأى مالك ابن الحويرث إذا صلى كبر ورفع يديه ، وإذا أراد أن يركع رفع يديه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه ، وحدث أن رسول الله ﷺ صنع هكذا »

قوله (باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع) قد صنف البخاري في هذه المسألة جزءا منفردا ، وحكى فيه عن الحسن وحيد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك . قال البخاري : ولم يستثن الحسن أحدا . وقال ابن عبد البر : كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه قلعه إلا ابن مسعود . وقال محمد بن نصر المروزي :

أجمع علماء الامصار على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة . وقال ابن عبد البر ^(١) : لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيما إلا ابن القاسم . والذي نأخذ به الرفع على حديث ابن عمر ، وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ، ولم يحك الترمذى عن مالك غيره ، ونقل الخطاى وتبعه القرطبى فى المفهم أنه آخر قولى مالك وأصحهما ، ولم أر للمالكية دليلا على تركه ولا متمسكا إلا بقول ابن القاسم . وأما الحنفية فقولوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك . وأجيبوا بالظن فى إسناده لأن أبا بكر بن عياش رآه ساء حفظه بأخرة ، وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه ، وستأتى رواية نافع بعد بابين ، والعديد الكثير أولى من واحد ، لا سيما وهم مثبتون وهو نافع ، مع أن الجمع بين الروایتين ممكن وهو أنه لم يسكن يراه واجبا ففعله تارة وتركه أخرى . ومما يدل على ضعفه ما رواه البخارى فى « جزء رفع اليدين » عن مالك أن ابن عمر كان إذا رأى رجلا لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رماة بالحصى ، واحتجوا أيضا بحديث ابن مسعود « أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه عند الاقتراح ثم لا يعود ، أخرجه أبو داود ، ورده الشافعى بأنه لم يثبت ، قال : ولو ثبت لكان المثبت مقدما على الثانى ، وقد صححه بعض أهل الحديث ، لكنه استدلل به على عدم الوجوب ، والطحاوى إنما نصب الخلاف مع من يقول بوجوبه كالأوزاعى وبعض أهل الظاهر ، ونقل البخارى عقب حديث ابن عمر فى هذا الباب عن شيخه على بن المدينى قال : حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر هذا ، وهذا فى رواية ابن عساکر . وقد ذكره البخارى فى « جزء رفع اليدين » ، وزاد : وكان على أهل زمانه . ومقابل هذا قول بعض الحنفية إنه يبطل الصلاة . ونسب بعض متأخرى المغاربة فاعله إلى البدعة ، ولهذا مال بعض محققهم كما حكاه ابن دقيق العيد إلى تركه دراهم المفسدة . وقد قال البخارى فى « جزء رفع اليدين » : من زعم أنه بدعة فقد طعن فى الصحابة فإنه لم يثبت عن أحد منهم تركه . قال : ولا أسانيد أصح من أسانيد الرفع انتهى . والله أعلم . وذكر البخارى أيضا أنه رواه سبعة عشر رجلا من الصحابة ، وذكر الحاكم وأبو القاسم بن منده عن رواه العشرة المبشرة ، وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه تتبع من رواه من الصحابة فبلغوا خمسين رجلا . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . وأغانت هذه الطريق تصريح الزهرى بأخبار سالم له به . قوله (عن أبيه) سواء غير أبى ذر فقالوا ، عن عبد الله بن عمر . قوله (حين يكبر للركوع) أى عند ابتداء الركوع ، وهو مقتضى رواية مالك بن الحويرث المذكورة فى الباب حيث قال « وإذا أراد أن يركع رفع يديه ، وسيأتى فى « باب التكبير إذا قام من السجود » من حديث أبى هريرة « ثم يكبر حين يركع » . قوله (ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع) أى إذا أراد أن يرفع . ويؤيده رواية أبى داود من طريق البيهقى عن الزهرى بلفظ « ثم إذا أراد أن يرفع صلبه رفعهما حتى يكونا حذو منكبيه ، ومقتضاه أنه يتبدى رفع يديه عند ابتداء القيام من الركوع ، وأما رواية ابن عيينة عن الزهرى التى أخرجهما عنه أحمد وأخرجها عن أحمد أبو داود بلفظ « وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ، فعنائه بعد ما يشرع فى الرفع لتستقر الروايات : قوله (ولا يفعل ذلك فى السجود) أى لا فى الهوى إليه ولا فى الرفع منه كما فى رواية شعيب فى الباب الذى بعده حيث قال « حين يسجد ولا حين يرفع رأسه ، وهذا يشمل ما إذا نهض

(١) فى مخطوطة الرياض : ابن عبد البر .

من السجود إلى الثانية والرابعة والتشهدين ، ويشمل ما إذا قام إلى الثالثة أيضا لكن بدون تشهد لكونه غير واجب (١) وإذا قلنا باستحباب جلسة الاستراحة لم يبدل هذا اللفظ على نفي ذلك عند القيام منها إلى الثانية والرابعة ، لكن قد روى يحيى القطان عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا بهذا الحديث وفيه « ولا يرفع بعد ذلك » أخرجه الدارقطني في الغرائب بإسناد حسن . وظاهره يشمل النبي عما عدا المواطن الثلاثة ، وسيأتي اثبات ذلك في موطن رابع بعد باب . **قوله** (عن خالد) هو الخداء ، وفي رواية المستمل والرخي ، وحدثننا خالد . **قوله** (إذا صلى كبر ورفع يديه) في رواية مسلم « ثم رفع » وزاد مسلم من رواية نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث « حتى يمأذى بهما أذنيه » ووم الحب الطبري فمزاه للتق . **قوله** (وحدث) أي مالك بن الحويرث ، وليس معطوفا على قوله « رأى » ، فيبقى فاعله أبو قلابة فيصير مرسلا

٨٥ - باب إلى أين يرفع يديه ؟ وقال أبو حميد في أصحابه « رفع النبي ﷺ حذو منكبيه »

٧٢٨ - **حدثنا** أبو البيان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرنا سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت النبي ﷺ افتتح التكبير في الصلاة فرفع يديه حين يكبر حتى يجعلهما حذو منكبيه ، وإذا كبر للركوع فعل مثله ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فعل مثله وقال : ربنا ولك الحمد ، ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود »

قوله (باب إلى أين يرفع يديه) لم يحزم المصنف بالحكم كما جزم به قبل وبعد جريا على عادته فيما إذا قوى الخلاف ، لكن الأرجح عنده معاذة المنكبين لاقتصاره على إيراد دليله . **قوله** (وقال أبو حميد الخ) هذا التعليق طرف من حديث سيأتي في « باب سنة الجلوس في التشهد » وسنذكر هناك من عرفنا اسمه من أصحابه المذكورين أن شاء الله تعالى . **قوله** (حذو منكبيه) بفتح المهملة واسكان الذال المعجمة أي مقابلهما ، والمنكب جمع عظم العضد والكتف ، وبهذا أخذ الشافعي والجمهور . وذهب الحنفية إلى حديث مالك بن الحويرث المتقدم ذكره عند مسلم ، وفي لفظ له عنه حتى يمأذى بهما فروع أذنيه ، وعند أبي داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر بلفظ « حتى حادثا أذنيه » ورجح الأول لكون إسناده أصح . وروى أبو ثور عن الشافعي أنه جمع بينهما فقال : يمأذى بظهر كفيه المنكبين وباطراف أنامله الأذنين . ويؤيده رواية أخرى عن وائل عند أبي داود بلفظ « حتى كانتا حيال منكبيه » وحاذى بأهاميته أذنيه ، وبهذا قال المتأخرون من المالكية فيما حكاه ابن شاش في الجواهر لكن روى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه حذو منكبيه في الاقتراح ، وفي غيره دون ذلك ، أخرجه أبو داود . ويعارضه قول ابن جرير : قلت لنافع أكان ابن عمر يجعل الأولى أرفقهن ؟ قال : لا . ذكره أبو داود أيضا وقال : لم يذكر رفعهما دون ذلك غير مالك فيما أعلم . **قوله** (وإذا قال سمع الله لمن حمده فعل مثله) ظاهره أنه

(١) مراده عند الشافعية جماعة من أهل العلم ، والعباد وجوبه كما هو مذهب أحمد وجماعة ، لكونه صلى الله عليه وسلم فله وداوم عليه وسجد للسهو لما تركه سهوا ، ولم يسم قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، وإن أقم

يقول التسميع في ابتداء ارتفاعه من الركوع ، وسيأتي الكلام عليه بعد أبواب قليلة . (فائمه) : لم يرد ما يدل على التفرقة في الرفع بين الرجل والمرأة ، وعن المنفية يرفع الرجل إلى الأذنين والمرأة إلى المنكبين لأنه أستر لها . والله أعلم

٨٦ - باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين

٧٣٩ - **حَرْشُ عِيَّاشٍ** قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ حَرَمٍ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَفَعَ يَدَيْهِ ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ . وَرَفَعَ ذَلِكَ ابْنُ عَمَرَ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ » . رَوَاهُ حُمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ حَرَمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَرَوَاهُ ابْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَيُّوبَ وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ مَخْتَصَرًا

قوله (باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين) أى بعد التشهد ، فيخرج ما إذا تركه ونهض قائما من السجود لمعوم قوله في الرواية التي قبله ولا حين يرفع رأسه من السجود ، ويحتمل حمل النبي هناك على حالة رفع الرأس من السجود لا على ما بعد ذلك حين يستوى قائما . وأبعد من استدلال بقول سالم في روايته ، ولا يفعل ذلك في السجود ، على موافقة رواية نافع في حديث هذا الباب حيث قال ، وإذا قام من الركعتين ، لأنه لا يلزم من كونه لم ينه أنه أثبت بل هو ساكت عنه . وأبعد أيضا من استدلال بروايه سالم على ضعف رواية نافع ، والحق أنه ليس بين روايتي نافع وسالم تعارض ، بل في رواية نافع زيادة لم ينهها سالم ، وستأتي الإشارة إلى أن سالما أثبتها من وجه آخر . **قوله** (حدثنا عياش) هو بالمشاة التحتانية وبالمعجمة وهو ابن الوليد الرقام ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، وعبيد الله هو ابن عمر بن حفص . **قوله** (نرفع ذلك ابن عمر إلى النبي ﷺ) في رواية أبي ذر ، إلى نبي الله ﷺ ، قال أبو داود : رواه الثقي يعني عبد الوهاب عن عبيد الله فلم يرفعه وهو الصحيح ، وكذا رواه الليث ابن سعد وابن جريج ومالك يعني عن نافع موقوفا ، وحكى الدارقطني في العلل الاختلاف في وقفه ورفعه وقال : الأشبه بالصواب قول عبد الأعلى . وحكى الاسماعيلي عن بعض مشايخه أنه أومأ إلى أن عبد الأعلى أخطأ في رفعه ، قال الاسماعيلي : وخالفه عبد الله بن إدريس وعبد الوهاب الثقي والمعتمر يعني عن عبيد الله فرووه موقوفا عن ابن عمر قلت : وقفه معتمر وعبد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال ، لكن رفعاه عن عبيد الله عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أخرجهما البخاري في جزء رفع اليدين ، وفيه الزيادة . وقد توبع نافع على ذلك عن ابن عمر ، وهو فيما رواه أبو داود وصححه البخاري في الجزء المذكور من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر قال ، كان النبي ﷺ إذا قام في الركعتين كبر ورفع يديه ، وله شواهد منها حديث أبي حميد الساعدي وحديث علي بن أبي طالب أخرجهما أبو داود وصحجهما ابن خزيمة وابن حبان . وقال البخاري في الجزء المذكور : ما زاده ابن عمر وعلي وأبو حميد في عشرة من الصحابة من الرفع عند القيام من الركعتين صحيح ، لأنهم لم يحسبوا صلاة واحدة فاختلفوا فيها وإنما زاد بعضهم على بعض ، والزيادة مقبولة من أهل العلم . وقال ابن بطال : هذه زيادة يجب قبولها لمن يقول بالرفع . وقال الخطابي : لم يقل به الشافعي ، وهو لازم على أصله في قبول الزيادة . وقال ابن خزيمة : هو ستة ، وإن لم يذكره

الشافعي فالإسناد صحيح ، وقد قال : قولوا بالسنة ودعوا قول (١) . وقال ابن دقيق العيد : قياس نظر الشافعي أنه يستحب الرفع فيه لأنه أثبت الرفع عند الركوع والرفع منه لكونه زائداً على من اقتصر عليه عند الافتتاح ، والحجة في الموضعين واحدة ، وأول راض سيرة من يسيرها . قال : والصواب لإثباته ، وأما كونه مذهباً للشافعي لكونه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي ففيه نظر . انتهى . ووجه النظر أن محل العمل بهذه الوصية ما إذا عرف أن الحديث لم يطلع عليه الشافعي ، أما إذا عرف أنه اطلع عليه ورده أو تأوله بوجه من الوجوه فلا ، والأمر هنا محتمل . واستنبط البيهقي من كلام الشافعي أنه يقول به لقوله في حديث أبي حميد المشتمل على هذه السنة وغيرها : وبهذا قول . وأطلق النووي في الروضة أن الشافعي نص عليه ، لكن الذي رأيت في الآم خلاف ذلك فقال في باب رفع اليدين في التكبير في الصلاة ، بعد أن أورد حديث ابن عمر من طريق سالم وتكلم عليه : ولا أمره أن يرفع يديه في شيء من الذكر في الصلاة التي لها ركوع وسجود إلا في هذه المواضع الثلاثة . وأما ما وقع في أواخر البويطي : يرفع يديه في كل خفض ورفع ، فيحمل الخفض على الركوع والرفع على الاعتدال ، وإلا فله على ظاهره يقتضي استحبابه في السجود أيضاً وهو خلاف ما عليه الجمهور ، وقد نفاه ابن عمر . وأعرب الشيخ . بو حامد في تعليقه فتقل الإجماع على أنه لا يشرع الرفع في غير المواطن الثلاثة ، وتعقب بصحة ذلك عن ابن عمر . وابن عباس وطاوس ونافع وعطاء كما أخرجه عبد الرزاق وغيره عنهم بأسانيد قوية ، وقد قال به من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وأبو علي الطبري والبيهقي والبقوي وحكام ابن خزيمة متداد عن مالك وهو شاذ . وأصح ما وقفت عليه من الأحاديث في الرفع في السجود ما رواه النسائي من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن نصر بن عاصم عن مالك ابن الحويرث ، أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه في صلاته إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من ركوعه ، وإذا سجد ، وإذا رفع رأسه من سجوده حتى يحاذي بهما فروع أذنيه ، وقد أخرج مسلم بهذا الإسناد طرقة الآخر (٢) كما ذكرناه في أول الباب الذي قبل هذا . ولم ينفرد به سعيد فقد تابعه همام عن قتادة عند أبي عوانة في صحيحه . وفي الباب عن جماعة من الصحابة لا يخلو شيء منها عن مقال ، وقد روى البخاري في « جزء رفع اليدين » في حديث على المرفوع « ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد ، وأشار إلى تضعيف ما ورد في ذلك . (تنبيه) : روى الطحاوي حديث الباب في مشكله من طريق نصر بن علي عن عبد الأعلى بلفظ « كان يرفع يديه في كل خفض ورفع وركوع وسجود وقيام وقعود وبين السجدين » ويذكر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك ، وهذه رواية شاذة ، فقد رواه الأساعلي عن جماعة من مشايخ الحفاظ عن نصر بن علي المذكور بلفظ عياش شيخ البخاري ، وكذا رواه هو وأبو نعيم من طرق أخرى عن عبد الأعلى كذلك . قوله (رواه حماد بن سلمة عن أبيوب الخ) وصله البخاري في الجزء المذكور عن موسى بن إسماعيل عن حماد مرفوعاً ولفظه « كان إذا كبر رفع يديه ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، قوله (ورواه ابن طهمان) يعني إبراهيم عن أيوب وموسى بن عقبة ، وهذا وصله البيهقي من طريق عمر بن عبد الله ابن رزين عن إبراهيم بن طهمان بهذا السند موقوفاً نحو حديث حماد وقال في آخره « وكان رسول الله ﷺ يفعل ذلك » . واعترض الأساعلي فقال : ليس في حديث حماد ولا ابن طهمان الرفع من الركعتين الموقوف لأجله الباب ،

(١) قد أحسن ابن خزيمة في هذا قس الله روحه ، وهذا هو اللائق به رحمه الله

(٢) مراده بذلك قوله « حتى يحاذي بهما فروع أذنيه »

قال : فلعلم المحدث عنه دخل له باب في باب ، بمعنى أن هذا التعليق يليق بحديث سالم الذي في الباب الماضي . وأجيب بأن البخارى قصد الرد على من جزم بأن رواية نافع لأصل الحديث موقوفة وأنه خالف في ذلك سالما كما قلناه ابن عبد البر وغيره ، وقد تبين بهذا التعليق أنه اختلف على نافع في وقفه ورفع له لا خصوص هذه الزيادة ، والذي يظهر أن السبب في هذا الاختلاف أن نافعا كان يرويه موقوفا ثم يعقبه بالرفع ، فكأنه كان أحيانا يقتصر على الموقوف أو يقتصر عليه بعض الرواة عنه . والله أعلم

٨٧ - باب وضع اليمنى على اليسرى

٧٤٠ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ** عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ « كَانَ النَّاسُ يُؤَمُّونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ . قَالَ أَبُو حَازِمٍ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا يُنْبِئُنِي ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ » : قَالَ إِسْمَاعِيلُ « يُنْبِئُنِي ذَلِكَ » وَلَمْ يَقُلْ « يُنْبِئُنِي »

قوله (باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) أى في حال القيام . **قوله** (كان الناس يؤمرون) هذا حكمه الرفع لأنه لا محمول على أن الأمر لهم بذلك هو النبي ﷺ كما سيأتى . **قوله** (على ذراعه) أيهم موضع من الذراع ، وفي حديث واثل عند أبي داود والنسائي ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد ، وصححه ابن خزيمة وغيره ، وأصله في صحيح مسلم بدون الزيادة ، والرسغ يضم الزاء وسكون السين المهملة بعدها معجمة هو المفصل بين الساعد والكف ، وسيأتى أثر على نحوه في أواخر الصلاة ، ولم يذكر أيضا علمها من الجسد . وقد روى ابن خزيمة من حديث واثل أنه وضعهما على صدره ، والبراز عند صدره ، وعند أحد في حديث هلب الطائي نحوه . وعلب يضم الهاء وسكون اللام بعدها موحدة ، وفي زيادات المسند من حديث على أنه وضعهما تحت السرة وإسناده ضعيف . واعترض الداني في أطراف الموطأ فقال : هذا معلول ، لأنه ظن من أبي حازم ، ورد بأن أبا حازم لو لم يقل لا أعلمه إلخ لكان في حكم المرفوع ، لأن قول الصحابي كنا يؤمر بكذا يصرف بظاهره إلى من له الأمر وهو النبي ﷺ ، لأن الصحابي في مقام تعريف الشرع فيحمل على من صدر عنه الشرع ، ومثله قول عائشة كنا تؤمر بقضاء الصوم فانه محمول على أن الأمر بذلك هو النبي ﷺ . وأطلق البيهقي أنه لا خلاف في ذلك بين أهل النقل والله أعلم . وقد ورد في سنن أبي داود والنسائي وصحيح ابن السكن شيء يستأنس به على تعيين الأمر والأمور ، فروى عن ابن مسعود قال « رأيت النبي ﷺ واضعا يده اليسرى على يده اليمنى فزعا » ووضع اليمنى على اليسرى ، إسناده حسن ، قيل : لو كان مرفوعا ما احتاج أبو حازم إلى قوله لا أعلمه إلخ ، والجواب أنه أراد الانتقال إلى التصريح ، فالاول لا يقال له مرفوع وإنما يقال : له حكم الرفع ، قال العلماء : الحكمة في هذه الهيئة أنه صفة السائل الدليل ، وهو أمتن من العبث وأقرب إلى الخشوع ، وكان البخارى لحظ ذلك فعقبه بباب الخشوع . ومن اللطائف قول بعضهم : القلب موضع التوبة ، والعادة أن من احترز على حفظ شيء جعل يديه عليه . قال ابن عبد البر : لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف ، وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين ، وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره . وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال ، وصار إليه أكثر أصحابه ، وعنه التفرقة بين الفريضة والنافلة . ومنهم من كره الإمساك . ونقل ابن الحاجب أن ذلك حيث يمسك معتمدا لقصد الراحة .

قوله (قال أبو حازم) يعني رواه بالسند المذكور اليه (لا أعلمه) أى سهل بن سعد (إلا ينسب) بفتح أوله وسكون النون وكسر الميم ، قال أهل اللغة : تمت الحديث إلى غيرى رفته وأسندته ، وصرح بذلك مع بن هبى وابن يوسف عند الاسماعيل والدارقطنى ، وزاد ابن وهب : ثلاثهم عن مالك بلفظ د رفع ذلك ، ومن اصطلاح أهل الحديث إذا قال الراوى ينسبه فإياه يرفع ذلك إلى النبي ﷺ ولو لم يبقه . **قوله** (وقال اسماعيل ينسب ذلك (ولم يقل ينسب) الأول بضم أوله وفتح الميم بلفظ المجهول ، والثانى وهو المنسب كرواية القعنبى ، فعل الأول الهاء خبير الشأن فيكون مرسلان أبا حازم لم يعين من نماء له ، وعلى رواية القعنبى الضمير لسهل شيخه فهو متصل . واسماعيل هذا هو ابن أبى أويس شيخ البخارى كما جزم به الحميدى فى الجمع . وقرأت بخط مغلطاي هو اسماعيل بن اسحق القاضى ، وكأنه رأى الحديث عند الجوزى والبيهقى وغيرهما من روايته عن القعنبى فظن أنه المراد ، وليس كذلك لأن رواية اسماعيل بن اسحق موافقة لرواية البخارى ، ولم يذكر أحد أن البخارى روى عنه وهو أصغر سنا من البخارى وأحدث سنا ، وقد شاركه فى كثير من مشايخه البصريين القدماء : ووافق اسماعيل بن أبى أويس على هذه الرواية عن مالك سوى بن سعيد فيما أخرجه الدارقطنى فى الثرائب

(تنبيه) : حكى فى المطالع أن رواية القعنبى بضم أوله من أنسبى ، قال : وهو غلط ؛ وتمقب بأن الزجاج ذكر فى كتاب فقلت وأفلت : تمت الحديث وأنتميته ، وكذا حكاه ابن دريد وغيره . ومع ذلك فالذى ضبطناه فى البخارى عن القعنبى بفتح أوله من الثلاثى ، فلعل الضم رواية القعنبى فى الموطأ . والله أعلم

٨٨ - باب الخشوع فى الصلاة

٧٤١ - **حدثنا** اسماعيل قال **حدثنى** مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال « هل يؤمن قبيلى ها هنا ؟ والله ما يؤمن على ركوعتكم ولا خشوعكم ، وإنى لأراكم من وراء ظهري »

٧٤٢ - **حدثنا** محمد بن بشار قال **حدثنا** غندر قال **حدثنا** شعبه قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال « أقيموا الركوع والسجود ، فوالله إنى لأراكم من بعدى - وربما قال - من بعد ظهري إذا ركعتم وسجدتم »

قوله (باب الخشوع فى الصلاة) سقط لفظ « باب » من رواية أبى ذر . والخشوع ثارة يكون من فعل القلب كالخشبة ، وثارة من فعل البدن كالسكون ، وقيل : لا بد من اعتبارهما حكاه الفخر الرازى فى تفسيره . وقال غيره : هو معنى يقوم بالنفس بظهوره سكن فى الأطراف يلائم مقصود العبادة . ويدل على أنه من عمل القلب حديث على « الخشوع فى القلب » أخرجه الحاكم . وأما حديث « لو خشع هذا خشعت جوارحه ، ففيه إشارة إلى أن الظاهر عنوان الباطن . وحديث أبى هريرة من هذا الوجه سبق الكلام عليه فى « باب عظة الامام الناس فى تمام الصلاة » من أبواب القبلة . وأورد فيه أيضا حديث أنس من وجه آخر يعمض مغايرة . **قوله** (عن أنس) عند الاسماعيل من رواية أبى موسى عن غندر التصريح بقول قتادة « سمعت أنس بن مالك » . **قوله** (أقيموا الركوع والسجود) أى أكلهما ، وفى رواية معاذ بن شعبه عند الاسماعيل « أنما » بدل أقيموا . **قوله** (فوالله إنى لأراكم من بعدى) تقدم الكلام على معنى

هذه الرواية . وأغرب الداردي الشارح لحمل البعدي هنا على ما بعد الوفاة ؛ بمعنى أن أعمال الأمة تعرض عليه ، وكأنه لم يتأمل سياق حديث أبي هريرة حيث بين فيه سبب هذه المقالة ، وقد تقدم في الباب المذكور ما يدل على أن حديث أبي هريرة وحديث أنس في قضية واحدة ، وهو مقتضى صنيع البخاري في إيراد الحديثين في هذا الباب ، وكذا أوردتهما مسلم معا . واستشكل إيراد البخاري لحديث أنس هذا لكونه لا ذكر فيه للخشوع الذي ترجم له ، وأجيب بأنه أراد أن يبينه على أن الخشوع يندرك بسكون الجوارح اذ الظاهر عنوان الباطن . وروى البيهقي بإسناد صحيح عن مجاهد قال : كان ابن الزبير إذا قام في الصلاة كأنه عود ، وحدث أن أبا بكر الصديق كان كذلك . قال وكان يقال : ذاك الخشوع في الصلاة . واستدل بحديث الباب على أنه لا يجب اذ لم يأمرهم بالإعادة ، وفيه نظر . ثم في حديث أبي هريرة من وجه آخر عند مسلم : صلى رسول الله ﷺ يوما ثم انصرف فقال : يا فلان ألا تحسن صلاتك ، وله في رواية أخرى : أتوا الركوع والسجود ، وفي أخرى : أقيموا الصفوف ، وفي أخرى : لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ، وعند أحمد : صلى بنا الظهر وفي مؤخر الصفوف رجل فأساء الصلاة ، وعنده من حديث أبي سعيد الخدري أن بعض الصحابة تمتع المسابقة لينظر هل يعلم به رسول الله ﷺ أولا ؟ فلما قضى الصلاة نهاه عن ذلك ، واختلاف هذه الأسباب يدل على أن جميع ذلك صدر من جماعة في صلاة واحدة أو في صلوات ، وقد حكى النووي الإجماع على أن الخشوع ليس بواجب ، ولا يرد عليه قول القاضي حسين : أن مدافعة الاخشين اذا انتهت الى حد يذهب معه الخشوع أبطلت الصلاة ، وقاله أيضا أبو زيد المروزي ، لجواز أن يكون بعد الإجماع السابق أو المراد بالإجماع أنه لم يصرح أحد بوجوده ، وكلامه (١) في أمر يحصل من مجموع المدافعة وترك الخشوع ، وفيه تعقب على من نسب الى القاضي وأبي زيد أنهما قالوا أن الخشوع شرط في صحة الصلاة ، وقد حكاه المحب الطبري وقال : هو محمول على أن يحصل في الصلاة في الجملة لا في جميعها ، والخلاف في ذلك عند الحنابلة أيضا . وأما قول ابن بطال : فإن قال قائل فإن الخشوع فرض في الصلاة ، قيل له بحسب الانسان أن يقبل على صلاته بقلبه ونيته يريد بذلك وجه الله عز وجل ولا طاقة له بما اعترضه من الخواطر . لحاصل كلامه أن القدر المذكور هو الذي يجب من الخشوع ، وما زاد على ذلك فلا . وأنكر ابن المنير إطلاق الفرضية وقال : الصواب أن عدم الخشوع تابع لما يظهر عنه من الآثام وهو أمر متفاوت ، فإن أثر نقصا في الواجبات كان حراما وكان الخشوع واجبا والا فلا . وقد سئل عن الحسكة في تحذيرهم من النقص في الصلاة برؤيته إياهم دون تحذيرهم برؤية الله تعالى لهم ، وهو مقام الإحسان المبين في سؤال جبريل كما تقدم في كتاب الايمان ، اعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك ، فأجيب بأن في التعليل برؤيته ﷺ لهم تنبيهها على رؤية الله تعالى لهم ، فانهم إذا أحسنوا الصلاة لكون النبي ﷺ إمامهم أيقظهم ذلك إلى مراقبة الله تعالى مع ما تضمنته الحديث من المعجزة له ﷺ بذلك ، ولكونه يبعث شهيدا عليهم يوم القيامة فإذا علوا أنه إمام تحفظوا في عبادتهم ليشهد لهم بحسن عبادتهم

٨٩ - باب ما يقول بعد التكبير

٧٤٣ - **حديث** أنس بن مالك قال حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس « أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر رضي

اللهُ هُنَمَا كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَدِّ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ »

٧٤٤ - **حديث** موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد الواحد بن زياد قال حدثنا حماد بن عمار بن القعقاع قال حدثنا أبو زرعة قال حدثنا أبو هريرة قال « كان رسول الله ﷺ يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَانَةً - قَالَ أَحْسِبُهُ قَالَ هُنِيَّةٌ - فَقُلْتُ : بَأَيِّ وَائِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِسْكَانُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ ؟ قَالَ أَقُولُ : اللَّهُمَّ بِاعِذِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنَقِّي الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِّ وَالْبَرَدِ »

قوله (باب ما يقول بعد التكبير) في رواية المستمل د باب ما يقرأ ، بدل د ما يقول ، وعليها اقتصر الاسماعيل . واستشكل إيراد حديث أبي هريرة إذ لا ذكر للقراءة فيه ، وقال الزين بن المنير : ضمن قوله ما يقرأ ما يقول من الدعاء قولاً متصلاً بالقراءة ، أو لما كان الدعاء والقراءة يقصد بهما التقرب إلى الله تعالى استغنى بذلك أحدهما عن الآخر كما جاء د علقتهما تبناً وماء بارداً ، . وقال ابن رشيد : دعاء الافتتاح يتضمن مناجاة الرب والاقبال عليه بالسؤال ، وقراءة فاتحة تتضمن هذا المعنى ، فظهرت المناسبة بين الحديثين . **قوله** (كانوا يفتتحون الصلاة) أي القراءة في الصلاة ، وكذلك رواه ابن المنذر والجوزقي وغيرهما من طريق أبي عمر الدوري وهو حفص بن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ د كانوا يفتتحون القراءة بالحد لله رب العالمين ، وكذلك رواه البخاري في د جزء القراءة خلف الإمام ، عن عمرو بن مرزوق عن شعبة وذكر أنها أبين من رواية حفص بن عمر . **قوله** (بالحد لله وب العالمين) بضم الدال على الحكاية . واختلف في المراد بذلك فقيل : المعنى كانوا يفتتحون بالفاتحة ، وهذا قول من أثبت البسملة في أولها ، وتعقب بأنها إنما تسمى الحد فقط ، وأجيب بمنع الحصر ، ومستنده ثبوت تسميتها بهذه الجملة وهي د الحمد لله رب العالمين ، في صحيح البخاري أخرجه في فضائل القرآن من حديث أبي سعيد بن الملقى د أن النبي ﷺ قال له : ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن ، فذكر الحديث وفيه قال د الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى . وقيل المعنى كانوا يفتتحون بهذا اللفظ تسمكاً بظاهر الحديث ، وهذا قول من نفي قراءة البسملة ، لكن لا يلزم من قوله كانوا يفتتحون بالحد أنهم لم يقرؤا بسم الله الرحمن الرحيم سرا ، وقد أطلق أبو هريرة السكوت على القراءة سرا كما في الحديث الثاني من الباب ، وقد اختلف الرواة عن شعبة في لفظ الحديث : فرواه جماعة من أصحابه عنه بلفظ د كانوا يفتتحون القراءة بالحد لله رب العالمين ، ورواه آخرون عنه بلفظ د فلم أسمع أحدا منهم يقرأ ببسم الله الرحمن الرحيم ، كذا أخرجه مسلم من رواية أبي داود الطيالسي ومحمد بن جعفر ، وكذا أخرجه الخطيب من رواية أبي عمر الدوري شيخ البخاري فيه ، وأخرجه ابن خزيمة من رواية محمد بن ابن جعفر بالفظين ، وهؤلاء من أثبت أصحاب شعبة ، ولا يقال هذا اضطراب من شعبة لأننا نقول قد رواه جماعة من أصحاب قتادة عنه بالفظين ، فأخرجه البخاري في د جزء القراءة ، والفسائي وابن ماجه من طريق أيوب وهؤلاء والترمذي من طريق أبي عوانة والبخاري في د جزء القراءة ، وأبو داود من طريق هشام الدستوائي والبخاري فيه وابن حبان من طريق حماد بن سلمة والبخاري فيه والبراج من طريق همام كلهم عن قتادة باللفظ الأول ، وأخرجه

مسلم من طريق الأوزاعي عن قتادة بلفظ «لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم» ، وقد قدح بعضهم في صحته بكون الأوزاعي رواه عن قتادة مسكوبة ، وفيه نظر فإن الأوزاعي لم ينفرد به فقد رواه أبو يعلى عن أحمد الدورقي والسراج عن يعقوب الدورقي وعبد الله بن أحمد عن أحمد بن عبد الله السلمي ثلاثتهم عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ «لم يكونوا يفتشون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم» ، قال شعبة قلت لقتادة : سمعته من أنس ؟ قال : نحن سألناه . لكن هذا الذي يحول على ما قدمناه أن المراد أنه لم يسمع منهم بالبسملة ، فيحتمل أن يكونوا يقرءونها سرا ، ويؤيده رواية من رواه عنه بلفظ «لم يكونوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم» ، كذا رواه سعيد بن أبي عروبة عند النسائي وابن حبان وممام عند الدارقطني وشيبان عند الطحاوي وابن حبان وشعبة أيضا من طريق وكيع عنه عند أحمد أربعهم عن قتادة . ولا يقال هذا اضطراب من قتادة لأننا نقول : قد رواه جماعة من أصحاب أنس عنه كذلك : فرواه البخاري في «جزء القراءة» ، والسراج وأبو عوانة في صحيحه من طريق إسحق بن أبي طلحة والمراج من طريق ثابت البناني والبخاري فيه من طريق مالك بن دينار كلهم عن أنس باللفظ الأول ، ورواه الطبراني في الأوسط من طريق إسحق أيضا وابن خزيمة من طريق ثابت أيضا والنسائي من طريق منصور بن زاذان وابن حبان من طريق أبي قلابة والطبراني من طريق أبي أمامة كلهم عن أنس باللفظ الثاني للجهر ، فطريق الجمع بين هذه الالفاظ حل نفي القراءة على نفي السماع ونفي السماع على نفي الجهر ، ويؤيده أن لفظ رواية منصور بن زاذان «لم يسمعون قراءة بسم الله الرحمن الرحيم» ، وأصرح من ذلك رواية الحسن عن أنس عند ابن خزيمة بلفظ «كانوا يسمون بسم الله الرحمن الرحيم» ، فاندفع بهذا تعليل من أعله بالاضطراب كابن عبد البر ، لأن الجمع إذا أمكن تعيين المصير إليه . وأما من قدح في صحته بأن أباسلة سعيد بن يزيد سأل أنسا عن هذه المسألة فقال «ذلك لئلا نفي عن شيء ما أحفظه ولا سألتني عنه أحد قبلك» ، ودعوى أبي شامة أن أنسا سئل عن ذلك سؤالين فيسأل أبي سلة «هل كان الانتاح بالبسملة أو الحمدلة» ، وسؤال قتادة «هل كان يبدأ بالفتحة أو غيرها» ، قال : وبدل عليه قول قتادة في صحيح مسلم «نحن سألناه» ، انتهى فليس بجديد . لأن أحمد روى في مسنده باسناد الصحيحين أن سؤال قتادة نظير سؤال أبي سلة ، والذي في مسلم إنما قاله عقب رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة ، ولم يبين مسلم صورة المسألة وقد بينها أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد في رواياتهم التي ذكرناها عن أبي داود أن السؤال كان عن افتتاح القراءة بالبسملة ، وأصرح من ذلك رواية ابن المنذر من طريق أبي جابر عن شعبة عن قتادة قال «سألت أنسا : اقرأ الرجل في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم» فقال : صليت وراء رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، فظهر اتحاد سؤال أبي سلة وفتادة ، وغايته أن أنسا أجاب قتادة بالحكم دون أبي سلة ، فلهذا تذكره لما سأله قتادة بدليل قوله في رواية أبي سلة «ما سألتني عنه أحد قبلك» ، وأقاله لما أحفظه قتادة دون أبي سلة فإن قتادة أحفظ من أبي سلة بلا نزاع ، وإذا انتهى البحث إلى أن حصل حديث أنس نفي الجهر بالبسملة على ما ظهر من طريق الجمع بين مختلف الروايات عنه فني وجدت رواية فيها إثبات الجهر قدمت على نفيه ، لا مجرد تقديم رواية المثبت على النافي لأن أنسا يبعد جدا أن يصحب النبي ﷺ مدة عشر سنين ثم يصحب أبابكر وعمر وعثمان خمسا وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة ، بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه بعد عهده به ، ثم تذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد الجهر ولم يستحضر الجهر بالبسملة ، فيتعين

الآخذ بمحدث من أنبت الجهر^(١) . وسيأتي الكلام على ذلك في باب جهر المأموم بالتأمين ، إن شاء الله قريبا . وترجم له ابن خزيمة وغيره د لإباحة الأسرار بالبسملة في الجهرية ، وفيه نظر لأنه لم يختلف في إباحته بل في استحبابه ، واستدل به المالكية على ترك دعاء الافتتاح . وحديث أبي هريرة الذي بعده يرد عليه ، وكان هذا هو السر في إirاده . وقد تحرر أن المراد بمحدث أنس بيان ما يفتح به القراءة ، فليس فيه تعرض لنفي دعاء الافتتاح . (تنبيه :) وقع ذكر عثمان في حديث أنس في رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند البخاري في د جزء القراءة ، وكذا في رواية حجاج بن محمد عن شعبة عند أبي عوانة ، وهو في رواية شيبان وهشام والأوزاعي . وقد أشربا إلى روايتهم فيما تقدم . قوله (حدثنا أبو زرعة) هو ابن عمرو بن جرير البجلي . قوله (كان رسول الله ﷺ يسكت) ضبطناه بفتح أوله من السكوت . وحكى الكرمانى عن بعض الروايات بضم أوله من الإسكات ، قال الجوهرى : يقال تسكلم الرجل ثم سكث بغير ألف ، فاذا انقطع كلامه فلم يتكلم قلت أسكت . قوله (لإسكاته) بكسر أوله بوزن إلفالة من السكوت . وهو من المصادر الشاذة نحو أثبتته لإثباته ، قال الخطاطى : معناه سكوت يقتضى بعده كلاما مع قصر المدة فيه ، وسيأتي الحديث يدل على أنه أراد السكوت عن الجهر لا عن مطلق القول ، أو السكوت عن القراءة لا عن الذكر . قوله (قال أحسبه قال هنية) هذه رواية عبد الواحد بن زياد بالظن ، ورواه جرير عند مسلم وغيره وابن فضال عند ابن ماجه وغيره بلفظ د سكث هنية ، بغير تردد ، وإنما اختار البخاري رواية عبد الواحد لوقوع التصريح بالتحديث فيها في جميع الإسناد ، وقال الكرمانى : المراد أنه قال - بدل إسكاته - هنية . قلت : وليس بواضح ، بل الظاهر أنه شك هل وصف الإسكاته بكونها هنية أم لا ، وهنية بالثون بلفظ التصغير ، وهو عند الأكثر بتشديد الياء ، وذكر عياض والقرطبي أن أكثر رواة مسلم قالوه بالهمزة ، وأما النووي فقال : الهمر خطأ . قال : وأصله هنية فلما صغر صار هنيوة فاجتمعت واو ويا . وسبقت إحداهما بالسكون فقلت الواو ياء ثم أدغمت . قال غيره : لا يمنع ذلك إجازة الهمز ، فقد تقلب الياء همزة . وقد وقع في رواية الكشميهني هنية بقلها هاء ، وهى رواية إسماعيل والخميدى في مستنديهما عن جرير . قوله (بأبى وأبى) الباء متعلقة بمحذوف اسم أو فعل والتقدير أذنت مفدى أو أفديك ، واستدل به على جواز قول ذلك ، وزعم بعضهم أنه من خصائصه ﷺ . قوله (لإسكاته) بكسر أوله وهو بالرفع على الابتداء ، وقال المظهرى شارح المصابيح : هو بالنصب على أنه مفعول بفعل مقدر أى أسألك لإسكاته . أو على نزع الخافض انتهى . والذي في روايتنا بالرفع للأكثر ، ووقع في رواية المستعلى والرخسى بفتح الهمزة وضم الدين على الاستفهام ، وفي رواية الحميدى د ما نقول في سكتك بين التكبير والقراءة ، وسلم د أرأيت سكوتك ، وكله مشعر بأن هناك قولاً لكونه قال د ما نقول ، ولم يقل هل نقول نبه عليه ابن دقيق العيد قال : ولعله استدلل على أصل القول بحركة الفم كما استدلل غيره على القراءة باضطراب اللحية . قلت : وسيأتي من حديث خباب يعدد باب ، وتقتل ابن بطلان عن الشافعى أن سبب هذه السكته للإمام أن يقرأ

(١) هنا فيه نظر ، والصواب تقديم ما دل عليه حديث أنس من شرعية الأسرار بالبسملة لصحته وصرحته في هذه المسألة . وكونه نسي ذلك ثم ذكره لا يفتح في روايته كما علم ذلك في الأصول والمصطلح . وتحمل رواية من روى الجهر بالبسملة على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها في بعض الأحيان ليطمئن وراءه أنه يقرأها ، وبهذا تحجم الأحاديث . وقد وردت أحاديث صحيحة تؤيد ما دل عليه حديث أنس من شرعية الأسرار بالبسملة . والله أعلم

المأموم فيها الفاتحة ، ثم اعترضه بأنه لو كان كذلك لقال في الجواب : أسكت لكي يقرأ من خلفي . ورده ابن المنير بأنه لا يلزم من كونه أخبره بصفة ما يقول أن لا يسكون سبب السكوت ما ذكر انتهى . وهذا الثقل من أصله غير معروف عن الشافعي ولا عن أصحابه ، إلا أن الغزالي قال في الإحياء : إن المأموم يقرأ الفاتحة إذا اشتغل الإمام بعداء الافتتاح . وخولف في ذلك ، بل أطلق المتولي وغيره كراهة تقديم المأموم قراءة الفاتحة على الإمام . وفي وجه إن قرعها قبله بطلت صلاته ، والمعروف أن المأموم يقرؤها إذا سكت الإمام بين الفاتحة والسورة ، وهو الذي حكاه عياض وغيره عن الشافعي ، وقد نص الشافعي على أن المأموم يقول دعاء الافتتاح كما يقوله الإمام ، والسكنة التي بين الفاتحة والسورة ثبت فيها حديث سمرة عند أبي داود وغيره . قوله (باعد) المراد بالمباعدة محو ما حصل منها والعصمة عما سيأتي منها ، وهو مجاز لأن حقيقة المباعدة إنما هي في الزمان والمكان ، وموقع التشبيه أن التقاء المشرق والمغرب مستحيل فكانه أراد أن لا يبقى لها منه اقتراب بالكلية . وقال الكرماني ، كرر لفظه ، بين ، لأن العطف على الضمير المجرور يعاد فيه الخافض . قوله (تقى) مجاز عن زوال الذنوب ومحو أثرها ، ولما كان الدنس في الثوب الأبيض أظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه به ، قاله ابن دقيق العيد . قوله (بالماء والشَّلج والبرد) قال الخطابي : ذكر الثلج والبرد تأكيد ، أو لأنهما ما أن لم تسمهما الأبدى ولم يمتنهما الاستعمال . وقال ابن دقيق العيد : عبر بذلك عن غاية المحو ، فإن الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء منقية يكون في غاية النقاء ، قال : ويحتمل أن يكون المراد أن كل واحد من هذه الأشياء مجاز عن صفة يقع بها المحو وكأنه كقوله تعالى ﴿ واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ﴾ وأشار الطيبي إلى هذا بحثا فقال : يمكن أن يكون المطلوب من ذكر الثلج والبرد بعد الماء شمول أنواع الرحمة والمغفرة بعد العفو لإطفاء حرارة عذاب النار التي هي في غاية الحرارة ، ومنه قوله برد الله مضجعه أي رحمه ووقاه عذاب النار . انتهى . ويؤيده ورود وصف الماء بالبرودة في حديث عبد الله بن أبي أوفى عند مسلم ، وكأنه جعل الخطايا بمنزلة جحيم لكونها مسببة عنها ، فعبّر عن إطفاء حرارتها بالغسل وبالغ فيه باستعمال المبردات ترقيا عن الماء إلى أبرد منه . وقال التوربشتي : خص هذه الثلاثة بالذكر لأنها منزلة من السماء . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون في الدعوات الثلاث إشارة إلى الإزمنة الثلاثة ، فالمباعدة للمستقبل ، والتنقية للحال ، والغسل للماضي . انتهى . وكأن تقديم المستقبل للاهتمام بدفع ما سيأتي قبل رفع ما حصل . واستدل بالحديث على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة خلافا للشهور عن مالك ، وورد فيه أيضا حديث وجه وجهي الخ ، وهو عند مسلم من حديث علي لكن قيده بصلاة الليل (١) . وأخرجه الشافعي وابن خزيمة وغيرهما بلفظ « إذا صلى المكتوبة » واعتمده الشافعي في الأم ، وفي الترمذي وصحح ابن حبان من حديث أبي سعيد الافتتاح بسبحانك اللهم ، ونفل الساجي عن الشافعي استحباب الجمع بين التوجيه والتسبيح وهو اختيار ابن خزيمة وجماعة من الشافعية وحديث أبي هريرة أصح ما ورد في ذلك ، واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما ليس في القرآن خلافا للحنفية . ثم هذا الدعاء صدر منه ﷺ على سبيل المبالغة لإظهار العبودية ، وقيل قاله على سبيل التعليم لأمته ، واعترض بكونه لو أراد ذلك لجهر به ، وأجيب بورود الأسر بذلك في حديث سمرة عند البراء ، وفيه ما كان الصحابة عليه من المحافظة على تتبع أحوال النبي ﷺ في حركاته وسكناته وإسراره وإعلانه حتى حفظ الله بهم الدين ، واستدل

(١) هذا وهم من الشافعي رحمه الله ، وليس في رواية مسلم تنبيه بصلوات الليل ، فخطبه ، والله أعلم

به بعض الشافية على أن التاج والبرد مطهران ، واستبعده ابن عبد السلام ، وأبعد منه استدلال بعض الحنفية به على نجاسة الماء المستعمل

٩٠ - باب ٧٤٥ - حرث بن ابن أبي مريم قال أخبرنا نافع بن عمر قال حدثني ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف ، قام فأطال القيام ، ثم ركب فأطال الركوع ، ثم قام فأطال القيام ، ثم ركب فأطال الركوع ، ثم رفع ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم رفع ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم قام فأطال القيام ، ثم ركب فأطال الركوع ، ثم رفع فأطال القيام ، ثم ركب فأطال الركوع ، ثم رفع فسجد فأطال السجود ، ثم رفع ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم انصرف فقال : قد دنت من الجنة حتى لو اجتازت عليها لجنسكم بقطاف من قطافها . ودنت من النار حتى قلت : أئى رب وأنا معهم ؟ فإذا امرأة - حيث أنه قال - تحذشها هريرة ، قلت : ما شأن هذه ؟ قالوا حبسبتها حتى ماتت جوعاً ، لا أطمعنها ، ولا أرسلتها تأكل - قال نافع حيث أنه قال - : من خشش أو خشاش الأرض [الحديث ٧٤٥ - طرحة في : ٣٣٦٤]

قوله (باب) كذا في رواية الاصيل وكريمة بلا ترجمة ، وكذا قال الاسماعيل « باب ، بلا ترجمة ، وسقط من رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وكذا لا يذكره أبو نعيم . وعلى هذا فتناسبة الحديث غير ظاهرة للترجمة ، وعلى تقدير ثبوت لفظ باب فهو كالفصل من الباب الذى قبله كما قررناه غير مرة فله به تعلق أيضا . قال الكرمانى : وجه المناسبة أن دعاء الافتتاح مستلزم لتطويل القيام ، وحديث الكسوف فيه تطويل القيام فتناسبا . وأحسن منه ما قال ابن رشيد : يحتمل أن تكون المناسبة في قوله : حتى قلت أى رب أو أنا معهم ، لأنه وإن لم يكن فيه دعاء ففيه مناجاة واستعطاف ، فيجمله مع الذى قبله جواز دعاء الله ومناجاته بكل ما فيه خضوع ، ولا يختص بما ورد في القرآن خلافا لبعض الحنفية . قوله (أو أنا معهم) كذا للأكثر بهمة الاستفهام بعدها وار عاطفة وهى على مقدر ، وفي رواية كريمة بحذف الهمة وهى مقدرة . قوله (حسبت أنه قال تحذشها) قائل ذلك هو نافع بن عمر راوى الحديث ، بينه الاسماعيل ، فالضمير في أنه ، لابن أبي مليكة . قوله (لا هى أطمعنها) سقط لفظ دهى ، من رواية الكشميني والحوارى . قوله (تأكل من خشش - أو خشاش - الأرض) كذا في هذه الرواية على التثنية ، وكل من اللفظين بمجمعات مفتوح الاول والمراد حشرات الارض ، وأنكر الخطاين رواية خشش ، وضبطها بعضهم بضم أوله على التصغير من لفظ خشاش فعل هذا لانكار ، ورواها بعضهم بحاء مهمله ، وقال عياض هو تصحيف وسيأتى الكلام على بقية فوائده في كتاب الكسوف ، وعلى قصة المرأة صاحبة المرة في كتاب بدء الخلق إن شاء الله تعالى

٩١ - باب رابع البصر إلى الإمام في الصلاة

وقالت عائشة : قال النبي ﷺ في صلاة الكسوف « فرأيت جهنم يحيط بمضأ حين رأيتموني تأخرت »

٧٤٦ - **حَدَّثَنَا** موسى قال حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاحِدِ قال حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ مُهْمِرٍ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ قال « قُلْنَا لِنَجَابٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقرأُ في الظهر والمغرب؟ قال: نعم. قلنا: بِمَ كُنْتُمْ تَقْرِفُونَ ذَلِكَ؟ قال باضطرابٍ لِحَيْتِهِ »

[الحدث ٧٤٦ - أطرافه في: ٧٦٠، ٧٦١، ٧٧٧]

٧٤٧ - **حَدَّثَنَا** حَجَّاجٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قال أَنبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قال: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ يَخْطُبُ قال « حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ وَكَانَ غَيْرَ كَذُوبٍ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا صَلَّوْا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يَرَوْهُ قَدْ سَجَدَ »

٧٤٨ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قال حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال « خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَصَلَّى ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْنَاكَ تَنَاولُ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَسْكُمُكَ كَفَّتْ . قال : إِنِّي أَرَيْتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاولْتُ مِنْهَا عَقُودًا وَلَوْ أَخَذْتُه لَأَكَلْتُ مِنْهَا مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا »

٧٤٩ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سَيْنَانَ قال حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ قال حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قال « صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ رَفَعَ النِّبْرَ فَأَشَارَ بِيَدَيْهِ قَبْلَ قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ ثُمَّ قال : لَقَدْ رَأَيْتُ الْآنَ - مِنْذُ صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ - الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مُتَمَتِّعِينَ فِي قِبْلَةِ هَذَا الْجِدَارِ ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ . ثَلَاثًا »

قَوْلُهُ (باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة) قال الزين بن المنير : نظر المأموم إلى الإمام من مقاصد الاهتمام ، فإذا تمسك من مراقبته بغير التفات كان ذلك من إصلاح صلاته . وقال ابن بطال : فيه حجة لمالك في أن نظر المصل يكون إلى جهة القبلة ، وقال الشافعي والكوفيون : يستحب له أن ينظر إلى موضع سجوده لأنه أقرب للخشوع ، وورد في ذلك حديث أخرجه سعيد بن منصور من مرسل محمد بن سيرين ورجاله ثقات ، وأخرجه البيهقي موصولاً وقال : المرسل هو المحفوظ . وفيه أن ذلك سبب نزول قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ . ويمكن أن يفرق بين الإمام والمأموم فيستحب للإمام النظر إلى موضع السجود ، وكذا المأموم إلا حيث يحتاج إلى مراقبة إمامه ، وأما المنفرد فحكه حكم الإمام والله أعلم . **قَوْلُهُ (وقالت عائشة الخ)** هذا طرف من حديث وصله المؤلف في باب إذا انفلتت الدابة ، وهو في أواخر الصلاة ، وموضع الترجمة منه قوله « حين رأيتوني » . **قَوْلُهُ (حدثنا موسى)** هو ابن إسماعيل ، وعبد الواحد هو ابن زياد . **قَوْلُهُ (عن عمارة)** في رواية حفص بن غياث عن الأعمش ، حدثنا عمارة ، وسيأتي بعد أربعة أبواب ، وبأني الكلام على المتن قريباً ، وموضع الترجمة منه قوله « باضطراب لحيته » . **قَوْلُهُ (حدثنا حجاج)** هو ابن منهل ، ولم يسمع البخاري من حجاج بن محمد . وقد تقدم الكلام على حديث البراء في « باب متى يسجد من خلف الإمام ، ووقع فيه هنا في رواية كريمة وأبي الوقت وغيرهما » حتى

برونه قد سجد ، باثبات النون ، وفي رواية أبي ذر والأصيل بحذفها وهو أوجه ، وجزء الأول على إرادة الحال .
 وحديث ابن عباس يأتي في الكسوف ، وهو ظاهر المناسبة . وحديث أنس يأتي في الرقاق وفيه التصريح بسماح
 هلال له من أنس . واعترض الاسماعيلي على إرداده له هنا فقال : ليس فيه نظر للمؤمنين إلى الإمام . وأجيب بأن
 فيه أن الإمام يرفع بصره إلى ما أمامه ، وإذا ساغ ذلك للإمام ساغ للمؤمن . والذي يظهر لي أن حديث أنس
 مختصر من حديث ابن عباس ، وأن القصة فيهما واحدة . فسيأتي في حديث ابن عباس أنه عليه السلام قال : رأيت الجنة
 والنار ، كما قال في حديث أنس ، وقد قالوا له في حديث ابن عباس : رأيناك تكلمت ، فهذا موضع الترجمة ،
 ويحتمل أن يكون ماخوذاً من قوله ، فأشار بيده قبل قبة المسجد ، فإن رؤيتهم الإشارة تقتضي أنهم كانوا يراقبون
 أفعاله . قلت : لكن يطرق هنا احتمال أن يكون سبب رفع بصرهم إليه وقوع الإشارة منه ، لا أن الرفع كان مستمرا .
 ويحتمل أن يكون المراد بالترجمة أن الأصل نظر المأموم إلى موضع سجوده لأنه المطلوب في الخشوع إلا إذا احتاج
 إلى رؤية ما يفعله الإمام ليقنتى به مثلاً . والله أعلم

٩٢ باب - رفع البصر إلى السماء في الصلاة

٧٥٠ - **حدثنا علي بن عبد الله** قال أخبرنا يحيى بن سعيد قال حدثنا ابن أبي عروبة قال حدثنا قتادة
 أن أنس بن مالك حدثهم قال : قال النبي ﷺ « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ؟ فاشتد
 قوله في ذلك حتى قال : أليذنب عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم »

قوله (باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة) قال ابن بطال : أجمعوا على كراهة رفع البصر في الصلاة ، واختلفوا
 فيه خارج الصلاة في الدعاء : فكرهه شريح وطائفة ، وأجازه الأكثرون لأن السماء قبة الدعاء كما أن الكعبة قبة
 الصلاة ^(١) . قال عياض : رفع البصر إلى السماء في الصلاة فيه نوع لمعارض عن القبلة ، وبخروج عن هيئة الصلاة .
قوله (حدثنا قتادة) فيه دفع لتعليل ما أخرجه ابن عدى في الكامل فدخل بين سعيد بن أبي عروبة وفتادة رجلاً
 وقد أخرجه ابن ماجه من رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد - وهو من أثبت أصحابه - وزاد في أوله بيان سبب
 هذا الحديث ولفظه صلى رسول الله ﷺ يوماً بأصحابه ، فلما قضى الصلاة أقبل عليهم بوجهه ، فذكره . وقد رواه
 عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسل لم يذكر أنسا ، وهي علة غير قاطعة لأن سعيداً أعلم بحديث قتادة من معمر ،
 وقد تابعه ممام على وصله عن قتادة أخرجه السراج . **قوله** (في صلاتهم) زاد مسلم من حديث أبي هريرة : عند
 الدعاء ، فإن حمل المطلق على هذا المقيد اقتضى اختصاص الكراهة بالدعاء الواقع في الصلاة . وقد أخرجه ابن ماجه
 وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد ولفظه لا ترفعوا أبصاركم إلى السماء ، يعني في الصلاة ، وأخرجه بغير
 تقييد أيضاً مسلم من حديث جابر بن سمرة والطبراني من حديث أبي سعيد الخدري وكعب بن مالك . وأخرج ابن

(١) هنا فيه نظر ، والصواب أن قبة الدعاء هي قبة الصلاة لوجوه : أولها أن هذا القول لا دليل عليه من الكتاب
 والسنن ، ولا يفرق عن سلف الأمة . الثاني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستقل القبلة ودعائه كما ثبت ذلك عنه في
 مواطن كثيرة . الثالث أن قبة الدعاء هي ما يقابله لا ما يرفع إليه بصره كما أوضح ذلك شارح الطحاوية (ص ٢٢٩ بتحقيق
 أحمد محمد شاكر)

أبي شعبة من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين ، كانوا يلتفتون في صلاتهم حتى نزلت (قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون) فأقبلوا على صلاتهم ونظروا أمامهم ، وكانوا يستحبون أن لا يجاوز بصر أحدهم موضع سجوده ، ووصله الحاكم بذكر أبي هريرة فيه ، ورفعته إلى النبي ﷺ وقال في آخره ، قطعاً رأسه ، . قوله (ليتين) كذا للاستعلاء والجوى بضم الياء . وسكون النون وفتح المثناة الهاء والياء . وتشديد النون على البناء للمفعول والنون للتأكيد ، وللباقين (ليتين) بفتح أوله وضم الهاء على البناء للفاعل . قوله (أو لتخطفن أبصارهم) ولمسلم من حديث جابر بن سمرة ، أو لا ترجع إليهم ، يعني أبصارهم . واختلف في المراد بذلك : فقيل هو وعيد ، وعمل هذا فالفعل المذكور حرام ، وأفرط ابن حزم فقال : يبطل الصلاة . وقيل المعنى أنه يخشى على الأبصار من الأنوار التي تنزل بها الملائكة على المصلين كما في حديث أسيد بن حضير الآتي في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى ، أشار إلى ذلك الداودي ، ونحوه في جامع حماد بن سلمة عن أبي مجلز أحد التابعين . و « أو » هنا للتخيير نظير قوله تعالى (تقالونهم أو يسلمون) أي يكون أحد الأمرين إما المقاتلة وإما الإسلام ، وهو خبر في معنى الأمر

٩٣ - باب الالتفات في الصلاة

٧٥١ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ قَالَ حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ قَالَ : هُوَ اخْتِلَافٌ يَحْتَثُّهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ »**

[الحديث ٧٥١ - طرته في : ٣٢٩١]

٧٥٢ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَلَّ فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ فَقَالَ : شَغَلَتْنِي أَعْلَامُ هَذِهِ ، اذْهَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأُنَوِّنِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ »**

قوله (باب الالتفات في الصلاة) لم يبين المؤلف حكمه ، لكن الحديث الذي أورده دل على الكراهة وهو إجماع ، لكن الجمهور على أنها للتنزيه . وقال المتولي : يحرم الا للضرورة ، وهو قول أهل الظاهر . وورد في كراهية الالتفات صريحاً على غير شرطه عدة أحاديث ، منها عند أحمد وابن خزيمة من حديث أبي ذر رفعه ، لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا صرف وجهه عنه انصرف ، ومن حديث الحارث الأشعري نحوه وزاد ، فإذا صليتم فلا تلتفتوا ، وأخرج الأول أيضاً أبو داود والنسائي . والمراد بالالتفات المذكور ما لم يستدبر القبلة بصدوره أو عنقه كله . وسبب كراهة الالتفات يحتمل أن يكون لنقص الخشوع ، أو لترك استقبال القبلة ببعض البدن . قوله (عن أبيه) هو أبو الشعثاء الحارثي ، ووافق أبا الأحوص على هذا الإسناد شيخان عند ابن خزيمة وزائدة عند النسائي ومسعر عند ابن حبان ، وغالفهم إسرائيل فرواه عن أشعث عن أبي عطية عن مسروق . ووقع عند البيهقي من رواية مسعر عن أشعث عن أبي وائل . فهذا اختلاف على أشعث ، والراجح رواية أبي الأحوص . وقد رواه النسائي من طريق عمارة بن عمير عن أبي عطية عن عائشة ليس بينهما مسروق ، ويحتمل أن يكون للأشعث فيه شيخان أبوه وأبو عطية بناء على أن يكون أبو عطية حمله عن مسروق ثم لقي عائشة فحمله عنها .

وأما الرواية عن أبي وائل فنادة لأنه لا يعرف من حديثه والله أعلم . **قوله** (هو اختلاس) أى اختطاف بسرعة ، ووقع في النهاية : والاختلاس انفعال من الخلسة وهي ما يؤخذ سلبا مكابرة ، وفيه نظر . وقال غيره : المختلس الذى يخطف من غير غلبة ويهرب ولو مع معاينة المالك له والناهب يأخذ بقوة ، والسارق يأخذ في خفية . فلما كان الشيطان قد يشغل المصل عن صلاته بالالتفات إلى شيء ما بغير حجة يقيمها أشبه المختلس . وقال ابن بركة : أضيف إلى الشيطان لأن فيه انقطاعا من ملاحظته التوجه إلى الحق سبحانه . وقال الطيبي : سمى اختلاسا تصويرا لفتح تلك الفعلة بالمختلس ، لأن المصل يقبل عليه الرب سبحانه وتعالى ، والشيطان مرصده له ينتظر فوات ذلك عليه ، فإذا التفت اغتتم الشيطان الفرصة فسلبه تلك الحالة . **قوله** (مختلس) كذا للأكثر بحذف المفعول ، والكشميني « مختلسته » وهي رواية أبي داود عن مسدد شيخ البخارى . قيل : الحكمة في جعل سجود السهو جارا للشكوك فيه دون الالتفات وغيره مما ينقص الحشوع لأن السهو لا يؤاخذ به المكلف ، فنسج له الجبر دون العمد ليحفظ العبد له فيجتنبه . ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة انبجانية أبي جهم ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب إذا صلى في ثوب له أعلام » في أوائل الصلاة . ووجه دخوله في الترجمة أن أعلام الخيصة إذا لحظها المصل وهي على عاتقه كان قريبا من الالتفات ولذلك خلطها معللا بوقوع بصره على أعلامها وسماه شغلا عن صلته ، وكان المصنف أشار إلى أن علة كراهة الالتفات كونه يؤثر في الحشوع كما وقع في قصة الخيصة . ويحتمل أن يكون أراد أن ما لا يستطاع دفعه معفو عنه . لأن لمح العين يظلم الإنسان ولهذا لم يعد النبي ﷺ تلك الصلاة . **قوله** (شغلني) في رواية الكشميني « شغلني » وهو أوجه ، وكذا اختلفوا في « اذهبوا بها » أو « به » . **قوله** (إلى أبي جهم) كذا للأكثر وهو الصحيح ، والكشميني جهم بالتصغير .

٩٤ - **باب** هل يلتفت لأمر ينزل به ، أو يرى شيئا أو بصاقا في القبلة

وقال سهل : التفت أبو بكر رضي الله عنه فرأى النبي ﷺ

٧٥٣ - **حديث** قتبية بن سعيد قال حدثنا ليث عن نافع عن ابن عمر أنه قال « رأى النبي ﷺ نخامة

في قبلة المسجد وهو يصلي بين يدي الناس فحتمها ، ثم قال حين انصرف : إن أحدكم إذا كان في الصلاة فأن الله قبل وجهه ، فلا يلتفت من أحد قبل وجهه في الصلاة » رواه موسى بن عقبة وابن أبي رواد عن نافع

٧٥٤ - **حديث** يحيى بن بكير قال حدثنا ليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أنس قال

« بينا المسلمون في صلاة الفجر لم يفتحوا إلا رسول الله ﷺ كشف ستر حجرة عائشة فظفر لإيهم وهم صفوف ، فقبس بضحك ، وتسكن أبو بكر رضي الله عنه على عقبيه ليصل له الصف ، فظن أنه يريد الخروج ، وهم المسلمون أن يفتتنوا في صلاتهم ، فأشار إليهم أنهم أصلا تسكن ، فأرعى الستر ، وتوأتى من آخر ذلك اليوم » **قوله** (باب هل يلتفت لأمر ينزل به أو يرى شيئا أو بصاقا في القبلة) الظاهر أن قوله « في القبلة » يتعلق بقوله « بصاقا » ، وأما قوله « شيئا » فأعم من ذلك ، والجامع بين جميع ما ذكر في الترجمة حصول التأمل المغاير للخشوع

وأنة لا يقدح إلا إذا كان لغير حاجة . **قوله** (وقال سهل) هو ابن سعد . وهذا طرف من حديث تقدم موصولا في « باب من دخل ليؤم الناس » ، ووجه الدلالة منه أنه **عليه السلام** لم يأمر أبا بكر بالإعانة ، بل أشار إليه أن يتأدى على إمامته وكان التفاته لحاجة . **قوله** في حديث ابن عمر (بين يدي الناس) يحتمل أن يكون متعلقا بقوله « وهو يصلي » ، أو بقوله « رأى نخامة » . **قوله** (ففتحها ثم قال حين انصرف) ظاهره أن الحث وقع منه داخل الصلاة ، وقد تقدم من رواية مالك عن نافع غير مقيد بحال الصلاة ، وسبق الكلام على فوائده في أواخر أبواب القبلة ، وأورده هناك أيضا من رواية أبي هريرة وأبي سعيد وعائشة وأنس من طرق كلها غير مقيدة بحال الصلاة . **قوله** (رواه موسى بن حبة) وصله مسلم من طريقه . **قوله** (وابن أبي رواد) اسم أبي رواد ميمون ، ووصله أحمد عن عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد المذكور وفيه أن الحث كان بعد الفراغ من الصلاة ، فالفرض منه على هذا المتابعة في أصل الحديث . ثم أورد المصنف حديث أنس المتقدم في « باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة » ، قال ابن بطال : وجه مناسبته للترجمة أن الصحابة لما كُف **عليهم السلام** الست التفتوا إليه ، وبدل على ذلك قول أنس « فاشار بهم » ، ولولا التفاتهم لما رأوا إشارته اه . ويوضحه كون الحجرة عن يسار القبلة فالتأخر إلى إشارة من هو فيها يحتاج إلى أن يلتفت ، ولم يأمرهم **عليهم السلام** بالإعادة بل أقرهم على صلاحهم بالإشارة المذكورة . وانه أعلم

٩٥ - باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها

في الحضر والسفر ، وما يجهز فيها وما يخاف

٧٥٥ - **حدثنا** موسى قال **حدثنا** أبو عوانة قال **حدثنا** عبد الملك بن عوف عن جابر بن سمرة قال « شككنا أهل الكوفة سعدا إلى عمرو بن عبد الله عنه ، فصرته ، واستعمل عليهم عثماناً ، فشكوا حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي . فأرسل إليه فقال : يا أبا إسحاق إن هؤلاء يزعمون أنك لا تحسن تصلي . قال أبو إسحاق : أما أنا والله فاني كنت أصلي بهم صلاة رسول الله **ﷺ** ما أحرم عنها ، أصلي صلاة الشتاء فأركد في الأوليين وأخف في الأخريين . قال : ذاك الظن بك يا أبا إسحاق . فأرسل معه رجلاً - أو رجلاً - إلى الكوفة فسأل عنه أهل الكوفة ، ولم يدع مسجداً إلا سأل عنه ، ويؤمنون معروفاً . حتى دخل مسجداً لبني عيسى ، فقام رجل منهم يقال له أسامة بن قنادة يسكني أبا سعد قال : أما إذ نشدتنا فإن سعداً كان لا يسير بالسريرة ، ولا يقسم بالسوية ، ولا يعدل في القضية . قال سعد : أما والله لأدعون بثلاث : اللهم إن كان عبدك هذا كاذباً قام رياء وسعة فأطّل عمره . وأطّل فقره . وعرضه للنقن . وكان بعد إذا سُئل يقول : شَيْخٌ كَبِيرٌ مَقْتُونٌ ، أصابتنى دعوة سعد . قال عبد الملك : فأنا رأيتُه بعد قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر ، وإنه ليتدبر لض الجوارى في الطرق يميزهن »

[الحديث ٧٥٥ - طرقه في : ٧٥٨ ، ٧٧٠]

٧٥٦ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال **حدثنا** سفيان قال **حدثنا** الزهري عن عمرو بن الربيع عن عباد بن

الصامت أن رسول الله ﷺ قال « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »

٧٥٧ - حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ دخل المسجد ، فدخل رجل فصل ، فلم يقرأ على النبي ﷺ فرد وقال : ارجع فصل فانك لم تصل ، فارجع فصل كما صلى ، ثم جاء فلم يقرأ على النبي ﷺ ، فقال : ارجع فصل فانك لم تصل (ثلاثاً) . فقال : والذي بئتك بالحق ما أحسن غيره ، فمئني : فقال : إذا قمت إلى الصلاة فكبّر ، ثم اقرأ ما تيسر منك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، وافعل ذلك في عملاتك كلها »

[الحديث ٧٥٧ - أطرافه ٧٩٣ ، ٦٢٥١ ، ٦٢٥٢ ، ٦٦٦٧]

٧٥٨ - حدثنا أبو الثمان حدثنا أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال : قال سعد « كنت أعلّي بهم صلاة رسول الله ﷺ صلاتي الدشي لا أحرّم عنها : أركد في الأوّيين وأحذف في الآخرين . فقال عمر رضي الله عنه : ذلك الظن بك »

قوله (باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسر) لم يذكر المنفرد لأن حكم الإمام ، وذكر السر لثلاث يتخيل أنه يترخص فيه بترك القراءة كما رخص فيه بحذف بعض الركعات . قوله (وما يجهر فيها وما يخافت) هو بضم أول كل منهما على البناء للجهر ، وتقدير الكلام وما يجهر به وما يخافت ، لأنه لازم فلا يبي منه ، قال ابن رشيد : قوله وما يجهر ، معطوف على قوله وفي الصلوات ، لا على القراءة ، والمعنى وجوب القراءة فيما يجهر فيه ويخافت ، أي أن الوجوب لا يختص بالسرية دون الجهرية خلافاً لما فرق في المأموم انتهى . وقد اعتنى البخاري بهذه المسألة فصنف فيها جزءاً مفرداً سندك ما يحتاج إليه في هذا الشرح من فوائده إن شاء الله تعالى . قوله (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل . قوله (عن جابر بن سمرة) هو الصحابي ، ولا يبه سمرة بن جندبة صحبة أيضاً . وقد صرح ابن عينة بسماع عبد الملك له من جابر أخرجه أحمد وغيره . قوله (شكاً أهل الكوفة سعداً) هو ابن أبي وقاص ، وهو خال ابن سمرة الراوي عنه ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن عبد الملك عن جابر بن سمرة قال : كنت جالساً عند عمر إذ جاء أهل الكوفة يشكون إليه سعد بن أبي وقاص حتى قالوا إنه لا يحسن الصلاة ، انتهى . وفي قوله أهل الكوفة مجاز ، وهو من إطلاق الكل على البعض ، لأن الذين شكوه بعض أهل الكوفة لا كلهم ، ففي رواية زائدة عن عبد الملك في صحيح أبي عوانة : جعل ناس من أهل الكوفة ، ونحوه لإحقق ابن راهويه عن جرير عن عبد الملك وسمى منهم عند سيف والطبراني الجراح بن سنان وقبيصة وأربد الأسديون ، وذكر العسكري في الأوائل أن منهم الأشعث بن قيس . قوله (كان عمر بن الخطاب أمر سعد بن أبي وقاص على قتال الفرس في سنة أربع عشرة ففتح الله العراق على يديه ، ثم اختط الكوفة سنة سبع عشرة واستمر عليها أميراً إلى سنة إحدى وعشرين في قول خليفة بن خياط ، وعند الطبري سنة عشرين ، فوقع له مع أهل الكوفة ما ذكر .

قوله (واستعمل عليهم عمارا) هو ابن يامر ، قال خليفة : استعمل عمارا على الصلاة وابن مسعود على بيت المال وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض انتهى . وكان تخصيص عمار بالذكر لوقوع التصريح بالصلاة دون غيرها مما وقعت فيه الشكوى . **قوله** (فشكوا) ليست هذه ألفاء عاطفة على قوله و فمزله ، بل هي تفسيرية عاطفة على قوله شكوا عطف تفسير ، وقوله و فمزله واستعمل ، اعتراض إذا الشكوى كانت سابقة على العزل ، وبيئته رواية معمر المأضية . **قوله** (حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي) ظاهره أن جهات الشكوى كانت متعددة ، ومنها قصة الصلاة . وصرح بذلك في رواية أبي عون^(١) الآتية قريبا ، فقال عمر : لقد شكوك في كل شيء حتى في الصلاة . وذكر ابن سعد وسيف أنهم زعموا أنه حان في بيع خمس باعه . وأنه صنع على داره بابا مبروبا من خشب ، وكان السوق يجاوره ل فكان يتأذى بأصواتهم ، فزعموا أنه قال : انقطع التصويت . وذكر سيف أنهم زعموا أنه كان يليه الصيد عن الخروج في السرايا . وقال الزبير بن بكار في كتاب النسب : رفع أهل الكوفة عليه أشياء كشفها عمر فوجدها باطلة ١ هـ . ويقويه قول عمر في وصيته ، فاني لم أعزله من عجز ولا خيانة ، وسيأتي ذلك في مناقب عثمان . **قوله** (فأرسل اليه فقال) فيه حذف تقديره فوصل اليه الرسول لحاجته إلى عمر ، وسيأتي تسمية الرسول . **قوله** (يا أبا إسحق) هي كنية سعد ، كنى بذلك بأكثر أولاده ، وهذا تعظيم من عمر له ، وفيه دلالة على أنه لم تدح فيه الشكوى عنده . **قوله** (أما أنا والله) أما بالتشديد وهي التمسيم ، والقسم هنا محذوف تقديره وأما هم فقالوا ما قالوا . وفيه القسم في الخبر لتأكيد في نفس السامع ، وجواب القسم يدل عليه قوله ، فاني كنت أصلهم . **قوله** (صلاة رسول الله ﷺ) بالنصب أي مثل صلاة . **قوله** (ما أكرم) بفتح أوله وكسر الراء أي لا أنقص ، وحكى ابن التين عن بعض الرواة أنه بضم أوله ففعله من الرباعى واستضعفه . **قوله** (أصل صلاة العشاء) كذا هنا بالفتح والمند للجميع ، غير الجرمان فقال العشي ، وفي الباب الذي بعده و صلاتي العشي ، بالكسر والتشديد لهم إلا الكشمي ، ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن أبي عوانة بلفظ و صلاتي العشي ، وكذا في رواية عبد الرزاق عن معمر وكذا لأئمة في صحيح أبي عوانة وهو الأرجح ، ويدل عليه التثنية ، والمراد بهما الظهر والعصر ولا يبعد أن تقع التثنية في الممدود ويراد بهما المغرب والعشاء ، لكن يعكر عليه قوله الآخرين لأن المغرب إنما لها أخرى واحدة والله أعلم . وأبدى الكرمان لتخصيص العشاء بالذكر حكمة ، وهو أنه لما اتقن قبل هذه الصلاة التي وقتها وقت الاستراحة كان ذلك في غيرها بطريق الأولى وهو حسن ، ويقال مثله في الظهر والعصر لأنهما وقت الاشتغال بالقائلة والمعاش . والأولى أن يقال : لعل شكواهم كانت في هاتين الصلاتين خاصة فلذلك خصهما بالذكر . **قوله** (فأركد في الأولين) قال الفزاز : أركد أي أقيم طويلا ، أي أطول فهما القراءة . قلت : ويحتمل أن يكون التطويل بما هو أعم من القراءة كالركوع والسجود ، لكن المهود في التفرقة بين الركعات إنما هو في القراءة ، وسيأتي قريبا من رواية أبي عون عن جابر بن سمرة ، وأمد في الأولين ، والأولين بتحتانيتين تثنية الأولى وكذا الآخرين . **قوله** (وأخف) بضم أوله وكسر الحاء المعجمة ، وفي رواية الكشمي وأحذف بفتح أوله وسكون المهملة ، وكذا هو في رواية عثمان بن سعيد الدارمي عن موسى بن إسماعيل شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي ، وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقفت عليها ، إلا أن في رواية محمد بن كثير عن شعبة عند إسماعيل بالميم

بدل الفاء ، والمراد بال حذف حذف التعاويل لا حذف أصل القراءة فكأنه قال أحذف الزكود . قوله (ذلك الظن بك) أى هذا الذى تقول هو الذى كنا نظنه ، زاد مسعر عن عبد الملك وإن عون معا ، فقال سعد أتعلمنى الأعراب الصلاة ، أخرجه مسلم ، وفيه دلالة على أن الذين شكوه لم يكونوا من أهل العلم ، وكأنهم ظنوا مشروعية التسمية بين الركعات فأفكروا على سعد التفرقة ، فيستفاد منه ذم القول بالرأى الذى لا يستند إلى أصل ، وفيه أن القياس في مقابلة النص فاسد الاعتبار ، قال ابن بطلان : وجه دخول حديث سعد في هذا الباب أنه لما قال « أركد وأخف » علم أنه لا يترك القراءة في شيء من صلاته ، وقد قال إنها مثل صلاة رسول الله ﷺ ، واختصره الكرمانى فقال : وكود الإمام يدل على قراءته عادة . قال ابن رشيد : ولهذا أتبع البخارى في الباب الذى بعده حديث سعد بحديث أبي قتادة كلفسه له . قلت : وليس في حديث أبي قتادة هنا ذكر القراءة في الآخرين . نعم هو مذكور من حديثه بعد عشرة أبواب ، وإنما تم الدلالة على الرجوع إلى ما ذكره قوله ﷺ « صلوا كما رأيتموني أصل » فيحصل التناطبق بهذا لقوله « القراءة للإمام » وما ذكر من الجهر والخافت ، وأما الحضر والسفر وقراءة المأموم فن غير حديث سعد ما ذكر في الباب ، وقد يؤخذ السفر والحضر من إطلاق قوله ﷺ ، فإنه لم يفصل بين الحضر والسفر ، وأما وجوب القراءة على الإمام فن حديث عبادة في الباب ، ولعل البخارى أكتفى بقوله ﷺ للذى صلاته وهو ثالث أحاديث الباب ، وافعل ذلك في صلاتك كلها ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض الإسماعيلي ويبره حيث قال : لا دلالة في حديث سعد على وجوب القراءة ، وإنما فيه تخفيفها في الآخرين عن الأولين . قوله (فارسل معه رجلا أو رجلا) كذا لم بالشك ، وفي رواية ابن عيينة « فبعث عمر رجلين » وهذا يدل على أنه أعاده إلى الكوفة ليحصل له الكشف عنه بحضرته ليكون أبعد من التهمة ، لكن كلام سيف يدل على أن عمر إنما سأله عن مسألة الصلاة بعد ما عاد به محمد بن مسلمة عن الكوفة . وذكر سيف والطبرى أن رسول عمر بذلك محمد بن مسلمة قال : وهو الذى كان يقتص آثار من شكى من العمال في زمن عمر . وحكى ابن التين أن عمر أرسل في ذلك عبد الله بن أرقم ، فان كان محفوظا فقد عرف الرجلان . وروى ابن سعد من طريق مليح بن عوف السلمي قال : بعث عمر محمد بن مسلمة وأمرني بالمسير معه وكنت دليلا بالبلاد ، فذكر القصة وفيها « وأقام سعدا في مساجد الكوفة يسألهم عنه » وفي رواية لمحق عن جرير « فطيف به في مساجد الكوفة » . قوله (ويثبون عليه معروفا) في رواية ابن عيينة « فكلمهم يثنى عليه خيرا » . قوله (لبى عبس) بفتح المهملة وسكون الواحدة بعدها مهملة قبيلة كبيرة من قيس . قوله (أبا سعد) بفتح المهملة بعدها مهملة ساكنة ، زاد سيب في روايته « فقال محمد بن مسلمة : أئند الله رجلا يعلم حقا إلا قال » . قوله (أما) بتشديد الميم ، وقسمهما محذوف أيضا قوله « نئندنا » أى طلبت منا القول . قوله (لا يسير بالسرية) الباء للصحابة والسرية بفتح المهملة وكسر الراء المخففة قطعة من الجليش ، ويحتمل أن يكون صفة لمحذوف أى لا يسير بالطريقة السرية أى العادلة ، والأول أولى لقوله بعد ذلك « ولا يدل » والأصل عدم التكرار ، والتأسيس أولى من التأكيد . ويؤيده رواية جرير وسفيان بلفظ « ولا ينفر في السرية » . قوله (في القضية) أى الحكومة ، وفي رواية سفيان وسبف « في الرعية » . قوله (قال سعد) في رواية جرير « فغضب سعد » . وحكى ابن التين أنه قال له « أعلئ تسجع » . قوله (أما والله) بتخفيف الميم حرف استفتاح . قوله (لأدعون ثلاث) أى عليك ، والحسكة في ذلك أنه نفي عنه الفضائل الثلاث وهى الشجاعة حيث قال « لا ينفر » والعفة حيث قال « لا

يقسم ، والحكمة حيث قال : لا يعدل ، فهذه الثلاثة تتعلق بالنفس والمال والدين ، فهابها بثملها : فطول العمر يتعلق بالنفس ، وطول الفقر يتعلق بالمال ، والوقوع في الفتن يتعلق بالدين ، ولما كان في التثنية الأولين ما يمكن الاعتذار عنه دون الثالثة قائلها بأمرين دنيويين والثالثة بأمر ديني ، وبيان ذلك أن قوله : لا ينفر بالسرية ، يمكن أن يكون حقاً لكن رأى المصلحة في إقامته ليرتب مصالح من يفزو ومن يقيم ، أو كان له عذر كما وقع له في القادسية . وقوله : لا يقيم بالسوية ، يمكن أن يكون حقاً فإن للإمام تفضيل أهل الفناء في الحرب والقيام بالمصالح ، وقوله : لا يعدل في القضية ، هو أشدها لأنه سلب عنه العدل مطلقاً وذلك قدح في الدين ، ومن أعجب العجب أن سعداً مع كون هذا الرجل واجه بهذا وأغضبه حتى دعا عليه في حال غضبه راعى العدل والإنصاف في الدماء عليه إذ علته بشرط أن يكون كاذباً وأن يكون الحامل له على ذلك الغرض الدنيوي . **قوله** (رياء - وسمة) أي ليراه الناس ويسمعه فيشبهوا ذلك عنه فيكون له بذلك ذكر ، وسيأتي مزيد في ذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . **قوله** (وأطل قمره) في رواية جرير : وشد قمره ، وفي رواية سيف : وأكثر عياله ، قال الزين ابن المنير : في الدعوات الثلاث مناسبة للحال ، أما طول عمره فليراه من سمع بامرئ فيعلم كرامة سعد ، وأما طول قمره فلتنقيض مطلوبه لأن حاله يشعر بأنه طلب أمراً دنيوياً ، وأما تعرضه للفتن فلكونه قام فيها ورضيها دون أهل بلده . **قوله** (فكان بعد) أي أبو سعد ، وقائل ذلك عبد الملك بن عمير بينه جرير في روايته . **قوله** (إذا سئل) في رواية ابن عينة : إذ قيل له كيف أنت ، . **قوله** (شيخ كبير مفتون) قيل لم يذكر الدعوة الأخرى وهي الفقر لكن عموم قوله : أصابني دعوة سعد ، يدل عليه . قلت : قد وقع التصريح به في رواية الطبراني من طريق أسد بن موسى ، وفي رواية أبي يعلى عن إبراهيم بن الحجاج كلاهما عن أبي عوانة ولفظه : قال عبد الملك : فانا رأيته يتعرض للإمام في السكك فإذا سأله قال : كبير فقير مفتون ، وفي رواية إسحق بن جرير : فافتقر واقتن ، وفي رواية سيف : فمعي واجتمع عنده عشر بنات ، وكان إذا سمع بحس المرأة تشبث بها ، فإذا أنكر عليه قال : دعوة المبارك سعد ، وفي رواية ابن عينة : ولا تكون فتنة إلا وهو فيها ، وفي رواية محمد بن جحادة عن مصعب بن سعد نحو هذه القصة قال : وأدرك فتنة المختار فقتل فيها ، رواه المخلص في فوائده . ومن طريقه ابن عساكر : وفي رواية سيف أنه عاش إلى فتنة الجاهم وكانت سنة ثلاث وثمانين ، وكانت فتنة المختار حين غلب على الكوفة من سنة خمس وستين إلى أن قتل سنة سبع وستين . **قوله** (دعوة سعد) أفردتها لأرادة الجنس وإن كانت ثلاث دعوات ، وكان سعد معروفاً بإجابة الدعوة ، روى الطبراني من طريق الشعبي قال : قيل لسعد متى أصبت الدعوة ؟ قال : يوم بدر ، قال النبي ﷺ اللهم استجب لسعد ، وروى الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق قيس بن أبي حازم عن سعد أن النبي ﷺ قال : اللهم استجب لسعد إذا دعاك . وفي هذا الحديث من الفوائد سوى ما تقدم جواز عزل الإمام ببعض عماله إذا شكى إليه وإن لم يثبت عليه شيء إذا اقتضت ذلك المصلحة ، قال مالك : قد عزل عمر سعداً وهو أعدل من يأتي بعده إلى يوم القيامة . والذي يظهر أن عمر عزله حسباً لمادة الفتنة ، ففي رواية سيف : قال عمر : لولا الاحتياط وأن لا يتقى من أمير مثل سعد لما عزلته ، وقيل عزله إيثارة لقربه منه لكونه من أهل الشورى ، وقيل لأن مذهب عمر أنه لا يستمر بالمعامل أكثر من أربع سنين ، وقال المازري : اختلفوا هل يعزل القاضي يشكوى الواحد أو الاثنين أو لا يميز ، حتى يجتمع الأكثر على الشكوى منه ؟ وفيه استفسار العامل عما قيل فيه ، والسؤال

عن شكى في موضع عمله ، والاقتصار في المسألة على من يظن به الفضل . وفيه أن السؤال عن عدالة الشاهد ونحوه يكون من مجاوره ، وأن تمرىض العدل للكشف عن حاله لا ينافى قبول شهادته في الحال . وفيه خطاب الرجل الجليل بكتيبته ، والاعتذار لمن سمع في حقه كلام يسوؤه . وفيه الفرق بين الافتراء الذي يقصد به السب . والافتراء الذي يقصد به دفع الضرر ، فيعزير قائل الاول دون الثاني . ويحتمل أن يكون سعد لم يطلب حقه منهم أو غضا عنهم واكتفى بالدعاء على الذي كشف فغاغه في الافتراء عليه دون غيره فانه صار كالمنفرد بأذيته . وقد جاء في الخبر « من دعا على ظالمه فقد انتصر » فلهذا أراد الشفقة عليه بأن يجعل له العقوبة في الدنيا ، فانتصر لنفسه وراعى حال من ظلمه لما كان فيه من وفور الديانة . ويقال إنه إنما دعا عليه لكونه انتهك حرمة من صحب صاحب الشريعة ، وكأنه قد انتصر لصاحب الشريعة . وفيه جواز الدعاء على الظالم المعين بما يستلزم النقص في دينه ، وليس هو من طلب وقوع المعصية ، ولكن من حيث انه يؤدي إلى نكاية الظالم وعقوبته . ومن هذا القبيل مشروعية طلب الشهادة وإن كانت تستلزم ظهور الكافر على المسلم ، ومن الاول قول موسى عليه السلام (ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم) الآية . وفيه سلوك الورع في الدعاء ، واستدل به على أن الاولين من الرابعية متساويان في الطول ، وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده . قوله (عن محمود بن الربيع) في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا الزهري سمعت محمود بن الربيع ، ولا بن أبي عمر عن سفيان بالاسناد عند الاسماعيلي وسمعت عباد بن الصامت ، ولمسلم من رواية صالح بن كيسان وعن ابن شهاب أن محمود بن الربيع أخبره أن عباد بن الصامت أخبره ، وبهذا التصريح بالإخبار يندفع تعليل من أعله بالانقطاع لكون بعض الرواة أدخل بين محمود وعبادة رجلا وهي رواية ضعيفة عند الدارقطني . قوله (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) زاد الحميدي عن سفيان « فيها ، كذا في مسنده . وهكذا رواه يعقوب بن سفيان عن الحميدي أخرجه البيهقي ، وكذا لا بن أبي عمر عند الاسماعيلي ، ولقنتية وعثمان بن أبي شيبة عند أبي نعيم في المستخرج ، وهذا يعين أن المراد القراءة في نفس الصلاة ، قال عياض : قيل يحمل على نفي الذات وصفاتها ، لكن الذات غير منتفية فيخص بدليل خارج ، ونوزع في تسليم عدم نفي الذات على الإطلاق لأنه ان ادعى أن المراد بالصلاة معناها اللغوي فغير مسلم ، لأن ألفاظ الشارع محمولة على عرفه لأنه المحتاج اليه فيه لكونه بمع لبيان الشرعيات لا لبيان موضوعات اللغة ، وإذا كان المنفي الصلاة الشرعية استقام دعوى نفي الذات ، فعلى هذا لا يحتاج إلى إضمار الإجزاء ولا الكمال ، لانه يؤدي إلى الإجمال كما نقل عن القاضي أبي بكر وغيره حتى مال إلى التوقف ، لأن نفي الكمال يشعر بحصول الإجزاء فلو قدر الإجزاء منتفيا لأجل العموم قدر ثابتا لأجل إشعار نفي الكمال بثبوته فيقتاض ، ولا سبيل إلى إضمارهما معا لأن الإضمار إنما احتجج اليه للضرورة ، وهي مدفوعة باضمار فرد فلا حاجة إلى أكثر منه ، ودعوى إضمار أحدهما ليست بأولى من الآخر قاله ابن دقيق العيد ، وفي هذا الأخير نظر لأننا إن سلطنا تعذر الحمل على الحقيقة فالحمل على أقرب المجازين إلى الحقيقة أولى من الحمل على أبعدهما ، ونفي الإجزاء أقرب إلى نفي الحقيقة وهو السابق إلى الفهم ، ولأنه يستلزم نفي الكمال من غير عكس فيكون أولى ، وبؤيده رواية الاسماعيلي من طريق العباس بن الوليد النرسي أحد شيوخ البخاري عن سفيان بهذا الإسناد بلفظ « لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » وتابعه على ذلك زياد بن أيوب أحد الأثبات أخرجه الدارقطني ، وله شاهد من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا بهذا اللفظ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ، ولأحمد

من طريق عبد الله بن سودة القشيري عن رجل عن أبيه مرفوعاً ، لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن ، وقد أخرج ابن خزيمة عن محمد بن الوليد القرشي عن سفيان حديث الباب بلفظ ، لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، فلا يمتنع أن يقال إن قوله ، لا صلاة ، نفي بمعنى النهي أي لا تصلوا إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، ونظيره ما رواه مسلم من طريق القاسم عن عائشة مرفوعاً ، لا صلاة بحضرة الطعام ، فانه في صحيح ابن حبان بلفظ ، لا يصلي أحدكم بحضرة الطعام ، أخرجه مسلم من طريق حاتم بن اسماعيل وغيره عن يعقوب بن مجاهد عن القاسم ، وابن حبان من طريق حسين بن علي وغيره عن يعقوب به ، وأخرج له ابن حبان أيضاً شاهداً من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ ، وقد قال بوجود قراءة الفاتحة في الصلاة الخفية لكن بنوا على قاعدتهم أنها مع الوجوب ليست شرطاً في صحة الصلاة لأن وجوبها إنما ثبت بالسنة ، والذي لا تتم الصلاة إلا به فرض ، والفرض عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن ، وقد قال تعالى ﴿ فاقروا ما تيسر من القرآن ﴾ فالفرض قراءة ما تيسر ، وتعيين الفاتحة إنما ثبت بالحديث فيكون واجباً بأثم من تركه وتجزى الصلاة بدونه ، وإذا قرر ذلك لا ينقض عجز من يتعمد ترك قراءة الفاتحة منهم وترك الطمأنينة فيصل صلاة يريد أن يتقرب بها إلى الله تعالى وهو يتعمد ارتكاب الإثم فيها مبالغة في تحقيق مخالفتها لمذهب غيره ، واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناء على أن الركعة الواحدة تسمى صلاة لو تجردت ، وفيه نظر لأن قراءتها في ركعة واحدة من الرباعية مثلاً يقتضي حصول اسم قراءتها في تلك الصلاة ، والأصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة ، والأصل أيضاً عدم إطلاق الكل على البعض ، لأن الظاهر مثلاً كلها صلاة واحدة حقيقة كما صرح به في حديث الإسراء حيث سمي المكتوبات خمسا ، وكذا حديث عبادة ، خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، وغير ذلك ، فإطلاق الصلاة على ركعة منها يكون مجازاً ، قال الشيخ تقي الدين : وغاية ما في هذا البحث أن يكون في الحديث دلالة مفهوم على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة في كل ركعة واحدة منها ، فإن دل دليل خارج منطوق على وجوبها في كل ركعة كان مقدماً انتهى . وقال بمقتضى هذا البحث الحسن البصري رواه عنه ابن المنذر باسناد صحيح ، ودليل الجمهور قوله ﷺ ، وافعل ذلك في صلاتك كلها ، بعد أن أمره بالقراءة ، وفي رواية لأحمد وابن حبان ، ثم افعل ذلك في كل ركعة ، ولعل هذا هو المر في إيراد البخاري له عقب حديث عبادة ، واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم سواء أسر الإمام أم جهر ، لأن صلاته صلاة حقيقة فتتقن عند انتهاء القراءة إلا إن جاء دليل يقتضي تخصيص صلاة المأموم من هذا العموم فيقدم قائله الشيخ تقي الدين ، واستدل من أسقطها عن المأموم مطلقاً كالخفية بحديث ، من صلى خلف إمام فقرأه الإمام له قراءة ، لكنه حديث ضعيف عند الحفاظ ، وقد استوعب طريقه وعله الدارقطني وغيره ، واستدل من أسقطها عنه في الجهرية كالكيفية بحديث ، وإذا قرأ فأصوتوا ، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي موسى الأشعري ، ولا دلالة فيه لإسكان الجمع بين الأمرين : فيصت فيها هذا الفاتحة ، أو ينصت إذا قرأ الإمام ويقرأ إذا سكت ، وعلى هذا فيعتين على الإمام السكوت في الجهرية ليقرأ المأموم لئلا يوقعه في ارتكاب النهي حيث لا ينصت إذا قرأ الإمام ، وقد ثبت الإذن بقراءة المأموم الفاتحة في الجهرية بغير قيد ، وذلك فيما أخرجه البخاري في ، جزء القراءة ، والترمذي وابن حبان وغيرهما من رواية مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة ، أن النبي ﷺ نقلت عليه القراءة في الفجر ، فلما فرغ قال : لعلكم تقرأون خلف إمامكم ؟ قلنا : نعم . قال : فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب ، فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها ، والظاهر أن حديث الباب مختصر

من هذا وكان هذا سببه والله أعلم . وله شاهد من حديث أبي قتادة عند أبي داود والنسائي ، ومن حديث أنس عند ابن حبان ، وروى عبد الرزاق عن سعيد بن جبير قال : لا بد من أم القرآن ، ولكن من مضى كان الإمام يسكت ساعة قدر ما يقرأ المأموم بأم القرآن . (قائده) : زاد معمر عن الزهري في آخر حديث الباب د فصاعدا ، أخرجه النسائي وغيره ، واستدل به على وجوب قدر زائده على الفاتحة . ونعقب بأنه ورد لدفع حوم قصر الحكم على الفاتحة ، قال البخاري في د جزء القراءة : هو نظير قوله د تقطع اليد في ربيع دينار فصاعدا ، وادعى ابن حبان والقرطبي وغيرهما الإجماع على عدم وجوب قدر زائده عليها ، وفيه نظر لثبوته عن بعض الصحابة ومن بعدهم فيما رواه ابن المنذر وغيره ، ولعلمهم أرادوا أن الأمر استقر على ذلك ، وسيأتي بعد ثمانية أبواب حديث أبي هريرة . وإن لم ترد على أم القرآن أجزأت ، ولا بن خزيمة من حديث ابن عباس د أن النبي ﷺ قام فصل ركعتين لم يقرأ فيها إلا بفاتحة الكتاب ، ثم ذكر البخاري حديث أبي هريرة في قصة المسى . صلاته وسيأتي الكلام عليه بعد أربعة وعشرين بابا ، وموضع الحاجة منه هنا قوله د ثم أقرأ ما تيسر منك من القرآن ، وكأنه أشار بإبراده عقب حديث عبادة أن الفاتحة إنما تحتم على من يحسنها ، وأن من لا يحسنها يقرأ بما تيسر عليه ، وأن إطلاق القراءة في حديث أبي هريرة مقيد بالفاتحة كما في حديث عبادة والله أعلم . قال الخطابي : قوله د ثم أقرأ ما تيسر منك من القرآن ، ظاهر الإطلاق التخيير ، لكن المراد به فاتحة الكتاب لمن أحسنها بدليل حديث عبادة ، وهو كقوله تعالى (فا استيسر من الهدى) ثم عينت السنة المراد . وقال التووي : قوله د ما تيسر ، محمول على الفاتحة فانها متيسرة ، أو على ما زاد من الفاتحة بعد أن يقرأها ، أو على من عجز عن الفاتحة . ونعقب بأن قوله د ما تيسر ، لا إجمال فيه حتى يبين بالفاتحة ، والتقييد بالفاتحة ينافي التيسير الذي يدل عليه الإطلاق فلا يصح حمله عليه . وأيضا فسورة الاخلاص متيسرة وهي أقصر من الفاتحة فلم ينحصر التيسير في الفاتحة ، وأما الحل على ما زاد فبني على تسليم تعين الفاتحة وهي محل النزاع . وأما حمله على من عجز فبعيد ، والجواب القوي عن هذا أنه ورد في حديث المسى . صلاته تفسير ما تيسر بالفاتحة كما أخرجه أبو داود من حديث رفاع بن رافع رحمه د وإذا قلت فتوجهت فكبر ثم أقرأ بأم القرآن وبما شاء الله أن تقرأ ، وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك ، الحديث . ووقع فيه في بعض طرقه د ثم أقرأ إن كان منك قرآن ، فان لم يكن فاحمد الله وكبر وهلل ، فاذا جمع بين ألفاظ الحديث كان تعين الفاتحة هو الأصل لمن معه قرآن ، فان عجز عن تعلمها وكان معه شيء من القرآن قرأ ما تيسر ، وإلا انتقل إلى الذكر . ويحتمل الجمع أيضا أن يقال : المراد بقوله د فاقرا ما تيسر منك من القرآن ، أي بعد الفاتحة ، ويؤيده حديث أبي سعيد عند أبي داود بسند قوي د أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر ،

٩٦ - باب القراءة في الظاهر

٧٥٩ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال د كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين الأولىين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويُقصر في الثانية ويسمع الآية أحيانا ، وكان يقرأ في العصر بفاتحة الكتاب وسورتين وكان يطول في الركعة الأولى من صلاة الصبح ويُقصر في الثانية .

[الحديث ٧٥٩ - أطرافه : في ٧٦٢ ، ٧٧٦ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩]

٦٦٠ - **حدثنا** عمر بن حفص قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعمش حدثني معاوية عن أبي معمر قال « سألنا خباباً أكان النبي ﷺ يقرأ في الظهر والمغرب ؟ قال : نعم . قلنا : بأي شيء كنتم تقرأون ؟ قال : باضطراب لحيته »

قوله (باب القراءة في الظهر) هذه الترجمة والتي بعدها يحتمل أن يكون المراد بهما إثبات القراءة فيهما وأنها تكون سرا إشارة إلى من خالف في ذلك كابن عباس كما سيأتي البحث فيه بعد ثمانية أبواب ، ويحتمل أن يراد به تقدير المقروء أو تعينه ، والاول أظهر لكونه لم يتعرض في البابين لإخراج شيء مما يتعلق بالاحتمال الثاني ، وقد أخرج مسلم وغيره في ذلك أحاديث مختلفة سيأتي بعضها ، وجمع بينها بوقوع ذلك في أحوال متغايرة إما لبيان الجواز أو لغير ذلك من الأسباب ، واستدل ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة ، وهو واضح فيما اختلف لا فيما لم يختلف كتزويل وهل أتى في صبح الجمعة . **قوله** (حدثنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** (عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه) في رواية المجوزي من طريق عبيد الله بن موسى عن شيبان التصريح بالإخبار ليحيى من عبد الله ولعبد الله من أبيه ، وكذا للفساني من رواية الاوزاعي عن يحيى لكن بلفظ التحديث فيهما ، وكذا عنده من رواية أبي إبراهيم القناد عن يحيى حدثني عبد الله فأمم بذلك تدليس يحيى . **قوله** (الاولين) بتحنتين ثنية الأولى . **قوله** (صلاة الظهر) فيه جواز تسمية الصلاة بوقتها . **قوله** (وسورتين) أي في كل ركعة سورة كما سيأتي صرحا في الباب الذي بعده ، واستدل به على أن قراءة سورة أفضل من قراءة قدرها من طويلة قاله النووي ، وزاد البغوي : ولو قصرت السورة عن المقروء ، كأنه مأخوذ من قوله كان يفعل ، لأنها تدل على الدوام أو الغالب ، **قوله** (يطول في الأولى ويقصر في الثانية) قال الشيخ تقي الدين : كان السبب في ذلك أن النشاط في الأولى يكون أكثر فناسب التخفيف في الثانية حذرا من الملل انتهى . وروى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى في آخر هذا الحديث « فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة ، ولا يداود وابن خزيمة فحواه من رواية أبي خالد عن سفيان عن معمر ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : إنى لأحب أن يطول الامام الركعة الاولى من كل صلاة حتى يكثر الناس ، واستدل به على استحباب تطويل الأولى على الثانية وسيأتي في باب مفرد ، وجمع بينه وبين حديث سعد المأخوذ حيث قال « أمد في الاوليين » أن المراد تطويلهما على الآخرين لا التسوية بينهما في الطول . وقال من استحب استواءهما : إنما طالت الأولى بداء الافتتاح والتعوذ ، وأما في القراءة فهما سواء ، ويدل عليه حديث أبي سعيد عند مسلم « كان يقرأ في الظهر في الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية ، وفي رواية لابن ماجه أن الذين حذروا ذلك كانوا ثلاثين من الصحابة ، وأدعى ابن حبان أن الأولى إنما طالت على الثانية بالزيادة في الترتيل فيها مع استواء المقروء فيهما ، وقد روى مسلم من حديث حفصة « انه ﷺ كان يقرأ في السورة حتى تكون أطول من أطول منها ، واستدل به بعض الشافعية على جواز تطويل الإمام في الركوع لأجل الداخل ، قال القرطبي : ولا حجة فيه ، لأن الحكمة لا يعطل بها لحقائها أو لعدم انضباطها ، ولأنه لم يكن يدخل في الصلاة يريد تقصير تلك الركعة ثم يطيلها لأجل الآتي ، وإنما كان يدخل فيها ليأتي بالصلاة على سنتها من

تطويل الأولى ، فافترق الأصل والفرع فامتنع اللاحق انتهى . وقد ذكر البخارى في « جزء القراءة » كلاما معناه أنه لم يرد عن أحد من السلف في انتظار الداخل في الركوع شيء . والله أعلم . ولم يقع في حديث أبي قتادة هذا هنا ذكر القراءة في الآخرين ، فتمسك به بعض الحنفية على إسقاطها فيها ، لكنه ثبت في حديثه من وجه آخر كما سيأتى من حديثه بعد عشرة أبواب . **قوله** (ويسمع الآية أحيانا) في الرواية الآتية . ويسمعنا ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية شيبان ، وللنسائي من حديث البراء . « كنا نصلى خلف النبي ﷺ الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات » ، ولابن خزيمة من حديث أنس نحوه لكن قال « يسمع اسم ربك الأعلى وهل أذاك حديث الغاشية » ، واستدل به على جواز الجهر في السرية وأنه لا يسجد سهو على من فعل ذلك خلافا لما قال ذلك من الحنفية وغيرهم سواء قلنا كان يفعل ذلك عمدا لبيان الجواز أو بغير قصد للاستغراق في التدبر ، وفيه حجة على من زعم أن الإسرار شرط لصحة الصلاة السرية . وقوله « أحيانا » يدل على تكرار ذلك منه . وقال ابن دقيق العيد : فيه دليل على جواز الاكتفاء بظاهر الحال في الاخبار دون التوقف على اليقين ، لان الطريق إلى العلم بقراءة السورة في السرية لا يكون إلا بسمع كلها ، وإنما يفيد يقين ذلك لو كان في الجهرية ، وكأنه مأخوذ من سماع بعضها مع قيام القرينة على قراءة باقيها . ويحتمل أن يكون الرسول ﷺ كان يخبرهم عقب الصلاة دائما أو غالبا بقراءة السورتين ، وهو بعيد جدا والله أعلم . **قوله** (حدثنا عمر) هو ابن حفص بن غياث . **قوله** (حدثني عمارة) هو ابن عمير كما في الباب الذي بعده . **قوله** (عن أبي معمر) هو عبد الله بن سحرة بفتح المهملة والموحدة بينهما غاء معجمة ساكنة الازدى ، وأفاد الديمياطى أن لاييه محبة ، ووجهه بعضهم في ذلك فان الصحابي أخرجه حديثه الترمذى وقال في سياقه « عن سحرة وليس بالازدى » . قلت : لكن جزم البخارى وابن أبي خيثمة وابن حبان بأنه الازدى ، والعلم عند الله . **قوله** (باضطراب لحيته) فيه الحكم بالدليل لأنهم حكموا باضطراب لحيته على قراءته ، لكن لابد من قرينة تعين القراءة دون الذكر والدعاء . مثلا لأن اضطراب اللحية يحصل بكل منهما ، وكأنهم نظروا بالصلاة الجهرية لأن ذلك المحل منها هو محل القراءة لا الذكر والدعاء ، وإذا انضم إلى ذلك قول أبي قتادة « كان يسمعنا الآية أحيانا » ، قوى الاستدلال والله أعلم . وقال بعضهم : احتمال الذكر ممكن لكن جزم الصحابي بالقراءة مقبول ، لأنه أعرف بأحد المحتملين فيقبل تفسيره ، واستدل به المصنف على غنافته القراءة في الظهر والعصر كما سيأتى ، وعلى رفع بصرة المأموم إلى الإمام كما مضى ، واستدل به البيهقي على أن الإسرار بالقراءة لابد فيه من اسماء المرء نفسه ، وذلك لا يكون إلا بتحريك اللسان والشفيتين ، بخلاف ما لو أطبق شفتيه وحرك لسانه بالقراءة فإنه لا تضطرب بذلك لحيته فلا يسمع نفسه . انتهى وفيه نظر لا يخفى

٩٧ - باب القراءة في العصر

٧٦١ - **حدثنا محمد بن يوسف** قال **حدثنا** سفيان **عن** الأعمش **عن** حمادة **بن** عمار **عن** أبي معمر قال « قلت لـ **خُبَّابِ بْنِ الْأَرْتِ** : أكان النبي ﷺ يقرأ في الظهر والعصر ؟ قال : نعم . قال قلت بأى شيء كنتم تملكون قراءة ته ؟ قال : باضطراب لحيته »

٧٦٢ - **حدثنا** المسكين بن إبراهيم عن هشام عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال « كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة سورة ، وبسمنا الآية أحياناً » **قوله** (باب القراءة في العصر) أورد فيه حديث غريب المذكور قبله ، وكذا حديث أبي قتادة مختصراً ، وقد تقدم الكلام عليهما في الباب الذي قبله وعلى ما يؤخذ من الترجمة تصريحاً أو إشارة . **قوله** (قلنا) في رواية الحموي والمستمل قلت لحباب ، **قوله** (ابن الأوت) بفتح الراء وتعدد المثناة الفوقانية . **قوله** (هشام) هو الدستوائي

٩٨ - باب القراءة في المغرب

٧٦٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « إن أم الفضل سمعته وهو يقرأ ﴿ والمرسلات عرفاً ﴾ قالت : يا بُنَيَّ ، والله لقد ذكرتني يقرأ تلك هذه الشؤرة إنها لأخيراً ما سمعتُ من رسول الله ﷺ يقرأ بها في المغرب » [الحديث ٧٦٣ - طرحة في : ٤٢٩]

٧٦٤ - **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم قال « قال لي زيد بن ثابت : ما لك تقرأ في المغرب بقصار ، وقد سمعتُ النبي ﷺ يقرأ بطلو الطلوعين » **قوله** (باب القراءة في المغرب) المراد تقديرها لا إثباتها لكونها جهرية ، بخلاف ما تقدم في « باب القراءة في الظهر » من أن المراد لإثباتها . **قوله** (أن أم الفضل) هي والدة ابن عباس الراوي عنها ، وبذلك صرح الترمذي في روايته فقال « عن أمه أم الفضل » ، وقد تقدم في المقدمة أن اسمها لبابة بنت الحارث الغلالية ، ويقال إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة ، والصحيح أخت عمر زوج سميد بن زيد لما سيأتى في المناقب من حديثه ، وقد رأيتني وعمر موثق وأخته على الإسلام ، واسمها فاطمة . **قوله** (سمعته) أى سمعت ابن عباس ، وفيه التثنية لأن السياق يقتضى أن يقول سمعتني . **قوله** (لقد ذكرتني) أى شيئاً نسيته ، وصرح عقيل في روايته عن ابن شهاب أنها آخر صلوات النبي ﷺ ولفظه « ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله » ، أورد المصنف في « باب الوفاة » وقد تقدم في « باب لإثباتها » جعل الإمام ليؤتم به ، من حديث عائشة أن الصلاة التي صلاها النبي ﷺ بإصحابه في مرض موته كانت الظهر ، وأشارنا إلى الجمع بينه وبين حديث أم الفضل هذا بأن الصلاة التي حكيتها عائشة كانت في المسجد ، والتي حكيتها أم الفضل كانت في بيته كما رواه النسائي ، لكن يعكر عليه رواية ابن إسحق عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ « خرج النبي رسول الله ﷺ وهو عاصب رأسه في مرضه فمضى المغرب ، الحديث أخرجه الترمذي ، ويمكن حل قولها « خرج النبي » أى من مكانه الذي كان راقداً فيه إلى من في البيت فصلى بهم ، قلن الروايات . **قوله** (يقرأ بها) هو في موضع الحال أى سمعته في حال قراءته . **قوله** (عن ابن أبي مليكة) في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « حدثني ابن أبي مليكة ، ومن طريقه أخرجه أبو داود وغيره . **قوله** (عن عروة) في رواية الاسماعيلي من طريق حجاج ابن محمد عن ابن جريج « سمعت ابن أبي مليكة أخبرني عروة أن مروان أخبره . **قوله** (قال لي زيد بن ثابت) ما لك تقرأ في المغرب بقصار) كذا لاكثر بالتونين وهو عوض عن

الضاف اليه ، وفي رواية الكشميني ، بقصار المفضل ، وكذا الطبراني عن أبي مسلم الكجي ، والبيهقي من طريق الصغاني كلاهما عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه ، وكذا في جميع الروايات عند أبي داود والنسائي وغيرهما ، لكن في رواية النسائي ، بقصار السور ، وعند النسائي من رواية أبي الاسود عن عروة عن زيد بن ثابت أنه قال لمروان ، أبا عبد الملك ، أقرأني المغرب بقل هو الله أحد وأنا أعطيك الكوثر ، ، وصرح الطحاوي من هذا الوجه بالاختيار بين عروة وزيد ، فكان عروة سمعه من مروان عن زيد ثم لقي زيدا فآخبره . قوله (وقد سمعت) استدلل به ابن المنير على أن ذلك وقع منه عليه السلام نادرا ، قال : لأنه لو لم يكن كذلك لقال كان يفعل يشعر بأن عاداته كانت كذلك انتهى . وغفل عما في رواية البيهقي من طريق أبي عاصم شيخ البخاري فيه بلفظ : لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ ، ، ومثله في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عند الاسماعيلي . قوله (بطولي الطويلين) أى بأطول السورتين الطويلتين وطولي تأنيث أطول ، والطويلين بتحتايتين ثنية طولي ، وهذه رواية الأكثر . ووقع في رواية كريمة ، بطول ، بضم الطاء وسكون الواو ، ووجه الكرماني بأنه أطلق المصدر وأراد الوصف أى كان يقرأ بمقدار طول الطويلين وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكون قرأ بقدر السورتين ، وليس هو المراد كما سنوضحه . وحكى الخطابي أنه ضبطه عن بعضهم بكسر الطاء وفتح الواو ، قال : وليس بشئ ، لأن الطول الحبل ولا معنى له هنا انتهى . ووقع في رواية الاسماعيلي ، بأطول الطويلين ، بالتذكير ، ولم يقع تفسيرهما في رواية البخاري . ووقع في رواية أبي الاسود المذكورة ، بأطول الطويلين المص ، وفي رواية أبي داود ، قال قلت وما طولى الطويلين ؟ قال : الاعراف ، وبين النسائي في رواية له أن التفسير من قول عروة ولفظه ، قال قلت يا أبا عبد الله ، وهى كنية عروة . وفي رواية البيهقي ، قال قلت لعروة ، وفي رواية الاسماعيلي ، قال ابن أبي مليكة وما طولى الطويلين ، زاد أبو داود ، قال - يعنى ابن جريج - وسألت أنا ابن أبي مليكة فقال لي من قبل نفسه المائدة والاعراف ، كذا رواه عن الحسن بن علي عن عبد الرزاق . وللجوزي من طريق عبد الرحمن بن بشر عن عبد الرزاق مثله لكن قال «الانعام» بدل المائدة وكذا في رواية حجاج بن محمد والصغاني المذكورتين ، وعند أبي مسلم الكجي عن أبي عاصم بدل الانعام يونس أخرجه الطبراني وأبو نعيم في المستخرج ، لحصل الاتفاق على تفسير الطولي بالاعراف وفي تفسير الاخرى ثلاثة أقوال المحفوظ منها الانعام ، قال ابن بطال : البقرة أطول السبع الطوال فلو أزاها لقال طولى الطوال ، فلما لم يرد هذا دل على أنه أراد الاعراف لأنها أطول السور بعد البقرة . وتعقب بأن النساء أطول من الاعراف ، وليس هذا التعقيب بمرضى لأنه اعتبر عدد الآيات وعدد آيات الاعراف أكثر من عدد آيات النساء وغيرها من السبع بعد البقرة والمتعقب اعتبر عدد الكلمات لأن كلمات النساء تزيد على كلمات الاعراف بما تاتي كلمة . وقال ابن المنير : تسمية الاعراف والانعام بالطويلين إنما هو لعرف فيهما لا أنهما أطول من غيرهما والله أعلم . واستدل بهذين الحديثين على امتداد وقت المغرب ، وعلى استحباب القراءة فيها بغير قصار المفضل ، وسيأتى البحث في ذلك في الباب الذى بعده

٩٩ - باب الجهر في المغرب

٧٦٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا عاكف عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال « سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور »

[الحديث ٧٦٥ - أخرجه في : ٣٠٠٠ ، ٤٠٢٣ ، ٤٨٥٤]

قوله (باب الجهر في المغرب) اعترض الزين بن المنير على هذه الترجمة والتي بعدها بأن الجهر فيها لا خلاف فيه، وهو عجيب لأن الكتاب موضوع لبيان الأحكام من حيث هي، وليس هو مقصودا على الخلافات. **قوله** (عن محمد بن جبير) في رواية ابن خزيمة من طريق سفيان عن الزهري «حدثني محمد بن جبير». **قوله** (قرأ في المغرب بالطور) في رواية ابن عساكر «يقرأ» وكذا هو في الموطأ وعند مسلم، زاد المصنف في الجهاد من طريق محمد بن عمرو عن الزهري «وكان جاء في أسارى بدر، ولابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري «في فداء أهل بدر، وزاد الأسماعيلي من طريق معمر «وهو يومئذ مشرك». وللصنف في المنأذى من طريق معمر أيضا في آخره قال «وذلك أول ما قرأ الإيمان في قلبي، وللطبراني من رواية أسامة بن زيد عن الزهري نحوه وزاده «فاخذني من قراءته الكرب، ولسعيد بن منصور عن هشيم عن الزهري «فكأنما صدع قلبي حين سمعت القرآن، واستدل به على صحة أداء ما تحمله الراوي في حال الكفر، وكذا القسق إذا أداه في حال العدالة. وستأتي الإشارة إلى زوائد أخرى فيه لبعض الرواة. **قوله** (بالطور) أي بسورة الطور، وقال ابن الجوزي: يحتمل أن تكون الباء بمعنى من كقوله تعالى «عينا يشرب بها عباد الله» وسنذكر ما فيه قريبا. قال الترمذي: ذكر عن مالك أنه كره أن يقرأ في المغرب بالسور الطوال نحو الطور والمرسلات. وقال الشافعي: لا أكره ذلك بل أستحب. وكذا نقله البغوي في شرح السنة عن الشافعي، والمعروف عند الشافعية أنه لا كراهية في ذلك ولا استحباب. وأما مالك فاعتمد العمل بالمدينة بل وبغيرها. قال ابن دقيق العيد: استمر العمل على تطويل القراءة في الصباح وتقصيرها في المغرب، والحق عندنا أن ما صح عن النبي ﷺ في ذلك وثبتت مواظبته عليه فهو مستحب، وما لم تثبت مواظبته عليه فلا كراهة فيه. قلت: الأحاديث التي ذكرها البخاري في القراءة هنا ثلاثة مختلفة المقادير، لأن الاعراف من السبع الطوال، والطور من طوال المفصل، والمرسلات من أوساطه. وفي ابن حبان من حديث ابن عمر أنه قرأ بهم في المغرب بالذين كفروا وصدوا عن سبيل الله، ولم أر حديثا مرفوعا فيه التنصيص على القراءة فيها بشيء من قصار المفصل لإحاديث في ابن ماجه عن ابن عمر نص فيه على الكافرون والأخلاص، ومثله لابن حبان عن جابر بن سمرة. فاما حديث ابن عمر فظاهر استناده الصحة إلا أنه مهلول، قال الدارقطني: أخطأ فيه بعض رواة. وأما حديث جابر بن سمرة ففيه سعيد بن سبك وهو متروك، والمحفوظ أنه قرأ بهما في الركعتين بعد المغرب واعتمد بعض أصحابنا وغيرهم حديث سليمان بن يسار عن أبي هريرة أنه قال «ما رأيت أحدا أشبه صلاة برسول الله ﷺ من فلان، قال سليمان: فكان يقرأ في الصباح بطوال المفصل وفي المغرب بقصار المفصل، الحديث أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وغيره. وهذا يشعر بالمواظبة على ذلك، لكن في الاستدلال به نظر يأتي مثله في «باب جهر الإمام بالتأمين، بعد ثلاثة عشر بابا. نعم حديث رافع الذي تقدم في المواقيت أنهم كانوا يتصلون بعد صلاة المغرب بدل على تخفيف القراءة فيها، وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه ﷺ كان أحيانا يطيل القراءة في المغرب إما لبيان الجواز وإما لعله بعدم المشقة على المأمومين، وليس في حديث جبير بن مطعم دليل على أن ذلك تكرر منه، وأما حديث زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك لكونه أنكر على مروان المواظبة على القراءة بقصار المفصل، ولو كان مروان يعلم أن النبي ﷺ واظب على ذلك لاحتج به على زيد، لكن لم يرد زيد منه فيما يظهر المواظبة على القراءة بالطوال، وإنما أراد منه أن يتعاهد ذلك كما رآه من النبي ﷺ. وفي حديث أم الفضل إشعار بأنه ﷺ كان يقرأ في الصحة بأطول من المرسلات لكونه كان في

حال شدة مرضه وهو مظنة التخفيف ، وهو يرد على أبي داود ادعاء نسخ التطويل لأنه روى عقب حديث زيد بن ثابت من طريق عروة أنه كان يقرأ في المغرب بالقصار ، قال : وهذا يدل على نسخ حديث زيد ، ولم يبين وجه الدلالة ، وكأنه لما رأى عروة راوى الخبر حمل بخلافه حله على أنه اطلع على ناسخه ، ولا يخفى بعد هذا الحمل ، وكيف تصح دعوى النسخ وأم الفضل تقول : إن آخر صلاة صلاها بهم قرأ بالرسولات . قال ابن خزيمة في صحيحه : هذا من الاختلاف المباح ، لجأز للصلى أن يقرأ في المغرب وفي الصلوات كلها بما أحب ، إلا أنه إذا كان إماما استحبه له أن يخفف في القراءة كما تقدم اه . وهذا أولى من قول القرطبي : ما ورد في سلم وغيره من تطويل القراءة فيما استقر عليه التقدير أو عكسه فهو متروك ، وادعى الطحاوي أنه لا دلالة في شيء من الأحاديث الثلاثة على تطويل القراءة ، لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة . ثم استدلل لذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جبير بلفظ : فسمعت يقول (إن عذاب ربك لو افزع) قال فاجبر أن الذي سمعه من هذه السورة هي هذه الآية خاصة اه . وليس في السياق ما يقتضى قوله ، خاصة ، مع كون رواية هشيم عن الزهري بخصوصها مضعفة ، بل جاء في روايات أخرى ما يدل على أنه قرأ السورة كلها ، فعند البخارى في التفسير ، سمعته يقرأ في المغرب بالطور ، فلما بلغ هذه الآية (أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون) الآيات إلى قوله (المصيطرون) كاد قلبى يطير ، ونحوه لقاسم بن أصبغ ، وفي رواية أسامة وعمر بن عمرو المتقدمين ، سمعته يقرأ والطور وكتاب مسطور ، ومثله لابن سعد ، وزاد في أخرى فاستمعت قراءته حتى خرجت من المسجد . ثم ادعى الطحاوي أن الاحتمال المذكور يأتي في حديث زيد بن ثابت ، وكذا أبداه الخطابي احتمالا ، وفيه نظر لأنه لو كان قرأ بشيء منها يكون قدر سورة من قصار المفصل لما كان الإنكار زيد معنى . وقد روى حديث زيد هشام بن عروة عن أبيه عنه أنه قال مروان ذلك لتخفف القراء في الركعتين من المغرب فوالله لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ فيها بسورة الأعراف في الركعتين جميعا ، أخرجه ابن خزيمة . واختلف على هشام في صحابه والمحموظ عن عروة أنه زيد بن ثابت ، وقال أكثر الرواة : عن هشام عن زيد بن ثابت أو أبي أيوب ، وقيل عن عائشة أخرجه النسائي مقتضرا على المتن دون القصة ، واستدل به الخطابي وغيره على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق ، وفيه نظر لأن من قال إن لها وقتا واحدا لم يحده بقراءة معينة بل قالوا : لا يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس ، وله أن يعد القراءة فيها ولو غاب الشفق . واستشكل المحب الطبري إطلاق هذا ، وحله الخطابي قبله على أنه يوقع ركعة في أول الوقت ويدبر الباقي ولو غاب الشفق ، ولا يخفى ما فيه ، لأن تعمد إخراج بعض الصلاة عن الوقت ممنوع ، ولو أجزأت فلا يحصل ما ثبت عن النبي ﷺ على ذلك . واختلف في المراد بالمفصل مع الاتفاق على أن انتهت آخر القرآن هل هو من أول الصافات أو الجاثية أو القتال أو الفتح أو الحجرات أو ق أو أو الصف أو تبارك أو سبح أو الضحى إلى آخر القرآن أقوال أكثرها مستغرب اقتصر في شرح المذهب على أربعة من الأوائل سوى الأول والرابع ، وحكى الأول والسابع والثامن ابن أبي الصيف البغوي ، وحكى الرابع والثامن البزماني في شرح التنبيه ، وحكى التاسع المزوقي في شرحه ، وحكى الخطابي والماوردي العاشر ، والراجح الحجرات (١) ذكره النووي . ونقل المحب الطبري قولنا شاذ أن المفصل جميع القرآن ، وأما

(١) هنا فيه نظر ، والراجح أن أوله في كما جزم بذلك الشارح ص ٢٥٩ . ويدل على ذلك حديث أوس بن حنيفة في تحزيب الصحابة للقرآن أخرجه أحمد وأبو داود وآخرون . والله أعلم

ما أخرجه الطحاوي من طريق زرارة بن أوفى قال : أقرأني أبو موسى كتاب عمر اله : أقرأني في المغرب آخر المفضل .
وآخر المفضل من (لم يكن) الى آخر القرآن فليس تفسيراً للفصل بل لآخره ، فدل على أن أوله قبل ذلك

١٠٠ - باب الجهر في المشاء

٧٦٦ - **عزنا** أبو الثمان قال حدثنا مثنى عن أبيه عن بكر عن أبي رافع قال «صليت مع أبي هريرة العتمة قرأ (إذا السماء انشقت) فسجد ، فقلت له . قال : سجدت خلف أبي القاسم عليه السلام فلا أزال أسجد بها حتى ألقاه »

[الحديث ٧٦٦ - أطراة في : ٧٦٨ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٨]

٧٦٧ - **عزنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبه عن عدي قال سمعت البراء « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر ، قرأ في المشاء في إحدى الركعتين بالتين والزيتون »

[الحديث ٧٦٧ - أطراة في : ٧٦٩ ، ٤٩٥٢ ، ٧٥٤٦]

قوله (باب الجهر في المشاء) قدم ترجمة الجهر على ترجمة القراءة عكس ما صنع في المغرب ثم الصحيح ، والذي في المغرب أولى ولعله من النسخ . **قوله** (حدثنا معتمر) هو ابن سليمان التيمي ، وبكر هو ابن عبد الله المزني ، وأبو رافع هو الصائغ ، وهو ومن قبله من رجال الإسناد بصريون ، وهو من كبار التابعين وبكر من أوساطهم وسليان من صفارهم . **قوله** (فقلت له) أي في شأن السجدة يعني سألته عن حكمها ، وفي الرواية التي بعدها « فقلت ما هذه . » **قوله** (سمعت) زاد غير أبي زرارة « أي بالسجدة ، أو الباء للظرف أي فيها يعني السورة ، وفي الرواية الآتية لغير الكشميني « سمعت فيها . » **قوله** (خلف أبي القاسم عليه السلام) أي في الصلاة ، وبه يتم استدلال المصنف لهذه الترجمة والتي بعدها ، ونوزع في ذلك لأن سجوده في السورة أعم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها فلا ينهض الدليل ، وقال ابن المنير : لاجبة فيه على مالك حيث كره السجدة في الفريضة يعني في المشهور عنه ، لأنه ليس مرفوعاً ، وغفل عن رواية أبي الأشعث عن معتمر بهذا الإسناد بلفظ « صليت خلف أبي القاسم فسجد بها » أخرجه ابن خزيمة ، وكذلك أخرجه الجوزي من طريق يزيد بن هارون عن سليمان التيمي بلفظ « صليت مع أبي القاسم فسجد فيها . » **قوله** (حتى ألقاه) كناية عن الموت ، وسيأتى الكلام على بقية فوائده في أبواب سجود التلاوة إن شاء الله تعالى . **قوله** (عن عدي) هو ابن ثابت كافي الرواية الآتية بعد باب . **قوله** (في سفر) زاد الاسماعيل « فصل المشاء ركعتين . » **قوله** (في إحدى الركعتين) في رواية النسائي « في الركعة الأولى . » **قوله** (بالتين) أي بسورة التين ، وفي الرواية الآتية « والتين ، على الحكاية ، وإنما قرأ في المشاء بقصار المفضل لكونه كان مسافراً والسفر يطلب فيه التخفيف ، وحديث أبي هريرة محمول على الحضر فلذلك قرأ فيها بأوساط المفضل

١٠١ - باب القراءة في المشاء بالسجدة

٧٦٨ - **عزنا** مسدد قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثني التيمي عن بكر بن أبي رافع قال : صليت

مع أبي هريرة العنّة، قرأ (إذا السماء انشقت) فسجد ، قلت : ما هذا ؟ قال : سجدتُ بها خلف أبي القاسم عليه السلام ، فلا أزال أسجدُ بها حتى ألقاه »

قوله (باب القراءة في العشاء بالسجدة) تقدم ما فيه قبل ، والقول في إسناده كالذي قبله ، والتيس هوسليان ابن طرعان والله المتعمر

١٠٢ - باب القراءة في العشاء

٧٦٩ - **حدثنا** خلاد بن يحيى قال حدثنا يسعر قال حدثنا عدي بن ثابت سمع البراء رضي الله عنه قال « سمعت النبي ﷺ يقرأ (والتين والذيتون) في العشاء ، وما سمعت أحدا أحسن صوتا منه أو قراءة »

قوله (باب القراءة في العشاء) تقدم أيضا ، وقوله فيه (وما سمعت أحدا أحسن صوتا منه) يأتي الكلام عليه في أواخر كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

١٠٣ - باب بطول في الأوليين ، ويحذف في الآخرين

٧٧٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا شعبه عن أبي عون قال : سمعت جابر بن سمرة قال « قال عمر لمسيّد : لقد شكوك في كل شيء حتى الصلاة . قال : أما أنا فأؤمّد في الأوليين وأحذف في الآخرين ، ولا آكو ما اعتديت به من صلاة رسول الله ﷺ . قال : صدقت ، ذاك الظن بك ، أو ظني بك »

قوله (باب يطول في الأوليين) أي من صلاة العشاء ، ذكر فيه حديث سعد ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب وجوب القراءة » ، ووجه هنا إما الإشارة إلى إحدى الروايتين في قوله « صلاتي العشاء أو العشي » ، وإما لإلحاق العشاء بالظهر والمصر لكون كل منهن رباعية

١٠٤ - باب القراءة في الفجر . وقالت أم سلمة : قرأ النبي ﷺ بالطور

٧٧١ - **حدثنا** آدم قال حدثنا شعبه قال حدثنا سيّار بن سلامة قال « دخلتُ أنا وأبي على أبي بركة الأسلمي ، فسأناه عن وقت الصلوات فقال : كان النبي ﷺ يصلّي الظهر حين تزول الشمس ، والمصر ويرجع الرجل إلى أقصى المدينة والشمس حيّة ، ونسبتُ ما قال في المغرب . ولا يبالي بتأخير العشاء إلى ثلث الليل ، ولا يحب النوم قبلها ولا الحديث بعدها ، ويصلّي الصبح فيبصره الرجل فيعرف جليسته . وكان يقرأ في الركعتين أو أحدهما ما بين التين إلى المائة »

٧٧٢ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاة أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول « في كل صلاة يقرأ ، فأسمنا رسول الله ﷺ أسمناكم ، وما أخفى عنا أخفينا عنكم . وإن لم ترّد على أم القرآن أجزأت ، وإن زدت فهو خير »

قوله (باب القراءة في الفجر) يعني صلاة الصبح . **قوله** (وقالت أم سلمة قرأ النبي ﷺ بالطور) يأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده . **قوله** (عن وقت الصلاة) في رواية غير أبي ذر ه الصلوات ، والمراد المكتوبات ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي برزة المذكور في المواقيت . وقوله هنا (وكان يقرأ في الركعتين أو أحدهما ما بين الستين إلى المائة) أي من الآيات ، وهذه الزيادة تفرد بها شعبة عن أبي المنهال والشك فيه منه ، وقد تقدم عن رواية الطبراني تقديرها بالحاقة ونحوها ، فعل تقدير أن يكون ذلك في كل الركعتين فهو منطبق على حديث ابن عباس في قراءته في صبح الجمعة تنزيل السجدة وهل أتى ، وعلى تقدير أن يكون في كل ركعة فهو منطبق على حديث جابر بن سمرة في قراءته في الصبح بن أخرجه مسلم ، وفي رواية له بالصافات ، وفي أخرى عند الحاكم بالواقعة . وكان المصنف قصد بإيراد حديث أم سلمة وأبي برزة في هذا الباب بيان حالتي السفر والحضر ، ثم تلك بحديث أبي هريرة الدال على عدم اشتراط قدر معين . **قوله** (إساعيل بن إبراهيم) هو المعروف بابن علي ، وقد تكلم يحيى بن معين في حديثه عن ابن جريج خاصة لكن تابعه عليه عبد الرزاق ومحمد بن بكر ويحيى بن أبي الهيثم عند أبي عوانة وغندر عند أحمد وعلاء بن الحارث عند النسائي وابن وهب عند ابن خزيمة ستهم عن ابن جريج ، منهم من ذكر الكلام الأخير ومنهم من لم يذكره . وتابع ابن جريج حبيب المعلم عند مسلم وأبي داود ، وحبيب بن الشهيد عند مسلم وأحمد ، ورقية بن مصقلة عند النسائي ، وقيس بن سعد وعمارة بن ميمون عند أبي داود ، وحسين المعلم عند أبي نعيم في المستخرج ستهم عن عطاء ، منهم من طوله ومنهم من اختصره . **قوله** (في كل صلاة يقرأ) بضم أوله على البناء للجهول ، ووقع في رواية الأصيل « تقرأ » بنون مفتوحة في أوله كذا هو موقوف ، وكذا هو عند من ذكرنا روايته إلا حبيب بن الشهيد فرواه مرفوعا بلفظ « لا صلاة إلا بقراءة » هكذا أورده مسلم من رواية أبي أسامة عنه ، وقد أنكره الدارقطني على مسلم وقال : إن المخطوط عن أبي أسامة وقده كما رواه أصحاب ابن جريج ، وكذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيدة الحداد كلاهما عن حبيب المذكور موقوفا ، وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى بن أبي الهيثم عن ابن جريج كرواية الجماعة لكن زاد في آخره « وسمعت يقول : لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » ، وظاهر سياقه أن ضمير « سمعت » للنبي ﷺ فيكون مرفوعا ، بخلاف رواية الجماعة . نعم قوله « ما أسمعنا وما أخفى عنا » يشعر بأن جميع ما ذكره متلى عن النبي ﷺ فيكون للجميع حكم الرفع . **قوله** (وإن لم تزد) بلفظ الخطاب ، ويثبت رواية مسلم عن أبي خيثمة وعمر بن الخطاب عن إساعيل ، وقال له رجل إن لم أزد ، وكذا رواه يحيى بن محمد عن مسدد شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي ، وزاد أبو يعلى في أوله عن أبي خيثمة بهذا السند « إذا كنت إماما تخفف ، وإذا كنت وحدا فقل ما بدا لك » ، وفي كل صلاة قراءة ، الحديث . **قوله** (أجزأت) أي كفت ، وحكى ابن التين رواية أخرى « دجرت » ، بغير ألف وهي رواية القابسي واستشكله ، ثم حكى عن الخطابي قال : يقال جزى وأجزى مثل وفي وأوفى قال : فزال الاشكال . **قوله** (فهو خير) في رواية حبيب المعلم « فهو أفضل » ، وفي هذا الحديث أن من لم يقرأ الفاتحة لم تصح صلاته ، وهو شاهد لحديث عبادة المتقدم . وفيه استحباب السورة أو الآيات مع الفاتحة وهو قول الجمهور في الصبح والجمعة والأوليين من غيرهما ، وصح إيجاب ذلك عن بعض الصحابة كما تقدم وهو عثمان بن أبي العاص ، وقال به بعض الحنفية وابن كثانة المالكية ، وحكاه القاضي الفراء الخليل في الشرح الصغير رواية عن أحمد ، وقيل يستحب في جميع الركعات وهو ظاهر حديث أبي هريرة هذا . وإليه أهل

١٠٥ - باب الجهر بقراءة صلاة الفجر

وقالت أم سلمة: طُفْتُ وراءَ النَّاسِ والنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَيَقْرَأُ بِالطَّوْرِ

٧٧٣ - **حَرْشٌ** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سَوَاقِ عُسْكَاطٍ ، وَقَدْ جِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ ، فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ فَقَالُوا : مَا لَكُمْ ؟ فَقَالُوا : حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ . قَالُوا : مَا حَالُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ إِلَّا شَيْءٌ حَدَثَ ، فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا فَانْظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ . فَانْصَرَفَ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ رَهْمَةِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِنَحْلَةِ عَامِدِينَ إِلَى سَوَاقِ عُسْكَاطٍ وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ فَقَالُوا : هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ ، فِهَذَاكَ حِينَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ وَقَالُوا ﴿ يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآتَيْنَاهُ وَإِنْ نَشْرِكُ بِرَبِّنَا أَحَدًا ﴾ فَانْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ ﴿ قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ وَإِنَّمَا أُوْحِيَ إِلَيَّ الْقَوْلُ الْجَنِّ ﴾

[الحديث ٧٧٣ - طرته في : ٤٩٧١]

٧٧٤ - **حَرْشٌ** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ فَيَا أَمْرَ ، وَسَكَتَ فَيَا أَمْرَ ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ . ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾

قوله (باب الجهر بقراءة صلاة الصبح) ولغير أبي ذر د صلاة الفجر ، وهو موافق للترجمة الماضية ، وعلى رواية أبي ذر فله أشار إلى أنها تسمى بالأمرين . **قوله** (وقالت أم سلمة الخ) وصله المصنف في باب طواف النساء ، من كتاب الحج من رواية مالك عن أبي الأسود عن عروة عن زينب عن أمها أم سلمة قالت : شكوت إلى النبي ﷺ أَنِّي أَشْتُكِي - أَيْ أَنَّ بَها مَرَضًا - فقال : طوف وراء الناس وأنت راكبة . قالت : فطفت حينئذ والنبي ﷺ يصلي ، لحديث ، وليس فيه بيان أن الصلاة حينئذ كانت الصبح ، ولكن تبين ذلك من رواية أخرى أوردتها بعد ستة بواب من طريق يحيى بن أبي زكريا النسائي عن هشام بن عروة عن أبيه ولفظه : فقال : إذا أقيمت الصلاة للصبح بلوفى ، وهكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية حسان بن إبراهيم عن هشام ، وأما ما أخرجه ابن خزيمة من طريق ن وهب عن مالك وابن لهيعة جميعا عن أبي الأسود في هذا الحديث قال فيه : قالت وهو يقرأ في المشاء الآخرة ، ما ذ ، وأظن سياقه لفظ ابن لهيعة ، لأن ابن وهب رواه في الموطأ عن مالك فلم يعين الصلاة كما رواه أصحاب مالك لهم أخرجه الدارقطني في الموطأ له من طرق كثيرة عن مالك ، منها رواية ابن وهب المذكورة . وإذا قرر لك فابن لهيعة لا يحتاج به إذا انفرد فكيف إذا خالف ، وعرف بهذا اندفاع الاعتراض الذي حكاه ابن التين عن من المالكية حيث أنكروا أن تكون الصلاة المذكورة صلاة الصبح فقال : ليس في الحديث بيانها ، والاولى أن

تعمل على النافلة لأن الطواف يتمتع إذا كان الإمام في صلاة الفريضة انتهى . وهو رد للحديث الصحيح بغير حجة ، بل يستفاد من هذا الحديث جواز ما منعه ، بل يستفاد من الحديث التفصيل فنقول : أن كان الطائف بحيث يمر بين يدي المصلين فيمتنع كما قال ولا فيجوز ، وحال أم سلة هو الثاني لأنها طافت من وراء الصفوف . ويستتبط منه أن الجماعة في الفريضة ليست فرضاً على الأعيان ، إلا أن يقال كانت أم سلة حينئذ شاكية فهي معذورة ، أو الوجوب يخص بالرجال . وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وقال ابن رشيد : ليس في حديث أم سلة نص على ما ترجم له من الجهر بالقراءة ، إلا أنه يؤخذ بالاستنباط من حيث أن قولها وظفت وراء الناس ، يستلزم الجهر بالقراءة لأنه لا يمكن سماعها للطائف من وراءهم إلا إن كانت جهرية ، قال : ويستفاد منه جواز إطلاق « قرأ » وإرادة جهر ، والله أعلم . ثم ذكر البخاري حديث ابن عباس في قصة سماع الجن القرآن ، وسيأتي الكلام عليه في موضعه من التفسير ، ويأتي بيان عكاظ في كتاب الحج في شرح حديث ابن عباس أيضاً وكانت عكاظ من أسواق الجاهلية ، الحديث . والمقصود منه هنا قوله « وهو يصل بأصحابه صلاة الفجر فلما سمعوا القرآن استمعوا له ، وهو ظاهر في الجهر ، ثم ذكر حديث ابن عباس أيضاً قال « قرأ النبي ﷺ فيما أمر وسكت فيما أمر ، وما كان ربك نسياً » لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، ووجه للناسية منه ما تقدم من إطلاق « قرأ » على جهر ، لكن كان يبقى خصوص تناول ذلك لصلاة الصبح فيستفاد ذلك من الذي قبله ، فكانه يقول : هذا الاجمال هنا مفسر بالبيان في الذي قبله ، لأن المحدث هما واحد ، أشار إلى ذلك ابن رشيد . ويمكن أن يكون مراد البخاري بهذا ختم تراجم القراءة في الصلوات لإشارة منه إلى أن المعتد في ذلك هو فعل النبي ﷺ وأنه لا ينبغي لأحد أن يغير شيئاً مما صنعه . وقال الاماعلي : إيراد حديث ابن عباس هنا يغاير ما تقدم من إثبات القراءة في الصلوات ، لأن مذهب ابن عباس كان ترك القراءة في السرية . وأجيب بأن الحديث الذي أورده البخاري ليس فيه دلالة على الترك ، وأما ابن عباس فكان يشك في ذلك نارة وبينى القراءة أخرى وربما أثبتا ، أما نفيه فرواه أبو داود وغيره من طريق عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن عمه « أنهم دخلوا عليه فقالوا له : هل كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر ؟ قال : لا . قيل : لعله كان يقرأ في نفسه ؟ قال : هذه شر من الأولى ، كان عبداً مأموراً بلغ ما أمر به ، وأما شك فرواه أبو داود أيضاً والطبري من رواية حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال « ما أدرى أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر أم لا ، انتهى . وقد أثبت قراءة فيها خياض وأبو قتادة وغيرهما كما تقدم ، فروايتهم مقدمة على من نفي ، فضلاً على من شك . ولعل البخاري أراد بإيراد هذا إقامة الحجة عليه ، لأنه احتج بقوله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) فيقال له قد ثبت أنه قرأ فيلزمك أن قرأ ، والله أعلم . وقد جاء عن ابن عباس اثبات ذلك أيضاً رواه أيوب عن أبي العالية البراء قال « سألت ابن عباس : أقرأ في الظهر والعصر ؟ قال هو امامك أقرأ منه ما قل أو كثر ، أخرجه ابن المنذر والطحاوي وغيرهما . قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن إبراهيم المعروف بابن عليه . قوله (وما كان ربك نسياً) - لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) قال الخطابي : مراده أنه لو شاء الله أن ينزل بيان أحوال الصلاة حتى تكون قرآناً يتلى لفعل ولم يتركه عن نسيان ، ولكنه وكل الأمر في ذلك إلى بيان نبيه ﷺ ، ثم شرع الاقتداء به . قال : ولا خلاف في وجوب أفضاله التي هي لبيان مجمل الكتاب . وقوله (أسوة) بكسر المهملة وضمة أي قدوة

١٠٦ - باب الجمع بين السورتين في الركعة

والقراءة بالخواتم ، وبسورة قبل سورة ، وبأول سورة . ويذكر من عبد الله بن السائب :
 « قرأ النبي ﷺ المؤمنون في الصبح ، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سمّة فركع »
 وقرأ عمر في الركعة الأولى بمائة وعشرين آية من البقرة ، وفي الثانية بسورة من الثاني
 وقرأ الأحنف بالكهف في الأولى وفي الثانية يوسف أو يونس . وذكر أنه صلى مع عمر رضي الله عنه الصبح بهما
 وقرأ ابن مسعود بأربعين آية من الأنفال ، وفي الثانية بسورة من الفصل
 وقال قتادة - فبين يقرأ سورة واحدة في ركعتين ، أو يردّد سورة واحدة في ركعتين - كل كتاب الله

٧٧٤ م - وقال عبيد الله بن عمر عن ثابت عن أنس رضي الله عنه « كان رجل من الأنصار يؤتم في مسجد
 قباء وكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة بما يقرأ به افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ
 سورة أخرى معها ، وكان يصنع ذلك في كل ركعة ، فكلّمه أصحابه فقالوا : إنك تفتتح بهذه السورة ثم
 لا ترى أنها تجزئك حتى تقرأ بأخرى ، فلما أن تقرأ بها وإما أن تدبّعها وتقرأ بأخرى ، فقال : ما أنا بتاركها ، إن
 أحببتم أن أؤمّم بذلك فلتن ، وإن كرهتم ترككم . وكانوا يرون أنه من أفضليهم وكرهوا أن يؤمّم
 غيره - فلما أتاهم النبي ﷺ أخبروه الخبر ، فقال : يا فلان ، ما يمنعك أن تفعل ما يأمر الله به أصحابك ، وما يمنعك
 على ترك هذه السورة في كل ركعة ؟ فقال : إني أحيها . فقال : حُبّك إياها أدخلك الجنة »

٧٧٥ - حدثنا آدم قال حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت أبا وائل قال « جاء رجل إلى ابن
 مسعود قال : قرأت الفصل الليلة في ركعة . فقال : هذا كهذ الشعر . لقد عرفت النظائر التي كان النبي ﷺ
 يقرن بينهما . فذكر عشرين سورة من الفصل ، شورتين في كل ركعة »

[الحديث ٧٧٥ - طراه في : ٩٩٦ ، ٥٠٤]

قوله (باب الجمع بين السورتين في ركعة ، والقراءة بالخواتم ، وبسورة قبل سورة ، وبأول سورة) اشتمل هذا
 الباب على أربع مسائل : فأما الجمع بين سورتين فظاهر من حديث ابن مسعود ومن حديث أنس أيضا ، وأما
 القراءة بالخواتم فيؤخذ بالإلحاق من القراءة بالأوائل والجامع بينهما أن كلا منهما بعض سورة ، ويمكن أن يؤخذ
 من قوله « قرأ عمر بمائة من البقرة ، ويتأيد بقول قتادة « كل كتاب الله ، وأما تقديم السورة على السورة على ما في
 ترتيب المصحف فن حديث أنس أيضا ومن قبل عمر في رواية الأحنف عنه ، وأما القراءة بأول سورة فن حديث
 عبد الله بن السائب ومن حديث ابن مسعود أيضا . قوله (ويذكر من عبد الله بن السائب) أي ابن أبي السائب
 ابن صبيح بن عابد بموحدة ابن عبد الله بن عمر بن غزوم ، وحديثه هذا وصله مسلم من طريق ابن جريج قال « سمعت

محمد بن عباد بن جعفر بقول أخبرني أبو سلة بن سفيان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب العبادي كلهم عن عبد الله بن السائب قال : صلى لنا النبي ﷺ الصبح بمكة فاستفتح بسورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهرون - أو ذكر عيسى ، شك محمد بن عباد - أخذت النبي ﷺ سعة فركع ، وفي رواية بحذف فركع ، . وقوله : ابن عمرو بن العاص ، وهم من بعض أصحاب ابن جريج ، وقد روينا في مصنف عبد الرزاق عنه فقال : عبد الله ابن عمرو القاري ، وهو الصواب . واختلف في إسناده على ابن جريج فقال ابن عيينة عنه عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن السائب أخرجه ابن ماجه ، وقال أبو عاصم عنه عن محمد بن عباد عن أبي سلة بن سفيان - أو سفيان ابن أبي سلة - وكان البخاري علقه بصيغة ، ويذكر ، لهذا الاختلاف ، مع أن إسناده مما تقوم به الحجة . قال النورى : قوله : ابن العاص ، غلط عند الحفاظ ، فليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي المعروف ، بل هو تابعي حماني ، قال : وفي الحديث جواز قطع القراءة وجواز القراءة ببعض السورة ، وكرهه مالك انتهى . وتعقب بأن الذي كرهه مالك أن يقتصر على بعض السورة مختارا ، والمستدل به ظاهر في أنه كان للضرورة فلا يرد عليه ، وكذا يرد على من استدل به على أنه لا يكره قراءة بعض الآية أخذنا من قوله : حتى جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى ، لأن كلا من الموضعين يقع في وسط آية وفيه ما تقدم . نعم الكراهة لا تثبت إلا بدليل ، وأدلة الجواز كثيرة ، وقد تقدم حديث زيد بن ثابت أنه ﷺ قرأ الاعراف في الركعتين ولم يذكر ضرورة ففيه القراءة بالاول وبالأخير ، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي بكر الصديق أنه أم الصحابة في صلاة الصبح بسورة البقرة قرأها في الركعتين ، وهذا إجماع منهم . وروى محمد بن عبد السلام الحشني - بضم الحاء المعجمة بعدها معجمة مفتوحة خفيفة ثم نون - من طريق الحسن البصري قال : غزونا خراسان ومعنا ثلاثمائة من الصحابة فكان الرجل منهم يصل بنا فيقرأ الآيات من السورة ثم يركع ، أخرجه ابن حزم محتجا به ، وروى الدارقطني بإسناد قوى عن ابن عباس أنه قرأ الفاتحة وآية من البقرة في كل ركعة ^(١) . قوله (أخذت النبي ﷺ سعة) بفتح أوله من السعال ، ويجوز الضم ، ولابن ماجه : شرقه ، بمعجمة وقاف . وقوله في رواية مسلم : وحذف ، أي ترك القراءة . وفسره بعضهم برى النخامة الناشئة عن السعلة ، والاول أظهر لقوله فركع ، ولو كان أزال ما عاقه عن القراءة لتأدى فيها . واستدل به على أن السعال لا يبطل الصلاة ، وهو واضح فيها إذا غلبه . وقال الرافعي في شرح المسند : قد يستدل به على أن سورة المؤمنين مكية وهو قول الأكثر ، قال : ولئن خالف أن يقول يحتمل أن يكون قوله بمكة ، أي في الفتح أو حجة الوداع . قلت : قد صرح بقضية الاحتمال المذكور النسائي في روايته فقال : في فتح مكة ، ويؤخذ منه أن قطع القراءة لعارض السعال ونحوه أولى من التداوى في القراءة مع السعال والتنجس ، ولو استلزم تخفيف القراءة فيها استحب فيه تطويلها . قوله (وقرأ عمر الخ) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي رافع قال : كان عمر يقرأ في الصبح بمائة من البقرة ويتبعها بسورة من المئتين ، انتهى . والمئتي قيل ما لم يبلغ مائة آية أو بلغها ^(٢)

(١) وهل على ما ذكره الشارح من جواز قراءة بعض السورة ما رواه البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر بالآيتين من البقرة وآل عمران ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا مِنَ الْآيَةِ ﴾ ، و﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ فِي الْآيَةِ ﴾ ، وما جاز في النافذة جاز في القرينة ما لم يرد خصص . والله أعلم

(٢) هذه الكلمة سُلطت من المخطوطة ، ولعل سقطها أولى . والله أعلم

وقيل ما عدا السبع الطوال إلى المفصل ، قيل سميت مثنى لأنها ثنت السبع ، وسميت الفاتحة السبع المثنى لأنها ثنتي في كل صلاة . وأما قوله سبحانه وتعالى (ولقد آتيناك سبعا من المثاني) فالمراد بها سورة الفاتحة وقيل غير ذلك .
قوله (وقرأ الأحنف) وصله جعفر النرياني في (كتاب الصلاة) له من طريق عبد الله بن شقيق قال « صلى بنا الأحنف ، فذكره وقال « في الثانية يونس » ولم يشك . قال : وزعم أنه صلى خلف عمر كذلك . ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في المستخرج . **قوله** (وقرأ ابن مسعود الخ) وصله عبد الرزاق بلفظه من رواية عبد الرحمن بن يزيد النخعي عنه ، وأخرجه هو وسعيد بن منصور من وجه آخر عن عبد الرزاق (١) بلفظ « فافتتح الاثقال حتى بلغ ونعم النصير ، انتهى . وهذا الموضع هو رأس أربعين آية . فالروايتان متوافقتان ، وتبين بهذا أنه قرأ بأربعين من أولها ، فاندفع الاستدلال به على قراءة خاتمة السورة بخلاف الآخر عن عمر فإنه محتمل . قال ابن التين إن لم تؤخذ القراءة بالخواصم من أثر عمر أو ابن مسعود وإلا فلم يأت البخاري بدليل على ذلك . وفاته ما قدمناه من أنه مأخوذ بالالحاق مؤيد بقول قتادة . **قوله** (وقال قتادة) وصله عبد الرزاق ، وكتادة تابعي صغير يستدل لقوله ولا يستدل به ، وإنما أراد البخاري منه قوله (كل كتاب الله) فإنه يستنبط منه جواز جمع ما ذكر في الترجمة ، وأما قول قتادة في ترديد السورة فلم يذكره المصنف في الترجمة ، فقال ابن رشيد : لعله لا يقول به ، لما روى فيه من الكراهة عن بعض العلماء . قلت : وفيه نظر . لأنه لا يراعى هذا القدر إذا صح له الدليل . قال الزين بن المنير : ذهب مالك إلى أن يقرأ المصل في كل ركعة بسورة كما قال ابن عمر : لكل سورة حظها من الركوع والسجود . قال : ولا تقسم السورة في ركعتين ، ولا يقتصر على بعضها ويترك الباقي ، ولا يقرأ بسورة قبل سورة يخالف ترتيب المصحف . قال : فإن فعل ذلك كله لم تقس صلاته بل هو خلاف الأولى . قال : وجميع ما استدلل به البخاري لا يخالف ما قال مالك ، لأنه محمول على بيان الجواز انتهى . وأما حديث ابن مسعود ففيه إشعار بالمواطبة على الجمع بين سورتين كما سيأتي في الكلام عليه . وقد نقل البيهقي من مناقب الشافعي عنه أن ذلك مستحب ، وما عدا ذلك مما ذكر أنه خلاف الأولى هو منذهب الشافعي أيضا ، وعن أحمد والحنفية كراهية قراءة سورة قبل سورة تخالف ترتيب المصحف ، واختلف هل رتبة الصحابة بتوقيف من النبي ﷺ أو باجماع منهم ؟ قال القاضي أبو بكر : الصحيح الثاني ، وأما ترتيب الآيات فتوقيفي بلا خلاف . ثم قال ابن المنير : والذي يظهر أن التكرير أخف من قسم السورة في ركعتين انتهى . وسبب الكراهة فيما يظهر أن السورة مرتبط بعضها ببعض فأي موضع قطع فيه لم يكن كآتهائه إلى آخر السورة ، فإنه إن قطع في وقف غير تام كانت الكراهة ظاهرة ، وإن قطع في وقف تام فلا يخفى أنه خلاف الأولى . وقد تقدم في الطهارة قصة الأنصاري الذي رماه الهدى بهم فلم يقطع صلاته وقال « كنت في سورة فكرهت أن أقطعها » وأقره النبي ﷺ على ذلك (٢) . **قوله** (وقال عبيد الله بن عمر) أي ابن حفص بن عاصم ، وحديثه هذا وصله الترمذي والبراء عن البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس ، والبيهقي من رواية حمز بن سلمة كلاهما عن عبد العزيز الدراوردي عنه بطوله ، قال الترمذي : حسن صحيح غريب من حديث عبيد الله عن ثابت ، قال : وقد روى مبارك ابن فضالة عن ثابت فذكر طرفا من آخره ، وذكر الطبراني في الأوسط أن الدراوردي تفرد به عن عبيد الله ،

(١) في المخطوطة « عبد الرحمن »

(٢) لكن سبق قريبا ما يدل على عدم كراهة قسم السورة في ركعتين . فكتب

وذكر الدارقطني في العلل أن حماد بن سلة خالف عبيد الله في إسناده فرواه عن ثابت عن حبيب بن سيعة مرسلًا قال : وهو أشبه بالصواب ، وإنما رجحه لأن حماد بن سلة مقدم في حديث ثابت ، لكن عبيد الله بن عمر حافظ حجة ، وقد وافقه مبارك في إسناده فيحتمل أن يكون ثابت فيه شيخان . **قوله** (كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء) هو كلثوم بن الهدم ، رواه ابن منده في كتاب التوحيد من طريق أبي صالح عن ابن عباس ، كذا أورده بعضهم . والهدم بكسر الهاء وسكون الدال ، وهو من بني عمرو بن عوف سكان قباء ، وعليه نزل النبي ﷺ حين قدم في الهجرة إلى قباء . قيل وفي تعيين المبهم به هنا نظر ، لأن في حديث عائشة في هذه القصة أنه كان أمير سرية . وكلثوم بن الهدم مات في أرائل ما قدم النبي ﷺ المدينة فيما ذكره الطبري وغيره من أصحاب المغازي ، وذلك قبل أن يبعث السرايا . ثم رأيت بخط بعض من تكلم على رجال العدة كلثوم بن زهدم وعزاه لابن منده ، لكن رأيت أنا بخط الحافظ رشيد الدين الطراز في حواشي مهمات الخطيب نقلًا عن صفة التصوف لابن طاهر : أخبرنا عبد الوهاب بن أبي عبد الله بن منده عن أبيه فسماه كرز بن زهدم ، قاله أعلم . وعلى هذا فالذي كان يؤم في مسجد قباء غير أمير السرية ، ويدل على تفايرهما أن في رواية الباب أنه كان يبدأ بقل هو الله أحد وأمير السرية كان يختم بها ، وفي هذا أنه كان يصنع ذلك في كل ركعة ولم يصرح بذلك في قصة الآخر ، وفي هذا أن النبي ﷺ سألوه وأمير السرية أمر أصحابه أن يسألوه ، وفي هذا أنه قال إنه يحبها فبشره بالجنة وأمير السرية قال إنها صفة الرحمن فبشره بأن الله يحبها . والجمع بين هذا التفاير كله ممكن لولا ما تقدم من كون كلثوم بن الهدم مات قبل البعوث والسرايا ، وأما من فسره بأنه قتادة بن النعمان فأبعد جدا ، فإن في قصة قتادة أنه كان يقرؤها في الليل يرددنها ، ليس فيه أنه أمها لا في سفر ولا في حضر ، ولا أنه سئل عن ذلك ولا بشر . وسيأتى ذلك وانحفا في فضائل القرآن . وحديث عائشة الذي أشرنا إليه أورده المصنف في أوائل كتاب التوحيد كما سيأتى إن شاء الله تعالى . **قوله** (بما يقرأ به) أي من السورة بعد الفاتحة . **قوله** (افتتح قل هو الله أحد) تمسك به من قال : لا يشترط قراءة الفاتحة ، وأجيب بأن الراوي لم يذكر الفاتحة اعتناء بالعلم لأنه لا بد منها فيكون معناه افتتح بسورة بعد الفاتحة ، أو كان ذلك قبل ورود الدليل الدال على اشتراط الفاتحة . **قوله** (فكله أصحابه) يظهر منه أن صنيعه ذلك خلاف ما ألفوه من النبي ﷺ **قوله** (وكرهوا أن يؤمهم غيره) إما لكونه من أفضلهم كما ذكر في الحديث ، وإما لكون النبي ﷺ هو الذي قرره . **قوله** (ما يأمرك به أصحابك) أي يقولون لك ، ولم يرد الأمر بالصيغة المعروفة لكنه لازم من التخيير الذي ذكره كأنهم قالوا له افعل كذا وكذا . **قوله** (ما يمنحك وما يحملك) سألوه عن أمرين فاجابه بقوله : اتى أحبا ، وهو جواب عن الثاني مستلزم للدول بالضم شيء آخر وهو إقامة السنة المهودة في الصلاة ، فالمانع مركب من المحبة والأمر المهود ، والحامل على الفعل المحبة وحدها ، ودل تبشيريه له بالجنة على الرضا بفعله ، وعبر بالفعل الماضي في قوله « أدخلك » ، وإن كان دخول الجنة مستقبلا تحقيقا لوقوع ذلك ، قال ناصر الدين بن المنير : في هذا الحديث أن المقاصد تغير أحكام الفعل لأن الرجل لو قال إن الحامل له على إعادتها أنه لا يحفظ غيرها لاسكن أن يأمره بحفظ غيرها ، لكنه اعتل بحبها فظهرت صحة قصده فصوبه . قال : وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس إليه والاستكثار منه ولا بعد ذلك هجرانا لغيره ، وفيه ما يشير بأن سورة الإخلاص مكية . **قوله** (جاء رجل إلى ابن مسعود) هو نبيك بفتح النون وكسر الهاء ابن سنان البجلي ، سماه منصور في روايته عن

أبي وائل عند مسلم ، وسيأتي من وجه آخر . **قوله** (قرأت المفصل) تقدم أنه من ق إلى آخر القرآن على الصحيح ، وسمى مفصلاً لكثرة الفصل بين سورة بالبسمة على الصحيح . ولقول هذا الرجل قرأت المفصل سبب بينه مسلم في أول حديثه من رواية وكيع عن الأعمش عن أبي وائل قال : جاء رجل يقال له نبيك بن سنان إلى عبد الله فقال : يا أبا عبد الرحمن كيف تقرأ هذا الحرف (من ماء غير آسن) أو غير يأسن ؟ فقال عبد الله : كل القرآن أحصيت غير هذا قال : أني لأقرأ المفصل في ركعة . **قوله** (هذا) يفتح الهاء وتشديد الذال المسجمة أي سرداً وإفراطاً في السرعة ، وهو منصوب على المصدر ، وهو استفهام إنكار يحذف أداة الاستفهام ، وهي ثابتة في رواية منصور عند مسلم وقال ذلك لأن تلك الصفة كانت عادية في أنشاد الشعر . وزاد فيه مسلم من رواية وكيع أيضاً أن أقواماً يقرءون القرآن لا يجاوزون تراقيمهم ، وزاد أحمد عن أبي معاوية وإسحق عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش فيه ، ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع ، وهو في رواية مسلم دون قوله نفع ^(١) . **قوله** (لقد عرفت النظائر) أي السور المتأثلة في المعاني كالوعظة أو الحكم أو القصص ، لا المتأثلة في عدد الآي ، لما سيظهر عند تبيينها . قال المحب الطبري : كنت أظن أن المراد أنها متساوية في العدد ، حتى اعتبرتها فلم أجدها فيها شيئاً متساوياً . **قوله** (يقرن) يضم الراء وكسرهما . **قوله** (عشرين سورة من المفصل وسورتين من آل حم في كل ركعة) وقع في فضائل القرآن من رواية واصل عن أبي وائل ثمان عشرة سورة من المفصل وسورتين من آل حم ، وبين فيه من رواية أبي حنيفة عن الأعمش أن قوله عشرين سورة إنما سمعه أبو وائل من علقمة عن عبد الله ولفظه د فقام عبد الله ودخل علقمة معه ثم خرج علقمة فسأله أنه فقال : عشرون سورة من المفصل على تأليف ابن مسعود آخرهن حم الدخان وعم يتساءلون ، ولابن خزيمة من طريق أبي خالد الأحمر عن الأعمش مثله وزاد فيه د فقال الأعمش : أولهن الرحمن وآخرهن الدخان ، ثم سردها ، وكذلك سردها أبو إسحق عن علقمة والأسود عن عبد الله فيما أخرجه أبو داود متصلاً بالحديث بعد قوله وكان يقرأ النظائر السورتين في ركعة : الرحمن والنجم في ركعة واقتربت والخافق في ركعة والذاريات والطور في ركعة والواقعة ونون في ركعة وسأل والنازعات في ركعة وويل للطففين وعيس في ركعة والمدثر والمزمل في ركعة وهل أتى ولا أقسم في ركعة وعم يتساءلون والمرسلات في ركعة وإذا الشمس كورت والدخان في ركعة ، هذا لفظ أبي داود والآخر مثله إلا إنه لم يقل د في ركعة ، في شيء منها ، وذكر السورة الرابعة قبل الثالثة والعاشرة قبل التاسعة ولم يخالفه في الاقتران ، وقد سردها أيضاً محمد بن سنان بن كهيل عن أبيه عن أبي وائل فيما أخرجه الطبراني لكن قدم وأخر في بعض وحذف بعضها ، وعمد ضعيف . وعرف بهذا أن قوله في رواية واصل د وسورتين من آل حم ، مشكل لأن الروايات لم تختلف أنه ليس في العشرين من الحواميم غير الدخان فيحمل على التغليب . أو فيه حذف كأنه قال وسورتين لإحداهما من آل حم ، وكذا قوله في رواية أبي حنيفة د آخرهن حم الدخان وعم يتساءلون ، مشكل لأن حم الدخان آخرهن في جميع الروايات ، وأما عم فهي في رواية أبي خالد السابعة عشرة وفي رواية أبي إسحق الثامنة عشرة فكان في تجوزاً ، لأن عم وقعت في الركعتين الأخيرتين في الجملة . ويتبين بهذا أن في قوله في حديث الباب د عشرين سورة من المفصل ، تجوزاً لأن الدخان ليست منه ، ولذلك فصلها من المفصل في رواية واصل . نعم يصح

(١) قوله د دون قوله نفع ، هذا سهو من المخرج رحمه الله ، بل ههنا اللفظ موجود في صحيح مسلم ، ولفظه د ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع ، انتهى . والله أعلم

ذلك على أحد الآراء في حد الفصل كما تقدم وكما سيأتي بيانه أيضا في فضائل القرآن . وفي هذا الحديث من الفوائد كراهة الإفراط في سرعة التلاوة لأنه ينافي المطلوب من التدبر والتسكير في معاني القرآن ، ولا خلاف في جواز السرد بدون تدبر لكن القراءة بالتدبر أعظم أجرا ، وفيه جو ز تطويل الركعة الأخيرة على ما قبلها ، وهذا الحديث أول حديث موصول أورده في هذا الباب ، فلهذا صدر الترجمة بما دل عليه . وفيه ما يجمع له وهو الجمع بين السور لأنه إذا جمع بين السورتين ساخ الجمع بين ثلاث فصاعدا لعدم الفرق ، وقد روى أبو داود وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الله بن شقيق قال : سألت عائشة : أكان رسول الله ﷺ يجمع بين السور ؟ قالت : نعم من المفصل ، ولا يخالف هذا ما سيأتي في التهجيد أنه جمع بين البقرة وغيرها من الطوال ، لأنه يحمل على التادر . وقال عياض في حديث ابن مسعود هذا يدل على أن هذا القدر كان قدر قراءته غالبا ، وأما تطويله فأنما كان في التدبر والترتيل ، وما ورد غير ذلك من قراءة البقرة وغيرها في ركعة فكان نادرا . قلت : لكن ليس في حديث ابن مسعود ما يدل على المواظبة ، بل فيه أنه كان يقرن بين هذه السور المئينات إذا قرأ من المفصل ، وفيه موافقة لقول عائشة وابن عباس : إن صلاته بالليل كانت عشر ركعات غير الوتر ، وفيه ما يقوى قول القاضي أبي بكر المتقدم : إن تأليف السور كان عن اجتهاد من الصحابة ، لأن تأليف عبد الله المذكور مغاير لتأليف مصحف عثمان ، وسيأتي ذلك في باب مفرد في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى

١٠٧ - باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب

٧٧٦ - **عزنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا حماد عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه « ان النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأتم الكتاب وسورتين ، وفي الركعتين الآخرين بأتم الكتاب ، وسُمِعْنَا الآية ، وبُطِّلُ في الركعة الأولى ما لا يُطَوَّلُ في الركعة الثانية ، وهكذا في العصر ، وهكذا في الصبح »

قوله (باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب) يعني بغير زيادة ، وسكت عن نائلة المغرب رعاية للفظ الحديث مع أن حكمها حكم الآخرين من الرباعية ، ويحتمل أن يكون لم يذكرها لما رواه مالك من طريق الصنابحي أنه سمع أبا بكر الصديق يقرأ فيها (ربنا لا تزغ قلوبنا) الآية . **قوله** (عن يحيى) هو ابن أبي كثير . **قوله** (بأتم الكتاب) فيه ما ترجم له ، وفيه التخصيص على قراءة الفاتحة في كل ركعة ، وقد تقدم البحث فيه . قال ابن خزيمة : قد كنت زمانا أحسب أن هذا اللفظ لم يروه عن يحيى غير همام وتابعه أبان . إلى أن رأيت الاوزاعي قد رواه أيضا عن يحيى يعني أن أصحاب يحيى اقتصرُوا على قوله « كان يقرأ في الأوليين بأتم الكتاب وسورة » كما تقدم عنه من طرق ، وأن هماما زاد هذه الزيادة وهي الاختصار على الفاتحة في الآخرين ، فكان يخشى شذوذا إلى أن قويت عنده بمتابعة من ذكر ، لكن أصحاب الاوزاعي لم يتفقوا على ذكرها كما سيظهر ذلك بعد باب . **قوله** (ما لا يطيل) كذا للاكثر ، ولكريمة « ما لا يطول » . و « ما » نكرة موصوفة أو مصدرية ، وفي رواية المستمل والحوي « بما لا يطيل » . واستدل به على تطويل الركعة الأولى على الثانية ، وقد تقدم البحث في ذلك في « باب القراءة في الظهر ، وسيأتي أيضا

١٠٨ - باب من خافت القراءة في الظهور والمصر

٧٧٧ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا جرير عن الأعمش عن حمارة بن حمير عن أبي معمر «قلت نطلب: أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهور والمصر؟ قال: نعم. قلنا: من أين علمت؟ قال: باضطراب لحيته»

قوله (باب من خافت القراءة) أي أسره. وفي رواية الكشميني «خافت بالقراءة»، وهو أوجه. ودلالة حديث خباب للترجمة واضحة، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده قريباً

١٠٩ - باب إذا أسمع الإمام الآية

٧٧٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ بأتم الكتاب وسورة معها في الركعتين الأوليين من صلاة الظهور وصلاة العصر، ويسمينا الآية أحياناً، وكان يطيل في الركعة الأولى»

قوله (باب إذا أسمع) وللشميني «إذا سمع»، بتشديد الميم (الإمام الآية) أي في السرية، خلافاً لما قال بسجد للهو إن كان سامياً، وكذا لما قال يسجد مطلقاً، وحديث أبي قتادة واضح في الترجمة وقد تقدم الكلام عليه أيضاً

١١٠ - باب يطول في الركعة الأولى

٧٧٩ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا هشام بن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يطول في الركعة الأولى من صلاة الظهور، ويُقصر في الثانية، ويفعل ذلك في صلاة الصبح»

قوله (باب يطول في الركعة الأولى) أي في جميع الصلوات، وهو ظاهر الحديث المذكور في الباب، وقد تقدم البحث فيه أيضاً، وعن أبي حنيفة يطول في أولى الصبح خاصة، وقال البيهقي في الجمع بين أحاديث المسألة: يطول في الأولى إن كان ينتظر أحداً وإلا فليس. بين الأوليين. وروى عبد الرزاق نحوه عن ابن جريج عن عطاء قال: «لني لاحق أن يطول الإمام الأولى من كل صلاة حتى يكثُر الناس، فإذا صليت لنفسى فاني أحصر على أن أجعل الأوليين سواء». وذهب بعض الأئمة إلى استحباب تطويل الأولى من الصبح دائماً، وأما غيرها فإن كان يترجم كثرة المأمومين ويبادر هو أول الوقت فينتظر وإلا فلا. وذكر في حكمة اختصاص الصبح بذلك أنها تكون عقب النوم والراحة وفي ذلك الوقت يواطىء السمع واللسان القلب لفراغه وعدم تمكن الاشتغال بأمور المعاش وغيرها منه. والعلم عند الله

(تنبيه): أبو يعفور المذكور في السند هو الأكبر، واسمه واقد بالثقاف وقيل وقدان، وجزم النووي في شرح مسلم بأنه الأصغر واسمه عبد الرحمن بن عبيد، وبالأول جزم أبو علي الحلياني والمزني وغيرهما وهو الصواب

١١١ - باب جهر الإمام بالتأمين

وقال عطاء: آمين دعاء. أمّن ابن الزبير ومن وراءه حتى إن المسجد لآجبة

وكان أبو هريرة ينادي الإمام: لا تفتنى بآمين

وقال نافع: كان ابن عمر لا يدعه، ويحفظهم، وسمعت منه في ذلك خيراً

٧٨٠ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنها أخبراه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال «إذا أمّن الإمام فأمّنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه». وقال ابن شهاب «وكان رسول الله ﷺ يقول: آمين»

[الحديث ٧٨٠ - طريقه في ٦٤٠٢]

قوله (باب جهر الإمام بالتأمين) أي بعد الفاتحة في الجهر، والتأمين مصدر أمن بالتشديد أي قال آمين وهي بالمدة والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء، وحكى الواحدى عن حمزة والكسائي الإمالة، وفيها ثلاث لغات أخرى شاذة: القصر حكاة ثعلب وأشد له شاهداً، وأنكره ابن درستويه وطعن في الشاهد بأنه لضرورة الشعر، وحكى عياض ومن تبعه عن ثعلب أنه إنما أجازوه في الشعر خاصة. والتشديد مع المد والقصر، وخطأهما جماعة من أهل اللغة. وآمين من أسماء الأفعال مثل صه للسكوت، وتفتح في الوصل لأنها مبنية بالاتفاق مثل كيف، وإنما لم تفسر لثقل الكسرة بعد الياء ومعناها اللهم استجب عند الجمهور، وقيل غير ذلك بما يرجع جميعه إلى هذا المعنى، كقول من قال: معناه اللهم آمنا بخير، وقيل كذلك يكون، وقيل درجة في الجنة تجب لقائلها، وقيل لمن استجيب له كما استجيب للملائكة، وقيل هو اسم من أسماء الله تعالى رواه عبد الرزاق عن أبي هريرة بأسناد ضعيف وعن هلال بن يساف التابعي مثله، وأنكره جماعة، وقال من مد وشدد: معناها قاصدين اليك ونقل ذلك عن جعفر الصادق، وقال من قصر وشدد: هي كلمة عبرانية أو سريانية. وعند أبي داود من حديث أبي زهير الفهمي الصحابي أن آمين مثل الطابع على الصحيفة، ثم ذكر قوله ﷺ «إن ختم بآمين فقد أوجب». **قوله** (وقال عطاء إلى قوله بآمين) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: قلت له أكان ابن الزبير يؤمن على أثر أم القرآن؟ قال نعم ويؤمن من وراءه، حتى إن للمسجد لجة. ثم قال: إنما آمين دعاء. قال: وكان أبو هريرة يدخل المسجد وقد قام الإمام فيناديه فيقول: لا تسبقني بآمين. وقوله حتى إن بكسر الهمزة للمسجد أي لاهل المسجد لجة اللام للتأكيد واللجة قال أهل اللغة: الصوت المرتفع، وروى للجة، بموحدة وتخفيف الجيم حكاة ابن التين، وهي الاصوات المختلطة. ورواه البيهقي «لجة» بالراء بدل اللام كما سيأتي. **قوله** (لا تفتنى) بضم الفاء وسكون المثناة، وحكى بعضهم عن بعض النسخ بالفاء والشين المعجمة ولم أر ذلك في شيء من الروايات، وإنما فيها بالمشناة من الفوات وهي بمعنى ما تقدم عند عبد الرزاق من السبق، ومراد أبي هريرة أن يؤمن مع الإمام داخل الصلاة، وقد تمسك به بعض المالكية في أن الإمام لا يؤمن وقال: معناه لا تنازعني بالتأمين الذي هو من وظيفة المأموم، وهذا تأويل بعيد، وقد جاء عن أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البيهقي من طريق حماد عن ثابت عن أبي رافع قال: كان أبو

هريرة يؤذن لمروان ، فاشتراط أن لا يسبقه بالضالين حتى يعلم أنه دخل في الصف ، وكأنه كان يشتغل بالإقامة وتعديل الصفوف ، وكان مروان يبادر إلى الدخول في الصلاة قبل فراخ أبي هريرة وكان أبو هريرة ينهأ عن ذلك ، وقد وقع له ذلك مع غير مروان : فروى سعيد بن منصور عن طريق محمد بن سيرين أن أبا هريرة كان مؤذنا بالبحرين وأنه اشترط على الإمام أن لا يسبقه بآمين ، والإمام بالبحرين كان الصلاة بن الحضرى بينه عبد الرزاق عن طريق أبي سلة عنه ، وقد روى نحو قول أبي هريرة عن بلال أخرجه أبو داود عن طريق أبي عثمان عن بلال أنه قال : يا رسول الله ، لا تسبقني بآمين ، ورجاله نفات . لكن قيل إن أبا عثمان لم يلق بلالا ، وقد روى عنه بلفظ : وإن بلالا قال ، وهو ظاهر الإرسال ، ورجحه الدارقطني وغيره على الموصول ، وهذا الحديث يضعف التأويل السابق لأن بلالا لا يقع منه ما حل هذا القائل كلام أبي هريرة عليه ، وتمسك به بعض الحنفية بأن الإمام يدخل في الصلاة قبل فراخ المؤذن من الإقامة ، وفيه نظر لأنها واقعة عين وسيبها محتمل فلا يصح التمسك بها ، قال ابن المنير : مناسبة قول عطاء للترجمة أنه حكم بأن التأمين دعاء فاقضى ذلك أن يقوله الإمام لأنه في مقام الداعي ، بخلاف قول المانع لأنها جواب للدعاء فيختص بالمأموم ، وجوابه أن التأمين قائم مقام التلخيص بعد البسط ، فالداعي فصل المقاصد بقوله ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ إلى آخره ، والمؤمن أتى بكلمة تشمل الجميع فإن قالها الإمام فسكانه دعا مرتين مفصلا ثم بجمل . قوله (وقال نافع الخ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا نافع أن ابن عمر كان إذا ختم أم القرآن قال آمين لا يدع أن يؤمن إذا ختمها ويحضهم على قولها ، قال : وسمعت منه في ذلك خيرا ، وقوله (ويحضهم) بالضاد المعجمة ، وقوله (خيرا) بسكون التحتية أى فضلا وثوبا ، وهى رواية الكشميهنى ، ولغيره : خيرا ، بفتح الموحدة أى حديثا مرفوعا ، ويشعر به ما أخرجه البيهقي : كان ابن عمر إذا أمن الناس أمن معهم ويرى ذلك من السنة ، ورواية عبد الرزاق مثل الأول ، وكذلك رويناه في فوائد يحيى بن معين قال حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج ، ومناسبة أمر ابن عمر من جهة أنه كان يؤمن إذا ختم الفاتحة ، وذلك أعم من أن يكون إماما أو مأموما . قوله (عن ابن شهاب) في الترمذى عن طريق زيد بن الحباب عن مالك : أخبرنا ابن شهاب ، . قوله (أنهما أخبراه) ظاهره أن لفظهما واحد ، لكن سيأتى في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلة مغايرة يسيرة للفظ الزهرى . قوله (إذا أمن الإمام فأمنوا) ظاهره في أن الإمام يؤمن ، وقيل معناه إذا دعا ، والمراد دعاء الفاتحة من قوله (اهدنا) إلى آخره بناء على أن التأمين دعاء ، وقيل معناه إذا بلغ إلى موضع استدعى التأمين وهو قوله (ولا الضالين) ويرد ذلك التصريح بالمراد في حديث الباب ، واستدل به على مشروعية التأمين للإمام ، قيل وفيه نظر لكونها قضية شرعية ، وأجيب بأن التعبير إذا يشعر بتحقيق الوقوع ، وخالف مالك في إحدى الروايتين عنه وهى رواية ابن القاسم فقال : لا يؤمن الإمام في الجهرية ، وفى رواية عنه لا يؤمن مطلقا ، وأجاب عن حديث ابن شهاب هذا بأنه لم يره في حديث غيره ، وهى علة غير قاذحة فإن ابن شهاب إمام لا يضره التفرد ، مع ما سيذكر قريبا أن ذلك جاء في حديث غيره ، ورجح بعض المالكية كون الإمام لا يؤمن من حيث المعنى بأنه داع فتناسب أن يختص المأموم بالتأمين ، وهذا يحى على قولهم إنه لا قراءة على المأموم ، وأما من أوجبها عليه فله أن يقول : كما اشتركا في القراءة فينبغى أن يشتركا في التأمين ، ومنهم من أول قوله : إذا أمن الإمام ، فقال : معناه دعا ، قال وتسمية الداعي مؤمنا سائفة لأن المؤمن يسمى داعيا كما جاء في قوله تعالى ﴿ قد أجيب دعوتكما ﴾ وكان موسى داعيا وهرون مؤمنا كما رواه

ابن مردويه من حديث أنس ، وتعقب بعدم الملازمة فلا يلزم من تسمية المؤمن داعيا عكسه قاله ابن عبد البر ، على أن الحديث في الأصل لم يصح ، ولو صح فاطلاق كون هرون داعيا إنما هو للتغليب ، وقال بعضهم : معنى قوله ، إذا أمن ، بلغ موضع التأمين كما يقال أنجد إذا بلغ نجدا وإن لم يدخلها ، قال ابن العربي : هذا بعيد لغة وشرعا . وقال ابن دقيق العيد : وهذا مجاز ، فإن وجد دليل يرجحه عمل به وإلا فالأصل عدمه . قلت : استدلوا له برواية أبي صالح عن أبي هريرة الآتية بصد باب بلفظ ، إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين ، قالوا فاجمع بين الروایتين يقتضى حمل قوله ، إذا أمن ، على المجاز . وأجاب الجمهور - على تسليم المجاز المذكور - بأن المراد بقوله إذا أمن أى أراد التأمين ليتوافق تأمين الإمام والمأموم معا ، ولا يلزم من ذلك أن لا يقولوا الإمام ، وقد ورد التصريح بأن الإمام يقولها وذلك في رواية ، ويدل على خلاف تأويلهم رواية معمر عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ ، إذا قال الإمام ولا الضالين فقالوا آمين فإن الملائكة تقول آمين وإن الإمام يقول آمين ، الحديث أخرجه أبو داود والنسائي والسراج وهو صريح في كون الإمام يؤمن . وقيل في الجمع بينهما : المراد بقوله ، إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين ، أى ولم يقل الإمام آمين ، وقيل يؤخذ من الخبرين تخيير المأموم في قولها مع الإمام أو بعده قاله الطبري ، وقيل الأول لمن قرب من الإمام والثاني لمن تباعد عنه ، لأن جهر الإمام بالتأمين أخفض من جهره بالقراءة ، فقد يسمع قراءته من لا يسمع تأمينه ، فمن سمع تأمينه أمن معه ، وإلا يؤمن إذا سمعه يقول ولا الضالين لأنه وقت تأمينه قاله الخطابي . وهذه الوجوه كلها محتملة وليست بدون الوجه الذي ذكره ، وقد رده ابن شهاب بقوله ، وكان رسول الله ﷺ يقول آمين ، كأنه استثمر التأويل المذكور فبين أن المراد بقوله ، إذا أمن ، حقيقة التأمين ، وهو وإن كان مرسلا فقد اعتضد بصنيع أبي هريرة رآه به كما سيأتي بعد باب ، وإذا ترجح أن الإمام يؤمن فيجهر به في الجهرية كما ترجم به المصنف وهو قول الجمهور ، خلافا للكوفيين ورواية عن مالك فقال : يسر به مطلقا . ووجه الدلالة من الحديث أنه لو لم يكن التأمين مسموعا للمأموم لم يعلم به وقد علق تأمينه بتأمينه ، وأجابوا بأن موضعه معلوم فلا يستلزم الجهر به وفيه نظر لاحتمال أن يخجل به فلا يستلزم علم المأموم به ، وقد روى روح بن عبادة عن مالك في هذا الحديث قال ابن شهاب ، وكان رسول الله ﷺ إذا قال ولا الضالين جهر بآمين ، أخرجه السراج ، ولابن حبان من رواية الزبيدي في حديث الباب عن ابن شهاب ، كان إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال آمين ، وللمعيني من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة نحوه بلفظ ، إذا قال ولا الضالين ، ولابن داود من طريق أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة مثله وزاد ، حتى يسمع من يليه من الصف الأول ، ولابن داود وصححه ابن حبان من حديث وائل بن حجر نحو رواية الزبيدي ، وفيه رد على من أومأ إلى النسخ فقال : إنما كان ﷺ يجهر بالتأمين في ابتداء الإسلام ليعلمهم فإن وائل بن حجر إنما أسلم في أواخر الأمر . قوله (فأمضوا) استدلل به على تأخير تأمين المأموم عن تأمين الإمام لأنه رتب عليه بالغاء ، لكن تقدم في الجمع بين الروایتين أن المراد المقارنة وبذلك قال الجمهور ، وقال الشيخ أبو محمد الجويني : لا تستحب مقارنة الإمام في شيء من الصلاة غيره ، قال إمام الحرمين : يمكن تعليقه بأن التأمين لقراءة الإمام لا لتأمينه ، فلذلك لا يتأخر عنه وهو واضح . ثم إن هذا الأمر عند الجمهور للتدب ، وحكى ابن بزرة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملا بظاهر الأمر ، قال : وأوجه الظاهرة على كل مصل ثم في مطلق أمر المأموم بالتأمين أنه يؤمن ولو كان مشتغلا بقراءة الفاتحة ، وبه قال أكثر الشافعية . ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك الموالاة ؟

على وجهين : أحدهما لا تنقطع لأنه مأمور بذلك لمصلحة الصلاة ، بخلاف الأمر الذي لا يتعلق بها كالخمد للعاطس (١) وافته أعلم . قوله (فانه من وافق) زاد يونس عن ابن شهاب عند مسلم ، فان الملائكة تؤمن ، قبل قوله وفن وافق ، وكذا لابن عيينة عن ابن شهاب كما سيأتي في الدعوات ، وهو دال على أن المراد الموافقة في القول والزمان ، خلافاً لمن قال المراد الموافقة في الاخلاص والخشوع كابن حبان فانه لما ذكر الحديث قال : يريد مسوافة الملائكة في الاخلاص بغير إعجاب ، وكذا جنح اليه غيره فقال نحو ذلك من الصفات المحمودة ، أو في إجابة الدعاء ، أو في الدعاء بالطاعة خاصة ، أو المراد بتأمين الملائكة استغفارهم للذنوب . وقال ابن المنير : الحكمة في إثبات الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم على يقظة للثبات بالوظيفة في عملها ، لأن الملائكة لا غفلة عندهم ، فن وافقهم كان متيقظاً . ثم إن ظاهره أن المراد بالملائكة جميعهم ، واختاره ابن بريزة . وقيل : الحفظة منهم ، وقيل الذين يتعاقبون منهم إذا قلنا إنهم غير الحفظة . والذي يظهر أن المراد بهم من يشهد تلك الصلاة من الملائكة من في الأرض أو في السماء . وسيأتي في رواية الأخرج بعد باب ، وقالت الملائكة في السماء آمين ، وفي رواية محمد بن عمرو الآتية أيضاً فوافق ذلك قول أهل السماء ، ونحوها لسهيل عن أبيه عند مسلم ، وروى عبد الرزاق عن عكرمة قال : صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء ، فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر للعبد ، انتهى . ومثله لا يقال بالرأى فالمصير اليه أولى . قوله (غفر له ما تقدم من ذنبه) ظاهره غفران جميع الذنوب الماضية ، وهو محمول عند العلماء على الصغائر ، وقد تقدم البحث في ذلك في الكلام على حديث عثمان فيمن توفاه كوضه عليه السلام في كتاب الطهارة . (فائدة :) وقع في أمالي الجرجاني عن أبي العباس الأصم عن بحر بن نصر عن ابن وهب عن يونس في آخر هذا الحديث : وما نأخر ، وهي زيادة شاذة فقد رواه ابن الجارود في المتقى عن بحر بن نصر بدونها ، وكذا رواه مسلم عن حملة وابن خزيمة عن يونس بن عبد الأعلى كلاهما عن ابن وهب وكذلك في جميع الطرق عن أبي هريرة إلا أني وجدته في بعض النسخ من ابن ماجه عن هشام بن عمار وأبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن ابن عيينة بآبائهما ، ولا يصح ، لأن أبا بكر قد رواه في مسنده ومصنفه بدونها ، وكذلك حفاظ أصحاب ابن عيينة الحميدي وابن المديني وغيرهما . وله طريق أخرى ضعيفة من رواية أبي فروة محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه عن عثمان والوليد ابني ساج عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة . قوله (قال ابن شهاب) هو متصل اليه برواية مالك عنه ، وأخطأ من زعم أنه ملقن . ثم هو من مراسيل ابن شهاب ، وقد قدمنا وجه اعتضاده . وروى عنه موصولاً أخرجه الدارقطني في الفرائب والعلل من طريق حصص بن عمر العدني عن مالك عنه ، وقال الدارقطني : تفرد به حصص بن عمر وهو ضعيف ، وفي الحديث حجة على الإمامية (٢) في قولهم إن التأمين يبطل الصلاة ، لأنه ليس بلفظ قرآن ولا ذكر ، ويمكن أن يكون مستندهم ما نقل عن جعفر الصادق أن معنى آمين أي قاصدين اليك ، وبه تمسك من قال إنه بالمد والتشديد ، وصرح المتولي من الشافعية بأن من قاله هكذا بطلت صلاته . وفيه فضيلة الإمام لأن تأمين الإمام يوافق

(١) الصواب أن تأمين المأموم وحده إذا عطس لا يقطع عليه قراءته لكونه شيئاً بديلاً . وافته أعلم .
(٢) ما كان يحسن من الشارح أن يذكر خلاف الإمامية ، لأنها طائفة ضالة ، وهي من أخبت طوائف الشيعة . وقد سبق للشارح أن خلاف الزيدية لا يعتبر ، والإمامية شر من الزيدية وكلاماً من الشيعة وليسوا أهلاً لأن يذكر خلافهم في مسائل الإجماع والخلاف . وافته أعلم .

تأمين الملائكة ، ولهذا شرعت للمأموم موافقته . وظاهر سياق الأمر أن المأموم إنما يؤمن إذا أمن الإمام لا إذا ترك ، وقال به بعض الشافعية كما صرح به صاحب « الذخائر » وهو مقتضى إطلاق الرافعي الخلاف . وادعى الثوري في « شرح المذهب » الاتفاق على خلافه ، ونص الشافعي في « الأم » على أن المأموم يؤمن ولو ترك الإمام عمدا أو سهوا ، واستدل به القرطبي على تعيين قراءة الفاتحة للإمام ، وعلى أن المأموم ليس عليه أن يقرأ فيما جهر به إمامه ، فاما الأول فكأنه أخذ من أن التأمين يختص بالفاتحة فظاهر السياق يقتضي أن قراءة الفاتحة كانت أمرا معلوما عندهم ، وأما الثاني فقد يدل على أن المأموم لا يقرأ الفاتحة حال قراءة الإمام لها لأنه لا يقرأها أصلا

١١٢ - باب فضل التأمين

٧٨١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إذا قال أحدكم آمين ، وقالت للملائكة في السماء آمين ، فوافقت إحداهما الأخرى ، غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه »

قوله (باب فضل التأمين) أورد فيه رواية الأعرج لأنها مطلقة غير مقيدة بحال الصلاة . قال ابن المنير : وأى فضل أعظم من كونه قولاً يسيراً لا كلفة فيه ، ثم قد ترتبت عليه المغفرة اهـ . ويؤخذ منه مشروعية التأمين لكل من قرأ الفاتحة سواء كان داخل الصلاة أو خارجها لقوله « إذا قال أحدكم » ، لكن في رواية مسلم من هذا الوجه « إذا قال أحدكم في صلاته » فيحمل المطلق على المقيد . نعم في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد - وساق مسلم إسنادهما - « إذا أمن القاري . فأمنوا ، فهذا يمكن حمله على الإطلاق فيستحب التأمين إذا أمن القاري . مطلقا لكل من سمعه من مصلى أو غيره . ويمكن أن يقال : المراد بالقاري الإمام إذا قرأ الفاتحة . فان الحديث واحد اختلفت ألفاظه . واستدل به بعض المعتزلة على أن الملائكة أفضل من الآدميين ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب الملائكة » من بدء الخلق إن شاء الله تعالى

١١٣ - باب جهر المأموم بالتأمين

٧٨٢ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « إذا قال الإمام (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) قولوا : آمين ، فانه من وافق قوله قول للملائكة غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه » . تابعة محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . وتعيم الجهر عن أبي هريرة رضي الله عنه [الحديث ٧٨٢ - طرفه في : ٤٤٧٥]

قوله (باب جهر المأموم بالتأمين) كذا للاكثر ، وفي رواية المستمل والحوي « جهر الإمام بآمين » والاول هو الصواب لثلاث تكرار . قوله (مولى أبي بكر) أي ابن عبد الرحمن بن الحارث . قوله (إذا قال الإمام الخ) استدل به على أن الإمام لا يؤمن ، وقد تقدم البحث فيه قبل ، قال الزين بن المنير : مناسبة الحديث للترجمة من جهة

أن في الحديث الأمر بقول آمين ، والقول إذا وقع به الخطاب مطلقاً على الجهر ، ومتى أريد به الإسرار أو حديث النفس قيد بذلك . وقال ابن رشيد : تؤخذ المناسبة منه من جهات : منها أنه قال : إذا قال الإمام فقولوا ، فقابل القول بالقول ، والإمام إنما قال ذلك جهرًا فكان الظاهر الاتفاق في الصفة . ومنها أنه قال : فقولوا ، ولم يقيد بجهر ولا غيره ، وهو مطلق في سياق الإثبات ، وقد عمل به في الجهر بدليل ما تقدم يعني في مسألة الإمام ، والمطلق إذا عمل به في صورة لم يكن حجة في غيرها باتفاق . ومنها أنه تقدم أن المأموم مأمور بالاعتناء بالإمام ، وقد تقدم أن الإمام يجهر فإزعم جهره بجهره ^١ هـ . وهذا الأخير سبق إليه ابن بطلان ، وتعقب بأنه يستلزم أن يجهر المأموم بالقراءة لأن الإمام يجهر بها ، لكن يمكن أن ينفصل عنه بأن الجهر بالقراءة خلف الإمام قد نهى عنه ، فيبقى التأمين داخلًا تحت عموم الأمر باتباع الإمام ، ويتقوى ذلك بما تقدم عن عطاء أن من خلف ابن الزبير كانوا يؤمنون جهرًا ، وروى البيهقي من وجه آخر عن عطاء قال : أدركت مائتين من أصحاب رسول الله ﷺ في هذا المسجد إذا قال الإمام ولا الضالين سمعت لهم رجة بآمين . والجهر للمأموم ذهب إليه الشافعي في القديم وعليه الفتوى ، وقال الرافعي : قال الأكثر في المسألة قولان أحصهما أنه يجهر . قوله (نابه محمد بن عمرو) أي ابن علقمة اللثي ، ومتابعه وصلها أحمد والداري عن يزيد بن هارون وابن خزيمة من طريق إسماعيل بن جعفر والبيهقي من طريق النضر بن شميل ثلاثهم عن محمد بن عمرو نحو رواية سعي عن أبي صالح ، وقال في روايته : فوافق ذلك قول أهل السماء . قوله (ونعيم الجمر) بالرفع عطفاً على محمد بن عمرو ، وأغرب الكرماني فقال : حاصله أن سمياً ومحمد بن عمرو ونعياً ثلاثهم روى عنهم مالك هذا الحديث ، لكن الأول والثاني روايا عن أبي هريرة بالواسطة ونعيم بدونها ، وهذا جزم منه بشيء لا يدل عليه السياق ، ولم يرو مالك طريق نعيم ولا طريق محمد بن عمرو أصلاً ، وقد ذكرنا من وصل طريق محمد ، وأما طريق نعيم فرواها النسائي وابن خزيمة والسراج وابن حبان وغيرهم من طريق سعيد بن أبي هلال عن نعيم الجمر قال : صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بام القرآن حتى بلغ ولا الضالين فقال آمين وقال الناس آمين ، ويقول كلما سجد الله أكبر ، وإذا قام من الجلوس في الاثنتين قال الله أكبر ، ويقول إذا سلم : والذي نفس بيده أني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ ، بوب النسائي عليه . والجهر بسم الله الرحمن الرحيم ، وهو أصح حديث ورد في ذلك ، وقد تعقب استدلاله باحتيال أن يكون أبو هريرة أراد بقوله « أشبهكم » ، أي في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها ، وقد رواه جماعة غير نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسمة كما سيأتي قريباً ، والجواب أن نعياً ثقة قتييل زيادته ، والخبر ظاهر في جميع الأجزاء فيحمل على عمومته حتى ثبت دليل يخصه ، (تنبيه) : عرف مما ذكرناه أن متابعة نعيم في أصل لإثبات التأمين قطعاً بخلاف متابعة محمد بن عمرو . والله أعلم

١١٤ - باب إذا ركع دُونَ الصَّفِّ

٧٨٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا هَاشِمٌ عَنِ الْأَعْمَشِ - وَهُوَ زِيَادٌ - عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ

« أَنَّهُ اتَّبَعَنِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ فَرَكِعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا ، وَلَا تَمُدَّ »

قوله (باب إذا ركع دون الصف) كان اللائق إيراد هذه الترجمة في أبواب الإمامة ، وقد سبق هناك ترجمة المرأة وحدها تكون صفا ، وذكرت هناك أن ابن بطل استدلل بحديث أنس المذكور فيه في صلاة أم سليم لصحة صلاة المنفرد خلف الصف لحالها للرجل بالمرأة ، ثم وجدته مسبوقة بالاستدلال به عن جماعة من كبار الأئمة ، لكنه متعقب ، وأقدم من وقتت على كلامه من تعقبه ابن خزيمة فقال : لا يصح الاستدلال به لأن صلاة المرأة خلف الصف وحده منهي عنها باتفاق من يقول تجهزته أو لا تجهزته ، وصلاة المرأة وحدها إذا لم يكن هناك امرأة أخرى مأمور بها باتفاق ، فكيف يقاس مأمور على منهي ؟ والظاهر أن الذي استدلل به نظر إلى مطلق الجواز حمل النهي على التنزيه والأمر على الاستحباب ، وقال ناصر الدين بن المنير : هذه الترجمة مما نوزع فيها البخاري حيث لم يأت بجواب ، إذا ، لاشكال الحديث واختلاف العلماء في المراد بقوله ، ولا تعد . **قوله** (عن العلم وهو زياد) في رواية عن عفان عن ممام حدثنا زياد العلم أخرجه ابن أبي شيبة ، وزياد هو ابن حسان بن قرة الباهلي من صفار التابعين ، قيل له العلم لأنه كان مشقوق الشفة ، والاسناد كله بصريون . **قوله** (عن الحسن) هو البصري . **قوله** (عن أبي بكر) هو الثقي ، وقد أعله بعضهم بأن الحسن عنده ، وقيل لأنه لم يسمع من أبي بكر ، وإنما يروى عن الاحنف عنه ، ورد هذا الاعلال برواية سعيد بن أبي عروبة عن العلم قال : حدثني الحسن أن أبا بكر حدثه ، أخرجه أبو داود والنسائي . **قوله** (انه انتهى إلى النبي ﷺ) في رواية سعيد المذكورة ، أنه دخل المسجد ، زاد الطبراني من رواية عبد العزيز بن أبي بكر عن أبيه ، وقد أقيمت الصلاة فأنطلق يسمى ، ولطحاوي من رواية حماد بن سلمة عن العلم ، وقد حفزه النفس . **قوله** (فذكر ذلك) في رواية حماد عند الطبراني ، فلما انصرف رسول الله ﷺ قال : أيكم دخل الصف وهو راكع . **قوله** (زاد الله حرصا) أي على الخير ، قال ابن المنير صوب النبي ﷺ فمل أبي بكر من الجهة العامة وهي الحرص على ادراك فضيلة الجماعة ، وخطأه من الجهة الخاصة . **قوله** (ولا تعد) أي إلى ما صنعت من السعي الشديد ثم الركوع دون الصف ثم من المشي إلى الصف ، وقد ورد ما يقتضي ذلك صريحا في طرق حديثه كما تقدم بعضها ، وفي رواية عبد العزيز المذكورة ، فقال من الساعي ، وفي رواية يونس بن عبيد عن الحسن عند الطبراني ، فقال أيكم صاحب هذا النفس ؟ قال : خشيت أن تفوتني الركعة معك ، وله من وجه آخر عنه في آخر الحديث ، صل ما أدركت واقتض ما سبقك ، وفي رواية حماد عند أبي داود وغيره ، أيكم الزايع دون الصف ، وقد تقدم من روايته قريبا ، أيكم دخل الصف وهو راكع ، وتمسك المهلب بهذه الرواية الأخيرة فقال : إنما قال له ، لا تعد ، لأنه مثل بنفسه في مشيه راكعا لأنها كشية البهائم . ولم ينحصر النبي في ذلك كما حررته ، ولو كان منحصرا لاقتضى ذلك عدم الكراهة في إحرام المنفرد خلف الصف . وقد تقدم قل الاتفاق على كراهيته ، وذهب إلى تحريمه أحد وإسحق وبعض محدثي الشافعية كابن خزيمة ، واستدلوا بحديث وإبسة بن معبد ، أن النبي ﷺ رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة ، أخرجه أصحاب السنن وصححه أحمد وابن خزيمة وغيرهما . وابن خزيمة أيضا من حديث علي بن شيبان نحوه وزاد ، لا صلاة لمنفرد خلف الصف ، واستدل الشافعي وغيره بحديث أبي بكر على أن الأمر في حديث وإبسة للاستحباب ليكون أبي بكر آني بجزء من الصلاة خلف الصف ولم يؤمر بالأعادة ، لكن نهى عن العود إلى ذلك ، فكأنه أُرشد إلى ما هو الأفضل . ودروى البيهقي من طريق المغيرة عن إبراهيم فيمن صلى خلف الصف وحده فقال : صلاته تامة وليس له تضعيف ،

وجع أحد وغيره بين الحديثين بوجه آخر ، وهو أن حديث أبي بكرة مخصص لمعوم حديث وابصة ، فن ابتداء الصلاة منفردا خلف الصف ثم دخل في الصف قبل القيام من الركوع لم يجب عليه الإعادة كما في حديث أبي بكرة ، ولا فتجب على عموم حديث وابصة وعلى بن شيان . واستنبط بعضهم من قوله « لا تمد » أن ذلك الفعل كان جائزا ثم ورد النهي عنه بقوله « لا تمد » ، فلا يجوز العود إلى ما نهى عنه النبي ﷺ وهذه طريقة البخارى في دجزء القراءة خلف الإمام ، ويؤخذ عما حرره جواب من قال : لم لا دعا له بعدم العود إلى ذلك كما دعا له بزيادة الحرس ؟ وأجلب بأنه يجوز أنه ربما تأخر في أمر يكون أفضل من إدراك أول الصلاة . وهو مبنى على أن النهي إنما وقع عن التأخير وليس كذلك . (تنبيه) : قوله « ولا تمد » ضبطناه في جميع الروايات بفتح أوله وضم العين من العود ، وحكى بعض شراح المصاييح أنه روى بضم أوله وكسر العين من الإعادة ، ويرجح الرواية المشهورة ما تقدم من الزيادة في آخره عند الطبراني ، صل ما أدركت وأفض ما سبقك ، وروى الطحاوى بأسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعا ، إذا أتى أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف ، واستدل بهذا الحديث على استحباب موافقة الداخل للإمام على أى حال وجده عليها ، وقد ورد الأمر بذلك صريحا في سنن سعيد بن منصور من رواية عبد العزيز بن رفيع عن أناس من أهل المدينة أن النبي ﷺ قال « من وجدنى قائما أو راكعا أو ساجدا فليكن معى على الحال التى أنا عليها » وفى الترمذى نحوه عن على ومعاذ بن جبل مرفوعا وفى استاده ضعف ، لكنه ينجر بطريق سعيد بن منصور المذكورة

١١٥ - باب إتمام التكبير في الركوع

قاله ابن عباس عن النبي ﷺ . وفيه مالك بن الحويرث

٧٨٤ - **حدثنا** إسحاق الواسطي قال **حدثنا** خالد بن الجبري عن أبي العلاء عن مطرف عن عمران بن حصين قال « صلى مع على رضي الله عنه بالبصرة فقال : **ذَكَرْنَا** هَذَا الرَّجُلَ صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيْهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يَكْبِرُ كُلَّمَا رَفَعَ وَكَلَّمَ وَضَعَ »

[الحديث ٧٨٤ - طرفه في : ٧٨٦ ، ٨٢٦]

٧٨٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة « أنه كان يصلُّ بهم فيسكبُّون كلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ ، فَادَّانَصَرَفَ قَالَ : إِنِّي لِأَشْهَدُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

[الحديث ٧٨٥ - طرفه في : ٧٨٦ ، ٧٩٠ ، ٨٠٣]

قوله (باب إتمام التكبير في الركوع) أى مده بحيث ينتهى بتمامه ، أو المراد عدد تكبيرات الصلاة بالتكبير في الركوع قاله الكرمانى . قلت : ولعله أراد بلفظ الإتمام الإشارة إلى تضعيف ما رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبى قال « صليت خلف النسي ﷺ فلم يتم التكبير » وقد نقل البخارى في التاريخ عن أبى داود الطيالسى أنه قال : هذا عندنا باطل ، وقال الطبرى والبزار : تفرد به الحسن بن عمران وهو مجهول ، وأجيب على تقدير محتمل بأنه فعل ذلك ليان الجواز ، أو المراد لم يتم الجهر به أو لم يمه . **قوله** (قاله ابن عباس عن النبي ﷺ) أى الاتمام

ومراده أنه قال ذلك بالمعنى ، لأنه أشار بذلك إلى حديثه الموصول في آخر الباب الذى بعده وفيه قوله لمكرمة لما أخذ به من الرجل الذى كبر في الظهر ثنتين وعشرين تكبيرة ، لأنها صلاة التى يُتَلَّح ، فيستلزم ذلك أنه قلل عن النبى ﷺ إتمام التكبير ، لأن الرباعية لا يقع فيها لذاتها أكثر من ذلك ، ومن لازم ذلك التكبير في الركوع . وهذا يبعد الاحتمال الاول . **قوله** (وفيه ماك بن الحويرث) أى يدخل في الباب حديث مالك ، وقد أورده المؤلف بعد أبواب في « باب المكات بين السجدين » ، ولفظه « فقام ثم ركب فكبر » . **قوله** (أخبرنا خالد) هو الطحان ، والجريرى هو سعيد ، وأبو العلاء هو يزيد بن عبد الله بن الشخير أخو مطرف الذى روى هذا الحديث عنه ، والاسناد كله بصريون وفيه رواية الأفران والإخوة . **قوله** (صلى) أى عمران (مع على) أى ابن أبى طالب (بالبصرة) يعنى بعد وقعة الجمل . **قوله** (ذكرنا) بتشديد الكاف وفتح الراء ، وفيه إشارة إلى أن التكبير الذى ذكره كان قد ترك ، وقد روى أحمد والطحاوى بإسناد صحيح عن أبى موسى الأشعرى قال « ذكرنا على صلاة كنا نصلها مع رسول الله ﷺ إما نسيناها وإما تركناها عمدا ، ولاحد من وجه آخر عن مطرف قال : قلنا - يعنى لعمران بن حصين - يا أبا نعيم ، هو بالنون والجيم مصغر ، من أول من ترك التكبير ؟ قال : عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته . وهذا يحتمل إرادة ترك الجهر . وروى الطبرانى عن أبى هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية . وروى أبو عبيد أن أول من تركه زياد . وهذا لا ينافى الذى قبله لأن زيادا تركه بترك معاوية ، وكان معاوية تركه بترك عثمان . وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء ، وروى حديث أبى سعيد الآتى في « باب يكبر وهو ينهض من السجدين » ، لكن حكى الطحاوى أن قوما كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع ، قال : وكذلك كانت بنو أمية تفعل ، وروى ابن المنذر نحوه عن ابن عمر وعن بعض السلف أنه كان لا يكبر سوى تكبيرة الإحرام ، وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره ، ووجهه بأن التكبير شرع للإيدان بحركة الإمام فلا يحتاج إليه المنفرد ، لكن استقر الأمر على مشروعية التكبير في الخفض والرفع لكل مصل ، فالجمهور على ندبية ما عدا تكبيرة الإحرام . وعن أحمد وبعض أهل العلم بالظاهر يجب كله ^(١) قال ناصر الدين بن المنير : الحكمة في مشروعية التكبير في الخفض والرفع أن المكلف أمر بالنية أول الصلاة مقرونة بالتكبير ، وكان من حقه أن يستصحب النية إلى آخر الصلاة ، فأمر أن يحدد العهد في أثنائها بالتكبير الذى هو شعار النية ^(٢) . **قوله** (كلما رفع وكلما وضع) هو عام في جميع الاتقالات في الصلاة ، لكن خص منه الرفع من الركوع بالاجماع فإنه شرع فيه التحمين ، وقد جاء بهذا اللفظ العام أيضا من حديث أبى هريرة في الباب ، ومن حديث أبى موسى الذمى ، ذكرناه عند أحد والنسائى ، ومن حديث ابن مسعود عند الداريمى والطحاوى ، ومن حديث ابن عباس في الباب الذى بعده ، ومن حديث ابن عمر عند أحد والنسائى ، ومن حديث

(١) وهذا القول أظهر من حيث الدليل ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم حافظ عليه وأمر به ، وأصل الأمر للوجوب ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » . وأما ما روى عن عثمان ومساوية من عدم إتمام التكبير فهو محمول على عدم الجهر بذلك لأنهما تركاه إحسانا للظن بهما ، وعلى تسليم أن ذلك وقع منهما فالجدة مقدمة على رأيهما رضى الله عنهما ومن سائر الصعابة أجمعين . والله أعلم

(٢) ولو قبل إن الحكمة في شرعية تكرار التكبير تنبيه المصل على أن الله سبحانه أكبر من كل كبير وأعظم من كل عظيم فلا ينبغي التشاغل عن طاعة الله بشيء من الأشياء ، بل ينبغي الإقبال عليها بالقلب والقلب ، والانشوع فيها تنظيما له سبحانه وطلبا لرضاه ، لكن ذلك متوجها . والله أعلم

عبد الله بن زيد عند سعيد بن منصور ، ومن حديث وائل بن حجر عند ابن حبان ، ومن حديث جابر عند البزار ، وسيأتي مفسرا من حديث أبي هريرة فيه . قوله في حديث أبي هريرة (يصل بهم) في رواية الكشميني « يصل لهم »

١١٦ - باب إتمام التكبير في السجود

٧٨٦ - **حدثنا** أبو الثماني قال حدثنا حماد عن غيلان بن جرير عن مطرف بن عبد الله قال « صليت خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنا وعمران بن حصين فساكن إذا سجد كبر ، وإذا رفع رأسه كبر ، وإذا نهض من الركعتين كبر . فلما قضى الصلاة أخذ بيدي عمران بن حصين فقال : قد ذكرني هذا صلاة محمد ﷺ - أو قال - لقد صلى بنا صلاة محمد ﷺ »

٧٨٧ - **حدثنا** عمرو بن عون قال حدثنا هشيم عن أبي بشر عن عكرمة قال « رأيت رجلا عند المقام يكبر في كل خفض ورفع ، وإذا قام وإذا وضع . فأخبرت ابن عباس رضي الله عنه قال : أو ليس تلك صلاة النبي ﷺ لا أم لك ؟ »

[الحديث ٧٨٧ - طرته : في ٧٨٨]

قوله (باب إتمام التكبير في السجود) فيه ما تقدم في الذي قبله . **قوله** (حدثنا حماد) هو ابن زيد . **قوله** (صليت) خلف علي بن أبي طالب أنا وعمران) استدلل به على أن موقف الاثنين يكون خلف الإمام خلافا لمن قال يجمل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله ، وفيه نظر لانه ليس فيه أنه لم يكن معهما غيرهما . وقد تقدم أن ذلك كان بالبصرة وكذا رواه سعيد بن منصور من رواية حميد بن هلال عن عمران ، ووقع لأحمد من طريق سعيد بن أبي عروبة عن غيلان بالكوفة ، وكذا لعبد الرزاق عن معمر عن قتادة وغير واحد عن مطرف ، فيحتمل أن يكون ذلك وقع منه بالبلدين ، وقد ذكره في رواية أبي العلاء بصيغة العموم وهنا بذكر السجود والرفع والنهوض من الركعتين فقط ففيه إشعار بأن هذه المواضع الثلاثة هي التي كان ترك التكبير فيها حتى تذكرها عمران بصلاة علي . **قوله** (قد ذكرني) في رواية الكشميني « لقد ذكرني » . **قوله** (أو قال) هو شك من أحد رواته ، ويحتمل أن يكون من حماد فقد رواه أحمد من رواية سعيد بن أبي عروبة بلفظ « صلى بنا هذا مثل صلاة رسول الله ﷺ » ، ولم يشك ، وفي رواية قتادة عن مطرف قال عمران « ما صليت منذ حين أو منذ كذا وكذا أشبه بصلاة رسول الله ﷺ من هذه الصلاة » قال ابن بطلان : ترك التكبير على من ترك التكبير يدل على أن السلف لم يتلقوه على أنه ركن من الصلاة ، وأشار الطحاوي إلى أن الإجماع استقر على أن من تركه فصلاته تامة ، وفيه نظر لما تقدم عن أحمد ، والخلاف في بطلان الصلاة بتركه ثابت في مذهب مالك إلا أن يزيد إجماعا سابقا . **قوله** (عن أبي بشر) صرح سعيد بن منصور عن هشيم بأن أبا بشر حدثه . **قوله** (رأيت رجلا عند المقام) في رواية الاسماعيل « صليت خلف شيخ بالابطح » والأول أصح ، إلا أن يكون المراد بالابطح البطحاء التي تفرش في المسجد ، وسيأتي في أول الباب الذي بعده بلفظ « صليت خلف شيخ بمسكة » وأنه سماه في بعض الطرق أبا هريرة ، وانفقت هذه الروايات على أنه رآه بمسكة ،

ولسراج من طريق حبيب بن اليربوع عن عكرمة ، رأيت رجلا يصلي في مسجد النبي ﷺ ، فان لم يعمل على التجوز والا ففى شاذة . **قوله** (أو ليس تلك صلاة النبي ﷺ) هو استفهام انكار للإنكار المذكور ، ومقتضاه الإثبات لأنه نفي النفي . **قوله** (لا أم لك) هى كلمة قولها العرب عند الزجر ، وكذا قوله فى الرواية التى بعدها ، فكأنك أمك ، فكأنه دعا عليه أن يفقد أمه أو أن يفقده أمه ، لكنهم قد يطلقون ذلك ولا يريدون حقيقته . واستحق عكرمة ذلك عند ابن عباس لكونه نسب ذلك الرجل الجليل الى الحق الذى هو غاية الجهل وهو يرى من ذلك

١١٧ - باب التكبير إذا قام من السجود

٧٨٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال أخبرنا حماد عن قتادة عن عكرمة قال « صليت خلف شيخ بكعة ، فكبرتني وعشرين تكبيرة ، قلت لابن عباس : إنه أحمق ، فقال : فكيف أتلك ، سئله أبو القاسم ﷺ » وقال موسى : حدثنا أبان حدثنا قتادة حدثنا عكرمة »

٧٨٩ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أنه سمع أبا هريرة يقول « كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع صلاته من الركعة ، ثم يقول وهو قائم : ربنا لك الحمد . قال عبد الله بن صالح عن الليث : ولك الحمد . ثم يكبر حين يهوى ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يفعل ذلك فى الصلاة كلها حتى يقضيها ، ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس »

قوله (باب التكبير إذا قام من السجود) . **قوله** (صليت خلف شيخ) زاد سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عند الاسماعيل ، وبذلك يصح عدد التكبير الذى ذكره ، لأن فى كل ركعة خمس تكبيرات فيقع فى الرابعة عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القيام من التشهد الأول ، ولاحد والطحاوى والطبرانى من طريق عبد الله الداناى وهو بالنون والجيم الخفيفتين عن عكرمة قال صلى بنا أبو هريرة . **قوله** (وقال موسى) هو ابن اسماعيل راوى الحديث عن همام ، وهو عنده متصل عن همام وأبان كلاهما عن قتادة ، وإنما أفردهما لكونه على شرطه فى الأصول ، بخلاف أبان فإنه على شرطه فى المتابعات . وأفادت رواية أبان تصريح قتادة بالتحديث عن عكرمة ، وقد وقع مثله من رواية سعيد بن أبي عروبة المذكورة عند الاسماعيل . وقوله (سنة) بالرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره تلك سنة ، وثبت ذلك فى رواية عبيد الله بن موسى عن همام عند الاسماعيل . **قوله** (أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن) كذا قال عقيل ، وتأنيبه ابن جرير عن ابن شهاب عند مسلم ، وقال مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن كما تقدم قبل ياب مختصرا ، وكذا أخرجه مسلم والنسائى مطولا من رواية يونس عن ابن شهاب ، وتأنيبه معمر عن ابن شهاب عند السراج ، وليس هذا الاختلاف قادحا بل الحديث عند ابن شهاب عنهما معا كما سيأتى فى « باب يهوى بالتكبير » من رواية شعيب عنه عنهما جميعا عن أبي هريرة . **قوله** (يكبر حين يقوم) فيه التكبير قائما ، وهو

بالإتفاق في حق القادر . **قوله** (ثم يكبر حين يركع) قال النووي : فيه دليل على مقارنة التكبير للحركة وبسطه عليها ، فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع . ويمدده حتى يصل إلى حد الركوع انتهى . ودلالة هذا اللفظ على البسط الذي ذكره غير ظاهرة . **قوله** (حين يرفع الخ) فيه أن التسميع ذكر التهوض ، وأن التحميد ذكر الاعتدال ، وفيه دليل على أن الإمام يجمع بينهما خلافاً لما لك ، لأن صلاة النبي ﷺ الموصوفة محمولة على حال الإمامة ليكون ذلك هو الأكثر الأغلب من أحواله ، وسيأتي البحث فيه بعد خمسة أبواب . **قوله** (قال عبد الله بن صالح عن الليث : وذلك الحمد) يعني أن ابن صالح زاد في روايته عن الليث الواف في قوله : وذلك الحمد ، وأما باقي الحديث فاتفقوا فيه ، وإنما لم يسدده عنهما معا وهما شيخاه لأن يحيى من شرطه في الاصول ، وابن صالح إنما يورده في المتابعات وسيأتي من رواية شعيب أيضاً عن ابن شهاب بآثار الواف ، وكذا في رواية ابن جريج عند مسلم ويونس عند النسائي ، قال العلماء : الرواية بثبوت الواف أرجح ، وهي زائدة وقيل عاطفة على محذوف وقيل هي وار الحال قاله ابن الأثير وضعف ما عده . **قوله** (ثم يكبر حين يهوى) يعني ساجداً ، وكذا هو في رواية شعيب ، ودهيوى ، ضبطناه بفتح أوله أي يستقط . **قوله** (يكبر حين يقوم من الثنتين) أي الركعتين الأولىين ، وقوله (بعد الجلوس) أي في التشهد الأول . وهذا الحديث مفسر للحديث المتقدمة حيث قال فيها : كان يكبر في كل خفض ورفع ،

١١٨ - باب وضع الألف على الراء في الركوع

وقال أبو حمزة في أحمائه : أمسكن النبي ﷺ يديه من ركبته

٧٩٠ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبه عن أبي يعفور قال سمعت مصعب بن سعد يقول : **صليت** إلى جنب أبي قطبعت بين كفي ثم وضعتهما بين فخذي ، فهاني أبي وقال : كنّا نعدله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركبة ،

قوله (باب وضع الألف على الركبة في الركوع) أي كل كف على ركبة . **قوله** (وقال أبو حمزة) سيأتي موصولاً مطولاً في باب سنة الجلوس في التشهد ، والغرض منه هنا بيان الصفة المذكورة في الركوع . يقويه ما أشار إليه سعد من نسخ التطبيق . **قوله** (عن أبي يعفور) بفتح التنوين وبالغاء وآخره راء وهو الأكبر كما جزم به المزني وهو مقتضى صنيع ابن عبد البر ، وصرح الدارمي في روايته من طريق إسرائيل عن أبي يعفور بأنه العبدى والعبدى هو الأكبر بلا نزاع ، وذكر النووي في شرح مسلم أنه الأصغر ، وتعقب ، وقد ذكرنا اسمها في المقدمة **قوله** (مصعب بن سعد) أي ابن أبي وقاص . **قوله** (فطبعت) أي ألصقت بين باطن كفي في حال الركوع . **قوله** (كنّا نعدله فنهينا عنه وأمرنا) استدلل به على نسخ التطبيق المذكور بناء على أن المراد بالأسر وإنهائي في ذلك هو النبي ﷺ ، وهذه الصيغة مختلف فيها ، والراجح أن حكمها الرفع ، وهو مقتضى تصرف البخاري . وكذا مسلم إذ أخرجه في صحيحه . وفي رواية إسرائيل المذكورة عند الدارمي وكان بنو عبد الله بن مسعود إذا ركعوا جعلوا أيديهم بين أعظامهم ، فصليت إلى جنب أبي فضرب يدي ، الحديث ، فأفادت هذه الزيادة مستند مصعب في فعل ذلك ، وأولاد ابن مسعود أخذوه عن أبيهم . قال الترمذي : التطبيق منسوخ عند أهل العلم لا خلاف بين العلماء في ذلك إلا ما روى

عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون انتهى . وقد ورد ذلك عن ابن مسعود متصلا في صحيح مسلم وغيره من طريق إبراهيم عن علقمة والأسود أنهما دخلا على عبد الله فذكر الحديث قال : فوضنا أيدينا على ركبنا ، فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه ثم جعلهما بين نخديه ، فلما صلى قال : هكذا فعل رسول الله ﷺ ، وحل هذا على أن ابن مسعود لم يبلغه النسخ . وقد روى ابن المنذر عن ابن عمر باسناد قوى قال : لما فعله النبي ﷺ مرة بمعنى التطبيق ، وروى ابن خزيمة من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قال : علمنا رسول الله ﷺ فلما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه فركع ، فبلغ ذلك سعدا فقال : صدق أخى ، كنا نفعل هذا ثم أمرنا بهذا ، يعنى الامساك بالركب . فهذا شاهد قوى لطريق مصعب بن سعد . وروى عبد الرزاق عن عمر ما يوافق قول سعد أخرجه من وجه آخر عن علقمة والأسود قال : صلينا مع عبد الله فطبق ، ثم لقينا عمر فصلينا معه فطبقنا ، فلما انصرف قال : ذلك شيء كنا نفعله ثم ترك ، وفي الترمذى من طريق أبي عبد الرحمن السلى قال : قال لنا عمر بن الخطاب : إن الركب سنت لكم تغذوا بالركب ، ورواه البيهقى بلفظ : كننا إذا ركعنا جعلنا أيدينا بين أظفادنا ، فقال عمر : ان من السنة الأخذ بالركب ، وهذا أيضا حكمه حكم الرفع لأن الصحابي إذا قال السنة كذا أو سن كذا كان الظاهر انصراف ذلك الى سنة النبي ﷺ ولا سيما إذا قاله مثل عمر . قوله (فنهينا عنه) استدلل به ابن خزيمة على أن التطبيق غير جائز ، وفيه نظر لاحتمال حل النهى على الكراهة ، فقد روى ابن أبي شبة من طريق عاصم بن ضمرة عن حل قال : إذا ركعت فان شئت قلت هكذا - يعنى وضعت يديك على ركبتيك - وان شئت طبقت ، واستاده حسن ، وهو ظاهر في أنه كان يرى التحجير ، فاما أنه لم يبلغه النهى واما حله على كراهة التنزيه . ويدل على أنه ليس بحرمان كون عمر وغيره ممن أنكره لم يأمر من فعله بالعادة . (فائدة) : حكى ابن بطلان عن الطحاوى وأقره أن طريق النظر يقتضى أن تفريق اليدين أولى من تطبيقهما ، لأن السنة جاءت بالتجاف في الركوع والسجود ، وبالمراوحة بين القدمين ، قال : فلما انفقوا على أولوية تفريقهما في هذا واختلفوا في الأول اقضى النظر أن يلحق ما اختلفوا فيه بما انفقوا عليه ، قال : ثبت انتفاء التطبيق ووجوب وضع اليدين على الركبتين انتهى كلامه . وتعبه الزين بن المنير بأن الذى ذكره معارض بالمواضع التى سن فيها الضم كوضع اليمنى على اليسرى في حال القيام ، قال : وإذا ثبت مشروعية الضم في بعض مقاصد الصلاة بطل ما اعتمده من القياس المذكور . نعم لو قال ان الذى ذكره ما (١) يقتضى مزية التفريق على التطبيق لكان له وجه . قلت : وقد وردت الحكمة في اثبات التفريق على التطبيق عن عائشة رضى الله عنها ، وأورد سيف في الفتوح من رواية مسروق أنه سألها عن ذلك فاجابت بما محصله : ان التطبيق من صنع اليهود ، وان النبي ﷺ نهى عنه لذلك ، وكان النبي ﷺ بمجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم أمر في آخر الامر بمخالفتهم والله أعلم . قوله (أن نضع أيدينا) أى أكفنا من اطلاق السكك وإرادة الجزء ، ورواه مسلم من طريق أبي عوانة عن أبي يعفور بلفظ : وأمرنا أن نضرب بالأكف على الركب ، وهو مناسب للفظ التبرجة

١١٩ - باب إذا لم يُسَمِّ الرُّكُوعَ

٧٩١ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ « رَأَى حُدَيْقَةُ

(١) كننا في الأصلين ، ولله . إنفا .

رجلاً لا يَسْمُ الزُّكُوعَ والسُّجُودَ قال : ما صَلَّيْتُ ، ولو مُتُّ مُتُّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ ،
 قَوْلُهُ (بَابٌ إِذَا لَمْ يَتِمَّ الرُّكُوعُ) أَفْرَدَ الرُّكُوعَ بِالذِّكْرِ مَعَ أَنَّ السُّجُودَ مِثْلُهُ لِكَوْنِهِ أَفْرَدَهُ بِتَرْجُمَةٍ ثَانِيَةٍ ، وَغَرَضُهُ
 سِيَاقُ صِفَةِ الصَّلَاةِ عَلَى تَرْتِيبِ أَرْكَانِهَا ، وَاسْتَفْنَى عَنْ جَوَابٍ ، إِذَا ، بِمَا تَرْجَمَ بِهِ بَعْدَ مَنْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِي لَمْ يَتِمَّ
 رُكُوعُهُ بِالْإِعَادَةِ . قَوْلُهُ (عَنْ سَلِيحَانَ) هُوَ الْإِعْمَشُ . قَوْلُهُ (رَأَى حَدِيثَهُ رَجُلَانِ) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ لَكِنْ عِنْدَ ابْنِ
 خَرِيفَةَ وَابْنِ حِبَّانٍ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْإِعْمَشِ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبْوَابِ كَنْدَةَ ، وَمِثْلُهُ لِعَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ الثَّوْرِيِّ . قَوْلُهُ
 (لَا يَسْمُ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ) فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ ، لِمُحْصِلٍ يَقْرَأُ وَلَا يَتِمُّ رُكُوعُهُ ، زَادَ أَحْمَدُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ
 شُعْبَةَ ، فَقَالَ : مِنْذُ كَمْ صَلَّيْتُ ؟ فَقَالَ : مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، وَمِثْلُهُ فِي رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ ، وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ طَلْحَةَ بْنِ مَصْرُوفٍ
 عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ مِثْلُهُ ، وَفِي حَمَلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ نَظَرٌ ، وَأُظْهِرَ ذَلِكَ هُوَ السَّبَبُ فِي كَوْنِ الْبُخَارِيِّ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ
 لِأَنَّ حَدِيثَهُ مَاتَ سَنَتَيْنِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ قَطْلَى هَذَا يَكُونُ ابْتِدَاءُ صَلَاةِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ أَوْ أَكْثَرَ وَلَعَلَّ
 الصَّلَاةَ لَمْ تَكُنْ فَرَضَتْ بَعْدَ ، فَاعْلَمْهُ أَطْلُقُ وَأَرَادَ الْمُبَالَغَةَ ، أَوْ لَعَلَّهُ يَمْنَعُ كَادَ بِصَلَاةٍ قَبْلَ إِسْلَامِهِ ثُمَّ أَسْلَمَ لَخَصَلَتِ الْمَلَّةُ
 الْمَذْكُورَةُ مِنَ الْأَمْرِ . قَوْلُهُ (مَا صَلَّيْتُ) هُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ ﷺ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتُهُ ، فَانْكَرَ لَمْ أَصَلْ ، وَسَيَأْتِي بَعْدَ بَابٍ .
 قَوْلُهُ (فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا) زَادَ الْكَشْمِيرِيُّ عَلَيْهَا ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى وَجُوبِ الطَّلَأَيْنِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَعَلَى أَنَّ
 الْإِخْلَالَ بِهَا مَبْطُلٌ لِلصَّلَاةِ ، وَعَلَى تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ حَدِيثَهُ نَبِيُّ الْإِسْلَامِ عَنْ أَهْلِ بَعْضِ أَرْكَانِهَا
 فَيَكُونُ نَفْيُهُ عَنْ أَهْلِهَا كَأُولَى ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفِطْرَةِ الدِّينَ ، وَقَدْ أَطْلَقَ الْكُفْرَ عَلَى مَنْ لَمْ يَصِلْ
 كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١) وَهُوَ إِمَّا عَلَى حَقِيقَتِهِ عِنْدَ قَوْمٍ وَإِمَّا عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي الْوَجَرِ عِنْدَ آخَرِينَ ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ : الْفِطْرَةُ الْمَلَّةُ
 أَوْ الدِّينَ ، قَالَ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا هُنَا السَّنَةُ كَمَا جَاءَ دَخَسَ مِنَ الْفِطْرَةِ ، الْحَدِيثُ ، وَيَكُونُ حَدِيثُهُ قَدْ أَرَادَ
 تَوْبِيخَ الرَّجُلِ لِيَرْتَدَعَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَيَرْجِعُهُ وَرُودِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بِلَفْظٍ « سَنَةَ مُحَمَّدٍ » كَمَا سَيَأْتِي بِعِدَّةِ شُرُوعِ أَبْوَابٍ ، وَهُوَ
 مَصِيرُ الْبُخَارِيِّ إِلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ إِذَا قَالَتْ سَنَةُ مُحَمَّدٍ أَوْ فَطَرَهُ كَانَ حَدِيثًا مَرْفُوعًا ، وَقَدْ خَالَفَ فِيهِ قَوْمٌ وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ

١٢٠ - بَابُ اسْتِثْوَاءِ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي أَصْحَابِهِ : رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ

قَوْلُهُ (بَابُ اسْتِثْوَاءِ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ) أَيْ مِنْ غَيْرِ مِيلٍ فِي الرَّأْسِ عَنِ الْبَدَنِ وَلَا عَكْسَهُ . قَوْلُهُ (وَقَالَ أَبُو حَمِيدٍ)
 هُوَ السَّاعِدِيُّ . قَوْلُهُ (هَضَرَ ظَهْرَهُ) يَفْتَحُ الْهَاءُ وَالصَّادُ الْمَهْمَلَةُ أَيْ أَمَالَهُ ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ دَخَنٌ ، بِالْمَهْمَلَةِ وَالتَّوْنِ
 الْحَقِيقَةِ وَهُوَ بِمَعْنَاهُ ، وَسَيَأْتِي حَدِيثُ أَبِي حَمِيدٍ هَذَا مَوْصُولًا مَطُولًا فِي « بَابِ سَنَةِ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ » بِلَفْظٍ « ثُمَّ
 رَكَعَ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ » ، زَادَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي حَمِيدٍ « وَوَقَّرَ يَدَيْهِ قَتَجَانٍ عَنْ
 جَنْبَيْهِ ، وَلَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَمَكْنَ كَفَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَفَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ غَيْرَ مُقْنِعَ رَأْسِهِ وَلَا صَافِحَ بَعْدَهُ »

١٢١ - بَابُ حَذِّ إِنْجَامِ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ فِيهِ ، وَالْأَعْلَامُ الْبَازِيَّةُ

(١) وَلَفْظُهُ « بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ السَّكْرِ وَالْمَرْكِ تَرَكَ الصَّلَاةَ » أَتَمَّ . وَقَدْ وَرَدَ فِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثٌ ، وَالصَّوَابُ حُلُّ السَّكْرِ
 فِيهَا عَلَى الْفَقِيهَةِ وَأَنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ . وَقَدْ حَكَاهُ عَبْدُ أَقَّةَ بْنُ شَقِيقٍ الْغِيلِيُّ عَنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
 وَأَدْلَاهُ مِنَ الْكُتَابِ وَالسَّنَةِ كَثِيرَةٌ . وَاقَّةُ أَعْلَمَ

٧٩٢ - **حَدَّثَنَا** بَدَلُ بْنُ الْحَبَّارِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسْجِدُ وَبَيْنَ السُّجْدَتَيْنِ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ - مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ - قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ

[المحدث ٧٩٢ - طرفه في : ٨٠١ ، ٨٧٠]

قوله (وحد تمام الركوع والاعتدال فيه) وقع في بعض الروايات عند الكشميني وهو للاصلي هنا د باب تمام الركوع ، ففصله عن الباب الذي قبله بباب ، وعند الباقرين الجميع في ترجمة واحدة إلا أنهم جعلوا التعليق عن أبي حميد في أنماها لاختصاصه بالجملة الأولى ، ودلالة حديث البراء على ما بعدها ، وبهذا يحاج عن اعتراض ناصر الدين بن المنير حيث قال : حديث البراء لا يطابق الترجمة لان الترجمة للاستواء في الركوع السالم من الزيادة في حنو الرأس دون بقية البدن أو العكس ، والحديث في تساوى الركوع مع السجود ، وغيره في الإطالة والتخفيف اه . وكأنه لم يتأمل ما بعد حديث أبي حميد من بقية الترجمة ، ومطابقة حديث البراء لقوله د حد تمام الركوع ، من جهة أنه دال على تسوية الركوع والسجود والاعتدال والجلوس بين السجدين ، وقد ثبت في بعض طرقه عند مسلم تطويل الاعتدال فيؤخذ منه إطالة الجميع . والله أعلم . **قوله** (والاطمأنينة) كذا للاكثر بكسر الهجمة ، وبمحوز الضم وسكون الطاء ، وللكشميني د والطمأنينة ، بضم الطاء وهي أكثر في الاستعمال ، والمراد بها السكون ، وحدها ذهب الحركة التي قبلها كما سيأتي مفسرا في حديث أبي حميد . **قوله** (أخبرنا الحكم) هو ابن عتيبة (عن ابن أبي ليلى) هو عبد الرحمن ، ووقع التصريح بتحديثه له عند مسلم . **قوله** (ما خلا القيام والقعود) بالنصب فيهما ، قيل المراد بالقيام الاعتدال والقعود الجلوس بين السجدين ، وجرم به بعضهم ، وتمسك به في أن الاعتدال والجلوس بين السجدين لا يطولان ، وردده ابن القيم في كلامه على حاشية السنن فقال : هذا سوء فهم من قائله ، لأنه قد ذكرهما بعينهما فكيف يستثنيهما ؟ وهل يحسن قول القائل جاء زيد وعمرو وبكر وغالد إلا زيدا وعمرا ، فانه متى أراد نفي الجمعي عنهما كان تناقضا اه . وتعقب بأن المراد بذكرها إدخالها في الطمأنينة وباستثناء بعضها إخراج المستثنى من المساواة ، وقال بعض شيوخنا : معنى قوله د قريبا من السواء ، أن كل ركن قريب من مثله ، فالقيام الاول قريب من الثاني والركوع في الاول قريب من الثانية ، والمراد بالقيام والقعود اللذين استثنيا الاعتدال والجلوس بين السجدين ولا يعني تكلفه . واستدل بظاهره على أن الاعتدال ركن طويل ولا سيما قوله في حديث أنس د حتى يقول القائل قد نسي ، وفي الجواب عنه تعسف والله أعلم . وسيأتي هذا الحديث بعد أبواب بغير استثناء ، وكذا أخرجه مسلم من طرق ، وقيل المراد بالقيام والقعود القيام للقراءة والجلوس للشهادة لان القيام للقراءة أطول من جميع الأركان في الغالب ، واستدل به على تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين كما سيأتي في د باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع ، مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى

١٢٢ - **باب** أمر النبي ﷺ الذي لا يُسَمُّ رُكُوعَهُ بِالْإِعَادَةِ

٧٩٣ - **حَدَّثَنَا** سَدِّدُ بْنُ أَبِي بَرْزَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْقُبَيْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي

هريرة « ان النبي ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامَ فَقَالَ ارْجِعْ فَصَلِّ فَأَنْتَ لَمْ تُصَلِّ ، فَصَلِّ ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : ارْجِعْ فَصَلِّ فَأَنْتَ لَمْ تُصَلِّ (ثَلَاثًا) قَالَ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ فَا أُحْسِنُ غَيْرُهُ فَعُتْنِي . قَالَ : إِذَا قُتَّ إِلَى الصَّلَاةِ فَسَكَبْ ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيْسَّرَ مِنْكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَمْتَدِّلَ قَائِمًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا »

قوله (باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة) قال الزين بن المنير : هذه من التراجم الخفية ، وذلك أن الخبر لم يقع فيه بيان ما نقصه المصل المذكور ، لكنه ﷺ لما قال له « ثم ارْكَع حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا ، إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ لَهُ مِنَ الْأَرْكَانِ اقْتَضَى ذَلِكَ تَسَاوِيَهَا فِي الْحُكْمِ لِتَنَاقُلِ الْأَمْرِ كُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا ، فَكُلُّ مَنْ لَمْ يَتِمَّ رُكُوعُهُ أَوْ سُجُودُهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ بِمَا ذَكَرَ مَأْمُورٌ بِالْإِعَادَةِ . قُلْتُ : وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ وَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى خَفِيفَةً لَمْ يَتِمَّ رُكُوعَهَا وَلَا سُجُودَهَا ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ أَشَارَ بِالْإِعَادَةِ إِلَى ذَلِكَ . قَوْلُهُ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَمْرِى . قَوْلُهُ (عَنْ أَبِيهِ) قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ : خَالَفَ يَحْيَى الْقَطَّانُ أَصْحَابَ عُبَيْدِ اللَّهِ كَلِمَةً فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، فَاتَّهَمُوا لَمْ يَقُولُوا عَنْ أَبِيهِ ؛ وَيَحْيَى حَافِظٌ قَالَ : فَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ عُبَيْدُ اللَّهِ حَدَّثَ بِهِ عَلَى الرَّجْعَيْنِ . وَقَالَ الْبُزَارُ : لَمْ يَتَّعِ يَحْيَى عَلَيْهِ ، وَرَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ رِوَايَةَ يَحْيَى . قُلْتُ : لِكُلِّ مِنَ الرَّوَابِيتَيْنِ وَجْهٌ مَرَجَّحٌ ، أَمَّا رِوَايَةُ يَحْيَى فَلِزِيَادَةِ مِنَ الْحَافِظِ ، وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الْآخَرَى فَلِلْكَثْرَةِ ، وَلَئِنْ سَعِدَا لَمْ يَوْصَفَا بِالتَّدْلِيلِ وَقَدْ ثَبَتَ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمَنْ ثُمَّ أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ الطَّرِيقَيْنِ : فَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ طَرِيقَ يَحْيَى هُنَا وَفِي « بَابِ وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ » ، وَأَخْرَجَ فِي الْإِسْتِثْنَانِ طَرِيقَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ نَعِيمٍ ، وَفِي الْإِيمَانِ وَالتَّنْذِيرِ طَرِيقَ أَبِي إِسْمَاعِيلَ كَلَامَهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ لَيْسَ فِيهِ عَنْ أَبِيهِ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ الثَّلَاثَةِ . وَلِلْحَدِيثِ طَرِيقٌ أُخْرَى مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهَا أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ إِسْحَقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَقَ وَمُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو وَمُحَمَّدَ بْنَ عِجْلَانَ وَدَاوُدَ بْنَ قَيْسٍ كُلُّهُمْ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خُلَادَ بْنِ رَافِعِ الزُّرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمِّهِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ ، فَهُمْ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ رِفَاعَةَ قَالَ : عَنْ عَمِّهِ لَمْ يَدْرِي ، وَمَنْهُمْ مَنْ لَمْ يَقُلْ عَنْ أَبِيهِ ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ رِفَاعَةَ لَكِنْ لَمْ يَقُلِ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِيهِ ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ آخَرُ نَذَرَهُ قَرِيبًا . قَوْلُهُ (فَدَخَلَ رَجُلٌ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ نَعِيمٍ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ ، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ إِسْحَقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، وَبَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ وَنَحْنُ حَوْلَهُ ، وَهَذَا الرَّجُلُ هُوَ خُلَادُ بْنُ رَافِعٍ جَدُّ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى رَاوَى الْخَبْرَ ، بَيْنَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عُبَادِ بْنِ الْعَوَامِ عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى عَنْ رِفَاعَةَ أَنَّ خُلَادًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ . وَرَوَى أَبُو مُوسَى فِي الذَّيْلِ مِنْ جِهَةِ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ عِجْلَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُلَادَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، وَفِيهِ أَمْرَانِ : زِيَادَةُ عَبْدِ اللَّهِ فِي نَسَبِ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى ، وَجَعَلَ الْحَدِيثَ مِنْ رِوَايَةِ خُلَادَ جَدِّ عَلِيٍّ . فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَوُهِمَ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَنَافِي عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ لِأَنَّ سَعِيدَ بْنَ مَسْعُودٍ قَدْ رَوَاهُ عَنْهُ كَذَلِكَ لَكِنْ بِاسْتِثْنَاءِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ ، كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ كَلَامَهُمَا عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عِجْلَانَ . وَأَمَّا مَا وَقَعَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ : إِذْ

جاء رجل كالبدي فصل فأخف صلاته ، فهذا لا يمنع تفسيره بخلاف لأن رفاعه شبهه بالبدي لكونه أخف الصلاة أو لنهر ذلك . **قوله** (نصل) زاد النسائي من رواية داود بن قيس «ركعتين ، وفيه إشعار بأنه صلى قفلا . والاقرب أنها تحية المسجد ، وفي الرواية المذكورة «وقد كان النبي ﷺ يرمقه في صلاته ، زاد في رواية إسحق بن أبي طلحة «ولا ندرى ما يعيب منها ، وعند ابن أبي شيبة من رواية أبي خالد «يرمقه ونحن لا نشعر ، وهذا محمول على سالم في المرة الأولى ، وهو مختصر من الذي قبله كأنه قال : «ولا نشعر بما يعيب منها . **قوله** (ثم جاء فسلم) في رواية أبي أسامة «جاء فسلم ، وهي أولى لأنه لم يكن بين صلاته وبعثه تراخ . **قوله** (فرد النبي ﷺ) في رواية مسلم وكذا في رواية ابن نمير في الاستئذان «وقال وعليك السلام ، وفي هذا تعقب على ابن المنير حيث قال فيه : ان الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد السلام ، ولأنه لعله لم يرد عليه السلام تأديبا على جهله فيؤخذ منه التأديب بالهجر وترك السلام اه . والذي وقفنا عليه من نسخ الصحيحين ثبوت الرد في هذا الموضع وغيره ، إلا الذي في الأمان والنذور وقد ساق الحديث صاحب «العمدة ، بلفظ الباب إلا أنه حذف منه «فرد النبي ﷺ ، فعمل ابن المنير اعتمد على النسخة التي اعتمد عليها صاحب «العمدة . **قوله** (ارجع) في رواية ابن عجلان فقال «أعد صلاتك . **قوله** (فانك لم تصل) قال عياض : فيه أن أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ ، وهو مبنى على أن المراد بالنتي نتي الإجراء . وهو الظاهر ، ومن جملة على نتي الكمال تمسك بأنه ﷺ لم يأمره بعد التعليم بالإعادة فدل على إجزائها وإلا لزم تأخير البيان ، كذا قاله بعض المالكية وهو المذهب ومن تبعه ، وفيه نظر لأنه ﷺ قد أمره في المرة الأخيرة بالإعادة ، فسأله التعليم فعله ، فكأنه قال له «أعد صلاتك على هذه الكيفية ، أشار إلى ذلك ابن المنير ، وسأقي في آخر الكلام على الحديث مزبد بحث في ذلك . **قوله** (ثلاثا) في رواية ابن نمير «وقال في الثالثة أو في التي بعدها ، وفي رواية أبي أسامة «وقال في الثانية أو الثالثة ، وترجح الأولى لعدم وقوع الشك فيها ولكونه ﷺ كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه غالبا . **قوله** (فعلني) في رواية يحيى بن علي ^(١) «وقال الرجل فأرني وعلمني فأما أنا بشر أصيب وأخطئ . فقال : أجل . **قوله** (إذا قمت إلى الصلاة فكبر) في رواية ابن نمير «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ، وفي رواية يحيى بن علي «فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد وأقم ، وفي رواية إسحق بن أبي طلحة عند النسائي إنها لم تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيفسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين ثم يكبر الله ويمجده ويمجده ، وعند أبي داود «ويثنى عليه ، بدل ويمجده . **قوله** (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) لم تختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة ، وأما رفاعه ففي رواية إسحق المذكورة «ويقرأ ما تيسر من القرآن بما عليه الله ، وفي رواية يحيى بن علي «فان كان معك قرآن فاقرا وإلا فاحمد الله وكبره وهله ، وفي رواية محمد بن عمرو عند أبي داود «ثم اقرأ بأم القرآن أو بما شاء الله ، ولأحمد وابن حبان من هذا الوجه «ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت ، ترجم له ابن حبان بباب فرض المصلي قراءة فاتحه الكتاب في كل ركعة . **قوله** (حتى تطمئن راكعا) في رواية أحمد هذه القريبة «فاذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتك وأمدد ظهرك وتمكن لركوعك ، وفي رواية إسحق بن أبي طلحة «ثم يكبر فيركع حتى تطمئن مفاصله ويسترخى . **قوله** (حتى تعتدل قائما) في رواية ابن نمير عند ابن ماجه «حتى تطمئن قائما ، أخرجه ابن أبي شيبة عنه ، وقد أخرج مسلم إسناده

(١) كذا في النسخ ، وله «على بن يحيى ،

بعينه في هذا الحديث لكن لم يسق لفظه فهو على شرطه ، وكذا أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة ، وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه ، وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري عن أبي أسامة ، فثبت ذكر الطمانينة في الاعتدال على شرط الشيخين ، ومثله في حديث رافعة عند أحمد وابن حبان ، وفي لفظ لأحمد ، فأقم صليك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها ، وعرف بهذا أن قول إمام الحرمين : في القلب من إيجابها - أي الطمانينة في الرفع من الركوع - شيء لأنها لم تذكر في حديث المصنف صلاته ، ذال على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة . قوله (ثم اجد) في رواية إسحق بن أبي طلحة ، ثم يكبر فيسجد حتى يمكن وجهه أو وجهته حتى تطمئن مفاصله وتستريح . قوله (ثم ارفع) في رواية إسحق المذكورة ، ثم يكبر فيركع حتى يستوى قاعدا على مقعده ويقيم صلبه ، وفي رواية محمد بن عمرو ، فإذا رفعت رأسك فاجلس على خذلك اليسرى ، وفي رواية إسحق ، فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن جالسا ثم اقترش خذلك اليسرى ثم تشهد . قوله (ثم افعل ذلك في صلاتك كلها) في رواية محمد بن عمرو ، ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة . (تنبيه) : وقع في رواية ابن نمير في الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني ، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ، وقد قال بعضهم : هذا يدل على إيجاب جلسة الاستراحة ولم يقل به أحد ، وأشار البخاري إلى أن هذه اللفظة وهم ، فانه عقبه بأن قال : قال أبو أسامة في الأخير حتى تستوي قائما ، ويمكن أن يحمل إن كان محفوظا على الجلوس للتشهد ، وبقوله رواية إسحق المذكورة قريبا ، وكلام البخاري ظاهر في أن أبا أسامة خالف ابن نمير ، لكن رواه إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة قال ابن نمير بلفظ : ثم اجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم اجد حتى تطمئن قاعدا ، ثم اجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم اجد حتى تطمئن قاعدا ، ثم افعل ذلك في كل ركعة ، وأخرجه البيهقي من طريقه وقال : كذا قال إسحق بن راهويه عن أبي أسامة ، والصحيح رواية عبيد الله بن سعيد أبي قدامة ويوسف بن موسى عن أبي أسامة بلفظ : ثم اجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم ارفع حتى تستوي قائما ، ثم ساقه من طريق يوسف بن موسى كذلك . واستدل بهذا الحديث على وجوب الطمانينة في أركان الصلاة ، وبه قال الجمهور ، واشتهر عن الحنفية أن الطمانينة سنة ، وصرح بذلك كثير من مصنفهم ، لكن كلام الطحاوي كالصريح في الوجوب عندهم ، فانه ترجم مقدار الركوع والسجود ، ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله : سبحان ربّي العظيم ثلاثا في الركوع وذلك أدناه ، قال : فذهب قوم إلى أن هذا مقدار الركوع والسجود لا يجزئ . أدنى منه ، قال : وغالفهم آخرون فقالوا : إذا استوى راكعا واطمأن ساجدا أجرا ، ثم قال : وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . قال ابن دقيق العيد : تنكر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعلى عدم وجوب ما لم يذكر ، أما الوجوب فتعلق الأمر به ، وأما عدمه فليس بمجرد كون الأصل عدم الوجوب بل لكون الموضوع موضع تعليم وبيان للجاهل ، وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر . ويتقوى ذلك بكونه ﷺ ذكر ما تعلق به الإساءة من هذا المصل وما لم تعلق به ، فدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت به الإساءة . قال : فشكل موضع اختلاف الفقهاء في وجوبه وكان مذكورا في هذا الحديث فلما أن متمسك به في وجوبه ، وبالعكس . لكن يحتاج أولا إلى جمع طرق هذا الحديث وإحصاء الأمور المذكورة فيه والاختصاص بالزوائد ، ثم إن عارض الوجوب أو عدمه دليل أقوى منه عمل به ، وإن جاءت صيغة الأمر في حديث آخر بشيء لم يذكر في هذا الحديث قدمت . قلت : قد امتثلت ما أشار اليه وجمعت طرقه القوية من رواية أبي هريرة ورافعة ،

وقد أملت الزيادات التي اشتملت عليها . فما لم يذكر فيه ضرباً من الواجبات المتفق عليها : النية ، والقعود الأخير ومن المختلف فيه التشهد الأخير ، والصلاة على النبي ﷺ فيه ، والسلام في آخر الصلاة . قال النووي : وهو محمول على أن ذلك كان معلوماً عند الرجل ١ هـ . وهذا يحتاج إلى تسكلة ، وهو ثبوت الدليل على إيجاب ما ذكر كما تقدم ، وفيه بعد ذلك نظر . قال : وفيه دليل على أن الإقامة والتعوذ ودعاء الافتتاح ورفع اليدين في الأحرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى وتكبيرات الانتقال وتسبيحات الركوع والسجود وميثاق الجلوس ووضع اليد على الفخذ ونحو ذلك مما لم يذكر في الحديث ليس بواجب ٢ هـ . وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق كما تقدم بيانه ، فيحتاج من لم يقل بوجوبه إلى دليل على عدم وجوبه كما تقدم تقريره . واستدل به على تعيين لفظ التكبير ، خلافاً لمن قال بجزمي بكل لفظ يدل على التعظيم ، وقد تقدمت هذه المسألة في أول صفة الصلاة . قال ابن دقيق العيد : ويتأيد ذلك بأن العبادات محل التعبدات ، ولأن رتب هذه الأذكار مختلفة ، فقد لا يتأدى رتبة منها ما يقصد رتبة أخرى . ونظيره الركوع ، فإن المقصود به التعظيم بالخضوع ، فلو أبدله بالسجود لم بجزمي ، مع أنه غاية الخضوع . واستدل به على أن قراءة الفاتحة لا تعين ، قال ابن دقيق العيد : ووجهه أنه إذا تيسر فيه غير الفاتحة فقرأه يكون ممثلاً فيخرج عن العادة ، قال : والذين عينوها أجابوا بأن الدليل على تعيينها تقييد للطلاق في هذا الحديث ، وهو متعقب ، لأنه ليس بمطلق من كل وجه بل هو مقيد بقيد التيسير الذي يقتضى التخيير ، وإنما يكون مطلقاً لو قال : اقرأ قرأنا ، ثم قال : اقرأ فاتحة الكتاب . وقال بعضهم : هو بيان للجمل ، وهو متعقب أيضاً ، لأن الجمل ما لم تنضح دلالاته ، وقوله : ما تيسر ، متضح لانه ظاهر في التخيير ، قال : وإنما يقرب ذلك إن جملة : ما ، موصولة ، وأريد بها شيء معين وهو الفاتحة لكثرة حفظ المسلمين لها ، فهي المتيسرة . وقيل هو محمول على أنه عرف من حال الرجل أنه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك كان الواجب عليه قراءة ما تيسر . وقيل : محمول على أنه منسوخ بالدليل على تعيين الفاتحة ، ولا يخفى ضعفها . لكنه محتمل ، ومع الاحتمال لا يترك الصريح وهو قوله : « لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » ، وقيل : إن قوله : ما تيسر ، محمول على ما زاد على الفاتحة جمعاً بينه وبين دليل لإيجاب الفاتحة . ويؤيده الرواية التي تقدمت لأحمد وابن حبان حيث قال فيها : اقرأ بأمر القرآن ، ثم اقرأ بما شئت ، واستدل به على وجوب الطمأنينة في الأركان . واعتذر بعض من لم يقل به بأنه زيادة على النص ، لأن الأمور به في القرآن مطلق السجود فيصدق بغير طمأنينة ، فالطمأنينة زيادة والزيادة على المتواتر بالآحاد لا تعتبر . وعورض بأنها ليست زيادة لكن بيان للراد بالسجود ، وأنه خالف السجود اللغوي لأنه مجرد وضع الجبهة فبينت السنة أن السجود الشرعي ما كان بالطمأنينة . ويؤيده أن الآية نزلت تأكيداً لوجوب السجود ، وكان النبي ﷺ ومن معه يصلون قبل ذلك ، ولم يكن النبي ﷺ يصل بغير طمأنينة . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم : وجوب الإعادة على من أخل بشيء من واجبات الصلاة . وفيه أن الشروع في النافلة ملزم ، لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقف الاستدلال . وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وحسن التعليم بغير تعنيف ، وإيضاح المسألة ، وتخليص المقاصد ، وطلب المتعلم من العالم أن يعمله . وفيه تكرار السلام ورده وإن لم يخرج من الموضع إذا وقعت صورة انفصال . وفيه أن القيام في الصلاة ليس مقصوداً لذاته ، وإنما يقصد للقراءة فيه . وفيه جلوس الإمام في المسجد وجلوس أصحابه معه . وفيه التسليم للعالم والاعتقاد له والاعتراف بالتقصير والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطأ

وفيه أن فرائض الوضوء مقصورة على ما ورد به القرآن لا ما زادته السنة فيذهب^(١) وفيه حسن خلقه ﷺ ولطف معاشرته ، وفيه تأخير البيان في المجلس للصلحة . وقد استشكل تقرير النبي ﷺ له على صلاته وهي فاسدة على القول بأنه أحل لبعض الواجبات ، وأجاب المازري بأنه أراد استبداه بفعل ما يحمله مرات لاحتمال أن يكون فعله ناسيا أو غافلا فيتركه فيفضله من غير تعليم ، وليس ذلك من باب التقرير على الخطأ ، بل من باب تحقيق الخطأ . وقال النووي نحوه قال : وإنما لم يعله أولا ليكون ألغى في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلاة المجزئة . وقال ابن الجوزي : يحتمل أن يكون تردده لتختم الأمر وتعظيمه عليه ، ورأى أن الوقت لم يقفه ، فرأى إيقاظ الفطنة للتركوك . وقال ابن دقيق العيد : ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقا ، بل لا بد من انتفاء الموانع . ولا شك أن في زيادة قبول المتعلم لما يلقى إليه بعد تكرار فعله واستجماع نفسه وتوجه سؤاله مصلحة مانعة من وجوب المبادرة إلى التعليم ، لا سيما مع عدم خوف الفوات ، إما بناء على ظاهر الحال ، أو بوجه خاص . وقال النوربختي : إنما سكت عن تعليمه أولا لأنه لما رجع لم يستكشف الحال من مورد الوحي ، وكانه اغتر بما هذه من العلم فسكت عن تعليمه زجرا له وتاديبا وإرشادا إلى استكشاف ما استبهم عليه ، فلما طلب كشف الحال من موره أرشد إليه انتهى . لكن فيه منافعة ، لأنه إن تم له في الصلاة الثانية والثالثة لم يتم له في الأولى ، لأنه ﷺ بدأ لما جاء أول مرة بقوله « ارجع فصل فانك لم تصل » فالسؤال وارد على تقريره له على الصلاة الأولى كيف لم ينكر عليه في أثنائها . لكن الجواب يصلح بيانا للحكمة في تأخير البيان بعد ذلك والله أعلم . وفيه حجة على من أجاز القراءة بالفارسية لكون ما ليس بلسان العرب لا يسمى قرآنا ، قاله عياض . وقال النووي : وفيه وجوب القراءة في الركعات كلها ، وأن الملقى إذا سئل عن شيء وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه السائل يستحب له أن يذكره له وإن لم يسأله عنه ويكون من باب النصيحة لامن الكلام فيما لا معنى له . وموضع الدلالة منه كونه قال « عني » أي الصلاة قبله الصلاة ومقدماتها

١٢٣ - باب الدعاء في الركوع

٧٩٤ - **حدثنا حفص بن عمر** قال **حدثنا شعبة** عن **منصور** عن **أبي الضحى** عن **مسروق** عن **عائشة** رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي »

[الحديث ٧٩٤ - أخرجه في : ٨١٧ ، ٤٢٩٣ ، ٤٩٦٧ ، ٤٩٦٨]

قوله (باب الدعاء في الركوع) ترجم بعد هذا بأبواب التسبيح والدعاء في السجود ، وساق فيه حديث الباب ، فقيل : الحكمة في تخصيص الركوع بالدعاء دون التسبيح - مع أن الحديث واحد - أنه قصد الإشارة إلى الرد على من كره الدعاء في الركوع كمالك ، وأما التسبيح فلا خلاف فيه ، فاهتم هنا بذكر الدعاء لذلك . وحجة المخالف الحديث الذي أخرجه مسلم من رواية ابن عباس مرفوعا وفيه « فأما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء ، فقمن أن يستجاب لكم » ، لكنه لا مفهوم له ، فلا يمتنع الدعاء في الركوع كما لا يمتنع التعظيم في السجود . وظاهر حديث عائشة أنه كان يقول هذا الذكر كله في الركوع وكذا في السجود ، وساق بقية الكلام عليه في الباب

(١) في هذا نظر . والصواب وجوب ما دلت السنة على وجوبه من الفروض كالنمضة والاحتشائي ، لأن السنة نضر القرآن وما أمر به الرسول صل الله عليه وسلم فهو مما أمر الله به لقوله تعالى « من طاع الرسول فقد أطاع الله » الآية . والله أعلم

المذكور إن شاء الله تعالى

١٢٤ - باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع

٧٩٥ - **حديث** آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال «كان النبي ﷺ إذا قال سمع الله لمن حمده قال : اللهم ربنا ولك الحمد . وكان النبي ﷺ إذا ركع وإذا رفع رأسه يُسكبر ، وإذا قام من السجدة قال : الله أكبر »

قوله (باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع) . وقع في شرح ابن بطلال هنا باب القراءة في الركوع والسجود وما يقول الإمام ومن خلفه الخ ، وتعبه بان قال : لم يدخل فيه حديثا لجواز القراءة ولا منها وقال ابن رشيد : هذه الزيادة لم تقع فيها ورواها من نسخ البخاري انتهى . وكذلك أقول ، وقد تبع ابن المنير ابن بطلال ، ثم اعتذر عن البخاري بان قال : يحتمل أن يكون وضعها للأمرين فذكر أحدهما وأخلى للآخر يباحث ليدرك فيه ما يناسبه ، ثم عرضه له مانع فبقيت الترجمة بلا حديث . وقال ابن رشيد : يحتمل أن يكون ترجم بالحديث مشيرا إليه ولم يخرج له لأنه ليس على شرطه لأن في إسناده اضطرابا ، وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عباس في أثناء حديث ، وفي آخره «ألا وإني نهيته أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا ، ثم تعقبه على نفسه بأن ظاهر الترجمة الجواز وظاهر الحديث المنع . قال : فيحتمل أن يكون معنى الترجمة باب حكم القراءة ، وهو أهم من الجواز أو المنع ، وقد اختلف السلف في ذلك جوازا ومنعوا فاعلمه كان يرى الجواز لأن حديث النهي لم يصح عنده انتهى ملخصا ومال الزين بن المنير إلى هذا الأخير ، لكن حمله على وجه أخص منه فقال : لعله أراد أن الحمد في الصلاة لا حجر فيه ، وإذا ثبت أنه من مطالعها ظهر تسويغ ذلك في الركوع وغيره بأي لفظ كان ، فدخل في ذلك آيات الحمد كفتحة الانعام وغيرها . فان قيل : ليس في حديث الباب ذكر ما يقوله المأموم ، أجاب ابن رشيد بأنه أشار إلى التذكير بالمقدمات لتكون الأحاديث عند الاستقباط نصب عيني المستنبط ، فقد تقدم حديث : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، وحديث : صلوا كما رأيتموني أصلي ، قال : ويمكن أن يكون قاس المأموم على الإمام لكن فيه ضعف . قلت : وقد ورد في ذلك حديث عن أبي هريرة أيضا أخرجه الدارقطني بلفظ : كننا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ فقال سمع الله لمن حمده ، قال من وراءه سمع الله لمن حمده ، ولكن قال الدارقطني : المحفوظ في هذا «قليل من وراءه ربنا ولك الحمد» . وسنذكر الاختلاف في هذه المسألة في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . **قوله** (إذا قال سمع الله لمن حمده) في رواية أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب «كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ، ولا منافاة بينهما لأن أحدهما ذكر ما لم يذكره الآخر . **قوله** (اللهم ربنا) ثبت في أكثر الطرق هكذا ، وفي بعضها يحذف «اللهم» ، وثبوتهما أرجح ، وكلاهما جائز ، وفي ثبوتهما تكرير النداء كأنه قال يا الله يا ربنا . **قوله** (ولك الحمد) كذا ثبت زيادة الواو في طرق كثيرة ، وفي بعضها كما في الباب الذي يليه يحذفها ، قال النووي : المختار لا ترجيح لاحدهما على الآخر . وقال ابن دقيق العيد : كان إثبات الواو دال على معنى زائد ، لأنه يكون التقدير مثلاً ربنا استجب ولك الحمد ، فيشتمل على معنى الدعاء ومعنى الخبر انتهى . وهذا بناء على أن الواو عاطفة ، وقد تقدم في «باب التكبير إذا قام من السجود» قول من جعلها حالية ، وأن الأكثر رجحوا ثبوتهما . وقال الاثرم : سمعت أحد يثبت

الواو في «ربنا ولك الحمد» ويقول: ثبت فيه عدة أحاديث. **قوله** (إذا ركع وإذا رفع رأسه) أي من السجود. وقد ساق البخاري هذا المتن مختصرا، ورواه أبو يعلى من طريق شعبة وأوله عنده عن أبي هريرة وقال: أنا أشبهكم صلاة رسول الله ﷺ، كان يكبر إذا ركع، وإذا قال سمع الله لمن حمده قال: اللهم ربنا لك الحمد، وكان يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه وإذا قام من السجدين، ورواه الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي ذئب بلفظ: «وإذا قام من الثنتين كبر»، ورواه الطيالسي بلفظ: «وكان يكبر بين السجدين»، والظاهر أن المراد بالثنتين الركعتان، والمعنى أنه كان يكبر إذا قام إلى الثالثة، ويؤيده الرواية الماضية في باب التكبير إذا قام من السجود، بلفظ: «ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد المجلس»، وأما رواية الطيالسي فالمراد بها التكبير للسجدة الثانية، وكأن بعض الرواة ذكر ما لم يذكر الآخر. **قوله** (قال الله أكبر) كذا وقع مغير الأسلوب إذ هو أول بلفظ «يكبر»، قال الكرماني: هو للثنتين أو لارادة التعميم، لأن التكبير يتناول التعريف ونحوه انتهى. والذي يظهر أنه من تصرف الرواة، فإن الروايات التي أشرنا إليها جاءت كلها على أسلوب واحد، ويحتمل أن يكون المراد به تعيين هذا اللفظ دون غيره من ألفاظ التمجيد، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده في باب التكبير إذا قام من السجود، ويأتي الكلام على محل التكبير عند القيام من التشهد الأول بعد بضعة عشر بابا

١٢٥ - باب فضل «اللهم ربنا لك الحمد»

٧٩٦ - **عنه** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» [الحديث ٧٩٦ - أطرافه في: ٢٢٣٨]

قوله (باب فضل اللهم ربنا لك الحمد) في رواية الكشميني «ولك الحمد»، بإثبات الواو، وفيه رد على ابن القيم حيث جزم بأنه لم يرد الجمع بين اللهم والواو في ذلك. وثبت لفظ «باب» عند من عدا أبا ذر والأصيلي، والراجح حذفه كما سيأتي. **قوله** (إذا قال الإمام الخ) استدلل به على أن الإمام لا يقول «ربنا لك الحمد»، وعلى أن المأموم لا يقول «سمع الله لمن حمده»، لكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية كما حكاه الطحاوي، وهو قول مالك وأبي حنيفة، وفيه نظر لأنه ليس فيه ما يدل على النفي، بل فيه أن قول المأموم ربنا لك الحمد يكون عقب قول الإمام سمع الله لمن حمده، والواقع في التصوير ذلك لأن الإمام يقول التسميع في حال اتقائه والمأموم يقول التحميد في حال اعتداله، فقوله يقع عقب قول الإمام كما في الخبر، وهذا الموضع يقرب من مسألة التأمين كما تقدم من أنه لا يلزم من قوله «إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين» أن الإمام لا يؤمن بعد قوله ولا الضالين، وليس فيه أن الإمام يؤمن كما أنه ليس في هذا أنه يقول ربنا لك الحمد، لكنهما مستفادان من أدلة أخرى صحيحة صريحة كما تقدم في التأمين وكما مضى في الباب الذي قبله وفي غيره ويأتي أنه ﷺ كان يجمع بين التسميع والتحميد. وأما ما احتجوا به من حيث المعنى من أن معنى سمع الله لمن حمده طلب التحميد فيناسب حال الإمام، وأما المأموم فتناوبه الإجابة بقوله ربنا لك الحمد ويقره حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم وغيره ففيه «وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد يسمع

الله لكم ، لجوابه أن يقال لا يدل ما ذكرتم على أن الإمام لا يقول ربنا ولك الحمد ، إذ لا يمتنع أن يكون طالبا ومجيبا ، وهو نظير ما تقدم في مسألة التأمين من أنه لا يلزم من كون الإمام داعيا والمأموم مؤمنا أن لا يكون الإمام مؤمنا ، ويقرّب منه ما تقدم البحث فيه في الجمع بين الجملة والحوالة لسامع المؤذن ، وقضية ذلك أن الإمام يجمعهما وهو قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد والجمهور ، والأحاديث الصحيحة تشهد له ، وزاد الشافعي أن المأموم يجمع بينهما أيضا لكن لم يصح في ذلك شيء ولم يثبت عن ابن المنذر أنه قال إن الشافعي انفرد بذلك لأنه قد نقل في الإشراف عن عطاء وابن سيرين وغيرهما القول بالجمع بينهما للمأموم ، وأما المنفرد لحكي الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على أنه يجمع بينهما ، وجعله الطحاوي حجة لكون الإمام يجمع بينهما للاتفاق على اتحاد حكم الإمام والمنفرد ، لكن أشار صاحب الهداية إلى خلاف عديم في المنفرد . قوله (فانه من وافق قوله) فيه إشعار بأن الملازمة تقول ما يقول المأمومون ، وقد تقدم باقي البحث فيه في باب التأمين ،

١٢٦ - باب * ٧٩٧ - **حَدَّثَنَا** مُؤَذِّنُ فَصَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ «لَأَقْرَبَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ . فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقْتَضِي فِي رُكْعَةِ الْآخِرَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَصَلَاةَ الصُّبْحِ بَعْدَ مَا يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَبْنِي السُّكُفَارِ »

[الحديث ٧٩٧ - أطرافه في ٨٠٤ ، ١٠٠٦ ، ٧٩٣٧ ، ٣٣٨٦ ، ٤٥٦٠ ، ٤٥٩٨ ، ٦٣٠٠ ، ٦٣٩٣ ، ٦٩٤٠]

٧٩٨ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ خَالِدٍ أَخَذَاهُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كَانَ الْقَنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ »

[الحديث ٧٩٨ - طريقه في ١٠٠٤]

٧٩٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُبَيْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ الزُّرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ الزُّرْقِيِّ قَالَ «كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ قَالَ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مَبَارَكًا فِيهِ . فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : مَنْ لِلتَّكْلُمِ ؟ قَالَ : أَنَا . قَالَ : رَأَيْتُ بَعْضَهُ وَمَلَائِكَةً يَتَنَادَوْنَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلُ »

قوله (باب) كذا للجميع بغير ترجمة إلا للاصلي لحذفه ، وعليه شرح ابن بطال ومن تبعه ، والراجح إثباته كما أن الراجح حذف باب من الذي قبله ، وذلك أن الأحاديث المذكورة فيه لا دلالة فيها على فضل اللهم ربنا لك الحمد إلا بتكلف ، فالأولى أن يكون بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم في عدة مواضع ، وذلك أنه لما قال أولاد باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع ، وذكر فيه قوله ﷺ ، اللهم ربنا ولك الحمد ، استطرد إلى ذكر فضل هذا القول بخصوصه ، ثم فصل بلفظ «باب» لتكميل الترجمة الأولى فأورد بقية ما ثبت على شرطه مما يقال في الاعتدال كالقنوت وغيره . وقد وجه الزين بن المنير دخول الأحاديث الثلاثة تحت ترجمة فضل اللهم ربنا لك الحمد ، فقال : وجه دخول حديث أبي هريرة أن القنوت لما كان مشروعا في الصلاة كانت هي مفتاحه ومقدمته ولعل ذلك سبب تخصيص القنوت بما بعد ذكرها انتهى . ولا يخفى ما فيه من التكلف ، وقد تمقّب من وجه آخر وهو

أن الخبر المذكور في الباب لم يقع فيه قول «ربنا لك الحمد» لكن له أن يقول وقع في هذه الطريق اختصار وهي مذكورة في الأصل، ولم يتعرض لحديث أنس، لكن له أن يقول إنما أورده استطراداً لأجل ذكر المغرب. قال: وأما حديث رفاعه فظاهر في أن الابتدار الذي تنشأ عنه الفضيلة إنما كان لزيادة قول الرجل، لكن لما كانت الزيادة المذكورة صفة في التحميد جارية بحرى التأكيده تعين جعل الأصل سبباً أو سبباً للسبب فثبتت بذلك الفضيلة والله أعلم. وقد ترجم بعضهم له بباب القنوت ولم أره في شيء من روايتنا. قوله (حدثنا هشام) هو الدستوائي ويحيى سلة. قوله (لأقربن صلاة النبي ﷺ) في رواية مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى «حدثني أبو رسول الله ﷺ». قوله (فكان أبو هريرة إلى آخره) قبل المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت لا وقوعه في الصلوات المذكورة فإنه موقوف على أبي هريرة، ويوضحه ما سيأتي في تفسير النساء من رواية شبان عن يحيى من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء، ولأبي داود من رواية الأوزاعي عن يحيى «قالت رسول الله ﷺ في صلاة الجمعة شهراً، ونحوه لمسلم، لكن لا ينافي هذا كونه ﷺ قنت في غير العشاء، وظاهر سياق حديث الباب أن جميعه مرفوع ولعل هذا هو السر في تعقب المصنف له بحديث أنس إشارة إلى أن القنوت في النازلة لا يختص بصلاة معينة، واستشكل التقييد في رواية الأوزاعي بشهر لأن المحفوظ أنه كان في قصة الذين قتلوا أصحاب بئر معونة كما سيأتي في آخر أبواب الوتر، وسيأتي في تفسير آل عمران من رواية الزهري عن أبي سلة في هذا الحديث أن المراد بالمؤمنين من كان مأسوراً بمكة، وبالكافرين قريش، وأن مدته كانت طويلة فيحتمل أن يكون التقييد بشهر في حديث أبي هريرة يتعلق بصفة من الدماء مخصوصة وهي قوله «أشد وطأته على مصر». قوله (في الزكاة الأخرى) في رواية الكشميني، والأخرى، وسيأتي بعد باب من رواية الزهري عن أبي سلة أن ذلك كان بعد الركوع، وسيأتي في تفسير آل عمران بيان الخلاف في مدة الدماء عليهم والتنبيه على أحوال من سمى منهم. وقد اختصر يحيى سياق هذا الحديث عن أبي سلة وطوله الزهري كما سيأتي بعد باب، وسيأتي في الدعوات بالاسناد الذي ذكره المصنف أتم بما ساقه هنا إن شاء الله تعالى. قوله (إسماعيل) هو المعروف بابن علي، والاسناد كله بصريون، وعبد الله بن أبي الاسود نسب إلى جد أبيه، واسم أبيه محمد بن حميد. قوله (كان القنوت) أي في أول الأمر، واحتج بهذا على أن قول الصحابي كنا نفعل كذا له حكم الرفع وإن لم يقسده بمن النبي ﷺ كما هو قول الحاكم، وقد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث في المسند الصحيح وليس فيه تقييد، وسنذكر اختلاف النقل عن أنس في القنوت في محله من الصلاة وفي أي الصلوات شرع، وهل استمر مطلقاً أو مدة معينة أو في حالة دون حالة حيث أورد المصنف بعض ذلك في آخر أبواب الوتر إن شاء الله تعالى. قوله (الجمعة) بالخفض وهو صفة لنعيم ولأبيه. قوله (عن علي بن يحيى) في رواية ابن خزيمة أن علي بن يحيى حدثه، والإسناد كله مدنيون، وفيه رواية الأكبر عن الأصغر لأن نعيماً أكبر سناً من علي بن يحيى وأقدم سماعاً، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك والصحابي، هذا من حيث الرواية وأما من حيث شرف الصحبة فيحيى بن غزاد والد علي المذكور في الصحابة لأنه قيل إن النبي ﷺ حنكه لما ولد. قوله (فلما رفع رأسه من الركعة قال: سمع الله لمن حمده) ظاهره أن قول التسميع وقع بعد رفع الرأس من الركوع فيكون من أذكار الاعتدال، وقد مضى في حديث أبي هريرة وغيره ما يدل على أنه ذكر الانتقال

وهو المعروف ، ويمكن الجمع بينهما بأن معنى قوله « قلبا رفع رأسه » أى قلما شرع في رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأتمه بعد أن اعتدل . **قوله** (قال رجل) زاد الكشميني « وراه » قال ابن بشكوال : هذا الرجل هو رقاعة ابن رافع راوى الخبر ، ثم استدل على ذلك بما رواه النسائي وغيره عن قتيبة عن رقاعة بن يحيى الزرقى عن عم أبيه معاذ بن رقاعة عن أبيه قال « صليت خلف النبي ﷺ فطست فقلت : الحمد لله ، الحديث ، ونوزع في تضييره به لاختلاف سياق السبب والقصة ، والجواب أنه لا تعارض بينهما بل يحمل على أن عطاسه وقع عند رفع رأس رسول الله ﷺ ، ولا مانع أن يكفى عن نفسه لقصد إخفاء عمله ، أو كنى عنه لئيبان بعض الرواة لاسمه ، وأما ما عدا ذلك من الاختلاف فلا يتضمن إلا زيادة لعل الراوى اختصرها كما سنبينه ، وأفاد بشر بن عمر الزهراني في روايته عن رقاعة بن يحيى أن تلك الصلاة كانت المغرب . **قوله** (مباركا فيه) زاد رقاعة بن يحيى « مباركا عليه كما يجب ربنا ويرضى ، فاما قوله « مباركا عليه » فيحتمل أن يكون تأكيدا وهو الظاهر ، وقيل الاول بمعنى الزيادة والثاني بمعنى البقاء ، قال الله تعالى (وبارك فيها وقدر فيها أقواتها) فهذا يناسب الأرض لأن المقصود به الثماء والزيادة لا البقاء لأنه يصدد التنوير ، وقال تعالى (وباركنا عليه وعلى آحمت) فهذا يناسب الانبياء لأن البركة باقية لهم ، ولما كان الحمد يناسبه المعنيان جميعهما ، كذا قرره بعض الشراح ولا يخفى ما فيه . وأما قوله كما يجب ربنا ويرضى ففيه من حسن التفويض إلى الله تعالى ما هو الغاية في القصد ، **قوله** (من المتكلم) زاد رقاعة بن يحيى في الصلاة « فلم يتكلم أحد ، ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ، ثم قالها الثالثة فقال رقاعة بن رافع : أنا . قال : كيف قلت ؟ فذكره فقال : والذي نفسي بيده » الحديث . **قوله** (بضعة وثلاثين) فيه رد على من زعم كالجوهرى أن البضع يختص بما دون العشرين . **قوله** (أقيم بكتبتها أول) في رواية رقاعة بن يحيى المذكورة « أقيم يصعد بها أول ، والطبراني من حديث أبي أيوب « أقيم رقعها » قال السبيل روى أول بالضم على البناء لأنه ظرف قطع من الإضافة ، وبالنصب على الحال انتهى . وأما « أقيم » فروينا بالرفع وهو مبتدأ وخبره بكتبتها فالة الطيبي وغيره تبعا لأبي البقاء في إعراب قوله تعالى (يلقون أفلامهم أقيم بكفل مریم) قال : وهو في موضع نصب ، والعامل فيه ما دل عليه (يلقون) وأى استفهامية ، والتقدير مقول فيهم أقيم بكتبتها ، ويجوز في أقيم النصب بأن يقدر المحذوف فينظرون أقيم ، وعند سيبويه أى موصولة ، والتقدير يتدرون الذى هو بكتبتها أول ، وأنكر جماعة من البصريين ذلك ، ولا تعارض بين روايتي بكتبتها يصعد بها لأنه يحمل على أنهم يكتبونها ثم يصعدون بها ، والظاهر أن هؤلاء الملائكة غير الحفظة ، ويؤيده ما فى الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعا « أن الله ملائكة يطوفون فى الطرق يلتمسون أهل الذكر » الحديث واستدل به على أن بعض الطاعات قد يكتبها غصير الحفظة ، وقد استشكل تأخير رقاعة إجابة النبي ﷺ حين كرر سؤاله ثلاثا مع أن إجابته واجبة عليه بل وعلى كل من سمع رقاعة ، فإنه لم يسأل المتكلم وحده . وأجيب بأنه لا لم يعين واحدا بعينه لم تعين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه ، فكأنهم انتظروا بعضهم لبعض ليجيب ، وحملهم على ذلك خشية أن يبدؤا فى حقه شئ . ظنا منهم أنه أخطأ فيما فعل ، ورجوا أن يقع العفو عنه . وكأنه ﷺ لما رأى سكوتهم فهم ذلك ففرهم أنه لم يقل بأسا ، ويدل على ذلك أن فى رواية سعيد بن عبد الجبار عن رقاعة بن يحيى عند ابن قانع قال رقاعة « فوددت أنى خرجت من مالى وأتى لم أشهد مع النبي ﷺ تلك الصلاة » . ولابن داود من حديث عاصم بن ربيعة قال « من القائل السكوة ؟ فإنه لم يقل بأسا . قال : أنا قلنا ، لم أرد بها إلا خيرا ، والطبراني

من حدیث أبی یؤب ، فسكت الرجل ورأى أنه قد هجم من رسول الله ﷺ على شيء كرهه . فقال : من هو ؟ فإنه لم يقل إلا صوابا . فقال الرجل : أنا يا رسول الله قلنا ، أرجو بها الخير ، ويحتمل أيضا أن يكون المصلون لم يعرفوه بعينه إما لأقباهم على صلاتهم ، وإما لكونه في آخر الصفوف فلا يرد السؤال في حقهم ، والعذر عنه هو ما قدمناه ، والحكمة في سؤاله ﷺ له عن قال أن يتعلم السامعون كلامه فيقولوا مثله . واستدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير ما ذكر إذا كان غير مخالف للأثر (١) ، وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه ، وعلى أن العاطس في الصلاة يحمد الله بغير كراهة ، وأن المتلبس بالصلاة لا يتعين عليه تسميت العاطس (٢) وعلى تطويل الاعتدال بالذكر كما سيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده . واستنبط منه ابن بطل جواز رفع الصوت بالتبليغ خلف الإمام ، وتعبه الزين بن المنير بأن سماعه ﷺ لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ ، وفي هذا التعقب نظر ، لأن غرض ابن بطل إثبات جواز الرفع في الجملة . وقد سبق إليه ابن عبد البر واستدل له بأجماعهم على أن الكلام الأجني يطيل عمده الصلاة ولو كان سرا ، قال : وكذلك الكلام المشروع في الصلاة لا يبطئها ولو كان جهرا . وقد تقدم الكلام على مسألة المبلغ في باب من أسمع الناس تكبير الإمام .

(قائده) : قيل الحكمة في اختصاص العدد المذكور من الملائكة بهذا الذكر أن عدد حروفه مطابق للعدد المذكور ، فإن البضع من الثلاث إلى التسع وعدد الذكر المذكور ثلاثة وثلاثون حرفا ، ويمكر إلى هذا الزيادة المتقدمة في رواية رفاع بن يحيى وهي قوله « مباركا عليه كما يحب ربنا ويرضى » بناء على أن القصة واحدة . ويمكن أن يقال : المتبادر إليه هو التثنية الزائدة على المعتاد وهو من قوله « وحدا كثيرا الخ » دون قوله « مباركا عليه » فإنه كما تقدم للتأكيد وعدد ذلك سبعة وثلاثون حرفا ، وأما ما وقع عذر مسلم من حديث أنس « ولقد رأيت اثني عشر ملكا يبتدرونها » وفي حديث أبی یؤب عند الطبراني « ثلاثة عشر » فهو مطابق لعدد الكلمات المذكورة في سياق رفاعه ابن يحيى ولعددها أيضا في سياق حديث الباب لكن على اصطلاح النجاة . والله أعلم

١٢٧ - باب الإطافنة حين يرفع رأسه من الركوع

وقال أبو حميد : رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتَوَى حَتَّى يَمُودَ كُلُّ قَارِي مَكَائِهِ

٨٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ « كَانَ أَنَسٌ يَنْتُ لَنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَكَانَ

يُصَلِّي ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى يَقُولَ قَدْ نَسِيَ »

[الحدیث ۸۰۰ - طرقة في : ۸۷۱]

(١) هذا فيه نظر ، ولو قيده الشارح بزمان النبي صلى الله عليه وسلم لكان أوجه ، لأنه في ذلك الزمن لا يقر على باطل ، خلاف الحال بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم فإن الوحي قد انقطع والفرصة قد كملت والله الحمد فلا يجوز أن يراد في العبادات ما لم يرد به الصريح . والله أعلم

(٢) هذا فيه تسامح ، والصواب أن يقال لا يجوز . لأن التسميت من كلام الناس ، والمصل ممنوع منه كما في حديث معاوية بن الحكم أنه شتم إنسانا وهو يصل وأنكر عليه الناس ، ولما فرغ قال له النبي صلى الله عليه وسلم « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » الحديث أخرجه مسلم

٨٠١ - **حديثنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن البراء رضى الله عنه قال كان رُكوعُ النبي ﷺ وسجوده وإذا رَفَعَ رأسَهُ من الركوع وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ

٨٠٢ - **حديثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة قال «كان مالك بن الحويرث يُرِينَا كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَلِكَ فِي غَيْرِ وَقْتٍ صَلَاةٍ فَقَامَ فَأَمْسَدَنَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَمْسَدَنَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَنْصَتَ هُنَيْئَةً. قَالَ: فَصَلَّى بِنَا صَلَاةَ شَيْخِنَا هَذَا أَبِي بَرِيدٍ، وَكَانَ أَبُو بَرِيدٍ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ اسْتَوَى قَاعِدًا، ثُمَّ تَهَيَّأَ»

قوله (باب العلمانية) كذا للأكثر، وللكمبني والطائفة، وقد تقدم الكلام عليها في «باب استواء الظهر». **قوله** (وقال أبو حميد) يأتي موصولا مطولا في «باب سنة الجلوس في التشهد»، وقوله «رفع»، أي من الركوع، فاستوى، أي قائما كما سيأتى بيانه هناك، وهو ظاهر فيما ترجم له. ووقع في رواية كريمة «جالسا»، بعد قوله «فاستوى»، فإن كان محفوظا حمل على أنه عبر عن السكون بالجلوس وفيه بعد، أو لعل المصنف أراد إلحاق الاعتدال بالجلوس بين السجدين بجامع كون كل منهما غير مقصود لذاته فطابق الترجمة. **قوله** (ينعت) بفتح المهملة أي يصف. وهذا الحديث ساقه شعبة عن ثابت مختصرا، ورواه عنه حماد بن زيد مطولا كما سيأتى في «باب المكث بين السجدين»، فقال في أوله «عن أنس قال: إني لا آلو أن أصلي بكم كما رأيت رسول الله ﷺ يصلي بنا، فصرح بوصف أنس لصلاة النبي ﷺ بالفعل، وقوله «لا آلو» همزة ممدودة بعد حرف النون ولام مضمومة بعدها واو خفيفة أي لا أقصر. وزاد حماد بن زيد أيضا «قال ثابت: فكان أنس يصنع شيئا لا أراكم تفعلونه، وفيه إشعار بأنهم كانوا يخلون بتطويل الاعتدال، وقد تقدم حديث أنس وإنكاره عليهم في أمر الصلاة في أبواب المواقيت». وقوله «حتى نقول» بالنصب، وقوله «قد نسي»، أي نسي وجوب الهوى إلى السجود قاله الكرماني، ويحتمل أن يكون المراد أنه نسي أنه في صلاة، أو ظن أنه وقت القنوت حيث كان معتدلا أو وقت التشهد حيث كان جالسا. ووقع عند الإسماعيل من طريق غندر عن شعبة «قلنا قد نسي من طول القيام، أي لاجل طول قيامه». وحديث البراء تقدم التنبيه عليه في «باب استواء الظهر»، وقوله «قريبا من السواء» فيه إشعار بأن فيها تفاوتًا لكنه لم يمينه، وهو دل على العلمانية في الاعتدال وبين السجدين لما علم من عاداته من تطويل الركوع والسجود. **قوله** (ولما رفع) أي ورفعه إذا رفع، وكذا قوله «وبين السجدين»، أي وجلسه بين السجدين، والمراد أن زمان ركوعه وسجوده واعتداله وجلسه متقارب، ولم يقع في هذه الطريق الاستثناء الذي مر في «باب استواء الظهر»، وهو قوله «ما خلا القيام والقعود»، ووقع في رواية لمسلم «فوجدت قيامه فركمته فاعتداله»، الحديث، وحكى ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه نسب هذه الرواية إلى الوهم ثم استبعده لأن توهم الراوي الثقة على خلاف الأصل، ثم قال في آخر كلامه: فلينظر ذلك من الروايات ويحقق الاتحاد أو الاختلاف من مخارج الحديث ١٥. وقد جمعت طرقه فوجدت مداره على ابن أبي ليلى عن البراء، لكن الرواية التي فيها زيادة ذكر القيام من طريق هلال بن أبي حميد عنه، ولم يذكره الحكم عنه وليس بينهما اختلاف في سوى ذلك، إلا ما زاده بعض الرواة عن شعبة عن الحكم من

قوله « ما خلا القيام والنعوذ »، وإذا جمع بين الروایتين ظهر من الاخذ بالزيادة فيهما أن المراد بالقيام المستثنى للقيام للقراءة، وكذا النعوذ والمراد به «نعوذ للتمسك كما تقدم» قال ابن دقيق العيد: هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل، وحديث أنس يعني الذي قبله أصرح في الدلالة على ذلك، بل هو نص فيه فلا ينبغي العدول عنه لدليل ضعيف وهو قولهم: لم يسن فيه تكرير التسيحات كالركوع والسجود. ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص وهو قاسد، وأيضا فالذكر المشروع في الاعتدال أطول من الذكر المشروع في الركوع، فتكرير سبحان رب العظم ثلاثا يحى. قر قوله اللهم ربنا ولك الحمد حدا كثيرا طيبا مباركا فيه، وقد شرع في الاعتدال ذكر أطول كما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن عباس بعد قوله حمدا كثيرا طيبا وملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، زاد في حديث ابن أبي أوفى: اللهم طهرني بالثلج الخ، وزاد في حديث الآخرين «أهل الشتاء والمجد الخ» وقد تقدم في الحديث الذي قبله ترك إنكار النبي ﷺ على من زاد في الاعتدال ذكرا غير مأثور، ومن ثم اختار النووي جواز تطويل الركن القصير بالذكر خلافا للرجح في المذهب، واستدل لذلك أيضا بحديث حذيفة في مسلم أنه ﷺ قرأ في ركعة بالبصرة أو غيرها ثم ركع نحوها ثم قرأ ثم قام بعد أن قال «ربنا لك الحمد، قياما طويلا قريبا مما ركع». قال النووي: الجواب عن هذا الحديث صعب، والأقوى جواز الإطالة بالذكر ١. وقد أشار الشافعي في الأم إلى عدم البطان فقال في ترجمة: كيف القيام من الركوع، : ولو أطال القيام بذكر الله أو يدعو أو ساهيا وهو لا ينوي به الفتوت كرهت له ذلك ولا إعادة، إلى آخر كلامه في ذلك. فالجواب عن يصحح مع هذا بطان الصلاة بتطويل الاعتدال، وتوجيههم ذلك أنه إذا أطيل اتفت الموالاة. معترض بأن معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان بما ليس منها. وما ورد به الشرع لا يصح نفي كونه منها والله أعلم. وأجاب بعضهم عن حديث البراء أن المراد بقوله «قريبا من السواء» ليس أنه كالركع بقصر قيامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد أن صلاته كانت قريبا من مثله فكان إذا أطال القراءة أطال بقية الأركان وإذا أخفها أخف بقية الأركان، فقد ثبت أنه قرأ في الصبح بالصفات وثبت في الدين عن أنس أنهم حذروا في السجود قدر عشر تسيحات فيحمل على أنه إذا قرأ بدون الصفات اقتصر على دون العشر، وأنه كما ورد في الدين أيضا ثلاث تسيحات. قوله (كان مالك بن الحويرث) في رواية الكشميني «قام، والاول يشهر بتكرير ذلك منه وقد تقدم بعض الكلام عليه في «باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم، ويأتى بقية الكلام عليه في «باب المكث بين السجدين». قوله (فأنصت) في رواية الكشميني بهزمة مقطوعة وآخره مثناة خفيفة. والباقيين بالف موصولة وآخره موحدة مشددة، وحكى ابن التين أن بعضهم ضبطه بالمثناة المشددة بدل الموحدة، ووجهه بأن أصله أنصت فأبدل من الواو تاء ثم أدغمت إحدى التائين في الأخرى، وقياس لإعلانه أنصت تحركت الواو وإقشع ما قبلها فاقشعت ألفا، قال: ومعنى أنصت استوت قامت بعد الانحناء كأنه أقبل شيئا به، قال الشاعر:

ومحمود بن دهمان المنيدة عاشيا وتسمين عاما ثم قوم فانصانا
وعاد سواد الرأس بعد ايضاضه وعادوه شرخ الشباب الذي قاتا

١. وعرف بهذا أن من نقل عن ابن التين - وهو السفاقي - أنه ضبطه بتقديد الموحدة فقد صحف، ومعنى رواية

الكشمي أنصت أى سكت فلم يكبر للهوى فى الحال ، قال بعضهم : وفيه نظر ، والأوجه أن يقال هو كناية عن سكون أعضائه ، عبر عن عدم حركتها بالانصات وذلك دال على الطمأنينة . وأما الرواية المشهورة بالوحدة الشددة اقتعل من الصب كانه كنى عن رجوع أعضائه عن الانحناء إلى القيام بالانصباب ، ووقع عند الاسماعيلى « فانتصب قائما » وهى أوضح من الجميع . قوله (هنية) أى قليلا ، وقد تقدم ضبطها فى « باب ما يقول بعد التكبير » . قوله (صلاة شيخنا هذا أبى يزيد) هو عمرو بن سلة الجرمى ، واختلف فى ضبط كنيته ، ووقع هنا للاكثر بالتحانية والزائى ، وعند الجوى وكريمة بالوحدة والراء مصفرا وكذا ضبطه مسلم فى الكنى ، وقال عبد الغنى بن سعيد لم أحصه من أحد إلا بالزواج لكن مسلم أعلم . والله أعلم

١٢٨ - باب يهوى بالتكبير حين يسجد

وقال نافع : كان ابن عمر يصعُ يديه قبل رُكْبَتِهِ

٨٠٣ - **حدثنا** أبو الهيثم قال حدثنا شُعَيْبٌ عن الزُّهْرِيِّ قال أخبرنى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وأبو سَلاَةَ بن عبيد الرحمن أن أبا هريرة كان يُكَبِّرُ فى كلِّ صلاةٍ من المكتوبة وغيرِها فى رمضان وغيره فيُكَبِّرُ حين يقوم ، ثم يُكَبِّرُ حين يركع ، ثم يقول سَمِعَ اللهُ أنْ حَمْدَهُ ، ثم يقول رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ قبل أن يسجد ، ثم يقول اللهُ أَكْبَرُ حين يهوى ساجدا ، ثم يُكَبِّرُ حين يرفع رأسه من السجود ، ثم يكَبِّرُ حين يسجد ، ثم يكَبِّرُ حين يرفع رأسه من السجود ثم يكَبِّرُ حين يقوم من الجلوس فى الائتين ، ويقفل ذلك فى كلِّ ركعة حتى يفرغ من الصلاة ، ثم يقول حين ينصرف : والذى نفسى بيده ، إني لأقربكم شَبَهاً بصلاة رسول الله ﷺ . إن كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا »

٨٠٤ - **قالا** : وقال أبو هريرة رضى الله عنه « وكان رسول الله ﷺ - حين يرفع رأسه يقول : سَمِعَ اللهُ لَنْ حَمْدِهِ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ - يدعو رجال فيسميهم بأسمائهم فيقول : اللهم أنجز الوليد بن الوليد وسَلاَةَ بن هشام وعِشَاء بن أبى ربيعة والمستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشدد وطأتك على مَعَرٍ ، واجعلها عليهم سنين كسيف يوسف . وأهل المشرق يومئذ من مَعَرٍ محلقون له »

٨٠٥ - **حدثنا** على بن عبيد الله قال حدثنا سُفيانٌ غير مرة عن الزُّهْرِيِّ قال سمعت أنس بن مالك يقول : « سَمِعْتُ رسول الله ﷺ عن فارس - وربما قال سُفيانُ من فارس - لجيش شَقَّةُ الأَينِ ، فدخلنا عليه نمروده ، فحضرَت الصلاة فصلَّى بنا قاعداً وقَمَدَنَا . وقال سُفيانُ سرَّة : صلينا قعوداً ، فلما قَفَى الصلاة قال : إنما جُعِلَ الإمامُ ليؤتمَّ به ، فإذا كَبُرَ فكَبَرُوا ، وإذا رَكَعَ فاركَعُوا ، وإذا رَفَعَ فارْفَعُوا ، وإذا قال سَمِعَ اللهُ لَنْ حَمْدِهِ فقولوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، وإذا سَجَدَ فاسجدوا . قال سُفيانُ : كَذَا جاء به معمرٌ ؟ قلتُ : نعم . قال : فقد

حَفِظَ . كَذَا قَالَ الزُّهْرِيُّ وَلَكَ الْحُدُ ، حَفِظْتُ مِنْ شِقِّهِ الْإِيْمَنِ . فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ الزُّهْرِيِّ . قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَأَنَا عَنْهُ : نَجِشَ سَاقَهُ الْإِيْمَنُ »

قوله (باب يهوى بالتكبير حين يسجد) قال ابن التين : رويناه بالفتح وضبطه بعضهم بالضم والفتح أجمع ، ووقع في روايتنا بالوجهين . **قوله (كان ابن عمر الخ)** وصله ابن خزيمة والطحاوي وغيرهما من طريق عبد العزيز الدراوردي عن صبيد الله بن عمر عن نافع بهذا وزاد في آخره « ويقول : كان النبي ﷺ يفعل ذلك » ، قال البيهقي : كَذَا رواه عبد العزيز ولا أراه إلا وهما ، يعني رفقهما . قال : والمحفوظ ما أخرنا . ثم أخرج من طريق أبي يوب عن نافع عن ابن عمر قال : إذا سجد أحدكم فليضع يديه ، وإذا رقع فليرفعهما ، ١٠١ . ولقائل أن يقول : هذا الموقوف غير المرفوع ، فإن الأول في تقديم وضع اليدين على الركبتين والثاني في اثبات وضع اليدين في الجملة . واستشكل إيراد هذا الاثر في هذه الترجمة ، وأجاب الزين بن المنير بما حاصله : انه لما ذكر صفة الهوى إلى السجود القولية أردفها بصفته الفعلية ، وقال أخوه : أراد بالترجمة وصف حال الهوى من فعال ومقال ١٠١ . والذي يظهر أن أثر ابن عمر من جملة الترجمة ، فهو مترجم به لا مترجم له ، والترجمة قد تكون مفسرة لمجمل الحديث وهذا منها ، وهذه من المسائل المختلف فيها . قال مالك : هذه الصفة أحسن في خشوع الصلاة ، وبه قال الأوزاعي ، وفيه حديث عن أبي هريرة رواه أصحاب السنن ، وعورض بحديث عنه أخرجه الطحاوي ، وقد روى الأثرم حديث أبي هريرة « إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ، ولا يرك بروك الفحل » ، ولكن إسناده ضعيف . وعند الحنفية والشافعية الأفضل أن يضع ركبتيه ثم يديه ، وفيه حديث في السنن أيضا عن وائل بن حجر قال الخطابي : هذا أصح من حديث أبي هريرة ، ومن ثم قال النووي : لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر من حيث السنة ١٠١ . وعن مالك وأحمد رواية بالتخير ، وادعى ابن خزيمة أن حديث أبي هريرة منسوخ بحديث سعد قال « كنا نضع اليدين قبل الركبتين ، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين » ، وهذا لو صح لكان قاطعا للنزاع ، لكنه من أفراد إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهما ضعيفان . وقال الطحاوي : مقتضى تأخير وضع الرأس عنهما في الانحطاط ورفعهما قبلهما أن يتأخر وضع اليدين عن الركبتين لاتفاقهم على تقديم اليدين عليهما في الرفع . وأبدى الزين بن المنير لتقديم اليدين مناسبة وهي أن يلقى الأرض عن جبهته ويعتصم بتقديمهما على إيلام ركبتيه إذا جثا عليهما . والله أعلم . **قوله (أن أبا هريرة كان يكبر)** زاد النسائي من طريق يونس عن الزهري « حين استخلفه مروان على المدينة » . **قوله (ثم يقول : الله أكبر حين يهوى ساجدا)** فيه أن التكبير ذكر الهوى ، فيبتدى به من حين يشرع في الهوى بعد الاعتدال إلى حين يتمسك ساجدا . **قوله (ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في الاثنتين)** فيه أنه يشرع في التكبير من حين ابتداء القيام إلى الثالثة بعد التشهد الاول ، خلافا لما قال إنه لا يكبر حتى يستوى قائما ، وسأيت في باب مفرد بعد بضعة عشر بابا . **قوله (ان كانت هذه لصلاته)** قال أبو داود : هذا الكلام يؤيد رواية مالك وغيره عن الزهري عن علي بن حسين ، يعني مرسلا . قلت : وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهري ، لكن لا يلزم من ذلك أن لا يكون الزهري رواه أيضا عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وغيره عن أبي هريرة ، ويؤيد ذلك ما تقدم في « باب التكبير إذا قام من السجود » من طريق عقيل عن الزهري فانه صريح في أن الصفة

المذكورة مرفوعة إلى النبي ﷺ . قوله (قالا) يعنى أبا بكر بن عبد الرحمن وأبا سلة المدكوريين ، وهو موصول بالاسناد المذكور اليهما ، والكلام على المتن المذكور يأتي في تفسير آل عمران إن شاء الله تعالى ، وإنما ذكره هنا استطرادا . وقد أوردته مختصرا في الباب الذى ذكر فيه ما يقول في الاعتدال ، واستدل به على أن عمل القنوت بعد الرفع من الركوع ، وعلى أن تسمية الرجال بأسمائهم فيها يدعى لهم وعليهم لا نفسد الصلاة . قوله (عن فرس وربما قال سفيان - وهو ابن عيينة - من فرس) فيه إشعار بثبوت على بن عبد الله ومحافظته على الإيمان بالفاظ الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، وأن قوله دجش ، أى خدش ، ووقع في قصر الصلاة عن أبي نعيم عن ابن عيينة بلفظ دجش أو خدش ، على الشك . قوله (كذا جاء به معمر) الفائل هوسفيان ، والمقول له على ، ومرة الاستفهام قبل كذا مقدرة . قوله (قلت نعم) كأن مستند على في ذلك رواية عبد الرزاق عن معمر فانه من مشايخه ، بخلاف معمر فانه لم يدره ، وإنما يروى عنه بواسطة . وكلام الكرماني يوم خلاف ذلك . قوله (قال لقد حفظ) أى حفظا جيدا ، وفيه إشعار بقوة حفظ سفيان بحيث يستعيد حفظ معمر إذا وافقه ، وقوله وكذا قال الزهري ولك الحمد ، فيه إشارة إلى أن بعض أصحاب الزهري لم يذكر الواو في ذلك الحمد ، وقد وقع ذلك في رواية الليث وغيره عن الزهري كما تقدم في باب إيجاب التكبير . قوله (حفظت) في رواية ابن عساكر وحفظت ، بزيادة الواو وهى أوضح ، وقوله د من شقه الأيمن الخ ، فيه إشارة إلى ما ذكرناه من جودة ضبط سفيان ، لأن ابن جريج سمعه منهم من الزهري بلفظ د شقه ، لحدث به عن الزهري بلفظ د ساقه ، وهى أخص من شقه ، لكن هذا محمول على أن ابن جريج عرف من الزهري في وقت آخر أن الذى خدش هو ساقه لبعد أن يكون نعى هذه الكلمة في هذه المدة البسيرة ، وقد قدمنا الدلالة على ذلك في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، وقوله وأنا عنده ، قال الكرماني : هو مطوف على مقدر أو جملة حالية من فاعل قال مقدر ، إذ تقديره قال الزهري وأنا عنده ، ويحتمل أن يكون هو مقول سفيان ، والضمير لابن جريج . قلت : وهذا أقرب إلى الصواب . ومقول ابن جريج هو د لجش الخ ، والله أعلم

١٢٩ - باب فضل السجود

٨٠٦ - حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبرهما « أن الناس قالوا : يا رسول الله ، هل ترى ربنا يوم القيامة ؟ قال : هل تمارون في القمر ليلة البدر ليس دونه حجاب ؟ قالوا : لا يا رسول الله . قال : فهل تمارون في الشمس ليس دونه حجاب ؟ قالوا : لا . قال : فانكم ترونه كذلك ، يحشر الناس يوم القيامة فيقول : من كان يعبد شيئا فليتبم . فمنهم من يتبع الشمس ، ومنهم من يتبع القمر ، ومنهم من يتبع الطوائف ، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها ، فيأتهم الله فيقول : أنا ربكم . فيقولون : هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا ، فإذا جاء ربنا عرفناه . فيأتهم الله فيقول : أنا ربكم . فيقولون : أنت ربنا ، فيدعوم فيضرب الصراط بين ظهراني جهنم ، فاكون أول من يجوز من

الرُّسُلُ بِأَمْرِهِ ، وَلَا يَسْكُنُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلُ ، وَكَلَامُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ : اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ . وَفِي جَهَنَّمَ كَلَابُ مُثَلِّ شَوْكِ السَّمْدَانِ ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ اللَّذَذِ ؟ قَالُوا : نَعَمْ . قَالَ : فَانْهَائِمْ شَوْكَ السَّمْدَانِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عَظِيمِهِ إِلَّا اللَّهُ ، فَتَخَلَّفَ النَّاسُ بِأَعْيُنِهِمْ : فَفِيهِمْ مَنْ يُؤْتَى بِعَمَلِهِ ، وَفِيهِمْ مَنْ يُخْرَجُ دَلَّتْهُمُ يَنْجُو . حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةً مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَسْرَأَهُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ ، فَيُخْرِجُونَهُمْ ، وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السَّجُودِ ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السَّجُودِ . فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ ، فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السَّجُودِ ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا ، فَيَصُبُّ عَلَيْهِمْ مَاءَ الْحَيَاةِ ، فَيَنْتَبِهُونَ كَمَا تَنْتَبِهُ الْجَنَّةُ فِي حِمْلِ السَّيْلِ . ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ ، وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ - وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولاً الْجَنَّةِ - مُقْبِلٌ بَوَجْهِهِ قِبَلَ النَّارِ ، يَقُولُ : يَا رَبِّ أَصِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ ، قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا وَأَحْرَقَنِي ذِكَاؤُهَا . يَقُولُ : هَلْ عَسَيْتَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ ؟ يَقُولُ : لَا وَعِزَّتِكَ . فَيُعْطِيهِ اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْ عَمِدٍ وَمِثْيَاقٍ ، فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ ، فَذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ رَأَى بَهْجَتَهَا ، سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، ثُمَّ قَالَ : يَا رَبِّ قَدْ مَنَعَنِي عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ . يَقُولُ اللَّهُ لَهُ : أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيَْتَ الْعُمُودَ وَالْمِثْيَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ ؟ يَقُولُ : يَا رَبِّ ، لَا أَوْ كُنْ أَشْفَى خَلْقِكَ . يَقُولُ : فَمَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيَْتَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ ، يَقُولُ : لَا ، وَهَزَّتْكَ لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ . فَيُعْطِيهِ رَبُّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَمِدٍ وَمِثْيَاقٍ ، فَيُتَقَدَّمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَذَا بَلَغَ بِأَبْهَامِ فَرَأَى زَهْرَتَهَا وَمَا فِيهَا مِنَ النَّضْرَةِ وَالشَّرُورِ فَلْيَسْكُتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، يَقُولُ : يَا رَبِّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ . يَقُولُ اللَّهُ : وَيَحْتَكُ يَا ابْنَ آدَمَ ، مَا أَغْدَرَكَ ! أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيَْتَ الْعُمُودَ وَالْمِثْيَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيَْتَ ؟ يَقُولُ : يَا رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي أَشْفَى خَلْقِكَ . فَيَضْحَكُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ ، ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ ، يَقُولُ : تَمَنَّى ، فَيَتَمَنَّى . حَتَّى إِذَا انْقَطَعَ أَمْنِيَّتُهُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : مِنْ كَذَا وَكَذَا - أَقْبَلَ يَذْكُرُهُ رَبُّهُ - حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ الْأُمَانِيُّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ . ذَاكَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « قَالَ اللَّهُ : لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةٌ أَمْشًا » . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : لَمْ أَحْظَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا قَوْلَهُ « لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ » . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ « ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ »

[الحديث ٨٠٦ - طرقه في : ٦٥٧٣ ، ٧٤٢٧]

قوله (باب فضل السجود) أورد فيه حديث أبي هريرة في صفة البيت والشفاعة ، والمقصود منه هنا قوله وحرّم الله على النار أن تأكل آثار السجود . وقد ورد بهما أيضاً في أبواب صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق ويأتي الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى ، مع ذكر اختلاف ألفاظ روايته . واختلف في المراد بقوله « آثار »

السجود ، فقيل هي الأعضاء السبعة الآتي ذكرها في حديث ابن عباس قريبا وهذا هو الظاهر ، وقال عياض : المراد الجهة خاصة ، ويؤيده ما في رواية مسلم من وجه آخره ان قوما يخرجون من النار يحترقون فيها إلا دارات وجوههم ، فان ظاهر هذه الرواية يخص العموم الذي في الاول

١٣٠ - باب يَبْدِي ضَبْعِي وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ

٨٠٧ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ مُهَرَّرٍ عَنْ جَمْفَرِ بْنِ ابْنِ هُرْمَزٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطِهِ »
وقال الألب : حَدَّثَنِي جَمْفَرُ بْنُ رَيْمَةَ نَحْوَهُ

قوله (باب يبدى ضبعيه) يفتح المعجمة وسكون الموحدة ثنية ضبع وهو وسط العضد من داخل وقيل هو الحة تحت الإبط . **قوله** (عن جمفر) هو ابن ربيعة ، وابن هرمز هو عبد الرحمن الأعرج ، والاسناد كله بصريون . **قوله** (فرج بين يديه) أى نحى كل يد عن الجنب الذى يليها ، قال القرطبي : الحكمة في استحباب هذه الهيئة في السجود أنه يخفف بها اعتمادا عن وجهه ولا يتأثر أنفه ولا جبهته ، ولا يتأذى بملاقة الأرض ، وقال غيره : هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجهة والاتف من الأرض مع مغايرته لهيئة الكسلان ، وقال ناصر الدين بن المنير في الحاشية : الحكمة فيه أن يظهر كل عضو بنفسه ويتميز حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كأنه عدد ، ومقتضى هذا أن يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الاعضاء على بعض في سجوده ، وهذا ضدا ما ورد في الصفوف من التصاق بعضهم ببعض لان المقصود هناك إظهار الاتحاد بين المصلين حتى كأنهم جسد واحد ، وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عمر باسناد صحيح أنه قال ولا تفرش اقتراش السبع ، وادعم على راحتك وأبد ضبعيك ، فاذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك ، ولمسلم من حديث عائشة د نهى النبي ﷺ أن يفرش الرجل ذراعيه اقتراش السبع ، وأخرج الترمذي وحسنه من حديث عبد الله بن أرقم وصليت مع النبي ﷺ فكنت أنظر الى عفرتي لإبطيه إذا سجد ، ، ولابن خزيمة عن أبي هريرة رفعه ، وإذا سجد أحدكم فلا يفرش ذراعيه اقتراش الكلب ، وليضم نخذه ، ، وللحاكم من حديث ابن عباس نحوه حديث عبد الله بن أرقم ، وعنه عند الحاكم د كان النبي ﷺ إذا سجد يرى وضوح إبطيه ، وله من حديثه ولمسلم من حديث البراء رفعه ، وإذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقك ، وهذه الأحاديث - مع حديث ميمونة عند مسلم د كان النبي ﷺ يجافي يديه ، فلأن بهيمة أرادت أن تمر لمرت ، مع حديث ابن بحينة المعلق هنا - ظاهرة وجوب التفريغ المذكور ، لكن أخرج أبو داود ما يدل على أنه للاستحباب وهو حديث أبي هريرة د شكأ أصحاب النبي ﷺ له مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا فقال : استعينوا بالركب ، وترجم له د الرخصة في ذلك ، أى في ترك التفريغ ، قال ابن عجلان أحد رواة : وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا طال السجود وأعبا ، وقد أخرج الترمذي الحديث المذكور ولم يقع في روايته د إذا انفرجوا ، فترجم له د ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود ، لجعل محل الاستعانة بالركب لمن يرفع من السجود طالبا للقيام ، واللفظ محتمل ما قال ، لكن الزيادة التي أخرجها أبو داود تعين المراد ، وقال ابن التين : فيه دليل على أنه لم يكن عليه قيض لانكشاف ابطيه ، وتمقب باحتمال أن يكون القميص

واسع الأكام ، وقد روى الترمذى في « الشائل » ، عن أم سلة قالت : كان أحب الثياب إلى النبي ﷺ القميص ، أو أراد الراوى أن موضع يياضهما لو لم يكن عليه ثوب لرى قاله القرطبي ، واستدل به على أن إبطيه ﷺ لم يكن عليهما شعر ، وفيه نظر فقد حكى المحب الطبري في الاستسقاء من الأحكام له أن من خصائصه ﷺ أن الإبط من جميع الناس متغير اللون غيره^(١) ، واستدل باطلاله على استحباب التفرج في الركوع أيضا ، وفيه نظر لأن في رواية تميم عن بكر بن مضر التقييد بالسجود ، وأخرجه المصنف في المناقب ، والمطلق إذا استعمل في صورة اكتفى بها .
قوله (وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة نحوه) وصله مسلم من طريقه بلفظ : كان إذا سجد فرج يديه عن إبطيه حتى لا يرى يياض إبطيه . (تلييه) : تقدم قبيل أبواب القبلة أنه وقع في كثير من النسخ وقوع هاتين الترجمتين مذه والتي بعدها هناك وأعيدا هنا وأن الصواب لثباتهما هنا ، وذكرنا توجيه ذلك بما يغنى عن إعادته

١٣١ - باب يستقبل بأطراف رجليه القبلة . قاله أبو حميد الساعدي عن النبي ﷺ

قوله (باب يستقبل القبلة بأطراف رجليه قاله أبو حميد) يأتي موصولا في « باب سنة الجلوس في التشهد ، قريبا وأنه ورد في صفة السجود ، قال الزين بن المنير : المراد أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه مرتفعان فيستقبل بظهور قدميه القبلة ، قال أخوه : ومن ثم ندب ضم الأصابع في السجود لأنها لو تفرجت انحرفت وروس بعضها عن القبلة

١٣٢ - باب إذا لم يُسَمِّ السجود

٨٠٨ - **حديث** الصلت بن محمد قال حدثنا مهدي عن واصل عن أبي وائل عن حذيفة رأى رجلا لا يسبغ رُكُوعَهُ ولا سجُودَهُ ، فلما قضى صلاته قال له حذيفة : ما صليت . قال وأحسبُهُ قال : ولو سُئِلْتُ مَتَّى هَلَى غَيْرِ سَنَةٍ محمد ﷺ »

قوله (باب إذا لم يتم سجوده) أورد فيه حديث حذيفة وقد تقدم الكلام عليه مستوفي في « باب إذا لم يتم الركوع ،

١٣٣ - باب الشجود على سبعة أعظم

٨٠٩ - **حديث** قبيصة قال حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس « أمر النبي ﷺ

أن يسجد على سبعة أعضاء ، ولا يكف شعرا ، ولا ثوبا : الجبهة ، واليدين ، والركبتين ، والرجلين »

[الحديث ٨٠٩ - أطرافه في : ٨١٠ ، ٨١٢ ، ٨١٥ ، ٨١٦]

٨١٠ - **حديث** مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبة عن عمرو عن طاووس عن ابن عباس رضى الله عنهما

عن النبي ﷺ قال « أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم ولا نكف ثوبا ولا شعرا »

٨١١ - **حديث** آدم حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن يزيد الخطمي حدثنا البراء بن

عازب - وهو غير كذوب - قال « كنا نصلّي خلف النبي ﷺ ، فإذا قال سمع الله لمن سجد له لم يحسن أحد منا

(١) مثل هذا التخصيص يحتاج إلى دليل ، ولا أهم في الأحاديث ما يدل على ما قاله المحب ، فالأغرب ما قاله القرطبي ، وهو ظاهر كثير من الأحاديث . ويجعل أن يكون شعر إبطيه صلاة عليه وسلم كان خفيلا فتضاح للنظر من بدس سوى يياض الاجطين . والله أعلم

ظَهَرَهُ حَتَّى بَصَحَ النَّبِيُّ ﷺ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ »

قوله (باب السجود على سبعة أعظم) لفظ المتن الذي أورده في هذا الباب ، على سبعة أعضاء ، لكنه أشار بذلك إلى لفظ الرواية الأخرى ، وقد أوردها من وجه آخر في الباب الذي يليه ، قال ابن دقيق العيد : يسمى كل واحد عظما بإعتبار الجملة وإن اشتمل كل واحد على عظام ، ويؤثر أن يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها .

قوله (سفيان) هو الثوري . **قوله** (أمر النبي ﷺ) هو بضم الميمزة في جميع الروايات بالبناء لما لم يسم فاعله ، والمراد به الله جل جلاله ، قال البيضاوي : عرف ذلك بالعرف ، وذلك يقتضى الوجوب ، قيل : وفيه نظر لأنه ليس فيه صيغة أفعل . ولما كان هذا السيان يحتمل الخصوصية عقبه المصنف بلفظ آخر دال على أنه لمعوم الأمة ، وهو من رواية شعبة عن عمرو بن دينار أيضا بلفظ : أن النبي ﷺ قال : أمرنا ، وعرف بهذا أن ابن عباس تلقاه عن النبي ﷺ إما سمعا منه وإما بلاغا عنه ، وقد أخرجه مسلم من حديث العباس بن عبد المطلب بلفظ : إذا سجد العبد سجد معه سبعة أرباب ، الحديث ، وهذا يرجح أن التون في أمرنا نون الجمع ، والآراب بالمد جمع إرب بكسر أوله وإسكان ثانيه وهو العضو ، ويحتمل أن يكون ابن عباس تلقاه عن أبيه رضى الله عنه . **قوله** (ولا يكف شمرا ولا ثوبا) جملة معترضة بين الجميل وهو قوله «سبعة أعضاء» والمفسر وهو قوله «الجهة الخ» وذكره بعد باب من وجه آخر بلفظ «ولا نكفت الثياب والشعر» والكفت بثناة في آخره هو الضم وهو بمعنى الكف . والمراد أنه لا يجمع ثيابه ولا شعره ، وظاهره يقتضى أن النبي عنه في حال الصلاة ، وإليه جنح الداودي ، ومرجم المصنف بعد قليل ، باب لا يكف ثوبه في الصلاة ، وهي تؤيد ذلك ، ورده عباس بأنه خلاف ما عليه الجمهور ، فاتهم كرها ذلك للصلى سواء فعله في الصلاة أو قبل أن يدخل فيها ، واتقوا على أنه لا يفسد الصلاة ، لكن حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الإعادة ، قيل : والمحكمة في ذلك أنه إذا رفع ثوبه وشعره عن مباشرة الأرض أشبه المتكبر .

قوله (الجهة) زاد في رواية ابن طاوس عن أبيه في الباب الذي يليه ، وأشار بيده على أنفه ، كأنه ضمن أشار معنى أمر بتشديد الرأ فلهذا عداه بعلى دون إلى ، ووقع في العمدة بلفظ «إلى» وهي في بعض النسخ من رواية كريمة وعند النسائي من طريق سفيان بن عيينة عن ابن طاوس فذكر هذا الحديث وقال في آخره «قال ابن طاوس : ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال : هذا واحد» فهذه رواية مفسرة . قال القرطبي : هذا يدل على أن الجهة الأصل في السجود والاتق تبع ، وقال ابن دقيق العيد : قيل معنا أنها جعلوا كعضو واحد وإلا لكانت الأعضاء ثمانية ، قال : وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكتفى بالسجود على الألف كما يكتفى بالسجود على بعض الجهة ، وقد احتج بهذا لابي حنيفة في الاكتفاء بالسجود على الألف ، قال : والحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجهة وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد ، فذاك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذي دل عليه الأمر ، وأيضا فإن الإشارة قد لا تعين المشار اليه فانها إنما تتعلق بالجهة لاجل العبادة ، فاذا تقارب ما في الجهة أمكن أن لا يعين المشار اليه يقينا ، وأما العبارة فانها معينة لما وضعت له فتقدم أولى انتهى . وما ذكره من جواز الاختصار على بعض الجهة قال به كثير من الشافعية ، وكأنه أخذ من قول الشافعي في الأم ، إن الاختصار على بعض الجهة بكرة ، وقد ألزمهم بعض الحنفية بما تقدم ، ونقل ابن المنذر إجماع الصحابة على أنه لا يجزئ السجود على الألف وحده ، وذهب الجمهور إلى أنه يجزئ على الجهة وحدها ، وعن الأوزاعي وأحمد وإسحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم

يجب أن يجمعها وهو قول الشافعي أيضا . قوله (واليدين) قال ابن دقيق العيد : المراد بهما الكفان لثلا يدخل تحت انتهى عنه من اقتراس السجود والكباب انتهى . ووقع بلفظ « الكف » في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عند مسلم . قوله (والرجلين) في رواية ابن طائوس المذكورة « وأطراف القدمين » وهو مبين للمراد من الرجلين ، وقد تقدمت كيفية السجود عليهما قبل بياب . قال ابن دقيق العيد : ظاهره يدل على وجوب السجود على هذه الأعضاء . واحتج بعض الشافعية على أن الواجب الجهة دون غيرها بحديث المصنف صلواته حيث قال فيه « ويمكن جهته » قال : وهذا غاية أنه مفهوم لقب ، والمنطوق مقدم عليه ، وليس هو من باب تخصيص العموم . قال : وأضعف من هذا استدلالهم بحديث « سجد وجهي » فإنه لا يلزم من إضافة السجود إلى الوجه انحصار السجود فيه ، وأضعف منه قولهم إن معنى السجود يحصل بوضع الجهة لأن هذا الحديث يدل على إثبات زيادة على المسمى وأضعف منه المعارضة بقياس شبهى كان يقال : أعضاء لا يجب كشفها فلا يجب وضعا . قال : وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء لأن معنى السجود يحصل بوضعها دون كشفها ، ولم يختلف في أن كشف الركبتين غير واجب لما يحد في من كشف العورة ، وأما عدم وجوب كشف القدمين فلهذا لطف وهو أن الشارع وقت المسح على الخف بمدة تقع فيها الصلاة بالخف ، فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخف المقتضى لنقض الطهارة قبل الصلاة انتهى ، وفيه نظر فللمخالف أن يقول : يخص لابس الخف لأجل الرخمة . وأما كشف اليدين فقد تقدم البحث فيه في « باب السجود على الثوب في شدة الحر » قبيل أبواب استقبال القبلة ، وفيه أثر الحسن في نقله عن الصحابة ترك الكشف ، ثم أورد المصنف حديث البراء في الركوع ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب متى يسجد من خلف الإمام » وسراده منه هنا قوله في آخره « حتى يضع وجهه على الأرض » قال الكرماني : ومناسبه للترجمة من حيث أن العادة أن وضع الجهة إنما هو باستعانة الأعظم الستة غالبا انتهى . والذي يظهر في مراده أن الأحاديث الواردة بالانقصار على الجهة كذا الحديث لا تعارض الحديث المنصوص فيه على الأعضاء السبعة ، بل الانقصار على ذكر الجهة أما لكونها أشرف الأعضاء المذكورة أو أشهرها في تحصيل هذا الركن ، فليس فيه ما ينفي الزيادة التي في غيره . وقيل : أراد أن يبين أن الأمر بالجهة للوجوب وغيرها للتدب ، ولهذا اقتصر على ذكرها في كثير من الأحاديث ، والاول أليق بتصرفه

١٣٤ - باب السجود على الأنف

٨١٢ - **عَدْنًا** مَلَى بْنِ أَسَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَكَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَائِوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ : عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى الْفَرْجِ - وَالْيَدَيْنِ - وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ » وَلَا تَكْرِهَتِ الثِّيَابَ وَالشَّعْرَ »

قوله (باب السجود على الأنف) أورد فيه حديث ابن عباس وهو ابن خالد (عن عبد الله بن طاووس عن أبيه) وقد أسلفنا الكلام عليه قبل . قوله فيه (على سبعة أعظم ، على الجبهة) قال الكرماني : « على » الثانية بدل من الأولى التي في حكم الطرح ، أو الأولى متعلقة بنحو حاصل أي اسجد على الجهة حال كون السجود

على سبعة أعضاء.

١٣٥ - باب السجود على الألف والسجود على الطين

٨١٣ - **حدثنا** موسى قال حدثنا همام عن يحيى عن أبي سلمة قال : انطلقت إلى أبي سعيد الخدري فقلت ألا تخرج بنا إلى النخل نتحدث ؟ فخرج . فقال « قلت حدثني ما سمعت من النبي ﷺ في ليلة القدر ؟ قال : اعتكف رسول الله ﷺ عشر الأول من رمضان واعتكفنا معه ، فأتاه جبريل فقال : إن الذي تطلب أهلك . فاعتكف العشر الأوسط فاعتكفنا معه ، فأتاه جبريل فقال : إن الذي تطلب أهلك . قام النبي ﷺ خطيباً صبيحة عشرين من رمضان قال : من كان اعتكف مع النبي ﷺ فليرجع فاني أريت ليلة القدر ، وإنني نسيتها ، وإنها في التشير الأخير في وتر ، وإنني أريت كأي أسجد في طين وماء . وكانت سقف المسجد جريد النخل وما يرى في السماء شيئاً ، فجاءت قزعة فأمطرنا ، فصلى بنا النبي ﷺ حتى رأيت أثر الطين والماء على جبهة رسول الله ﷺ وأرنته تصديق رؤياه »

قوله (باب السجود على الألف في الطين) كذا للاكثر ، وللمستعمل السجود على الألف والسجود على الطين ، والأول أنسب لثلاث يلزم التكرار ، وهذه الترجمة أحسن من التي قبلها ، وكأنه يشير إلى تأكيد أمر السجود على الألف بأنه لم يترك مع وجود عذر الطين الذي أثر فيه ، ولا حجة فيه لمن استدل به على جواز الاكتفاء بالألف لأن في سبيله أنه يسجد على جهته وأرنته ، فوضع أنه إنما قصد بالترجمة ما قدمناه وهو دال على وجوب السجود عليهما ولو لا ذلك لسانهما عن لوث الطين قاله الخطابي ، وفيه نظر . وفيه استحباب ترك الإسراع إلى إزالة ما يصيب جهة الساجد من غبار الأرض ونحوه ، وسند ذكر بقية مباحث الحديث المذكور في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

١٣٦ - باب عقد الثياب وشدها

وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ إِذَا خَافَ أَنْ تَتَكَشَّفَ عَوْرَتُهُ

٨١٤ - **حدثنا** محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال « كان الناس يصلون مع النبي ﷺ وهم عائدوا أزهم من الصبر على رقابهم ، فبقي للنساء لا ترفن دوسكن حتى يستوى الرجال جلوساً »

قوله (باب عقد الثياب وشدها ، ومن ضم إليه ثوبه إذا خاف أن تتكشف عورته) كأنه يشير إلى أن النهي الوارد عن كف الثياب في الصلاة محمول على غير حالة الاضطراب ، ووجه ادخال هذه الترجمة في أحكام السجود من جهة أن حركة السجود والرفع منه تسهل مع ضم الثياب وعقدها لا مع إرسائها وسدّها ، أشار إلى ذلك الوين بن المنير . **قوله** (عن أبي حازم) هو ابن دينار ، وقد تقدم في باب إذا كان الثوب ضيقاً ، في أوائل الصلاة من وجه آخر عن سفيان قال « حدثني أبو حازم ، وقد تقدم الكلام على فوائد المتن هناك »

١٣٧ - باب لا يَكْفُ شَرًّا

٨١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْلَبَانِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ مَرْوَانَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ ، وَلَا يَكْفُ ثُوبُهُ وَلَا شَعْرُهُ »
 قَوْلُهُ (باب لا يكف شعرا) أى المصل ، وديكف ، ضبطناه فى روائقنا بضم الفاء وهو الراجح ، ويجوز الفتح ، والمراد بالشعر شعر الرأس ، ومناسبة هذه الترجمة لأحكام السجود من جهة أن الشعر يسجد مع الرأس إذا لم يكف أو يلف ، وجاء فى حكمة النهى عن ذلك أن حرزة الشعر يقعد فيها الشيطان حالة الصلاة . وفى سنن أبى داود بإسناد جيد ، أن أبا رافع رأى الحسن بن على يصلى قد غرز صغيرته فى قفاه لخلها وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ذلك مقعد الشيطان ، وقد تقدم السلام على بقية الحديث مستوفى قبل ثلاثة أبواب

١٣٨ - باب لا يَكْفُ ثُوبُهُ فى الصلاة

٨١٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ ، لَا أَكُفُّ شَرًّا وَلَا ثُوبًا »
 قَوْلُهُ (باب لا يكف ثوبه فى الصلاة) أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر وقد تقدم ما فيه

١٣٩ - باب التسبيح والدعاء فى السجود

٨١٧ - حَدَّثَنَا مسددٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فى رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي . يُتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ »

قَوْلُهُ (باب التسبيح والدعاء فى السجود) تقدم الكلام على هذه الترجمة فى باب الدعاء فى الركوع . قَوْلُهُ (يحيى) هو القطن ، وسفيان هو الثوري . قَوْلُهُ (يكثر أن يقول) كذا فى رواية منصور وقد بين الاعمش فى روايته عن أبى الضحى كاسياتى فى التفسير ابتداء هذا الفعل وأنه واظب عليه ﷺ ولفظه « ما صلى النبى ﷺ صلاة بعد أن نزلت عليه (إذا جاء نصر الله والفتح) إلا يقول فيها ، الحديث . قيل اختار النبى ﷺ الصلاة لهذا القول لأن حالها أفضل من غيرها انتهى . وليس فى الحديث أنه لم يكن يقول ذلك خارج الصلاة أيضا ، بل فى بعض طرقه عند مسلم ما يشعر بأنه ﷺ كان يواظب على ذلك داخل الصلاة وخارجها ، وفى رواية منصور بيان المحل الذى كان ﷺ يقول فيه من الصلاة وهو الركوع والسجود . قَوْلُهُ (يتأول القرآن) أى يفعل ما أمر به فيه ، وقد تبين من رواية الاعمش أن المراد بالقرآن بعضه وهو السورة المذكورة والذكر المذكور . ووقع فى رواية ابن السكن عن الفريزى : قال أبو عبد الله يعنى قوله تعالى (فسبح بحمد ربك) الآية . وفى هذا تعيين أحد الاحتمالين فى قوله تعالى (فسبح بحمد ربك) لأنه يحتمل أن يكون المراد يسبح نفس الحمد لما تضمنه الحمد من معنى التسبيح الذى هو التنزيه لاقتضاء الحمد نسبة الأعمال المحمود عليها إلى الله سبحانه وتعالى ، فعلى هذا يكتفى فى امتثال الامر بالاعتصار على الحمد

ومحتمل أن يكون المراد فسح متلبسا بالحمد فلا يمثل حتى يجمعهما وهو الظاهر ، قال ابن دقيق العيد : يؤخذ من هذا الحديث لإباحة الدعاء في الركوع وإباحة التوسيع في السجود ، ولا يمارضه قوله يُتَلَوُّ ، أما الركوع فظنوا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء ، قال : ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز ، وذلك على الأولوية ويحتمل أن يكون أمر في السجود بتكثير الدعاء لاشارة قوله « فاجتهدوا » والذي وقع في الركوع من قوله « اللهم اغفر لي » ليس كثيرا فلا يعارض ما أمر به في السجود انتهى . واعترضه الفاكهاني بأن قول عائشة « كان يكثر أن يقول » صريح في كون ذلك وقع منه كثيرا فلا يعارض ما أمر به في السجود ، هكذا نقله عنه شيخنا ابن الملقن في شرح العمدة ، وقال : فليتأمل . وهو عجيب ، فإن ابن دقيق العيد أراد بنفي الكثرة عدم الزيادة على قوله « اللهم اغفر لي » في الركوع الواحد ، فهو قليل بالنسبة إلى السجود المأمور فيه بالاجتهاد في الدعاء الشعر بتكثير الدعاء ، ولم يرد أنه كان يقول ذلك في بعض الصلوات دون بعض حتى يعترض عليه بقول عائشة « كان يكثر » . (تنبيه) : الحديث الذي ذكره ابن دقيق العيد « أما الركوع الخ » أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ، وفيه بعد قوله « فاجتهدوا في الدعاء : فقم أن يستجاب لكم » ، وقن بفتح القاف والميم وقد تكسر معناه حقيق . وجاء الأمر بالإكثار من الدعاء في السجود ، وهو أيضا عند مسلم وأبي داود والنسائي من حديث أبي هريرة بلفظ « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » ، فأكثروا فيه من الدعاء ، والأمر بأكثار الدعاء في السجود يشمل الحث على تكثير الطلب لكل حاجة كما جاء في حديث أنس « ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى شسع نعله » أخرجه الترمذي ، ويشمل التكرار للسؤال الواحد والاستجابة تشمل استجابة الداعي بإعطاء سؤله واستجابة المثنى بتعظيم ثوابه . وسيأتي الكلام على تفسير سورة النصر وتعيين الوقت الذي نزلت فيه والبحث في السؤال الذي أورده ابن دقيق العيد على ظاهر الشرط في قوله « إذا جاء » ، وعلى قول عائشة « ما صلى صلاة بعد أن نزلت الا قال الخ » ، والتوفيق بين ما ظاهره التعارض من ذلك في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى

١٤٠ - باب المكث بين السجدين

٨١٨ - عَدَّثَنَا أَبُو الثَّعَالِيقِ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ « أَنَّ مَالِكَ بْنَ الْخَوَرِثِ قَالَ لِأَصْحَابِهِ : أَلَا أَنْبَأُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » قَالَ وَذَلِكَ فِي غَيْرِ حِينَ صَلَاةٍ - فَقَامَ ، ثُمَّ رَكَعَ فَكَبَّرَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَامَ هُنَيْئَةً ، ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ هُنَيْئَةً - فَصَلَّى صَلَاةَ عُمَرَو بْنِ سَلَمَةَ شَيْخِنَا هَذَا - قَالَ أَيُّوبُ : كَانَ يَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ أَرَهُمْ يَفْعَلُونَهُ ، كَانَ يَقْعُدُ فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ »

٨١٩ - قال : فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَقْنَانَا عَنْهُ فَقَالَ : لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى أَهْلِيكُمْ ، صَلَّوْا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا ، صَلَّوْا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ أَحَدُكُمْ ، وَلْيَتَوَكَّمْ أَكْبَرَكُمْ »

٨٢٠ - عَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا يَسْمَعُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ « كَانَ سُجُودُ النَّبِيِّ ﷺ وَرُكُوعُهُ وَقُعُودُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

قريباً من السواء»

٨٢١ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال «إني لا آلو أن أصلي بكم كما رأيت النبي ﷺ يصلي بنا - قال ثابت : كان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه - كان إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول القائل قد نسي ، وبين السجدين حتى يقول القائل قد نسي »

قوله (باب المكث بين السجدين) في رواية الحموي بين السجود . **قوله** (ألا أنبشكم صلاة رسول الله ﷺ) الإناء يمدى بنفسه وبالباء ، قال الله تعالى (من أنباك هذا) وقال (قل أنبشكم بخير من ذلك) . **قوله** (قال) أي أبو قلابه (وذلك في غير حين صلاة) أي غير وقت صلاة من المفروضة ، ويتعين حله على ذلك حتى لا يدخل فيه أوقات المنع من النافذة لتزوية الصحابي عن التفتل حينئذ ، وليس في اليوم واليلة وقت أجمع على أنه غير وقت لصلاة من الخس إلا من طالع الشمس إلى زوالها ، وقد تقدم هذا الحديث في باب الطمانينة في الركوع ، وفي غيره . والغرض منه هنا قوله « ثم رفع رأسه هنية ، بعد قوله « ثم سجد » ، لأنه يقتضي الجلوس بين السجدين قدر الاعتدال . **قوله** (قال أيوب) أي بالسند المذكور إليه . **قوله** (كان يقعد في الثالثة أو الرابعة) هو شك من الراوي ، والمراد منه بيان جلسة الاستراحة ، وهي تقع بين الثالثة والرابعة كما تقع بين الأولى والثانية ، فكانه قال : كان يقعد في آخر الثالثة أو في أول الرابعة ، والمعنى واحد فشك الراوي أيهما قال ، وسيأتي الحديث بعد باب واحد بلفظ «فاذا كان في وتر من صلاته لم يهض حتى يستوي قاعدا» . **قوله** (فأتينا النبي ﷺ) هو مقول مالك بن الحويرث والفاء عاطفة على شيء محذوف تقديره أسلمنا فأتينا ، أو أرسلنا قومنا فأتينا ونحو ذلك ، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب الإمامة وفي الأذان ، وحديث البراء تقدم السلام عليه في « باب استواء الظهر في الركوع » ، وحديث أنس تقدم الكلام عليه في « باب الطمانينة حين يرفع رأسه من الركوع » ، وفي قوله في هذه الطريق « قال ثابت : كان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه الخ » إشعار بأن من غابهم كانوا لا يطيلون الجلوس بين السجدين ، ولكن السنة إذا ثبتت لا يزال من تمسك بها بمخالفة من خالفها ، وبالله المستعان

١٤١ - باب لا يفترش ذراعيه في السجود

وقال أبو حميد : سجد النبي ﷺ ووضع يديه غير مفترش ولا قابضها

٨٢٢ - **حدثنا** محمد بن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال « اعتدلوا في السجود ، ولا ييسط أحدكم ذراعيه انبساط السكبي » **قوله** (باب لا يفترش ذراعيه في السجود) يجوز في « يفترش » الجرم على الشيء والرفع على الشيء وهو بمعنى النهي ، قال الزين بن المنير : أخذ لفظ الترجمة من حديث أبي حميد ، والمعنى من حديث أنس ، وأراد بذلك أن الاقتراض المذكور في حديث أبي حميد بمعنى الانبساط في حديث أنس هـ . والذي يظهر لي أنه أشار إلى رواية أبي داود ، فإنه أخرج حديث الباب عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ « ولا يفترش » ، بدل ينسط . وروى أحمد

والترمذى وابن خزيمة من حديث جابر نحوه بلفظ ، اذا حمد أحدكم فليبتدل ولا يفترش ذراعيه ، الحديث ، ولمسلم عن عائشة نحوه . **قوله** (وقال أبو حميد الخ) هو طرف من حديث يأتي مطولا بعد ثلاثة أبواب . **قوله** (ولا فاضلها) أى بأن يضمنها ولا يما فيها عن جنبه . **قوله** (عن أنس) فى رواية أبي داود الطيالسى عند الترمذى وفى رواية بمعاذ عند الاسماعيلى كلاما عن شعبة التصريح بسباع قتادة له من أنس . **قوله** (اعتدلوا) أى كونوا متوسطين بين الإفراط والتقص ، وقال ابن دقيق العيد : لعل المراد بالاعتدال هنا وضع هيئة السجود على وفق الأمر ، لأن الاعتدال الحسى المطلوب فى الركوع لا يتأتى هنا ، فانه هناك استواء الظهر والعنق ، والمطلوب هنا ارتفاع الأسافل على الأعلى ، قال : وقد ذكر الحكم هنا مقرونا بعلته ، فان التشبه بالاشياء الحسية يناسب تركه فى الصلاة انتهى . والهيئة المنهى عنها أيضا مفسرة بالتهاون وقلة الاعتناء بالصلاة . **قوله** (ولا ينسبط) كذا لكثير بنون ساكنة قبل الموحدة والحموى ، وينسبط ، بثناة بعد موحدة ، وفى رواية ابن عساكر بموحدة ساكنة فقط وعليها اقتصص صاحب العمدة ، وقوله د انبساط ، بالنون فى الأولى والثالثة وبالثناة فى الثانية وهى ظاهرة والثالثة قدبرها ولا ينسبط ذراعيه فينبسط انبساط الكلب

١٤٢ - باب من استوى قاعدا فى وتر من صلاته ثم نهض

٨٢٣ - **حدثنا** محمد بن الصباح قال أخبرنا هشيم قال أخبرنا خالد الحذاء عن أبي قلابة قال أخبرنا مالك

ابن الحويرث الألبى أنه رأى النبى ﷺ يصل ، فاذا كان فى وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعدا » **قوله** (باب من استوى قاعدا فى وتر من صلاته) ذكر فيه حديث مالك بن الحويرث ومطابقته واضحة ، وفيه مشروعية جلسة الاستراحة ، وأخذها الشافعى وطائفة من أهل الحديث ، وعن أحد روايتان ، وذكر الخلال أن أحد رجوع إلى القول بها ، ولم يستحبها الأكثر ، واحتج الطحاوى بخلاف حديث أبي حميد هنا فانه ساقه بلفظ ، فقام ولم يتورك ، وأخرجه أبو داود أيضا كذلك قال : فلما تخالفا احتمل أن يكون ما فعله فى حديث مالك بن الحويرث لعله كانت به فقع لاجلها ، لا أن ذلك من سنة الصلاة ، ثم قسوى ذلك بأنها لو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص ، وتعقب بأن الاصل عدم العلة ، وبأن مالك بن الحويرث هو راوى حديث صلوا كما رأيتمونى أصلى ، لحكايته لصفات صلاة رسول الله ﷺ داخلة تحت هذا الامر . ويستدل بحديث ابى حميد المذكور على عدم وجوبها فكذا أنه تركها لبيان الجواز ، وتمسك من لم يقل باستحبها بقوله ﷺ لا تبادورنى بالقيام والقعود ، فاني قد بدنت ، فدل على أنه كان يفعلها لهذا السبب ، فلا يشرع إلا فى حق من اتفق له نحو ذلك ، وأما الذكر المخصوص فانها جلسة خفيفة جدا استغنى فيها بالتكبير المشروع للقيام ، فانها من جملة النهوض إلى القيام ، ومن حيث المعنى إن الساجد يضع يديه وركبتيه ورأسه بمزا اسكل عضو وضع ، فكذا ينبغي إذا رفع رأسه ويديه أن يميز رفع ركبتيه ، وإنما يتم ذلك بان مجلس ثم ينهض قائما . نيه عليه ناصر الدين بن المنير الحاشية ، ولم تتفق الروايات عن أبي حميد على نفي هذه الجلسة كما يفهمه صنيع الطحاوى ، بل أخرجه أبو داود أيضا من وجه آخر عنه بأخبارها ، وسيأتى ذلك عند الكلام على حديثه بعد ما بين إن شاء الله تعالى . وأما قول بعضهم : لو كانت سنة لذكرها كل من وصف صلاته ، فيقوى أنه فعلها للحاجة ففیه نظر ، فان السن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف ، وإنما أخذ مجموعها عن مجموعهم

١٤٣ - باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة

٨٢٤ - **حدثنا** ثعلب بن أسيد قال **حدثنا** وهيب عن أيوب عن أبي قلابة قال « جاءنا مالك بن الحويرث فسلم بنا في مسجدنا هذا فقال : إني لأصلّي بكم وما أريد الصلاة ، ولأكن أريد أن أريكم كيف رأيت النبي ﷺ يصلي . قال أيوب : فقلت لأبي قلابة وكيف كانت صلاته ؟ قال : مثل صلاة شيخنا هذا - يعني عمرو بن سيلة - قال أيوب : وكان ذلك الشيخ يُسمّى التكبير ، وإذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعتد على الأرض ، ثم قام »

قوله (باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة) أى « ركعة كانت ، وفي رواية المستمل والكشميني من الركتين أى الأولى والثالثة . **قوله** (عن السجدة) في رواية المذكورين « في السجدة ، وفي بعض نسخ أبي ذر « من السجدة ، وهي رواية الإسماعيلي ، وقد تقدم الكلام على حديث مالك بن الحويرث ، والغرض منه هنا ذكر الاعتدال على الأرض عند القيام من السجود أو الجلوس ، والإشارة إلى رد ما روى بخلاف ذلك ، فعند سعيد بن منصور بإسناد ضعيف عن أبي هريرة أنه **عليه السلام** كان ينهض على صدور قدميه ، وعن ابن مسعود مثله بإسناد صحيح ، وعن إبراهيم أنه كره أن يعتمد على يديه إذا نهض . فان قيل ترجم على كيفية الاعتدال ، والذي في الحديث اثبات الاعتدال فقط ، أجاب الكرماني بأن بيان الكيفية مستفاد من قوله جلس واعتد على الأرض ثم قام ، فكأنه أراد بالكيفية أن يقوم معتدلاً عن جلوس لا عن سجود . وقال ابن شيد : أفاد في الترجمة التي قبل هذه اثبات الجلوس في الأولى والثالثة ، وفي هذه أن ذلك الجلوس جلوس اعتدال على الأرض يتمكن ، بدليل الإتيان بمجرّد « ثم » الدال على الهبة وأنه ليس جلوس استيفاز ، فأفاد في الأولى مشروعية الحكم وفي الثانية صفته « ملخصاً » ، وفيه شيء إذ لو كان ذلك المراد لقال كيف يجلس مثلاً . وقيل يستفاد من الاعتدال أنه يكون باليد لأنه افتعال من العمد والمراد به الانكاء وهو باليد ، وروى عبد الرزاق عن ابن عمر أنه كان يقوم إذا رفع رأسه من السجدة معتدلاً على يديه قبل أن يرفعهما

١٤٤ - باب يُكبر وهو ينهض من السجدة

وكان ابن الزبير يُكبر في نهضته

٨٢٥ - **حدثنا** يحيى بن صالح قال **حدثنا** فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث قال « صلى لنا أبو سعيد ، فحمر بالتكبير حين رَفَعَ رأسه من السجود وحين سجد وحين رَفَعَ رأسه من الركعتين وقال : هكذا رأيت النبي ﷺ »

٨٢٦ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال **حدثنا** حماد بن زيد قال **حدثنا** غيلان بن جرير عن مطرف قال « صَلَّيْتُ أنا وعمران صلاة خلف علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، فسكن إذا سجد كبر ، وإذا رَفَعَ كبر ، وإذا

نهض من الركعتين كبراً . فلما سلم أخذ عمران يدي فقال : لقد صلى بنا هذا صلاة محمد ﷺ - أو قال - لقد ذكرتني هذا صلاة محمد ﷺ .

قوله (باب يكبر وهو ينهض من السجدين) ذهب أكثر العلماء إلى أن المصل يشرع في التكبير أو غيره عند ابتداء الخفض أو الرفع ، إلا أنه اختلف عن مالك في القيام إلى الثالثة من التشهد الأول ، فروى في الموطأ عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أنهم كانوا يكبرون في حال قيامهم ، وروى ابن وهب عنه أن التكبير بعد الاستواء أولى ، وفي المدونة : لا يكبر حتى يستوي قائماً . وجهه بعض أتباعه بأن تكبير الافتتاح يقع بعد القيام فينبغي أن يكون هذا نظيره من حيث أن الصلاة فرضت أولاً ركعتين ثم زيدت الرابعة فيكون افتتاح المزيد كافتتاح المزيد عليه . وكان ينبغي لصاحب هذا الكلام أن يستحب رفع اليدين حينئذ لتكمل المناسبة ، ولا قائل منهم به ^(١) **قوله** (وكان ابن الزبير) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح . **قوله** (صلى لنا أبو سعيد) أي الخدرى بالمدينة ، وبين الاسماعيل في روايته من طريق يونس بن محمد عن فليح سبب ذلك ولفظه : اشتكى أبو هريرة - أو غاب - فصلى أبو سعيد ، فجهر بالتكبير حين افتتح وحين ركع ، الحديث ، وزاد في آخره أيضاً : فلما انصرف قيل له : قد اختلف الناس على صلاتك ، فقام عند المنبر فقال : إني والله ما أبالي . اختلفت صلاتكم أم لم تختلف ، إني رأيت رسول الله ﷺ هكذا يصلي ، والذي يظهر أن الاختلاف بينهم كان في الجهر بالتكبير والأسرار به ، وكان مروان وغيره من بني أمية يسرونه كما تقدم في « باب إتمام التكبير في الركوع » ، وكان أبو هريرة يصلي بالناس في إمارة مروان على المدينة . وأما مقصود الباب فالمشهور عن أبي هريرة أنه كان يكبر حين يقوم ولا يؤخره حتى يستوي قائماً كما تقدم عن الموطأ ، وأما ما تقدم في « باب ما يقول الإمام ومن خلفه » من حديثه بلفظ : وإذا قام من السجدين قال الله أكبر ، فيحمل على أن المعنى إذا شرع في القيام ، قال الزين بن المنير : أجرى البخاري الترجمة وأثر ابن الزبير مجرى التبيين لحديثي الباب ، لأنهما ليسا صريحين في أن ابتداء التكبير يكون مع أول النهوض . وقال ابن رشيد : في هذه الترجمة إشكال ، لأنه ترجم فيها مضى « باب التكبير إذا قام من السجود » وأورد فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة وفيهما التنصيص على أنه يكبر في حالة النهوض ، وهو الذي اقتضته هذه الترجمة ، فكان ظاهرهما التكرار ويحمل قوله « من السجدين » على أنه أراد من الركعتين ، لأن الركعة تسمى سجدة مجازاً ، ثم استبعده ، ثم رجع أن المراد بهذه الترجمة بيان محل التكبير حين ينهض من السجدة الثانية بأنه إذا قعد على الترتيب يكون تكبيره في الرفع إلى القعود ولا يؤخره إلى ما بعد القعود ، ويتوجه ذلك بأن الترجمتين اللتين قبله فهما بيان الجلوس ، ثم بيان الاعتماد ، فبين في هذه الثالثة محل التكبير اهـ ملخصاً . ويحتمل أن يكون مراده بقوله « من السجدين » ما هو أعم من ذلك فيشمل ما قيل أولاً وثانياً ، ويؤيد ذلك اشتغال حديثي الباب على ذلك ، ففي حديث أبي سعيد « حين رفع رأسه من السجود » وحين قام من الركعتين ، وفي حديث عمران بن حصين « وإذا رفع كبر » وإذا نهض من الركعتين كبر ، وأما أثر ابن الزبير فيمكن شموله الأمرين لأن النهضة تحتملها ، لكن استعمالها في القيام أكثر ، وهذا يرجع لحل الأول

(١) بنى من المالكية . ولا رب أن السنة في ذلك التكبير حين ينهض إلى الخاتمة مع وضع اليدين كما ثبت ذلك من حديث ابن عمر وفيه . والله أعلم

قول البخارى اهـ . وليس كما قال ، فقد رويناها تاما في مسند القرباني أيضا بسنده إلى مكحول ، ومن طريقة البخارى أن الدليل إذا كان عاما وعمل بعمومه بعض العلماء رجح به وإن لم يحتاج به بمجرد ، وعرف من رواية مكحول أن المراد بأم الدرداء الصغرى التابعة لا الكبرى الصحابية لأنه أدرك الصغرى ولم يدرك الكبرى ، وعمل التسابى بمفرده ولو لم يخالف لا يحتاج به ، وإنما وقع الاختلاف في العمل بقول الصحابي كذلك ، ولم يورد البخارى أثر أم الدرداء ليحتاج به بل للتقوية . قوله (عن عبد الله بن عبد الله) أى ابن عمر ، وهو تابعي ثقة سمي باسم أبيه وكفى بكنيته . قوله (أنه أخبره) صريح في أن عبد الرحمن بن القاسم حمله عنه بلا واسطة ، وقد اختلف فيه الرواة عن مالك فأدخل ممن بن عيسى وغيره عنه فيه - بين عبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن عبد الله - القاسم بن محمد والد عبد الرحمن ، بين ذلك الاسماعيلي وغيره ، فكان عبد الرحمن سمعه من أبيه عنه ، ثم لقينه أو سمعه منه معه وبنته أبوه . قوله (وثنى اليسرى) لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثنيها هل يجلس فوقها أو يتورك ، ووقع في موطأ عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد فتنصب ورجله اليمنى وثنى اليسرى وجلس على ورکه اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم قال : أراى هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر وحدثنى أن أباه كان يفعل ذلك فتبين من رواية القاسم ما أجل في رواية ابنه ، وإنما اقتصر البخارى على رواية عبد الرحمن لتصريحه فيها بأن ذلك هو السنة لاقتضاء ذلك الرفع ، بخلاف رواية القاسم ، ورجح ذلك عنده حديث أبي حميد المفصل بين الجلوس الاول والثاني ، على أن الصفة المذكورة قد يقال إنها لا تخالف حديث أبي حميد لأن في الموطأ أيضا عن عبد الله بن دينار التصريح بأن جلوس ابن عمر المذكور كان في التشهد الاخير ، وروى النسائي من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد أن القاسم حدثه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال « من سنة الصلاة أن ينصب اليمنى ويجلس على اليسرى ، فإذا حلت هذه الرواية على التشهد الاول ورواية مالك على التشهد الاخير اتنى عنهما التعارض ووافق ذلك التفصيل المذكور في حديث أبي حميد والله أعلم . قوله (فقلت لأنك تفعل ذلك) أى التربع قال ابن عبد البر : اختلفوا في التربع في النافلة وفي الفريضة للبرص ، وأما الصحيح فلا يجوز له التربع في الفريضة باجماع العلماء ، كذا قال ، وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال « لأن أقعد على رصفتين أحب إلى من أن أقعد متربعاً في الصلاة ، وهذا يشعر بتحريمه عنده ، ولكن المشهور عن أكثر العلماء أن هيئة الجلوس في التشهد سنة ، فلعل ابن عبد البر أراد بنى الجواز لإثبات الكراهة . قوله (أن رجلى) كذا للاكثر ، وفي رواية حكاهما ابن التين « أن رجلاى ، ووجهها على أن إن بمعنى نعم ، ثم استأنف فقال « رجلاى لا تحملان ، أو على اللغة المشهورة لغة بنى الحارث ، ولها وجه آخر لم يذكره ، وقد ذكرت الأوجه في قراءة من قرأ (أن هذان لساحران) . قوله (لا تحملان) بتشديد النون ويجوز التخفيف ، قوله (عن خالد) هو ابن يزيد البلخي المصرى ، وهو من أقران سعيد ابن أبي هلال شيخه في هذا الحديث . قوله (قال حدثنا الليث) قائل ذلك هو يحيى بن بكير المذكور . والحاصل أن بين الليث وبين محمد بن عمرو بن حنبل في الرواية الأولى اثنين ، وبينهما في الرواية الثانية واسطة واحدة ، وي زيد ابن أبي حبيب مصرى معروف من صفار التابعين ، وي زيد بن محمد رفيقه في هذا الحديث من بنى قيس بن عزيمة بن المطلب مدنى سكن مصر ، وكل من فوقهم مدنى أيضا ، فالاستناد دائر بين مدنى ومصرى . وأردف الرواية النازلة بالرواية العالمية على عادة أهل الحديث ، وربما وقع لهم ضد ذلك معنى مناسب . قوله (أنه كان جالسا في نفر من

أصحاب رسول الله ﷺ) في رواية كريمة ، مع نفر ، وكذا اختلف على عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ، في رواية عامه عنه عند أبي داود وغيره ، سمعت أبا حميد في عشرة ، وفي رواية مشيم عنه عند سعيد بن منصور ، رأيت أبا حميد مع عشرة ، ولفظ «مع» يرجع أحد الاحتمالين في لفظ «وفي» ، لأنها محتملة لأن يكون أبو حميد من العشرة أو زائدا عليهم ، ثم إن رواية الليث ظاهرة في اتصاله بين محمد بن عمرو وأبي حميد ، ورواية عبد الحميد صريحة في ذلك . وزعم ابن القطان تبعاً للطحاوي أنه غير متصل لأمرين : أحدهما أن عيسى بن عبد الله ابن مالك رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء ، فأدخل بينه وبين الصحابة عباس بن سهل أخرجه أبو داود وغيره ، ثانيهما أن في بعض طرقه تسمية أبي قتادة في الصحابة المذكورين وأبو قتادة قديم الموت يصغر سن محمد بن عمرو بن عطاء عن إدراكه . والجواب عن ذلك : أما الأول فلا يضر الثقة المصرح بسماحه أن يدخل بينه وبين شيخه واسطة ، إما لزيادة في الحديث ، وإما ليثبت فيه ، وقد صرح محمد بن عمرو المذكور بسماحه فتكون رواية عيسى عنه من المزيد في متصل الأسانيد ، وأما الثاني فالعتمد فيه قول بعض أهل التاريخ إن أبا قتادة مات في خلافة علي وصلّى عليه علي وكان قتل علي سنة أربعين وإن محمد بن عمرو بن عطاء مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة فعلى هذا لم يدرك أبا قتادة ، والجواب أن أبا قتادة اختلف في وقت موته ، فقيل مات سنة أربع وخمسين وعلى هذا فلقاه محمد له يمكن ، وعلى الأول فلعلم من ذكر مقدار عمره أو وقت وفاته وهم ، أو الذي سمي أبا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسميته ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الحديث الذي رواه غلطاً لأن غيره من رواه معه عن محمد ابن عمرو بن عطاء أو عن عباس بن سهل قد وافقه . (فائدة : سمي من النفر المذكورين في رواية فليح عن عباس ابن سهل مع أبي حميد أبو العباس سهل بن سعد وأبو أسيد الساعدي ومحمد بن مسلمة أخرجهما أحمد وغيره ، وسمي منهم في رواية عيسى بن عبد الله عن عباس المذكورين سوى محمد بن مسلمة فذكر بدل أبو هريرة أخرجهما أبو داود وغيره ، وسمي منهم في رواية ابن إسحق عن عباس عند ابن خزيمة ، وفي رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء عند أبي داود والترمذي أبو قتادة ، وفي رواية عبد الحميد المذكورة أنهم كانوا عشرة كما تقدم ، ولم أقف على تسمية الباقيين . وقد اشتمل حديث أبي حميد هذا على جملة كثيرة من صفة الصلاة ، وسأبين ما في رواية غير الليث من الزيادة ناسبا كل زيادة إلى مخرجها إن شاء الله تعالى ، وقد أشرت قبل إلى مخارج الحديث ، لكن سياق الليث فيه حكاية أبي حميد لصفة الصلاة بالقول ، وكذا في رواية كل من رواه عن محمد بن عمرو بن حنبل ، ونحوه رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ، ووافقهما فليح عن عباس بن سهل ، وخالف الجميع عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس فحكى أن أبا حميد وصفها بالفعل ولفظه عند الطحاوي وابن حبان «قالوا فأرنا ، فقام يصلي وهم ينظرون ، فبدأ فكبر ، الحديث . ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون وصفها مرة بالقول ومرة بالفعل ، وهذا يؤيد ما جعلنا به أولاً ، فإن عيسى المذكور هو الذي زاد عباس بن سهل بين محمد بن عمرو بن عطاء وأبي حميد ، فكانت محمداً شهد هو وعباس حكاية أبي حميد بالقول فحملها عنه من تقدم ذكره ، وكان عباساً شهدها وحده بالفعل فسمع ذلك منه محمد بن عطاء فحدث بها كذلك ، وقد وافق عيسى أيضاً عنه عطاء بن خالد لكنه أهمهم عباس بن سهل أخرجه الطحاوي أيضاً ، ويقوى ذلك أن ابن خزيمة أخرجه من طريق ابن إسحق أن عباس بن سهل حدثه فساق الحديث بصفة الفعل أيضاً والله أعلم . قوله (أنا كنت أحفظكم) زاد

عبد الحميد قالوا فلم ؟ فوالله ما كنت بأكثرنا له اتباعا - وفي رواية الترمذي انبأنا - ولا أقدمنا له مصبة ، وفي رواية عيسى بن عبد الله قالوا فكيف ؟ قال : اتبع ذلك منه حتى حفظته ، زاد عبد الحميد قالوا فاعرض ، وفي روايته عند ابن حبان واستقبل القبلة ثم قال : الله أكبر ، وزاد فليح عند ابن خزيمة فيه ذكر الوضوء . **قوله** (جعل يديه حذو منكبيه) زاد ابن إسحق ، ثم قرأ بعض القرآن ، ونحوه لعبد الحميد . **قوله** (ثم هصر ظهره) بالهاء والصاد المهملة المفتوحين أي ثناه في استواء من غير تقويس ذكره الخطابي ، وفي رواية عيسى وغيره مفتح رأسه ولا مصوبه ، ونحوه لعبد الحميد ، وفي رواية فليح عند أبي داود ، فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما ، ووتر يديه فتعافى عن جنبيه ، وفي رواية ابن أبي عمير عن يزيد بن أبي حبيب ، وفرج بين أصابعه . **قوله** (فاذا رفع رأسه استوى) زاد عيسى عند أبي داود ، فقال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ، ورفع يديه ، ونحوه لعبد الحميد وزاد ، حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلا . **قوله** (حتى يعود كل قنار) الفقار بفتح الفاء والقاف جمع قنارة وهي عظام الظهر ، وهي العظام التي يقال لها خرز الظهر قاله القزاز . وقال ابن سيده : هي من الكامل إلى السج ، وحكي ثلث من نوار ابن الأعرابي أن عدتها سبعة عشر . وفي أمال الزواج : أصولها سبع غير الترابيع وعن الأصمعي : هي خمس وعشرون ، سبع في العنق وخمس في الصلب وبقية في أطراف الاضلاع ، وحكى المطالع أنه وقع في رواية الاصيل بفتح الفاء ، ولا بن السكن بكسرهما ، والصواب بفتحها ، وسيأتي ما فيه في آخر الحديث ، والمراد بذلك كمال الاعتدال . وفي رواية هشيم عن عبد الحميد ، ثم يمكث قائما حتى يقع كل عظم موضعه ، **قوله** (فاذا سجد وضع يديه غير مفترش) أي لهما ، ولابن حبان من رواية عتبة بن أبي حكيم عن عباس بن سهل ، غير مفترش ذراعيه **قوله** (ولا قابضهما) أي بأن يضمهما إليه ، وفي رواية عيسى ، فاذا سجد فرج بين نخذه غير حامل بطنه على شيء منها ، وفي رواية عتبة المذكورة ، ولا حامل بطنه على شيء من نخذه ، وفي رواية عبد الحميد ، جاني يديه عن جنبيه ، وفي رواية فليح ، ونحو يديه عن جنبيه ووضع يديه حذو منكبيه ، وفي رواية ابن إسحق ، فاعلوى على جنبيه وراحتيه وركبتيه وصدور قدميه حتى رأيت يابض إبطيه ما تحت منكبيه ، ثم ثبت حتى اطمان كل عظم منه ، ثم رفع رأسه فاعتدل ، وفي رواية عبد الحميد ، ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه ويثني رجله اليسرى فيعقد عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ، ونحوه في رواية عيسى بلفظ ، ثم كبر جالس فتورك ونصب قدمه الأخرى ثم كبر فسجد ، وهذا يخالف رواية عبد الحميد في صفة الجلوس ، ويقوى رواية عبد الحميد ، ورواية فليح عند ابن حبان بلفظ ، كان إذا جلس بين السجنتين افتش رجله اليسرى وأقبل به صدر النبي على قبلته ، وأورد مختصرا هكذا في كتاب الصلاة له ، وفي رواية ابن إسحق خلاف الروایتين ولنظرة فاعتدل على هقبیه وصدور قدميه ، فان لم يحمل على التعمد وإلا فرواية عبد الحميد أوجه . **قوله** (فاذا جلس في الركعتين) أي الاوليتين ليتشهد ، وفي رواية فليح ، ثم جلس فافتش رجله اليسرى وأقبل بصدور النبي على قبلته ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بإصبعه ، وفي رواية عيسى بن عبد الله ، ثم جلس بعد الركعتين حتى إذا هو أراد أن ينهض إلى القيام قام بتكبيره ، وهذا يخالف في الظاهر رواية عبد الحميد حيث قال ، إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه كما كبر عند افتتاح الصلاة ، ويمكن الجمع بينهما بأن التشبيه واقع على صفة التكبير لا على علوه ، ويكون معنى قوله ، إذا قام ، أي أراد القيام أو شرب فيه . **قوله** (وإذا جلس في الركعة الآخرة الخ) في رواية عبد الحميد ، حتى إذا كانت السجدة التي يكون فيها

التسليم ، وفي روايته عند ابن حبان ، التي تكون خاتمة الصلاة أخرج رجله اليسرى وقعد متوركا على شقه اليسرى ، زاد ابن إسحق في روايته ، ثم سلم ، وفي رواية عيسى عند الطحاوي ، قلنا سلم سلم عن يمينه سلام سليمان ورحمة الله وعن شماليه كذلك ، وفي رواية أبي حاتم عن عبد الحميد عند أبي دارود وغيره ، قالوا - أي الصحابة المذكورون - صدقت ، هكذا كان يصل ، وفي هذا الحديث حجة قوية للشافعي ومن قال بقوله في أن هيئة الجلوس في التشهد الأول مغايرة لهيئة الجلوس في الأخير ، وغالف في ذلك المالكية والحنفية فقالوا : يسوى بينهما ، لكن قال المالكية : يتورك فيهما كما جاء في التشهد الأخير ، وعكسه الآخرون . وقد قيل في حكمة المغايرة بينهما أنه أقرب إلى عدم اشتباه عدد الركعات ، ولأن الأول تمعنه حركة بخلاف الثاني ، ولأن المسبوق إذا رآه علم قدر ما سبق به ، واستدل به الشافعي أيضا على أن تشهد الصبح كالتشهد الأخير من غيره لعموم قوله ، في الركعة الأخيرة ، ، واختلف فيه قول أحمد ، والمشهور منه اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان . وفي الحديث من الفوائد أيضا جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره إذا أمن الإحجاب وأراد تأكيد ذلك عند من سمعه لما في التعليم والأخذ عن الأهل من الفضل . وفيه أن ، كان ، تستعمل فيما مضى وفيما يأتي لقول أبي حنيفة كنت أحفظكم وأراد استمراره على ذلك أشار إليه ابن التين . وفيه أنه كان يخفى على الكثير من الصحابة بعض الأحكام المتأخاة عن النبي ﷺ وربما تذكره بعضهم إذا ذكر . وفي الطرق التي أشرت إلى زيادتها جملة من صفة الصلاة ظاهرة لمن تدبر ذلك وتفهمه . قوله (وسمع الليث الخ) لإعلام منه بأن التعمنة الواقعة في إسناد هذا الحديث بمنزلة السماع ، وهو كلام المصنف ، ووم من جزم بأنه كلام يحيى بن بكير ، وقد وقع التصريح بتحديث ابن حنيفة يزيد في رواية ابن المبارك كما سيأتي . قوله (وقال أبو صالح عن الليث) يعني بإسناده الثاني عن الزبيرين ، كذلك وصله الطبراني عن مطلب بن شبيب وابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ كلاهما عن أبي صالح . عبد الله بن صالح كاتب الليث ، ووم من جزم بأن أبا صالح هنا هو ابن عبد الغفار الحراني . قوله (كل فزار) ضبط في روايتنا بتقديم الفاء على الغاء ، وكذا للأصلي ، وعند الباقيين بتقديم الغاء كرواية يحيى بن بكير ، اسكن ذكر صاحب المطالع أنهم كسروا الغاء ، وجزم جماعة من الأئمة بأن تقديم الغاء تصحيف ، وقال ابن التين : لم يتبين لي وجهه . قوله (وقال ابن المبارك الخ) وصله الجوزقي في جمعه وإبراهيم الحراني في غريبه وجمعر الفريابي في صفة الصلاة كلهم من طريق ابن المبارك بهذا الإسناد ، ووقع عندهم بلفظ ، حتى يمود كل فزار مكانه ، وهي نحو رواية يحيى بن بكير ، ووقع في رواية الكشميني وحده ، كل فزاره ، واختلف في ضبطه فقبل بهاء الضمير وقبل بهاء التأنيث أي حتى تمود كل عظمة من عظام الظهر مكانها ، والأول معناه حتى يمود جميع عظام ظهره . وأما رواية يحيى بن بكير ففيها إشكال ، وكأنه ذكر الضمير لأنه أعاده على لفظ الفقار ، والمعنى حتى يمود كل عظام مكانها ، أو استعمل الفقار للواحد تجوزا

١٤٦ - باب من لم ير التشهد الأول واجبا لأن النبي ﷺ قام من الركعتين ولم يرجع

٨٢٩ - حدثنا أبو الجان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني عبد الرحمن بن هرمز مولى بني عبد المطلب - وقال مرة - مولى ربيعة بن الحارث - أن عبد الله بن بختينة وهو من أزد شنوءة ، وهو حليف لبني عبد مناف ، وكان من أصحاب النبي ﷺ ، « أن النبي ﷺ صلى بهم الظهر ، فقام في الركعتين الأوليتين لم

يُجْلِسُ ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا قَفِىَ الصَّلَاةَ وَانْظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ، ثُمَّ سَلَّمَ ،

[الحديث ٨٢٩ - أخرجه في : ٨٣٠ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٣٣٠ ، ١٦٧٠]

قوله (باب من لم ير التشهد الأول واجبا لأن النبي ﷺ قام من الركعتين ولم يرجع) قال الذين بن المنير : ذكر في هذه الترجمة الحكم ودليله ، ولم يثبت الحكم مع ذلك كأن يقول باب لا يجب التشهد الأول ، وسببه ما يطرق الدليل المذكور من الاحتمال . وقد أشار الى معارضته في الترجمة التي تلى هذه حيث أوردتها بنظير ما أورد به الترجمة التي بعدها ، وفي لفظ حديث الباب فيها ما يشعر بالوجوب حيث قال « وعليه جلوس ، وهو محتمل أيضا ، وسيأتي الكلام على حديث التشهد ، وورد الأمر بالتشهد الأول أيضا . ووجه الدلالة من حديث الباب أنه لو كان واجبا لرجع اليه لما سجدوا به بعد أن قام كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث الباب في أبواب سجود السهو ، ويعرف منه أن قول ناصر الدين بن المنير في الحاشية : لو كان واجبا لسجدوا به ولم يسارعوا الى الموافقة على الترك ، غفلة عن الرواية المنصوص فيها على أنهم سجدوا به ، قال ابن بطال : والدليل على أن سجود السهو لا ينوب عن الواجب أنه لو نسي تكبيرة الإحرام لم يجز فكذلك التشهد ، ولأنه ذكر لا يجز به بحال فلم يجب كدعاء الافتتاح ، واحتج غيره بتقريره ﷺ الناس على متابعتهم بعد أن علم أنهم أعمدوا تركه ، وفيه نظر . ومن قال بوجوبه الليث وإسحق وأحمد في المشهور وهو قول لشافعي ، وفي رواية عند الحنفية . واحتج الطبري لوجوبه بأن الصلاة فرضت أولا ركعتين وكان التشهد فيها واجبا فلسا زيدت لم تكن الزيادة منزلة لذلك الواجب . وأجيب بان الزيادة لم تتعين في الأخيرتين بل يحتمل أن يكونا هما الفرض الأول والمزيد هما الركعتان الأولتان بالتشهد هما ، ويؤيده استمرار السلام بعد التشهد الأخير كما كان ، واحتج أيضا بأن من تعمد ترك الجلوس الأول بطلت صلاته ، وهذا لا يرد لأن من لا يوجه لا يبطل الصلاة بتركه . **قوله** (التشهد) هو تفعل من تشهد ، سمي بذلك لاشتغاله على النطق بشهادة الحق تغليبا لما على بقية أذكاره لشرافها . **قوله** (حدثني عبد الرحمن بن هرمز) هو الأعرج المذكور في الاسناد الذي بعده . **قوله** (مولى بنى عبد المطلب وقال سره) أى الزهرى (مولى ربيعة بن الحارث) ولا تنافي بينهما لأنه مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، فذكره أولا بمجد مواليه الأعلى وثانيا بمولاه الحقيقي . **قوله** (أزد شنوءة) بفتح الهجمة وسكون الزاى بعدها مهملة ثم معجمة مفتوحة ثم نون مضمومة وهجمة مفتوحة وزن فعولة قبيلة مشهورة . **قوله** (حليف لبنى عبد مناف) صواب لأن جده حالف المطلب بن عبد مناف قاله ابن سعد وغيره ، وسيأتي ما فيه في أبواب سجود السهو إن شاء الله تعالى . **قوله** (قام في الركعتين الأولين لم يجلس) أى للتشهد ، ووقع في رواية ابن عساكر « ولم يجلس » بزيادة وار ، وفي صحيح مسلم « فلم يجلس » بالفاء ، وسيأتي في السهو كذلك ، قال ابن رشيد : إذا أطلق في الأحاديث الجلوس في الصلاة من غير تقييد فالمراد به جلوس التشهد ، وهذا يظهر وجه مناسبة الحديث للترجمة

١٤٧ - باب التشهد في الأولى

٨٣٠ - **حدثنا قتيبة بن سعيد** قال **حدثنا بكر بن جعفر بن ربيعة** عن **الأعرج** عن **عبد الله بن مالك**

ابن بُحَيْنَةَ قَالَ « صَلَّى بنا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعُظْمَى ، فَنَامَ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ . فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ »

قوله (باب التشهد في الأولى) أى الجلسة الأولى من ثلاثة أو رابعة ، قال الكرماني : الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها أن الأولى لبيان عدم وجوب التشهد الأول ، والثانية لبيان مشروعيتها ، أى والمشروعية أعم من الواجب والمندوب . قوله (بكر) هو ابن مضر ، وعبد الله بن مالك ابن بحينة هو عبد الله بن بحينة المذكور في الاسناد الذي قبله ، وبحينة والد عبد الله على المشهور فينبغي أن تثبت الألف في ابن بحينة إذا ذكر مالك ويعرب اعراب عبد الله . (فائدة) : لا خلاف في أن الفاظ التشهد في الأولى كالتى في الأخيرة ، إلا ما روى الزهرى عن سالم قال : وكان ابن عمر لا يسلّم في التشهد الأول ، كان يرى ذلك نسخا لصلاته . قال الزهرى : فاما أنا فأسلّم ، يعنى قوله : السلام عليك أيها النبي - إلى - الصالحين ، هكذا أخرجه عبد الرزاق

١٤٨ - باب التشهد في الآخرة

٨٣١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ « كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَا : السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ . فَانْفَتَحَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ : التَّعِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - فَاذْكُرْ إِذَا قُلْتُمْوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ »

[الحديث ٨٣١ - أخرجه في : ٨٣٥ ، ١٢٠٢ ، ٦٢٣٠ ، ٦٢٦٥ ، ٦٢٦٨ ، ٧٢٨١]

قوله (باب التشهد في الآخرة) أى الجلسة الأخيرة ، قال ابن رشيد : ليس في حديث الباب تعيين محل القول ، لكن يؤخذ ذلك من قوله « فإذا صلى أحدكم فليقل » ، فإن ظاهر قوله « إذا صلى » أى أتم صلاته ، لكن تعذر الحمل على الحقيقة لأن التشهد لا يكون بعد السلام ، فلما تعين المجاز كان محله على آخر جزء من الصلاة أولى لأنه هو الأقرب إلى الحقيقة : قلت . وهذا التقرير على مذهب الجهم - في أن السلام جزء من الصلاة ، لا أنه لتحلل منها فقط ، والاشبه بتصرف البخارى أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه من تعيين محل القول كما سيأتى قريبا . قوله (عن شقيق) في رواية يحيى الآتية بعد باب « عن الأعشى حديثي شقيق » . قوله (كنا إذا صلينا) في رواية يحيى المذكورة « كنا إذا كنا مع النبي ﷺ في الصلاة » ، ولابن داود عن مسدد شيخ البخارى فيه « إذا جئنا ، ومثله للإسماعيل من رواية محمد بن خالد عن يحيى ، وله من رواية علي بن مسهر ، ولابن اسحق في مسنده عن عيسى بن يونس كلامهما عن الأعشى نحوه . قوله (قلنا السلام على جبريل) وقع في هذه الرواية اختصار ثبت في رواية يحيى المذكورة وهو « قلنا السلام على الله من عبادته ، كذا وقع للمصنف فيها ، وأخرجه أبو داود عن مسدد شيخ البخارى فيه فقال « قبل عبادته ، وكذا للمصنف في الاستئذان من طريق حفص بن غياث عن الأعشى وهو المشهور في أكثر الروايات

وبهذه الزيادة يتبين موقع قوله ﷺ ، إن الله هو السلام ، ولفظه في رواية يحيى المذكورة ، لا تقولوا السلام على الله ، فإن الله هو السلام . **قوله** (السلام على فلان وفلان) في رواية عبد الله بن نعيم عن الاعمش عند ابن ماجه يعنون الملائكة ، وللإسماعيلي من رواية علي بن مسهر ، فنعند الملائكة ، ومثله السراج من رواية محمد بن فضيل عن الاعمش بلفظ ، فنعند من الملائكة ما شاء الله . **قوله** (فالتفت) ظاهره أنه كلمهم بذلك في أثناء الصلاة ، ونحوه في رواية حصين عن أبي واثنا وهو شقيق عند المصنف ، في أواخر الصلاة بلفظ ، فسمعه النبي ﷺ فقال : قولوا ، لكن بين حفص بن غياث في روايته المذكورة المحلل الذي خاطبهم بذلك فيه وأنه بعد الفراغ من الصلاة ولفظه ، قلنا انصرف النبي ﷺ أقبل علينا بوجهه ، وفي رواية عيسى بن يونس أيضا ، قلنا انصرف من الصلاة قال . **قوله** (ان الله هو السلام) قال البيضاوي ما حاصله : انه ﷺ أنكر التسليم على الله وبين أن ذلك عكس ما يجب أن يقال ، فإن كل سلام ورحمة له ومنه وهو مالكها ومعطيا . وقال التوربشتي : وجه النهي عن السلام على الله لأنه المرجوع اليه بالمسائل المتعالي عن المعاني المذكورة فكيف يدعى له وهو المدعو على الحالات . وقال الخطابي : المراد أن الله هو ذو السلام فلا تقولوا السلام على الله فإن السلام منه بدأ واليه يعود ، ومرجع الأمر في إضافته اليه أنه ذو السلام من كل آفة وعيب . ويحتمل أن يكون مرجعها إلى حظ العبد فيما يطلبه من السلامة من الآفات والمهلك . وقال التوروي : معناه أن السلام اسم من أسماء الله تعالى ، يعنى السالم من النقائص ، ويقال : المسلم أولياء وقيل المسلم عليهم ، قال ابن الأباري أصرهم أن يصرفوه إلى الخلق لحاجتهم إلى السلامة وغناه سبحانه وتعالى عنها . **قوله** (فإذا صلى أحدكم فليقل) بين حفص في روايته المذكورة محل القول ولفظه ، فإذا جلس أحدكم في الصلاة ، وفي رواية حصين المذكورة ، إذا قعد أحدكم في الصلاة ، وللنسائي من طريق أبي الأحوص عن عبد الله ، كنا لا ندري ما نقول في كل ركعتين ، وأن محمدا علم فواتح الخير وخواتمه فقال : إذا قدمتم في كل ركعتين قولوا ، وله من طريق الأسود عن عبد الله ، فقولوا في كل جلسة ، ولابن خزيمة من وجه آخر عن الأسود عن عبد الله ، وعلني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها ، وزاد الطحاوي من هذا الوجه في أوله ، وأخذت التشهد من رسول الله ﷺ ولفظه كلمة كلمة ، وللصنف في الاقتذان من طريق أبي معمر عن ابن مسعود ، وعلني رسول الله ﷺ التشهد وكنتي بين كفيه كما يعلني السورة من القرآن ، واستدل بقوله ، فليقل ، على الوجوب خلافا لمن لم يقل به كالك ، وأجاب بعض المالكية بأن التسليم في الركوع والسجود مندوب ، وقد وقع الأمر به في قوله ﷺ لما نزلت ﴿ فسبح باسم ربك العظيم ﴾ ، اجعلوها في ركوعكم ، الحديث فكذلك التشهد ، وأجاب الكرمانى بأن الأمر حقيقته الوجوب فيحمل عليه إلا إذا دل دليل على خلافه ، ولولا الإجماع على عدم وجوب التسليم في الركوع والسجود لحمله على الوجوب انتهى . وفي دعوى هذا الإجماع نظر ، فإن أحد يقول بوجوبه ويقول بوجوب التشهد الأول أيضا ، ورواية أبي الأحوص المتقدمة وغيرها تقويه ، وقد قدمنا ما فيه قبل بياب ، وقد جاء عن ابن مسعود التصريح بفرضية التشهد ، وذلك فيما رواه الدارقطني وغيره باسناد صحيح من طريق علقمة عن ابن مسعود ، وكنا لا ندري ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد . **قوله** (التحيات) جمع تحية ومعناها السلام وقيل البقاء وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك . وقال أبو سعيد الضرير : ليست التحية الملك نفسه لكنها الكلام الذي يحيا به الملك . وقال ابن قتيبة : لم يكن يحيا إلا الملك خاصة ، وكان لكل ملك تحية تخصه فلها جمعت ،

فكان المعنى التحيات التي كانوا يسلمون بها على الملوك كلها مستحقة لله . وقال الخطابي ثم البغوى : ولم يكن في تحياتهم شيء يصلح لثناء على الله ، فلماذا أبهم ألفاظها واستعمل منها معنى التعظيم فقال : قولوا التحيات لله ، أى أنواع التعظيم له . وقال الهب الطبرى : يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركا بين المعاني المقدم ذكرها ، وكونها بمعنى السلام أنسب هنا . قوله (والصلوات) قيل المراد الخس ، أو ما هو أعم من ذلك من الفرائض والنوافل في كل شريعة ، وقيل المراد العبادات كلها ، وقيل الدعوات ، وقيل المراد الرحمة ، وقيل التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات الفعلية والطيبات الصدقات (١) المالية . قوله (والطيبات) أى ما طاب من الكلام وحسن أن يثنى به على الله دون ما لا يليق بصفاته عما كان الملوك يحبون به ، وقيل الطيبات ذكر الله ، وقيل الأقوال الصالحة كالثناء والثناء ، وقيل الاعمال الصالحة وهو أعم ، قال ابن دقيق العيد : إذا حمل التحية على السلام فيكون التقدير التحيات التي تعظم بها الملوك مستمرة لله ، وإذا حمل على البقاء فلا شك في اختصاص الله به ، وكذلك الملك الحقيقى والعظمة الثابتة ، وإذا حملت الصلاة على السجد أو الجفء كان التقدير أنها لله واجبة لا يجوز أن يقصد بها غيره . وإذا حملت على الرحمة فيكون معنى قوله لله ، أنه المتفضل بها لأن الرحمة الثابتة لله يؤتى بها من يشاء . وإذا حملت على السعاء فظاهر ، وأما الطيبات فقد فسرتم بالأقوال ، ولعل تفسيرها بما هو أعم أولى فتشمل الأفعال والأقوال والأوصاف ، وطيبها كونها كاملة خالصة عن الشوائب . وقال القرطبي : قوله « لله » فيه تنبيه على الإخلاص في العبادة ، أى أن ذلك لا يفعل إلا لله ، ويحتمل أن يراد به الاعتراف بأن ملك الملوك وغير ذلك مما ذكر كله في الحقيقة لله تعالى . وقال البيضاوى : يحتمل أن يكون والصلوات والطيبات عطفًا على التحيات ، ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ وخبره عنوف والطيبات معطوفة عليها والواو الأولى لعطف الجملة على الجملة ، والثانية لعطف المفرد على الجملة . وقال ابن مالك : إن جمعت التحيات مبتدأ ولم تكن صفة لموصوف محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ لثلاث بمطف نعت على منوثة فيكون من باب عطف الجمل بعضها على بعض ، وكل جملة مستقلة بغايتها ، وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو . قوله (السلام عليك أيها النبي) قال النووي : يجوز فيه وفيها بعده أى السلام حذف اللام وإثباتها والانباء أفضل وهو الموجود في روايات الصحيحين . قلت : لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام ، وإنما اختلف ذلك في حديث ابن عباس وهو من أفراد مسلم ، قال الطبري : أصل سلام عليك سلب سلاما عليك ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ، وعدل من النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبوت المعنى واستقراره ، ثم التعريف إما لقصد التقدير ، أى ذلك السلام الذى وجه إلى الرسل والانباء عليك أيها النبي ، وكذلك السلام الذى وجه إلى الأمم السالفة علينا وعلى إخواننا ، ولما للجنس والمعنى أن حقيقة السلام الذى يعرفه كل واحد وعن يصدروا على من يؤلف عليك علينا ، ويجوز أن يكون لقصد الخارجى إشارة إلى قوله تعالى (وسلام على عباده الذين اصطفى) قال : ولا شك أن هذه التقادير أولى من تقدير التكرار انتهى . وحكى صاحب الاقليد عن أبي حامد أن التذكير فيه للتعظيم ، وهو وجه من وجوه الترجيح لا يقصر عن الوجوه المتقدمة . وقال البيضاوى : عليهم أن يفردوه **عليهم** بالذكر لشرفه ومزيد حقه عليهم ، ثم عليهم أن يخصوا أنفسهم أولا لأن الاهتمام بها أهم ، ثم أحرم بتعميم السلام على الصالحين إعلاما منه بأن البقاء للؤمنين يبنى أن يكون شاملا لهم . وقال التوربشقي :

(١) في المخطوطة : العبادات .

السلام بمعنى السلامة كلقام والمقامة ، والسلام من أسماء الله تعالى وضع المصدر موضع الاسم مبالغة ، والمعنى أنه سالم من كل صيب وآفة ونقص وفساد ، ومعنى قولنا السلام عليك الداء أى سلت من المسكاره ، وقيل معناه اسم السلام عليك كأنه تبرك عليه باسم الله تعالى . فان قيل كيف شرع هذا اللفظ وهو خطاب بشر مع كونه منها عنه في الصلاة ؟ فالجواب أن ذلك من خصائصه ﷺ ، فان قيل ما الحكمة في العدول عن الغيبة إلى الخطاب في قوله عليك أيها النبي مع أن لفظ الغيبة هو الذي يقتضيه السياق كأن يقول السلام على النبي فيقتل من تحية الله إلى تحية النبي ثم إلى تحية النفس ثم إلى الصالحين ، أجاب الطيبي بما محصله : نحن تتبع لفظ الرسول بيمينه الذي كان عليه الصحابة . ويحتمل أن يقال على طريق أهل العرفان : إن المصلين لما استفتحوا باب المكورت بالتحيات أذن لهم بالدخول في حريم الحى الذى لا يموت فمرت أعينهم بالمناجاة فنهوا على أن ذلك بواسطة نبي الرحمة وبركة متابعتهم فالتفتوا فإذا الحبيب في حرم الحبيب حاضر فأقبلوا عليه قائلين : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اهـ . وقد ورد في بعض طرق حديث ابن مسعود هذا ما يقتضى المغايرة بين زمانه ﷺ فيقال بلفظ الخطاب ، وأما بعده فيقال بلفظ الغيبة ، وهو عما يخش في وجه الاحتمال المذكور ، ففي الاستئذان من صحيح البخارى من طريق أبي معمر عن ابن مسعود بعد أن ساق حديث التشهد قال وهو بين ظهرائنا ، فلما قبض قلنا السلام ، يعنى على النبي ، كذا وقع في البخارى ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والسراج والجوزقي وأبو نعيم الإصبهاني والبيهقي من طرق متعددة إلى أبي نعيم شيخ البخارى فيه بلفظ فلما قبض قلنا السلام على النبي ، بحذف لفظ يعنى ، وكذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي نعيم ، قال السبكي في شرح المنهاج بعد أن ذكر هذه الرواية من عند أبي عوانة وحده : إن صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي ﷺ غير واجب فيقال السلام على النبي . قلت : قد صح بلاربيب وقد وجدت له متابعا قويا : قال عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أن الصحابة كانوا يقولون والنبي ﷺ حى : السلام عليك أيها النبي ، فلما مات قالوا : السلام على النبي ، وهذا إسناد صحيح . وأما ما روى سعيد بن منصور من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي ﷺ عليهم التشهد فذكره قال فقال ابن عباس : إنما كنا نقول السلام عليك أيها النبي إذ كان حيا ، فقال ابن مسعود : هكذا علينا وهكذا نعلم ، فظاهر أن ابن عباس قاله بحاشا وأن ابن مسعود لم يرجع إليه ، لكن رواية أبي معمر أصح لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه والاستناد إليه مع ذلك ضعيف ، فان قيل لم عدل عن الوصف بالرسالة إلى الوصف بالنبوة مع أن الوصف بالرسالة أعم في حق البشر ؟ أجاب بعضهم بأن الحكمة في ذلك أن يجمع له الوصفين لكونه وصفه بالرسالة في آخر التشهد وإن كان الرسول البشرى يستلزم النبوة ، لكن التصريح بهما أبلغ . قيل والحكمة في تقديم الوصف بالنبوة أنها كذا وجدت في الخارج لنزول قوله تعالى ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ قبل قوله ﴿ يا أيها المدثر قم فأندب ﴾ والله أعلم . قوله (ورحمة الله) أى إحسانه ، (وبركاته) أى زيادته من كل خير . قوله (السلام علينا) استدله على استيعاب البداة بالنفس في الدعاء وفي الترمذى مصححا من حديث أبي بن كعب ، أن رسول الله ﷺ كان إذا ذكر أحدا فدعا له بدأ بنفسه ، وأصله في مسلم ، ومنه قول نوح وإبراهيم عليهما السلام كما في التنزيل . قوله (عباد الله الصالحين) الأشهر في تفسير الصالح أنه القائم بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده وتتفاوت درجاته ، قال الترمذى الحكيم : من أراد أن يحظى بهذا السلام الذى يسله الخلق في الصلاة فليسكن عبدا صالحا وإلا حرم هذا الفضل العظيم . وقال الفاكهاني : ينبغي

للصل أن يستحضر في هذا المحل جميع الأنبياء والملائكة والمؤمنين ، يعني ليتوافق لفظه مع قصده . **قوله** (فانكم إذا قلمتموها) أى : وحل عباد الله الصالحين ، وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وبين قوله أشهد الخ ، وإيماء قدمت للاهتمام بها لكونه أنكر عليهم عد الملائكة واحدا واحدا ولا يمكن استيعابهم لهم مع ذلك ، فعملهم لفظا يشمل الجميع مع غير الملائكة من النبيين والمرسلين والصديقين وغيرهم بغير مشقة ، وهذا من جوامع السكلم التي أوتىها ﷺ ، وإل ذلك الإشارة بقول ابن مسعود : وإن محمدا علم فوائح الخير وخواتمه ، كما تقدم . وقد ورد في بعض طرقه سياق التشهد متواليا وتأخير الكلام المذكور بعد ، وهو من تصرف الرواة ، وسيأتي في أواخر الصلاة .

قوله (كل عبد لله صالح) استدل به على أن الجمع المضاف والجمع المحل بالالف واللام يعم ، لقوله أولا عباد الله الصالحين ثم قال أصابت كل عبد صالح . وقال القرطبي : فيه دليل على أن جمع التفسير للعموم ، وفي هذه العبارة نظر واستدل به على أن للعموم صيغة ، قال ابن دقيق العيد : وهو مقطوع به عندنا في لسان العرب وتصرفات ألفاظ الكتاب والسنة ، قال : والاستدلال بهذا فرد من أفراد لا تخصي ، لا للاقتصار عليه . **قوله** (في السماء والأرض) في رواية مسند عن يحيى : أو بين السماء والأرض ، والشك فيه من مسدد ، وإلا فقد رواه غيره عن يحيى بلفظ : من أهل السماء والأرض ، أخرجه الاسماعيلي وغيره . **قوله** (أشهد أن لا إله إلا الله) زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه : وحده لا شريك له ، وسنده ضعيف ، لكن ثبتت هذه الزيادة في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطن . وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني ، إلا أن سنده ضعيف . وقد روى أبو داود من وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد : أشهد أن لا إله إلا الله ، قال ابن عمر : زدنا فيها : وحده لا شريك له ، وهذا ظاهره الوقف . **قوله** (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) لم تختلف الطرق عن ابن مسعود في ذلك ، وكذا هو في حديث أبي موسى وابن عمر وعائشة المذكور وجار وابن الزبير عند الطحاوي وغيره ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : بينا النبي ﷺ يعلم التشهد إذ قال رجل : وأشهد أن محمدا رسوله وعبده ، فقال عليه الصلاة والسلام : لقد كنت عبدا قبل أن أكون رسولا . قل : عبده ورسوله ، ورجاله ثقات إلا أنه مرسل ، وفي حديث ابن عباس عند مسلم وأصحاب السنن : وأشهد أن محمدا رسول الله ، ومنهم من حذف : وأشهد ، ورواه ابن ماجه بلفظ ابن مسعود ، قال الترمذي : حديث ابن مسعود روى عنه من غير وجه ، وهو أصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم . قال : وذهب الشافعي إلى حديث ابن عباس في التشهد ، وقال الزاد لما سئل عن أصح حديث في التشهد قال : هو عندى حديث ابن مسعود ، وروى من نيف وعشرين طريقا ، ثم سرد أكثرها وقال : لا أعلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجالا . ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك ، وعن جزم بذلك البغوي في شرح السنة ، ومن رجحانه أنه متفق عليه دون غيره ، وأن الرواة عنه من الثقات لم يختلفوا في ألفاظه بخلاف غيره ، وأنه تلقاه عن النبي ﷺ تلقينا فروى الطحاوي من طريق الأسود بن يزيد عنه قال : أخذت التشهد من في رسول الله ﷺ ولقننيه كلمة كلمة ، وقد تقدم أن في رواية أبي معمر عنه : وعلى رسول الله ﷺ التشهد وكفى بين كفيه ، ولابن أبي شيبة وغيره من رواية جامع بن أبي راشد عن أبي وائل عنه قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ، وقد وافقه على هذا اللفظ أبو سعيد الخدري وساقه بلفظ ابن مسعود أخرجه الطحاوي ، لكن هذا الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عند مسلم

ورجح أيضا بثبوت الواو في الصلوات والطيبات ، وهي تقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فتكون كل جملة ثناء مستقلا ، بخلاف ما إذا حذف فانها تكون صفة لما قبلها ، وتمتد الثناء في الاول صريح فيكون أولى ، ولو قيل إن الواو مقدرة في الثاني ، ورجح بأنه ورد بصيغة الأمر بخلاف غيره فانه مجرد حكاية . ولاحد من حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ عليه التشهد وأمره أن يعلمه الناس ، ولم ينقل ذلك لغيره ، فيه دلائل على مزبته . وقال الشافعي بعد أن أخرج حديث ابن عباس : رويت أحاديث في التشهد مختلفة ، وكان هذا أحب إلى لأنه أكملها . وقال في موضع آخر ، وقد سئل عن اختياره تشهد ابن عباس : لما رأيته واسما وسمعت عن ابن عباس صحيبا كان عندي أجمع وأكثر لفظا من غيره ، وأخذت به غير منف لم يأخذ بغيره مما صح . ورجحه بعضهم بكونه مناسبا للفظ القرآن في قوله تعالى (تحية من عند الله مباركة طيبة) وأما من روجه بكون ابن عباس من أحداث الصحابة فيكون اضبط لما روى ، أو بأنه أقدم من رواه ، أو بكون إسناده حديثه حجازيا وإسناده ابن مسعود كوفيا وهو مما يرجح به فلا طائل فيه لمن أنصف ، نعم يمكن أن يقال إن الزيادة التي في حديث ابن عباس وهي المباركات ، لا تأتي رواية ابن مسعود ، ورجح الأخذ بها لكون أخذها عن النبي ﷺ كان في الأخير ، وقد اختار مالك وأصحابه تشهد عمر لكونه عليه الناس وهو على المنبر ولم ينكره فيكون إجماعا ، ولنقله نحو حديث ابن عباس إلا أنه قال دوايكات ، بدل المباركات وكأنه بالمعنى ، لكن أورد على الشافعي زيادة د بسم الله ، في أول التشهد ، ووقع ذاك في رواية عمر المذكورة لكن من طريق هشام بن عروة عن أبيه لا من طريق الزهري عن عروة التي أخرجهما مالك أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وغيرهما وصححه الحاكم مع كونه موقوفا ، وثبت في الموطأ أيضا عن ابن عمر موقوفا ووقع أيضا في حديث جابر المرفوع فنقد به أيمن بن ثابت بالنون ثم الموحدة عن أبي الزبير عنه ، وحكم الحفاظ - البخاوي وغيره - على أنه أخطأ في إسناده وأن الصواب رواية أبي الزبير عن طلوس وغيره عن ابن عباس . وفي الجملة لم تصح هذه الزيادة . وقد ترجم البيهقي عليها د من استحب أو أباح التسمية قبل التحية ، وهو وجه لبعض الشافعية وضعف ، ويدل على عدم اعتبارها أنه ثبت في حديث أبي موسى المرفوع في التشهد وغيره ، فإذا قد أحكم فليكن أول قوله التحيات لله ، الحديث كذا رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بسنده ، وأخرج مسلم من طريق عبد الرزاق هذه ، وقد أنكر ابن مسعود وابن عباس وغيرهما على من زادها أخرجه البيهقي وغيره . ثم إن هذا الاختلاف إنما هو في الأفضل وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك ، ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل ما ثبت ، لكن كلام الطحاوي يشعر بأن بعض العلماء يقول بوجود التشهد المروي عن عمر ، وذهب مائة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى اختيار تشهد ابن مسعود ، وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيع ، وقد تقدم الكلام عن المالكية أن التشهد مطلقا غير واجب ، والمعروف عند الحنفية أنه واجب لا فرض ، بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفينهم . وقال الشافعي : هو فرض ، لكن قال : لو لم يزد رجل على قوله د التحيات لله سلام عليك أيها النبي الخ ، كرهت ذلك له ولم أر عليه إعادة ، هذا لفظه في الام . وقال صاحب الروضة تيمنا لاصله : وأما أقل التشهد فنص الشافعي وأكثر الاصحاب إلى أنه .. قد ذكره ، لكنه قال د وأن محمدا رسول الله ، قال : وقله ابن كعب والصيدلاني فقالا د وأشهد أن محمدا رسول الله ، لكن أسقطا د وبركانه ، اه . وقد استشكل جواز حذف الصلوات ، مع ثبوتها في جميع الروايات الصحيحة وكذلك الطيبات ، مع جزم جماعة من الشافعية بأن المقصر

عليه هو الثابت في جميع الروايات ، ومنهم من وجه الحذف بكونهما صفتين كما هو الظاهر من سياق ابن عباس ، لكن يمكن على هذا ما تقدم من البحث في ثبوت العطف فهما في سياق غيره وهو يقتضى المفارقة . (فائدة) : قال القفال في فتاويه : ترك الصلاة يضرب بجميع المسلمين لأن المصل يقول : اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات ، ولا بد أن يقول في التشهد « السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » فيكون مقصرا بخدمة الله وفي حق رسوله وفي حق نفسه وفي حق كافة المسلمين ، ولذلك عظمت المعصية بتركها . واستنبط منه السبكي أن في الصلاة حقا للعباد مع حق الله ، وأن من تركها أخل بحق جميع المؤمنين من مضى ومن يحى . إلى يوم القيامة لوجوب قوله فيها « السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » . (تنبيه) : ذكر خلف في الاطراف أن في بعض النسخ من صحيح البخارى عقب حديث الباب في التشهد عن أبي نعيم « حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن الاعمش ومنصور وحاد عن أبي وائل ، وبذلك جزم أبو نعيم في مستخرجه فأخرجه من طريق أبي نعيم عن الاعمش به . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان به ، ثم أخرجه من طريق أبي نعيم عن يوسف بن سليمان وقال : أخرجه البخارى عن أبي نعيم فيما أرى ١٥ . وبذلك جزم المزى في الاطراف ، ولم أره في شيء من الروايات التي اتصلت لنا هنا لا عن قبيصة ولا عن أبي نعيم عن سيف ، نعم هو في الاستئذان عن أبي نعيم : بهذا الاسناد . والله أعلم

١٤٩ - باب الدعاء قبل السلام

٨٣٢ - **حدثنا أبو الهيثم** قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرنا عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي عليها السلام أخبرته « أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة : اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال ، وأعوذ بك من فتنة الحيا وفتنة المات . اللهم إني أعوذ بك من الأثم والمغرم . فقال له قائل : ما أكثر ما تستعيذ من المغرم ؟ فقال : إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ، ووعد فأخلف »

[الحديث ٨٣٢ - اطرافه في : ٨٣٣ ، ٢٣٩٧ ، ٦٣٦٨ ، ٦٢٧٥ ، ٦٣٧٦ ، ٦٣٧٧ ، ٧١٢٩]

٨٣٣ - **وعن الزهري** قال أخبرني عروة أن عائشة رضى الله عنها قالت « سمعت رسول الله ﷺ يستعيذ في صلاته من فتنة الدجال »

٨٣٤ - **حدثنا قتيبة بن سعيد** قال حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو « عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ : علني دعاء أدعوه به في صلاتي . قال قل : اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم »

[الحديث ٨٣٤ - طرفاه في : ٦٣٦٦ ، ٧٣٨٨]

قوله (باب الدعاء قبل السلام) أى بعد التشهد ، هذا الذى يتبادر من ترتيبه ، لكن قوله في الحديث وكان يدعو في الصلاة ، لا يفيد فيه ما بعد التشهد . وأجابه الكرماني فقال : من حيث ان لكل مقام ذكرا مخصوصا فتمين أن

يكون محله بعد الفراغ من الكل ١ هـ . وفيه نظر ، لأن التمين الذي ادعاه لا يختص بهذا المحل لورود الأمر بالدعاء في السجود ، فكأن السجود ذكراً مخصوصاً ومع ذلك أمر فيه بالدعاء فكذلك الجلوس في آخر الصلاة له ذكر مخصوص وأمر فيه مع ذلك بالدعاء إذا فرغ منه . وأيضاً فإن هذا هو ترتيب البخاري ، لكنه مطالب بدليل اختصاص هذا المحل بهذا الذكر ، ولو قطع النظر عن ترتيبه لم يكن بين الترجمة والحديث منافاة ، لأن قبل السلام يصنع على جميع الأركان ، وبذلك جزم الزين بن المنير وأشار إليه النووي ، وسأذكر كلامه آخر الباب . وقال ابن دقيق العيد في الكلام على حديث أبي بكر - وهو ثاني حديثي الباب - هذا يقتضي الأمر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله ، ولعل الأولى أن يكون في أحد موطنين - السجود أو التشهد - لأنهما أمر فيهما بالدعاء . قلت : والذي يظهر لي أن البخاري أشار إلى ما ورد في بعض الطرق من تعيينه بهذا المحل ، فقد وقع في بعض طرق حديث ابن مسعود بعد ذكر التشهد ثم لينخير من الدعاء ما شاء ، وسيأتي البحث فيه . ثم قد أخرج ابن خزيمة من رواية ابن جريج أخيراً عبد الله بن طاوس عن أبيه أنه كان يقول بعد التشهد كلمات يعظمهن جداً . قلت في المتن (١) كليها ؟ قال بل في التشهد الأخير ، قلت : ما هي ؟ قال : أعوذ بالله من عذاب القبر ، الحديث . قال ابن جريج : أخبرني عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . ولمسلم من طريق محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة مرفوعاً : إذا تشهد أحدكم فليقل ، فذكر نحوه . هذه رواية وكيع عن الأوزاعي عنه ، وأخرجه أيضاً من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي بلفظ : إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير ، فذكره ، وصرح بالتحديث في جميع الاسناد ، فهذا فيه تعيين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشهد ، فيكون سابقاً على غيره من الأدعية . وما ورد الإذن فيه أن المصلي يتخير من الدعاء ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة وقبل السلام . قوله (من عذاب القبر) فيه رد على من أنكروه ، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . قوله (من قننة المسيح الدجال) قال أهل اللغة : القننة الامتحان والاختبار ، قال عياض : واستعمالها في العرف لكشف ما يكره ١ هـ . وتطلق على القتل والإحراق والتسمية وغير ذلك . والمسيح بفتح الميم وتخفيف المهملة المكسورة وآخره حاء مهملة يطلق على الدجال وعلى عيسى بن مريم عليه السلام ، لكن إذا أريد الدجال قيد به . وقال أبو داود في السنن : المسيح مثقل الدجال وخفف عيسى ، والمشهور الأول . وأما ما نقل الفربري في رواية المستمل وحده عنه عن خلف بن عامر وهو الهمداني أحد الحفاظ أن المسيح بالتشديد والتخفيف واحد يقال للدجال ويقال لعيسى وأنه لا فرق بينهما بمعنى لا اختصاص لأحدهما بأحد الأمرين فهو رأى ثالث . وقال الجوهرى : من قاله بالتخفيف فلمسحه الأض ، ومن قاله بالتشديد فلكونه مسح العين . وحكى بعضهم أنه قال بالحاء المعجمة في الدجال ونسب قائله إلى التصحيف . واختلف في تلقب الدجال بذلك فقيل : لأنه مسح العين وقيل لأن أحد شقي وجهه خلقي مسحاً لا عين فيه ولا حاجب ، وقيل لأنه مسح الأرض إذا خرج . وأما عيسى فقيل : سمي بذلك لأنه خرج من بطن أمه مسحاً بالدن ، وقيل لأن ذكره مسحاً ، وقيل لأنه كان لا يمسح ذا حافة إلا برى ، وقيل لأنه كان يمسح الأرض بسياحته ، وقيل لأن رجله كانت لا أغص لها ، وقيل لبسه المسوح ، وقيل هو بالعبرانية ماشيخا ففرب المسيح ، وقيل المسيح الصديق كما سيأتي في التفسير ذكر قائله إن شاء الله تعالى . وذكر شيخنا الشيخ محمد الدين الشيرازي صاحب القاموس أنه جمع في سبب تسمية عيسى بذلك خمسين قولاً أوردها في

شرح المشارق . **قوله** (فتنة الحيا وفتنة المات) قال ابن دقيق العيد : فتنة الحيا ما يمرض للانسان مدة حياته من الالتئان بالدنيا والشهوات والجهالات ، وأعظمها والعياذ بالله أمر الحاتمة عند الموت . وفتنة المات يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أضيف اليه لقربها منه ، ويكون المراد بفتنة الحيا على هذا ما قبل ذلك ، ويجوز أن يراد بها فتنة القبر ، وقد صح معنى في حديث أسماء الآتي في الجنائز ، إنكم تفتنون في قبوركم مثل أول قريبا من فتنة الدجال ، ولا يكون مع هذا الوجه متكررا مع قوله ، عذاب القبر ، لأن العذاب مرتب عن الفتنة والسبب غير المسبب . وقيل أراد بفتنة الحيا الابتلاء مع زوال الصبر ، وبفتنة المات السؤال في القبر مع الحيرة ، وهذا من العام بعد الخاص ، لأن عذاب القبر داخل تحت فتنة المات ، وفتنة الدجال داخلة تحت فتنة الحيا . وأخرج الحكم الترمذي في نوادر الأصول عن سفیان الثوري أن الميت إذا سئل ، من ربك ، تراه له الشيطان فيشير إلى نفسه أني أنا ربك فلماذا ورد سؤال التثبيت له حين يسأل . ثم أخرج بسند جيد إلى عمرو بن مرة كانوا يستحبون إذا وضع الميت في القبر أن يقولوا : اللهم أعذه من الشيطان . **قوله** (والمغرم) أى الذئب ، يقال غرم بكسر الراء أى أذنب . قيل والمراد به ما يستدان فيما لا يجوز وفيما يجوز ثم يصجر عن أدائه ، ويحتمل أن يراد به ما هو أهم من ذلك . وقد استعاذ عليه السلام من غلبة الدين . وقال القرطبي : المغرم الغرم ، وقد نبه في الحديث على الضرر اللاحق من المغرم . والله أعلم . **قوله** (فقال له قائل) لم أقف على اسمه ، ثم وجدت في رواية للنسائي من طريق معمر عن الزهري أن السائل عن ذلك عائشة ولفظها ، قلت : يا رسول الله ما أكثر ما تستعذ الخ . **قوله** (ما أكثر) يفتح الراء على التعجب . وقوله (اذا غرم) بكسر الراء . **قوله** (ووعد فأخلف) كذا للاكثر ، وفي رواية الحموي ، وإذا وعد أخلف ، والمراد أن ذلك شأن من يستدين غالبا . **قوله** (وعن الزهري) الظاهر أنه معطوف على الإسناد المذكور ، فكأن الزهري حدث به مطولا ومختصرا ، لكن لم أره في شيء من المسانيد والمستخرجات من طريق شعيب عنه إلا مطولا ورأيت باللفظ المختصر المذكور سندا ومتنا عند المصنف في كتاب الفتن من طريق صالح بن كيسان عن الزهري ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق صالح . وقد استشكل دعاؤه عليه السلام بما ذكر مع أنه معصوم مغفور له ما تقدم وما تأخر ، وأجيب بأجوبة : أحدها أنه قصد التعليم لأئمة ، ثانيها أن المراد السؤال منه لأئمة فيكون المعنى هنا أعوذ بك لأئمتي ، ثالثها سلوك طريق التواضع وإظهار العبودية وإلزام خوف الله وإعظامه والافتقار اليه وامتنال أمره في الرغبة اليه ، ولا يمتنع تكرار الطلب مع تحقق الإجابة لأن ذلك يحصل الحسنات ويرفع الدرجات ، وفيه تحريض لأئمة على ملازمة ذلك لأنه إذا كان مع تحقق المغفرة لا يترك التضرع فن لم يتحقق ذلك أخرى بالملازمة . وأما الاستعاذة من فتنة الدجال مع تحققه أنه لا يدركه فلا إشكال فيه على الوجهين الأولين ، وقيل على الثالث : يحتمل أن يكون ذلك قبل تحقق عدم إدراكه ، وبدل عليه قوله في الحديث الآخر عند مسلم ، إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه ، الحديث . والله أعلم . **قوله** (عن أبي الخير) هو البرقي بالتحانية والزاي المفترحين ثم تون ، والإسناد كله سوى طريقه مصريون ، وفيه نابي عن نابي وهو يزيد عن أبي الخير ، وصحابي عن صحابي وهو عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، هذه رواية الليث عن يزيد ومقتضاها أن الحديث من مسند الصديق رضي الله عنه ، وأوضح من ذلك رواية أبي الوليد الطيالسي عن الليث فإن لفظه عن أبي بكر قال ، قلت يا رسول الله ، أخرجه البزار من طريقه . وخالف عمرو بن الحارث الليث لجملة من مسند عبد الله بن عمرو ولفظه

« عن أبي الخير أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول : إن أبا بكر قال للنبي ﷺ ، هكذا رواه ابن وهب عن عمرو ، ولا يقدح هذا الاختلاف في صحة الحديث . وقد أخرج المصنف طريق عمرو معلقة في الدعوات وموصولة في التوحيد ، وكذلك أخرج مسلم الطريقين طريق الليث وطريق ابن وهب وزاد مع عمرو بن الحارث رجلا متهما ، وبين ابن خزيمة في روايته أنه ابن لميعة . قوله (ظلت نفسي) أى بلباسة ما يستوجب العقوبة أو ينقص الحظ . وفيه أن الإنسان لا يعرى عن تقصير ولو كان صدقا . قوله (ولا يفر الذنوب إلا أنت) فيه إقرار بالوحدانية واستجلاب للخبرة ، وهو كقوله تعالى (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم الآية) فأنى على المستغفرين وفي ضمن ثنائه عليهم بالاستغفار لوح بالآمر به كما قيل : إن كل شيء أنى الله على فاعله فهو أمر به ، وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه . قوله (مغفرة من عندك) قال الطيبي : دل التنكير على أن المطلوب غفران عظيم لا يدرك كنهه ، ووصفه بكونه من عنده سبحانه وتعالى مریدا لذلك العظم لأن الذى يكون من عند الله لا يحيط به وصف . وقال ابن دقيق العيد : يحتمل وجهين ، أحدهما الإشارة إلى التوحيد المذكور كأنه قال لا يفعل هذا إلا أنت فافعله لى أنت ، والثانى - وهو أحسن - أنه إشارة إلى طلب مغفرة متفضل بها لا يقتضيها سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره انتهى . وهذا الثانى جزم ابن الجوزى فقال : المعنى هب لى المغفرة تفضلا وإن لم أكن لما أهلا بعملى . قوله (إنك أنت الغفور الرحيم) هما صفتان ذكرتا ختلا للكلام على جهة المقابلة لما تقدم ، فالغفور مقابل لقوله اغفر لى ، والرحيم مقابل لقوله ارحمنى ، وهى مقابلة مرتبة . وفى هذا الحديث من الفوائد أيضا استحباب طلب التعلم من العالم ، خصوصا فى الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم . ولم يصح فى الحديث بتعيين عمله . وقد تقدم كلام ابن دقيق العيد فى ذلك فى أوائل الباب الذى قبله ، قال : ولعله ترجح كونه فيما بعد التشهد لظهور العناية بتعلم دعاء مخصوص فى هذا المحل . ونازعه الفاكهاني فقال : الاول الجمع بينهما فى المحلين المذكورين ، أى السجود والتشهد . وقال النووي : استدلال البخارى صحيح ، لأن قوله (فى صلاتى) يعم جميعها ، ومن مظانه هذا الموطأ . قلت : ويحتمل أن يكون سؤال أبى بكر عن ذلك كان عند قوله لما عليهم التشهد ثم ليتخير من الدعاء ما شاء ، ومن ثم أعقب المصنف الترجمة بذلك

١٥٠ - **باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد** ، وليس بواجب

٨٣٥ - **حديث** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ الْأَعْمَشِ حَدَّثَنِي شَقِيقٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ

النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ قُلْنَا : السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا تَقُولُوا السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ ، وَلَسْنَا قَوْلُوا : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - فَاذْكُرُوا إِذَا قُلْتُمْ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ أَوْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ

فَيَدْعُو

قوله (باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد ، وليس بواجب) يشير إلى أن الدعاء السابق فى الباب الذى قبله لا

يجب وإن كان قد ورد بصيغة الأمر كما أشرت إليه ، لقوله في آخر حديث التشهد « ثم ليتخير » والمنق وجوبه يحتمل أن يكون الدعاء الذي لا يجب دعاء مخصوص ، وهذا واضح مطابق للحديث ، وإن كان التخيير مأمورا به . ويحتمل أن يكون المنق التخيير ، ويحمل الأمر الوارد به على التدب ، ويحتاج إلى دليل . قال ابن رشد : ليس التخيير في أحاد الشيء بدال على عدم وجوبه ، فقد يكون أصل الشيء واجبا ويقع التخيير في وصفه . وقال الزين بن المنير : قوله « ثم ليتخير » وإن كان بصيغة الأمر لكنها كثيرا ما ترد للتدب ، وادعى بعضهم الإجماع على عدم الوجوب ، وفيه نظر ، فقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس ما يدل على أنه يرى وجوب الاستعاذة المأمور بها في حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله ، وذلك أنه سأل ابنه : هل قالها بعد التشهد ؟ فقال : لا ، فأمره أن يعيد الصلاة . وبه قال بعض أهل الظاهر . وأفرط ابن حزم فقال بوجوبها في التشهد الأول أيضا ، وقال ابن المنذر : لولا حديث ابن مسعود « ثم ليتخير من الدعاء » لقلت بوجوبها ، وقد قال الشافعي أيضا بوجوب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ، وادعى أبو الطيب الطبري من أتباعه والطحاوي وآخرون أنه لم يسبق إلى ذلك ، واستدلوا على تدينها بحديث الباب مع دعوى الإجماع ، وفيه نظر لأنه ورد عن أبي جعفر الباقر والشافعي وغيرهما ما يدل على القول بالوجوب . وأعجب من ذلك أنه صح عن ابن مسعود راوى حديث الباب ما يقتضيه ، فقد سمع بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى أبي الأحوص قال : قال عبد الله يشهد الرجل في الصلاة ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يدعو لنفسه بعد . وقد وافق الشافعي أحمد في إحدى الروايتين عنه وبعض أصحاب مالك ، وقال إسحق بن راهويه أيضا بالوجوب لكن قال : إن تركها ناسيا وجبت أن يجزئه ، فقل إن له في المسألة قولين كاحد ، وقيل بل كان براها واجبة لا شرطا . ومنهم من قيد بقدر الشافعي بكونه عينا بعد التشهد لافله ولا فيه حتى لو صلى على النبي ﷺ في أثناء التشهد لملازم يجزئ عنه . وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى . قوله (ثم ليتخير من الدعاء أحبه إليه فيدعو) زاد أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه « فيدعو به » ونحوه النسائي من وجه آخر بلفظ « فليدع به » وإسحق عن عيسى عن الأعمش « ثم ليتخير من الدعاء ما أحب » وفي رواية منصور عن أبي واثل عند المصنف في الدعوات « ثم ليتخير من الثناء ما شاء » ونحوه لمسلم بلفظ « من المسألة » واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما اختار المصل من أمر الدنيا والآخرة ، قال ابن بطال : خالف في ذلك النخعي وطاوس وأبو حنيفة فقالوا : لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن ، كذا أطلق هو ومن تبعه عن أبي حنيفة ، والمعروف في كتب الحنفية أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما جاء في القرآن أو ثبت في الحديث ، وعبارة بعضهم : ما كان مأثورا ، قال قائلهم : والمأثور أعم من أن يكون مرفوعا أو غير مرفوع ، لكن ظاهر حديث الباب يرد عليهم ، وكذا يرد على قول ابن سيرين : لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة ، واستثنى بعض الشافعية ما يقبض من أمر الدنيا ، فإن أراد القاض من اللفظ فحتمل ، وإلا فلا شك أن الدعاء بالأمور المحرمة مطلقا لا يجوز ، وقد ورد فيها يقال بعد التشهد أخبار من أحسنها ما رواه سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمير بن سعد قال « كان عبد الله - يعني ابن مسعود - يعلنا التشهد في الصلاة ثم يقول : إذا فرغ أحكم من التشهد فليقل اللهم أني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم . اللهم أني أسألك من خير ما سألك منه عبادك الصالحون ، وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبادك الصالحون . ربنا آتني في الدنيا حسنة ، الآخرة . قال ويقول : لم

يدع نبي ولا صالح بشئ. إلا دخل في هذا الدعاء . وهذا من المأثور غير مرفوع ، وليس هو ما ورد في القرآن . وقد استدلل البيهقي بالحديث المتفق عليه ، ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به ، ويحدث أبي هريرة رفته ، وإذا فرغ أحدكم من التشهد فليتمود بالله ، الحديث وفي آخره ، ثم ليدعسو نفسه بما بدا له ، هكذا أخرجه البيهقي . وأصل الحديث في مسلم . وهذه الزيادة صحيحة لأنها من الطريق التي أخرجهما مسلم

١٥١ - باب مَنْ لَمْ يَمْسَحْ جَبْهَتَهُ وَأَتَقَهُ حَتَّى صَلَّى

قال أبو عبد الله : رأيتُ الحُمَيْدِيَّ يَحْتَجُّ بهذا الحديثُ أن لا يَمَسَّحَ الجبهةَ في الصلاةِ

٨٣٦ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ « سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ أَنْفَعِدْنِي

قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطَّيْنِ ، حَتَّى رَأَيْتُ أَمْرَ الطَّيْنِ فِي جَبْهَتِهِ

قوله (باب من لم يمسح جبهته وأتقه حتى صلى) قال الذين بن المنبر ما حاصله : ذكر البخاري المستدل ودليله ، ووكلا الأمر فيه لنظر المجتهد هل يوافق الحميدي أو يخالفه ، وإنما قل ذلك لما يطرأ على الدليل من الاحتمالات ، لأن بقاء أثر الطين لا يستلزم نفي مسح الجبهة ، إذ يجوز أن يكون مسحها وبقى الأثر بعد المسح ، ويحتمل أن يكون ترك المسح ناسيا أو تركه عامدا لتصديق رؤياه ، أو لكونه لم يشعر ببقاء أثر الطين في جبهته ، أو لبيان الجواز ، أو لأن ترك المسح أولى لأن المسح عمل وإن كان قليلا ، وإذا تطرقت هذه الاحتمالات لم ينقض الاستدلال ، لاسيما وهو فعل من الجلبليات لا من القرب . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف ، والحميدي هو شيخه المشهور أحد تلامذة الشافعي . قوله (يحتج بهذا) فيه إشارة إلى أنه يوافقه على ذلك ، ومن ثم لم يتعقبه ، وقد تقدم ما فيه وأنه إن احتج به على المنع جملة لم يسلم من الاعتراض وأن الترك أولى . قوله (حدثنا هشام) هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير . قوله (حتى رأيت أثر الطين) هو محمول على أثر خفيف لا يمنع مباشرة الجبهة للسجود ، وسيأتي بقية الكلام على فوائده في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

١٥٢ - باب التسليم

٨٣٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ التَّسْلِيمَ حِينَ يَقْبِضُ تَسْلِيمَهُ ، وَكَسَتْ سِيراً قَبْلَ أَنْ يَقُومَ » . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَأَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ مُكَنَّهُ لَكِي يَذُ التَّسْلِيمَ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَنَّ مِنَ انْصِرَافِ مَنْ الْقَوْمِ

[الحديث ٨٣٧ - طرفاه في : ٨٤٩ ، ٨٥٠]

قوله (باب التسليم) أي من الصلاة ، قيل لم يذكر المصنف حكمه لتعارض الأدلة عنده في الوجوب وعدمه ، ويمكن أن يؤخذ الوجوب من حديث الباب حيث جاء فيه « كان إذا سلم » لأنه يشعر بتحقيق مواظبته على ذلك ، وقد قال ﷺ « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، وحديث تحليلها التسليم ، أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح . أما حديث « إذا

أحدث وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته ، فقد ضعفه الحفاظ ، وسيأتي الكلام على بقية فوائده بعد أربعة أبواب

(تنبيه) : لم يذكر عدد التسليم ، وقد أخرج مسلم من حديث ابن مسعود ومن حديث سعد بن أبي وقاص التسليمتين وذكر العقيلي وابن عبد البر أن حديث التسليمة الواحدة معلول ، وبسط ابن عبد البر الكلام على ذلك

١٥٣ - بَابُ يُسَلِّمُ حِينَ يُسَلِّمُ الْإِمَامُ

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يستحب إذا سلم الإمام أن يسلم من خاتمة

٨٣٨ - **حَدَّثَنَا جِبَّانُ بْنُ مُوسَى** قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عِثْبَانَ قَالَ « صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ »

قوله (باب يسلم) أى المأموم (حين يسلم الإمام) قال الزين بن المنير : ترجم بلفظ الحديث ، وهو محتمل لأن يكون المراد أنه يبتدئ السلام بعد ابتداء الإمام له ، فيشرع المأموم فيه قبل أن يتمه الامام ، ويحتمل أن يكون المراد أن المأموم يبتدئ السلام إذا أتمه الإمام ، قال : قلنا كان محتملا للأمرين وكل النظر فيه إلى المجتهد انتهى ويحتمل أن يكون أراد أن الثاني ليس بشرط ، لأن اللفظ يحتمل الصورتين ، فأيهما فعل المأموم جاز ، وكأنه أشار إلى أنه ينبذ أن لا يتأخر المأموم في سلامه بعد الامام متشاعلا بدعاء وغيره ، ويدل على ذلك ما ذكره عن ابن عمر ، والآثر المذكور لم أقف على من وصله ، لكن عند ابن أبي شيبة عن ابن عمر ما يعطى معناه . وقد تقدم الكلام على حديث عثبان مطولا في أوائل الصلاة ، وأورده هنا مختصرا جدا . وفي الباب الذي يليه أهم منه ، وكلاما من طريق عبد الله وهو ابن المبارك

١٥٤ - بَابُ مَنْ لَمْ يَرِ رَدَّ السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ ، وَاکْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ

٨٣٩ - **حَدَّثَنَا عِثْبَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ ، وَزعم أنه عقل رسول الله ﷺ ، وعقل حجة مجها من دلوه كان في دارهم

٨٤٠ - قال : سمعت عثبان بن مالك الأنصاري - ثم أحد بنى سالم - قال « كنت أصلي لقوى بنى سالم فأقبت النبي ﷺ فقلت : إني أنكرت بصرى ، وإن الشبول تحول بيني وبين مسجد قوى ، فوددت أنك جئت فصليت في بيتي مكالما حتى آخذت مسجداً . فقال : أفعل إن شاء الله . فذا على رسول الله ﷺ وأبو بكر معه بعد ما اشتد النهار فاستأذن النبي ﷺ فأذن له ، فلم يجلس حتى قال : أين تحب أن أصلي من بيتك ؟ فأشار إليه من المكان الذي أحب أن يصلي فيه ، فقام فصعدنا خلفه ، ثم سلم ، وسلمنا حين سلم »

قوله (باب من لم يرد السلام على الإمام واكتفى بتسليم الصلاة) أورد فيه حديث عثبان كما ذكرنا ، واعتمده فيه على قوله « ثم سلم وسلمنا حين سلم » ، فإن ظاهره أنهم سلموا نظير سلامه ، وسلامه إما واحدة وهى التى يتسلط

بها من الصلاة وإمامي وأخرى معها ، فيحتاج من استحباب تسليمه ثالثة على الإمام بين التسليمتين - كما نقوله
 للمالكية - إلى دليل خاص ، وإلى رد ذلك أشار البخاري ، وقال ابن بطال : أنه قصد الرد على من يوجب التسليمة
 الثانية ، وقد نقله الطحاوي عن الحسن بن الحسن انتهى . وفي هذا الظن بعد . والله أعلم . قوله (وزعم) الوهم
 يطلق على القول المحقق وعلى القول المشكوك فيه وعلى الكذب ، وينزل في كل موضع على ما يليق به ، والظاهر أن
 المراد به هنا الأول ، لأن محمود بن الربيع موثق عند الزهري فقوله عنده مقبول . قوله (من دلو كانت في دارهم)
 قال الكرماني : كانت صفة لموصوف محذوف أي من بثر كانت في دارهم ، ولفظ الدلو بدل عليه . وقال غيره : بل
 الدلو يذكر ويؤتى فلا يحتاج إلى تقدير . قوله (سمعت عتيان بن مالك الانصاري ثم أحد بني سالم) ينصب أحد
 عطفا على قوله الانصاري ، وهو بمعنى قوله الانصاري ثم السالمى ، هذا الذي يكاد من له أدنى عارسة بعمرة الرجال
 أن يقطع به ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون عطفا على عتيان يعني سمعت عتيان ثم سمعت أحد بني سالم أيضا ،
 قال : والمراد به فيما يظهر الحصين بن محمد ، فكان محمودا سمع من عتيان ، ومن الحصين . قال : وهو بخلاف ما تقدم
 في « باب المساجد في البيوت » ، أن الزهري هو الذي سمع محمودا والحصين ، قال : ولا منافاة بينهما لاحتمال أن الزهري
 ومحمودا سمعا جميعا من الحصين ، قال : ولو روى برفع أحد بأن يكون عطفا على محمود لساغ ووافق الرواية الأولى ،
 يعني فيصير التقدير : قال الزهري أخبرني محمود بن الربيع ثم أخبرني أحد بني سالم أي الحصين انتهى . وكان الحامل
 له على ذلك كله قول الزهري في الرواية السابعة « ثم سألت الحصين بن محمد الانصاري وهو أحد بني سالم ، فكأنه ظن
 أن المراد بقوله ثم أحد بني سالم هنا هو المراد بقوله أحد بني سالم هناك ، ولا حاجة لذلك ، فإن عتيان من بني سالم
 أيضا ، وهو عتيان بن مالك بن عمرو بن العجلان بن زياد بن غنم بن سالم بن عوف ، وقيل في نسبة غير ذلك مع
 الاتفاق على أنه من بني سالم ، والأصل عدم التقدير في إدخال أخبرني بين ثم وأحد ، وعلى الاحتمال الذي ذكره
 إشكال آخر لانه يلزم منه أن يكون الحصين بن محمد هو صاحب القصة المذكورة ، أو أنها تعدلت له ولعتبان ، وليس
 كذلك فإن الحصين المذكور لا محبة له ، بل لم أر من ذكر أباه في الصعابة . وقد ذكر ابن أبي حاتم الحصين بن محمد
 في الجرح والتعديل ولم يذكر له شيئا غير عتيان بن مالك ، ونقل عن أبيه أن روايته عنه مرسله ، ولم يذكر أحد
 ممن صنف في الرجال لمحمود بن الربيع رواية عن الحصين واقه أعلم . قوله (فلو دنت) أي فواقه لودنت . قوله
 (اشتد النهار) أي ارتفعت الشمس . قوله (فأشار إليه من المكان الذي أحب أن يصلي فيه) قال الكرماني فاعل
 أشار النبي ﷺ ومن للتبعض ، قال : ولا ينافي ما تقدم أنه قال فأشرت له إلى المكان ، لا مكان وقوع الاشارتين
 منه ومن النبي ﷺ إما معا وإما سابقا ولاحقا . قلت : والذي يظهر أن فاعل أشار هو عتيان ، لكن فيه التفتات ،
 إذ ظاهر السياق أن يقول : فأشرت الخ ، وبهذا توافقت الروايات . واقه أعلم

١٥٥ - باب الذكر بعد الصلاة

٨٤١ - حدثنا إسحاق بن نصر قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عمرو أن

أبا عبد الله محمد بن أبي عبد الله أخبرني أن ابن عباس رضي الله عنهما أخبره « أن رفع الصوت بالذكر حين

يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ - كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ « كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ »

[الحديث ٨٤١ - طريقه في : ٨٤٢]

٨٤٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْوَانَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو مَعْبُدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْكَبِيرِ »

٨٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « جَاءَ الْفُقَرَاءُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا « ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ مِنَ الْأَمْوَالِ بِالذَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْفَنِيمِ : يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي ، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ ، وَلَمْ يُفَضَّلْ مِنْ أَمْوَالِهِ يَمْجُجُونَ بِهَا وَيَمْتَمِرُونَ ، وَيُجَاهِدُونَ وَبِتَصَدُقُونَ . قَالَ : أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِأَمْرٍ إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ أَدْرَكْتُمْ مِنْ مَتَبَقِكُمْ ، وَلَمْ يُدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ ، وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أُنْهَى بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِ ، إِلَّا مَنْ عَمِلَ نِيْلَةً : تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، فَاخْتَلَفْنَا بَيْنَنَا : فَقَالَ بَعْضُنَا نُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَنَحْمَدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَنُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ . فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : قَوْلُ سَبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَكْبَرُ حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمْ كَلِمَةٌ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ »

[الحديث ٨٤٣ - طريقه في : ٧٣٣٩]

٨٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ وَرَّادٍ كَانِبِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ

قَالَ « أَمَلَى عَلَى الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ - فِي كِتَابِهِ إِلَى مُعَاوِيَةَ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحُجْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُنْعَى لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ »

وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بِهَذَا عَنِ الْحَكَمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَخْبَرَةَ عَنْ وَرَّادٍ بِهَذَا . وَقَالَ الْحَسَنُ : أَلْجَدُّ غَنَى

[الحديث ٨٤٤ - أطرافه في : ١٤٧٧ ، ٢٤٠٨ ، ٥٩٧٥ ، ٦٣٣٠ ، ٦٤٧٣ ، ٦٦١٠ ، ٧٣٩٢]

قَوْلُهُ (بَابُ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ) أورد فيه أولا حديث ابن عباس من وجهين أحدهما أنهم من الآخر ، وأغرب المزي لمجملهما حديثين ، والذي يظهر أنهما حديث واحد كما ستبينه . قَوْلُهُ (أَخْبَرَنِي عَمْرُو) هو ابن دينار المكي . قَوْلُهُ (كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فيه أن مثل هذا عند البخاري يحكم له بالرفع خلافا لمن شذ ومنع ذلك ، وقد وافقه مسلم والجمهور على ذلك ، وفيه دليل على جواز الجهر ^(١) بالذكر عقب الصلاة . قال الطبري : فيه الإبانة عن صحة ما كان يفعله بعض الأمراء من التكبير عقب الصلاة ، وتعبه ابن بطال بأنه لم يقف على ذلك عن أحد من

(١) لو قال : على شريعة الجهر ، لكان أصح ، وانه أعلم

السلف إلا ما حكاه ابن حبيب في «الواضحة» أنهم كانوا يستحبون التكبير في المساء عقب الصبح والعشاء تكبيرا عاليا ثلاثا، قال: وهو قديم من شأن الناس. قال ابن بطال: وفي «العتية» عن مالك أن ذلك محدث. قال: وفي السياق إشارا بأن الصحابة لم يكرتوا رفعون أصواتهم بالذكر في الوقت الذي قال فيه ابن عباس ما قال. قلت: في التقييد بالصحابة نظر، بل لم يكن حينئذ من الصحابة إلا القليل، وقال النووي: حمل الشافعي هذا الحديث على أنهم جهروا به وقتا يسيرا لاجل تعليم صفة الذكر، لا أنهم داوموا على الجهر به، واختار أن الامام والمأموم يخفيان الذكر إلا إن احتيج إلى التعليم. قوله (وقال ابن عباس) هو موصول بالاسناد المبدأ به (١) كافي رواية مسلم عن إسحق بن منصور عن عبد الرزاق به. قوله (كنت أعلم) فيه إطلاق العلم على الأمر المستند إلى الظن الغالب. قوله (إذا انصرفوا) أي أعلم انصرافهم بذلك أي برفع الصوت إذا سمعته أي الذكر، والمعنى كنت أعلم بجمع الذكر انصرافهم. قوله (حدثني علي) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وعمرو هو ابن دينار. قوله (كنت أعرف اقتضاء صلاة النبي ﷺ بالتكبير) وقع في رواية الحميدي عن سفيان بصيغة المحصر، ولفظه وما كنا نعرف اقتضاء صلاة رسول الله ﷺ إلا بالتكبير، وكذا أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان، واختلف في كون ابن عباس قال ذلك، فقال عياض: الظاهر أنه لم يكن يحضر الجماعة لأنه كان صغيرا لم لا يواظب على ذلك ولا يلزم به، فكان يعرف اقتضاء الصلاة بما ذكر. وقال غيره: يحتمل أن يكون حاضرا في أواخر الصفوف فكان لا يعرف اقتضاءها بالتسليم، ولما كان يعرفه بالتكبير. وقال ابن دقيق العيد: يؤخذ منه أنه لم يكن هناك مبلغ جهير الصوت يسمع من بعد. قوله (بالتكبير) هو أخص من رواية ابن جريح التي قبلها، لأن الذكر أعم من التكبير، ويحتمل أن تكون هذه مفسرة لذلك فكان المراد أن رفع الصوت بالذكر أي بالتكبير، وكأنهم كانوا يبدئون بالتكبير بعد الصلاة قبل التسليم والتحميد، وسيأتي الكلام على ذلك في الحديث الذي بعده. قوله (قال علي) هو ابن المديني المذكور وثبتت هذه الزيادة في رواية المستمل والكشميني، وزاد مسلم في روايته المذكورة «قال عمرو - يعني ابن دينار - وذكرت ذلك لاني معبد بعد فأنكره» وقال لم أحدثك بهذا. قال عمرو: قد أخبرتني قبل ذلك، قال الشافعي بعد أن رواه عن سفيان كأنه نسيه بعد أن حدثه به انتهى. وهذا يدل على أن مسلما كان يرى صحة الحديث ولو أنكره راويه إذا كان الناقل منه عدلا، ولأهل الحديث فيه تفصيل: قالوا إما أن يجزم برده أو لا، وإذا جزم فاما أن يصرح بتكذيب الراوي عنه أو لا فإن لم يجزم بالرد كان قال لا أذكره فهو متفق عندهم على قبوله (٢) لأن الفرع ثقة والأصل لم يطعن فيه، وإن جزم وصرح بالتكذيب فهو متفق عندهم على رده لأن جزم الفرع يكون الأصل محدث يستلزم تكذيب الأصل في دعواه أنه كذب عليه، وليس قبول قول أحدهما بأولى من الآخر، وإن جزم بالرد ولم يصرح بالتكذيب فالراجح عندهم قبوله. وأما الفقهاء فاختلفوا: فذهب الجمهور في هذه الصورة إلى القبول، وعن بعض الحنفية ورواية عن أحمد لا يقبل قياسا على الشاهد، وللإمام نظر الدين في هذه المسألة تفصيل نحو ما تقدم وزاد: فإن كان الفرع مترددا في سماعه والأصل جازما بعدمه سقط لوجود التعارض، وحصل كلامه آتفا أنهما إن تساويا فالرد، وإن رجح أحدهما حمل به، وهذا الحديث من أمثله، وأبعد من قال إنما نفي أبو

(١) كذا في الأصلين وله «المبدوء به»

(٢) في حكاية الاتفاق نظر، فقد عكى المؤلف في النسخة وشرحها والوزاقي في الألفية الخلاف في ذلك

معيد التحديث ولا يلزم منه نفي الاخبار ، وهو الذي وقع من عمرو ولا مخالفة ، وترده الرواية التي فيها « قاتكروه ، ولو كان كما زعم لم يكن هناك إنكار ، ولأن الفرق بين التحديث والاخبار إنما حدث بعد ذلك ، وفي كتب الأصول حكاية الخلاف في هذه المسألة عن الحنفية . **قوله** (بن عبيد الله) هو ابن عمر العمري ، وسمى هو مولى أبي بكر بن عبد الرحمن وهما مدنيان ، وعبيد الله تابعي صغير ، ولم أقف لسمى على رواية عن أحد من الصحابة فهو من رواية الكبير عن الصغير ، وهما مدنيان وكذا أبو صالح . **قوله** (جاء الفقراء) سمي منهم في رواية محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة أبو ذر الغفاري أخرجه أبو داود وأخرجه جعفر الثريائي في كتاب الذكر له من حديث أبي ذر نفسه ، وسمى منهم أبو الدرداء عند النسائي وغيره من طرق عنه ، ولمسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أنهم قالوا يا رسول الله ، فذكر الحديث ، والظاهر أن أبا هريرة منهم . وفي رواية النسائي عن زيد بن ثابت قال « أمرنا أن نسحب ، الحديث كما سيأتي لفظه ، وهذا يمكن أن يقال فيه إن زيد بن ثابت كان منهم ، ولا يمارضه قوله في رواية ابن مجلان عن سمي عند مسلم « جاء فقراء المهاجرين ، لكون زيد بن ثابت من الانصار لاحتال التغليب . **قوله** (الدور) يضم المهمة والمثلة جمع دثر بفتح ثم سكون هو المال الكثير ، و « من » في قوله « من الاموال » للبيان ووقع عند الخطابي « ذهب أهل الدور من الاموال » وقال : كذا وقع الدور جمع دار وال صواب الدور انتهى . وذكر صاحب المطالع عن رواية أبي زيد المروزي أيضا الدور . **قوله** (بالدرجات العلى) بضم العين جمع العليات وهي تأنيث الاعلى ، ويحتمل أن تكون حسية والمراد درجات الجنات ، أو معنوية والمراد علو القدر عند الله . **قوله** (والتميم المقيم) وصفه بالإقامة إشارة إلى ضده وهو التعميم العاجل ، فإنه قل ما يصفو ، وإن صفا فهو بصدد الزوال . وفي رواية محمد بن أبي عائشة المذكورة « ذهب أصحاب الدور بالاجور » ، وكذا لمسلم من حديث أبي ذر ، زاد المصنف في الدعوات من رواية ورقاء عن سمي « قال كيف ذلك » ، ونحوه لمسلم من رواية ابن مجلان عن سمي . **قوله** (ويصومون كما نصوم) زاد في حديث أبي الدرداء المذكور « ويذكرون كما نذكر » ، وللبزار من حديث ابن عمر « صدقوا تصديقتنا ، وآمنوا إيماننا » . **قوله** (ولهم فضل أموال) كذا لاكثر بالاضافة ، وفي رواية الاصيل « فضل الاموال » ، وللكشميني « فضل من أموال » . **قوله** (يحجون بها) أى ولا نحج ، بشكل عليه ما وقع في رواية جعفر الثريائي من حديث أبي الدرداء « ويحجون كما نحج » ، ونظيره ما وقع هنا « ويجاهدون » ، ووقع في الدعوات من رواية ورقاء عن سمي « وجهادوا كما جاهدنا » ، لكن الجواب عن هذا الثاني ظاهر وهو التفرقة بين الجهاد الماضي فهو الذي اشتركوا فيه وبين الجهاد المتوقع فهو الذي تقدر عليه أصحاب الاموال غالبا ، ويمكن أن يقال مثله في الحج ، ويحتمل أن يقرأ « يحجون بها » بضم أوله من الرباعي أى يعينون غيرهم على الحج بالمال . **قوله** (ويتصدقون) عند مسلم من رواية ابن مجلان عن سمي « ويتصدقون ولا تصدق » ، ويعتقون ولا نعتق » . **قوله** (فقال ألا أحدثكم بما إن أخذتم به) في رواية الاصيل « بأمر إن أخذتم » ، وكذا للاسماعيلي ، وسقط قوله « بما » من أكثر الروايات ، وكذا قوله « به » ، وقد فسر الساقط في الرواية الاخرى ، وفي رواية مسلم « أفلا أعلمكم شيئا » ، وفي رواية أبي داود « فقال يا أبا ذر ألا أعلمك كلمات تقولن » . **قوله** (أدركتم من سبقكم) أى من أهل الاموال الذين امتازوا عليكم بالصدقة ، والسببية هنا يحتمل أن تكون معنوية وأن تكون حسية ، قال الشيخ تقي الدين : والاول أقرب وسقط قوله « من سبقكم » من رواية الاصيل . **قوله** (وكنتم خير من أتم بين ظهرائهم) بفتح التون وسكون

التحتانية ، وفي رواية كريمة وأبي الوقت ظهرانيه بالافراد ، وكذا للاصمعيلى . وعند مسلم من رواية ابن عجلان
 « ولا يكون أحد أفضل منك ، قيل ظاهره يخالف ما سبق لأن الإدراك ظاهره المساواة ، وهذا ظاهره الأفضلية .
 وأجاب بعضهم بأن الإدراك لا يلزم منه المساواة فقد يدرك ثم يفوق ، وعلى هذا فالتقرب بهذا الذكر راجح على التقرب
 بالمال . ويحتمل أن يقال : الضمير في كنتم للمجموع من السابق والمذكر ، وكذا قوله « إلا من عمل مثل عملكم ،
 أى من الفقراء فقال الذكر ، أو من الاغنياء فتصدق ، أو أن الخطاب للفقراء خاصة لكن يشاركون الاغنياء في
 الخيرية المذكورة فيكون كل من الصنفين خيرا ممن لا يتقرب بذكر ولا صدقة ، ويعهد له قوله في حديث ابن عمر
 عند الزار « أدركتم مثل فضلهم ، ولمسلم في حديث أبي ذر « أو ليس قد جعل لكم ما تصدقون ؟ إن بكل تسبيحة
 صدقة ، وبكل تكبيرة صدقة ، الحديث . واستشكل تساوى فضل هذا الذكر بفضل التقرب بالمال مع شدة المشقة
 فيه ، وأجاب الكرمانى بأنه لا يلزم أن يكون الثواب على قدر المشقة في كل حالة ، واستدل لذلك بفضل كلمة الشهادة
 مع سهولتها على كثير من العبادات الشاقة . قوله (تسبحون وتحمدون وتكبرون) كذا وقع في أكثر الأحاديث
 تقديم التسبيح على التحميد وتأخير التكبير ، وفي رواية ابن عجلان تقديم التكبير على التحميد خاصة ، وفيه أيضا قول
 أبي صالح « يقول الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ، ومثله لآبى داود من حديث أم الحكم ، وله من حديث أبي
 هريرة « تكبر وتحمد وتسبح ، وكذا في حديث ابن عمر . وهذا الاختلاف دال على أن لا ترتيب فيها ، ويستأنس
 لذلك بقوله في حديث الباقيات الصالحات « لا يضرك بأين بدأت ، لكن يمكن أن يقال : الأولى البداءة بالتسبيح
 لانه يتضمن نفي النقص عن الباري سبحانه وتعالى ، ثم التحميد لانه يتضمن إثبات الكمال له ، إذ لا يلزم من نفي
 النقص إثبات الكمال . ثم التكبير إذ لا يلزم من نفي النقص وإثبات الكمال أن يكون (١) هناك كبير آخر . ثم
 ينظم بالتأهيل الدال على انفراده سبحانه وتعالى بجميع ذلك . قوله (خلف كل صلاة) هذه الرواية مفسرة للرواية التي
 عند المصنف في الدعوات وهي قوله « دبر كل صلاة ، ولجعفر الرياني في حديث أبي ذر « أمر كل صلاة ، وأما
 رواية « دبر ، فهي بضمين ، قال الأزهري : دبر الامر يعنى بضمين ودبره يعنى بفتح ثم سكون : آخره . وادعى
 أبو عمرو الزاهد أنه لا يقال بالضم إلا للجراحة ، ورد بمثل قولهم أعتق غلامه عن دبر ، ومقتضى الحديث أن الذكر
 المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة ، فلو تأخر ذلك عن الفراغ فإن كان يسيرا بحيث لا يبعد مرضا أو كان ناسيا
 أو متفاديا بما ورد أيضا بعد الصلاة كآية الكرسي فلا يضر ، وظاهر قوله « كل صلاة » يشمل الفرض والنفل ،
 لكن حله أكثر العلماء على الفرض ، وقد وقع في حديث كعب بن عجرة عند مسلم التقييد بالمكتوبة ، وكأنهم حلوا
 المطلقات عليها ، وعلى هذا هل يكون التشاغل بعد المكتوبة بالراتبة بعدها فاصلا بين المكتوبة والذكر أولا ؟ حل
 النظر . واهه أعلم . قوله (ثلاثا وثلاثين) يحتمل أن يكون المجموع للجميع فإذا وزع كان لكل واحد إحدى عشرة ،
 وهو الذى قيمه سهيل بن أبي صالح كما رواه مسلم من طريق دوح بن القاسم عنه ، لكن لم يتابع سهيل على ذلك ، بل
 لم أر في شيء من طرق الحديث كلها التصريح بأحدى عشرة إلا في حديث ابن عمر عند البوار واستاده ضعيف ،
 والأظهر أن المراد أن المجموع لكل فرد فرد ، فعلى هذا ففيه تنازع ثلاثة أقوال في ظرف ومصدر والتقدير تسبحون
 خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمدون كذلك وتكبرون كذلك . قوله (فاختلفنا بينها) ظاهره أن أبا هريرة هو

(١) كذا في الأصلين ، والصواب « أن لا يكون »

القائل ، وكذا قوله ، فرجمت اليه ، وأن الذي رجع أبو هريرة اليه هو النبي ﷺ ، وعلى هذا فالخلاف في ذلك وقع بين الصحابة ، لكن بين مسلم في رواية ابن عجلان عن سمي أن القائل ، فاختلفنا ، هو سمي ، وأنه هو الذي رجع إلى أبي صالح ، وأن الذي خالفه بعض أهله ولفظه ، قال سمي : حدثت بعض أهل هذا الحديث ، قال : وهمت ، فذكر كلامه . قال : فرجمت إلى أبي صالح ، وعلى رواية مسلم اقتصر صاحب الصعدة ، لكن لم يوصل مسلم هذه الزيادة ، فانه أخرج الحديث عن قتبية بن الليث عن ابن عجلان ثم قال : زاد غير قتبية في هذا الحديث عن الليث ، فذكرها . والغدير المذكور يحتمل أن يكون شعيب بن أبيك أو سعيد بن أبي سريتم ، فقد أخرجه أبو عوانة في مستخرجه عن الربيع بن سليمان عن شعيب ، وأخرجه الجوزقي والبيهقي من طريق سعيد ، وتبين بهذا أن في رواية عبيد الله بن عمر عن سمي في حديث الباب إدراجا ، وقد روى ابن حبان هذا الحديث من طريق المعتمر بن سليمان بالاسناد المذكور فلم يذكر قوله ، فاختلفنا الخ . قوله (ونكبر أربعا وثلاثين) هو قول بعض أهل سمي كما تقدم التنبيه عليه من رواية مسلم ، وقد تقدم احتمال كونه من كلام بعض الصحابة ، وقد جاء مثله في حديث أبي الدرداء عند النسائي ، وكذا عنده من حديث ابن عمر بسند قوى ، ومثله لمسلم من حديث كعب بن عجرة ، ونحوه لابن ماجه من حديث أبي ذر لكن شك بعض رواته في أنهن أربع وثلاثون ، ويخالف ذلك ما في رواية محمد بن أبي عاتقة عن أبي هريرة عند أبي داود وفيه . ويختم المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له الخ ، وكذا لمسلم في رواية عطاء بن يزيد عن أبي هريرة ، ومثله لأبي داود في حديث أم الحكم ، ولجعفر القرباني في حديث أبي ذر ، قال النووي : ينبغي أن يجمع بين الروایتين بأن يكبر أربعا وثلاثين ويقول معها لا إله إلا الله وحده الخ . وقال غيره : بل يجمع بأن يختم مرة بزيادة تكبيرة ومرة بلا إله إلا الله على وفق ما وردت به الأحاديث . قوله (حتى يكون منهم كهن) بكسر اللام تأكيد للضمير المجرور . قوله (ثلاث وثلاثون) بالرفع وهو اسم كان ، وفي رواية كريمة والاصل وأبي الوقت و ثلاثا وثلاثين ، وتوجه بأن اسم كان محنوف والتقدير حتى يكون العدد منهم كهن ثلاثا وثلاثين ، وفي قوله و منهم كهن ، الاحتمال المتقدم : هل العدد للجميع أو المجموع ، وفي رواية ابن عجلان ظاهرها أن العدد للجميع لكن يقول ذلك مجمعا ، وهذا اختيار أبي صالح . لكن الرواية الثابتة عن غيره الأفراد ، قال عياض : وهو أولى . ورجح بعضهم الجمع للانيان فيه بواو المطف . والذي يظهر أن كلاما من الأمرين حسن ، إلا أن الأفراد يتميز بأمر آخر وهو أن ألفا كرى يحتاج إلى العدد ، وله على كل حركة لذلك . سواء كان بأصابعه أو بغيرها . ثواب لا يحصل لصاحب الجمع منه الا الثلث . (فتيهان) : الاول وقع في رواية ورفاه عن سمي عند المصنف في الدعوات في هذا الحديث . تسبحون عشرا وتحمدون عشرا وتكبرون عشرا ، ولم أقف في شيء من طرق حديث أبي هريرة على من تابع ورفاه على ذلك لا عن سمي ولا عن غيره ، ويحتمل أن يكون تأول ما تأول سهيل من التوزيع ، ثم ألغى الكسر . ويكره عليه أن السياق صريح في كونه كلام النبي ﷺ . وقد وجدت لرواية العشر شواهد : منها عن علي عند أحمد ، وعن سعد بن أبي وقاص عند النسائي ، وعن عبد الله بن عمرو عند عنده وعند أبي داود والترمذي ، وعن أم سلمة عند البزار ، وعن أم مالك الانصارية عند الطبراني . وجمع البغوي في شرح السنة ، بين هذا الاختلاف باحتمال أن يكون ذلك صدر في أوقات متعددة أولها عشرا عشرا ثم إحدى عشرة إحدى عشرة ثم ثلاثا وثلاثين ثلاثا وثلاثين ، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل التخيير ، أو يفرق بافتراق الأحوال . وقد جاء من حديث زيد بن ثابت وابن عمر رآه ﷺ أمرم

أن يقولوا كل ذكر منها خمسا وعشرين ويبدأ فيها لا إله إلا الله خمسا وعشرين ، ولفظ زيد بن ثابت ، أمرنا أن نسبح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين ونكبر أربعاً وثلاثين ، فأتى رجل في منامه فقيل له : أمركم محمد أن تسبحوا - فذكره - قال : نعم . قال : اجعلوها خمسا وعشرين ، واجعلوها فيها التهليل . فلما أصبح أتى النبي ﷺ وأخبره فقال : فافعلوه ، أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان ، ولفظ ابن عمر ، رأى رجلاً من الأنصار فيما يرى النائم - فذكر نحوه وفيه - فتيسل له سبع خمسا وعشرين واحد خمسا وعشرين وكبر خمسا وعشرين وهلل خمسا وعشرين فقلت مائة . فأمرهم النبي ﷺ أن يفعلوا كما قال ، أخرجه النسائي وجعفر الفريابي . واستنبط من هذا أن مراعاة العدد المخصوص في الأذكار معتبرة وإلا لكان يمكن أن يقال لهم : أضيفوا لها التهليل ثلاثا وثلاثين . وقد كان بعض العلماء يقول : إن الأعداد الواردة كالذكر عقب الصلوات إذا رتب عليها ثواب مخصوص فزاد الآتي بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب المخصوص لاحتمال أن يكون لتلك الأعداد حكمة وخاصة تقوت بمجاورة ذلك العدد ، قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي : وفيه نظر ، لأنه أتى بالمقدار الذي رتب الثواب على الإتيان به فحصل له الثواب بذلك ، فإذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة مزية لتلك الثواب بعد حصوله ١٩ هـ . ويمكن أن يفرق الحال فيه بالنية ، فإن نوى عند الانتهاء إليه امتثال الأمر الوارد ثم أتى بالزيادة فالأمر كما قال شيخنا لا محالة ، وإن زاد بغير نية بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة فينتجه القول الماضي . وقد بالغ القرافي في القواعد فقال : من البدع المكروهة الزيادة في المندوبات المحدودة شرعاً ، لأن شأن العظماء إذا حدوا شيئاً أن يوقف عنده وبعد الخارج عنه مسيئاً للأدب ١ هـ . وقد مثله بعض العلماء بالدواء يكون مثلاً فيه أوقية سكر فلوريد فيه أوقية أخرى لتخلف الارتفاع به ، فلو اقتصر على الأوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الارتفاع . ويؤيد ذلك أن الأذكار المتغيرة إذا ورد لكل منها عدد مخصوص مع طلب الإتيان بجميعها متواليه لم تحسن الزيادة على العدد المخصوص لما في ذلك من قطع الموالاة لاحتمال أن يكون للوالاة في ذلك حكمة خاصة تقوت بفوائدها . والله أعلم . (التنبيه الثاني) : زاد مسلم في رواية ابن عجلان عن سمى ، قال أبو صالح فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا : سمع لإخواننا أهل الأموال بما فعلناه ففعلوا مثله ، فقال رسول الله ﷺ : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، ثم ساقه مسلم من رواية روح بن القاسم عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة فذكر طرفاً منه ثم قال بمثل حديث قتبية ، قال : إلا أنه أدرج في حديث أبي هريرة قول أبي صالح : فرجع فقراء المهاجرين . قلت : وكذا رواه أبو معاوية عن سهيل مدرجاً أخرجه جعفر الفريابي ، وتبين بهذا أن الزيادة المذكورة مرسله ، وقد روى الحديث البزار من حديث ابن عمر وفيه : فرجع الفقراء ، فذكره موصولاً لكن قد قدمنا أن إسناده ضعيف . ورواه جعفر الفريابي من رواية حرام بن حكيم وهو بجاء ورواه مهملتين عن أبي ذر وقال فيه فقال أبو ذر : يا رسول الله إنهم قد قالوا مثل ما نقول . فقال : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وقتل الخطيب أن حرام بن حكيم يرسل الرواية عن أبي ذر ، فعلى هذا لم يصح هذه الزيادة لإسناد ، إلا أن هذين الطريقين يقرى بهما مرسل أبو صالح . قال ابن بطال عن المهلب : في هذا الحديث فضل الغنى نصاً لا تأويل ، إذا استوت أعمال للفقير والفقير فيما اغترض الله عليهما ، فللغنى حينئذ فضل عمل الغنى من الصدقة ونحوها مما لا سبيل للفقير إليه . قال : وبدأت بعض المتكلمين ذهب إلي أن هذا الفضل يخص الفقراء دون غيرهم ، أي الفضل المترتب على الذكر المذكور ، ومختلف

عن قوله في قسم الحديث «إلا من صنع مثل ما صنعتهم» فجعل الفضل لفائدة كائنا من كان . وقال القرطبي : تأول بعضهم قوله «ذلك فضل الله يؤتيه» بأن قال : الإشارة راجعة إلى الثواب المترتب على العمل الذي يحصل به التفضل عند الله . فكأنه قال : ذلك الثواب الذي أخبركم به لا يستحقه أحد بحسب الذكر ولا بحسب الصدقة ، وإنما هو بفضل الله . قال : وهذا التأويل فيه بعد ، ولكن اضطره إليه ما يعارضه . وتعقب بأن الجمع بينه وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج إلى التعسف . وقال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث القريب من النص أنه فضل الغنى ، وبعض الناس تأوله بتأويل مستكره كأنه يشير إلى ما تقدم . قال : والذي يقتضيه النظر أنهما إن تساويا وفضلت العبادة المالية أنه يكون الغنى أفضل ، وهذا لا شك فيه . وإنما النظر إذا تساويا وانفرد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل ؟ إن فسر الفضل بزيادة الثواب فالقياس يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة فيترجح الغنى ، وإن فسر بالاشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالذي يحصل لها من الظهور بسبب الفقر أشرف فيترجح الفقر ، ومن ثم ذهب جمهور الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر . وقال القرطبي : للعلماء في هذه المسألة خمسة أقوال ، ثالثها الأفضل الكفاف ، رابعها يختلف باختلاف الأشخاص ، خامسها التوقف . وقال الكرماني : قضية الحديث أن شكوى الفقر تبقى بحالها . وأجاب بأن مقصودهم كان تحصيل الدرجات العلا والنعم المقيم لهم أيضا لا نفي الزيادة عن أهل الدثور مطلقا . والذي يظهر أن مقصودهم إنما كان طلب المساواة . ويظهر أن الجواب وقع قبل أن يعلم النبي ﷺ أن متنى الشيء يكون شريكا لفاعله في الاجر كما سبق في كتاب العلم في السلام على حديث ابن مسعود الذي أوله «لا حسد إلا في اثنتين» فإن في رواية الترمذي من وجه آخر التصريح بأن المنفق والمتمنى إذا كان صادق النية في الاجر سواء ، وكذا قوله ﷺ «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من غير أن ينقص من أجره شيء» فإن الفقراء في هذه القصة كانوا السبب في تعلم الأغنياء الذكر المذكور ، فإذا استوتوا معهم في قوله امتاز الفقراء بأجر السبب مضافا إلى الغنى ، ففعل ذلك يقاوم التقرب بالمال ، وتبقى المقايضة بين صبر الفقير على شظف العيش وشكر الغنى على التمتع بالمال ، ومن ثم وقع التردد في تفضيل أحدهما على الآخر ، وسيكون لنا عودة إلى ذلك في السلام على حديث «الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر» في كتاب الطاعة إن شاء الله تعالى . وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم أن العالم إذا سئل عن مسألة يقع فيها الخلاف أن يجيب بما يلحق به المفضل درجة الفاضل ، ولا يجيب بنفس الفاضل لئلا يقع الخلاف ، كذا قال ابن بطال ، وكأنه أخذ من كونه ﷺ أجاب بقوله «ألا أدلكم على أمر تساوونهم فيه» وبذلك عن قوله نعم هم أفضل منكم بذلك . وفيه التوسعة في البطة ، وقد تقدم تفسيرها في كتاب العلم ، والفرق بينها وبين الحسد المذموم . وفيه المسابقة إلى الاحمال المحصلة للدرجات العالية لمبادرة الأغنياء إلى العمل بما بلغهم ، ولم ينكر عليهم ﷺ فيؤخذ منه أن قوله «إلا من عمل» عام للفقراء والأغنياء خلافا لمن أوله بغير ذلك . وفيه أن العمل السهل قد يدرك به صاحبه فضل العمل الشاق . وفيه فضل الذكر عقب الصلوات ، واستدل به البخاري على فضل الدعاء عقيب الصلاة كما سيأتي في الدعوات لأنه في معناها ، ولأنها أوقات فاضلة يرحم فيها إجابة الدعاء . وفيه أن العمل القاصر قد يساوي المتعدي خلافا لمن قال إن المتعدي أفضل مطلقا ، نبه على ذلك الشيخ عن الدين بن عبد السلام . قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري ، ورجال الاسناد كلهم كوفيون إلا محمد بن يوسف وهو الثوري . قوله (عن وراذ) في رواية معتمر بن سليمان عن سفيان عند الاسماعيل . وحدثني

وراد . **قوله** (أملئ على المغيرة) أى ابن شعبة (فى كتاب إلى معاوية) كان المغيرة إذ ذاك أميراً على الكوفة من قبل معاوية وسيأتى فى الدعوات من وجه آخر عن وراد بيان السبب فى ذلك ، وهو أن معاوية كتب إليه : اكتب لى بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ، وفى القدر من رواية عبيدة بن أبى لبابة عن وراد قال : كتب معاوية إلى المغيرة : اكتب لى ما سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة . وقد قيدها فى رواية الباب بالمشكوبة فكانت المغيرة فهم ذلك من قرينة فى السؤال واستدل به على العمل بالمسكوبة وإجرائها مجرى السماع فى الرواية ولو لم تقرر بالأجالة وعلى الاعتماد على خبر الشخص الواحد . وسيأتى فى القدر فى آخره أن وراد قال : ثم وجدت بعد على معاوية قسمته يأمر الناس بذلك ، وزعم بعضهم أن معارية كان قد سمع الحديث المذكور ، وإنما أراد استثبات المغيرة واحتج بما فى الموطأ من وجه آخر عن معاوية أنه كان يقول على المنبر : أيها الناس ، إنه لا مانع لما أعطى الله ، ولا مصلح لما منع الله ، ولا ينفع ذا الجند منه الجند . من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين . ثم يقول : سمعته من رسول الله ﷺ على هذه الأرواح . **قوله** (له الملك وله الحمد) زاد الطبرانى من طريق أخرى عن المغيرة : ويحي ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير - إلى - قدير ، ورواه موقوفون . وثبت مثله هند الزبارة من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند ضعيف ، لكن فى القول إذا أصبح وإذا أمسى . **قوله** (ولا ينفع ذا الجند منك الجند) قال الخطابى : الجند الغنى ويقال الخط ، قال : و من ، فى قوله و منك ، بمعنى البذل ، قال الشاعر :

فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة بانث على الطهبان^(١)

يريد ليت لنا بدل ماء زمزم ١ هـ . وفى الصحاح : معنى و منك ، هنا عندك ، أى لا ينفع ذا الغنى عندك غناه ، وإنما ينفعه العمل الصالح . وقال ابن التين : الصحيح عندي أنها ليست بمعنى البذل ولا عند ، بل هو كما تقول : ولا ينفعك منى شيء إن أنا أردت لك بسوء . ولم يظهر من كلامه معنى ، ومقتضاه أنها بمعنى عند أو فيه حذف تقديره من قضائى أو سطوى أو عذابى . واختار الشيخ جمال الدين فى المغنى الأول ، قال ابن دقيق العيد : قوله منك يجب أن يتعلق بِنَفْعٍ ، وينبغى أن يكون ينفع قد ضمن معنى يمنع وما قاربه ، ولا يجوز أن يتعلق منك بالجند كما يقال حظى منك كشهيد لأن ذلك نافع ١ هـ . والجند مضبوط فى جميع الروايات بفتح الجيم ومعناه الغنى كما نقله المصنف عن الحسن ، أو الخط . وحكى الراغب أن المراد به هنا أبو الأب ، أى لا ينفع أحداً نسبته . قال القرطبي : حكى عن أبى عمرو الشيبانى أنه رواه بالكسر وقال : معناه لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده . وأنكره الطبري . وقال القرطبي فى توجيه إنكاره : الاجتهاد فى العمل نافع لأن الله قد دعا الخلق إلى ذلك ، فكيف لا ينفع عنده ؟ قال : فيجوز أن يكون المراد أنه لا ينفع الاجتهاد فى طلب الدنيا وتضييع أمر الآخرة . وقال غيره : لعل المراد أنه لا ينفع بمجرد ما لم يقارنه القبول ، وذلك لا يكون إلا بفضل الله ورحمته ، كما تقدم فى شرح قوله : لا يدخل أحداً منكم الجنة عمله ، وقيل المراد على رواية الكسر السمع التام فى الحرص أو الإسراع فى الحرب . قال النووى : الصحيح المشهور الذى عليه الجمهور أنه بالفتح وهو الخط فى الدنيا بالمال أو الولد أو العظمة أو السلطان ، والمعنى لا ينفعه حظه منك ، وإنما ينفعه فضلك ورحمتك . وفى الحديث استجاب هذا الذكر عقب الصلوات لما اشتمل عليه من ألفاظ التوحيد

(١) فى طبعه بولاق ، على البدل ، والنسخ من لسان العرب (مادة طين) ، ومن مخطوطة الرياض

ونسبة الافعال إلى الله والمنع والإعطاء وتمام القدرة ، وفيه المبادرة إلى امتثال السنن واشاعتها . (فائدة) . اشترى على الألسنة في الذكر المذكور زيادة ، ولا راد لما قضيت ، وهي في مسند عبد بن حميد من رواية معمر عن عبد الملك ابن عمير بهذا الاسناد ، لكن حذف قوله ، ولا معطى لما منعت ، ووقع عند الطبراني تاما من وجه آخر كما سنذكره في كتاب القدر إن شاء الله تعالى . ووقع عند أحمد والنسائي وابن خزيمة من طريق هشيم عن عبد الملك بالاسناد المذكور أنه كان يقول الذكر المذكور أولا ثلاث مرات . **قوله** (وقال شعبة عن عبد الملك بن عمير بهذا) وصله السراج في مسنده ، والطبراني في الدعاء ، وابن حبان من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة ولفظه عن عبد الملك بن عمير « سمعت ورادا كاتب المغيرة بن شعبة أن المغيرة كتب إلى معاوية ، فذكره . وفي قوله « كتب » تجوز لما تبين من رواية سفيان وغيره أن الكاتب هو وراد ، لكنه كتب بأمر المغيرة واملائته عليه . وعند مسلم من رواية عبدة عن وراد قال « كتب المغيرة إلى معاوية ، كتب ذلك الكتاب له وراد ، لجمع بين الحقيقة والمجاز . **قوله** (وقال الحسن جد غني) الاولى في قراءة هذا الحرف ان يقرأ بالرفع بغير تنوين على الحكاية ، ويظهر ذلك من لفظ الحسن ، فقد وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي رجاء وعبد بن حميد من طريق سليمان التيمي كلاهما عن الحسن في قوله تعالى (وانه تعالى جد ربنا) قال : غني ربنا . وعادة البخاري إذا وقع في الحديث لفظة غريبة وقع مثلها في القرآن يحكي قول أهل التفسير فيها وهذا منها . ووقع في رواية كريمة « قال الحسن الجد غني » وسقط هذا الاثر من اكثر الروايات . **قوله** (وعن الحكم) هكذا وقع في رواية أبي ذر التعليق عن الحكم مؤخرًا عن أثر الحسن ، وفي رواية كريمة بالعكس وهو الاصح ، لأن قوله وعن الحكم معطوف على قوله عن عبد الملك ، فهو من رواية شعبة عن الحكم أيضا ، وكذلك أخرجه السراج والطبراني وابن حبان بالاسناد المذكور الى شعبة ولفظه كلفظ عبد الملك إلا أنه قال فيه « كان اذا قضى صلاته وسلم قال ، فذكره ، ووقع نحو هذا التصريح لمسلم من طريق المسيب بن رافع عن وراد به

١٥٦ - باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم

٨٤٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** جرير بن حازم قال **حدثنا** أبو رجاء عن سمرّة بن جندب قال « كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه »

[الحديث ٨٤٥ - أخرجه في : ١١٤٣ ، ١٣٨٦ ، ٢٠٨٥ ، ٢٧٩١ ، ٣٢٣٦ ، ٣٣٥٤ ، ٤٦٧٤ ، ٦٠٩٦ ، ٧٠٤٧]

٨٤٦ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني أنه قال « صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحد يديّة - على أثر سماء كانت من الليلة - فلما انصرف أقبل على الناس فقال هل تدرّون ماذا قال ربكم ؟ قالوا . الله ورسوله أعلم . قال : أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر : فأما من قال : مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب ، وأما من قال : يتوقه كذا وكذا فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب »

[الحديث ٨٤٦ - أخرجه في : ١٠٢٨ ، ٤١٤٧ ، ٧٥٠٣]

٨٤٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ سَمِعَ يَزِيدَ قَالَ أَخْبَرَنَا حُجَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ «أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَلَمَّا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَرَقَدُوا، وَإِنْ سَكَمَ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاتِهِ مَا أَنْتَظِرْتُمْ الصَّلَاةَ»

قوله (باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم) أورد فيه ثلاثة أحاديث: أحدها حديث سمرة بن جندب، وسيأتي مطولاً في أواخر الجناز: ثانياً حديث زيد بن خالد الجهني، وسيأتي في كتاب الاستسقاء. ثالثاً: حديث أنس، وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت وفي فصل انتظار الصلاة من أبواب الجمعة. والاحاديث الثلاثة مطابقة لما ترجم له، وأصرحها حديث زيد بن خالد حيث قال فيه «فلما انصرف، وأما قوله في حديث سمرة «وكان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه، فالمعنى إذا صلى صلاة ففرغ منها أقبل علينا، لضرورة أنه لا يتحول عن القبلة قبل فراغ الصلاة. وقوله في حديث أنس «فلما صلى أقبل» يأتي فيه نحو ذلك، وسيأتي سمرة ظاهراً أنه كان يواظب على ذلك. قيل الحكمة في استقبال المؤمنين أن يعلمهم ما يحتاجون إليه، فعلى هذا يختص بمن كان في مثل حاله ﷺ من قصد التعليم والموعظة. وقيل الحكمة فيه تزييف الداخل بأن الصلاة انقضت، إذ لو استمر الإمام على حاله لأوم أنه في التشهد مثلاً. وقال الزين بن المنير: استدبار الإمام المؤمنين لإماما هو الحق الإمامة، فإذا انقضت الصلاة زال السبب، فاستقبلهم حينئذ يرفع الخيلاء والترفع على المؤمنين. وانه أهل

١٥٧ - باب مكث الإمام في مُصَلَّاهُ بَدَ السَّلام

٨٤٨ - وَقَالَ لَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ «كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرَسِيَّةَ. وَقَعَلَهُ الْقَاسِمُ، وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ. وَلَمْ يَصَحَّ»

٨٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ يَمْكُثُ فِي مَكَانِهِ يَسِيرًا. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَدَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - لَكِي يَنْفُذَ مَنْ يَنْصَرِفُ مِنَ الدُّعَاءِ»

٨٥٠ - وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْعَةَ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ كَتَبَ إِلَيْهِ قَالَ: حَدَّثَنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْفَرَسِيَّةُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَوَى النَّبِيُّ ﷺ - وَكَانَتْ مِنْ صَوَابَاتِهَا - قَالَتْ «كَانَ يُسَلِّمُ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءَ فَيَرْحَلْنَ بِيَوْمَهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَرِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي هِنْدُ الْفَرَسِيَّةُ وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي هِنْدُ الْفَرَسِيَّةُ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ الْحَارِثِ الْقَشِيَّةَ أَخْبَرَتْهُ - وَكَانَتْ تَحْتَ مَعْبِدِ بْنِ الْمَقْدَادِ وَهُوَ حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ - وَكَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أَوَّاجِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي هَبَشَةُ الْقَرَشِيَّةُ. وَقَالَ ابْنُ

أَبِي عَتِيقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدٍ الْفِرَاسِيَّةِ . وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ نَهَابٍ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ حَدَّثَتْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَوْلُهُ (بَابُ مَكَاتِ الْإِمَامِ فِي مَصْلَاهُ بَعْدَ السَّلَامِ) أَيْ وَبَعْدَ اسْتِقْبَالِ الْقَوْمِ ، فَيَلَامُ مَا تَقَدَّمَ ثُمَّ أَنَّ الْمَكَاةَ لَا يَتَقَدَّمُ بِهَا مِنْ ذِكْرِ أَوْ دَعَاءٍ أَوْ تَعْلِيمٍ أَوْ صَلَاةٍ نَافِلَةٍ ، وَلِهَذَا ذَكَرَ فِي الْبَابِ مَسْأَلَةَ تَطَوُّعِ الْإِمَامِ فِي مَكَانِهِ . قَوْلُهُ (وَقَالَ لَنَا آدَمُ الْخَلِيُّ) هُوَ مُوَصَّلٌ . وَإِنَّمَا عُبِّرَ بِقَوْلِهِ « قَالَ لَنَا » لِذَلِكَ لِكَوْنِهِ مَوْفُوقًا مُغَايِرَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَوْفُوعِ هَذَا الَّذِي عَرَفْتَهُ بِالِاسْتِقْرَامِ مِنْ صَنِيعِهِ . وَقِيلَ إِنَّهُ لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا فَيُجَاوِزُهُ مَذَاكِرُهُ ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُطْرَدٍ . لِأَنِّي وَجَدْتُ كَثِيرًا مِمَّا قَالَ فِيهِ ، وَقَالَ لَنَا ، فِي الصَّحِيحِ قَدْ أُخْرِجَهُ فِي تَصَانِيفٍ أُخْرَى بِصِغَةٍ وَحَدَّثَنَا ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي بَرْبٍ عَنْ نَافِعٍ قَالَ « كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي سَجْدَتَهُ مَكَانَهُ » . قَوْلُهُ (وَفَعَلَ الْقَاسِمُ) أَيْ ابْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ، وَقَدْ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مَعْتَمِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ « رَأَيْتُ الْقَاسِمَ وَسَالِمًا يُصَلِّيَانِ الْفَرِيضَةَ ثُمَّ يَتَطَوَّعَانِ فِي مَكَانِهِمَا » . قَوْلُهُ (وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ) أَيْ قَالَ فِيهِ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَوْلُهُ (لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ) ذَكَرَهُ بِالْمَعْنَى ، وَلَفْظُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ ، أَيْعِزُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ ، وَلَا بِنِجَاحِهِ ، إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ ، زَادَ أَبُو دَاوُدَ يَعْنِي فِي السَّجْدَةِ (١) وَلِلْبَيْهَقِيِّ إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ فَلْيَتَقَدَّمَ ، الْحَدِيثُ . قَوْلُهُ (وَلَمْ يَصِحْ) هُوَ كَلَامُ الْبُخَارِيِّ ، وَذَلِكَ لِضَعْفِ اسْنَادِهِ وَاضْطِرَابِهِ تَقَرَّرَ بِهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلَمٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِيهِ . وَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ فِي تَارِيخِهِ وَقَالَ « لَمْ يَثْبُتْ هَذَا الْحَدِيثُ » ، وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ مَرْفُوعًا أَيْضًا بِلَفْظٍ « لَا يُصَلِّي الْإِمَامُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ حَتَّى يَتَحَوَّلَ » ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَإِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ « مِنْ السُّنَّةِ أَنْ لَا يَتَطَوَّعَ الْإِمَامُ حَتَّى يَتَحَوَّلَ مِنْ مَكَانِهِ » ، وَحَكَى ابْنُ قِدَامَةَ فِي « الْمَغْنَى » عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ وَقَالَ : لَا أَعْرِفُهُ عَنْ غَيْرِ عَلِيٍّ ، فَكَانَهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَا الْمَغِيرَةِ . وَكَانَ الْمَعْنَى فِي كِرَاهَاتِهِ ذَلِكَ خَشْيَةُ التَّبَاسُ النَّافِلَةِ بِالْفَرِيضَةِ . وَفِي مُسْلِمٍ « عَنْ النَّسَائِبِ بْنِ يَزِيدٍ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ مَعَاوِيَةَ الْجُمُعَةَ فَتَنَفَّلَ بَعْدَهَا ، فَقَالَ لَهُ مَعَاوِيَةُ : إِذَا ضَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصَلِّهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَسْكُمَ أَوْ تَخْرُجَ » ، فَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ ، فَفِي هَذَا إِرْشَادٌ إِلَى طَرِيقِ الْأَمْنِ مِنَ الْإِتْبَاسِ ، وَعَلَيْهِ تَحْمَلُ الْأَحَادِيثُ الْمَذْكُورَةُ . وَيُؤْخَذُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَدَلَةِ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْوَالًا لِأَنَّ الصَّلَاةَ إِمَّا أَنْ تَسْكُونَ بِمَا يَتَطَوَّعُ بَعْدَهَا أَوْ لَا يَتَطَوَّعُ ، الْأَوَّلُ اخْتَلَفَ فِيهِ هَلْ يَتَشَاغَلُ قَبْلَ التَّطَوُّعِ بِالذِّكْرِ الْمَأْثُورِ ثُمَّ يَتَطَوَّعُ ؟ وَهَذَا الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ الْكَثِيرِ ، وَعِنْدَ الْخَفَنِيَّةِ يَبْدَأُ بِالتَّطَوُّعِ . وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ حَدِيثُ مَعَاوِيَةَ . وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ لَا يَتَعَيَّنُ الْفَسَلُ بَيْنَ الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ بِالذِّكْرِ ، بَلْ إِذَا تَتَعَيَّنَ مِنْ مَكَانِهِ كُنِيَ . فَانَ قِيلَ : لَمْ يَثْبُتْ الْحَدِيثُ فِي التَّنَحُّيِ ، فَلَنَّا : قَدْ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ « أَوْ تَخْرُجَ » ، وَبِتَرْجُوحِ تَقْدِيمِ الذِّكْرِ الْمَأْثُورِ بِتَقْيِيدِهِ فِي الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ بِدَرْجَةِ الصَّلَاةِ . وَزَعَمَ بَعْضُ الْخُنَابِلَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِدَرْجَةِ الصَّلَاةِ مَا قَبْلَ السَّلَامِ ، وَتَعَقُّبُ مَجْدِيدِ ذَهَبِ أَهْلِ الدُّثُورِ ، فَانَ فِيهِ « تَسْبِيحُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ وَهُوَ بَعْدَ السَّلَامِ جَزْمًا » ، فَكَذَلِكَ مَا شَاهَدَ . وَأَمَّا الصَّلَاةُ الَّتِي لَا يَتَطَوَّعُ بَعْدَهَا فَيَتَشَاغَلُ الْإِمَامُ وَمِنْ مَعَهُ بِالذِّكْرِ الْمَأْثُورِ وَلَا يَتَعَيَّنُ لَهُ مَسْكَانٌ هَلْ إِنْ شَاهَدُوا انْفَرَقُوا وَذَكَرُوا ، وَإِنْ شَاهَدُوا مَكَثُوا وَذَكَرُوا . وَعَلَى الثَّانِي إِنْ كَانَ لِلْإِمَامِ عَادَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُمْ

أو يعظمهم فيستحب أن يقبل عليهم بوجهه جميعا ، وإن كان لا يزيد على الذكر المأثور فهل يقبل عليهم جميعا أو يفتل فيجعل يمينه من قبل المأمومين ويساره من قبل القبلة ويدعو ؟ الثاني هو الذي جزم به أكثر الشافعية . ويحتمل إن قصر زمن ذلك أن يستمر مستقبلا للقبلة (١) من أجل أنها أليق بالدعاء ، ويحتمل الأول على ما لو طال الذكر والدعاء . والله أعلم . **قوله** (عن هند بنت الحارث) هي تابعة ولا أعرف عنها راويا غير الزهري ، وهي من أفراد البخاري عن مسلم ، ونياتي الخلاف في نسبتها . **قوله** (قال ابن شهاب) هو الزهري ، وهو موصول بالاسناد المذكور . وقوله (فزري) بضم النون أى تظن . **قوله** (من النساء) زاد في « باب التسليم » من هذا الوجه . قبل أن يدركهن من انصرف من القوم ، أى الرجال ، وهو لفظه في رواية يحيى بن قزعة الآتية بعد أبواب . **قوله** (وقال ابن أبي مرزيم) رواه موصولا في « الزهريات » لمحمد بن يحيى الذهلي قال « حدثنا سعيد بن أبي مرزيم ، فذكره . **قوله** (من صواحبنا) جمع صاحبة وهى لغة ، والمشهور صواحب كضوارب وضاربة ، وقيل هو جمع صواحب وهو جمع صاحبة . **قوله** (كان يسلم) أى النبي ﷺ ، وأفادت هذه الرواية الإشارة إلى أقل مقدار كان يمكنه ﷺ . **قوله** (وقال ابن وهب الخ) وصله النسائي عن محمد بن سبرة عنه بالاسناد المذكور ولفظه « ان النساء كن إذا سلمن قرن وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ماشاء الله ، فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال . **قوله** (وقال عثمان بن عمر) سيأتي موصولا بعد أربعة أبواب من طريقه . **قوله** (وقال الزبيدي) وصله الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم عنه بنامه ، وفيه « أن النساء كن يشهدن الصلاة مع رسول الله ﷺ ، فإذا سلم قام النساء فانصرفن إلى بيوتهن قبل أن يقوم الرجال » . **قوله** (وقال شعيب) هو ابن أبي حنيفة ، وابن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله ، وروايتهما موصولة في « الزهريات » أيضا . ومراد البخاري ببيان الاختلاف في نسب هند وأن منهم من قال الفراسية نسبة إلى بني فراس بكسر الفاء وتخفيف الواو آخره مهملة وهم بطن من كنانة ، ومنهم من قال القرشية فن قال من أهل الذنب إن كنانة جماع قریش فلا مغايرة بين النسبتين ، ومن قال إن جماع قریش فهر بن مالك فيحتمل أن يكون اجتماع النسبتين لهند على أن إحداهما بالأصالة والأخرى بالتحالفة (٢) . وأشار البخاري برواية الليث الأخيرة إلى الرد على من زعم أن قول من قال « القرشية » تصحيف من الفراسية ، لقوله فيه « هن امرأة من قریش » وفي رواية الكشميهني « ان امرأة » وقوله فيه « عن النبي ﷺ » غير موصول لأنها تابعة كما تقدم ، وكان التخصيص فيه من يحيى بن سعيد وهو الانصاري ، وروايته عن ابن شهاب من رواية الأقران : وفي الحديث مراعاة الإمام أحوال المأمومين ، والاحتياط في اجتناب ما قد يفضي إلى المخذور . وفيه اجتناب مواضع التهم ، وكرامة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلا عن البيوت . ومقتضى التعديل المذكور أن المأمومين إذا كانوا رجالا فقط أن لا يستحب هذا المكث ، وعليه حل ابن قدامة حديث عائشة « انه ﷺ كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام » أخرجه مسلم : وفيه أن النساء كن يحضرن الجماعة في المسجد ، وستأتي المسألة قريبا

(١) الصواب أن المصروع إذا قال الإمام على المأمومين بوجهه يد السلام والاستغفار وقول « اللهم أنت السلام الخ » مطلقا لا

تقدم في الأحاديث الصحيحة . والله أعلم

(٢) كذا في المطبوعة والمخطوطة ، ولعله « بالتحالفة »

١٥٨ - باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطأ

٨٥١ - **حدثنا** محمد بن عبيد قال حدثنا عيسى بن يونس عن عمر بن سعيد قال أخبرني ابن أبي مليكة عن عتبة قال «صليت وراء النبي ﷺ بالمدينة العصر، فسلم، ثم قام مسرعاً فتخطى رقبت الناس إلى بعض حجر فسائه، ففرغ الناس من سرعته، فخرج عليهم فرأى أنهم عجبا من سرعته فقال: ذكرت شيئا من تغير عندنا، فكبرته أن يحبسني، فأمرت بقسمته»

[الحديث ٨٥١ - أطرافه في : ١٢٢١ ، ١٤٢٠ ، ٦٢٧٥]

قوله (باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطأ) الغرض من هذه الترجمة بيان أن المكث المذكور في الباب قبله محله ما إذا لم يعرض ما يحتاج معه إلى القيام . **قوله** (حدثنا محمد بن عبيد) أي ابن ميمون العلاف ، وثبت كذلك في رواية ابن عساكر . **قوله** (عن عمر بن سعيد) أي ابن أبي حسين المكثي . **قوله** (عن عتبة) هو ابن الحارث التوفلي ، وللصنف في الزكاة من رواية أبي عاصم عن عمر بن سعيد أن عتبة بن الحارث حدثه . **قوله** (فلم قام) في رواية الكشميني « ثم قام » . **قوله** (ففرغ الناس) أي خافوا ، وكانت تلك عادتهم إذا رأوا منه غير ما يهدونه خشية أن ينزل فيهم شيء يسوؤهم . **قوله** (فرأى أنهم قد عجبا) في رواية أبي عاصم « قلت أو فقل له ، وهو شك من الراوي فإن كان قوله قلت محفوظا فقد تعين الذي سأل النبي ﷺ من الصحابة عن ذلك . **قوله** (ذكرت شيئا من تبر) في رواية روح عن عمر بن سعيد في أواخر الصلاة « ذكرت وأنا في الصلاة » وفي رواية أبي عاصم « تبرا من الصدقة » والتبر بكسر المثناة وسكون الموحدة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب ، قال الجوهري : لا يقال إلا للذهب . وقد قاله بعضهم في الفضة انتهى ، وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الأرض قيل أن تصاغ أو تضرب حكاها ابن الأنباري عن الكسائي ، وكذا أشار إليه ابن دريد . وقيل هو الذهب المسكور حكاها ابن سيده . **قوله** (محبسي) أي يشغلني التفكير فيه عن التوجه والاقبال على الله تعالى . وفهم منه إن بطل معنى آخر فقال : فيه أن تأخير الصدقة تحبس صاحبها يوم القيامة . **قوله** (فأمرت بقسمته) في رواية أبي عاصم « فقسمته » ، وفي الحديث أن المكث بعد الصلاة ليس بواجب ، وأن التخطي للحاجة مباح ، وأن التفكير في الصلاة في أمر لا يتعلق بالصلاة لا يفسدها ولا ينقص من كمالها ، وأن إنشاء العزم في أثناء الصلاة على الأمور المجاوزة لا يضرب ، وفيه إطلاق الفعل على ما يأمر به الإنسان ، وجواز الاستجابة مع القدرة على المباشرة

١٥٩ - باب الإفتال والإعتراف عن البين والشمال

وكان أنس يفتل عن يمينه وعن يساره ، ويعيب على من يتوخى - أو من يعدد - الإفتال عن يمينه
٨٥٢ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن سليمان عن عمارة بن حمير عن الأسود قال : قال عبد الله « لا يحمل أحدكم للشيطان شيئا من صلاته يرى أن حقا عليه أن لا يندبر إلا عن يمينه » ، لقد رأيت النبي ﷺ كثيرا ينصرف عن يساره »

قوله (باب الاغتسال والانصراف عن العيين والشمال) قال الزين بن المنير: جمع في الترجمة بين الاغتسال والانصراف للاشارة إلى أنه لا فرق في الحكم بين الماكث في مصلاه إذا اغتسل للمؤمنين ، وبين المتوجه لحاجته إذا انصرف إليها . **قوله** (وكان أنس بن مالك الخ) وصله مسند في مسنده الكبير من طريق سعيد عن قتادة قال : كان أنس ، فذكره وقال فيه : ويعيب على من يتوخى ذلك أن لا يغتسل إلا عن يمينه ويقول : يدور كما يدور الحمار ، وقوله : يتوخى ، بخاء معجمة مشددة أى يقصد ، وقوله (أو يعمد) شك من الراوى . قلت : وظاهر هذا الاثر عن أنس يخالف ما رواه مسلم من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن السدى قال : سألت أنسا كيف أنصرف إذا صليت عن يميني أو عن يساري ؟ قال : أما أنا فأكثر ما رأيت النبي ﷺ ينصرف عن يمينه ، ويجمع بينهما بأن أنسا عاب من يعتقد تحتم ذلك ووجوبه ، وأما إذا استوى الأمران لجهة العيين أولى . **قوله** (عن سليمان) هو الاعمش . **قوله** (عن حمادة) في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الاعمش : سمعت حمادة بن عمار ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق آخرهم الأسود وهو ابن يزيد النخعي . **قوله** (لا يجعل) في رواية الكشميني : لا يجعل ، بزيادة نون التأكيد . **قوله** (شيئا من صلاته) في رواية وكيع وغيره عن الاعمش عند مسلم : جزءا من صلاته . **قوله** (يرى) بفتح أوله أى يعتقد ، ويجوز الضم أى يظن . وقوله (أن حقا عليه) هو بيان للجعل في قوله (لا يجعل) . **قوله** (أن لا ينصرف) أى يرى أن عدم الانصراف حق عليه ، فهو من باب القلب قاله الكرماني في الجواب عن ابتدائه بالنسكة . قال : أولان النسكة المخصوصة كال معروف . **قوله** (كثيرا) ينصرف عن يساره) في روايه مسلم : أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن شماله ، فأما رواية البخارى فلا تعارض حديث أنس الذى أشرت اليه عند مسلم . وأما رواية مسلم فظاهرة التعارض لأنه عبر في كل منهما بصيغة أفعل ، قال النووي : يجمع بينهما بأنه ﷺ كان يفعل نارة هذا ونارة هذا ، فأخبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر ، وإنما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن العيين . قلت : وهو موافق للأثر المذكور أولا عن أنس ، ويمكن أن يجمع بينهما بوجه آخر ، وهو أن يحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد ، لأن حجرة النبي ﷺ كانت من جهة يساره ، ويحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ، ثم إذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس وجه ابن مسعود لأنه أعلم وأسن وأجل وأكثر ملازمة للنبي ﷺ وأقرب إلى موقفه في الصلاة من أنس ، وبأن في إسناد حديث أنس من تكلم فيه وهو السدى . وبأنه متفق عليه بخلاف حديث أنس في الأمرين ، وبأن رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال لأن حجرة النبي ﷺ كانت على جهة يساره كما تقدم . ثم ظهر لى أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر ، وهو أن من قال كان أكثر انصرافه عن يساره نظر إلى هيئته في حال الصلاة ، ومن قال كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر إلى هيئته في حالة استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة ، فعل هذا لا يختص الانصراف بجهة معينة ، ومن ثم قال العلماء : يستحب الانصراف إلى جهة حاجته . لكن قالوا : إذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل لمعوم الاحاديث المصرحة بفضل التيامن كحديث عائشة المتقدم في كتاب الطهارة . قال ابن المنير : فيه ان الندوبات قد تقلب مكروهات إذا رفعت عن رتبها ، لان التيامن مستحب في كل شيء أى من أمور العبادة ، لكن لما خشى ابن مسعود أن يعتقدوا وجوبه أشار إلى كراهته . والله أعلم

١٦٠ - باب ما جاء في الثوم النّبيّ والتبصّل والسكرات

وقول النبي ﷺ « مَنْ أَكَلَ الثُّومَ أَوْ الْبَصَلَ مِنَ الْجَوْعِ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا »

٨٥٢ - حَدَّثَنَا سَدُّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا بَحْثِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

« أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرِ : مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - بِمَنَى الثُّومِ - فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا »

[الحديث ٨٥٢ - أطرافه في : ٤٧١٥ ، ٤٧١٧ ، ٤٧١٨ ، ٥٥٧١ ، ٥٥٧٢]

٨٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ

سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرَبِّدُ الثُّومَ - فَلَا يَسْجُدْنَا فِي مَسَاجِدِنَا » .

قُلْتُ : مَا بِمَعْنَى بِهِ ؟ قَالَ : مَا أَرَأَاهُ بِمَنَى إِلَّا نَيْثُهُ . وَقَالَ تَحْلَدُ بْنُ يُزَيْدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ : إِلَّا تَنْثُهُ

[الحديث ٨٥٤ - أطرافه في : ٨٥٥ ، ٥٤٥٢ ، ٧٣٥٩]

٨٥٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفِيرٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ زَمَّ عَطَاءُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ

عَبْدِ اللَّهِ زَمَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَتَغَيَّرْ لَنَا - أَوْ قَالَ : فَلْيَتَغَيَّرْ لَنَا - وَلْيَتَغَيَّرْ فِي

بَيْتِهِ . وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى يَبْدُرَ فِيهِ خَصِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ فَوَجَدَهَا رِيحًا ، فَسَأَلَ ، فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ فَقَالَ :

قَرَّبُوهَا - إِلَى بَعْضِ أَحْمَارِهِ كَانَ مَعَهُ - فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا قَالَ : كُلُّهُ . فَإِنِّي أَنَا جِئْتُ مِنْ لَا تُنَاجِي »

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ « أَتَى يَبْدُرَ » قَالَ ابْنُ وَهْبٍ : بِمَعْنَى طَبَقًا فِيهِ خَصِرَاتٌ . وَلَمْ يَذْكُرِ

الْلَيْثُ وَأَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ قِصَّةَ الْقَدِيرِ ، فَلَا أَدْرِي هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ أَوْ فِي الْحَدِيثِ

٨٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ « سَأَلَ رَجُلٌ أَنَسًا : مَا سَمِعْتَ نَبِيَّ

اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي الثُّومِ ؟ فَقَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبْنَا - أَوْ - لَا يُصَلِّينَ مَعَنَا »

[الحديث ٨٥٦ - طرفه في : ٥٤٥١]

قَوْلُهُ (باب ما جاء في الثوم) هذه الترجمة والتي بعدها من أحكام المساجد . وأما التراجم التي قبلها فكلها من

صفة الصلاة . لكن مناسبة هذه للترجمة وما بعدها لذلك من جهة أنه بنى صفة الصلاة على الصلاة في الجماعة ، ولهذا لم

يفرد ما بعد كتاب الأذان بكتاب ، لأنه ذكر فيه أحكام الإقامة ثم الإمامة ثم الصفوف ثم الجماعة ثم صفة الصلاة ،

فلما كان ذلك كله مرتبطاً ببعضه بعض واقتضى فضل حضور الجماعة بطريق العموم ناسب أن يورد فيه من قام به عارض

كأكل الثوم ، ومن لا يجب عليه ذلك كالصبيان ، ومن تندب له في حالة دون حالة كالنساء ، فذكر هذه التراجم نغم

بها صفة الصلاة . قَوْلُهُ (الثوم) يضم التاء المثناة ، (والني) بكسر النون وبعدها تحتيانية ثم همزة وقد تدغم ،

وتقييده بالنون حل منه لإحاديث المطلقة في الثوم على غير التضجج منه . وقوله في الترجمة « والسكرات » لم يقع ذكره

في أحاديث الباب التي ذكرها ، لكنه أشار به إلى ما وقع في بعض طرق حديث جابر كما سأذكره ، وهذا أولى من

قول بعضهم إنه قاسه على البصل . ويحتمل أن يكون استنبط الكرات من عموم الحضرات فإنه يدخل فيها دخولا أولويا لأن رافعه أشد . **قوله** (وقول النبي ﷺ) هو بكسر اللام ، وقوله (من الجوع أو غيره) لم أر التقيد بالجوع وغيره صريحا لكنه مأخوذ من كلام الصحابي في بعض طرق حديث جابر وغيره ، فعند مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر قال : نهى النبي ﷺ عن أكل البصل والكراث ، فقلبتنا الحاجة ، الحديث . وله من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد : لم نعد أن فتحت خيبر فوقمنا في هذه البغلة والناس جياع ، الحديث . وقال ابن المنير في الحاشية : ألحق بعض أصحابنا المجذوم وغيره بأكل الثوم في المنع من المسجد ، قال : وفيه نظر لأن أكل الثوم أدخل على نفسه باختياره هذا المانع ، والمجذوم علته مماوبة . قال : لكن قوله ﷺ : من جوع أو غيره ، يدل على القسوة بينهما انتهى . وكأنه رأى قول البخارى في العرجة وقول النبي ﷺ الخ فظنه لفظ حديث ، وليس كذلك ، بل هو من تفقه البخارى وتجويزه لذكر الحديث بالمعنى . **قوله** (من أكل) قال ابن بطلان هذا يدل على إباحة أكل الثوم ، لأن قوله : من أكل ، لفظ إباحة . ونعقبه ابن المنير بأن هذه الصيغة إنما تعطى الوجود لا الحكم ، أى من وجد منه الأكل ، وهو أعم من كونه مباحا أو غير مباح ، وفي حديث أبي سعيد الذى أشرت إليه عند مسلم الدلالة على عدم تحريمه كما سيأتى **قوله** (حدثنا يحيى) هو القطان وعبيد الله هو ابن عمر . **قوله** (قال في غزوة خيبر) قال الداودى أى حين أراد الخروج أو حين قدم . ونعقبه ابن التين بأن الصواب أنه قال ذلك وهو في الغزاة نفسها ، قال ولا ضرورة تمنع أن يحبرهم بذلك في السفر انتهى ، فكان الذى حمل الداودى على ذلك قوله في الحديث : فلا يقربن مسجدا ، لأن الظاهر أن المراد به مسجد المدينة فلذا حمل الخبر على ابتداء التوجه إلى خيبر أو الرجوع إلى المدينة ، لكن حديث أبي سعيد عند مسلم دال على أن القول المذكور صدر منه ﷺ عقب فتح خيبر فعلى هذا فقوله مسجدا يريد به المكان الذى أعد ليصل فيه مدة إقامته هناك أو المراد بالمسجد الجنس والاضافة إلى المسلمين أى فلا يقربن مسجد المسلمين . ويؤيده رواية أحمد عن يحيى القطان فيه بلفظ : فلا يقربن المساجد ، ونحوه مسلم وهذا يدفع قول من خصه النهى بمسجد النبي ﷺ كما سيأتى ، وقد حكاه ابن بطلان عن بعض أهل العلم ورواه . وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل النهى للمسجد الحرام خاصة أو في المساجد ؟ قال : لا بل في المساجد . **قوله** (من هذه الشجرة يعنى الثوم) لم أعرف القائل يعنى ويحتمل أن يكون عبيد الله بن عمر . فقد رواه السراج من رواية يزيد ابن الهادى عن نافع بن وهب عن أبيه عن رسول الله ﷺ عن أكل الثوم يوم خيبر ، وزاد مسلم من رواية ابن عمر عن عبيد الله ، حتى يذهب ريحها . ، وفي قوله شجرة مجاز لأن المعروف في اللغة أن الشجرة ما كان لها ساق وما لا ساق له يقال له نجم ، وبهذا فسر ابن عباس وغيره قوله تعالى ﴿ والنجم والشجر يسجدان ﴾ ، ومن أهل اللغة من قال : كل ما ثبت له أرومة أى أصل في الأرض يخلف ما قطع منه فهو شجر . وإلا فتجم . وقال الخطابي : في هذا الحديث إطلاق الشجر على الثوم والعامة لا تعرف الشجر إلا ما كان له ساق اه . ومنهم من قال : بين الشجر والنجم عموم وخصوص ، فكل نجم شجر من غير عكس كالشجر والنخل ، فكل نخل شجر من غير عكس . **قوله** (حدثنا عبد الله بن محمد) هو المسندى وأبو عاصم هو التميمي وهما شيخ البخارى وربما روى عنه بواسطة كما هنا . **قوله** (يريد الثوم) لم أعرف الذى فسره أيضا وأظنه ابن جريج فإن في الرواية التي تلى هذه عن الزهري عن عطاء الجزم ذكر الثوم . على أنه قد اختلف في سياقه عن ابن جريج فقد رواه مسلم من رواية يحيى القطان عن ابن جريج بلفظ

ومن أكل من هذه البقلة الثوم ، وقال مرة : من أكل البصل والثوم والكراث ، ورواه أبو نعيم في المستخرج من طريق روح بن عباد عن ابن جريج مثله وعين الذي قال ، وقال مرة ولفظه : قال ابن جريج وقال عطاء في وقت آخر : الثوم والبصل والكراث ، ورواه أبو الزبير عن جابر بلفظ : نهى النبي ﷺ عن أكل البصل والكراث ، قال : ولم يكن ببلدنا يومئذ الثوم ، هكذا أخرجه ابن خزيمة من رواية يزيد بن إبراهيم وعبد الرزاق عن ابن عيينة كلاهما عن أبي الزبير . قلت : وهذا لا ينافي التفسير المتقدم إذ لا يلزم من كونه لم يكن بأرضهم أن لا يجلب اليهم ، حتى لو امتنع هذا الحل لكانت رواية المثبت مقدمة على رواية النافي والله أعلم . **قوله** (فلا يفشاننا) كذا فيه بصيغة التثنية التي يراد بها النهي ، قال الكرماني : أو على لغة من يجري المعتل مجرى الصحيح ، أو أشيع الراوي الفصح فظن أنها ألف . والمراد بالغشيان اللاتيان ، أي فلا يأثينا . **قوله** (في مسجدا) في رواية الكشميضي وأبي الوقت : مساجدنا ، بصيغة الجمع . **قوله** (قلت ما يعني به) لم أف على تعيين القائل والمقول له وأظن السائل ابن جريج والمسئول عطاء ، وفي مصنف عبد الرزاق ما يرشد إلى ذلك ، وجزم الكرماني بأن القائل عطاء والمسئول جابر ، وعلى هذا فالضمير في **أراه** ، للنبي ﷺ وهو بضم الهجمة أي أظنه ، ودينه ، تقدم ضبطه . **قوله** (وقال عجله بن يزيد عن ابن جريج الا ثنته) بفتح التثنية وسكون المنة من فوق بعدها نون أخرى ، ولم أجد طريق عجله هذه موصولة بالإسناد المذكور ، وقد أخرج السراج عن أبي كريب عن عجله هذا الحديث ، لكن قال : عن أبي الزبير ، بدل عطاء عن جابر ، ولم يذكر المقصود من التعليق المذكور ، إلا أنه قال فيه : ألم أنكم عن هذه البقلة الخبيثة أو المنتنة ، فإن كان أشار إلى ذلك وإلا فإظنه إلا نصحيحا ، فقد رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق روح ابن عباد عن ابن جريج كما قال أبو حاتم ، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج بلفظ : **أراه** يعني النية التي لم يطبخ ، وكذا لأبي نعيم في المستخرج من طريق ابن أبي عدي عن ابن جريج بلفظ : **يريد النبي** الذي لم يطبخ ، وهو تفسير للنبي بأنه الذي لم يطبخ وهو حقيقته كما تقدم ، وقد يطلق على أعم من ذلك وهو ما لم ينضج فيدخل فيه ما طبخ قليلا ولم يبلغ النضج . **قوله** (عن يونس) هو ابن يزيد . **قوله** (زعم عطاء) هو ابن أبي رباح ، وفي رواية الأصملي : **وغن عطساء** ، ولمسلم من وجه آخر عن ابن وهب : **حدثني عطاء** . **قوله** (ان جابر بن عبد الله زعم) قال الخطابي لم يقل زعم على وجه التهمة ، لكنه لما كان أمرا مختلفا فيه أتى بلفظ الزعم لأن هذا اللفظ لا يكاد يستعمل إلا في أمر يرتاب به أو يختلف فيه . قلت : وقد يستعمل في القول المحقق أيضا كما تقدم ، وكلام الخطابي لا ينفي ذلك ، وفي رواية أحمد بن محمد بن صالح الآتية عن جابر ولم يقل : **زعم** . **قوله** (فليعتزلنا أو فليعتزل مسجدا) شك من الراوي وهو الزهري ، ولم تختلف الرواة عنه في ذلك . **قوله** (أو ليعقد في بيته) كذا لا يدرى بالشك أيضا ، واغريه ووليقيع في بيته ، أو العطف ، وكذا لمسلم ، وهي أخص من الاعتزال لأنه أعم من أن يكون في البيت أو غيره . **قوله** (وأن النبي ﷺ) هذا حديث آخر ، وهو معطوف على الإسناد المذكور ، والتقدير وحدثنا سعيد بن عفير بإسناده أن النبي ﷺ أتى ، وقد تردد البخاري فيه هل هو موصول أو مرسل كما سيأتي وهذا الحديث الثاني كان متقدما على الحديث الأول بست سنين ، لأن الأول تقدم في حديث ابن عمر وغيره أنه وقع منه ﷺ في غزوة خيبر وكانت في سنة سبع ، وهذا وقع في السنة الأولى عند قدومه ﷺ إلى المدينة ونزوله في بيت أبي أيوب الأنصاري كما سألني . **قوله** (أتى بقدر) بكسر القاف وهو ما يطبخ فيه ، ويجوز

فيه التأنيت والتذكير ، والتأنيث أشهر ، لكن الضمير في قوله « فيه خضرات » يعود على الطعام الذي في القدر ،
فالتقدير أتى بقدر من طعام فيه خضرات ، ولهذا لما أعاد الضمير على القدر أعاده بالتأنيث حيث قال « فأنجز
بما فيها » ، وحيث قال « قربوها » ، وقوله « خضرات » بضم الحاء وفتح الصاد المعجمتين كذا ضبط في رواية
أبي ذر ، ولغيره بفتح أوله وكسر ثانية وهو جمع خضرة ، ويجوز مع ضم أوله ضم الصاد وتسكينها
أيضا . **قوله** (إلى بعض أصحابه) قال الكرماني فيه النقل بالمعنى ، إذ الرسول ﷺ لم يقل بهذا اللفظ بل
قال قربوها إلى فلان مثلا ، أو فيه حذف أى قال قربوها مشيرا أو أشار إلى بعض أصحابه . قلت : والمراد
بالبعض أبو أيوب الأنصاري ، ففي صحيح مسلم من حديث أبي أيوب في قصة نزول النبي ﷺ عليه قال فكان يصنع
لنبي ﷺ طعاما فإذا جىء به إليه - أى بعد أن يأكل النبي ﷺ منه - سأل عن موضع أصابع النبي ﷺ ، فصنع
ذلك مرة فقبل له : لم يأكل ، وكان الطعام فيه ثوم ، فقال : أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : لا ولكن أكرهه .
قوله (كل فاني أناجي من لا تنأجي) أى الملائكة ، وفي حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة وابن حبان من وجه آخر
« أن رسول الله ﷺ أرسل إليه بطعام من خضرة فيه بصل أو كراث فلم ير فيه أثر رسول الله ﷺ فأنى أن يأكل ،
فقال له : ما منعك ؟ قال : لم أر أثر يدك . قال : أستحي من ملائكة الله وليس يحرم » ، ولها من حديث أم أيوب
قالت : نزل علينا رسول الله ﷺ فتكفنا له طعاما فيه بعض البقول ، فذكر الحديث نحوه وقال فيه « وكوا ، فاني
لست كأحد منكم ، إني أخاف أؤذي صاحبي » . **قوله** (وقال أحمد بن صالح عن ابن وهب أتى بيدر) مراده أن أحمد
ابن صالح خالف سعيد بن عفير في هذه اللفظة فقط وشاركه في سائر الحديث عن ابن وهب باسناده المذكور ، وقد
أخرجه البخاري في الاعتصام قال « حدثنا أحمد بن صالح ، فذكره بلفظ « أتى بيدر » ، وفيه قول ابن وهب « يعنى
طبقا فيه خضرات » . وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح ، لكن أخر قيس ابن وهب فذكره بصدد فراغ
الحديث . وأخرجه مسلم عن أبي الطاهر وحرمله كلاهما عن ابن وهب فقال « بقدر » ، بالفاء ورجع جماعة من الشراح
رواية أحمد بن صالح لكون ابن وهب فسر « البدر » بالطبق فدل على أنه حدث به كذلك ، وزعم بعضهم أن لفظة
« بقدر » تصحيف لانهما تشعر بالطبخ وقد ورد الاذن بأكل البقول مطبوخة ، بخلاف الطبق فظاهره أن البقول
كانت فيه نيئة . والذي يظهر لى أن رواية « القدر » أصح لما تقدم من حديث أبي أيوب وأم أيوب جميعا ، فإن فيه
التصریح بالطعام ، ولاتعارض بين امتناعه ﷺ من أكل الثوم وغيره مطبوخا وبين إذنه لهم في أكل ذلك مطبوخا ،
فقد علل ذلك بقوله « إني لست كأحد منكم » وترجم ابن خزيمة على حديث أبي أيوب ذكر ما خص الله نبيه به من
ترك أكل الثوم ونحوه مطبوخا ، وقد جمع القرطبي في « المفهم » بين الروایتين بأن الذى في القدر لم ينضج حتى
تضمحل رائحته فبقى في حكم الني . **قوله** (بيدر) بفتح الموحدة وهو الطبق ، سمي بذلك لاستدارته تشبها له بالقر
عند كاله . **قوله** (ولم يذكر الليث وأبو صفوان عن يونس قصة القدر) أما رواية الليث فوصلها الذهلي في « الزهرات » ،
وأما رواية أبي صفوان وهو الاموى فوصلها المؤلف في الاطعمة عن علي بن المديني عنه واقتصر على الحديث الاول
وكذا اقتصر عقيل عن الزهري كما أخرجه ابن خزيمة . **قوله** (فلا أدري الخ) هو من كلام البخاري ، وهم من
زعم أنه كلام أحمد بن صالح أو من فوقه ، وقد قال البيهقي : الاصل أن ما كان من الحديث متصلا به فهو منه حتى يحى .
البيان الواضح بأنه مدرج فيه . **قوله** (هن عبد العزيز) هو ابن صهيب . **قوله** (سأل رجل) لم أقف على تسميته ،

وقد تقدم الكلام على إطلاق الشجرة على الثوم ، وقوله « فلا يقربن » ، بفتح الراء والموحدة وتشديد النون ، وليس في هذا تقييد النهي بالمسجد فيستدل بعمومه على إلحاق الجامع بالمسجد كصلى العيد والجماعة ومكان الولمة ، وقد ألحقنا بعضهم بالقياس والتسلك بهذا العموم أولى ، ونظيره قوله « وليقعد في بيته » ، كما تقدم ، لكن قد حلل المنع في الحديث بترك أذى الملائكة وترك أذى المسلمين ، فإن كان كل منهما جزءا علة اختص النهي بالمسجد وما في معناها ، وهذا هو الأظهر ، وإلا لعم النهي كل مجمع كالاسواق ، ويؤيد هذا البحث قوله في حديث أبي سعيد عند مسلم « من أكل من هذه الشجرة شيئا فلا يقربنا في المسجد » ، قال القاضي ابن العربي : ذكر الصفة في الحكم يدل على التعميل بها ، ومن ثم رد على المازرى حيث قال : لو أن جماعة مسجد أكلوا كلهم ما له رائحة كريهة لم يمتنعوا منه ، بخلاف ما إذا أكل بعضهم ، لأن المنع لم يختص بهم بل بهم وبالملائكة ، وعلى هذا يتناول المنع من تناول شيئا من ذلك ودخل المسجد مطلقا ولو كان وحده . واستدل بأحاديث الباب على أن صلاة الجماعة ليست فرض عين . قال ابن دقيق العيد لأن اللازم من منعه أحد أمرين : إما أن يتكون أكل هذه الأمور مباحا فتكون صلاة الجماعة ليست فرض عين ، أو حراما فتكون صلاة الجماعة فرضا . وجهور الامة على إباحة أكلها فيلزم أن لا تكون الجماعة فرض عين . وتقريره أن يقال : أكل هذه الأمور جائز ، ومن لوازمه ترك صلاة الجماعة ، وترك الجماعة في حق آكلها جائز ، ولأزم الجائز جائز وذلك ينافي الوجوب (١) . ونقل عن أهل الظاهر أو بعضهم تحريمها بناء على أن الجماعة فرض عين ، وتقريره أن يقال : صلاة الجماعة فرض عين ، ولا تتم إلا بترك أكلها ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، فترك أكل هذا واجب فيكون حراما هـ . وكذا نقله غيره عن أهل الظاهر ، لكن صرح ابن حزم منهم بأن أكلها حلال مع قوله بأن الجماعة فرض عين ، وانفصل عن اللزوم المذكور بأن المنع من أكلها يختص بمن علم بخروج الوقت قبل زوال الرائحة . ونظيره أن صلاة الجمعة فرض عين بشروطها ، ومع ذلك تسقط بالسفر . وهو في أصله مباح ، لكن يحرم على من أنشأه بعد سماع النداء . وقال ابن دقيق العيد أيضا : قد يستدل بهذا الحديث على أن أكل هذه الأمور من الاعتذار المرخصة في ترك حضور الجماعة ، وقد يقال : إن هذا الكلام خرج مخرج الزجر عنها فلا يقتضى ذلك أن يكون عذرا في تركها إلا أن تدعو إلى أكلها ضرورة . قال : ويبعد هذا من وجه تقريبه إلى بعض أصحابه ، فإن ذلك ينفي الزجر هـ . ويمكن حمله على حالتين ، والفرق بينهما أن الزجر وقع في حق من أراد إتيان المسجد ، والإذن في التقريب وقع في حالة لم يكن فيها ذلك ، بل لم يكن المسجد النبوي إذ ذاك بئى ، فقد قدمت أن الزجر متأخر عن قصة التقريب بسنتين . وقال الخطابي : توهم بعضهم أن أكل الثوم عذر في التخلف عن الجماعة ، وإنما هو عقوبة لا كله على فعله إذ حرم فضل الجماعة هـ . وكأنه ينقص الرخصة بما لا سبب للرم فيه كالطهر مثلا ، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون أكلها حراما ، ولا أن الجماعة فرض عين . واستدل الملبس بقوله « فاني أناجي من لا تناجي » ، على أن الملائكة أفضل من الآدميين . وتعقب بأنه لا يلزم من تفضيل بعض

(١) ليس هذا التقرير بجيد ، والصواب أن إباحة أكل هذه الخضرات ذوات الرائحة السكرية لا ينافي كون الجماعة فرض عين ، كما أن حضور الطعام يسوغ ترك الجماعة لمن قدم بين يديه مع كون ذلك مباحا . وخلاصة الكلام أن الله سبحانه يسر على عباده ، وجعل مثل هذه المباحات عذرا في ترك الجماعة لمصلحة شرعية ، فإذا أراد أحد أن يتفطنا حيلة لترك الجماعة حرم عليه ذلك . والله أعلم

الأفراد على بعض تفضيل الجنس على الجنس ، واختلف هل كان أكل ذلك حراماً على النبي ﷺ أو لا ؟ والراجح الحل لمعوم قوله ﷺ « وليس يحرم » ، كما تقدم من حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة . وتقل ابن التين عن مالك قال : الفجل إن كان يظهر ريحه فهو كالثوم . وقيدته عياض الجشاء . قلت : وفي الطبراني الصغير من حديث أبي الزبير عن جابر التميمي على ذكر الفجل في الحديث ، لكن في إسناده يحيى بن راشد وهو ضعيف . وألحق بعضهم بذلك من بفيه بخر أو به جرح له راحة . وزاد بعضهم فألحق أصحاب الصنائع كالسماك ، والماهاة كاللجذوم ، ومن يؤذى الناس بلسانه ، وأشار ابن دقيق العيد إلى أن ذلك كله توسع غير مرضي . (فائدة) : حكم رجة المسجد وما قرب منها حكمه ، ولذلك كان ﷺ إذا وجد ريحها في المسجد أمر بإخراج من وجدت منه إلى البقيع كما ثبت في مسلم عن عمر رضي الله عنه . (تنبيه) : وقع في حديث حذيفة عند ابن خزيمة « من أكل من هذه البقلة الحبيثة فلا يقرب من مسجدنا » . ثلاثاً ، وبوب عليه . وتوقيت النبي عن إتيان الجماعة لأكل الثوم ، وفيه نظر ، لاحتمال أن يكون قوله « ثلاثاً » ، يتعلق بالقول ، أي قال ذلك ثلاثاً ، بل هذا هو الظاهر لأن علة المنع وجود الرائحة وهي لا تستمر هذه المدة ،

١٦١ - باب وضوء الصليان ، ومتى يجب عليهم الغسل والطهور ؟

وَحُضُورِهِمُ الْجَمَاعَةَ وَالْيَدَيْنِ وَالْجَنَازَ وَصُفُوفِهِمْ

٨٥٧ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنِي عُقْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ سَالِيَانَ الشَّيْبَانِيَّ قَالَ « سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ : أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنبُودٍ فَأَمَّهُمْ وَصَفَّوْا عَلَيْهِ . فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَمْرٍو مَنْ حَدَّثَكَ ؟ قَالَ : ابْنُ عَبَّاسٍ »

[الحديث ٨٥٧ - أطرافه في : ١٢٤٧ ، ١٣١٩ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٦ ، ١٣٤٠]

٨٥٨ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنِي صَقَّانُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَمِلٍ »

[الحديث ٨٥٨ - أطرافه في : ٨٧٦ ، ٨٨٠ ، ٨٩٥ ، ٩٦٥]

٨٥٩ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو قَالَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ « بَيْتٌ عِنْدَ خَالَتِي مِمَّةَ لَيْلَةٍ ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَوَضَّأَ مِنْ شَنْ مَعْلَقٍ وَضَوْءٍ خَفِيفًا - يُخَفِّفُهُ عَمْرُو وَيُقِلُّهُ جَدًّا - ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي ، فَقُمْتُ فَنَوَضَّأْتُ نَحْوَهُمَا تَوَضُّأً ، ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَوَلَّانِي لَجْعَلَنِي مِنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى تَفَخَّ . فَأَنَاءَ الْمَادِي يُؤْذَنُهُ بِالصَّلَاةِ فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ » . قَالُوا عَمْرُو . إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ . قَالَ عَمْرُو : سَمِعْتُ عُيَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ « إِنْ رَوَّيَا الْأَنْبِيَاءَ ، وَحَيٌّ » ثُمَّ قَرَأَ « إِنِّي أَرَى فِي النَّامِ أُنَى أَذْبَحُكَ »

٨٦٠ - **حدثنا** إسماعيل **قال** حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته ثبكة دعت رسول الله ﷺ لعلام صنعته ، فأكل منه قال : قوموا فلاصل بكم . فمضت إلى حبيب لنادر أسود من طول ما كتبت ، فنضحته ماء ، فقام رسول الله ﷺ واليتم معي والمجوز من ورائنا ، فصل بنا ركنين »

٨٦١ - **حدثنا** عبد الله بن مسعدة عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن هبة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال « أقبلت رابكا على حمار أناني ، وأنا يومئذ قد فاهزت الاحتلام ، ورسول الله ﷺ يصل بالناس يعني إلى غير جدار ، فروت بين يدي بعض الصف ، فزلت وأرسلت الأمان ترتع ، ودخلت في الصف ، فلم يذكروا ذلك علي أحد »

٨٦٢ - **حدثنا** أبو اليان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت « أعم النبي ﷺ . . . » . وقال عياش حدثنا عبد الأعلى حدثنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « أعم رسول الله ﷺ في الشتاء حتى ناداه عمر : قد نام النساء والصبيان . فخرج رسول الله ﷺ قال « إنه ليس أحد من أهل الأرض يصل هذه الصلاة غيركم . ولم يكن أحد يومئذ يصل غير أهل المدينة »

٨٦٣ - **حدثنا** عرو بن علي قال حدثنا يحيى قال حدثنا سفيان حدثني عبد الرحمن بن عباس سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال له رجل : شهدت الخرج مع رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، ولو لا مكانني منه ما شهادته - بنى من صيفه - أتى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت ، ثم خطب ، ثم أتى النساء فوعظهن وأمرهن أن يصدقن ، فجعلت المرأة تهوى يدها إلى حلقها تأتي في ثوب بلال ، ثم أتى هو وبلال البيت »

قوله (باب وضوء الصبيان) قال الزين بن المنير : لم ينص على حكمه ، لأنه لو عبر بالتدب لاقضى صحة صلاة الصبي بغير وضوء ، ولو عبر بالوجوب لاقضى أن الصبي يعاقب على تركه كما هو حد الواجب ، فاق ببشارة سائلة من ذلك ، وإنما لم يذكر الغسل لنسور موجه من الصبي بخلاف الوضوء ، ثم أردفه بذكر الوقت الذي يجب فيه ذلك عليه فقال « ومتى يجب عليهم الغسل والطهور ، وقوله « والطهور » من عطف العام على الخاص ، وليس في أحاديث الباب تعيين وقت الإيجاب إلا في حديث أبي سعيد فإن مفهومه أن غسل الجمعة لا يجب على غير المحتلم ، فيؤخذ منه أن الاحتلام شرط لوجوب الغسل ، وأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه وكذا ابن خزيمة والحاكم من طريق عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده مرفوعا « علوا الصبي الصلاة ابن سبع . واضروه عليها ابن عشر ، فهو وإن اقضى تعيين وقت الوضوء . لتوقف الصلاة عليه فلم يقل بظاھرہ إلا بعض أهل العلم ، قالوا : تجب الصلاة

على الصبي للار بضربه على تركها . وهذه صفة الوجوب . وبه قال أحمد في رواية ، وحكى البديني أن الشافعي أرمأ اليه . وذهب الجمهور إلى أنها لا تجب عليه إلا بالبلوغ ، وقالوا : الأمر بضربه للتدريب . وجزم البيهقي بأنه منسوخ بحديث . رفع القلم عن الصبي حتى يحتتم ، لأن الرفع يستدعي سبق وضع . وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النكاح . ويؤخذ من إطلاق الصبي على ابن سبع الرد على من زعم أنه لا يسمى صبيا إلا إذا كان رضيعا ، ثم يقال له غلام إلى أن يصير ابن سبع ، ثم يصير باقما إلى عشر ، ويوافق الحديث قول الجوهري : الصبي الغلام . قوله (وحضورهم) بالجر عطفًا على قوله ، وضوء الصبيان ، وكذا قوله ، وصفوفهم . ثم أورد في الباب سبعة أحاديث أوها حديث ابن عباس في الصلاة على القبر ، والغرض منه صلاة ابن عباس معهم ، ولم يكن إذ ذاك بالغا كما سيأتي دليله في خاص أحاديث الباب ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . ثانيها حديث أبي سعيد ، وقد تقدم توجيه إرواده . وبأى الكلام عليه في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى . ثالثها حديث ابن عباس في بيته في بيت ميمونة ، وفيه وضوءه وسلاته مع النبي ﷺ وتقريره له على ذلك بأن حوله لجعله عن يمينه ، وقد تقدم من هذا الوجه في أوائل كتاب النظارة ، وبأى بقية مباحثه في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى . رابعها حديث أنس في صف اليتيم معه خلف النبي ﷺ . ومطابقته للترجمة من جهة أن اليتيم دال على الصبا لإذ لا يتم بعد احتلام ، وقد أقره ﷺ على ذلك . خامسها حديث ابن عباس في يجيئه إلى متى ومروره بين يدي بعض الصف ، ودخوله معهم وتقريره على ذلك وقال فيه إنه كان نهن الاحتلام أى قاربه ، وقد تقدمت مباحثه في أبواب سيرة المصلي . سادسها حديث عائشة في تأخير العشاء حتى قال عمر : نام النساء والصبيان ، قال ابن رشيد : فهم منه البخاري أن النساء والصبيان الذين ناموا كانوا حضورا في المسجد ، وليس الحديث صريحا في ذلك ، إذ يحتمل أنهم ناموا في البيوت ، لكن الصبيان جمع على باللام فيعم من كان منهم مع أمه أو غيرها في البيوت ومن كان مع أمه في المسجد . وقد أورد المصنف في الباب الذي يليه حديث أبي قتادة رفعه ، داني لأقوم إلى الصلاة ، الحديث وفيه : فأسمع بكاء الصبي فأتهجو في صلاتي كراهية أن أشتى على أمه . وقد قدمنا في شرحه في أبواب الجماعة أن الظاهر أن الصبي كان مع أمه في المسجد وأن احتمال أنها كانت تركته دائما في بيته وحضرت الصلاة فاستيقظ في غيبته فبكى بعيد ، لكن الظاهر الذي فهمه أن القضاء بالمرتى أولى من القضاء بالمقدر انتهى ، وقد تقدمت مباحثه في أبواب المواقيت ، وسأفه المصنف هنا من طريق معمر وشعيب بلفظ معمر ثم ساق لفظ شعيب في الباب الذي بعده ، وقوله : قال عياش ، وقع في بعض الروايات . قال لي عياش ، وهو بالتحانية والمعجمة ، وتحول الاسناد عند الأكثر من بعد الزهري ، وأتمه في رواية المستملي ، ثم ختم الباب بحديث ابن عباس في شهوده صلاة العيد مع النبي ﷺ وقد صرح فيه بأنه كان صغيرا وسيأتي الكلام عليه في كتاب العيدين ، وترجم له هناك ، باب خروج الصبيان إلى المصلي . واستشكل قوله في الترجمة « وصفوفهم » ، لأنه يقتضي أن يكون للصبيان صفوف تخصم وليس في الباب ما يدل على ذلك ، وأجيب بأن المراد بصفوفهم وقوفهم في الصف مع غيرهم ، وفقه ذلك هل يخرج من وقف معه الصبي في الصف عن أن يكون فردا حتى يسلم من بطلان صلاته عند من يمينه أو كراهته ، وظاهر حديث أنس يقتضي الإجزاء ، فهو حجة على من منع ذلك من الحنابلة مطلقا ، وقد نص أحد على أنه يجوز في النفل دون الفرض وفيه ما فيه (١)

(١) الصواب صفة مصافة المصلي في الفرض والنفل ، لحديث أنس وابن عباس المذكورين في هذا الباب ، والأكل أن الهريفة والنافة سواء في الأحكام إلا ما خصه الدليل ، وليس هنا دليل يمنع من مصافة المصلي في الفرض فوجب التوبة بينهما . والله أعلم

١٦٣ - باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والفلس

٨٦٤ - **حدثنا** أبو الهيثم قال أخبرنا شبيب بن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت « أنتم رسول الله ﷺ بالعمّة حتى ناداه عمر : فام النساء والصبيان ، فخرج النبي ﷺ فقال : ما ينتظرها أحد غيركم من أهل الأرض . ولا يصلي يومئذ إلا بالمدينة ، وكانوا يصلون العمّة فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول »

٨٦٥ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن حنظلة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « إذا استأذنكم يسألكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لمن »

تابعه شعبه عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ

[الحديث ٨٦٥ - أطرافه في : ٨٧٣ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٥٢٣٨]

قوله (باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والفلس) أورد فيه ستة أحاديث تقدم الكلام عليها إلا الثاني والاخير ، وبعضها مطلق في الزمان وبعضها مقيد بالليل أو الفلس . لحمل المطلق في الترجمة على المقيد ، وللفقهاء في ذلك تفاصيل ستأتي الإشارة إلى بعضها . فأول أحاديث الباب حديث عائشة في تأخير النساء حتى نادى عمر : فام النساء والصبيان ، وقد تقدم سادسا لأحاديث الباب الذي قبله . ثانيا حديث ابن عمر في النهي عن منع النساء عن المسجد . ثالثا حديث أم سلمة في مكث الإمام بعد السلام حتى ينصرف النساء ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أربعة أبواب . رابعا حديث عائشة في صلاة الصبح بقلس ورجوع النساء متلفعات ، وقد تقدم الكلام عليه قبل في المواقيت خامسا حديث أبي قتادة في تخفيف الصلاة حين بكى الصبي لأجل أمه . وقد تقدم الكلام عليه في الإمامة . سادسا حديث عائشة في منع نساء بني إسرائيل المساجد ، وسأذكر فوائده بعد الكلام على الحديث الثاني وهو حديث ابن عمر . **قوله** (عن حنظلة) هو ابن أبي سفيان الجمحي ، وسالم بن عبد الله أي ابن عمر . **قوله** (إذا استأذنكم نسألكم بالليل إلى المسجد) لم يذكر أكثر الرواة عن حنظلة قوله بالليل ، كذلك أخرجه مسلم وغيره ، وقد اختلف فيه على الزهري عن سالم أيضا ، فأورده المصنف بعد بابين من رواية معمر وسالم من رواية يونس بن يزيد وأحمد من رواية عقيل والسراج من رواية الأوزاعي كلهم عن الزهري بغير تقييد ، وكذا أخرجه المصنف في النسكاح عن علي بن المديني عن سفيان بن عيينة عن الزهري بغير قيد ، ووقع عند أبي عوانة في صحيحه عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عيينة مثله أسكن قال في آخره . يعني بالليل ، وبين ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء أن سفيان بن عيينة هو القائل . يعني ، وله عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن عيينة قال قال نافع بالليل ، وله عن يحيى بن حكيم عن ابن عيينة قال جاءنا رجل لحدثنا عن نافع قال : إنما هو بالليل ، وسمى عبد الرزاق عن ابن عيينة الرجل المهم فقال بعد روايته عن الزهري ، قال ابن عيينة وحدثنا عبد الغفار - يعني ابن القاسم - أنه سمع أبا جعفر يعني الباقر يخبر بمثل هذا عن ابن عمر . قال فقال له نافع مولى ابن عمر : إنما ذلك بالليل ، وكان اختصاص الليل بذلك لكونه أصبر ، ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمنت المفسدة منهن وعليهن ، قال النووي : استدلل به على أن المرأة لا تخرج من

يتزوجها إلا بأذنه لترجه الأمر إلى الأزواج بالاذن، وتعبه ابن دقيق العيد بأنه إن أخذ من المفهوم فهو مفهوم لقب : هو ضيف ، لكن يتقوى بأن يقال : إن منع الرجال نساءم أمر مقرر ، وإنما علق الحكم بالمساجد لبيان محل الجواز فيبقى ما عده على المنع ، وفي إشارة إلى أن الإذن المذكور لغير الوجوب ، لأنه لو كان واجبا لاتفى معنى الاستئذان ، لأن ذلك إنما يتحقق إذا كان المستأذن غيرا في الإجابة أو الرد . قوله (تابعه شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر) ذكر المزي في الأطراف تبعا لحلف وأبي مسعود أن هذه المتابعة ورقعت بعد رواية ورقاه عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عمر بهذا الحديث ، ولم أقف على ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا من البخاري في هذا الموضع ، وإنما وقعت المتابعة المذكورة عقب رواية حنظلة عن سالم ، وقد وصلها أحمد قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة ، فذكر الحديث بزيادة سيأتي ذكرها قريبا . نعم أخرج البخاري رواية ورقاه في أوائل كتاب الجمعة بلفظ ، ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد ، ولم يذكر بعده متابعة ولا غيرها ، ورواه مسلم على إخراجها من هذا الوجه أيضا وزاد فيه ، فقال له ابن له يقال له واقد : إذا يتخذنه دغلا ، قال : فضرب في صدره وقال : أحديثك عن رسول الله ﷺ وتقول لا ، ولم أر لهذه القصة ذكرا في شيء من الطرق التي أخرجهما البخاري لهذا الحديث ، وقد أوم صنيح صاحب العمدة خلاف ذلك ، ولم يتعرض لبيان ذلك أحد من شراحه ، وأظن البخاري اختصرها للاختلاف في تسمية ابن عبد الله بن عمر ، فقد رواه مسلم من وجه آخر عن ابن عمر وصي الابن بلالا فأخرجه من طريق كعب بن علقمة عن بلال بن عبد الله بن عمر عن أبيه بلفظ ، لا تمتعوا النساء حظوظهن من المساجد إذا استأذنكم ، فقال بلال : والله لنمتنعن ، الحديث . والطبراني من طريق عبد الله بن هبيرة عن بلال ابن عبد الله نحوه وفيه ، فقلت أما أنا فأسألكم ، فمن شاء فليسر أهله ، وفي رواية يونس عن ابن شهاب الزهري عن سالم في هذا الحديث ، قال فقال بلال بن عبد الله : والله لنمتنعن ، ومثله في رواية عقيل عند أحمد ، وعنده في رواية شعبة عن الأعمش المذكورة ، فقال سالم أو بعض بني : والله لا ندعهن يتخذنه دغلا ، الحديث . والراجح من هذا أن صاحب القصة بلال لورود ذلك من روايته نفسه ومن رواية أخيه سالم ، ولم يختلف عليهما في ذلك . وأما هذه الرواية الأخيرة فرجوحة لوقوع الشك فيها ، ولم أره مع ذلك في شيء من الروايات عن الأعمش مسمى ولا عن شيخه مجاهد ، فقد أخرجه أحمد من رواية إبراهيم بن مهاجر وابن أبي نجیح وليث بن أبي سليم كلهم عن مجاهد ولم يسمه أحد منهم ، فإن كانت رواية عمرو بن دينار عن مجاهد محفوظة في تسميته واقتدا فيحتمل أن يكون كل من بلال وواقد وقع منه ذلك إما في مجلس أو في مجلسين ، وأجاب ابن عمر كلا منهما بجواب يليق به ، ويقويه اختلاف النقلة في جواب ابن عمر ، ففي رواية بلال عند مسلم ، فأقبل عليه عبد الله فسيه سبا شيئا ما سمعت يسبه مثله قط ، وفسر عبد الله بن هبيرة في رواية الطبراني السب المذكور باللعن ثلاث مرات ، وفي رواية زائدة عن الأعمش ، فأنهروا وقال : أف لك ، وله عن ابن عمر عن الأعمش ، فعل الله بك وفعل ، ومثله للزمذني من رواية عيسى بن يونس ، ولمسلم من رواية أبي معاوية وقزرة ، ولأبي داود من رواية جرير ، فسيه وغضب ، فيحتمل أن يكون بلال البادي فلذلك أجابه بالسب المفسر باللعن ، وأن يكون واقد بداه فلذلك أجابه بالسب المفسر بالتأنيف مع الدفع في صدره ، وكان المر في ذلك أن بلالا عارض الخبر برأيه ولم يذكر علة المخالفة ، ورواه واقد لكن ذكرها بقوله ، يتخذنه دغلا ، وهو بفتح المهملة ثم المعجمة وأصله الشجر الملتف ثم استعمل في المخادعة لكون المخادع

يلف في ضميره أسرا ويظهر غيره ، وكأنه قال ذلك لما رأى من فساد بعض النساء في ذلك الوقت وحلته على ذلك الغيرة ، وإنما أنكر عليه ابن عمر لتصريحه بمخالفة الحديث ، وإلا فلو قال مثلا إن الزمان قد تغير وإن بعضن ربما ظهر منه قصد المسجد وإضمار غيره لكان يظهر أن لا ينكر عليه ، وإلى ذلك أشارت عائشة بما ذكر في الحديث الأخير . وأخذ من إنكار عبد الله على ولده تأديب المعارض على السنن برأيه ، وعلى العلم جهوا ، وتأديب الرجل ولده وإن كان كبيرا إذا تكلم بما لا ينبغي له ، وجواز التأديب بالمعجران ، فقد وقع في رواية ابن أبي نجيج عن مجاهد عند أحمد ، فأكفه عبد الله حتى مات ، وهذا إن كان محفوفاً يحتمل أن يكون أحدهما مات عقب هذه القصة يسير

١٣٣ - باب انتظار الناس قيام الإمام العالم

٨٦٦ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** عثمان بن عمر **أخبرنا** يونس عن الزهري قال : **حدثني** هناد بن الحارث أن أم سلمة زوج النبي ﷺ **أخبرتها** « أن النساء في عهد رسول الله ﷺ كن إذا سلن من المكتوبة فن وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ما شاء الله ، فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال »

٨٦٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك ع

وحدثنا عبد الله بن يوسف قال **أخبرنا** مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت « إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات بروطهن ما يعرفن من الفليس »

٨٦٨ - **حدثنا** محمد بن يسكين قال **حدثنا** بشر **أخبرنا** الأوزاعي **حدثني** يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « إني لأقوم إلى الصلاة وأنا أريد أن أعلو فيها ، فأسمع بكاء الصبي فأنجوؤ في صلاتي كراهية أن أشق على أمه »

٨٦٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال **أخبرنا** مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت « لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن كما منعت نساء بني إسرائيل . قلت لعمرة أومئعن ؟ قالت : نعم »

ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث في مطلق حضور النساء الجماعة مع الرجال وهي حديث أم سلمة وإن النساء كن إذا سلن من الصلاة فن وثبت رسول الله ﷺ . وقد مضى الكلام عليه في أواخر صفة الصلاة . وحديث عائشة « أن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات بروطهن ما يعرفن من الفليس » . وحديث أبي قتادة رفته « إني لأقوم إلى الصلاة ، فأنجوؤ في صلاتي كراهية أن أشق على أمه » وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة ، قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث عام في النساء ، إلا أن الفقهاء خصوه بشروط : منها أن لا تطيب ، وهو في بعض الروايات ، وليخرجن ثقلات . قلت : هو يفتح المثناة وكسر الفاء أي غير متطيبات ، ويقال امرأة ثقلة إذا كانت متغيرة اللحم ، وهو عند أبي داود وابن خزيمة من حديث أبي هريرة وعند ابن حبان من حديث

زيد بن خالد وأوله ، لا تمنعوا إمام الله مساجد الله ، ولمسلم من حديث زينب امرأة ابن مسعود ، وإذا شهدت إحداكم المسجد فلا تمنع طيبا ، انتهى . قال : ويلحق بالطيب ما في معناه لأن سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة كمنع الملبس والحلى الذى يظهر والزينة الفاخرة وكذا الاحتلاط بالرجال ، وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الثأبة وغيرها وفيه نظر ، إلا إن أخذ الخوف عليها من جهتها لأنهم إذا عريت مما ذكر وكانت مستقرة حصل الأمن عليها ولا سببا إذا كان ذلك بالليل . وقد ورد في بعض طرق هذا الحديث وغيره ما يدل على أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاحها في المسجد ، وذلك في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بلفظ ولا تمنعوا نساءكم المساجد ، ويوتن خير لمن ، أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة . ولأحمد والطبراني من حديث أم حميد الساعدية ، أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إنى أحب الصلاة معك . قال : قد علمت ، وصلاتك في بيتك خير لك من صلواتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير من صلواتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلواتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلواتك في مسجد الجماعة ، وإسناده أحمد حسن ، وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود . وجه كون صلاحها في الإخفاء أفضل لتحقيق الأمن فيه من الفتنة ، ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة ، ومن ثم قالت عائشة ما قالت ، وتمسك بعضهم بقول عائشة في منع النساء مطلقا وفيه نظر ، إذ لا يرتب على ذلك تغير الحكم لأنها علقته على شرط لم يوجد بناء على ظن ظنته فقالت ، لو رأى لمنع ، فيقال عليه : لم ير ولم يمنع ، فاستمر الحكم . حتى أن عائشة لم تصرح بالمنع وإن كان كلامها يشعر بأنها كانت ترى المنع . وأيضا فقد علم الله سبحانه ما سيحدثن لما أوحى إلى نبيه بمنعهن ، ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد لسكان منعهن من غيرها كالأسواق أولى . وأيضا فالإحداث إنما وقع من بعض النساء لا من جميعهن ، فانه تعدين المنع فليسكن لمن أحدثت ، والأولى أن ينظر إلى ما يخفى منه الفساد فيجذب لاشارته ﷺ إلى ذلك بمنع الطيب والزينة ، وكذلك التقيد بالليل كما سبق . قوله في حديث عائشة آخر أحاديث الباب (كما منعت نساء بنى إسرائيل) (فقول عمرة (نعم) في جواب سؤال يحيى بن سعيد لها يظهر أنها تلقته عن عائشة ، ويحتمل أن يكون عن غيرها . وقد ثبت ذلك من حديث عمرة عن عائشة موقوفا أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح ولفظه ، قالت : كن نساء بنى إسرائيل يتخذن أرجلا من خشب يتشرفن الرجال في المساجد ، لحرم الله عليهن المساجد ، وسلطت عليهن الحبيضة . وهذا وإن كان موقوفا لحكمه حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأى (١) ، وروى عبد الرزاق أيضا نحوه بإسناد صحيح عن ابن مسعود ، وقد أشرت إلى ذلك في أول كتاب الحيض (تنبيه) : وقع في رواية كريمة عقب الحديث ثمانى من هذا الباب ، باب انتظار الناس قيام الإمام العالم ، وكذا في نسخة الصغاني ، وليس ذلك بمعتمد إذ لا تعلق لذلك بهذا الموضوع ، بل قد تقدم في موضعه من الإمامة بمعناه

١٦٤ - صلاة النساء خلف الرجال

٨٧٠ حدثنا يحيى بن قزعة ، قال حدثنا إبراهيم بن سعيد عن الزهرى عن هند بنت الحارث عن أم

(١) هذا فيه نظر ، والأغرب أنها تفت ما ذكر من نساء بنى إسرائيل . ويدل على إنكار الرفع قولها . وسلطت عليهن الحبيضة ، والحض موجود في بنى إسرائيل وقبل بنى إسرائيل . وقد صح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال لعائشة لما حاضت في حجة الوداع ، ان هذا شيء كتب الله على بنات آدم ، والكلام في أثر ابن مسعود المذكور كالسلام في أثر عائشة . والله أعلم

سَمِعَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَفْضِي تَسْلِيمُهُ ، وَيَمْسِكُ هُوَ فِي مَقَامِهِ بِسِرِّ أَفْئَلٍ أَنْ يَقُومَ . قَالَ . زَيْ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَنَّ أَحَدٌ مِنْ الرِّجَالِ »

٨٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ ، فَقَمَتِ وَبَتِمَ خَفَهُ . وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَتُنَا »

قوله (باب صلاة النساء خلف الرجال) أورد فيه حديث أم سلمة في مكث الرجال بعد التسليم ، وقد تقدم الكلام عليه . ومطابقته للترجمة من جهة أن صف النساء لو كان أمام الرجال أو بعضهم لزم من انصرافهن قبلهم أن يتخطينهم وذلك منهي عنه . ثم أورد فيه حديث أنس في صلاة أم سليم خلفه واليتم معه ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم الكلام عليه في آخر أبواب الصفوف . وقوله فيه « قمت وبتيم خفه » فيه شاهد لمذهب الكوفيين في إجازة العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون التأكيد

١٦٥ - باب سرعة انصراف النساء من الصبح وقلة مقامين في المسجد

٨٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا قُبَيْعٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ فَلْيَسَّرَ فَيَنْصَرِفَنَّ نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَعْرِفَنَّ مِنَ النَّاسِ ، أَوْ لَا يَعْرِفَنَّ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا »

قوله (باب سرعة انصراف النساء من الصبح) قيد بالصبح لأن طول التأخير فيه يفضي إلى الإسفار ، فناسب الاسراع ، بخلاف المساء فإنه يفضي إلى زيادة الظلمة فلا يضر المكث . قوله (سعيد بن منصور) هو من شيوخ البخاري ، وربما روى عنه بواسطه كما هنا . قوله (فينصرفن) هو على لغة بني الحارث ، وكذا قوله « لا يعرفن » بعضهن بعضا ، وهذا في رواية الجوهري والكشميني وغيرهما ، لا يعرف ، بالافراد على الجادة . قوله (نساء المؤمنين) ذكر الكرماني أن في بعض النسخ « نساء المؤمنات » وذكر توجيهه ، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أبواب المواقيت

١٦٦ - باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد

٨٧٣ - حَدَّثَنَا سَدِّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ زُرَّيْعٍ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ « إِذَا اسْتَأْذَنَتْ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ فَلَا يَنْهَاهَا »

قوله (باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد) أورد فيه حديث ابن عمر ، وقد تقدم الكلام عليه قريبا ، لكن أورد هنا من طريق يزيد بن زريع عن معمر وليس فيه تقييد بالمسجد . نعم أخرجه الاسماعيلي من هذا الوجه بذكر المسجد ، وكذا أخرجه أحمد عن عبد الأعلى عن معمر وزاد فيه زيادة ستاتي قريبا . ومقتضى الترجمة أن جواز الخروج يحتاج إلى إذن الزوج ، وقد تقدم البحث فيه أيضا . والله المستعان

باب صلاة النساء خلف الرجال^(١)

٨٧٤ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا ابن عيينة عن إسحاق عن أنس قال «صلى النبي ﷺ في بيت أم سليم ، فقامت وبنيت خلفه وأُمّ سليم خلفنا»

٨٧٥ - حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا إبراهيم بن سعيد عن الزهري عن هناد بن حارث عن أم سلمة قالت «كان رسول الله ﷺ إذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه ، وهو يمكث في مقامه يسيراً قبل أن يقوم . قالت نرى - والله أعلم - أن ذلك كان ليكن ينصرف النساء قبل أن يُدركهن الرجال»

(خاتمة) : اشتملت أبواب صفة الصلاة إلى هنا من الأحاديث المرفوعة على مائة وثمانين حديثاً ، المعلق منها ثمانية وثلاثون حديثاً ، والبقية موصولة . المكرر منها - فيها وفيما مضى - مائة حديث وخمسة أحاديث وهي جملة المعلق إلا ثلاثة منه وسبعون أخرى موصولة ، فالخالص منها خمسة وسبعون منها الثلاثة المعلقة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى ثلاثة عشر حديثاً وهي : حديث ابن عمر في الرفع عند القيام من الركعتين ، وحديث أنس في النهي عن رفع البصر في الصلاة ، وحديث عائشة في أن الالتفات اختلاس من الشيطان ، وحديث زيد بن ثابت في قراءة الأعراف في المغرب ، وحديث أنس في قراءة الرجل قل هو الله أحد وهو معلق ، وحديث أبي بكر في الركوع دون الصف ، وحديث أبي هريرة في جمع الإمام بين التسميع والتحميد ، وحديث رفاعة في القول في الاعتدال ، وحديث أبي سعيد في الجهر بالتكبير ، وحديث ابن عمر في سنة الجلوس في التشهد ، وحديث أم سلمة في سرعة انصراف النساء بعد السلام ، وحديث أبي هريرة - لا ينطوع الإمام في مكانه ، وهو معلق ، وحديث عقبة بن الحارث في قسمة التبر . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة وغيرهم ستة عشر أثراً منها ثلاثة موصولة وهي : حديث أبي زيد عمرو بن سلمة في موافقته في صفة الصلاة لحديث مالك بن الحويرث وقد كرره ، وحديث ابن عمر في صلاته متريماً ذكره في أثناء حديثه في سنة الجلوس في التشهد ، وحديثه في تطوعه في المكان الذي صلى فيه الفريضة والبقية معلقة . وافقه أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب . سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين

(١) هذه الترجمة تقدمت قريباً برقم الباب ١٦٤ ، وكذلك حديثا الباب تقدمتا في ذلك الموضوع برقم ٨٧١ و ٨٧٠ فانكسر وقع في الترجمة والمحدثين صاً

١١ - كتاب الجمعة

(كتاب الجمعة) ثبتت هذه الترجمة للأكثر، ومنهم من قدمها على البسملة، وسقطت لكريمة وأبي ذر عن الحموي . والجمعة بضم الميم على المشهور، وقد تسكن وقرأ بها الأعمش، وحكى الواحدى عن الفراء فتحها، وحكى الزجاج السكس أيضا . والمراد بيان أحكام صلاة الجمعة . واختلفت في تسمية اليوم بذلك - مع الاتفاق على أنه كان يسمى في الجاهلية العروبة - بفتح العين المهملة وضم الراء وبالموحدة - فقل: سمي بذلك لأن كمال الخلاق جمع فيه ذكره أبو حذيفة التجارى في المبتدأ عن ابن عباس وإسناده ضعيف . وقيل: لأن خلق آدم جمع فيه وود ذلك من حديث سلمان أخرجه أحمد وابن خزيمة وغيرهما في أثناء حديث، وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم موقوفا بإسناد قوى، وأحمد سرفوفا بإسناد ضعيف . وهذا أصح الأقوال . ويلي ما أخرجه عبد بن حميد عن ابن سيرين بسند صحيح إليه في قصة تجميع الأنصار مع أسعد بن زرارة، وكانوا يسمون يوم الجمعة يوم العروبة، فسمى بهم وذكرهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا إليه، ذكره ابن أبي حاتم موقوفا . وقيل: لأن كعب بن لؤى كان يجمع قومه فيه فيذكرهم ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم بأنه سيبحث منه نبى، روى ذلك الزبير في كتاب النسب، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف مقطوعا وبه جزم الفراء وغيره . وقيل: أن قصيا هو الذى كان يجمعهم ذكره ثعلب في أماليه . وقيل سمي بذلك لاجتماع الناس للصلاة فيه، وهذا جزم ابن حزم فقال: إنه اسم اسلامي لم يكن في الجاهلية وإنما كان يسمى العروبة انتهى . وفيه نظر، فقد قال أهل اللغة: أن العروبة اسم قديم كان للجاهلية، وقالوا في الجمعة هو يوم العروبة، فالظاهر أنهم غيروا أسماء الايام السبعة بعد أن كانت تسمى: أول، أهون، جبار، دبار، مؤنس، عروبة، شباو . وقال الجوهرى: كانت العرب تسمى يوم الاثنين أمون في أسمائهم القديمة، وهذا يشعر بانهم أحدثوا لها أسماء، وهى هذه المتعارفة الآن كالسبت والاحد إلى آخرها . وقيل: إن أول من سمي الجمعة العروبة كعب بن لؤى وبه جزم الفراء وغيره، فيحتاج من قال إنهم غيروها إلا الجمعة فأبوه على تسمية العروبة إلى نقل خاص . وذكر ابن القيم في الهدى ليوم الجمعة اثنين وثلاثين خصوصية، وفيها أنها يوم عيد ولا يصام منفردا، وقراءة ألم تنزيل وهل أتى في صليحتها والجمعة والمنافقين فيها، والفصل لها والطيب والسواك وليس أحسن الثياب، وتبخير المسجد والتبكير والاستغفار بالعبادة حتى يخرج الخطيب، والخطبة والاضات، وقراءة الكهف، ونفى كراهية النافلة وقت الاستواء، ومنع السفر قبلها، وتضعيف أجر الذهاب إليها بكل خطرة أجر سنة، ونفى تسجير جهنم في يومها، وساعة الاجابة، وتكفير الآثام، وأنها يوم المريد والشاهد المدخر لهذه الامة، وغير أيام الاسبوع، وتجتنب فيه الاواح إن ثبت الخبر فيه، وذكر أشياء أخر فيها نظر، وترك أشياء يطول نقبها . انتهى ملخصا والله أعلم

١ - باب فرض الجمعة

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ،

ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٩ سورة الجمعة

٨٧٦ - **حدثنا** أبو البان قال أخبرنا شبيب قال حدثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج مولى ربيعة بن الحارث حدثه أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، ثم هذا يومهم الذى فرض عليهم فاختلفوا فيه ، فهدانا الله ، فالناس لنا فيه تبع : اليهود غداً ، والنصارى بعد غدٍ .

قوله (باب فرض الجمعة ، لقول الله تعالى (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) إلى هنا عند الأكثر ، وسياق بقية الآية في رواية كريمة وأبي ذر . **قوله** (فاسعوا فامضوا) هذا في رواية أبي ذر عن الحوى وحده ، وهو تفسير منه للراد بالسعى هنا بخلاف قوله في الحديث المتقدم ، فلا تأتوها تسعون ، فلراد به الجرى . وسياق في التفسير أن عمر قرأ فامضوا ، وهو يؤيد ذلك . واستدل البخارى بهذه الآية على فرضية الجمعة سبقه إليه الشافعى في الأم ، وكذا حديث أبي هريرة ثم قال : فالتبديل ثم السنة بدلان على إيجابها ، قال : وعلم بالاجماع أن يوم الجمعة هو الذى بين الخميس والسبت . وقال الشيخ المرفق : الأمر بالسعى يدل على الوجوب إذ لا يجب السعى إلا إلى واجب . واختلاف في وقت فرضيتها فالأكثر على أنها فرضت بالمدينة وهو مقتضى ما تقدم أن فرضيتها بالآية المذكورة وهى مدنية ، وقال الشيخ أبو حامد : فرضت بمكة ، وهو غريب . وقال الزين ابن المنير : وجه الدلالة من الآية الكريمة مشروعية النداء لها ، إذ الأذان من خواص الفرائض ، وكذا النهى عن البيع لأنه لا ينهى عن المباح - يعنى نهى تحريم - إلا إذا أفشى إلى ترك واجب ، ويضاف إلى ذلك التوبيخ على قطعها . قال : وأما وجه الدلالة من الحديث فهو من التعبير بالفرض لأنه للالزام ، وإن أطلق على غير الالزام كالتقدير لكنه متعين له لاشتغاله على ذكر الصرف لأهل الكتاب عن اختياره وتعيينه لهذه الأمة سواء كان ذلك وقع لهم بالتبصيص أم بالاجتهاد . وفى سياق القصة اشعار بأن فرضيتها على الأعيان لا على الكفاية ، وهو من جهة إطلاق الفرضية ومن التعميم فى قوله فهدانا الله له والناس لنا فيه تبع . **قوله** (نحن الآخرون السابقون) في رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عند مسلم و نحن الآخرون ونحن السابقون ، أى الآخرون زمانا الأولون منزلة ، والمراد أن هذه الأمة وإن تأخر وجودها فى الدنيا عن الأمم الماضية فهى سابقة لهم فى الآخرة بأنهم أول من بشر وأول من يحاسب وأول من يقضى بينهم وأول من يدخل الجنة . وفى حديث حذيفة عند مسلم و نحن الآخرون من أهل الدنيا والأولون يوم القيامة المقضى لهم قبل الخلاق ، وقيل : المراد بالسبق هنا احراز فضيلة اليوم السابق بالفضل وهو يوم الجمعة ، ويوم الجمعة وإن كان مسبوqa بسبق قبله أو أحد لكن لا يتصور اجتماع الأيام الثلاثة متوالية إلا ويكون يوم الجمعة سابقا . وقيل المراد بالسبق أى إلى القبور والطاعة التى حرمها أهل الكتاب فقالوا سمعنا وعصمنا ، والأول أقوى . **قوله** (بيد) بموحدة ثم تحتانية ساكنة مثل غير وزن ومعنى ، وبه جزم الخليل والكسائى ورجحه ابن سيدة ، وروى ابن أبي حاتم في مناقب الشافعى عن الربيع عنه أن معنى ديد ، من أجل ، وكذا ذكره ابن حبان والبخارى عن المزنى عن الشافعى . وقد استبعد عياض ولا يمد فيه ، بل معناه أنا سبقنا بالفضل إذ هدينا للجمعة مع تأخرنا فى الزمان ، بسبب أنهم صلوا عنها مع تقدمهم ، ويشهد له ما وقع فى فرائد ابن المقرئ من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ و نحن الآخرون فى الدنيا ونحن السابقون أول من يدخل الجنة لأنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، وفى

موطأ سعيد بن عفير عن مالك عن أبي الزناد بلفظ ذلك بأنهم أوتوا الكتاب ، وقال الداودي : هي بمعنى على أو مع ، قال القرطبي : إن كانت بمعنى غير فتنصب على الاستثناء ، وإن كانت بمعنى مع فتنصب على الظرف . وقال الطبري : هي للاستثناء ، وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والمعنى نحن السابقون للفضل غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، ووجه التأكيد فيه ما أدمج فيه من معنى النسخ ، لأن النسخ هو السابق في الفضل وإن كان متأخرا في الوجود ، وهذا التقرير يظهر موقع قوله : نحن الآخرون ، مع كونه أمرا واضحا . قوله (أوتوا الكتاب) اللام للجنس ، والمراد التوراة والإنجيل ، والضمير في أوتيناه ، للقرآن . وقال القرطبي : المراد بالكتاب التوراة ، وفيه نظر لقوله : وأوتيناه من بعدهم ، فإعاد الضمير على الكتاب ، فلو كان المراد التوراة لما صح الإخبار ، لانا إنما أوتينا القرآن . وسقط من الأصل قوله : وأوتيناه من بعدهم ، وهي ثابتة في رواية أبي زرعة الدمشقي عن أبي العيان شيخ البخاري فيه ، أخرجه الطبراني في مسند الشاميين عنه ، وكذا مسلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد ، وسيأتي تأملا عند المصنف بعد أبواب من وجه آخر عن أبي هريرة . قوله (ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم) كذا للاكثر ، ولحموى الذي فرض الله عليهم ، والمراد باليوم يوم الجمعة ، والمراد باليوم بفرضه فرض تعظيمه ، وأشير إليه بهذا لكونه ذكر في أول الكلام كما عند مسلم من طريق آخر عن أبي هريرة ، ومن حديث حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا ، الحديث . قال ابن بطال : ليس المراد أن يوم الجمعة فرض عليهم بعينه فتركوه ، لأنه لا يجوز لأحد أن يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن ، وإنما يدل - والله أعلم - أنه فرض عليهم يوم من الجمعة وكل إلى اختيارهم ليقبوا فيه شريعتهم ، فاختلفوا في أي الأيام هو ولم يحددوا ليوم الجمعة ، ومال عياض إلى هذا ورأسه بأنه لو كان فرض عليهم بعينه لقبل ثقالوا بدل فاختلفوا . وقال النووي : يمكن أن يكونوا أمروا به صريحا فاختلفوا هل يلزم تعيينه أم يسوغ إبداله يوم آخر فاجتهدوا في ذلك فاختلوا انتهى . ويشهد له ما رواه الطبري بأسناد صحيح عن مجاهد في قوله تعالى (إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه) قال : أرادوا الجمعة فاحتظوا وأخذوا السبت مكانه . ويحتمل أن يراد بالاختلاف اختلاف اليهود والنصارى في ذلك ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق أسباط بن نصر عن السدي التصريح بأنهم فرض عليهم يوم الجمعة بعينه فأبوا ، ولفظه : وإن الله فرض على اليهود الجمعة فأبوا وقالوا : يا موسى إني الله لم يخلق يوم السبت شيئا فأجعله لنا ، لجعل عليهم ، وليس ذلك بهجيب من مخالفتهم كما وقع لهم في قوله تعالى (ادخاروا الباب سجدا وقولوا حطة) وغير ذلك ، وكيف لا وهم القائلون (سمعنا وعصينا) . قوله (فهدانا الله له) يحتمل أن يراد بأن نص لنا عليه ، وأن يراد الهداية إليه بالاجتهاد ، ويشهد للثاني ما رواه عبد الرزاق بأسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال : جمع أهل المدينة قبل أن يقدم رسول الله ﷺ وقبل أن تنزل الجمعة ، فقالت الأنصار : إن لليهود يوما يجتمعون فيه كل سبعة أيام ، وللنصارى كذلك ، فقلنا فلنجعل يوما يجتمع فيه فنذكر الله تعالى ونصلي ونشكره . فجعلوه يوم العروبة ، واجتمعوا إلى أسعد بن زرارة فصلي بهم يومئذ ، وأنزل الله تعالى بعد ذلك (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) الآية وهذا وإن كان مرسلًا فله شاهد بأسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال : كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله ﷺ المدينة أسعد بن زرارة ، الحديث . فرسل ابن سيرين يدل على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد ، ولا يمنع ذلك أن يكون النبي ﷺ عليه بالوحى وهو

بمكة فلم يتمكن من إقامتها ، ثم فقد ورد فيه حديث عن ابن عباس عند الدارقطني ، ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة كما حكاه ابن إسحق وغيره ، وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بمجئ البيان والتوفيق . وقيل في الحكمة في اختيارهم الجمعة وقوع خلق آدم فيه ، والإنسان إنما خلق للعبادة فناسب أن يشتغل بالعبادة فيه ، ولأن الله تعالى أكل فيه الموجودات وأوجد فيه الإنسان الذي ينتفع بها فناسب أن يشكر على ذلك بالعبادة فيه . قوله (اليهود غدا والنصارى بعد غد) في رواية أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عند ابن خزيمة ، فهو لنا ، وللهود يوم السبت والنصارى يوم الأحد ، والمعنى أنه لنا هداية الله تعالى ولهم باعتبار اختيارهم وخطيئهم في اجتهدهم . قال القرطبي : غدا هنا منصوب على الظرف ، وهو متعلق بمحذوف وتقديره اليهود يعظمون غدا ، وكذا قوله « بعد غد » ولا بد من هذا التقدير لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجنة انتهى . وقال ابن مالك : الأصل أن يكون الخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني كقولك غدا للتأهب وبعد غد للرحيل فيقدر هنا مضافان يكون ظرفا الزمان خبرين عنهما ، أي تعيد اليهود غدا وتعيد النصارى بعد غد اهـ . وسبقه إلى نحو ذلك عياض ، وهو أوجه من كلام القرطبي . وفي الحديث دليل على فرضية الجمعة كما قال النووي ، لقوله « فرض عليهم فهذانا الله له » فان التقدير فرض عليهم وعلينا فضلوا وهدينا ، وقد وقع في رواية سفيان عن أبي الزناد عند مسلم بلفظ « كتب علينا » . وفيه أن الهداية والاضلال من الله تعالى كما هو قول أهل السنة ، وأن سلامة الاجماع من الخطأ مخصوص بهذه الامة ، وأن استنباط معنى من الأصل يعود عليه بالإبطال باطل ، وأن القياس مع وجود النص فاسد ، وأن الاجتهاد في زمن نزول الوحي جائز ، وأن الجمعة أول الأسبوع شرعا ، وبدل على ذلك تسمية الأسبوع كله جمعة وكانوا يسمون الأسبوع سبتا كما سيأتي في الاستسقاء في حديث أنس ، وذلك أنهم كانوا مجاورين لليهود فتبعهم في ذلك ، وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الامة على الأمم السابقة زادها الله تعالى

٢ - باب فَضْلِ الْفُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

وهل على الصبي نهيود يوم الجمعة ، أو على النساء ؟

٨٧٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل »

[الحديث ٨٧٧ - طريقه في : ٩١٩ ، ٩١٤]

٨٧٨ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء قال : أخبرنا جويرية عن مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما « ان عمر بن الخطاب بينا هو قائم في الخطبة يوم الجمعة إذ دخل رجل من المهاجرين الأولين من أصحاب النبي ﷺ ، فدأه عمر : « أية ساعة هذه ؟ قال : إنني شئت فلم أهلب إلى أهلي حتى سمعت التأذين ، فلم أزد أن توشأت . فقال : والوضوء أيضا ؟ وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالفصل »

[الحديث ٨٧٨ - طريقه في : ٨٨٧]

٨٧٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك بن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « غُسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم »

قوله (باب فضل الغسل يوم الجمعة) قال الزين بن المنير : لم يذكر الحكم لما وقع فيه من الخلاف ، واقتصر على النصل لأن معناه الترغيب فيه وهو القدر الذي تتفق الأدلة على ثبوته . **قوله** (وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء) ؟ اعترض أبو عبد الملك فيما حكاه ابن التين على هذا الشق الثاني من الترجمة فقال : ترجم هل على الصبي أو النساء جمعة ؟ وأورد ، وإذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ، وليس فيه ذكر وجوب شهود ولا غيره ، وأجاب ابن التين بأنه أراد سقوط الوجوب عنهم . أما الصبيان فالحديث الثالث في الباب حيث قال د على كل محتلم ، فدل على أنها غير واجبة على الصبيان ، قال : وقال الداودي فيه دليل على سقوطها عن النساء لأن الفروض يجب عليهن في الأكثر بالحيض لا بالاحتلام ، وتعقب بأن الحيض في حقهن علامة للبوغ كالاحتلام ، وليس الاحتلام مختصا بالرجال وإنما ذكر في الخبر لكونه الغالب وإلا فقد لا يحتلم الإنسان أصلا ويبلغ بالانزال أو السن وحكمه حكم المحتلم . وقال الزين بن المنير : إنما أشار إلى أن غسل الجمعة شرع الرواح اليها كما دلت عليه الأخبار ، فيحتاج إلى معرفة من يطلب رواحه فطلب غسله . واستعمل الاستمهام في الترجمة للإشارة إلى وقوع الاحتلام في حق الصبي في عموم قوله د أحدكم ، لكن تقيده بالختم في الحديث الآخر يخرج ، وأما النساء فبمعق فيمن الاحتلام بأن يدخلن د أحدكم ، بطريق التبع . وكذا احتمال عموم التهي في منعهن المساجد . لكن تقيده بالليل يخرج الجمعة ه . ولعل البخاري أشار بذكر النساء إلى ما سيأتي قريبا في بعض طرق حديث نافع ، وإلى الحديث المصرح بأن لا جمعة على امرأة ولا صبي لكونه ليس على شرطه وإن كان الاستناد صحيحا وهو عند أبي داود من حديث طارق بن شهاب عن النبي ﷺ ورجاله ثقات . لكن قال أبو داود : لم يسمع طارق من النبي ﷺ إلا أنه رآه ه . وقد أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق طارق عن أبي موسى الأشعري ، قال الزين بن المنير : ونقل عن مالك أن من يحضر الجمعة من غير الرجال أن حضرها لا يتغاء الفضل شرع له الغسل وسائر آداب الجمعة ، وأن حضرها لامتثال فلا . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث نافع عن ابن عمر أخرجه من حديث مالك عنه بلفظ د وإذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ، وقد رواه ابن وهب عن مالك أن نافعا حدثهم فذكروا ، أخرجه البيهقي ، والفاء للتعقيب . وظاهره أن الغسل يعقب المحي ، وليس ذلك المراد وإنما التقدير إذا أراد أحدكم ، وقد جاء مصرحا به في رواية الليث عن نافع عند مسلم ولفظه د إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل ، ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ إذا ناجيت الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ فإن المعنى إذا أردتم المناجاة بلا خلاف . ويقوى رواية الليث حديث أبي هريرة الآتي قريبا بلفظ د من اغتسل يوم الجمعة ثم راح ، فهو صريح في تأخير الرواح عن الغسل ، ويعرف بهذا فساد قول من حمله على ظاهره واحتج به على أن الغسل لليوم لا للصلاة ، لأن الحديث واحد ومخرجه واحد ، وقد بين الليث في روايته المراد ، وقواه حديث أبي هريرة ، ورواية نافع عن ابن عمر لهذا الحديث مشهورة جدا فقد اعتمدت بخبر طريقه أبو عوانة في صحيحه فساقه من طريق سبعين نفسا روي عن نافع ، وقد تهمت ما فاته وجمعت ما وقع لي من طرقه في جزء مفرد لغرض اقتضى ذلك فبلغت أسماء من رواه عن نافع مائة وعشرين نفسا ، فما يستفاد منه هنا ذكر سبب

الحديث ، ففي رواية إسماعيل بن أمية عن نافع عن أبي عوانة وقاسم بن أصبغ ، كان الناس يغدون في أعمالهم ، فإذا كانت الجمعة جاؤوا وعليهم ثياب متغيرة ، فشكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : من جاء منكم الجمعة فليغتسل ، ومنها ذكر محل القول ، ففي رواية الحكم بن عتيبة عن نافع عن ابن عمر ، سمعت رسول الله ﷺ على أعواد هذا المنبر بالمدينة يقول ، أخرجه يعقوب المصاص في فوائده من رواية اليسع بن قيس عن الحكم ، وطريق الحكم عند النسائي وغيره من رواية شعبة عنه بدون هذا السياق بلفظ حديث الباب إلا قوله « جاء » ، فعنده « راح » ، وكذا رواه النسائي من رواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب ومنصور ومالك ثلاثهم عن نافع ، ومنها ما يدل على تكرار ذلك ففي رواية صخر بن جويرية عن نافع عند أبي مسلم الكجى بلفظ « كان إذا خطب يوم الجمعة قال ، الحديث . ومنها زيادة في المتن ففي رواية عثمان بن واقد عن نافع عند أبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان في صحاحهم بلفظ « من أتى الجمعة من الرجال والنساء ، فليغتسل ، ومن لم بأنها فليس عليه غسل ، ورجاله ثقات ، لكن قال البزار : أخشى أن يكون عثمان بن واقد وهم فيه . ومنها زيادة في المتن والاسناد أيضا أخرجه أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من طرق عن مفضل بن فضالة عن عياش بن عباس القتباني عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت : قال رسول الله ﷺ ، الجمعة واجبة على كل محتلم ، وعلى من راح إلى الجمعة الغسل » ، قال الطبراني في الأوسط : لم يروه عن نافع زيادة حفصة إلا بكير ، ولا عنه إلا عياش تفرد به مفضل . قلت : رواه ثقات ، فإن كان محفوظا فهو حديث آخر ولا مانع أن يسمه ابن عمر من النبي ﷺ ومن غيره من الصحابة ، فسيأتي في ثاني أحاديث الباب من رواية ابن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ ولا سيما مع اختلاف المتن ، قال ابن دقيق العيد : في الحديث دليل على تعليق الأمر بالغسل بالمجيء إلى الجمعة ، واستدل به مالك في أنه يعتبر أن يكون الغسل متصلا بالذهاب ، ووافقه الأوزاعي والليث والجمهور قالوا : يجزئ من بعد الفجر ، وبشدهم حديث ابن عباس الآتي قريبا . وقال الأثرم : سمعت أحمد سئل عن اغتسل ثم أحدث هل يكفيه الوضوء ؟ فقال : نعم ، ولم أسمع فيه أعلى من حديث ابن أبي . يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي عن أبيه وله صحة « أنه كان يغتسل يوم الجمعة ثم يحدث فيتوضأ ولا يعيد الغسل » ، ومقتضى النظر أن يقال : إذا عرف أن الحكمة في الأمر بالغسل يوم الجمعة والتتظيف رعاية الحاضرين من التأذى بالرائحة الكريهة فمن خشي أن يصيبه في أثناء النهار ما يزيل تنظيفه استحبه له أن يؤخر الغسل لوقت ذهابه ، ولعل هذا هو الذي لحظه مالك فشرط اتصال الذهاب بالغسل ليحصل الأمن مما يغير التنظيف والله أعلم . قال ابن دقيق العيد : ولقد أبعد الظاهري لإبعادا يكاد أن يكون مجزوما بيطلانه حيث لم يشترط تقدم الغسل على إقامة صلاة الجمعة حتى لو اغتسل قبل الغروب كفي عنده تعلقا باضافه الغسل إلى اليوم ، يعني كما سيأتي في حديث الباب الثالث ، وقد تبين من بعض الروايات أن الغسل لازالة الروائح الكريهة يعني كما سيأتي من حديث عائشة بعد أبواب ، قال : وقهم منه أن المقصود عدم تأذى الحاضرين وذلك لا يتأتى بعد إقامة الجمعة ، وكذلك أقول لو قدمه بحيث لا يتحصل هذا المقصود لم يعتد به . والمعنى إذا كان معلوما كالنص قطعا أو ظنا مقارنا لقطع فاتباعه وتعليق الحكم به أولى من اتباع مجرد اللفظ . قلت : وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على أن من اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة ولا فعل ما أسره به . وادعى ابن حزم أنه قول جماعة من الصحابة والتابعين وأطال في تقرير ذلك بما هو بصدد المنع ، والرد يفضى إلى التطويل بما لا طائل منه ،

ولم يورد عن أحد من ذكر التصريح باجزاء الاعتسال بعد صلاة الجمعة . وإنما أورد عنهم ما يدل على أنه لا يشترط اتصال القبل بالذهاب إلى الجمعة . فإخذ هو منه أنه لا فرق بين ما قبل الزوال أو بعده والفرق بينهما ظاهر كالشمس والله علم . واستدل من مفهوم الحديث على أن الفل لا يشرع لمن لم يحضر الجمعة ، وقد تقدم التصريح بمقتضاه في آخر رواية عثمان بن نافع ، وهذا هو الأصح عند الشافعية ، وبه قال الجمهور خلافاً لأكثر الحنفية . وقوله فيه : الجمعة ، المراد به الصلاة أو المكان الذي تقام فيه ، وذكر الحنفية لكونه الغالب وإلا فالحكم شامل لمن كان مجاوراً للجامع أو مقرباً به ، واستدل به على أن الأمر لا يحمل على الوجوب إلا بقريضة لقوله كان بأسرنا مع أن الجمهور حلوه على التنب كإسائى في الكلام على الحديث الثالث ، وهذا بخلاف صيغة أفعل فانها على الوجوب حتى تظهر قرينة على التنب . الحديث الثاني حديث مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب يئنا هو قائم في الخطبة يوم الجمعة ، الحديث أورده من روايه جويرية بن أسماء عن مالك وهو عند رواة الموطأ عن مالك ليس فيه ذكر ابن عمر ، لحكي الإسماعيل عن البغوي بعد أن أخرجه من طريق روح بن عباد عن مالك أنه لم يذكر في هذا الحديث أحد عن مالك عبد الله بن عمر غير روح بن عباد وجويرية . وقد تابعهما أيضاً عبد الرحمن بن مهدي أخرجه أحمد بن حنبل عنه بذكر ابن عمر . وقال الدارقطني في الموطأ ورواه جماعة من أصحاب مالك الثقات عنه خارج الموطأ موصولاً عنهم فذكر هؤلاء الثلاثة ثم قال : وأبو عاصم النبيل وإبراهيم بن طهمان والوليد بن مسلم وعبد الوهاب بن عطاء ، وذكر جماعة غيرهم في بعضهم مقال ، ثم ساق أسانيدهم إليهم بذلك ، وزاد ابن عبد البر فيمن وصله عن مالك القعني في رواية لإسماعيل بن إسحق القاضي عنه ، ورواه عن الزهري موصولاً يونس بن يزيد عند مسلم ومعه عند أحمد وأبو أويس عند قاسم بن أصبغ ، ولجويرية بن أسماء فيه اسناد آخر أعلى من روايته عن مالك أخرجه الطحاوي وغيره من رواية أبي غسان عنه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما . قوله (يئنا) أصله بين ، وأشبعت الفتحة ، وقد تبقى بلا إشباع ويزاد فيها ما ، فصيّر يئنا ، وهي رواية يونس ، وهي ظرف زمان فيه معنى المفاجأة . قوله (إذ جاء رجل) في رواية المستمل والأصيل وكرمة ، إذ دخل ، قوله (من المهاجرين الأولين) قيل في تعريفهم من صلى إلى القبلتين ، وقيل من شهد بدراً ، وقيل من شهد بيعة الرضوان . ولا شك أنها مراتب نسبية والأول أولى في التعريف لسبقه ، فمن هاجر بعد تحويل القبلة وقبل وقعة بدر هو آخر بالنسبة إلى من هاجر قبل التحويل ، وقد سمي ابن وهب وابن القاسم في روايتهما عن مالك في الموطأ الرجل المذكور عثمان بن عفان . وكذا سماه معمر في روايته عن الزهري عند الثافعي وغيره ، وكذا وقع في رواية ابن وهب عن أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر ، قال ابن عبد البر : لا أعلم خلافاً في ذلك ، وقد سماه أيضاً أبو هريرة في روايته لهذه القصة عند مسلم كإسائى بعد بابين . قوله (فناداه) أي قال له يا فلان . قوله (أية ساعة هذه) أية بتشديد التحتانية تأنيث أي يستفهم بها ، والساعة اسم لجزء من النهار مقدر وتطلق على الوقت الحاضر وهو المراد هنا ، وهذا الاستفهام استفهام توبيخ وإنكار ، وكأنه يقول لم تأخرت إلى هذه الساعة ؟ وقد ورد التصريح بالإنكار في رواية أبي هريرة فقال عمر : لم تحتبسوا عن الصلاة ، وفي رواية مسلم : ففرض عنه عمر فقال ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ، والذي يظهر أن عمر قال ذلك كله لحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر ، ومراد عمر التلحيز إلى ساعات التذكير التي وقع التزغيب فيها وأنها إذا انتقضت طرحت الملائكة الصحف كإسائى قريباً ،

وهذا من أحسن التعريضات وأرشق الكنايات ، وفهم عثمان ذلك فبادر إلى الاعتذار عن التأخر . **قوله** (انه شغلت) بضم أوله ، وقد بين جهة شغله في رواية عبد الرحمن بن مهدي حيث قال : انتقلت من السوق فسمعت النداء ، والمراد به الاذان بين يدي الخطيب كما سيأتى بعد أبواب . **قوله** (فلم أزد على أن توحش) لم أشتغل بشيء بعد أن سمعت النداء إلا بالوضوء . وهذا يدل على أنه دخل المسجد في ابتداء شروع عمر في الخطبة . **قوله** (والوضوء أيضا) ؟ فيه إشعار بأنه قبل عذره في ترك التبكير لكنه استنبط منه معنى آخر اتجه له عليه فيه إنكار ثان مضاف إلى الأول ، وقوله : والوضوء ، في روايتنا بالنصب ، وعليه اقتصر النووي في شرح مسلم ، أى والوضوء أيضا اقتصر عليه أو اخترته دون الغسل ؟ والمعنى ما اكتفيت بتأخير الوقت وتقويت الفضيلة حتى تركت الغسل واقتصرت على الوضوء ؟ وجوز القرطبي الرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف أى والوضوء أيضا يقتصر عليه ، وأغرب الهليل فقال : اتفق الرواة على الرفع لأن النصب يخرج به إلى معنى الإنكار ، يعنى والوضوء لا ينكر ، وجوابه ما تقدم . والظاهر أن الواو عاطفة . وقال القرطبي : هي عوض عن حمزة استفهام كقراءة ابن كثير : قال فرعون وآمنتم به ، وقوله : أيضا ، أى ألم يكفك أن فأنك فضل التبكير إلى الجمعة حتى أضفت إليه ترك الغسل المرغب فيه ؟ ولم أقف في شيء من الروايات على جواب عثمان عن ذلك ، والظاهر أنه سكت عنه اكتفاء بالاعتذار الاول لأنه قد أشار إلى أنه كان ذاهلا عن الوقت ، وأنه يادر عند سماع النداء ، وإنما ترك الغسل لأنه تعارض عنده إدراك سماع الخطبة والاشتغال بالغسل وكل منهما مرغّب فيه فأثر سماع الخطبة ، ولعله كان يرى فرضيته فلذلك آثره . والله أعلم . **قوله** (كان يأمر بالغسل) كذا في جميع الروايات لم يذكر المأمور ، إلا أن في رواية جويرية عن نافع بلفظ : كنا نؤمر ، وفي حديث ابن عباس عند الطحاوي في هذه القصة : ان عمر قال له : لقد علم أنا أمرنا بالغسل . قلت : أتم المهاجرون الاولون أم الناس جميعا ؟ قال : لا أدري ، رواه ثقات ، إلا أنه معلول . وقد وقع في روايه أبي هريرة في هذه القصة : ان عمر قال : ألم تسمعو أن رسول الله ﷺ قال : إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل ، كذا هو في الصحيحين وغيرهما ، وهو ظاهر في عدم التخصيص بالمهاجرين الاولين . وفي هذا الحديث من الفوائد القيام في الخطبة وعلى المنبر ، وتفقد الامام رعيته ، وأمره لهم بمصالح دينهم ، وإنكاره على من أدخل بالفضل وإن كان عظيم المحل ، ومواجهته بالإنكار ليرتدع من همدونه بذلك ، وأن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في أثناء الخطبة لا يفسدها ، وسقوط منع الكلام عن مخاطب بذلك . وفيه الاعتذار إلى ولاية الأمر ، وإباحة الشغل والتصرف يوم الجمعة قبل النداء ولو أفضى إلى ترك فضيلة البكور إلى الجمعة ، لأن عمر لم يأمر برفع السوق بعد هذه القصة . واستدل به مالك على أن السوق لا تمنع يوم الجمعة قبل النداء لكونها كانت في زمن عمر ، ولكون الذاهب اليها مثل عثمان . وفيه شهود الفضلاء السوق ، ومعاناة المتجر فيها . وفيه أن فضيلة التوجه إلى الجمعة إنما تحصل قبل التأذين . وقال عياض : فيه حجة لأن السعي إنما يجب بسماع الاذان ، وأن شهود الخطبة لا يجب ، وهو مقتضى قول أكثر المالكية . وتعقب بأنه لا يلزم من التأخير إلى سماع النداء فوات الخطبة ، بل تقدم ما يدل على أنه لم يفت عثمان من الخطبة شيء . وعلى تقدير أن يكون فاته منها شيء فليس فيه دليل على أنه لا يجب شهودها . من تمعده به الجمعة . واستدل به على أن غسل الجمعة واجب لقطع عمر الخطبة وإنكاره على عثمان تركه ، وهو لأنه أنكر عليه ترك السنة المذكورة وهي التبكير إلى الجمعة فيكون الغسل كذلك ، وعلى أن الغسل ليس

شرطا لصحة الجمعة . وسيأتي البحث فيه في الحديث بعده . الحديث الثالث حديث مالك أيضا عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ، لم تختلف رواية الموطأ على مالك في إسناده ، ورجاله مدينون كالاول ، وفيه رواية تامة عن تميمي صفوان عن عطاء ، وقد تابع مالكا على روايته الدراودي عن صفوان عند ابن حبان ، وخالفهما عبد الرحمن بن إسحق فرواه عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أخرجه أبو بكر المروزي في كتاب الجمعة له . قوله (غسل يوم الجمعة) استدلل به لمن قال الغسل للوم للاضافة اليه ، وقد تقدم ما فيه . واستنبط منه أيضا أن ليوم الجمعة غسلًا مخصوصا حتى لو وجدت صورة الغسل فيه لم يخرج عن غسل الجمعة إلا بالنية ، وقد أخذ بذلك أبو قتادة فقال لابنه وقد رآه يغتسل يوم الجمعة « أن كان غسلك عن جنابة فأعد غسلًا آخر للجمعة » أخرجه الطحاوي وابن المنذر وغيرهما . ووقع في رواية مسلم في حديث الباب الغسل يوم الجمعة وكذا هو في الباب الذي بعده هذا ، وظاهره أن الغسل حيث وجد فيه كني لكن « يوم » جعل ظرفا للغسل ، ويحتمل أن يكون اللام للمهد فتشقق الروايتان . قوله (واجب على كل محتمل) أي بالغ ، وإنما ذكر الاحتلام لكونه الغالب ، واستدل به على دخول النساء في ذلك كما سيأتي بعد ثمانية أبواب ، واستدل بقوله واجب على فرضية غسل الجمعة ، وقد حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار بن ياسر وغيرهما ، وهو قول أهل الظاهر واحدى الروايتين عن أحمد ، وحكاه ابن حزم عن عمر وجمع جم من الصحابة ومن بعدهم ، ثم ساق الرواية عنهم لكن ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك إلا نادرا ، وإنما اعتمد في ذلك على أشياء محتملة كقول سعد « ما كنت أظن مسلما يدع غسل يوم الجمعة » ، وحكاه ابن المنذر والخطابي عن مالك ، وقال القاضي عياض وغيره ليس ذلك بمعروف في مذهبه ، قال ابن دقيق العيد : قد نص مالك على وجوبه لحمله من لم يمارس مذهبه على ظاهره وأبى ذلك أصحابه اهـ . والرواية عن مالك بذلك في التقييد . وفيه أيضا من طريق أشهب عن مالك أنه سئل عنه فقال : حسن وليس بواجب . وحكاه بعض المتأخرين عن ابن خزيمة من أصحابنا ، وهو غلط عليه فقد صرح في صحيحه بأنه عني الاختيار ، واحتج لكونه مندبا بعدة أحاديث في عدة تراجم . وحكاه شارح الفتن لابن سريج قول الشافعي واستغرب ، وقد قال الشافعي في الرسالة بعد أن أورد حديثي ابن عمر وأبي سعيد : أحتمل قوله واجب معنيين ، الظاهر منهما أنه واجب فلا يجزئ الطهارة لصلاة الجمعة إلا بالغسل ، واحتمل أنه واجب في الاختيار وكرم الاخلاق والنظافة . ثم استدلل للاحتياط الثاني بقصة عثمان مع عمر التي تقدمت قال : فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل ولم يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنهما قد علما أن الأمر بالغسل للاختيار اهـ . وعلى هذا الجواب عول أكثر المصنفين في هذه المسألة كابن خزيمة والطبري والخطابي وابن حبان وابن عبد البر وهلم جرا ، وزاد بعضهم فيه أن من حضر من الصحابة واقفوها على ذلك فكان إجماعا منهم على أن الغسل ليس شرطا في صحة الصلاة وهو استدلال قوي ، وقد نقل الخطابي وغيره الإجماع على أن صلاة الجمعة بدون الغسل مجزئة ، لكن حكى الطبري عن قوم أنهم قالوا بوجوبه ولم يقولوا إنه شرط بل هو واجب مستقل أصح الصلاة بدونها كان أصله قصد التنظيم وإزالة الروائح الكريهة التي يتأذى بها الحاضرون من الملائكة والناس ، وهو موافق لقول من قال : يحرم أكل الثوم على من قصد الصلاة في الجماعة ، ويرد عليهم أنه يلزم من ذلك تأنيب عثمان ، والجواب أنه كان معنوا لأنه إنما تركه ذاهلا عن الوقت ، مع أنه يحتمل أن يكون قد اغتسل في أول النهار ، لما ثبت في صحيح مسلم عن حمران أن عثمان لم يكن يغتسل عليه يوم حتى يفيض عليه الماء ، وإنما لم يعتذر بذلك لعمر كما اعتذر عن التأخير

لأنه لم يتصل غسله بذمها به إلى الجمعة كما هو الأفضل . وعن بعض الخبالة التفصيل بين ذى النظافة وغيره ، فجب على الثاني دون الأول نظرا إلى العلة حكاه صاحب الهدى ، وحكى ابن المنذر عن إسماعيل بن راهويه أن قصة عمر وعثمان تدل على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة واشتغاله بمناجاة عثمان وتوبيخ مثله على رموس الناس ، فلو كان ترك الغسل مباحا لما فعل عمر ذلك ، وإنما لم يرجع عثمان للغسل لضيق الوقت إذ لو فعل لفاتته الجمعة أو لكونه كان اغتسل كما تقدم . قال ابن دقيق العيد : ذهب الأكثرون إلى استحباب غسل الجمعة وهم محتاجون إلى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر ، وقد أولوا صيغة الأمر على الندب وصيغة الوجوب على التأكيد كما يقال لإكرامك على واجب ، وهو تأويل ضعيف وإنما يصار إليه إذا كان المعارض راجعا على هذا الظاهر . وأقوى ما عارضوا به هذا الظاهر حديث : من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل ، ولا يعارض سنده سند هذه الأحاديث ، قال : وربما تأرلوه تأويلًا مستكرها كمن حل لفظ الوجوب على السقوط انتهى فاما الحديث فمعمل على المعارضة به كثير من المصنفين ، ووجه الدلالة منه قوله : فالغسل أفضل ، فانه يقتضى اشتراك الوضوء والغسل في أصل الفضل ، فيستلزم أجزاء الوضوء . ولهذا الحديث طرق أشهرها وأقواها رواية الحسن عن سمرة أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان ، وله علتان : أحدهما أنه من عننة الحسن ، والآخرى أنه اختلف عليه فيه . وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس ، والطبراني من حديث عبد الرحمن بن سمرة ، والبراد من حديث أبي سعيد ، وابن عدى من حديث جابر وكلها ضعيفة . وعارضوا أيضا بإحدى : منها الحديث الآتي في الباب الذى بعده فإن فيه : وأن يستن ، وأن يمس طيبا ، قال القرطبي : ظاهره وجوب الاستئذان والطيب لذكرهما بالمعطف ، فالتقدير الغسل واجب والاستئذان والطيب كذلك ، قال : وليسوا بواجبين اتفاقا ، فدل على أن الغسل ليس بواجب ، إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد انتهى . وقد سبق إلى ذلك الطبري والطحاوى ، وتعبه ابن الجوزى بانه لا يتمتع عطف ما ليس بواجب على الواجب ، لا سيما ولم يقع التصريح بحكم المعطوف . وقال ابن المنير في الحاشية : إن سلم أن المراد بالواجب الفرض لم يتمتع دفعه بمعطف ما ليس بواجب عليه لأن للقائل أن يقول : أخرج بدليل فبقي ماعداه على الأصل ، وعلى أن دعوى الإجماع في الطيب مردودة ، فقد روى سفيان بن عيينة في جامعه عن أبي هريرة أنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة وإسناده صحيح ، وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر . ومنها حديث أبي هريرة مرفوعا : من توضأ فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ، أخرجه مسلم . قال القرطبي : ذكر الوضوء وما معه مرتبا عليه الثواب المقتضى للصحة ، فدل على أن الوضوء كاف . وأجيب بانه ليس فيه نفي الغسل . وقد ورد من وجه آخر في الصحيحين بلفظ : من اغتسل ، فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج إلى إعادة الوضوء . ومنها حديث ابن عباس أنه : سئل عن غسل يوم الجمعة أوجب هو ؟ فقال : لا ، ولكنه أطهر لمن اغتسل ، ومن لم يغتسل فليس بواجب عليه . وسأخبركم عن بدء الغسل : كان الناس يهودين يلبسون الصوف ويعملون ، وكان مسجدهم ضيقا ، فلما أدى بعضهم بعضا قال النبي ﷺ : أيها الناس ، إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا ، قال ابن عباس : ثم جاء الله بالخير ، ولبسوا غير الصوف ، وكفوا العمل ، ووسع المسجد ، أخرجه أبو داود والطحاوى وإسناده حسن ، لكن الثابت عن ابن عباس خلافه كما سياتي قريبا ، وعلى تقدير الصحة فالمرفوع منه ورد بصيغة الأمر الدالة على الوجوب ، وأما نفي الوجوب فهو موقوف

لأنه من استنباط ابن عباس ، وفيه نظر اذ لا يلزم من زوال السبب زوال المسبب كما في الرمل والجمار ، حل تقدير تسليمه قلن قصر الوجوب على من به واحدة كربة أن يتمسك به . ومنها حديث طاوس : قلت لابن عباس : ذهبوا أن رسول الله ﷺ قال : اغتسلوا يوم الجمعة واغسلوا رؤوسكم إلا أن تكونوا جنباً ، الحديث ، قال ابن حبان بعد أن أخرجه : فيه أن غسل الجمعة يجزئ عنه غسل الجنابة ، وأن غسل الجمعة ليس بفرض ، اذ لو كان فرضاً لم يجز عنه غيره انتهى . وهذه الزيادة ، إلا أن تكونوا جنباً ، تفرد بها ابن اسحق عن الزهري ، وقد رواه شعيب عن الزهري بلفظ : وان تكونوا جنباً ، وهذا هو المحفوظ عن الزهري كما ساقى بعد باين . ومنها حديث عائشة الآتي بعد أبواب بلفظ : لو اغتسلتم ، ففيه عرض وتنبيه لاحتم وجوب ، وأجيب بأنه ليس فيه نفي الوجوب ، وبأنه سابق على الأمر به والإعلام بوجوده . ونقل الزين بن المنير بعد قول الطحاوي لما ذكر حديث عائشة : فدل على أن الأمر بالنسل ما يكن للوجوب ، وإنما كان لعله ثم ذهب تلك العلة فذهب الغسل ، وهذا من الطحاوي يقتضى سقوط الغسل أصلاً فلا يعد فرضاً ولا مندوباً لقوله زالت العلة الخ فيكون مذهبا ثالثاً في المسألة انتهى . ولا يلزم من زوال العلة سقوط التنبع ، ولا سيما مع احتمال وجود العلة المذكورة . ثم إن هذه الأحاديث كلها لو سلت لما دلت إلا على نفي اشتراط الغسل لا على الوجوب المجرد (١) كما تقدم . وأما ما أشار إليه ابن دقيق العيد من أن بعضهم أوله بتأويل مستكره فقد نقله ابن دحية عن القدوري من الحنفية وأنه قال : قوله واجب أى ساقط ، وقوله على بمعنى عن ، فيكون المعنى أنه غير لازم ، ولا يخفى ما فيه من التكلف . وقال الزين بن المنير : أصل الوجوب في اللغة السقوط ، فلما كان في الخطاب على المكلف عبء ثقيل كان كل ما أكد طلبه منه يسمى واجبا كأنه سقط عليه ، وهو أهم من كونه فرضاً أو ندباً . وهذا سبقه ابن بزيه إليه ، ثم تعقبه بأن اللفظ الشرعي خاص بمقتضاه شرعاً لا وضماً ، وكان الزين استقص هذا الجواب فزاد أن تخصيص الواجب بالفرض اصطلاح حادث . وأجيب بأن وجوب ، في اللغة لم ينحصر في السقوط ، بل ورد بمعنى مات ، وبمعنى اضطرب ، وبمعنى لزم وغير ذلك . والذي يتبادر الى الفهم منها في الأحاديث أنها بمعنى لزم ، لا سيما اذا سبقت لبيان الحكم . وقد تقدم في بعض طرق حديث ابن عمر و الجمعة واجبة على كل عتلم ، وهو بمعنى اللزوم قطعاً ، وبؤيده أن في بعض طرق حديث الباب : واجب كغسل الجنابة ، أخرجه ابن حبان من طريق الدراوردي عن صفوان بن سليم ، وظاهره اللزوم ، وأجاب عنه بعض القائلين بالندية بأن التشبيه في الكيفية لا في الحكم ، وقال ابن الجوزي : يحتمل أن تكون لفظة الوجوب ، مغيرة من بعض الرواة أو ثابتة ونسخ الوجوب ، ورد بأن الظهور في الروايات الثابتة بالظن الذي لا مستند له لا يقبل ، والنسخ لا يصار إليه إلا بدليل ، وبمجموع الأحاديث يدل على استمرار الحكم ، فإن في حديث عائشة أن ذلك كان في أول الحال حيث كانوا مجهودين ، وأبو هريرة وابن عباس إنما صحبا النبي ﷺ بعد أن حصل التوسع بالنسبة الى ما كانوا فيه أولاً ، ومع ذلك فقد سمع كل منهما منه ﷺ الأمر بالغسل والحث عليه والفرغيب فيه فكيف يدعى النسخ بعد ذلك ؟ (قائدة) : حكى ابن العربي وغيره أن بعض أصحابهم قالوا : يجزئ عن الاعتسال للجمعة التطيب لأن المقصود النظافة . وقال بعضهم : لا يشترط له الماء المطلق بل يجزئ بماء الورد ونحوه ، وقد عاب ابن العربي ذلك وقال : هؤلاء وقفوا مع المعنى وأغفلوا المحافظة على التعبد بالمعين ، والجمع بين التعبد والمعنى أولى انتهى .

(١) كذا في الأصلين ، ولله د لا على نفي الوجوب المجرد .

وعلى ذلك قول بعض الشافعية بالتيمم ، فانه تعبد دون نظر الى المعنى ، وأما الاكتفله بغير الماء المطلق فردود لانها عبادة تثبت الترغيب فيها فيحتاج الى التوبة ولو كان لحض النطق لم تكن كذلك . والله اعلم

٣ - باب الطيب للجمعة

٨٨٠ - **قوله** على قال حدثنا عرو بن عمار قال حدثنا شعبة عن أبي بكر بن النكدر قال حدثني عمرو بن سليم البصري قال : أشهد على أبي سعيد قال : « أشهد على رسول الله ﷺ قال : اللؤلؤ يوم الجمعة واجب على كل محتلم ، وأندبسن ، وأن يمس طيبا . إن وجد » . قال عمرو : أما اللؤلؤ فأشهد أنه واجب ، وأما الاستنان والطيب فأنه أعلم وأوجب هو أم لا ، ولكن هكذا في الحديث . قال أبو عبد الله : هو أخو محمد بن النكدر ، ولم يسم أبو بكر هذا . رواه عنه بكير بن الأشج وسعيد بن أبي هلال وعدة . وكان محمد بن النكدر يكتفى بأبي بكر وأبي عبد الله

قوله (باب الطيب للجمعة) لم يذكر حكمه أيضا لوقوع الاحتال فيه كما سبق . **قوله** (حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر) كذا في رواية ابن عساكر ، وهو ابن المديني ، وانصرف الباقر عن حديثنا علي . **قوله** (قال أشهد على أبي سعيد) ظاهر في أنه سمعه منه ، قال ابن التين : أراد بهذا اللفظ التأكيد للرواية انتهى . وقد أدخل بعضهم بين عمرو بن مسلم القائل « أشهد » وبين أبي سعيد رجلا كما سيأتي . **قوله** (وأن يستن) أي يذك أسنانه بالسواك . **قوله** (وأن يمس) بفتح الميم على الانصاح . **قوله** (أن وجد) متعلق بالطيب ، أي إن وجد الطيب مسه ، ويحتمل تعلقه بما قبله أيضا . وفي رواية مسلم « ويمس من الطيب ما يقدر عليه » ، وفي رواية « ولو من طيب المرأة » ، قال عياض : يحتمل قوله « ما يقدر عليه » لإرادة التأكيد ليفعل ما أمكنه ، ويحتمل إرادة الكثرة ، والاول أظهر . ويقدره قوله « ولو من طيب المرأة » ، لأنه يكره استعماله للرجل ، وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه ، فأباحته للرجل لأجل عدم غيره يدل على تأكيد الأمر في ذلك . ويؤخذ من اقتصاره على المس الأخذ بالتخفيف في ذلك . قال الزين ابن المنير : فيه تنبيه على الرفق ، وعلى تفسير الأمر في التطيب بأن يكون باقل ما يمكن حتى إنه يجزى مسه من غير تناول قدر ينقصه تحريضا على امتثال الأمر فيه . **قوله** (قال عمرو) أي ابن سليم راوى الخبر ، وهو موصول بالاسناد المذكور اليه . **قوله** (وأما الاستنان والطيب فأنه أعلم) هذا يؤيد ما تقدم من أن العطف لا يقتضي التثريك من جميع الوجوه ، وكان القدر المشترك تأكيد الطلب للثلاثة ، وكأنه جزم بوجوب الغسل دون غيره للنصرح به في الحديث ، وتوقف فيما عداه لوقوع الاحتمال فيه . قال الزين ابن المنير : يحتمل أن يكون قوله « وأن يستن » معطوفا على الجملة المصروفة بوجوب الغسل فيكون واجبا أيضا ، ويحتمل أن يكون مستأنفا فيكون التقدير « وأن يستن ويتطيب استحبابا » ، ويؤيد الاول ما سيأتي في آخر الباب من رواية الليث عن خالد بن يزيد حيث قال فيها « أن الغسل واجب » ثم قال « والسواك وأن يمس من الطيب » وبأقوى في شرح « باب الغسل يوم الجمعة » حديث ابن عباس « وأصيبوا من الطيب » وفيه تردد ابن عباس في وجوب الطيب ، وقال ابن الجوزي : يحتمل أن يكون قوله « وأن يستن » من كلام أبي شعيبه خطه الراوى بكلام النبي ﷺ انتهى . وإنما قال ذلك لأنه ساه بلفظ « قال »

أبو سعيد وأن يستن ، وهذا لم أره في شيء من نسخ الجمع بين الصحيحين الذي تكلم ابن الجوزي عليه ، ولا في واحد من الصحيحين ولا في شيء من المسانيد والمستخرجات ، بل ليس في جميع طرق هذا الحديث ، قال أبو سعيد ، فدعوى الإدراج فيه لا حقيقة لها ، ويلتحق بالاستئذان والتطبيب التزين باللباس ، وسيأتي استعمال الحسن التي عدت من الفطرة ، وقد صرح ابن حبيب من المالكية به فقال : يلزم الآن الجمعة جميع ذلك ، وسيأتي في « باب الدهن للجمعة » : « وذهن من دهنه ويمس من طيبه ، والله أعلم . » قوله (قال أبو عبد الله) أي البخاري ، ومراده بما ذكر أن محمد بن المنكدر وإن كان يكنى أيضا أبا بكر لكنه ممن كان مشهورا باسمه دون كنيته ، بخلاف أخيه أبي بكر راوى هذا الخبر فإنه لا اسم له الا كنيته ، وهو مدني تابعي كشيخه . قوله (روى عنه بكير بن الأشج وسعيد بن أبي هلال) كذا في رواية أبي ذر ، ولغيره « رواه عنه ، وكان المراد أن شعبة لم ينفرد برواية هذا الحديث عنه لكن بين رواية بكير وسعيد مخالفة في موضع من الإسناد ، فرواية بكير موافقة لرواية شعبة ورواية سعيد أدخل فيها بين عمرو بن سليم وأبي سعيد واسطة كما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق عمرو بن الحارث أن سعيد بن أبي هلال وبكير بن الأشج حدثاه عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه فذكر الحديث وقال في آخره « إلا أن بكيرا لم يذكر عبد الرحمن ، وكذلك أخرج أحمد من طريق ابن لميعة عن بكير ليس فيه عبد الرحمن ، وغفل الدارقطني في « العلل » عن هذا السلام الأخير فخرم بأن بكيرا وسعيدا خالفا شعبة فزادا في الاسناد عبد الرحمن وقال : إنهما ضبطا اسناده وجوداه وهو الصحيح ، وليس كما قال ، بل المنفرد بزيادة عبد الرحمن هو سعيد بن أبي هلال ، وقد وافق شعبة وبكير على إسقاطه محمد بن المنكدر أخو أبي بكر أخرجه ابن خزيمة من طريقه ، والعدد الكثير أولى بال حفظ من واحد . والذي يظهر أن عمرو بن سليم سمعه من عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ، ثم لقي أبا سعيد فحدثه ، وسماعه منه ليس بمنكر لأنه قديم ولد في خلافة عمر بن الخطاب ولم يوصف بالتدليس . وحكي الدارقطني في « العلل » فيه اختلافا آخر على علي بن المديني شيخ البخاري فيه ، فذكر أن الباغندي حدث به عنه بزيادة عبد الرحمن أيضا ، وخالفه تمام عنه فلم يذكر عبد الرحمن ، وفيما قال نظر ، فقد أخرجه الإسماعيلي عن الباغندي بإسقاط عبد الرحمن ، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن أبي إسحق بن حزة وأبي أحمد النطري كلاهما عن الباغندي ، فهؤلاء ثلاثة من الحفاظ حدثوا به عن الباغندي فلم يذكروا عبد الرحمن في الإسناد ، ففعل الزم في من حدث به الدارقطني عن الباغندي ، وقد وافق البخاري على ترك ذكره محمد بن يحيى الذهلي عند الجوزي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة عند ابن خزيمة وعبد العزيز بن سلام عند الإسماعيلي وإسماعيل القاضي عند ابن منده في « غرائب شعبة » ، كلهم عن علي بن المديني ، ووافق علي بن المديني على ترك ذكره أيضا إبراهيم بن محمد بن عرعرة عن حمى بن عازرة عند أبي بكر الروذي في « كتاب الجمعة » له ولم أقف عليه من حديث شعبة إلا من طريق حمى وأشار ابن منده إلى أنه تفرد به عنه . (تنبيه) : ذكر المزي في « الأطراف » أن البخاري قال عقب رواية شعبة هذه : وقال الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن ابن أبي سعيد عن أبيه ، ولم أقف على هذا التعليق في شيء من النسخ التي وقعت لنا من الصحيح ، ولا ذكره أبو مسعود ولا خلف ، وقد وصله من طريق الليث كذلك أحمد والنسائي وابن خزيمة بلفظ « ان الفصل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ، والسواك ، وأن يمس من الطيب ما يقدر عليه ، »

٤ - باب فضل الجمعة

٨٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ هَيْدٍ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبِشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً. فَاذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمْعُونَ الذِّكْرَ»

قوله (باب فضل الجمعة) أورد فيه حديث مالك عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة د من اغتسل يوم الجمعة ثم راح ، الحديث ، وإسناده مدينون ، ومناسبتة للترجمة من جهة ما اقتضاه الحديث من مساواة المبادر إلى الجمعة للمتقرب بالمال فكأنه جمع بين عبادتين بدنية ومالية ، وهذه خصوصية للجمعة لم تثبت لغيرها من الصلوات . قوله (من اغتسل) يدخل فيه كل من يصح التقرب منه من ذكر أو أنثى حر أو عبد . قوله (غسل الجنابة) بالنصب على أنه نعمت لمصدر محذوف أى غسلا كغسل الجنابة ، وهو كقوله تعالى (وهي تمر مر السحاب) وفي رواية ابن جريج عن سمى عند عبد الرزاق د فغُتسل أحكم كما يغتسل من الجنابة ، وظاهره أن التشبيه للكيفية لا للحكم وهو قول الأكثر ، وقيل فيه إشارة إلى الجماع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة ، والحكمة فيه أن تسكن نفسه في الرواح إلى الصلاة ولا تمتد عينه إلى شيء يراه ، وفيه حل المرأة أيضا على الاغتسال ذلك اليوم ، وعليه حل قاتل ذلك حديث د من غسل واغتسل ، والمخرج في السنن على رواية من روى غسل بالتشديد ، قال النووي : ذهب بعض أصحابنا إلى هذا وهو ضعيف أو باطل ، والصواب الأول انتهى . وقد حكاه ابن قدامة عن الإمام أحمد ، وثبت أيضا عن جماعة من التابعين ، وقال القرطبي : إنه أنسب الأقوال فلا وجه لادعاء بطلانه وإن كان الأول أرجح (١) ولعله عني أنه باطل في المذهب . قوله (ثم راح) زاد أصحاب الموطأ عن مالك د في الساعة الأولى . قوله (فكأنما قرب بدنة) أى تصدق بها متقربا إلى الله ، وقيل المراد أن للمبادر في أول ساعة نظير ما لصاحب البدنة من الثواب عن شرع له القربان ، لأن القربان لم يشرع لهذه الأمة على الكيفية التي كانت للامم السالفة . وفي رواية ابن جريج المذكورة د فله من الأجر مثل الجزور ، وظاهره أن المراد أن الثواب لو تجسد لكان قدر الجزور (٢) . وقيل ليس المراد بالحدديث إلا بيان تفاوت المبادرين إلى الجمعة ، وأن نسبة الثاني من الأول نسبة البقرة إلى البدنة في القيمة مثلا ، ويدل عليه أن في مرسل طاووس عند عبد الرزاق د كفضل صاحب الجزور على صاحب البقرة ، ووقع في رواية الزهري الآتية في د باب الاستماع إلى الخطبة ، بلفظ د كمثل الذى يهذى بدنة ، فكأن المراد بالقربان في رواية الباب الإهداء إلى الكعبة . قال الطبري : في لفظ الإهداء إدماج بمعنى التعظيم للجمعة ، وأن المبادر اليها كمن ساق الهدى ،

(١) في مخطوطة الرياض د واجبا

(٢) ليس هذا بجديد ، والصواب أن معنى رواية ابن جريج موافق لمعنى بقية الروايات ، وأن المراد من ذلك بيان فضل المبادر إلى الجمعة ، وأنه بمنزلة من قرب بدنة الخ . والله أعلم

والمراد بالبدنة البعير ذكرًا كان أو أنثى ، والماء فيها للوحدة لا للتأنيث ، وكذا في باقي ما ذكر . وحكى ابن التين عن مالك أنه كان يتعجب من يخص البدنة بالأنثى ، وقال الأزهري في شرح ألفاظ المختصر : البدنة لا تكون إلا من الإبل ، وصح ذلك عن عطاء ، وأما الهدى فمن الإبل والبقرة والغنم . هذا لفظه . وحكى النوى عنه أنه قال : البدنة تكون من الإبل والبقرة والغنم ، وكأنه خطأ فشا عن سقط . وفي الصحاح : البدنة ناقة أو بقرة تنحر بمكة ، سميت بذلك لأنهم كانوا يسمونها انتهى . والمراد بالبدنة هنا الناقة بلا خلاف ، واستدل به على أن البدنة تختص بالإبل لأنها قبلت بالبقرة عند الإطلاق ، وقسم الشيء لا يكون قسمه ، أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد . وقال إمام الحرمين : البدنة من الإبل ، ثم الشرع قد يقيم مقامها البقرة وسبعا من الغنم . وتظهر ثمرة هذا فيما إذا قال : لله على بدنة ، وفيه خلاف ، الأصح تعين الإبل إن وجدت ، وإلا فالبقرة أو سبع من الغنم . وقيل : تعين الإبل مطلقا ، وقيل بتخير مطلقا . **قوله (دجاجة)** بالفتح ، ويجوز الكسر ، وحكى الليث الضم أيضا . وعن محمد بن حبيب أنها بالفتح من الحيوان وبالكسر من الناس . واستشكل التعبير في الدجاجة والبيضة بقوله في رواية الزهري « كالذى يهدى » ، لأن الهدى لا يكون منهما ، وأجاب القاضي عياض تبعا لابن بطال بأنه لما عطفه على ما قبله أعطاه حكمة في اللفظ فيكون من الاتباع كقوله « متقلدا سيفا ورجحا » . وتعقبه ابن المنير في الحاشية بأن شرط الاتباع أن لا يصرح باللفظ في الثاني فلا يسوغ أن يقال متقلدا سيفا ورجحا . والذي يظهر أنه من باب المشاكلة ، وإلى ذلك أشار ابن العربي بقوله : هو من تسمية الشيء باسم قريبه . وقال ابن دقيق العيد : قوله « قرب بيضة » ، وفي الرواية الأخرى « كالذى يهدى » يدل على أن المراد بالتقريب الهدى ، وينشأ منه أن الهدى يطلق على مثل هذا حتى لو التزم هدبا هل يكفيه ذلك أولا انتهى . والصحيح عند الشافعية الثاني ، وكذا عند الحنفية والخنابلة ، وهذا يبنى على أن النذر هل يسلك به مسلك جائز الشرع أو واجبه ؟ فعلى الأول يكفي أقل ما يتقرب به ، وعلى الثاني يحمل على أقل ما يتقرب به من ذلك الجنس ، ويقوى الصحيح أيضا أن المراد بالهدى هنا التصديق كما دل عليه لفظ التقرب . والله أعلم . **قوله (فاذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر)** استنبط منه الماوردي أن التكبير لا يستحب للإمام ، قال : ويدخل للمسجد من أقرب أبوابه إلى المنبر ، وما قاله غير ظاهر لإمكان أن يجمع الأمرين بأن يبكر ولا يخرج من المكان المعد له في الجامع إلا إذا حضر الوقت ، أو يحمل على من ليس له مكان معد . وزاد في رواية الزهري الآية « طووا صحفهم » ، ولمسلم من طريقه « فاذا جلس الإمام طووا الصحف وجاءوا يستمعون الذكر » ، وكان ابتداء طي الصحف عند ابتداء خروج الإمام وانتهاء مجلسه على المنبر ، وهو أول سماعهم للذكر ، والمراد به ما في الخطبة من المواعظ وغيرها . وأول حديث الزهري « إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد يكتبون الأول فالأول » ، ونحوه في رواية ابن عجلان عن سمى عند النسائي ، وفي رواية العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عند ابن خزيمة « على كل باب من أبواب المسجد ملكان يكتبان الأول فالأول » ، فكان المراد بقوله في رواية الزهري « على باب المسجد » جنس الباب ، ويكون من مقابلة المجموع بالمجموع ، فلاحجة فيه لمن أجاز التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع . ووقع في حديث ابن عمر صفة الصحف المذكورة أخرجه أبو نعيم في الحلية مرفوعا بلفظ « إذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بصحف من نور وأقلام من نور » الحديث . وهو دال على أن الملائكة المذكورين غير الحفظة ، والمراد بطي الصحف طي صحف الفضائل المتعلقة بالمبادرة إلى الجمعة دون غيرها من سماع الخطبة وإدراك الصلاة

والذكر والثناء والخشوع ونحو ذلك ، فإنه يكتبه الحافظان قطعا ، ووقع في رواية ابن هبنة عن الزهري في آخر حديثه المشار اليه عند ابن ماجه ، فمن جاء بعد ذلك فأما يحيى لحق الصلاة ، وفي رواية ابن جريح عن سمي من الزيادة في آخره ، ثم اذا استمع وأنت غفر له ما بين الجمعةين وزيادة ثلاثة أيام ، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن خزيمة ، فيقول بعض الملائكة لبعض : ما حبس فلانا ؟ فتقول : اللهم ان كان صلا فاعده ، وان كان قتيلا فأغنه ، وان كان مريضا فاعافه . وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم الحظ على الاغتسال يوم الجمعة وفضله ، وفضل التذكير اليها ، وأن الفضل المذكور انما يحصل لمن جمعها . وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتيب الفضل على التذكير من غير تقييد بالفضل . وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أحوالهم ، وأن القليل من الصدقة غير محقر في الشرع ، وأن التقرب بالأبواب أفضل من التقرب بالبقر وهو بالإتفاق في الهدى ، واختلف في الضحايا ، والجمهور على أنها كذلك . وقال الزين بن المنير : فرق مالك بين التقرين باختلاف المقصودين ، لأن أصل مشروعية الناحية التذكير بقصة الذبيح ، وهو قد فدى بالغنم . والمقصود بالهدى التوسعة على المساكين فناسب البدن . واستدل به على أن الجمعة تصح قبل الزوال كما سيأتي نقل الخلاف فيه بعد أبواب ، ووجه الدلالة منه قسم الساعة إلى خمس . ثم عقب بخروج الإمام ، وخروجه عند أول وقت الجمعة ، فيقتضى أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال . والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الإتيان من أول النهار ، فعمل الساعة الأولى منه جعلت للتأهب بالاغتسال وغيره ، ويكون مبدأ الحجى من أول الثانية فهي أولى بالنسبة للحجى ثانية بالنسبة للنهار ، وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال فيرفع الاشكال ، وإلى هذا أشار الصيدلاني شارح المختصر حيث قال : إن أول التذكير يكون من ارتفاع النهار ، وهو أول الضحى ، وهو أول الهجرة . ويؤيده الحث على التهجير إلى الجمعة . ولغيره من الشافعية في ذلك وجهان اختلف فيهما الترجيح ، فقيل : أول التذكير طلوع الشمس ، وقبل طلوع الفجر ، ووجه جمع ، وفيه نظر إذ يلزم منه أن يكون التأهب قبل طلوع الفجر ، وقد قال الشافعي : يحزى الغسل اذا كان بعد الفجر فأشعر بأن الأولى أن يقبع بعد ذلك . ويحتمل أن يكون ذكر الساعة السادسة لم يذكره الراوى ، وقد وقع في رواية ابن عجلان عن سمي عند النسائي من طريق الليث عنه زيادة مرتبة بين الدجاجة والبيضة وهي العصفور ، وتابعه صفوان بن عيسى عن ابن عجلان أخرجه محمد بن عبد السلام الحشنى ، وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه حميد بن زنجويه في الترغيب له بلفظ : فكمهدى البدنة إلى البقرة إلى الشاة إلى علية الطير إلى العصفور . الحديث ، ونحوه في مرسل ماوس عند سعيد بن منصور ، ووقع عند النسائي أيضا في حديثه الزهري من رواية عبد الأعلى عن معمر زيادة البطة بين الكيش والدجاجة ، لكن خالفه عبد الرزاق ، وهو أثبت منه في معمر فلم يذكرها ، وعلى هذا فخروج الإمام يكون عند انتهاء السادسة ، وهذا كله مبنى على أن المراد بالساعات ما يتبادر الذهن اليه من العرف فيها ، وفيه نظر إذ لو كان ذلك المراد لاختلف الأمر في اليوم الشاق والصائف ، لأن النهار ينتهى في القصر إلى عشر ساعات وفي الطول إلى أربع عشرة ، وهذا الاشكال للفقهاء ، وأجاب عنه القاضي حين بأن المراد بالساعات ما لا يختلف عدده بالطول والقصر ، فالنهار اثنتا عشرة ساعة لكن يزيد كل منها وينقص والليل كذلك ، وهذه تسمى الساعات الآفاقية عند أهل المقات وتلك التعديلية ، وقد روى أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث جابر مرفوعا : يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة ، وهذا وإن لم يرد في حديثه التذكير فيستأنس به في المراد

بالساعات ، وقيل المراد بالساعات بيان مراتب المبكرين من أول النهار إلى الزوال وأنها تنقسم إلى خمس ، وتجاثر الغزالي قسمها برأيه فقال : الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، والثانية إلى ارتفاعها ، والثالثة إلى انبساطها ، والرابعة إلى أن ترمض الأقدام ، والخامسة إلى الزوال . واعترضه ابن دقيق العيد بأن الرد إلى الساعات المعروفة أول ولأول لم يكن لتخصيص هذا العدد بالذكر معنى لأن المراتب متفاوتة جدا . وأولى الأجوبة الأول إن لم تكن زيادة ابن عجلان محفوفة ، وإلا فهي المستمدة . وتفصل المالكية إلا قليلا منهم وبعض الشافعية عن الإشكال بأن المراد بالساعات الخمس لحظات لطيفة أولها زوال الشمس وآخرها قعود الخطيب على المنبر ، واستدلوا على ذلك بأن الساعة تطلق على جزء من الزمان غير محدود ، تقول جئت ساعة كذا ، وبأن قوله في الحديث : ثم راح ، يدل على أن أول الذهاب إلى الجمعة من الزوال ، لأن حقيقة الرواح من الزوال إلى آخر النهار ، والغدو من أوله إلى الزوال . قال المازري : تمسك مالك بحقيقة الرواح وتجوز في الساعة وعكس غيره انتهى . وقد أنكر الأزهري على من زعم أن الرواح لا يكون إلا بعد الزوال ، ونقل أن العرب تقول : راح ، في جميع الاوقات بمعنى ذهب ، قال : وهي لفظة أهل الحجاز ، ونقل أبو عبيد في « الغريين » نحوه . قلت : وفيه رد على الزين بن المنير حيث أطلق أن الرواح لا يستعمل في الماضي في أول النهار بوجه ، وحيث قال إن استعمال الرواح بمعنى القدوم لا يسمع ولا ثبت ما يدل عليه . ثم إن لم أر التعبير بالرواح في شيء من طرق هذا الحديث إلا في رواية مالك هذه عن سفي ، وقد رواه ابن جريج عن سفي بلفظ « غدا » ورواه أبو سبرة عن أبي هريرة بلفظ « المتعجل إلى الجمعة كالمهني بدنة » الحديث وصححه ابن خزيمة . وفي حديث سمرة « ضرب رسول الله ﷺ مثل الجمعة في التبرير كمنار » الحديث أخرجه ابن ماجه ، ولابن داود من حديث علي مرفوعا « إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين برأياتها إلى الاسواق ، وتقعدو الملائكة تجلس على باب المسجد تكتب الرجل من ساعة والرجل من ساعتين ، الحديث ، فدل مجموع هذه الأحاديث على أن المراد بالرواح الذهاب ، وقيل : النكسة في التعبير بالرواح الإشارة إلى أن الفعل المقصود إنما يكون بعد الزوال ، فيسمى الذهاب إلى الجمعة راحا وإن لم يجز وقت الرواح ، كما سمي القاصد إلى مكة حاجا . وقد اشتد انكار أحمد وابن حبيب من المالكية ما نقل عن مالك من كراهية التبرير إلى الجمعة وقال أحد : هذا خلاف حديث رسول الله ﷺ . واحتج بعض المالكية أيضا بقوله في رواية الزهري « مثل المهجر » لأنه مشتق من التجر وهو السير في وقت الهجرة ، وأجيب بأن المراد بالتهجير هنا التبرير كما تقدم نقله عن الحنبل في الواقيت ، وقال ابن المنير في الحاشية : يحتمل أن يكون مشتقا من التهجير بالكسر وتشديد الجيم وهو ملازمة ذكر الشيء ، وقيل : هو من هجر المنزل وهو ضئيف لأن مصدره المهجر لا التهجير . وقال القرطبي : الحق أن التهجير هنا من الهجرة وهو السير وقت الحر ، وهو صالح لما قبل الزوال وبعده ، فلا حجة فيه لمالك . وقال التوربشتي : جعل الوقت الذي يرتفع فيه النهار رياخذ الحر في الازدياد من الهجرة تغليا ، بخلاف ما بعد زوال الشمس فإن الحر يأخذ في الانخفاض . وما يدل على استعمالهم التهجير في أول التماسا ما أنشد ابن الأعرابي في نوادره لبعض العرب « تهجرون تهجير الفجر » (١) . واحتجوا أيضا بأن الساعة لو لم تطل للزم تساري الآنين فيها ، والادلة تقتضي رجوعا السابق ،

(١) في مخطوطة الرياض : كآجر ،

(٢) في المخطوطة : تهجير العرب ،

بخلاف ما اذا قلنا انها لحظه لطيفه . والجواب ما قاله النوى في شرح المهذب تبعاً لغيره . ان التساوى وقع في معنى البدنة والتفارت في صفاتها ، ويؤيده أن في رواية ابن عجلان تكرير كل من المتقرب به مرتين حيث قال : « كرجل قدم بدنة ، وكرجل قدم بدنة ، الحديث ولا يرد على هذا أن في رواية ابن جريج ^(١) « وأول الساعة وآخرها سواء ، لان هذه التسوية بالنسبة الى البدنة كما تقرر . واحتج من كره التكرير أيضا بأنه يسألزم تخطي الرقاب في الرجوع لمن عرضت له حاجة فخرج لها ثم رجع ، وتعقب بأنه لا حرج عليه في هذه الحالة لأنه قاصد للوصول لحقه ، وانما الحرج على من تأخر عن المجيء . ثم جاء فتخطى . والله سبحانه وتعالى أعلم

٥ - باب ٨٨٢ - **حَدَّثَنَا أَبُو تَيْمٍ** قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَبِيًّا هُوَ يُخْطَبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ ، قَالَ عَمْرُ : لَمْ تَحْتَدِثْ بِنَا عَنْ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ : مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ النِّدَاءَ تَوَضَّأْتُ . قَالَ : أَلَمْ تَسْمَعُوا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَنْتَبِذْ »

قوله (باب) كذا في الاصل بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، ووجه تعلقه به أن فيه إشارة الى الرد على من ادعى اجماع أهل المدينة على ترك التكرير الى الجمعة لأن عمر أنكر عدم التكرير بمحض من الصحابة وكبار التابعين من أهل المدينة . ووجه دخوله في فضل الجمعة ما يلزم من انكار عمر على الداخل احتباسه مع عظم شأنه ، فانه لولا عظم الفضل في ذلك لما أنكر عليه ، واذا ثبت الفضل في التكرير الى الجمعة ثبت الفضل لها . **قوله (اذ دخل رجل)** سماه عبيد الله بن موسى في روايته عن شيبان « عثمان بن عفان » أخرجه الاسماعيلى ومحمد بن سابق عن شيبان عند قاسم بن أصبغ ، وكذا سماه الأوزاعى عند مسلم وحرب بن شداد عند الطحاوى كلاهما عن يحيى بن أبي كثير ، وصرح مسلم في روايته بالتحديث في جميع الإسناد . وقد تقدمت بقية مباحثه في « باب فضل الفصل يوم الجمعة »

٦ - باب الدُّهْنِ لِلْجُمُعَةِ

٨٨٣ - **حَدَّثَنَا آدَمُ** قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ سَمِيعِ بْنِ بَرْزٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ ابْنِ وَدِيعَةَ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا يَنْتَبِذُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طُحْرٍ وَيَدْهَنُ مِنْ دُهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبٍ بَيْتَهُ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ يَصَلَّى مَا كَتَبَ لَهُ ، ثُمَّ يُنِصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ ، إِلَّا غَفَرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى »

[الحديث ٨٨٣ - طرفه : ٩١٠]

٨٨٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ** قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ طَاوُسٌ « قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : ذَكَرُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسِلُوا رُءُوسَكُمْ وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا وَأَصِيبُوا مِنَ الطِّيبِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ :

أما الفصلُ فتم ، وأما الطيبُ فلا أدرى »

[الحديث ٨٨٤ - طرفه في : ٨٨٥]

٨٨٥ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام بن جريح أخبرنا قال : أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن طاووس « عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ذكر قول النبي ﷺ في التسليم يوم الجمعة ، فقلت لابن عباس : أيمس طيباً أو دهناً إن كان عند أهلِه ؟ فقال : لا أعلمه »

قوله (باب الدهن للجمعة) أى استعمال الدهن ، ويجوز أن يكون بفتح الدال فلا يحتاج إلى تقدير . **قوله** (عن ابن ودبة) هو عبد الله ، سماه أبو علي الحنفي عن ابن أبي ذئب بهذا الاسناد عند الدارمي ، وليس له في البخاري غير هذا الحديث ، وهو تابعي جليل ، وقد ذكره ابن سعد في الصحابة ، وكذا ابن منده ، وعزاه لابن حاتم . ومستندهم أن بعض الرواة لم يذكر بينه وبين النبي ﷺ في هذا الحديث أحداً ، لكنه لم يصرح بجماعه ، فالصواب لإثبات الوساطة . وهذا من الأحاديث التي تقبها الدارقطني على البخاري وذكر أنه اختلف فيه على سعيد المقبري فرواه ابن أبي ذئب عنه هكذا ، ورواه ابن عجلان عنه فقال : عن أبي ذر بدل سلمان ، وأرسله أبو معشر عنه فلم يذكر سلمان ولا أبا ذر ، ورواه عبيد الله العمري عنه فقال : عن أبي هريرة ١ هـ . ورواية ابن عجلان المذكور عند ابن ماجه ورواية أبي معشر عند سعيد بن منصور ورواية العمري عند أبي يعلى ، فأما ابن عجلان فهو دون ابن أبي ذئب في الحفظ فروايته مرجوحة ، مع أنه محتمل أن يكون ابن ودبة سمعه من أبي ذر وسلمان جميعاً ، ويرجح كونه عن سلمان ووروده من وجه آخر عنه أخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق علقمة بن قيس عن قرع الضبي ، وهو بقاء مفتوحة وراء ما كتبه ثم مثله ، قال : وكان من القراء الأولين ، وعن سلمان نحوه ورجاله ثقات ، وأما أبو معشر فضعيف وقد قصر فيه باسقاط الصحابي ، وأما العمري لحافظ وقد تابعه صالح بن كيسان عن سعيد عند ابن خزيمة ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح عن رجل عن سعيد ، وأخرجه ابن السكن من وجه آخر عن عبد الرزاق وزاد فيه مع أبي هريرة عمارة بن عاصم البصري ١ هـ . وقوله « ابن عاصم ، خطأ فقد رواه الليث عن ابن عجلان عن سعيد فقال : عمارة بن عمرو بن حزم ، أخرجه ابن خزيمة ، وبين الضحاك بن عثمان عن سعيد أن عمارة إنما سمعه من سلمان ذكره الاسماعيلي . وأفاد في هذه الرواية أن سعيداً حضر أباه لما سمع هذا الحديث من ابن ودبة ، وساقه الاسماعيلي من رواية حماد بن مسعدة وقاسم بن يزيد الجري كلاهما عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن ابن ودبة ليس فيه عن أبيه ، فكأنه سمعه مع أبيه من ابن ودبة ، ثم استثبت أباه فيه فكان يرويه على الوجهين . وإذا تقرر ذلك عرف أن الطريق التي أخرجاها البخاري أثبتت الروايات ، وبقيتها إما موافقة لها أو قاصرة عنها أو يمكن الجمع بينهما . وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق ، فإن ثبت أن لابن ودبة صحبة ففيه تابعيان وصحابيان كلهم من أهل المدينة . **قوله** (ويتطهر ما استطاع من الطهر) في روايه الكشميني « من طهر » والمراد به المبالغة في التنظيف ، ويؤخذ من عطفه على الغسل أن إضافة الماء تكفي في حصول الغسل ، أو المراد به التنظيف بأخذ الشارب والظفر والماء ، أو المراد بالغسل غسل الجسد ، وبالتطهير غسل الرأس . **قوله** (وبدن) المراد به إزالة شعث الشعر به وفيه إشارة إلى التزين يوم الجمعة . **قوله** (أو يمس من طيب يده) أى إن لم يجد دهنًا ، ويحتمل أن يكون « أو »

بمعنى الواو ، وإضافته إلى البيت تؤذن بأن السنة أن يتخذ المرء لنفسه طيبا ويجعل استعماله له عادة فيدخره في البيت كذا قال بعضهم بناء على أن المراد بالبيت حقيقته ، لكن في حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود ، أو عيسى من طيب امرأته ، فعلى هذا فالعنى إن لم يتخذ لنفسه طيبا فليستعمل من طيب امرأته ، وهو موافق لحديث أبي سعيد الماضي ذكره عند مسلم حيث قال فيه « ولو من طيب المرأة » وفيه أن بيت الرجل يطلق ويراد به امرأته . وفي حديث عبد الله بن عمرو المذكور من الزيادة ، ويلبس من صالح ثيابه ، وسيأتى الكلام عليه في الباب الذى بعد هذا **قوله** (ثم يخرج) زاد في حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة « إلى المسجد ، واحمد من حديث أبي الدرداء « ثم يمشی عليه السكينة » . **قوله** (فلا يفرق بين اثنين) في حديث عبد الله بن عمرو المذكور « ثم لم يتخط رقاب الناس » ، وفي حديث أبي الدرداء « ولم يتخط أحدا ولم يؤذ » . **قوله** (ثم صلى ما كتب له) في حديث أبي الدرداء « ثم ركع ما قضى له » ، وفي حديث أبي أيوب « فركع إن بدا له » . **قوله** (ثم ينصت إذا تكلم الإمام) زاد في رواية قرنع الضبي « حتى يقضى صلاته » ، ونحوه في حديث أبي أيوب . **قوله** (غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى) في رواية قاسم بن يزيد « حط عنه ذنوب ما بينه وبين الجمعة الأخرى » والمراد بالأخرى التى مضت ، بينه الليث عن ابن عجلان في روايته عند ابن خزيمة ولفظه « غفر له ما بينه وبين الجمعة التى قبلها » ، ولابن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة « غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام من التى بعدها ، وهذه الزيادة أيضا في رواية سعيد عن عمارة عن سلمان ، لكن لم يقل من التى بعدها ، وأصله عند مسلم من حديث أبي هريرة باختصار وزاد ابن ماجه في رواية أخرى عن أبي هريرة « ما لم يغش الكبائر » ، ونحوه لمسلم . وفي هذا الحديث من الفوائد أيضا كراهة التخطي يوم الجمعة ، قال الشافعى : أكره التخطي إلا لمن لا يجد السبيل إلى المصلى إلا بذلك اهـ . وهذا يدخل فيه الإمام ومن يريد وصل الصف المنقطع إن أبى السابق من ذلك ومن يريد الرجوع إلى موضعه الذى قام منه لضرورة كما تقدم ، واستثنى المتولى من الشافعية من يكون معظما لدينه أو عله أو ألف (١) مكانا يجلس فيه أنه لا كراهة في حقه ، وفيه نظر : وكان مالك يقول : لا يكره التخطي إلا إذا كان الإمام على المنبر . وفيه مشروعية النافلة قبل صلاة الجمعة لقوله « صلى ما كتب له » ثم قال « ثم ينصت إذا تكلم الإمام » ، فدل على تقدم ذلك على الخطبة ، وقد بينه أحد من حديث نبيشة الهذلي بلفظ « فإن لم يجد الإمام خرج صلى ما بدا له » ، وفيه جواز النافلة نصف النهار يوم الجمعة ، واستدل به على أن التيسير ليس من ابتداء الزوال لأن خروج الإمام يقبب الزوال فلا يسع وقتا يتنفل فيه . وتبين مجموع ما ذكرنا أن تكفير الذنوب إلى الجمعة مشروط بوجود جميع ما تقدم من غسل وتطيف أو دهن ولبس أحسن الثياب والمشي بالسكينة وترك التخطي والتفرقة بين الاثنين وترك الأذى والتنفل والانصات وترك اللغو . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو « فمن تخطى أو لغا كانت له ظهرا » ، ودل التقيد بعدم غشيان الكبائر على أن الذى يكفر من الذنوب هو الصفات فتحمل الطغيات كلها على هذا المقيد ، وذلك أن معنى قوله « ما لم تغش الكبائر » أى فاتها إذا غشيت لا تكفر ، وليس المراد أن تكفير الصفات شرط اجتناب الكبائر (٢) إذ اجتناب الكبائر بمجرد يكفرها كما نطق به القرآن ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكفرها إلا اجتناب

(١) في المخطوطة « إذا ألف »

(٢) هذا فيه نظر ، ومآثر الحديث المذكور أن اجتناب الكبائر شرط لتكفير الصفات ، ويدل عليه ما ثبت في صحيح مسلم من أبي هريرة سرفوعا « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كملاوات لا بينهن ما اجتنب الكبائر » والله اعلم

الكبائر ، وإذا لم يكن للبر صفات تكفر دعى له أن يكفر عنه بمقدار ذلك من الكبائر ، وإلا أعطى من الثواب بمقدار ذلك ، وهو جار في جميع ما ورد في نفاظر ذلك . والله أعلم . قوله (ذكروا) لم يسم طاروس من حديثه بذلك والذي يظهر أنه أبو هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والطحاوي من طريق عمرو بن دينار عن طاروس عن أبي هريرة نحوه ، وثبت ذكر الطيب أيضا في حديث أبي سعيد وسمان وأبي ذر وغيرهم كما تقدم . قوله (اغتسلوا يوم الجمعة وإن لم تكونوا جنباً) معناه اغتسلوا يوم الجمعة إن كنتم جنباً للجنابة ، وإن لم تكونوا جنباً للجمعة . وأخذ منه أن الاغتسال يوم الجمعة للجنابة يجزئ عن الجمعة سواء نواه للجمعة أم لا ، وفي الاستدلال به على ذلك بعد . نعم روى ابن حبان من طريق ابن إسحق عن الزهري في هذا الحديث واغتسلوا يوم الجمعة إلا أن تكونوا جنباً ، وهذا أوضح في الدلالة على المطلوب ، لكن رواية شعيب عن الزهري أصح . قال ابن المنذر : حفظنا الإجزاء عن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين . والخلاف في هذه المسألة منشرف المذاهب ، واستدل به على أنه لا يجزئ . قبل طلوع الفجر لقوله يوم الجمعة ، وطلوع الفجر أول اليوم شرعا . قوله (واغسلوا رؤوسكم) هو من عطف الخاص على العام للتنبيه على أن المطلوب الغسل التام ثلاثا يظن أن إفاضة الماء دون حل الشعر مثلاً يجزئ في غسل الجمعة ، وهو موافق لقوله في حديث أبي هريرة وكفسل الجنابة ، ويحتمل أن يراد بالثاني المبالغة في التنظيف قوله (وأصبوا من الطيب) ليس في هذه الرواية ذكر الدهن المترجم به ، لكن لما كانت العادة تقتضي استعمال الدهن بعد غسل الرأس أشعر ذلك به ، كذا وجهه الذين ينسجون قولهم بالقول الداودي : ليس في الحديث دلالة على الترجمة ، والذي يظهر أن البخاري أراد أن حديث طاروس عن ابن عباس واحد ذكر فيه لإبراهيم بن ميسرة الدهن ولم يذكره الزهري ، وزيادة التمسك بالحفاظ مقبولة . وكأنه أراد بإيراد حديث ابن عباس عقب حديث سلمان الإشارة إلى أن ما عدا الغسل من الطيب والدهن والسواك وغيرها ليس هو في التأكد كالغسل ، وإن كان الترغيب وود في الجميع ، لكن الحكم يختلف إما بالوجوب عند من يقول به أو بتأكيده بعض المندوبات على بعض . قوله (قال ابن عباس : أما الغسل فنعم وأما الطيب فلا أدري) هذا يخالف ما رواه عبيد بن السباق عن ابن عباس مرفوعاً ومن جاء إلى الجمعة فليغتسل وإن كان له طيب فليمس منه ، أخرجه ابن ماجه من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عبيد ، وصالح ضعيف ، وقد خالفه مالك فرواه عن الزهري عن عبيد بن السباق بمعناه مرسل ، فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس احتمل أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك ، وهشام المذكور في طريق ابن عباس الثانية هو ابن يوسف الصنعاني

٧ - باب يَلْبَسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ

٨٨٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر « أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة ولوليت إذا قدموا عليك . قال رسول الله ﷺ : إنما يلبس هذه من لا خلق له في الآخرة . ثم جاءت رسول الله ﷺ منها حُلَّةٌ ، فأعطى عمر بن الخطاب رضى الله عنه منها حلة . فقال عمر : يا رسول الله ، كسوتنيها وقد قلت في حلة

طَارِدَ مَا قَلَتْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنْ لَمْ أَكُكُمْ لَتَكِبْتَهَا . فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخَا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا .

[الحديث ٨٨٦ - أخرجه في : ٩٤٨ ، ٦١٠٤ ، ٦٦١٢ ، ٦٦١٩ ، ٣٠٥٤ ، ٥٨٤١ ، ٥٩٨١ ، ٦٠٨١]

قوله (باب يلبس أحسن ما يجد) أى يوم الجمعة من الجائز . أورد فيه حديث ابن عمر د أن عمر رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة ، الحديث . ووجه الاستدلال به من جهة تقريره ﷺ لعمر على أصل التجميل للجمعة ، وقصر الانكار على لبس مثل تلك الحلة لكونها كانت حريراً . وقد تعقبه الداردي بأنه ليس في الحديث دلالة على الترجمة . وأجاب ابن بطال بأنه كان معهودا عندهم أن يلبس المرء أحسن ثيابه للجمعة . وتبعه ابن التين . وما تقدم أولى . وقد ورد الترغيب في ذلك في حديث أبي أيوب وعبد الله ابن عمر ، وعند ابن خزيمة بلفظ : ولبس من خير ثيابه ، ونحوه في رواية الليث عن ابن عجلان ، ولابن داود من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلة وأبي أمامة عن أبي سعيد وأبي هريرة نحوه حديث سلمان وقبه ، ولبس من أحسن ثيابه ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد الانصارى أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعته سوى ثوبين مهنته ، ووصله ابن عبد البر في التمهيد ، من طريق يحيى بن سعيد الاموى عن يحيى بن سعيد الانصارى عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها ، وفي استناده نظر ، فقد رواه أبو داود من طريق عمرو بن الحارث وسعيد بن منصور عن ابن عينة وعبد الرزاق عن الثوري ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان مرسل ، ووصله أبو داود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن سلام ، والحديث عائشة طريق عند ابن خزيمة وابن ماجه ، وسياق الكلام على حديث ابن عمر في كتاب اللباس . وقوله : سيرة ، بكسر المهملة وفتح التحتانية ثم راء ثم مد أى حرير . قال ابن قرقول : ضبطناه عن المتقين بالاضافة كما يقال ثوب خز ، وعن بعضهم بالتونين على الصفة أو البدل . قال الخطابي : يقال حلة سيرة كسفاة عشرة . ووجهه ابن التين فقال : يريد أن عشرة مأخوذ من عشرة أى أكملت الناقة عشرة أشهر فسميت عشرة ، وكذلك الحلة سميت سيرة لأنها مأخوذة من السور ، هذا وجه التشبيه ، وعطارد صاحب الحلة هو ابن حاجب التميمي . وقوله : فكسها أى خالها بمكة مشركا ، ساقى أن اسمه عثمان بن حكيم ، وكان أخا عمر من أمه ، وقيل غير ذلك ، وقد اختلف في إسلامه . والله أعلم

٨ - **باب السواك يوم الجمعة** . وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ : يَسْنُ

٨٨٧ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لَوْ أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ عَلَى النَّاسِ - لَأَمَرْتَهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ »

[الحديث ٨٨٧ - طرئه في : ٧٢٤٠]

٨٨٨ - **حديث** أبو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْحَبَّابِ حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَاكِ »

٨٨٩ - حدثنا محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن منصور وخصين عن أبي وائل عن حذيفة قال « كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه »

قوله (باب السواك يوم الجمعة) أورد فيه حديثاً معلقاً وثلاثة موصولة ، والمعلق طرف من حديث أبي سعيد المذكور في « باب الطيب للجمعة » ، فإن فيه « وأن يستن » أى يدلك أسنانه بالسواك . وأما الموصولة فأولها حديث أبي هريرة « لولا أن أشق » ومطابقته للزجاجة من جهة اندراج الجمعة في عموم قوله « كل صلاة » ، وقال الزين بن المنير : لما خصت الجمعة بطلب تحسين الظاهر من الغسل والتنظيف والتطيب ناسب ذلك تطيب الفم الذى هو محل الذكر والمناجاة ، وإزالة ما يضر للملازمة وبني آدم . ثانياً الموصولة حديث أنس « أكثرت عليكم في السواك » ، قال ابن رشد مناسبة للذي قبله من جهة أن سبب منعه من إيجاب السواك واحتياجه الى الاعتذار عن إكثاره عليهم فيه وجود المشقة ، ولا مشقة في فعل ذلك في يوم واحد وهو يوم الجمعة . ثالث الموصولة حديث حذيفة « انه ﷺ كان إذا قام من الليل يشوص فاه » ، ووجه مناسبة أنه شرع في الليل لتجمل الباطن فيكون في الجمعة أخرى لأنه شرع لها التجمل في الباطن والظاهر ، وقد تقدم الكلام على حديث حذيفة في آخر كتاب الرضوء . وأما حديث أبي هريرة فلم يختلف على مالك في إسناده وإن كان له في أصل الحديث اسناد آخر بلفظ آخر سيأتي الكلام عليه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . **قوله** (أو لولا أن أشق على الناس) هو شك من الراوى ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من الروايات عن مالك ولا عن غيره ، وقد أخرجه الدارقطني في الموطآت من طريق الموطأ لعبد الله بن يوسف شيخ البخارى فيه بهذا الاسناد بلفظ « أو على الناس » لم يعد قوله « لولا أن أشق » ، وكذا رواه كثير من رواة الموطأ ورواه أكثرهم بلفظ « المؤمنين » بدل « أمتي » ، ورواه يحيى بن يحيى الليثي بلفظ « على أمتي » دون الشك . **قوله** (لا مرهم بالسواك) أى باستعمال السواك ، لأن السواك هو الآلة وقد قيل إنه يطلق على الفعل أيضاً ، فلي هذا لا تقدير . والسواك مذكور على الصحيح ، وحكى في المحكم تأنيده ، وأنكر ذلك الأزهري . **قوله** (مع كل صلاة) لم أرها أيضاً في شيء من روايات الموطأ إلا عن معمر بن عيسى لكن بلفظ « عند كل صلاة » ، وكذا النسائي عن قتيبة عن مالك ، وكذا رواه مسلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد ، وخالفه سعيد بن أبي هلال عن الأعرج فقال « مع الرضوء » بدل الصلاة أخرجه أحمد من طريقه ، قال القاضي البيضاوى : « لولا » كلمة تدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره ، والحق أنها مركبة من « لوء » الدالة على انتفاء الشيء لانتفاء غيره « ولا » النافية ، فدل الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة لأن انتفاء الشيء ثبوت فيكون الأمر منفيًا لثبوت المشقة ، وفيه دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين : أحدهما أنه نفي الأمر مع ثبوت التذية ، ولو كان للتدب لما جاز النفي ، ثانيهما أنه جعل الأمر مشقة عليهم وذلك إنما يتحقق إذا كان الأمر للوجوب ، إذ التدب لا مشقة فيه لأنه جائز الترك . وقال الشيخ أبو إسحق في « البيع » ، في هذا الحديث دليل على أن الاستدعاء على جهة التدب ليس بأمر حقيقة لأن السواك عند كل صلاة مندوب إليه ، وقد أخبر الشارع أنه لم يأمر به . وبؤكده قوله في رواية سعيد المقرئ عن أبي هريرة عند النسائي بلفظ « لفرضت عليهم » بدل لا مرهم ، وقال الشافعي : فيه دليل على أن السواك ليس بواجب لأنه لو كان واجباً لأمرم شق عليهم به أو لم يشق . وإلى القول بعدم وجوبه صار أكثر أهل العلم ، بل أحصى بعضهم فيه الإجماع ، لكن حكى الشيخ

أبو حامد وتبعه المارودي عن إسحق بن راهويه قال : هو واجب لكل صلاة ، فمن تركه عامدا بطلت صلاته . وعن داود أنه قال : وهو واجب لكن ليس شرطا . واحتج من قال بوجوبه ب ورود الامر به ، فعند ابن ماجه من حديث أبي أمامة مرفوعا « تسوكوا » ولأحمد نحوه من حديث العباس ، وفي الموطأ في أثناء حديث « عليكم بالسواك » ولا يثبت شيء منها ، وعلى تقدير الصحة فالنفي في مفهوم حديث الباب الأمر به مقيدا بكل صلاة لا مطلق الأمر ، ولا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار كما سيأتي . واستدل بقوله « كل صلاة » على استحبابه للفرائض والنوافل ، ويحتمل أن يكون المراد الصلوات المكتوبة وما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعاً لغيرها كصلاة العيد ، وهذا اختاره أبو شامة ، ويتأيد بقوله في حديث أم حبيبة عند أحمد بلفظ « لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة كما يتوضؤون » وله من طريق أبي سلة عن أبي هريرة بلفظ « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء » ومع كل وضوء بسواك » فسوى بينهما . وكذا أن الوضوء لا يندب للرابطة التي بعد الفريضة إلا إن طال الفصل مثلا ، فكذلك السواك . ويمكن أن يفرق بينهما بأن الوضوء أشق من السواك ، ويتأيد بما رواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال « كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين ، ثم ينصرف فيستاك » وإسناده صحيح ، لكنه مختصر من حديث طويل أورده أبو داود ، وبين فيه أنه تخلل بين الانصراف والسواك نوم . وأصل الحديث في مسلم مبينا أيضا . واستدل به على أن الأمر يقتضي التكرار ، لأن الحديث دل على كون المشقة هي المانعة من الأمر بالسواك ، ولا مشقة في وجوبه مرة ، وإنما أخذ من تقيده بكل صلاة . وقال المهلب : فيه أن المندوبات ترتفع إذا خشي منها الحرج . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الشفقة على أمته . وفيه جواز الاجتهاد منه فيما لم ينزل عليه فيه نص ، لكونه جعل المشقة سببا لعدم أمره . فلو كان الحكم متوقفا على النص لكان سبب انتفاء الوجوب عدم ورود النص لا وجود المشقة . قال ابن دقيق العيد : وفيه بحث ، وهو كما قال ، ووجهه أنه يجوز أن يكون إخبارا منه ﷺ بأن سبب عدم ورود النص وجود المشقة ، فيكون معنى قوله « لأمرتهم » أي عن الله بأنه واجب . واستدل به النسائي على استحباب السواك للصائم بعد الزوال ، لعموم قوله « كل صلاة » ، وسيأتي البحث فيه في كتاب الصيام . (فائدة) : قال ابن دقيق العيد : الحكمة في استحباب السواك عند القيام إلى الصلاة كونها حالا تقرب إلى الله ، فاقضى أن تكون حال كمال ونظافة إظهاراً لشرف العبادة ، وقد ورد من حديث علي عند الزار ما يدل على أنه لأمر يتعلق بالملك الذي يستمع القرآن من المصلي ، فلا يزال يدنو منه حتى يضع يده على قلبه ، لكنه لا ينافي ما تقدم . وأما حديث أنس فرجال إسناده بصريون ، وقوله « أكثر » ، وقع في رواية الإسماعيلي ، ولقد أكثر الخ ، أي بالغت في تكرير طلبه منكم ، أو في إيراد الأخبار في الترغيب فيه . وقال ابن التين : معناه أكثرت عليكم ، وحقيق أن أفعل ، وحقيق أن تطيعوا . وحكى السكرماني أنه روى بضم أوله أي بولفت من عند الله بطلبه منكم . ولم أقف على هذه الرواية إلا الآن صريحة . (تنبيه) : ذكره ابن المثير بلفظ « عليكم بالسواك » ولم يقع ذلك في شيء من الروايات في صحيح البخاري ، وقد تعقبه ابن رشد . واللفظ المذكور وقع في الموطأ عن الزهري عن عبيد بن السباق مرسلا ، وهو في أثناء حديث وصله ابن ماجه من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري يذكر ابن عباس فيه ، وسبق الكلام عليه في آخر « باب الدهن للجمعة » ، ورواه معمر عن الزهري قال « أخبرني من لا

أنهم من أصحاب محمد ﷺ أهم سمعوه يقول ذلك ،

٩ - باب من نَسَّكَ بسواك غيره

٨٩٠ - **حدثنا** إسماعيل قال **حدثني** سليمان بن بلال قال : قال هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت « دخل عبد الرحمن بن أبي بكر ومعه سواك يستن به ، فظفر إليه رسول الله ﷺ ، فقلت له : أعطني هذا السواك يا عبد الرحمن ، فأعطانيه ، فقصصته ثم مصفنته ، فأعطيته رسول الله ﷺ ، فاستن به وهو مستند إلى صدرى »

[الحديث ٨٩٠ - أخرجه في : ١٣٨٩ ، ٣١٠٠ ، ٣٧٧٤ ، ٤٤٣٨ ، ٤٤٤٦ ، ٤٤٤٩ ، ٤٤٥٠ ، ٤٤٥١ ، ٥٧١٧ ، ٦٥١٠]

قوله (باب من نَسَّكَ بسواك غيره) أورد فيه حديث عائشة في قصة دخول عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي ﷺ ومعه سواك ، وأنها أخذته منه فاستاك به النبي ﷺ بعد أن مصفته . وهو مطابق لما ترجم له ، والكلام عليه يذكر مستوفى إن شاء الله تعالى في أواخر المغازي عند ذكر وفاة النبي ﷺ ، فان القصة كانت في مرض موته . وقولها فيه « قصصته ، بقاف وصاد مهملة للكثر ، أى كسرتة ، وفي رواية كريمة وابن السكن بضاد معجمة ، والقضم بالمعجمة الأكل بأطراف الأسنان ، قال ابن الجوزي : وهو أصح . قلت : ويحمل الكسر على كسر موضع الاستياك ، فلا ينافي الثاني والله أعلم . وقد أورد الزين بن المنير على مطابقة الترجمة بأن تعيين عائشة موضع الاستياك بالنفخ ، وأجلب أن استعماله بعد أن مصفته واف بالمقصود . وتمقب بأنه إطلاق في موضع التقيد ، فينبغي تقيد الغير بأن يكون ممن لا يعاف أثره ، إذ لو لا ذلك ما غيرته عائشة . ولا يقال لم يتقدم فيه استعمال ، لأن في نفس الخبر يستن به ، وفيه دلالة على تأكيد أمر السواك لكونه ﷺ لم يخل به مع ما هو فيه من شغل المرض

(فائدة) : رجال الاسناد مدنيون ، وإسماعيل شيخ البخاري هو ابن أبي أوبس ، ولم أره في شيء من الروايات من غير طريق البخاري عنه بهذا الاسناد ، وقد طاق على الاسماعيل مخرجه فاستخرجه من طريق البخاري نفسه من اسماعيل ، وكان اسماعيل تفرد به أيضا فأننى لم أره من رواية غيره عن سليمان بن بلال ، إلا أن أبا نعيم أوردته في المستخرج من طريق محمد بن الحسن المدني عن سليمان ، ومحمد ضعيف جدا . فكان ما صنعه الاسماعيل أولى . وقد سمع اسماعيل من سليمان ويروى عنه أيضا بواسطة كثيرا

١٠ - باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة

٨٩١ - **حدثنا** أبو نعيم قال **حدثنا** سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن - هو ابن هُرَيْرَةَ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر ألم تنزيل السجدة وهل أتى على الإنسان »

[الحديث ٨٩١ - أخرجه في : ١٠٧٨]

قوله (باب ما يقرأ) بضم الياء - ويجوز فتحها أى الرجل - ولم يقع قوله (يوم الجمعة) في أكثر الروايات

في الترجمة وهو مراد . قال الزين بن المنير : ما ، في قوله : ما يقرأ ، الظاهر أنها موصولة لا استفهامية **قوله** (حدثنا أبو نعيم) في نسخة من رواية كريمة : حدثنا محمد بن يوسف ، أي الفريابي ، وذكرنا في بعض النسخ جميعا . وسفيان هو الثوري . وسعد بن إبراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف نسبة النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن الثوري . وهو بابي صغير ، وشيخه نابي كبير ، وبهما معا مدنيان . **قوله** (في الفجر يوم الجمعة) في رواية كريمة والاصلي : في الجمعة في صلاة الفجر . **قوله** (ألم تنزل) بضم اللام على الحكاية ، زاد في رواية كريمة والسجدة ، وهو بالنصب . **قوله** (وهل أتى على الانسان) زاد الاصلي في روايته : حين من الدهر ، والمراد أن يقرأ في كل ركعة بسورة ، وكذا بينه مسلم من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه بلفظ : ألم تنزل في الركعة الاولى ، وفي الثانية هل أتى على الانسان ، وفيه دليل على استحباب قراءة مائتين السورتين في هذه الصلاة من هذا اليوم لما تشعر الصيغة به من مواعظته **عليه السلام** على ذلك أو كثاره منه ، بل وود من حديث ابن مسعود التصريح بمدامته **عليه السلام** على ذلك أخرجه الطبراني ولفظه : يديم ذلك ، وأصله في ابن ماجه بدون هذه الزيادة ورجاله ثقات ، **لكن صوب أبو حاتم إرساله** . وكان ابن دقيق العيد لم يقف عليه فقال في الكلام على حديث الباب : ليس في الحديث ما يقتضي فعل ذلك دائما اقتضاء قويا ، وهو كما قال بالنسبة لحديث الباب ، فإن الصيغة ليست نصا في المداومة لكن الزيادة التي ذكرناها نص في ذلك . وقد أشار أبو الوليد الباجي في رجال البخاري إلى الطعن في سعد بن إبراهيم لروايته لهذا الحديث ، وأن مالكا امتنع من الرواية عنه لأجله ، وأن الناس تركوا العمل به لاسيما أهل المدينة اهـ . وليس كما قال ، فإن سعدا لم ينفرد به مطلقا ، فقد أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله ، وكذا ابن ماجه والطبراني من حديث ابن مسعود ، وابن ماجه من حديث سعد بن أبي وقاص ، والطبراني في الأوسط من حديث علي . وأما دعواه أن الناس تركوا العمل به فباطلة ، لأن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين قد قالوا به كما نقله ابن المنذر وغيره ، حتى إنه ثابت عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف والد سعد وهو من كبار التابعين من أهل المدينة أنه أم الناس بالمدينة بهما في الفجر يوم الجمعة أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ، وكلام ابن العربي يشعر بأن ترك ذلك أمر طرأ على أهل المدينة لأنه قال : وهو أمر لم يعلم بالمدينة ، فأنه أعلم بمن قطعه كما قطع غيره اهـ . وأما امتناع مالك من الرواية عن سعد فليس لأجل هذا الحديث ، بل لكونه طعن في نسب مالك ، كذا حكاه ابن البرقي عن يحيى بن معين ، وحكى أبو حاتم عن علي بن المديني قال : كان سعد بن إبراهيم لا يتحدث بالمدينة فلذلك لم يكتب عنه أهلها . وقال الساجي : أجمع أهل العلم على صدقه . وقد روى مالك عن عبد الله بن إدريس عن شعبة عنه ، فصح أنه حجة باتفاقهم . قال : ومالك إنما لم يرو عنه لمعنى معروف ، فأما أن يكون تكلم فيه فلا أحفظ ذلك اهـ . وقد اختلف تعليل المالكية بكراهة قراءة السجدة في الصلاة ، فقيل لكونها تشتمل على زيادة مجرود في الغرض ، قال القرطبي : وهو تعليل فاسد بشهادة هذا الحديث . وقيل لحشية التخليط على المصلين ، ومن ثم فرق بعضهم بين الجهرية والسرية لأن الجهرية يؤمن معها التخليط ، لكن صح من حديث ابن عمر ^(١) أنه **عليه السلام** قرأ سورة فيها سجدة

(١) قوله : لكن صح من حديث ابن عمر ، في صحيحه نظر ، والصواب أنه ضيف ، لأن في إسناده عند أبي داود رجلا مجهولا يعني أمية كما نص على ذلك أبو داود في رواية الرمل عنه ، ونبه عليه الشوكاني في نيل الأوطار ، واه أم

في صلاة الظهر ففسد بهم فيها أخرجه أبو داود والحاكم، فبطلت التفرقة. ومنهم من علل الكراهة بخشية اعتقاد العوام أنها فرض، قال ابن دقيق العيد: أما القول بالكراهة مطلقاً فبأيه الحديث، لكن إذا انتهى الحال إلى وقوع هذه المفسدة فينبغي أن تترك أحياناً لتندفع، فإن المستحب قد يترك لدفع المفسدة المتوقعة، وهو يحصل بالترك في بعض الآراء ١ هـ. وإلى ذلك أشار ابن العربي بقوله: يبغي أن يفعل ذلك في الأغلب للقعدة. ويقطع أحياناً لثلاثه العامة سنة ١ هـ. وهذا على قاعدتهم في التفرقة بين السنة والمستحب. وقال صاحب المحيط من الخفية: يستحب قراءة هاتين السورتين في صبح يوم الجمعة بشرط أن يقرأ غير ذلك أحياناً لثلاثه الجاهل أنه لا يجزئ غيره. وأما صاحب الهداية منهم فذكر أن علة الكراهة هجران الباقي وإهمام التفضيل. وقول الطحاوي يناسب قول صاحب المحيط، فإنه خص الكراهة بمن يراه حتماً لا يجزئ غيره أو يرى القراءة بغيره مكروهة. (قائمتان): الأولى لم أر في شيء من الطرق التصريح بأنه يُتْلَى بسجدة لما قرأ سورة تنزيل السجدة في هذا المحل إلا في كتاب الشريعة لابن أبي داود من طريق أخرى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: غدوت على النبي ﷺ يوم الجمعة في صلاة الفجر فقرأ سورة فيها سجدة ففسد، الحديث، وفي إسناده من ينظر في حاله. وللطبراني في الصغير من حديث علي بن أبي حمزة رضي الله عنه في صلاة الصبح في تنزيل السجدة، لكن في إسناده ضعف. (الثانية): قيل الحكمة في اختصاص يوم الجمعة بقراءة سورة السجدة قصد السجود الزائد حتى أنه يستحب لمن لم يقرأ هذه السورة بعينها أن يقرأ سورة غيرها فيها سجدة، وقد عاب ذلك على فاعله غير واحد من العلماء، ونسبهم صاحب الهدى إلى قلة العلم ونقص المعرفة، لكن عند ابن أبي شيبة بأسناد قوي عن إبراهيم التيمي أنه قال: يستحب أن يقرأ في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة. وعنده من طريقه أيضاً أنه فعل ذلك فقرأ سورة مريم. ومن طريق ابن عون قال: كانوا يقرؤون في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة. وعنده من طريقه أيضاً قال: وسألت محمداً يعني ابن سيرين عنه فقال لا أعلم به بأساً ١ هـ. فهذا قد ثبت عن بعض علماء الكوفة والبصرة فلا ينبغي القطع بتزييفه. وقد ذكر النووي في زيادات الروضة هذه المسألة وقال: لم أر فيها كلاماً لا محابناً، ثم قال: وقياس مذهبنا أنه يكره في الصلاة إذا قصده ١ هـ. وقد أفتى ابن عبد السلام قبله بالمنع وببطلان الصلاة بقصد ذلك، قال صاحب المهمات: مقتضى كلام القاضي حسين الجواز. وقال الفارقي في فوائده المذهب: لا تستحب قراءة سجدة غير تنزيل، فإن ضاق الوقت عن قراءتها قرأ بما أمكن منها ولو بآية السجدة منها. وواقفه ابن أبي عصرون في كتاب الانتصار وفيه نظر. (تكملة): قال الوين بن المنير: مناسبة ترجمة الباب لما قبلها أن ذلك من جملة ما يتعلق بفضل يوم الجمعة لاختصاص صحتها بالمواظبة على قراءة هاتين السورتين. وقيل: إن الحكمة في هاتين السورتين الإشارة إلى ما فهمنا من ذكر خلق آدم وأحوال يوم القيامة، لأن ذلك كان وسيقع يوم الجمعة، ذكره ابن دحية في العلم المشهور وقرره تقريراً حسناً

٩١ - باب الجمعة في القرى والذن

٨٩٢ - حدثنا محمد بن المنثري قال حدثنا أبو عاصم القعدي قال حدثنا إبراهيم بن طهمان عن أبي حمزة الضبي عن ابن عباس أنه قال «إن أول جمعة جُمعت - بعد جمعة في مسجد رسول الله ﷺ - في مسجد عيك القيس بجوان من البحرين»
[الحديث ٨٩٢ - طرفه في: ٤٣٧١]

٨٩٣ - حدثنا بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس بن الزهرى قال أخبرنا سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ يقول « كلكم راع » . وزاد الليث قال يونس كتب رزق بن حكيم إلى ابن شهاب - وأنا سمع يونس بوادي القرى - : هل ترى أن أجمع ؟ ورزق عامل على أرض يملكها وفيها جماعة من السودان وغيرهم ، ورزق يونس على أبله ، فكتب ابن شهاب - وأنا أسمع - بأسره أن يجمع ، يخبره أن سالماً حدثه أن عبد الله بن عمر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول « كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته » : الإمام راع ومسئول عن رعيته ، والرجل راع في أهله وهو مسئول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها ، والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته - قال : وحديث أن قد قال : والرجل راع في مال أبيه ومسئول عن رعيته ، وكلكم راع ومسئول عن رعيته »

[الحديث ٨٩٣ - أطراعه في : ٢٤٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٧٥ ، ٥١٨٨ ، ٥٢٠٠ ، ٧١٣٨]

قوله (باب الجمعة في القرى والمدن) في هذه الترجمة إشارة إلى خلاف من خص الجمعة بالمدن دون القرى ، وهو مروى عن الحنفية . وأسنده ابن أبي شيبة عن حذيفة وعلي وغيرهما . وعن عمر أنه كتب إلى أهل البحرين أن جمعوا حيثما كنتم . وهذا يشمل المدن والقرى . أخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق أبي رافع عن أبي هريرة عن عمر ، وصححه ابن خزيمة . وروى البيهقي من طريق الوليد بن مسلم سألت الليث بن سعد فقال : كل مدينة أو قرية فيها جماعة امروا بالجمعة ، فإن أهل مصر وسواحلها كانوا يجمعون الجمعة على عهد عمر وعثمان بأسرها وفيها رجال من الصحابة . وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يرى أهل المياه بين مكة والمدنية يجمعون فلا يسيب عليهم ، فلما اختلف الصحابة وجب الرجوع إلى المرفوع ^(١) . قوله (عن ابن عباس) كذا رواه الحفاظ من أصحاب إبراهيم بن طهمان عنه ، وخالفهم المعافى بن عمران فقال : عن ابن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أخرجه النسائي ، وهو خطأ من المعافى ، ومن ثم تكلم محمد بن عبد الله بن عمار في إبراهيم بن طهمان ولا ذنب له فيه كما قاله صالح جزرة ، وإنما الخطأ في إسناده من المعافى . ويحتمل أن يكون لإبراهيم فيه إسنادان . قوله (إن أول جمعة جمعت) زاد وكيع عن ابن طهمان « في الاسلام » أخرجه أبو داود . قوله (بد جمعة) زاد المصنف في أواخر المغازي « جمعت » . قوله (في مسجد رسول الله ﷺ) في رواية وكيع ، بالمدينة ، ووقع في رواية المعافى المذكورة « بمكة » وهو خطأ بلا مرية . قوله (بجوان) بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تهتم ثم مثله خفيفة . قوله (من البحرين) في رواية وكيع « قرية من قرى البحرين » وفي أخرى عنه « من قرى عبد القيس » وكذا للإمام علي بن إمام محمد بن أبي حفصة عن ابن طهمان ، وبه يتم مراد الترجمة . ووجه الدلالة منه أن الظاهر أن عبد القيس لم يجمعوا إلا بأمر النبي ﷺ لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستعداد بالأمور الشرعية في زمن نزول الوحى ، ولأنه لو كان ذلك لا يجوز أنزل فيه القرآن كما استدلل جابر وأبو سعيد على جواز العزل بأنهم فعلوه والقرآن ينزل فلم

(١) وهو فعل الجمعة في القرى كما فعل أهل جوان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك بعد طي معروية وإقامة الجمعة

بالقرى . والله أعلم

ينها عنه . وحكى الجوهري والزمخشري وابن الأثير أن جوائى اسم حصن بالبحرين ، وهذا لا ينافى كونها قرية .
وحكى ابن التين ^(١) عن أبي الحسن اللخمى أنها مدينة ، وما ثبت في نفس الحديث من كونها قرية أصح مع احتمال
أن تكون في الأول قرية ثم صارت مدينة ، وفيه إشعار بتقديم إسلام عبد القيس على غيرهم من أهل القرى ، وهو
كذلك كما قرره في أواخر كتاب الإيمان . **قوله** (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد الأيبلى
قوله (كلكم راع وزاد الليث الخ) فيه إشارة إلى أن رواية الليث متفقة مع ابن المبارك إلا في القصة فإنها مختصة
برواية الليث ، ورواية الليث معلقة ، وقد وصلها الذهلي عن أبي صالح كاتب الليث عنه ، وقد ساق المصنف رواية
ابن المبارك هذا الإسناد في كتاب الوصايا فلم يخالف رواية الليث إلا في إعادة قوله في آخره « وكلكم راع الخ » .
قوله (وكتب رزيق بن حكيم) هو بتقديم الراء على الزاى ، والتصغير في اسمه واسم أبيه في روايتنا ، وهذا هو
المشهور في غيرها ، وقيل بتقديم الزاى وبالتصغير فيه دون أبيه . **قوله** (أجمع) أى أصلى بمن معى الجمعة . **قوله**
(على أرض يعملها) أى يزرع فيها . **قوله** (ورزيق يومئذ على أيلة) بفتح الهززة وسكون التحتانية بعدها لام بلدة
معروفة في طريق الشام بين المدينة ومصر على ساحل القلزم ، وكان رزيق أميراً عليها من قبل عمر بن عبد العزيز ،
والذى يظهر أن الأرض التى كان يزرعها من أعمال أيلة ، ولم يسأل عن أيلة نفسها لأنها كانت مدينة كبيرة ذات قلعة
وهى الآن خراب ينزل بها الحاج المصرى والفرى ^(٢) . وبعض آثارها ظاهر . **قوله** (وأنا أسمع) هو قول يونس ،
والجملة حالية ، وقوله « يأمره » حالة أخرى ، وقوله « يخبره » حال من فاعل يأمره ، والمكتوب هو الحديث ، وفى
المسموع للمأمور به قاله الكرماني . والذي يظهر أن المكتوب هو عين المسموع ، وهو الأمر والحديث معاً ، وفى
قوله « كتب » تجوز كان ابن شهاب أملاه على كاتبه فسمعه يونس منه ، ويحتمل أن يكون الزهرى كتبه بخطه وقرأه
يلفظه فيكون فيه حذف تقديره فكتب ابن شهاب وقرأه وأنا أسمع ، ووجه ما احتج به على التجميع من قوله
قوله « كلكم راع » أن على من كان أميراً إقامة الأحكام الشرعية - والجمعة منها - وكان رزيق عاملاً على الطائفة التى
ذكرها ، وكان عليه أن يراعى حقوقهم ومن جعلها إقامة الجمعة . قال الزين بن المنير : في هذه القصة إيماء إلى أن الجمعة
تتمتع بغير إذن من السلطان إذا كان في القوم من يقوم بمصالحهم . وفيه إقامة الجمعة في القرى خلافاً لمن شرط لها
المدن . فان قيل : قوله « كلكم راع » بعم جميع الناس فيدخل فيه المرعى أيضاً ، فالجواب أنه مرعى باعتبار راع
باعتبار ، حتى ولو لم يكن له أحد كان راعياً لجوارحه وحواشيه ، لأنه يجب عليه أن يقوم بحق الله وحق عباده ،
وسياق الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . **قوله** فيه (قال وحسب أن قد
قال) جزم الكرماني بأن فاعل « قال » هنا هو يونس ، وفيه نظر ، والذي يظهر أنه سالم ، ثم ظهر لى أنه ابن
عمر . وسياق في كتاب الاستقراض يبان ذلك إن شاء الله تعالى . وقد رواه الليث أيضاً عن نافع عن ابن عمر
بدون هذه الزيادة أخرجه مسلم

١٢ - **باب** هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم ؟

وقال ابن عمر : إنما الفسل على من تنجّب عليه الجمعة

(١) في المخطوطة « ابن الأمير »

(٢) في المخطوطة « والمصري »

٨٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ »

٨٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ شَلَيْمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ »

٨٩٦ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، أَوْتُوا السُّكَّاتِ مِنْ قَبْلِنَا وَأَوْتِنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ ، فَمَهْذَا الْيَوْمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ فَمَهْذَا اللَّهُ ، فَعَدُّوا لِلْيَهُودِ ، وَبَعْدُ غَدٍ لِلنَّصَارَى » فَكَتَبَ

٨٩٧ - ثُمَّ قَالَ « حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْتَسِلُ فِيهِ رَأْسُهُ وَجَسَدُهُ »

[الحديث ٨٩٧ - طرفاه في : ٨٩٨ ، ٣٤٨٧]

٨٩٨ - رَوَاهُ أَبُو بَابٍ بْنُ صَالِحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « اللَّهُ تَعَالَى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَقٌّ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا »

١٣ - بَاب ٨٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا شَبَابَةُ حَدَّثَنَا وَرْقَانٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « ائْتُوا النِّسَاءَ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ »

٩٠٠ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مَوْسَى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عَمَرَ قَالَ « كَانَتْ امْرَأَةٌ لِعَمْرٍو تَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ فِي الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقِيلَ لَهَا : لَمْ تَخْرُجِيْنَ وَقَدْ تَعْلَمِينَ أَنَّ عَمْرًا يَسْكُرُ ذَلِكَ وَيُبْغَارُ ؟ قَالَتْ : وَمَا يَنْفَعُهُ أَنْ يَنْهَانِي ؟ قَالَ : يَنْفَعُهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ »

قوله (باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم) تقدم التنبيه على ما تضمنته هذه الترجمة في « باب فضل الغسل » ويدخل في قوله « وغيرهم » العبد والمسافر والمعذور ، وكأنه استعمل الاستفهام في الترجمة للاحتيال الواقع في حديث أبي هريرة « حق على كل مسلم أن يغتسل » فانه شامل للجميع ، والتقييد في حديث ابن عمر بمن جاء منكم يخرج من لم يجي . ، والتقييد في حديث أبي سعيد بالتحتم يخرج الصبيان ، والتقييد في النهي عن منع النساء المساجد بالليل يخرج الجمعة . وعرف بهذا وجه إيراد هذه الأحاديث في هذه الترجمة ، وقد تقدم الكلام على أكثرها . قوله (وقال ابن عمر إنما الغسل على من يجب عليه الجمعة) وصله البيهقي بأسناد صحيح عنه وزاده والجمعة على من يأتي أهله . ومعنى هذه الزيادة ان الجمعة يجب عنده على من يمكنه الرجوع الى موضعه قبل دخول الليل ، فمن كان فوق هذه المسافة لا يجب عليه عنده . وسيأتي البحث فيه بعد باب . وقد تقرر أن الآثار التي يوردها البخاري في

التراجم تدل على اختيار ما تضمنته عنده ، فهذا مصير منه الى أن الغسل للجمعة لا يشرع إلا لمن وجبت عليه . **قوله** في حديث أبي هريرة (فسكت ثم قال : حق على كل مسلم الخ) فاعل د سكت ، هو النبي ﷺ ، فقد أورده المصنف في ذكر بني إسرائيل من وجه آخر عن وهيب بهذا الاسناد دون قوله د فسكت ثم قال ، ويؤكد كونه مرفوعا رواية مجاهد عن طاوس المقتصرة على الحديث الثاني ، ولهذا النسكئة أورده بعده فقال د رواه أبان بن صالح الخ ، وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن وهيب مقتصرًا ، وهذا التعليق عن مجاهد قد وصله البيهقي من طريق سعيد بن أبي هلال عن أبيان المذكور ، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن طاوس وصرح فيه بسماعه له من أبي هريرة أخرجه من طريق عمرو بن دينار عن طاوس وزاد فيه د ويمس طيبا إن كان لاهله ، واستدل بقوله د الله على كل مسلم حق ، للقاتل بالوجوب ، وقد تقدم البحث فيه . **قوله** (في كل سبعة أيام يوما) هكذا أبهم في هذه الطريق ، وقد عينه جابر في حديثه عند النسائي بلفظ د الفصل واجب على كل مسلم في كل اسبوع يوما وهو يوم الجمعة ، وصححه ابن خزيمة . واسعيد بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبة من حديث البراء بن عازب مرفوعا نحوه ولفظه د إن من الحق على المسلم أن يغتسل يوم الجمعة ، والحديث ، ونحوه للطحاوي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رجل من الصحابة أنصاري مرفوعا . **قوله** (عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : اتدوا للنساء بالليل إلى المساجد) هكذا ذكره مختصرا ، وأورده مسلم من طريق مجاهد عن ابن عمر مطولا ، وقد تقدم ذكره في د باب خروج النساء إلى المساجد ، وهو قبيل كتاب الجمعة . وتقدم هناك ما يتعلق به مطولا . وقوله د بالليل ، فيه إشارة إلى أنهم ما كانوا يمنعونهم بالنهار لأن الليل مظنة الريبة ، ولاجل ذلك قال ابن عبد الله بن عمر : لا تأذن لمن يتخذنه دغلا ، كما تقدم ذكره من عند مسلم . وقال الكرماني عادة البخاري إذا ترجم بشئ ذكر ما يتعلق به وما يناسب التعليق ، فلذلك أورد حديث ابن عمر هذا في ترجمته د هل على من لم يشهد الجمعة غسل ؟ قال : فان قيل مفهوم التقيد بالليل يمنع النهار والجمعة نهارية ، وأجاب بأنه من مفهوم الموافقة لأنه إذا أذن لمن بالليل - مع أن الليل مظنة الريبة - فالأذن بالنهار بطريق الأولى . وقد عكس هذا بعض الحنفية فجري على ظاهر الخبر فقال : التقيد بالليل ليكون التساق فيه في شغل بفسقهم ، بخلاف النهار فانهم ينتشرون فيه ، وهذا وإن كان ممكنا لكن مظنة الريبة في الليل أشد ، وليس لكلمهم في الليل ما يجد ما يشتغل به ، وأما النهار فالغالب أنه يفضضهم غالبا ، ويصدم عن التعرض لمن ظاهرا لكثرة انتشار الناس ورؤية من يتعرض فيه لما لا يحل له فينكر عليه . والله أعلم . **قوله** في رواية نافع عن ابن عمر (قال كانت امرأة لعمر) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل أخت سعيد بن زيد أحد العشرة ، مياها الزهري فيما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه قال د كانت عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل عند عمر بن الخطاب ، وكانت تشهد الصلاة في المسجد ، وكان عمر يقول لها : والله إنك لتعلمين أني ما أحب هذا . قالت : والله لا أتبي حتى تنهاني . قال : فلقد طعن عمر وإنها لفي المسجد ، كذا ذكره مرسلًا ، ووصله عبد الأعلى عن معمر بذكر سالم بن عبد الله عن أبيه ، لكن أبهم المرأة أخرجه أحد عنه ، وسماها أحمد من وجه آخر عن سالم قال د كان عمر رجلا غيورا وكان إذا خرج إلى الصلاة اتبعته عاتكة بنت زيد ، والحديث ، وهو مرسل أيضا ، وعرف من هذا أن قوله في حديث الباب د فقيل لها لم تخرجين الخ ، أن قاتل ذلك كله عمر بن الخطاب ، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بقوله د أن عمر الخ ، فيكون من باب التجريد أو الالتفات ، وعلى هذا فالحديث من مسند عمر كما صرح به في روايه سالم

المرسلة ، ويحتمل أن تكون المحاطبة دارت بينها وبين ابن عمر أيضا لأن الحديث مشهور من روايته ، ولا مانع أن يعمر عن نفسه بقليل لما الخ ، وهذا مقتضى ما صنع الحيدى وأصحاب الأطراف ، فانهم أخرجوا هذا الحديث من هذا الوجه في مسند ابن عمر ، وقد تقدم الكلام على فوائده مستوفى قبيل كتاب الجمعة . (تنبيه) قال الإسماعيل : أورد البخارى حديث مجاهد عن ابن عمر بلفظ : ائذنا للنساء بالليل إلى المساجد ، وأراد بذلك أن الإذن إنما وقع لمن بالليل فلا تدخل فيه الجمعة . قال : ورواية أبي أسامة التي أوردناها بعد ذلك تدل على خلاف ذلك ، يعنى قوله فيها « لا تمنعوا إمام الله مساجد الله ، انتهى . والذي يظهر أنه جنح إلى أن هذا المطلق يحمل على ذلك المقيد . والله أعلم »

١٤ - باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر

٩٠١ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** إسماعيل قال أخبرني عبد الحميد صاحب الزبائدي قال حدثنا عبد الله بن الحارث بن عمير بن محمد بن سيرين قال ابن عباس لمؤذنه في يوم مطير : إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل : حتى على الصلاة ، قل : صلوا في بيوتكم . فكان الناس استسكروا ، قال : فقله من هو خير مني ، إن الجمعة عزمة ، وإن كرهت أن أخرجكم فتشؤون في الطين والدحض ،

قوله (باب الرخصة أن لم يحضر الجمعة في المطر) ضبط في روايتنا بكسر إن وهى الشريطة ، ويحضر بفتح أوله أى الرجل . وضبطه الكرماني بفتح أن ويحضر بلفظ المبنى للفعول ، وهو متجه أيضا . وأورد المصنف هنا حديث ابن عباس من رواية إسماعيل وهو المعروف بابن عليه ، وهو مناسب لما ترجم له ، وبه قال الجمهور . ومنهم من فرق بين قليل المطر وكثيره . وعن مالك : لا يرخص في تركها بالمطر . وحديث ابن عباس هذا حجة في الجواز . وقال الزين بن المنير : الظاهر أن ابن عباس لا يرخص في ترك الجمعة ، وأما قوله « صلوا في بيوتكم » ، فإشارة منه إلى العصر ، فرخص لهم في ترك الجماعة فيها ، وأما الجمعة فقد جمعهم لها فالظاهر أنه جمع بهم فيها . قال : ويحتمل أن يكون جمعهم للجمعة ليصلهم بالرخصة في تركها في مثل ذلك ليعملوا به في المستقبل انتهى . والذي يظهر أنه لم يجمعهم ، وإنما أراد بقوله صلوا في بيوتكم مخاطبة من لم يحضر وتعليم من حضر . **قوله** (إن الجمعة عزمة) استشكله الإسماعيلي فقال : لا إعماله صحيحا ، فإن أكثر الروايات بلفظ « إنها عزمة » أى كلمة المؤذن وهى « حتى على الصلاة » لأنها دعاء إلى الصلاة تقتضى لسماعه الإجابة ، ولو كان معنى الجمعة عزمة لكانت العزيمة لا تزول بترك بقية الأذان انتهى . والذي يظهر أنه لم يترك بقية الأذان ، وإنما أبدل قوله « حتى على الصلاة » بقوله « صلوا في بيوتكم » والمراد بقوله « إن الجمعة عزمة » أى فلو تركت المؤذن يقول حتى على الصلاة لبادر من سمعه إلى المجيء في المطر فيشتق عليهم فامرته أن يقول صلوا في بيوتكم لتعلموا أن المطر من الأعذار التي تصير العزيمة رخصة . **قوله** (والدحض) بفتح الدال المهملة وسكون الحاء المهملة - ويجوز فتحها - وآخره ضاد موحدة هو الزنى ، وحكى ابن التين أن في رواية القاسمى بالراء بدل الدال وهو الفصل ، قال : ولا معنى له هنا إلا لأن حمل على أن الأرض حين أصابها المطر كالمتفلس والجامع بينهما الزنى . وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في أبواب الأذان

(تنبيه) : وقع في السياق عن عبد الله بن الحارث ابن عم محمد بن سهرين ، وأنكره الديلمى فقال : كان زوج

بنت سيرين فهو صهر ابن سيرين لا ابن عمه . قلت : ما المانع أن يكون بين سيرين والحارث أخوة من رضاع ونحوه ، فلا ينبغي تغليب الرواية الصحيحة مع وجود الاحتمال المقبول

١٥ - باب من أين تؤتى الجمعة ، وعلى من يجب ؟

لقول الله جل وعز ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة]

وقال عطاء إذا كنت في قرية جارية فنودي بالصلاة من يوم الجمعة فحق عليك أن تشهدا ، سمعت النداء أو لم تسمعه . وكان أنس رضي الله عنه في قصره أحياناً يجمع ، وأحياناً لا يجمع ، وهو لازوية على فرسخين

٩٠٢ - **حدثنا** أحمد بن حنبل قال حدثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت « كان الناس ينتابون يوم الجمعة من منازلهم والى فأتون في الثَّبابِ يُصِيبُهُمُ الثَّبابُ والعرق ، فيخرجُ منهم العرق ، فأبى رسول الله ﷺ إنسان منهم - وهو عندي - فقال النبي ﷺ : لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا »

قوله (باب من أين تؤتى الجمعة ، وعلى من يجب ؟ لقول الله تعالى : إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكره) يعني أن الآية ليست صريحة في وجوب بيان الحكم المذكور ، فذلك أتى في الترجمة بصيغة الاستفهام . والذي ذهب إليه الجمهور أنها يجب على من سمع النداء أو كان في قرة السامع سواء كان داخل البلد أو خارجه ، وعمله كما صرح به الشافعي ما إذا كان النادى صيماً والأصوات هائلة والرجل سميماً . وفي السنن لأبي داود من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً : إنما الجمعة على من سمع النداء ، وقال : إنه احتلف في رفعه وقفه . وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً ، ويؤيده قوله ﷺ لابن أم مكتوم : أسمع النداء ؟ قال : نعم . قال : فأجب ، وقد تقدم في صلاة الجماعة ذكر من احتج به على وجوبها . فيكون في الجمعة أولى للثبوت الأمر بالسعي إليها . وأما حديث الجمعة على من آواه الليل إلى أهله ، فأخرجه الترمذي ، ونقل عن أحمد أنه لم يره شيئاً وقال لمن ذكره له : استغفر ربك . وقد تقدم قبل باب من قول ابن عمر نحوه . والمعنى أنها يجب على من يمكنه الرجوع إلى أهله قبل دخول الليل ، واستشكل بأنه يلزم منه أنه يجب السعي من أول النهار وهو بخلاف الآية . **قوله** (وقال عطاء الخ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه ، وقوله وسمعت النداء أو لم تسمعه ، يعني إذا كنت داخل البلد ، وهذا صرح أحمد ، ونقل النووي أنه لا خلاف فيه ، وزاد عبد الرزاق في هذا الأثر عن ابن جريج أيضاً قلت لعطاء : ما القرية الجامعة ؟ قال : ذات الجماعة والأمير والقاضي والدور المجتمعة الآخذ بعضها ببعض مثل جعدة . **قوله** (وكان أنس - إلى قوله - لا يجمع) وصله مسند في مسنده الكبير عن أبي عوانة عن حميد بهذا . وقوله و يجمع ، أي يصلح بمن معه الجمعة ، أو يشهد الجمعة بجامع البصرة . **قوله** (وهو) أي القصر ، والزاوية موضع ظاهر البصرة معروف كانت فيه وقعة كبيرة بين الحجاج وابن الأشعث ، قال أبو عبيد البكري : هو بكسر الواو موضع دان من البصرة . وقوله و على فرسخين ، أي من البصرة . وهذا وصله ابن أبي شيبة من وجه آخر عن

أنس أنه كان يشهد الجمعة من الزاوية وهي على فرسخين من البصرة ، وهذا يرد على من زعم أن الزاوية موضع بالمدينة النبوية كان فيه قصر لأنس على فرسخين منها ويرجح الاحتمال الثاني ، وعرف بهذا أن التعليق المذكور معلق من أثرين ، ولا يعارض ذلك ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن ثابت قال : كان أنس يسكن في أرضه وبينه وبين البصرة ثلاثة أميال فيشهد الجمعة بالبصرة ، لكن الثلاثة أميال فرسخا واحدا لأنه يجمع بأن الأرض المذكورة غير القصر ، وبأن أسا كان يرى التجميع حتما إن كان على فرسخ ولا يراه حتما إذا كان أكثر من ذلك ، ولهذا لم يقع في رواية ثابت التخيير الذي في رواية حميد . قوله (حدثنا أحمد بن صالح) كذا في رواية أبي ذر ، ووافقه ابن السكن ، وعند غيرهما : حدثنا أحمد ، غير منسوب ، وجزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن عيسى ، والأول أصوب وفي هذا الإسناد لطيفة ، وهو أن فيه ثلاثة دون عبيد الله بن أبي جعفر من أهل مصر وثلاثة فوقه من أهل المدينة . قوله (يتناوبون الجمعة) أي يحضرونها نوبا ، والاقاياب أفعال من التوبة ، وفي رواية : يتناوبون . قوله (والعوال) تقدم تفسيرها في المواقيت وأنها على أربعة أميال فصاعدا من المدينة . قوله (فيأتون في الغار فيصيبهم الغبار) كذا وقع للأكثر ، وعند القاسبي : فيأتون في الغباء ، بفتح الملهة والمد وهو أصوب ، وكذا هو عند مسلم والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب . قوله (إنسان منهم) لم أقف على اسمه ، وللإسماعيلي : ناس منهم . قوله (لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا) لو لثمنى فلا تحتاج إلى جواب ، أو للشرط والجواب مخوف تقديره لكان حسنا . وقد وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود أن هذا كان مبدأ الأمر بالفصل للجمعة ، ولأبي عوانة من حديث ابن عمر نحوه ، وصرح في آخره بأنه عليه السلام قال حينئذ : من جاء منكم الجمعة فليغتسل ، وقد استدلت به عمره على أن غسل الجمعة شرع للتنظيف لأجل الصلاة كما سيأتي في الباب الذي بعده . فعلى هذا فغنى قوله : ليومكم هذا ، أي في يومكم هذا . وفي هذا الحديث من العوائد أيضا رفق العالم بالمتعلم ، واستحباب التنظيف لمجالسة أهل الخير ، واجتناب أذى المسلم بكل طريق ، وحرص الصحابة على امتثال الأمر ولو شق عليهم . وقال القرطبي : فيه رد على الكوفيين حيث لم يوجبوا الجمعة على من كان خارج المصر ، كذا قال ، وفيه نظر لأنه لو كان واجبا على أهل العوال ما تناوبوا ولكانوا يحضرون جميعا . والله أعلم

١٦ - باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس

وكذلك يروى عن عمر وعلي والنعمان بن بشير وعمر بن حُرث رضى الله عنهم

٩٠٣ - **حدثنا** عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سأل عروة عن الفصل يوم الجمعة قالت : قالت عائشة رضى الله عنها « كان الناس مهتة أنفسهم ، وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيتهم ، قيل لهم : لو اغتسلتم »

[الحديث ٩٠٣ - طرقة في : ٢٠٧١]

٩٠٤ - **حدثنا** سريج بن النعمان قال حدثنا فليح بن سليمان عن عث بن عبد الرحمن بن عثمان التميمي عن أنس بن مالك رضى الله عنه « أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس »

٩٠٥ - **عَدَّ** عِدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ «كُنَّا نُكْرَهُ بِالْجُمُعَةِ ، وَنُقِيلُ

بَعْدَ الْجُمُعَةِ»

[الحديث ٩٠٥ - طرفه ق : ٩٤٠]

قوله (باب وقت الجمعة) أى أوله (إذا زالت الشمس) جزم بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيها لضعف دليل المخالف عنده . **قوله** (وكذا يذكر عن عمر وعلى والنعمان بن بشير وعمرو بن حريث) قيل إنما اقتصر على هؤلاء من الصحابة دون غيرهم لأنه نقل عنهم خلاف ذلك ، وهذا فيه نظر لأنه لا خلاف عن علي ومن بعده في ذلك ، وأغرب ابن العربي فنقل الإجماع على أنها لا تجب حتى تزول الشمس ، إلا ما نقل عن أحد أنه إن صلاها قبل الزوال أجزأه . وقد نقله ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف كما سيأتي ، فأما الأثر عن عمر فروى أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له وابن أبي شيبة من رواية عبد الله بن سيدان قال شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار ، وشهدتها مع عمر رضي الله عنه فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول قد اتصف النهار ، ورجاله ثقات إلا عبد الله بن سيدان وهو بكسر المهملة بعدها تحتانية ساكنة فانه تابعي كبير إلا أنه غير معروف العدالة ، قال ابن عدى شبه المجهول . وقال البخاري : لا يتابع على حديثه ، بل عارضه ما هو أقوى منه فروى ابن أبي شيبة من طريق سويد بن غفلة أنه صلى مع أبي بكر وعمر حين زالت الشمس لإسناده قوى ، وفي الموطأ عن مالك ابن أبي عامر قال كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب تطرح يوم الجمعة إلى جدار المسجد الغربي ، فإذا غشيها ظل الجدار خرج عمر ، لإسناده صحيح ، وهو ظاهر في أن عمر كان يخرج بعد زوال الشمس ، وفهم منه بعضهم عكس ذلك ، ولا يتجه إلا إن حل على أن الطنفسة كانت تفرش خارج المسجد وهو بعيد ، والذي يظهر أنها كانت تفرش له داخل المسجد ، وعلى هذا فكان عمر يتأخر بعد الزوال قليلا ، وفي حديث السقيفة عن ابن عباس قال «فلما كان يوم الجمعة وزالت الشمس خرج عمر يجلس على المنبر ، وأما علي فروى ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحق أنه صلى خلف على الجمعة بعد ما زالت الشمس ، إسناده صحيح ، وروى أيضا من طريق أبي رزين قال «كنا نصل مع علي الجمعة فأحيانا نجد فيثا وأحيانا لا نجد ، وهذا محمول على المبادرة عند الزوال أو التأخير قليلا ، وأما النعمان بن بشير فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سماك بن حرب قال «كان النعمان بن بشير يصلي بنا الجمعة بعد ما تزول الشمس . قلت : وكان النعمان أميراً على الكوفة في أول خلافة يزيد بن معاوية ، وأما عمرو بن حريث فأخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق الوليد بن العيزار قال «ما رأيت إماماً كان أحسن صلاة للجمعة من عمرو بن حريث ، فكان يصليها إذا زالت الشمس ، إسناده صحيح أيضا ، وكان عمرو ينوب عن زياد وعن ولده في الكوفة أيضا . وأما ما يعارض ذلك عن الصحابة فروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن سلية وهو بكسر اللام قال «صلى بنا عبد الله - يعني ابن مسعود - الجمعة حتى وقال : خشيت عليكم الحر ، وعبد الله صدوق إلا أنه ممن تغير لمسا كبر قاله شعبة وغيره ، ومن طريق سعيد بن سويد قال «صلى بنا معاوية الجمعة حتى ، وسعيد ذكره ابن عدى في الضعفاء واحتج بمض الحنابلة بقوله **تَلَّه** » إن هذا يوم جملته الله عيدا للمسلمين ، قال فلما سماه عيدا جازت الصلاة فيه وقت العيد كالفطر والأضحية ، وتعقب بأنه لا يلزم من تسمية يوم الجمعة عيدا أن يشتمل على جميع أحكام العيد ، بدليل أن يوم العيد يحرم صومه مطلقا سواء صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة بانفاهم . **قوله** (أخبرنا عبد الله) هو

ابن المبارك . ويحيى بن سعيد هو الانصارى . قوله (كان الناس مهتة) بنون وفعات جمع ما هن ككتبة وكاتب أى خدم أنفسهم ، وحكى ابن التين أنه روى بكسر أوله وسكون الهاء ومعناه باسقاط مخدوف أى ذوى مهتة . وسلم من طريق الليث عن يحيى بن سعيد ، قال الناس أهل عمل ولم يكن لهم كفاة ، أى لم يكن لهم من يكفهم العمل من الحقم . قوله (وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هينهم) استدلل البخارى بقوله وراحوا ، على أن ذلك كان بعد الزوال لأنه حقيقة الرواح كما تقدم عن أكثر أهل اللغة ، ولا يعارض هذا ما تقدم عن الازهرى أن المراد بالرواح في قوله ، من اغتسل يوم الجمعة ثم راح ، الذهاب مطلقا لأنه إما أن يكون مجازا أو مشتركا ، وعلى كل من التقديرين فالقرينة غصصة وهى في قوله ، من راح في الساعة الأولى ، قائمة في إرادة مطلق الذهاب ، وفي هذا قائمة في الذهاب بعد الزوال لما جاء في حديث عائشة المذكور في الطريق التى في آخر الباب الذى قبل هذا حيث قالت : يصيهم الغبار والعرق ، لأن ذلك غالبا إنما يكون بعد ما يشتد الحر ، وهذا في حال مجيئهم من العوالى ، فالظاهر أنهم لا يصلون إلى المسجد إلا حين الزوال أو قريبا من ذلك ، وعرف بهذا توجيه إيراد حديث عائشة في هذا الباب (نقيه) : أورد أبو نعيم في المستخرج طريق عمره هذه في الباب الذى قبله ، وعلى هذا فلا اشكال فيه أصلا . قوله (هـ أنس) صرح في رواية الاسماعيلى من طريق زيد بن الحباب عن فليح بسامع عثمان له من أنس . قوله (أن النبي ﷺ كان يصلى الجمعة حين تميل الشمس) فيه إشعار بمواظبته ﷺ على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس ، وأما رواية حميد التى بعد هذا عن أنس وكنا نبكر بالجمعة ونقيل بعد الجمعة ، فظاهره أنهم كانوا يصلون الجمعة باكر النهار . لكن طريق الجمع أولى من دعوى التعارض ، وقد تقرر فيما تقدم أن التذكير يطلق على فعل الشيء في أول وقته أو تقديمه على غيره وهو المراد هنا ، والمعنى أنهم كانوا يبدؤن بالصلاة قبل القبلة ، بخلاف ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحر قاهم كانوا يقيلون ثم يصلون لشرعية الإبراد ، ولهذا السكنة أورد البخارى طريق حميد عن أنس عقب طريق عثمان بن عبد الرحمن عنه ، وسيأتى في الترجمة التى بعد هذه التعبير بالتذكير والمراد به الصلاة في أول الوقت وهو يؤيد ما قلناه . قال الزين بن المنير في الحاشية : فسر البخارى حديث أنس الثانى بحديث أنس الأول إشارة منه إلى أنه لا تعارض بينهما . (تنبيهان) : الاول حكى ابن التين عن أبى عبد الملك أنه قال : إنما أورد البخارى الآثار عن الصحابة لأنه لم يجد حديثا سرفوعا في ذلك ، وتمقيبه بحديث أنس هذا وهو كما قال . الثانى لم يقع التصريح عند المصنف برفع حديث أنس الثانى ، وقد أخرجه الطبرانى في الاوسط من طريق فضيل بن عياض عن حميد فزاد فيه ومع النبي ﷺ ، وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق محمد بن إسحق حدثني حميد الطويل ، وله شاهد من حديث سهل بن سعد يأتى في آخر كتاب الجمعة ، وفيه رد على من زعم أن الساعات المطلوبة في الذهاب إلى الجمعة من عند الزوال لأنهم كانوا يقبضون إلى الجمعة قبل الفاتحة

١٧ - باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة

٩٠٦ - حدثنا محمد بن أبي بكر اللدنى قال حدثنا حريش بن حمارة قال حدثنا أبو خلدة - هو خالد بن دينار - قال سمعت أنس بن مالك يقول « كان النبي ﷺ إذا اشتد البرد يسكّر بالصلاة ، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة » يعني الجمعة

قال يونس بن بكير: أخبرنا أبو خلدة قال « بالصلاة » ولم يذكر الجمعة . وقال بشر بن ثابت : حدثنا أبو خلدة قال « صلى بنا أمير الجمعة ، ثم قال لأنس رضي الله عنه : كيف كان النبي ﷺ يصلي الظهر ؟ »

قوله (باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة) لما اختلف ظاهر النقل عن أنس ونقرر أن طريق الجمع أن يحمل الامر على اختلاف الحال بين الظهر والجمعة كما قدمناه جاء عن أنس حديث آخر يوم خلاف ذلك فترجم المصنف هذه الترجمة لاجله . قوله (حدثنا أبو خلدة) بفتح المعجمة وسكون اللام ، والاسناد كله بصريون . قوله (بكر بالصلاة) أى صلاحا في أول وقتها . قوله (وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة) بمعنى الجمعة) لم يحزم المصنف بحكم الترجمة للاحتيال الواقع في قوله و معنى الجمعة ، لاحتمال أن يكون من كلام التابعي أو من دونه ، وهو ظن بمن قاله ، والتصريح عن أنس في رواية حميد الماضية أنه كان يبكر بها مطلقا من غير تفصيل . وبؤيده الرواية المعلقة الثانية فإن فيها البيان بأن قوله د معنى الجمعة ، إنما أخذها قائله عما فهمه من التسوية بين الجمعة والظهر عند أنس حيث استدلل لما سئل عن الجمعة بقوله وكان يصلي الظهر ، وأوضح من ذلك رواية الاسماعيلي من طريق أخرى عن حمى ولفظه « سمعت أنسا - وناداه يزيد الضبي يوم جمعة : يا أبا حمزة قد شهدت الصلاة مع رسول الله ﷺ ، فكيف كان يصلي الجمعة - » فذكره ولم يقل بعده معنى الجمعة . قوله (وقال يونس بن بكير) وصله المصنف في « الأدب المفرد » ولفظه « سمعت أنس بن مالك وهو مع الحكم أمير البصرة على السرير يقول : كان النبي ﷺ إذا كان الحر أبرد بالصلاة ، وإذا كان البرد بكر بالصلاة ، وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن يونس وزاد « معنى الظهر » . والحكم المذكور هو ابن أبي عقيل الثقفى كان نائبا عن ابن عمه الحاجب بن يوسف ، وكان على طريقة ابن عمه في تطويل الخطبة يوم الجمعة حتى يكاد الوقت أن يخرج . وقد أورد أبو يعلى قصة يزيد الضبي المذكور وإنكاره على الحكم هذا الصنيع واستشهاده بأنس واعتذار أنس عن الحكم بأنه أخر للإبراد ، فساها مطرلة في نحو ورقة . وعرف بهذا أن الإبراد بالجمعة عند أنس إنما هو بالقياس على الظهر لا بالنص ، لكن أكثر الأحاديث تدل على التفرقة بينهما . قوله (وقال بشر بن ثابت) وصله الاسماعيلي والبيهقي بلفظ « كان إذا كان الشتاء بكر بالظهر ، وإذا كان الصيف أبرد بها » وعرف من طريق « الأدب المفرد » تسمية الأمير المههم في هذه الرواية المعلقة ، ومن رواية الاسماعيلي وغيره سبب تحديد أنس بن مالك بذلك حتى سمعه أبو خلدة . وقال الزين بن المنه : نحا البخارى إلى مشروعية الإبراد بالجمعة ولم يثبت الحكم بذلك ، لأن قوله د معنى الجمعة ، يحتمل أن يكون قول التابعي عما فهمه ، ويحتمل أن يكون من نقله ، فرجح عنده إلحاقها بالظهر ، لأنها إما ظهر وزيادة أو بدل عن الظهر ، وأيد ذلك قول أمير البصرة لأنس يوم الجمعة د كيف كان النبي ﷺ يصلي الظهر ، وجواب أنس من غير إنكار ذلك ، وقال أيضا : إذا تقرر أن الإبراد يشع في الجمعة أخذ منه أنها لا تشع قبل الزوال ، لأنه لو شرع لما كان اشتداد الحر سببا لتأخيرها ، بل كان يستغنى عنه بتعجيلها قبل الزوال . واستدل به ابن بطال على أن وقت الجمعة وقت الظهر لأن أنسا سوى بينهما في جوابه ، خلافا لمن أجاز الجمعة قبل الزوال ، وقد تقدم الكلام عليه في الباب الذى قبله . وفيه إزالة التشويش عن المصلى بكل طريق محافظة على التحشوع لأن ذلك هو السبب في سراعة الإبراد في الحر دون البرد

١٨ - باب المشي إلى الجمعة ، وقول الله جل ذكره ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾

وَمَنْ قَالَ : السَّيُّ الْعَمَلُ وَالذَّهَابُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا ﴾

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : يحرمُ البيع حينئذ . وقال عطاء : تحرمُ الصناعات كلها

وقال إبراهيم بن سعيد عن الزهري : إذا أذن المؤذن يوم الجمعة وهو مسافر فعليه أن يشهد

٩٠٧ - حدثنا عث بن عبد الله قال حدثنا الوليد بن مسلم قال حدثنا يزيد بن أبي مرجم قال : حدثنا

عبادة بن ربيعة قال : أدركني أبو عباس وأنا أذهب إلى الجمعة فقال : سمعت النبي ﷺ يقول « مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ »

[الحديث ٩٠٧ - طرحة في : ٢٨١١]

٩٠٨ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب قال الزهري عن سفيان وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله

عنه عن النبي ﷺ . وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ

أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « إِذَا أَقْبَبْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعُونَ ، وَأَتُوهَا تَمْشُونَ عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ ، فَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُّوا »

٩٠٩ - حدثنا عمرو بن علي قال حدثني أبو قتيبة قال حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن

عبد الله بن أبي قتادة لا أعلمه إلا عن أبيه عن النبي ﷺ قال « لَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ »

قوله (باب المشي إلى الجمعة وقول الله جل ذكره ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾) ومن قال السعي العمل والذهاب لقوله

تعالى ﴿ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا ﴾ قال ابن المنير في الحاشية : لما قابل الله بين الأمر بالسعي والنهي عن البيع دل على أن

المراد بالسعي العمل الذي هو الطاعة لأنه هو الذي يقابل بسعي الدنيا كالبيع والصناعة ، والحاصل أن المأمور به

سعي الآخرة ، والمنهى عنه سعي الدنيا . وفي الموطأ عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن هذه الآية فقال : كان عمر

يقروها ، إذا نودي للصلاة فامضوا ، وكأنه فسر السعي بالذهاب ، قال مالك : وإنما السعي العمل لقول الله تعالى

(وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ) وقال (وأما من جاك يسمى) قال مالك : وليس السعي الاشتداد اه . وقراءة

عمر المذكورة سيأتى الكلام عليها في التفسير . وقد أورد المصنف في الباب حديث لا تأتوها وأنتم تسعون ،

إشارة منه إلى أن السعي المأمور به في الآية غير السعي المنهى عنه في الحديث ، والحجة فيه أن السعي في الآية فسر

بالمضي ، والسعي في الحديث فسر بالمدلول لما بلته بالمشي حيث قال : لا تأتوها تسعون وأتوها تمشون . قوله (وقال

ابن عباس يحرم البيع حينئذ) أي إذا نودي بالصلاة ، وهذا الاثر ذكره ابن حزم من طريق عكرمة عن ابن عباس

بلفظ لا يصلح البيع يوم الجمعة حين يتأدى للصلاة ، فاذا قضيت الصلاة فاشتر وبيع ، ورواه ابن مردويه من وجه

آخر عن ابن عباس مرفوعا ، وإلى القول بالتحريم ذهب الجمهور ، وابتدأوه عندهم من حين الأذان بين يدي

الإمام لأنه الذي كان في عهد النبي ﷺ كما سيأتي قريباً . وروى عمر بن شبة في أخبار المدينة ، من طريق مكحول أن النداء كان على عهد رسول الله ﷺ يؤذن يوم الجمعة مؤذن واحد حين يخرج الإمام ، وذلك النداء الذي يحرم عنده البيع ، وهو مرسل يعترض بشواهد تأتي قريباً . وأما الأذان الذي عند الزوال فيجوز عندهم البيع فيه مع الكراهة ، وعن الحنفية يكره مطلقاً ولا يحرم ، وهل يصح البيع مع القول بالتحريم ؟ قولان مبنيان على أن النهي هل يقتضي الفساد مطلقاً أو لا ؟ . قوله (وقال عطاء تحرم الصناعات كلها) وصله عبد بن حميد في تفسيره بلفظه إذا نودي بالأذان حرم البيع والبيع والصناعات كلها والرقاد وأن يأتي الرجل أهله وأن يكتب كتاباً ، وهذا قال الجمهور أيضاً . قوله (وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري الخ) لم أره من رواية إبراهيم ، وقد ذكره ابن المنذر عن الزهري وقال : إنه اختلف عليه فيه قتل عنه هكذا ، وقين عنه مثل قول الجماعة إنه لا جمعة على مسافر ، كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري ، قال ابن المنذر : وهو كالاجماع من أهل العلم على ذلك ، لأن الزهري اختلف عليه فيه . ويمكن حمل كلام الزهري على حالين : حيث قال لا جمعة على مسافر ، أراد على طريق الوجوب ، وحيث قال فعليه أن يشهد ، أراد على طريق الاستحباب . ويمكن أن تحمل رواية إبراهيم بن سعد هذه على صورة مخصوصة ، وهو إذا اتفق حضوره في موضع تقام فيه الجمعة فسمع النداء لها ، لا أنها تلزم المسافر مطلقاً حتى يحرم عليه السفر قبل الزوال من البلد الذي يدخلها بجماعة مثلاً ، وكان ذلك رجح عند البخاري ، ويتأيد عنده بمعموم قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله) فلم يخص مقبلاً من مسافر ، وأما ما احتج به ابن المنذر على سقوط الجمعة عن المسافر بكونه ﷺ صلى الظهر والعصر جميعاً بعرفة وكان يوم جمعة فدل ذلك من فعله على أنه لا جمعة على مسافر فهو عمل صحيح ، إلا أنه لا يدفع الصورة التي ذكرتها . وقال الزين بن المنير : قرر البخاري في هذه الترجمة إثبات المشي إلى الجمعة مع معرفته بقوله من فرسها بالذهاب الذي يتناول المشي والركوب ، وكأنه حل الأمر بالسكينة والوقار على عمومته في الصلوات كلها فتدخل الجمعة كما هو مقتضى حديث أبي هريرة ، وأما حديث أبي قتادة فيؤخذ من قوله وعليكم السكينة ، فإنه يقتضي عدم الإسراع في حال السعي إلى الصلاة أيضاً . قوله (حدثني علي بن عبد الله) هو ابن المديني . قوله (يزيد) بالتحانية والزاي ، و (عباية) بفتح المهملة بعدها موحدة وهو ابن رفاعه بن رافع بن خديج . قوله (أدركني أبو عيسى) بفتح المهملة وسكون الموحدة ، وهو ابن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة واسمه عبد الرحمن على الصحيح ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد . قوله (وأنا أذهب) كذا وقع عند البخاري أن القصة وقعت لعباية مع أبي عيسى ، وعند الإسماعيلي من رواية علي بن بحر وغيره عن الوليد بن مسلم أن القصة وقعت ليزيد بن أبي مريم مع عباية ، وكذا أخرجه النسائي عن الحسين بن حرب عن الوليد ولفظه « حدثني يزيد قال : لحقني عباية بن رفاعه وأنا ماش إلى الجمعة ، زاد الإسماعيلي في روايته وهو راكب ، فقال : احتسب خطاك هذه ، وفي رواية النسائي « فقال أبشر فإن خطاك هذه في سبيل الله ، فإني سمعت أبا عيسى بن جبر ، فذكر الحديث ، فإن كان محفوظاً احتمل أن تكون القصة وقعت لكل منهما ، وسيأتي الكلام على المتن في كتاب الجهاد ، وأورده هنا لمعموم قوله في سبيل الله ، فدخلت فيه الجمعة ، ولكون راوي الحديث استدلل به على ذلك . وقال ابن المنير في الحاشية : وجه دخول حديث أبي عيسى في الترجمة من قوله « أدركني أبو عيسى » ، لأنه لو كان يعدو لما احتمل وقت المحادثة لتعذرهما مع الجري ، ولأن أبا عيسى

جعل حكم السعي إلى الجمعة حكم الجهاد ، وليس العدو من مطالب الجهاد فكذلك الجمعة انتهى . وحديث أبي هريرة تقدم الكلام عليه في أواخر أبواب الأذان ، وقد سبق في أول هذا الباب توجيه إirاده هنا . قوله (عن عبد الله بن أبي قتادة قال أبو عبد الله : لا أعلمه إلا عن أبيه) انتهى . أبو عبد الله هذا هو المصنف . وقع قوله د قال أبو عبد الله ، في رواية المستعمل وحده ، وكأنه وقع عنده توقف في وصله لكونه كتب من حفظه أو لغير ذلك ، وهو في الأصل موصول لا رب فيه ، فقد أخرجه الاسماعيلي عن ابن فاجية عن أبي حفص - وهو عمر بن علي شيخ البخاري فيه - فقال د عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ، ولم يشك ، وأغرب الكرماني فقال : إن هذا الاسناد منقطع وإن حكم البخاري بسكونه موصولا لأن شيخه لم يروه إلا منقطعا انتهى . وقد تقدم في أواخر الأذان أن البخاري علق هذه الطريق من جهة علي بن المبارك ولم يتعرض للشك الذي هنا ، وتقدم الكلام على المتن أيضا ، وموضع الحاجة منه هنا قوله د وعليكم السكنة ، قال ابن رشيد : والنسكتة التي انتهى عن ذلك لثلاثا يكون مقامهم سببا لاسراعه في الدخول إلى الصلاة فينبأ مقصوده من هيئة الوقار ، قال : وكان البخاري استشر إيراد الفرق بين الساعي إلى الجمعة وغيره بأن السعي إلى الصلاة غير الجمعة منهي لاجل ما يلحق الساعي من التعب وضيق النفس فيدخل في الصلاة وهو منهبر فينبأ ذلك خشوعه ، وهذا بخلاف الساعي إلى الجمعة فإنه في العادة يحضر قبل إقامة الصلاة فلا تقام حتى يستريح بما يلحقه من الانهيار وغيره ، وكأنه استشر هذا الفرق فأخذ يستدل على أن كل ما آل إلى إذهاب الوقار منع منه ، فاشتركت الجمعة مع غيرها في ذلك . والله أعلم

١٩ - باب لا يُفرق بين اثنين يوم الجمعة

٩١٠ - حدثنا عبد الله قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن ابن ودبة عن سلمان الفارسي قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَطَهَّرَ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ ، ثُمَّ أَذْهَنَ أَوْ مَسَّ مِنْ طَيِّبٍ ، ثُمَّ رَاحَ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَلَّى مَا كَتَبَ لَهُ ، ثُمَّ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ أَنْصَتَ ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخِرَةِ »

قوله (باب لا يفرق) أي الداخل (بين اثنين) كذا ترجم ولم يثبت الحكم ، وقد نقل الكراهة عن الجمهور ابن المنذر واختار التحريم ، وبه جزم النووي في ذوائد الروضة ، والأكثر على أنها كراهة تنزيه ، ونقله الشيخ أبو حامد عن النص ، والمشهور عند الشافعية الكراهة كما جزم به الرافعي ، والأحاديث الواردة في الجزع عن التخطي عرجة في المسند والسنن وفي غالبها ضعف ، وأقوى ما ورد فيه ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق أبي الزاهرية قال د كنا مع عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ فذكر أن رجلا جاء يتخطى والذي يتخطى يخضب فقال : اجلس فقد أديت ، ولابن داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه د ومن تحطى رقاب الناس كانت له ظهرا ، وقيد مالك والأوزاعي الكراهة بما إذا كان الخطيب على المنبر ، قال الزين بن المنير : التفرقة بين اثنين يتناول القعود بينهما وإخراج أحدهما والقعود مكانه ، وقد يطلق على مجرد التخطي ، وفي التخطي زيادة رفع رجله على رءوسهما أو اكتفاهما ، وربما تعلق بئيهما شيء بما برجليه ، وقد استثنى من كراهة التخطي ما إذا كان في الصفوف الأولى

فرجة فأراد الداخل سدا فيغتر له لتقصيرم ، أورد فيه حديث سلمان ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب البهن للجمعة ،

٢٠ - باب لا يُقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويَقْدُ في مكانه

٩١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُزَيْدَ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ سَمِعْتُ نَافِعًا يَقُولُ سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ» . قُلْتُ لَنَافِعِ : الْجُمُعَةُ ؟ قَالَ : الْجُمُعَةُ وَغَيْرُهَا

[الحديث ٩١١ - طرفاه : ٩١٦ ، ٩١٧]

قوله (باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد مكانه) هذه الترجمة المقيدة بيوم الجمعة ورد فيها حديث صحيح لكنه ليس على شرط البخاري أخرجه مسلم من طريق أبي ذر عن جابر بلفظ لا يقيم أحداً يوم الجمعة ثم يخالف إلى مقعده فيقعد فيه ولكن يقول قدسوا ، ويؤخذ منه أن الذي ينخطى بعد الاستئذان خارج عن حكم الكرامة ، وقوله في الحديث لا يقيم الرجل أخاه ، لا مفهوم له بل ذكر لمزيد التنفير عن ذلك لقبه ، لأنه إن فعله من جهة الكبر كان قبيحا ، وإن فعله من جهة الأثرة كان أقبح ، وكان البخاري اغتنى عنه بمصوم حديث ابن عمر المذكور في الباب ، وبالمصوم المذكور احتج نافع حين سأله ابن جريج عن الجمعة ، وسأني الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . وقد تقدم بيان دخول هذه الصورة في النفقة التي قبلها . وشيخ البخاري فيه هو محمد بن سلام كما وقع منسوباً في رواية أبي ذر

٢١ - باب الأذان يوم الجمعة

٩١٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلَهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَلَمَّا كَانَ عَشْرَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَثُرَ النَّاسُ - زَادَ الْعَدَاءُ الثَّلَاثَ عَلَى الْوُجُوهِ»

[الحديث ٩١٢ - طرفاه : ٩١٣ ، ٩١٥ ، ٩١٦]

قوله (باب الأذان يوم الجمعة) أي متى يشرع . قوله (عن السائب بن يزيد) في رواية عقيل عن ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخرجه ، وفي رواية ونس عن الزهري سمعت السائب ، وسأنيان بعد هذا . قوله (كالسائب بن يزيد) في رواية أبي عامر عن ابن أبي ذئب عند ابن خزيمة كان ابتداء النداء الذي ذكره الله في القرآن يوم الجمعة ، وله في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب ، كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر أذانين يوم الجمعة ، قال ابن خزيمة : قوله أذانين يريد الأذان والإقامة ، يعني تغليبا أو لاستراكما في الإعلام كما تقدم في أبواب الأذان . قوله (إذا جلس الإمام على المنبر) في رواية أبي عامر المذكورة ، إذا خرج الإمام وإذا أقيمت الصلاة . وهذا الوجه من طريق ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب ، وكذا في رواية الماجشون الآتية عن الزهري ولفظه ، وكان الأذانين يوم الجمعة حين يجلس الإمام ، يعني على المنبر ، وأخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن الماجشون بدون قوله

وبعني، ولذا ساقى من رواية سليمان التيمي عن الزهري وكان بلال يؤذن [١] - جلس النبي ﷺ على المنبر، فإذا نزل أقام، وقد تقدم نحوه في مرسل مكحول قريباً، قال المهلب: الحكمة في جعل الأذان في هذا المحل ليعرف الناس مجلس الإمام على المنبر فينصتوا له إذا خطب، كذا قال وفيه نظر، فإن في سياق ابن إسحق عند الطبراني وغيره عن الزهري في هذا الحديث، أن بلالاً كان يؤذن على باب المسجد (٢)، فالظاهر أنه كان لطلق الإعلام لا خصوص الإلصات، نعم لما زيد الأذان الأول كان للإعلام، وكان الذي بين يدي الخطيب للإلصات. قوله (فلما كان عثمان) أي خليفة. قوله (وكرر الناس) أي بالمدينة، وصرح به في رواية الماجشون، وظاهره أن عثمان أمر بذلك في ابتداء خلافته، لكن في رواية أبي حمزة عن يونس عند أبي نعيم في المستخرج أن ذلك كان بعد مضي مدة من خلافته. قوله (زاد النداء الثالث) في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب فأمر عثمان بالأذان الأول، ونحوه للشافعي من هذا الوجه، ولا منافاة بينهما لأنه باعتبار كونه مريداً يسمى ثالثاً، وباعتبار كونه جعل مقديماً على الأذان والاقامة يسمى أولاً، ولعمد رواية عقيل الآتية بعد ما بين أن التأذين بالثاني أمر به عثمان، وتسميته ثالثاً أيضاً متوجه بالنظر إلى الأذان الحقيقي لا الإقامة. قوله (على الزوراء) بفتح الزاى وسكون الواو وبمعناها راء معدودة. وقوله قال أبو عبد الله، هو المصنف، وهذا في رواية أبي ذر وحده، وما فسره الزوراء هو المعتمد، وجزم ابن بطال بأنه حجر كبير عند باب المسجد، وفيه نظر لما في رواية ابن إسحق عن الزهري عند ابن خزيمة وابن ماجه بلفظ زاد النداء الثالث على دار في السوق يقال لها الزوراء، وفي روايته عند الطبراني «أمر بالنداء الأول على دار له يقال لها الزوراء، فكان يؤذن له عليها، فإذا جلس على المنبر أذن مؤذنه الأول، فإذا نزل أقام الصلاة». وفي رواية له من هذا الوجه «فأذن بالزوراء قبل خروجه ليعلم الناس أن الجمعة قد حضرت، ونحوه في مرسل مكحول المتقدم. وفي صحيح مسلم من حديث أنس «أن نبي الله وأصحابه كانوا بالزوراء، والزوراء بالمدينة عند السوق»، الحديث، زاد أبو عاصم عن ابن أبي ذئب «قُتِبَ ذلك حتى الساعة، وسيأتي نحوه قريباً من رواية يونس بلفظ «قُتِبَ الأمر كذلك، والذي يظهر أن الناس أخذوا بفعل عثمان في جميع البلاد إذ ذاك لسكونه خليفة مطاع الأمر لكن ذكر الفاكهاني أن أول من أحدث الأذان الأول بمكة الحجاج وبالبصرة زياد، وبلغني أن أهل المغرب الأدنى الآن لا تأذين عندهم سوى مرة، وروى ابن أبي شيبة عن طريق ابن عمر قال «الأذان الأول يوم الجمعة بدعة، فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار، ويحتمل أنه يريد أنه لم يكن في زمن النبي ﷺ وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة، لكن منها ما يكون حسناً ومنها ما يكون بخلاف ذلك. وتبين بما مضى أن عثمان أحدثه لإعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياساً على بقية الصلوات فألقى الجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب، وفيه استنباط معنى من الأصل لا يطله، وأما ما أحدث الناس قبل وقت الجمعة من النداء اليها بالذكر والصلاة على النبي ﷺ فهو في بعض البلاد دون بعض، واتباع السلف الصالح أولى. (تبيينان): الأول ورود ما

(١) وقد أخرجه أبو داود من حديث ابن إسحق عن الزهري عن السائب بن يزيد كرواية الطبراني المذكورة وسنده جيد، إلا أن ابن إسحاق مدلس وقد رواه هاشم بالتمتعة ولم يتابع في قوله «على باب المسجد»، فيكون في صحة هذه الزيادة نظر. وقد رواه أحمد في المسند عنه من الزهري وصرح بالسبع ولكنه لم يذكر هذه الزيادة كما ذكر ذلك وأجاد البحث فيه صاحب «هون الميود» شرح سنن أبي داود، فراجعه إن شئت. واهة أمم

يخالف هذا الخبر أن عمر هو الذي زاد الأذان ، ففي تفسير جوير عن الضحاك من زيادة الراوي عن برد بن سنان من مكحول عن معاذ ، أن عمر أمر مؤذنين أن يؤذنا للناس الجمعة خارجا من المسجد حتى يسمع الناس ، وأمر أن يؤذن بين يديه كما كان في عهد النبي ﷺ وأبي بكر، ثم قال عمر : نحن ابتدئناه لكثرة المسلمين ، انتهى . وهذا منقطع بين مكحول ومعاذ ، ولا يثبت لأن معاذ كان خرج من المدينة إلى الشام في أول ما غزوا الشام واستمر إلى أن مات بالشام في طاعون عمواس ، وقد تواردت الروايات أن عثمان هو الذي زاده فهو المتمد . ثم وجدت لهذا الأمر ما يقويه ، فقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال سليمان بن موسى ، أول من زاد الأذان بالمدينة عثمان ، فقال عطاء : كلا ، إنما كان يدعو الناس دعاء ولا يؤذن غير أذان واحد ، انتهى ، وعطاء لم يدرك عثمان فرواية من أثبت ذلك عنه مقدمة على إنكاره ، ويمكن الجمع بأن الذي ذكره عطاء هو الذي كان في زمن عمر واستمر على عهد عثمان ثم رأى أن يجعله أذانا وأن يكون على مكان عال ففعل ذلك فنسب إليه لكونه باللفظ الأذان ، وترك ما كان فعله عمر لكونه مجرد لإعلام . الثاني تواردت الشراح على أن معنى قوله ، الأذان الثالث ، أن الأولين الأذان والإقامة لكن نقل الداودي أن الأذان أول كان في سفل المسجد ، فلما كان عثمان جمل من يؤذن على الزوراء ، فلما كان هشام - يعني ابن عبد الملك - جعل من يؤذن بين يديه فصاروا ثلاثة ، فسمى قمل عثمان ثالثا لذلك . انتهى . وهذا الذي ذكره يعني ذكره عن تكلم رده ، فليس له فيما قاله سلف ، ثم هو خلاف الظاهر قسمية ما أمر به عثمان ثالثا يستدعي سبق اثنين قبله ، وهشام إنما كان بعد عثمان بثانين سنة . واستدل البخاري بهذا الحديث أيضا على المجلس على المنبر قبل الخطبة خلافا لبعض الخنفية ، واختلف من أثبت هل هو للأذان أو لراحة الخطيب ؟ فقل الأول لا يسن في العيد إذ لا أذان هناك . واستدل به أيضا على أن التأذين قبيل الخطبة ، وعلى ترك تأذين اثنين معا ، وعلى أن الخطبة يوم الجمعة سابقة على الصلاة ، ووجهه أن الأذان لا يكون إلا قبل الصلاة ، وإذا كان يقع حين يجلس الإمام على المنبر دل على سبق الخطبة على الصلاة

٢٢ - باب المؤذن الواحد يوم الجمعة

٩١٣ - **حديث** أبو نعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة الأنجشوني عن الزهري عن السائب بن يزيد « أن الذي زاد التأذين الثالث يوم الجمعة عثمان بن عفان رضي الله عنه - حين كثر أهل المدينة - ولم يكن للنبي ﷺ مؤذن غير واحد ، وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام » يعني على المنبر

قوله (باب المؤذن الواحد يوم الجمعة) أورد فيه حديث السائب بن يزيد المذكور في الباب قبله وزاد فيه ، ولم يكن للنبي ﷺ مؤذن غير واحد ، ومثله النسائي وأبي داود من رواية صالح بن كيسان ، ولأبي داود وابن خزيمة من رواية ابن إسحق كلاهما عن الزهري ، وفي مرسل مكحول المتقدم نحوه ، وهو ظاهر في إردة نفي تأذين اثنين معا ، والمراد أن الذي كان يؤذن هو الذي كان يقيم ، قال الاسماعيلي : لعل قوله ، مؤذن ، يريد به التأذين فصر عنه بلفظ المؤذن لدلالته عليه انتهى . وما أدرى ما الخامل له على هذا التأويل ؟ فإن المؤذن الراتب هو بلال ، وأما أبو محذورة وسعد القرظ فكان كل منهما بمسجده الذي رتب فيه ، وأما ابن أم مكتوم فلم يرد أنه كان يؤذن إلا في الصبح كما تقدم في الأذان ، فلعن الاسماعيلي استعسر إيراد أحد هؤلاء فقال ما قال ، ويمكن أن يكون المراد بقوله ، مؤذن واحد ، أي في الجمعة

فلا زرد الصبح مثلاً ، وعرف بهذا الرد على ما ذكر ابن حبيب أنه عليه السلام كان إذا وقى المنبر وجلس اذن المؤذنون وكانوا ثلاثة واحد بعد واحد ، فإذا فرغ الثالث قام للخطب ، فانه دعوى تحتاج لدليل ، ولم يرد ذلك صريحاً من طريق متصلة يثبت مثلها . ثم وجدته في مختصر البربطي (١) عن الشافعي

٢٣ - باب يجب الإمام على المنبر إذا سمع النداء

٩١٤ - حدثنا ابن مقارن قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا أبو بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو جالس على المنبر أذن المؤذن قال : الله أكبر ، الله أكبر ، قال معاوية : الله أكبر ، الله أكبر . قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، قال معاوية : وأنا . فقال : أشهد أن محمداً رسول الله ، قال معاوية : وأنا . فمما أن قمى التأذين قال : يا أيها الناس ، إني سمعت رسول الله عليه السلام على هذا المجلس - حين أذن للمؤذن - يقول ما سمعتم مني من مقالتي .

قوله (باب يجب الإمام على المنبر إذا سمع النداء) في رواية كريمة ، يؤذن ، بدل يجب ، فكأنه ساء أذاً لكونه بلفظه . قوله (عن أبي أمامة) في رواية الاسماعيلي من طريق حبان وعبدان عن عبد الله - وهو ابن المبارك - سمعت أبا أمامة . قوله (وأنا) أى أشهد ، وأنا أقول مثله . قوله (فلما أن قضى) أى فرغ ، وأن ، زائدة ، وسقطت في رواية الاصيل ، ولذلك شجني ، فلما أن انقضى ، أى انتهى . وفي هذا الحديث من الفوائد تعلم العلم وتعليمه من الإمام وهو على المنبر ، وأن الخطيب يجب المؤذن وهو على المنبر ، وأن قول المحيب ، وأنا كذلك ، ونحوه يكفى في اجابة المؤذن ، وفيه إباحة الكلام قبل الشروع في الخطبة ، وأن التكبير في أول الأذان غير مرجع وفيها نظر ، وفيه الجلوس قبل الخطبة . وفيه مباحته تقدمت في أبواب الأذان

٢٤ - باب الجلوس على المنبر عند التأذين

٩١٥ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخبره أن التأذين الثاني يوم الجمعة أمر به عثمان - حين كثر أهل المسجد - وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام ،

قوله (باب الجلوس على المنبر عند التأذين) تقدمت مباحث حديث السائب قريباً ، ومناسبتة للذي قبله ظاهرة جداً ، وأشار الزين بن المنير الى أن مناسبة هذه الترجمة الإشارة الى خلاف من قال الجلوس على المنبر عند التأذين غير مشروع وهو عن بعض الكوفيين ، وقال مالك والشافعي والجمهور : هو سنة . قال الزين : والحكمة فيه ستكون القنط ، والتبرؤ للانصات ، والاستنصات لسماح الخطبة ، وإحضار الذهن للذكر

٢٥ - باب التأذين عند الخطبة

٩١٦ - حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري قال سمعت السائب بن

(١) في منظومة الرضا : المرق

يزيد يقول « إن الأذان يوم الجمعة كان أوله حين يجلس الإمام يوم الجمعة على المنبر في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فلما كان في خلافة عثمان رضي الله عنه - وكثروا - أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث ، فأذن به على الزوراء ، فنبت الأمر على ذلك »

قوله (باب التأذين عند الخطبة) أى عند إرادتها ، أورد فيه حديث السائب أيضا وقد تقدم ما فيه . وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد

٢٦ - باب الخطبة على المنبر . وقال أنس رضي الله عنه : خطب النبي ﷺ على المنبر

٩١٧ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري القرشي الإسكندراني قال حدثنا أبو حازم بن دينار « أن رجلا أتوا سهل بن سعيد الساعدي ، وقد امتروا في المنبر يوم عودته ؟ فسأوه عن ذلك فقال : والله إني لأعرف ثما هو ، ولقد رأيته أول يوم وضع ، وأول يوم جلس عليه رسول الله ﷺ : أرسل رسول الله ﷺ إلى فلاة - امرأة قد سألها سهل - مري غلامك النجار أن يعمل لي أعودا أحبس عليهن إذا كلمت الناس ، فأمرته فعملها من طرفة العاية ، ثم جاء بها فأرسلت إلى رسول الله ﷺ وأمر بها فوضعت ما هنا . ثم رأيت رسول الله ﷺ صلى عليها ، وكبر وهو عليها ، ثم ركع وهو عليها ، ثم نزل القمقمري فوجد في أصل المنبر ثم عاد . فلما فرغ أقبل على الناس فقال : أيها الناس ، إنما صنعت هذا لتأمنوا ، وتعلموا صلاتي »

٩١٨ - **حدثنا** سعيد بن أبي مرزوق قال حدثنا محمد بن جعفر قال أخبرني يحيى بن سعيد قال : أخبرني ابن أنس أنه سمع جابر بن عبد الله قال « كان جندب يقوم إليه النبي ﷺ ، فلما وضع له المنبر سمعنا للجدج مثل أصوات الدشار ، حتى نزل النبي ﷺ فوضع يده عليه »

قال سليمان عن يحيى أخبرني حفص بن عبيد الله بن أنس أنه سمع جابرا

٩١٩ - **حدثنا** آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه قال « سمعت النبي ﷺ يحط على المنبر فقال : من جاء إلى الجمعة فليتمهل »

قوله (باب الخطبة على المنبر) أى مشروعيها ، ولم يقدها بالجمعة ليتناولها ويتناول غيرها . **قوله** (وقال أنس خطب النبي ﷺ على المنبر) هذا طرف من حديث أورد المصنف في الاعتصام وفي الفن مطولا وفيه قصة عبد الله ابن حذافة ، ومن حديثه أيضا في الاستسقاء في قصة الذي قال « هلك المال ، وسيأتني ثم » . **قوله** (أن رجلا أتوا سهل) ابن سعد (لم أفعل أسماهم . **قوله** (امتروا) من المماراة وهى المجادلة ، وقال الكرماني : من الامتراء وهو

الفك ، ويؤيد الأول قوله في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عند مسلم ، أن تماروا ، فإن معناه تجادلوا ، قال
الراغب : الامتراء والممارة المجادلة ، ومنه (فلا تمار فيهم إلا مراة ظاهرا) وقال أيضا : المرية التردد في الشيء ، ومنه
(فلا تكن في سرية من لقائه) قوله (والله اني لأعرف بما هو) فيه القسم على الشيء لإرادة تأكيد السامع ، وفي
قوله ولقد رأيت أول يوم وضع ، وأول يوم جلس عليه ، زيادة على السؤال ، لكن قائمته لإعلامهم بقوة معرفته
بما سأله عنه ، وقد تقدم في باب الصلاة على المنبر أن سهلا قال وما بقى أحد أعلم به مني ، . قوله (أرسل الخ) هو شرح
الجواب . قوله (الى ثلاثة امراء من الانصار) في رواية أبي غسان عن أبي حازم ، امرأة من المهاجرين ، كما سيأتي
في الحية ، وهو ومن أبي غسان لاطباق أصحاب أبي حازم على قولهم ، من الانصار ، وكذا قال أيمن عن جابر كما
سيأتي في علامات النبوة ، وقد تقدم الكلام على اسمها في باب الصلاة على المنبر ، في أوائل الصلاة . قوله (مرى
غلامك التجار) سماه عباس بن سهل عن أبيه فيما أخرجه قاسم بن أصبغ وأبو سعد في شرف المصطفى ، جميعا من طريق
يحيى بن بكير عن ابن لهيعة حدثني عمارة بن غزية عنه ولفظه : كان رسول الله ﷺ يخطب الى خشبة . فلما كثر الناس
قليل له : لو كنت جعلت منبرا . قال وكان بالمدينة تجار واحد يقال له ميمون ، فذكر الحديث ، وأخرجه ابن سعد
من رواية سعيد بن سعد الانصاري عن ابن عباس نحو هذا السياق ولكن لم يسمه ، وفي الطبراني من طريق أبي
عبد الله الغفاري : سمعت سهلا بن سعد يقول : كنت جالسا مع خالد بن الانصار . فقال له النبي ﷺ : أخرج الى
الغابة وأنتى من خشبها فاعمل لي منبرا ، الحديث . وجاء في صاحب المنبر أقوال أخرى : أحدها اسم إبراهيم أخرجه
الطبراني في الأوسط من طريق أبي نضرة عن جابر وفي إسناده العملاء بن مسلة الرواس وهو متروك ، ثانيها باقول
بموحدة وقاف مضمومة رواه عبد الرزاق باسناد ضعيف منقطع . ووصله أبو نعيم في المعرفة لكن قال باقوم أخره
ميم وإسناده ضعیف أيضا ، ثالثها صباح بضم المهملة بعدها موحدة خفيفة وآخره مهملة أيضا ذكره ابن بشكوال
باسناد شديد الانقطاع . رابعها قبيصة أو قبيصة الخزري مولاهم ذكره عمر بن شبة في الصحابة ، باسناد مرسل ،
خامسها كلاب مولى العباس كما سيأتي . سادسها تميم الداري رواه أبو داود مختصرا والحسن بن سفيان والبيهقي من
طريق أبي عاصم عن عبد العزيز بن أبي رواد ، عن نافع عن ابن عمر أن تيمما الداري قال رسول الله ﷺ : لما كثر
لحم : ألا تتخذ لك منبرا يحمل عظامك ؟ قال : بلى فأتخذ له منبرا ، الحديث وإسناده جيد ، وسيأتي ذكره في علامات
النبوة فإن البخاري أشار اليه ثم ، وروى ابن سعد في الطبقات ، من حديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان يخطب
وهو مستند إلى جذع فقال : أن القيام قد شق علي . فقال له تميم الداري : ألا عمل لك منبرا كما رأيت يصنع بالشام ؟
فشاوَر النبي ﷺ المسلمين في ذلك فرأوا أن يتخذوه . فقال العباس بن عبد المطلب : إن لي غلاما يقال له كلاب أعمل
الناس ، فقال : مره أن يعمل ، الحديث رجاله ثقات إلا الواقدي . سابعها ميناء ذكره ابن بشكوال عن الزبير بن
بكار وحدثني إسماعيل هو ابن أبي أويس عن أبيه قال : عمل المنبر غلام لأمراء من الانصار من بني سلالة . أو من
بني ساعدة أو امرأة لرجل منهم . يقال له ميناء . انتهى . وهذا يحتمل أن يعود الضمير فيه على الأقرب ، فيكون
ميناء اسم الزوج المرأة ، وهو بخلاف ما حكيناه في باب الصلاة على المنبر والسطوح ، عن ابن التين أن المنبر عمله
غلام سعد بن عبادة ، وجوزنا أن تكون المرأة زوج سعد . وليس في جميع هذه الروايات التي سمي فيها التجار شيء
قوى السند إلا حديث ابن عمر ، وليس فيه التصريح بأن الذي اتخذ المنبر تميم الداري ، بل قد تبين من رواية ابن

سعد أن تحيا لم يعمل . وأشباه الأقوال بالصواب قول من قال هو ميمون لكون الإسناد من طريق سهل بن سعد أيضا ، وأما الأقوال الأخرى فلا اعتداد بها لوفاها . ويبعد جدا أن يجمع بينها بالتجار كانت له أسماء متعددة . وأما احتساب كون الجميع اشتركوا في عمله فيمنع منه قوله في كثير من الروايات السابقة . ولم يكن بالمدينة إلا نجار واحد ، إلا إن كان يحمل على أن المراد بالواحد الماهر في صناعته والبقية أعوانه فيمكن والله أعلم . ووقع عند الثرمذى وابن خزيمة وبحمها من طريق عكرمة بن عمار عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس « كان النبي ﷺ يقوم يوم الجمعة فيسند ظهره إلى جذع منصوب في المسجد يخطب ، فجاء إليه رومي فقال : ألا أصنع لك منبرا ، الحديث ، ولم يسمح بحتم أن يكون المراد بالروى تميم الداري لأنه كان كثير السفر إلى أرض الروم . وقد عرف مما تقدم سبب عمل المنبر ، وجزم ابن سعد بأن ذلك كان في السنة السابعة ، وفيه نظر لذكر العباس وتميم فيه وكان قدوم العباس بعد الفتح في آخر سنة ثمان ، وقدوم تميم سنة تسع . وجزم ابن النجار بأن عمله كان سنة ثمان ، وفيه نظر أيضا لما ورد في حديث الإلمك في الصحيحين عن عائشة قالت « نثار الحبان الأوس والخزرج حتى كادوا أن يقتلوا ورسول الله ﷺ على المنبر ، فنزل بغضهم حتى سكتوا » فإن حمل على التجوز في ذكر المنبر والافهوا أصح مما مضى . وحكى بعض أهل السير أنه ﷺ كان يخطب على منبر من طين فيسئل أن يتخذ المنبر الذي من خشب ، ويعكر عليه أن في الأحاديث الصحيحة أنه كان يستند إلى الجذع إذا خطب ، ولم يزل المنبر على حاله ثلاث درجات حتى زاده مروان في خلافة معاوية ست درجات من أسفله ، وكان سبب ذلك ما حكاه الزبير بن بكار في أخبار المدينة باسناده إلى حميد ابن عبد الرحمن بن عوف قال « بعث معاوية إلى مروان - وهو عامله على المدينة - أن يحمل إليه المنبر ، فأمر به فقلع ، فأطلعت المدينة ، فخرج مروان فخطب وقال : إنما أمرني أمير المؤمنين أن أرفعه ، فعدا نجارا ، وكان ثلاث درجات فزاد فيه الزيادة التي هو عليها اليوم ، ورواه من وجه آخر قال : فكسفت الشمس حتى رأينا النجوم وقال « فزاد فيه ست درجات وقال : إنما زدت فيه حين كثر الناس ، قال ابن النجار وغيره : استمر على ذلك إلا ما أصلح منه إلى أن احترق مسجد المدينة سنة أربع وخمسين وسبعمائة فاحترق ، ثم جدد المظفر صاحب الدين سنة ست وخمسين منبراً ، ثم أرسل الظاهر بيبرس بعد عشر سنين^(١) منبراً فأزيل منبر المظفر ، فم يزل ذلك إلى هذا العصر فأرسل الملك المؤيد سنة عشرين وثمانمائة منبراً جديداً ، وكان أرسل في سنة ثمان مائة منبراً جديداً إلى مكة أيضا ، شكر الله له صالح عمله آمين . قوله (فعملها من طرفاء الغابة) في رواية سفيان عن أبي حازم « من أئنة الغابة » كما تقدم في أوائل الصلاة ، ولا مغايرة بينهما فإن الأئنة هو الطرفاء وقبل يشبه الطرفاء وهو أعظم منه ، والغابة بالمعجمة وتخفيف الموحدة موضع « حوالى المدينة جهة الشام ، وهي اسم قرية بالقرب من ألبحرين أيضا ، وأصلها كل شجر ملتف . قوله (فأرسلت) أى المرأة تعلم بأنه فرغ . قوله (فأمرها فوضعت) أنت لارادة الأعواد والدرجات . ففي رواية مسلم عن طريق عبد العزيز بن أبي حازم « فعمل له هذا الدرجات الثلاث » . قوله (ثم رأيت رسول الله ﷺ صلى عليها) أى على الأعواد ، وكانت صلاته على الدرجة العليا من المنبر ، قوله (وكبر وهو عليها ثم ركع وهو عليها ثم نزل القهقري) لم يذكر القيام بعد الركوع في هذه الرواية وكذا لم يذكر المرأة بعد التكبير ، وقد تبين ذلك في رواية سفيان عن أبي حازم ولعله وكبر فقرأ وركع

(١) في هامش طبعة بولاق « في نسخة أخرى : بعد عشرين سنة »

ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري ، والقهقري بالقصر المثنى إلى خلف . والحامل عليه المحافظة على استقبال القبلة ، وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني ، ونحيط الناس عليه ثم أقيمت الصلاة فكبر وهو على المنبر ، فأفادت هذه الرواية تقدم الخطبة على الصلاة . **قوله** (في أصل المنبر) أي على الأرض إلى جنب الدرجة السفلى منه . **قوله** (ثم عاد) زاد مسلم من رواية عبد العزيز حتى فرغ من صلاته . **قوله** (وتعلموا) بكسر اللام وقح المنة وتشديد اللام أي لتعلموا ، وعرف منه أن الحكمة في صلاته في أعلى المنبر ليراه من قد يحكي عليه رؤيته إذا صلى على الأرض ويستفاد منه أن من فعل شيئا يخالف المادة أن يبين حكمته لأصحابه . وفيه مشروعية الخطبة على المنبر لكل خطيب خليفة كان أو غيره . وفي جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالفعل ، وجواز العمل اليسير في الصلاة ، وكذا الكثير إن تفرق ، وقد تقدم البحث فيه . وكذا في جواز ارتفاع الإمام في باب الصلاة في السطوح ، وفيه استحباب اتخاذ المنبر لكونه أبلغ في مشاهدة الخطيب والسمع منه ، واستحباب الاقتناع بالصلاة في كل شيء جديد ^(١) إما شكرا وإما تبركا . وقال ابن بطلان : إن كان الخطيب هو الخليفة فستأن الخطب على المنبر ، وإن كان غيره فيغير بين أن يقوم على المنبر أو على الأرض . وتعقب الزين بن المنير بأن هذا خارج عن مقصود الترجمة ولأنه إخبار عن شيء أحده بعض الخلفاء ، فإن كان من الخلفاء الراشدين فهو سنة متبعة ، وإن كان من غيرهم فهو بالبدعة أشبه منه بالسنة . قلت : ولعل هذا هو حكمة هذه الترجمة ، أشار بها إلى أن هذا التفصيل غير مستحب ، ولعل مراد من استحبه أن الأصل أن لا يرتفع الإمام عن المأمومين . ولا يلزم من مشروعية ذلك التي ^{عليها} ثم لمن ولي الخلافة أن يشرع لمن جاء بعدهم ، وحجة الجمهور وجود الاشتراك في وعظ السامعين وتعليمهم بعض أمور الدين . واه الموفق . **قوله** (أخبرني يحيى بن سعيد) هو الانصاري ، وابن أنس هو حفص بن عبيد الله بن أنس كما سيأتي في الرواية المعلقة ، ونسب في هذه إلى جده ، قال أبو مسعود الدمشقي في الأطراب ، إنما أجمع البخاري حفصا لأن محمد بن جعفر بن أبي كثير يقول : عبيد الله بن حفص ، فبقوله . كذا رواه أبو نعم في المستخرج من طريق محمد بن مسكين عن ابن أبي مريم شيخ البخاري فيه ، ولكن أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي الأحوص محمد بن الهيثم عن ابن أبي مريم فقال : عن حفص بن عبيد الله ، على الصواب ، وقوله أيضا عبيد الله بن يعقوب بن إسحاق عن يحيى ابن سعيد أخرجه الإسماعيلي من طريقه وقال : الصواب فيه حفص بن عبيد الله . وفي تاريخ البخاري : حفص بن عبيد الله بن أنس ، وقال بعضهم : عبيد الله بن حفص . ولا يصح عبيد الله . **قوله** (أصوات العشار) بكسر المهملة بعدها معجمة قال الجوهري : العشار جمع عشاراء بالضم ثم الفتح وهي الناقة الحامل التي مضت لها عشرة أشهر ولا يزال ذلك اسمها إلى أن تلد . وقال الخطابي : العشار الحوامل من الإبل التي قاربت الولادة . ويقال : اللواتي أتى على حملهن عشرة أشهر ، يقال ناقة عشاراء ونوق عشار على غير قياس . وسيأتي الكلام على حديث المنزع في علامات النبوة إن شاء الله تعالى . **قوله** (وقال سليمان عن يحيى أخبرني حفص بن عبيد الله) أما سليمان فهو ابن بلال وأما يحيى فهو ابن سعيد ، وقد وصله المصنف في علامات النبوة بهذا الاسناد ، وزعم بعضهم أنه سليمان بن كثير لأنه رواه عن يحيى بن سعيد ، لكن فيه نظر لأن سليمان بن كثير كان فيه عن يحيى عن سعيد بن المسيب عن جابر كذلك

(١) في هذا الاستنباط نظر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صرح في الحديث أنه صلى على المنبر ليأتم به الناس ويصلوا منه ولو كان صلى عليه للنبي استنبطه الشارح لئنه . واه أعلم

أخرجه الدارمي عن محمد بن كثير عن أخيه سليمان ، فإن كان محفوظا فليحيى بن سعيد فيه شيخان والله أعلم . قوله (بخطب على المنبر) هذا القدر هو المقصود لإرادته في هذا الباب ، وقد تقدم الكلام على المتن في « باب فضل النسل يوم الجمعة » ، ويستفاد منه أن الخطيب تعلم الأحكام على المنبر .

٢٧ - باب الخطبة قائما . وقال أنس : بينما النبي ﷺ يخطب قائما

٩٢٠ - حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري قال حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يخطب قائما ، ثم يقعد ، ثم يقوم ، كما تفعلون الآن »

[الحديث ٩٢٠ - مره في ٩٢٨]

قوله (باب الخطبة قائما) قال ابن المنذر الذي حمل عليه جل أهل العلم من علماء الأمصار ذلك ، ونقل غيره عن أبي حنيفة أن القيام في الخطبة سنة وليس بواجب ، وعن مالك رواية أنه واجب . فإن تركه أساء وصحت الخطبة ، وعند الباقيين أن القيام في الخطبة يشترط للمادر كإصلا ، واستدل للأول بحديث أبي سعيد الآتي في المناقب . و أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله ، وبحديث سهل الماضي قبل « مرى غلامك يعمل لي أعوادا أجلس عليها ، واقه الموقئ . وأجيب عن الأول أنه كان في غير خطبة الجمعة ، وعن الثاني باحتمال أن تكون الإشارة إلى الجلوس أول ما يصعد وبين الخطبتين ، واستدل للجمهور بحديث جابر بن سمرة المذكور وبحديث كعب بن عجرة أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن أبي الحكم يخطب قائدا ، فأنكر عليه وتلا « وترك قائما » وفي رواية ابن خزيمة ما رأيت كالיום قط إماما يؤم المسلمين يخطب وهو جالس ، يقول ذلك مرتين ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس « خطب رسول الله ﷺ قائما وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من جلس على المنبر معاوية ، ومعاوية النبي ﷺ على القيام ، ومشرعية الجلوس بين الخطبتين ، فلو كان القعود مشروعا في الخطبتين ما احتجج إلى الفصل بالجلوس ، ولأن الذي نقل عنه القعود كان معذورا . فعند ابن أبي شيبة من طريق الشعبي أن معاوية إنما خطب قائدا لما كثر شحم بطنه ولحمه ، وأما من احتج بأنه لو كان شرطا ما صلى من أنكر ذلك مع القاعد لجوابه أنه محمول على أن من صنع ذلك خشي الفتنة ، أو أن الذي قعد قعد باجتهاد كما قالوا في إتمام عثمان الصلاة في السفر ، وقد أنكر ذلك ابن مسعود ثم إنه صلى خلفه فأتم معه واعتذر بأن الخلاف شر . قوله (وقال أنس الخ) هو طرف من حديث الاستسقاء أيضا وسيأتي في باب . ثم أورد في الباب حديث ابن عمر ، وقد ترجم له بعد ما بين « القعدة بين الخطبتين » وسيأتي الكلام عليه ثم . وفي الباب حديث جابر بن سمرة « أن رسول الله ﷺ كان يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائما ، فمن نباك أنه كان يخطب جالسا فقد كذب » أخرجه مسلم ، وهو أصرح في المواظبة من حديث ابن عمر إلا أن إسناده ليس على شرط البخاري . وروى ابن أبي شيبة من طريق طاوس قال « أول من خطب قائدا معاوية حين كثر شحم بطنه ، وهذا مرسل ، يعضده ما روى سعيد بن منصور عن الحسن قال « أول من استراح في الخطبة يوم الجمعة عثمان ، وكان إذا أعي جلس ولم يتكلم حتى يقوم ، وأول من خطب جالسا معاوية ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة « أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يخطبون يوم الجمعة قياما ، حتى شق على عثمان القيام فكان يخطب قائما ثم يجلس ، فلما كان معاوية خطب الأول جالسا والآخرى قائما ، ولا حجة في ذلك

لمن أجاز الخطبة قاعدة لأنه تبين أن ذلك للضرورة

٢٨ - باب يستقبل الإمام القوم ، واستقبال الناس الإمام إذا خطب

واستقبل ابن عمر وأنس رضي الله عنهم الإمام

٩٢١ - **حدثنا** معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن هلال بن أبي ميمونة حدثنا عطاء بن يسار

أنه سمع أبا سعيد الخدري قال « إن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر ، وجلسنا حوله »

[الحديث ٩٢١ - أطرافه في : ١٤٦٥ ، ٧٨٤٢ ، ٦٤٢٧]

قوله (باب استقبال الناس الإمام إذا خطب) زاد في رواية كريمة في أول الترجمة « يستقبل الإمام القوم ، ولم يثبت الحكم وهو مستحب عند الجمهور ، وفي وجه يجب ، جزم به أبو الطيب الطبري من الشافعية فإن فعل أجزأ ، وقيل لا ، ذكره الناشئ ، ونقل في شرح المذهب أن الالتفات يمينا وشمالا مكروه اتفاقا إلا ما حكى عن بعض الحنفية فقال أكثرهم : لا يصح ، ومن لازم الاستقبال استديار الإمام القبلة ، واعتقر لثلا يصير مستدير القوم الذين يمشونهم ومن حكمة استقبالهم للإمام التهيؤ لسماع كلامه وسلوك الأدب معه في استماع كلامه ، فإذا استقبل بوجهه وأقبل عليه بجسده وقبله وحضور ذهنه كان أدعى لتفهم موعظته وموافقة فيها شرع له القيام لأجله . قوله (واستقبل ابن عمر وأنس الإمام) أما ابن عمر فرواه البيهقي من طريق الوليد بن مسلم قال ، ذكرت للبث بن سعد فأخبرني عن ابن جحلان أنه أخبره عن نافع أن ابن عمر كان يفرغ من سبحة يوم الجمعة قبل خروج الإمام ، فإذا خرج لم يقعد الإمام حتى يستقبله . وأما أنس فروياه في نسخة نعيم ^(١) بن حاد بإسناد صحيح عنه أنه كان إذا أخذ الإمام في الخطبة يوم الجمعة يستقبله بوجهه حتى يفرغ من الخطبة ، ورواه ابن المنذر من وجه آخر عن أنس أنه جاء يوم الجمعة فاستند إلى الحائط واستقبل الإمام ، قال ابن المنذر : لا أعلم في ذلك خلافا بين العلماء . وحكى غيره عن سعيد بن المسيب والحسن شيئا محتملا ، وقال الترمذي : لا يصح عن النبي ﷺ فيه شيء ، يعني صريحا . وقد استنبط المصنف من حديث أبي سعيد « أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله » مقصود الترجمة ، وهو طرف من حديث طويل سيأتي بهذا الإسناد في كتاب الزكاة في باب الصدقة على يتامي ، وبأقوال الكلام عليه في الرقاق إن شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه أن جلوسهم حوله لسماع كلامه يقتضي نظرم إليه غالبا ، ولا يعكز على ذلك ما تقدم من القيام في الخطبة لأن هذا محمول على أنه كان يتحدث وهو جالس على مكان عال وهم جلوس أسفل منه ، وإذا كان ذلك في غير حال الخطبة كان حال الخطبة أولى لورود الأمر بالاستماع لها والانصات عندها . والله أعلم

٢٩ - باب من قال في الخطبة بعد الثناء : أما بعد

رواه عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ

٩٢٢ - وقال محمود حدثنا أبو أسامة قال : حدثنا هشام بن عروة قال أخبرني قاطمة بنت النضر عن أسماء

(١) في طبعة بولاق : في نسخة أخرى « من نسخة شيخه نعيم »

بنت أبي بكر قالت « دخلت على عائشة رضى الله عنها والناس يضلون ، قلت : ما شأن الناس ؟ فأشارت برأسها إلى السماء ، قلت آية ؟ فأشارت برأسها - أى نعم - قالت : فأطال رسول الله ﷺ جدا حتى تبلاضى النشى وإلى جنبى قربة فيها ماء فتجعتها ، فجلست أصب منها على رأسى ، فانصرف رسول الله ﷺ وقد تجلت الشمس ، فخطب الناس وحده الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد . قالت : ولط نوسة من الأصار ، فانسكفات اليهن لاسكتهن . قلت لمائشة : ما قال ؟ قالت قال : ما من شيء لم أكن أريته إلا قد رأيته فى مقامى هذا حتى الجنة والنار . وإنه قد أرحى إلى أنكم تنفتنون فى القبور مثل - أو قريب من - فتنة المسيح الدجال ، يؤذى أحدكم فيقال له : ما عليك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن - أو قال المؤمن - شك هشام - فيقول هو رسول الله ، هو محمد ﷺ ، جاءنا بالبينات ولهدى فأسنا وأجبنا ، واتبعنا وصدقنا ، فيقال له : نعم صالحا ، قد كنا نعلم إن كنت لتؤمن به . وأما المنافق - أو قال المرتاب ، شك هشام - فيقال له : ما عليك بهذا الرجل ؟ فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئا ، قلت . » قال هشام : فلقد قالت لى فاطمة فأوعيته ، غير أنها ذكرت ما يعلظ عليه

٩٢٣ - حدثنا محمد بن ميمون قال حدثنا أبو عاصم عن جرير بن حازم قال : سمعت الحسن يقول : حدثنا عمرو بن ميمون قال : سمعت رسول الله ﷺ أنى قال - أو سمى - فقسمة ، فأعلى رجلا وترك رجلا . فبينه أن الذين ترك عتبوا ، فحيد الله ثم أنى عليه ثم قال . أما بعد فوالله إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلى من الذى أعطي ، ولست أكن أعصى أفواما لا أرى فى قلوبهم من الجزع والتمنع ، وأكسل أفواما إلى ما جعل الله فى قلوبهم من النوى والخير ، فيهم عمرو بن ميمون قال : فوالله ما أحب أن لى بكلمة رسول الله ﷺ مخرى النعم . تابعه يونس

[الحديث ٩٢٣ - طرفاه : ٣١٤٥ ، ٢٥٢٥]

٩٢٤ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة أن عائشة أخبرته « أن رسول الله ﷺ خرج ذات ليلة من جوف الليل فمضى إلى المسجد ، فمضى رجلان بصلاته . فأصبح الناس فوجدوا ، فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه ، فأصبح الناس فوجدوا ، فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة ، فخرج رسول الله ﷺ فصلوا بصلاته . فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج صلاة الصبح . فلما قضى الفجر أقبل على الناس فشهد ثم قال : أما بعد فإنه لم يخف على مكائكم ، لستى خشيت أن تفرض عليكم فتمجروا عنها . تابعه يونس

٩٢٥ - حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة عن أبي محمد الساعدي أنه

أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَ عَشِيَّةَ بَدَا الصَّلَاةَ فَتَشَهَّدَ وَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : «أَمَّا بَعْدُ . تَابِعُهُ أَبُو مُرَادٍ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «أَمَّا بَعْدُ» . تَابِعُهُ الْمَدَنِيُّ عَنْ سُفْيَانَ فِي «أَمَّا بَعْدُ»

[الحديث ٩٢٥ - أطرافه في : ١٥٠٠ ، ٢٥٩٧ ، ٦٦٣٦ ، ٦٦٧٩ ، ٦٦٧٤ ، ٧١٩٧]

٩٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ عَنِ السُّوَرِيِّ بْنِ تَحْرَمَةَ قَالَ «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَعَتُهُ حِينَ تَشَهَّدَ يَقُولُ : «أَمَّا بَعْدُ» . تَابِعُهُ الزُّهْرِيُّ

[الحديث ٩٢٦ - أطرافه في : ٣١١٠ ، ٣٧١٤ ، ٣٧٦٩ ، ٣٧٦٧ ، ٥٢٣٠ ، ٥٧٨٨]

٩٢٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْقَسِيلِ قَالَ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «صَدَّقَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَبْرَ وَكَانَ آخِرَ نَجَسٍ جَلَسَهُ مُنْعَطَفًا رَاحِقَةً عَلَى مَكْبِيهِ قَدْ عَصَبَ رَأْيُهُ بِعَصَايَةِ دَحْمَةٍ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ إِلَى . قَنَابُوا إِلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ : «أَمَّا بَعْدُ» فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ يَقُولُونَ وَيَكْذِبُ النَّاسُ . فَمَنْ وَلَّى شَيْئًا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَصْرَفَ فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعُ فِيهِ أَحَدًا فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ ، وَيَنْجَاوِزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ»

[الحديث ٩٢٧ - طرفاه في : ٣٦٧٨ ، ٣٨٠٠]

قوله (باب من قال في الخطبة بعد الثناء : «أما بعد») قال الزين بن المنير : يحتمل أن تكون «من» موصولة بمعنى الذي والمراد به النبي ﷺ كما في أخبار الباب ، ويحتمل أن تكون شرطية والجواب محذوف والتقدير فقد أصاب السنة ، وعلى التقديرين فينبغي للخطباء أن يستعملوها تأسيًا واتباعًا هـ . ملخصا . ولم يجد البخاري في صفة خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة حديثًا على شرطه فاقصر على ذكر الثناء ، واللفظ الذي وضع للفصل بينه وبين ما بعده من موعظة ونحوها . قال سيبويه : «أما بعد» معناها مهما يكن من شيء بعد . وقال أبو إسحق هو الإجماع : إذا كان الرجل في حديث فارد أن يأتي بغيره قال «أما بعد» ، وهو مبنى على الضم لانه من الظروف المتطوعة عن الإضافة ، وقيل التقدير «أما الثناء على الله فهو كذا» ، وأما بعد فكذا . ولا يلزم في قسمه أن يصرح بلفظ ، بل يكفي ما يقوم مقامه . واختلف في أول من قالها ، فقيل داود عليه السلام رواه الطبراني سرفوعا من حديث أبي موسى الأشعري وفي إسناده ضعف ، وروى عبد بن حميد والطبراني عن الشعبي موقوفًا أنها فصل الخطاب الذي أعطاه داود ، وأخرجه سعيد بن منصور من طريق الشعبي فقرأه فيه عن زياد بن سمينة . وقيل أول من قالها يعقوب رواه الدارقطني بسند رواه في غرائب مالك . وقيل أول من قالها يبرق بن قحطان ، وقيل كعب بن لؤي أخرجه القاضي أبو أحمد الغساني (١) من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بسند ضعيف . وقيل سبحانه بن رائل . وقيل قس بن ساعدة ، والأول أشبه . ويجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة إلى الأولوية المحض ، والبقية بالنسبة إلى العرب خاصة ، ثم يجمع بينها

(١) في مخطوطة الرضا «الصالح»

بالنسبة إلى القبائل . **قوله** (رواه عكرمة عن ابن عباس) سيأتي موصولا آخر الباب . ثم أورد في الباب أيضا ستة أحاديث ظاهرة المناسبة لما ترجم له : أولها حديث أسماء بنت أبي بكر في كسوف الشمس ، وفيه وحمد الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، ثم ذكر قصة قتلة القبر ، وسيأتي الكلام عليه في الكسوف . وذكره هنا عن محمود وهو ابن غيلان أحد شيوخه بصيغة ، قال محمود ، وكلام أبي نعم في المستخرج يشعر بأنه قال وحدثنا محمود . ثانيا حديث عمرو ابن تغلب - وهو بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام بعدها موحدة - وفيه وحمد الله ثم أثنى عليه ثم قال : أما بعد ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الجنس ، ووقع هنا في بعض النسخ « تابعه يونس » ، وهو ابن عبيد . وقد وصله أبو نعم في مسند يونس بن عبيد له بإسناده عنه عن الحسن بن عمرو . ثالثها حديث عائشة في قصة صلاة الليل وفيه و قدشهد ثم قال أما بعد ، وسيأتي الكلام عليه في أبواب التطوع . **قوله** (تابعه يونس) هو ابن يزيد ، وقد وصله مسلم من طريقه بتأمه ، وكلام المزني في « الاطراف » يدل على أن يونس إنما تابع شعبيا في « أما بعد » فقط وليس كذلك . رابعها حديث أبي حميد الساعدي « ان رسول الله ﷺ قام عشية بعد الصلاة فشهد وأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، هكذا أورد مختصرا بتأمه هذا الاسناد في الأيمان والنذور ، وفيه قصة ابن التبية ، ويأتي الكلام عليه نأما في الزكاة . **قوله** (تابعه أبو معاوية وأبو أسامة عن هشام) يعني ابن عروة عن أبيه عن أبي حميد وقد وصله مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة وأبي معاوية وغيرهما مفرقا ، وأورده الاسماعيلي من طريق يوسف ابن موسى حدثنا جرير ووكيع وأبو أسامة وأبو معاوية قالوا حدثنا هشام بن عروة به ، وقد وصل المصنف رواية أبي أسامة في الزكاة أيضا باختصار . **قوله** (وتابعه العدني عن سفيان) يحتمل أن يكون العدني هو عبد الله بن الوليد وسفيان هو الثوري ، ومن هذا الوجه وصله الاسماعيلي ، وفيه قوله « أما بعد » ، ويحتمل أن يكون العدني هو محمد ابن يحيى بن أبي عمر ، وسفيان هو ابن عفيف ، وقد وصله مسلم عنه وأحاله به على رواية أبي كريب عن أبي أسامة ، وقد تبين أن فيها قوله « أما بعد » وهو المقصود هنا ، ولم أره مع ذلك في مسند ابن أبي عمر . خامسها حديث المسور ابن مخزومة قال « قام رسول الله ﷺ فسمعته حين تشهد يقول : أما بعد ، وهذا طرف من حديثه في قصة خطبة على ابن أبي طالب بنت أبي جهل ، وسيأتي بتأمه في المناقب ، ويأتي الكلام عليه ثم . **قوله** (تابعه الزبيدي) وصله الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه عن الزهري بتأمه . سادسها حديث ابن عباس قال « صعد النبي ﷺ المنبر وكان - أي صعوده - آخر مجلس جلسه ، الحديث وفيه وحمد الله وأثنى عليه ، وفيه ثم قال أما بعد ، وسيأتي في فضائل الانصار بتأمه ، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى . وفي الباب ما لم يذكره عن عائشة في قصة الإفك ، وعن أبي سفيان في الكتاب إلى هرقل متفق عليهما ، وعن جابر قال « كان رسول الله ﷺ إذا خطب أحرث عيناه وعلا صوته ، الحديث وفيه « فيقول : أما بعد فان خير الحديث كتاب الله ، أخرجه مسلم ، وفي رواية له عنه « كان خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة يحمد الله ويثنى عليه ثم يقول على أثر ذلك « قد علا صوته ، فذكر الحديث وفيه « يقول : أما بعد فان خير الحديث كتاب الله ، وهذا أليق بمراد المصنف للتبصير فيه على الجمعة ، لكنه ليس على شرطه كما قبلناه . ويستفاد من هذه الاحاديث أن « أما بعد » لا تختص بالخطب ، بل يقال أيضا في صدور الرسائل والمصنفات . ولا اقتصار عليها في إرادة الفصل بين الكلامين بل ورد في القرآن في ذلك

لفظ « هذا وإن »^(١) وقد كثر استعمال المصنفين لها بلفظ « وبعد » ومنهم من صدر بها كلامه فيقول في أول الكتاب « أما بعد حمد الله فإن الأمر كذا » ولا حرج في ذلك . وقد تتبع طرق الأحاديث التي وقع فيها « أما بعد » الحافظ عبد القادر الرهاوي في خطبة الأربعين المتبانية له فأخرجه عن اثنين وثلاثين صحابيا . منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن محمد بن سيرين عن المسور بن مخرمة « كان النبي ﷺ إذا خطب خطبة قال : أما بعد » ورجاله ثقات ، وظاهره المواظبة على ذلك

٣٠ - باب القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة

٩٢٨ - **حَدَّثَنَا** مسدد قال حدثنا **بِشْرُ** بن المفضل قال حدثنا **عُبَيْدُ** الله عن **نافع** عن **عبد الله** قال « كان النبي ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَتَقَدُّ بَيْنَهُمَا »

قوله (باب القعدة بين الخطبتين) قال الزين بن المنير : لم يصرح بحكم الترجمة لأن مستند ذلك الفعل ولا عموم له . ولا اختصاص بذلك لهذه الترجمة فإنه لم يصرح بحكم غيرها من أحكام الجمعة ، وظاهر صنيعه أنه يقول بوجودها كما يقول به في أصل الخطبة . **قوله** (يخطب خطبتين يَتَقَدُّ بَيْنَهُمَا) مقتضاه أنه كان يخطبها قائما ، وصرح به في رواية خاله بن الحارث المتقدمة قبل يباين ولفظه « كان يخطب قائما ثم يتعد ثم يقوم » ، وللشافعي والدارقطني من هذا الوجه « كان يخطب خطبتين قائما بفصل بينهما بجلوس » ، وغفل صاحب العمدة فعزا هذا اللفظ للصحيحين ، ورواه أبو داود بلفظ « كان يخطب خطبتين : كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ المؤذن ، ثم يقوم فيخطب ، ثم يجلس فلا يتكلم ، ثم يقوم فيخطب » ، واستمد من هذا أن حال الجلوس بين الخطبتين لا كلام فيه ، لكن ليس فيه أن يذكر الله أو يدعو سرا . واستدل به الشافعي في إيجاب الجلوس بين الخطبتين لمواظبته ﷺ على ذلك مع قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، قال ابن دقيق العيد : يتوقف ذلك على ثبوت أن إقامة الخطبتين داخل تحت كيفية الصلاة ، وإلا فهو استدلال بمجرد الفعل . وزعم الطحاوي أن الشافعي نفرد بذلك ، وتعقب بأنه يحكى عن مالك أيضا في رواية ، وهو المشهور عن أحمد نقله شيخنا في شرح الترمذي ، وحكى ابن المنذر أن بعض العلماء عارض الشافعي بأنه ﷺ واطب على الجلوس قبل الخطبة الأولى ، فإن كانت مواظبته دليلا على شرطية الجلسة الوسطى فلتسكن دليلا على شرطية الجلسة الأولى ، وهذا متعقب بأن جل الروايات عن ابن عمر ليست فيها هذه الجلسة الأولى وهي من رواية عبد الله العمري المضعف فلم تثبت المواظبة عليها ، بخلاف التي بين الخطبتين . وقال صاحب « المغني » : لم يوجد لها أكثر أهل العلم لأنها جلسة إيس فيها ذكر مشروع فلم يجب . وقدرها من قال بوجودها بقدر جلسة الاستراحة بقدر ما يقرأ سورة الاخلاص . واختلف في حكمها فقيل : للفصل بين الخطبتين ، وقيل للراحة وعلى الأول - وهو الاظهر - يكفى السكوت بقدرها ، ويظهر أثر الخلاف أيضا فيمن خطب قاعدا لمعز عن القيام . وقد أزم الطحاوي من قال بوجود الجلوس بين الخطبتين أن يوجب القيام في الخطبتين ، لأن كلا منهما اقتصر على فعل شئ واحد . وتعقبه الزين بن المنير . وبالله التوفيق

(١) يشير الشافعي هنا إلى قوله تعالى في سورة « هذا وإن لطافين لعزآب » ومقصوده أن قوله تعالى « هذا وإن » بمنزلة « أما بعد » ، وأما أهم

٣١ - باب الاستماع إلى الخطبة

٩٢٩ - **حديث** آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد يكتبون الأول فالأول . ومثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنة ، ثم كالذي يهدي بقرة ، ثم كبشاً ، ثم دجاجة ، ثم بيضة . فإذا خرج الإمام طوّوا صفوفهم ويستمعون للذكر »

[الحديث ٩٢٩ - طرفه في : ٣٢١١]

قوله (باب الاستماع) أي الإصغاء للسمع ، فكل مستمع سامع من غير عكس ، وأورد المصنف فيه حديث كتابة الملائكة من يكر يوم الجمعة ، وفيه « فإذا خرج الامام طورا صحفهم ويستمعون الذكر » ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب فضل الجمعة » ، وفيه إشارة إلى أن منع الكلام من ابتداء الإمام في الخطبة لأن الاستماع لا يتجه إلا إذا تكلم . وقالت الحنفية : يحرم الكلام من ابتداء خروج الامام ، وورد فيه حديث ضعيف سنذكره في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى

٣٢ - باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب

أمره أن يصلي ركعتين

٩٣٠ - **حديث** أبو الثمان قال حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال « جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس يوم الجمعة فقال : أصدت يا فلان ؟ قال : لا . قال : قم فاركع »

[الحديث ٩٣٠ - طرفاه في : ٩٣١ ، ١١٦٦]

قوله (باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصلي ركعتين) أي إذا كان لم يصلهما قبل أن يراه . **قوله** (عن جابر بن عبد الله) صرح في الباب الذي يليه بسماع عمرو له من جابر . **قوله** (جاء رجل) هو سليك بمهمة مصفرا ابن هدية وقيل ابن عمرو الغطفاني بفتح المعجمة ثم المهمة بعدها فاء من غطفان بن سعيد بن قيس عيلان ، ووقع مسمي في هذه القصة عند مسلم من رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله ﷺ قائم على المنبر ، فقام سليك قبل أن يصلي ، فقال له : أصليت ركعتين ؟ فقال : لا . فقال : قم فاركعها » ومن طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر نحوه وفيه « فقال له : يا سليك ، قم فاركع ركعتين وتجاوز فيهما » ، هكذا رواه حفاظ أصحاب الأعمش عنه ، ووافقه الوليد أبو بشر عن أبي سفيان عند أبي داود والدارقطني ، وشذ منصور بن أبي الأسود عن الأعمش بهذا الاسناد فقال « جاء النعمان بن نوفل ، فذكر الحديث أخرجه الطبراني ، قال أبو حاتم الرازي : وهم فيه منصور يعني في تسمية الآتي ، وقد رواه الطحاوي من طريق حفص بن غياث عن الأعمش قال : سمعت أبا صالح يحدث بحديث سليك الغطفاني ، ثم سمعت أبا سفيان يحدث به عن جابر ، فتحرر أن هذه القصة لسليك . وروى الطبراني أيضا من طريق أبي صالح عن أبي ذر « انه أتى النبي

ﷺ وهو يخضب فقال لابي ذر : صليت ركعتين ؟ قال : لا ، الحديث ، وفي اسناده ابن لهيعة ، وشذ بقوله ، وهو يخضب ، فان الحديث مشهور عن أبي ذر أنه جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس في المسجد أخرجه ابن حبان وغيره ، وأما ما رواه الدارقطني من حديث أنس قال ، دخل رجل من قيس المسجد ، فذكر نحو قصة سليك ، فلا يخالف كونه سليكا فان غطفان من قيس كما تقدم ، وان كان بعض شيوخنا غير بينهما وجوز أن تكون الواقعة تعدت قاته لم يقين لي ذلك . واختلف فيه على الأعمش اختلافا آخر رواه الثوري عنه عن أبي سفيان عن جابر عن سليك لجعل الحديث من مسند سليك ، قال ابن عدى : لا أعلم أحدا قاله عن الثوري هكذا غير الفريابي وإبراهيم بن خالد . هـ . وقد قاله عنه أيضا عبد الرزاق أخرجه هكذا في مصنفه وأحمد عنه وأبو عروة والدارقطني من طريقه ، وقتل ابن عدى عن النسائي أنه قال : هذا خطأ . هـ . والذي يظهر لي أنه ما عني أن جابرا حل القصة عن سليك ، وإنما معناه أن جابرا حدثهم عن قصة سليك ، ولهذا نظير سأذكره في حديث أبي مسعود في قصة أبي شعيب العام في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى . ومن المستغربات ما حكاه ابن بشكوال في المبهيات أن الداخل المذكور يقال له أبو هدية ، فان كان محفوظا فلعلها كنية سليك صادفت اسم أبيه . قوله (فقال صليت) ؟ كذا للأكثر بحذف همزة الاستفهام وثبت في رواية الاصيلي . قوله (قم فاركع) زاد المستمل والاصيلي ، ركعتين ، وكذا في رواية سفيان في الباب الذي بعده ، فصل ركعتين ، واستدل به على أن الخطبة لا تمنع الداخل من صلاة تحية المسجد ، وتعب بأنها واقعة عين لا عموم لها فيحتمل اختصاصها بسليك ، ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد الذي أخرجه أصحاب السنن وغيرهم ، جاء رجل والنبي ﷺ يخضب والرجل في هيئة بذة ، فقال له : أصليت ؟ قال : لا . قال : صل ركعتين ، وحض الناس على الصدقة ، الحديث فأمره أن يصلي ليراه بعض الناس وهو قائم فيتصدق عليه ، ويؤيده أن في هذا الحديث عند أحمد أن النبي ﷺ قال : إن هذا الرجل دخل المسجد في هيئة بذة فأمرته أن يصلي ركعتين وأنا أرجو أن يقطن له رجل فيصدق عليه ، وعرف بهذه الرواية الرد على من طعن في هذا التأويل فقال : لو كان كذلك لقال لهم : إذا رأيتم ذابذة تصدقوا عليه ، أو إذا كان أحد ذابذة فليقم فليركع حتى يتصدق الناس عليه . والذي يظهر أنه ﷺ كان يعتنى في مثل هذا بالاجمال دون التفصيل كما كان يصنع عند المعابة ، وما يضعف الاستدلال به أيضا على جواز التحية في تلك الحال أنهم أطلقوا أن التحية تفوت بالجلوس ، وورد أيضا ما يؤكد الخصوصية وهو قوله ﷺ لسليك في آخر الحديث ، لا تعودن لمثل هذا ، أخرجه ابن حبان . انتهى ما اعتل به من طعن في الاستدلال بهذه القصة على جواز التحية ، وكله مردود ، لأن الأصل عدم الخصوصية . والتعليل بكونه ﷺ قصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية ، فان المانعين منها لا يميزون التطوع لعله التصديق ، قال ابن المنير في الحاشية : لو ساغ ذلك لساغ مثله في التطوع عند طلوع الشمس وسائر الأوقات المكروهة ولا قائل به ، وما يدل على أن أمره بالصلاة لم ينحصر في قصد التصديق معاودته ﷺ بأمره بالصلاة أيضا في الجمعة الثانية بعد أن حصل له في الجمعة الأولى ثوبين فدخل بهما في الثانية فتصدق باحدهما فنهاه النبي ﷺ عن ذلك أخرجه النسائي وابن خزيمة من حديث أبي سعيد أيضا ، ولأحمد وابن حبان أنه كرر أمره بالصلاة ثلاث مرات في ثلاث جمع ، فدل على أن قصد التصديق عليه جزء حلة لا علة كاملة . وأما إطلاق من أطلق أن التحية تفوت بالجلوس فقد حكى النووي في شرح مسلم عن المحققين أن ذلك في حق العامد العالم ، أما الجاهل أو الناسي فلا ، وحال هذا الداخل محمول في الأولى على أحدهما وفي المرتين

لان الروايات الصحيحة كلها مطبقة على أنه دخل والنبي ﷺ يحظب . (الرابع) قيل : كانت هذه القصة قبل تحريم الكلام في الصلاة ، وتعقب بأن سليكا متأخر الإسلام جدا وتحريم الكلام متقدم جدا كما سيأتى في موضعه في أواخر الصلاة ، فكيف يدعى نسخ المتأخر بالمتقدم مع أن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، وقيل : كانت قبل الأمر بالإنصات ، وقد تقدم الجواب عنه ، وعورض هذا الاحتمال بمثله في الحديث الذى استدلوا به وهو ما أخرجه الطبرانى عن ابن عمر ، وإذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام ، لاحتمال أن يكون ذلك قبل الأمر بصلاة التحية ، والأولى في هذا أن يقال على تقدير تسليم ثبوت رفته : يخص هوومه بحديث الأمر بالتحية خاصة كما تقدم . (الخامس) قيل : اتفقوا على أن منع الصلاة في الأوقات المكروهة يستوى فيه من كان داخل المسجد أو خارجه ، وقد اتفقوا على أن من كان داخل المسجد يتمتع عليه التتمل حال الخطبة فليكن الآتى كذلك قاله الطحاوى ، وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد ، وما نقله من الاتفاق وافقه عليه الماوردى وغيره ، وقد شذ بعض الشافعية فقال : يبنى على وجوب الإنصات ، فإن قلنا به امتنع التنفل وإلا فلا . (السادس) قيل اتفقوا على أن الداخل والإمام في الصلاة تسقط عنه التحية ، ولا شك أن الخطبة صلاة فتسقط عنه فيها أيضا ، وتعقب بأن الخطبة ليست صلاة من كل وجه والفرق بينهما ظاهر من وجوه كثيرة ، والداخل في حال الخطبة مأمور بشغل البقرة بالصلاة قبل جلوسه ، بخلاف الداخل في حال الصلاة فإن إتيانه بالصلاة التي أقيمت يحصل المقصود ، هذا مع تفرق الشارع بينهما فقال : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ، وقد وقع في بعض طرقه فلا صلاة إلا التي أقيمت ، ولم يقل ذلك في حال الخطبة بل أمرهم فيها بالصلاة . (السابع) قيل : اتفقوا على سقوط التحية عن الإمام مع كونه يجلس على المنبر مع أن له ابتداء السلام في الخطبة دون المأموم . فيكون ترك المأموم التحية بطريق الأولى ، وتعقب بأنه أيضا قياس في مقابلة النص فهو فاسد ، ولأن الأمر وقع مقيدا بحال الخطبة فلم يتناول الخطيب . وقال الزين بن المنير : منع السلام إنما هو لمن شهد الخطبة لا لمن خطب ، فكذلك الأمر بالإنصات واستماع الخطبة . (الثامن) قيل : لا نسلم أن المراد بالركعتين المأمور بهما تحية المسجد ، بل يحتمل أن تكون صلاة فائته كالصبح مثلا قاله بعض الخنفية وقواه ابن المنير في الحاشية وقال : لعلة ﷺ كان كشف له عن ذلك ، وإنما استغفهم ملاطفة له في الخطاب ، قال : ولو كان المراد بالصلاة التحية لم يحتاج إلى استغفامه لأنه قد رآه لما دخل . وقد تولى رده ابن حبان في صحيحه فقال : لو كان كذلك لم يشكر أمره له بذلك مرة بعد أخرى . ومن هذه المادة قولهم : إنما أمره بسنة الجمعة التي قبلها ، ومستندهم قوله في قصة سليك عند ابن ماجه وأصليت قبل أن تحجى ، لأن ظاهره قبل أن تحجى من البيت ، ولهذا قال الأوزاعى : إن كان صلى في البيت قبل أن يحجى فلا يصلى إذا دخل المسجد . وتعقب بأن المانع من صلاة التحية لا يميز التنفل حال الخطبة مطلقا ، ويحتمل أن يكون معنى قبل أن تحجى أى إلى الموضع الذى أنت به الآن ، وفائدة الاستفهام احتمال أن يكون صلاها في مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة كما تقدم في قصة الذى تخطى ، وبؤكده أن في رواية لمسلم وأصليت الركعتين ، بالآلف واللام وهو للعهد ولا عهد هناك أقرب من تحية المسجد . وأما سنة الجمعة التي قبلها فلم يثبت فيها شيء كما سيأتى في باب . (التاسع) قيل : لا نسلم أن الخطبة المذكورة كانت للجمعة ، ويدل على أنها كانت لتعزها قوله للداخل وأصليت ، لأن وقت الصلاة لم يكن دخل ١ هـ . وهذا يبنى على أن الاستفهام وقع عن صلاة الفرض فيحتاج إلى ثبوت ذلك ، وقد وقع في حديث الباب وفي الذى يصدده أن ذلك

كان يوم الجمعة فهو ظاهر في أن الخطبة كانت لصلاة الجمعة . (العاشر) قال جماعة منهم القرطبي : أقوى ما اعتمدته المالكية في هذه المسألة عمل أهل المدينة خلفا عن سلف من لدن الصحابة إلى عبد مالك أن التنفل في حال الخطبة ممنوع مطلقا ، وتعقب بمنع اتفاق أهل المدينة على ذلك ، فقد ثبت فعل التحية عن أبي سعيد الخدري وهو من فقهاء الصحابة من أهل المدينة وحمله عنه أصحابه من أهل المدينة أيضا ، فروى الترمذي وابن خزيمة وصحاحه عن عياض ابن أبي مرصع ، أن أبا سعيد الخدري دخل ومروان يخطف فضلى الركعتين ، فاراد حرس مروان أن ينعوه فأبى حتى صلاهما ثم قال : ما كنت لأدعيهما بعد أن سمعت رسول الله ﷺ يأمر بهما ، انتهى . ولم يثبت عن أحد من الصحابة صريحا ما يخالف ذلك . وأما ما نقله ابن بطال عن عمر وعثمان وغير واحد من الصحابة من المنع مطلقا فاعتماده في ذلك على روايات عنهم فيها احتمال ، كقول ثعلبة بن أبي مالك ، أدركت عمر وعثمان - وكان الامام - إذا خرج تركنا الصلاة ، ووجه الاحتمال أن يكون ثعلبة عني بذلك من كان داخل المسجد خاصة ، قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي : كل من نقل عنه - يعني من الصحابة - منع الصلاة والإمام يخطف محمول على من كان داخل المسجد لأنه لم يقع عن أحد منهم التصريح بمنع التحية ، وقد ورد فيها حديث يخصها فلا ترك بالاحتمال انتهى ولم أقف على ذلك صريحا عن أحد من الصحابة . وأما ما رواه الطحاوي ، عن عبد الله بن صفوان أنه دخل المسجد وابن الزبير يخطف فاستلم الركن ثم سلم عليه ثم جلس ولم يركع ، وعبد الله بن صفوان وعبد الله بن الزبير صحابيان صغيران فقد استدلل به الطحاوي فقال : لما لم ينكر ابن الزبير على ابن صفوان ولا من حضرهما من الصحابة ترك التحية دل على صحة ما قلناه ، وتعقب بأن تركهم النكير لا يدل على تحريمها بل يدل على عدم وجوبها ، ولم يقل به مخالفوهم . وسياق في أواخر السلام على هذا الحديث البحث في أن صلاة التحية هل تعم كل مسجد ، أو يستثنى المسجد الحرام لأن تحيته الطواف ؟ فاعلم ابن صفوان كان يرى أن تحيته استلام الركن فقط . وهذه الأجوبة التي قدمناها تندفع من أصلها بعموم قوله ﷺ في حديث أبي قتادة ، إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ، متفق عليه ، وقد تقدم السلام عليه . وورد أخص منه في حال الخطبة ، ففي رواية شعبة عن عمرو بن دينار قال ، سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ وهو يخطف : إذا جاء أحدكم والإمام يخطف - أو قد خرج - فليصل ركعتين ، متفق عليه أيضا ، ولمسلم من طريق أبي سفيان عن جابر أنه قال ذلك في قصة سليك ولفظه بعد قوله فأركعهما وتجويز فيها ، ثم قال : إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطف فليركع ركعتين وليستجزز فيهما ، قال النووي : هذا نص لا يتطرق اليه التأويل ولا أعلن عالما يبلغه هذا اللفظ ويعتقده صحيحا فيخالفه . وقال أبو محمد بن أبي جرة : هذا الذي أخرجه مسلم نص في الباب لا يحتمل التأويل . وحكى ابن دقيق العيد أن بعضهم تأول هذا العموم بتأويل مستكره ، وكأنه يشير إلى بعض ما تقدم من ادعاء النسخ أو التخصيص . وقد عارض بعض الحنفية الشافعية بأنهم لا حجة لهم في قصة سليك ، لأن التحية عندهم تسقط بالجلوس ، وقد تقدم جوابه . وعارض بعضهم بحديث أبي سعيد رفعه ، لا تصلوا والإمام يخطف ، وتعقب بأنه لا يثبت ، وعلى تقدير ثبوته فيخص عمومه بالأمر بصلاة التحية . وبعضهم بأن عمر لم يأمر عثمان بصلاة التحية مع أنه أنكر عليه الاقتصار على الوضوء ، وأجيب باحتمال أن يكون صلاهما . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز صلاة التحية في الأوقات المكروهة ، لأنها إذا لم تسقط

في الخطبة مع الأمر بالانصات لها فغيرها أولى . وفيه أن التحية لا تقوت بالعود ، لكن قيده بعضهم بالجاهل أو الناسي كما تقدم ، وأن للخطيب أن يأمر في خطبته وينهى ويبين الأحكام المحتاج إليها ، ولا يقطع ذلك التوالى المشترك فيها ، بل لقائل أن يقول كل ذلك يعد من الخطبة . واستدل به على أن المسجد شرط للجمعة للاتفاق على أنه لا تشرع التحية لغير المسجد وفيه نظر . واستدل به على جواز رد السلام وتسميت العاطس في حال الخطبة لأن أمرها أخف وزنها أقصر ولا سيما رد السلام فإنه واجب ، وسيأتي البحث في ذلك بعد ثلاثة أبواب . (فائدة) : قيل يخص عموم حديث الباب بالداخل في آخر الخطبة كما تقدم ، قال الشافعي : أرى للإمام أن يأمر الآتي بالركعتين ويزيد في كلامه ما يمكنه الإتيان بهما قبل إقامة الصلاة ، فإن لم يفعل كرهت ذلك . وحكى الثوري عن المحققين أن المختار إن لم يفعل أن يقف حتى تمام الصلاة لئلا يكون جالسا بغير تحية أو منتقلا حال إقامة الصلاة . واستثنى المحامل المسجد الحرام لأن تحيته الطواف ، وفيه نظر لطول زمن الطواف بالنسبة إلى الركعتين . والذي يظهر من قولهم إن تحية المسجد الحرام الطواف إنما هو في حق القادم ليكون أول شيء يفعله الطواف ، وأما المقيم لحكم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء ، ولعل قول من أطلق أنه يبدأ في المسجد الحرام بالطواف ليكون الطواف يعقبه صلاة الركعتين فيحصل شغل البقعة بالصلاة غالبا وهو المقصود ، ويختص المسجد الحرام بزيادة الطواف ، واه أعلم

٣٣ - باب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين

٩٣١ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن عمرو سمع جابراً قال « دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فقال : أصليت ؟ قال : لا . قال : فصل ركعتين »

قوله (باب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين) قال الاسماعيل : لم يقع في الحديث الذي ذكره التقييد بكونهما خفيفتين . قلت : هو كما قال ، إلا أن المصنف جرى على عادته في الإشارة إلى ما في بعض طرق الحديث وهو كذلك ، وقد أخرجه أبو قرة في السنن عن الثوري عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بلفظ « قم فاركع ركعتين خفيفتين » وقد تقدم أنه عند مسلم بلفظ « وتجويز فيهما » . وقال الزين بن المنير ما ملخصه : في الترجمة الأولى أن الأمر بالركعتين يتقيد برؤية الإمام الداخل في حال الخطبة بعد أن يستفسره هل صلى أم لا ؟ وذلك كله خاص بالخطيب ، وأما حكم الداخل فلا يتقيد بشيء من ذلك ، بل يستحب له أن يصل تحية المسجد ، فأشار المصنف إلى ذلك كله بالترجمة الثانية بعد الأولى ، مع أن الحديث فيهما واحد . **قوله** (عن عمرو) هو ابن دينار ، ووقع التصريح بإمام سفيان منه في هذا الحديث في مسند الحميدي ، وهو عند أبي نعيم في المستخرج . **قوله** (صليت) كذا لاكثر أيضا بخلاف المزمرة ، وثبتت لكريمة والمستطلى . **قوله** (قال فصل) زاد في رواية أبي ذر « قال قم فصل ،

٣٤ - باب رفع اليدين في الخطبة

٩٣٢ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا حاد بن زيد عن هبة العنبر عن أنس ، وعن يونس عن ثابت عن أنس قال « بينا النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ قام رجل فقال : يا رسول الله هلك السكران وهلك الشاة ،

فادع الله أن يسقينا . فذَّ يديه ودعا »

[الحديث ٩٢٢ - أطرافه في : ٩٣٢ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٣ ، ١٠٨٢ ،

٦٠٩٣ ، ٦٣٤٢]

قوله (باب رفع اليدين في الخطبة) أورد فيه طرفا من حديث أنس في قصة الاستسقاء ، وقد ساقه المصنف بتمامه في علامات النبوة من هذا الوجه ، وهو مطابق للترجمة ، وفيه إشارة الى أن حديث عمارة بن روية الذي أخرجه مسلم في إنكار ذلك ليس على إطلاقه لكن قيد مالك الجواز بدعاء الاستسقاء كما في هذا الحديث . **قوله** (وعن يونس عن ثابت) يونس هو ابن عبيد ، وهو معطوف على الإسناد المذكور ، والتقدير : وحدثنا مسدد أيضا عن حماد بن زيد عن يونس . وقد أخرجه أبو داود عن مسدد أيضا بالإسنادين معا ، وأخرجه البزار أيضا من طريق مسدد وقال : قهر به حماد بن زيد عن يونس بن عبيد . والرجال من الطرفين كلهم بصريون . **قوله** (فد يديه ودعا) في الحديث الذي بعده ، فرفع يديه ، كلفظ الترجمة ، وكأنه أراد أن يبين أن المراد بالرفع هنا المد ، لا كالرفع الذي في الصلاة . وسيأتي في كتاب الدعوات صفة رفع اليدين في الدعاء ، فإن في رفعهما في دعاء الاستسقاء صفة زائدة على رفعهما في غيره ، وعلى ذلك يحمل حديث أنس ، لم يكن يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء ، وأنه أراد الصفة الخاصة بالاستسقاء ، ويأتي شيء من ذلك في الاستسقاء أيضا إن شاء الله تعالى

٣٥ - باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة

٩٣٣ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال حدثنا الوليد قال حدثنا أبو عمرو قال حدثني إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال « أصابت الناس سنة على عهد النبي ﷺ فبينا النبي ﷺ يخطب في يوم الجمعة قام أعرابي فقال : يا رسول الله ، هلك للمال ، وجاع العيال ، فادع الله لنا . فرفع يديه . وما تروى في السماء قزعة . فوالذي نفسي بيده ما وضعها حتى ناز السحاب أمثال الجبال ، ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتعادر على لحيتي ﷺ . فطيرنا يومنا ذلك . ومن الغد ، وبعد الغد ، والذي يليه حتى الجمعة الأخرى . وقام ذلك الأعرابي . أو قال غيره . فقال : يا رسول الله تهديم الأبناء ، وغرق المال ، فادع الله لنا . فرفع يديه فقال : اللهم حوالينا ولا علينا . فما يشير بيده إلى ناحية من السحاب إلا انفرجت ، وصارت المدينة مثل الجوبة . وسأل الوادي قناة شهرا ، ولم يجي ، أخذ من ناحية إلا حدث بالجدود »

قوله (باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة) أورد فيه الحديث المذكور مطولا من وجه آخر عن أنس ، وهو مطابق للترجمة أيضا وفيه الاكتفاء في الاستسقاء بخطبة الجمعة وصلاتها ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستسقاء إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز الكلام في الخطبة كما سيأتي في الباب الذي بعده

٣٦ - باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب

وإذا قال صاحبه أفضت فقد نأ . وقال سلمان عن النبي ﷺ : يُنصتُ إذا تكلم الإمام

٣٩٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ السَّبْيِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا قُلْتَ لَصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ : أَصْنَتْ - وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ - فَقَدْ نَفَوْتَ »

قوله (باب الانصات يوم الجمعة والامام يخطب) أشار بهذا إلى الرد على ، جعل وجوب الانصات من خروج الامام ، لأن قوله في الحديث والامام يخطب ، جملة حالية يخرج ما قبل خطبته من حين خروجه وما بعده إلى أن يشرع في الخطبة : نعم الاولى أن ينصت كما تقدم الترغيب فيه في د باب فضل الغسل للجمعة ، وأما حال الجلوس بين الخطبتين فحكى صاحب المعنى ، عن العلماء فيه قولين بناء على أنه غير خاطب ، أو أن زمن سكوته قليل فأشبه السكوت للتنفس . قوله (وإذا قال لصاحبه أنصت فقد لنا) هو كلفظ حديث الباب في بعض طرقه ، وهي رواية النساء عن قتبية عن الليث بالاسناد المذكور ولفظه د من قال لصاحبه يوم الجمعة والامام يخطب أنصت فقد لنا ، والمراد بالصاحب من يخطب بذلك مطلقا ، وإنما ذكر صاحب لكونه الغالب . قوله (وقال سلمان) هو طرف من حديثه المتقدم في د باب الدهن للجمعة ، وقوله د ينصت ، يضم الأولى على الأفصح ويجوز الفتح قال الأزهرى : يقال أنصت ونصت وأنصت ، قال ابن خزيمة : المراد بالانصات السكوت عن مكالمة الناس دون ذكر الله . وتعبأ بأنه يلزم منه جواز القراءة والذكر حال الخطبة فالظاهر أن المراد السكوت مطلقا ومن فرق احتاج إلى دليل ، ولا يلزم من تجوز التحية لدليها الخاص جواز الذكر مطلقا . قوله (أخبرني ابن شهاب) هكذا رواه يحيى بن بكير عن الليث ، ورواه شعيب بن الليث عن أبيه فقال د عن عقيل عن ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عن أبي هريرة ، أخرجه مسلم والنسائي ، والطريقان معا صحيحان ، وقد رواه أبو صالح عن الليث بالاسنادين معا أخرجه الطحاوي ، وكذا رواه ابن جريج وغيره عن الزهري بهما أخرجه عبد الرزاق وغيره ، ورواه مالك عند أبي داود وابن أبي ذئب عند ابن ماجه كلاهما عن الزهري بالاسناد الأول . قوله (يوم الجمعة) مفهومه أن غير يوم الجمعة بخلاف ذلك ، وفيه بحث . قوله (فقد لغوت) قال الأخفش : اللغو الكلام الذى لا أصل له من الباطل وشبهه ، وقال ابن عرفة : اللغو السقوط من القول ، وقيل : الميل عن الصواب ، وقيل : اللغو الإيتم كقوله تعالى ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴾ وقال الزين بن المنير انفتحت أقوال المفسرين على أن اللغو ما لا يحسن من الكلام . وأعرب أبو عبيد المرورى في الغريب ، فقال : معنى لنا تكلم ، كذا أطلق . والصواب التقييد . وقال النضر بن شميل . معنى لغوت خبت من الاجر ، وقيل بطلت فضيلة جمعتك ، وقيل صارت جمعتك ظهرا . قلت : أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى ، ويشهد للقول الأخير ما رواه أبو داود وابن خزيمة من حديث عبد الله بن عمر مرفوعا د ومن لنا ونخطي رقاب الناس كانت له ظهرا ، قال ابن وهب أحد رواة : معناه أجزأت عنه الصلاة وحرمت فضيلة الجمعة . ولاحد من حديث على مرفوعا د من قال صه فقد تكلم ، ومن تكلم فلا جمعة له ، ولابن داود نحوه ، ولاحد والبرار من حديث ابن عباس مرفوعا د من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كالخمار يحمل أسفارا ، والذي يقول له أنصت ليست له جمعة . وله شاهد قوى في جامع حماد بن سلية عن ابن عمر موقوفا ، قال العلاء : معناه لا جمعة له كاملة للإجماع على إسقاط فرض الوقت عنه ، وحكى ابن التين عن بعض من جاز الكلام في الخطبة أنه تأول قوله د فقد

لغوت ، أى أمرت بالانصات من لا يجب عليه ، وهو جود شديد ، لأن الانصات لم يختلف في مطلوبيته فكيف يكون من أمر بما طلبه الشرع لأعيا ، بل النهى عن السلام مأخوذ من حديث الباب بدلالة الموافقة ، لأنه إذا جعل قوله « أنصت » مع كونه أمرا بمعروف لغوا فغيره من السلام أولى أن يسمى لغوا . وقد وقع عند أحد من رواة الأعرج عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث بعد قوله « فقد لغوت : هليك بنفسك » واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة ، وبه قال الجمهور في حق من سمعها ، وكذا الحكم في حق من لا يسمعها عند الأكثر . قالوا : وإذا أراد الأمر بالمعروف فليجعله بالإشارة . وأغرب ابن عبد البر فقتل الإجماع على وجوب الإنصات على من سمعها إلا عن قليل من التابعين ولفظه : لا خلاف علمته بين فقهاء الأمصار في وجوب الإنصات للخطبة على من سمعها في الجمعة . وأنه غير جائز أن يقول لمن سمعه من الجمال يتكلم والإمام يخطب : أنصت ، ونحوها ، أخذ بهذا الحديث . وروى عن الشعبي وناس قليل أنهم كانوا يتكلمون إلا في حين قراءة الإمام في الخطبة خاصة ، قال : وفعلهم في ذلك مردود عند أهل العلم ، وأحسن أحوالهم أن يقال إنه لم يبلغهم الحديث . قلت : للشافعي في المسألة قولان مشهوران وبناءهما بمض الأصحاب على الخلاف في أن الخطبتين بدل عن الركعتين أم لا ؟ فعل الأول يجرم لا على الثاني ، والثاني هو الأصح عندهم ، فمن ثم أطلق من أطلق منهم لإباحة الكلام حتى شنع عليهم من شنع من المخالفين . وعن أحد أيضا روايتان ، وعنه أيضا التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها ، ولعمض الشافعية التفرقة بين من تتعقد بهم الجمعة فيجب عليهم الإنصات دون من زاد لجعله شديدا بفروض الكفاية . واختلف السلف إذا خطب بما لا ينبغي من القول ، وعلى ذلك يحصل ما نقل عن السلف من الكلام حال الخطبة . والذي يظهر أن من نفى وجوبه أراد أنه لا يشترط في صحة الجمعة ، بخلاف غيره . ويدل على الوجوب في حق السامع أن في حديث على المشار إليه آتيا « ومن دنا فلم ينصت كان عليه كفالان من الوزر » ، لأن الوزر لا يترتب على من فعل مباحا ولو كان مكروها كراهة تنزيه ، وأما ما استدلل به من أجاز مطلقا من قصة السائل في الاستسقاء ونحوه ففيه نظر ، لأنه استدلال بالأخص على العام ، فيمكن أن يخص عموم الأمر بالانصات بمثل ذلك كأمر عارض في مصلحة عامة ، كما خص بعضهم منه رد السلام لوجوبه . ونقل صاحب المغنى ، الاتفاق على أن السلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة كتخدير الضرير من البئر ، وعبارة الشافعي : وإذا خاف على أحد لم أر بأسا إذا لم يفهم عنه بالإعلاء أن يتكلم . وقد استثنى من الانصات في الخطبة ما إذا انتهى الخطيب إلى كل ما لم يشرع مثل الدعاء للسلطان مثلا ، بل جزم صاحب التهذيب بأن الدعاء للسلطان مكروه ، وقال النووي : محله ما إذا جازف وإلا فالدعاء لولاة الأمور مطلوب له . ومحل الترك إذا لم يخف الضرر ، وإلا فيباح للخطيب إذا خشى على نفسه . والله أعلم

٣٧ - باب الساعة التي في يوم الجمعة

٩٣٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال « فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئا إلا أعطاه إياه » وأشار بيده يقللها

قوله (باب الساعة التي في يوم الجمعة) أي التي يجاب فيها الدعاء . **قوله** (عن أبي الزناد) كذا رواه أصحاب مالك في الموطأ ، ولهم فيه إسناد آخر إلى أبي هريرة وفيه قصة له مع عبد الله بن سلام . **قوله** (فيه ساعة) كذا فيه مهمة ، وعينت في أحاديث أخر كما سيأتي . **قوله** (لا يوافقها) أي يصادفها ، وهو أعم من أن يقصد لها أو يتفق له وقوع الدعاء فيها . **قوله** (وهو قائم يصلي يسأل الله) هي صفات لمسلم أعربت حالا ، ويحتمل أن يكون يصلي حالاً منه لاتصافه بقائم ، ويسأل حال مترادفة أو متداخلة ، وأفاد ابن عبد البر أن قوله ، وهو قائم ، سقط من رواية أبي مصعب وابن أبي أويس ومطرف والتميمي وقتيبة وأثبتها الباقر ، قال : وهي زيادة محذوفة عن أبي الزناد من رواية مالك وورقاء وغيرهما عنه ، وحكى أبو محمد بن السيد عن محمد بن وضاح أنه كان يأمر بحذفها من الحديث ، وكان السبب في ذلك أنه يشكل على أصح الأحاديث الواردة في تعيين هذه الساعة ، وهما حديثان أحدهما أنها من جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه من الصلاة ، والثاني أنها من بعد العصر إلى غروب الشمس . وقد احتج أبو هريرة على عبد الله بن سلام لما ذكر له القول الثاني بأنها ليست ساعة صلاة وقد ورد النص بالصلاة فأجابته بالنص الآخر أن منظر الصلاة في حكم المصلي ، فلو كان قوله ، وهو قائم ، عند أبي هريرة ثابتاً لاحتج عليه بها لكنه سلم له الجواب وارتضاء وأقبح به بعده . وأما إشكاله على الحديث الأول فمن جهة أنه يتناول حال الخطبة كله وليست صلاة على الحقيقة ، وقد أوجب عن هذا الإشكال بحمل الصلاة على الدعاء أو الانتظار ، ويحمل القيام على الملازمة والمواظبة ، ويؤيد ذلك أن حال القيام في الصلاة غير حال السجود والركوع والتشهد مع أن السجود مظنة أجابة الدعاء ، فلو كان المراد بالقيام حقيقة لاخرجه ، قل على أن المراد مجاز القيام وهو المواظبة ونحوها ومنه قوله تعالى (إلا ما دمت عليه قائماً) فعلى هذا يكون التعبير عن المصلي بالقائم من باب التعبير عن الكل بالجزء ، والنكتة فيه أنه أشهر أحوال الصلاة . **قوله** (شيئاً) أي بما يليق أن يدعو به المسلم ويسأل ربه تعالى ، وفي رواية سلة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عند المصنف في الطلاق : يسأل الله خيراً ، وسلم من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة مثله ، وفي حديث أبي لبابة عند ابن ماجه : ما لم يسأل حراماً ، وفي حديث سعد بن عباد عند أحمد : ما لم يسأل إثمًا أو قطعة رحم ، وهو نحو الأول ، وقطعة الرحم من جملة الإثم فهو من عطف الخاص على العام للاهتمام به . **قوله** (وأشار بيده) كذا هنا بإيهام الفاعل ، وفي رواية أبي مصعب عن مالك : وأشار رسول الله ﷺ ، وفي رواية سلة بن علقمة التي أشرت إليها ووضع أنامله على بطن الوسطى أو الخنصر قلنا يزهدها ، وبين أبو مسلم الكجي أن الذي وضع هو بشر بن المفضل راويه عن سلة بن علقمة ، وكأنه فسر الإشارة بذلك ، وأنها ساعة لطيفة تنقل ما بين وسط النهار إلى قرب آخره ، وبهذا يحصل الجمع بينه وبين قوله يزهدها ، أي يقلبها ، وسلم من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة ، وهي ساعة خفيفة ، والطبراني في الأوسط في حديث أنس : وهي قدر هذا ، يمتن قبضة ، قال الزين بن المنير : الإشارة لتقليلها هو للترغيب فيها والخص عليها ليسارة وقتها وغزارة فضلها . وقد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه الساعة هل هي باقية أو رفعت ؟ وعلى البقاء هل هي في كل جمعة أو في جمعة واحدة من كل سنة ؟ وعلى الأول هل هي وقت من اليوم معين أو مبهم ؟ وعلى التعيين هل تستوعب الوقت أو تبهم فيه ؟ وعلى الإيهام ما ابتدأه وما انتهاه ؟ وعلى كل ذلك هل تستمر أو تنقثل ؟ وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه ؟ وما أنا أذكر تلخيص ما اتصل إلى من الأقوال مع أدلتها ، ثم أعود إلى الجمع بينها وال ترجيح . فالأول أنها رفعت حكاه ابن عبد البر عن قوم وزيفه ، وقال عياض : رده السلف

على قائله . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني داود بن أبي عاصم عن عبد الله بن عيسى مولى معاوية قال : قلت لأبي هريرة : إلهم زعموا أن الساعة التي في يوم الجمعة يستجاب فيها الدعاء ، رفعت ، فقال : كذب من قال ذلك . قلت : فهمي في كل جمعة ؟ قال نعم ، إسناده قوى ، وقال صاحب الهدى : إن أراد قائله أنها كانت معلومة فرفع عليها عن الأمة فصارت مبهمة احتمل ، وإن أراد حقيقتها فهو مردود على قائله ، القول الثاني أنها موجودة لكن في جمعة واحدة من كل سنة قاله كعب الأحبار لأبي هريرة ، فرد عليه فرجع إليه ، رواه مالك في الموطأ وأصحاب السنن . الثالث أنها غفيرة في جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر في العشر . روى ابن خزيمة والحاكم من طريق سعيد بن الحارث عن أبي سلمة . سألت أبا سعيد عن ساعة الجمعة فقال : سألت النبي ﷺ عنها فقال : قد أعلتها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر ، وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري فقال : لم اسمع فيها بشيء . إلا أن كعبا كان يقول لو أن إنسانا قدم جمعة في جمع لأتى على تلك الساعة ، قال ابن المنذر : معناه أنه يبدأ فيدعو في جمعة من الجمع من أول النهار الى وقت معلوم ، ثم في جمعة أخرى يتبدى . من ذلك الوقت الى وقت آخر حتى يأتي على آخر النهار ، قال : وكعب هذا هو كعب الأحبار ، قال : وروينا عن ابن عمر أنه قال : إن طلب حاجة في يوم ليسر ، قال : معناه أنه ينبغي المداومة على الدعاء يوم الجمعة كله لير بالوقت الذي يستجاب فيه الدعاء انتهى . والذي قاله ابن عمر يصلح لمن يقوى على ذلك . وإلا فالذي قاله كعب سهل على كل أحد ، وقضية ذلك أهمما كانا بريان أنها غير معينة ، وهو قضية كلام جمع من العلماء كالرافعي وصاحب المغني وغيرهما حيث قالوا : يستحب أن يكثّر من الدعاء يوم الجمعة رجاء أن يصادف ساعة الاجابة ، ومن حجة هذا القول تشبيهها بليلة القدر والاسم الاعظم في الاسماء الحسنى ، والحكمة في ذلك حث العباد على الاجتهاد في الطاب واستباماب الوقت بالعبادة ، بخلاف ما لو تحقق الأمر في شيء من ذلك لكان مقتضيا للاقتصار عليه وإصمال ما عداه . الرابع أنها تنتقل في يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة لا ظاهرة ولا خفية ، قال لغزالي : هذا أشبه الأقوال ، وذكره الأثرم احتيالا ، وجزم به ابن عسّاكر وغيره ، وقال المحب الطبري إنه الاظهر ، وعلى هذا لا يتأتى ما قاله كعب في الجرم بتحصيلها . الخامس إذا أذن المؤذن لصلاة العداة ، ذكره شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي ، وشيخنا سراج الدين بن الملقن في شرحه على البخاري ، ونسبناه لنخريج ابن أبي شيبة عن عائشة ، وقد رواه الرويان في مسنده عنها فأطلق الصلاة ولم يقيدها . ورواه ابن المنذر فقيدها بصلاة الجمعة وافه أعلم . السادس من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، رواه ابن عساكر من طريق أبي جعفر الرازي عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة ، وحكاها القاضي أبو الطيب الطبري وأبو نصر بن الصباغ وعباس القرطبي وغيرهم وبعبارة بعضهم : ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس . السابع مثله وزاد : ومن مصر إلى الغروب . رواه سعيد بن منصور عن خلف بن خليفة عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة ، وتابعه فضيل بن عياض عن ليث عند ابن المنذر ، وليث ضعيف وقد اختلف عليه فيه كما ترى . الثامن مثله وزاد : وما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن يكبر رواه حميد بن نجويه في الرغيب له من طريق عطاء بن قرعة عن عبد الله بن خزيمة عن أبي هريرة قال : والنسوا الساعة التي يحجب فيها الدعاء يوم الجمعة في هذه الاوقات الثلاثة ، فذكرها . التاسع أنها أول ساعة بعد طلوع الشمس حكاها الجليل في شرح التذية ، وبعه المحب الطبري في شرحه . العاشر عند طلوع الشمس حكاها الغزالي في الإحياء وصح عنه الزين بن المنذر في شرحه بقوله : هي ما بين أن ترتفع الشمس شيئا إلى ذراع . وعزاه لأبي ذر .

الحادى عشر أنها في آخر الساعة الثالثة من النهار حكاه صاحب المغنى ، وهو في مسند الإمام أحمد من طريق على ابن أبى طلحة عن أبى هريرة مرفوعا ، و يوم الجمعة فيه طبعتم طينة آدم ، وفي آخر ثلاث ساعات منه ساعة من دعا الله فيها استجيب له ، وفي إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف ، وعلى لم يسمع من أبى هريرة ، قال المحب الطبرى : قوله ، في آخر ثلاث ساعات ، يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون المراد الساعة الأخيرة من الثلاث الأولى ، ثانيهما أن يكون المراد أن في آخر كل ساعة من الثلاث ساعة إجابة . فيكون فيه تجوز لاطلاق الساعة على بعض الساعة .

الثاني عشر من الزوال إلى أن يصير الظل نصف ذراع حكاه المحب الطبرى في الأحكام وقوله الزكى المنذرى . الثالث عشر مثله لكن قال إلى أن يصير الظل ذراعاً حكاه عياض القرطبي والنوى . الرابع عشر بعد زوال الشمس بشعر إلى ذراع رواه ابن المنذر وابن عبد البر بإسناد قوى إلى الحارث بن يزيد الحضرمى عن عبد الرحمن بن حجية عن أبى ذر أن امرأته سأله عنها فقال ذلك ، ولعله مأخذ القولين اللذين قبله . الخامس عشر إذا زالت الشمس حكاه ابن المنذر عن أبى المالية ، وورد نحوه في أثناء حديث عن على ، وروى عبد الرزاق من طريق الحسن أنه كان يتحرأها عند زوال الشمس بسبب قصة وقعت لبعض أصحابه في ذلك ، وروى ابن سعد في الطبقات عن عبيد الله بن نوفل نحو القصة ، وروى ابن عساكر من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة قال : كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء إذا زالت الشمس ، وكان مأخذهم في ذلك أنها وقت اجتماع الملائكة وابتداء دخول وقت الجمعة وابتداء الأذان ونحو ذلك . السادس عشر إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة رواه ابن المنذر عن عائشة قالت ، و يوم الجمعة مثل يوم عرفة تفتح فيه أبواب السماء ، وفيه ساعة لا يسأل الله فيها العبد شيئا إلا أعطاه . قيل : أية ساعة ؟ قالت : إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة ، وهذا بغير الذى قبله من حيث أن الأذان قد يتأخر عن الزوال ، قال الزين بن المنير : وبتين حمله على الأذان الذى بين يدى الخطيب . السابع عشر من الزوال إلى أن يدخل الرجل في الصلاة ذكره ابن المنذر عن أبى السوار العدوى ، وحكاه ابن الصباغ بلفظ : إلى أن يدخل الإمام . الثامن عشر من الزوال إلى خروج الإمام حكاه القاضى أبو الطيب الطبرى . التاسع عشر من الزوال إلى غروب الشمس حكاه أبو العباس أحمد ابن على بن كشاسب الزمارى وهو يزأى ساكنة وقبل بقاء النسب راء مهمة في نكته على التنبيه عن الحسن وقوله عنه شيخنا سراج الدين بن الملقن في شرح البخارى ، وكان الزمارى المذكور في عصر ابن الصلاح . العشرون ما بين خروج الإمام إلى أن تقام الصلاة رواه ابن المنذر عن الحسن . وروى أبو بكر المروزى في كتاب الجمعة ، بإسناد صحيح إلى الشعبي عن عوف بن حصيرة رجل من أهل الشام مثله . الحادى والعشرون عند خروج الإمام رواه حميد بن زنجويه في كتاب الترغيب ، عن الحسن أن رجلا مرت به وهو ينس في ذلك الوقت . الثاني والعشرون ما بين خروج الإمام إلى أن تنقضى الصلاة رواه ابن جرير من طريق إسماعيل بن سالم عن الشعبي قوله . ومن طريق معاوية بن قره عن أبى بردة عن أبى موسى قوله ، وفيه أن ابن عمر استصوب ذلك ، الثالث والعشرون ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل رواه سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي قوله أيضا ، قال الزين بن المنير : ووجهه أنه أحصى أحكام الجمعة لأن العقد باطل عند الأكثر فلو اتفقت ذلك في غير هذه الساعة بحيث ضاق الوقت فتشاغل اثنان بمقد البيع تخرج وقامت تلك الصلاة لأثما ولم يبطل البيع . الرابع والعشرون ما بين الأذان إلى انقضاء الصلاة رواه حميد بن زنجويه عن ابن عباس وحكاه البغوى في شرح السنة عنه . الخامس والعشرون ما بين أن يجلس الإمام

على المنبر إلى أن تقضى الصلاة رواه مسلم وأبو داود من طريق عزمة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة بن أبي موسى أن ابن عمر سأله عما سمع من أبيه في ساعة الجمعة فقال : سمعت أبي يقول سمعت رسول الله ﷺ فذكره ، وهذا القول يمكن أن يتخذ من الذين قبله . السادس والعشرون عند التأذين وعند تذكير الإمام وعند الإقامة رواه حميد بن زنجويه من طريق سليم بن عمار عن عوف بن مالك الأشجعي الصحابي . السابع والعشرون مثله لكن قال : إذا أذن وإذا رقى المنبر وإذا أقيمت الصلاة رواه ابن أبي شبة وابن المنذر عن أبي أمامة الصحابي قوله ، قال الزين بن المنبر : ما ورد عند الأذان من إجابة الدعاء فينا كد يوم الجمعة وكذلك الإقامة ، وأما زمان جلوس الإمام على المنبر فلأنه وقت استماع الذكر ، والابتداء في المقصود من الجمعة . الثامن والعشرون من حين يفتتح الإمام الخطبة حتى يفرغ رواه ابن عبد البر من طريق محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا وإسناده ضعيف . التاسع والعشرون إذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة حكاة الغزالي في الأحياء . الثلاثون عند الجلوس بين الخطبتين حكاة الطبري عن بعض شراح المصايح . الحادي والثلاثون أنها عند نزول الإمام من المنبر رواه ابن أبي شبة وحميد بن زنجويه وابن جرير وابن المنذر بإسناد صحيح إلى أبي إسحق عن أبي بردة قوله ، وحكاة الغزالي قولاً بلفظ : إذا قام الناس إلى الصلاة . الثاني والثلاثون حين تمام الصلاة حتى يقوم الإمام في مقامه حكاة ابن المنذر عن الحسن أيضا ، وروى الطبراني من حديث ميمونة بنت سعد نحوه مرفوعا بإسناد ضعيف ، الثالث والثلاثون من إقامة الصف إلى تمام الصلاة رواه الترمذي وابن ماجه من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعا وفيه : قالوا آية ساعة يا رسول الله ؟ قال : حين تمام الصلاة إلى الانصراف منها ، وقد ضعف كثير رواية كثير ، ورواه البيهقي في الشعب من هذا الوجه بلفظ ما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن تنقضي الصلاة ورواه ابن أبي شبة من طريق مفيرة عن واصل الأحمد بن أبي بردة قوله ، وإسناده قوى إليه ، وفيه أن ابن عمر استحس ذلك منه وبرك عليه ومسح على رأسه ، وروى ابن جرير وسعيد بن منصور عن ابن سيرين نحوه . الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي ﷺ يصلي فيها الجمعة رواه ابن عساكر بإسناد صحيح عن ابن سيرين ، وهذا يغير الذي قبله من جهة إطلاق ذلك وتقييد هذا ، وكأنه أخذ من جهة أن صلاة الجمعة أفضل صلوات ذلك اليوم ، وأن الوقت الذي كان يصلي فيه النبي ﷺ أفضل الاوقات ، وأن جميع ما تقدم من الأذان والخطبة وغيرها وسائل وصلاة الجمعة هي المقصودة بالذات ، ويؤيده ورود الأمر في القرآن بتكثير الذكر حال الصلاة كما ورد الأمر بتكثير الذكر حال القتال وذلك في قوله تعالى ﴿ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُرُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلَحُونَ ﴾ وفي قوله ﴿ إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ - إِلَى أَنْ خُتِمَ الْآيَةُ بِقَوْلِهِ - وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلَحُونَ ﴾ وليس المراد إيقاع الذكر بعد الانتشار وإن عطف عليه ، وإنما المراد تكثير الذكر المشار إليه أول الآية (١) والله أعلم . الخامس والثلاثون من صلاة العصر إلى غروب الشمس رواه ابن جرير من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس موقوفا ، ومن طريق صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي سعيد مرفوعا بلفظ : فالتسوها بعد العصر ، وذكر ابن عبد البر أن قوله : فالتسوها الخ ، مدرج في الخبر من قول أبي سلمة ، ورواه ابن منده من هذا الوجه وزاد : أغفل ما يكون الناس ، ورواه أبو نعيم في الحلية من طريق الشيباني عن عون بن عبد الله بن عتبة عن أخيه عبيد الله

كقول ابن عباس ، ورواه الترمذى من طريق موسى بن وردان عن أنس مرفوعا بلفظ : بعد العصر إلى غيوبة الشمس ، وإسناده ضعيف . السادس والثلاثون في صلاة العصر رَوَاهُ عبد الرزاق عن عمر بن ذر عن يحيى بن إسحق ابن أبي طلحة عن النبي ﷺ مرسلا وفيه قصة . السابع والثلاثون بعد العصر إلى آخر وقت الاختيار حكاه الغزالي في الاحياء . الثامن والثلاثون بعد العصر كما تقدم عن أبي سعيد مطلقا ، ورواه ابن عساكر من طريق محمد بن سلمة الانصارى عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعا بلفظ : وهى بعد العصر ، ورواه ابن المنذر عن مجاهد مثله ، ورواه ابن جريج ^(١) من طريق إبراهيم بن ميسرة عن رجل أرسله عمرو بن أويس إلى أبي هريرة فذكر مثله قال : وسمعت عن الحكم عن ابن عباس مثله ، ورواه أبو بكر المروذى من طريق الثوري وشعبة جميعا عن يونس ابن خباب قال الثوري : عن عطاء ، وقال شعبة : عن أبيه عن أبي هريرة مثله ، وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن ابن طارس عن أبيه أنه كان يتحراها بعد العصر ، وعن ابن جريج عن بعض أهل العلم قال : لا أعلمه إلا عن ابن عباس مثله ، فقيل له : لا صلاة بعد العصر ، فقال : بلى ، لكن من كان في مصلا لم يقم منه فهو في صلاة . التاسع والثلاثون من وسط النهار إلى قرب آخر النهار كما تقدم أول الباب عن سلمة بن علقمة . الاربعون من حين تصفر الشمس إلى أن تغيب رَوَاهُ عبد الرزاق عن ابن جريج عن إسماعيل بن كيسان عن طارس قوله ، وهو قريب من الذى بعده . الحادى والاربعون آخر ساعة بعد العصر رَوَاهُ أبو داود والنسائي والحاكم باسناد حسن عن أبي سلمة عن جابر مرفوعا وفي أوله : ان النهار اثنتا عشرة ساعة ، ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام قوله ، وفيه منظر أبي هريرة له في ذلك واحتجاج عبد الله بن سلام بأن منتظر الصلاة في صلاة ، وروى ابن جرير ^(٢) من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا مثله ولم يذكر عبد الله بن سلام قوله ولا النصفة ، ومن طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبي هريرة عن كعب الاحبار قوله ، وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني موسى ابن عقبة أنه سمع أبا سلمة يقول : حدثنا عبد الله بن عامر فذكر مثله ، وروى البزار وابن جرير من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام مثله ، وروى ابن أبي خيثمة من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأبي سعيد فذكر الحديث وفيه : قال أبو سلمة فقلت عبد الله بن سلام فذكرت له ذلك فلم يعرض بذكر النبي ﷺ بل قال : النهار اثنتا عشرة ساعة ، وانها لى آخر ساعة من النهار . وابن خزيمة من طريق أبي النضر عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال : قلت - ورسول الله ﷺ جالس - انا لنجد في كتاب الله أن في الجمعة ساعة ، فقال رسول الله ﷺ : أو بعض ساعة ، قلت : نعم أو بعض ساعة الحديث ، وفيه : قلت أى ساعة ؟ فذكره . وهذا يحتمل أن يكون القائل : قلت : عبد الله بن سلام فيكون مرفوعا ، ويحتمل أن يكون أبا سلمة فيكون موقوفا وهو الأرجح لتصرُّحه في رواية يحيى بن أبي كثير بأن عبد الله بن سلام لم يذكر النبي ﷺ في الجواب . الثاني والاربعون من حين يغيب نصف قرص الشمس ، أو من حين تدل الشمس للغروب إلى أن يتكامل غروبها رَوَاهُ الطبراني في الاوسط والدارقطني في العلل والبيهقي في الشعب وفضائل الاوقات من طريق زيد بن علي

ابن الحسين بن علي حدثني مرجانة مولاة فاطمة بنت رسول الله ﷺ قالت : حدثني فاطمة عليها السلام عن أبيها فذكر الحديث ، وفيه : قلت للنبي ﷺ أى ساعة هي ؟ قال : إذا تدل نصف الشمس للغروب . فكانت فاطمة إذا كان يوم الجمعة أرسلت غلاما لها يقال له زيد ينظر لها الشمس فإذا أخبرها أنها تدل للغروب أقبلت على الدعاء إلى أن تغيب ، في إسناده اختلاف على زيد بن علي ، وفي بعض روايته من لا يعرف حاله . وقد أخرج إسماعيل بن راهويه في مسنده من طريق سعيد بن راشد عن زيد بن علي عن عن فاطمة لم يذكر مرجانة وقال فيه : إذا تدلت الشمس للغروب وقال فيه : تقول لغلالم يقال له أريد : اصعد على الطراب . فإذا تدلت الشمس للغروب فأخبرني ، والباقي نحوه وفي آخره : ثم تصلي يعني المغرب . فهذا جميع ما اتصل إلى من الأقوال في ساعة الجمعة مع ذكر أدلتها وبيان حالها في الصحة والضعف والرفع والوقف والإشارة إلى مأخذ بعضها ، وليست كلها متفارة من كل جهة بل كثير منها يمكن أن يتحد مع غيره . ثم ظفرت بعد كتابة هذا بقول زائد على ما تقدم وهو غير منقول ، استنبطه صاحبنا العلامة الحافظ شمس الدين الجزري وأذن لي في روايته عنه في كتابه المسمى « الحصن الحصين » في الادعية لما ذكر الاختلاف في ساعة الجمعة واقتصر على ثمانية أقوال بما تقدم ثم قال ما نصه : والذي اعتقده أنها وقت قراءة الإمام الفاتحة في صلاة الجمعة إلى أن يقول آمين ، جمعا بين الأحاديث التي صحت . كذا قال ، ويخشد فيه أنه يغتفر على الداعي حينئذ الإنصات لقراءة الإمام ، فليتأمل . قال الزين بن المنير : يحسن جمع الأقوال ، وكان قد ذكر مما تقدم عشرة أقوال تبعا لابن بطال . قال : فتكون ساعة الإجابة واحدة منها لا يعبأ ، فيصادفها من اجتهد في الدعاء في جميعها والله المستعان . وليس المراد من أكثرها أنه يستوعب جميع الوقت الذي عين ، بل المعنى أنها تكون في أثنائه لقوله فيها مضى « يقللها » وقوله « وهي ساعة خفيفة » . وفائدة ذكر الوقت أنها تتنقل فيه فيكون ابتداء مظنها ابتداء الخطبة مثلا وانتهاءه انتهاء الصلاة . وكان كثيرا من القائلين عين ما اتفق له وقوعها فيه من ساعة في أثنائها . وقت من الأوقات المذكورة . فهذا التقرير يقل الانتشار جدا . ولا شك أن أرجح الأقوال المذكورة حديث أبي موسى وحديث عبد الله بن سلام كما تقدم . قال المحب الطبري : أصح الأحاديث فيها حديث أبي موسى ، وأشهر الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام هـ . وما عداهما إما موافق لهما أو لأحدهما أو ضعيف الإسناد أو موقوف استند قائله إلى اجتهاد دون توقيف ، ولا يعارضهما حديث أبي سعيد في كونه ﷺ أنسبها بعد أن علمنا لاحتمال أن يكونا سمعا ذلك منه قبل أن أنسى . أشار إلى ذلك السبكي وغيره . وقد اختلف السلف في أيهما أرجح ، فروى البيهقي من طريق أبي الفضل أحمد بن سلة التيسابوري أن مسلما قال : حديث أبي موسى أجود شيء في هذا الباب وأصح ، وبذلك قال البيهقي وابن العزبي وجماعة . وقال القرطبي : هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره . وقال النووي : هو الصحيح ، بل الصواب . وجزم في الروضة بأنه الصواب ، ورجحه أيضا بكونه مرفوعا صريحا وفي أحد الصحيحين . وذهب آخرون إلى ترجيح قول عبد الله بن سلام لحكي الترمذي عن أحد أنه قال : أكثر الأحاديث على ذلك . وقال ابن عبد البر : أنه أثبت شيء في هذا الباب . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلة بن عبد الرحمن أن ناسا من الصحابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة ثم اختلفوا فلم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة . ورجحه كثير من الأئمة أيضا كاحمد وإسماعيل ومن المالكية الطرطوشي ، وحكي العلاني أن شيخه ابن الزملاكاني شيخ الشافعية في وقته كان يختاره ويحكيه عن نص الشافعي . وأجابوا عن كونه ليس في أحد الصحيحين

بأن الترجيع بما في الصحيحين أو أخذهما إنما هو حيث لا يكون مما انتقده الحفاظ ، كحديث أبي موسى هذا فإنه أعل بالانتطاع والاضطراب : أما الانتطاع فلأن عزيمة بن بكير لم يسمع من أبيه قاله أحد عن حماد بن خالد عن عزيمة نفسه ، وكذا قال سعيد بن أبي مريم عن موسى بن سلة عن عزيمة وزاد : إنما هي كتب كانت عندنا . وقال حلي بن الديني : لم أسمع أحدا من أهل المدينة يقول عن عزيمة إنه قال في شيء من حديثه سمعت أبي ، ولا يقال مسلم يكتبني في المنعن بامكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا ، لأننا نقول : وجود التصريح عن عزيمة بأنه لم يسمع من أبيه كاف في دعوى الانقطاع . وأما اضطراب فقد رواه أبو إسحق وواصل الأحمد ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبي بردة من قوله ، وهؤلاء من أهل الكوفة وأبو بردة كوفي فهم أعلم بحديثه من بكير المدني ، وهم عدد وهو واحد . وأيضاً فلو كان عند أبي بردة مرفوعاً لم يفت فيه برأيه بخلاف المرفوع ، ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب ، وسلك صاحب الهدى مسلماً آخر فاختار أن ساعة الإجابة منحصرة في أحد الوقتين المذكورين ، وأن أحدهما لا يعارض الآخر لاحتمال أن يكون عليه السلام دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر ، وهذا كقول ابن عبد البر : الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين . وسبق إلى نحو ذلك الإمام أحمد ، وهو أولى في طريق الجمع . وقال ابن المنير في الحاشية : إذا علم أن فائدة الإجماع لهذه الساعة واليلة القدر بمقتضى الدعاء على الإكثار من الصلاة والدعاء ، ولو بين لانسكل الناس على ذلك وتركوا ما عداها ، فالعجب بعد ذلك من يجتهد في طلب تحديدها . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم فعلى يوم الجمعة لا يختصه بساعة الإجابة ، وفي مسلم أنه خير يوم طلعت عليه الشمس . وفيه فضل الدعاء واستحباب الإكثار منه ، واستدل به على بقاء الإجماع بعد النبي عليه السلام وتمقب بأن الاختلاف في بقاء الإجماع في الأحكام الشرعية لا في الأمور الوجودية كوقت الساعة ، فهذا الاختلاف في إجماله ، والحكم الشرعي المتعلق بساعة الجمعة ويلة القدر - وهو تحصيل الأفضلية - يمكن الوصول اليه والعمل بمقتضاه باستحباب اليوم أو اليلة ، فلم يبق في الحكم الشرعي إجماع والله أعلم . فإن قيل : ظاهر الحديث حصول الإجابة لكل داع بالشرط المتقدم ، مع أن الزمان يختلف باختلاف البلاد والمصل فيقدم بعض على بعض ، وساعة الإجابة متعلقة بالوقت ، فكيف تتفق مع الاختلاف ؟ أجيب باحتمال أن تكون ساعة الإجابة متعلقة بفعل كل مصل ، كما قيل نظيره في ساعة الكراهة ، ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وإن كانت هي خفيفة ، ويحتمل أن يكون عبر عن الوقت بالفعل فيكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة ونحو ذلك . والله أعلم

٣٨ - باب إذا قرأ الناس عن الإمام في صلاة الجمعة فصلاة الإمام وقصير بقي جائزة

٩٣٦ - **حدثنا** معاوية بن عمرو قال **حدثنا** زائدة عن حصين عن سالم بن أبي الجعد قال **حدثنا** جابر بن عبد الله قال : بينا نحن نصل مع النبي عليه السلام إذ أقبلت عير تحمل طاماً ، فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي عليه السلام إلا اثنا عشر رجلاً . فبرزت هذه الآية ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾

[الحديث ٩٣٦ - أطرافه في : ٧٠٨ ، ٧٠٦ ، ٤٨٩]

قوله (باب إذا قرأ الناس عن الإمام في صلاة الجمعة الخ) ظاهر الترجمة أن استمرار الجماعة الذين تتعمد بهم الجمعة إلى تمامها ليس بشرط في صحتها ، بل الشرط أن يبق منهم بقية ما . ولم يتعرض البخاري لعدد من يقوم بهم

الجمعة لأنه لم يثبت منه شيء على شرطه ، وجملة ما للعلاء فيه خمسة عشر قولاً : أحدها نصح من الواحد ، نقله ابن حزم . الثاني اثنان كالجماعة ، وهو قول التيمي وأهل الظاهر والحسن بن حي . الثالث اثنان مع الامام ، عند أبي يوسف ومحمد . الرابع ثلاثة معه ، عند أبي حنيفة . الخامس سبعة ، عند عكرمة . السادس تسعة ، عند ربيعة . السابع اثنا عشر منه في رواية . الثامن مثله غير الامام عند إسحق . التاسع عشرون في رواية ابن حبيب عن مالك . العاشر ثلاثون كذلك . الحادي عشر أربعون بالامام عند الشافعي . الثاني عشر غير الامام عنه وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة . الثالث عشر غصون عن أحد في رواية وحكى عن عمر بن عبد العزيز . الرابع عشر ثمانون حكاه المازري الخامس عشر جمع كثير بغير قيد . ولعل هذا الاخير أرجحها من حيث الدليل ، ويمكن أن يزداد العدد باعتبار زيادة شرط كالدكورة والحرية والبلوغ والإقامة والاستيطان فيكمل بذلك عشرون قولاً . قوله (جائزة) في رواية الأصملي دامة . . قوله (عن حصين) هو ابن عبد الرحمن الواسطي ومدار هذا الحديث في الصحيحين عليه ، وقد رواه تارة عن سالم بن أبي الجعد وحده كما هنا وهي رواية أكثر أصحابه ، وتارة عن أبي سفيان طلحة بن نافع وحده وهي رواية قيس بن الربيع وإسرائيل عند ابن مردويه ، وتارة جمع بينهما عن جابر وهي رواية خالد بن عبد الله عند المصنف في التفسير وعند مسلم ، وكذا رواية هشيم عنده أيضاً . قوله (بينما نحن نصل) في رواية خالد المذكورة عند أبي نعيم في المستخرج . بينما نحن مع رسول الله ﷺ في الصلاة ، وهذا ظاهر في أن انقضائهم وقع بعد دخولهم في الصلاة ، لكن وقع عند مسلم من رواية عبد الله بن إدريس عن حصين « ورسول الله ﷺ يحطب ، وله في رواية هشيم . بينما النبي ﷺ قائم - زاد أبو عوانة في صحيحه والترمذي والدارقطني من طريقه - يحطب ، ومثله لأبي عوانة من طريق عباد بن العوام ، ولعبد بن حميد من طريق سليمان بن كثير كلابا عن حصين ، وكذا وقع في رواية قيس بن الربيع وإسرائيل ، ومثله في حديث ابن عباس عند البزار ، وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط وفي مرسل قتادة عند الطبراني (١) وغيره . فعل هذا فقوله « نصل » أي نتظر الصلاة . وقوله « في الصلاة » أي في الخطبة مثلاً وهو من تسمية الشيء بما قابله ، فهذا يجمع بين الروایتين ، ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام في الخطبة بالآية المذكورة كما أخرجه ابن ماجه بإسناد صحيح ، وكذا استدلل به كعب بن جحمة في صحيح مسلم ، وحمل ابن الجوزي قوله « يحطب قائماً » على أنه خبر آخر غير خبر كونهم كانوا معه في الصلاة فقال : التقدير صلينا مع رسول الله ﷺ وكان يحطب قائماً الحديث ، ولا يخفى تكلفه . قوله (إذ أقبلت عير) بكسر الميملة هي الابل التي تحمل التجارة طعاماً كانت أو غيره ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها . ونقل ابن عبد الحق في جمعه أن البخاري لم يخرج قوله إذ أقبلت عير تحمل طعاماً وهو ذمول منه ، نعم سقط ذلك في التفسير وثبت هنا وفي أوائل البيوع وزاد فيه أنها أقبلت من الشام ، ومثله لمسلم من طريق جرير عن حصين ، ووقع عند الطبري من طريق السدي عن أبي مالك ومرة قريباً أن الذي قدم بها من الشام دحية بن خليفة الكلبي ، ونحوه في حديث ابن عباس عند البزار ، ولابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس « جاءت عير لعبد الرحمن بن عوف ، وجمع بين الروایتين بأن التجارة كانت لعبد الرحمن بن عوف وكان دحية السفير فيها أو كان مقارناً . ووقع في رواية ابن وهب عن الليث أنها كانت لوبرة الكلبي ، ويجمع بأنه كان رفيق دحية . قوله (فالتفتوا إليها) في رواية ابن فضال في البيوع

(١) في المخطوطة « الطبري »

« فاقض الناس ، وهو موافق لفظ القرآن وذال عسى أن المراد بالالتفات الانصراف ، وفيه رد على من حل الالتفات على ظاهره فقال : لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وقطعها ، وإنما يفهم منه التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم ، وأما هيئة الصلاة المجزئة فباقية . ثم هو مبنى على أن الانقضاء وقع في الصلاة ، وقد ترجع فيما مضى أنه إنما كان في الخطبة ، فلو كان كما قيل لما وقع هذا الانكسار الشديد ، فإن الالتفات فيها لا ينافي الاستماع ، وقد غفل قائله عن بقية ألفاظ الخبر . وفي قوله « فالتفتوا » الحديث التفات ، لأن السياق يقتضى أن يقول فالتفتنا ، وكأن الحكمة في عدول جابر عن ذلك أنه هو لم يكن ممن التفت كما سيأتي . قوله (الا اثني عشر) قال الكرماني ليس هذا الاستثناء مفرغا فيجب رفعه ، بل هو من ضمير بقى الذي يعود إلى المصلّي فيجوز فيه الرفع والنصب ، قال : وقد ثبت الرفع في بعض الروايات ١ هـ . ووقع في تفسير الطبري وابن أبي حاتم بإسناد صحيح إلى أبي قتادة قال « قال لهم رسول الله ﷺ : كم أنتم ؟ فعدوا أنفسهم ، فإذا هم اثنا عشر رجلا وامرأة ، وفي تفسير إسماعيل بن أبي زياد الشامي « وامرأتان ، ولابن مردويه من حديث ابن عباس « وسبع نسوة ، لكن إسناده ضعيف . واتفقت هذه الروايات كلها على اثني عشر رجلا إلا ما رواه علي بن عاصم عن حصين بالاسناد المذكور فقال « إلا أربعين رجلا ، أخرجه الدارقطني وقال : تفرد به علي بن عاصم وهو ضعيف الحفظ ، وغالطه أصحاب حصين كلهم . وأما تسميتهم فوقع في رواية خالد الطحان عند مسلم أن جابرا قال « أنا فيهم » ، وله في رواية هشيم « فيهم أبو بكر وعمر » ، وفي الترمذي أن هذه الزيادة في رواية حصين عن أبي سفيان دون سالم ، وله شاهد عند عبد بن حميد عن الحسن مرسلًا ورجال إسناده ثقات ، وفي تفسير إسماعيل بن أبي زياد الشامي « أن سالما مولى أبي حذيفة منهم » وروى العقيلي عن ابن عباس « أن منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأناسا من الانصار » وحكى السبيل أن أسد بن عمرو روى بسند منقطع « أن الاثني عشر هم العشرة المبشرة وبلال وابن مسعود ، قال وفي رواية « عمار » بدل ابن مسعود ١ هـ ورواية العقيلي أقوى وأشبه بالصواب ، ثم وجدت رواية أسد بن عمرو عند العقيلي بسند متصل لا كما قال السبيل انه منقطع أخرجه من رواية أسد عن حصين عن سالم . قوله (فنزلت هذه الآية) ظاهر في أنها نزلت بسبب قدوم العمير المذكورة ، والمراد باللهو على هذا ما ينشأ من رؤية القادمين وما معهم . ووقع عند الشافعي من طريق جعفر ابن محمد عن أبيه مرسلًا « كان النبي ﷺ يحطّ يوم الجمعة ، وكانت لهم سوق كانت بنسو سليم يجلبون إليها الخيل والإبل والسمن ، فقدموا فخرج إليهم الناس وتركوه ، وكان لهم لحو يضربونه فنزلت ، ووصله أبو عوانة في صحيحه والطبري بذكر جابر فيه ، أنهم كانوا إذا نكحوا تضرب الجوارى بالمزامير فيشتد الناس إليهم ويدعون رسول الله ﷺ قائما فنزلت هذه الآية » وفي مرسل مجاهد عن عبد بن حميد « كان رجال يقرءون إلى نواضحهم ، وإلى السفر يقدمون يبتغون التجارة ، ولهم ، فنزلت ، ولا بعد في أن تنزل في الأمرين معا وأكثر ، وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى مع تفسير الآية المذكورة في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى . والنكتة في قوله (انقضوا بها) دون قوله إليهما أو إليه أن الله لم يكن مقصودا لذاته وإنما كان تبعا للتجارة ، أو حذف لدلالة أحدهما على الآخر . وقال الزجاج : أعيد الضمير إلى المعنى ، أى انقضوا إلى الرؤية أى إيروا ما سمعوه . (فائدة) : ذكر الحيدى في الجمع أن أبا مسعود الدمشقي ذكر في آخر هذا الحديث أنه ﷺ قال « لو تابعتهم حتى لم يبق منكم أحد لسال بكم الوادى نارا ، قال : وهذا لم أجده في السكتين ولا في مستخرجي الإسماعيل والبرقاني ، قال : وهي فائدة من أبي مسعود ،

ولعلنا نجمعها بالأسناد فيما بعد انتهى . ولم أر هذه الزيادة في الأطراف لأبي مسعود ولا هي في شيء من طرق حديث جابر المذكورة ، وإنما وقعت في مرسل الحسن وقتادة المتقدم ذكرهما ، وكذا في حديث ابن عباس عند ابن مردويه وفي حديث أنس عند إسماعيل بن أبي زياد وسنده ساقط . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الخطبة تكون عن قيام كما تقدم ، وأنها مشترطة في الجمعة حكاه القرطبي واستبعده ، وأن البيع وقت الجمعة ينقصد ترجم عليه سعيد بن منصور ، وكأنه أخذ من كونه عليه السلام لم يأمرهم بفسخ ما تباعوا فيه من العير المذكورة ولا يفتي ما فيه . وفيه كراهية ترك سماح الخطبة بعد الشروع فيها ، واستدل به على جواز انعقاد الجمعة باثني عشر نفسا وهو قول ربيعة ، ويحیی . أيضا على قول مالك ، ووجه الدلالة منه أن العدد المعتبر في الابتداء يعتبر في الدوام فلما لم تبطل الجمعة بانقضاء الزائد على الاثنی عشر دل على أنه كاف . وتعقب بأنه يحتمل أنه تمادى حتى عاذا أو عاد من تجزئ بهم ، إذ لم يرد في الخبر أنه أتم الصلاة . ويحتمل أيضا أن يكون أنما ظهرا ، وأيضا فقد فرق كثير من العلماء بين الابتداء والدوام في هذا فقيل : إذا انقضت لم يضر ما طرأ بعد ذلك ولو بقي الإمام وحده . وقيل : يشترط بقاء واحد معه ، وقيل اثنين ، وقيل يفرق بين ما إذا انقضوا بعد تمام الركعة الأولى فلا يضر بخلاف ما قبل ذلك ، وإلى ظاهر هذا الحديث صار إسحق بن راهويه فقال : إذا تفرقوا بعد الانقضاء فيشترط بقاء اثني عشر رجلا . وتعقب بانها واقعة عين لا صوم فيها ، وقد تقدم أن ظاهر ترجمة البخاري تقتضي أن لا يفتقد الجمع الذي يبق مع الإمام بعدد معين ، وتقدم ترجيح كون الانقضاء وقع في الخطبة لا في الصلاة ، وهو اللائق بالصحابة تحسینا لظن بهم ، وعلى تقدير أن يكون في الصلاة حل على أن ذلك وقع قبل النهي كآية (لا تبطلوا أعمالكم) ، وقبل النهي عن الفعل الكثير في الصلاة . وقول المصنف في الترجمة ، فصلاة الإمام ومن بقي جائزة ، يؤخذ منه أنه يرى أن الجميع لو انقضوا في الركعة الأولى ولم يبق إلا الإمام وحده أنه لا تصح له الجمعة ، وهو كذلك عند الجمهور كما تقدم قريبا . وقيل تصح إن بقى واحد ، وقيل إن بقى اثنان ، وقيل ثلاثة ، وقيل إن كان صلى بهم الركعة الأولى صحت لمن بقي ، وقيل يتمها ظهرا مطلقا . وهذا الخلاف كله أقوال مخرجة في مذهب الشافعي إلا الأخير فهو قوله في الجديد ، وإن ثبت قول مقاتل بن حبان الذي أخرجه أبو داود في المراسيل أن الصلاة كانت حينئذ قبل الخطبة زال الاشكال ، لكنه مع شذوذه معضل . وقد استشكل الأصملي حديث الباب فقال : إن الله تعالى قد وصف أصحاب محمد عليه السلام بأنهم (لا تلبسهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) ثم أجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث كان قبل نزول الآية انتهى . وهذا الذي يمتنع المصير إليه مع أنه ليس في آية النور التصريح بنزولها في الصحابة ، وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم لهم نهى عن ذلك ، فلما نزلت آية الجمعة وفهموا منها ذلك اجتنبوه فوصفوا بعد ذلك بما في آية النور . والله أعلم

٣٩ - باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها

٩٣٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبيد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعداه ركعتين ، وبعد المغرب ركعتين في بيته ، وبعد العشاء ركعتين . وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين »

[الحديث ٩٣٧ - أطرافه في ١١٦٥ ، ١١٧٢ ، ١١٨٠]

قوله (باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها) أورد فيه حديث ابن عمر في التطوع بالرواتب وفيه « وكان لا يصلى بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلى ركعتين ، ولم يذكر شيئاً في الصلاة قبلها . قال ابن المنير في الحاشية : كأنه يقول الأصل استواء الظهر والجمعة حتى يدل دليل على خلافه ، لأن الجمعة بذل الظهر . قال : وكانت عنايته بحكم الصلاة بعدها أكثر ، ولذلك قدمه في الترجمة على خلاف العادة في تقديم القبل على البعد انتهى . وجهه العناية المذكورة ورود الخبر في البعد صريحاً دون القبل . وقال ابن بطلال : إنما أعاد ابن عمر ذكر الجمعة بعد الظهر من أجل أنه عليه السلام كان يصلى سنة الجمعة في بيته بخلاف الظهر ، قال : والحكمة فيه أن الجمعة لما كانت بذل الظهر واقتصر فيها على ركعتين ترك التنفل بعدها في المسجد خشية أن يظن أنها التي حذفت انتهى . وعلى هذا فينبغي أن لا يتنفل قبلها ركعتين متصلتين بها في المسجد لهذا المعنى . وقال ابن التين : لم يقع ذكر الصلاة قبل الجمعة في هذا الحديث ، فلعل البخارى أراد إثباتها قياساً على الظهر انتهى . وقواء الزين بن المنير بأنه قصد التسوية بين الجمعة والظهر في حكم التنفل كما قصد التسوية بين الإمام والمأموم في الحكم ، وذلك يقتضى أن النافلة لهما سواء انتهى . والذي يظهر أن البخارى أشار إلى ما وقع في بعض طرق حديث الباب ، وهو ما رواه أبو داود وابن حبان من طريق أيوب عن نافع قال « كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلى بعدها ركعتين في بيته ويحدث أن رسول الله عليه السلام كان يفعل ذلك ، احتج به النووي في الخلاصة على إثبات سنة الجمعة التي قبلها ، وتعقب بأن قوله « وكان يفعل ذلك ، عائد على قوله « ويصلى بعد الجمعة ركعتين في بيته » ويدل عليه رواية الليث عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى الجمعة انصرف فمسجد مجذبتين في بيته ثم قال « كان رسول الله عليه السلام يصنع ذلك ، أخرجه مسلم . وأما قوله « كان يطيل الصلاة قبل الجمعة » فإن كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعاً لانه عليه السلام كان يخرج إذا زالت الشمس فيتنفل بالخطبة ثم بصلاة الجمعة ، وإن كان المراد قبل دخول الوقت فذلك مطلق نافلة لا صلاة راتبة فلا حجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها بل هو تنفل مطلق ، وقد ورد الترغيب فيه كما تقدم في حديث سليمان وغيره حيث قال فيه « ثم صلى ما كتب له » . وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث أخرى ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البزار بلفظ « كان يصلى قبل الجمعة ركعتين وبعدها أربعة » وفي إسناده ضعف ، وعن علي بن عثمان رواه الأثرم والطبراني في الأوسط بلفظ « كان يصلى قبل الجمعة أربعة وبعدها أربعة » وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخارى وغيره ، وقال الأثرم إنه حديث واه . ومنها عن ابن عباس مثله وزاد « لا يفصل في شيء منهن » أخرجه ابن ماجه بسند واه ، قال النووي في الخلاصة : إنه حديث باطل . وعن ابن مسعود عند الطبراني أيضاً مثله وفي إسناده ضعف وانقطاع . ورواه عبد الرزاق عن ابن مسعود موقوفاً وهو العوالب . وروى ابن سعد عن صفية زوج النبي عليه السلام موقوفاً نحو حديث أبي هريرة ، وقد تقدم في أثناء الكلام على حديث جابر في قصة سليل قبل سبعة أبواب قول من قال : إن المراد بالركعتين اللتين أمرهما النبي عليه السلام سنة الجمعة ، والجواب عنه ، وقد تقدم نقل المذاهب في كراهة التطوع نصف النهار ومن استثنى يوم الجمعة دون بقية الأيام في « باب من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر » في أواخر المواقيت . وأقوى ما يتمسك به في مشروعية ركعتين قبل الجمعة عموم ما صححه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعاً « ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان » ومثله حديث عبد الله بن مغفل الماضي في وقت المغرب بين كل أذانين صلاة ، وسيأتى الكلام على بقية حديث ابن عمر في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى

٤٠ - **باب قول الله تعالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾**

٩٣٨ - **حَرْش بن سعيد بن أبي مرزوق** قال حدثنا **أبو غسان** قال حدثني **أبو حازم** عن **سهل** قال « كانت فينا امرأة تجمل على أرباء في مزرعة لما سلقا ، فكانت إذا كان يوم جمعة تنزع أصول السلق فتجعله في قدر ثم تجمل عليه قبضة من شعير تطحنها فتكون أصول السلق عرقه . وكنا ننصرف من صلاة الجمعة فلسلم عليها ، فتقرب ذلك الطعام إلينا فنلقه ، وكنا نتقن يوم الجمعة لطعامها ذلك »

[الحديث ٩٣٨ - أطرافه في : ٩٢٩ ، ٩٤١ ، ٩٣٤ ، ٥٤٠ ، ٦٢٤ ، ٦٢٣]

٩٣٩ - **حَرْش بن عبد الله بن مسلة** قال حدثنا **ابن حازم** عن **أبيه** عن **سهل** بهذا وقال « ما كنا نقبل ولا نتقن إلا بعد الجمعة »

قوله (باب قول الله عز وجل ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ ﴾ الآية) أورد فيه حديث **سهل بن سعد** في قصة المرأة التي كانت تطعمهم بعد الجمعة ، فقبل أراد بذلك بيان أن الأمر في قوله (فانتشروا - وابتغوا) للإباحة لا للوجوب ، لأن انصرفهم إنما كان للغداء ثم للثالثة عوضا مما فاتهم من ذلك في وقته المتعاد لاستغاثهم بالأناب للجمعة ثم بحضورها وهم من زعم أن الصارف للأمر عن الوجوب هنا كونه ورد بعد الحظر لأن ذلك لا يستلزم عدم الوجوب بل الإجماع هو الدال على أن الأمر المذكور للإباحة ، وقد جنح **الداودي** إلى أنه على الوجوب في حق من يقدر على الكسب ، وهو قول شاذ قل عن بعض الظاهريه . وقيل هو في حق من لا شيء عنده ذلك اليوم فأمر بالطلب بأي صورة اتفقت ليفرح عياله ذلك اليوم لأنه يوم عيد ، والذي يرجح أن قوله (انتشروا - وابتغوا) إشارة إلى استدراك ما فاتكم من الذي انقضتكم اليه فتتحل إلى أنها قضية شرعية ، أي من وقع له في حال خطبة الجمعة وصلاتها زمان يحصل فيه ما يحتاج اليه من أمر دنياه ومعاشه فلا يقطع العبادة لاجله بل يفرغ منها ويذهب حيث يشاء لتحصيل حاجته وبقائه التوفيق . **قوله** (حدثنا أبو غسان) هو محمد بن مطرف المدني ، وأبو حازم هو سلمة بن دينار ، وهم من زعم أنه سلمان مولى عزة صاحب أبي هريرة . **قوله** (كانت فينا امرأة) لم أقف على اسمها . **قوله** (تجمل) في رواية الكشميني تحفل بمهلة بعدها كاف أي تزود ، والأرباء جمع ربيع كأنصبا ونصيب ، والربيع الجدول وقيل الصغير وقيل الساقية الصغيرة وقيل حافات الأحواض ، والمزرعة بفتح الراء وحكى **ابن مالك** جواز تثنيها ، والسيق بكسر المهملة معروف وحكم السكراني أنه وقع هنا سلق بالرفع وتكلف في توجيهه . **قوله** (تطحنها) في رواية المستمل « تطبخها » بتقديم الموحدة بعدها معجمة وكلاهما صحيح . **قوله** (فتكون أصول السلق عرقه) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها كاف ثم هاء ضمير أي عرق الطعام ، والعرق اللحم الذي على العظم ، والمراد أن السلق يقوم مقامه عندهم . وسيأتي في الاطعمة من وجه آخر في آخر الحديث : والله ما فيه شحم ولا ودك ، وفي رواية الكشميني « غرقه » بفتح المعجمة وكسر الراء وبعد الفاف هاء التأنيث ، والمراد أن السلق يفرق في المرقعة لشدة نضجه ، وفي هذا الحديث جواز السلام على النسوة الأجانب ، واستحباب التقرب بالخير ولو بالشيء الحقير ، وبيان ما كان الصعابة عليه من القناعة وشدة العيش والمبادرة إلى الطاعة رضي الله عنهم . **قوله** (بهذا) أي بالحديث الذي

قبله ، وظاهره أن أبا غسان وعبد العزيز بن أبي حازم اشتراكاً في رواية هذا الحديث عن أبي حازم ، وزاد عبد العزيز الزيادة المذكورة وهي قوله « ما كنا نقبل ولا تتعدى إلا بعد الجمعة » وقد رواها أبو غسان مفردة كما في الباب الذي بعده ، لكن ليس فيه ذكر الغداء ، وبين رواية أبي غسان وعبد العزيز تفاوت يأتي بيانه في « باب تسليم الرجل على النساء » من كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . واستدل بهذا الحديث لأحمد على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال وترجم عليه ابن أبي شيبة « باب من كان يقول الجمعة أول النهار » ، وأورد فيه حديث سهل هذا وحديث أنس الذي بعده وعن ابن عمر مثله وعن عمر وعثمان وسعد وابن مسعود مثله من قولهم ، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على أنهم كانوا يصلون الجمعة قبل الزوال ، بل فيه أنهم كانوا يتشاغلون عن الغداء والقائلة بالتهيق للجمعة ثم بالصلاة ، ثم ينصرفون فيتداركون ذلك . بل ادعى الذين بنى المسير أنه يؤخذ منه أن الجمعة تكون بعد الزوال لأن العادة في القائلة أن تكون قبل الزوال فأخبر الصحابي أنهم كانوا يشتغلون بالتهيق للجمعة عن القائلة ويؤخرون القائلة حتى تكون بعد صلاة الجمعة

٤١ - باب القائلة بعد الجمعة

٩٤٠ - **حدثنا محمد بن عتبة الشيباني** قال حدثنا أبو إسحاق الفزاري عن محمد بن حماد قال سمعت أنساً يقول « كنا نُسَكِّرُ إلى الجمعة ثم نقبل »

٩٤١ - **حدثنا سعيد بن أبي مرزوق** قال حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل قال « كنا نصلِّي مع النبي ﷺ الجمعة ، ثم تكون القائلة »

قوله (باب القائلة بعد الجمعة) أورد فيه حديث أنس ، وقد تقدم في « باب وقت الجمعة » وحديث سهل وقد تقدم في الباب الذي قبله والله الموفق . (غاتمة) اشتمل كتاب الجمعة من الأحاديث المرفوعة على تسعة وسبعين حديثاً الموصول منها أربعة وستون حديثاً ، والمعلق والمتابعة خمسة عشر حديثاً ، المكرر منها فيها وفيها مائة وثلاثون حديثاً ، والخالف ثلاث وأربعون حديثاً كلها موصولة ، وافقه مسلم على تخريجها إلا حديث سلمان في الاغتسال والدهن والطيب ، وحديث عمر وأمرأة عمر في النهي عن منع النساء المساجد ، وحديث أنس في صلاة الجمعة حين تميل الشمس ، وحديثه في القائلة بعدها وحديثه « كان إذا اشتد البرد بكر بالصلاة » وحديث أبي عبيس « من اغبرت قدماء » وحديث السائب بن يزيد في النداء يوم الجمعة ، وحديث أنس في الجذع ، وحديث عمرو بن تغلب « إني أكل أقواما » وحديث ابن عباس في الوصية بالانصات ، وحديث سهل بن سعد الأخير في قصة المرأة والقائلة بعد الجمعة . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين أربعة عشر أثراً

١٢ - كتاب الخوف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - باب صلاة الخوف

وقول الله تعالى ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا أَلْسِنَةً أَدْمُومِينَ. وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقِمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ، وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ، فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ، وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ، وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ، وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِنَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ، وَخُذُوا حِذْرَكُمْ، إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿[النساء ١٠١ - ١٠٢]

٩٤٢ - **حديث** أبو اليمان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال: سألتُه هل صلى النبي ﷺ - يعني صلاة الخوف - قال: قال: أخبرني سالم أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال «غزوت مع رسول الله ﷺ قِبَلِ نَجْدٍ، فَوَازَيْنَا الدَّوْءَ فَصَافَقْنَا لَهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لَنَا، فَقَامَتِ طَائِفَةٌ مَعَهُ تُصَلِّي، وَأَقْبَلَتِ طَائِفَةٌ عَلَى الدَّوْءِ، وَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَاجْمَعُوا فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمْ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ»

[الحديث ٩٤٢ - أطرافه في: ٩٤٣، ٩١٣٢، ٤١٣٣، ٤٥٣٥]

قوله (أبواب صلاة الخوف) ثبت لفظ أبواب للاستعمل وأبى الوقت، وفي رواية الأصيلي وكريمة «باب، بالافراد، وسقط للباقيين. **قوله** (وقول الله عز وجل) وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) ثبت سياق الآيتين بلفظهما إلى قوله (مهيئا) في رواية كريمة، واقتصر في رواية الأصيلي على ما هنا وقال: إلى قوله (عذابا مهيئا). وأما أبو ذر فساق الأولى بتامها ومن الثانية إلى قوله (معك) ثم قال إلى قوله (عذابا مهيئا). قال الزين بن المنير: ذكر صلاة الخوف أثر صلاة الجمعة لأنهما من جملة الجنس، لكن خرج كل منهما عن قياس حكم باقي الصلوات، ولما كان خروج الجمعة أخف قدمه تلوا الصلوات الجنس، وعقبه بصلاة الخوف لكثرة المخالفة ولا سيما عند شدة الخوف، وساق الآيتين في هذه الترجمة مشيرا إلى أن خروج صلاة الخوف عن هيئة بقية الصلوات ثبت بالكتاب قولاً وبالسنة فعلاً. انتهى ملخصا. ولما كانت الآيتان قد اشتملتا على مشروعية القصر في صلاة الخوف وعلى كيفية ساقهما معا وآثر تخرج حديث ابن عمر لقوة شبه الكيفية التي ذكرها فيه بالآية. ومعنى قوله تعالى (وإذا ضربتم) أي سافرتهم، ومفهومه أن القصر يختص بالسفر وهو كذلك. وأما

قوله (ان خفتم) ففهمه اختصاص القصر بالخوف أيضا ، وقد سأل يعلى بن أمية الصحابي عمر بن الخطاب عن ذلك فذكر أنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، أخرجه مسلم ، ثبتت النصرة في الأمن ببيان السنة ، واختلاف في صلاة الخوف في الحضرة فمنه ابن الماجشون أخذنا بالمفهوم أيضا وأجازاه الباقون . وأما قوله (وإذا كنت فيهم) فقد أخذ بمفهومه أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه والحسن بن زياد الثوري من أصحابه وإبراهيم بن عليه ، وحكى عن المزني صاحب الشافعي ، واحتج عليهم بإجماع الصحابة على فعل ذلك بعد النبي ﷺ وبقوله ﷺ : صلوا كما رأيتموني أصلي ، فعموم منطوقه مقدم على ذلك المفهوم . وقال ابن العربي وغيره : شرط كونه ﷺ فيهم إنما ورد لبيان الحكم لا لوجوده ، والتقدير بين لهم بفعلك لكونه أوضع من القول . ثم إن الأصل أن كل عذر طرأ على العبادة فهو على التساوي كالقصر ، والكيفية وردت لبيان الحذر من العدو ، وذلك لا يقتضي التخصيص بقوم دون قوم . وقال الزين بن المنير : الشرط إذا خرج مخرج التعليم لا يكون له مفهوم كالخوف في قوله تعالى (أن تقصروا من الصلاة ان خفتم) وقال الطحاوي : كان أبو يوسف قد قال مرة : لا تصل صلاة الخوف بعد رسول الله ﷺ وزعم أن الناس إنما صلوا معه لفضل الصلاة معه ﷺ ، قال : وهذا القول عندنا ليس بشيء ، وقد كان محمد بن شجاع يعيبه ويقول : إن الصلاة خلف النبي ﷺ وإن كانت أفضل من الصلاة مع الناس جميعا إلا أنه يقطعها ما يقطع الصلاة خلف غيره انتهى . وسيأتي سبب النزول وبيان أول صلاة صليت في الخوف في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . قوله (عن الزهري سألت) القائل هو شعيب والمستول هو الزهري وهو القائل : أخبرني سالم ، أي ابن عبد الله بن عمر ، ووقع بخط بعض من نسخ الحديث عن الزهري قال سألته فأنبت قال ظنا أنها حذف خطأ على العادة ، وهو محتمل ، ويكون حذف قائل قال ، لا أن الزهري هو الذي قال ، والمتجه حذفها وتكون الجملة حالية أي أخبرني الزهري حال سؤالي إياه . وقد رواه النسائي من طريق بقية عن شعيب حدثني الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه ، وأخرجه السراج عن محمد بن يحيى عن أبي البنان شيخ البخاري فيه فزاد فيه ونفذه ، سألته هل صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف أم لا ؟ وكيف صلاحها إن كان صلاحها ؟ وفي أي مغازية كان ذلك ، ؟ فافاد بيان المستول عنه وهو صلاة الخوف . قوله (غزوت مع النبي ﷺ قبل نجد) بكسر القاف وقح الموحدة أي جهة نجد ، ونجد كل ما ارتفع من بلاد العرب ، وسيأتي بيان هذه الغزوة في الكلام على غزوة ذات الرقاع من المغازي . قوله (فوازيना) بالزاي أي قابلتنا ، قال صاحب الصحاح : يقال آزيت ، يعني همزة ممدودة لا بالواو . والذي يظهر أن أصله الهمزة فقلبت واوا . قوله (فصافقناهم) في رواية المستمل والرسخى : فصافقناهم ، وقوله : فصلنا ، أي لاجلتنا أو بنا . قوله (ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل) أي فقاموا في مكانهم ، وصرح به في رواية بقية المذكورة ، ولما كان في الموطأ عن نافع عن ابن عمر : ثم استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون ، وسيأتي عند المصنف في التفسير . قوله (ركة) ويحمد يحمدين) زاد عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري : مثل نصف صلاة الصبح ، وفي قوله مثل نصف صلاة الصبح إشارة إلى أن الصلاة المذكورة كانت غير الصبح ، فعلى هذا فهي رباعية ، وسيأتي في المغازي ما يدل على أنها كانت العصر ، وفيه دليل على أن الركة المفضية لا بد فيها من القراءة لكل من الطائفتين خلافا لمن أجاز لثانية ترك القراءة . قوله (فقام كل واحد منهم فركع لنفسه) لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا ، وظاهره أنهم

أتموا لأنفسهم في حالة واحدة ، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب وهو الراجح من حيث المعنى وإلا فيستلزم تخصيص الحراسة المطلوبة ، وإفراد الإمام وحده . ويرجح ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولفظه « ثم سلم فقام هؤلاء أى الطائفة الثانية فقتلوا لأنفسهم ركعة ثم سلوا ، ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فقتلوا لأنفسهم ركعة ثم سلوا ، أ هـ . وظاهره أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الأولى بعدها ، ووقع في الرافعي تبعاً لغيره من كتب الفقه أن في حديث ابن عمر هذا أن الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الأولى فاتموا ركعة ، ثم تأخروا وعادت الطائفة الثانية فاتموا ، ولم تقف على ذلك في شيء من الطرق ، وبهذه الكيفية أخذ الحنفية ، واختار الكيفية التي في حديث ابن مسعود أشبه والأوزاعي ، وهي الموافقة لحديث سهل بن أبي حشمة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد ، واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء الفريقين في العدد ، لكن لابد أن تكون التي تحرس يحصل الثقة بها في ذلك ، والطائفة تطلق على الكثير والتليل حتى على الواحد ، فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لأحدهم أن يعلى بواحد ويحرس واحد ثم يعلى الآخر ، وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة على القول بأقل الجماعة مطلقاً ، لكن قال الشافعي : أكره أن تكون كل طائفة أقل من ثلاثة لأنه أعاد عليهم ضمير الجمع بقوله (أسلحتهم) ذكره النووي في شرح مسلم وغيره ، واستدل به على عظم أمر الجماعة ، بل على ترجيح القول بوجوبها لارتكاب أمور كثيرة لا تنقصر في غيرها ، ولو صلى كل امرئ منفرداً لم يقع الاحتياج إلى معظم ذلك ، وقد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة ، ورجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث ابن عمر على غيرها لقوة الإسناد لموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام إمامه ، وعن أحمد قال : ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أيها فعل المرء جاز ، ومال إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حشمة الآتي في المغازي ، وكذا رجع الشافعي ، ولم يخرّج إسحق شيئاً على شيء ، وبه قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر وسرد ثمانية أوجه ، وكذا ابن حبان في صحيحه وزاد ثاسعاً ، وقال ابن حزم : صح فيها أربعة عشر وجهاً ، وبينها في جزء مفرد . وقال ابن العربي في « القبس » : جاء فيها روايات كثيرة أحصاها ستة عشر رواية مختلفة ، ولم يبينها . وقال النووي نحوه في شرح مسلم ولم يبينها أيضاً ، وقد بينها شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي وزاد وجهاً آخر فصارت سبعة عشر وجهاً ، لكن يمكن أن تتداخل . قال صاحب الهدى : أصولها ست صفات ، وبلغها بعضهم أكثر ، وهؤلاء كلنا رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعل النبي ﷺ ، وإنما هو من اختلاف الرواة أ هـ . وهذا هو المعتمد ، واليه أشار شيخنا بقوله : يمكن تداخلها . وحكى ابن القصار المالكي أن النبي ﷺ صلاها عشر مرات ، وقال ابن العربي : صلاها أربعاً وعشرين مرة ، وقال الخطابي : صلاها النبي ﷺ في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحرى فيها ما هو الأحوط للصلاة والأبلغ للحراسة ، فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى أ هـ . وفي كتب الفقه تفاصيل لها كثيرة وفروع لا يتحمل هذا الشرح بسطها والله المستعان

٢ - باب صلاة الخوف رجالاً وركباً . راجلٌ : قائم

٩٤٣ - حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد القرشي قال حدثني أبي قال حدثنا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر نحوه من قول مجاهد إذا اختلطوا قياماً . وزاد ابن عمر عن النبي ﷺ « وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياماً وركباً »

قوله (باب صلاة الخوف رجلا وركبانا) قيل : مقصوده أن الصلاة لا تسقط عند العجز عن التزول عن الدابة ولا تؤخر عن وقتها ، بل تصل على أى وجه حصلت القدرة عليه بدليل الآية . **قوله** (راجل : قائم) يريد أن قوله «رجلا» جمع راجل والمراد به هنا القائم ، ويطلق على الماشي أيضا وهو المراد في سورة الحج بقوله تعالى (بأتوك رجلا) أى مشاة ، وفي تفسير الطبري يسند صحيح عن مجاهد (فان خفتم رجلا أو ركبانا) إذا وقع الخوف فليصل الرجل على كل جهة قائما أو ركبانا . **قوله** (عن نافع عن ابن عمر نحوه من قول مجاهد إذا اختلطوا قياما ، وزاد ابن عمر عن النبي ﷺ) وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياما وركبانا ، هكذا أورده البخارى مختصرا وأحال على قول مجاهد ، ولم يذكره هنا ولا في موضع آخر من كتابه ، فأشكل الاسر فيه فقال الكرماني : معنا أن نافع روى عن ابن عمر نحوه لما روى مجاهد عن ابن عمر ، المروى المشترك بينهما هو ما إذا اختلطوا قياما ، وزيادة نافع على مجاهد قوله «وان كانوا أكثر من ذلك الخ» قال : ومفهوم كلام ابن بطل أن ابن عمر قال مثل قول مجاهد ، وان قولهما مثلا في الصورتين ، أى في الاختلاط وفي الأكثرية ، وان الذى زاد هو ابن عمر لا نافع اهـ . وما ناسبه لابن بطل بين في كلامه إلا المثلية في الأكثرية فهي مختصة بابن عمر ، وكلام ابن بطل هو الصواب وان كان لم يذكر دليله . والحاصل أنهما حديثان : سرفوع وموقوف ، فالسرفوع من رواية ابن عمر وقد يروى كله أو بعضه موقوفا عليه أيضا ، والموقوف من قول مجاهد لم يروه عن ابن عمر ولا غيره ، ولم أعرف من أين وقع للكرماني أن مجاهدا روى هذا الحديث عن ابن عمر فإنه لا وجود لذلك في شيء من الطرق ، وقد رواه الطبري عن سعيد بن يحيى شيخ البخارى فيه بإسناده المذكور عن ابن عمر قال «إذا اختلطوا» يعنى في القتال «فانما هو الذكر وإشارة الرأس» قال ابن عمر : قال النبي ﷺ «فان كانوا أكثر من ذلك فيصلون قياما وركبانا» ، هكذا اقتصر على حديث ابن عمر ، وأخرجه الإسماعيلي عن الهيثم بن خلف عن سعيد المذكور مثل ماساقه البخارى سواء ، وزاد بعد قوله «اختلطوا» : فانما هو الذكر وإشارة الرأس اهـ . وتبين من هذا أن قوله في البخارى «قياما» الاولى تصحيف من قوله «فانما» وقد ساقه الإسماعيلي من طريق أخرى بين لفظ مجاهد وبين فيها الواسطة بين ابن جريج وبينه ، فأخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير عن مجاهد قال «إذا اختلطوا فانما هو الإشارة بالرأس» قال ابن جريج «حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر بمثل قول مجاهد إذا اختلطوا فانما هو الذكر وإشارة الرأس» ، وزاد عن النبي ﷺ «فان كثروا فليصلوا ركبانا أو قياما على أقدامهم» ، فتبين من هذا سبب التعبير بقوله «نحو قول مجاهد» لأن بين لفظه وبين لفظ ابن عمر مفارقة ، وتبين أيضا أن مجاهدا إنما قاله برأيه لا من روايته عن ابن عمر والله أعلم . وقد أخرج مسلم حديث ابن عمر من طريق سفيان الثوري عن موسى بن عقبة فذكر صلاة الخوف نحو سياق الزهري عن سالم وقال في آخره «قال ابن عمر : فاذا كان خوف أكثر من ذلك فليصل ركبانا أو قائما يومئذ» ، ورواه ابن المنذر من طريق داود بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة موقوفا كله لكن قال في آخره «وأخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يخبر بهذا عن النبي ﷺ» ، فاقصص ذلك رفعه كله . وروى مالك في الموطأ عن نافع كذلك لكن قال في آخره «قال نافع : لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن النبي ﷺ» ، وزاد في آخره «مستقبل القبة أو غير مستقبلها» . وقد أخرجه المصنف من هذا الوجه في تفسير سورة البقرة ، ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا كله بغير شك أخرجه ابن ماجه ولفظه «قال رسول الله ﷺ في صلاة

الخوف : ان يكون الامام يصل بطائفة ، فذكر نحو سياق سالم عن أبيه وقال في آخره ، فان كان خوف أشد من ذلك فرجلا وربكنا ، وإسناده جيد . والحاصل أنه اختلف في قوله ، فان كان خوف أشد من ذلك ، هل هو سرفوع أو موقوف على ابن عمر ، والراجح رفعه . والله أعلم . **قوله** (وان كانوا أكثر من ذلك) أى إن كان العدو ، والمعنى أن الخوف إذا اشتد والعدو إذا كثرتخفيف من الانقسام لذلك لجزت الصلاة حيثئذ بحسب الامكان ، وجزأ ترك مراعاة ما لا يقدر عليه من الأركان ، فينتقل عن القيام إلى الركوع ، وعن الركوع والسجود إلى الإيماء إلى غير ذلك ، وبهذا قال الجمهور ، ولكن قال المالكية : لا يصنعون ذلك حتى يخشى فوات الوقت ، وسيأتى مذهب الاوزاعي في ذلك بعد باب . (تنبيه) : ابن جريج سمع الكثير من نافع ، وقد أدخل في هذا الحديث بينه وبين نافع موسى بن عقبة في هذا التقوية لمن قال إنه أثبت الناس في نافع ، وابن جريج فيه إسناده آخر أخرجه عبد الرزاق عنه عن الزهري عن سالم عن أبيه

٣ - باب يحرس بعضهم بعضاً في صلاة التلّؤف

٩٤٤ - **حدثنا حيوة بن سريح** قال حدثنا محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « قام النبي ﷺ وقام الناس معه فكبر وكبروا معه ، وركع وركع ناس منهم ، ثم سجد وسجدوا معه . ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا وحرسوا إخوانهم ، وأتت الطائفة الأخرى فركعوا وسجدوا معه ، والناس كلهم في صلاة ولكن يحرس بعضهم بعضاً »

قوله (باب يحرس بعضهم بعضاً في الخوف) قال ابن بطال : محل هذه الصورة إذا كان العدو في جهة القبلة فلا يفترون والحالة هذه ، بخلاف الصورة الماضية في حديث ابن عمر . وقال الطحاوى : ليس هذا بخلاف القرآن لجواز أن يكون قوله تعالى (ولأتت طائفة أخرى) إذا كان العدو في غير القبلة ، وذلك ببيانہ ﷺ . ثم بين كيفية الصلاة إذا كان العدو في جهة القبلة والله أعلم . **قوله** (عن الزبيدي) في رواية الاسماعيلى : حدثنا الزبيدي ، ولم أره من حديثه إلا من رواية محمد بن حرب عنه ، وافقه عليه النعمان بن راشد عن الزهري أخرجه البزار وقال : لا نعلم رواه عن الزهري إلا النعمان ، ولا عنه إلا وهيب بن أبي خالد . ورواية الزبيدي ترد عليه . **قوله** (وركع ناس منهم) زاد الكشميني « معه » . **قوله** (ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا معه) في رواية النسائي والاسماعيلى « ثم قام إلى الركعة الثانية فتأخر الذين سجدوا معه » . **قوله** (فركعوا وسجدوا) في روايتهما أيضاً « فركعوا مع النبي ﷺ » . **قوله** (في صلاة) زاد الاسماعيلى « يكبرون » ، ولم يقع في رواية الزهري هذه هل أكلوا الركعة الثانية أم لا ، وقد رواه النسائي من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن شيخه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فزاد في آخره « ولم يقضوا ، وهذا كالصرح في اقتصارهم على ركعة ركعة . وفي الباب عن حذيفة وعن زيد بن ثابت عند أبي داود والنسائي وابن حبان ، وعن جابر عند النسائي ، ويشهد له ما رواه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق مجاهد عن ابن عباس قال « فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة ، وبالاقتصاص في الخوف على ركعة واحد يقول إحدى والثوري ومن تبعهما ، وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد

من التابعين ، ومنهم من قيد ذلك بشدة الخوف ، وسيأتى عن بعضهم فى شدة الخوف أسهل من ذلك . وقال الجمهور : قصر الخوف قصر هيئة لا قصر عدد ، وتأولوا رواية مجاهد هذه على أن المراد به ركعة مع الإمام ، وليس فيه نفي الثانية ، وقالوا : يحتمل أن يكون قوله فى الحديث السابق : لم يقضوا ، أى لم يعيدوا الصلاة بعد الأمن (١) والله أعلم . (فائدة) : لم يقسح فى شيء من الأحاديث المروية فى صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب ، وقد اجمعوا على أنه لا يدخلها قصر ، واختلفوا هل الأولى أن يصلى بالأولى ثمين والثانية واحدة أو العكس

٤ - باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو

وقال الأوزاعي : إِنْ كَانَ تَهْيَأُ الْفَتْحِ وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الصَّلَاةِ صَلُّوا إِيمَاءً كُلُّ امْرِئٍ لِنَفْسِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْإِيمَاءِ أَخْرَوْا الصَّلَاةَ حَتَّى يَنْكَشِفَ الْقِتَالُ أَوْ يَأْمَنُوا فَيُصَلُّوا رَكَعَتَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا صَلُّوا رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ لَا يُخَيِّرُهُمُ التَّكْبِيرُ ، وَيُؤْخَرُهَا حَتَّى يَأْمَنُوا . وبه قال مكحول . وقال أنس : حَضَرْتُ عِنْدَ مُنَاقَصَةٍ حَصْنٍ تُسَمَّى عِنْدَ إِصْرَاءِ الْفَجْرِ - وَاشْتَدَّ اشْتِمَالُ الْقِتَالِ - فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الصَّلَاةِ ، فَلَمْ تُصَلَّ إِلَّا بَعْدَ اقْتِرَاعِ النَّهَارِ ، فَصَلَّيْنَاهَا وَنَحْنُ مَعَ أَبِي مُوسَى ، فَفُتِّحَ لَنَا . وَقَالَ أَنَسُ : وَمَا يَسْرُئُ بِتِلْكَ الصَّلَاةِ الْغُنْيَا وَمَا فِيهَا

٩٤٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُبَارَكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « جَاءَ عُمَرُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فِجْلَ يَسْبُ كُفَّارُ قُرَيْشٍ وَيَقُولُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا صَلَّيْتُ الْمَصْرَحَ كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغِيبَ . فَقَالَ : النَّبِيُّ ﷺ : وَأَنَا وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا بَعْدُ . قَالَ فَنَزَلَ إِلَى بُطْحَانَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى الْمَصْرَ بَعْدَ مَا غَابَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى لِأَنْزَبَ بَعْدَهَا »

قوله (باب الصلاة عند مناهضة الحصون) أى عند إمكان فتحها ، وغلبة الظن على القدرة على ذلك . قوله (ولقاء العدو) وهو من عطف الأعم على الأخص ، قال الزين بن المنير : كَانَ الْمَنْصَفُ خَصَّ هَذِهِ الصُّورَةَ لِاجْتِمَاعِ الرِّجَاءِ وَالْخَوْفِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ ، فَإِنَّ الْخَوْفَ يَقْتَضِي مَشْرُوعِيَّةَ صَلَاةِ الْخَوْفِ وَالرِّجَاءُ بِمَحْصُولِ الظُّفْرِ يَقْتَضِي اغْتِمَارَ التَّأْخِيرِ لِأَجْلِ اسْتِكْمَالِ مَصْلَحَةِ الْفَتْحِ ، فَلِهَذَا خَالَفَ الْحَكَمُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْحَكَمَ فِي غَيْرِهَا عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ . قوله (وقال الأوزاعي الخ) كذا ذكره الوليد بن مسلم عنه فى كتاب السير . قوله (ان كان تهيأ الفتح) أى تمكن ، وفى رواية القاسمى : ان كان بها الفتح ، بموحدة وهاء الضمير وهو تصحيف . قوله (فان لم يقدر على الإيماء) قيل : فيه إشكال لأن العجز عن الإيماء لا يتصور مع حصول العقل ، إلا أن تقع دهشة فيعزب استحضاره ذلك ، وتعقب . قال ابن رشيده : من يأسر الحرب واشتغال القلب والجوارح إذا اشتغلت عرف كيف يتعذر الإيماء ، وأشار ابن بطال الى أن عدم القدرة على ذلك يتصور بالعجز عن الوضوء أو التيمم للاشتغال بالقتال ، ويحتمل أن الأوزاعي كان يرى استقبال القبلة شرطاً فى الإيماء فيتصور العجز عن الإيماء اليها حينئذ . قوله (فلا يجزئهم التكبير) فيه إشارة إلى

(١) هذا الجواب من الجمهور فيه نظر . والصواب قول من قال : يجوز الاختصار على ركعة واحدة فى الخوف لصحة الحديث بذلك . والله أعلم

خلاف من قال يجرى كالثوري ، ودروى ابن أبي شيبة من طريق عطاء وسعيد بن جبير وأبي البختري في آخرين قالوا : إذا تلقى الزحفان وحضرت الصلاة قفولوا : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، فذلك صلاتهم بلا إمادة ، وعن مجاهد والحكم : إذا كان عند الطراد والمسابقة ^(١) يجرى أن تكون صلاة الرجل تكبيرا ، فإن لم يكن إلا تكبيرة واحدة أجزأته أين كان وجهه . وقال إسحق بن راهويه : يجرى عند المسابقة ركعة واحدة يومئ بها الإمام ، فإن لم يقدر فسجدة ، فإن لم يقدر فتكبيرة . **قوله** (وبه قال مكحول) قال الكرمانى : يحتمل أن يكون بقية من كلام الأوزاعى ، ويحتمل أن يكون من تعليق البخارى انتهى . وقد وصله عبد بن حميد في تفسيره عنه من غير طريق ^(٢) الأوزاعى بلفظ : إذا لم يقدر القوم على أن يصلوا على الأرض صلوا على ظهر العوَاب ركعتين ، فإن لم يقدرُوا فركة وسجدة ، فإن لم يقدرُوا أخرُوا الصلاة حتى يأمنُوا فيصلُوا بالأرض . (نفيه) : ذكر ابن رشيد أن سياق البخارى لكلام الأوزاعى مشوش ، وذلك أنه جعل الإمام مشروطا بتعدد القدرة ، والتأخير مشروطا بتعدد الإمام ، وجعل غاية التأخير انكشاف القتال . ثم قال : أو يأمنُوا فيصلُوا ركعتين ، فجعل الأمن قسم الانكشاف يحصل الأمن فكيف يكون قسمه ؟ وأجلب الكرمانى عن هذا بأن الانكشاف قد يحصل يحصل الأمن لحرف المعاودة ، كما أن الأمن يحصل بزيادة القوة واتصال المدد بغير انكشاف ، فعلى هذا فالأمن قسم الانكشاف أيهما حصل اقتضى صلاة ركعتين . وأما قوله : فإن لم يقدرُوا ، فعناه على صلاة ركعتين بالفعل أو بالإيماء . وهذا يؤخذ من كلامه الأول قال : فإن لم يقدرُوا عليها أخرُوا أى حتى يحصل الأمن التام . والله أعلم . **قوله** (وقال أنس) وصله ابن سعد وابن أبي شيبة من طريق قتادة عنه ، وذكره خليفة في تاريخه ، وعمر بن شبة في أخبار البصرة ، من وجهين آخرين عن قتادة ، ولفظ عمر : سئل قتادة عن الصلاة إذا حضر القتال فقال : حدثني أنس بن مالك أنهم فتنحوا تستر وهو يومئذ على مقدمة الناس وعبد الله بن قيس - يعنى أبا موسى الأشعرى - أميرهم . **قوله** (تستر) بضم المثناة الفوقانية وسكون المهملة وفتح المثناة أيضا بلد معروف من بلاد الأهواز ، وذكر خليفة أن فتنحوا كان في سنة عشرين في خلافة عمر ، وسيأتى الإشارة إلى كیفيته في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى . **قوله** (اشتعل القتال) بالعين المهملة . **قوله** (فلم يقدرُوا على الصلاة) يحتمل أن يكون للمعجز عن الزول ، ويحتمل أن يكون للمعجز عن الإمام أيضا ، فيوافق ما تقدم عن الأوزاعى . وجزم الأصلى بأن سببه أنهم لم يجدوا إلى الوضوء سبيلا من شدة القتال . **قوله** (إلا بعد ارتفاع النهار) في رواية عمر بن شبة : حتى انتصف النهار . **قوله** (ما يسرنى بتلك الصلاة) أى بدل تلك الصلاة ، وفي رواية الكشمغنى : من تلك الصلاة . **قوله** (الدنيا وما فيها) في رواية خليفة الدنيا كلها ، والذي يتبادر إلى الذهن من هذا أن مراده الاعتباط بما وقع ، فالمراد بالصلاة على هذا هي المقضية التي وقعت ، ووجه اغتباطه كرههم لم يشغلوا عن العبادة إلا بعبادة أمم منها عندهم ^(٣) ، ثم تداركوا ما فاتهم منها فقضوه ، وهو كقول أبي بكر الصديق : لو طلعت لم تجدنا غافلين ، وقيل : مراد أنس الأسف على التقويث الذى وقع لهم ، والمراد بالصلاة على هذه الفاتمة ومعناه : لو كانت في

(١) كذا في الأصول . ولها . المسابقة (٢) في المخطوطة « من طريق »

(٣) قوله « أمم منها » يعنى في ذلك الوقت ، لأن التمتع قد يموت بالصلاة ، والصلاة لا تلوث لإسكان فضائها بعد التمتع ، ولا قبله من الأدلة الشرعية أن الصلاة أم وأعظم من الجهاد . فكتبه . والله أعلم

وقتها كانت أحب إلى فاته أعلم ، ومن جزم هذا الزين بن المنير فقال : إشار أنس الصلاة على الدنيا وما فيها يضر بمخالفته لأبي موسى في اجتهاده المذكور ، وأن أنسا كان يرى أن يصلي للوقت وإن فات الفتح ، وقوله هذا موافق لحديث د ركتما الفجر غير من الدنيا وما فيها ، انتهى ، وكأنه أراد الموافقة في اللفظ ، وإلا فقصة أنس في المفروضة والحديث في النافلة ، ويخشد فيها ذكره عن أنس من مخالفة اجتهاد أبي موسى أنه لو كان كذلك لصلى أنس وحده ولو بالإيماء ، لكنه وافق أبا موسى ومن معه فكيف بعد خالفا ؟ والله أعلم . قوله (حدثنا يحيى حدثنا وكيع) كذا في معظم الروايات ، ووقع في رواية أبي ذر في نسخة د يحيى بن موسى ، وفي أخرى د يحيى بن جعفر ، وهذا المعتمد ، وهي نسخة صحيحة بعلامة المستمل ، وفي بعض النسخ د يحيى بن موسى بن جعفر ، وهو غلط ولعله كان فيه يحيى بن موسى وفي الحاشية ابن جعفر على أنها نسخة لجمع بينهما بعض من نسخ الكتاب ، واسم جد يحيى بن موسى عبد ربه بن سالم وهو الملقب خت بفتح المعجمة بعدها مثناة فوقانية ثقيلة ، واسم جد يحيى بن جعفر أعين وكلاهما من شيوخ البخاري وكلاهما من أصحاب وكيع . قوله (عن جابر) تقدم الكلام على حديثه في أواخر المواقيت ، ونقل الاختلاف في سبب تأخير الصلاة يوم الخندق هل كان نسيانا أو عمدا ، وعلى الثاني هل كان للشفل بالقتال أو لتعذر الطهارة أو قبل نزول آية الخوف ؟ وإلى الأول وهو الشغل جنح البخاري في هذا الموضع ونزل عليه الآثار التي ترجم لها بالشروط المذكورة ، ولا يرد ما تقدم من ترجيح كون آية الخوف نزلت قبل الخندق لأن وجهه أنه أقر على ذلك ، وآية الخوف التي في البقرة لا تخالفه لأن التأخير مشروط بعدم القدرة على الصلاة مطلقا ، وإلى الثاني جنح المالكية والحنابلة لأن الصلاة لا تبطل عندهم بالشفل الكثير في الحرب إذا احتجج إليه ، وإلى الثالث جنح الشافعية كما تقدم في الموضع المذكور ، وعكس بعضهم فادعي أن تأخيرهم ﷺ للصلاة يوم الخندق دال على نسخ صلاة الخوف ، قال ابن القصار : وهو قول لا يبرف السنن ، لأن صلاة الخوف أزيلت بعد الخندق فكيف ينسخ الأول الآخر ؟ فاته المستعان

٥ - باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء

وقال الوليد : ذَكَرْتُ لِلأَوْزَاعِيِّ صَلَاةَ مَرْخَبِيلَ بْنِ السَّيْطِ وَأَصْحَابِهِ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ فَقَالَ : كَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا إِذَا مُتَخَوَّفَ الْقَوْتُ . واحتج الوليد بقول النبي ﷺ « لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَمَرَ إِلَّا فِي بَنَى قَرْيَظَةَ »

٩٤٦ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء قال حدثنا جويرية عن نافع عن ابن عمر قال « قال النبي ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب : لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَمَرَ إِلَّا فِي بَنَى قَرْيَظَةَ . فأدرك بعضهم العصر في الطريق ، فقال بعضهم : لَا نُصَلِّيْ حَتَّى نَأْتِيَهَا ، وقال بعضهم : بَلْ نَصَلِّيْ ، لَمْ يَرَدْ مِنَّا ذَلِكَ . فذَكَرَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَمْصُفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ »

[الحديث ٩٤٦ - طرزه في : ٤١١٩]

قوله (باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء) كذا الأكثر ، وفي رواية الجوى من الطريقين إليه « وقامنا ، قال ابن المنذر : كل من أحفظ عنه من أهل العلم يقول : إن المطلوب يصلي على دابته يومئذ إيماء ، وإن كان طالبا

نزل فصل على الأرض ، قال الشافعي : إلا أن ينقطع عن أصحابه فيخاف عود المطلوب عليه فيجزئه ذلك . وعرف بهذا أن الطالب فيه التفصيل بخلاف المطلوب ، ووجه الفرق أن شدة الخوف في المطلوب ظاهرة لتحقق السبب المتعنى لها ، وأما الطالب فلا يخاف استيلاء العدو عليه وإنما يخاف أن يفوته العدو . وما نقله ابن المنذر متعقب بكلام الأوزاعي ، فإنه قيده بخوف الفوت ولم يستثن طالبا من مطلوب ، وبه قال ابن حبيب من المالكية ، وذكر أبو إسحق الفزارى في كتاب السير ، له عن الأوزاعي قال : إذا خاف الطالبون إن نزلوا بالأرض فوت فوت العدو صلوا حيث وجهوا على كل حال ، لأن الحديث جاء : إن النصر لا يرفع ما دام الطلب . **قوله** (وقال الوليد) كذا ذكره في كتاب السير ، ورواه الطبري وابن عبد البر من وجه آخر عن الأوزاعي قال : قال شرحبيل بن السمط لأصحابه : لا تصلوا الصبح إلا على ظهر ، فنزل الأشرع يعني النخعي فصل على الأرض ، فقال شرحبيل : مخالف خالف الله به ، وأخرجه ابن أبي شيبة . من طريق رجاء بن حيوة قال : كان ثابت بن السمط في خوف ، فحضرت الصلاة فصلوا ركبانا ، فنزل الأشرع - يعني النخعي - فقال : مخالف خولف به ، فعمل ثابتا كان مع أخيه شرحبيل في ذلك الوجه ، وشرحبيل المذكور يضم المعجمة وقطع الزاء وسكون الحاء المهمة بعدها مكدورة ثم ياء تحتانية ساكنة كندى هو الذي اقتتح حصص ثم ولى امرتها ، وقد اختلفت في صحبتها ، وليس له في البخاري غير هذا الموضوع . **قوله** (إذا تخوف الفوت) زاد المستمل (في الوقت) . **قوله** (واحتج الوليد) معناه أن الوليد قوى مذهب الأوزاعي في مسألة الطالب بهذه القصة ، قال ابن بطال : لو وجد في بعض طرق الحديث أن الذين صلوا في الطريق صلوا ركبانا لكان بيننا في الاستدلال ، فإن لم يوجد ذلك فذكر ما حصله أن وجه الاستدلال يكون بالقياس فكما ساء لأولئك أن يؤخروا الصلاة عن وقتها المفترض كذلك يسوغ للطالب ترك إتمام الأركان والانتقال إلى الإيلاء . قال ابن المنير : والابن عندي أن وجه الاستدلال من جهة أن الاستعجال بالمأمور به يقتضي ترك الصلاة أصلا كما جرى لبعضهم ، أو الصلاة على الدواب كما وقع للآخرين ، لأن النزول بنافي مقصود الجهد في الوصول ، فالأولون بنوا على أن النزول معصية لمعارضته للأمر الخاص بالإسراع ، وكان تأخيرهم لها لوجود المعارض ، والآخرين جمعوا بين دأبيل وجوب الإسراع وجوب الصلاة في وقتها فصلوا ركبانا ، فلو فرضنا أنهم نزلوا لكان ذلك مضادا للأمر بالإسراع ، وهو لا يظن بهم لما فيه من المخالفة انتهى . وهذا الذي حاوله ابن المنير قد أشار إليه ابن بطال بقوله : لو وجد في بعض طرق الحديث الخ ، فلم يستحسن الجزم في النقل بالاحتمال . وأما قوله : لا يظن بهم المخالفة ، فمعترض بمثله بأن يقال لا يظن بهم المخالفة بتغيير هيئة الصلاة بتغيير توقيف ، والأولى في هذا ما قاله ابن المربوط ووافقه الذين ينتمون إلى ابن المنير أن وجه الاستدلال منه بطريق الأولوية ، لأن الذين أخرخوا الصلاة حتى وصلوا إلى بني قريظة لم يعنفوا مع كونهم فوتوا الوقت ، فصلا من لا يفوت الوقت بالإيلاء - أو كيف ما يمكن - أولى من تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها . والله أعلم . **قوله** (حدثنا جويرية) هو بالجيم تصغير جارية ، وهو عم عبد الله الراوى عنه . **قوله** (لا يصلين أحد العصر) في رواية مسلم عن عبد الله بن محمد بن أسماء شيخ البخاري في هذا الحديث ، الظهر ، وسيأتي بيان الصواب من ذلك في كتاب المغازي مع بقية الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى . (قائدة) : أخرج أبو داود في صلاة الطالب حديث عبيد الله بن أنيس إذ بعث النبي ﷺ إلى سفيان الهذلي قال : فرأيتني وحضرت العصر فخشيت فوتها فأنطلقت أمشي وأنا أصلي أرمي إيماء ، وإسناده حسن

٦ - باب التكبير والتسليم بالصبح ، والصلاة عند الإغارة والحرب

٩٤٧ - **حَرْثَان** مَسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ وَثَابِتِ الْبُنَائِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الصُّبْحَ بَغْلَسَ ، ثُمَّ رَكِبَ فَقَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ ، إِنَّا إِذَا تَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ . فَخَرَجُوا يَسْعَوْنَ فِي السَّكَكِ وَيَقُولُونَ : مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ - قَالَ : وَالْخَمِيسُ الْجَيْشُ - فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ وَسَبَى الذَّرَادِيَّ ، فَصَارَتْ صَفِيَّةٌ لِدُحِيَّةِ الْكَلْبِيِّ ، وَصَارَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ، وَجَلَ صَدَاقَهَا عِتْقَهَا » . قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ لثَابِتٍ : يَا أَبَا عَمِيدٍ ، أَنْتَ سَأَلْتَ أَنْسَا مَا أَمَرَهَا ؟ قَالَ : أَمَرَهَا فَتَبَسَّ .

قوله (باب التكبير) كذا للاكثر ، وللكشميني من الطريقتين د التكبير ، بتقديم الموحدة وهو أوجه . **قوله** (والصلاة عند الإغارة) بكسر الهمزة بعدها معجمة ، وهي متعلقة بالصلاة والتكبير أيضا . أورد فيه حديث أنس أنه ﷺ صلى الصبح بغلس ثم ركب ، وقد تقدم في أوائل الصلاة في د باب ما يذكر في الفخذ ، من طريق أخرى عن أنس وأوله د أن رسول الله ﷺ غزا خيبر فصلى عندهما صلاة الغداة ، الحديث بطوله ، وهو أتم سياقا مما هنا ، وقوله د ويقولون : محمد والخميس ، فيه حل لرواية عبد العزيز بن صهيب على رواية ثابت ، فقد تقدم في الباب المذكور أن عبد العزيز لم يسمع من أنس قوله د والخميس ، وأنها في رواية ثابت عند مسلم . **قوله** (فصارت صفيّة لدحية الكلبى ، وصارت لرسول الله ﷺ) ظاهره أنها صارت لهما معا ، وليس كذلك بل صارت لدحية أولا ثم صارت بعده لرسول الله ﷺ كما تقدم لإيضاحه في الباب المذكور ، وسيأتي بقية الكلام عليه في المغازى وفي النكاح إن شاء الله تعالى . ووجه دخول هذه الترجمة في أبواب صلاة الخوف للإشارة إلى أن صلاة الخوف لا يشترط فيها التأخير إلى آخر الوقت كما شرطه من شرطه في صلاة شدة الخوف عند التحام المقاتلة ، أشار إلى ذلك الزين بن المنير . ويحتمل أن يكون للإشارة إلى تعيين المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها قبل الدخول في الحرب والاشتغال بأمر العدو . وأما التكبير فلأنه ذكر مأثور عند كل أمر مهول ، وعند كل حادث سرور ، شكر الله تعالى وتبرّك له من كل ما نسب إليه أعداؤه ولا سيما اليهود قبحهم الله تعالى

(غائمة) : اشتملت أبواب صلاة الخوف على ستة أحاديث مرفوعة موصولة ، تكرر منها فيما مضى حديثان والأربعة خالصة وافقه مسلم على تحريجها إلا حديث ابن عباس . وفيها من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار ، منها واحد موصول وهو أثر مجاهد . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٣- كتاب العيدين

١- باب في العيدين والتجمل فيه

٩٤٨ - **حدثنا أبو البنان** قال أخبرنا **شعيب** عن **الزهري** قال أخبرني **سالم بن عبد الله** أن **عبد الله ابن عمر** قال «أخذ عمر جبة من استبرق ثباع في السوق فأخذها، فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، ابتع هذه، تجمل بها للعيد والوفود، فقال له رسول الله ﷺ: إنما هذه لباس من لا خلاق له. فلبث عمر ما شاء الله أن يلبث، ثم أرسل إليه رسول الله ﷺ بجبة ديباج، فأقبل بها عمر فأتى بها رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنك قلت إنما هذه لباس من لا خلاق له، وأرسلت إلي بهذه الجبة. فقال له رسول الله ﷺ: نبيها أو تصيب بها حاجتك»

قوله (باب في العيدين والتجمل فيه) كذا في رواية أبي علي بن شبيب، ونحوه لابن عساكر، وسقطت البسمة لابي ذر، وله في رواية المستمل وأبواب، بدل وكتاب. واقصر في رواية الاصيلي والباقيين على قوله «باب الخ، والضمير في فيه، راجع إلى جنس العيد، وفي رواية الكشميني فيها». **قوله** (أخذ عمر جبة من استبرق ثباع في السوق، فأخذها فأتى رسول الله ﷺ) كذا للاكثر وأخذ، بهمة وغاء وذال معجمتين في الموضعين، وفي بعض النسخ وجد، براو وجيم في الاول وهو أوجه، وكذا أخرجه الاسماعيلي والطبراني في مسند الشاميين وغير واحد من طرق إلى أبي البنان شيخ البخاري فيه. ووجه الكرماني الاول بأنه أراد ملزوم الأخذ وهو الشراء وفيه نظر لأنه لم يقع منه ذلك، فلعله أراد السوم. **قوله** (ابتع هذه تجمل بها) كذا للاكثر بصيغة الأمر جزوما وكذا جوابه. ووقع في رواية أبي ذر عن المستمل والرخسي ابتاع هذه تجمل، وضبط في نسخ معتمدة بهمة استفهام معدودة ومقصورة وضم لام تجمل على أن أصله تتجمل لحذفت إحدى التاءين كان عمر استأذن أن يبتاعها ليتجمل بها النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة أشيع فتحة التاء فظنت ألفا. وقال الكرماني قوله «هذه، إشارة إلى نوع الجبة، كذا قال، والذي يظهر إشارة إلى عيناها ويلتحق بها جنسها، وقد تقدم في كتاب الجمعة توجيه الترجمة وأنها مأخوذة من تقريره ﷺ على أصل التجمل، وإنما زجره عن الجبة لكونها كانت حريرا. **قوله** (للعيد والوفود) تقدم في كتاب الجمعة بلفظ «للجمعة» بدل للعيد وهي رواية نافع، وهذه رواية سالم، وكلاهما صحيح. وكان ابن عمر ذكرهما معا فاقصر كل راو على أحدهما. **قوله** (نبيها وأصيب بها حاجتك) في رواية الكشميني «أو تصيب» ومعنى الاول وأصيب بشئها، والثاني يحتمل أن «أو» بمعنى الواو فهو كالاول أو التقسيم، والمراد المقايضة أو أعم من ذلك والله أعلم. وسأني الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى (فائدة): روى ابن أبي الدنيا والبيهقي بإسناد صحيح إلى ابن عمر أنه كان يلبس أحسن ثيابه في العيدين

٢ - باب الحِرابِ والدَّرَقِ يومَ العيدِ

٩٤٩ - **حديث** أحدُنا قال حدثنا ابنُ وهبٍ قال أخبرنا عمرو أن محمدَ بنَ عبدِ الرحمنِ الأسديَّ حدثَهُ عن عروةَ عن عائشةَ قالت « دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تُفْنِيَانِ بِنَاءَ بُمَاتٍ ، فَاضْطَجَعَ عَلَيَّ النَّرَاشِيُّ وَحَوْلَ وَجْهِهِ . وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَأَنْتَهَرَنِي وَقَالَ : مِرْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ! فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : دَعْنَاهُ . فَلَمَّا غَلَلَ غَزَتْهُمَا فَخَرَجَتَا »

[الحديث ٩٤٩ - أطرافه في : ٩٥٢ ، ٩٨٧ ، ٩٩٠ ، ٣٥٣٠ ، ٣٩٣١]

٩٥٠ - « وَكَانَ يَوْمَ عِيدِ يَلْتَقِبُ الشُّوَدَانُ بِالْدَّرَقِ وَالْحِرَابِ ، فَإِنَّمَا سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَإِنَّمَا قَالَ : تَشْتَهِيَن تَنْظَرَيْن ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ . فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ خَدِّي عَلَى خَدِّهِ وَهُوَ يَقُولُ : دُونَكَ يَا بَنِي أُرْفُدَةَ . حَتَّى إِذَا مِلْتُ قَالَ : حَسْبُكَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : فَادْهَبِي »

قوله (باب الحِرابِ والدَّرَقِ يومَ العيدِ) الحِراب بكسر المهملة جمع حربة ، والدَّرَق جمع درقة وهي الترس . قال ابن بطلان : حمل السلاح في العيد لا مدخل له في سنة العيد ولا في صفة الخروج إليه ، ويمكن أن يكون ﷺ كان محارباً خافياً فرأى الاستظهار بالسلاح ، لكن ليس في حديث الباب أنه ﷺ خرج بأصحاب الحِراب معه يوم العيد ، ولا أمر أصحابه بالتأهب بالسلاح ، يعني فلا يطابق الحديث الترجمة . وأجاب ابن المنير في الحاشية بأن مراد البخاري الاستدلال على أن العيد يقتضي فيه من الانبساط ما لا يفتقر في غيره هـ . وليس في الترجمة أيضاً تقييده بحال الخروج إلى العيد ، بل الظاهر أن لعب الحبشة إنما كان بعد رجوعه ﷺ من المصل ، لأنه كان يخرج أول النهار فيصل إلى ثم يرجع . **قوله** (حدثنا أحد) كذا الأكثر غير منسوب ، وفي رواية أبي ذر وابن عساكر وحدثنا أحمد بن عيسى ، وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ، ووقع في رواية أبي علي بن شبيب وحدثنا أحمد بن صالح ، وهو مقتضى إطلاق أبي علي بن السكن حيث قال : كل ما في البخاري وحدثنا أحمد ، غير منسوب فهو ابن صالح . **قوله** (أخبرنا عمرو) هو ابن الحارث المصري ، وشطر هذا الإسناد الأول مصريون والثاني مدنيون . **قوله** (دخل عليَّ رسول الله ﷺ) زاد في رواية الزهري عن عروة « في أيام منى ، وسأني بعد ثلاثة وعشرين باباً . **قوله** (جاريَتانِ) زاد في الباب الذي بعده « من جوارى الانصار » ولطبراني من حديث أم سلمة أن أحدهما كانت لحسان بن ثابت ، وفي الأربعين للسلي أنها كانتا لعبد الله بن سلام ، وفي العيدين لابن أبي الدنيا من طريق فليح عن هشام بن عروة « وحامة وصاحبتهما تفتيان » وإسناده صحيح . ولم أقف على تسمية الأخرى ، لكن يحتمل أن يكون اسم الثانية زينب وقد ذكره (١) في كتاب النكاح ، ولم يذكر حامة الذين صنغوا في الصحابة وهي على شرطهم **قوله** (تفتيان) زاد في رواية الزهري « تدققان ، بفاءين أي تضربان بالدف ، ولسلم في رواية هشام أيضاً « تفتيان بدف ، ولفساناً بـدفين » والدف بضم الدال على الأشهر وقد فتح ، ويقال أيضاً الكربال بكسر الكاف وهو

(١) في المخطوطة « ذكرته » ،

الذي لا جلاجل فيه ، فان كانت فيه فهو المزهر ، وفي حديث الباب الذي بعده ، بما تقاروت به الانصار يوم بعث ، أى قال بعضهم لبعض من غر أو هجم ، وللدنصف في الهجرة ، بما تعازفت ، بمهمل زواى وفاء من العرف وهو الصوت الذي له دوى ، وفي رواية و تقاذفت ، بقاف بدل العين وذال معجمة بدل الزاى وهو من القذف وهو هجم بعضهم لبعض ، ولأحمد من رواية حماد بن سلة عن هشام يذكر أن يوم بعث يوم قتل فيه صنابير الأوس والخزرج ١ هـ . وبعث يوم الموحدة وبعدها مهمل وآخره مثله قال عياض ومن تبعه : أعجمها أبو عبيدة وحده ، وقال ابن الأثير في الكامل : أعجمها صاحب العين يعنى التحليل وحده ، وكذا حكى أبو عبيد البكري في معجم البلدان عن التحليل ، وجرم أبو موسى في ذيل الغريب بأنه تصحيف وتبعمه صاحب النهاية ، قال البكري : هو موضع من المدينة على ليلتين ، وقال أبو موسى وصاحب النهاية : هو اسم حصن للأوس ، وفي كتاب أبي الفرج الاصفهاني في ترجمة أبي قيس بن الاسلث : هو موضع في دار بني قريظة فيه أموال لهم ، وكان موضع الوقعة في مزرعة لهم هناك . ولا مناقاة بين القولين . وقال صاحب المطالع : الأشهر فيه ترك الصرف . قال الخطابي : يوم بعث يوم مشهور من أيام العرب كانت فيه مقتلة عظيمة للأوس على الخزرج ، وبقيت الحرب قائمة مائة وعشرين سنة إلى الإسلام على ما ذكر ابن إسحق وغيره . قلت : تبعه على هذا جماعة من شراح الصحيحين ، وفيه نظر لأنه يوم أن الحرب التي وقعت يوم بعث دامت هذه المدة ، وليس كذلك فسيأتى في أوائل الهجرة قول عائشة وكان يوم بعث يوم أقدمه الله لرسوله فقدم المدينة وقد اتفرق ملوهم وقتلت سراهم ، وكذا ذكره ابن إسحق والواقدي وغيرهما من أصحاب الأخبار ، وقد روى ابن سعد بأسانيده أن النضر السلمي أو النضر السلمي لقوا النبي ﷺ بمضى أول من لقيه من الانصار - وكانوا قد قدموا إلى مكة ليحالفوا قريشا - كان في جملة ما قالوه له لما دعاهم إلى الاسلام والنصر له : واعلم أنما كانت وقعة بعث عام الأول ، فوعدهك الموسم القابل ، فقدموا في السنة التي قبلها فبايعوه ، وهي البيعة الأولى ، ثم قدموا الثانية فبايعوه وهم سبعون نفسا ، وهاجر النبي ﷺ في أوائل التي تليها . فدل ذلك على أن وقعة بعث كانت قبل الهجرة بثلاث سنين ، وهو المتمد ، وهو أصح من قول ابن عبد البر في ترجمة زيد بن ثابت من الاستيعاب : إنه كان يوم بعث ابن ست سنين ، وحين قدم النبي ﷺ كان ابن إحدى عشرة ، فيكون يوم بعث قبل الهجرة بخمس سنين . نعم دامت الحرب بين الحيين الأوس والخزرج المدة التي ذكرها في أيام كثيرة شهيرة ، وكان أولها فيما ذكر ابن إسحق وهشام بن الكلبي وغيرهما أن الأوس والخزرج لما نزلوا المدينة وجدوا اليهود مستوطنين بها خالفوهم وكانوا تحت قهرهم ، ثم غلبوا على اليهود في قصة طويلة بمساعدة أبي جلبة ملك غسان ، فلم يزالوا على اتفاق بينهم حتى كانت أوله حرب وقتل بينهم حرب سمير - بالهمزة مصغرا - بسبب رجل يقال له كعب من بني ثعلبة نزل على مالك بن عجلان الخزرجي لحافه ، فقتله رجل من الأوس يقال له سمير فكان ذلك سبب الحرب بين الحيين ، ثم كانت بينهم وقائع من أشهرها يوم السراة بمهمات ، ويوم قارع بقاء ومهمل . ويوم الفجار الأول والثاني ، وحرب حصين بن الاسلث ، وحرب حاطب بن قيس ، إلى أن كان آخر ذلك يوم بعث وكان رئيس الأوس فيه حضير والد أسيد وكان يقال له حضير الكتائب ، وجرح يومئذ ثم مات بعد مدة من جراحته ، وكان رئيس الخزرج عمرو بن النعمان ، وجاءهم في القتال فصرعه فمزموه بعد أن كانوا قد استظفروا ، ولحسن وغيره من الخزرج وكذا لقيس بن الحطيم وغيره من الأوس في ذلك أشعار كثيرة مشهورة في دواوينهم . قوله (قاضطجع على الفراش) في رواية الزمري

المذكورة أنه «نفس بشوبه»، وفي رواية لمسلم «نفسى»، أى النفس بشوبه. **قوله** (وجاء أبو بكر) في رواية هشام ابن عروة في الباب الذى بعده «دخل على» أبو بكر وكأنه جاء زائراً لها بعد أن دخل النبي ﷺ بيته. **قوله** (فاتهرى) في رواية الزهري «فاتهرهما» أى الجاريتين، ويجمع بأنه شرك بينهما في الاتهام والزجر، أما عائشة فلتقريبها، وأما الجاريتان فلعلهما. **قوله** (مزاراة الشيطان) بكسر الميم يعنى الفناء أو الدف، لان المزاراة أو المزاراة مشتق من الزمير وهو الصوت الذى له الصغير، ويطلق على الصوت الحسن وعلى الفناء، وسميت به الآلة المعروفة التى يزر بها، وإضافتها إلى الشيطان من جهة أنها تلهى، فقد تشغل القلب عن الذكر. وفي رواية حماد بن سلمة عند أحمد و قال: يا صبا الله أجزموه الشيطان عند رسول الله ﷺ، قال القرطبي: المزمور الصوت، ونسبته إلى الشيطان ذم على ما ظهر لأبي بكر، وضبطه عياض بضم الميم وحكى فتحها. **قوله** (فأقبل عليه) في رواية الزهري «فكشف» التى ﷺ عن وجهه، وفي رواية فليح «فكشف رأسه»، وقد تقدم أنه كان ملثفاً. **قوله** (دعها) زاد في رواية هشام «يا أبا بكر إن لكل قوم عيذاً وهذا عيذاننا» فيه تعليل الأمر بتركها، وإيضاح خلاف ما ظنه الصديق من أنهما فعلتا ذلك بغير علمه ﷺ لكونه دخل فوجده مغطى بشوبه فظنه قائماً فتوجه له الإنكار على ابنته من هذه الأوجه مستحسناً لما تقرر عنده من منع الفناء والهر، فبادر إلى إنكار ذلك قياماً عن النبي ﷺ بذلك مستنداً إلى ما ظهر له، فأوضح له النبي ﷺ الحال، وعرفه الحكم مقروناً ببيان الحكمة بأنه يوم عيد، أى يوم سرور شرعى، فلا ينكر فيه مثل هذا كما لا ينكر فى الأعراس، وهذا يرتفع الإشكال عن قال: كيف سأل الصديق إنكار شيء أقره النبي ﷺ؟ وتكلف جواباً لا يفي بتعصفه. وفي قوله «لكل قوم»، أى من الطوائف وقوله «عيد»، أى كالنوروز والمهرجان، وفي النسائي وابن حبان باسناد صحيح عن أنس «قدم النبي ﷺ المدينة ولم يومان يلبون فيها»، فقال: قد أبدلكم الله تعالى بهما خيراً منهما: يوم الفطر والاضحى، واستنبط منه كراهة الفرح فى أعياد المشركين والتشبه بهم، وبالع شيخ أبو حفص الكبير النفسى من الخفية فقال: من أهدى فيه بيضة إلى مشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله تعالى. واستنبط من تسمية أيام منى بأنها أيام عيد مشروعية قضاء صلاة العيد فيها لمن فاتته كما سيأتى بعد. واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على إباحة الفناء وسماحه بآلة وبغير آلة، ويكنى فى رد ذلك تصريح عائشة فى الحديث الذى فى الباب بعده بقولها «وليسا بمغنيين»، قتفت عنهما من طريق المعنى ما أثبتت لهما باللفظ، لان الفناء يطلق على رفع الصوت وعلى التزيم الذى تسميه العرب النصب بفتح النون وسكون المهملة وعلى الحداد. ولا يسمى قاعله مغنياً وإنما يسمى بذلك من يشد بتعطيل وتكسير وتهيج وتشويق بما فيه تمريض بالفواحش أو تصرخ، قال القرطبي: قولها «ليسا بمغنيين»، أى ليسا بمن يعرف الفناء كما يعرف المغنيات المعروفات بذلك، وهذا منها تحرز عن الفناء المعتاد عند المشتهرين به، وهو الذى يحرك الساكن ويحيى البكائن، وهذا النوع إذا كان فى شعر فيه وصف محاسن النساء والخير وغيرهما من الأمور المحرمة لا يختلف فى تحريره، قال: وأما ما ابتدعه الصوفية فى ذلك فن قليل ما لا يختلف فى تحريره، لكن النفوس الشهوانية غلبت على كثير ممن ينسب إلى الخير، حتى لقد ظهرت من كثير منهم فعلات المجانين والصبيان، حتى رقصوا بمحركات متطابقة وتقطيعات متلاحقة، وانتهى التواضع بقوم منهم إلى أن جملوها من باب القرب وصالح الاعمال، وأن ذلك يشرسنى الأحوال وهذا - على التحقيق - من آثار الزندقة، وقول أهل المخرفة والله المستعان اهـ. وينبغى أن يمسك مرادهم ويقرأ

د. س. ، عرض النون الحفيفة المسكورة بنير مزبنة تحتانية نفيلة مهوزا . وأما الآلات فسيأتي الكلام على اختلاف العلماء فيها عند الكلام على حديث المعازف في كتاب الأشربة ، وقد حكى قوم الإجماع على تحريمها ، وحكى بعضهم عكسه ، وسنذكر بيان شبهة الفريقين إن شاء الله تعالى . ولا يلزم من إباحة الضرب بالدف في العرس ونحوه إباحة غيره من الآلات كالعود ونحوه كما سنذكر ذلك في وليمة العرس إن شاء الله تعالى . وأما التفاهة عليه السلام بتوبه فيه إعراض عن ذلك لكون مقامه يقتضي أن يرتفع عن الاصغاء إلى ذلك ، لكن عدم إنكاره دال على تسويغ مثل ذلك على الوجه الذي أقره إذ لا يقر على باطل ، والاصل التزه عن اللعب والهوى فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتا وكيفية تقبلا لمخالفة الأصل وإثباته أهل . وفي هذا الحديث من الفوائد مشروعية التوسعة على العيال في أيام الأعياد بأنواع ما يحصل لهم بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة ، وأن الإعراض عن ذلك أولى . وفيه أن إظهار السرور في الأعياد من شعار الدين . وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وهي عند زوجها إذا كان له بذلك عادة ، وتأديب الابن بحضرة الزوج وإن تركه الزوج ، إذ التأديب وظيفة الآباء ، والعطف مشروع من الأزواج للنساء . وفيه الفرق بالمرأة واستحلاب مودتها ، وأن مواضع أهل الخير تنزه عن الهوى واللغو وإن لم يكن فيه إثم إلا باذنه . وفيه أن التليذ إذا رأى عند شيخه ما يستكره مثله بادر إلى إنكاره ، ولا يكون في ذلك اقتتات على شيخه ، بل هو أدب منه ورعاية لحرمة وإجلال لمنصبه ، وفيه قوى التليذ بحضرة شيخه بما يعرف من طريقته ، ويحتمل أن يكون أبو بكر ظن أن النبي عليه السلام تام بخشي أن يستيقظ فيغضب على ابنته فيادر إلى سد هذه الذريعة . وفي قول عائشة في آخر هذا الحديث دقلا غفل غمرتها فخرجتا ، دلالة على أنها مع ترخيص النبي عليه السلام لها في ذلك راحت خاطر أبيها وخشيت غضبه عليها فاخرجتهما ، واقتناعها في ذلك بالإشارة فيما يظهر للحياء من الكلام بحضرة من هو أكبر منها والله أعلم . واستدل به على جواز سماع صوت الجارية بالغناء ولو لم تكن مملوكة لأنه عليه السلام لم ينكر على أبي بكر سماعه بل أنكر إنكاره ، واستمرتا إلى أن أشارت اليهما عائشة بالخروج . ولا يخفى أن عمل الجواز ما إذا أمنت الفتنة بذلك والله أعلم . **قوله** (وكان يوم عيد) هذا حديث آخر وقد جمعهما بعض الرواة وأفردهما بعضهم ، وقد تقدم هذا الحديث الثاني من وجه آخر عن الزهري عن عروة في أبواب المساجد ، ووقع عند الجوزقي في حديث الباب هنا وقالت - أي عائشة - كان يوم عيد ، فتبين بهذا أنه موصول كالأول . **قوله** (يلعب فيه السودان) في رواية الزهري المذكورة والحديث يلعبون في المسجد ، وزاد في رواية معلقة ووصلها مسلم وبجراهم ، وسلم من رواية هشام عن أبيه « جاء حبش يلعبون في المسجد » ، قال المحب الطبري : هذا السياق يشعر بأن عاداتهم ذلك في كل عيد ، ووقع في رواية ابن حبان « لما قدم وفد الحبشة قاموا يلعبون في المسجد » وهذا يشعر بأن الترخيص لهم في ذلك بحال القدوم ، ولا تنافي بينهما لاحتمال أن يكون قدومهم صادف يوم عيد وكان من عاداتهم اللعب في الأعياد ففعلوا ذلك كما دأبوا ثم صاروا يلعبون يوم كل عيد ، ويؤيده ما رواه أبو داود عن أنس قال « لما قدم النبي عليه السلام المدينة لعبت الحبشة فرحا بذلك لعبوا بجراهم » ، ولا شك أن يوم قدومه عليه السلام كان عندهم أعظم من يوم العيد ، قال الزين بن المنير : ساء لعبا وإن كان أصله التدريب على الحرب وهو من اللعب لما فيه من شبه اللعب ، لكونه يقصد إلى العطن ولا يفعله ويوم بذلك قرنه ولو كان أباه أو ابنه . **قوله** (فاما سألت رسول الله عليه السلام وإما قال : نشئين تظهرين) هذا تردد منها فيما كان وقع له هل كان أخذ لها في ذلك ابتداء منه أو عن سؤال منها ، وهذا

بناء على أن سألت بسكون اللام على أنه كلامها ، ويحتمل أن يكون بفتح اللام فيكون كلام الراوى فلا ينافى مع ذلك قوله « وإما قال تشهين تنظرين ، وقد اختلفت الروايات عنها في ذلك : ففي رواية النسائي من طريق يزيد بن رومان عنها « سمعت لفظا وصوت صديان ، فقال النبي ﷺ فاذا حبشية تزفن - أى ترقص - والصديان حولها فقال : يا عائشة ، تعالى فانظري ، ففي هذا أنه ابتدأها ، وفي رواية عبيد بن عمير عنها عند مسلم أنها قالت للعائشة « وددت أنى أراهم ، ففي هذا أنها سألت ، ويجمع بينهما بأنها التست منه ذلك فاذن لها ، وفي رواية النسائي من طريق أبي سلمة عنها « دخل الحبشة يلعبون ، فقال لى النبي ﷺ يا حميراء أتحيين أن تنظرى إليهم ؟ فقلت : نعم ، اسناده صحيح ولم أر فى حديث صحيح ذكر الحميراء إلا فى هذا . وفي رواية أبي سلمة هذه من الزيادة عنها قالت « ومن قولهم يومئذ : أبا القاسم طيبا ، كذا فيه بالنسب ، وهو حكاية قول الحبشة ، ولاحد والسراج وابن حبان من حديث أنس « إن الحبشة كانت تزفن بين يدى النبي ﷺ ويستكلمون بكلام لهم ، فقال : ما يقولون ؟ قال يقولون : محمد عبد صالح ، قوله (فأقامنى وراءه خدى على خده) أى متلاصقين وهى جملة حالية بدون واو كما قيل فى قوله تعالى (اهبطوا بمصنكم لبعض عدو) وفي رواية هشام عن أبيه عند مسلم « فوضعت رأسى على منكبيه ، وفي رواية أبي سلمة المذكورة « فوضعت ذقنى على عاتقه وأسندت وجهى إلى خده ، وفي رواية عبيد بن عمير عنها أنظر بين أذنيه (١) وعاتقه ، ومعانيها متقاربة ، ورواية أبي سلمة أيدها . وفي رواية الزهرى الآتية بعد عن عروة « فيسترقى وأنا أنظر ، وقد تقدم فى أبواب المساجد باللفظ « يسترقى بردائه ، ويتعقب به على الزين بن المنير فى استنباطه من لفظ حديث الباب جواز اكشفاء المرأة بالتستر بالقيام خلف من تستر به من زوج أوذى محرم إذا قام ذلك مقام الرداء ، لأن القصة واحدة ، وقد وقع فيها التخصيص على وجود التستر بالرداء . قوله (وهو يقول : دونكم) بالنسب على الظرفية بمعنى الإغراء والمضرة به محذوف وهو لمهم بالخراب ، وفيه إذن وتهيش لهم وتنشيط . قوله (يا بنى أرفدة) بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الفاء وقد ففتح ، قيل هو لقب للحبشة ، وقيل هو اسم جنس لهم ، وقيل اسم جدم الاكبر وقيل المعنى يا بنى الإمام ، زاد فى رواية الزهرى عن عروة « فزجرهم عمر ، فقال النبي ﷺ : أمنا بنى أرفدة ، وبين الزهرى أيضا عن سعيد عن أبي هريرة وجه الزجر حيث قال « فاهوى إلى الحصباء خصمهم بها ، فقال النبي ﷺ دهمهم يا عمر ، وسيأتى فى الجهاد ، وزاد أبو عوانة فى صحيحه « فأنهم بنو أرفدة ، كأنه يعنى أن هذا شأنهم وطريقتهم وهو من الامور المباحة فلا انكار عليهم . قال المحب الطبري : فيه تنبيه على أنه يقتصر لهم ما لا يقتصر لغيرهم ، لأن الاصل فى المساجد تزويجها عن اللعب فيقتصر على ما ورد فيه النص انتهى . وروى السراج من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة أنه ﷺ قال يومئذ « لتعلم يهود أن فى ديننا فسحة ، إلى بعثت بحميفة سمحة ، وهذا يشعر بعدم التخصيص ، وكان عمر بنى على الاصل فى تزويج المساجد فينبى له النبي ﷺ وجه الجواز فيما كان هذا سبيله كما سيأتى تقريره ، أو لعله لم يكن علم أن النبي ﷺ كان يراهم . قوله (حتى إذا ملكت) بكسر اللام الاولى ، وفى رواية الزهرى « حتى أكون أنا الذى أسام ، ولمسلم من طريقه « ثم يقوم من أجل حتى أكون أنا الذى أنصرف ، وفى رواية يزيد بن رومان عند النسائي « أما شبعث ، أما شبعث ؟ قالت : فجعلت أقول : لا ، لأنظر منزلي عنده ،

(١) فى مخطوطة الريانى « أذنه ،

وله من رواية أبي سلمة عنها ، قلت : يا رسول الله لا تعجل ، فقام لي ثم قال : حسبك ؟ قلت : لا تعجل . قالت : وما بي حب النظر إليهم ولكن أحببت أن يبلغ النساء مقامه لي ومكاني منه ، وزاد في النكاح في رواية الزهري . فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهب ، وقولها : اقدروا ، بضم الدال من التقدير ويجوز كسرهما ، وأشارت بذلك إلى أنها كانت حينئذ شابة ، وقد تمسك به من ادعى نسخ هذا الحكم وأنه كان في أول الاسلام كما تقدمت حكايته في أبواب المساجد ، ورد بأن قولها ، يسترق بردائه ، دال على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب ، وكذا قولها : أحببت أن يبلغ النساء مقامه لي ، مشعر بأن ذلك وقع بعد أن صارت لها ضرائر ، أرادت الفخر عليهن ، فالظاهر أن ذلك وقع بعد بلوغها ، وقد تقدم من رواية ابن حبان أن ذلك وقع لما قدم وفد الحبشة وكان قدمومهم سنة سبع فيكون عمرها حينئذ خمس عشرة سنة ، وقد تقدم في أبواب المساجد شيء نحو هذا والجواب عنه واستدل به على جواز اللعب بالسلاح على طريق التواضع للتدريب على الحرب والتنشيط عليه ، واستنبط منه جواز الماشقة لما فيها من تمرين الأيدي على آلات الحرب ، قال عياض : وفيه جواز نظر النساء إلى فعل الرجال الأجانب لأنه إنما يكره لمن النظر إلى المحاسن والاستلذاذ بذلك ، ومن تراجم البخاري عليه : باب نظر المرأة إلى الحش ونحوهم من غير رية ، وقال النووي : أما النظر بشهوة وعند خشية الفتنة فحرام اتفاقاً ، وأما بغير شهوة فالاصح أنه محرم . وأجاب عن هذا الحديث بأنه يحتمل أن يكون ذلك قبل بلوغ عائشة ، وهذا قد تقدمت الإشارة إلى ما فيه ، قال : أو كانت تنظر إلى لبهم بجرابهم لا إلى وجوههم وأبدانهم ، وإن وقع بلا قصد أمكن أن تصرفه في الحال انتهى . وقد تقدمت بقية فوائده في أبواب المساجد . وسيأتي بعد ستة أبواب وجه الجمع بين ترجمة البخاري هذا الباب والباب الآتي هناك حيث قال : باب ما يكره من حمل السلاح في العيد ، إن شاء الله تعالى

٣ - باب سنة العيدين لأهل الإسلام

٩٥١ - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدُ قَالَ : سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ « إِنَّ أَوَّلَ مَا بَدَأُ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ ، ثُمَّ نَقْلُ فَنُفَتِّنَا »

[الحديث ٩٥١ - أطرافه في : ٩٥٥ ، ٩٦٥ ، ٩٦٨ ، ٩٧٦ ، ٩٨٣ ، ٥٥٥٤ ، ٥٥٥٦ ، ٥٥٥٧ ، ٥٥٦٠ ، ٥٥٦٣ ، ٦٦٧٣]

٩٥٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ مُتَفَتِّنَانِ بِمَا تَقَوَّلَتِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ ، قَالَتْ : وَلَيْسَتَا مَعْتَنَتَيْنِ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : أَسْرَامُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عِيدٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا ، وَهَذَا عِيدُنَا »

قوله (باب سنة العيدين لأهل الاسلام) كذا لاكثر ، وقد اقتصصر عليه الاسماعيل في المستخرج وأبو نعيم وزاد أبو ذر عن الحموي في أول الترجمة : الدعاء في العيد ، قال ابن رشيد أراه تصحيحاً ، وكأنه كان فيه اللعب في العيد ، يعني فيناسب حديث عائشة وهو الثاني من حديث الباب ، ويحتمل أن يوجه بأن الدعاء بعد صلاة العيد يؤخذ حكمه من

جواز اللعب بعدها بطريق الأولى . وقد روى ابن عدى من حديث وألله أنه « لقي رسول الله ﷺ وسلم يوم عيد فقال : تقبل الله منا ومنك ، فقال : نعم تقبل الله منا ومنك ، وفي إسناده محمد بن إبراهيم الشافى وهو ضعيف ، وقد تفرد به مرفوعا ، وخولف فيه ، فروى البيهقي من حديث عباد بن الصامت أنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : ذلك فعل أهل الكتابين ، وإسناده ضعيف أيضا ، وكأنه أراد أنه لم يصح فيه شيء . وروينا في « المحامليات » بإسناد حسن عن جبير بن نفير قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا التفتوا يوم العيد يقول بعضهم لبعض : تقبل الله منا ومنك ، وأما مناسبة حديث عائشة للترجمة التي اقتصر عليها الأكثر فقد قيل : إنها من قوله : وهذا عيدنا ، لاشعاره بالندب إلى ذلك ، وفيه نظر لأن اللعب لا يوصف بالندبية ، لكن يقربه أن المباح قد يرتفع بالنية إلى درجة ما يثاب عليه ، ويحتمل أن يكون المراد أن تقديم العبادة على اللعب سنة أهل الاسلام ، أو تحمل « السنة » في الترجمة على المعنى القنوى . وأما حديث البراء فهو طرف من حديث سيأتي بتمامه بعد باب ، وحجاج المذكور في الإسناد هو ابن منهل . واستشكل الزين بن المنير مناسبتة الترجمة من حيث أنه قال فيها العيدين بالثنية مع أنها لا تتعلق إلا بعيد النحر ، وأجاب بأن في قوله : إن أول ما نبأ به في يومنا هذا أن نصل ، إشعاراً بأن الصلاة ذلك اليوم هي الأمر المهم ، وأن ما سواها من الخطبة والنحر والذكر وغير ذلك من أعمال البر يوم النحر فبطريق التبع ، وهذا القدر مشترك بين العيدين ، فحسن أن لا تفرد الترجمة بعيد النحر انتهى . وقد تقدم الكلام على حديث عائشة مستوفى في الباب الذي قبله

٤ - باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج

٩٥٣ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم . حدثنا سعيد بن سليمان قال حدثنا هشيم قال أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس قال « كان رسول الله ﷺ لا ينفدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات » . وقال سرجان بن رجاء حدثني عبيد الله قال حدثني أنس عن النبي ﷺ « وأأكلهن ورا »

قوله (باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج) أى إلى صلاة العيد . قوله (أخبرنا عبيد الله) هو بالنصير ، وفي نسخة الصفاني وحدثنا عبيد الله بن أنس ، بحذف أبي بكر ، هكذا رواه سعيد بن سليمان عن هشيم ، وتابعه أبو الربيع الزهراني عند الاسماعيل ، وجبارة بن المغلس عند ابن ماجه ، ورواه عن هشيم قتبية عند الترمذى ، وأحمد ابن منيع عند ابن خزيمة ، وأبو بكر بن أبي شيبة عند ابن حبان والاسماعيل ، وعمر بن عون عند الحاكم فقالوا كلهم د عن هشيم عن محمد بن إسحق عن حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس ، قال الترمذى صحيح غريب ، وأعله الاسماعيل بأن شيئا مدلس ، وقد اختلف عليه فيه ، وابن اسحق ليس من شرط البخارى . قلت : وهى علة غير قاذفة لأن شيئا قد صرح فيه بالإخبار فأمن تدليس ، ولهذا نزل فيه البخارى درجة لأن سعيد بن سليمان من شيوخه ، وقد أخرج هذا الحديث عنه بواسطة لكونه لم يسمعه منه ولم يلق من أصحاب هشيم مع كثرة من ألقه منهم من يحدث به مصرحا عنه فيه بالاخبار ، وقد جزم أبو مسعود الدمشقي بأنه كان عند هشيم على الوجين ، وأن أصحاب هشيم القدماء كانوا يروونه عنه على الوجه الأول فلا تضر طريق ابن إسحق المذكورة ، قال البيهقي : ويؤكد ذلك أن سعيد بن سليمان قد رواه عن هشيم على الوجين ، ثم ساقه من رواية معاذ بن المنثى عنه عن هشيم بالإسنادين المذكورين فرجع

صنع البخارى ، ويؤيد ذلك متابعة مرجى بن رجاء لحشم على روايته له عن عبيد الله بن أبي بكر ، وقد قطعها البخارى هنا ، وأفادت ثلاث فوائد : الاولى هذه ، والثانية تصرح عبيد الله فيه بالاخبار عن أنس ، والثالثة قييد الأكل بكونه تراً . وقد وصلها ابن خزيمة والاسماعيلى وغيرهما من طريق أبي النضر عن مرجى بلفظ « يخرج ، بدل » يندو ، والباقي مثل لفظ هشيم وفيه الزيادة ، وكذا وصله أبو ذر في زياداته في الصحيح عن أبي حامد بن نعيم عن الحسين بن محمد بن مصعب عن أبي داود السنجي عن أبي النضر ، وأخرجه الإمام أحمد عن حمى بن عمار عن مرجى بلفظ « وبأكلهن أفراداً » ، ومن هذا الوجه أخرجه البخارى في تاريخه ، وله رواه ثالث عن عبيد الله بن أبي بكر أخرجه الاسماعيلى أيضاً وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن حديد عنه بلفظ « ما خرج يوم فطر حتى يأكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة أو أقل من ذلك أو أكثر وتراً » ، وهي أصرح في المداومة على ذلك ، قال المهلب : الحكمة في الأكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلى العيد ، فكأنه أراد سد هذه الفريضة . وقال غيره : لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحسب تعجيل الفطر مبادرة إلى امتثال أمر الله تعالى ، وبشعر بذلك اقتصاره على القليل من ذلك ، ولو كان لغير الامتثال لأكل قدر الشيع ، وأشار إلى ذلك ابن أبي جرة . وقال بعض المالكية : لما كان المعتكف لا يتم اعتكافه حتى يندو إلى المصل قبل انصرافه إلى بيته خشى أن يعتمد في هذا الجزء من النهار باعتبار استحباب الصائم ما يعتمد من استحباب الاعتكاف ، ففرق بينهما بمشروعية الأكل قبل الفدو . وقيل لأن الشيطان الذى يحبس في رمضان لا يطلق إلا بعد صلاة العيد ، فاستحب تعجيل الفطر بداراً إلى السلامة من وسوسته . وسأيت توجيه آخر لابن المنير في الباب الذى بعده . وقال ابن قدامة : لا نعلم في استحباب تعجيل الأكل يوم الفطر اختلافاً انتهى . وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود التعبير فيه ، وعن الثخمي أيضاً مثله . والحكمة في استحباب التمر لما في الحلو من تقوية البصر الذى يضعفه الصوم ، ولأن الحلو بما يوافق الإيمان ويعبر به المنام وورق به القلب وهو أيسر من غيره ، ومن ثم استحسب بعض التابعين أنه يفطر على الحلو مطلقاً كالعسل رواه ابن أبي شيبة عن معاوية بن قرة وابن سيرين وغيرهما ، وروى فيه معنى آخر عن ابن عون أنه سئل عن ذلك فقال : انه يحبس البول ، هذا كله في حق من يقدر على ذلك وإلا فينبغى أن يفطر ولو على الماء ليحصل له شبه ما من الاتباع أشار إليه ابن أبي جرة . وأما جملته وتراً فقال المهلب : فللاشارة إلى وحدانية الله تعالى ، وكذلك كان ﷺ يفعل في جميع أموره تبركاً بذلك . (تنبيه) : مرجى بوزن ممل ، وأبوه بلفظ رجاء ضد الخوف بصري يختلف في الاحتجاج به ، وليس له في البخارى غير هذا الموضع الواحد

٥ - باب الأكل يوم النحر

٩٥٤ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** إسماعيل عن أيوب عن محمد عن أنس قال : قال النبي ﷺ « من ذبح قبل الصلاة فليعد . قام رجل فقال : هذا يوم يشتهي فيه اللحم ، وذكر من بغيره ، فكأن النبي ﷺ صدقه ، قال : وعندى جذعة أحب إلي من شاة لحم . فرخص له النبي ﷺ ، فلا أدري أبلغت الرخصة من سواء أم لا »

[الحديث ٩٥٤ - أطراعه في : ٩٨٤ ، ٥٥٦٦ ، ٥٥٤٩ ، ٥٥٦١]

٩٥٥ - **حدثنا** عثمان قال **حدثنا** جرير عن منصور عن الشعبي عن البراء بن عازب رضى الله عنهما قال

« خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْأَنْحِياءِ بَدَأَ الصَّلَاةَ فَقَالَ : مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَنَسَكَ نَسَكَنَا فَقَدْ أَحَابَ النَّسَكَ ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَانَهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا نَسَكَ لَهُ . قَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ خَالَ الْبَرَاءِ : يَارَسُولَ اللَّهِ فَإِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ ، وَأُحِبُّ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ مَا يُذْبَحُ فِي بَيْتِي ، فَذَبَحْتُ شَاتِي وَتَفَدَيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ . قَالَ : شَانُكَ شَاءَ لَحْمٍ . قَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ فَإِنِّي عِنْدَنَا عَنَاقًا لَنَا جَذَعَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ أَفْتَجِزِي عَنْي ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَلَنْ تَحْجِزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ »

قوله (باب الأكل يوم النحر) قال الزين بن المنير ما محصله : لم يقيد المصنف الأكل يوم النحر بوقت معين كما قيده في الفطر ، ووجه ذلك من حديث أنس قول الرجل : هذا يوم يشتهي فيه اللحم ، وقوله في حديث البراء : ان اليوم يوم أكل وشرب ، ولم يقيد ذلك بوقت انتهى . ولعل المصنف أراد الإشارة إلى تضعيف ما ورد في بعض طرق الحديث الذي قبله من مغايرة يوم الفطر ليوم النحر من استحباب البداءة بالصلاة يوم النحر قبل الأكل ، لأن في حديث البراء أن أبا بردة أكل قبل الصلاة يوم النحر ، فبين له عليه السلام أن التي ذبحها لا تجزى عن الأضحية وأقره على الأكل منها ، وأما ما ورد في الترمذى والحاكم من حديث بريرة قال : كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، ولا يطعم يوم الأضحية حتى يصل ، ونحوه عند البزار عن جابر بن سمرة ، وروى الطبراني والدارقطنى من حديث ابن عباس قال : من السنة أن لا يخرج يوم الفطر حتى يخرج الصدقة ويطعم شيئاً قبل أن يخرج ، وفي كل من الاسانيد الثلاثة مقال ، وقد أخذ أكثر الفقهاء بما دلت عليه ، قال الزين بن المنير : وقع أكله ﷺ في كل من العيدين في الوقف المشروع لإخراج صدقة الخاصة بهما فإخراج صدقة الفطر قبل تغفو إلى المصل وإخراج صدقة الأضحية بعد ذبحها فاجتمعا من جهة واحدة فخرجت من جهة أخرى ، واختار بعضهم تفصيلاً آخر فقال : من كان له ذبح استحبه أن يبدأ بالأكل يوم النحر منه ، ومن لم يكن له ذبح فخير . وسيأتى الكلام على حديث أنس والبراء المذكورين في هذا الباب في كتاب الأضاحي ان شاء الله تعالى . وقوله في حديث البراء : ومن نسك قبل الصلاة فانه قبل الصلاة ولانسك له ، كذا في الأصول بآيات الواو ، وحذفها للنسائي وهو أرجه ، ويمكن توجيه إثباتها بتقدير لا يجزى ولا نسك له ، وهو قريب من حديث : فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة هذا وصححه ابن إبراهيم جميعاً عن جرير بلفظه ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق أبي خيثمة ويوسف بن موسى وعثمان هذا ثلاثهم عن جرير بلفظ : ومن نسك قبل الصلاة فشانه شاة لحم ، وذكر أن معناه واحد ، وقد أخرجه أبو يعلى عن أبي خيثمة بهذا اللفظ ، وأظن التصرف فيه من عثمان رواه بالمعنى والله أعلم . وفي حديث أنس والبراء من الفوائد تأكيد أمر الأضحية ، وأن المقصود منها طيب اللحم وإيثار الجوارح على غيره ، وأن الفتى إذا ظهرت له من المستفتى أماراة الصدق كان له أن يسأل عليه ، حتى لو استفتاه اثنان في قضية واحدة جاز أن يفى كلا منهما بما يناسب حاله ، وجواز إخبار المرء عن نفسه بما يستحق الثناء به عليه بقدر الحاجة

٦ - باب الخروج إلى المصلى بغير منبر

٩٥٦ - **حدثنا** سعيد بن أبي مسرمة قال حدثنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد عن عياض بن عبد الله بن

أبي سريح عن أبي سعيدٍ أُنْذِرِي قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَحْيَى إِلَى الْمَصَلَّى ، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ - وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ - فَيُعْظِمُهُمْ ، وَيُؤَمِّرُهُمْ . فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَيْنَهُمَا قِطْعَةً أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَهُ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ » . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى خَرَجْتُ مَعَ مَرْوَانَ - وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ - فِي أَحْيَى أَوْ فِطْرٍ ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمَصَلَّى إِذَا مِنْتَرٌ بَنَاهُ كَثِيرٌ بَنُ الصَّلَاتِ ، فَإِذَا مَرْوَانُ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَجَبَذْتُ بِوُجْهِهِ ، فَارْتَفَعَ لَخَطْبٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَقُلْتُ لَهُ : غَيْرْتُمْ وَاللَّهِ ، فَقَالَ : أَبَا سَعِيدٍ قَدْ ذَهَبَ مَا تَعْلَمُ ، فَقُلْتُ مَا أَعْلَمُ وَاللَّهِ خَيْرٌ مِمَّا لَا أَعْلَمُ . فَقَالَ : إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَخَطَبْنَا قَبْلَ الصَّلَاةِ »

قوله (باب الخروج إلى المصلى بغير منبر) يشير إلى ما ورد في بعض طرق حديث أبي سعيد الذي ساقه في هذا الباب ، وهو ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من طريق الاعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه قال و أخرجه مروان المنبر يوم عيد وبدأ بالخطبة قبل الصلاة ، فقام إليه رجل فقال : يا مروان خالفت السنة ، الحديث . **قوله** (حدثنا محمد بن جعفر) أي ابن أبي كثير المدني ، وعياض بن عبد الله أي ابن سعد بن أبي سرح القرشي المدني ، ورجاله كلهم مدنيون . **قوله** (عن أبي سعيد) في رواية عبد الرزاق عن داود بن قيس عن عياض قال : سمعت أبا سعيد ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق ابن وهب عن داود . **قوله** (إلى المصلى) هو موضع بالمدينة معروف بينه وبين باب المسجد ألف ذراع قاله عمر بن شبة في أخبار المدينة ، عن أبي غسان الكنعاني صاحب مالك . **قوله** (ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس) في رواية ابن حبان من طريق داود بن قيس عن عياض ، فينصرف إلى الناس قائما في مصلاه ، ولابن خزيمة في رواية مختصرة و خطب يوم عيد على رجله ، وهذا مشعر بأنه لم يكن بالمصلى في زمانه ﷺ منبر ، ويدل على ذلك قول أبي سعيد و فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان ، ومقتضى ذلك أن أول من اتخذ مروان ، وقد وقع في المدونة للمالك ورواه عمر بن شبة عن أبي غسان عنه قال و أول من خطب الناس في المصلى على المنبر عثمان بن عفان كلهم على منبر من طين بناه كثير بن الصلت ، وهذا معضل ، وما في الصحيحين أصح فقد رواه مسلم من طريق داود بن قيس عن عياض نحو رواية البخاري ، ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم حركه حتى أعاده مروان ولم يطلع على ذلك أبو سعيد ، وإنما اختص كثير بن الصلت ببناء المنبر بالمصلى لأن داره كانت مجاورة للمصلى ، كما سيأتى في حديث ابن عباس أنه ﷺ أتى في يوم العيد إلى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت ، قال ابن سعد : كانت دار كثير بن الصلت قبلة المصلى في العيدين وهي تطل على بطن بطحان الوادي الذي في وسط المدينة انتهى . وإنما بنى كثير بن الصلت داره بعد النبي ﷺ بمدة ، لسكنها لما صارت شهيرة في تلك البقعة وصفت المصلى بمجاورتها . وكثير المذكور هو ابن الصلت بن معاوية الكندي ، تابعي كبير ولد في عهد النبي ﷺ ، وقدم المدينة هو وأخوه بعده فسكنها وحالف بني جمح ، وروى ابن سعد بإسناد صحيح إلى نافع قال : كان اسم كثير ابن الصلت قليلا فسماه عمر كثيرا . ورواه أبو عوانة فوصله بذكر ابن عمر ورفع به ذكر النبي ﷺ والأول أصح ، وقد صح سماع كثير من عمر فن بعده وكان له شرف وذكر ، وهو ابن أخى جند بفتح الجيم وسكون الميم أو قتها

أحد ملوك كندة الذين قتلوا في الردة ، وقد ذكر أبوه في الصحابة لابن منده وفي صحة ذلك نظر . **قوله** (فان كان يريد أن يقطع بعثا) أى يخرج طائفة من الجيش الى جهة من الجهات . **قوله** (خرجت مع مروان) زاد عبد الرزاق عن داود بن قيس « وهو بينى وبين أبي مسعود ، يعنى عقبة بن عمرو الانصارى . **قوله** (لجذته ثوبه) أى ليبدأ بالصلاة قبل الخطبة على العادة ، وقوله « قتلته له غيرتم والله ، صريح فى أن أبا سعيد هو الذى أنكر ، ووقع عند مسلم من طريق طاروق بن شهاب قال « أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان . فقام اليه رجل فقال : الصلاة قبل الخطبة ، فقال : قد ترك ما هنالك . فقال أبو سعيد : أما هذا فقد قضى ما عليه ، وهذا ظاهر فى أنه غير أبي سعيد ، وكذا فى رواية رجاء عن أبي سعيد التى تقدمت فى أول الباب ، فيحتمل أن يكون هو أبا مسعود الذى وقع فى رواية عبد الرزاق أنه كان معهما ، ويحتمل أن تكون القصة تعددت ، ويدل على ذلك المفارقة الواقعة بين روايتي عياض ورجاء ، فى رواية عياض أن المنبر بنى بالمصل ، وفى رواية رجاء أن مروان أخرج المنبر معه ، فلعل مروان لما أنكروا عليه اخراج المنبر ترك اخراجه بعد وأمر ببنائه من لبن وطين بالمصل ، ولا بعد فى أن ينسكروا عليه تقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى ، ويدل على التغاير أيضا أن أنكار أبي سعيد وقع بينه وبينه ، وانكار الآخر وقع على رموس الناس . **قوله** (ان الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة لجلعتها) أى الخطبة (قبل الصلاة) وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتهاد منه ، وسيأتى فى الباب الذى بعده أن عثمان فعل ذلك أيضا لكن لعل أخرى ، وفى هذا الحديث من الفوائد ببيان المنبر ، قال الزين بن المنير : وانما اختاروا أن يكون بالبن لامن الخشب لكونه يترك بالصحراء فى غير حرز فيؤمن عليه الثقل ، بخلاف خشب منبر الجامع . وفيه أن الخطبة على الأرض عن قيام من للمصل الأولى من القيام على المنبر ، والفرق بينه وبين المسجد أن المصلى يكون بمكان فيه فضاء فيتمسكن من رؤيته كل من حضر ، بخلاف المسجد فإنه يكون فى مكان محصور فقد لا يراه بعضهم ، وفيه الخروج إلى المصل فى العيد ، وأن صلاتها فى المسجد لا تكون الا عن ضرورة ، وفيه انكار العلماء على الأمراء اذا صنعوا ما يخالف السنة ، وفيه حلف العالم على صدق ما يخبر به ، والمباحثة فى الأحكام ، وجواز عمل العالم بخلاف الأولى اذا لم يوافقه الحاكم على الأولى لأن أبا سعيد حضر الخطبة ولم ينصرف ، فيستدل به على أن البداءة بالصلاة فيها ليس بشرط فى صحتها والله أعلم . قال ابن المنير فى الحاشية : حل أبو سعيد فعل النبي ﷺ فى ذلك على التعمين ، وحمله مروان على الأولوية ، واعتذر عن ترك الأولى بما ذكره من تغير حال الناس ، فرأى أن المحافظة على أصل السنة - وهو إسماع الخطبة - أولى من المحافظة على هيئة فيها ليست من شرطها والله أعلم . واستدل به على استحباب الخروج الى الصحراء لصلاة العيد وأن ذلك أفضل من صلاتها فى المسجد ، لمواظبة النبي ﷺ على ذلك مع فضل مسجده . وقال الشافعى فى الأم : بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يخرج فى العيدين إلى المصلى بالمدينة ، وكذا من بعده الا من عذر مطر ونحوه ، وكذلك عامة أهل البلدان الا أهل مكة . ثم أشار الى أن سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة قال : فلو عمر بلد فكان مسجد أهله يسعهم فى الأعياد لم أر أن يخرجوا منه ، فان كان لا يسعهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة . ومقتضى هذا أن اللة تدور على الضيق والسعة ، لا لذات الخروج الى الصحراء ، لأن المطلوب حصول عموم الاجتماع ، فاذا حصل فى المسجد مع أفضليته كان أولى

٧ - باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة

٩٥٧ - **حدثنا إبراهيم بن المنذر** قال **حدثنا أنس** عن **عبيد الله** عن **نافع** عن **عبد الله بن عمر** أن **رسول الله ﷺ** كان يصلي في الأنحى والفطر، ثم يخطب بعد الصلاة «

[الحديث ٩٥٧ - طرقه في : ٩٦٣]

٩٥٨ - **حدثنا إبراهيم بن موسى** قال **أخبرنا هشام** أن **ابن جريج** أخبرهم قال : **أخبرني عطاة** عن **جابر بن عبد الله** قال سمعته يقول « **إن النبي ﷺ** خرج يوم الفطر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة »

[الحديث ٩٥٨ - طرقه في : ٩٦١ ، ٩٦٨]

٩٥٩ - قال **وأخبرني عطاة** أن **ابن عباس** أرسل إلى **ابن الزبير** في أول ما بويح له « **إنه** لم يكن يؤذن بالصلاة يوم الفطر، وإنما الخطبة بعد الصلاة »

٩٦٠ - **وأخبرني عطاة** عن **ابن عباس**، وعن **جابر بن عبد الله** قال « **لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأنحى** »

٩٦١ - وعن **جابر بن عبد الله** قال سمعته يقول « **إن النبي ﷺ** قام فبدأ بالصلاة ثم خطب الناس بعد، فلما فرغ نبي الله ﷺ نزل فأتى النساء فذكرهن وهو يتوكأ على يد بلال، وبلال باسط ثوبه يلقى فيه النساء صدقة » قلت لعطاء : أترى حقاً على الإمام الآن أن يأتي النساء فيذكرهن حين يفروغ ؟ قال : **إن ذلك لحق عليهم، وما لم أن لا يفعلوا ؟**

قوله (باب المشي والركوب إلى العيد ، والصلاة قبل الخطبة ، وبغير أذان ولا إقامة) في هذه الترجمة ثلاثة أحكام : **صفة التوجه وتأخير الخطبة عن الصلاة وترك النداء فيها** . فأما الأول فقد اعترض عليه **ابن التين** فقال : ليس فيما ذكره من الأحاديث ما يدل على مشي ولا ركوب . وأجاب **الزوين** بن المنذر بأن عدم ذلك مشعر بتسويغ كل منهما وألا مزية لأحدهما على الآخر ، ولعله أشار بذلك إلى تضعيف ما ورد في التندب إلى المشي ، ففي الترمذي عن علي قال : « من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً » . وفي **ابن ماجه** عن **سعد القرظ** « أن النبي ﷺ كان يأتي العيد ماشياً » وفيه عن **أبي رافع** نحوه ، وأسانيد الثلاثة ضعاف . وقال **الشافعي** في الأم : **بلغنا عن الزهري** قال : ما ركب **رسول الله ﷺ** في عيد ولا جنازة قط . ويحتمل أن يكون البخاري استنبط من قوله في حديثه **جابر** « وهو يتوكأ على يد بلال » مشروعية الركوب لمن احتاج إليه ، وكأنه يقول : الأول المشي حتى يحتاج إلى الركوب ، كما خطب النبي ﷺ قائماً على رجله فلما تب من الوقوف توكأ على يد بلال . والجامع بين الركوب والتوكؤ الارتفاق بكل منهما ، أشار إلى ذلك **ابن المربوط** ، وأما الحكم الثاني فظاهر من أحاديث الباب ، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده . واختلف في أول من غير ذلك ، فرواية **طارق بن شهاب** عن **أبي سعيد** عند مسلم صريحة في أنه **مروان** كما تقدم في الباب قبله ، وقيل بل سبقه إلى ذلك **عثمان** ، وروى **ابن المنذر** باسناد صحيح إلى **الحسن البصري** .

قال : أول من خطب قبل الصلاة عثمان ، صلى بالناس ثم خطبهم - يعني على العادة - فرأى ناساً لم يدركوا الصلاة ، ففعل ذلك ، أي صار يخطب قبل الصلاة . وهذه العلة غير التي اعتل بها مروان . لأن عثمان رأى مصلحة الجماعة في إدراكهم الصلاة ، وأما مروان فراعى مصلحتهم في إسماعهم الخطبة ، لكن قيل : إنهم كانوا في زمن مروان يتعمدون ترك سماع خطبته لما فيها من سب من لا يستحق السب والإفراط في مدح بعض الناس ، فعلى هذا إنما راعى مصلحة نفسه ، ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك أحياناً ، بخلاف مروان فواظب عليه ، فلذلك نسب إليه . وقد روى عن عمر مثل فعل عثمان ، قال عياض ومن تبعه : لا يصح عنه ، وفيما قالوه نظر ، لأن عبد الرزاق وابن أبي شبة ورواه جميعاً عن ابن عينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن يوسف بن عبد الله بن سلام ، وهذا إسناد صحيح ، لكن يعارضه حديث ابن عباس المذكور في الباب الذي بعده ، وكذا حديث ابن عمر ، فإن جمع بوقوع ذلك منه نادراً وإلا فافقوا في الصحيحين أصح ، وقد أخرج الشافعي عن عبد الله بن يزيد نحو حديث ابن عباس وزاده حتى قدم معاوية فقدم الخطبة ، فهذا يشير إلى أن مروان إنما فعل ذلك تبعاً لمعاوية لأنه كان أمير المدينة من جهته ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري قال : أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية ، وروى ابن المنذر عن ابن سيرين أن أول من فعل ذلك زياد بالبصرة . قال عياض : ولا مخالفة بين هذين الاثنين وأثر مروان ، لأن كلا من مروان وزياد كان عاملاً لمعاوية فيحتمل على أنه ابتداء ذلك وتبعه عماله ، والله أعلم ، وأما الحكم الثالث فليس في أحاديث الباب ما يدل عليه إلا حديث ابن عباس في ترك الأذان ، وكذا أحد طريق جابر . وقد وجه بعضهم بأنه يؤخذ من كون الصلاة قبل الخطبة بخلاف الجمعة فتخالفها أيضاً في الأذان والإقامة ولا يخفى بعده . والذي يظهر أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الأحاديث التي ذكرها ، أما حديث ابن عمر ففي رواية النسائي وخرج رسول الله ﷺ في يوم عيد فصلى بغير أذان ولا إقامة ، الحديث . وأما حديث ابن عباس وجابر ففي رواية عبد الملك ابن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عند مسلم و قدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة ، وعنده من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس قال لابن الزبير لا تؤذن لها ولا تقم ، أخرجه ابن أبي شبة عنه ، ولأبي داود من طريق طاووس عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ صلى العيد بلا أذان ولا إقامة ، إسناده صحيح . وفي الحديث عن جابر بن سمرة عند مسلم وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار وعن البراء عند الطبراني في الأوسط وقال مالك في الموطأ سمعت غير واحد من علمائنا يقول لم يكن في الفطر ولا في الأضحية نداء ولا إقامة منذ زمن رسول الله ﷺ إلى اليوم ، وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا . وعرف بهذا توجيه أحاديث الباب ومطابقتها للترجمة . واستدل بقول جابر : ولا إقامة ولا شيء . على أنه لا يقال أمام صلاتها شيء من الكلام ، لكن روى الشافعي عن الثقة عن الزهري قال وكان رسول الله ﷺ يأمر المؤذن في العيدين أن يقول : الصلاة جامعة ، وهذا مرسل يعضده القياس ^(١) على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها كما سيأتي ، قال الشافعي : أحب أن يقول : الصلاة ، أو الصلاة جامعة ، فإن قال : هلموا إلى الصلاة لم أكرهه ، فإن قال : حتى على الصلاة أو غيرها من أنفاط الأذان أو غيرها

(١) مراسيل الزهري ضعيفة عند أصل العلم ، والقياس لا يصح اعتباره مع وجود النص الثابت القائل على أنه لم يسكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد أذان ولا إقامة ولا شيء . ومن هنا يعلم أن النداء «أيدي بدة» بأى لفظ كان ، وافة أعلم

كرهت له ذلك . واختلف في أول من أحدث الأذان فيها أيضا فروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن سعيد بن المسيب أنه معاوية ، وروى الشافعي عن الثقة عن الزهري مثله وزاد : فأخذ به الحجاج حين أمر على المدينة . وروى ابن المنذر عن حصين بن عبد الرحمن قال : أول من أحدثه زياد بالبصرة . وقال الداردي : أول من أحدثه مروان . وكل هذا لا ينافي أن معاوية أحدثه كما تقدم في البداية بالخطبة . وقال ابن حبيب : أول من أحدثه هشام . وروى ابن المنذر عن أبي قلابة قال : أول من أحدثه عبد الله بن الزبير . وقد وقع في حديث الباب أن ابن عباس أخبره أنه لم يكن يؤذن لها ، لكن في رواية يحيى النطنان أنه لما ساء ما بينهما أذن - يعني ابن الزبير - وأقام . وقوله يؤذن بفتح الذال على البناء للجول والضمير ضمير الشأن ، وهشام المذكور في الإسناد الثاني هو ابن يوسف الصنعاني **قوله** (قال وأخبرني عطاء) القائل هو ابن جريج في الموضعين وهو معطوف على الإسناد المذكور ، وكذا قوله « وعن جابر بن عبد الله ، معطوف أيضا ، والمراد بقوله لم يكن يؤذن ، أي في زمن النبي ﷺ ، وهو مصير من البخاري إلى أن لهذه الصيغة حكم الرفع . **قوله** (أول ما بويع له) أي لابن الزبير بالخلافة ، وكان ذلك في سنة أربع وستين عقب موت يزيد بن معاوية . وقوله « وإنما الخطبة بعد الصلاة ، كذا للأكثر وهو الصواب ، وفي رواية المستملى « وأما ، بدل وإنما ، وهو تصحيف . وسيأتي الكلام على بقية فوائده حديث جابر بعد عشرة أبواب إن شاء الله تعالى

٨ - باب الخطبة بعد العيد

٩٦٢ - **حدثنا** أبو عاصم **قال** أخبرنا ابن جريج **قال** أخبرني الحسن بن مسلم عن طلحة عن ابن عباس **قال** « شهدت العيد مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة »

٩٦٣ - **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **قال** حدثنا أبو أسامة **قال** حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر **قال** « كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما يصلون العيدين قبل الخطبة »

٩٦٤ - **حدثنا** سليمان بن حرب **قال** حدثنا شعبه عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس **قال** « إن النبي ﷺ صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها . ثم أتى النساء ومعهم بلال ، فأمرهن بالصدقة ، فخطبن يلقين ، تلقى المرأة خرصها وسخاها »

٩٦٥ - **حدثنا** آدم **قال** حدثنا شعبه **قال** حدثنا زهير **قال** سمعت الشعبي عن البراء بن عازب **قال** : **قال** النبي ﷺ « إن أول ما نبدأ في يومنا هذا أن نصلّي ثم نرجع فنحمر . فمن فعل ذلك فقد أصاب شئنا ، ومن تحمر قبل الصلاة فإنما هو لحم قدمه لأهله ، ليس من التسلّك في شيء . فقال رجل من الأنصار يقال له أبو بردة ابن نيار : يا رسول الله ذبحت وعندى جدعة خبز من مسية . فقال : اجعله مكانه ولن توفي - أو تجزي - عن أحد بعدك »

قوله (باب الخطبة بعد العيد) أى بعد صلاة العيد ، وهذا مما يرجح رواية الذين أسقطوا قوله ، والصلاة قبل الخطبة ، من الترجمة التى قبل هذه وهم الأكثر ، وقال ابن رشيد : أعاد هذه الترجمة لأنه أراد أن يخص هذا الحكم بترجمة اعتناء به لكونه وقع فى التى قبلها بطريق التسبغ اهـ . وحديث ابن عباس صريح فيما ترجم له ، وسيأتى فى أواخر العيدين أنهم ما هنا ، وحديث ابن عمر أيضا صريح فيه . وأما حديث ابن عباس الثانى فمن جهة أن أمره للنساء بالصدقة كان من تمامة الخطبة كما يرشد إلى ذلك حديث جابر الذى فى الباب قبله ، ويحتمل أن يكون ذكره لتعلفه بصلاة العيدين فى الجملة فهو كالتممة للفتاىدة . وقوله فيه « خرسها » بضم المعجمة وحقى كسرهما وسكون الواو بعدها صادم مهملة هو الحلقمة من الذهب أو الفضة ، وقيل هو القرط إذا كان بحبة واحدة . وقوله « وسخاها » بكسر المهملة ثم معجمة ثم موحدة هو قلادة من عنبر أو قرنفل أو غيره ولا يكون فيه خرز ، وقيل هو خيط فيه خرز ، ومضى سخاها لصوت خرزه عند الحركة مأخوذ من السخب وهو اختلاط الاصوات يقال بالصاد والسين ، وسيأتى الكلام على بقية قواتمه عند الكلام على حديث جابر بعد عشرة أبواب ، ويأتى الكلام على التثفل يوم العيد بعد ذلك بسة أبواب . وأما حديث البراء فظاهره يخالف الترجمة ، لأن قوله « أول ما نبداً به فى يومنا هذا أن نصلى ثم نرجع فننحر » يشعر بأن هذا الكلام وقع قبل إيقاع الصلاة فيستلزم تقديم الخطبة على الصلاة بناء على أن هذا الكلام من الخطبة ، ولأنه عقب الصلاة بالنحر ، والجواب أن المراد أنه ﷺ صلى العيد ثم خطب فقال هذا الكلام ، وأراد بقوله « أن أول ما نبداً به » أى فى يوم العيد تقديم الصلاة فى أى عيد كان . والتعقيب بثم لا يستلزم عدم تغل أمر آخر بين الأمرين . قال ابن بطال : غلط الناس فى ترجم بحديث البراء فقال « باب الخطبة قبل الصلاة » قال : وخفى عليه أن العرب قد تضع الفعل المستقبل مكان الماضى ، وكأنه قال عليه الصلاة والسلام : أول ما يكون به الابتداء فى هذا اليوم الصلاة التى قدمنا فعلها . قال : وهو مثل قوله تعالى ﴿ وما تقوموا منهم ألا أن يؤمنوا ﴾ أى الإيمان المتقدم منهم اهـ . والمعتمد فى صحة ما تأولناه رواية محمد بن طلحة عن زيد الآتية بعد ثمانية أبواب فى هذا الحديث بعينه بلفظ « خرج النبي ﷺ يوم أضحى إلى البقيع فصلى ركعتين ، ثم أقبل علينا بوجهه وقال : أن أول نسكنا فى يومنا هذا أن نبداً بالصلاة ثم نرجع فننحر » الحديث ، قتبين أن ذلك الكلام وقع منه بعد الصلاة . وقال الكرماني : المستفاد من حديث البراء أن الخطبة مقدمة على الصلاة ، ثم قال فى موضع آخر : فان قلت قسا دلالتها على الترجمة ؟ قلت : لو قدم الخطبة على الصلاة لم تكن الصلاة أول ما بدئ به ، ولا يلزم من كون هذا الكلام وقع قبل الصلاة أن تكون الخطبة وقعت قبلها اهـ . وحاصله أنه يجعل الكلام المذكور سابقاً على الصلاة ، ويمنع كونه من الخطبة . لكن قد بينت رواية محمد بن طلحة عن زيد المذكورة أن الصلاة لم يتقدمها شيء ، لأنه عقب الخروج إليها بالفاء . وصرح منصور فى روايته عن الشعبي فى هذا الحديث بأن الكلام المذكور وقع فى الخطبة ، ولفظه « عن البراء بن عازب قال : خطبنا النبي ﷺ يوم الأضحى بعد الصلاة فقال « فذكر الحديث . وقد تقدم قيل بابين ويأتى أيضا فى أواخر العيد ، فيتعين التأويل الذى قدمناه . والله أعلم

٩ - بِسْمِ مَا يُسْكِرُهُ مِنْ حِلِّ السَّلَاحِ فِي الْعِيدِ وَالْحَرَمِ

وقال الحسن : « هُوَ أَنْ يَحْمِلُوا السَّلَاحَ يَوْمَ عِيدٍ ، إِلَّا أَنْ يَخَافُوا عَدُوًّا

٩٦٦ - **حَرْشٌ** ذَكَرَ بَنُو أَبِي الشَّكِينِ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَارِثِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوْفَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ « كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُرَّةِ فِي الرَّمْحِ فِي أَتَحْصِي قَدَمَهُ ، فَلَزَقْتُ قَدَمَهُ بِالزُّكَاكِ ، فَتَزَلَّتْ فَتَزَعَّتْ - وَذَلِكَ بَيْنِي - فَبَلَغَ الْحِجَابُ فَبَلَغَ يَوْمَهُ . فَقَالَ الْحِجَابُ : لَوْ نَعْلَمُ مَنْ أَصَابَكَ . فَقَالَ ابْنُ عَمْرِو : أَنْتَ أَصَبْتَنِي . قَالَ : وَكَيْفَ ؟ قَالَ : تَحَلَّتْ السَّلَاحُ فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يُحْمَلُ فِيهِ ، وَأَدْخَلْتَ السَّلَاحَ الْحَرَمَ ، وَلَمْ يَكُنِ السَّلَاحُ يُدْخَلُ الْحَرَمَ »

[الحديث ٩٦٦ - طرحة في : ٩٦٧]

٩٦٧ - **حَرْشٌ** أَحَدُ بَنِي بَعْقَبٍ قَالَ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « دَخَلَ الْحِجَابُ عَلَى ابْنِ عَمْرِو وَأَنَا عَنْدَهُ ، فَقَالَ : كَيْفَ هُوَ ؟ فَقَالَ : صَالِحٌ . فَقَالَ : مَنْ أَصَابَكَ ؟ قَالَ : أَصَابَنِي مَنْ أَمَرَ بِحَمْلِ السَّلَاحِ فِي يَوْمٍ لَا يُحْمَلُ فِيهِ حَلَهُ »

قوله (باب ما يسكره من حمل السلاح في العيد والحرم) هذه الترجمة تخالف في الظاهر الترجمة المتقدمة وهي : باب الحراب والدرك يوم العيد ، لأن تلك دائرة بين الإباحة والتدب على ما دل عليه حديثها ، وهذه دائرة بين الكراهة والتحريم لقول ابن عمر في يوم لا يحمل فيه حمل السلاح ، ويجمع بينهما بحمل الحالة الأولى على وقوعها من حملها بالدربة وعهدت منه السلامة من إيذاء أحد من الناس بها ، وحمل الحالة الثانية على وقوعها من حملها بطرا وأشرا ولم يتحفظ حال حملها وتجردها من إصابتها أحداً من الناس ، ولا سيما عند المزاخرة وفي المسالك الضيقة . **قوله** (وقال الحسن) أي البصري (نہوا أن يحملوا السلاح يوم عيد إلا أن يخافوا عدواً) لم أقف عليه موصولاً ، إلا أن ابن المنذر قد ذكر نحوه عن الحسن ، وفيه تقييد لإطلاق قول ابن عمر أنه لا يحمل ، وقد ورد مثله مرفوعاً مقيداً وغير مقيد ، فروى عبد الرزاق بإسناد مرسل قال « نهى رسول الله ﷺ أن يخرج بالسلاح يوم العيد » وروى ابن ماجه بإسناد ضعيف عن ابن عباس « أن النبي ﷺ نهى أن يلبس السلاح في بلاد الإسلام في العيدين ، إلا أن يكونوا بحضرة العدو » وهذا كله في العيد ، وأما في الحرم فروى مسلم عن طريق معقل بن عبيد عن أبي الزبير عن جابر قال « نهى رسول الله ﷺ أن يحمل السلاح بمكة » . **قوله** (أبو الشكين) بالمهمله والكاف مضمر ، والمحاربي هو عبد الرحمن بن محمد لا ابنه عبد الرحيم ، ومحمد بن سوقة بضم السين المهمله وبالقاف تابعي صغير من أجلاء الناس **قوله** (أنحص قدمه) الأنحص بالحاء المعجمة وفتح الميم بعدها مهمله : باطن القدم وما رقى من أسفلها ، وقيل هو خصر باطنها الذي لا يصيب الأرض عند المشي . **قوله** (بالزكابي) أي وهي في راحلته . **قوله** (فتزعجت) ذكر الضمير مؤنثاً مع أنه أعاده على السنان وهو مذكر لأنه أراد الحديد ، ويحتمل أنه أراد القدم . **قوله** (فبلغ الحجاج) أي ابن يوسف الثقفي وكان إذ ذاك أميراً على الحجاز وذلك بعد قتل عبد الله بن الزبير . **قوله** (لجعل يموده) في رواية المستملى « لجاء » ، ويؤيده رواية الإسماعيلي « فأتاه » . **قوله** (لو نعلم من أصابك) في رواية أبي ذر عن الحوي والمستملى « ما أصابك » وخذف الجواب لدلالة السياق عليه ، أو هي للتمني فلا تحذف ، ويرجح الأول أن ابن سعد أخرجه عن أبي نعيم عن إسحق بن سعيد فقال فيه « لو نعلم من أصابك عاقبناه » وهو يرجع رواية

الأكثر أيضا ، وله من وجه آخر قال د لو أعلم الذى أصابك لضربت عنقه . **قوله** (أنت أصبتني) فيه نسبة الفعل إلى الأمر بشئ . يتسبب منه ذلك الفصل وان لم يكن الأمر ذلك ، لكن حكى الزبير في الانساب أن عبد الملك لما كتب إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر شق عليه فأمر رجلا معه حربا يقال إنها كانت مسمومة فلفق ذلك الرجل به فأمر الحربة على قدمه فرض منها أيا ما ثم مات ، وذلك في سنة أربع وسبعين . فعلى هذا ففيه نسبة الفعل إلى الأمر به فقط وهو كثير . وفي هذه القصة تعقب على المهلب حيث استدل به على سد الذرائع لأن ذلك مبنى على أن الحجاج لم يقصد ذلك . **قوله** (حملت السلاح) أى قتبمك أصحابك في حمله ، أو المراد بقوله حملت أى أمرت بحمله . **قوله** (في يوم لم يكن يحمل فيه) هذا موضع الترجمة ، وهو مصير من البخارى إلى أن قول الصحابي كان يفعل كذا على البناء لما لم يسم فاعله يحكم برفعه . **قوله** (أصابني من أمر) هذا فيه تعريض بالحجاج ، ورواية سعيد بن جبير التي قبلها مصرحة بأنه الذى فعل ذلك ، ويجمع بينهما بتعدد الواقعة أو السؤال ، فلعله عرض به أولا ، فلما أعاد عليه السؤال صرح . وقد روى ابن سعد من وجه آخر رجلا لا بأس بهم أن الحجاج دخل على ابن عمر يعودده لما أصيبت رجله فقال له : يا أبا عبد الرحمن هل تدري من أصاب رجلك ؟ قال : لا . قال : أما والله لو علمت من أصابك لقتلته . قال فأطرق ابن عمر فجعل لا يكلمه ولا يلتفت إليه ، فوثب كالمغضب . وهذا يحول على أمر ثالث كأنه عرض به ، ثم عاوده فصرح ، ثم عاوده فأعرض عنه . **قوله** (يعنى الحجاج) بالنصب على المفعولية وفاعله القائل وهو ابن عمر ، زاد الاسماعيل في هذه الطريق قال لوعرقناه لما قبناه ، قال : وذلك لأن الناس تفروا عشية ورجل من أصحاب الحجاج عارض حربته فضرب ظهر قدم ابن عمر فأصبح وهنا منها حتى مات . (تنبيه) : وقع في الأطراف للزنى في ترجمة سعيد بن جبير عن ابن عمر في هذا الحديث : البخارى عن أحمد بن يعقوب عن إسحق بن سعيد ، وعن أبي السكن عن الحارثي كلاهما عن محمد بن سوقة عنه به . ووم في ذلك فان إسحق بن سعيد إنما رواه عن أبيه عن ابن عمر لا عن محمد بن سوقة . وقد ذكره هو بعد ذلك في ترجمة سعيد عن ابن عمر على الصواب

١٠ - باب التذكير إلى العبد

وقال عبد الله بن بسر : إن كنا فرغنا في هذه الساعة . وذلك حين التسبيح

٩٦٨ - **حديث** سليمان بن حرب قال حدثنا شعبه عن زبيد عن الشعبي عن البراء قال « خلعنا النبي ﷺ يوم النحر قال : إن أول ما نبذأ به في يومنا هذا أن نصلي ، ثم نرجع فنحمر ، فمن فعل ذلك فقد أصاب سؤننا ، ومن دبح قبل أن يصلي فأنما هو لحم عجله لأهل ليس من الذسك في شيء . فقام خالى أبو بردة بن نيار فقال : يا رسول الله ، أنا ذبحت قبل أن أصلي ، وعندى جذعة خير من مسنة . قال : اجعلها مكانها - أو قال : اذبحها - ولن تجزى جذعة عن أحد بعدك »

قوله (باب التذكير للعبد) كذا للاكثر بتقديم الموحدة من اليكور ، وعلى ذلك جرى شارحوه ومن استخرج عليه . ووقع للمستمل التذكير بتقديم الكاف وهو تحريف . **قوله** (وقال عبد الله بن بسر) يعنى المازني الصحابي ابن الصحابي ، وأبوہ بضم الموحدة وسكون المهملة . **قوله** (ان كنا فرغنا في هذه الساعة) إن هي الخففة من الثقلة

وهذا التعليق وصله أحمد وصرح برفعه وسياقه ، ثم أخرجه من طريق يزيد بن خير وهو بالمعجمة مضمر قال « خرج عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ مع الناس يوم عيد فطر أو أضفى فأسكر إبطاء الإمام وقال « إن كنا مع النبي ﷺ وقد فرغنا ساعتنا هذه ، وكذا رواه أبو داود عن أحمد والحاكم من طريق أحمد أيضا وصححه . قوله (وذلك حين التسيح) أى وقت صلاة السجدة وهى النافلة ، وذلك إذا مضى وقت الكراهة . وفى رواية صحيحة للطبراني وذلك حين تسيح الضحى ، قال ابن بطلان : أجمع الفقهاء على أن العيد لا تصلى قبل طلوع الشمس ولا عند طلوعها ، وإنما تجوز عند جواز النافلة . ويعمرك عليه لإطلاق من أطلق أن أول وقتها عند طلوع الشمس ، واختلفوا هل يمتد وقتها إلى الزوال أو لا ، واستدل ابن بطلان على المنع بحديث عبد الله بن بسر هذا ، وليس دلالته على ذلك بظاهرة . ثم أورد المصنف حديث البراء « إن أول ما نبدأ به فى يومنا هذا أن نصل ، وهو دال على أنه لا ينبغي الاشتغال فى يوم العيد بشئ غير التأهب للصلاة والخروج إليها ، ومن لازمه أن لا يفعل قبلها شئ غيرها فاقضى ذلك التكبير إليها

١١ - باب فضل العمل فى أيام التشريق

وقال ابن عباس (وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ) : أَيَّامُ الْعَشْرِ . وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ : أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ يَخْرُجَانِ إِلَى الشَّرْقِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ يُسَكِّرَانِ وَيَسْكُرُ النَّاسُ بِتَسْكِيرِهِمَا وَكَبَّرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ خَلْفَ النَّافِلَةِ

٩٦٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُرَيْرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ مُسْلِمٍ الْبُطَيْنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ « مَا تَعْمَلُ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ . قَالُوا : وَلَا الْجِهَادُ ؟ قَالَ : وَلَا الْجِهَادُ ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُحَاطِرُ نَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ »

قوله (باب فضل العمل فى أيام التشريق) مقتضى كلام أهل اللغة والفقهاء أن أيام التشريق ما بعد يوم النحر ، على اختلافهم هل هى ثلاثة أو يومان ، لكن ما ذكروه من سبب تسميتها بذلك يقتضى دخول يوم العيد فيها . وقد حكى أبو عبيد أن فيه قولين : أحدهما لأهم كانوا يشرقون فيها لحوم الأضاحى ، أى يقددونها ويرزونها للشمس . ثانيهما لأنها كلها أيام تشرق صلاة يوم النحر فصارت تبعاً ليوم النحر . قال : وهذا أعجب القوانين إلى ، وأظنه أراد ما حكاه غيره أن أيام التشريق سميت بذلك لأن صلاة العيد إنما تصلى بعد أن تشرق الشمس . وعن ابن الأعرابي قال : سميت بذلك لأن الهدايا والضحايا لا تتحر حتى تشرق الشمس ، وعن يعقوب بن السكيت قال : هو من قول الجاهلية أشرق نبيركميا فغير ، أى تدفع للنحر . انتهى . وأظنهم أخرجوا يوم العيد منها لشهرته بقلب يخصه وهو يوم العيد ، وإلا فهى فى الحقيقة تبع له فى التسمية كما تبين من كلامهم . ومن ذلك حديث على « لا جمعة ولا تشريق إلا فى مصر جامع ، أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح إليه موقوفاً ، ومعناه لا صلاة جمعة ولا صلاة عيد . قال : وكان أبو حنيفة يذهب بالتشريق فى هذا إلى التكبير فى دبر الصلاة يقول : لا تكبير لإهل أهل الأمصار . قال : وهذا لم نجد أحداً يعرفه ، ولا واقفه عليه صاحبه ولا غيرهما انتهى . ومن ذلك حديث « من ذبح قبل التشريق - أى قبل صلاة العيد - فليعد ، رواه أبو عبيد من مرسل الشعبي ورجاله ثقات ، وهذا كله يدل على أن يوم العيد من أيام

التشريق . والله أعلم . **قوله** (وقال ابن عباس : واذكروا اسم الله في أيام معلومات) كذا لابي ذر عن الكشميني وفي رواية كريمة وابن شويه « وقال ابن عباس : واذكروا الله الخ ، وللحموى والمستمل » واذكروا الله في أيام معدودات ، واعترض عليه بأن التلاوة (واذكروا اسم الله في أيام معلومات) أو (واذكروا الله في أيام معدودات) وأجيب بأنه لم يقصد التلاوة ، وإنما حكى كلام ابن عباس ، وابن عباس أراد تفسير المعدودات والمعلومات ، وقد وصله عبد بن حميد من طريق عمرو بن دينار عنه وفيه « الأيام المعدودات أيام التشريق ، والأيام المعلومات أيام العشر » وروى ابن مردويه من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « الأيام المعلومات التي قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، والمعدودات أيام التشريق ، أسناده صحيح ، وظاهره إدخال يوم العيد في أيام التشريق . وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عباس « أن المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، ورجح الطحاوي هذا لقوله تعالى (واذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) فإنه مشعر بأن المراد أيام النحر انتهى . وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر بمعلومات ، ولا أيام التشريق بمعدودات ، بل تسمية أيام التشريق بمعدودات متفق عليه لقوله تعالى (واذكروا الله في أيام معدودات) الآية . وقد قيل : إنها إنما سميت بمعدودات لأنها إذا زيد عليها شيء عد ذلك حصراً أي في حكم حصر العدد . والله أعلم . **قوله** (وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر الخ) لم أره موصولاً عنهما ، وقد ذكره البيهقي أيضاً معلقاً عنهما وكذا البيهقي ، وقال الطحاوي : كان مشايخنا يقولون بذلك أي بالتكبير في أيام العشر . وقد اعترض على البخاري في ذكر هذا الأثر في ترجمة المعمل في أيام التشريق ، وأجاب الكرماني بأن عاداته أن يضيف إلى الترجمة ما له بها أدنى ملازمة استطراداً انتهى . والذي يظهر أنه أراد تساوي أيام التشريق بأيام العشر لجامع ما بينهما مما يقع فيهما من أعمال الحج ، ويدل على ذلك أن أثر أبي هريرة وابن عمر صريح في أيام العشر ، والأثر الذي بعده في أيام التشريق . وسيأتي مزيد بيان لذلك بعد قليل . **قوله** (وكبر محمد بن علي خلف النافلة) هو أبو جعفر الباقر ، وقد وصله الدارقطني في المؤلف من طريق معن بن عيسى القزاز قال حدثنا أبو وهنة رزيق المدني قال « رأيت أبا جعفر محمد بن علي يكبر يعني في أيام التشريق خلف التوافل ، وأبو وهنة بفتح الواو وسكون الهاء بعدها نون ، ورزيق بتقديم الراء مصفراً ، وفي سياق هذا الأثر تعقب على الكرماني حيث جعله يتعلق بتكبير أيام العشر كالذي قبله ، قال ابن التين : لم يتابع محمداً على هذا أحد ، كذا قال ، والخلاف ثابت عند المالكية والشافعية هل يختص التكبير الذي بعد الصلاة في العيد بالفرائض أو يعم ، واختلف التجميع عند الشافعية ، والراجع عند المالكية الاختصاص . **قوله** (عن سليمان) هو الأعمش ، ومسلم هو البطين بفتح الموحدة لقب بذلك لمظم بطنه ، وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فصرح بسماع الأعمش له منه ولفظه « عن الأعمش قال سمعت مسلماً » وهكذا رواه الثوري وأبو معاوية وغيرهما من الحفاظ عن الأعمش ، وأخرجه أبو داود من رواية وكيع عن الأعمش فقال « عن مسلم ومجاهد وأبي صالح عن ابن عباس ، فأما طريق مجاهد فقد رواه أبو عوانة من طريق موسى بن أبي عائشة عن مجاهد فقال « عن ابن عمر ، بدل ابن عباس . وأما طريق أبي صالح فقد رواه أبو عوانة أيضاً من طريق موسى بن أعين عن الأعمش فقال « عن أبي صالح عن أبي هريرة » والمخفوف في هذا حديث ابن عباس ، وفيه اختلاف آخر عن الأعمش رواه أبو إسحق الفزاري عن الأعمش فقال « عن أبي رائل عن ابن مسعود ، أخرجه الطبراني ، وقد وافق الأعمش على

روايته له عن مسلم البطين سلمة بن كهيل عند أبي عوانة أيضا ، ورواه عن سعيد بن جبير أيضا القاسم بن أبي أيوب عند الدارمي وأبو عوانة وأبو جرير السخاني عند أبي عوانة وعدى بن ثابت عند البيهقي ، وسنذكر ما في رواياتهم من الفوائد والزوائد إن شاء الله تعالى . قوله (ما العمل في أيام أفضل منها في هذه) كذا لاكثر الرواة بالإجماع ، ووقع في رواية كريمة عن الكشميني د ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه ، وهذا يقتضي أن أفضلية العمل في أيام العشر على العمل في هذه الأيام إن فسرت بأنها أيام التشريق ، وعلى ذلك جرى بعض شراح البخاري ، وحله على ذلك ترجمة البخاري المذكورة فزعم أن البخاري فسر الأيام المهمة في هذا الحديث بأنها أيام التشريق ، وفسر العمل بالتكبير لكونه أورد الآثار المذكورة المتعلقة بالتكبير فقط . وقال ابن أبي جرة : الحديث دال على أن العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيره ، قال : ولا يعكز على ذلك كونها أيام عيد كما تقدم من حديث عائشة ، ولا ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام د انها أيام أكل وشرب ، كما رواه مسلم ، لأن ذلك لا يمنع العمل فيها ، بل قد شرع فيها أعلى العبادات وهو ذكر الله تعالى ، ولم يمنع فيها من إلا الصيام . قال : وسر كون العبادة فيها أفضل من غيرها أن العبادة في أوائل الغفلة فاضلة على غيرها ، وأيام التشريق أيام غفلة في الغالب فصار للعباد فيها مزيد فضل على العابد في غيرها كن قام في جوف الليل وأكثر الناس نيام ، وفي أفضلية أيام التشريق نكتة أخرى وهي أنها وقعت فيها عنة الخليل بولده ثم من عليه بالفداء ، ثبت لما الفضل بذلك هـ . وهو توجيه حسن إلا أن المتقول يعارضه ، والسياق الذي وقع في رواية كريمة شاذ يخالف لما رواه أبو ذر وهو من الحفاظ عن الكشميني شيخ كريمة بلفظ د ما العمل في أيام أفضل منها في هذا العشر ، وكذا أخرجه أحمد وغيره عن غندر عن شعبة بالاسناد المذكور . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال د في أيام أفضل منه في عشر ذي الحجة ، وكذا رواه الدارمي عن سعيد بن الربيع عن شعبة . ووقع في روايه وكيع المتقدم ذكرها د ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام ، يعني أيام العشر ، وكذا رواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش ، ورواه الترمذي من رواية أبي معاوية فقال د من هذه الأيام العشر ، بدون معنى ، وقد ظن بعض الناس أن قوله د يعني أيام العشر ، تفسير من بعض رواياته ، لكن ما ذكرناه من رواية الطيالسي وغيره ظاهر في أنه من نفس الخبر . وكذا وقع في رواية القاسم بن أبي أيوب بلفظ د ما من عمل أذكى عند الله ولا أعظم أجرا من خير يعمله في عشر الاضحي ، وفي حديث جابر في صحيح أبي عوانة وابن حبان د ما من أيام أفضل عند الله من أيام عشر ذي الحجة ، فظهر أن المراد بالأيام في حديث الباب أيام عشر ذي الحجة ، لكنه مشكل على ترجمة البخاري بأيام التشريق ويحاج بأجوبة : أحدها أن الشيء يشرف بمجاورته للشيء الشريف ، وأيام التشريق تقع تلو أيام العشر ، وقد ثبت الفضيلة لأيام العشر بهذا الحديث ثبتت بذلك الفضيلة لأيام التشريق . ثانيا أن عشر ذي الحجة إنما شرف لوقوع أعمال الحج فيه ، وبجية أعمال الحج تقع في أيام التشريق كالرمي والطواف وغير ذلك من تياته فصار مشتركة معها في أصل الفضل ، ولذلك اشتركت معها في مشروعية التكبير في كل منها ، وهذا يظهر مناسبة إيراد الآثار المذكورة في صدر الترجمة لحديث ابن عباس كما تقدمت الإشارة إليها . ثالثا أن بعض أيام التشريق هو بعض أيام العشر وهو يوم العيد ، وكذا أنه غائمة أيام العشر فهو مفتوح أيام التشريق ، فهما ثبت لأيام العشر من الفضل شاركتهما فيه أيام التشريق ، لأن يوم العيد بعض كل منها بل هو رأس كل منها وشريفه وعظيمه ، وهو يوم الحج

الأكبر كما سيأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . قوله (قالوا ولا الجهاد) في رواية سلمة بن كهيل المذكورة « فقال رجل ، ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تعيين هذا السائل ، وفي رواية غندر عند الاسماعيل قال « ولا الجهاد في سبيل الله مرتين ، وفي رواية سلمة بن كهيل أيضا « حتى أعادها ثلاثا ، ودل سؤالهم هذا على تقرر أفضلية الجهاد عندهم ، وكانهم استفادوه من قوله عليه السلام في جواب من سأله عن عمل يعدل الجهاد فقال « لا أجده ، الحديث ، وسيأتي في أوائل كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة ، ونذكر هناك وجه الجمع بينه وبين هذا الحديث إن شاء الله تعالى . قوله (إلا رجل خرج) كذا للأكثر ، والتقدير إلا عمل رجل ، وللسمتي « إلا من خرج » . قوله (يحاطر) أى يقصد قهر عدوه ولو أدى ذلك إلى قتل نفسه . قوله (فلم يرجع بشيء) أى فيكون أفضل من العامل في أيام العشر أو مساويا له ، قال ابن بطلان : هذا اللفظ يحتمل أمرين ، أن لا يرجع بشيء من ماله وإن رجع هو ، وأن لا يرجع هو ولا ماله بأن يرزقه الله الشهادة . وتعقبه الزين بن المنير بأن قوله « فلم يرجع بشيء » يستلزم أنه يرجع بنفسه ولا بدا له . وهو تعقب مردود ، فإن قوله « فلم يرجع بشيء » نكرة في سياق النفي تقيم ما ذكر ، وقد وقع في رواية الطيالسي وغندر وغيرهما عن شعبة وكذا في أكثر الروايات التي ذكرناها « فلم يرجع من ذلك بشيء » . والحاصل أن نفي الرجوع بالشئ لا يستلزم إثبات الرجوع بغير شئ ، بل هو على الاحتمال كما قال ابن بطلان ، ويدل على الثاني ورود بلفظ يقتضيه ، فمضى أبي عوانة من طريق إبراهيم بن حميد عن شعبة بلفظ « إلا من عقر جواده وأهريق دمه ، وعنده في رواية القاسم بن أبي أيوب « إلا من لا يرجع بنفسه ولا ماله ، وفي طريق سلمة بن كهيل « فقال ، لا إلا أن لا يرجع » ، وفي حديث جابر « إلا من عقر وجهه في التراب ، فظهر بهذه الطرق ترجيح مardه والله أعلم . وفي الحديث تعظيم قدر الجهاد وتفاوت درجاته وأن الغاية القصوى فيه بذل النفس لله ، وفيه تفضيل بعض الأزمنة على بعض كالأمكنة ، وفضل أيام عشر ذي الحجة على غيرها من أيام السنة ، وتظهر فائدة ذلك قيمته نذر الصيام أو علق حملنا من الأعمال بأفضل الأيام ، فلو أفرد يوما منها تعيين يوم عرفة ، لأنه على الصحيح أفضل أيام العشر المذكور ، فإن أراد أفضل أيام الأسبوع تعيين يوم الجمعة ، جمعا بين حديث الباب وبين حديث أبي هريرة مرفوعا « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة ، رواه مسلم ، أشار إلى ذلك كله النووي في شرحه ، وقال الداودي : لم يرد عليه الصلاة والسلام أن هذه الأيام خير من يوم الجمعة ، لأنه قد يكون فيها يوم الجمعة ، يعنى فيلزم تفضيل الشئ على نفسه . وتعقب بأن المراد أن كل يوم من أيام العشر أفضل من غيره من أيام السنة سواء كان يوم الجمعة أم لا ، ويوم الجمعة فيه أفضل من الجمعة في غيره لاجتماع الفضلين فيه . واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لاندراج الصوم في العمل ، واستشكل بتحريم الصوم يوم العيد ، وأجيب بأنه محمول على الغالب ، ولا يرد على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت « ما رأيت رسول الله ﷺ صائما العشر قط » ، لاحتمال أن يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يفرض على أمته ، كما رواه الصحيحان من حديث عائشة أيضا . والذي يظهر أن السبب في امتياز عشر ذي الحجة لمكان اجتماع أمهات العبادة فيه ، وهي الصلاة والصيام والصدقة والحج ، ولا يتأتى ذلك في غيره . وعلى هذا هل يختص الفضل بالحاج أو يعم المقيم ؟ فيه احتمال . وقال ابن بطلان وغيره : المراد بالعمل في أيام التشريق التكبير فقط ، لأنه ثبت أنها أيام أكل وشرب وبغال ، وثبت تحريم صومها ، وورد فيه إباحة الله بالحراب ونحو ذلك . فدل على تفريقها لذلك ، مع الحض على الذكر المشروع منه فيها التكبير

فقط ، ومن ثم اقتصر المصنف على إيراد الآثار المتعلقة بالتكبير . وتعقبه الزين بن المنير بأن العمل إنما يفهم منه عند إطلاقه العبادة ، وهي لا تنافي استيفاء حظ النفس من الأكل وسائر ما ذكر ، فإن ذلك لا يستغرق اليوم والليلة . وقال السكرماني : الحث على العمل في أيام التشريق لا ينحصر في التكبير ، بل المتبادر إلى الذهن منه أنه المناسك من الرمي وغيره الذي يجتمع مع الأكل والشرب ، قال : مع أنه لو حمل على التكبير وحده لم يبق لقول المصنف بعده « باب التكبير أيام منى » ، معنى ، ويكون تكراراً محضاً . والذي يجتمع مع الأكل والشرب لكل أحد من العبادة هو الذكر المأمور به ، وقد فسر بالتكبير كما قال ابن بطلال ، وأما المناسك فمختصة بالحاج ، وجزمه بأنه تكرار متعقب ، لأن الترجمة الأولى لفضل التكبير والثانية لمشروعيته وصفته ، أو أراد تفسير العمل المجمل في الأولى بالتكبير المصرح به في الثانية فلا تكرار . وقد وقع في رواية ابن عمر من الزيادة في آخره « فأكثروا فيهن من التهليل والتحميد والتكبير » ، وللبيهقي في الشعب من طريق عدي بن ثابت في حديث ابن عباس « فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير » ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن بطلال ، وفي رواية عدي من الزيادة « وإن صيام يوم منها يعدل صيام سنة ، والعمل بسبع مائة ضعف » ، وللترمذي من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة « يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة ، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر » ، لكن إسناده ضعيف ، وكذا الاستناد إلى عدي بن ثابت . والله أعلم

١٢ - باب التكبير أيام منى ، وإذا غدا إلى عرفة

وكان عمر رضي الله عنه يُكَبِّرُ في قُبَّتِهِ بِعَنَى فَيَسْمِعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ فَيُكَبِّرُونَ وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ حَتَّى تَرْتَجَّ مِنَى تَكْبِيرًا . وكان ابن عمر يُكَبِّرُ بِعَنَى تِلْكَ الْأَيَّامِ وَخَلَّتِ الصَّلَاةُ وَحَلَّى فِرَاشُهُ وَفِي قُسْطَاطِهِ وَتَجَلَّسَ وَتَمَشَّاهُ تِلْكَ الْأَيَّامَ جَمِيعًا . وكانت ميمونة تُكَبِّرُ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَكَانَ النِّسَاءُ يُكَبِّرْنَ خَلْفَ أَبَانِ بْنِ عُمَانَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِيَأْتِيَ التَّشْرِيقَ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ

٩٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ التَّقْفِيُّ قَالَ « سَأَلْتُ أَنَسًا - وَنَحْنُ غَدِيانَ مِنْ مِنَى إِلَى عَرَفَاتٍ - عَنِ التَّلَاتِيَةِ : كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : كَانَ يُكَبِّرُ اللَّيْلَى لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ ، وَيُكَبِّرُ الْمَكْبَرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ »

[الحديث ٩٧٠ - طرقة في : ١٦٥٩]

٩٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَاصِمٍ عَنْ حَقِصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ « كُنَّا نَوْمُسُ أَنْ نَخْرُجَ يَوْمَ الْبَيْدِ ، حَتَّى نَخْرُجَ الْبَكْرَ مِنْ خِيَرِهَا ، حَتَّى نَخْرُجَ الْخَيْضَ فَيَسْكُنُ خَافَ النَّاسُ فَيَسْكَبُونَ بِتَكْبِيرِهِمْ وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ ، يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَهْرَتَهُ »

قوله (باب التكبير أيام منى) أي يوم العيد والثلاثة بعده ، وقوله (وإذا غدا إلى عرفة) أي صبح يوم التاسع ، الخطأ : حكمة التكبير في هذه الأيام أن الجاهلية كانوا يذبحون لطواغيتهم فيها فنشر التكبير فيها إشارة إلى

تخصيص الذبح له وعلى اسمه عز وجل . **قوله** (وكان عمر يكبر في قبة بنى الخ) وصله سعيد بن منصور من رواية عبيد بن عمير قال : كان عمر يكبر في قبة بنى ، ويكبر أهل المسجد ويكبر أهل السوق ، حتى ترجع من تكبيرا ، وصله أبو حنيفة من وجه آخر بلفظ التعليق ، ومن طريقه البيهقي . وقوله « ترجع » بتثنية الجم أحى تضطرب وتحرك ، وهي مبالغة في اجتماع رفع الأصوات . **قوله** (وكان ابن عمر الخ) وصله ابن المنذر والفاكهي في « أخبار مكة » ، من طريق ابن جريج « أخبرني نافع أن ابن عمر ، قد كره سواه . والنسائط بضم الفاء ويجوز كسرهما ويجوز مع ذلك بالثناة بدل الطاء وبإدغامها في السين قتلك ست لذات ، وقوله فيه « وتلك الأيام جميعا » أرواد بذلك التأكيد ، ووقع في رواية أبي ذر بدون واو على أنها ظرف لما تقدم ذكره **قوله** (وكانت ميمونة) أي بنته الحارث زوج النبي ﷺ ، ولم أقف على أثرها هذا موصولا . **قوله** (وكان النساء) في رواية غير أبي ذر « وكان النساء » وهي على اللغة القليلة ، وأبان المذكور هو ابن عثمان بن عفان ، وكان أميرا على المدينة في زمن ابن عمر أبيه عبد الملك بن مروان ، وقد وصل هذا الأثر أبو بكر بن أبي الدنيا في « كتاب العيدين » وحديث أم عطية في الباب سلفين في ذلك ، وقد اشتملت هذه الآثار على وجود التكبير في تلك الأيام عقب الصلوات وغير ذلك من الأحوال . وفيه اختلاف بين العلماء في مواضع : فمنهم من قصر التكبير على أعقاب الصلوات ، ومنهم من خص ذلك بالمكتوبات دون التوافل ، ومنهم من خصه بالرجال دون النساء ، وبالجماعة دون المنفرد ، وبالموعدة دون المقضية ، وبالقيم دون المسافر ، وبساكني المصر دون القرية . وظاهر اختيار البخاري شمول ذلك للجميع ، والآثار التي ذكرها تساعد . وللعلماء اختلاف أيضا في ابتدائه وانتهائه فقيل : من صبح يوم عرفة ، وقيل من ظهره ، وقيل من عصره ، وقيل من صبح يوم النحر ، وقيل من ظهره . وقيل في الانتهاء إلى ظهر يوم النحر ، وقيل إلى عصره ، وقيل إلى ظهر ثانيه ، وقيل إلى صبح آخر أيام التشريق ، وقيل إلى ظهره ، وقيل إلى عصره . حتى هذه الأقوال كلها التزوي إلا الثاني من الانتهاء . وقد رواه البيهقي عن أصحاب ابن مسعود ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي ﷺ حديث ، وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود إنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام مني أخرجه ابن المنذر وغيره والله أعلم . وأما صيغة التكبير فأصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال « كبروا الله ، الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر كبيرا » ونقل عن سعيد بن جبير ومجاهد وعبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه جعفر القزويني في « كتاب العيدين » من طريق يزيد بن أبي زياد عنهم وهو قول الشافعي وزاد « والله الحمد » ، وقيل يكبر ثلاثا ويزيد « لا إله إلا الله وحده لا شريك له الخ » ، وقيل يكبر ثنتين بعدهما « لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد » جاء ذلك عن عمر ، وعن ابن مسعود نحوه وبه قال أحمد وإسحق ، وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لا أصل لها . **قوله** (سألت أنسا) في رواية أبي ذر « سألت أنس بن مالك . **قوله** (ويكبر المكبر فلا ينكر عليه) هذا موضع الترجمة ، وهو متعلق بقوله فيها « وإذا غدا إلى عرفة » وظاهره أن أنسا احتج به على جواز التكبير في موضع التلبية . ويحتمل أن يكون من كبر أضاف التكبير إلى التلبية ، وسيأتي بسط الكلام عليه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . **قوله** (حدثنا محمد حدثنا عمر بن حفص) كذا في بعض النسخ عن أبي ذر وكذا للكرمية وأبي الوقت « حدثنا محمد » غير منسوب ، وسقط من رواية ابن شيويه وابن السكن وابن زيد المروزي وأبي أحمد الجرجاني ، ووقع في رواية الأصيل عن بعض مشايخه « حدثنا محمد البخاري » فعلى هذا لا واسطة بين البخاري وبين عمر بن حفص فيه ، وقد حدث البخاري

عنه بالكثير بغير واسطة ، وربما أدخل بينه وبينه الواسطة أحيانا ، والراجح سقوط الواسطة بينهما في هذا الاسناد ، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج . ووقع في حاشية بعض النسخ لابي ذر : محمد هذا يشبه أن يكون هو النحل قاله أعلم . وعاصم المذكور في الاسناد هو ابن سليمان ، وحفصة هي بنت سيرين ، وسيأتي الكلام على المتن بعد سبعة أبواب . وسبق بعضه في كتاب الحبص . وموضع الترجمة منه قوله « ويكبرن بتكبيرهم » ، لأن ذلك في يوم العيد وهو من أيام منى ، ويتحقق به بقية الأيام لجامع ما بينهما من كونهن أياما معدودات وقد ورد الامر بالذكر فهن . قوله (كسنا تؤمر) كذا في هذه ، وسيأتي قريبا بلفظ « أمرنا نينا » . قوله (حتى نخرج) بضم التون وحسب للنفاة ، والتي بعدها للباينة . قوله (من خدرها) بكسر المعجمة أى سترها ، وفي رواية الكشميني « من خدرتها » ، بالتانيث . وقوله في آخره « وطهرته » بضم الطاء المهملة وسكون الهاء لغة في الطهارة ، والمراد بها التطهر من الذنوب . قوله (فيكبرن بتكبيرهم) ذكر التكبير في حديث أم عطية من هذا الوجه من غرائب الصحيح ، وقد أخرجه مسلم أيضا

١٣ - باب الصلاة إلى الحرية يوم العيد

٩٧٢ - **حدثنا** محمد بن بشر قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « أن النبي ﷺ كانت تترك الحربة فقامه يوم الفطر والنحر ، ثم يصلي »
قوله (باب الصلاة إلى الحرية) زاد الكشميني « يوم العيد » ، وقد تقدمت هذه الترجمة بهذا الحديث دون زيادة الكشميني في أبواب السترة . وعبد الوهاب المذكور هنا هو ابن عبد المجيد الثقفي

١٤ - باب حمل العنزة - أو الحربة بين يدي الإمام يوم العيد

٩٧٣ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال حدثنا الوليد قال حدثنا أبو عمرو قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ يندو إلى المصلى والعنزة بين يديه ثمحمله وتصب بالمصلى بين يديه ، فيصلي إليها »
قوله (باب حمل العنزة أو الحربة بين يدي الإمام) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور من وجه آخر ، وكأنه أفرد له ترجمة لشعر بمفارقة الحكم ، لأن الأولى تبين أن سترة المصلى لا يشترط فيها أن توارى جسده ، والثانية تثبت مشروعية المشي بين يدي الإمام بألة من السلاح ، ولا يعارض ذلك ما تقدم من النهي عن حمل السلاح يوم العيد لأن ذلك إنما هو عند خشية التأذي كما تقدم قريبا . والوليد المذكور هنا هو ابن مسلم ، وقد صرح بتحديث الأوزاعي له وبتحديث نافع للأوزاعي فأمن تدليس الوليد وتسويته ، وليس للأوزاعي عن نافع عن ابن عمر موصولا في الصحيح غير هذا الحديث ، أشار إلى ذلك الحميدي . وقد تقدم الكلام على المتن في « باب سترة الإمام » ، مستوفى بحمد الله تعالى

١٥ - باب خروج النساء والحبيص إلى المصلى

٩٧٤ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا حماد عن أيوب عن محمد عن أم عطية قالت « أمرنا

أن يُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ . وعن أيوبَ عن حفصةَ بنحوِهِ . وزاد في حديثِ حفصةَ قال - أو قالت - « الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ ، وَيَعْتَزِلْنَ الْحَيْضُ الْمَصْلَى »

قوله (باب خروج النساء واخيض إلى المصلى) أى يوم العيد . **قوله** (حدثنا حماد) كذا للكريمة ، ونسبه الباقون « ابن زيد » . **قوله** (أمرنا نبينا ﷺ) كذا لأبي ذر عن الحوى والمستمل ، وللباقين « أمرنا » بضم الهزرة وحذف لفظ نبينا ، ووقع مسلم عن أبي الربيع الزهراني عن حماد « قالت أمرنا » نعى النبي ﷺ ، وفي رواية سليمان بن حرب عن حماد عند الاسماعيلي « قالت أمرنا بأبا » بكسر الموحدة بعدها همزة مفتوحة ثم موحدة مالة وعلى هذا فكأنه كان في رواية الحجي كذلك لكن بأبدال الهزرة بـاء تحتانية فتصير صورتها « بينا » فكأنها تصحفت فصارت نبينا ، وأضاف إليها بعض الكتاب الصلاة بعد الصبح . وأما رواية مسلم فكأنها كانت أمرنا على البناء كما وقع عند الكشميني وغيره فأفصح بعض الرواة بتسمية الأمر والله أعلم . وإنما قلت ذلك لأن سليمان ابن حرب أثبت الناس في حماد بن زيد . وقد تقدم معنى قول أم عطية « بأى » في كتاب الحيض . **قوله** (وعن أيوب) هو معطوف على الاسناد المذكور . والحاصل أن أيوب حدث به حماد عن محمد عن أم عطية ، وعن حفصة عن أم عطية أيضا ، وقد وقع ذلك صريحا في رواية سليمان بن حرب المذكورة ، ورواه أبو داود عن محمد بن عبد الله ، وأبو يعلى عن أبي الربيع كلاهما عن حماد عن أيوب عن محمد عن أم عطية ، وعن أيوب عن حفصة عن امرأة تحدث عن امرأة أخرى ، وزاد أبو الربيع في رواية حفصة ذكر الجلباب ، وتبين بذلك أن سياق محمد بن سيرين مغاير لسياق حفصة إسنادا أو متنا ، ولم يصب من حمل إحدى الروايتين على الأخرى . وسياق الكلام على الجلباب وعلى بقية فوائد هذا الحديث بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى

١٦ - باب خروج الصبيان إلى المصلى

٩٧٥ - **حدثنا** عمرو بن عباس قال حدثنا عبد الرحمن بن حاتم عن عبيد الرحمن قال سمعت ابن عباس قال « خرجت مع النبي ﷺ يوم فطر أو أضحى ، فصلّى ، ثم خطب ، ثم أتى النساء فوعظهن وذكرهن ، وأمرهن بالصّدقة »

قوله (باب خروج الصبيان إلى المصلى) أى في الأعياد ، وإن لم يصلوا . قال الزين بن المنير : أثار المصنف في الترجمة قوله « إلى المصلى » على قوله صلاة العيد ليعلم من يتأق منه الصلاة ومن لا يتأق . **قوله** (عن عبد الرحمن بن عباس) بموحدة مكسورة ثم مهمل ، وصرح يحيى القطان عن الثوري بأن عبد الرحمن المذكور حدثه كما سياق بعد باب . **قوله** (خرجت مع النبي ﷺ يوم فطر أو أضحى) ليس في هذا السياق بيان كونه كان صبيا حينئذ ليطابق الترجمة ، لكن جرى المصنف على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده ، فسياق بعد باب بلفظ « ولولا مكان من الصغر ما شهدته » ويأتى بقية الكلام عليه في الباب المذكور إن شاء الله تعالى . وقوله « يوم فطر أو أضحى » شك من الراوى عن ابن عباس ، وسياق بعد باين من وجه آخر عن ابن عباس الجزم بأنه يوم الفطر

١٧ - باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد

قال أبو سعيد : قام النبي ﷺ مقابل الناس

٩٧٦ - **حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ** قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَالِحَةَ عَنْ زُبَيْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أَهْجَى إِلَى الْبَقِيعِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بَوَّاجِهِ وَقَالَ : إِنَّ أَوَّلَ نُكْسِنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ تَبْدَأَ بِالصَّلَاةِ ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنُتَخَمَّرَ . فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ وَافَقَ سُنَّتَنَا ، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ فَلَيْتَمَا هُوَ شَيْءٌ عَجَلَهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ الْفَسَادِ فِي شَيْءٍ . فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي ذَبَحْتُ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسْنَةٍ . قَالَ : اذْبَحْهَا ، وَلَا تَقْنِ عَنْ أَحَدٍ بِدَعَاكَ ،

قَوْلُهُ (باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد) قال الزين بن المنير ما حاصله : إن إعادة هذه الترجمة بعد أن تقدم نظيرها في الجمعة لرفع احتمال من يتوهم أن العيد يخالف الجمعة في ذلك ، وأن استقبال الإمام في الجمعة يكون ضروريا لكونه يخطب على منبر ، بخلاف العيد فإنه يخطب فيه على رجليه كما تقدم في « باب خطبة العيد » ، فأراد أن يبين أن الاستقبال سنة على كل حال . **قَوْلُهُ** (قال أبو سعيد : قام النبي ﷺ مقابل الناس) هو طرف من حديث وصله المصنف في باب الخروج إلى المصلى ، وقد تقدم قبل عشرة أبواب بلفظ « ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس » وفي رواية مسلم « قام فأقبل على الناس » الحديث . **قَوْلُهُ** في حديث البراء (فإنه شئ عجله لأهله) في رواية المستمل « فإتاما هو شئ » ، وقوله فيه « ولا تقن عن أحد بذلك » ، كذا للستملي والحوى بقاء ، وللكشميهني والباقيين « ولا تقن » ، بالفتن المعجمة والنون وضم أوله ، والمعنى متقارب . وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الاضاحي إن شاء الله تعالى . وموضع الترجمة منه قوله « ثم أقبل علينا بوجه » ،

١٨ - باب العلم الذي بالمصل

٩٧٧ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ** قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَائِشٍ قَالَ « سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَبْلَ لَه : أَشْهَدْتُ الْعِيدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَوْ لَا مَكَانِي مِنَ الصَّغَرِ مَا شَهِدْتُهُ ، حَتَّى أَتَى أَلَمْ الْبَيْتِ عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلَاتِ فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَوَعَظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ فَأَرَاتَهُنَّ يَهْرَبْنَ بِأَيْدِيَهُنَّ يَقْذِفْنَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ ، ثُمَّ انْطَلَقَ هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ »

قَوْلُهُ (باب العلم الذي بالمصل) تقدم في « باب الخروج إلى المصلى بغير منبر » التعريف بمكان المصلى ، وأن تعريفه بكونه عند دار كثير بن الصلت على سبيل التعريب للسامع ، وإلا فدار كثير بن الصلت محدثة بعد النبي ﷺ . وظهر من هذا الحديث أنهم جعلوا المصلا شيئا يعرف به وهو المراد بالعلم ، وهو بفتحين : الشيء الشاخص . **قَوْلُهُ** (ولولا مكان من الصغر ما شهدته) أي حضرته ، وهذا مفسر للبراد من قوله في « باب وضوء الصبيان » : ولولا مكان من ما شهدته ، فدل هذا على أن الضمير في قوله « منه » يعود على غير مذكور وهو الصغر ، وشئ بعضهم

على ظاهر ذلك السياق فقال : إن الضمير يعود على النبي ﷺ ، والمعنى ولولا منزلتي من النبي ﷺ ما شهدت معه العيد ، وهو متجه لكن هذا السياق يخالفه ، وفيه نظر لأن الغالب أن الصفر في مثل هذا يكون مانعا لا مقتضيا ، فعمل فيه تقدما وتأخيرا ، ويكون قوله من الصفر متعلقا بما بعده فيكون المعنى لولا منزلتي من النبي ﷺ ما حضرت لاجل صغرى ، ويمكن حمله على ظاهره وأراد : بشهود ما وقسع من وعظه للنساء ، لأن الصغرى تقتضى أن يغتفر له الحضور معهن بخلاف الكبر ، قال ابن بطلان : خروج الصبيان المصلين إنما هو إذا كان الصبي ممن يضبط نفسه عن اللعب ويعقل الصلاة ويتحفظ مما يفسدها ، ألا ترى إلى ضبط ابن عباس القصة ١٥ . وفيه نظر لأن مشروعية إخراج الصبيان إلى المصل إنما هو للتبرك وإظهار شعار الإسلام بكثرة من يحضر منهم ، ولذلك شرع للحبض كما سيأتى ، فهو شامل لمن تقع منهم الصلاة أو لا ، وعلى هذا إنما يحتاج أن يكون مع الصبيان من يضبطهم عما ذكر من اللعب ونحوه سواء صلوا أم لا . وأما ضبط ابن عباس القصة فلهل كان لفطر ذكاته والله أعلم . قوله (حتى أتى العلم) كذا وقع في هذه الرواية ذكر الغاية بغير ابتداء ، والمعنى خرج رسول الله ﷺ أو شهدت الخروج معه حتى أتى ، وكأنه حذف لدلالة السياق عليه . قوله (ثم أتى النساء) يشعر بأن النساء كن على حدة من الرجال غير مختلطات بهم . قوله (ومعه بلال) فيه أن الأدب في مخاطبة النساء في الموعظة أو الحكم أن لا يحضر من الرجال إلا من تدعو الحاجة إليه من شاهد ونحوه ، لأن بلالا كان خادم النبي ﷺ ومتولى قبض الصدقة ، وأما ابن عباس فقد تقدم أن ذلك اغتفر له بسبب صغره . قوله (يهون) بضم أوله أى يلقين ، وقوله (يقدفنه) أى يلقين الذى يهون به ، وقد فسر في الباب الذى يليه من طريق أخرى من حديث ابن عباس أيضا وسياقه أتم . (نتيه) : وقع في رواية أبي على الكشائى عقب هذا الحديث قال محمد بن كثير : العلم انتهى . وقد وصل المؤلف طريق ابن كثير هذا في كتاب الاعتصام فقال : حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان ، فذكره . ولما أخرج البيهقي طريق ابن كثير هذا في العيدين قال : أخرجه البخارى فقال : وقال ابن كثير ، فكأنه أشار إلى هذه الرواية ولم يستحضر الطريق التى في الاعتصام

١٩ - باب موعظة الإمام النساء يوم العيد

٩٧٨ - **حديث** إسحاق بن إبراهيم بن نصر قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا ابن جريج قال أخبرني عطالة عن جابر بن عبد الله قال سمعته يقول « قام النبي ﷺ يوم الفطر فصلى ، فبدأ بالصلاة ثم خطب . فلما قرع نزل فأتى النساء فذكرهن وهو يتوكأ على يد بلال ، وبلال باسط ثوبه يلقى فيه النساء الصدقة . قلت لمطام : زكاة يوم الفطر ؟ قال : لا ، ولكن صدقة يتصدقن حينئذ تلقى فتنتها ويلقين . قلت : أترى حقا على الإمام ذلك ويذكرهن ؟ قال : إنه لحق عليهم ، وما لم لا يفعلوه ؟ »

٩٧٩ - قال ابن جريج : وأخبرني الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال شهدت الفطر مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم يصلونها قبل الخطبة ، ثم يُخطب بعد . خرج النبي ﷺ كأنى أنظر إليه حين يجلس يبدو . ثم أقبل يشتمهم حتى جاء النساء معه بلال فقال (يا أيها النبي إذا

جاءك المؤمنات يبأيمنك الآية . ثم قال حين قرع منها : آتتني على ذلك ؟ قالت امرأة واحدة منهن - لم يجبه غيرهما - : نعم . لا يدري حسن من هي . قال فتصدقن ، فبسط بلال ثوبه ثم قال : هلم ، لكن فداؤ أبي وأمي .

فيلقن الفتح وتلقوا تيم في ثوب بلال . قال عبد الرزاق : الفتح : الخواتيم العظام كنت في الجاهلية

قوله (باب موعظة الإمام النساء يوم العيد) أي إذا لم يسمعن الخطبة مع الرجال . **قوله** (حدثني إسحق بن إبراهيم بن نصر) نسب في رواية الاصيل إلى جده فقال إسحق بن نصر . **قوله** (ثم خطب ، فلما فرغ نزل) فيه إشعار بأنه عليه السلام كان يخطب على مكان مرتفع لما يقتضيه قوله نزل ، وقد تقدم في باب الخروج إلى المصل ، أنه عليه السلام كان يخطب في المصل على الأرض ، فلعل الراوي ضمن النزول معنى الانتقال . وزعم عياض أن وعظه للنساء كان في أثناء الخطبة وأن ذلك كان في أول الإسلام وأنه خاص به عليه السلام ، وتعبه النووي هذه الرواية المصرحة بأن ذلك كان بعد الخطبة وهو قوله ، فلما فرغ نزل فاتى النساء ، والخصائص لا تثبت بالاحتمال . **قوله** (قلت لعطاء) القائل هو ابن جريج ، وهو موصول بالاسناد المذكور ، وقد تقدم الحديث من وجه آخر عن ابن جريج في باب المشي ، بدون هذه الزيادة . ودله هذا السؤال على أن ابن جريج فهم من قوله والصدقة ، أنها صدقة الفطر بقرينة كونها يوم الفطر وأخذ من قوله وبلال باسط ثوبه ، لأنه يشعر بأن الذي يلقي فيه شيء يحتاج إلى ضم فهو لا تلق بصدقة الفطر المقدرة بالكيل ، لكن بين له عطاء أنها كانت صدقة تطوع ، وأنها كانت مما لا يجزئ في صدقة الفطر من غاتم ونحوه . **قوله** (تلقى) أي المرأة ، والمراد جنس النساء ، ولذلك عطف عليه بصيغة الجمع فقال ويليقي ، أو المعنى تلقى الواحدة ، وكذلك البافيات يلقي . **قوله** (فتخها) بفتح الفاء والمثناة من فوق وبالهاء المعجمة كذا للاكثر ، وللمستملى والحوى وفتختها ، بالتأنيث ، وسيأتي تفسيره قريباً ، وحذف مفعول يلقي اكتفاءً ، وكرر الفعل المذكور في رواية مسلم إشارة إلى التنوع ، وسيأتي في حديث ابن عباس بلفظ ويليقي الفتح والخواتيم . **قوله** (قلت) القائل أيضاً ابن جريج ، والمسئول عطاء . وقوله وانه لحق عليهم ، ظاهره أن عطاء كان يرى وجوب ذلك ، ولهذا قال عياض : لم يقل بذلك غيره . وأما النووي لحمله على الاستعجاب . وقال : لا مانع من القول به ، إذا لم يترتب على ذلك مفسدة . **قوله** (قال ابن جريج : وأخبرني الحسن بن مسلم) هو معطوف على الإسناد الأول وقد أفرد مسلم الحديث من طريق عبد الرزاق ، وساق الثاني قبل الأول فقدم حديث ابن عباس على حديث جابر ، وقد تقدم من وجه آخر عن ابن جريج مختصراً في باب الخطبة . **قوله** (خرج النبي عليه السلام) كذا فيه بغير أداة عطف ، وسيأتي في باب تفسير الممتحنة ، من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ وفضل نبى الله عليه السلام ، وكذا مسلم من طريق عبد الرزاق هذه ، وقوله وثم يخطب ، بضم أوله على البناء للجهول . **قوله** (حين يجلس) بتشديد اللام المكسورة ، وحذف مفعوله ، وهو ثابت في رواية مسلم بلفظ يجلس الرجال بيده ، وكانهم لما انتقل عن مكان خطبته أرادوا الانصراف فأمرهم بالجلوس حتى يفرغ من حاجته ثم ينصرفوا جميعاً ، أو لعلمهم أرادوا أن يتبعوه فنعمهم فيقوى البحث الماضي في آخر الباب الذي قبله . **قوله** (فقالت امرأة واحدة منهن لم يجبه غيرها : نعم) زاد مسلم د يا نبى الله ، وفيه دلالة على الاكتفاء في الجواب بنعم وتزيلها منزلة الاقرار ، وأن جواب الواحد عن الجماعة كاف إذا لم يشكروا ولم يمنع مانع من انكارهم . **قوله** (لا يدري حسن من هي) حسن هو الراوى له عن طاوس

ووقع في مسلم وحده ، لا يدرى حينئذ ، وجزم جمع من الحفاظ بأنه تصحيف ، ووجه النووي بأمر محتمل لكن اتحاد المخرج دال على ترجيح رواية الجماعة ولا سيما وجود هذا الموضع في مصنف عبد الرزاق الذي أخرجه (١) من طريقه كما في البخاري موافقا لرواية الجماعة . والفرق بين الروایتين أن في رواية الجماعة تعيين الذي لم يدر من المرأة ، بخلاف رواية مسلم . ولم أقف على تسمية هذه المرأة ، إلا أنه يختلج في خاطري أنها أسماء بنت يزيد بن السكن التي تعرف بخطيبة النساء ، فانما روت أصل هذه القصة في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهما من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد ، وإن رسول الله ﷺ خرج إلى النساء وأنا معهم فقال : يا معشر النساء إنكن أكثر حطب جهنم . فتأديت رسول الله ﷺ وكنت عليه جريئة : لم يا رسول الله ؟ قال : لأنكن تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير ، الحديث ، فلا يبعد أن تكون هي التي أجابته أولا بنعم ، فإن القصة واحدة ، فلعل بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر كما في نظائره والله أعلم . وقد روى الطبراني من وجه آخر عن أم سلة الأنصارية - وهي أسماء المذكورة - أنها كانت في النسوة اللاتي أخذ عليهن رسول الله ﷺ ما أخذ الحديث ، ولابن سعد من حديثها : أخذ علينا رسول الله ﷺ أن لا نترك بالله شيئا ولا نترق الآية . . قوله (قال فتصدقن) هو فعل أمر لمن بالصدقة والفاء سببية أو داخلية على جواب شرط محذوف تقديره إن كنتن على ذلك فتصدقن ، ومناسبتها للآية من قوله ولا يصيبك في معروف ، فإن ذلك من جملة المعروف الذي أمرن به . قوله (ثم قال لم) القائل هو بلال ، وهو على اللغة الفصحى في التعبير بها للفرد والجمع . قوله (لكن) بضم الكاف وتشديد النون ، وقوله وفدا بكسر الفاء والقصر . قوله (قال عبد الرزاق الفتح الخواتيم العظام كانت في الجاهلية لم يذكر عبد الرزاق في أي شيء كانت تلبس ، وقد ذكر ثعلب أنها كن يلبسها في أصابع الأرجل ١ هـ . ولهذا عطف عليها الخواتيم لأنها عند الإطلاق تتصرف إلى ما يلبس في الأيدي ، وقد وقع في بعض طرق عند مسلم هنا ذكر الخلاخيل ، وحكى عن الأصمعي أن الفتح الخواتيم التي لا فصوص لها ، فعلى هذا هو من عطف الأعم على الأخص . وفي هذا الحديث من الفوائد أيضا استحباب وعط النساء وتعليمهن أحكام الإسلام وتذكيرهن بما يجب عليهن ، ويستحب حثن على الصدقة وتخصيصهن بذلك في مجلس منفرد ، ومحل ذلك كله إذا أمن الفتنة والمفسدة . وفيه خروج النساء إلى المصل كما سيأتي في الباب الذي بعده . وفيه جواز التقدية بالآب والأم ، وملاطفة العامل على الصدقة بمن يدفعها إليه . واستدل به على جواز صدقة المرأة من مالها من غير توقف ، على إذن زوجها أو على مقدار معين من مالها كالثلث خلافا لبعض المالكية ووجه الدلالة من القصة ترك الاستفصال عن ذلك كله ، قال القرطبي : ولا يقال في هذا إن أزواجهن كانوا حضورا لأن ذلك لم ينقل ولو نقل فليس فيه تسليم أزواجهن من ذلك لأن من ثبت له الحق فالأصل بقاءه حتى يصرح بإسقاطه ولم ينقل أن القوم صرحوا بذلك ١ هـ . وأما كونه من الثلث فما دونه فإن ثبت أنهم لا يجوز لهم التصرف فيما زاد على الثلث لم يكن في هذه القصة ما يدل على جواز الزيادة ، وفيه أن الصدقة من دوافع العذاب لأنه أمرهن بالصدقة ثم علل بأنهن أكثر أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك كما تقدم في كتاب الحيض من حديث ابن سعيد . ووقع نحوه عند مسلم من وجه آخر في حديث جابر ، وعند البيهقي من حديث أسماء بنت يزيد كما تقدمت الإشارة إليه . وفيه بذل النصيحة والإغلاط بها لمن احتج في حقه إلى ذلك ، والعناية بذكر ما يحتاج إليه لتلاوة آية

المتحفة لكونها خاصة بالنساء . وفيه جواز طلب الصدقة من الأغنياء المحتاجين ولو كان الطالب غير محتاج ، وأخذ منه الصوفية جواز ما اصطاحوا عليه من الطلب ، ولا يخفى ما يشترط فيه من أن المطلوب له أن يكون غير قادر على التكسب مطلقاً أو لا لا بد له منه . وفي مبادرة تلك النسوة إلى الصدقة بما يرضى عليهن من حللهن مع ضيق الحال في ذلك الوقت دلالة على رفيع مقامهن في الدين وحرصهن على امتثال أمر الرسول ﷺ ورضى عنهن ، وقد تقدمت بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الحيض

٢٠ - باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد

٩٨٠ - **حدثنا** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا أيوب عن حفصة بنت سيرين قالت : كنا تمنع جواريتنا أن يخرجن يوم العيد ، فجاءت امرأة فزالت قصر بني خلف ، فأتيتها ، فحدثت أن زوجها أختها غراً مع النبي ﷺ ثلثي عشرة غزوة ، فسكنت أختها معه في ست غزوات ، فقالت : فكنا نقوم على المرضى ، ونُدأوى الكلبي . فقالت : يا رسول الله ، على إحدانا بأس - إذا لم يكن لها جلباب - أن لا تخرج ؟ قال : لئلا يمسها صاحبها من جلبابها ، فليشهدن الخير ودعوة المؤمنين . قالت حفصة : فلما قدمت أم عطية أتيها فسألتهما : أسمعتم في كذا وكذا ؟ قالت : نعم ، بأبي - وقلنا ذكرت النبي ﷺ إلا قالت : بأبي - قال : ليخرج العواتق ذوات الخدور - أو قال : العواتق وذوات الخدور ، شك أيوب - والحيض ، ويعتزلن الحيض للصل ، وليشهدن الخير ودعوة المؤمنين . قالت : فقلت لها : آليض ؟ قالت : نعم ، أليس الحائض تشهد عرافات وتشهد كذا وتشهد كذا ؟

قوله (باب إذا لم يكن لها جلباب) بكسر الجيم وسكون اللام وموحدين ، تقدم تفسيره في كتاب الحيض في باب شهود الحائض العيدين ، قال الزين بن المنير : لم يذكر جواب الشرط في الترجمة حواله على ما ورد في الخبر ١٥٠ . والذي يظهر لي أنه حذف لما فيه من الاحتمال ، فقد تقدم في الباب المذكور أنه يحتمل أن يكون للجنس ، أي تعيرها من جنس ثيابها ، ويؤيده رواية ابن خزيمة ، ومن جلايبيها ، وللمزني فلتعيرها أختها من جلايبيها ، والمراد بالاخت صاحبة ، ويحتمل أن يكون المراد ثركها معها في ثوبها ، ويؤيده رواية أبي داود ولبسها صاحبها طائفة من ثوبها ، يعني إذا كان واسعاً ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « ثوبها » جنس الثياب فيرجع للأول . ويؤخذ منه جواز اشتغال المرأتين في ثوب واحد عند التستر ، وقيل : أنه ذكر على سبيل المبالغة ، أي يخرججن على كل حال ولو اثنتين في جلباب . **قوله** (قالت نعم بأبي) بموحدين بينهما همزة مفتوحة والثانية خفيفة ، وفي رواية كريمة وأبي الوقت ، بأبي ، بكسر الثانية على الأصل ، أي أقديه بأبي ، وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ « يبي » بأبدال الهمزة بياء تحتانية ، ووقع عند أحمد من طريق حفصة عن أم عطية قالت « د امرأنا رسول الله ﷺ بأبي وأمي » . **قوله** (لتخرج العواتق ذوات الخدور) كذا للأكثر على أنه صفته والكسبي (أو قال : العواتق وذوات الخدور ، شك أيوب) يعني هل هو بواو العطف أو لا ، وقد تقدم نحوه في الباب المذكور . **قوله** (فقلت لها) القائلة المرأة

والقول لما أم عطية ، ويحتمل أن تكون القائمة حفصة والقول لما المرأة وهي أخت أم عطية ، والاول أرجح والله أعلم

٢١ - باب اعتزال الحيض المصل

٩٨١ - **حدثنا** محمد بن المنثري قال حدثنا ابن أبي عمير عن ابن عوف عن محمد قال : قالت أم عطية « أمرنا أن نخرج فنخرج الحيض والعواتق وذوات الخدور - قال ابن عوف : أو العواتق ذوات الخدور - فأما الحيض فيشبهن جماعة المسلمين ودعوتهم ويعتزلن مصلاتهم »

قوله (باب اعتزال الحيض المصل) مضمون هذه الترجمة بعض ما تضمنه الحديث الذي في الباب الماضي ، وكأنه أعاد هذا الحكم للاهتمام به . وقد تقدم مضموما إلى الباب المذكور في كتاب الحيض . **قوله** (عن ابن عوف) هو عبد الله ، ومحمد هو ابن سيرين ، وقد شك ابن عوف في العواتق كما شك أبو ب في الذي قبله ، ووقع في رواية منصور ابن زاذان عن ابن سيرين عند الترمذي « تخرج الأبقار والعواتق وذوات الخدور » . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز مداواة المرأة الرجال الأجانب إذا كانت باحضر الدواء مثلا والمعالجة بغير مباشرة ، إلا إن احتيج إليها عند أمن الفتنة . وفيه أن من شأن العواتق والمخدرات عدم البروز إلا فيأذن لهن فيه . وفيه استحباب إعداد الجلباب للمرأة ، ومشروعية عارية الثياب . واستدل به على وجوب صلاة العيد ، وفيه نظر لأن من جملة من أمر بذلك من ليس بمسكف ، فظهر أن القصد منه إظهار شعار الاسلام بالمبالغة في الاجتماع ولتعم الجميع البركة والله أعلم . وفيه استحباب خروج النساء إلى شهود العيدين سواء كن شواب أم لا وذوات هيات أم لا ، وقد اختلف فيه السلف ، وتقل عياض وجوبه عن أبي بكر وعلى وابن عمر ، والذي وقع لنا عن أبي بكر وعلى ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنهما فالأصح على كل ذات نطق الخروج إلى العيدين ، وقد ورد هذا سرفوعا باسناد لا بأس به أخرجه أحمد وأبو يعلى وابن المنذر من طريق امرأة من عبد القيس عن أخت عبد الله بن رواحة به والمرأة لم تسم ، والاخت اسمها عمرة صحابية . وقوله « حق » يحتمل الوجوب ويحتمل تأكيد الاستحباب ، روى ابن أبي شيبة أيضا عن ابن عمر انه كان يخرج إلى العيدين من استطاع من أهله ، وهذا ليس صريحا في الوجوب أيضا ، بل قد روى عن ابن عمر المنع فيحتمل أن يعمل على حالين ، ومنهم من حله على الندب وجزم بذلك الجرجاني من الشافعية وابن حامد من الحنابلة ، ولكن نص الشافعي في الأم يقتضي استثناء ذوات الهيات قال : وأحب شهود العجائز وغير ذوات الهيئة الصلاة ، ولنا لنهودهن الأعياد أشد استحبابا . وقد سقطت أو العطف من رواية المزني في المختصر فصارت غير ذوات الهيئة صفة للعجائز فنفى على ذلك صاحب النهاية ومن تبعه وفيه ما فيه ، بل قد روى البيهقي في المعرفة عن الربيع قال قال الشافعي : قد روى حديث فيه أن النساء يتركن إلى العيدين ، فإن كان ثابتا قلت به ، قال البيهقي : قد ثبت وأخرجه الشيخان - يعني حديث أم عطية هذا - فيلزم الشافعية القول به ، ونقله ابن الرفعة عن البندنجي وقال : إنه ظاهر كلام التنبيه ، وقد ادعى بعضهم النسخ فيه ، قال الطحاوي : وأمره عليه السلام بخروج الحيض وذوات الخدور إلى العيد يحتمل أن يكون في أول الإسلام والمسلمون قليل فأريد التشكيير بمحضورهن إرهابا للعدو ، وأما اليوم فلا يحتاج إلى ذلك . وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، قال السكرماني : تاريخ الوقت لا يعرف . قلت : بل هو معروف بدلالة حديث ابن عباس أنه شهدوه وهو صغير وكان ذلك بعد فتح مكة فلم يتم مراد الطحاوي ، وقد صرح في حديث

أم عطية بعلّة الحكم وهو شهودهن الخير ودعوة المسلمين ورجاء بركة ذلك اليوم وطهرته ، وقد أقمت به أم عطية بعد النبي ﷺ بمدة كما في هذا الحديث ولم يثبت عن أحد من الصحابة مخالفتها في ذلك ، وأما قول عائشة ولو رأى النبي ﷺ ما أحدث النساء لمنعن المساجد ، فلا يعارض ذلك لندوره إن سلنا أن فيه دلالة على أنها أقمت بخلافه ، مع أن الدلالة منه بأن عائشة أقمت بالمنع ليست صريحة ، وفي قوله « أرها بالعدو » ، نظر لأن الاستنصار بالنساء والتكثّر بين في الحرب دال على الضعف ، والأولى أن يخص ذلك بمن يؤمن عليها وبها الفتنة ولا يترتب على حضورها حضور ولا تراحم الرجال في الطرق ولا في الجامع ، وقد تقدمت بقية فوائد هذا الحديث في الباب المشار إليه من كتاب الحيض

٢٢ - باب النحر والذبح يوم النحر بالمصلّى

٩٨٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث قال حدثني كثير بن فرقد عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان ينحر - أو يذبح - بالمصلّى ،

[الحديث ٩٨٢ - أطرافه في : ١٧١٠ ، ١٧١١ ، ٥٥٥١ ، ٥٥٥٢]

قوله (باب النحر والذبح يوم النحر) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك ، قال الزين بن المنير : عطف الذبح على النحر في الترجمة وإن كان حديث الباب ورد بأمر مقتضية للتردد إشارة إلى أنه لا يمتنع أن يجمع يوم النحر بين نسكين أحدهما ما ينحر والآخر ما يذبح ، وليفهم اشتراكهما في الحكم انتهى . ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه ورد في بعض طرقه بوار الجمع كما سيأتي في كتاب الإضاحي ، ويأتي الكلام هناك على فوائده إن شاء الله تعالى

٢٣ - باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد

وإذا مثل الإمام عن شيء وهو يخطف

٩٨٣ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا أبو الأحوص قال حدثنا منصور بن المعتمر عن الشعبي عن البراء بن عازب قال « خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر بعد الصلاة فقال « من صلى صلاتنا ، ونسك نسكنا ، فقد أصاب النسك . ومن نسك قبل الصلاة ففلك شاة لحم . فقام أبو بردة بن نيار فقال : يا رسول الله ، والله لقد نسكنا قبل أن أخرج إلى الصلاة ، وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب ، فتمجّلت ، وأكلت وأطعمت أهل وجيراني . فقال رسول الله ﷺ : تلك شاة لحم . قال فان عندى عناق جذعة هي خير من شاتي لحم ، فهل تجزي عني ؟ قال : نعم ، ولن تجزي عن أحد بعدك »

٩٨٤ - **حدثنا** حامد بن عمر عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن أنس بن مالك قال « إن رسول الله ﷺ صلى يوم النحر ، ثم خطب فأمر من ذبح قبل الصلاة أن يعيد ذبحه . فقام رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله ، جيران لي - إما قال : بهم خصاصة ، وإما قال : فقر - وإن ذبحت قبل الصلاة ، وعندى عناق لي

أحب إلى من شأني لم . فرخص له فيها .

٩٨٥ - **حدثنا** مسلم قال حدثنا شعبة عن الأسود عن جندب قال « صلى النبي ﷺ يوم النحر ، ثم خطب ، ثم ذبح وقال : من ذبح قبل أن يصل فليذبح أخرى مكانها ، ومن لم يذبح فليذبح باسم الله »

[الحديث ٩٨٥ - أطرافه في : ٥٥٠٠ ، ٥٥٦٢ ، ٦٦٧٤ ، ٧٤٠٠]

قوله (باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد ، وإذا سئل الإمام عن شيء وهو مخاطب) في هذه الترجمة حكاه وظن بعضهم أن فيها تكرارا وليس كذلك ، بل الأول أعم من الثاني ، ولم يذكر المصنف الجواب استثناء بما في الحديث ، ووجهه من حديث البراء أن المراجعة الصادرة بين أبي بردة وبين النبي ﷺ دالة على الحكم الأول ، وسؤال أبي بردة عن حكم العناق دال على الحكم الثاني . **قوله** (عن الأسود) هو ابن قيس لا ابن زيد ، لأن شعبة لم يلحق ابن زيد ، وجندب هو ابن عبد الله البجلي . **قوله** (وقال من ذبح) هو من جملة الخطبة وليس معطوفا على قوله « ثم ذبح » ، لئلا يلزم تغلل الذبح بين الخطبة وهذا القول ، وليس الواقع ذلك على ما بينه حديث البراء الذي قبله وسيأتي الكلام عليها في كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى

٢٤ - باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد

٩٨٦ - **حدثنا** محمد قال أخبرنا أبو ميمونة يحيى بن واضح عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر قال « كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق »

تابعه يونس بن محمد عن فليح . وحديث جابر أصح

قوله (باب من خالف الطريق) أي التي توجه منها إلى المصل . **قوله** (حدثنا محمد) كذا للاكثر غير منسوب وفي رواية أبي علي بن السكن حدثنا محمد بن سلام ، وكذا للحفصي وجرم به السكلاذني وغيره ، وفي نسخة من أطراف خلف أنه وجد في حاشية أنه محمد بن مقاتل انتهى . وكذا هو في رواية أبي علي بن شبيب ، والأول هو المعتمد ، وقد رواه عن أبي ميمونة أيضا - من اسمه محمد - محمد بن حميد الرازي لكنه خالف في اسم صحابه كاسياني ، وليس هو من خرج عنهم البخاري في صحيحه ، وأبو ميمونة بالمشاة مصغرا مروى قيل إن البخاري ذكره في الضعفاء لكن لم يوجد ذلك في التصنيف المذكور قاله الذهبي ، ثم إنه لم ينفرد به كاسياني . نعم تفرد به شيخه فليح وهو ضعيف عند ابن معين والنسائي وأبي داود ووثقه آخرون حديثه من قبيل الحسن ، لكن له شواهد من حديث ابن عمر وسعد القرظ وأبي رافع وعثمان بن عبيد الله التيمي وغيرهم يعضد بعضها بعضا ، فعلى هذا هو من القسم الثاني من قسمي الصحيح . **قوله** (عن سعيد بن الحارث) هو ابن أبي سعيد بن الملق الأنصاري . **قوله** (إذا كان يوم عيد خالف الطريق) كان تامة ، أي إذا وقع ، وفي رواية الاسماعيلي « كان إذا خرج إلى العيد رجوع من غير الطريق الذي ذهب فيه » قال الترمذي : أخذ بهذا بعض أهل العلم فأستحب للإمام ، وبه يقول الشافعي انتهى . والذي في الآم ، أنه يستحب للإمام والمأموم ، وبه قال أكثر الشافعية ، وقال الرافعي : لم يتعرض للوجوب إلا للإمام .

الكبائر ، وإذا لم يكن للبر صفات تكفر رجلي له أن يكفر عنه بمقدار ذلك من الكبائر ، وإلا أعطى من الثواب بمقدار ذلك ، وهو جار في جميع ما ورد في نظائر ذلك . والله أعلم . قوله (ذكروا) لم يسم طاروس من حدثه بذلك والذي يظهر أنه أبو هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والطحاوي من طريق عمرو بن دينار عن طاروس عن أبي هريرة نحوه ، وثبت ذكر الطيب أيضا في حديث أبي سعيد وسلمان وأبي ذر وغيرهم كما تقدم . قوله (اغتسلوا يوم الجمعة وإن لم تكونوا جنبا) معناه اغتسلوا يوم الجمعة إن كنتم جنبا للجنابة ، وإن لم تكونوا جنبا للجمعة . وأخذ منه أن الاغتسال يوم الجمعة للجنابة يجرى عن الجمعة سواء نواه للجمعة أم لا ، وفي الاستدلال به على ذلك بعد . نعم روى ابن حبان من طريق ابن إسحق عن الزهري في هذا الحديث واغتسلوا يوم الجمعة إلا أن نكونوا جنبا ، وهذا أوضح في الدلالة على المطلوب ، لكن رواية شعيب عن الزهري أصح . قال ابن المنذر : حفظنا الإجزاء عن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين اهـ . والخلاف في هذه المسألة منتشر في المذاهب ، واستدل به على أنه لا يجرى . قبل طلوع الفجر لقوله يوم الجمعة ، وطلوع الفجر أول اليوم شرعا . قوله (واغسلوا رؤسكم) هو من عطف الخاص على العام للتنبيه على أن المطلوب الغسل التام لثلاثين يوما لأن إفاضة الماء دون حل الشعر مثلا يجرى في غسل الجمعة ، وهو موافق لقوله في حديث أبي هريرة وكف الغسل للجمعة ، ويحتمل أن يراد بالثاني المبالغة في التنظيف قوله (وأصيبوا من الطيب) ليس في هذه الرواية ذكر الدهن المترجم به ، لكن لما كانت العادة تقتضي استعمال الدهن بعد غسل الرأس أشهر ذلك به ، كذا وجه الزين بن المنير جوابا لقول الداودي : ليس في الحديث دلالة على الترجمة ، والذي يظهر أن البخاري أراد أن حديث طاروس عن ابن عباس واحد ذكر فيه إبراهيم بن ميسرة الدهن ولم يذكره الزهري ، وزيادة الثقة الحافظ مقبولة . وكأنه أراد بإيراد حديث ابن عباس عقب حديث سلمان الإشارة إلى أن ما عدا الغسل من الطيب والدهن والسواك وغيرها ليس هو في التاكيد كالغسل ، وإن كان الترغيب ورد في الجميع ، لكن الحكم يختلف إما بالوجوب عند من يقول به أو بتأكيد بعض المنذوبات على بعض . قوله (قال ابن عباس : أما الغسل فنعم وأما الطيب فلا أدري) هذا يخالف ما رواه عبيد بن السباق عن ابن عباس مرفوعا من جاء إلى الجمعة فليغتسل وإن كان له طيب فليمس منه ، أخرجه ابن ماجه من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عبيد ، وصالح ضعيف ، وقد خالفه مالك فرواه عن الزهري عن عبيد بن السباق بمعناه مرسل ، فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس احتمل أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك ، وهشام المذكور في طريق ابن عباس الثانية هو ابن يوسف الصنعاني

٧ - باب يَلْبَسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ

٨٨٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةَ سَيِّرَاءَ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَبِئْسَتِهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَوْلَدٌ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا يَبَسَ هَذِهِ لَمْ تَخْلُقْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ . ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا حُلَّةٌ ، فَأَعْطَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْهَا حُلَّةً فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَسَوْنِيهَا وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةٍ

عُطَارِدٌ مَا قَلَتْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنْ لَمْ أَكُسَّكُمْ لَتَلْبَسَهَا . فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخَا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا »

[الحديث ٨٨٦ - أطرافه في : ٩٤٨ ، ٧١٠٤ ، ٢٦١٢ ، ٢٦١٩ ، ٣٠٠٤ ، ٥٨٤١ ، ٥٩٨١ ، ٦٠٨١]

قوله (باب لبس أحسن ما يجد) أى يوم الجمعة من الجائز . أورد فيه حديث ابن عمر د أن هر رأى حلة سيرا عند باب المسجد فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة ، والحديث . ووجه الاستدلال به من جهة تقريره ﷺ لعمر على أصل التجلل للجمعة ، وقصر الانكار على لبس مثل تلك الحلة لكونها كانت حريرا . وقد تعقبه الداودى بأنه ليس في الحديث دلالة على الترجمة . وأجاب ابن بطال بأنه كان معهودا عندهم أن يلبس المرء أحسن ثيابه للجمعة . وتبعه ابن التين . وما تقدم أولى . وقد ورد الترغيب في ذلك في حديث أبي أيوب وعبد الله ابن عمر ، وعند ابن خزيمة بلفظ د وليس من خير ثيابه ، ونحوه في رواية الليث عن ابن عجلان ، ولابن داود من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلة وأبي أمامة عن أبي سعيد وأبي هريرة نحو حديث سلمان وفيه د وليس من أحسن ثيابه ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصارى أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال د ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعته سوى ثوبين مهنته ، ووصله ابن عبد البر في التمهيد ، من طريق يحيى بن سعيد الأموى عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها ، وفي إسناده نظر ، فقد رواه أبو داود من طريق عمرو بن الحارث وسعيد بن منصور عن ابن عينة وعبد الرزاق عن الثوري ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان مرسلا ، ووصله أبو داود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن سلام ، والحديث عائشة طريق عند ابن خزيمة وابن ماجه ، وسيأتى الكلام على حديث ابن عمر في كتاب اللباس . وقوله د سيرا ، بكسر المهملة وفتح التحتانية ثم راء ثم مد أى حرير . قال ابن قرقول : ضبطناه عن المتقين بالإضافة كما يقال ثوب خز ، وعن بعضهم بالتونين على الصفة أو البدل . قال الخطابي : يقال حلة سيرا كقناة عسراء . ووجهه ابن التين فقال : يريد أن عسراء مأخوذة من عشرة أى أكملت الناقة عشرة أشهر فسميت عسراء ، وكذلك الحلة سميت سيرا لأنها مأخوذة من السور ، هذا وجه التشبيه ، وعطارد صاحب الحلة هو ابن حاجب التميمي . وقوله د فكساها أخاه بمكة مشركا ، سيأتى أن اسمه عثمان بن حكيم ، وكان أخا عمر من أمه ، وقيل غير ذلك ، وقد اختلف في إسلامه . والله أعلم

٨ - باب السواك يوم الجمعة . وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ : يَسْتَنُّ

٨٨٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لَوْ أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أَتَمَّى - أَوْ عَلَى النَّاسِ - لَأَسْرَتَهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ »

[الحديث ٨٨٧ - طرفه في : ٧٢٤٠]

٨٨٨ - **حدثنا** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا شعيب بن الأحباب حدثنا أنس قال : قال رسول الله ﷺ « أَكْثَرُتْ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَاكِ »

٨٨٩ - حدثنا محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن منصور وخصين عن أبي وائل عن حذيفة قال « كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه »

قوله (باب السواك يوم الجمعة) أورد فيه حديثا معلقا وثلاثة موصولة ، والمعلق طرف من حديث أبي سعيد المذكور في « باب الطيب للجمعة » ، فان فيه « وأن يستن » أي يذك أسنانه بالسواك . وأما الموصولة فأولها حديث أبي هريرة « ولولا أن أشق » ومطابقته للترجمة من جهة اندراج الجمعة في عموم قوله « كل صلاة » وقال الزين بن المنير : لما خصت الجمعة بطلب تحسين الظاهر من الغسل والتنظيف والتطيب ناسب ذلك تطيب الفم الذي هو محل الذكر والمناجاة ، وإزالة ما يضر لللائحة وبني آدم . ثاني الموصولة حديث أنس « وأكثر عليكم في السواك » قال ابن رشد مناسيته الذي قبله من جهة أن سبب منعه من إيجاب السواك واحتياجه الى الاعتذار عن إكثاره عليهم فيه وجود المشقة ، ولا مشقة في فعل ذلك في يوم واحد وهو يوم الجمعة . ثالث الموصولة حديث حذيفة « أنه ﷺ كان إذا قام من الليل يشوص فاه » ووجه مناسيته أنه شرع في الليل لتجمل الباطن فيكون في الجمعة أخرى لانه شرع لها التجمل في الباطن والظاهر ، وقد تقدم الكلام على حديث حذيفة في آخر كتاب الوضوء . وأما حديث أبي هريرة فلم يختلف على مالك في إسناده وإن كان له في أصل الحديث اسناد آخر بلفظ آخر سيأتي الكلام عليه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . **قوله** (أو لولا أن أشق على الناس) هو شك من الراوى ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من الروايات عن مالك ولا عن غيره ، وقد أخرجه الدارقطني في الموطآت من طريق الموطأ لعبد الله بن يوسف شيخ البخارى فيه بهذا الاسناد بلفظ « أو على الناس » لم يعد قوله « لولا أن أشق » وكذا رواه كثير من رواة الموطأ ورواه أكثرهم بلفظ « المؤمنين » بدل « أمتي » ورواه يحيى بن يحيى الليثي بلفظ « على أمتي » دون الشك . **قوله** (لامرهم بالسواك) أي باستعمال السواك ، لان السواك هو الآلة وقد قيل إنه يطلق على الفعل أيضا ، فملى هذا لا تقدير . والسواك مذكر على الصحيح ، وحكى في المحكم تأنيده ، وأنكر ذلك الازهرى . **قوله** (مع كل صلاة) لم أرها أيضا في شيء من روايات الموطأ إلا عن معن بن عيسى لكن بلفظ « عند كل صلاة » وكذا النسائي عن قتيبة عن مالك ، وكذا رواه مسلم من طريق ابن عينة عن أبي الزناد ، وخالفه سعيد بن أبي هلال عن الأعرج فقال « مع الوضوء » بدل الصلاة أخرجه أحمد من طريقه ، قال القاضي البيضاوى : « ولولا » كلمة تدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره ، والحق أنها مركبة من « لولا » الدالة على انتفاء الشيء لانتفاء غيره « ولا » النافية ، فدل الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة لأن انتفاء الشيء يثبت فيكون الأمر منفيًا لثبوت المشقة ، وفيه دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين : أحدهما أنه نفي الأمر مع ثبوت الندبة ، ولو كان التدب لما جاز النفي ، ثانيهما أنه جعل الأمر مشقة عليهم وذلك إنما يتحقق إذا كان الأمر للوجوب ، إذ التدب لا مشقة فيه لانه جائز الترك . وقال الشيخ أبو إسحق في « البيع » في هذا الحديث دليل على أن الاستدعاء على جهة التدب ليس بأمر حقيقة لان السواك عند كل صلاة مندوب اليه ، وقد أخبر الشارح أنه لم يأمر به ١٥ . ويؤكد قوله في رواية سعيد المقرئ عن أبي هريرة عند النسائي بلفظ « لفرضت عليهم » بدل لامرهم ، وقال الشافعى : فيه دليل على أن السواك ليس بواجب لانه لو كان واجبا لأمرهم شق عليهم به أو لم يشق ١٥ . والى القول بعدم وجوبه صار أكثر أهل العلم ، بل ادعى بعضهم فيه الإجماع ، لكن حكى الشيخ

أبو حامد وتبعه الماوردي عن إسحق بن راهويه قال : هو واجب لكل صلاة ، فمن تركه عامدا بطلت صلاته . وعن داود أنه قال : وهو واجب لكن ليس شرطا . واحتج من قال بوجوبه بورود الأمر به ، فعند ابن ماجه من حديث أبي أمامة مرفوعا « تسوكوا » ولأحمد نحوه من حديث العباس ، وفي الموطأ في أثناء حديث « عليكم بالسواك » ولا يثبت شيء منها ، وعلى تقدير الصحة فالمعنى في مفهوم حديث الباب الأمر به مقيدا بكل صلاة لا مطلق الأمر ، ولا يلزم من نفي المقيّد نفي المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار كما سيأتي . واستدل بقوله « كل صلاة » على استحبابه للفرائض والنوافل ، ويحتمل أن يكون المراد الصلوات المكتوبة وما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعها لغيرها كصلاة العيد ، وهذا اختاره أبو شامة ، ويتأيد بقوله في حديث أم حبيبة عند أحمد بلفظ « لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة كما يتوضؤون » وله من طريق أبي سبرة عن أبي هريرة بلفظ « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء » ومع كل وضوء بسواك » فسوى بينهما . وكذا أن الوضوء لا يندب للرابطة التي بعد الفريضة إلا إن طال الفصل مثلا ، فكذلك السواك . ويمكن أن يفرق بينهما بأن الوضوء أشق من السواك ، ويتأيد بما رواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال « كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين ، ثم ينصرف فيسلك ، وإسناده صحيح ، ولكنه مختصر من حديث طويل أورده أبو داود . وبين فيه أنه تحلل بين الانصراف والسواك نوم . وأصل الحديث في مسلم مبينا أيضا . واستدل به على أن الأمر يقتضي التكرار ، لأن الحديث دل على كون المشقة هي المانعة من الأمر بالسواك ، ولا مشقة في وجوبه مرة ، وإنما المشقة في وجوب التكرار . وفي هذا البحث نظر ، لأن التكرار لم يؤخذ هنا من مجرد الأمر ، وإنما أخذ من تقييده بكل صلاة . وقال المهلب : فيه أن المندوبات ترفع إذا خشي منها الحرج . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الشفقة على أمته . وفيه جواز الاجتهاد منه فيما لم ينزل عليه فيه نص ، لكونه جعل المشقة سببا لعدم أمره . فلو كان الحكم متوقفا على النص لكان سبب انتفاء الوجوب عدم ورود النص لا وجود المشقة . قال ابن دقيق العيد : وفيه بحث ، وهو كما قال ، ووجهه أنه يجوز أن يكون إخبارا منه ﷺ بأن سبب عدم ورود النص وجود المشقة ، فيكون معنى قوله « لأمرتهم » أي عن الله بأنه واجب . واستدل به النسائي على استحباب السواك للصائم بعد الزوال ، لعدم قوله « كل صلاة » ، وسيأتي البحث فيه في كتاب الصيام . (فائدة) : قال ابن دقيق العيد : الحكمة في استحباب السواك عند القيام إلى الصلاة كونها حالا تقرب إلى الله ، فانقضى أن تكون حال كمال ونظافة إظهاراً لشرف العبادة ، وقد ورد من حديث علي عند البرار ما يدل على أنه لأمر يتعلق بالملك الذي يستمع القرآن من المصلّي ، فلا يزال يدنو منه حتى يضع يده على قلبه ، لكنه لا ينافي ما تقدم . وأما حديث أنس فرجال إسناده بصريون ، وقوله « أكرّث » وقع في رواية الإسماعيلي « لقد أكرّث الخ ، أي بالغت في تكرير طلبه منكم ، أو في إيراد الأخبار في التزغيب فيه . وقال ابن التين : معناه أكرّث عليكم ، وحقيق أن أقبل ، وحقيق أن تطيعوا . وحكى الكرماني أنه روى بضم أوله أي بولفت من عند الله بطلبه منكم . ولم أقف على هذه الرواية إلا الآن صريحة . (تنبيه) : ذكره ابن النثير بلفظ « عليكم بالسواك » ولم يقع ذلك في شيء من الروايات في صحيح البخاري ، وقد تعقبه ابن رشيد . واللفظ المذكور وقع في الموطأ عن الزهري عن عبيد بن السباق مرسلا ، وهو في أثناء حديث وصله ابن ماجه من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري بذكر ابن عباس فيه ، وسبق الكلام عليه في آخر « باب الدهن للجمعة » ورواه معمر عن الزهري قال « أخبرني من لا

حدثه عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال : قال النبي ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة توترك ما صليت » . قال القاسم : ورأينا أناساً منذ أدركننا يوترون بثلاث ، وإن كلاً واسع ، أرجو أن لا يكون بشيء منه بأس

٩٩٤ - **عز** أبو اليان قال أخبرنا شعيب عن الزهري عن هروة أن عائشة أخبرته « ان رسول الله ﷺ كان يصلي إحدى عشرة ركعة كانت تلك صلاته - فمثنى بالميل - فيسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه ، وبركع ركعتين قبل صلاة العجر ، ثم يصطليح على شق الأيمن حتى يأتيه المؤذن للصلاة »

(أبواب الوتر) كذا عند المستمل ، وعند الباقر د باب ما جاء في الوتر ، وسقطت البسمة عند ابن شويه والاصل وكريمة . والوتر بالكسر الفرد ، وبالفتح الثار ، وفي لغة مترادفان . ولم تعرض البخاري لحسنه لكن إفراده بترجه عن أبواب التهج والتطوع يقتضي أنه غير ملحق بها عنده ، ولولا أنه أورد الحديث الذي فيه إيقاعه على الدابة إلا المكتوبة لكان في ذلك إشارة إلى أنه يقول بوجوبه . أورد البخاري فيه ثلاثة أحاديث مرفوعة : حديث ابن عمر من وجهين ، وحديث ابن عباس ، وحديث عائشة . فأما حديث ابن عمر فأخرجه من الموطأ ولم يختلف على مالك في إسناده إلا أن في رواية مكي بن إبراهيم عن مالك أن نافعاً وعبد الله بن دينار أخرجهما كذا في الموطأ للدارقطني ، وأورده الباقر بالمنعنة . (قائدة) : قال ابن التين : اختلف في الوتر في سبعة أشياء : في وجوبه ، وعدده ، واشتراط التية فيه ، واختصاصه بقراءة ، واشتراط شفع قبله ، وفي آخر وقته ، وصلاته في السفر على الدابة . قلت : وفي قضاائه ، والقنوت فيه ، وفي عمل القنوت منه ، وفيما يقال فيه ، وفي فصله ووصله ، وهل تسن ركعتان بعده ، وفي صلاته من قوم . لكن هذا الأخير ينبغي على كونه مندوباً أو لا . وقد اختلفوا في أول وقته أيضاً ، وفي كونه أفضل صلاة التطوع ، أو الرواتب أفضل منه ، أو خصوص ركعتي الفجر . وقد ترجم البخاري لبعض ما ذكرناه ، ويأتي الكلام على ما لم يترجم له أثناء الكلام على أحاديث الباب وما بعدها . **قوله** (أن رجلاً) لم أقف على اسمه ، ووقع في المعجم الصغير للطبراني أن السائل هو ابن عمر ، لكن يعكر عليه رواية عبد الله بن شقيق عن ابن عمر أن رجلاً سأل النبي ﷺ وأنا بينه وبين السائل ، فذكر الحديث ، وفيه « ثم سأله رجل على رأس الحول وأنا بذلك المكان منه » قال « فما أدري أهر ذلك الرجل أو غيره » وعند النسائي من هذا الوجه أن السائل المذكور من أهل البادية ، وعند محمد بن نصر في كتاب أحكام الوتر ، وهو كتاب نفيس في جملة من رواية عطية عن ابن عمر أن أعرابياً سأل ، فيحتمل أن يجمع بتعدد من سأل ، وقد سبق في د باب الحلق في المسجد ، أن السؤال المذكور وقع في المسجد والنبي ﷺ على المنبر . **قوله** (عن صلاة الليل) في رواية أيوب عن نافع د في باب الحلق في المسجد : « أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وهو يخطب فقال : كيف صلاة الليل ، ونحوه في رواية سالم عن أبيه في أبواب التطوع ، وقد تبين من الجواب أن السؤال وقع عن عددها أو عن الفصل والوصل ، وفي رواية محمد بن نصر من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « قال رجل : يا رسول الله كيف

تأمرنا أن نصل من الليل ، وأما قول ابن بريدة جوابه بقوله : متى يدل على أنه فهم من السائل طلب كيفية العدد لا مطلق الكيفية فنه نظر ، وأول ما فسر به الحديث من الحديث ، واستدل بفهمه على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أربعاً وهو عن الحنفية وإسحق ، وتعقب بأنه مفهوم لقب وليس بحجة على الراجح ، وعلى تقدير الأخذ به فليس بمنصر في أربع ، وبأنه خرج جواباً للسؤال عن صلاة الليل قيد الجواب بذلك مطابقة السؤال ، وبأنه قد تبين من رواية أخرى أن حكم المسكوت عنه حكم المنطوق به ، ففي السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق علي الأزدى عن ابن عمر مرفوعاً : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، وقد تعقب هذا الأخير بأن أكثر أئمة الحديث أطلقوا هذه الزيادة وهي قوله : والنهار ، بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه وحكم الناس على راويها بأنه أخطأ فيها ، وقال يحيى بن معين : من على الأزدى حتى أقبل منه ؟ وادعى يحيى بن سعيد الانصاري من نافع أن ابن عمر كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهما ، ولو كان حديث الأزدى صحيحاً لما خالفه ابن عمر ، يعني مع شدة اتقائه رواده عنه محمد بن نصر في سؤالاته ، لكن روى ابن وهب باستناد قوي عن ابن عمر قال : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، موقوف أخرجه ابن عبد البر من طريقه ، فلعل الأزدى اختلط عليه الموقوف بالمرفوع فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذاً ، وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يصل بالنهار أربعاً أربعاً وهذا موافق لما نقله ابن معين ^(١) . قوله (مثنى مثنى) أى اثنين اثنين ، وهو غير منصرف لتكرار العدد فيه قاله صاحب الكشف ، وقال آخرون : العدد والوصف ، وأما إعادة مثنى فللإلانة في التأكيـد ، وقد فسر ابن عمر راوى الحديث فعند مسلم من طريق عقبة بن حريك قال قلت لابن عمر : ما معنى مثنى مثنى ؟ قال : تسلم من كل ركعتين . وفيه رد على من زعم من الحنفية أن معنى مثنى أن يتشهد بين كل ركعتين لأن راوى الحديث أعلم بالمراد به ، وما فسر به هو المتبادر إلى الفهم لأنه لا يقال في الرباعية مثلاً إنها مثنى ، واستدل بهذا على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل ، قال ابن دقيق العيد : وهو ظاهر السياق لحصر المبتدأ في الخبر ، وحمله الجمهور على أنه لبيان الأفضل لما صح من فعله عليه السلام بخلافه ، ولم يتعين أيضاً كونه لذلك ، بل يحتمل أن يكون للإرشاد إلى الأخف ، إذ السلام بين كل ركعتين أخف على المصل من الأربع فافرقها لما فيه من الراحة غالباً وقضاء ما يعرض من أمرهم ، ولو كان الوصل لبيان الجواز فقط لم يواظب عليه عليه السلام ، ومن ادعى اختصاصه به فعليه البيان ، وقد صح عنه عليه السلام الفصل كما صح عنه الوصل ، فعند أبي داود ومحمد بن نصر من طريق الأوزاعي وابن أبي ذئب كلاهما عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصل ما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ، وإسنادهما على شرط الشيخين ، واستدل به أيضاً على عدم التقصان عن ركعتين في النافلة ما عدا الوتر ، قال ابن دقيق العيد : والاستدلال به أقوى من الاستدلال بامتناع قصر الصبح في السفر إلى ركعة ، يشير بذلك إلى الطحاوي فإنه استدلل على منع التنفل بركعة بذلك ، واستدل ببعض الشافعية للجواز بمجموع قوله عليه السلام : « الصلاة خير موضوع ، فمن شاء استكثر ومن شاء استقل » ، صحه ابن حبان . وقد اختلف السلف في الفصل والوصل في صلاة الليل أيهما أفضل ، وقال الأثرم عن أحد : الذي اختاره في صلاة الليل مثنى مثنى ، فإن صلى بالنهار أربعاً فلا بأس . وقال محمد بن نصر نحوه في صلاة الليل قال : وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه

(١) كنا في الأصلين ورواه : لما نقله يحيى بن سعيد ، كما قدم قريبا . والله أعلم

أوتر بغنص لم يجلس إلا في آخرهما إلى غير ذلك من الاحايث الدالة على الوصل ، إلا أنا نختار أن يسلم من كل ركعتين لكونه أجلب به السائل ولكون أحاديث الفصل أثبت وأكثر طرقا ، وقد تضمن كلامه الرد على الداودي الشارح ومن تبعه في دعوائهم أنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه صلى النافلة أكثر من ركعتين ركعتين . **قوله** (فإذا خشي أحدكم الصبح) استدلل به على خروج وقت الوتر بطول الفجر ، وأصرح منه ما رواه أبو داود والنسائي ومحمد أبو عوانة وغيره من طريق سليمان بن موسى عن نافع أنه حدثه أن ابن عمر كان يقول : من صلى من الليل فليجسل آخر صلاته وترا فإن رسول الله ﷺ كان يأمر بذلك ، فإذا كان الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر ، وفي صحيح ابن خزيمة من طريق قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعا : من أدركه الصبح ولم يوتر فلا يوتر له ، وهذا محمول على التعمد أو على أنه لا يقع أداءه ، لما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد أيضا مرفوعا : من نسي الوتر أو نام عنه فليصله إذا ذكره ، وقيل معنى قوله : إذا خشي أحدكم الصبح - أي وهو في شفع - فليصبر على وتره ، وهذا ينبغي على أن الوتر لا يفترق إلى نية . وحكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذي يخرج بالفجر وقته الاختياري ويبقى وقت الضرورة إلى قيام صلاة الصبح ، وحكاه القرطبي عن مالك والشافعي وأحمد ، وإنما قاله الشافعي في القديم . وقال ابن قدامة : لا ينبغي لاحد أن يعتمد ترك الوتر حتى يصبح ، واختلف السلف في مشروعية قضاءه ففناه الأكثر ، وفي مسلم وغيره عن عائشة : أنه ﷺ كان إذا نام من الليل من وجع أو غيره فلم يقم من الليل صلى من النهار ثلث عشرة ركعة ، وقال محمد بن نصر : لم يحد عن النبي ﷺ في شيء من الأخبار أنه قضى الوتر ولا أمر بقضائه ، ومن زعم أنه ﷺ في ليلة نومه عن الصبح في الوادي قضى الوتر فلم يصب . وعن عطاء والاوزاعي : يقضى ولو طلعت الشمس ، وهو وجه عند الشافعية حكاه النووي في شرح مسلم ، وعن سعيد بن جبيرة : يقضى من القابلة ، وعن الشافعية : يقضى مطلقا ، ويستدل لهم بحديث أبي سعيد المتقدم والله أعلم . (قائدة) : يؤخذ من سياق هذا الحديث أن ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس من النهار شرعا ، وقد روى ابن دريد في أماليه بسند جيد أن الحليل بن أحمد سئل عن حد النهار فقال : من الفجر المستطير إلى بداءة الشفق . وحكى عن الشعبي أنه وقت منفرد لا من الليل ولا من النهار ^(١) . **قوله** (صلى ركعة واحدة) في رواية الشافعي وعبد الله بن وهب ومكي بن إبراهيم ثلاثتهم عن مالك : فليصل ركعة ، أخرجه الدارقطني في الموطأ هكذا بصيغة الامر ، وسيأتي بصيغة الأمر أيضا من طريق ابن عمر الثانية في هذا الباب ، ولمسلم من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعا نحوه ، واستدل بهذا على أنه لا صلاة بعد الوتر ، وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين : أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر عن جلوس ، والثاني فيمن أوتر ثم أراد أن يتنفل في الليل هل يكتفى بوتره الأول وليتنفل ما شاء أو يشفع بوتره بركعة ثم يتنفل ثم إذا فعل ذلك هل يحتاج إلى وتر آخر أو لا ؟ فأما الأول فوقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة أنه ﷺ : كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس ، وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعلوا الأمر في قوله : اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا ، مختصا بمن أوتر آخر الليل . وأجاب من لم يقل بذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر ، وحله النووي على أنه ﷺ فعله ليبان جواز التنفل بعد الوتر وجواز التنفل جالسا . وأما الثاني فذهب

(١) هذا القول المحكى عن الشعبي باطل ، لأن الأدلة الشرعية دالة على أنه من النهار في حكم الفجر ، أعني بذلك ما بعد طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس . والله أعلم

الأكثر إلى أنه يصل شفعاً ما أراد ولا ينقض وتره عملاً بقوله عليه السلام «لا وتران في ليلة»، وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طلق بن علي. وإنما يصح نقض الوتر عند من يقول بمشروعية التنفل بركة واحدة غير الوتر، وقد تقدم ما فيه. وروى محمد بن نصر من طريق سعيد بن الحارث أنه سأل ابن عمر عن ذلك فقال: إذا كنت لا تحاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر، وإلا فصل وترك على الذي كنت أوترت. ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال: أما أنا فأصلى مثني، فإذا انصرفت ركعت ركعة واحدة. فقيل: أ رأيت أن أوترت قبل أن أنام ثم قت من الليل فنشفت حتى أصبح؟ قال: ليس بذلك بأس. واستدل بقوله عليه السلام «صل ركعة واحدة، على أن فصل الوتر أفضل من وصله، وتعجب بأنه ليس صريحاً في الفصل، فيحتمل أن يريد بقوله «صل ركعة واحدة» أي مضافة إلى ركعتين مما مضى. واحتج بعض الحنفية لما ذهب إليه من تعيين الوصل والاقتصار على ثلاث بأن الصحابة أجمعوا على أن الوتر بثلاث موصولة حسن جائز، واختلفوا فيما عداه، قال: فأخذنا بما أجمعوا عليه وتركنا ما اختلفوا فيه. وتعبه محمد بن نصر المروزي بما رواه من طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً «لا توتروا بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب»، وقد صححه الحاكم من طريق عبد الله بن الفضل عن أبي سلة والاعرج عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه، وإسناده على شرط الشيخين، وقد صححه ابن حبان والحاكم، ومن طريق مقسم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث. وأخرجه النسائي أيضاً. وعن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر وقال: لا يشبه التطوع الفريضة فهذه الآثار قدح في الإجماع الذي نقله. وأما قول محمد بن نصر: لم نجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبراً ثابتاً صريحاً أنه أوتر بثلاث موصولة، نعم ثبت عنه أنه أوتر بثلاث، لكن لم يبين الراوي هل هي موصولة أم مفصولة انتهى. فبرد عليه ما رواه الحاكم من حديث عائشة أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن. وروى النسائي من حديث أبي بن كعب نحوه ولفظه «يوتر بسبع اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ولا يسلم إلا في آخرهن، وبين في عدة طرق أن السور الثلاث بثلاث ركعات، ويحسب عنه باحتمال أنهما لم يثبتا عنده، والجمع بين هذا وبين ما تقدم من النهي عن التشبه بصلاة المغرب أن يحل النهي على صلاة الثلاث بتشديد، وقد فعله السلف أيضاً، فروى محمد بن نصر من طريق الحسن أن عمر كان ينهض في الثالثة من الوتر بالتكبير، ومن طريق المسور بن مخزوم أن عمر أوتر بثلاث لم يسلم إلا في آخرهن، ومن طريق ابن طائس عن أبيه أنه كان يوتر بثلاث لا يقعد بينهما، ومن طريق قيس بن سعد عن عطاء وحماد بن زيد عن أيوب مثله، وروى محمد بن نصر عن ابن مسعود وأنس وأبي العالية أنهم أوتروا بثلاث كالمغرب، وكأنهم لم يبلغهم النهي المذكور. وسيأتي في هذا الباب قول القاسم بن محمد في تجوز الثلاث، ولكن النزاع في تعيين ذلك فإن الأخبار الصحيحة تأباه. قوله (توتر له ما قد صلى) استدلل به على أن الركعة الأخيرة هي الوتر وأن كل ما تقدمها شفع، وادعى بعض الحنفية أن هذا إنما يشرع لمن طرفة الفجر قبل أن يوتر فيسكتني بواحدة لقوله «فاذا خشى الصبح، فيحتاج إلى دليل تعين الثلاث، وسنذكر ما فيه من رواية القاسم الآتية. واستدل به على تعين الشفع قبل الوتر وهو عن المالكية بناء على أن قوله «ما قد صلى» أي من النفل. وحمله من لا يشترط سبق الشفع على ما هو أهم من النفل والفرض وقالوا: إن سبق الشفع شرط في الكمال لا في الصحة، ويؤيده حديث أبي أيوب مرفوعاً «الوتر حق، فمن شاء أوتر بخمس ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة»، أخرجه

أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم ، وصح عن جماعة من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة من غير تقدم نقل قبلها ، ففي كتاب محمد بن نصر وغيره باسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يسلم غيرها ، وسيأتي في المغازي حديث عبد الله بن ثعلبة أن سعدا أوتر بركمة ، وسيأتي في المناقب عن معاوية أنه أوتر بركمة وأن ابن عباس استصوبه ، وفي كل ذلك رد علي بن التين في قوله : إن الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك ، وكأنه أراد فقهاءهم . **قوله** (وعن نافع) هو معطوف على الإسناد الأول ، وهو في الموطأ كذلك إلا أنه ليس مقرونا في سياق واحد بل بين المرفوع والموقوف عدة أحاديث ، ولهذا فصله البخاري عنه . **قوله** (أن عبد الله بن عمر كان يسلم بين الركعة والركعتين في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته) ظاهره أنه كان يصلي الوتر موصولا فان عرضت له حاجة فصل ثم بنى على ما مضى ، وفي هذا دفع لقول من قال : لا يصح الوتر إلا مفصولا . وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور باسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال : صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام أرحل لنا ، ثم قام فأوتر بركمة . وروى الطحاوي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة ، وأخبر أن النبي ﷺ كان يفعله ، وإسناده قوى . ولم يعتذر الطحاوي عنه إلا باحتيال أن يكون المراد بقوله بتسليمة أى التسليمة التي في التشهد ولا يخفى بعد هذا التأويل والله أعلم . وأما حديث ابن عباس فقد تقدم في عدة مواضع في العلم والطهارة والمساجد والإمامة وأحلت بشرحه على ما هنا . وقد رواه عن ابن عباس جماعة منهم كريب وسعيد بن جبير وعلي بن عبد الله بن عباس وعطاء وطاوس والشعبي وطلحة بن نافع ويحيى بن الجزار وأبو جرة وغيرهم مطولا ومختصرا ، وسأذكر ما في طرقه من الفوائد ناسيا كل رواية إلى خرجها إن شاء الله تعالى . **قوله** (أنه بات عند ميمونة) زاد شريك بن أبي نمر عن كريب عند مسلم ، فربقت رسول الله ﷺ كيف يصلى ، زاد أبو عوانة في صحيحه من هذا الوجه ، بالليل ، ولمسلم من طريق عطاء عن ابن عباس قال ، بعثنى العباس إلى النبي ﷺ ، زاد النسائي من طريق حبيب بن أبي ثابت عن كريب ، في إبل أعطاه إياها من الصدقة ، ولأبي عوانة من طريق علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه ، أن العباس بعثه إلى النبي ﷺ في حاجة ، قال : فوجده جالسا في المسجد فلم أستطع أن أكله ، فلما صلى المغرب قام فركع حتى أذن بصلاة العشاء . ولابن خزيمة من طريق طلحة بن نافع عنه ، وكان رسول الله ﷺ وعد العباس ذودا من الأبل ، فبعثنى إليه بعد العشاء وكان في بيت ميمونة ، وهذا يخالف ما قبله ، ويجمع بأنه لما لم يكلمه في المسجد أعاده إليه بعد العشاء إلى بيت ميمونة ، ولمحمد بن نصر في كتاب قيام الليل من طريق محمد بن الوليد بن توفيق عن كريب من الزيادة ، فقال لي : يا بني بت الليلة عندنا ، وفي رواية حبيب المذكورة ، فقلت : لا أنام حتى أنظر ما يصنع في صلاة الليل ، وفي رواية مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن مخزومة ، فقلت لميمونة : إذا قام رسول الله ﷺ فابقظيني ، وكان عزم في نفسه على السهر ليطالع على الكيفية التي أرادها ، ثم خشى أن يغلبه النوم فوصى ميمونة أن توقظه . **قوله** (في عرض وسادة) في رواية محمد بن الوليد المذكورة ، وسادة من آدم حشوها ليف ، وفي رواية طلحة بن نافع المذكورة ، ثم دخل مع امرأته في فراشها ، وزاد أنها وكانت ليلتشد حائضا ، وفي رواية شريك بن أبي نمر عن كريب في التفسير ، وتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة ، وقد سبقت الإشارة إليه في كتاب العلم ، وتقدم السلام على الاضطجاع والعرض ومسح النوم والعشر الآيات في ، باب قراءة القرآن بعد الحدث ، وكذا على الشن . **قوله** (حتى انتصف الليل أو قريبا منه) جزم

شريك بن أبي نمر في روايته المذكورة ، بثلاث الليل الأخير ، ويجمع بينهما بأن الاستيقاظ وقع مرتين : ففي الأولى نظر إلى السماء ثم تلا الآيات ثم عاد لمضجعه فنام ، وفي الثانية أعاد ذلك ثم توضأ وصلى ، وقد بين ذلك محمد بن الوليد في روايته المذكورة . وفي رواية الثوري عن سلمة بن كهيل عن كريب في الصحيحين ، وقام رسول الله ﷺ من الليل فأتى حاجته ثم غسل وجهه وبديه ثم نام ، ثم قام فأتى القرية ، والحديث . وفي رواية سعيد بن مسروق عن سلمة عند مسلم ، ثم قام قومة أخرى ، وعنده من رواية شعبة عن سلمة ، فبال ، بدل فأتى حاجته . **قوله** (ثم قام إلى شن) زاد محمد بن الوليد ، ثم استفرغ من الشن في إناء ثم توضأ . **قوله** (فأحسن الوضوء) في رواية محمد بن الوليد وطلحة ابن نافع جميعا ، فأسبغ الوضوء ، وفي رواية عمرو بن دينار عن كريب ، وقوضاً وضوءاً خفيفاً ، وقد تقدمت في « باب تخفيف الوضوء » ، ويجمع بين هاتين الروايتين برواية الثوري فإن لفظه « قوضاً وضوءاً » بين وضوءين لم يكثر وقد أبلغ ، ولمسلم من طريق عياض عن مخزومة ، فأسبغ الوضوء ولم يس من الماء إلا قليلاً ، وزاد فيها « قسوك » وكذا لشريك عن كريب ، فاستن ، كما تقدمت الإشارة إليه قبيل كتاب الغسل . **قوله** (ثم قام يصل) في رواية محمد ابن الوليد ثم أخذ برداً له حضرمياً فتوشحه ثم دخل البيت فقام يصل . **قوله** (فصنعت مثله) يقتضى أنه صنع جميع ما ذكر من القول والنظر والوضوء والسواك والتوشح ، ويحتمل أن يحمل على الأغلب ، وزاد سلمة عن كريب في الدعوات في أوله ، فقمت فتعطيت كراهية أن يرى أنى كنت أرقبه ، وكأنه خشى أن يترك بعض عمله لما جرى من عادته ﷺ أنه كان يترك بعض العمل خشية أن يفرض على أمته . **قوله** (وقت إلى جنبه) تقدم الكلام عليه في أبواب الإمامة مستوفى . **قوله** (وأخذ بأذني) زاد محمد بن الوليد في روايته ، وفرفت أنه إنما صنع ذلك ليؤنسني بيده في ظلمة الليل ، وفي رواية الضحاك بن عثمان ، ولجعلت إذا أغفيت أخذ بشحمة أذني ، وفي هذا رد على من زعم أن أخذ الأذن إنما كان في حالة إدارته له من اليسار إلى اليمين متمسكاً برواية سلمة بن كهيل الآتية في التفسير حيث قال ، فاخذ بأذني فأدارني عن يمينه ، لكن لا يلزم من إدارته على هذه الصفة أن لا يعود إلى مسك أذنه لما ذكره من تأنيسه وإيقاظه لأن حاله كانت تقتضى ذلك لصغر سنه . **قوله** (فصل ركعتين ثم ركعتين) كذا في هذه الرواية ، وظاهره أنه فصل بين كل ركعتين ، ووقع التصريح بذلك في رواية طلحة بن نافع حيث قال فيها ، يسلم من كل ركعتين ، ولمسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس التصريح بالفصل أيضاً وأنه استاك بين كل ركعتين إلى غير ذلك . ثم إن رواية الباب فيها التصريح بذكر الركعتين ست مرات ثم قال « ثم أوتر » ، ومقتضاه أنه صلى ثلاث عشرة ركعة ، وصرح بذلك في رواية سلمة الآتية في الدعوات حيث قال « فتنامت » ، ولمسلم « فتكاملت صلاته ثلاث عشرة ركعة » ، وفي رواية عبد ربه بن سعيد الماضية في الإمامة عن كريب فصلى ثلاث عشرة ركعة ، وفي رواية محمد بن الوليد المذكورة مثله وزاد « وركعتين بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح » ، وهي موافقة لرواية الباب لأنه قال بعد قوله « ثم أوتر » : فقام فصلى ركعتين ، فاتفق هؤلاء على الثلاث عشرة ، وصرح بعضهم بأن ركعتي الفجر من غيرها ، لكن رواية شريك بن أبي نمر الآتية في التفسير عن كريب تخالف ذلك ولفظه « فصل لإحدى عشرة ركعة ثم أذن بلال فصلى ركعتين ثم خرج » ، فهذا ما في رواية كريب من الاختلاف ، وقد عرف أن الأكثر خالفوا شريكاً فيها ، وروايتهم مقدمة على روايته لما معهم من الزيادة ولكونهم أحفظ منه ، وقد حمل بعضهم هذه الزيادة على سنة العشاء ، ولا يخفى بعده ولا سيما في رواية مخزومة في حديث الباب ، إلا إن حمل على أنه أخر سنة العشاء حتى استيقظ ، لكن يعكر

عليه رواية المتهال الآتية قريبا ، وقد اختلف على سعيد بن جبير أيضا : ففي التفسير من طريق شعبة عن الحكم عنه فصل أربع ركعات ثم نام ثم صلى خمس ركعات ، وقد حل محمد بن نصر هذه الأربع على أنها سنة العشاء لكونها وقعت قبل النوم ، لكن يعكر عليه ما رواه هو من طريق المتهال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس قال فيه فصل العشاء ثم صلى أربع ركعات بعدها حتى لم يبق في المسجد غيره ثم انصرف ، فإنه يقتضى أن يكون صلى الأربع في المسجد لاني البيت ، ورواية سعيد بن جبير أيضا تقتضى الاختصار على خمس ركعات بعد التوم وفيه نظر ، وقد رواها أبو داود من وجه آخر عن الحكم وفيه فصل سبعا أو خمسا أو ثمر بن لم يسلم إلا في آخرهم ، . وقد ظهر لي من رواية أخرى عن سعيد بن جبير ما دفع هذا الاشكال ويوضح أن رواية الحكم وقع فيها تقصير ، فعند النسائي من طريق يحيى بن عباد عن سعيد بن جبير فصل ركعتين ركعتين حتى صلى ثمان ركعات ثم أوتر بخمس لم يجلس بينهما ، فهذا يجمع بين رواية سعيد ورواية كريب ، وأما ما وقع في رواية عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عند أبي داود فصل ثلاث عشرة ركعة منها ركعتا الفجر ، فهو نظير ما تقدم من الاختلاف في رواية كريب ، وأما ما في روايتهما من الفصل والوصل فرواية سعيد صريحة في الوصل ، ورواية كريب محتملة فتحمل على رواية سعيد . وأما قوله في رواية طلحة بن نافع ، يسلم من كل ركعتين ، فيحتمل تخصيصه بالثمان فيوافق رواية سعيد ، ويؤيده رواية يحيى بن الجزار الآتية ، ولم أر في شيء من طرق حديث ابن عباس ما يخالف ذلك لأن أكثر الرواة عنه لم يذكروا عددا ، ومن ذكر العدد منهم لم يزد على ثلاث عشرة ولم ينقص عن إحدى عشرة ، إلا أن في رواية علي بن عبد الله بن عباس عند مسلم ما يحالفهم فإن فيه فصل ركعتين أطال فيهما ثم انصرف فنام حتى نفخ ، ففعل ذلك ثلاث مرات بست ركعات كل ذلك يستاك ويتوضأ ويقرأ هؤلاء الآيات - يعني آخر آل عمران - ثم أوتر بثلاث فاذا المؤذن فخرج إلى الصلاة ، انتهى ، فزاد على الرواة تكرار الوضوء وما معه ونقص عنهم ركعتين أو أربعا ولم يذكر ركعتي الفجر أيضا ، وأظن ذلك من الراوى عنه حبيب بن أبي ثابت فإن فيه مقالا ، وقد اختلف عليه في إسناديه ومشته اختلافا تقدم ذكر بعضه ، ويحتمل أن يكون لم يذكر الأربع الأول كما لم يذكر الحكم الثمان كما تقدم ، وأما سنة الفجر فقد ثبت ذكرها في طريق أخرى عن علي بن عبد الله عند أبي داود . والحاصل أن قصة مبيت ابن عباس يغلب على الظن عدم تعددها ، فهذا ينبغي الاعتناء بالجمع بين مختلف الروايات فيها ، ولا شك أن الأخذ بما اتفق عليه الأكثر والأحفظ أولى مما خالفهم فيه من هو دونهم ولا سيما أن زاد أو نقص ، والمحقق من عدد صلاته في تلك الليلة إحدى عشرة ، وأما رواية ثلاث عشرة فيحتمل أن يكون منها سنة العشاء ، ويوافق ذلك رواية أبي حمزة عن ابن عباس الآتية في صلاة الليل بلفظ كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة ، يعني بالليل ، ولم يبين هل سنة الفجر منها أو لا ، وبينما يحيى بن الجزار عن ابن عباس عند النسائي بلفظ كان يصلي ثمان ركعات ويوتر بثلاث ويصلي ركعتين قبل صلاة الصبح ، ولا يعكر على هذا الجمع إلا ظاهر سياق الباب فيمكن أن يحمل قوله صلى ركعتين ثم ركعتين ، أى قبل أن ينام ، ويكون منها سنة العشاء . وقوله ثم ركعتين الخ ، أى بعد أن قام . وسيأتي نحو هذا الجمع في حديث عائشة في أبواب صلاة الليل إن شاء الله تعالى ، وجمع الكرماني بين ما اختلف من روايات قصة ابن عباس هذه باحتمال أن يكون بعض رواه ذكر القدر الذي اقتدى ابن عباس به فيه وفصله عما لم يقتد به فيه ، وبعضهم ذكر الجيسع بحلا والله أعلم . قوله (ثم اضطلع حتى جاءه المؤذن فقام فصل ركعتين) تقدمت تسمية المؤذن قريبا ، وسيأتي بيان الاختلاف في الاضطجاع هل كان قبل ركعتي الفجر أو بعدهما في أوائل أبواب التطوع . قوله (ثم خرج) أى إلى المسجد

(فصل الصبح) أى بالجماعة ، وزاد سلمة بن كهيل عن كريب هنا كما سيأتى فى الدعوات ، وكان من دعائه : اللهم اجعل فى قلبى نوراً ، الحديث . وسيأتى السلام عليه فى أول أبواب صلاة الليل إن شاء الله تعالى . وفى حديث ابن عباس من الفوائد غير ما تقدم جواز إعطاء بنى هاشم من الصدقة ، وهو محمول على التطوع ، ويحتمل أن يكون إعطاؤه العباس ليتولى صرفه فى مصالح غيره بمن يحل له أخذ ذلك . وفيه جواز تقاضى الوعد وإن كان من وعد به مقطوعاً بوفائه . وفيه الملاحظة بالصغير والقريب والضيف ، وحسن المعاشرة للأهل ، والرد على من يؤثر دوام الانقباض . وفيه مبيت الصغير عند محرمه وإن كان زوجها عندها ، وجواز الاضطجاع مع المرأة الحائض ، وترك الاحتشام فى ذلك بحضرة الصغير وإن كان عيذاً بل مراهقاً . وفيه صحة صلاة الصبي وجواز قتل أذنه لتأنيبه وإيقاظه ، وقد قيل : إن المتعلم إذا تموهد بغفل أذنه كان أذكى لفهمه . وفيه حمل أفعاله عليه السلام على الاقتداء به ، ومشروعية التنفل بين المغرب والعشاء ، وفضل صلاة الليل ولا سيما فى النصف الثانى ، والبداة بالسواك واستجابته عند كل وضوء وعند كل صلاة ، وتلاوة آخر آل عمران عند القيام إلى صلاة الليل ، واستحباب غسل الوجه واليدين لمن أراد النوم وهو يحدث ، وأعله المراد بالوضوء للجنب ^(١) . وفيه جواز الاعتراف من الماء القليل لأن الإناء المذكور كان قصعة أو صحفة ، واستحباب التقليل من الماء فى التطهير مع حصول الإسباغ ، وجواز التصغير بالذكر بالصفة كما تقدم فى باب السمر فى العلم حيث قال : نام العليم ، وبيان فضل ابن عباس وقوة فهمه وحرصه على تعلم أمر الدين وحسن تأتبه فى ذلك . وفيه اتخاذ مؤذن راتب المسجد ، وإعلام المؤذن الإمام بحضور وقت الصلاة ، واستدعاؤه لها ، والاستعانة باليد فى الصلاة وتكرار ذلك كما سيأتى البحث فيه فى أواخر كتاب الصلاة . وفيه مشروعية الجماعة فى النافلة ، والالتزام بمن لم ينو الإمامة . وبيان موقف الإمام والمأموم ، وقد تقدم كل ذلك فى أبواب الإمامة والله المستعان . واستدل به على أن الأحاديث الواردة فى كراهية القرآن على غير وضوء ليست على العموم فى جميع الأحوال ، وأجيب بأن نومه كان لا ينقض وضوءه فلا يتم الاستدلال به إلا أن ثبت أنه قرأ الآيات بين قضاء الحاجة والوضوء والله أعلم . انتهى الكلام على حديث ابن عباس . وأما طريق ابن عمر الثانية فالقاسم المذكور فى إسناده هو ابن محمد بن أبى بكر الصديق ، وقوله فيه ، فإذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة ، فيه دفع لقول من ادعى أن الوتر بواحدة مختص بمن خشى طلوع الفجر لانه علقه بإرادة الانصراف وهو أعم من أن يكون لخشية طلوع الفجر أو غير ذلك ، وقوله فيه ، قال القاسم ، هو بالاسناد المذكور ، كذلك أخرجه أبو نعيم فى مستخرجه ، وهم من زعم أنه معلق . وقوله فيه ، منذ أدركنا ، أى بلغنا الحلم أو عقلنا ، وقوله ، يوترون ثلاثاً وإن كلا لواسع ، يقتضى أن القاسم فهم من قوله ، فاركع ركعة ، أى منفردة منفصلة ، ودل ذلك على أنه لا فرق عنده بين الوصل والفصل فى الوتر والله أعلم . وأما حديث عائشة فقد أعاده المصنف إسناده ومثناه فى كتاب صلاة الليل ، ويأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى ، وكأنه أراد بإيراده هنا أن لا معارضة بينه وبين حديث ابن عباس ، إذ ظاهر حديث ابن عباس فصل الوتر وهذا محتمل الأمرين ، وقد بين القاسم أن كلا من الأمرين واسع فشمعل

(١) هذا الترجى ليس بجيد ، لصحة الأحاديث وصراحتها فى أن الوضوء الذى أمر به الجنب قبل أن ينام هو وضوء الصلاة فجنبه ، والله أعلم

الفصل والوصل والاقتصار على واحدة وأكثر ، قال الكرماني : قوله « وان كلا ، أى وان كل واحدة من الركعة والثلاث والخمس والسبع وغيرها جائز ، وأما تعيين الثلاث موصولة ومفصلة فلم يشمله كلامه لأن المخالف من الحنفية يحمل كل ما ورد من الثلاث على الوصل ، مع أن كثيرا من الأحاديث ظاهر في الفصل كحديث عائشة « يسلم من كل ركعتين ، فانه يدخل فيه الركعتان اللتان قبل الأخيرة فهو كالنص في موضع النزاع ، وحمل الطحاوى هذا ومثله على أن الركعة مضمومة إلى الركعتين قبلها ، ولم يتمسك في دعوى ذلك إلا بالنهي عن البتراء مع احتمال أن يكون المراد بالبتراء أن يوتر بواحدة فردة ليس قبلها شيء ، وهو أعم من أن يكون مع الوصل أو الفصل ، وصرح كثير منهم أن الفصل يقطعها عن أن يكونا من جملة الوتر ، ومن خالفهم يقول إنها منه بالنية . وباقه التوفيق والله أعلم

٢ - باب ساعات الوتر

قال أبو هريرة : أوصانى النبي ﷺ بالوتر قبل النوم

٩٩٥ - **حدثنا** أبو النعمان قال حدثنا حماد بن زيد قال حدثنا أنس بن سيرين قال « قلت لابن عمر : أرايت الركعتين قبل صلاة الغداة أطيلُ فيها القراءة ؟ فقال : كان النبي ﷺ يصلي من الليل مثنى مثنى ، ويوتر بركعة ، ويصلي الركعتين قبل صلاة الغداة وكأنَّ الأذان بأذنيه » قال حماد : أى بسرعة

٩٩٦ - **حدثنا** عمر بن حفص قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعمش قال حدثني مسلم عن مسروق عن عائشة قالت « كلَّ الليل أوتر رسول الله ﷺ وانتهى وتره إلى السحر »

قوله (باب ساعات الوتر) أى أوقاته . ومحصل ما ذكره أن الليل كله وقت الوتر ، لكن أجمعوا على أن ابتداءه مغيب الشفق بعد صلاة العشاء ، كذا نقله ابن المنذر . لكن أطلق بعضهم أنه يدخل بدخول العشاء ، قالوا : ويظهر أثر الخلاف فيمن صلى العشاء وبأن أنه كان بغير طهارة ثم صلى الوتر متطهرا أو ظن أنه صلى العشاء فصلى الوتر فانه يجزى على هذا القول دون الأول ، ولا معارضة بين وصية أبي هريرة بالوتر قبل النوم وبين قول عائشة « وانتهى وتره إلى السحر ، لأن الأول لإرادة الاحتياط ، والآخر لمن علم من نفسه قوة ، كما ورد في حديث جابر عند مسلم ولفظه « من طمع منكم أن يقوم آخر الليل فليوتر من آخره ، فان صلاة آخر الليل مشهودة . وذلك أفضل . ومن خاف منكم أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله . **قوله** (وقال أبو هريرة) هو طرف من حديث أورده المصنف من طريق أبي عثمان عن أبي هريرة بلفظه « وان أوتر قبل أن أنام ، ، وأخرجه إسحق بن راهويه في مسنده من هذا الوجه بلفظ التعليق ، وكذا أخرجه أحمد من طريق أخرى عن أبي هريرة . **قوله** (أرايت) أى أخبرني . **قوله** (نطيل) كذا للاكثر بنون الجمع ، وللكسمية أويل بالافراد ، وجوز الكرماني في « أطيل ، أن يكون بلفظ مجهول الماضي ومعروف المضارع ، وفي الأول بعد . **قوله** (كان النبي ﷺ يصلي من الليل مثنى مثنى) استدل به على فضل الفصل لكونه أمر بذلك وفعله ، وأما الوصل فورد من فعله فقط . **قوله** (ويوتر بركعة) لم يعين وقتها ، وبينت عائشة أنه فعل ذلك في جميع أجزاء الليل ، والسبب في ذلك ما سيذكر في الباب الذي بعده .

قوله (وكان) بتشديد النون . **قوله** (بأذنيه) أى لقرب صلاته من الأذان، والمراد به هنا الإقامة، فاعني أنه كان يسرع بركعتي الفجر لإسراع من يسمع لإقامة الصلاة خشية فوات أول الوقت، ومقتضى ذلك تخفيف القراءة فيهما، فيحصل به الجواب عن سؤال أنس بن سيرين عن قدر القراءة فيهما . ووقع في رواية مسلم أن أنسا قال لابن عمر: إني لست عن هذا أسألك، قال: إنك لضخم ألا تدعى أستقرئ لك، الحديث . ويستفاد من هذا جواب السائل بأكثر مما سأل عنه إذا كان مما يحتاج إليه، ومن قوله «انك لضخم» أن السمين في الغالب يكون قليل الفهم . **قوله** (قال حماد) أى ابن زيد الراوى، وهو بالاسناد المذكور . **قوله** (بسرعة) كذا لا بـ ذروا أبي الوقت وابن شوبه، ولغيرهم «سرعة» بغير موحدة، وهو تفسير من الراوى لقوله «كان الأذان بأذنيه» وهو موافق لما تقدم . **قوله** (حدثنا أبى) هو حفص بن غياث، ومسلم هو أبو الضحى لا ابن كيسان . **قوله** (كل الليل) بنصب «كل» على الظرفية . وبالرفع على أنه مبتدأ والجملة خبره، والتقدير أوتر فيه . ولمسلم من طريق يحيى بن وثاب عن مسروق «من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ»: من أول الليل وأوسطه وآخره فانهى وتره إلى السحر، والمراد بأوله بعد صلاة العشاء كما تقدم . **قوله** (إلى السحر) زاد أبو داود والترمذى «حين مات»، ويحتمل أن يكون اختلاف وقت الوتر باختلاف الأحوال، فحيث أوتر في أوله لعله كان وجعا، وحيث أوتر وسطه لعله كان مسافرا، وأما وتره في آخره فكأنه كان غالب أحواله، لما عرف من مواظبته على الصلاة في أكثر الليل والله أعلم . والسحر قبيل الصبح، وحكى الماوردى أنه السدس الأخير، وقيل أوله الفجر الأول، وفي رواية طلحة بن نافع عن ابن عباس عند ابن خزيمة «فلما انفجر الفجر قام فأوتر بركعة»، قال ابن خزيمة المراد به الفجر الاول، وروى أحمد من حديث معاذ مرفوعا «زادني ربي صلاة وهي الوتر، وقتها من العشاء إلى طلوع الفجر» وفي إسناده ضعف، وكذا في حديث خارجة بن خادقة في السنن، وهو الذي احتج به من قال بوجوب الوتر، وليس صريحا في الوجوب والله أعلم . وأما حديث بريدة رفعه «الوتر حق»، فمن لم يوتر فليس منا وأعاد ذلك ثلاثا، ففي سنده أبو المنيب وفيه ضعف، وعلى تقدير قبوله فيحتاج من احتج به إلى أن يثبت أن لفظ «حق» بمعنى واجب في عرف الشارع، وأن لفظ واجب بمعنى ما ثبت من طريق الأحاد

٣ - باب إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر

٩٩٧ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى قال **حدثنا** هشام قال **حدثني** أبي عن عائشة قالت «كان النبي ﷺ يوصي وأنا رايدة معترضة على فراشه، فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت»

قوله (باب إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر) في رواية الكشميني «الوتر» . **قوله** (حدثنا يحيى) هو القبطان، وهشام هو ابن عروة . **قوله** (وأنا رايدة معترضة) تقدم السلام عليه في سترته المصلى . **قوله** (أيقظني فأوترت) أى قممت فتوضأت فأوترت، واستدل به على استحباب جعل الوتر آخر الليل سواء المتجد وغيره، وعمله إذا وثق أن يستيقظ بنفسه أو بإيقاظ غيره، واستدل به على وجوب الوتر لكونه ﷺ سلك به مسلك الواجب حيث لم يدعها نائمة للوتر وأيقاظها للتهجد . وتعقب بأنه لا يلزم من ذلك الوجوب، نعم يدل على تأكيد أمر الوتر وأنه فوق غيره من التوافل الليلية، وفيه استحباب لإيقاظ النائم لأدراك الصلاة، ولا يختص ذلك بالمفروضة ولا بمخشية

خروج الوقت بل يشرع ذلك لإدراك الجماعة وإدراك أول الوقت وغير ذلك من المنذوبات ، قال القرطبي : ولا يبعد أن يقال إنه واجب في الواجب مندوب في المندوب ، لأن النائم وإن لم يكن مكلفا لكن مانعه سريع الزوال ، فهو كالغافل ، ونسيه الغافل واجب

٤ - باب ليجمل آخر صلاته وترأ

٩٩٨ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله حدثني نافع عن عبد الله عن النبي ﷺ قال

« اجملوا آخر صلاتكم بالليل وترأ »

قوله (باب ليجمل آخر صلاته وترأ) أى بالليل ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب في أثناء الحديث الأول وقد استدل به بعض من قال بوجوبه ، وتعقب بأن صلاة الليل ليست واجبة فكذلك آخره ، وبأن الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله

٥ - باب الوتر على الدابة

٩٩٩ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن

الخطاب عن سعيد بن يسار أنه قال « كنت أسير مع عبد الله بن عمر بطريق مكة ، فقال سعيد : فلما خشيت الصبح نزلت فأوترت ثم لحفته ، فقال عبد الله بن عمر : أين كنت ؟ فقلت : خشيت الصبح فزالت فأوترت . فقال عبد الله : أليس لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة ؟ فقلت : بلى والله . قال : فان رسول الله ﷺ كان يوتر على البعير »

[الحديث ٩٩٩ - أطرافه في : ١٠٠٠ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٨ ، ١١٠٥]

قوله (باب الوتر على الدابة) لما كان حديث عائشة في إيقاظها للوتر وحديث ابن عمر في الأمر بالوتر آخر الليل قد تحمدك بهما بعض من ادعى وجوب الوتر عقبهما المصنف بحديث ابن عمر الدال على أنه ليس بواجب ، فذكره في ترجمتين . إحداهما تدل على كونه نفلا ، والثانية تدل على أنه أكيد من غيره . **قوله** (عن أبي بكر بن عمر) لا يعرف اسمه ، وهو ثقة ليس له في الصحيحين غير هذا الحديث الواحد . **قوله** (أما لك في رسول الله أسوة) فيه إرشاد العالم لرفيقه ما قد يخفى عليه من السنن . **قوله** (بلى والله) فيه الحلف على الأمر الذي يراد تأكيده . **قوله** (كان يوتر على البعير) قال الزين بن المنير : ترجم بالدابة تنبيها على أن لا فرق بينها وبين البعير في الحكم ، والجامع بينهما أن الفرض لا يجزى على واحدة منهما انتهى . ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرق ، فسيأتى في أبواب تقصير الصلاة من طريق سالم عن أبيه « أنه كان يصلي من الليل على دابته وهو مسافر » وروى محمد بن نصر من طريق ابن جريج « قال حدثنا نافع أن ابن عمر كان يوتر على دابته » . قال ابن جريج وأخبرني موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر كان يخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك . (فائدة) : قال الطحاوي ذكر عن الكوفيين أن الوتر لا يصلى على الراحلة ، وهو خلاف السنة الثابتة ، واستدل بعضهم برواية مجاهد أنه رأى ابن عمر نزل فأوتر ، وليس ذلك بمعارض لكونه أوتر على الراحلة لأنه لا نزاع أن صلاته على الأرض أفضل ، وروى

عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يوتر على راحلته ، وربما نزل فأوتر بالارض

٦ - باب الوتر في السفر

١٠٠٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومئذ صلاة الليل إلا الفرائض ، ويوتر على راحلته » **قوله** (باب الوتر في السفر) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال : إنه لا يسن في السفر ، وهو منقول عن الضحاك . وأما قول ابن عمر « لو كنت مسبحا في السفر لانتمت ، كما أخرجه مسلم وأبو داود من طريق حفص بن عاصم عنه فائما أراد به رابطة المكتوبة لا التافلة المقصودة كالوتر ، وذلك بين من سياق الحديث المذكور ، فقد رواه الترمذي من وجه آخر بلفظ « سافرت مع النبي ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يصلون الظهر والعصر ركعتين لا يصلون قبلها ولا بعدها ، فلو كنت مصليا قبلها أو بعدها لانتمت ، ويحتمل أن تكون التفرقة بين نوافل النهار ونوافل الليل ، فإن ابن عمر كان يتنفل على راحلته وعلى دابته في الليل وهو مسافر ، وقد قال مع ذلك ما **قوله** (إلا الفرائض) أى امكن الفرائض بخلاف ذلك ، فكان لا يصلها على الراحلة . واستدل به على أن الوتر ليس بفرض ، وعلى أنه ليس من خصائص النبي ﷺ وجوب الوتر عليه لكونه أوقعه على الراحلة ، وأما قول بعضهم إنه كان من خصائصه أيضا أن يوقعه على الراحلة مع كونه واجبا عليه فهى دعوى لا دليل عليها لأنه لم يثبت دليل وجوبه عليه حتى يحتاج إلى تكلف هذا الجمع ، واستدل به على أن الفريضة لا تصلى على الراحلة ، قال ابن دقيق العيد : وليس ذلك بغريب ، لأن الترك لا يدل على المنع إلا أن يقال إن دخول وقت الفريضة مما يكثر على المسافر فترك الصلاة لها على الراحلة دائما يشهد بالفرق بينها وبين التافلة في الجواز وعدمه . وأجاب من ادعى وجوب الوتر من الحنفية بأن الفرض عندهم غير الواجب . فلا يلزم من نفي الفرض نفي الواجب ، وهذا يتوقف على أن ابن عمر كان يفرق بين الفرض والواجب ، وقد بالغ الشيخ أبو حامد فادعى أن أبا حنيفة انفرد بوجوب الوتر ولم يوافقوه صاحبه ، مع أن ابن أبي شيبة أخرج عن سعيد بن المسيب وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود والضحاك ما يدل على وجوبه عندهم ، وعنده من يجاهد الوتر واجب ولم يثبت ، ونقله ابن العربي عن أصبغ من المالكية ووافقه سحنون ، وكأنه أخذه من قول مالك : من تركه أدب . وكان جرحه في شهادته

٧ - باب الفتن قبل الزكوع وبعده

١٠٠١ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** حاذ بن زيد عن أيوب عن محمد قال « سئل أنس أفنت النبي ﷺ في الصبح ؟ قال : نعم . فقيل له : أفقت قبل الزكوع ؟ قال : بعد الزكوع يسيرا » [الحديث ١٠٠١ - أطرافه في : ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٣٠٠ ، ٢٨٠١ ، ٢٨١١ ، ٢٠٦٤ ، ٣١٧٠ ، ٤٠٨٨ ، ٤٠٨٩ ، ٤٠٩٠ ، ٤٠٩١ ، ٤٠٩٤ ، ٤٠٩٥ ، ٤٠٩٦ ، ٦٦٩٤ ، ٧٣٤١]

١٠٠٢ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** عبد الواحد قال **حدثنا** عاصم قال سألت أنس بن مالك عن الفتن فقال : قد كان الفتن . قلت : قبل الزكوع أو بعده ؟ قال : قبله . قال : فإن فلانا أخبرني أنك قلت :

بعد الركوع . فقال : كَذَبَ ، إِنَّمَا قَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا ، أَرَاهُ كَانَ بَعَثَ قَوْمًا يَقَالُ لَهُمْ الْفَرَاهُ زُهَاهُ سَبْعِينَ رَجُلًا إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ دُونَ أَوْلَئِكَ ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ ، فَفَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ »

١٠٠٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنِ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي جَحْزَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « قَتَ النَّبِيُّ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِعْلٍ وَذَكَوَانٍ »

١٠٠٤ - حَدَّثَنَا سَدُّدُ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « كَانَ الْقَنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ »

قوله (باب القنوت قبل الركوع وبعده) القنوت يطلق على معان ، والمراد به هنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام . قال الزين بن المنير : أثبت هذه الترجمة مشروعية القنوت إشارة إلى الرد على من روى عنه أنه بدعة كابن عمر ، وفي الموطأ عنه أنه كان لا يقنت في شيء من الصلوات ، ووجه الرد عليه ثبوته من فعل النبي ﷺ فهو مرفوع عن درجة المباح ، قال : ولم يقبده في الترجمة بصبح ولا غيره مع كونه مقيدا في بعض الأحاديث بالصبح ، وأوردهما (١) في أبواب الوتر أخذنا من إطلاق أنس في بعض الأحاديث ، كذا قال ، ويظهر لي أنه أشار بذلك إلى قوله في الطريق الرابعة « كان القنوت في الفجر والمغرب » ، لأنه ثبت أن المغرب وتر النهار ، فإذا ثبت القنوت فيها ثبت في وتر الليل مجامع ما بينهما من التورية ، مع أنه قد ورد الأمر به صريحا في الوتر ، فروى أصحاب السنن من حديث الحسن بن علي قال « علمني رسول الله ﷺ كذا أتوهن في قنوت الوتر : اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، الْحَدِيثَ . وقد صححه الترمذي وغيره لكن ليس على شرط البخاري . **قوله** (سئل أنس) في رواية اسماعيل عن أيوب عند مسلم « قلت لأنس ، فعرف بذلك أنه أبهم نفسه . **قوله** (فقلت أوقنت) في رواية الكشميهني بغير واو ، وللإسماعيلي « هل قنت » **قوله** (قبل الركوع) زاد الإسماعيلي « أو بعد الركوع » . **قوله** (بعد الركوع يسيرا) قد بين عاصم في روايته مقدار هذا السير حيث قال فيها « إنما قنت بعد الركوع شهرا » ، وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس « إن النبي ﷺ كان لا يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم » ، وكأنه محمول على ما بعد الركوع ، بناء على أن المراد بالحصص في قوله « إنما قنت شهرا » ، أي متواليا . **قوله** (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد ، وعاصم هو ابن سليمان الاحول . **قوله** (قد كان القنوت) فيه اثبات مشروعيته في الجملة كما تقدم . **قوله** (قال : فان فلانا أخبرني عنك أنك قلت بعد الركوع » فقال : كذب) لم أقف على تسمية هذا الرجل صريحا ، ويحتمل أن يكون محمد بن سيرين بدليل روايته المتقدمة ، فان مفهوم قوله « بعد الركوع يسيرا » ، يحتمل أن يكون وقبل الركوع كثيرا ، ويحتمل أن يكون لا قنوت قبله أصلا ، ومعنى قوله « كذب » ، أي أخطأ ، وهو لغة أهل الحجاز ، يطلقون الكذب على ما هو أعم من العمد والخطأ ، ويحتمل أن يكون أراد بقوله « كذب » ، أي إن كان حكى أن القنوت دائما بعد الركوع ، وهذا يرجح الاحتمال الأول ، وبينه

ما أخرجه ابن ماجه من رواية حميد عن أنس أنه سئل عن القنوت فقال « قبل الركوع وبعده ، إسناده قوى ، وروى ابن المنذر من طريق أخرى عن حميد عن أنس ، أن بعض أصحاب النبي ﷺ قننوا في صلاة الفجر قبل الركوع وبعضهم بعد الركوع ، وروى محمد بن نصر من طريق أخرى عن حميد عن أنس « أن أول من جعل القنوت قبل الركوع - أى دائماً - عثمان ، لى يدرك الناس الركعة ، وقد وافق عاصم على روايته هذه عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتى فى المغازى بلفظ « سأل رجل أنسا عن القنوت بعد الركوع أو عند الفراغ من القراءة ؟ قال : لا بل عند الفراغ من القراءة ، وبمجموع ما جاء عن أنس من ذلك أن القنوت للحاجة بعد الركوع لا خلاف عنه فى ذلك ، وأما لغير الحاجة فالصحيح عنه أنه قبل الركوع ، وقد اختلف عمل الصحابة فى ذلك والظاهر أنه من الاختلاف المباح . قوله (كان يمت قوما يقال لهم القراء) سيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب المغازى ، وكذا على رواية أبى مجلز ، والتبى الراوى عنه هوسليان وهو يروى عن أنس نفسه ، ويروى عنه أيضا بواسطة كما فى هذا الحديث . قوله (حدثنا اسماعيل) هو ابن عليه ، وغالد هو الحذاء . قوله (كان القنوت فى المغرب والفجر) قد تقدم توجيه إيراد هذه الرواية فى أول هذا الباب ، وتقدم الكلام على بعضها فى أثناء صفة الصلاة . وقد روى مسلم من حديث البراء نحو حديث أنس هذا ، وتمسك به الطحاوى فى ترك القنوت فى الصبح قال : لانهم أجمعوا على نسخه فى المغرب ، فيكون فى الصبح كذلك انتهى . ولا يخفى ما فيه . وقد عارضه بعضهم فقال : أجمعوا على أنه ﷺ قنت فى الصبح ، ثم اختلفوا هل ترك ، فيتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه ؟ وظهر لى أن الحكمة فى جعل قنوت النازلة فى الاعتدال دون السجود مع أن السجود مظنة الإجابة كما ثبت « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، وثبت الأمر بالدعاء فيه أن المطلوب من قنوت النازلة أن يشارك المأموم الإمام فى الدعاء ولو بالتأمين ، ومن ثم اتفقوا على أنه يجهر به ، بخلاف القنوت فى الصبح فاختلف فى عمله وفى الجهر به . (تكملة) : ذكر ابن العربى أن القنوت ورد لعشرة معان ، فنظمها شيخنا الحافظ زين الدين العراقي فيما أنشدنا لنفسه إجازة غير مرة :

ولفظ القنوت اعدد معانيه تجد	مزيدا على عشر معاني مرضيه
دعاء خشوع والعبادة طاعة	إقامتها لإقراره بالعبودية
سكوت صلاة والقيام وطوله	كذلك دوام الطاعة الراجح القنيه

(خاتمة) : اشتملت أبواب الوتر من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا ، منها واحد معلق ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية أحاديث ، والخالص سبعة وافقه مسلم على تخريجها ، وفيه من الآثار ثلاثة موصولة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٥ - كتاب الاستسقاء

١ - باب الاستسقاء، وخروج النبي ﷺ في الاستسقاء

١٠٠٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** قَالَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ نَعِيمٍ عَنْ هَمِّهِ قَالَ « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ بِسُقَى وَحَوْلَ رِداءه »

[الحديث ١٠٠٥ - أطرافه في : ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩]

(أبواب الاستسقاء) : (باب الاستسقاء وخروج النبي ﷺ) كذا للمستمل دون البسمة ، وسقط ما قبل باب من رواية الحموي والكشميني ، وللأصيل كتاب الاستسقاء فقط ، وثبتت البسمة في رواية ابن شويه . والاستسقاء لغة طلب سقى الماء من الغير النفس أو الغير ، وشرعا طلبه من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص . **قوله** (عن عبد الله بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم قاضي المدينة ، وسيأتي في « باب تحويل الرداء » التصريح بسلام عبد الله له من عباد . **قوله** (عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عامر ، كما سيأتي صريحا في الباب المذكور وسيأتي أمه . **قوله** (خرج النبي ﷺ) أي إلى المصلى كما سيأتي التصريح به أيضا فيه ، وبأق الكلام فيه على كيفية تحويل الرداء ، وزاد فيه « وصلى ركعتين » . وقد اتفق فقهاء الامصار على مشروعية صلاة الاستسقاء . وأما ركعتان إلا ما روى عن أبي حنيفة أنه قال : يبرزون للدعاء والتضرع ، وإن خطب لهم لحسن . ولم يعرف الصلاة ، هذا هو المشهور عنه . ونقل أبو بكر الرازي عنه التخيير بين الفعل والترك ، وحكى ابن عبد البر الإجماع على استحباب الخروج إلى الاستسقاء ، والبروز إلى ظاهر المصر ، لكن حكى القرطبي عن أبي حنيفة أيضا أنه لا يستحب الخروج ، وكأنه اشتبه عليه بقوله في الصلاة

٢ - باب دعاء النبي ﷺ « اجعلها عليهم سينين كسيني يوسف »

١٠٠٦ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ يَقُولُ : اللَّهُمَّ أَنْجِرْ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَيْيَةَ ، اللَّهُمَّ أَنْجِرْ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ ، اللَّهُمَّ أَنْجِرْ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ ، اللَّهُمَّ أَنْجِرِ الْمُتَضَعِّقِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سَيْنِينَ كَسَيْنِي يُوسُفَ . وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : غَفَرَ اللَّهُ لَهَا ، وَأَسْلَمَ سَامِيَا اللَّهُ »

قال ابن أبي الزناد عن أبيه هذا كله في الصباح

١٠٠٧ - **حَدَّثَنَا عَمَّانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي الضَّمْحِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ : كُنَّا

عند عبد الله قال : « إن النبي ﷺ لما رأى من الناس إداراً قال : اللهم سبِّحْ كسب يوسف . فأخذتهم سنة حصت كل شيء ، حتى أكلوا الجلود والميتة والجيف ، ونظر أحدُهم إلى السماء فبصر الدخان من الجوع . فأتاه أبو سفيان فقال : يا محمد ، إنك تأمر بطاعة الله وبصلة الرحم ، وإن قومك قد هلكوا ، فادع الله لهم . قال الله تعالى ﴿ قَاتِلْهُمْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ - إِلَى قَوْلِهِ - إِنَّكُمْ عَائِدُونَ . يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى ﴾ فالبطشة يوم بدر ، وقد مصّت الدخان والبطشة واللزام وآية الروم »

[الحديث ١٠٠٧ - أسراه في : ١٠٢٠ ، ٤٦٩٣ ، ٤٧٧٤ ، ٤٨٠٩ ، ٤٨٢٠ ، ٤٨٢١ ، ٤٨٢٢ ، ٤٨٢٣ ، ٤٨٢٤ ، ٤٨٢٥]

قوله (باب دعاء النبي ﷺ : اجعلها سنين كسنى يوسف) أورد فيه حديث أبي هريرة في السماء في القنوت للمؤمنين والدعاء على الكافرين ، وفيه معنى الترجمة . ووجه ادخاله في أبواب الاستسقاء التنبيه على أنه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالقطط على الكافرين لما فيه من نفع التريقين باضفاف عدو المؤمنين ورقة قلوبهم ليدلوا للمؤمنين . وقد ظهر من ثمرة ذلك التجاؤم إلى النبي ﷺ أن يدعو لهم برفع القطط ، كما في الحديث الثاني . ويمكن أن يقال : إن المراد أن مشروعية الدعاء على الكافرين في الصلاة تقتضى مشروعية الدعاء للمؤمنين فيها ، فثبت بذلك صلاة الاستسقاء خلافاً لمن أنكرها . والمراد بسنى يوسف ما وقع في زمانه عليه السلام من القطط في السنين السبع كما وقع في التنزيل ، وقد بين ذلك في الحديث الثاني حيث قال « سبِّح كسب يوسف » وأضيفت إليه لكونه الذى أُنذِر بها ، أو لكونه الذى قام بأمور الناس فيها . قوله (حدثنا مغيرة بن عبد الرحمن) هو الخزاعي بالمهمل والزاي لا المخزومى ، وهما مدنيان من طبقة واحدة لكن الخزاعي معروف بالرواية عن أبي الزناد دون المخزومى ، وقد بينه ابن معين والنسائى . لكنه لم ينفرد بهذا الحديث فسيأتى في الجهاد من رواية الثوري ، وفي أحاديث الانبياء من رواية شعيب ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية موسى بن عقبة كلهم عن أبي الزناد . قوله (اللهم اجعلها سنين) في الرواية للماضية في « باب يهوى بالكبير من صفة الصلاة » : « اللهم اجعلها عليهم ، والضمير في قوله « اجعلها » يعود على المدة التى تقع فيها الشدة المعبر عنها بالوطأة ، وزاد بعد قوله فيها كسنى يوسف وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له ، وسيأتى الكلام على هذا الحديث مستوفى في تفسير آل عمران إن شاء الله تعالى . قوله (وإن النبي ﷺ قال : غفار غفر الله لها الخ) هذا حديث آخر ، وهو عند المصنف بالإسناد المذكور وكأنه سمعه هكذا فأورده كما سمعه . وقد أخرجه أحمد عن قتيبة كما أخرجه البخارى ، ويحتمل أن يكون له تعلق بالترجمة من جهة أن الدعاء على المشركين بالقطط ينبئ أن يختص بمن كان محارباً دون من كان مسلماً ، قوله (غفار غفر الله لها) فيه الدعاء بما يشتق من الاسم كأن يقول لأحد : أحمد الله عاقبتك ، ولعل : أعلاك الله . وهو من جناس الاشتقاق ، ولا يختص بالدعاء بل يأتى مثله في الخبر ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ ﴾ وسيأتى في المغازى حديث « عصية عصت الله ورسوله ، وإنما اختصت القبيلتان بهذا الدعاء لأن غفارا أسلما قديما ، وأسلم سألوا النبي ﷺ كما سيأتى بيان ذلك في أوائل المناقب إن شاء الله تعالى . قوله (قال ابن أبي الزناد عن أبيه : هذا كله في الصبح) يعنى أن عبد الرحمن بن أبي الزناد روى هذا الحديث عن أبيه بهذا الإسناد ، فبين أن الدعاء المذكور كان في الصبح ، وقد تقدم بعض بيان الاختلاف في ذلك في أثناء صفة الصلاة . قوله (كنا عند عبد الله) يعنى ابن

مسعود ، وسيأتي في تفسير الدخان سبب تحديث عبد الله بن مسعود بهذا الحديث . **قوله** (لما رأى من الناس إدباراً) أى عن الاسلام ، وسيأتي في تفسير الدخان أن قريشاً لما أبطؤا عن الإسلام . **قوله** (فاخذتهم سنة) يفتح الهملة بعدها نون خفيفة أى أصابهم القحط ، وقوله « حصت » بفتح الحاء والصاد المهملتين أى استأصلت النبات حتى خلت الأرض منه . **قوله** (حتى أكلنا) في رواية المستعلى والحموي « حتى أكلوا » وهو الوجه ، وكذا قوله « ينظر أحدهم » عند الأكثر « ينظر أحدهم » وهو الصواب . وسيأتي بقية الكلام عليه بعد تسعة أبواب

٣ - باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا

١٠٠٨ - **حديث** عمرو بن علي قال حدثنا أبو قتيبة قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه

قال : سمعت ابن عمر يتمثل بشعر أبي طالب :

وَأَيُّضَ يُسْتَسْقَى الْعَامُ بِوَجْهِهِ
نِمالِ الْيَتَامَى عِصْمَةً لِلْأَرَامِلِ

[الحديث ١٠٠٨ - طرفه في : ١٠٩]

١٠٠٩ - وقال عمرو بن حزمة : حدثنا سالم عن أبيه « ربما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبي

ﷺ يستسقى ، فما ينزل حتى يجيش كل ميزاب :

وَأَيُّضَ يُسْتَسْقَى الْعَامُ بِوَجْهِهِ
نِمالِ الْيَتَامَى عِصْمَةً لِلْأَرَامِلِ

وهو قول أبي طالب »

١٠١٠ - **حديث** الحسن بن محمد قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي عبد الله بن المثنى

عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال : اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فدستينا ، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا . قال : فيسقون »

[الحديث ١٠١٠ - طرفه في : ٢٧١]

قوله (باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا) قال ابن رشيد : لو أدخل تحت هذه الترجمة حديث ابن مسعود الذى قبله لكان أوضح بما ذكر انتهى . ويظهر لى أنه لما كان من سأل قد يكون مسلماً وقد يكون مشركاً وقد يكون من الفريقين ، وكان في حديث ابن مسعود المذكور أن الذى سأل كان مشركاً ، ناسب أن يذكر في الذى بعده ما يدل على ما إذا كان الطلب من الفريقين كما سألينه ، ولذلك ذكر لفظ الترجمة عاماً لقوله « سؤال الناس » وذلك أن المصنف أورد في هذا الباب يمثل ابن عمر بشعر أبي طالب ، وقول أنس « إن عمر كان إذا قحطوا استسقى بالعباس » وقد اعترضه الاسماعيلي فقال : حديث ابن عمر خارج عن الترجمة ، إذ ليس فيه أن أحداً سأل أن يستسقى له ولا في قصة العباس التي أوردها أيضاً . و أجاب ابن المنير عن حديث ابن عمر بأن المناسبة تؤخذ من قوله فيه « يستسقى » الغمام ، لأن فاعله محذوف وهم الناس ، وعن حديث أنس بأن في قول عمر « كنا نتوسل إليك بنبيك » دلالة على أن للإمام مدخلا في الاستسقاء . وتعقب بأنه لا يلزم من كون فاعل « يستسقى » هو الناس أن يكونوا سألوا الإمام

أن يستسقى لهم كما في الترجمة ، وكذا ليس في قول عمر أنهم كانوا يتوسلون به دلالة على أنهم سألوه أن يستسقى لهم ، إذ يحتمل أن يكونوا في الحالين طلبوا السقيا من الله مستشفعين به ﷺ . وقال ابن رشيد : يحتمل أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال بطريق الأولى لأنهم إذا كانوا يسألون الله به فيسقمهم فأحرى أن يقدموه للسؤال انتهى . وهو حسن ويمكن أن يكون أراد من حديث ابن عمر سياق الطريق الثانية عنه ، وأن يبين أن الطريق الأولى مختصرة منها ، وذلك أن لفظ الثانية ربما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبي ﷺ يستسقى ، فدل ذلك على أنه هو الذي باشر الطلب ﷺ ، وأن ابن عمر أشار إلى قصة وقعت في الإسلام حضرها هو لا مجرد ما دل عليه شعر أبي طالب . وقد علم من بقية الأحاديث أنه ﷺ إنما استسقى إجابة لسؤال من سأله في ذلك كافي حديث ابن مسعود الماضي وفي حديث أنس الآتي وغيرهما من الأحاديث ، وأوضح من ذلك ما أخرجه البيهقي في (الدلائل) من رواية مسلم الملائق عن أنس قال : جاء رجل أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أتيناك وما لنا نبعير بئط ، ولا صبي يبط . ثم أنشد شعرا يقول فيه :

وليس لنا إلا اليأس فرارنا وأين فرار الناس إلا إلى الرسل

فقام يحمر رداءه حتى صعد المنبر فقال : اللهم اسقنا ، الحديث وفيه : ثم قال ﷺ : لو كان أبو طالب حيا لغرت عيناه . من ينشدنا قوله ؟ فقام على فقال : يا رسول الله ، كأنك أردت قوله ، وأيض يستسقى الغمام بوجهه ، الأبيات ، فظهرت بذلك مناسبة حديث ابن عمر للترجمة ، وإسناد حديث أنس وإن كان فيه ضعف لكنه يصلح للتأبعة ، وقد ذكره ابن هشام في زوائده في السيرة تعليقا عن يثني به . وقوله ، بئط ، بفتح أوله وكسر الهمزة وكذا ، يبط ، بالمعجمة ، والأطيط صوت البعير المثلث ، والغطيط صوت التاميم كذلك ، وكفى بذلك عن شدة الجوع ، لأنهما إنما بقعان غالبا عند الشبع . وأما حديث أنس عن عمر فأشار به أيضا إلى ما ورد في بعض طرقه ، وهو عند الاسماعيليين من رواية محمد بن المثني عن الانصاري بإسناد البخاري إلى أنس قال : كانوا إذا قططوا على عهد النبي ﷺ استسقوا به ، فيستسقى لهم فيسقون فلما كان في إمارة عمر ، فذكر الحديث . وقد أشار إلى ذلك الإسماعيلي فقال : هذا الذي رويته يحتمل المعنى الذي ترجمه ، بخلاف ما أورده هو . قلت : وليس ذلك بمبتدع ، لما عرف بالاستقراء من عاداته من الاكتفاء بالإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده . وقد روى عبد الرزاق من حديث ابن عباس : أن عمر استسقى بالمصلى ، فقال للعباس : قم فاستسقى ، فقام العباس ، فذكر الحديث ، فتبين بهذا أن في القصة المذكورة أن العباس كان مسؤولا وأنه ينزل منزلة الإمام إذا أمره الإمام بذلك . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان عن مالك الدار - وكان خازن عمر - قال : أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ (١) فقال : يا رسول الله استسقى لامتك فانهم قد هلكوا ، فأتى الرجل في المنام فقيل

(١) هذا الأثر - على فرض صحته كما قال الشارح - ليس بحجة على جواز الاستسقاء بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته ، لأن السائل مجبول ، ولأن عمل الصحابة رضي الله عنهم على خلافه ، وهم أعلم الناس بالفرع ، ولم يأت أحد منهم إلى قبره يسأله العتيا ولا غيرها ، بل عدل عمر عنه لما وقع الجذب إلى الاستسقاء بالعباس ، ولم ينكر ذلك عليه أحد من الصحابة ، فلم أن ذلك هو الحق ، وأن ما قلناه هذا الرجل منكر ووسيلة إلى الفرق ، بل قد جعله بعض أهل العلم من أنواع الفرق . وأما تسمية السائل في رواية سيف المذكورة بلال بن الحارث ، فحق ذلك قطر ، ولم يذكر الشارح سند سيف في ذلك ، وعلى تقدير صحته عنه لا حجة فيه ، لأن عمل كبار الصحابة بخلافه ، وهم أعلم بالرسول صلى الله عليه وسلم وشريعته من غيرهم . والله أعلم

له : أئمت عمر ، الحديث . وقد روى سيف في الفتوح أن الذي رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزني أحد الصحابة ، وظهر بهذا كله مناسبة الترجمة لأصل هذه القصة أيضا والله الموفق . **قوله** (يتمثل) أى ينشد شعر غيره . **قوله** (وأبيض) بفتح الصاد وهو مجرور برب مقدرة أو منصوب باضمار أعنى أو أخص ، والراجع أنه بالنصب عطفا على قوله « سيدا » في البيت الذى قبله . **قوله** (ثمال) بكسر المثناة وتخفيف الميم هو العماد والملجأ والمطمع والمغيث وللمعين والسكافي ، قد أطلق على كل من ذلك . وقوله « عصمة للارامل ، أى يمنهم بما يضرهم ، والارامل جمع أرملة وهى الفقيرة التى لا زوج لها ، وقد يستعمل في الرجل أيضا مجازا ، ومن ثم لو أوصى للارامل خص النساء دون الرجال . وهذا البيت من أبيات في قصيدة لأبي طاب ذكرها ابن إسحق في السيرة بطولها ، وهى أكثر من ثمانين بيتا ، قالها لما تمالأت قريش على النبي ﷺ ونفروا عنه من يريد الاسلام ، أولها :

ولما رأيت القوم لا ود فهم	وقد قطعوا كل العرا والوسائل
وقد جاهرونا بالعداوة والاذى	وقد طأعوا أمر العدو المزابل
أعيد منافع أنستم خير قومكم	فلا تشركوا في أمركم كل واغل
فقد خفت إن لم يصلح الله أمركم	تكونوا كما كانت أحاديث وائل
أعوذ برب الناس من كل طاعن	علينا بسوء أو ملح بياطل
وثور ومن أرسى ثبيراً مكانه	وراق لبر في حرراء ونازل
وبالبيت حق البيت من بطن مكة	وبالله أن الله ليس بغافل
كذبتم وبيت الله نبى محمدا	ولما نطاعن حوله وتناضل
وانسله حتى نصرع حوله	ونذعل عن أبنائنا والحلائل
وما ترك قوم لا أبالك سيدا	يحوط الذمار بين بكر بن وائل
وأبيض يستسقى الغمام بوجهه	ثمال اليتامى عصمة للارامل
يلوذ به الهلاك من آل هاشم	فهم عنده في نعمته وفواضل

قال السهيلي : فان قيل كيف قال أبو طالب « يستسقى الغمام بوجهه » ولم يره قط استسقى ، إنما كان ذلك منه بعد الهجرة ؟ وأجاب بما حاصله : ان أبا طالب أشار إلى ما وقع في زمن عبد المطلب حيث استسقى لقريش والنبي ﷺ معه غلام انتهى . ويحتمل أن يكون أبو طالب مدحه بذلك لما رأى من غيائل ذلك فيه وإن لم يشاهد وقوعه ، وسيأتى في السلام على حديث ابن مسعود ما يشعر بأن سؤال أبي سفيان للنبي ﷺ في الاستسقاء وقع بمكة . وذكر ابن التين أن في شعر أبي طالب هنا دلالة على أنه كان يعرف نبوة النبي ﷺ قبل أن يبعث لما أخبره به بحيرا أو غيره من شأنه ، وفيه نظر لما تقدم عن ابن إسحق أن إنشاء أبي طالب لهذا الشعر كان بعد المبعث ، ومعرفة أبي طالب بنبوة رسول الله ﷺ جاءت في كثير من الأخبار ، وتمسك بها الشيعة في أنه كان مسلما . ورأيت لعل بن حمزة البصرى جزءا جمع فيه شعر أبي طالب وزعم في أوله أنه كان مسلما وأنه مات على الإسلام وأن الحشوية تزعم أنه مات على الكفر وأنهم لذلك يستجيزون لعنه ، ثم بالغ في سبهم والرد عليهم ، واستدل لدعواه بما لا دلالة فيه .

وقد بينت فساد ذلك كله في ترجمة أبي طالب من كتاب الإصابة ، وسيأتي بعضه في ترجمة أبي طالب من كتاب مبعث النبي ﷺ . **قوله** (وقال عمر بن حمزة) أي ابن عبد الله بن عمر ، وسالم شيخه هو عمه ، وعمر يختلف في الاحتجاج به وكذلك عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المذكور في الطريق الموصولة ، فاعتضدت لإحدى الطريقين بالأخرى ، وهو من أمثلة أحد قسمي الصحيح كما تقرر في علوم الحديث ، وطريق عمر المعلقة وصلها أحمد وابن ماجه والاسماعيلي من رواية أبي عقيل عبد الله بن عقيل الثقفي عنه ، وعقيل فيها بفتح العين . **قوله** (يستقى) بفتح أوله زاد ابن ماجه في روايته ، على المنبر ، وفي روايته أيضا « في المدينة » . **قوله** (يجيش) بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة يقال : جاش الوادي إذا زخر بالماء ، وجاشت القدر إذا غلت ، وجاش الشيء إذا تحرك . وهو كناية عن كثرة المطر . **قوله** (كل ميزاب) بكسر الميم وبالزاي معروف ، وهو ما يسيل منه الماء من موضع عال . ووقع في رواية الحموي ، حتى يجيش لك ، بتقديم اللام على الكاف وهو تصحيف . **قوله** (حدثني الحسن بن محمد) هو الزعفراني والآنصاري شيخه يروي عنه البخاري كثيرا وربما أدخل بينهما واسطة كهذا الموضع ، وهم من ذم أن البخاري أخرج هذا الحديث عن الآنصاري نفسه . **قوله** (أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا) بضم القاف وكسر المهملة أي أصابهم القحط ، وقد بين الزبير بن بكار في الأنساب صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك ، فأخرج باسناد له أن العباس لما استسقى به عمر قال : اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب ، ولم يكشف إلا بتوبة ، وقد توجه القوم إلى اليك لمكان في نبيك ، وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالنبوة فاسقنا الغيث . فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض ، وعاش الناس ، وأخرج أيضا من طريق داود عن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال : استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب ، فذكر الحديث وفيه : فخطب الناس عمر فقال : إن رسول الله ﷺ كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد ، فانتدوا أيها الناس برسول الله ﷺ في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله ، وفيه « فإبرحو حتى سقم الله » وأخرجه البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال « عن أبيه » بدل ابن عمر ، فيحتمل أن يكون لزيد فيه شيخان . وذكر ابن سعد وغيره أن عام الرمادة كان سنة ثمان عشرة ، وكان ابتداءه مصدر الحاج منها ودام تسعة أشهر ، والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم ، سمى العام بها لما حصل من شدة الجذب فاعبرت الأرض جدا من عدم المطر ، وقد تقدم من رواية الإسماعيلي رفع حديث أنس المذكور في قصة عمر والعباس ، وكذلك أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق محمد بن المثنى بالإسناد المذكور . ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة ، وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفة بحقه

٤ - باب تحويل الرداء في الاستسقاء

١٠١١ - **حدثنا** إسحاق قال **حدثنا** وهب قال أخبرنا شعبة عن محمد بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد « أن النبي ﷺ استسقى ، فقلب رداه »

١٠١٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال **حدثنا** سفيان قال عبد الله بن أبي بكر إنه سمع عباد بن تميم

يُحَدِّثُ أَبَاهُ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَصْلَى فَاسْتَسْقَى، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَقَلْبَ رِداءَهُ،
فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ. قال أبو عبد الله كان ابنُ عيينة يقول: هو صاحب الأذن، وَلَكِنَّهُ وَهْمٌ لِأَنَّ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
زَيْدٍ بْنِ عاصمٍ الْمَزَنِيُّ، مازِنُ الْأَنْصَارِ

قوله (باب تحويل الرءاء في الاستسقاء) ترجم لمشروعيته خلافا لمن نفاه، ثم ترجم بعد ذلك لكيفيته كما سيأتي.
قوله (حدثنا إسحق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج وأخرجه من طريقه. **قوله** (عن محمد بن أبي
بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم، وهو أخو عبد الله بن أبي بكر المذكور في الطريق الثانية من هذا الباب،
وقد حدث به عن عباد أبوهما أبو بكر بن محمد بن عمرو كما سيأتي بعد خمسة عشر بابا. **قوله** (استسقى قلب رداءه)
ذكر الواقدي أن طول رداءه ﷺ كان ستة أذرع في ثلاثة أذرع وطول إزاره أربعة أذرع وشبرين في ذراعين وشبر،
كان يلبسهما في الجمعة والعيدين. ووقع في شرح الأحكام لابن بزيعة، ذرع الرءاء كالذئب ذكره الواقدي في ذرع
الآزار، والاول. أولى. قال الزين بن المنير: ترجم بلفظ التحويل، والذي وقع في الطريقين اللذين ساقهما لفظ
القلب، وكأنه أراد أنهما بمعنى واحد انتهى. ولم تتفق الرواة في الطريق الثانية على لفظ القلب، فان رواية أبي ذر
د حول، وكذا هو في أول حديث في الاستسقاء، وكذلك أخرجه مسلم من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر،
وقد وقع بيان المراد من ذلك في «باب الاستسقاء بالمصلى» في زيادة سفيان عن المسعودي عن أبي بكر بن محمد،
ولفظه وقلب رداءه. جعل العين على الشال، وزاد فيه ابن ماجه وابن خزيمة من هذا الوجه «والشال على العين»،
والمسعودي ليس من شرط الكتاب وإنما ذكر زيادته استطرادا، وسيأتي بيان كون زيادته موصولة أو معلقة في
الباب المذكور إن شاء الله تعالى. وله شاهد أخرجه أبو داود من طريق الزبيدي عن الزهري عن عباد بلفظ «فجعل
عطافه الأيمن على عاتقه الأيسر، وعطافه الأيسر على عاتقه الأيمن»، وله من طريق عمارة بن غزية عن عباد «استسقى
وعليه خمصة سوداء، فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها، فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه، وقد استحب الشافعي
في الجديد فعل ما هم به ﷺ من تنكيس الرءاء مع التحويل الموصوف، وزعم القرطبي كغيره أن الشافعي اختار في
الجديد تنكيس الرءاء لا تحويله، والذي في «الأم»، ما ذكرته. والجمهور على استحباب التحويل فقط، ولا ريب أن
الذي استحبه الشافعي أحسن (١). وعن أبي حنيفة وبعض المالكية لا يستحب شيء من ذلك، واستحب الجمهور
أيضا أن يحول الناس بتحويل الإمام، ويشهد له ما رواه أحمد من طريق أخرى عن عباد في هذا الحديث بلفظ
«وحول الناس معه، وقال الليث وأبو يوسف: يحول الإمام وحده». واستثنى ابن الماجشون النساء فقال: لا
يستحب في حقهن. ثم إن ظاهر قوله «وقلب رداءه» أن التحويل وقع بعد فراغ الاستسقاء، وليس كذلك، بل
المعنى «وقلب رداءه» في أثناء الاستسقاء. وقد بينه مالك في روايته المذكورة ولفظه «حول رداءه حين استقبال القبلة»
ولمسلم من رواية يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد «ولنه لما أراد أن يدعو استقبال القبلة وحول رداءه»، وأصله
للصنف كما سيأتي بعد أبواب، وله من رواية الزهري عن عباد «فقام فدعا الله قائما، ثم توجه قبل القبلة وحول

(١) ليس الأمر كما قاله الشارح، بل الأولى والأحسن هو التحويل بمجمل ما على الأيمن على الأيسر وعكسه، لأن الحديث
بذلك أصح وأصرح، ولأن فعله أيسر وأسهل. واهة أعلم

رداه ، ، فمرف بذلك أن التحويل وقع في أثناء الخطبة عند إرادة الدعاء . واختلف في حكمة هذا التحويل : لجزم المذهب بأنه للتفاوت بتحويل الحال عما هي عليه ، وتعبه ابن العربي بأن من شرط القول أن لا يقصد اليه . قال : وإنما التحويل أمانة بينه وبين ربه ، قيل له حول رداه ليتحول حاله . وتعب بان الذي جزم به يحتاج إلى نقل ، والذي رده ورد فيه حديث رجاله ثقات أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر ، ورجح الدارقطني إرساله . وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن . وقال بعضهم : إنما حول رداه ليكون أثبت على عاقبه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سنة في كل حال . وأجيب بأن التحويل من جهة إلى جهة لا يقتضي الثبوت على العائق ، فالحل على المعنى الأول أولى ، فإن الاتباع أولى من تركه لمجرد احتمال الخصوص . والله أعلم . **قوله** (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة . **قوله** (قال عبد الله بن أبي بكر) أي قال قال ، ويجوز أن يكون ابن عيينة حذف الصيغة مرة ، وجرت عادتهم بحذف إحداها من الخط ، وفي حذفها من اللفظ بحث . ووقع عند الحموي والمستمل بلفظ **عن عبد الله** ، وصرح ابن خزيمة في روايته بتحديث عبد الله به لابن عيينة . **قوله** (أنه سمع عباد بن تميم يحدث أباه) الضمير في قوله **وأباه** ، يعود على عبد الله بن أبي بكر لا على عباد ، وضبطه الكرماني بضم الهزلة وراء بدل الموحدة ، أي أظنه . ولم أر ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا . ومقتضاها أن الراوي لم يحرم بأن رواية عباد له عن عمه . ووقع في بعض النسخ من ابن ماجه عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن أبيه عن عبد الله بن زيد ، وقوله **عن أبيه** ، زيادة وهي وهم ، والصواب ما وقع في النسخ المعتمدة من ابن ماجه عن محمد بن الصباح ، وكذا لابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء كلاهما عن سفيان قال **وحدثنا المسعودي ويحيى هو ابن سعيد عن أبي بكر أي ابن محمد بن عمرو بن حزم** ، قال سفيان **فقلت لعبد الله - أي ابن أبي بكر - حديث حدثناه يحيى والمسعودي عن أبيك عن عباد بن تميم** ، فقال عبد الله بن أبي بكر : سمعته أنا من عباد يحدث أبي عن عبد الله بن زيد بن أبي بكر ، فذكر الحديث . **قوله** (خرج إلى المصل فاستسقى) في رواية الزهري المذكورة وبالناس يستسقى ، ولم أقف في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد على سبب ذلك ولا صفته **عليه السلام** حال الذهاب إلى المصل وعلى وقت ذهابه ، وقد وقع ذلك في حديث عائشة عند أبي داود وابن حبان قالت **و شكنا الناس إلى رسول الله **عليه السلام** فحط المطر ، فأمر بمنبر فوضع له بالمصل ، ووعد الناس يوما يخرجون فيه ، فخرج حين بدا حاجب الشمس فقعده على المنبر ، الحديث . وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن **و خرج النبي **عليه السلام** متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصل فرفق المنبر ، وفي حديث أبي الدرداء عند البزار والطبراني **و حط المطر ، فسلنا نبي الله **عليه السلام** أن يستسقى لنا ، فعدا نبي الله **عليه السلام** ، الحديث . وقد حكى ابن المنذر الاختلاف في وقتها ، والراجح أنه لا وقت لها معين ، وإن كان أكثر أحكامها كالعيد ، لكنها تختلف بأنها لا تحتض يوم معين ، وهل تصنع بالليل ؟ استنبط بعضهم من كونه **عليه السلام** جهر بالقراءة فيها بالنهار أنها نهارية كالعيد ، وإلا فلا كانت تصلى بالليل لأسرها بالنهار وجهر بالليل كطابق النوافل . ونقل ابن قدامة الإجماع على أنها لا تصلى في وقت الكراهة ، وأفاد ابن حبان أن خروجه **عليه السلام** إلى المصل للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست من الهجرة . **قوله** (فاستقبل القبلة وحول رداه) تقدم ما فيه قريبا . **قوله** (وصلى ركعتين) في رواية يحيى بن سعيد المذكورة عند ابن خزيمة وصلى بالناس ركعتين ، وفي رواية الزهري الآتية في باب كيف حول ظهره ، : **ثم صلى لنا ركعتين ، واستدل به على أن الخطبة********

في الاستسقاء قبل الصلاة ، وهو مقتضى حديث عائشة وابن عباس المذكورين ، لكن وقع عند أحد في حديث عبد الله بن زيد التصريح بأنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة ، وكذا في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه حيث قال : فصل بنا ركعتين بغير أذان ولا إقامة (١) ، والمرجح عند الشافعية والمالكية الثاني ، وعن أحد رواية كذلك ، ورواية د بخير . ولم يقع في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد صفة الصلاة المذكورة ولا ما يقرأ فيها ، وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس أنه يكبر فيهما سبعا وخمسا كالعيد ، وأنه يقرأ فيهما بسبح وهل أفاك ، وفي إسناده مقال ، لكن أصله في السنن بلفظ : ثم صلى ركعتين كما يصلى في العيد ، فأخذ بظاهره الشافعي فقال : يسكب فيهما . ونقل الفاكهي شيخ شيوخنا عن الشافعي استحباب التكبير حال الخروج إليها كما في العيد ، وهو غلط منه عليه ، ويمكن الجمع بين ما اختلف من الروايات في ذلك بأنه ﷺ بدأ بالدعاء ثم صلى ركعتين ثم خطب ، فاقصر بعض الرواة على شيء وبعضهم على شيء ، وعبر بعضهم عن الدعاء بالخطبة فلذلك وقع الاختلاف . وأما قول ابن بطال : إن رواية أبي بكر بن محمد دالة على تقديم الصلاة على الخطبة وهو أصح من ولديه عبد الله ومحمد فليس ذلك بالبين من سياق البخاري ولا مسلم والله أعلم . وقال القرطبي : يعتضد القول بتقديم الصلاة على الخطبة لمشابهتها بالعيد ، وكذا ما تقرر من تقديم الصلاة أمام الحاجة . وقد ترجم المصنف لهذا الحديث أيضا الدعاء في الاستسقاء قائما واستقبال القبلة فيه ، وحله ابن العربي على حال الصلاة ثم قال : يحتمل أن يكون ذلك خاصا بدعاء الاستسقاء ، ولا يخفى ما فيه . وقد ترجم له المصنف في الدعوات بالدعاء مستقبل القبلة من غير قيد بالاستسقاء ، وكأنه الخفة به ، لأن الأصل عدم الاختصاص : وترجم أيضا لكونها ركعتين وهو إجماع عند من قال بها ، ولكونها في المصل ، وقد استثنى الخفاف من الشافعية مسجد مكة كالعيد ، وبالجمهور بالقراءة في الاستسقاء ، وبتحويل الظهر إلى الناس عند الدعاء وهو من لازم استقبال القبلة . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف ، وقوله (كان ابن عينة الخ) يحتمل أن يكون تعليقا ، ويحتمل أن يكون سمع ذلك من شيخه علي بن عبد الله المذكور ، ويرجح الثاني أن الإسماعيلي أخرجه عن جعفر الفريابي عن علي بن عبد الله بهذا الإسناد فقال : عن عبد الله بن زيد الذي أرى النداء ، وكذا أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان ، وتعقبه بأن ابن عينة غلط فيه . قوله (لأن هذا) يعني راوى حديث الاستسقاء (عبد الله) أي هو عبد الله (ابن زيد بن عاصم) فالتقدير لأن هذا أي عبد الله بن زيد هو عبد الله بن زيد بن عاصم . قوله (مازن الأنصار) احتراز عن مازن تميم ، وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، أو مازن قيس وهو مازن بن منصور بن الحارث بن خصفة بمجعة ثم مهلة مفتوحتين ابن قيس بن عيلان ، ومازن ابن صمصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن ، ومازن ضبة وهو مازن بن كعب بن ربيعة بن ثعلبة بن سعد بن ضبة ، ومازن شيبان وهو مازن بن ذهل بن ثعلبة بن شيبان وغيرهم . قال الرشاطي : مازن في القبائل كثير ، والممازن في اللغة بيض النمل وقد حذف البخاري مقابله والتقدير وذاك أي عبد الله بن زيد راى الأذان عبد الله بن زيد بن عبد ربه ، وقد اتفقا في الاسم واسم الأب والنسبة إلى الأنصاري ثم إلى الخروج والصحبة والرواية ، واقتفا في الجهد والبطن الذي من الخروج لأن حفيد عاصم من مازن وحفيد عبد ربه من بلحارث بن الخزرج . والله أعلم

(١) أخرج أحد رحمه الله حديث أبي هريرة المذكور بإسناد حسن ، وصرح فيه بأنه : خطب بعد الصلاة ، ويجمع بين الحديثين

بجواز الأسمن . واهة أعلم

٥ - **باب انتقام الرب جل وعز من خلقه بالتحط إذا انتهكت محارم الله**

قوله (باب انتقام الرب عز وجل من خلقه بالتحط إذا انتهكت محارمه) هكذا وقعت هذه الترجمة في رواية الحموي وحده خالية من حديث ومن أثر . قال ابن رشيد : كأنها كانت في رقعة مفردة فاهملها الباقون ، وكأنه وضعها ليدخل تحتها حديثا ، وألقى شيء بها حديث عبد الله بن مسعود يعنى المذكور في ثاني باب من الاستسقاء ، وآخر ذلك ليقع له التغيير في بعض سنده كما جرت به عادته غالبا فماعة عن ذلك عاتق . والله أعلم

٦ - **باب الاستسقاء في المسجد الجامع**

١٠١٣ -- **حدثنا** محمد بن عبد الله بن أبي حمزة أنس بن عياض قال حدثنا شريك بن عبد الله بن أبي مريم أنه سمع أنس بن مالك يذكر أن رجلا دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ورسول الله ﷺ قائم يخطب ، فاستقبل رسول الله ﷺ قائما فقال : يا رسول الله هلكت اللوائى ، واقطعت السبل ، فادع الله فيفينا . قال فرفع رسول الله ﷺ يديه فقال : اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا . قال أنس : ولا والله ما ترى في السماء من سحاب ولا قزعة ولا شئ ، وما بيننا وبين سراج من بيت ولا دار . قال : فطلعت من ورائي صحابة مثل الترس فلما توسعت السماء انتشرت . ثم أمطرت . قال : والله ما رأينا الشمس سبيتا . ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة - ورسول الله ﷺ قائم يخطب - فاستقبله قائما فقال : يا رسول الله ، هلكت الأموال ، واقطعت السبل ، فادع الله يسكنها . قال فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال : اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام والجبال والآجام والظراب والأودية وتنابت الشجر . قال : فاقطعت ، وخرجنا نغشى في الشمس . قال شريك : فمألت أنسا : أهو رجل الأول ؟ قال : لا أدري

قوله (باب الاستسقاء في المسجد الجامع) أشار بهذه الترجمة إلى أن الخروج إلى المصلى ليس بشرط في الاستسقاء لأن الملحوظ في الخروج المبالغة في اجتماع الناس ، وذلك حاصل في المسجد الأعظم بناء على المهور في ذلك الزمان من عدم تعدد الجامع ، بخلاف ما حدث في هذه الأعصار في بلاد مصر والشام والله المستعان . وقد ترجم له المصنف بعد ذلك ، من اكتفى بصلاة الجمعة في خطبة الاستسقاء ، . ترجم له أيضا والاستسقاء في خطبة الجمعة ، فأشار بذلك إلى أنه إن اتفق وقوع ذلك يوم الجمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة ، ومدار الطرق الثلاثة على شريك : فالأولى عن أبي حمزة ، والثانية عن مالك ، والثالثة عن إسماعيل بن جعفر ثلاثهم عن شريك . وأخرجه أيضا من طرق أخرى عن أنس سندشير الها عند النقل لزوائدها إن شاء الله تعالى . **قوله** (ان رجلا) لم أقف على تسميته في حديث أنس ، وروى الإمام أحمد من حديث كعب بن مرة ما يمكن أن يفسر هذا المبهم بأنه كعب المذكور ، وسأذكر بعض سياقه بعد قليل ، وروى البيهقي في الدلائل من طريق مرسله ما يمكن أن يفسر بأنه غارجه بن حصن ابن حذيفة بن بدر الفزاري ، ولكن رواه ابن ماجه من طريق شرحبيل بن السمط أنه قال لكعب بن مرة : يا كعب حدثنا عن رسول الله ﷺ واحد ، قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله استسقى الله عز

وجل ، فرفع يديه فقال : اللهم اسقنا ، الحديث . ففي هذا أنه غير كعب ، وسيأتي بعد أبواب في هذه القصة ، فأتاه أبو سفيان ، ومن ثم زعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب ، وهو وهم لأنه جاء في واقعة أخرى كما سنوضحه إن شاء الله تعالى في باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين ، وقد تقدم من رواية إسماعيل بن أبي طلحة عن أنس ، وأصاب الناس سنة - أي جدد - على عهد رسول الله ﷺ ، فبينما رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة قام أعرابي ، وسيأتي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس ، أتى رجل أعرابي من أهل البصرة ، وأما قوله في رواية ثابت الآتية في باب الدعاء إذا كثرت المطر ، عن أنس ، فقام الناس فصاحوا ، فلا يمرض ذلك ، لأنه يحتمل أن يكونوا سألوه بعد أن سأل ، ويحتمل أنه نسب ذلك إليهم لموافقة سؤال السائل ما كانوا يريدونه من طلب دعاء النبي ﷺ لهم ، وقد وقع في رواية ثابت أيضا عند أحمد ، إذ قال بعض أهل المسجد ، وهي ترجح الاحتمال الأول . قوله (من باب كثر وجه المنبر) بكسر واو وجاء ويجوز ضمها أي مواجهة ، ووقع في شرح ابن التين أن معناه مستدير القبلة ، وهو وهم ، وكأنه ظن أن الباب المذكور كان مقابل ظهر المنبر ، وليس الأمر كذلك . ووقع في رواية إسماعيل بن جعفر ، من باب كان نحو دار القضاء ، وفسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الإمارة ، وليس كذلك وإنما هي دار عمر ابن الخطاب ، وسميت دار القضاء لأنها بيعت في قضاء دينه فكان يقال لها دار قضاء دين عمر . ثم طال ذلك فقيل لها دار القضاء ذكره الزبير بن بكار بسنده إلى ابن عمر . وذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة ، عن أبي غسان المدني : سمعت ابن أبي قديك عن عمه كانت دار القضاء لعمر ، فأمر عبد الله وحفصة أن يديعها عند وفاته في دين كان عليه ، فباعوها من معاوية ، وكانت تسمى دار القضاء . قال ابن أبي قديك سمعت عمي يقول : إن كانت تسمى دار قضاء الدين . قال وأخبرني عمي أن الخوخة الشارعة في دار القضاء غربي المسجد هي خوخة أبي بكر الصديق التي قال رسول الله ﷺ لا يبقى في المسجد خوخة إلا خوخة أبي بكر ، وقد صارت بعد ذلك إلى مروان وهو أمير المدينة ، فقلعها شبة من قال إنها دار الإمارة فلا يكون غلطاً كما قال صاحب المطالع وغيره ، وجاء في تسميتها دار القضاء قول آخر رواه عمر بن شبة في أخبار المدينة ، عن أبي غسان المدني أيضا عن عبد العزيز بن عمران عن راشد بن حفص عن أم الحكم بنت عبد الله عن عمتها سهلة بنت عاصم قالت : كانت دار القضاء لعبد الرحمن بن عوف وإنما سميت دار القضاء لأن عبد الرحمن بن عوف اعتزل فيها ليالي الشورى حتى قضى الأمر فيها فباعها بنو عبد الرحمن من معاوية بن أبي سفيان . قال عبد العزيز : فكانت فيها الدواوين وبيت المال ، ثم صيرها السفاح رحبة للمسجد . وزاد أحمد في رواية ثابت عن أنس ، إلى لقائهم عند المنبر ، فأفاد بذلك قوة ضبطه للقصة لغربه ، ومن ثم لم يرد هذا الحديث بهذا السياق كله إلا من روايته . قوله (قائم يخطب) زاد في رواية قتادة في الأدب بالمدينة . قوله (فقال يا رسول الله) هذا يدل على أن السائل كان مسلماً فاتفق أن يكون أباً سفيان فإنه حين سؤاله لذلك لم يسلّم كما سيأتي في حديث عبد الله بن مسعود قريباً . قوله (هلكت الأموال) في رواية كريمة وأبي ذر جميعاً عن الكشمي عن الموائس ، وهو المراد بالأموال هنا لا الصامت ، وقد تقدم في كتاب الجمعة بلفظ هلك الكراع ، وهو بضم الكاف يطلق على الخيل وغيرها ، وفي رواية يحيى بن سعيد الآتية هلكت الماشية ، هلك العيال ، هلك الناس ، وهو من ذكر العام بعد الخاص ، والمراد بهلاكهم عدم وجود ما يعيشون به من الأقوات المفقودة بحبس المطر . قوله (وانقطعت السبل) في رواية الأصيلي ، ونقطعت ، بمنشأة وتشديد الطاء ، والمراد بذلك أن الإبل ضعفت

.. لقله الغوث - عن السفر ، أو لكونها لا تجد في طريقها من السكك ما يقيم أودها ، وقيل المراد نفاذ ما عند الناس من الطعام أو قلته فلا يجدون ما يحملونه يحملونه إلى الاسواق . ووقع في رواية قتادة الآتية عن أنس ، د قحط المطر ، أى قل ، وهو بفتح القاف والطاء (١) وحكى بضم ثم كسر ، وزاد في رواية ثابت الآتية عن أنس ، واحمرت الشجر ، واحمرارها كناية عن يبس ورقها لعدم شربها الماء ، أو لانتشاره فتصير الشجر أعودا بغير ورق . ووقع لاحد في رواية قتادة ، وأحلت الأرض ، وهذه الالفاظ يحتمل أن يكون الرجل قال كلها ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة روى شيئا مما قاله بالمعنى لأنها متقاربة فلا تكون غلطاً كما قال صاحب المطالع وغيره . **قوله** (فادع الله يغثنا) أى فهو يغثنا ، وهذه رواية الأكثر ، ولأبي ذر ، أن يغثنا ، وفي رواية إسماعيل بن جعفر الآتية للكشمي ، يغثنا ، بالجزم ، ويجوز الضم في يغثنا على أنه من الإغاثه وبالفتح على أنه من الغيث ، ويرجع الأول قوله في رواية إسماعيل ابن جعفر ، فقال اللهم أغثنا ، ووقع في رواية قتادة ، فادع الله أن يسقينا ، وله في الأدب ، فاستسق ربك ، قال قاسم بن ثابت رواه لنا موسى بن هارون ، اللهم أغثنا ، وجاز أن يكون من الغوث أو من الغيث ، والمعروف في كلام العرب غثنا لأنه من الغوث ، وقال ابن القطاع : غاث الله عباده غيثاً وغياثاً سقام المطر ، وأغاثهم أجاب دعائهم ، ويقال غاث وأغاث بمعنى ، والرباعى أصلى . وقال ابن دريد : الأصل غاثه الله يغوثه غوثاً فأغيث ، واستعمل أغاثه ، ومن فتح أوله فن الغيث ويحتمل أن يكون معنى أغثنا أعطنا غوثاً وغيثاً . **قوله** (فرفع يديه) زاد النسائي في رواية سعيد بن يحيى بن سعيد ، ورفع الناس أيديهم مع رسول الله ﷺ يدعون ، وزاد في رواية شريك ، وحذاء ، ولأبي خزيمة من رواية حميد عن أنس حتى رأيت بياض إبطيه ، وتقدم في الجملة بلفظ ، فد يديه ودعا ، زاد في رواية قتادة في الأدب ، فنظر إلى السماء . **قوله** (فقال : اللهم اسقنا) أعاده ثلاثاً في هذه الرواية ، ووقع في رواية ثابت الآتية عن أنس ، اللهم اسقنا ، مرتين ، والاخذ بالزيادة أولى ، ويرجعها ما تقدم في العلم أنه ﷺ ، وكان إذا دعا ثلاثاً . **قوله** (ولا والله) كذا الأكثر بالواو ، ولأبي ذر بالفاء ، وفي رواية ثابت المذكورة ، وإيم الله . **قوله** (من صحاب) أى مجتمع (ولا قرعة) بفتح القاف والواو بعدها مهملة أى صحاب متفرق ، قال ابن سيده : القرع قطع من السحاب رقاق ، زاد أبو عبيد : وأكثر ما يجيء في الخريف . **قوله** (ولا شيئاً) بالنصب عطفاً على موضع الجار والمجرور أى ما ترى شيئاً ، والمراد نفي علامات المطر من ربح وغيره . **قوله** (وما بيننا وبين سلع) بفتح المهملة وسكون اللام جبل معروف بالمدينة ، وقد حكى أنه بفتح اللام . **قوله** (من بيت ولادار) أى يحجبنا عن رقبته ، وأشار بذلك إلى أن السحاب كان مفقوداً لا مستترا بيت ولا غيره . ووقع في رواية ثابت في علامات النبوة قال ، قال أنس : وإن السماء لي مثل الوجاجة ، أى لشدة صفائها ، وذلك مشعر بعدم السحاب أيضاً . **قوله** (فطلعت) أى ظهرت (من ورائه) أى سلع ، وكأنها نشأت من جهة البحر لأن وضع سلع يقتضى ذلك . **قوله** (مثل الترس) أى مستديرة ، ولم يزد أنها مثله في القدر لأن في رواية حفص بن عبيد الله عند أبي عوانة ، فنشأت سحابة مثل رجل الطائر وأنا أنظر إليها ، فهذا يشعر بأنها كانت صغيرة ، وفي رواية ثابت المذكورة ، فهاجت ربح أنشأت سحاباً ثم اجتمع ، وفي رواية قتادة في الأدب ، فنشأت السحاب بعضه إلى بعض ، وفي رواية لمحق الآتية ، حتى نار السحاب أمثال الجبال ، أى لكثرت ، وفيه ، ثم لم ينزل عن منبره

(١) كنا في الاصلين ، ولله بفتح القاف والهاء ، كما يعلم من القاموس وغيره

حتى رأينا المطر يتحادر على لحيته ، وهذا يدل على أن السقف وكف أسكونه كان من جريد النخل . **قوله** (فلما توسطت السماء انتشرت) هذا يشعر بأنها استمرت مستدبرة حتى انتهت إلى الأفق فانبسطت حيثئذ ، وكان فائدته تعميم الأرض بالمطر . **قوله** (ما رأينا الشمس سبتا) كناية عن استمرار الغيم الماطر ، وهذا في الغالب ، وإلا فقد يستمر المطر والشمس بادية ، وقد تحجب الشمس بغير مطر . وأصرح من ذلك رواية إسحق الآتية بلفظ « فطرنا يوما ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى » . وأما قوله « سبتا » فوقع للاكثر بلفظ السبت - يعني أحد الأيام - والمراد به الأسبوع ، وهو من تسمية الشيء باسم بعضه كما يقال جمعة قاله صاحب النهاية قال : ويقال أراد قطعة من الزمان . وقال الزين بن المنير : قوله « سبتا » أي من السبت إلى السبت ، أي جمعة . وقال المحب الطبري مثله وزاد أن فيه تجاوزا لأن السبت لم يكن مبدأ ولا الثاني انتهى ، وإنما عبر أنس بذلك لأنه كان من الانصار وكانوا قد جاؤروا اليهود فأخذوا بكثير من اصطلاحهم ، وإنما سماوا الأسبوع سبتا لأنه أعظم الأيام عند اليهود ، كما أن الجمعة عند المسلمين كذلك . وحكى النوى تبعاً لغيره ككتاب في الدلائل أن المراد بقوله سبتا قطعة من الزمان ، ولفظ ثابت : الناس يقولون معناه من سبت إلى سبت وإنما السبت قطعة من الزمان . وأن الداودي رواه بلفظ « سبتا » وهو تصحيف . وتعقب بأن الداودي لم ينفرد بذلك فقد وقع في رواية الخوى والمستمل هنا سبتا ، وكذا رواه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن شريك ، ووافقه أحمد من رواية ثابت عن أنس ، وكان من ادعى أنه تصحيف استبعد اجتماع قوله سبتا مع قوله في رواية إسماعيل بن جعفر الآتية سبتا ، وليس بمستبعد لأن من قال سبتا أراد ستة أيام تامة ، ومن قال سبتا أضاف أيضا يوما ملفقا من الجمعتين . وقد وقع في رواية مالك عن شريك « فطرنا من جمعة إلى جمعة » وفي رواية للنسبي « فدامت جمعة » وفي رواية عبدوس والقابسي فجا حكا عياض « سبتنا » كما يقال جمعنا ، وهم من عزاء هذه الرواية لأبي ذر ، وفي رواية قتادة الآتية « فطرنا فأكدنا نصل إلى منازلنا » أي من كثرة المطر ، وقد تقدم للصف في الجمعة من وجه آخر بلفظ « فخرجنا نخوض الماء حتى أتينا منازلنا » ، ولعل في رواية ثابت « فأمطرنا حتى رأيت الرجل تهمة نفسه أن يأتي أهله ، ولابن خزيمة في رواية حميد « حتى أم الشاب القريب الدار الرجوع إلى أهله ، وللصف في الأدب من طريق قتادة « حتى سألت مناع المدينة ، ومناع جمع مناع بالمثلثة وآخره موحدة مسيل الماء » . **قوله** (ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة) ظاهره أنه غير الأول ، لأن النكرة إذا تكررت دللت على التعدد ، وقد قال شريك في آخر هذا الحديث هنا « سألت أنسا : أهو الرجل الأول ؟ قال : لا أدري ، وهذا يقتضي أنه لم يجزم بالتعابر ، فالظاهر أن القاعدة المذكورة محمولة على الغالب لأن أنسا من أهل اللسان وقد تعددت . وسيأتي في رواية إسحق عن أنس « فقام ذلك الرجل أو غيره ، وكذا قتادة في الأدب ، وتقدم في الجمعة من وجه آخر كذلك ، وهذا يقتضي أنه كان يشك فيه ، وسيأتي من رواية يحيى بن سعيد « فأتى الرجل فقال : يا رسول الله ، ومثله لأبي عوانه من طريق حفص عن أنس بلفظ « فأتينا نخطر حتى جاء ذلك الاعرابي في الجمعة الأخرى » وأصله في مسلم ، وهذا يقتضي الجزم بكونه واحدا ، فلعل أنسا تذكره بعد أن نسبته ، أو نسبته بعد أن كان تذكره ، ويؤيد ذلك رواية البيهقي في « الدلائل » ، من طريق يزيد أن عبيدا السلي^(١) قال « لما قفل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك أتاه وقد بنى فؤارة رفيه خارجة بن

حصن آخر عينة قدموا على إبل عجاف فقالوا : يا رسول الله ادع لنا ربك أن يغيثنا ، فذكر الحديث وفيه : فقال : اللهم اسق بلدك وبهيمك ، وانشر بركتك . اللهم اسقنا غيثا مغيثا مريضا مريعا طبقا واسعا عاجلا غير آجل نافعا غير ضار ، اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ، اللهم اسقنا الغيث وانصرنا على الأعداء . وفيه : قال فلا والله ما نرى في السماء من قرعة ولا سحب ، وما بين المسجد وسلع من بناء ، فذكر نحوه حديث أنس بتمامه وفيه : قال الرجل - يعني الذي سأله أن يستسقى لهم - هلكت الأموال ، الحديث كذا في الأصل . والظاهر أن السائل هو خارجة المذكور لكونه كان كبير الوفاء ولذلك سمي من بينهم والله أعلم . وأفادت هذه الرواية صفة الدعاء المذكور ، والوقت الذي وقع فيه . قوله (هلكت الأموال وانقطعت السبل) أي بسبب غير السبب الأول ، والمراد أن كثرة الماء انقطع المرعى بسببها فهلكت المواشى من عدم الرعى ، أو لعدم ما يكنها من المطر ، ويدل على ذلك قوله في رواية سعيد عن شريك عند النسائي : من كثرة الماء ، وأما انقطاع السبل فلتعذر سلوك الطرق من كثرة الماء . وفي رواية حميد عند ابن خزيمة ، واحتبس الركبان ، وفي رواية مالك عن شريك : تهدمت البيوت ، وفي رواية إسحق الآنية : هدم البناء وغرق المال . قوله (فادع الله بمسكها) يجوز في مسكها الضم والسكون ، وللكشمي هنا : أن بمسكها ، والضمير يعود على الأمطار أو على السحاب أو على السماء ، والعرب تطلق على المطر سماء ، ووقع في رواية سعيد عن شريك : أن يمك عنا الماء ، وفي رواية أحمد من طريق ثابت : أن يرفعها عنا ، وفي رواية قتادة في الأدب : فادع ربك أن يحبسها عنا . فضحك ، وفي رواية ثابت : فقتبس ، زاد في رواية حميد : لسرعة ملأ ابن آدم . . . قوله (فرفع رسول الله ﷺ يديه) تقدم الكلام عليه قريبا . قوله (اللهم حوالينا) يفتح اللام وفيه حذف تقديره أجل أو أمطر ، والمراد به صرف المطر عن الآنية والدور . قوله (ولا علينا) فيه بيان للبراد بقوله : حوالينا ، لأنها تشمل الطرق التي حولهم فأراد إخراجها بقوله : ولا علينا . قال الطبري : في إدخال الواو هنا معنى لطيف ، وذلك أنه لو أسقطها لكان مستسقيا للآكام وما معها فقط . ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصودا لعينه ولكن ليكون وقاية من أذى المطر ، فابست الواو مخرصة للعطف ولينها للتعليل ، وهو كقولهم نجوع الحرة ولا تأكل بثديها ، فان الجوع ليس مقصودا لعينه ولكن لكونه مانعا عن الرضاع بأجرة إذ كانوا يكرهون ذلك آنفا . قوله (اللهم على الآكام) فيه بيان للبراد بقوله : حوالينا ، والإيغام بكسر الهمزة وقد تفتح وتمد : جمع أكمة بفتححات ، قال ابن البرقي : هو التراب المجتمع ، وقال الداودي : هي أكبر من السكدية . وقال القزاز : هي التي من حجر واحد وهو قول الخليل . وقال الخطابي : هي الهضبة الضخمة ، وقيل الجبل الصغير ، وقيل ما ارتفع من الأرض ، وقال الثعلابي : الأكمة أعلى من الزاوية وقيل دونها . قوله (والظراب) بكسر المعجمة وآخره موحدة جمع ظرب بكسر الراء . وقد تسكن ، وقال القزاز : هو الجبل المنبسط ليس بأعالي ، وقال الجوهرى : الزاوية الصغيرة . قوله (والآودية) في رواية مالك : بطون الآودية ، والمراد بها ما يتحصل فيه الماء ليلتصع به ، قالوا : ولم تسمع أفعلة جمع فاعل إلا الآودية جمع ود وفيه نظر ، وزاد مالك في روايته ورده وس الجبال . قوله (فانقطعت) أي السماء أو السحابة الماطرة ، والمعنى أنها أمسكت عن المطر على المدينة ، وفي رواية مالك : فانجابت عن المدينة انجياب الثوب ، أي خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لابس ، وفي رواية سعيد عن شريك : فما هو إلا أن تكلم رسول الله ﷺ بذلك تمرق السحاب حتى ما نرى منه شيئا ، والمراد بقوله : ما نرى منه شيئا ، أي في

المدينة ، ولمسلم في رواية حفص ، فلقد رأيت السحاب يتمزق كأنه الملا حين تطوى ، والملا يضم الميم والقصر وقد
يجمع ملادة وهو ثوب معروف ، وفي رواية قتادة عند المصنف ، فلقد رأيت السحاب يتقطع بيننا وبيننا
يمطرون - أى أهل النواحي - ولا يخطر أهل المدينة ، وله في الأدب ، ولجعل السحاب يتصدع عن المدينة - وزاد
فيه - يريهم الله كرامة نبيه وإجابة دعوته ، وله في رواية ثابت عن أنس ، أى تكشفت - لجعلت تخطر
حول المدينة ولا تخطر بالمدينة قطرة ، فنظرت إلى المدينة وأنها لمثل الإكليل ^(١) ، ولاحد من هذا الوجه ، وتقور
ما فوق رءوسنا من السحاب حتى كأننا في إكليل ، والإكليل بكسر الهمزة وسكون الكاف كل شيء دار من جوانبه ،
واشتهر لما يوضع على الرأس فيحيط به ، وهو من ملابس الملوك كالنَّجَّاح ، وفي رواية إسحق عن أنس ، فسا يشير
بيده إلى ناحية من السحاب إلا تفرجت حتى صارت المدينة في مثل الجوبة ، والجوبة بفتح الجيم ثم الموحدة وهي
الحفرة المستديرة الواسعة ، والمراد بها هنا الفرجة في السحاب . وقال الخطابي : المراد بالجوبة هنا القوس ، وضبطها
الزین بن المنیر تبعاً لغيره بنون بدل الموحدة ، ثم قرره بالشمس إذا ظهرت في خلال السحاب . لكن جزم عياض
بأن من قاله بالنون فقد صحف . وفي رواية إسحق من الزيادة أيضاً ، وسال الوادي - وادى قناة - شهراً ، وقناة
بفتح القاف والنون الخفيفة علم على أرض ذات مزارع بناحية أحد ، وواديها أحد أودية المدينة المشهورة قاله
الحامزى . وذكر محمد بن الحسن الخزمي في أخبار المدينة ، بأسناده أن أول من سماه وادى قناة تبع اليماني لما
قدم يثرب قبل الإسلام . وفي رواية له أن تبعاً بعث رائداً ينظر إلى مزارع المدينة فقال : نظرت فإذا قناة حب
ولا تب ، والجرف حب وتبن ، والحرار - يعنى جمع حرة بمهملتين - لا حب ولا تب ، وهذا في الجمعة من هذا
الوجه ، وسال الوادي قناة ، وأعرب بالضمة على البدل على أن قناة اسم الوادي ولعله من تسمية الشيء باسم ما
جاوره . وقرأت بخط الرضی الشاطبي قال : الفقهاء تقولون بالنصب والنون يتوهمونه قناة من القنوات ، وليس
كذلك . وهذا الذي ذكره قد جزم به بعض الشراح وقال : هو على التشبيه . أى سال مثل القناة . وقوله في
الرواية المذكورة ، الاحداث بالجد ، هو بفتح الجيم المطر الغزير ، وهذا يدل على أن المطر استمر فيما سوى
المدينة ، فقد يشكل بأنه يستلزم أن قول السائل ، هلكت الأموال وانقطعت السبل ، لم يرتفع الاهلاك ولا القطع
وهو خلاف مطلوبه ، ويمكن الجواب بأن المراد أن المطر استمر حول المدينة من الإكام والظراب وبطون الاودية
لا في الطرق المسلوكة ، ووقوع المطر في بقعة دون بقعة كثير ولو كانت تجاورها ، وإذا جاز ذلك جاز أن يوجد
للباشية أما كن تكسها وترعى فيها بحيث لا يضرها ذلك المطر فيزول الإشكال . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما
تقدم جواز مكالمة الإمام في الخطبة للحاجة ، وفيه القيام في الخطبة وأنبا لا تنقطع بالكلام ولا تنقطع بالمطر ،
وفيه قيام الواحد بأمر الجماعة ، وإنما لم يباشر ذلك بعض أكابر الصحابة لأنهم كانوا يسلكون الأدب بالتسليم وترك
الابتداء بالسؤال ، ومنه قول أنس ، وكان يعجبنا أن يحى الرجل من البادية فيسأل رسول الله ﷺ ، وسؤال الدعاة
من أهل الخير ومن يرجى منه القبول واجابتهن لذلك ، ومن أدبه بث الحال لهم قبل الطلب لتحصيل الرقة المقتضية
لصحة التوجه فترجى الاجابة عنده ، وفيه تكرار الدعاء ثلاثاً ، وإدخال دعاء الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاء به على

المنبر ولا تحويل فيه ولا استقبال ، والاجتزاء بصلاة الجمعة عن صلاة الاستسقاء ، وليس في السياق ما يدل على أنه نواها مع الجمعة ، وفيه علم من أعلام النبوة في إجابة الله دعاء نبيه عليه الصلاة والسلام عقبه أو معه ابتداء في الاستسقاء وانتهاء في الاستسجاء وامثال السحاب أمره بمجرد الإشارة ، وفيه الأدب في الدعاء حيث لم يدع رفع المطر مطلقا لاحتمال الاحتياج إلى استمراره فاحتز في بما يقتضى رفع الضر وإبقاء النفع ، ويستنبط منه أن من أنعم الله عليه بنعمة لا ينبغي له أن يتسخطها لعارض يعرض فيها ، بل يسأل الله رفع ذلك العارض وإبقاء النعمة . وفيه أن الدعاء برفع الضر لا ينافي التوكل وإن كان مقام الأفضل التفويض ^(١) لأنه ﷺ كان عالما بما وقع لهم من الجذب ، وآخر السؤال في ذلك تفويضا لربه ، ثم أجابهم إلى الدعاء لما سألوه في ذلك بيانا للجواز وتقرير السنة في هذه العبادة الخاصة ، أشار إلى ذلك ابن أبي جرة نفع الله به . وفيه جواز تبسم الخطيب على المنبر تمجيدا من أحوال الناس ، وجواز الصياح في المسجد بسبب الحاجة المقتضية لذلك . وفيه التحسين لتأكيد الكلام ، ويحتمل أن يكون ذلك جرى على لسان أنس بغير قصد التحسين ، واستدل به على جواز الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة ، وعلى أن الاستسقاء لا تشترع فيه صلاة ، فاما الأول فقال به الشافعي وكرهه سفيان الثوري ، وأما الثاني فقال به أبو حنيفة كما تقدم ، وتعقب بأن الذي وقع في هذه القصة مجرد دعاء لا ينافي مشروعية الصلاة لها ، وقد بينت في واقعة أخرى كما تقدم ، واستدل به على الاكتفاء بدعاء الإمام في الاستسقاء قاله ابن بطال ، وتعقب بما ساقى في رواية يحيى بن سعيد ورفع الناس أيديهم مع رسول الله ﷺ يدعون ، وقد استدلل به المصنف في الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء . وفي الباب عدة أحاديث جمها المنذرى في جزء مفرد وأورد منها النووي في صفة الصلاة في شرح المذهب قدر ثلاثين حديثا ، وسنذكر وجه الجمع بينها وبين قول أنس وكان لا يرفع يديه إلا في الاستسقاء ، بعد أربعة عشر بابا إن شاء الله تعالى . وفيه جواز الدعاء بالاستسجاء للحاجة ، وقد ترجم له البخاري بعد ذلك

٧ - باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة

١٠١٤ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا إسماعيل بن جعفر عن شريك عن أنس بن مالك أن رجلا دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو باب دار القضاء - ورسول الله ﷺ قائم يخطب - فاستقبل رسول الله ﷺ قائما ثم قال : يا رسول الله هلكت الأموال ، وانفطرت السبل ، فادع الله فيمكننا . فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال : اللهم أغثنا اللهم أغثنا . قال أنس : ولا والله ما نرى في السماء من سحاب ولا قرعة ، وما بيننا وبين سراج من بيت ولا دار . قل فطلعت من ورائه سحابة مثل الترمس ، فلما توسعت السماء انتشرت ، ثم أمطرت ، فلا والله ما رأينا الشمس سبيحا . ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة - ورسول الله ﷺ قائم يخطب -

(١) في هذا ظر . والصواب أن الأخذ بالأسباب والبدار بالدعاء والاستغاثة عند الحاجة أولى وأفضل من التفويض ، وسيره صلى الله عليه وسلم وسيرة أصحابه رضي الله عنهم تدل على ذلك ، ولعله إنما أخر الدعاء لأسباب اقتضت ذلك غير التفويض ، فلما سأله هذا السائل بادر بإجابته ، وذلك عن إذنت الله سبحانه وتصريه ، لأنه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى . والله أعلم

فاستقبله قائماً فقال : يا رسول الله هلكت الأموال ، وانقطعت السبل ، فادع الله يُيسرنا . قال فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال : اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام والظراب وطولن الأودية ومنابت الشجر . قال فأقامت وخرجنا نمشي في الشمس . قال شريك سألت أنس بن مالك : أهو الرجل الأول ؟ قال : ما أدري »

قوله (باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة) أورد فيه حديث أنس المذكور من طريق إسماعيل ابن جعفر عن شريك المذكور ، وقد تقدمت فوائده في الذي قبله . وقوله فيه « يوم الجمعة » بالتركيب

٨ - باب الاستسقاء على المنبر

١٠١٥ - حدثنا مسدد قال حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال « بينا رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ جاءه رجل فقال : يا رسول الله قحط المطر ، فادع الله أن يسقينا . فدعا ، فطرنا ، فأكدنا أن نصير إلى منازلنا ، فازلنا مطرنا إلى الجمعة المقبلة . قال فقام ذلك الرجل - أو غيره - فقال : يا رسول الله ادع الله أن يصرقه عنا . فقال رسول الله ﷺ اللهم حوالينا ولا علينا . قال : فلقد رأيت السحاب يتقطع يمينا وشمالا ، يُمطرُونَ ولا يُمطرُ أهل المدينة »

قوله (باب الاستسقاء على المنبر) أورد فيه الحديث المذكور أيضا من رواية قتادة عن أنس ، وقد تقدمت فوائده أيضا

٩ - باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء

١٠١٦ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن شريك بن عبد الله عن أنس قال « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال « هلكت المواشي ، وتقطعت السبل . فدعا ، فطرنا من الجمعة إلى الجمعة . ثم جاء فقال : تهدمت البيوت ، وتقطعت السبل ، واهلكت المواشي ، فادع الله يُيسرنا . فقال ﷺ فقال : اللهم على الآكام والظراب والأودية ومنابت الشجر . فأنجأت عن المدينة أنجياب الثوب »

قوله (باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء) أورد فيه الحديث المذكور أيضا من طريق مالك عن شريك وقد تقدم ما فيه أيضا ، وقوله فيه « فدعا فطرنا » في رواية الاصيل « فادع الله » بدل فدعا ، وكل من اللفظين مقدر فيما لم يذكر فيه ، وفيه تعقب على من استدلل به لمن يقول : لا تشرع الصلاة للاستسقاء ، لان الظاهر ماتضمنته الترجمة

١٠ - باب الدعاء إذا تقطعت السبل من كثرة المطر

١٠١٧ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك

قال « جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقال : يا رسولَ الله ، هلكتِ الموائى ، واقطعتِ السبلُ فادعُ الله . فدعا رسولُ الله ﷺ فطُروا من جُمعة إلى جُمعة . فجاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقال : يا رسولَ الله ، تهَدَّتِ البيوتُ ، وتقطعتِ السبلُ ، وهلكَتِ الموائى . فقال رسولُ الله ﷺ : اللهم على رموسِ الجبالِ والآكامِ ، وبطونِ الأوديةِ ، ومنابتِ الشجرِ . فأنجابتُ عن المدينةِ انجيابُ الثوبِ »

قوله (باب الدعاء إذا انقطعت السبل من كثرة المطر) أورد فيه الحديث المذكور أيضا من طريق أخرى عن مالك ، وقد تقدم ما فيه . ومراده بقوله « من كثرة المطر ، أى وسائر ما ذكر في الحديث مما يشرع الاستسقاء عند وجوده ، وظاهره أن الدعاء بذلك متوقف على سبق السقيا ، وكلام الشافعى فى « الأم ، يوافقه وزاد : انه لا يسن الخروج للاستسقاء ولا الصلاة ولا تحويل الرداء ، بل يدعى بذلك فى خطبة الجمعة أو فى أعقاب الصلاة ، وفى هذا تعقب على من قال من الشافعية إنه ليس قول الدعاء المذكور فى أثناء خطبة الاستسقاء لأنه لم ترد به السنة

١١ - باب ما قيل إن النبى ﷺ لم يحول رداءه فى الاستسقاء يوم الجمعة

١٠١٨ - **حديث** الحسن بن بشير قال حدثنا مفاى بن عمران عن الأزاعى عن إسحاق بن عبد الله عن أنس بن مالك « أن رجلا شسكا إلى النبى ﷺ هلاك المال وجهد الليل ، فدعا الله يستسقى . ولم يذكر أنه حول رداءه ، ولا استقبل القبلة ،

قوله (باب ما قيل إن النبى ﷺ لم يحول رداءه الخ) إنما عبر عنه بلفظ « قيل ، مع صحة الخبر لأن الذى قال فى الحديث « ولم يذكر أنه حول رداءه ، يحتمل أن يكون هو الراوى عن أنس أو من دونه فلاجل هذا التردد لم يحزم بالحكم ، وأيضا فسكوت الراوى عن ذلك لا يقتضى نفي الوقوع . وأما تقييده بقوله « يوم الجمعة ، فليبين أن قوله فيما مضى « باب تحويل الرداء فى الاستسقاء ، أى الذى يقام فى المصلى . وهذا السياق الذى أوردته المصنف لهذا الحديث فى هذا الباب مختصر جدا ، وسياق مطولا من الوجه المذكور بعد اثني عشر بابا ، وفيه ويخطب على المنبر يوم الجمعة ،

١٢ - باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقى لهم لم يردم

١٠١٩ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ثريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك أنه قال « جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقال : يا رسولَ الله ، هلكتِ الموائى ، وتقطعتِ السبلُ ، فادعُ الله . فدعا الله فطُروا من الجمعة إلى الجمعة . فجاء رجلٌ إلى النبى ﷺ فقال : يا رسولَ الله ، تهَدَّتِ البيوتُ ، وتقطعتِ السبلُ ، وهلكَتِ الموائى . فقال رسولُ الله ﷺ : اللهم على ظهورِ الجبالِ والآكامِ وبُطونِ الأوديةِ ومنابتِ الشجرِ . فأنجابتُ عن المدينةِ انجيابُ الثوبِ »

قوله (باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقى لهم لم يردم) أورد فيه الحديث المذكور من وجه آخر عن مالك

أيضا ، قال الزين بن المنير : تقدم له د باب سؤال الناس الإمام إذا قطوا ، والفرق بين الترجمتين أن الأولى لبيان ما على الناس أن يفعلوه إذا احتاجوا إلى الاستسقاء ، والثانية لبيان ما على الإمام من إجابة سؤالهم

١٣ - باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط

١٠٢٠ - **قوله** محمد بن كثير عن سفيان حدثنا منصور والأعمش عن أي الضحى عن مسروق قال : أتيت ابن مسعود فقال : **« إن قريشا أبطلوا عن الإسلام ، فدعا عليهم النبي ﷺ ، فأخذتهم سنة حتى هلكوا فيها ، وأكلوا الميتة والعظام . فجاءه أبو سفيان فقال : يا محمد ، حيث تأمر بصلية الرقيم ، وإن قومك هلكوا ، فادع الله . فقرأ (فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين) ثم عادوا إلى كفرهم ، فذلك قوله تعالى (يوم تبيض البطش الكبري) يوم بدر . قال وزاد أسباط عن منصور : فدعا رسول الله ﷺ فنقوا التيت ، فأطبقت عليهم سبعا . وشكا الناس كثرة المطر فقال : اللهم حوالينا ولا علينا . فاندثرت السحابة عن رأسه ، فنقوا الناس حولهم »**

قوله (باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط) قال الزين بن المنير : ظاهر هذه الترجمة منع أهل الذمة من الاستبداد بالاستسقاء ، كذا قال ، ولا يظهر وجه المنع من هذا اللفظ . واستشكل بعض شيوخنا مطابقة حديث ابن مسعود للترجمة ، لأن الاستسقاء إنما وقع عقب دعاء النبي ﷺ عليهم بالقحط ، ثم سئل أن يدعو برفع ذلك ففعل ، فنظيره أن يكون إمام المسلمين هو الذي دعا على الكفار بالجذب فأجيب فجاءه الكفار يسألونه الدعاء بالسقيا انتهى . ومحصله أن الترجمة أعم من الحديث ، ويمكن أن يقال ، هي مطابقة لما وردت فيه ، ويلحق بها بقية الصور ، إذ لا يظهر الفرق بين ما إذا استشفعوا بسبب دعائه أو بابتلاء الله لهم بذلك ، فإن الجامع بينهما ظهور الخضوع منهم والذلة للمؤمنين في القاسم منهم الدعاء لهم . وذلك من مطالب الشرع . ويحتمل أن يكون ما ذكره شيخنا هو السبب في حذف المصنف جواب د إذا ، من الترجمة ، ويكون التقدير في الجواب مثلا : أجابهم مطلقا ، أو أجابهم بشرط أن يكون هو الذي دعا عليهم ، أو لم يجبههم إلى ذلك أصلا . ولا دلالة فيما وقع من النبي ﷺ في هذه القصة على مشروعية ذلك لغيره ، إذ الظاهر أن ذلك من خصائصه لإطلاعه على المصلحة في ذلك بخلاف من بعده من الأئمة ، ولعله حذف جواب د إذا ، لوجود هذه الاحتمالات . ويمكن أن يقال : إذا رجا إمام المسلمين رجوعهم عن الباطل أو وجود نفع عام للمسلمين شرع دعائهم والله أعلم . **قوله** (عن مسروق قال : أتيت ابن مسعود) سيأتي في تفسير الروم بالإسناد المذكور في أوله ، وبينما رجل يحدث في كندة فقال يحيى . دخان يوم القيامة ، فذكر القصة وفيها د فزعنا فأيت ابن مسعود ، الحديث . **قوله** (فقال : إن قريشا أبطلوا) سيأتي في الباري المذكورة أنكار ابن مسعود لما قاله القاص المذكور ، وسنذكر في تفسير سورة الدخان ما وقع لنا في تسمية القاص المذكور وأقوال العلماء في المراد بقوله تعالى (فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين) مع بقية شرح هذا الحديث ، ونقتصر في هذا الباب على ما يتعلق بالاستسقاء ابتداء وانتهاء . **قوله** (فدعا عليهم) تقدم في أوائل الاستسقاء صفة ما دعا به عليهم وهو قوله د اللهم سبعا كسبح يوسف ، وهو منصوب بفعل تقديره أسألك ، أو سلب عليهم . وسيأتي في تفسير

سورة يوسف بلفظ اللهم اكفنيهم يسبح كسبح يوسف ، وفي سورة الدخان اللهم اعني عليهم الخ ، وأفاد الدمايطي أن ابتداء دعاء النبي ﷺ على قریش بذلك كان عقب طرحهم على ظهره سلى الجزور الذى تقدمت قصته فى الطهارة وكان ذلك بمكة قبل الهجرة ، وقد دعا النبي ﷺ عليهم بذلك بعدما بالمدينة فى القنوت كما تقدم أوائل الاستسقاء من حديث أبى هريرة ، ولا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصص إذ لا مانع أن يدعو بذلك عليهم مرارا والله أعلم .

قوله (لجاء أبو سفيان) يعنى الأموى والد معاوية ، والظاهر أن جيشه كان قبل الهجرة لقول ابن مسعود ، ثم عادوا ، فذلك قوله (يوم نبطش البطشة الكبرى) يوم بدر ، ولم ينقل أن أبى سفيان قدم المدينة قبل بدر ، وعلى هذا فيحتمل أن يكون أبو طالب كان حاضرا ذلك فلذلك قال ، وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ، البيت ، لكن سيأتى بعد هذا بقليل ما يدل على أن القصة المذكورة وقعت بالمدينة ، فإن لم يحمل على التمدد وإلا فهو مشكل جدا والله المستعان .

قوله (جئت تأمر بصلة الرحم) يعنى والذين هلكوا بدعائكم من ذوى رحلكم فينبغى أن تصل رحمك بالدعاء لهم ، ولم يقع فى هذا السياق التصريح بأنه دعا لهم ، وسيأتى هذا الحديث فى تفسير سورة ص بلفظ ، فكشف عنهم ثم عادوا ، وفى سورة الدخان من وجه آخر بلفظ ، فاستسقى لهم فسقوا ، ونحوه فى رواية أسباب المعلقة . **قوله** (بدخان مبین الآية) سقط قوله الآية لغير أبى ذر ، وسيأتى ذكر بقية اختلاف الرواية فى تفسير سورة الدخان ، **قوله** (يوم نبطش البطشة الكبرى) زاد الاصل بقية الآية . **قوله** (وزاد أسباب) هو ابن نصر ، وروى من زعم أنه أسباب بن محمد . **قوله** (عن منصور) يعنى باسناده المذكور قبله إلى ابن مسعود وقد وصله الجوزقي والبيهقي من رواية عيسى بن ثابت عن أسباب بن نصر عن منصور وهو ابن المعتز عن أبى الضحى عن مسروق عن ابن مسعود قال ولما رأى رسول الله ﷺ من الناس إربارا ، فذكر نحو الذى قبله وزاد لجاء أبو سفيان وناس من أهل مكة فقالوا : يا محمد إنك تزعم أنك بعثت رحمة وإن قومك قد هلكوا فادع الله لهم ، فدعا رسول الله ﷺ فسقوا الغيث ، الحديث ، وقد أشاروا بقولهم ، بعثت رحمة ، إلى قوله تعالى (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) .

قوله (فسقوا الناس حولهم) كذا فى جميع الروايات فى الصحيح بضم السين والقاف وهو على لغة بنى الحارث ، وفى رواية البيهقي المذكورة ، فأسقى الناس حولهم ، وزاد بعد هذا ، فقال - يعنى ابن مسعود - لقد مرت آية الدخان وهو الجوع الخ ، وقد تعقب الداودى وغيره هذه الزيادة ونسبوا أسباب بن نصر إلى الغلط فى قوله ، وشكا الناس كثرة المطر الخ ، وزعموا أنه أدخل حديثا فى حديث ، وأن الحديث الذى فيه شكوى كثرة المطر وقوله اللهم حولينا ولا علينا ، لم يكن فى قصة قریش وإنما هو فى القصة التى رواها أنس ، وليس . هذا التعقب هندى بجهد إذ لا مانع أن يقع ذلك مرتين ، والدليل على أن أسباب بن نصر لم يغلط ما سيأتى فى تفسير الدخان من رواية أبى معاوية عن الأعمش عن أبى الضحى فى هذا الحديث ، وقيل : يا رسول الله استسقى الله لمضر ، فانها قد هلكوا . قال : لمضر ؟ إنك لجرى . فاستسقى فسقوا ، هـ . والناقل ، وقيل ، يظهر لى أنه أبو سفيان لما ثبت فى كثير من طرق هذا الحديث فى الصحيحين ، لجاء أبو سفيان ، ثم وجدت فى الدلائل للبيهقي من طريق شبابة عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم عن أبى الجعد عن شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة - أو مرة بن كعب - قال ، دعا رسول الله ﷺ على مضر ، فانها أبو سفيان فقال : ادع الله لقومك فانهم قد هلكوا ، ورواه أحمد وابن ماجه من رواية الأعمش عن عمرو بن مرة بهذا الاسناد عن كعب بن مرة ولم يشك ، فأبهم أبو سفيان قال ، جاءه رجل فقال استسقى الله

لمضر، فقال: انك لجرى، ألمضر؟ قال: يا رسول الله استنصرت الله فنصرك، ودعوت الله فأجابك، فرفع يديه فقال: اللهم اسقنا غيثا مغيثا مربيا طبقا عاجلا غير راث نافعا غير ضار، قال فاجيبوا، فاجابوا أن اتوه. فشكوا اليه كثرة المطر فقالوا: قد تهدمت البيوت، فرفع يديه وقال: اللهم حولنا ولا علينا، لجعل السحاب ينقطع غيثا وشملا، فظهر بذلك أن هذا الرجل المهيم المقول له «إنك لجرى» هو أبو سفيان، لكن يظهر لي أن فاعل «قال يا رسول الله استنصرت الله الخ» هو كعب بن مرة روى هذا الخبر لما أخرجه أحد أيضا والحاكم من طريق شعبة أيضا عن عمرو بن مرة بهذا الإسناد إلى كعب قال دعا رسول الله ﷺ على مضر. فأنثته فقلت: يا رسول الله، إن الله قد نصرك وأعطاك واستجاب لك، وإن قومك قد هلكوا، الحديث، فعلى هذا كان أبو سفيان وكعبا حضرا جميعا، فسلمه أبو سفيان بشيء وكعب بشيء، فدل ذلك على اتحاد قصتهما، وقد ثبت في هذه مائتة في تلك من قوله انك لجرى، ومن قوله وقال: اللهم حولنا ولا علينا، وغير ذلك، وظهر بذلك أن أسباط بن نصر لم يغلط في الزيادة المذكورة ولم ينتقل من حديث إلى حديث، وسباق كعب بن مرة يشعر بأن ذلك وقع في المدينة بقوله «استنصرت الله فنصرك»، لأن كلا منهما كان بالمدينة بعد الهجرة، لكن لا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصة مع قصة أنس، بل قصة أنس واقعة أخرى لأن في رواية أنس «فلما يزل على النمر حتى مطروا، وفي هذه فإكان الجمعة أو نحوها حتى مطروا»، والسائل في هذه القصة غير السائل في تلك فهما قصتان وقع في كل منهما طلب الدعاء بالاستسقاء ثم طلب الدعاء بالاستسقاء، وإن ثبت أن كعب بن مرة أسلم قبل الهجرة حل قوله «استنصرت الله فنصرك»، على النصر بأجابة دعائه عليهم، وزال الاشكال المتقدم والله أعلم. وإني ليشكر تعجي من كثرة إقدام الدمياطى على تغليط مافى الصحيح بمجرد التوهم، مع إمكان التصويب بمزيد التأمل، والتفتيح عن الطرق، وجمع ما ورد في الباب من اختلاف الالفاظ، فله الحمد على ما علم وأنعم

١٤ - باب الدعاء إذا كثرت المطر «حوالينا ولا علينا»

١٠٢١ - حدثنا محمد بن أبي بكر حدثنا معتمر عن عبيد الله عن ثابت عن أنس قال «كان النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، فقام الناس فصاحوا فقالوا: يا رسول الله قحط للمطر، واحمرت الشجر، وهلك البهائم، فادع الله يسقينا. فقال: اللهم اسقنا (مرتين). وإيم الله ما ترى في السماء قزعة من سحب، فنشأت سحابة وأمطرت، ونزل عن النبر فضلى. فلما انصرف لم تزل تمطر إلى الجمعة التي تليها. فلما قام النبي ﷺ يخطب صاحوا إليه: تهدمت البيوت واقطعت السبل، فادع الله يمسحها عنا. فبسم النبي ﷺ ثم قال: اللهم حولنا ولا علينا. فكشفت المدينة، فجعلت تمطر حولها، ولا تمطر بالمدينة قطرة، ففازت إلى المدينة وإنها لفي مثل الإكليل»

قوله (باب الدعاء إذا كثرت المطر: حوالينا ولا علينا) كان التقدير أن يقول حوالينا، وتكلف له الكرماني إعرابا آخر، وأورد فيه حديث أنس من طريق ثابت عنه، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى، وإني اختار لهذه الترجمة رواية ثابت لقوله فيها «وما تمطر بالمدينة قطرة»، لأن ذلك أبلغ في انكشاف المطر، وهذه اللفظة لم تقع إلا في

هذه الرواية ، وقوله فيها ، وانكسخت ، كذا لاكثر ، ولكريمة ، فكسخت ، على البناء للمجهول

١٥ - باب الدعاء في الاستسقاء قائماً

١٠٢٢ - وقال لنا أبو نعيم عن زهير عن أبي إسحاق « خرج عبد الله بن يزيد الأنصاري وخرج معه البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهم فاستسقى ، فقام بهم على رجلوه على غير وزير ، فاستغفر ثم صلى ركعتين يجزئ بالقرائة ، ولم يؤذن ولم يقيم . قال أبو إسحاق : ورأى عبد الله بن يزيد النبي ﷺ »

١٠٢٣ - **قوله** أبو اليان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عبد الله بن زعيم أن عمه - وكان من أصحاب النبي ﷺ - أخبره أن النبي ﷺ خرج بالناس يستسقى لهم ، فقام فدعا الله قائماً ، ثم توجه قبل القبلة وحول رداءه فاستقوا »

قوله (باب الدعاء في الاستسقاء قائماً) أى في الخطبة وغيرها ، قال ابن بطلان : الحكمة فيه كونه حال خشوع وإناة فيناسب القيام ، وقال غيره : القيام شعار الاعتناء والاهتمام ، والدعاء أهم أعمال الاستسقاء فناسبه القيام ، ويحتمل أن يكون قام ليراه الناس فيقتدوا بما يصنع . **قوله** (وقال لنا أبو نعيم) قال الكرماني تبعاً لغيره : الفرق بين « قال لنا » و « حدثنا » ، أن القول يستعمل فيما يسمع من الشيخ في مقام المذاكرة ، والتحديث فيما يسمع في مقام التحمل هـ . لكن ليس استعمال البخاري لذلك منحصرأ في المذاكرة فانه يستعمله فيما يكون ظاهره الوقف ، وفيما يصلح للتابعات ، لتخلص صيغة التحديث لما وضع الكتاب لأجله من الأصول المرفوعة . والدليل على ذلك وجود كثير من الأحاديث التي عبر فيها في الجامع بصيغة القول معبراً فيها بصيغة التحديث في تصانيفه الخارجة عن الجامع **قوله** (عن زهير) هو ابن معاوية أبو خيثمة الجعفي ، وأبو إسحق هو السليبي . **قوله** (خرج عبد الله بن يزيد الأنصاري) يعنى إلى الصحراء يستسقى ، وذلك حيث كان أميراً على الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير في سنة أربع وستين قبل غلبة المختار بن أبي عبيد عليها . ذكر ذلك ابن سعد وغيره ، وقد روى هذا الحديث قبضة من الثوري عن أبي إسحق قال وبعث ابن الزبير إلى عبد الله بن يزيد الخطمي أن استسقى بالناس ، فخرج وخرج الناس معه وفيهم زيد بن أرقم والبراء بن عازب ، أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه وخالفه عبد الرزاق عن الثوري فقال فيه وإن ابن الزبير خرج يستسقى بالناس ، الحديث ، وقوله إن ابن الزبير هو الذي فعل ذلك وم ، وإنما الذي فعله هو عبد الله بن يزيد بأمر ابن الزبير ، وقد وافق قبضة عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري على ذلك . **قوله** (فقام بهم) في رواية أبي الوقت وأبي ذر هـ لم . **قوله** (فاستسقى) في رواية أبي الوقت ، فاستغفر . (فاعادة) : أورد الحميدي في « الجمع » هذا الحديث فيما انفرد به البخاري وروى في ذلك ، وسدبه أن رواية مسلم وقعت في المغازي ضمن حديث يزيد بن أرقم . **قوله** (ثم صلى ركعتين) ظاهره أنه أخر الصلاة عن الخطبة ، وصرح بذلك الثوري في رواية وخالفه شعبة فقال في روايته عن أبي إسحق : أن عبد الله بن يزيد خرج يستسقى بالناس فصلى ركعتين ثم استسقى ، أخرجه مسلم ، وقد تقدم في أوائل الاستسقاء ذكر الاختلاف في ذلك وأن الجمهور ذهبوا إلى تقديم الصلاة ، ومن اختار تقديم الخطبة ابن المنذر ، وصرح الشيخ أبو حامد وغيره بأن هذا الخلاف في الاستسقاء لا في الجواز .

قوله (ولم يؤذن ولم يقم) قال ابن بطال : اجمعوا على أن لا أذان ولا إقامة للاستسقاء . والله أعلم . **قوله** (قال أبو اسحق و رأى عبد الله بن يزيد النبي ﷺ) كذا الأكثر ، وللحموى وحده ، وروى عبد الله بن يزيد عن النبي ﷺ ، ثم وجدته كذلك في نسخة الصفاني ، فإن كانت روايته محفوفة احتمل أن يكون المراد أنه روى هذا الحديث بعينه ، والأظهر أن مراده أنه روى في الجملة فيوافق قوله رأى لأن كلا منهما يثبت له الصحة ، أما سماع هذا الحديث فلا . وقوله (قال أبو اسحق ، هو موصول ، وقد رواه الاسماعيلي من رواية أحمد بن يونس وعلى بن الجعدي عن زهير وصرحا باتصاله إلى أبي إسحق ، وكان السرى إيراد هذا الموقف هنا كونه يفسر المراد بقوله في الرواية المرفوعة بعده ، فدعا الله قائماً ، أي كان على رجله لا على المنبر . والله أعلم

١٦ - باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء

١٠٢٤ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** ابن أبي ذئب عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه قال « **خرج** النبي ﷺ يستسقى ، فتوجه إلى القبلة يدعو ، وحول رداءه ، ثم صلى ركعتين جهرَ فيها بالقراءة » **قوله** (باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء) أي في صلاتها ، ونقل ابن بطال أيضاً الإجماع عليه . **قوله** (ثم صلى ركعتين يجهر) في رواية كريمة والأصلي د جهر ، بلفظ الماضي

١٧ - باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس

١٠٢٥ - **حدثنا** آدم قال **حدثنا** ابن أبي ذئب عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه قال « **رأيت** النبي ﷺ لما **خرج** يستسقى ، قال : **حول** إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ، ثم **حول** رداءه . ثم صلى لنا ركعتين جهرَ فيها بالقراءة »

قوله (باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس) أورد فيه الحديث المذكور وفيه وحول إلى الناس ظهره ، وقد استشكل لأن الترجمة لكيفية التحويل والحديث دال على وقوع التحويل فقط ، وأجلب الكرمانى بأن معناه حوله حال كونه داعياً ، وحمل الزين بن المنير قوله ، كيف ، على الاستفهام فقال : لما كان التحويل المذكور لم يتبين كونه من ناحية العين أو اليسار احتاج إلى الاستفهام عنه اه ، والظاهر أنه لما لم يتبين من الخبر ذلك كأنه يقول هو على التخيير ، لكن المستفاد من خارج أنه التفت بجانبه الأيمن لما ثبت أنه كان يعجبه التيمين في شأنه كله ، ثم إن محل هذا التحويل بعد فراغ الموعظة وإرادة الدعاء . **قوله** (ثم حول رداءه) ظاهره أن الاستقبال وقع سابقاً لتحويل الرداء ، وهو ظاهر كلام الشافعي ، ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه يحوله حال الاستقبال ، والفرق بين تحويل الظهر والاستقبال أنه في ابتداء التحويل وأوسطه يكون منحرفاً حتى يبلغ الانحراف غاية فيصير مستقبلاً

١٨ - باب صلاة الاستسقاء ركعتين

١٠٢٦ - **حدثنا** فضيلة بن سعيد قال **حدثنا** سفيان عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عمه « ان النبي ﷺ استسقى فصلى ركعتين ، وقلب رداءه »

قوله (باب صلاة الاستسقاء ركعتين) هو مجرور على البدل من صلاة المجرور بالإضافة، والتقدير صلاة ركعتين في الاستسقاء، أو هو عطف بيان أو منصوب بمقدر، وقد تقدم حديث الباب في «باب تحويل الرداء»، وقوله فيه «عن عمه أن النبي ﷺ»، في رواية أبي الوقت «سمع النبي ﷺ».

١٩ - باب الاستسقاء في المصلّي

١٠٢٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا سفيان عن هيد الله بن أبي بكر سمع عباد بن تميم عن عمه قال «خرج النبي ﷺ إلى المصلّي يستسقي، واستقبل القبلة فصلّي ركعتين، وقلب رداءه» قال سفيان: فأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال - جمل بين علي الشمال -

قوله (باب الاستسقاء في المصلّي) هذه الترجمة أخص من الترجمة المتقدمة أول الأبواب وهي «باب الخروج إلى الاستسقاء»، لأنه أعم من أن يكون إلى المصلّي، ووقع في رواية هذا الباب تعيين الخروج إلى الاستسقاء إلى المصلّي، بخلاف تلك فتناسب كل رواية ترجمتها. **قوله** (قال سفيان) هو ابن عيينة، وهو متصل بالإسناد الأول، ووم من زعم أنه معلق كلزى حيث علم على المسعودي في التهذيب علامة التعليق، فانه عند ابن ماجه من وجه آخر عن سفيان عن المسعودي، وكذا قول ابن القطان لا يدرى عن أخذه البخاري قال: ولهذا لا يعد أحد المسعودي في رجاله، وقد تعقبه ابن المواق بأن الظاهر أنه أخذه عن عبد الله بن محمد شيخه فيه، ولا يلزم من كونهم لم يعدوا المسعودي في رجاله أن لا يكون وصل هذا الموضع عنه لأنه لم يقصد الرواية عنه، وإنما ذكر الزيادة التي زادها استطراداً، وهو كما قال. **قوله** (عن أبي بكر) يعني ابن محمد بن عمرو بن حزم بأسناده وهو عن عباد بن تميم عن عمه، وزعم ابن القطان أيضاً أنه لا يدرى عن أخذ أبو بكر هذه الزيادة اهـ. وقد بين ذلك ما أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة من طريق سفيان بن عيينة وفيه بيان كون أبي بكر رواها عن عباد بن تميم عن عمه، وكذا أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان بن عيينة ميمناً. قال ابن بطلال: حديث أبي بكر يدل على أن الصلاة قبل الخطبة لأنه ذكر أنه صلى قبل قلب رداءه قال: وهو أضرط للقصّة من ولده عبد الله بن أبي بكر حيث ذكر الخطبة قبل الصلاة

٢٠ - باب استقبال القبلة في الاستسقاء

١٠٢٨ - **حدثنا** محمد قال أخبرنا عبد الوهاب قال حدثنا يحيى بن سعيد قال أخبرني أبو بكر بن محمد أن عباد بن تميم أخبره أن عبد الله بن زيد الأنصاري أخبره أن النبي ﷺ خرج إلى المصلّي يصلي، وأنه لما دعا - أو أراد أن يدعو - استقبل القبلة وحوّل رداءه قال أبو عبد الله: ابن زيد هذا مازني، والأول كوفي هو ابن يزيد **قوله** (باب استقبال القبلة في الاستسقاء) أي في أثناء الخطبة التي تقع من أجله في المصلّي. **قوله** (حدثنا محمد) بين أبو ذر في روايته أنه ابن سلام. **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي **قوله** (خرج إلى المصلّي يصلي) في رواية المستمل يدعو، **قوله** (وأنه لما دعا أو أراد أن يدعو) الشك من الراوي ويحتمل أنه يحيى بن سعيد فقد رواه السراج من طريق يحيى بن أيوب عنه بالشك أيضاً ورواه مسلم من رواية سليمان بن بلال عنه فلم يشك

كما تقدم في د باب تحويل الرداء ، وكأنه كان يشك فيه تارة ويجزم به أخرى ، وتقدم الكلام على بقية فوائده هناك **قوله** (قال أبو عبد الله) هو المصنف ، **قوله** (عبد الله بن زيد هذا مازني) يعني راوى حديث الاستسقاء . والاول كوفي وهو ابن يزيد ، كذا وقعت هذه الزيادة في رواية الكشميني وحده هنا ، وأليق المواضع بها د باب الدعاء في الاستسقاء قائماً ، فان فيه هن عبد الله بن يزيد حديثاً وعن عبد الله بن زيد حديثاً ، فيحسن بيان تغايرهما حيث ذكرا جميعاً ، وأما هذا الباب فليس فيه لعبد الله بن يزيد ذكر ، ولعل هذا من تصرف الكشميني وكأنه رآه في ورقة مفردة فكتبته في هذا الموضع احتياطاً ، ويمكن أن يكون قوله د الاول ، أى الذى معنى في د باب النماء في الاستسقاء ، هو ابن يزيد بزيادة الياء في أول اسم أبيه

٢١ - باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء

١٠٢٩ - قال أيوب بن سليمان حدثني أبو بكر بن أبي أوفى عن سليمان بن بلال قال يحيى بن سعيد سمعت أنس بن مالك قال « أتى رجل أعرابي من أهل البدو إلى رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال : يا رسول الله هلكت للماشية ، هلكت الميال ، هلكت الناس : فرفع رسول الله ﷺ يديه يدعو ، ورفع الناس أيديهم معه يذعون . قال : فما خرجنا من المسجد حتى مطرنا ، فما زلنا نططر حتى كانت الجمعة الأخرى ، فأتى الرجل إلى نبي الله ﷺ فقال : يا رسول الله بشق المسافر ، ومنع الطريق »

١٠٣٠ - وقال الأودمي حدثني محمد بن جعفر عن يحيى بن سعيد وشريك سمعا أنساً عن النبي ﷺ أنه رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه »

قوله (باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء) تضمنت هذه الترجمة الرد على من زعم أنه يكتفى بدعاء الإمام في الاستسقاء ، وقد أشرنا إليه قريباً . **قوله** (وقال أيوب بن سليمان) أى ابن بلال ، وهو من شيوخ البخارى ، إلا أنه ذكر هذه الطريق عنه بصيغة التعليق ، وقد وصلها الإسماعيلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق أبي إسماعيل الترمذي عن أيوب ، وقد تقدم الكلام على بقية المتن في د باب تحويل الرداء . **قوله** (فأتى الرجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله بشق المسافر) كذا لث كثير ففتح الموحدة وكسر المعجمة بعدها كاف ، واختلف في معناه فوقع في البخارى بشق أى مل ، وحكى الخطاى أنه وقع فيه بشق اشتد أى اشتد عليه الضرر ، وقال الخطاى : بشق ليس بشيء ، وإنما هو لثن ، يعنى بلام ومثله بدل الموحدة والشرين يقال : لثن الطريق أى صار ذا وحل ولثق الثوب إذا أصابه ندى المطر قلت وهو رواية أبي إسماعيل التى ذكرناها ، قال الخطاى : ويحتمل أن يكون مشق بالميم بدل الموحدة أى صارت الطريق زلقة ، ومنه مشق الخط والميم والباء متقاربان . وقال ابن بطلال : لم أجد لبشق في اللغة معنى . وفي نوادر البحاني : نشق بالنون أى نشب انتهى . وفي النون والقاف من مجل اللغة لابن فارس وكذا في الصحاح : نشق الطي في الحباله أى علق فيها ، ورجل نشق إذا كان ممن يدخل في أمور لا يتخلص منها . ومقتضى كلام هؤلاء أن الذى وقع في رواية البخارى تصحيف ، وليس كذلك بل له وجه في اللغة لا كما قالوا ، ففي المنعند ، لكرام

بشق بفتح الموحدة تأخر ولم يتقدم ، فعلى هذا فمضى يشق هنا ضعف عن السفر وعجز عنه كضعف الباشق وعجزه عن الصيد لأنه ينفر الصيد ولا يصيد . وقال أبو موسى في ذيل الغربيين^(١) الباشق طائر معروف ، فلو اشتق منه فعل فقيل بشق لما امتنع ، قال : ويقال يشق الثوب وبشكه قطعه في خفة ، فعل هذا يكون معنى يشق أى قطع به من السير . انتهى كلامه . وأما ما وقع في بعض الروايات بشق بموحدة ومثلثة فلم أره في شيء مما اتصل بنا ، وهو تصحيف ، فإن البشق الانتجار ولا معنى له هنا . قوله (وقال الاويسى) هو عبد العزيز بن عبد الله ، ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كثير المدني أخو اسماعيل . وهذا التعليق ثبت هنا للبسملى وثبت لابن الوقت وكريمة في آخر الباب الذى بعده ، وسقط لبقاين رأساً لأنه مذكور عند الجميع في كتاب الدعوات ، وقد وصله أبو تميم في المستخرج كما سيأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى

٢٢ - باب رفع الإمام يده في الاستسقاء

١٠٣١ - **حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى وابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك قال : كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء ، وإنه يرفع حتى يرى بياض إبطيه** [الحديث ١٠٣١ - طراه في : ٣٥٦ ، ٦٤١]

قوله (باب رفع الإمام يده في الاستسقاء) ثبتت هذه الترجمة في رواية الحموى والمستمل ، قال ابن رشيد : مقصوده بتسكير رفع الإمام يده - وإن كانت الترجمة التي قبلها تضمنته - لتفيد فائدة زائدة وهي أنه لم يكن يفعل ذلك إلا في الاستسقاء ، قال : ويحتمل أن يكون قصد التنصيص بالقصد الأول على رفع الإمام يده كما قصد التنصيص في الترجمة الأولى بالقصد الأول على رفع الناس ، وإن اندرج معه رفع الإمام . قال : ويجوز أن يكون قصد هذه كيفية رفع الإمام يده لقوله حتى يرى بياض إبطيه ، انتهى . وقال الزين بن المنير ما محصله : لا تكرار في هاتين الترجمتين ، لأن الأولى لبيان اتباع المأمومين الإمام في رفع اليدين ، والثانية لإثبات رفع اليدين للإمام في الاستسقاء . **قوله** (عن سعيد) هو ابن أبي عروبة . **قوله** (عن قتادة عن أنس) في رواية يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة أن أنسا حدثهم ، كما سيأتى في صفة النبي ﷺ . **قوله** (إلا في الاستسقاء) ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء ، وهو معارض بالأحاديث الثابتة بالرفع في غير الاستسقاء وقد تقدم أنها كثيرة ، وقد أفرداها المصنف بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحاديث ، فذهب بعضهم إلى أن العمل بها أولى ، وحمل حديث أنس على نفي رويته ، وذلك لا يستلزم نفي رويته غيره . وذهب آخرون إلى تأويل حديث أنس المذكور لأجل الجمع بأن يحمل النفي على صفة مخصوصة إما الرفع البالغ فيدل عليه قوله وحتى يرى بياض إبطيه ، ويؤيده أن غالب الأحاديث التي وردت في رفع اليدين في الدعاء إنما المراد به مد اليدين وبسطهما عند الدعاء ، وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد فرغمهما إلى جهة وجهه حتى حاذناه وبه حينئذ يرى بياض إبطيه ، وأما صفة اليدين في ذلك فلما رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس ، وإن رسول الله ﷺ استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء ، ولابن داود من حديث

(١) في الأصل : الغرب ، والتصحيح من غسولة الرياض . والمراد بالغربين غريب القرآن وغرب الحديث . وأبو موسى هو العافظ محمد بن أبي بكر الأمهاني المتوفى سنة ٨١ هـ مؤلف الذيل على الجمع بين الغربيين لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ المطبعة

أنس أيضا كان يستسقى هكذا ومد يديه - وجعل بطونهما ما يلي الأرض - حتى رأبت يياض لإبطيه ، قال النووي : قال العلماء : السنة في كل دعاء لرفع البلاء أن يرفع يديه جاعلا ظهور كفيه إلى السماء ، وإذا دعا بزال شيء وتحصيله أن يجعل كفيه إلى السماء انتهى . وقال غيره : الحكمة في الإشارة بظهور الكفين في الاستسقاء دون غير للتفاوت بتقلب الحال ظهراً لبطن كما قيل في تحويل الرداء ، أو هو إشارة إلى صفة المسئول وهو نزول السحاب إلى الأرض

٢٣ - باب ما يُقال إذا أمطرت

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : **كُصِّبَ** : المطر . وقال غيره : صاب وأصاب يصوب

١٠٣٢ - **حدثنا** محمد بن عيسى بن مقاتل أبو الحسن المروزي قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا حميد بن

نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى المطر قال : صَبَّيَا نَافِئَا »

تابعه القاسم بن يحيى عن عبيد الله . ورواه الأوزاعي وعقيل عن نافع

قوله (باب ما يقال) يحتمل أن تكون دما ، موصولة أو موصوفة أو استهامية . **قوله** (إذا مطرت) كذا لا في ذكر من الثلاثي وللباقين د أمطرت ، من الرباعي وهما بمعنى عند الجمهور ، وقيل : يقال مطر في الخير وأمطر في الشر . **قوله** (وقال ابن عباس : كصيب المطر) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه بذلك وهو قول الجمهور ، وقال بعضهم : الصيب السحاب ، ولعله أطلق ذلك مجازا . قال ابن المنير : مناسبة أثر ابن عباس لحديث عائشة لما وقع في حديث الباب المرفوع قوله د صيبا ، قدم المصنف تفسيره في الترجمة ، وهذا يقع له كثيرا . وقال أخوه الزين : وجه المناسبة أن الصيب لما جرى ذكره في القرآن قرن بأحوال مكروهة ، ولما ذكر في الحديث وصف بالنفع فأراد أن يبين بقول ابن عباس أنه المطر وأنه ينقسم إلى نافع وضار . **قوله** (وقال غيره : صاب وأصاب يصوب) كذا وقع في جميع الروايات ، وقد استشكل من حيث أن يصوب مضارع صاب ، وأما أصاب فمضارعه يصيب ، قال أبو عبيدة الصيب تقديره من الفعل سيد وهو من صاب يصوب فلهل كان في الاصل وانصاب كما حكاه صاحب المحكم فسقطت النون كما سقطت يصاب بعد يصوب ، أو المراد ما حكاه صاحب الافعال صاب المطر يصوب إذا نزل فاصاب الارض فوقع فيه تقديم وتأخير . **قوله** (حدثنا محمد) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري ، ونافع مولى ابن عمر ، والقاسم بن محمد أي ابن أبي بكر الصديق ، وقد سمع نافع من عائشة ونزل في هذه الرواية عنها ، وكذا سمع عبيد الله من القاسم ونزل في هذه الرواية عنه ، مع أن معمرأ قد رواه عن عبيد الله بن عمر عن القاسم نفسه باسقاط نافع من السند أخرجه عبد الرزاق عنه . **قوله** (اللهم صيبا نافعا) كذا في رواية المستطلى وسقط اللهم لغيرهما . وصيبا منصوب بفعل مقدر أي اجعله ، ونافعا صفة للصيب وكأنه احتراز بها عن الصيب الضار . وهذا الحديث من هذا الوجه مختصر ، وقد أخرجه مسلم من رواية عطاء عن عائشة تاما ولفظه وكان إذا كان يوم دج عرف ذلك في وجهه ويقول إذا رأى المطر رحمة ، وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق شريح بن هانئ عن عائشة أوضح منه ولفظه كان إذا رأى ناشئا في أفق السماء ترك العمل ، فإن كشف حمد الله فإن أمطرت قال : اللهم صيبا نافعا ، وسيأتي للمصنف في أوائل بدء الخلق من رواية عطاء أيضا عن عائشة

مقتصرًا على معنى الشق الأول وفيه « أقبل وأدبر وتغير وجهه ، وفيه » وما أدري لعله كما قال قوم عاد (هذا عارض) الآية ، وعرف برواية شريح أن الدعاء المذكور يستحب بعد نزول المطر للازدياد من الخير والبركة مقيدا بدفع ما يحذر من ضرر . **قوله** (تابعه القاسم بن يحيى) أى ابن عطاء بن مقدم المقدسى عن عبيد الله بن عمر المذكور بإسناده ، ولم أقف على هذه الرواية موصولة . وقد أخرج البخارى فى التوحيد عن مقدم بن محمد عن عمه القاسم بن يحيى بهذا الاسناد حديثا غير هذا ، وزعم مغلطاي أن الدارقطنى وصل هذه المتابعة فى غرائب الأفراد من رواية يحيى عن عبيد الله . قلت : ليس ذلك مطابقا إلا إن كان نسخه سقط منها من متن البخارى لفظ القاسم بن يحيى . **قوله** (ورواه الأوزاعى وعقيل عن نافع) يعنى كذلك ، فاما رواية الأوزاعى فأخرجها النسائى فى « عمل يوم وليلة » عن محمود بن خالد عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعى بهذا ولفظه « هنيئا » بدل نافعا ، ورويناها فى « الغيلانيات » من طريق دحيم عن الوليد وشعيب هو ابن إسحق قال حدثنا الأوزاعى حدثنى نافع فذكره ، وكذلك وقع فى رواية ابن أبي العشرين عن الأوزاعى حدثنى نافع أخرجه ابن ماجه ، وزال بهذا ما كان يخشى من تدليس الوليد وتسويته ، وقد اختلف فيه على الأوزاعى اختلافا كثيرا ذكره الدارقطنى فى العلل وأرجحها هذه الرواية ، ويستفاد من رواية دحيم صحة سماع الأوزاعى عن نافع ، خلافا لمن نفاه . وأما رواية عقيل فذكرها الدارقطنى أيضا ، قال الكرماني : قال أولا تابعه القاسم ثم قال ورواه الأوزاعى ، فكان تغير الأسلوب لإفادة العموم فى الثانى ، لأن الرواية أعم من أن تكون على سبيل المتابعة أم لا ، فيحتمل أن يكونا روياه عن نافع كما رواه عبيد الله ، ويحتمل أن يكونا روياه على صفة أخرى انتهى . وما أدري لم ترك احتمال أنه صنع ذلك للتفنن فى العبارة مع أنه الواقع فى نفس الأمر لما بينا من أن رواية الجميع متفقة لأن الخلاف الذى ذكره الدارقطنى إنما يرجع إلى إدخال واسطة بين الأوزاعى ونافع أو لا ، والبخارى قد قيد رواية الأوزاعى بكونها عن نافع ، والرواة لم يختلفوا فى أن نافعا رواه عن القاسم عن عائشة ، فظهر بهذا كونها متابعة لا غلافة ، وكذلك رواية عقيل ، لكن لما كانت متابعة القاسم أقرب من متابعتها لأنه تابع فى عبيد الله وهما تابعان فى شيخه حسن أن يفردها منهما ولما أفردها تفنن فى العبارة

٢٤ - باب من تَطَرَّى فى المطر حتى يتحدَّزَ على لحيتيه

١٠٣٣ - **حدثنا** محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا الأوزاعى قال حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طاحه الأنصارى قال حدثنى أنس بن مالك قال « أصابت الناس سنة على عبد رسول الله ﷺ ، فبينما رسول الله ﷺ يخطب على المنبر يوم الجمعة قام أعرابي فقال : يا رسول الله ، هلك المال ، وجاع البيال ، فادع الله لنا أن يسقينا . قال : فرفع رسول الله ﷺ يديه وما فى السماء قرعة . قال : فتأثر أصحاب أمثال الجبال ، ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت للعار يتحدَّز على لحيتيه . قال فطُرونا يومنا ذلك وفى الغد ومن بعد الغد والذى يليه إلى الجمعة الأخرى . فقام ذلك الأعرابي أو رجل غيره فقال : يا رسول الله ، تهدم البناء وغرق المال ، فادع الله لنا ، فرفع رسول الله ﷺ يديه وقال : اللهم حوالينا ولا علينا . قال : فما جعل يُشيرُ بيده إلى ناحية من الدماء إلا تفرَّجت ،

حتى صارت المدبنة في مثل الجوبة ، حتى سال الوادي - وادي قناة - شهرا ، قال : فلم يحجى ، أخذ من ناحية إلا حدث بالجرود ،

قوله (باب من تمطر) بتشديد الطاء أى تعرض لوقوع المطر ، وتفعل بأق لمان أليقها هنا أنه بمعنى مواصلة العمل في مهلة نحو تفكر ، ولعله أشار إلى ما أخرجه مسلم من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال : « حمر رسول الله ﷺ ثوبه حتى أصابه المطر وقال لأنه حديث عهد بربه ، قال العلماء : معناه قريب العهد بتسكين ربه ، وكان المصنف أراد أن يبين أن تحادر المطر على لحية ﷺ لم يكن اتفاقا وإنما كان قصدا فذلك ترجم بقوله من تمطر ، أى قصد نزول المطر عليه ، لأنه لو لم يكن باختياره لنزل هن المنبر أول ما وكف السقف ، لكنه تمادى في خطبته حتى كثر نزوله بحيث تحادر على لحية ﷺ . وقد مضى الكلام على حديث أنس مستوفى في « باب تحويل الرداء ،

٢٥ - باب إذا هبت الريح

١٠٣٤ - **حدثنا** سعيد بن أبي مريم قال أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني حميد أنه سمع أسبا يقول « كانت الريح الشديدة إذا هبت عرفت ذلك في وجوه النبي ﷺ »

قوله (باب إذا هبت الريح) أى ما يصنع من قول أو فعل . قيل وجه دخول هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء أن المطلوب بالاستسقاء نزول المطر ، والريح في الغالب تعقبه ، وقد سبق قريبا التنبيه على إيضاح ما يصنع عند هبوبها . ووقع في حديث عائشة ألا في يده الخلق ووقع عند أبي يعلى باسناد صحيح عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا هاجت ريح شديدة قال : اللهم إني أسألك من خير ما أمرت به ، وأعوذ بك من شر ما أمرت به ، وهذه زيادة على رواية حميد يجب قبولها ثقة رواها . وفي الباب عن عائشة عند الترمذى ، وعن أبي هريرة عند أبي داود والنسائي ، وعن ابن عباس عند الطبراني وعن غيرهم . والتعبير في هذه الرواية في وصف الريح بالشديدة يخرج الريح الخفيفة والله أعلم . وفيه الاستعداد بالمراقبة لله ، والاتجاه إليه عند اختلاف الأحوال وحدث ما يخاف بسببه

٢٦ - باب قول النبي ﷺ « نُصِرْتُ بالصبا »

١٠٣٥ - **حدثنا** مسلم قال حدثنا شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال « نُصِرْتُ بالصبا ، وأهلكت عاد بالهبور »

[الحديث ١٠٣٥ - أطرافه في : ٣٢٠ ، ٣٣٤٣ ، ٤١٠٥]

قوله (باب قول النبي ﷺ نصرت بالصبا) قال الزين بن المنير : في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص حديث أنس الذي قبله بما سوى الصبا من جميع أنواع الريح لأن قضية نصرها له أن يكون مما يسر بها دون غيرها ، ويحتمل أن يكون حديث أنس على عمومها إما بأن يكون نصرها له متأخرا عن ذلك لأن ذلك وقع في غزوة الأحزاب وهو المراد بقوله تعالى (فأسلطنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها) كما جزم به مجاهد وغيره وإما بأن يكون نصرها له بسبب إهلاك أعدائه

فيخشى من مهبها أن تهلك أحداً من عصاة أمته وهو كان بهم رءوفاً رحيماً عليه السلام . وأيضاً فالصبا تؤلف السحاب وتجمعه ، فالمطر في الغالب يقع حينئذ ، وقد وقع في الخبر المأخوذ أنه كان إذا أمطرت سرى عنه ، وذلك يقتضى أن تكون الصبا أيضاً بما يقع التخوف عند مهبها فيعكر ذلك على التخصيص المذكور وأما علم . **قوله** (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم . **قوله** (بالصبا) بفتح المهملة بعدها موحدة مقصورة يقال لها القبول بفتح القاف لإنها تقابل باب الكعبة إذ مهبها من مشرق الشمس ، وعندما الدبور وهي التي أهلكت أهل الإدبار ، وأن الدبور اشد من الصبا لما سذكروه في قصة عاد أنها لم تخرج منها إلا قدر يسير ومع ذلك استأصلتهم ، قال الله تعالى **(فهل ترى لهم من باقية)** . ولما علم الله رافة نبيه عليه السلام بقومه رجاء أن يسلوا ساطع عليهم الصبا فكانت سبب رحيلهم عن المسلمين لما أصابهم بسببها من الشدة ، ومع ذلك فلم تهلك منهم أحداً ولم تستأصلهم . ومن الرياح أيضاً الجذوب والشمال ، فهذه الأربع تهب من الجهات الأربع ، وأى ريح هبت من بين جهتين منها يقال لها التكباء بفتح التاء وسكون الكاف بعدها موحدة ومبد ، وسيأتي الكلام على بقية فرائد هذا الحديث في بدء الخلق إن شاء الله تعالى

٢٧ - باب ما قيل في الزلازل والآيات

١٠٣٦ - **حدثنا أبو النجاشي** قال أخبرنا شعيب قال أخبرنا أبو الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « لا تقوم الساعة حتى يُقبض العلم ، وتكثر الزلازل ، ويتقارب الزمان ، وتظهر الفتن ، ويكثر المخرج - وهو القتل القتل - حتى يسكن فيكم المال فيفيض »

١٠٣٧ - **حدثنا محمد بن المثنى** قال حدثنا حسين بن الحسن قال حدثنا ابن عوف عن نافع عن ابن عمر قال « اللهم بارك لنا في شامنا وفي يَمِيننا . قال قالوا : وفي نجدنا . قال قال : هناك الزلازل والفتن ، وبها يطعم قرنُ الشيطان »

[الحديث ١٠٣٧ - طرقة في : ٧٠٩]

قوله (باب ما قيل في الزلازل والآيات) قيل لما كان هبوب الريح الشديدة يوجب التخوف المفضي إلى الخشوع والإجابة كانت الزلزلة ونحوها من الآيات أولى بذلك ، لاسيما وقد نص في الخبر على أن أكثر الزلازل من أسراط الساعة ، وقال الزين بن المنير : وجه ادخال هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء أن وجود الزلزلة ونحوها يقع غالباً مع نزول المطر ، وقد تقدم نزول المطر دعاء يخصه فأراد المصنف أن يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء ، وهل يصلى عند وجودها ؟ حكى ابن المنذر فيه الاختلاف ، وبه قال أحمد وإسحق وجاعة ، وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث عن علي ، وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وغيره . وروى ابن حبان في صحيحه من طريق عبيد بن عمير عن عائشة مرفوعاً ، صلاة الآيات ست ركعات وأربع سجعات ، ثم أورد المصنف في هذا الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة عن عبد الرحمن وهو ابن هرم الأعرج عنه مرفوعاً ، لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم وتكثر الزلازل ، الحديث ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى

في كتاب الفتن فانه أخرج هذا الحديث هناك مطولا ، وذكر منه قطعا هنا وفي الزكاة وفي الرقاق . واختلف في قوله « يتقارب الزمان » فقيل على ظاهره فلا يظهر التفاوت في الليل والنهار بالقصر والعطول ، وقيل المراد قرب يوم القيامة ، وقيل تذهب البركة فيذهب اليوم واليلة بسرعة ، وقيل المراد يتقارب أهل ذلك الزمان في الشر وعدم الخير وقيل يتقارب صدور الدول وتطول ^(١) مدة أحد لكثرة الفتن . وقال النووي في شرح قوله « حتى يقترب الزمان » معناه حتى تقرب القيامة ، وهما الكرماني وقال هو من تحصيل الحاصل ، وليس كما قال بل معناه قرب الزمان العام من الزمان الخاص وهو يوم القيامة ، وعند قربه يقع ما ذكر من الأمور المنسكرة ^(٢) . الحديث الثاني حديث ابن عمر « اللهم بارك لنا في شامنا » الحديث وفيه « قالوا وفي نجدنا » قال : هناك الزلازل والفتن ، هكذا وقع في هذه الروايات التي اتصلت لنا بصورة الموقوف عن ابن عمر قال « اللهم بارك ، لم يذكر النبي ﷺ . وقال القابسي : سقط ذكر النبي ﷺ من النسخة ، ولا بد منه لأن مثله لا يقال بالراي انتهى . وهو من رواية الحسين بن الحسن البصري من آل مالك بن يسار عن عبد الله بن عون عن نافع ، ورواه أزهري السمان عن ابن عون مصرحا فيه بذكر النبي ﷺ كما سيأتي في كتاب الفتن ، ويأتي الكلام عليه أيضا هناك ، ونذكر فيه من وافق أزهري على التصريح برفعه إن شاء الله تعالى وقوله فيه « قالوا وفي نجدنا » قائل ذلك بعض من حضر من الصحابة كما في الحديث الآخر عند الدعاء للتحققين « قالوا والمقصرين »

٢٨ - باب قول الله تعالى [٨٢ الواقعة] ﴿ وَتَجْمَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾

قال ابن عباس : شكركم

١٠٣٨ - حَرْشُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مِثْمُونٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُمَيْيُّ أَنَّهُ قَالَ « صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيدِيَّةِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ كَانَتْ مِنْ اللَّيْلِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فُذِّلَ ذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ بَنُو كَذَا وَكَذَا فُذِّلَ ذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ »

قوله (باب قول الله تعالى ﴿ وَتَجْمَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾) قال ابن عباس (شكركم) يحتمل أن يكون مراده أن ابن عباس قرأها كذلك ، ويشهد له ما رواه سعيد بن منصور « عن هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كان يقرأ وتجملون شكركم أنكم تكذبون » وهذا إسناد صحيح ، ومن هذا الوجه أخرجه ابن مردويه في التفسير المستند ، وروى مسلم من طريق أبي ذميل عن ابن عباس قال « مطر الناس على عهد رسول الله ﷺ » فذكر نحو حديث زيد بن خالد في الباب وفي آخره « فأثرت هذه الآية : فلا أقسم بمواقع النجوم ، إلى قوله

(١) بها من طبعة بولاق : كذا بالسخ ، ولعل ، لا ، سقطت من النسخ أي « ولا تطول »

(٢) الأقرب تفسير التقارب المذكور في الحديث « وقسم في هذا المعنى من تقارب ما بين المدن والأقاليم وقصر زمن المسافة بينها بسبب اختراع الطائرات والسيارات والإذاعة وما إلى ذلك . والله أعلم

نكذبون ، وعرف بهذا مناسبة الترجمة وأثر ابن عباس لحديث زيد بن خالد ، وقد روى نحو أثر ابن عباس الملقب مرفوعاً من حديث علي لكن سياقه يدل على التفسير لا على القراءة ، أخرجه عبد بن حميد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن علي مرفوعاً ، ويجمعون رزقكم ، قال : يجمعون شكركم ، تقولون مطرنا بنوء كذا ، وقد قيل في القراءة المشهورة حذف تقديره ويجمعون شكر رزقكم . وقال الطبري : المعنى ويجمعون الرزق الذي وجب عليكم به الشكر تكذيبكم به ، وقيل بل الرزق بمعنى الشكر في لغة أزد شنوء نقله الطبري عن الهيثم بن عدي . **قوله** (عن زيد بن خالد الجهني) هكذا يقول صالح بن كيسان لم يختلف عليه في ذلك ، وغالطه الزهري فرواه عن شيخهما عبيد الله فقال : عن أبي هريرة أخرجه مسلم عقب رواية صالح فصحح الطريقتين ، لأن عبيد الله سمع من زيد بن خالد وأبي هريرة جميعاً عدة أحاديث منها حديث العسيف وحديث الأمة إذا زنت ، فلهذه سمع هذا منها لحثت به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، وإنما لم يجمعهما لاختلاف لفظهما كما سنشير إليه . وقد صرح صالح بسأعه له من عبيد الله عن أبي عوانة ، وروى صالح عن عبيد الله بواسطة الزهري عدة أحاديث منها حديث ابن عباس في شاة ميمونة كما تقدم في الطهارة ، وحديثه عنه في قصة هرقل كما تقدم في بدء الوحي ، **قوله** (صلى لنا) أي لأجلنا ، أو اللام بمعنى الباء أي صلى بنا ، وفيه جواز إطلاق ذلك مجازاً وإنما الصلاة لله تعالى . **قوله** (بالحديدية) بالملمة والتصغير وتخفيف ياءها وثقل ، يقال سميت بشجرة حدباء هناك . **قوله** (على إثر) بكسر الهمزة وسكون المثناة على المشهور وهو ما يعقب الشيء . **قوله** (سما) أي مطر وأطلق عليه سما لكونه ينزل من جهة السماء وكل جهة علو تسمى سما . **قوله** (كانت من الليل) كذا الأكثر ، ولستسلي والحوي « من الليلة » بالإفراد . **قوله** (فلا انصرف) أي من صلاته أو من مكانه . **قوله** (هل تدرون) لفظ استفهام معناه التنبيه ، ووقع في رواية سفيان عن صالح عند النساء « ألم تسمعوا ما قال ربكم الليلة ، وهذا من الأحاديث الإلهية وهي تحتمل أن يكون النبي ﷺ أخذها عن الله بلا واسطة أو بواسطة . **قوله** (أصبح من عبادي) هذه إضافة عموم بدليل التقسيم إلى مؤمن وكافر بخلاف مثل قوله تعالى ﴿لأن عبادي ليس لك عليهم سلطان﴾ فإنها إضافة تشريف . **قوله** (مؤمن في وكافر) يحتمل أن يكون المراد بالكفر هنا كفر الشرك بقرينة مقابلته بالإيمان ، ولا أحد من رواية نصر بن عاصم الليثي عن معاوية الليثي مرفوعاً « يكون الناس مجتدين فيزل الله عليهم رزقاً من السماء من رزقه فيصبحون مشركين يقولون : مطرنا بنوء كذا ، ويحتمل أن يكون المراد به كفر النعمة ، ويرشد إليه قوله في رواية معمر عن صالح بن سفيان « فاما من حدثني على سقاي وأنني على فذلك آمن في ، وفي رواية سفيان عند النساء والإسماعيلي نحوه وقال في آخره « وكفرتي ، أو قال « كفر نعمتي ، وفي رواية أبي هريرة عند مسلم « قال الله : ما أنعمت على عبادي من نعمة إلا أصبح فريق منهم كافرين بها ، وله في حديث ابن عباس « أصبح من الناس شاكر ومنهم كافر ، وعلى الأول حله كثير من أهل العلم ، وأعلى ما وقفت عليه من ذلك كلام الشافعي ، قال في « الام » : من قال مطرنا بنوء كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك يعنون من إضافة المطر إلى أنه مطر نوء كذا فذلك كفر كما قال رسول الله ﷺ لأن النوء وقت الوقت مخلوق لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئاً ، ومن قال مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا في وقت كذا فلا يكون كفراً ، وغيره من الكلام أحب إلى منه ، يعني حسماً للبادة ، وعلى ذلك يحتمل لإطلاق الحديث ، وحكي ابن قتبية في « كتاب الانواء » أن العرب كانت في ذلك على مذهبين على نحو ما ذكره الشافعي ، قال : ومعنى النوء سقوط نجم في المغرب من النجوم الثمانية والعشرين التي هي منازل القمر

قال : وهو مأخوذ من ناء إذا سقط ، وقال آخرون : بل النوء طلوع نجم منها ، وهو مأخوذ من ناء إذا نهض ، ولا تخالف بين القولين في الوقت لأن كل نجم منها إذا طلع في المشرق وقع حال طلوعه آخر في المغرب لا يزال ذلك مستمراً إلى أن تنتهي الثمانية والعشرون بانتهاء السنة ، فإن لكل واحد منها ثلاثة عشر يوماً تقريباً ، قال : وكانوا في الجاهلية يظنون أن نزول النيب بواسطة النوء إما بصنعه على ذمهم وإما بعلامته ، فأبطل الشرع قولهم وجعله كفراً ، فإن اعتقد قائل ذلك أن اللوء صنفاً في ذلك فكفره كفر تشريك ، وإن اعتقد أن ذلك من قبيل التجربة فليس بشرك لكن يجوز إطلاق الكفر عليه وإرادة كفر النعمة لأنه لم يقع في شيء من طرق الحديث بين الكفر والشرك واسطة ، فيحمل الكفر فيه على المعنيين لتناول الأمرين ، والله أعلم . ولا يرد الساكت ، لأن المعتقد قد يشكر بقلبه أو يكفر ، وعلى هذا فالقول في قوله « فاما من قال ، لما هو أعم من النطق والاعتقاد ، كما أن الكفر فيه لما هو أعم من كفر الشرك وكفر النعمة ، والله أعلم بالصواب . قوله (مطرنا بنوء كذا وكذا) في حديث أبي سعيد عند النسائي « مطرنا بنوء المجدح ، بكسر الميم وسكون الجيم وفتح الدال بعدها مهمله ويقال بضم أوله هو الدبران بفتح المهملة والموحدة بعدها ، وقيل سمي بذلك لاستدباره الثريا ، وهو نجم أحمر صغير منير . قال ابن قتيبة : كل النجوم المذكورة له نوء غير أن بعضها أحمر وأغزر من بعض ، ونوء الدبران غير محمود عندهم انتهى . وكان ذلك ورد في الحديث تنبيهاً على مبالغتهم في نسبة المطر إلى النوء ولو لم يكن محموداً ، أو اتفق وقوع ذلك المطر في ذلك الوقت إن كانت القصة واحدة . وفي معازي الواقدي أن الذي قال في ذلك الوقت « مطرنا بنوء الشعرى » هو عبد الله ابن أبي المعروف بابن سلول أخرجه من حديث أبي قتادة ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم طرح الامام المسألة على أصحابه وإن كانت لا تدرك إلا بدقة النظر . ويستنبط منه أن للولي المتمكن من النظر في الإشارة (١) أن يأخذ منها عبارات ينسبها إلى الله تعالى (٢) كذا قرأت بخط بعض شيوخنا ، وكأنه أخذه من استنطاق النبي ﷺ أصحابه عما قال بهم وحل الاستسقاء فيه على الحقيقة ، لكنهم رضى الله عنهم فهموا خلاف ذلك ، ولهذا لم يجهلوا إلا بتقويض الأمر إلى الله ورسوله

٢٩ - باب لا يدري متى يحيى المطر إلا الله

وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ « حَسَنٌ لَا يَعْلَمُنَ إِلَّا اللَّهُ »

١٠٣٩ - **حديث** محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن غيد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « مِفْتَاحُ الْغَيْبِ حَسَنٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ : لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي غَيْدٍ ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْحَامِ ، وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ، وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَحْيَى الْمَطَرُ »

[الحديث ١٠٣٩ - أخرجه في : ٤٦٢٧ ، ٤٦٩٧ ، ٤٧٧٨ ، ٧٣٧٩]

(١) في مخطوطة الرياض « الإشارات »

(٢) هذا خطأ بين ، وقول على الله بنير على ، فلا يجوز لسل أن يتطاول ذلك ، بل عليه أن يقول إذا سئل عما لا يعلم : الله أعلم ، كما فعل الصحابة رضى الله عنهم . والله أعلم

قوله (باب لا يدري متى يجيء المطر إلا الله تعالى) عقب الترجمة الماضية بهذه لأن تلك تضمنت أن المطر إنما ينزل بقضاء الله وأنه لا تأثير للكواكب في نزوله ، وقضية ذلك أنه لا يعلم أحد متى يجيء إلا هو . **قوله** (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : خمس لا يعلمن إلا الله) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في الإيمان وفي تفسير لقمان من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة في سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام ، لكن لفظه د في خمس لا يعلمن إلا الله ، ووقع في بعض الروايات في التفسير بلفظ د وخمس ، وروى ابن مردويه في التفسير من طريق يحيى بن أيوب البجلي عن جده عن أبي زرعة عن أبي هريرة رفعه د وخمس من الغيب لا يعلمن إلا الله (إن الله عنده علم الساعة) الآية . **قوله** (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري . **قوله** (مفتاح) في رواية الكشميني د مفتاح . **قوله** (وما يدري أحد متى يجيء المطر) زاد الإسماعيلي د إلا الله ، أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري ، وفيه رد على من زعم أن لنزول المطر وقتا معينا لا يتخلف عنه ، وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في تفسير لقمان إن شاء الله تعالى

(خاتمة) : اشتملت أبواب الاستسقاء من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثا ، الملقى منها تسعة والبقية موصولة ، المكرر فيها وفيما مضى سبعة وعشرون حديثا ، والخالص ثلاثة عشر ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عمر الذي فيه شعر أبي طالب وحديث أنس عن عمر في الاستسقاء بالعباس وحديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء على رجله وحديث عبد الله بن زيد في صفة تحويل الرداء - وإن كان أخرجه أصله - وحديث عائشة في قوله صيبا نافعا وأصله أيضا فيه وحديث أنس وكان إذا هبت الريح الشديدة ، وسيأتي بيان ما انفرد به من حديث أبي هريرة في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم أثران . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٦ - كتاب الكسوف

(أبواب الكسوف) ثبتت البسملة في رواية كريمة ، والترجمة في رواية المستمل ، وفي بعض النسخ كتاب بدل أبواب ، والكسوف لغة التغير إلى سواد ومنه كسف وجهه وحاله ، وكسفت الشمس اسودت وذهب شعاعها . واختلف في الكسوف والخسوف هل هما مترادفان أو لا كما سيأتي قريباً

١ - باب الصلاة في كسوف الشمس

١٠٤٠ - **حدثنا** عمرو بن عون قال حدثنا خالد بن يونس عن الحسن بن أبي بكرة قال « كنّا عند رسول الله ﷺ فأنكسفت الشمس ، فقام النبي ﷺ يجر رداءه حتى دخل المسجد ، فدخلنا ، فصلّى بنا ركعتين حتى انجلت الشمس ، فقال ﷺ : إنّ الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ، فإذا رأيتوهما فصلّوا وادعوا حتى يكشف ما بكم »

[الحديث ١٠٤٠ - أطرافه في : ١٠٤٨ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ٥٧٨٥]

١٠٤١ - **حدثنا** شهاب بن عباد قال حدثنا إبراهيم بن حميد عن إسماعيل بن قيس قال : سمعت أبا مسعود يقول : قال النبي ﷺ « إنّ الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد من الناس ، ولكنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتوهما فقوموا فصلّوا »

[الحديث ١٠٤١ - طرفاه في : ١٠٥٧ ، ٣٢٠٤]

١٠٤٢ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرني ابن وهب قال أخبرني عمرو بن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يُخبر عن النبي ﷺ « إنّ الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتوهما فصلّوا »

[الحديث ١٠٤٢ - طرفه في : ٣٢٠١]

١٠٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا هاشم بن القاسم قال حدثنا شيبان أبو معاوية عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة قال « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم فقال الناس : كسفت الشمس لموت إبراهيم ، فقال رسول الله ﷺ « إنّ الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتهم فصلّوا وادعوا الله »

[الحديث ١٠٤٣ طرفاه في : ١٠٦٠ ، ٦١٩٩]

قوله (باب الصلاة في كسوف الشمس) أي مشروعتها ، وهو أمر متفق عليه ، لكن اختلف في الحكم وفي الصفة ، فالجمهور على أنها سنة مؤكدة ، وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجودها ، ولم أره لغيره إلا ما حكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة . ونقل الزين بن المميز عن أبي حنيفة أنه أوجبها ، وكذا نقل بعض مصنفى الخنفية أنها واجبة ، وسيأتي الكلام على الصفة قريباً . **قوله** (حدثنا خالد) هو ابن عبد الله الطحان ، ويونس هو ابن عبيد ، والإسناد كله بصريون ، وترجمة الحسن عن أبي بكر متصلة عند البخاري منقطعة عند أبي حاتم والدارقطني ، وسيأتي التصريح بالأخبار فيه بعد أربعة أبواب وهو يؤيد صنيع البخاري . **قوله** (فانكسفت) يقال كسفت الشمس بفتح الكاف وانكسفت بمعنى ، وأنكر الفراز انكسفت وكذا الجوهرى حيث نسبته للعامة والحديث يرد عليه ، وحكى كسفت بضم الكاف وهو نادر . **قوله** (فقام رسول الله ﷺ بجر رداءه) زاد في اللباس من وجه آخر عن يونس « مستعجلاً ، وللنساء من رواية يزيد بن زريع عن يونس « من العجلة ، ولمسلم من حديث أسماء « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ففرغ فاختطأ بدرع حتى أدرك رداءه ، يعني أنه أراد لبس رداءه فلبس الدرع من شغل خاطره بذلك ، واستدل به على أن جر الثوب لا يلزم إلا ممن قصد به الخيلاء (١) . ووقع في حديث أبي موسى بيان السبب في الفرع كما سيأتي . **قوله** (فصل بنا ركعتين) زاد النسائي « كما تصلون ، واستدل به من قال أن صلاة الكسوف كصلاة النافلة ، وحمله ابن حبان والبيهقي على أن المعنى كما تصلون في الكسوف ، لأن أبا بكره عاطب بذلك أهل البصرة ، وقد كان ابن عباس عليهم أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان كما روى ذلك الشافعي وابن أبي شيبة وغيرهما ، ويؤيد ذلك أن في رواية عبد الوارث عن يونس الآتية في أواخر الكسوف أن ذلك وقع يوم مات إبراهيم ابن النبي ﷺ ، وقد ثبت في حديث جابر عند مسلم مثله وقال فيه « إن في كل ركعة ركوعين ، فدل ذلك على اتحاد القصة ، وظهر أن رواية أبي بكره مطلقة . وفي رواية جابر زيادة بيان في صفة الركوع ، والأخذ بها أولى . ووقع في أكثر الطرق عن عائشة أيضاً « إن في كل ركعة ركوعين ، وعند ابن خزيمة من حديثها أيضاً أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام . **قوله** (حتى انجلت) استدل به على إطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء ، وأجاب الطحاوي بأنه قال فيه « فصلوا وادعوا ، فدل على أنه إن سلم من الصلاة قبل الانجلاء يتشاغل بالدعاء حتى تنجلي ، وقرره ابن دقيق العيد بأنه جعل الغاية لمجموع الأمرين ، ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل منهما على انفرادها فجاء أن يكون الدعاء ممتداً إلى غاية الانجلاء بعد الصلاة ، فيصير غاية المجموع ، ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تسكيرها . وأما ما وقع عند النسائي من حديث الثمان بن بشير قال « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت ، فإن كان محفوفاً احتمل أن يكون معنى قوله ركعتين أي ركوعين ، وقد وقع التعبير هن الركوع بالركعة في حديث الحسن « خسف القمر وابن عباس بالبصرة فصلى ركعتين في كل ركعة ركعتان ، الحديث أخرجه الشافعي ، وأن يكون السؤال وقع بالإشارة فلا يلزم التكرار ، وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابة « أنه ﷺ كان كلما ركع ركعة أرسل رجلاً ينظر هل انجلت ، فتعين الاحتمال المذكور ، وإن ثبت تعدد القصة زال الإشكال أصلاً . **قوله** (فقال النبي ﷺ : ان الشمس) زاد في رواية ابن خزيمة « فلما كشف هنا خطبنا فقال »

(١) لو قال : إذا كان من غير قصد الجر لكان أصح ، لعموم الحديث الصحيح « ما أسفل من السكبين فهو في النار » والله أعلم

واستدل به على أن الانجلاء لا يسقط الخطبة كما سيأتي . **قوله** (لموت أحد) في رواية عبد الوارث الآتية بيان سبب هذا القول ولفظه ، وذلك أن أبنا النبي ﷺ يقال له إبراهيم مات فقال الناس في ذلك ، وفي رواية مبارك بن فضالة عند ابن حبان ، وقال الناس : إنما كسفت الشمس لموت إبراهيم ، ولاحد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من رواية أبي قلابة عن الثعالب بن بشير قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج فزعا يجر ثوبه حتى أتى المسجد ، فلم يزل يصلى حتى انجلت ، فلما انجلت قال : إن الناس يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا لموت عظيم من العظام ، وليس كذلك ، الحديث . وفي هذا الحديث لإبطال ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الأرض ، وهو نحو قوله في الحديث الماضي في الاستسقاء ، ويقولون مطرنا بنوء كذا ، قال الخطابي : كانوا في الجاهلية يعتقدون أن الكسوف يوجب حدوث تغير في الأرض من موت أو ضرر ، فأعلم النبي ﷺ أنه اعتقاد باطل ، وأن الشمس والقمر خلقان مسخران لله ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الشفقة على أمته وشدة الخوف من ربه ، وسيأتي لذلك مزيد بيان **قوله** (فاذا رأيتموها) في رواية كريمة ، ورأيتموها ، بالثنية ، وسيأتي القول فيه إن شاء الله تعالى . **قوله** (حدثنا شهاب بن عباد) هو العبدى الكوفى من شيوخ البخارى ومسلم ، ولهم شيخ آخر يقال له شهاب بن عباد العبدى لكنه بصرى وهو أقدم من الكوفى يكون في طبقة شيوخه أخرجه له البخارى وحده في (الآداب المفرد ، وإبراهيم بن حميد شيخه هو ابن عبد الرحمن الرؤاسى يضم الراء بعدها همزة خفيفة ، وفي طبقة إبراهيم بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ولم يخرجوا له . وإسماعيل هو ابن أبى خالد ، وقيس هو ابن أبى حازم ، وهذا الاسناد كله كوفيون . **قوله** (آيات) أى علامتان (من آيات الله) أى الدالة على وحدانية الله وعظيم قدرته أو على تخويف العباد من بأس الله وسطوته ، ويؤيده قوله تعالى ﴿وما نرسل بالآيات إلا تخويفا﴾ وسيأتي قوله ﷺ ، يخوف الله بهما عباده ، في باب مفرد . **قوله** (فاذا رأيتموها) أى الآية ، وللكشميهي رأيتموها ، بالثنية ، وكذا في رواية الإسماعيل ، والمعنى إذا رأيتم كسوف كل منها لاستحالة وقوع ذلك فيها معاً في حالة واحدة عادة وإن كان ذلك جائزاً في القدرة الإلهية . واستدل به على مشروعية الصلاة في كسوف القمر ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية ابن المنذر ، حتى ينجلي كسوف أيهما انكسف ، وهو أصرح في المراد ، وأفاد أبو عوانة أن في بعض الطرق أن ذلك كان يوم مات إبراهيم ، وهو كذلك في مسند الشافعى ، وهو يؤيد ما قدمناه من اتحاد القصة . **قوله** (فقوموا فصلوا) استدلل به على أنه لا وقت لصلاة الكسوف معين ، لأن الصلاة علق بوقت ، وحى بمكة في كل وقت من النهار ، وبهذا قال الشافعى ومن تبعه ، واستثنى الحنفية أوقات الكراهة وهو مشهور مذهب أحمد ، وعن المالكية وقتها من وقت حل النافلة إلى الزوال ، وفي رواية إلى صلاة العصر ، ورجح الأول بأن المقصود لإيقاع هذه العبادة قبل الانجلاء . وقد انفقوا على أنها لا تقضى بعد الانجلاء ، فلو انحصرت في وقت لأمكن الانجلاء قبله فيفوت المقصود ، ولم أقف في شيء من الطرق مع كثرتها على أنه ﷺ صلاها الأضخى لكن ذلك وقع اتفاقاً ولا يدل على منع ما عداه واتفقت الطرق على أنه بادر إليها . **قوله** (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث المصرى ، وعبد الرحمن بن القاسم هو ابن أبى بكر الصديق ، ونصف رجال هذا الاسناد الأعلى مديون ونصفه الأدنى مصريون . **قوله** (لا يخسفان) بفتح أوله ويجوز الضم ، وحكى ابن الصلاح منعه ، وروى ابن

خزيمة والبراد من طريق نافع عن ابن عمر قال « خسفت الشمس يوم مات إبراهيم ، الحديث وفيه « فافزعوا إلى الصلاة وإلى ذكر الله وادعوا وتصدقوا » . قوله (ولا حياته) استشكلت هذه الزيادة لأن السياق إنما ورد في حق من ظن أن ذلك لموت إبراهيم ولم يذكروا الحياة . والجواب أن فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سبباً للفقد أن لا يكون سبباً للإيجاد ، فعمم الشارع النفي لدفع هذا التوهم . قوله (حدثنا عبد الله بن محمد) هو المسندي ، وخاشم هو أبو النضر وشيبان هو النحوي . قوله (يوم مات إبراهيم) يعني ابن النبي ﷺ ، وقد ذكر جمهور أهل السير أنه مات في السنة العاشرة من الهجرة ، فقيل في ربيع الأول وقيل في رمضان وقيل في ذى الحجة ، والأكثر على أنها وقعت في عاشر الشهر وقيل في رابعه وقيل في رابع عشره ، ولا يصح شيء منها على قول ذى الحجة لأن النبي ﷺ كان إذ ذاك بمكة في الحج ، وقد ثبت أنه شهد وفاته وكانت بالمدينة بلا خلاف ، نعم قيل إنه مات سنة تسع فأن ثبت يصح ، وجزم النووي بأنها كانت سنة الحديبية ، وبجواب بأنه كان يومئذ بالحديبية ورجع منها في آخر الشهر ، وفيه رد على أهل الهيئة لأنهم يزعمون أنه لا يقع في الأوقات المذكورة ، وقد فرض الشافعي وقوع العيد والكسوف معاً . واعترضه بعض من اعتمد على قول أهل الهيئة ، وانتدب أصحاب الشافعي لدفع قول المعتز فاصابوا . قوله (فاذا رأيتم) أى شيئاً من ذلك ، وفي رواية الاسماعيلي « فاذا رأيتم ذلك » ، وسبب أن من وجه آخر بعد أبواب « فاذا رأيتموها » (تنبيه) : ابتدأ البخاري أبواب الكسوف بالأحداث المطلقة في الصلاة بغير تقييد بصفة إشارة منه إلى أن ذلك يعطى أصل الامتثال ، وإن كان يقعها على الصفة المخصوصة عنده أفضل ، وبهذا قال أكثر العلماء . ووقع لبعض الشافعية كالبلدنجي أن صلاتها ركعتين كالنافلة لا يجزئ . والله أعلم

٢ - باب الصدقة في الكسوف

١٠٤٤ - عرش عبد الله بن مسleme عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت « خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ ، فصلّى رسول الله ﷺ بالناس فقام فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم قام فأطال القيام - وهو دون القيام الأول - ثم ركع فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول . ثم سجد فأطال السجود ، ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى ، ثم انصرف وقد انجلت الشمس ، فخطب الناس ، فحيد الله وأثنى عليه ثم قال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينصفان لموت أحد ولا حياته ، فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا . ثم قال : يا أمة محمد ، والله ما من أحد أغير من الله أن يرنى عبده أو ترنى أمته . يا أمة محمد ، لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً »

[الحديث ١٠٤٤ - أطرافه في : ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٨ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٢١٢ ، ٣٢٠٣ ، ٤٦٦٤ ،

٥٢٢١ ، ٦٦٢١]

قوله (باب الصدقة في الكسوف) أورد فيه حديث عائشة من رواية هشام بن عروة عن أبيه أمم عنها ، ورده بعد باب من رواية ابن شهاب عن عروة ، ثم بعد بابين من رواية حمزة عن عائشة ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر وورد الأمر - في الأحاديث التي أوردتها في الكسوف - بالصلاة والصدقة والذكر والدعاء وغير ذلك ، وقد قدم منها الإجماع فالأمر بالصدقة في رواية هشام دون غيرها فناسب أن يترجم بها ، ولأن الصدقة نالبة للصلاة

فلذلك جعلناه تلو ترجمة الصلاة في الكسوف **قوله** (خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ فبلى) استدل به على أنه ﷺ كان يحافظ على الوضوء فلماذا لم يحتاج إلى الوضوء في تلك الحال ، وفيه نظر لأن في السياق حذفاً سيأتي في رواية ابن شهاب ، خسفت الشمس فخرج إلى المسجد فصف الناس وراءه ، وفي رواية عمرة ، وخسفت فجمع ضحى فر بين الحجر ثم قام يصلي ، وإذا ثبتت هذه الأفعال جاز أن يكون حذف أيضاً فتوضأ ثم قام يصلي فلا يكون نصاً في أنه كان على وضوء . **قوله** (فأطال القيام) في رواية ابن شهاب ، فاقترأ قراءة طويلة ، وفي أواخر الصلاة من وجه آخر عنه ، وقرأ بسورة طويلة ، وفي حديث ابن عباس بعد أربعة أبواب ، وقرأ نحواً من سورة البقرة في الركعة الأولى ، ونحوه لأبي داود من طريق سليمان بن يسار عن عروه وزاد فيه أنه ، قرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحواً من آل عمران . **قوله** (ثم قام فأطال القيام) في رواية ابن شهاب ، ثم قال سمع الله لمن حمده ، وزاد من وجه آخر عنه في أواخر الكسوف وربنا ولك الحمد ، واستدل به على استحباب الذكر المشروع في الاعتدال في أول القيام الثاني من الركعة الأولى ، واستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قيام قراءة لقيام اعتدال بدليل اتفاق العلماء ممن قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الفاتحة فيه وإن كان محمد بن مسلمة المالكي خالف فيه ، والجواب أن صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا مدخل للقياس فيها ، بل كل ما ثبت أنه ﷺ فعله فيها كان مشروعاً لأنها أصل برأسه ، وهذا المعنى رد الجمهور على من قاسها على صلاة النافلة حتى منع من زيادة الركوع فيها . وقد أشار الطحاوي إلى أن قول أصحابه جرى على القياس في صلاة النوافل ، لكن اعترض بأن القياس مع وجود النص بضمحل ، وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العيد ونحوها مما يجمع فيه من مطلق النوافل ، فامتازت صلاة الجنائز بترك الركوع والسجود ، وصلاة العيدين بزيادة التكبيرات ، وصلاة الخوف بزيادة الأفعال الكثيرة واستدبار القبلة ، فكذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع ، فالأخذ به جامع بين العمل بالنص والقياس بخلاف من لم يعمل به . **قوله** (فأطال الركوع) لم أر في شيء من الطرق بيان ما قال فيه ، إلا أن العلماء اتفقوا على أنه لا قراءة فيه ، وإنما فيه الذكر من تسبيح وتكبير ونحوهما ، ولم يقع في هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع فيه السجود بعده ، ولا تطويل الجلوس بين السجدين ، وسيأتي البحث فيه في باب طول السجود . **قوله** (ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى) وقع ذلك مفسراً في رواية عمرة الآتية . **قوله** (ثم انصرف) أي من الصلاة (وقد تجلج الشمس) في رواية ابن شهاب ، انجلت الشمس قبل أن ينصرف ، وللنساء ، ثم تشهد وسلم . **قوله** (فخطب الناس) فيه مشروعية الخطبة للكسوف ، والعجب أن مالكا روى حديث هشام هذا وفيه التصريح بالخطبة ولم يقل به أصحابه ، وسيأتي البحث فيه بعد باب . واستدل به على أن الانجلاء لا يسقط الخطبة ، بخلاف ما لو انجلت قبل أن يشرع في الصلاة فانه يسقط الصلاة والخطبة ، فلو انجلت في أثناء الصلاة اتبها على الهيئة المذكورة عند من قال بها ، وسيأتي ذكر دليله ، وعن أصبغ : يتمها على هيئة النوافل المعتادة . **قوله** (لحمد الله وأثنى عليه) زاد النساء في حديث سمرة ، وشهد أنه عبد الله ورسوله . **قوله** (فاذكروا الله) في رواية الكشمغني ، فادعوا الله . **قوله** (والله ما من أحد) فيه القسم لتأكيد الخبر وإن كان الثاني غير شاك فيه . **قوله** (ما من أحد غير) بالنصب على أنه الخبر وعلى أن د من ، زائدة ، ويجوز فيه الرفع على لغة تميم ، أو د غير ، مخفوض صفة لأحد ، والخبر محذوف تقديره موجود . **قوله** (أغير) أفعل تفضيل من الغيرة بفتح الغين المعجمة وهي في اللغة تنصير

يحصل من الحية والأنفة ، وأصلها في الزوجين والأهلين وكل ذلك محال على الله تعالى (١) لأنه منزه عن كل تغير ونقص فيبتعن حمله على الجاز ، فقيل : لما كانت ثمرة الغيرة صون الحريم ومنعهم وزجر من يقصد اليهم ، أطلق عليه ذلك لكونه منع من فعل ذلك وزجر قاعله وتوعده ، فهو من باب تسمية الشيء بما يترتب عليه . وقال ابن فورك : المعنى ما أحد أكثر زجراً عن الفواحش من الله . وقال : غيرة الله ما يغير من حال المعاصي بانتقامه منه في الدنيا والآخرة أو في إحداهما ، ومنه قوله تعالى (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) وقال ابن دقيق العيد : أهل التنزيه في مثل هذا على قولين ، إما ساكت ، وإما مؤول على أن المراد بالغيرة شدة المنع والحماية ، فهو من مجاز الملازمة . وقال الطيبي وغيره : وجه اتصال هذا المعنى بما قبله من قوله « فاذكروا الله الخ » من جهة أنهم لما أمروا باستدفاع البلاد بالذكر والدعاء والصلاة والصدقة ناسب ردعهم عن المعاصي التي هي من أسباب جلب البلاد ، وخص منها الزنا لأنه أعظمها في ذلك . وقيل : لما كانت هذه المعصية من أقبح المعاصي وأشدّها تأثيراً في إثمارة النفوس وغلبة الغضب ناسب ذلك تحويرهم في هذا المقام من مؤاخنة رب الغيرة وخالقها سبحانه وتعالى . وقوله « يا أمة محمد ، فيه معنى الإشفاق كما يخاطب الوالد ولده إذا أشفق عليه بقوله « يا بني » ، كذا قيل ، وكان قضية ذلك أن يقول يا أمي لكن لعدوله عن المضمر إلى المظهر حكمة ، وكأنها بسبب كون المقام مقام تحذير وتحذير لما في الإضافة إلى الضمير من الإشعار بالتكريم ، ومثله « يا فاطمة بنت محمد لا أغني عنك من الله شيئاً » الحديث . وصدر عليه السلام كلامه بالبين لإرادة التأكيد للخبر وإن كان لا يترتب في صدقه ، ولعل تخصيص العيد والأمة بالذكر رعاية لحسن الأدب مع الله تعالى لتزهره عن الزوجة والأهل عن يتعلق بهم الغيرة غالباً . ويؤخذ من قوله « يا أمة محمد ، أن الواعظ ينبغي له حال وعظه أن لا يأتي بكلام فيه تفخيم لنفسه ، بل يبالغ في التواضع لأنه أقرب إلى انتفاع من يسمعه . قوله (لو تعلمون ما أعلم) أي من عظيم قدرة الله وانتقامه من أهل الاجرام ، وقيل معناه لودام عليكم كما دام على ، لأن عليه متواصل بخلاف غيره ، وقيل : معناه لو علمتم من سعة رحمة الله وحله وغير ذلك ما أعلم بكميتكم على ما فاتكم من ذلك . قوله (لضحكتم قليلاً) قيل معنى القلة هنا العدم ، والتقدير اتركتم الضحك ولم يقع منكم إلا نادراً لغلبة الخوف واستيلاء الحزن . وحكى ابن بطال عن المهلب أن سبب ذلك ما كان عليه الانصار من محبة الله والوفاء . وأطال في تقرير ذلك بما لا طائل فيه ولا دليل عليه . ومن أين له أن المخاطب بذلك الانصار دون غيره ؟ والقصة كانت في أواخر زمنه عليه السلام حيث امتلأت المدينة بأهل مكة ووفود العرب ؟ وقد بالغ الزين بن المنير في الرد عليه والتشنيع بما يستغنى عن حكايته . وفي الحديث ترجيح التخويف في الخطبة على التوسيع في الترخيص لما في ذكر الرخص من ملادة النفوس لما جبلت عليه من الشهوة ، والطبيب الحاذق يقابل العلة بما يضادها لا بما يبدؤها . واستدل به على أن لصلاة الكسوف هيئة تخصها من التطويل الزائد على العادة في القيام وغيره ، ومن زيادة ركوع في كل ركعة . وقد وافق عائشة على رواية ذلك عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو ومنفق عليهما ، ومثله عن أسماء بنت أبي بكر كما تقدم في صفة الصلاة ، وعن جابر عند مسلم ، وعن علي عند أحمد ، وعن أبي هريرة عند النسائي ، وعن ابن عمر عند البزار ، وعن أم

(١) المحال عليه سبحانه وتعالى وصفه بالغيرة المشابهة لغيرة المخلوق ، وأما الغيرة الثلاثة بجلاله سبحانه وتعالى فلا يستعمل وصفها كما دل عليه هذا الحديث وما جاء في معناه ، فهو سبحانه يوصف بالغيرة عند أهل السنة على وجه لا يماثل فيه صفة المخلوقين ، ولا يعلم كمها وكيفيتها الا هو سبحانه ، كالقول في الاستواء والنزول والرضا والنضب وغير ذلك من صفاته سبحانه . والله أعلم

سفيان عند الطبراني وفي رواياتهم زيادة رواها الحفاظ الثقات فالأخذ بها أولى من إلغائها وبذلك قال جمهور أهل العلم من أهل الفتيا ، وقد وردت الزيادة في ذلك من طرق أخرى فعند مسلم من وجه آخر عن عائشة ، وآخر عن جابر أن في كل ركعة ثلاث ركوعات ، وعنده من وجه آخر عن ابن عباس أن في كل ركعة أربع ركوعات ، ولأبي داود من حديث أبي بن كعب ، والبراء من حديث علي أن في كل ركعة خمس ركوعات ، ولا يخلو إسناد منها عن علة وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبد البر ، ونقل صاحب الهدى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطا من بعض الرواة ، فإن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ، وجمعها أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام وإذا اتحدت القصة تعين الأخذ بالراجح ، وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الوافعة ، وأن الكسوف وقع مرارا ، فيكون كل من هذه الأرجح جائزا ، وإلى ذلك نحا إسحق لكن لم تثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات . وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية : يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح ، وقواء النووي في شرح مسلم ، وأبدي بعضهم أن حكمة الزيادة في الركوع والنقص كان بحسب سرعة الانجلاء وبطئته ، فحين وقع الانجلاء في أول ركوع اقتصر على مثل النافلة ، وحين أبطأ زاد ركوعا ، وحين زاد في الابطاء زاد ثالثا وهكذا إلى غاية ما ورد في ذلك . وتعليقه النووي وغيره بأن إبطاء الانجلاء وعدمه لا يعلم في أول الحال ولا في الركعة الأولى ، وقد اتفقت الروايات على أن عدد الركوع في الركعتين سواء ، وهذا يدل على أنه مقصود في نفسه منبى من أول الحال . وأجيب باحتمال أن يكون الاعتدال على الركعة الأولى ، وأما الثانية فهي تبع لها فهما اتفق وقوعه في الأولى بسبب بطء الانجلاء يقع مثله في الثانية ليساوي بينهما ، ومن ثم قال أصبح كما تقدم : إذا وقع الانجلاء في أثنائها يصلى الثانية كالعادة . وعلى هذا فيدخل المصلى فيها على نية مطلق الصلاة ، ويزيد في الركوع بحسب الكسوف . ولأمانع من ذلك . وأجاب بعض الحنفية عن زيادة الركوع بحمله على رفع الرأس لرؤية الشمس هل انجملت أم لا فإذا لم يرها انجملت رجع إلى ركوعه ففعل ذلك مرة أو مرارا فظن بعض من رآه يفعل ذلك ركوعا زائدا . وتعقب بالأحاديث الصحيحة الصريحة في أنه أطال القيام بين الركوعين ولو كان الرفع لرؤية الشمس فقط لم يحتاج إلى تطويل ، ولأسيما الأخبار الصريحة بأنه ذكر ذلك الاعتدال ثم شرح في القراءة فكل ذلك يرد هذا الحل ، ولو كان كما زعم هذا القائل لكان فيه إخراج لفعل الرسول عن العبادة المشروعة أو لرم منه إثبات هيئته في الصلاة لا عهدها وهو ما فر منه . وفي حديث عائشة من الفوائد غير ما تقدم المبادرة بالصلاة وسائر ما ذكر عند الكسوف ، والوجع عن كثرة الضحك ، والحث على كثرة البكاء ، والتحقيق بما سيصير إليه المراء من الموت والفناء والاعتبار بآيات الله . وفيه الرد على من زعم أن للكواكب تأثيرا في الأرض لانتفاء ذلك عن الشمس والقمر فكيف بما دونهما . وفيه تقديم الإمام في الموقف ، وتعديل الصفوف ، والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة ، وبيان ما يخشى اعتقاده على غير الصواب ، وإتهام الصحابة بنقل أفعال النبي ﷺ ليقندى به فيها . ومن حكمة وقوع الكسوف تبين أنموذج ما سيقع في القيامة ، وصورة عقاب من لم يذنب ، والتنبيه على سلوك طريق الخوف مع الرجاء لوقوع الكسوف بالكوكب ثم كشف ذلك عنه ليكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء . وفي الكسوف إشارة إلى تقبيل رَأْي من يعبد الشمس أو القمر ، وحمل بعضهم الأمر في قوله تعالى ﴿ لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ﴾ على صلاة الكسوف لانه الوقت الذي يناسب الإعراض عن عبادتهما لما

يظهر فيهما من التغيير والنقص المنزه عنه المعبود جل وعلا سبحانه وتعالى

٣ - باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف

١٠٤٥ - **حدثنا** إسحاق قال أخبرنا يحيى بن صالح قال حدثنا معاوية بن سلام بن أبي سلام الحديثي **الدمشقي** قال : حدثنا يحيى بن أبي كثير قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : لما كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ نودي : **إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ** [الحديث ١٠٤٥ - طرفه في : ١٠٥١]

قوله (باب النداء بالصلاة جامعة) هو بالنصب فيهما على الحكاية ، ونصب الصلاة في الأصل على الاغراء ، وجامعة على الحال ، أى احضروا الصلاة في حال كونها جامعة . وقيل برفعهما على أن الصلاة مبتدأ وجامعة خبره ومعناه ذات جامعة ، وقيل جامعة صفة والخبر محذوف تقديره فاحضروها . **قوله** (حدثني إسحق) هو ابن منصور على رأى الجياني أو ابن راهويه على رأى أبي نعيم ، ويحيى بن صالح من شيوخ البخاري وربما أخرج عنه بواسطة كذا . **قوله** (الحديثي) بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة ، وهم من ضبطه بضم أوله وسكون ثانيه . **قوله** (أخبرني أبو سلمة عن عبد الله) في رواية حجاج الصواف عن يحيى **حدثنا** أبو سلمة حدثني عبد الله ، أخرجه ابن خزيمة . **قوله** (نودي) كذا فيه بلفظ البناء للمفعول ، وصرح الشيخان في حديث عائشة بأن النبي ﷺ بكع ناديا فنادى بذلك . قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث حجة لمن استحب ذلك ، وقد اتفقوا على أنه لا يؤذن لها ولا بتمام . **قوله** (أن الصلاة) بفتح المهملة وتخفيف النون وهي المفسرة ، وروى بتشديد النون والخبر محذوف تقديره ان الصلاة ذات جامعة حاضرة ويزور برفع جامعة على أنه الخبر ، وفي رواية الكشميني **نودي** بالصلاة جامعة ، وفيه ما تقدم في لفظ الترجمة . وعن بعض العلماء يجوز في الصلاة جامعة النصب فيهما ، والرفع فيهما ، ويجوز رفع الأول ونصب الثاني ، وبالعكس

٤ - باب خطبة الإمام في الكسوف

وقالت عائشة وأسماء : **خَطَبَ** النبي ﷺ

١٠٤٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثني الليث عن عقيل عن ابن شهاب . **وحدثني** أحمد بن صالح قال **حدثنا** عنبسة قال **حدثنا** يونس عن ابن شهاب **حدثني** عروة عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت « **خَسَفَتِ** الشمس في حياة النبي ﷺ ، فخرج إلى المسجد ، فصَفَّ الناس وراءه ، فكَبَّرَ ، فاقترأ رسول الله ﷺ قراءة طويلة ، ثم كَبَّرَ فركع ركوعاً طويلاً ، ثم قال **سَمِعَ** الله لمن حَمِدَهُ فقام ولم يسجد وقراً قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى ، ثم كَبَّرَ وركع ركوعاً طويلاً وهو أدنى من الركوع الأول ، ثم قال **سَمِعَ** الله لمن حَمِدَهُ رَبُّنا وَلَكَ الْحَمْدُ ، ثم سجد . ثم قال في الركعة الآخرة مثل ذلك فاستكمل أربع ركعات في أربع سجدات ، وانجلت الشمس قبل أن ينصرف . ثم قام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : **هَما آيَتان من آيات الله لا ينجسان لموت أحد ولا حياتيه ، فإذا رأيتموهما فافزعوا إلى الصلاة** » . وكان يحدث كثير بن عباس أن عبد الله بن عباس

رضي الله عنها كان يُحدث يومَ خَسَفَتِ الشمسُ بمثل حديثِ عروةَ عن عائشةَ، فقلتُ لعروةَ: إِنَّ أَخَاكَ يَوْمَ خَسَفَتِ بالمدينةِ لم يَزِدْ على رَكْمَتَيْنِ مثِلَ الصَّبحِ، قال: أَجَلٌ، لَأَنَّهُ أَخْطَأَ السَّنَةَ

قوله (باب خطبة الإمام في الكسوف) اختلف في الخطبة فيه، فاستعها الشافعي وإسحق وأكثر أصحاب الحديث قال ابن قدامة: لم يغلنا عن أحد ذلك. وقال صاحب الهداية من الحنفية: ليس في الكسوف خطبة لأنه لم ينقل. وتعقب بأن الأحاديث ثبتت فيه وهي ذات كثرة. والمشهور عند المالكية أن لا خطبة لها، مع أن مالكا روى الحديث، وفيه ذكر الخطبة. وأجاب بعضهم بأنه عليه السلام لم يقصد لها خطبة بخصوصها، وإنما أراد أن يبين لهم الرد على من يعتقد أن الكسوف لموت بعض الناس. وتعقب بما في الأحاديث الصحيحة من التصريح بالخطبة وحكاية شرائطها من الحمد والثناء والموعظة وغير ذلك مما تضمنته الأحاديث، فلم يقتصر على الإعلام بسبب الكسوف، والأصل مشروعية الاتباع، والخصائص لا تثبت إلا بدليل. وقد استصنف ابن دقيق العيد التأويل المذكور وقال: إن الخطبة لا تنحصر مقاصدها في شيء معين، بعد الاتيان بما هو المطلوب منها من الحمد والثناء والموعظة، وجميع ما ذكر من سبب الكسوف وغيره. هو من مقاصد خطبة الكسوف، فينبغي التأسي بالنبي عليه السلام فيذكر الإمام ذلك في خطبة الكسوف. نعم نازع ابن قدامة في كون خطبة الكسوف كخطبتي الجمعة والعيدين، إذ ليس في الأحاديث المذكورة ما يقتضي ذلك، وإلى ذلك نحا ابن المير في حاشيته ورد على من أنكر أصل الخطبة لثبوت ذلك صريحا في الأحاديث وذكر أن بعض أصحابهم احتج على ترك الخطبة بأنه لم ينقل في الحديث أنه صعد المنبر، ثم زيفه بأن المنبر ليس شرطا، ثم لا يلزم من أنه لم يذكر أنه لم يقع. **قوله** (وقالت عائشة وأسماء: خطب النبي عليه السلام) أما حديث عائشة فقد مضى قبل بياب في رواية هشام صريحا، وأورد المصنف في هذا الباب حديثها من طريق ابن شهاب وليس فيه التصريح بالخطبة، لكنه أراد أن يبين أن الحديث واحد، وأن التناء المذكور في طريق ابن شهاب كان في الخطبة. وأما حديث أسماء - وهي بنت أبي بكر أخت عائشة لأبيها - فسيأتي الكلام عليه بعد أحد عشر بابا. **قوله** (نصف الناس) بالرفع أي اصطفوا، يقال صف القوم إذا صاروا صفا، ويجوز النصب والفاعل محذوف والمراد به النبي عليه السلام. **قوله** (ثم قال في الركمة الآخرة مثل ذلك) فيه إطلاق القول على الفعل، فقد ذكره من هذا الوجه في الباب الذي يليه بلفظ وثم فعل. **قوله** (فأفزعوا) بفتح الزاي أي التجشوا وتوجهوا، وفيه إشارة إلى المبادرة إلى المأمور به، وأن الالتجاء إلى الله عند المخاوف بالدعاء والاستغفار سبب لمحو ما فرط من العصيان يرجي به زوال المخاوف وأن الذنوب سبب للبلايا والعقوبات العاجلة والآجلة، نسأل الله تعالى رحمته وعفوه وغفرانه. **قوله** (إلى الصلاة) أي المعهودة الخاصة وهي التي تقدم فعلها منه عليه السلام قبل الخطبة. ولم يصب من استدل به على مطلق الصلاة. ويستنبط منه أن الجماعة ليست شرطا في صحتها لأن فيه إشمارا بالمبادرة إلى الصلاة والمسارة إليها، وانتظار الجماعة قد يؤدي إلى فواتها وإلى إخلال بعض الوقت من الصلاة. **قوله** (وكان يحدث كثير بن عباس) هو بتقديم الخبر على الاسم، وقد وقع في مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري بلفظ: وأخبرني كثير بن العباس، وصرح برفعه، وأخرجه مسلم أيضا والشافعي من طريق عبد الرحمن بن نمر عن الزهري كذلك وساق المتن بلفظ: صلى يوم كسفت الشمس أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات، وطوله الإسماعيلي من هذا الوجه. **قوله** (فقلت لعروة) هو مقول الزهري أيضا. **قوله** (إن أخاك) يعني عبد الله بن الزبير، وصرح به المصنف من وجه آخر كما سيأتي في أواخر

الكسوف ، وللإسماعيلي : فقلت لعروة والله ما فعل ذلك أخوك عبد الله بن الزبير ، انخسفت الشمس وهو بالمدينة زمن أراد أن يسير إلى الشام فما صلى إلا مثل الصبح ، . **قوله** (قال أجل لأنه أخطأ السنة) في رواية ابن حبان : فقال أجل ، كذلك صنع وأخطأ السنة ، واستدل به على أن السنة أن يصلى صلاة الكسوف في كل ركعة ركوعان ، وتعقب بأن عروة تابعي وعبد الله صحابي فالأخذ بفعله أولى ، وأجيب بأن قول عروة وهو تابعي ، السنة كذا ، وإن قلنا أنه مرسل على الصحيح لكن قد ذكر عروة مستنده في ذلك وهو خبر عائشة المرفوع ، فانفخى عنه احتمال كونه موقوفاً أو منقطعاً ، فيرجع المرفوع على الموقوف ، فلذلك حكم على صنيع أخيه بالخطأ ، وهو امر نسي وإلا فاصنعه عبد الله يتأدى به أصل السنة وإن كان فيه تعصير بالنسبة إلى كمال السنة . ويحتمل أن يكون عبد الله أخطأ السنة عن غير قصد لأنها لم تبلغه . والله أعلم

٥ - باب هل يقول كَسَفَتِ الشمسُ أو خَسَفَتْ ؟

وقال الله تعالى [٨ القيامة] : ﴿ وَخَسَفَ الْقَمَرُ ﴾

١٠٤٧ - **حدثنا** سعيد بن عفير قال **حدثنا** الليث **حدثني** عُمَيْلٌ عن ابنِ شِهَابٍ قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته أن رسول الله ﷺ صلى يوم خَسَفَتِ الشمسُ فقام فكبَّرَ فقرأ قراءةً طويلةً ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع رأسه فقال : سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، وقَامَ كما هو ، ثم قرأ قراءةً طويلةً وهي أدنى من القراءة الأولى ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهي أدنى من الركعة الأولى ، ثم سجد سجوداً طويلاً ، ثم فعل في الركعة الآخرة مثلاً ذلك ، ثم سلم - وقد تجلَّتِ الشمسُ - فخطب الناس فقال في كُسُوفِ الشمسِ والقمر : إنيهما آيتان من آياتِ الله لا يخسفان لموتٍ أحدٍ ولا لحياةٍ ، فإذا رأيتُمَا فافزعوا إلى الصلاة .

قوله (باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت) قال الزين بن المنير : أتى بلفظ الاستفهام لإشعاره منه بأنه لم يرجع عنده في ذلك شيء . قلت ولعله أشار إلى ما رواه ابن عيينة عن الزهري عن عروة قال : لا تقولوا كسفت الشمس ولكن قولوا خسفت ، وهذا موقف صحيح رواه سعيد بن منصور عنه . وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عنه لكن الأحاديث الصحيحة تخالفه لثبوتها بلفظ الكسوف في الشمس من طرق كثيرة ، والمشهور في استعمال الفقهاء أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر واختاره ثعلب وذكر الجوهرى أنه أفصح ، وقيل يتعين ذلك . وحكى عياض عن بعضهم عكسه وغلطه لثبوته بالحاء في القمر في القرآن ، وكان هذا هو السر في استشهد المؤلف به في الترجمة ، وقيل : يقال بهما في كل منهما وبه جاءت الأحاديث ، ولا شك أن مدلول الكسوف لغة غير مدلول الخسوف لأن الكسوف التغيير إلى سواد ، والخسوف نقصان أو الذل ، فإذا قيل في الشمس كسفت أو خسفت لأنها تتغير ويلحقها النقص ساغ ، وكذلك القمر ، ولا يلزم من ذلك أن الكسوف والخسوف مترادفان . وقيل بالكاف في الابتداء وبالحاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء وبالحاء لبعثه ، وقيل بالحاء لذهاب كل اللون وبالكاف لثغيره . **قوله** (وقال الله عز وجل : وخسف القمر) في إيراد هذه الآية احتمالان : أحدهما أن يكون أراد أن يقال خسف

القمر كما جاء في القرآن ولا يقال كسف ، وإذا اختص القمر بالكسوف أشعر باختصاص الشمس بالكسوف .
والثاني أن يكون أراد أن الذي يتفق للشمس كالذي يتفق للقمر ، وقد سمي في القرآن بالخاء في القمر فليكن الذي
للشمس كذلك . ثم ساق المؤلف حديث ابن شهاب عن عروة عن عائشة بلفظ : خسفت الشمس ، وهذا موافق لما
قال عروة ، لكن روايات غيره بلفظ : كسفت ، كثيرة جدا . قوله فيه (ثم سجد سجودا طويلا) فيه رد على من
زعم أنه لا يسجد تطويل السجود في الكسوف ، وسيأتي ذكره في باب مفرد

٦ - باب قول النبي ﷺ «يُخَوِّفُ اللَّهُ عِبَادَهُ بِالْكَسُوفِ» قاله أبو موسى عن النبي ﷺ

١٠٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَمِيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتٍ أَحَدٍ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى
يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ» . وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : لَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الْوَارِثِ وَشُعْبَةُ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ
يُونُسَ «يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ» . وَتَابَعَهُ أَشْعَثُ عَنْ الْحَسَنِ . وَتَابَعَهُ مُوسَى عَنْ مُبَارَكٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ أَخْبَرَنِي
أَبُو بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ»

قوله (باب قول النبي ﷺ : يخوف الله عبادَهُ بالكسوف ، قاله أبو موسى عن النبي ﷺ) تنبأني حديثه موصولا
بصد سبعة أبواب . ثم أورد المصنف حديث أبي بكرَةَ عن يُونُسَ عن يَزِيدَ عَنْ يُونُسَ وَفِيهِ د وَلَكِنْ يُخَوِّفُ
اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ د وَلَكِنَّ اللَّهَ يُخَوِّفُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ السَّكَّامُ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ الْكَسُوفِ . قَوْلُهُ (لَمْ
يَذْكُرْ عَبْدُ الْوَارِثِ وَشُعْبَةُ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ يُونُسَ : يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ) أَمَا رِوَايَةُ عَبْدِ
الْوَارِثِ فَأَوْرَدَهَا الْمَصْنَفُ بَعْدَ عَشْرَةِ أَبْوَابٍ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ عَنْهُ وَلَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ ، لَكِنَّهُ ثَبَتَ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْوَارِثِ
مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ وَذَكَرَ فِيهِ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : لَمْ
يَذْكُرْهُ أَبُو مَعْمَرٍ ، وَذَكَرَهُ غَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ . وَأَمَا رِوَايَةُ شُعْبَةَ فَوَصَلَهَا الْمَصْنَفُ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ وَلَيْسَ فِيهَا
ذَلِكَ ، وَأَمَا رِوَايَةُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَسَبَقَتْ فِي أَوَّلِ الْكَسُوفِ ، وَمَا رِوَايَةُ حُمَادِ بْنِ سَلَمَةَ فَوَصَلَهَا الطَّبْرَانِيُّ مِنْ رِوَايَةِ
سُجَّاجِ بْنِ مِهْنَالٍ عَنْهُ بَلَفْظُ رِوَايَةِ خَالِدٍ وَمَعْنَاهُ وَقَالَ فِيهِ د فَاذَا كَسَفَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَصَلُوا وَادْعُوا . قَوْلُهُ (وَتَابَعَهُ
أَشْعَثُ) يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحَرَّانِيَّ (عَنِ الْحَسَنِ) يَعْنِي فِي حَذْفِ قَوْلِهِ د يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ ، وَقَدْ وَصَلَ النَّسَائِيُّ هَذِهِ
الطَّرِيقَ وَابْنَ حَبَّانَ وَغَيْرَهُمَا مِنْ طَرَفٍ عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الْحَسَنِ وَلَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ . قَوْلُهُ (وَتَابَعَهُ مُوسَى عَنْ مُبَارَكٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ) فِي رِوَايَةِ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ د أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى . وَمُوسَى
هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُودِيُّ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَزْنِيُّ ، وَقَالَ الدِّمِطْرِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ : هُوَ ابْنُ دَاوُدَ الضُّبِّيِّ ، وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ لِأَنَّ ابْنَ
إِسْمَاعِيلَ مَعْرُوفٌ فِي رِجَالِ الْبُخَارِيِّ دُونَ ابْنِ دَاوُدَ ، وَلَمْ تَقَعْ لِي هَذِهِ الرِّوَايَةُ إِلَى الْآنَ مِنْ طَرِيقٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَقَدْ
أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْوَلِيدِ وَابْنِ حَبَّانَ مِنْ رِوَايَةِ هُدَيْبٍ وَقَاسَمَ بْنِ أَصْبَغٍ مِنْ رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ كُلِّهِمَا
عَنْ مُبَارَكٍ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بَتَامَهُ . إِلَّا أَنَّ رِوَايَةَ هُدَيْبٍ لَيْسَ فِيهَا د يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ . (تَبْيِيحٌ) : وَقَعَ قَوْلُهُ
د تَابَعَهُ أَشْعَثُ ، فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ عَقِبَ مُتَابَعَةِ مُوسَى ، وَالصَّوَابُ تَقْدِيمُهُ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ خُلُوِّ رِوَايَةِ أَشْعَثَ مِنْ قَوْلِهِ د يُخَوِّفُ

الله بهما عباده . **قوله** (يخوف) فيه رد على من يزعم من أهل الهيئة أن الكسوف أمر عادي لا يتأخر ولا يتقدم ، اذ لو كان كما يقولون لم يكن في ذلك تخوف ويصير بمنزلة الجزر والمد في البحر ، وقد رد ذلك عليهم ابن العربي وغير واحد من أهل العلم بما في حديث أبي موسى الآتي حيث قال : فقام فرعا يخشى أن تكون الساعة ، قالوا : فلو كان الكسوف بالحساب لم يقع الفزع ، ولو كان بالحساب لم يكن للأمر بالعتق والصدقة والصلاة والذكر معنى ، فإن ظاهر الأحاديث أن ذلك يفيد التخويف ، وأن كل ما ذكر من أنواع الطاعة يرجى أن يدفع به ما يخشى من أثر ذلك الكسوف . وما نقض ابن العربي وغيره أنهم يزعمون أن الشمس لا تنكشف على الحقيقة ، وإنما يحول القمر بينها وبين أهل الأرض عند اجتماعهما في العقدتين فقال : هم يزعمون أن الشمس أضعاف القمر في الجرم ، فكيف يحجب الصغير الكبير إذا قابله ، أم كيف يظلم الكثير بالقليل ، ولا سيما وهو من جنسه ؟ وكيف تحجب الأرض نور الشمس وهي في زاوية منها لانهم يزعمون أن الشمس أكبر من الأرض بتسعين ضعفا . وقد وقع في حديث "عنه" ابن بشر وغيره للكسوف سبب آخر غير ما يزعمه أهل الهيئة وهو ما أخرجه أحمد والذائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة والحاكم بلفظ : ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ولكنهما آياتان من آيات الله ، وان الله إذا تجلى لشيء من خلقه خشع له ، وقد استشكل الغزالي هذه الزيادة وقال : انها لم تثبت فيجب تكذيب ناقلها . قال : ولو صحت لكان تأويلها أهون من مكابرة أمور قطعية لا تصادم أصلا من أصول الشريعة . قال ابن بزرة : هذا عجب منه ، كيف يسلم دعوى الفلاسفة يزعم أنها لا تصادم الشريعة مع أنها مبنية على أن العالم كرى الشكل وظاهر الشرع يهبط خلاف ذلك والثابت من قواعد الشريعة أن الكسوف أثر الارادة القديمة وقمل الفاعل المختار ، فيخلق في هذين الجرمين التور متى شاء والظلة متى شاء من غير توقف على سبب أو ربط باقتراب . والحديث الذي رده الغزالي قد أثبتته غير واحد من أهل العلم ، وهو ثابت من حيث المعنى أيضا ، لأن التورية والاضاءة من عالم الجمال الحسى ، فاذا تجلت صفة الجلال انطلمت الانوار لهيئته . ويؤيده قوله تعالى (قلنا تجلى ربه للجبل فجعله دكا) ١٠١ . ويؤيد هذا الحديث ما روينا عن طاووس أنه نظر الى الشمس وقد انكسفت فبكى حتى كاد أن يموت وقال : هي أخوف الله منا . وقال ابن دقيق العيد : ربما يعتقد بعضهم أن الذي يذكره أهل الحساب يناقض قوله : يخوف الله بهما عباده ، وليس بشيء (١) لأن الله أقملا على حسب العادة ، وأفعالا خارجة عن ذلك ، وقدرته حاكمة على كل سبب ، فله أن يقتطع ما يشاء من الأسباب والمسببات بعضها عن بعض . وإذا ثبت ذلك فالعلماء بالله لقوة اعتقادهم في عموم قدرته على خرق العادة وأنه يفعل ما يشاء إذا وقع شيء غريب حدث عندهم الخوف لقوة ذلك الاعتقاد ، وذلك لا يمنع أن يكون هناك أسباب تجري عليها العادة إلى أن يشاء الله خرقها . وحاصله أن الذي يذكره أهل الحساب إن كان حقا في نفس الامر لا يناقض ذلك مخروفا لعباد الله تعالى

٧ - باب التوؤذ من عذاب القبر في الكسوف

(١) ما قاله ابن دقيق العيد هنا تحقيق جيد . وقد ذكر كثير من المحققين - كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - ما يوافق ذلك ، وإن الله سبحانه قد أجرى العادة بخسوف الشمس وانقراض لأسباب معلومة يعقلها أهل الحساب ، والواقع شاهد بذلك ولكن لا يلزم من ذلك أن يصيب أهل الحساب في كل ما يقولون ، بل قد يخشون في حسابهم ، فلا ينبغي أن يصدقوا ولا أن يكذبوا ، والتوؤذ بذلك حاصل على كل تقدير لمن يؤمن بالله واليوم الآخر . والله أعلم

١٠٤٩ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ** عَنْ **مَالِكٍ** عَنْ **يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ** عَنْ **عُمَرَ** بَنَتِ **عَبْدِ الرَّحْمَنِ** عَنْ **عَائِشَةَ** زَوْجِ **النَّبِيِّ ﷺ** : « **أَنَّ يَهُودِيَّةً** جَاءَتْ تَسْأَلُهَا فَقَالَتْ لَهَا : **أَعَاذَكَ اللَّهُ** مِنْ **عَذَابِ الْقَبْرِ** . فَسَأَلْتُ **عَائِشَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا **رَسُولَ اللَّهِ ﷺ** : **أَيُعَذِّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ** ؟ فَقَالَ **رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** : **عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ** » [الحديث ، ١٠٤٩ - أطرافه في : ١٠٥٥ ، ١٢٧٢ ، ٦٣٦٦]

١٠٥٠ - **نَمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** ذَاتَ غَدَاةٍ **مَرَكَبًا** فَخَسَفَتِ الشَّمْسُ ، وَجَمَعَ نَحْيَى ، فَرَّ **رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** بَيْنَ **ظَهْرَانِي الْحَجَرِ** . ثُمَّ قَامَ بِصُلَى ، وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، ثُمَّ رَفَعَ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ ، وَانصَرَفَ فَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّذُوا مِنْ **عَذَابِ الْقَبْرِ** »

قَوْلُهُ (باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف) قال ابن المنير في الحاشية : مناسبة التعوذ عند الكسوف أن ظلمة النهار بالكسوف تشابه ظلمة القبر وإن كان نهارا ، والشئ بالنبي . يذكر ، فيخاف من هذا كما يخاف من هذا ، فيحصل الانعاط بهذا في القسك بما ينجي من غائلة الآخرة . ثم ساق المصنف حديث عائشة من رواية عمره عنها ، وأسناده كله مدنيون . **قَوْلُهُ** (عائذا بالله من ذلك) قال ابن السيد : هو منصوب على المصدر الذي يحى . على مثال فاعل كقولهم عوفى عافية . أو على الحال المؤكدة النابتة مناب المصدر والعامل فيه مخوف كأنه قال : أعوذ بالله عائذا ، ولم يذكر الفعل لأن الحال نابتة عنه ، وروى بالرفع أى أنا عائذ وكان ذلك كان قبل أن يطلع النبي ﷺ على عذاب القبر كما سيأتى البحث فيه في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . **قَوْلُهُ** (بين ظهراني) بفتح الظاء المعجمة والنون على التنقية وه الحجير ، بضم المهملة وفتح الجيم جمع حجرة بسكون الجيم قيل المراد بين ظهر الحجير والنون والياء زائدتان ، وقيل بل الكلمة كلها زائدة ، والمراد بالحجر بيوت أزواج النبي ﷺ . **قَوْلُهُ** (وانصرف فقال ما شاء الله أن يقول) تقدم بيانه في رواية عروة ، وأنه خطب وأمر بالصلاة والصدقة والذكر وغير ذلك

٨ - باب طول السجود في الكسوف

١٠٥١ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** قَالَ **حَدَّثَنَا شَيْبَانُ** عَنْ **يَحْيَى** عَنْ **أَبِي حَلَةَ** عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو** أَنَّهُ قَالَ : **« لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَوْدَى : إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ . فَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ ، ثُمَّ قَامَ فَارَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ ، ثُمَّ جَلَسَ ، ثُمَّ جَلَّى عَنِ الشَّمْسِ . قَالَ : وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : مَا سَجَلْتُ سَجُودًا قَطُّ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهَا »**

قَوْلُهُ (باب طول السجود في الكسوف) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من أنكروه ، واستدل بعض المالكية على ترك إطالته بان الذي شرع فيه الطويل شرع تكراره كاتفيام والركوع ولم تشرع الزيادة في السجود فلا يشرع تطويله ،

١٠٥٢ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ** عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، ثُمَّ رَفَعَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ رَفَعَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ ، فَقَالَ ﷺ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْفِيَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ . فَأَلَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، رَأَيْتُكَ تَتَوَلَّى شَيْئًا فِي مَقَامِكَ ، ثُمَّ رَأَيْتُكَ كَفَسَكْتَ . قَالَ ﷺ : إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ ، فَتَنَارَاتُ عَنْقُودًا وَلَوْ أَصْبَهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا . وَرَأَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْظَعَ . وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ . قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : بَكَفَرِهِنَّ . قِيلَ : يَكْفِرْنَ بِاللَّهِ ؟ قَالَ : يَكْفِرْنَ الْعَشِيرَ ، وَيَكْفِرْنَ الْإِحْسَانَ ، لَوْ أَحْسَنَتْ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ »

قَوْلُهُ (بَابُ صَلَاةِ الْكَسُوفِ جَمَاعَةً) أَيْ وَلَئِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْإِمَامُ الرَّائِبُ فَيُؤْمِ لَهُمْ بِعَضَمِهِ وَبِهِ قَالَ الْجَهْوَرُ ، وَعَنِ الشُّوَرِيِّ إِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْإِمَامُ صَلُّوا فِرَادَى . **قَوْلُهُ (وَصَلَّى لَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي صَفَةِ زَمَرٍ)** وَصَلَّهُ الشَّافِعِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ جَمِيعًا عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ سَمِعْتُ طَاوَسًا يَقُولُ : كَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى بَنُو ابْنِ عَبَّاسٍ فِي صَفَةِ زَمَرٍ سِتَّ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ ، وَهَذَا مَوْقُوفٌ صَحِيحٌ ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَيْنَةَ خُولِفَ فِيهِ رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ فَقَالَ : وَرَكَعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ ، أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْهُ ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ غُنْدَرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، لَكِنْ قَالَ « سَجَدَاتٍ ، بَدَلَ رَكَعَاتٍ ، وَهُوَ مِنْ غُنْدَرٍ . وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ حَزْمٍ عَنْ صَفْوَانَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ قَالَ رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ زَمَرٍ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ رَكَعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رَكَعَتَيْنِ . **قَوْلُهُ (فِي صَفَةِ زَمَرٍ)** كَذَا لِلْأَكْثَرِ بَعْضُ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدُ الْفَاءِ وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ ، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ : الصَّفَةُ مَوْضِعٌ هُوَ مَظْلَلٌ . وَفِي نَسْخَةِ الصَّفَاغَانِيِّ بِضَادٍ مَعْجَمَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَمَكْسُورَةٌ وَهِيَ جَانِبُ النَّهْرِ وَلَا مَعْنَى لَهَا هُنَا إِلَّا بِطَرِيقِ التَّجْوِزِ . **قَوْلُهُ (وَجَمَعَ عَلَى ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ)** لَمْ أَقِفْ عَلَى آثَرِهِ هَذَا مَوْصُولًا . **قَوْلُهُ (وَصَلَّى ابْنُ عَمْرِو)** يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَقِيَّةُ أَثَرٍ عَلَى الْمَذْكُورِ ، وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مَعْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَمْرِو . **قَوْلُهُ (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ)** كَذَا فِي الْمَوْطَأِ وَفِي جَمِيعٍ مِنْ أَخْرَجَهُمْ طَرِيقَ مَالِكٍ ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الثَّوَالِثِيِّ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، بَدَلَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ غُلَطٌ . **قَوْلُهُ (ثُمَّ سَجَدَ)** أَيْ سَجَدَتَيْنِ . **قَوْلُهُ (ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ)** فِيهِ أَنَّ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ أَقْصَرُ مِنَ الْأَوَّلَى ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِ مَفْرَدٍ . **قَوْلُهُ (قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ)** فِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ « فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ لَهُ أَبِي بْنُ كَعْبٍ شَيْئًا سَمِعْتُهُ فِي الصَّلَاةِ لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ ، فَذَكَرْتُ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، إِلَّا أَنَّ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ ، فَإِنْ كَانَ مُحْفُوظًا فَهِيَ قِصَّةٌ أُخْرَى ، وَلَعَلَّهَا الْقِصَّةُ الَّتِي حَكَاهَا أَنَسُ

وذكر أنها وقعت في صلاة الظهر ، وقد تقدم سباقه في د باب وقت الظهر إذا زالت الشمس ، من كتاب المواقيت ، لكن فيه ، وعرضت على الجنة والنار في عرض هذا الحائط حسب ، وأما حديث جابر فهو شبهه بسباق ابن عباس في ذكر العنقود وذكر النساء والله أعلم . **قوله** (رأيناك تناولت) كذا للأكثر بصيغة الماضي ، وفي رواية الكشميनी و تناول ، بصيغة المضارع بضم اللام وبحذف إحدى التامين وأصله تتناول . **قوله** (ثم رأيناك كهكمت) في رواية الكشميनी تكهمت بزيادة تاء في أوله ومعناه تأخرت ، يقال كع الرجل إذا نكس على عقبيه ، قال الخطاني : أصله تكهمت فاستقلوا اجتماع ثلاث عينات فأبدلوا من إحداها حرفاً مكرراً . ووقع في رواية مسلم ثم رأيناك كهكمت ، بقاء خفيفتين . **قوله** اني رأيت الجنة فتناولت منها عنقوداً (ظاهره أنها رؤية عين ففهم من حمله على أن الحجب كشفت له دونها فرأها على حقيقتها وطويت المسافة بينها حتى أمكنه أن يتناول منها ، وهذا أشبه بظاهر هذا الخبر ، ويؤيده حديث أسماء الماضي في أوائل صفة الصلاة بلفظ و بنت مني الجنة حتى لو اجترأت عليها لجشتم بقطف من قطافها ، ومنهم من حمله على أنها مثلت له في الحائط كما تنطبع الصورة في المرآة فرأى جميع ما فيها ، ويؤيده حديث أنس الآتي في التوحيد ، لقد عرضت على الجنة والنار آتفاً في عرض هذا الحائط وأنا أصلي ، وفي روايه و لقد مثلت ، وسلم و لقد صورت ، ولا يرد على هذا أن الانطباع إنما هو في الأجسام الثقيلة لأننا نقول هو شرط عادي فيجوز أن تنخرق العادة خصوصاً للنبي ﷺ ، لكن هذه قصة أخرى وقعت في صلاة الظهر ولا مانع أن يرى الجنة والنار مرتين بل مراراً على صور مختلفة . وأبعد من قال : إن المراد بالرؤية رؤية العلم ، قال القرطبي : لا إحالة في إبقاء هذه الأمور على ظواهرها لاسيما على مذهب أهل السنة في أن الجنة والنار قد خلقتا ووجدتا ، فيرجع إل أن الله تعالى خلق لنيبه ﷺ إدراكاً خاصاً به أدرك به الجنة والنار على حقيقتها . **قوله** (ولو أصبته) في رواية مسلم ولو أخذته ، واستشكل مع قوله و تناولت ، وأجيب بحمل التناول على تكلف الأخذ لاحقة حقيقة الأخذ ، وقيل المراد تناولت لنفسى ولو أخذته لكم حكاة الكرماني وليس بجيد . وقيل : المراد بقوله تناولت أى وضعت يدي عليه بحيث كنت قادراً على تحويله لكن لم بقدر لى قطاعة ، ولو أصبته أى لو تمكنت من قطعه . ويدل عليه قوله في حديث عقبة بن عامر عند ابن خزيمة و أهوى بيده ليتناول شيئاً ، وللصنف في حديث أسماء في أوائل الصلاة و حتى لو اجترأت عليها ، وكأنه لم يؤذن له في ذلك فلم يجترأ عليه ، وقيل الإرادة مقدرة ، أى أردت أن أتناول ثم لم أقبل ويؤيده حديث جابر عند مسلم ، ولقد مددت يدي وأنا أريد أن أتناول من ثمرها لمتظروا إليه ، ثم بدا لى أن لأفعل ، ومثله للصنف من حديث عائشة كما سيأتى في آخر الصلاة بلفظ و حتى لقد رأيتنى أريد أن أخذ قطفاً من الجنة حين رأيتمنى فجعلت أقدم ، ولعبد الزاق من طريق رسالة أردت أن أخذ منها قطفاً لأريكموه فلم يقدر ، ولأحمد من حديث جابر و لحيل بيني وبينه ، قال ابن بطلان : لم يأخذ العنقود لأنه من طعام الجنة وهو لا يقبى ، والدنيا فانية لا يجوز أن يؤكل فيها ما لا يقبى . وقيل لأنه لو رآه الناس لكان من إيمانهم بالشهادة لا بالغيب فيخشى أن يقع رفع التوبة فلا ينفع نفساً إيمانها . وقيل : لأن الجنة جزاء الأعمال ، والجزاء بها لا يقع إلا في الآخرة . وحكى ابن العربي في قانون التأويل ، عن بعض شيوخه أنه قال : معنى قوله و لا كلم منه إلخ ، أن يخلق في نفس الأكل مثل الذى أكل دائماً بحيث لا يغيب عن ذوقه . وتعقب بأنه رأى فلسفى مبنى على أن دار الآخرة لا حقائق لها وإنما هى أمثال ، والحق أن ثمار الجنة لا مقطوعة ولا ممنوعة ، وإذا قطعت خلقت في الحال ، فلا مانع أن يخلق الله مثل ذلك في الدنيا إذا شاء ، والفرق

بين الدارين في وجوب الدوام وجوازه . (قائدة) : بين سعيد بن منصور في روايته من وجه آخر عن زيد بن أسلم أن تناول المذكور كان حين قيامه الثاني من الركعة الثانية . **قوله** (وأريت النار) في رواية غير أبي ذر « وأريت » ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة أن رؤيته النار كانت قبل رؤيته الجنة وذلك أنه قال فيه « عرضت على النبي ﷺ النار فتأخر عن مصلاه حتى إن الناس ليركب بعضهم بعضاً ، وإذا رجع عرضت عليه الجنة فذهب يمشي حتى وقف في مصلاه ، وسلم من حديث جابر » لقد جرى بالنار حين رأيتوني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها ، وفيه ثم جرى بالجنة وذلك حين رأيتوني تقدمت حتى قمت في مقامى ، وزاد فيه « ما من شيء توعده لولا أن لا قدر أيته في صلاتي هذه » ، وفي حديث سمرة عند ابن خزيمة « لقد رأيت منذقت أصلى ما أتم لا قون في دنياكم وآخرتكم » . **قوله** (فلم أر منظرًا كالיום قط أظنع) المراد باليوم الوقت الذى هو فيه ، أى لم أر منظرًا مثل منظر رأيت اليوم ، لحذف المرنى وأدخل التشبيه على اليوم لبشاعة ما رأى فيه وبعده عن المنظر المألوف ، وقيل : الكاف اسم والتقدير ما رأيت مثل منظر هذا اليوم منظرًا . ووقع في رواية المستملى والحموى « فلم أنظر كالיום قط أظنع » . **قوله** (ورأيت أكثر أهلها النساء) هذا يفسر وقت الرؤية في قوله لمن في خطبة العيد « تصدقن فاني رأيتكن أكثر أهل النار » وقد مضى ذلك في حديث أبي سعيد في كتاب الحيض ، وقد تقدم في العيد الإلام بتسمية القائل « أيكفرن » **قوله** (يكفرن بالله؟ قال يكفرن العشير) كذا للجمهور عن مالك ، وكذا أخرجه مسلم من رواية حفص بن يسيرة عن زيد بن أسلم ، ووقع في موطأ يحيى بن يحيى الأندلسي قال « ويكفرن العشير » زيادة واو ، وانفقوا على أن زيادة الواو غلط منه ، فإن كان المراد من تغليظه كونه خالف غيره من الرواة فهو كذلك ، وأطلق على الشذوذ غلطاً ، وإن كان المراد من تغليظه فساد المعنى فليس كذلك لأن الجواب طابق السؤال وزاد ، وذلك أنه أطلق لفظ النساء فسم المؤمنين منهن والكافرة ، فلما قيل « يكفرن بالله » فأجاب « ويكفرن العشير الخ » وكأنه قال : نعم يقع منهن الكفر بالله وغيره ، لأن منهن من يكفر بالله ومنهن من يكفر بالإحسان . وقال ابن عبد البر وجه رواية يحيى أن يكون الجواب لم يقع على وفق سؤال السائل ، لإحاطة العلم بأن من النساء من يكفر بالله فلم يحتاج إلى جوابه لأن المقصود في الحديث خلافه . **قوله** (يكفرن العشير) قال الكرماني : لم يعد كفر العشير بالباء كما عدى الكفر بالله لأن كفر العشير لا يتضمن معنى الاعتراف . **قوله** (ويكفرن بالإحسان) كأنه بيان لقوله « يكفرن العشير » لأن المقصود كفر إحسان العشير لا كفر ذاته ، وتقدم تفسير العشير في كتاب الإيمان ، والمراد بكفر الإحسان تغليظه أو جمده ، ويدل عليه آخر الحديث . **قوله** (لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله) بيان للتغطية المذكورة ، ودلو ، هنا شرطية لا امتناعية ، قال الكرماني : ويحتمل أن تكون امتناعية بأن يكون الحكم ثابتاً على التقيضين والطرف المسكوت عنه أولى من المذكور ، والدهر منصوب على الظرفية ، والمراد منه مدة عمر الرجل أو الزمان كله مبالغة في كفرانهم ، وليس المراد بقوله « أحسنت » مخاطبة رجل بعينه بل كل من يتأتى منه أن يكون مخاطباً ، فهو خاص لفظاً عام معنى . **قوله** (شيئاً) التنوين فيه للتقليل أى شيئاً قليلاً لا يوافق غرضها من أى نوع كان ، ووقع في حديث جابر ما يدل على أن المرنى في الثاوي من النساء من اتصف بصفات ذميمة ذكرت ولفظه « وأكثر من رأيت فيها من النساء اللاتي إن اتمنن أفشين ، وإن سئمن تخلن ، وإن سألن ألحنن » ، وإن أعطين لم يشكرن » الحديث ، وفي حديث الباب من القوائد غير ما تقدم المبادرة إلى الطاعة عند رؤية ما يحذر منه واستدفاع البلاء بذكر الله وأنواع

طاعته، ومعجزة ظاهرة للنبي ﷺ وما كان عليه من نصح أمته، وتعليمهم ما ينفعهم وتحذيرهم عما يضرهم، ومراجعة المتعلم للعالم فيما لا يدرك فهمه، وجواز الاستفهام عن علة الحكم، وبيان العالم ما يحتاج إليه تليذه، وتحريم كفران الحقوق، وجوب شكر المنعم. وفيه أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان اليوم، وجواز اطلاق الكفر على مالا يخرج من الملة، وتعذيب أهل التوحيد على المعاصي، وجواز العمل في الصلاة إذا لم يتذكر

١٠ - باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف

١٠٥٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أنها قالت « أتيت عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ - حين خسفت الشمس - فإذا الناس قيامٌ يصلون، وإذا هي قائمةٌ تصلي. فقلت: ما للباس؟ فأشارت بيدها إلى السماء وقالت: سبحان الله. فقلت: آية؟ فأشارت أي نعم. قالت: فقلت حتى تجلاني الغشي، فجلت أصب فوق رأسي الماء. فلما انصرف رسول الله ﷺ حمد الله وأثنى عليه ثم قال: ما من شيء كنت لم أره إلا قد رأيته في مقامى هذا، حتى الجنة والنار. ولقد أوحى إلى أنسكم تفتنون في القبور مثل - أو قريباً من - فتنة الدجال (لا أدري أيتها قالت أسماء)، يؤتى أحدكم فيقال له: ما عليك بهذا الرجل؟ فأما المؤمن - أو المؤمنة - (لا أدري أي ذلك قالت أسماء) فيقول: محمد رسول الله ﷺ جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وأمتنا وأتبعنا، فيقال له: ثم صالحاً، فقد علمنا إن كنت لموقناً. وأما المنافق - أو المنافقة - (لا أدري أيتها قالت أسماء) فيقول: لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلنته »

قوله (باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف) أشار بهذه الترجمة إلى رد قول من منع ذلك وقال: يصليان فرادى، وهو منقول عن الثوري وبعض الكوفيين. وفي المدونة: تصلي المرأة في بيتها وتخرج المتجالة. وعن الشافعي يخرج الجميع إلا من كانت بارعة الجمال. وقال القرطبي: روى عن مالك أن الكسوف إنما يخاطب به من يخاطب بالجمعة، والمشهور عنه خلاف ذلك وهو إلحاق المصل في حقن بحكم المسجد. قوله (عن أسماء بنت أبي بكر) هي جدة فاطمة وهشام لأبويها. قوله (فأشارت أي نعم) وفي رواية الكشميهي: « أن نعم، بنون بدل التحاتية، وقد تقدمت قوائمه في » باب من أجاب الفتيا بالإشارة، من كتاب العلم وفي « باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المقتل، من كتاب الطهارة، ويأتى الكلام على ما يتعلق بالقبور في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى. قال الزين ابن المنير: استدلل به ابن بطال على جواز خروج النساء إلى المسجد لصلاة الكسوف، وفيه نظر لأن أسماء إنما صلت في حجرة عائشة، لكن يمكنه أن يتمسك بما ورد في بعض طرقه أن نساء غير أسماء كن بعيدات عنها، فعلى هذا فقد كن في مؤخر المسجد كما جرت عادتهن في سائر الصلوات

١١ - باب من أحب العتاقة في كسوف الشمس

١٠٥٤ - حدثنا ربيع بن يحيى قال حدثنا زائدة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت « لقد أمر النبي

ﷺ بالتعاقب في كسوف الشمس»

قوله (باب من أحب العتاقة) بفتح العين المهملة (في كسوف الشمس) قيده اتباعا للسبب الذي ورد فيه ، لأن أسماء إنما روت قصة كسوف الشمس - وهذا طرف منه - إما أن يكون هشام حدث به هكذا فسمعه منه زائدة ، أو يكون زائدة اختصره ، والاول أرجح فسيأتي في كتاب العتق من طريق عثمان بن علي عن هشام بلفظ دكنا توامر عند الخسوف بالعتاقة . قوله (أفند أمر) في رواية معاوية بن عمرو عن زائدة عند الإسماعيلي وكان النبي ﷺ يأمرهم .

١٢ - باب صلاة الكسوف في المسجد

١٠٥٥ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها «ان يهودية جاءت تسألها فقالت : أعاذك الله من عذاب القبر . فسألت عائشة رسول الله ﷺ : أيمسب الناس في قبورهم ؟ فقال رسول الله ﷺ عائداً بالله من ذلك»

١٠٥٦ - «ثم ركب رسول الله ﷺ ذات غداة مركباً فكسفت الشمس ، فرجع صُحْبَى فَرَّ رسول الله ﷺ بين ظهرا أبي الحَجَر ، ثم قام فصلى ، وقام الناس ورائه ، فقام قياماً طويلاً ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع فمسجد سجوداً طويلاً ، ثم قام فقام قياماً طويلاً وهو دُونَ القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دُونَ الركوع الأول ، ثم رفع فمسجد سجوداً طويلاً وهو دُونَ السجود الأول . ثم انصرف فقال رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقول ، ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر»

قوله (باب صلاة الكسوف في المسجد) أورد فيه حديث عائشة من رواية عمرة وقد تقدم قبل أربعة أبواب من هذا الوجه ، ولم يقع فيه التصريح بكونها في المسجد ، لكنه يؤخذ من قولها فيه «فر بين ظهرا أبي الحَجَر» لأن الحجر بيوت أزواج النبي ﷺ وكانت لاصقه بالمسجد ، وقد وقع التصريح بذلك في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن عمرة عند مسلم ولفظه «فرجت في نسوة بين ظهرا أبي الحَجَر في المسجد فأقن النبي ﷺ من مركبه حتى أتى إلى مصلته الذي كان يصلي فيه ، الحديث ، والمركب الذي كان النبي ﷺ فيه بسبب موت ابنه إبراهيم كما تقدم في الباب الأول ، فلما رجع ﷺ أتى المسجد ولم يصلها ظاهراً ، وصح أن السنة في صلاة الكسوف أن تفعل في المسجد ، ولولا ذلك لكانت صلاتها في الصحراء أجدر بروية الإنجيلاء . والله أعلم

١٣ - باب لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته

رواه أبو بكره والغيرة وأبو موسى وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم

١٠٥٧ - **حديث** مسدد قال حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس عن أبي مسعود قال : قال رسول الله ﷺ والشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتموها فصلوا .

١٠٥٨ - **حديث** عبد الله بن محمد قال حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري وهشام بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عِدِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرَّكْعَةَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ وَهِيَ دُونَ قِرَاءَتِهِ الْأُولَى ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرَّكْعَةَ دُونَ رَكَوعِهِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ قَامَ فَصَنَعَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُرِيهِمَا عِبَادَهُ ، فَادْرَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْتَرَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ »

قوله (باب لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته) تقدم الكلام على ذلك مبسوطا في الباب اول . **قوله** (رواه أبو بكره والمغيرة) تقدم حديثهما فيه . **قوله** (وأبو موسى) سيأتي حديثه في الباب الذي يليه . **قوله** (وابن عباس) تقدم حديثه قبل ثلاثة أبواب . **قوله** (وابن عمر) تقدم حديثه في الباب الأول ، وقد ذكر المصنف في الباب أيضا حديث ابن مسعود وفيه ذلك ، وقد تقدم في الباب الأول أيضا من وجه آخر ، وكذا حديث عائشه ، وفي الباب ما لم يذكره عن جابر عند مسلم وعن عبد الله بن عمرو والنعمان بن بشير وقبيصة وأبي هريرة كلها عند النسائي وغيره ، وعن ابن مسعود وسمرة بن جندب ومحمد بن لبيد كلها عند أحمد وغيره ، وعن عقبه بن عامر وبلال عند الطبراني وغيره ، فهذه عدة طرق أغلبها على شرط الصحة ، وهي تفيد القطع عند من اطلع عليها من أهل الحديث بأن النبي ﷺ قال ، فيجب تكذيب من زعم أن الكسوف علامة على موت أحد أو حياة أحد . **قوله** (معمر عن الزهري وهشام) ساقه على لفظ الزهري ، وقد تقدمت رواية هشام مفردة في الباب الثاني ، وتقدم الكلام عليه هناك . وبين عبد الرزاق عن معمر أن في رواية هشام من الزيادة « فتصدقوا » وقد تقدم ذلك أيضا

١٤ - باب الذكر في الكسوف ، رواه ابن عباس رضي الله عنهما

١٠٥٩ - **حديث** محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال « كَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسَا يَخْشَى أَنْ تَكُونَ الْمَاعَةِ ، فَأَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرَكَوعٍ وَمَسْجُودٍ رَابِعَةً فَقَطَّ يَفْعَلُهُ وَقَالَ : هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي يُرْسِلُ اللَّهُ لَا تَكُونُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، وَلَكِنْ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهَا عِبَادَهُ ، فَادْرَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَافْتَرَعُوا إِلَى ذِكْرِهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ »

قوله (باب الذكر في الكسوف رواه ابن عباس) أي عن النبي ﷺ ، وقد تقدم حديثه بلفظ « فادركوا الله » **قوله** (قام النبي ﷺ فرسا) بكسر الراء صفة مشبهة ويحوز الفتح على أنه مصدر بمعنى الصفة . **قوله** (يخشى أن

تكون الساعة) بالضم على أن كان تامة أى يخشى أن تحضر الساعة ، أو ناقصة والساعة اسمها والخبر محذوف ، أو العكس . قيل وفيه جواز الإخبار بما يوجهه الظن من شاهد الحال ، لأن سبب الفزع يخفى عن المشاهد لصورة الفزع فيحتمل أن يكون الفزع لغير ما ذكر ، فعلى هذا فيشكل هذا الحديث من حيث أن الساعة مقدمات كثيرة لم تكن وقعت كفتح البلاد واستخلاف الخلفاء وخروج الخوارج . ثم الأشراف كطلوع الشمس من مغربها والذباب والسهل والدخان وغير ذلك . ويحاجب عن هذا باحتمال أن تكون قصة الكسوف وقعت قبل إعلام النبي ﷺ بهذه العلامات ، أو لعله خشي أن يكون ذلك بعض المقدمات ، أو أن الراوى ظن أن الحشية لذلك وكانت لغيره كمقربة تحدث كما كان يخشى عند هبوب الريح . هذا حاصل ما ذكره الثوروى تبعا لغيره ، وزاد بعضهم أن المراد بالساعة غير يوم القيامة ، أى الساعة التى جعلت علامة على أمر من الأمور ، كونه ﷺ ، أو غير ذلك ، وفى الأول نظر لأن قصة الكسوف متأخرة جدا ، فقد تقدم أن موت إبراهيم كان فى العاشرة كما اتفق عليه أهل الاخبار ، وقد أخبر النبي ﷺ بكثير من الأشراف والحوادث قبل ذلك . وأما الثالث فتحسين الظن بالصحابى يقتضى أنه لا يجوز بذلك إلا بتوقيف . وأما الرابع فلا يخفى بعده . وأقربها الثانى فلهه خشى أن يكون الكسوف مقدمة لبعض الأشراف كطلوع الشمس من مغربها ، ولا يستحيل أن يتخلل بين الكسوف والطلوع المذكور أشياء مما ذكر وتقع متتالية بعضها إثر بعض مع استحضار قوله تعالى (وما أسر الساعة إلا كالجبر أو هو أقرب) ، ثم ظهر لى أنه يحتمل أن يخرج على مسألة دخول النسخ فى الاخبار فإذا قيل يجوز ذلك زال الإشكال . وقيل لعله قدر وقوع الممكن لولا ما أعله الله تعالى بأنه لا يقع قبل الأشراف تعظيما منه لأمر الكسوف ليتبين لمن يقع له من أمته ذلك كيف يخشى ويفزع لا سيما إذا وقع لهم ذلك بعد حصول الأشراف أو أكثرها . وقيل لعل حالة استحضار إمكان القدرة غلبت على استحضار ما تقدم من الشروط لاحتمال أن تكون تلك الأشراف كانت مشروطة بشرط لم يتقدم ذكره فيقع المخوف بغير أشراف لفقد الشرط والله سبحانه وتعالى أعلم . قوله (هذه الآيات التى يرسل الله) ثم قال (ولكن يخوف الله بها عباده) موافق لقوله تعالى (وما نرسل بالآيات إلا تخويفا) وموافق لما تقدم تقريره فى الباب الاول ، واستدل بذلك على أن الأمر بالمبادرة إلى الذكر والدعاء والاستغفار وغير ذلك لا يختص بالكسوفين لأن الآيات أعم من ذلك ، وقد تقدم القول فى ذلك فى أواخر الاستسقاء . ولم يقص فى هذه الرواية ذكر الصلاة ، فلا حجة فيه لمن استحباها عند كل آية . قوله (إلى ذكر الله) فى رواية الكشميين « إلى ذكره ، والضمير يعود على الله فى قوله د يخوف الله بها عباده » ، وفيه التندب إلى الاستغفار عند الكسوف وغيره لأنه مما يدفع به البلاء .

١٥ - باب الدعاء فى الكسوف ، قوله أبو موسى وعائشة رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٠٦٠ - **عنه** أبو الوليد قال حدثنا زائدة قال حدثنا زياد بن علفة قال سمعت للنيرة بن شعبة يقول « انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم ، فقال الناس انكسفت لموت إبراهيم ، فقال رسول الله ﷺ : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتوهما فادعوا الله وصلوا حتى يجلبى »

قوله (باب الدعاء في الكسوف) في رواية كريمة وأبي الوقت في الحسوف. **قوله** (قوله أبو موسى وعائشة) يشير إلى حديث أبي موسى الذي قبله، وأما حديث عائشة فوقع الأمر فيه بالدعاء من طريق هشام عن أبيه وهو في الباب الثاني، وورد الأمر بالدعاء أيضا من حديث أبي بكرة وغيره، ومنهم من حل الذكر والدعاء على الصلاة لكونهما من أجزائها، والأول أولى لأنه جمع بينهما في حديث أبي بكرة حيث قال «فصلوا وادعوا»، ووقع في حديث ابن عباس عند سعيد بن منصور «فاذكروا الله وكبروه وسبحوه وملاوه»، وهو من هطف الخاص على العام، وقد تقدم السلام على حديث المغيرة في الباب الأول

١٦ - باب قول الإمام في خطبة الكسوف: أما بعد

١٠٦١ - وقال أبو أسامة حدثنا هشام قال أخبرني فاطمة بنت المنذر عن أسماء قالت «فانصرف رسول الله ﷺ وقد تجلت الشمس، فخطب فحمد الله بما هو أهله ثم قال: أما بعد»

قوله (باب قول الإمام في خطبة الكسوف: أما بعد) ذكر فيه حديث أسماء مختصرا معلقا فقال «وقال أبو أسامة»، وقد تقدم مطولا من هذا الوجه في كتاب الجمعة، ووقع فيه هنا في رواية أبي علي بن السكن وهم نبه عليه أبو علي الجبائي وذلك أنه أدخل - بين هشام وفاطمة بنت المنذر - عروة بن الزبير والصواب حذفه. قلت: لمه كان عنده «هشام بن عروة بن الزبير» فتصحفه «ابن» فصارت «عن» وذلك من النسخ، ولأما قائل السكن من الحفاظ الكبار. وفيه تأييد لمن استحجب أصالة الكسوف خطبة كما تقدم في باب

١٧ - باب الصلاة في كسوف القمر

١٠٦٢ - **حدثنا** محمود قال حدثنا سعيد بن عاصم عن شعبة عن يونس عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه قال «انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصرى ركعتين»

١٠٦٣ - **حدثنا** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا يونس عن الحسن عن أبي بكرة قال «خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فخرج يجره رداه حتى انتهى إلى المسجد، وثاب الناس إليه فصرى بهم ركعتين، فانجلت الشمس فقال: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، وإنهما لا يخفیان لموت أحد، وإذا كان ذلك فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم. وذلك أن ابنا النبي ﷺ مات يقال له إبراهيم، فقال الناس في ذلك»

قوله (باب الصلاة في كسوف القمر) أورد فيه حديث أبي بكرة من وجهين مختصرا ومطولا، واعترض عليه بأن المختصر ليس فيه ذكر القمر لا بالتحصيل ولا بالاحتمال، والجواب أنه أراد أن يبين أن المختصر بعض الحديث المطول، وأما المطول فيؤخذ المقصود من قوله «وإذا كان ذلك فصلوا» بعد قوله «إن الشمس والقمر» وقد وقع في بعض طرقه «ما هو أصرح من ذلك»، فمسند ابن حبان من طريق نوح بن قيس عن يونس بن عبيد في

هذا الحديث ، فإذا رأيتم شيئا من ذلك ، وعنده في حديث عبد الله بن عمرو ، فإذا انكسف أحدهما ، وقد تقدم حديث أبي مسعود بلفظ : كسوف أيهما انكسف ، وفي ذلك رد على من قال لا تقرب الجماعة في كسوف القمر ، وفرق بوجود المشقة في الليل غالبا دون النهار ووقع عند ابن حبان من وجه آخر أنه عليه السلام صلى في كسوف القمر ولفظه من طريق النضر بن شميل عن أشعث بأسناده في هذا الحديث ، صلى في كسوف الشمس والقمر ركعتين مثل صلاتكم ، وأخرجه الدارقطني أيضا ، وفي هذا رد على من أطلق كابن رشيد أنه عليه السلام لم يصل فيه ، ومنهم من أول قوله ، صلى ، أي أمر بالصلاة ، جما بين الروایتين ، وقال صاحب الهدى : لم ينقل أنه صلى في كسوف القمر في جماعة ، لكن حكى ابن حبان في السيرة له ، أن القمر خسف في السنة الخامسة فصلى النبي عليه السلام بأصحابه صلاة الكسوف وكانت أول صلاة كسوف في الاسلام ، وهذا إن ثبت اتفقت التأويل المذكور ، وقد جزم به مغلطاي في سيرته المختصرة وتبعه شيخنا في نظمها . (تنبيه) : حكى ابن التين أنه وقع في رواية الأصيل في حديث أبي بكره هذا انكسف القمر ، بدل الشمس ، وهذا تغيير لا معنى له ، وكأنه عسرت عليه مطابقة الحديث للترجمة فظن أن لفظه مغير فغيره هو إلى ما ظنه صوابا وليس كذلك

١٨ - باب الركعة الأولى في الكسوف أطول

١٠٦٤ - عنه محمد بن محمود قال حدثنا أبو أحمد قال حدثنا سفيان عن يحيى عن حمزة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي عليه السلام صلى بهم في كسوف الشمس أربع ركعات في سجدتين ، الأول الأول أطول .

قوله (باب الركعة الأولى في الكسوف أطول) كذا وقع هنا للحموى والكشميني ، ووقع بدله للمستمل (باب صب المرأة على رأسها الماء إذا أطال الإمام القيام في الركعة الأولى ، قال ابن رشيد وقع في هذا الموضع تخطيط من الرواة ، وحديث عائشة المذكور مطابق للترجمة الأولى قطعا ، وأما الثانية فخطأ أن تذكر في موضع آخر ، وكأن المصنف ترجم بها وأخل بياضا ليذكرها حديثا أو طريقا كما جرت عادته فلم يحصل غرضه فضم بعض الكتابة إلى بعض فنشأ هذا ، والأليق بها حديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب فهو نص فيه انتهى . ويؤيد ما ذكره ما وقع في رواية أبي علي بن شوبه عن القزويني فإنه ذكره باب صب المرأة ، أولا وقال في الحاشية : ليس فيه حديث ، ثم ذكر ، باب الركعة الأولى أطول ، وأورد فيه حديث عائشة ، وكذا صنع الاسماعيلي في مستخرجه : فعل هذا فالذي وقع من صنيع شيوخ أبي زر من اقتصار بعضهم على إحدى الترجمتين ليس بجيد ، أما من اقتصر على الأولى وهو المستمل فخطأ محض ، إذ لا تعلق لها بحديث عائشة ، وأما الآخران فن حينئذ هما حذف الترجمة أصلا ، وكأنهما استشكلاه حذفها ، ولهذا حذف من رواية كريمة أيضا عن الكشميني ، وكذا من رواية الأكثر . **قوله** (حدثنا أبو أحمد) هو الزبيرى ، وسفيان هو الثوري ، وهذا المتن طرف من الحديث الطويل الماضي في ، باب صلاة الكسوف في المسجد ، وكأنه مختصر منه بالمعنى فإنه قال فيه ، ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، وقال في هذا ، أربع ركعات في سجدتين الأولى أطول ، وقد رواه الاسماعيلي بلفظ ، الأولى فالأولى أطول ، وفيه دليل لن قال : ان القيام الأول من الركعة الثانية يكون دون القيام الثاني من الركعة الأولى ، وقد قال ابن بطال : إنه لا خلاف أن الركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها . وقال النووي : اغفوا على أن

القيام الثاني وركوعه فيما أقصر من القيام الأول وركوعه فيما ، واختلفوا في القيام الأول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني من الأولى وركوعه أو يكونان سواء ؟ قيل : وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله وهو دون القيام الأول ، هل المراد به الأول من الثانية أو يرجع الى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله . ورواية الإسماعيلي تعين هذا الثاني ، ويرجحها أيضا أنه لو كان المراد من قوله : القيام الأول ، أول قيام من الأولى فقط لكان القيام الثاني والثالث مسكوتا عن مقدارهما ، فالأول أكثر فأدعى . والله أعلم

١٩ - باب الجهر بالقراءة في الكسوف

١٠٦٥ - حدثنا محمد بن مهران قال حدثنا الوليد قال أخبرنا ابن زيبر سمع ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « جهر النبي ﷺ في صلاة الكسوف بقراءته ، فإذا فرغ من قراءته كبر فركع ، وإذا رفع من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد . ثم يداود القراءة في صلاة الكسوف أربع ركعات في ركعتين وأربع سجود »

١٠٦٦ - وقال الأوزاعي وغيره سمعت الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « ان الشمس خسفت على عهد رسول الله ﷺ ، فبست مناديا بالصلاة جامعة ، فتقدم فصل أربع ركعات في ركعتين وأربع سجود » . وأخبرني عبد الرحمن بن زيبر سمع ابن شهاب مثله . قال الزهري : فقلت ما صنع أخوك ذلك ، عبد الله بن الزبير ما صلى إلا ركعتين مثل الصبح إذ صلى بالبدنية . قال : أجل ، إنه أخطأ السنة . تابعه سفيان بن حسين وسليمان ابن كثير عن الزهري في الجهر

قوله (باب الجهر بالقراءة في الكسوف) أي سواء كان للشمس أو للقمر . قوله (أخبرنا ابن عمر) بفتح النون وكسر الميم ، اسمه عبد الرحمن ، وهو دمشقي وثقه دحيم والذهلي وابن البرقي وآخرون ، وضعفه ابن معين لأنه لم يرو عنه غير الوليد وليس له في الصحيحين غير هذا الحديث ، وقد تابعه عليه الأوزاعي وغيره . قوله (جهر النبي ﷺ في صلاة الكسوف بقراءته) استدل به على الجهر فيها بالنهار ، وحله جماعة ممن لم يرب ذلك على كسوف القمر ، وليس بجهد لأن الإسماعيلي روى هذا الحديث من وجه آخر عن الوليد بلفظ « كسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ » فذكر الحديث ، وكذا رواية الأوزاعي التي بعده صريحة في الشمس . قوله (وقال الأوزاعي وغيره سمعت الزهري الخ) وصله مسلم عن محمد بن مهران عن الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي وغيره فذكره ، وأعاد الإسناد إلى الوليد قال : أخبرنا عبد الرحمن بن عمر فذكره ، وزاد فيه مسلم طريق كثير بن عباس عن أخيه ولم يذكر قصة عبد الله بن الزبير ، واستدل بعضهم على ضعف رواية عبد الرحمن بن عمر في الجهر بأن الأوزاعي لم يذكر في روايته الجهر ، وهذا ضعيف لأن من ذكر حجة على من لم يذكر ، لا سيما والذي لم يذكره لم يتعرض لنفسه ، وقد ثبت الجهر في رواية الأوزاعي عند أبي داود والحاكم من طريق الوليد بن يزيد عنه ، وواقفه سليمان بن كثير وغيره كما ترى . قوله (قال أجل) أي نعم وزنا ومعنى ، وفي رواية الكشميني « من أجل ، يسكون الجيم ، وعلى الأول فقوله

« انه أخطأ ، بكر مزة إنه وعلى الثاني بفتحها . قوله (تابعه سليمان بن كثير وسفيان بن حسين عن الزهري في الجهر) يعني بإسناده المذكور ، ورواية سليمان وصلها أحمد بن عبد الصمد بن عبد الوارث عنه بلفظ « خسفت الشمس على عهد النبي ﷺ فأتى النبي ﷺ فكبر ثم كبر الناس ثم قرأ الجهر بالقرأة » الحديث ، وروياه في مسند أبي داود الطيالسي عن سليمان بن كثير بهذا الاسناد مختصرا « ان النبي ﷺ جهر بالقرأة في صلاة الكسوف ، وأما رواية سفيان بن حسين فوصلها الترمذي والطحاوي بلفظ « صلى صلاة الكسوف وجهر بالقرأة فيها » وقد تابعهم على ذكر الجهر عن الزهري عقيل عند الطحاوي وصح بن راشد عند الدارقطني ، وهذه طرق بعضها ببعض يفيد مجموعا الجزم بذلك فلامعني لتعليل من أهله بتضعيف سفيان بن حسين وغيره ، فلم يرد في ذلك إلا رواية الازاعي لكانت كافية ، وقد ورد الجهر فيها عن علي مرفوعا وموقوفا أخرجه ابن خزيمة وغيره . وقال به صاحب أبي حنيفة وأحمد واسحق وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم من محدثي الشافعية وابن العربي من المالكية ، وقال الطبري : يخير بين الجهر والاسرار ، وقال الأئمة الثلاثة : يسر في الشمس ويجهر في القمر ، واحتج الشافعي بقول ابن عباس « قرأ نحوا من سورة البقرة » ، لأنه لو جهر لم يحتج إلى تقدير ، وتعب باحتيال أن يكون بعيدا منه ، لكن ذكر الشافعي تليقا عن ابن عباس أنه صلى بحسب النبي ﷺ في الكسوف فلم يسمع منه حرقا ، ووصله البيهقي من ثلاثة طرق أسانيداهما واهية ، وعلى تقدير صحتها فثبت الجهر معه قدر زائد فالأخذ به أولى ، وإن ثبت التعدد فيكون فعل ذلك لبيان الجواز ، وهكذا الجواب عن حديث سمرة عند ابن خزيمة والترمذي « لم يسمع له صوتا » وأنه إن ثبت لا يدل على نفي الجهر ، قال ابن العربي : الجهر عندى أولى لأنها صلاة جامعة ينادى لها ويخطب فأشبهت العيد والاستسقاء . والله أعلم

(خاتمة) : اشتملت أبواب الكسوف على أربعين حديثا نصفها موصول ونصفها معلق ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنتان وثلاثون ، والخالص ثمانية . وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي بكر ، وحديث أسماء في العناقة ، ورواية عمرة بن عائشة الأولى أطول لكنه أخرج أصله . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين خمسة آثار فيها أثر عبد الله ابن الزبير ، وفيها أثر عروة في تحفظته ، وهما موصولان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٧ - كتاب سجود القرآن

١ - باب ما جاء في سُجُودِ الْقُرْآنِ وَسُنَنِهَا

١٠٦٧ - **حَرْشٌ** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا غُدَّزٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ الْأَسَدَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النِّجْمَ بِمَكَّةَ فَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ مِنْ مَعَهُ ، غَيْرَ شَيْخٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تَرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ : يَكْفِينِي هَذَا . فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ قُتِلَ كَافِرًا »

[المعني ١٠٦٧ - أطرافه في : ١٠٧٠ ، ٢٨٥٢ ، ٣٩٧٢ ، ٤٨٦٣]

قوله (أبواب سجود القرآن) كذا للمستطلي ، ولغيره ، باب ما جاء في سجود القرآن وسننها ، أي سنة سجود التلاوة ، وللأصلي « وسننه » . وسيأتي ذكر من قال بوجودها في آخر الأبواب . وسقطت البسمة لابي ذر . وقد أجمع العلماء على أنه يسجد وفي عشرة مواضع وهي متواليه إلا ثمانية الحجج ص ، وأضاف مالك ص فقط ، والشافعي في القديم ثمانية الحجج فقط ، وفي الجديد هي وما في الفصل وهو قول عطاء ، وعن أحمد مثله في ، وإية ، وفي أخرى مشهورة زيادة ص وهو قول الليث وأصحق وابن وهب وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج من الشافعية ، وعن أبي حنيفة مثله لكن في ثمانية الحجج وهو قول داود ، ووراء ذلك أقوال أخرى منها عن عطاء الخراساني الجميع إلا ثمانية الحجج والانقطاع ، وقيل باسقاطها وإسقاط ص أيضا ، وقيل الجميع مشروح ولكن الغزالي في الأعراف وسبحان وثلاث الفصل روى عن ابن مسعود ، وعن ابن عباس ألم تقذيل وحرم تقذيل والنجم وأقرأ ، وعن سعيد بن جبيرة مثله باسقاط أقرأ ، وعن عبيد بن عمير مثله لكن باسقاط النجم وإثبات الأعراف وسبحان ، وعن علي ما ورد الأمر فيه بالسجود عزيمه ، وقيل يشرع السجود عند كل لفظ وقع فيه الأمر بالسجود أو الحث عليه والنشاء على قاعله أو سبق مساق المدح وهذا يبلغ عددا كثيرا وقد أشار إليه أبو محمد بن الحشاش في قصيدته الالغازية . **قوله** (سمعت) (الأسود) هو ابن يزيد ، وعبد الله هو ابن مسعود . **قوله** (وسجد من معه غير شيخ) سماء في تفسير سورة النجم من طريق إسرائيل عن أبي إسحق : أمية بن خلف . ووقع في سيرة ابن إسحق أنه الوليد بن المغيرة ، وفيه نظر لأنه لم يقتل ، وفي تفسير سفيان : الوليد بن المغيرة أوعتبه بن ربيعة بالشك وفيه نظر لما أخرجه الطبراني من حديث عزيمة بن نوفل قال لما أظهر النبي ﷺ الإسلام أسلم أهل مكة حتى أنه كان ليقرأ السجدة فيسجدون فلا يقدر بعضهم أن يسجد من الرحام ، حتى قدم رؤساء قريش الوليد بن المغيرة وأبو جهل وغيرهما وكانوا بالعطائف فرجعوا وقالوا : تدعون دين آبائكم ، لكن في ثبوت هذا نظر ، لقول أبي سفيان في الحديث الطويل إنه لم يرتد أحد عن أسلم ، ويمكن أن يجمع بأن النبي مقيد بمن ارتد خطأ لا بسبب مراعاة خاطر رؤسائه . وروى الطبري من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبيرة أن الذي رفع التراب فسجد عليه هو سعيد بن العاص بن أمية أبو أحيحة وبنه النخاس ، وذكر أبو حيان شيخ شيوخنا في تفسيره أنه أبو لهب ولم يذكر مسنده ، وفي مصنف ابن أبي شيبة عن أبي هريرة « وسجدوا في النجم إلا رجلين من قريش أرادوا بذلك الشهرة ، وللنساء من حديث المطلب بن أبي وداعة قال « قرأ رسول الله ﷺ النجم ، فسجد وسجد

من معه ، فرقت رأسى وأبيت أن أسجد ، ولم يكن المطلب يومئذ أسلم . ومهما ثبت من ذلك فلعن ابن مسعود لم يره أو خص واحدًا بذنركه لاختصاصه بأخذ الكف من التراب دون غيره . وأفاد المصنف في رواية إسرائيل أن النجم أول سورة أنزلت فيها سجدة ، وهذا هو السر في بداية المصنف في هذه الأبواب بهذا الحديث ، واستشكل بأن (اقرأ باسم ربك) أول السور نزولا وفيها أيضا سجدة فهي سابقة على النجم ، واجيب بأن السابق من أقرأ أوائلها ، وأما بقيتها فنزل بعد ذلك . بدليل قصة أبي جهل في نهيه للنبي ﷺ عن الصلاة ، أو الأولية مقيدة بشئ محذوف ينته رويته زكريا بن أبي زائدة عن أبي اسحق عند ابن مردويه بافظه ، أن أول سورة استعلن بها رسول الله ﷺ والنجم ، وله من رواية عبد الكبير ^(١) بن دينار عن أبي اسحق ، أول سورة تلاها على المشركين ، فذكره ، فيجمع بين الروايات الثلاث بأن المراد أول سورة فيها سجدة تلاها جهرا على المشركين . وسيأتى بقية الكلام عليه في تفسير سورة النجم إن شاء الله تعالى

٢ - باب سجدة تنزيل السجدة

١٠٦٨ - **حديث** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر آمم تنزيل السجدة وهل أتى على الإنسان »

قوله (باب سجدة تنزيل السجدة) قال ابن بطال : اجمعوا على السجود فيها ، وإنما اختلفوا في السجود بها في الصلاة انتهى . وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى حديث أبي هريرة المذكور في الباب في كتاب الجمعة مستوفى

٣ - باب سجدة ص

١٠٦٩ - **حديث** سليمان بن حرب وأبو النعمان قالوا حدثنا محمد بن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « ص ليس من عزائم السجود ، وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيها »

[الحديث ١٠٦٩ - طرفه في ٣٤٢٢]

قوله (باب سجدة ص) أورد فيه حديث ابن عباس ص ليس من عزائم السجود ، يعني السجود في ص إلى آخره ، والمراد بالعزائم ما وردت العزيمة على فعله كصفة الأمر مثلا بناء على أن بعض المندوبات أكد من بعض عند من لا يقول بالجوب ، وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي بن أبي طالب بإسناد حسن : أن العزائم حم والنجم وأقرأ وألم تنزيل . وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الآخر ، وقيل : الأعراف وسبحان وحم وألم أخرجه ابن أبي شيبة . **قوله** (وقد رأيت رسول الله ﷺ يسجد فيها) وقع في تفسير ص عند المصنف من طريق مجاهد قال « سألت ابن عباس من أين سجدت في ص ، ولان خزينة من هذا الوجه من أين أخذت سجدة ص ، ثم انفقا فقال (ومن ذريته داود وسليمان) الى قوله (فبهذا ما اقتده) ففي هذا أنه استنبط مشروعية السجود فيها

من الآية ، وفي الأول أنه أخذه عن النبي ﷺ ، ولا تعارض بينهما لاحتمال أن يكون استفاده من الطريقين . وقد وقع في أحاديث الانبياء من طريق مجاهد في آخره ، فقال ابن عباس : نبيكم من أمر أن يقتدى بهم ، فاستنبط وجه سجود النبي ﷺ فيها من الآية ، وسلب ذلك كون السجدة التي في صر إنما وردت بلفظ الركوع فلولاً للتوقيف ما ظهر أن فيها سجدة . وفي النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس سر فوعاً ، سجدها داود توبة ، ونحن نسجدوها شكراً ، فاستدل الشافعي بقوله « شكراً » ، على أنه لا يسجد فيها في الصلاة لأن سجود الشاكر لا يشرع داخل الصلاة ولا في داود وابن خزيمة والحاكم من حديث أبي سعيد ، أن النبي ﷺ قرأ وهو على المنبر ص ، فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه . ثم قرأها في يوم آخر فنها الناس للسجود فقال : إنما هي توبة نبي ، ولكني رأيتم تهايم فقول وسجد وسجدوا معه ، فهذا السياق يشعر بأن السجود فيها لم يؤكد كما أكد في غيرها ، واستدل بعض الحنفية من مشروعية السجود عند قوله « وخر راكعاً وأثاب » بأن الركوع عندها ينوب عن السجود ، فإن شاء المصل ركع بها وإن شاء سجد ، ثم طرده في جميع سجديات التلاوة وبه قال ابن مسعود

٤ - باب سجدة النجم . قاله ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٠٧٠ - **حدثنا** حفص بن غمر قال حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عمار رضي الله عنه « أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم فسجد بها ، مما نرى أحسن القوم إلا سجد ، فأخذ رجل من القوم كفاً من حصى أو تراب فرفعه إلى وجهه وقال : يكفيني هذا . ففقد رأيته بعد قتل كافراً »

قوله (باب سجدة النجم) قاله ابن عباس عن النبي ﷺ ، يأتي موصولاً في الذي يليه . والكلام على حديث ابن مسعود يأتي في التفسير إن شاء الله تعالى . واستدل به على أن من وضع وجهه على كفه ونحوه لا يعد ساجداً حتى يضعها بالأرض ، وفيه نظر

٥ - باب سجود المسلمين مع المشركين ، والمشرک نجس ليس له وضوء

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسجد على وضوء

١٠٧١ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله

عنها « أن النبي ﷺ سجد بالنجم ، وسجد معه المسلمون والمشركون ، والجن والإنس »

ورواه ابن طهاني عن أيوب

[الحديث ١٠٧١ - طرقة في : ٤٨٦٢]

قوله (باب سجود المسلمين مع المشركين ، والمشرک نجس ليس له وضوء) قال ابن التين : روينا قوله « نجس » بفتح النون والجيم ويجوز كسرهما . وقال الفراء تسكن الجيم إذا ذكرت إتياعاً في قولهم رجس نجس . **قوله** (وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء) كذا للاكثر ، وفي رواية الأصملي بخذف « غير » ، والأول أولى ، فقد روى ابن أبي شيبه من طريق عبيد بن الحسن عن رجل زعم أنه كنفسه عن سعيد بن جبير قال « كان ابن عمر ينزل عن راحلته »

فيهريق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ ، وأما ما رواه البيهقي بإسناد صحيح عن الثب عن نافع عن ابن عمر قال : لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر ، فيجمع بينهما بأنه أراد بقوله طاهر الطهارة الكبرى ، أو الثاني على حالة الاختيار والأول على الضرورة . وقد اعترض ابن بطال على هذه الترجمة فقال : إن أراد البخاري الاحتجاج لابن عمر بسجود المشركين فلا حجة فيه لأن يسجد لم يكن على وجه العبادة ، وإنما كان لما ألقي الشيطان إلى آخر كلامه ، قال : وإن أراد الرد على ابن عمر بقوله ، والمشارك نجس ، فهو أشبه بالصواب . وأجلب ابن رشيد بأن مقصود البخاري تأكيد مشروعية السجود ، لأن المشرك قد أقر على السجود . وسمى الصحابي فعله يسجود مع عدم أهليته ، فالتأمل لذلك أخرى بأن يسجد على كل حالة . ويؤيده أن في حديث ابن مسعود أن الذي ما يسجد عوقب بأن قتل كافرا ففعل جميع من وفق للسجود يومئذ ختم له بالحسن فأسلم لبركة السجود . قال : ويحتمل أن يجمع بين الترجمة وأثر ابن عمر بأنه يبعد في العادة أن يكون جميع من حضر من المسلمين كانوا عند قراءة الآية على وضوء ، لأنهم لم يتأهبوا لذلك ، وإذا كان كذلك فمن بادر منهم إلى السجود خوف القوات بلا وضوء . وأقره النبي ﷺ على ذلك استدلت بذلك على جواز السجود بلا وضوء . وعند وجود المشقة بالوضوء ، ويؤيده أن لفظ المثنى ، ويسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس ، فسوى ابن عباس في نسبة السجود بين الجميع ، وفهم من لا يصح منه الوضوء فيلزم أن يصح السجود عن كان بوضوء . ومن لم يكن بوضوء . والله أعلم . والقصة التي أشار إليها سيحصل لنا للمسام بئى منها في تفسير سورة الحج إن شاء الله تعالى . (فائدة) : لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء إلا الشعبي أخرجه ابن أبي شيبة عنه بإسناد صحيح ، وأخرجه أيضا بإسناد حسن عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسلم (١) وهو على غير وضوء . إلى غير القابلة وهو يعنى يومى إيماء . قوله (يسجد بالتجم) زاد الطبراني في الأوسط من هذا الوجه . بمكة ، فأفاد اتحاد قصة ابن عباس وابن مسعود . قوله (والجن) كان ابن عباس استند في ذلك إلى إخبار النبي ﷺ إما مشافهة له وإما بواسطة ، لأنه لم يحضر القصة لصغره . وأيضاً فهو من الأمور التي لا يطلع الإنسان عليها إلا بتوقيف وتجويز أنه كشف له عن ذلك بعيد لأنه لم يحضرها قطعاً . قوله (ورواه إبراهيم بن طهمان عن أيوب) يأتي الكلام عليه في تفسير سورة النجم

٦ - بِاسْمِ مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَسْجُدْ

١٠٧٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ بَسَارٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ « أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّجْمِ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا »

[المحدث ١٠٧٢ - طريقه في ١٠٧٣]

١٠٧٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ عَنْ أَبِي إِيلَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ بَسَارٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ « قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّجْمِ ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا »

(١) كذا في الأبرية والمخطوطة ، ولعل الصواب ، ثم يسجد ، بلد ، ثم يسلم . والله أعلم

قوله (باب من قرأ السجدة ولم يسجد) يشير بذلك إلى الرد على من احتج بحديث الباب على أن المفصل لا يسجد فيه كالساكنية ، أو أن النجم بخصوصها لا يسجد فيها كأبي ثور ، لأن ترك السجود فيها في هذه الحالة لا يدل على تركه مطلقا ، لاحتمال أن يكون السبب في الترك إذ ذاك إما لكونه كان بلا وضوء أو لكون الوقت كان وقت كراهة أو لكون القارئ كان لم يسجد كما سيأتى تقريره بعد باب ، أو ترك حينئذ لبيان الجواز ، وهذا أرجح الاحتمالات وبه جزم الشافعى ، لأنه لو كان واجبا لأمره بالسجود ولو بعد ذلك . وأما ما رواه أبو داود وغيره من طريق مطر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس ؓ أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة ، فقد ضمه أهل العلم بالحديث لضعف في بعض رواه واختلاف في إسناده . وعلى تقدير ثبوته ، فرواية من أثبت ذلك أرجح إذ المثبت مقدم على الثانى ، فسيأتى في الباب الذى يليه ثبوت السجود في (إذا السماء انشقت) وروى البزار والدارقطنى من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة ؓ أن النبي ﷺ يسجد في سورة النجم ويسجدنا معه ، الحديث رجاله ثقات ، وروى ابن مردويه في التفسير باسناد حسن عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي سلة بن عبد الرحمن أنه رأى أبا هريرة يسجد في خاتمة النجم فسأله فقال : إنه رأى رسول الله ﷺ يسجد فيها وأبو هريرة إنما أسلم بالمدينة . وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن الأسود بن يزيد عن عمر أنه يسجد في (إذا السماء انشقت) ومن طريق نافع عن ابن عمر أنه يسجد فيها ، وفي هذا رد على من زعم أن عمل أهل المدينة استمر على ترك السجود في المفصل . ويحتمل أن يكون المننى المواظبة على ذلك لأن المفصل تكثر قراءته في الصلاة فترك السجود فيه كثيرا لثلاث تحتل الصلاة على من لم يفقه ، أشار إلى هذه العلة مالك في قوله بترك السجود في المفصل أصلا وقال ابن القصار : الأمر بالسجود في النجم ينصرف إلى الصلاة ، ورد بفعله ﷺ كما تقدم قبل . وزعم بعضهم أن عمل أهل المدينة استمر بعد النبي ﷺ على ترك السجود فيها ، وفيه نظر لما رواه الطبرى باسناد صحيح عن عبد الرحمن ابن أبى عن عمر أنه قرأ النجم في الصلاة فسجد فيها ثم قام فقرأ (إذا زلزلت) ، ومن طريق إسحق بن سويد عن نافع عن ابن عمر أنه يسجد في النجم . **قوله** (حدثنا يزيد بن خصيفة) بالخاء المعجمة والصاد المهملة مضمر ، وهو يزيد بن عبد الله بن خصيفة نسب إلى جده ، وشيخه ابن قسيط هو يزيد بن عبد الله بن قسيط المذكور في الإسناد الثانى ، ورجال الإسنادين معا مدينون غير شيخى البخارى . **قوله** (أنه سأل زيد بن ثابت فزعم) حذف المسئول عنه ، وظاهر السياق يوم أن المسئول عنه السجود في النجم وليس كذلك ، وقد بينه مسلم عن على بن حجر وغيره عن إسماعيل بن جعفر بهذا الإسناد قال د سألت زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام ، فقال : لا قراءة مع الإمام في شيء . وزعم أنه قرأ النجم ، الحديث لحذف المصنف الموقوف لأنه ليس من غرضه في هذا المكان ولأنه يخالف زيد بن ثابت في ترك القراءة خلف الإمام وفاقتين أوجها من كبار الصحابة تبعوا للحديث الصحيح الدال على ذلك كما تقدم في صفة الصلاة . **قوله** (فزعم) أراد أخبر ، والزعم يطلق على المحقق قليلا كذا وعلى المشكوك كثيرا ، وقد تكرر ذلك ، ومن شواهد قول الشاعر : على الله أرزاق العباد كما زعم . ويحتمل أن يكون زعم في هذا الشعر بمعنى ضمن ومنه الزعم غارم أى الضامن . واستنطقت بعضهم من حديث زيد بن ثابت أن القارئ إذا تلا على الشيخ لا يندب له سجود الثلاثة ما لم يسجد الشيخ أدبا مع الشيخ وفيه نظر . (فائدة) : اتفق ابن أبى ذئب ويزيد بن خصيفة على هذا الإسناد على ابن قسيط ، ونحوهما أبو صخر فرواه عن ابن قسيط عن خارجة بن زيد عن أبيه أخرجه أبو

داود والطبراني فان كان محفوظا حمل على ان لابن قسيط فيه شينين ، وزاد أبو صخر في روايته ، وصليت خلف عمر بن عبد العزيز وأبي بكر بن حزم فيلم بسجدا فيها ،

٧ - باب سجدة (إذا السماء انشقت)

١٠٧٤ - **حدثنا مسلم ومعاذ بن فضالة** قالا أخبرنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال « رأيت أبا هريرة رضي الله عنه قرأ (إذا السماء انشقت) فسجد بها ، فقلت : يا أبا هريرة ، ألم أراك تسجد ؟ قال : لو لم أر النبي ﷺ يسجد لم أسجد »

قوله (باب سجدة إذا السماء انشقت) أورد فيه حديث أبي هريرة في السجود فيها . وهشام هو ابن أبي عبد الله الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير . وقوله فسجد بها في رواية الكشميني فيها والباء للظرف . وقول أبي سلمة لم أرك تسجد قيل هو استقام انكار من أبي سلمة يشعر بأن العمل استمر على خلاف ذلك ولذلك أنكره أبو رافع كما سيأتي بعد ثلاثة أبواب ، وهذا فيه نظر ، وعلى النزول فيمكن أن يتمسك به من لا يرى السجود بها في الصلاة ، أما تركها مطلقا فلا . ويدل على بطلان المدعى أن أبا سلمة وأبا رافع لم ينازعا أبا هريرة بعد أن أعلمها بالسنة في هذه المسألة ولا احتجا عليه بالعمل على خلاف ذلك . قال ابن عبد البر : وأى عمل يدعى مع مخالفة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده ؟

٨ - باب من سجد لسجود القارىء

وقال ابن مسعود لقيم بن حذلم - وهو غلام - فقرأ عليه سجدة فقال : اسجد ، فأنت إمامنا فيها

١٠٧٥ - **حدثنا مسدد** قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد حتى ما نجد أحدا موضع جبهته »

[الحديث ١٠٧٥ - طرقه في : ١٠٧٦ ، ١٠٧٩]

قوله (باب من سجد لسجود القارىء) قال ابن بطال : أجمعوا على أن القارىء إذا سجد لزم المستمع أن يسجد كذا أطلق ، وسيأتي بعد باب قول من جعل ذلك سرورا بقصد الاستماع . وفي الترجمة إشارة إلى أن القارىء إذا لم يسجد لم يسجد السامع . ويتأيد بما سأذكره . **قوله** (وقال ابن مسعود لقيم بن حذلم) بفتح المهملة واللام بينهما معجمة ساكنة . **قوله** (إمامنا) زاد الحمزي ، فيها ، وهذا الآخر وصله سعيد بن منصور من رواية مقبرة عن إبراهيم قال : قال لقيم بن حذلم : قرأت القرآن على عبد الله وأنا غلام ، فزرت بسجدة فقال عبد الله : أنت إمامنا فيها . وقد روى مرفوعا أخرجه ابن أبي شيبة من رواية ابن بجلان عن زيد بن أسلم ، ان غلاما قرأ عند النبي ﷺ السجدة ، فانظر الغلام النبي ﷺ أن يسجد ، فلما لم يسجد قال : يا رسول الله أليس في هذه السجدة سجود ؟ قال : بلى ، ولكنك كنت إمامنا فيها ، ولو سجدت لسجدنا ، رجاله ثقات إلا أنه مرسل . وقد روى عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : بلغني ، فذكر نحوه . أخرجه البيهقي من رواية ابن وهب عن هشام بن سعد وحفص بن ميسرة معا عن زيد بن أسلم

به . وجوز الشافعي أن يكون القاريء المذكور هو زيد بن ثابت ، لأنه يحكى أنه قرأ عند النبي ﷺ فلم يسجد ، ولأن عطاء بن يسار روى الحديثين المذكورين انتهى . قوله (حدثنا يحيى) هو القطان ، وسيأتى الكلام على المتن فى الباب الأخير

٩ - باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة

١٠٧٦ - **حدثنا** بشر بن آدم قال حدثنا علي بن مسهر قال أخبرنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال « **كان** النبي ﷺ يقرأ السجدة ونحن عنده ، فيسجد ونسجد معه ، فزجرهم حتى ما يجد أحدنا لجنبته موضعاً يسجد عليه »

قوله (باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة) أى لضيق المكان وكثرة الساجدين . قوله (حدثنا بشر بن آدم) هو الضرير البغدادي ، بصري الأصل ، ليس له فى البخارى إلا هذا الموضع الواحد . وفى طبقته بشر بن آدم ابن يزيد بصري أيضاً وهو ابن بنت أضر السنان ، وفى كل منهما مقال . ورجع ابن عدى أن شيخ البخارى هنا هو ابن بنت أضر ، وعلى كل تقدير فلم يخرج له إلا فى المتابعات . وسيأتى من طريق أخرى بعد باب ويأتى الكلام عليه . ثم وافقه على هذه الرواية عن علي بن مسهر سويد بن سعيد أخرجه الإسماعيلي

١٠ - باب من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود

وقيل لعمران بن حصين : الرجل يسمع السجدة ولم يجلس لها . قال : أرأيت لو قعد لها . كأنه لا يوجب عليه وقال سلمان : ما لهذا غدونا . وقال عثمان رضى الله عنه : إنما السجدة على من استمعها وقال الزهرى : لا يسجد إلا أن يكون طاهراً ، فإذا سجدت وأنت فى حصر فاستقبل القبلة ، فإن كنت راكباً فلا عليك حيث كان وجهك . وكان السائب بن يزيد لا يسجد لسجود الناس

١٠٧٧ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن المديري التيمي - قال أبو بكر : وكان ربيعة من خيار الناس - عما حضر ربيعة من عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل ، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس ، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى إذا جاء السجدة قال : يا أيها الناس ، إنتم بالوجود ، فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا إثم عليه . ولم يسجد عمر رضى الله عنه . . وإذ نفع عن ابن عمر رضى الله عنهما « إن الله لم يفرض السجود إلا أن نشاء »

قوله (باب من رأى أن الله لم يوجب السجود) أى وحمل الأمر فى قوله أجدوا على التذنب أو على أن المراد

به سجود الصلاة أو في الصلاة المكتوبة على الوجوب وفي سجود التلاوة على الندب ، على قاعدة الشافعي ومن تابعه في حمل المشرك على معنيته . ومن الأدلة على أن سجود التلاوة ليس بواجب ما أشار اليه الطحاوي من أن الآيات التي في سجود التلاوة منها ما هو بصيغة الخبر ومنها ما هو بصيغة الأمر ، وقد وقع الخلاف في التي بصيغة الأمر هل فيها سجود أو لا ، وهي ثانية الحج وغاتمة النجم وقرأ ، فلو كان سجود التلاوة واجبا لكان ما ورد بصيغة الأمر أولى أن يتفق على السجود فيه مما ورد بصيغة الخبر . **قوله** (وقيل لعمران بن حصين) وصله ابن أبي شيبة بمعناه من طريق مطرف قال : سألت عمران بن حصين عن الرجل لا يدرى أسمع السجدة أو لا ؟ فقال : وسعها أو لا فذا ؟ وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن مطرف ، أن عمران مر بقاص فقرأ القاص السجدة فغضب عمران ولم يسجد معه ، إسنادها صحيح . **قوله** (وقال سليمان) هو الفارسي . **قوله** (ما لهذا غدونا) هو طرف من أثر وصله عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال : مر سليمان على قوم قعود ، فقرأوا السجدة فسجدوا ، فقيل له ، فقال : ليس لهذا غدونا ، وإسناده صحيح . **قوله** (وقال عثمان : إنما السجدة على من استمعها) وصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب ، أن عثمان مر بقاص فقرأ سجدة ليسجد معه عثمان ، فقال عثمان : إنما السجود على من استمع ، ثم مضى ولم يسجد ، ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب بلفظ : إنما السجدة على من سمعها ، مختصرا ، وروى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق قتادة عن سعيد ابن المسيب قال : قال عثمان : إنما السجدة على من جلس لها واستمع ، والطريقان صحيحان . **قوله** (وقال الزهري الخ) وصله عبد الله بن وهب عن يونس عنه بتمامه ، وقوله فيه : لا يسجد إلا أن يكون طاهرا ، قيل ليس بدال على عدم الوجوب ، لأن المدعي يقول : علق فعل السجود من القاري . والسامع على شرط وهو وجود الطهارة ، لغيث وجد الشرط لزم ؛ لكن موضع الترجمة من هذا الاثر قوله : فإن كنت راكبا فلا عليك حيث كان وجهك ، لأن هذا دليل النقل ، والواجب لا يؤدي على الدابة في الأمن . **قوله** (وكان السائب بن زيد لا يسجد لسجود القاص) بالصاد المهملة الثقيلة : الذي يقص على الناس الاخبار والمواعظ ، ولم أقف على هذا الاثر موصولا . ومناسبة هذه الآثار للترجمة ظاهرة ، لأن الذين يزعمون أن سجود التلاوة واجب لم يفرقوا بين قاري . ومستمع ، قال صاحب الهداية من الحنفية : السجدة في هذه المواضع - أي مواضع سجود التلاوة - سوى ثانية الحج واجبة على التالي والسامع ، سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد اه . وفرق بعض العلماء بين السامع والمستمع بما دلت عليه هذه الآثار ، وقال الشافعي في البويطي : لا أؤكد على السامع كما أؤكد على المستمع . وأقوى الأدلة على نفي الوجوب حديث عمر المذكور في هذا الباب ^(١) **قوله** (أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة) هو أخو محمد ، وعثمان بن عبد الرحمن التيمي وثقه أبو حاتم ، وليس له في البخاري غير هذا الحديث ، ولأبيه حجة ورواية ، وهو ابن عثمان ابن عبيد الله ابن أخي طلحة بن عبيد الله أحد العشرة . وربيعة بن عبد الله بن الهدير هو عم أبي بكر بن المنذر ابن عبد الله بن الهدير الرازي عنه ، والهير بلفظ التصغير ، ذكر ابن سعد أن ربيعة ولد على عهد رسول الله ﷺ ، وليس له أيضا في البخاري غير هذا الحديث الواحد . **قوله** (عما حضر ربيعة من عمر) متعلق بقوله : أخبرني ،

(١) أقوى منه وأوضح في الدلالة على عدم وجوب سجود التلاوة حديث ابن عباس المتقدم في قراءة زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم سورة النجم فلم يسجد فيها ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالسجود ، ولو كان واجبا لأمره به . والله أعلم

أى أخبرني داود بن عثمان عن ربيعة عن قصة حضوره مجلس عمر . ووقع عند الاسماعيلي من طريق حجاج عن ابن جريج « أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة أن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخبره عن ربيعة بن عبد الله أنه حضر عمر ، فذكره اه . وقوله عبد الرحمن بن عثمان ، مقلوب والصواب ما تقدم ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج . قوله (قرأ) أى أنه قرأ يوم الجمعة قوله (انا نمر بالسجود) في رواية الكشميني «انما» . قوله (ومن لم يسجد فلا اثم عليه) ظاهره في عدم الوجوب . قوله (ولم يسجد عمر) فيه توكيد لبيان جواز ترك السجود بغير ضرورة . قوله (وزاد نافع) هو مقول ابن جريج ، والخبر متصل بالاسناد الاول ، وقد بين ذلك عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج « أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة ، فذكره وقال في آخره « قال ابن جريج : وزادني نافع عن ابن عمر أنه قال : لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء ، وكذلك رواه الاسماعيلي والبيهقي وغيرهما من طريق حجاج ابن محمد عن ابن جريج فذكر الاسناد الاول ، قال وقال حجاج قال ابن جريج وزاد نافع فذكره ، وفي هذا رد على الحميدي في زعمه أن هذا معلق ، وكذا علم عليه المزى علامة التعليق ، وهو وهم ، وله شاهد من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عمر لكنه منقطع بين عروة وعمر . (نفيه) : قوله في رواية عبد الرزاق « أنه قال ، الضمير يعود على عمر . أشار إلى ذلك الترمذي في جامعه حيث نسب ذلك إلى عمر في هذه القصة بصيغة الجزم ، واستدل بقوله « لم يفرض ، على عدم وجوب سجود الثلاثة . وأجاب بعض الحنفية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب بأن نفي الفرض لا يستلزم نفي الوجوب . وتعقب بأنه اصطلاح لم يحدث ، وما كان الصحابة يفرقون بينهما ، ويبقى عن هذا قول عمر « ومن لم يسجد فلا اثم عليه ، كما سيأتي تقريره . واستدل بقوله « إلا أن نشاء ، على أن المرء مخير في السجود فيكون ليس بواجب . وأجاب من أوجب به المعنى إلا أن نشاء قراءتها فيجب ولا يخفى بعده ، ويرده تصريح عمر بقوله « ومن لم يسجد فلا اثم عليه ، فإن انتفاء الإثم عن ترك الفعل مختاراً يدل على عدم وجوبه ، واستدل به على أن من شرع في السجود وجب عليه إتمامه ، وأجيب بأنه استثناء منقطع ، والمعنى لكن ذلك موكول الى مشيئة المرء بدليل اطلاقه « ومن لم يسجد فلا اثم عليه ، وفي الحديث من الفوائد أن الخطيب أن يقرأ القرآن في الخطبة ، وأنه إذا مر بآية سجدة ينزل إلى الأرض ليسجد بها إذا لم يتمكن من السجود فوق المنبر ، وأن ذلك لا يقطع الخطبة . ووجه ذلك فعل عمر مع حضور الصحابة ولم ينكر عليه أحد منهم ، وعن مالك يمر في خطبته ولا يسجد ، وهذا الاثر وارد عليه

١١ - بِأَسْبَغَ مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ بِهَا

١٠٧٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي بَكْرٌ عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ « صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَةِ ، فَقَرَأَ ﴿ إِذَا الدَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ فَسَجَدَ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : سَجَدْتُ بِهَا خَافَ أَبِي الْقَاسِمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَلَا أَزَالُ أُسْجِدُ فِيهَا حَتَّى أَقَاهُ »

قوله (باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها) أشار بهذه الترجمة الى من كره قراءة السجدة في الصلاة المفروضة ، وهو منقول عن مالك ، وعنه كراهته في السرية دون الجهرية وهو قول بعض الحنفية أيضاً وغيرهم ،

وحدث أبو هريرة المحتج به في الباب تقدم السلام عليه في باب الجهر في العشاء ، وبيننا فيه أن في رواية أبي الأشعث عن معمر التصريح بأن سجود النبي ﷺ فيها كان داخل الصلاة ، وكذا في رواية يزيد بن هارون عن سليمان التيمي في صحيح أبي عروة وغيره ، وفيه حجة على من كره ذلك . وقد تقدم النقل عن زعم أنه لا سجود في (إذا السماء انشقت) ولا غيرها من المفصل ، وأن العمل استمر عليه بدليل انكار أبي رافع ، وكذا أنكره أبو سلمة ، وبيننا أن النقل عن علماء المدينة بخلاف ذلك كعمر وابن عمر وغيرهما من الصحابة والتابعين . قوله (حدثني بكر) هو ابن عبد الله المزني

١٢ - بَابٌ مَنْ لَمْ يَجِدْ مَوْضِعًا لِلسُّجُودِ مِنَ الزُّحَامِ

١٠٧٩ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ عُبيدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ السُّورَةَ الَّتِي فِيهَا السُّجُودُ ، فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدًا مَكَانًا لِمَوْضِعِ جَبْهَتِهِ »

قوله (باب من لم يجد موضعاً للسجود مع الإمام من الزحام) أى ماذا يفعل . قال ابن بطال : لم أجد هذه المسألة إلا في سجود الفريضة ، واختلف السلف ، فقال عمر يسجد على ظهر أخيه وبه قال الكوفيون وأحمد وإسحق ، وقال عطاء والزهرى : يؤخر حتى يرفعوا وبه قال مالك والجمهور ، وإذا كان هذا في سجود الفريضة فيجوز مثله في سجود التلاوة ، وظاهر صنيع البخارى أنه يذهب إلى أنه يسجد بقدر استطاعته ولو على ظهر أخيه . قوله (كان النبي ﷺ يقرأ السورة التي فيها السجدة) زاد على بن مسهر في روايته عن عبيد الله « ونحن عنده ، وقد مضى قبل بباب . قوله (فيسجد فنسجد) زاد الكشميهني « معه » . قوله (لموضع جبهته) يعنى من الزحام ، زاد مسلم في روايته له « في غير وقت صلاة ، ولم يذكر ابن عمر ما كانوا يصنعون حينئذ ، ولذلك وقع الاختلاف كما مضى ، ووقع في الطبراني من طريق مصعب بن ثابت عن نافع في هذا الحديث أن ذلك كان بمكة لما قرأ النبي ﷺ النجم ، وزاد فيه « حتى سجد الرجل على ظهر الرجل ، وهو يؤيد ما فهمناه عن المصنف . والذي يظهر أن هذا الكلام وقع من ابن عمر على سبيل المبالغة في أنه لم يبق أحد إلا يسجد ، وسياق حديث الباب مشعر بأن ذلك وقع سراراً ، فيحتمل أن تكون رواية الطبراني بينت مبدأ ذلك ، ويؤيده ما رواه الطبراني أيضاً من رواية المسور بن مخرمة عن أبيه قال « أظهر أهل مكة الاسلام - يعنى في أول الامر - حتى إن كان النبي ﷺ يقرأ السجدة فيسجد وما يستطيع بعضهم أن يسجد من الزحام ، حتى قدم رؤساء أهل مكة وكانوا بالطائف فرجعهم عن الاسلام ، واستدل به البخارى على السجود لسجود القارى كما مضى وعلى الازدحام على ذلك

(خاتمة) : اشتملت أبواب السجود على خمسة عشر حديثاً ، اثنان منها معلقان ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة أحاديث ، والخالص ستة وافقه مسلم على تحريجها سوى حديثي ابن عباس في ص وفي النجم ، وحديث عمر في التخيير في السجود . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم سبعة آثار . والله أعلم بالصواب

١٨ - كتاب تقصير الصلاة

فَسِّرَ اللَّهُ إِلَهُكُمْ

قوله (أبواب التقصير) ثبتت هذه الترجمة للمستعمل. وفي رواية أبي الوقت «أبواب تقصير الصلاة»، وثبتت بالبسملة في رواية كريمة والاصلي

١ - باب ما جاء في التقصير، ولم يُقِمُّ حتى يُقَصِّرَ

١٠٨٠ - **عنه** موسى بن إسماعيل قال حدثنا أبو عوانة عن عاصم وحُصَيْن عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «أقام النبي ﷺ تسعة عشر يقصر، فنحن إذا سافرنا تسعة عشر قصرنا، وإن زدنا أنتمنا»

[الحديث ١٠٨٠ - طرقة في: ٤٢٩٨، ٤٢٩٩]

١٠٨١ - **عنه** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا يحيى بن أبي إسحاق قال سمعت أنسًا يقول «خرجنا مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة، فكان يُصَلِّي رَكَتَيْنِ رَكَتَيْنِ، حتى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ. قلت: أقمتم بمكة شيئاً؟ قال: أقفنا بها عشرة»

[الحديث ١٠٨١ - طرقة في: ٤٢٩٧]

قوله (باب ما جاء في التقصير) تقول: قصرت الصلاة بفتحين مخففاً قصراً، وقصرتها بالتشديد تقصيراً، وأقصرتها بإضماراً، والاول أشهر في الاستعمال. والمراد به تخفيف الرابعية الى ركعتين. ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أن لا تقصير في صلاة الصبح ولا في صلاة المغرب، وقال النووي: ذهب الجمهور الى أنه يجوز القصر في كل سفر مباح. وذهب بعض السلف الى أنه يشترط في القصر الخوف في السفر، وبعضهم كونه سفر حج أو عمرة أو جهاد، وبعضهم كونه سفر طاعة، وعن أبي حنيفة والثوري في كل سفر سواء كان طاعة أو معصية. **قوله** (وكم يقم حتى يقصر) في هذه الترجمة إشكال لأن الإقامة ليست سبباً للقصر، ولا القصر غاية الإقامة، قاله الكرماني وأجاب بأن عدد الأيام المذكورة سبب لمعركة جواز القصر فيها ومنع الزيادة عليها، وأجاب غيره بأن المعنى وكم أقامت المفياة بالقصر؟ وحاصله كم يقم مقصر؟ وقيل المراد كم يقصر حتى يقم؟ أي حتى تسمى مقياً فالتعب باللفظ، أو حتى هنا بمعنى حين أي كم يقم حين يقصر؟ وقيل فاعل يقم هو المسافر، والمراد أقامته في بلد ما غايته التي إذا حصلت بقصر. **قوله** (عن عاصم) هو ابن سليمان، وحصين بالضم هو ابن عبد الرحمن. **قوله** (تسعة عشر) أي يوماً بليته، زاد في المأزى من وجه آخر عن عاصم وحده «بمكة»، وكذا رواه ابن المنذر من طريق عبد الرحمن بن الاسهباني عن عكرمة، وأخرجه أبو داود من هذا الوجه باللفظ «سبعة عشر» بتقديم الدين، وكذا أخرجه من طريق حفص بن غياث عن عاصم قال وقال عباد بن منصور عن عكرمة «تسع عشرة»، كذا ذكرها مخلقة، وقد وصلها البيهقي. ولأبي داود أيضاً من حديث عمران بن حصين «غزوت مع رسول الله ﷺ عام الفتح

فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلى إلا ركعتين ، وله من طريق ابن إسحق عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس ، وأقام رسول الله ﷺ بمكة عام الفتح خمسة عشر بقصر الصلاة ، وجمع البيهقي بين هذا الاختلاف بأن قال تسع عشرة عد بومى الدخول والخروج ، ومن قال سبع عشرة حذفها ، ومن قال ثمانى عشرة عد أحدهما . وأما رواية خمسة عشر ، فضعفها النووي في الخلاصة ، وليس بجيد لأن رواياتهم ثقات ، ولم ينفرد بها ابن إسحق فقد أخرجهما النسائي من رواية عمارك بن مالك عن عبيد الله كذلك ، وإذا ثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوى ظن أن الأصل رواية سبعة عشر فحذف منها بومى الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشر ، واقتضى ذلك أن رواية تسعة عشر أرجح الروايات ، وهذا أخذ إسحق بن راهويه ، ورجحها أيضا أنها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة ، وأخذ الثوري وأهل الكوفة برواية خمسة عشر لكونها أقل ما ورد ، فيحمل ما زاد على أنه وقع اتفاقا . وأخذ الشافعى بحديث عمران بن حصين لكن محله عنده فيمن لم يزمع الإقامة ، فإنه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الإتمام ، فإن أزمع الإقامة في أول الحال على أربعة أيام أتم ، على خلاف بين أصحابه في دخول بومى الدخول والخروج فيها أولا ، وحيثه حديث أنس الذى يليه . قوله (فتحن إذا سافرنا تسعة عشر قصرنا ، وإن زدنا أتمنا) ظاهره أن السفر إذا زاد على تسعة عشر لم الإتمام وليس ذلك المراد ، وقد صرح أبو يعلى عن شيبان عن أبي عوانة في هذا الحديث بالمراد ولفظه ، إذا سافرنا فأقنا في موضع تسعة عشر ، ويؤيده صدر الحديث وهو قوله « أقام » وللمزمذى من وجه آخر عن عاصم « فإذا أقنا أكثر من ذلك صلينا أربعة » . قوله في حديث أنس « خرجنا من المدينة » في رواية شعبة عن يحيى بن أبي إسحق عند مسلم « إلى الحج » . قوله (فكان يصل ركعتين ركعتين) في رواية البيهقي من طريق علي بن عاصم عن يحيى بن أبي إسحق عن أنس « إلا في المغرب » . قوله (أقنا بها عشرا) لا يعارض ذلك حديث ابن عباس المذكور ، لأن حديث ابن عباس كان في فتح مكة وحديث أنس في حجة الوداع ، وسيأتى بعد باب من حديث ابن عباس « قدم النبي ﷺ وأصحابه لصبح رابعة ، الحديث ، ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون مدة الإقامة بمكة وضواحيها عشرة أيام بليلاتها كما قال أنس ، وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام سواء . لأنه خرج منها في اليوم الثامن فصلى الظهر بمكة ، ومن ثم قال الشافعى : إن المسافر إذا أقام ليلة قصر أربعة أيام ، وقال أحمد : إحدى وعشرين صلاة . وأما قول ابن رشيد : أراد البخارى أن يبين أن حديث أنس داخل في حديث ابن عباس لأن إقامة عشر داخل في إقامة تسع عشرة - فأشار بذلك إلى أن الأخذ بالزيادة متعين - ففيه نظر لأن ذلك إنما يحكى على اتحاد القصتين ، والحق أنهما مختلفان ، فالدة التي في حديث ابن عباس يسوغ الاستدلال بها على من لم ينو الإقامة بل كان مترددا متى تبيها له فراغ حاجته يرحل ، والمدة التي في حديث أنس يستدل بها على من نوى الإقامة لأنه ﷺ في أيام الحج كان جازما بالإقامة تلك المدة ، ووجه الدلالة من حديث ابن عباس لما كان الأصل في المقيم الإتمام فلما لم يحكى عنه ﷺ أنه أقام في حال السفر أكثر من تلك المدة جعلها غاية للقصر ، وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال كثيرة كما سيأتى ، وفيه أن الإقامة في أثناء السفر تسمى إقامة ، وإطلاق اسم البلد على ما جاورها وقرب منها لأن من وعرفه ليسا من مكة ، أما عرفة فلأنها خارج الحرم فليست من مكة قطعا ، وأما متى فقها احتمال ، والظاهر أنها ليست من مكة إلا إن قلنا إن اسم مكة يشمل جميع الحرم ، قال أحمد بن حنبل : ليس لحديث أنس وجه إلا أنه حسب أيام إقامته ﷺ في حجة منذ دخل مكة إلى أن

خرج منها لا وجه له إلا هذا . وقال المحب الطبري : أطلق على ذلك إقامة بمكة لأن هذه المواضع مواضع النسك وهي في حكم التابع لمكة لأنها المقصود بالأصالة لا يتجه سوى ذلك كما قال الإمام أحمد والله أعلم . وزعم الطحاوي أن الشافعي لم يسبق إلى أن المسافر يصير بنية إقامته أربعة أيام مقبلاً ، وقد قال أحمد نحو ما قال الشافعي ، وهي رواية عن مالك

٢ - باب الصلاة بمكة

١٠٨٢ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ** قَالَ **حَدَّثَنَا يَحْيَى** عَنْ **عُبَيْدِ اللَّهِ** قَالَ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ **عُبَيْدِ اللَّهِ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « **صَلَّيْتُ** مَعَ **النَّبِيِّ ﷺ** بِنِيَّ رَكْعَتَيْنِ وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ ، ثُمَّ أَتَمَّهَا » [الحديث ١٠٨٢ - طرقة في : ١٦٥٥]

١٠٨٣ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ** قَالَ **حَدَّثَنَا شُعْبَةُ** أَبْنَانًا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ **سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ** قَالَ « **صَلَّى** بِنَا **النَّبِيِّ ﷺ** آمَنَ مَا كَانَ بِنِيَّ رَكْعَتَيْنِ » [الحديث ١٠٨٣ - طرقة في : ١٦٥٦]

١٠٨٤ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** قَالَ **حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ** عَنِ **الْأَعْمَشِ** قَالَ **حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ** قَالَ **سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ** ابْنَ **يَزِيدٍ** يَقُولُ « **صَلَّى** بِنَا **عُمَانُ بْنُ عُثْمَانَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ ، فَقِيلَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ **مَسْعُودٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَاسْتَرْجَعَ ثُمَّ قَالَ : **صَلَّيْتُ** مَعَ **رَسُولِ اللَّهِ ﷺ** بِنِيَّ رَكْعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ **عُمَرَ** بْنِ **الْخَطَّابِ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ ، فَلَيْتَ خَطَّيْ مِنْ أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ رَكْعَتَانِ مُتَقَبِّلَتَانِ »

[الحديث ١٠٨٤ - طرقة في : ١٦٥٧]

قوله (باب الصلاة بمكة) أي في أيام الرمي ، ولم يذكر المصنف حكم المسألة لقوة الخلاف فيها ، وخص مني بالذكر لأنها المحل الذي وقع فيها ذلك قديماً . واختلف السلف في المقيم بمكة هل يقصر أو يتم ، بناء على أن القصر بها للسفر أو للنسك ؟ واختار الثاني مالك ، وتعقبه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل مكة يمشون ولا قائل بذلك . وقال بعض المالكية : لو لم يجوز لأهل مكة القصر بمكة لقال لهم النبي ﷺ أتموا ، وليس بين مكة ومكة مسافة القصر ، فدل على أنهم قصرُوا للنسك . وأجيب بأن الترمذي روى من حديث عمران بن حصين أنه قال كان يصلي بمكة رَكْعَتَيْنِ ويقول : يا أهل مكة أتموا فانا قوم سفر ، وكأنه ترك إعلامهم بذلك بمكة استغناء بما تقدم بمكة . قلت : وهذا ضعيف ، لأن الحديث من رواية علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ، ولو صح فالقصة كانت في الفتح ، وقصة مني في حجة الوداع ، وكان لا بد من بيان ذلك لبعده العهد . ولا يخفى أن أصل البحث مبني على تسليم أن المسافة التي بين مكة ومكة لا يقصر فيها ، وهو من محال الخلاف كما سيأتي بعد باب . **قوله** (بمكة) (بمكة) زاد مسلم في رواية سالم عن أبيه « بمكة وغيره » . **قوله** (ثم أتمها) في رواية أبي أسامة عن عبيد الله عند مسلم « ثم إن عثمان

صلى أربعة فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعة وإذا صلى وحده صلى ركعتين ، وسيأتي ذكر السبب في إتمام عثمان بن عفان في « باب يقصر إذا خرج من موضعه » . **قوله** (أنبأنا أبو إسحق) كذا هو بلفظ الإنشاء ، وهو في عرف المتقدمين بمعنى الإخبار والتحديث وهذا منه . **قوله** (سمعت حارثة بن وهب) زاد البرقاني في مستخرجه « رجلا من خزاعة » أخرجه من طريق أبي الوليد شيخ البخاري فيه . **قوله** (آمن) أقصّل تفضيل من الأمن . **قوله** (ما كان) في رواية الكشميهني والحوي كانت ، أي حالة كونها آمن أوقاته . وفي رواية مسلم « والناس أكثر ما كانوا » وله شاهد من حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه النسائي بلفظ « خرج من المدينة إلى مكة لا يخاف إلا الله » ، يصلى ركعتين ، قال الطبري : ما مصدرية ، ومنه الجمع ، لأن ما أضيف إليه أقصّل يكون جمعا ، والمعنى صلى بنا والحال أنا أكثر أوقاتنا في سائر الأوقات أمنا . وسيأتي في « باب الصلاة بمنى » من كتاب الحج عن آدم عن شعبة بلفظ « عن أبي إسحق » وقال في روايته « ونحن أكثر ما كنا قط وآمنه » وكلمة قط متعلقة بمحذوف تقديره « ونحن ما كنا أكثر منا في ذلك الوقت » ولا أكثر أمنا . وهذا يستدرك به على ابن مالك حيث قال : استعمال قط غير مسبوقة بالنفي مما يخفى على كثير من النحويين ، وقد جاء في هذا الحديث بدون النفي . وقال السكرماني : قوله « وآمنه » بالرفع ويجوز النصب بأن يكون فعلا ماضيا وفاعله الله وخبر المفعول النبي ﷺ ، والتقدير وآمن الله نبيه حيثئذ . ولا يخفى بعد هذا الإعراب . وفيه رد على من زعم أن القصر يختص بالخوف ، والذي قال ذلك تمسك بقوله تعالى ﴿ وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ﴾ ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم ، فقيل لأن شرط مفهوم المخالفة أن لا يكون خروج مخرج الغالب ، وقيل هو من الأشياء التي شرع الحكم فيها بسبب ثم زال السبب وبقي الحكم كالأصل ، وقيل المراد بالقصر في الآية قصر الصلاة في الخوف إلى ركعة ، وفيه نظر لما رواه مسلم من طريق يعلى بن أمية وله حجة أنه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر فقال إنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال « صدقة تصدق الله بها عليكم ، فهذا ظاهر في أن الصحابة فهموا من ذلك قصر الصلاة في السفر مطلقا لا قصرها في الخوف خاصة . وفي جواب عمر إشارة إلى القول الثاني . وروى السراج من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن أبي حنيفة وهو الخذاء لا يعرف اسمه قال : سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر فقال : ركعتان ، قلت إن الله عز وجل قال ﴿ إن خفتم ﴾ ونحن آمنون ، فقال : سنة النبي ﷺ . وهذا يرجع القول الثاني أيضا . **قوله** (حدثنا إبراهيم) هو النخعي لا التيمي . **قوله** (صلى بنا عثمان بن عفان أربع ركعات) كان ذلك بعد رجوعه من أعمال الحج في حال إقامة بني الرمي كاسياني ذلك في رواية عباد بن عبد الله بن الزبير في قصة معاوية بعد باين . **قوله** (فقيل ذلك) في رواية أبي ذر والأصيل « فقيل في ذلك » . **قوله** (فاسترجع) أي قال : أنا لله وأنا إليه راجعون . **قوله** (ومع عمر ركعتين) زاد الثوري عن الأعمش ثم تفرقت بكم الطرق ، أخرجه المصنف في الحج من طريقه . **قوله** (فليت حظي من أربع ركعات ركعتان) لم يقل الأصل ركعات ، ومن البدلية مثل قوله تعالى ﴿ أرضيتُم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾ وهذا يدل على أنه كان يرى الإتمام جائزا وإلا لما كان له حظ من الأربع ولا من غيرها فإنها كانت تكون فائدة كلها ، وإنما استرجع ابن مسعود لما وقع عنده من مخالفة الأولى . ويؤيده ما روى أبو داود « أن ابن مسعود صلى أربعة ، فقيل له : عبت على عثمان ثم صليت أربعة » ، فقال : الخلاف شر . وفي رواية البيهقي « إن لا كره للخلاف » ، ولأحمد من حديث

أبي ذر مثل الأول ، وهذا يدل على أنه لم يكن يعتقد أن القصر واجب كما قال الحنفية ووافقهم القاضي إسماعيل من المالكية وهي رواية عن مالك وعن أحد ، قال ابن قدامة : المشهور عن أحد أنه على الاختيار والقصر عنده أفضل ، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين ، واحتج الشافعي على عدم الوجوب بأن المسافر إذا دخل في صلاة المقيم صلى أربعاً بانفاقيهم ، ولو كان فرضه القصر لم يأتهم مسافر بمقيم . وقال الطحاوي : لما كان الفرض لا بد لمن هو عليه أن يأتي به ولا يتخير في الإتيان ببعضه وكان التخيير غتصا بالطوع دل على أن المصل لا يتخير في الافتتين والأربع . وتعقبه ابن بطل بأننا وجدنا واجبا يتخير بين الإتيان بجميعه أو ببعضه وهو الإقامة بمجيء ١٠٨٤ . ونقل الداودي عن ابن مسعود أنه كان يرى القصر فرضاً ، وفيه نظر لما ذكرته ، ولو كان كذلك لما تمعد ترك الفرض حيث صلى أربعاً وقال إن الخلاف شر ، ويظهر أثر الخلاف فيما إذا قام إلى الثالثة عمداً فصلاته عند الجمهور صحيحة ، وعند الحنفية فاسدة ما لم يكن مجلس للشهد ، وسيأتي ذكر السبب في إتمام عثمان بعد ما بين إن شاء الله تعالى

٣ - باب كم أقام النبي ﷺ في حجته ؟

١٠٨٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا أيوب عن أبي العالية البراء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قَدِمَ النبي ﷺ وأصحابه لَصُبْحِ رَابِعَةٍ يُلَبُّونَ بِالْحُجِّ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهَا حِمْرَةً ، إِلَّا مَنْ مَعَهُ الْمَذْيُ » . تابعه عطاء عن جابر

[الحديث ١٠٨٥ - أطرافه في : ١٥٦٤ ، ٢٥٠٠ ، ٢٨٣٢]

قوله (باب كم أقام النبي ﷺ في حجته) أي من يوم قدومه إلى أن خرج منها ، وقد تقدم بيان ذلك في الكلام على حديث أنس في الباب الذي قبله . والمقصود بهذه الترجمة بيان ما تقدم من أن المحقق فيه نية الإقامة هي مدة المقام بمكة قبل الخروج إلى منى ثم إلى عرفة وهي أربعة أيام ملفقة لانه قدم في الرابع وخرج في الثامن فصل بها إحدى وعشرين صلاة من أول ظهر الرابع إلى آخر ظهر الثامن (١) ، وقيل أراد مدة إقامته إلى أن توجه إلى المدينة وهي عشرة كما في حديث أنس ، وإن كان لم يصرح في حديث ابن عباس بغايتها فإنها تعرف من الواقع ، فإن بين دخوله وخروجه يوم النفر الثاني من منى إلى الأبطح عشرة أيام سواء . قوله (عن أبي العالية البراء) هو بتشديد الراء كان يرى النبل ، واسمه زياد وقيل غير ذلك ، وهو غير أبي العالية الرياحي ، وقد اشتركا في الرواية عن ابن عباس ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث وعلى متابعة عطاء عن جابر في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

٤ - باب في كم يقصر الصلاة ؟ وسَمَّى النبي ﷺ يوماً وليلاً سَفَرًا

وكان ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم يقصران ويُفطران في أربعة بُرُودٍ ، وهي ستة عشر فَرَسَنًا

١٠٨٦ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال قلت لأبي أسامة : حدثكم عبيد الله عن نافع عن ابن

(١) فيما قاله الشارح هنا نظر ، وسبق أنه صلى الظهر يوم الثامن بمكة ، كما صرح ذلك من حديث جابر وغيره ، وعليه يكون المحفوظ أنه صلى بمكة قبل التوجه إلى منى عشرين صلاة فقط أولها ظهر الرابع وآخرها فجر اليوم الثامن . وأما فجر اليوم الرابع فقد اختلف فيه هل صلاه بمكة أو في الطريق . والله أعلم

عمر رضى الله عنهما أن النبي ﷺ قال « لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي تحرم »

[الحديث ١٠٨٦ - طريقه في ١٠٨٧]

١٠٨٧ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي

ﷺ قال « لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذي تحرم »

تابعه أحمد عن ابن المبارك عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ

١٠٨٨ - **حدثنا** آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضى

الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حُرمة » . تابعه يحيى بن أبي كثير وشهيد ومالك عن المقبري عن أبي هريرة رضى الله عنه

قوله (باب في كم بقصر الصلاة) يريد بيان المسافة التي إذا أراد المسافر الوصول إليها ساغ له القصر ولا يسوغ له في أقل منها ، وهي من المواضع التي انتشر فيها الخلاف جدا ، لحكي ابن المنذر وغيره فيها نحو من عشرين قولاً ، فأقل ما قيل في ذلك يوم وليلة ، وأكثره ما دام غائبا عن بلده . وقد أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام ، وأورد ما يدل على أن اختياره أن أقل مسافة القصر يوم وليلة . **قوله** (وسعى النبي ﷺ يوما وليلة سفرا) في رواية أبي ذر السفر يوما وليلة ، وفي كل منهما تجوز ، والمعنى سعى مدة اليوم واللييلة سفرا ، وكأنه يشير إلى حديث أبي هريرة المذكور عنده في الباب ، وقد تعقب بأن في بعض طرقه « ثلاثة أيام » كما أورده هو من حديث ابن عمر ، وفي بعضها « يوم وليلة » وفي بعضها « يوم » وفي بعضها « ليلة » وفي بعضها « برء » ، فإن حل اليوم المطلق أو الليلة المطلقة على السكامل أى يوم بليته أو ليلة بيومها قل الاختلاف واندرج في الثلاث فيكون أقل المسافة يوما وليلة ، لكن يعمر عليه رواية « برء » ، ويحجب عنه بما سيأتي قريبا . **قوله** (وكان ابن عمر وابن عباس الخ) ، وصله ابن المنذر من رواية يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح « أن ابن عمر وابن عباس كانا يصليان ركعتين ويفطران في أربعة برد فافوق ذلك ، وروى السراج من طريق عمرو بن دينار عن ابن عمر نحوه ، وروى الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن سالم « أن ابن عمر ركب إلى ذات النصب فقصر الصلاة » ، قال مالك وبينها وبين المدينة أربعة برد ، ورواه عبد الرزاق عن مالك هذا فقال : بين المدينة وذات النصب ثمانية عشر ميلا . وفي الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه « كان يقصر في مسيرة اليوم التام ، ومن طريق عطاء « أن ابن عباس سئل : أقصر الصلاة إلى عرفة ؟ قال : لا ، ولكن إلى عسفان أو إلى جدة أو الطائف » ، وقد روى عن ابن عباس مرفوعا أخرجه الدارقطني وابن أبي شيبة من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه وعطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال « يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان » ، وهذا إسناد ضيف من أجل عبد الوهاب ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال « لا تقصروا الصلاة إلا في اليوم ، ولا تقصر فيما دون اليوم » ، ولابن أبي شيبة من وجه آخر صحيح عنه قال « تقصر الصلاة في مسيرة يوم وليلة ، ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأن مسافة أربعة برد يمكن سيرها في يوم وليلة ، وأما حديث ابن عمر الدال على اعتبار

الثلاث فاما أن يجمع بينه وبين اختياره بأن المسافة واحدة ولكن السير يختلف ، أو أن الحديث المرفوع ما سبق لأجل بيان مسافة القصر ، بل لنهى المرأة عن الخروج وحدها ، ولذلك اختلفت الالفاظ في ذلك . ويؤيد ذلك أن الحكم في نهى المرأة عن السفر وحدها متعلق بالزمان ، فلو قطعت مسيرة ساعة واحدة مثلا في يوم تام لتعلق بها النهى ، بخلاف المسافر فانه لو قطع مسيرة نصف يوم مثلا في يومين لم يقصر فاقترعا . والله أعلم . وأقل ما ورد في ذلك لفظ « بريد » ، إن كانت محفوفة وسندكرها في آخر هذا الباب ، وعلى هذا في تمسك الحنفية بحديث ابن عمر على أن أقل مسافة القصر ثلاثة أيام لإشكال ، ولا سيما على قاعدتهم بأن الاعتبار بما رأى الصحابي لا بما روى ، فلو كان الحديث عنده لبيان أقل مسافة القصر لما خالفه وقصر في مسيرة اليوم التام . وقد اختلف عن ابن عمر في تحديد ذلك اختلافا غير ما ذكر ، فروى عبد الرزاق عن ابن جريج ، وأخبرني نافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة فيه مال له بخير ، وبين المدينة وغير ستة وتسعون ميلا . وروى وكيع من وجه آخر عن ابن عمر أنه قال « يقصر من المدينة الى السواد » ، وبينهما اثنا وسبعون ميلا . وروى عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه « سافر الى ريم قصر الصلاة » ، قال عبد الرزاق : وهى على ثلاثين ميلا من المدينة . وروى ابن أبي شعبة عن وكيع عن مسعر عن محارب « سمعت ابن عمر يقول : إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر » ، وقال الثوري : سمعت جبلة ابن سحيم سمعت ابن عمر يقول « لو خرجت ميلا قصرت الصلاة » ، اسناد كل منهما صحيح . وهذه أقوال متغايرة جدا . قاله أعلم . قوله (وهى) أى الأربعة برد (ستة عشر فرسخا) ذكر الفراء أن الفرسخ فارسى معرب ، وهو ثلاثة أميال ، والميل من الأرض منتهى مد البصر لان البصر يميل عنه على وجه الأرض حتى يفنى إدراكه ، وبذلك جزم الجوهري . وقيل جده أن ينظر إلى الشخص في أرض مسطحة فلا يدرى أهو رجل أو امرأة أو هو ذاهب أو أت ، قال النووي : الميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبعا معترضة معتدلة والإصبع ست شعيرات معترضة معتدلة هـ . وهذا الذى قاله هو الأشهر ، ومنهم من عبر عن ذلك بأثنى عشر ألف قدم بقدم الانسان ، وقيل هو أربعة آلاف ذراع ، وقيل بل ثلاثة آلاف ذراع نقله صاحب البيان ، وقيل وخمسة مائة صحبه ابن عبد البر ، وقيل هو ألفا ذراع ، ومنهم من عبر عن ذلك بألف خطوة للجمل ، ثم إن الذراع الذى ذكره النووي تحديده قد حرمه غيره بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والحجاز في هذه الأعصار فوجدته ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن ، فعلى هذا فالميل بذراع الحديد على القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعا ، وهذه فائدة نفيسة قل من نبه عليها . وحكى النووي أن أهل الظاهر ذهبوا الى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال ، وكانهم احتجوا في ذلك بما رواه مسلم وأبو داود من حديث أنس قال « كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال - أو فراسخ - قصر الصلاة » ، وهو أصح حديث ورد في بيان ذلك وأصرحه ، وقد حمله من خالفه على أن المراد به المسافة التى يبتدأ منها القصر لا غاية السفر ، ولا يخفى بعد هذا الحمل ، مع أن البيهقي ذكر في روايته من هذا الوجه أن يحيى بن يزيد راويه عن أنس قال « سألت أنسا عن قصر الصلاة وكنت أخرج إلى الكوفة - يعنى من البصرة - فأصلى ركعتين ركعتين حتى أرجع ، فقال أنس ، فذكر الحديث ، فظهر أنه سأله عن جواز القصر في السفر لا عن الموضع الذى يبتدأ القصر منه . ثم إن الصحيح في ذلك أنه لا يتقيد بمسافة بل بمجاورة البلد الذى يخرج منها ، وردده القرطبي بأنه مشكوك فيه فلا يحتج به في التحديد بثلاثة فراسخ ، فان الثلاثة أميال مدرجة فيها فيؤخذ بالأكثر

احتياطاً ، وقد روى ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن حرمة قال : قلت لسعيد بن المسيب : أقصر الصلاة وأطفر في بريد من المدينة؟ قال : نعم ، والله أعلم . (تنبيه) : اختلف في معنى الفرسخ ، فقيل السكون ذكره ابن سيده ، وقيل السمة ، وقيل المسكان الذي لا فرجة فيه ، وقيل الشيء الطويل . **قوله** (حدثنا إسحق) قال أبو علي الجبائي حيث قال البخاري : حدثنا إسحق ، فهو إما ابن راهويه ، وإما ابن نصر السعدي ، وإما ابن منصور الكوسج ، لأن الثلاثة أخرجهم عن أبي أسامة . قلت : لكن إسحق هنا هو ابن راهويه ، لأنه ساق هذا الحديث في مسنده بهذه الألفاظ سنداً ومتناً ، ومن عاداته الإتيان بهذه العبارة دون الأخيرين . **قوله** (حدثكم عبيد الله) هو ابن عمر العمري ، واستدل به على أنه لا يشترط في صحة التحمل قول الشيخ : نعم ، في جواب من قال له حدثكم فلان بكذا ، وفيه نظر لأن في مسند إسحق في آخره : فأقر به أبو أسامة وقال : نعم . **قوله** (لا تسافر المرأة ثلاثة أيام) في رواية مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع : مسيرة ثلاث ليال ، والجمع بينهما أن المراد ثلاثة أيام بلياليها أو ثلاث ليال بأيامها . **قوله** (إلا مع ذي محرم) في رواية أبي ذر والأصيلي : إلا معها ذو محرم ، والمحرم يفتح الميم الحرام والمراد به من لا يحل له نكاحها . ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم وأبي داود : إلا ومعها أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها ، أخرجه من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه . **قوله** (تابعه أحد) هو ابن محمد المروزي أحد شيوخ البخاري ، وهم من زعم أنه أحمد بن حنبل لأنه لم يسمع من عبد الله بن المبارك ، ونقل الدارقطني في (المال ، عن يحيى القطان قال : ما أنكرت على عبيد الله بن عمر إلا هذا الحديث . ورواه أخوه عبد الله موقوفاً . قلت : وعبد الله ضعيف ، وقد تابع عبيد الله الضحاك كما تقدم فاعتمد البخاري لذلك . **قوله** (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) مفهومه أن النهي المذكور يختص بالمؤمنات ، فتخرج الكافرات كتابية كانت أو حربية ، وقد قال به بعض أهل العلم . وأجيب بأن الإيمان هو الذي يستمر للتصنيف به خطاب الشارع فيتقنع به وينقاد له ، فلذلك قيد به ، أو أن الوصف ذكر لتأكيد التحريم ولم يقصد به إخراج ما سواه . والله أعلم . **قوله** (مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة) أي محرم ، واستدل به على عدم جواز السفر للمرأة بلا محرم ، وهو إجماع في غير الحج والعمرة والخروج من دار الشرك . ومنهم من جعل ذلك من شرائط الحج كما سيأتي البحث فيه في موضعه إن شاء الله تعالى . (تنبيه) : قال شيخنا ابن الملقن تبعاً لشيخه مغطاي : الهاء في قوله : مسيرة يوم وليلة ، للرة الواحدة ، والتقدير أن تسافر مرة واحدة مخصوصة بيوم وليلة ، ولا سلف له في هذا الإعراب ، ومسيرة إنما هي مصدر سار كقوله سيرا مثل عاش معيشة وعيشاً . **قوله** (تابعه يحيى بن أبي كثير وسهيل ومالك عن المقبري) يعني سميداً (عن أبي هريرة) يعني لم يقولوا : عن أبيه ، فعلى هذا فهي متابعة في المتن لا في الإسناد ، على أنه قد اختلف على سهيل وعلى مالك فيه ، وكان الرواية التي جزم بها المصنف أرجح عنده عنهم ، ورجح الدارقطني أنه عن سميد عن أبي هريرة ليس فيه : عن أبيه ، كما رواه معظم رواة الموطأ ، لكن الزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظاً ، وقد وافق ابن أبي ذئب على قوله : عن أبيه ، (الليث بن سعد عند أبي داود ، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس في سعيد ، فأما رواية يحيى فأخرجها أحمد عن الحسن بن موسى عن شبان النحوي عنه ولم أجد عنه فيه اختلافاً إلا أن لفظة : أن تسافر يوماً إلا مع ذي محرم ، ويحتمل قوله يوماً على أن المراد به اليوم بليته فيوافق رواية ابن أبي ذئب ، وأما رواية سهيل فقد ذكر ابن عبد البر أنه اضطرب في

إسنادهما ومتهما ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق خالد الواسطي وحامد بن سلة ، وأخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم من طريق جرير كلاهما عن سهيل بن أبي صالح عن سعيد عن أبي هريرة كما علقه البخاري ، إلا أن جريرا قال في روايته « بريدا » بدل يوما ، وقال بشر بن المفضل عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة « أبدل سعيداً بأبي صالح ، وعالف في القبط أيضا فقال « تسافر ثلاثا » أخرجه مسلم ، ويحتمل أن يكون الحديثان معا عند سهيل ، ومن ثم صحح ابن حبان الطريقين عنه ، لكن المحفوظ عن أبي صالح عن أبي سعيد كما تقدمت الإشارة إليه . وأما رواية مالك فهي في الموطأ كما قال البخاري ، وأخرجها مسلم وأبو داود وغيرهما ، وهو المشهور عنه . ورواها بشر بن عمر الزهراني عنه فقال « عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة » أخرجه أبو داود والترمذي وأبو عوانة وابن خزيمة من طريقه ، وقال ابن خزيمة : إنه تفرد به عن مالك ، وفيه نظر لأن الدارقطني أخرجه في « الفرائد » من رواية إسحق بن محمد القروي عن مالك كذلك ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم عن مالك ، والمحفوظ عن مالك ليس فيه قوله « عن أبيه » والله أعلم

٥ - باب يَقْصُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ

وخرج على رضى الله عنه قَصَرَ وهو يَرَى البيوتَ ، فلما رَجَعَ قيل له : هذه الكوفة ، قال : لا ، حتى ندخلها

١٠٨٩ - **حدثنا** أبو نعيم قال حدثنا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسْكَدِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صليت الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعاً وبذي الحليفة ركعتين »

[الحديث ١٠٨٩ - أطرافه في : ١٥٤٦ ، ١٥٤٧ ، ١٥٤٨ ، ١٥٥١ ، ١٧١٢ ، ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٧٥١ ، ٢٩٨٦]

١٠٩٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عائشة رضى الله عنها قالت « الصلاة أول ما فرضت ركعتين ، فأقرت صلاة السفر ، وأتمت صلاة القصر » قال الزُّهْرِيُّ : قلتُ لعُرْوَةَ : ما بال عائشة تُنمُّ ؟ قال : تأولت ما تأول عثمان

قوله (باب يقصر إذا خرج من موضعه) يعنى إذا قصد سفرا تقصر في مثله الصلاة ، وهي من المسائل المختلف فيها أيضا . قال ابن المنذر أجمعوا على أن لمن يريد السفر أن يقصر إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها ، واختلفوا فيما قبل الخروج عن البيوت : فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مفارقة جميع البيوت . وذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا أراد السفر يصلي ركعتين ولو كان في منزله . ومنهم من قال : إذا ركب قصر إن شاء ، ورجح ابن المنذر الأول بأنهم اتفقوا على أنه يقصر إذا فارق البيوت ، واختلفوا فيما قبل ذلك ، فعليه الاتمام على أصل ما كان عليه حتى ثبت أن له القصر ، قال : ولا أعلم النبي ﷺ قصر في شيء من أسفاره إلا بعد خروجه عن المدينة . **قوله** (وخرج على قصر وهو يرى البيوت ، فلما رجع قيل له : هذه الكوفة ، قال : لا ، حتى ندخل) وصله الحاكم من رواية الثوري عن وقاء بن أياس وهو بكسر الواو بعدها قاف ثم مدة عن علي بن ربيعة قال « خرجنا مع علي بن أبي طالب فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت ، ثم رجعنا فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت » وأخرجه البيهقي

٢ - ٧٢ ج ٤ * فتح الباري

من طريق يزيد بن هارون عن وقاء بن اباس بلفظ «خرجنا مع علي متوجهين ههنا - وأشار بيده إلى الشام - فصلي ركعتين ركعتين، حتى إذا رجعنا ونظرنا إلى الكوفة حضرت الصلاة قالوا: يا أمير المؤمنين هذه الكوفة، أتم الصلاة. قال: لا، حتى ندخلها، وفهم ابن بطلال من قوله في التعليق «لا، حتى ندخلها» أنه امتنع من الصلاة حتى يدخل الكوفة، قال لأنه لو صلى فقصر ساغ له ذلك، لكنه اختار أن يتم لاتساع الوقت اهـ. وقد تبين من سياق أثر على أن الأمر على خلاف ما فهمه ابن بطلال، وأن المراد بقولهم «هذه الكوفة» أي فأتتم الصلاة، فقال «لا، حتى ندخلها» أي لا تزال تقصر حتى ندخلها، فإنا ما لم ندخلها في حكم المسافرين. قوله في حديث أنس (صليت الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعاً وبني الخليفة ركعتين) في رواية الكشميني والعصر بندي الخليفة ركعتين، وهي ثابتة في رواية مسلم، وكذا في رواية أبي قلابة عن أنس عند المصنف في الحج، واستدل به على استباحة قصر الصلاة في السفر القصير لأن بين المدينة وذى الخليفة ستة أميال، وتعقب بأن ذا الخليفة لم تكن منتهى السفر وإنما خرج إليها حيث كان قاصداً إلى مكة فاتفق نزوله بها وكانت أول صلاة حضرت بها العصر فقصرها واستمر يقصر إلى أن رجع، ومناسبة أثر على الحديث أنس ثم لحديث عائشة أن حديث علي دال على أن القصر يشرع بفراق الحضرة، وكونه ﷺ لم يقصر حتى رأى ذا الخليفة إنما هو لكونه أول منزل نزله ولم يحضر قبله وقت صلاة، ويؤيده حديث عائشة فيه تعليق الحكم بالسفر والحضر، فحيث وجد السفر شرع القصر، وحيث وجد الحضر شرع الإتمام. واستدل به على أن من أراد السفر لا يقصر حتى يبرز من البلد خلافاً لما قال من السلف يقصر ولو في بيته، وفيه حجة على مجاهد في قوله: لا يقصر حتى يدخل الليل. قوله في حديث عائشة (الصلاة أول ما فرضت) في رواية الكشميني والصلوات، بصيغة الجمع، وأول بالرفع على أنه بدل من الصلاة أو مبتدأ ثان، ويجوز النصب على أنه ظرف أي في أول. قوله (ركعتين) في رواية كريمة «ركعتين ركعتين». قوله (فأمرت صلاة السفر) تقدم الكلام عليه في أول الصلاة، واستدل بقوله «فرضت ركعتين» على أن صلاة المسافر لا تجوز إلا مقصورة، ورداً بأنه معارض بقوله تعالى ﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾ ولأنه دال على أن الأصل الإتمام، ومنهم من حل قول عائشة «فرضت» أي قدرت. وقال الطبري: معناه أن المسافر إذا اختار القصر فهو فرضه، ومن أدل دليل على تعيين تأويل حديث عائشة هذا كونها كانت تتم في السفر، ولذلك أوردته الزهري عن عروة. قوله (تأولت ما تأول عثمان) هذا فيه رد على من زعم أن عثمان إنما أتم لكونه تاهل بمكة، أو لأنه أمير المؤمنين وكل موضع له دار، أو لأنه عزم على الإقامة بمكة، أو لأنه استجد له أرضاً بمكة، أو لأنه كان يسبق الناس إلى مكة، لأن جميع ذلك منتف في حق عائشة وأكثره لا دليل عليه بل هي ظنون ممن قالها، ويرد الأول أن النبي ﷺ كان يسافر بزوجه وقصر، والثاني أن النبي ﷺ كان أولى بذلك، والثالث أن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام كما سيأتي تقريره في الكلام على حديث العلاء بن الحضرمي في كتاب انغازي، والرابع والخامس لم ينقل فلا يكتفى بالتخصص في ذلك، والأول وإن كان نقل وأخرجه أحمد والبيهقي من حديث عثمان وأنه لما صلى بمكة أربع ركعات أنكر الناس عليه فقال: إني تاهلت بمكة لما قدمت وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول «من تاهل ببلدة فانه يصل صلاة مقيم» فهذا الحديث لا يصح لأنه منقطع، وفي روايته من لا يحتاج به، ويرد قول عروة: إن عائشة تأولت ما تأول عثمان، ولا جائز أن تاهل عائشة أصلاً، فدل على وجه ذلك الخبر. ثم ظهر لي أنه يمكن أن يكون مراد

عروة بقوله « كما تأول عثمان ، التشبيه بعثمان في الإتمام بتأويل لا اتحاد تأويلهما ، ويقويه أن الأسباب اختلفت في تأويل عثمان فتكاثر ، بخلاف تأويل عائشة . وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء « إن عائشة كانت تصلي في السفر أربعا ، فإذا احتجوا عليها تقول : إن النبي ﷺ كان في حرب وكان يخاف ، فهل تخافون أنتم ؟ » وقد قيل في تأويل عائشة إنما أتمت في سفرها إلى البصرة إلى قتال علي والقصر عندهما إنما يكون في سفر طاعة ، وهذا أنقولنا باطلان لاسيما الثاني ، ولعل قول عائشة هذا هو السبب في حديث حارثة بن وهب الماضي قبل يباين والمتقول أن سبب إتمام عثمان أنه كان يرى القصر مختصا بمن كان شاخصا سائرا ، وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فله حكم المقيم قيم ، والحجة فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال : لما قدم علينا معاوية حاجا صلى بنا الظهر ركعتين بمكة ، ثم انصرف إلى دار الندوة ، فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا : لقد عبت أمر ابن عمك لأنه كان قد أتم الصلاة . قال : وكان عثمان حيث أتم الصلاة إذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعا أربعا ، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة ، فإذا فرغ من الحج وأقام بمنى أتم الصلاة . وقال ابن بطال : الوجه الصحيح في ذلك أن عثمان وعائشة كانا يريان أن النبي ﷺ إنما قصر لأنه أخذ بالأسر من ذلك على أمته ، فأخذوا لاقصهما بالبدعة . وهذا رجحه جماعة من آخرهم القرطبي ، لكن الوجه الذي قبله أولى لتصريح الراوي بالسبب ، وأما ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أن عثمان إنما أتم الصلاة لأنه نوى الإقامة بعد الحج فهو مرسل ، وفيه نظر لأن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام كما سيأتي في الكلام على حديث العلاء ابن الحضرمي في المغازي ، وصح عن عثمان أنه كان لا يؤدع النساء إلا على ظهر راحلته ، ويسرع الخروج خشية أن يرجع في هجرته . وثبت عن عثمان أنه قال لما حاصروه - وقال له المغيرة : اركب وراحوك إلى مكة - قال : لن أفارق دار هجرتي . ومع هذا النظر في رواية معمر عن الزهري فقد روى أيوب عن الزهري ما يخالفه ، فروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري قال : إنما صلى عثمان بمنى أربعا لأن الأعراب كانوا كثفروا في ذلك العام فأحب أن يعلمهم أن الصلاة أربع ، وروى البيهقي عن طريق عبد الرحمن بن حديد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عثمان أنه أتم بمنى ثم خطب فقال : إن القصر سنة رسول الله ﷺ وصاحبه ، ولكنه حدث طغام - يعني بفتح الطاء والمجمة - تخفت أن يستنوا . وعن ابن جريج أن أعرابيا ناداه في منى : يا أمير المؤمنين ما زلت أصلها منذ رأيتك عام أول ركعتين . وهذه طرق يقوى بعضها بعضا ، ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الإتمام ، وليس بمعارض للوجه الذي اخترته بل يقويه من حيث أن حالة الإقامة في أثناء السفر أقرب إلى قياس الإقامة المطلقة عليها بخلاف السائر ، وهذا ما أدى إليه اجتهاد عثمان . وأما عائشة فقد جاء عنها سبب الإتمام صريحا ، وهو فيما أخرجه البيهقي عن طريق هشام بن عروة عن أبيه « أنها كانت تصلي في السفر أربعا ، فقلت لها : لو صليت ركعتين ، فقلت : يا ابن أختي إنه لا يشق علي ، أسنده صحيح ، وهو دال على أنها تأولت أن القصر رخصة ، وأن الإتمام لمن لا يشق عليه أفضل . ويدل على اختيار الجمهور ما رواه أبو يعلى والطبراني بإسناد جيد عن أبي هريرة أنه سافر مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر فكلهم كان يصلي ركعتين من حين يخرج من المدينة إلى مكة حتى يرجع إلى المدينة في السير وفي لمقام بمكة . قال الكرماني ما ملخصه : تمسك الحنفية بحديث عائشة في أن الفرض في السفر أن يصلي الرباعية ركعتين ، وتعقب بأنه لو كان على ظاهره لما أتمت عائشة ، وعندهم العبرة بما رأى الراوي إذا عارض ما روى . ثم

ظاهر الحديث مخالف لظاهر القرآن لأنه يدل على أنها فرضت في الأصل ركعتين واستمرت في السفر ، وظاهر القرآن أنها كانت أربعة فقط . ثم إن قولها « الصلاة ، نعم الحسن ، وهو مخصوص بخروج المغرب مطلقا والصحيح بعدم الزيادة فيها في الحضر ، قال : والعالم إذا خسر ضعف دلالاته حتى اختلف في بقاء الاحتجاج به

٦ - باب يصلي المغرب ثلاثا في السفر

١٠٩١ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال « رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير في السفر يؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء » قال سالم : وكان عبد الله يفعلهُ إذا أعجلهُ السيرُ

[الحديث ١٠٩١ - أطرافه : ١٠٩٢ ، ١١٠٦ ، ١١٠٩ ، ١٦٦٨ ، ١٦٧٣ ، ١٨٠٥ ، ٣٠٠٠]

١٠٩٢ - وزاد الليث قال : حدثني يونس عن ابن شهاب قال سالم « كان ابن عمر رضى الله عنهما يجمع بين المغرب والعشاء بالمزْدَقَةِ » قال سالم « وأخر ابن عمر المغرب ، وكان استصرخ على امرأته صفية بنت أبي عبيد ، فقلت له : الصلاة . فقال : سِرْ . فقلت : الصلاة ، فقال : سر . حتى سار ميلين أو ثلاثة ، ثم نزل فصلى ثم قال : هكذا رأيت النبي ﷺ يصلي إذا أعجله السير » . وقال عبد الله « رأيت النبي ﷺ إذا أعجله السير يؤخر المغرب فيصليها ثلاثا ثم يسلم ، ثم قلنا يابئ حتى يقم العشاء فيصليها ركعتين ثم يسلم ، ولا يسبح بعد العشاء حتى يقوم من جوف الليل »

قوله (باب يصلي المغرب ثلاثا في السفر) أى ولا يدخل القصر فيها ، ونقل ابن المنذر وغيره فيه الإجماع ، وأراد المصنف أن الأحاديث المطلقة في قول الراوى « كان يصل في السفر ركعتين ، محمولة على المقيدة بأن المغرب بخلاف ذلك ، وروى أحمد من طريق ثمامة بن شرحبيل قال « خرجت الى ابن عمر فقلت : ما صلاة المسافر ؟ قال ركعتين ركعتين ، إلا صلاة المغرب ثلاثا » . قوله (إذا أعجله السير في السفر) يخرج ما إذا أعجله السير في الحضر ، كأن يكون خارج البلد في بستان مثلا . قوله (وزاد الليث حدثني يونس) وصله الاسماعيل بطوله عن القاسم بن زكريا عن ابن زنجويه عن ابراهيم بن هاني عن الرمادى كلاهما عن أبي صالح عن الليث به . قوله (وأخر ابن عمر المغرب وكان استصرخ على صفية بنت أبي عبيد) هى أخت المختار الثقفى ، وقوله استصرخ بالضم أى استغيت بصوت مرتفع . وهو من الصراخ بالخاء المعجمة ، والمرخ المفيت قال الله تعالى (ما أنا بمصرخكم) . قوله (فقلت له الصلاة) بالنصب على الإغراء . قوله (فقلت له الصلاة) فيه ما كانوا عليه من مراعاة أوقات العبادة ، وفي قوله د سر ، جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب . (تنبيه) : ظاهر سياق المؤلف أن جميع ما بعد قوله د زاد الليث ، ليس داخلا في رواية شعيب ، وليس كذلك فانه أخرج رواية شعيب بعد ثمانية أبواب وفيها أكثر من ذلك ، وإنما الزيادة في قصة صفية وصنيع ابن عمر خاصة ، وفي التصريح بقوله د قال عبد الله رأيت رسول الله ﷺ فقط . قوله (حتى سار ميلين أو ثلاثة) أخرجه المصنف في د باب السرعة في السير ، من كتاب الجهاد من

رواية أسلم مولى عمر قال ، كنت مع عبد الله بن عمر بطريق مكة فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع ، فأسرع السير حتى إذا كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والمغربة جمع بينهما ، فأفادت هذه الرواية تعيين السفر المذكور ووقت انتهاء السير والتصريح بالجمع بين الصلاتين ، وأفادت النسائي في رواية أنها كتبت إليه تعليه بذلك ، وللمسلم نحوه من رواية نافع عن ابن عمر ، وفي رواية لأبي داود من هذا الوجه ، فصار حتى غاب الشفق وتصوبت النجوم نزل فصلى الصلاتين جميعا ، وللنسائي من هذا الوجه ، حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام المشاء . وقد توارى الشفق فصلى بنا ، فهذا محمول على أنها قصة أخرى ، ويدل عليه أن في أوله « خرجت مع ابن عمر في سفر يريد أرضا له ، وفي الأول أن ذلك كان بعد رجوعه من مكة ، فدل على التعدد . قوله (وقال عبد الله) أى ابن عمر (رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير) يؤخذ منه تقبيد جواز التأخير بمن كان على ظهر سير ، وسيأتى الكلام عليه بعد ستة أبواب . قوله (يقيم المغرب) كذا اللحموى والأكثر بالالف ، وهى موافقة للرواية الآتية ، وللمستمل والكنهى « يعتم » بـ « ي » بـ « ي » مهملة ساكنة بعدها مثناة فوقانية مكسورة أى يدخل في العتبة ، ولكريمة « يؤخر » ، وفي الباب عن عمران بن حصين قال « ما سافر رسول الله ﷺ إلا صلى ركعتين ، إلا المغرب ، صحه الترمذى » وعن علي « صليت مع رسول الله ﷺ صلاة السفر ركعتين إلا المغرب ثلاثا ، أخرجه البزار ، وفيه أيضا عن خزيمة بن ثابت وجابر وغيرهما رعن عائشة كما تقدم في أول الصلاة

٧ - باب صلاة التطوع على الدواب ، وحيثما توجهت به

١٠٩٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال **حدثنا** عبد الأعلى قال **حدثنا** مَعْمَرٌ عن الزهري عن عبد الله بن

عامر عن أبيه قال « رأيت النبي ﷺ يصلى على راحلته حيث توجهت به »

[الحديث ١٠٩٣ - مرافقه في : ١٠٩٧ ، ١١٠٤]

١٠٩٤ - **حدثنا** أبو نعيم قال **حدثنا** شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله أخبره

« أن النبي ﷺ كان يصلى التطوع وهو راكب في غير القيلة »

١٠٩٥ - **حدثنا** عبد الأعلى بن محمد قال **حدثنا** وهيب قال **حدثنا** موسى بن عتبة عن نافع قال « كان

ابن عمر رضي الله عنهما يصلى على راحلته ويوتر عليها . ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعل »

قوله (باب صلاة التطوع على الدابة) في رواية كريمة وأبي الوقت « على الدواب ، بصيغة الجمع ، قال ابن رشد : أورد فيه الصلاة على الراحلة فيمكن أن يكون ترجم بأعم ليلحق الحكم بالقياس ، ويمكن أن يستفاد ذلك من إطلاق حديث جابر المذكور في الباب ١٥ . وقد تقدم في أبواب التمر قول الزين بن المنير : انه ترجم بالدابة تنبها على أن لا فرق بينها وبين البعير في الحكم الى آخر كلامه ، وأشارنا هناك إلى ما ورد هنا بعد باب بلفظ « الدابة » . **قوله** (حدثنا عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى . **قوله** (عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه) هو العنزي بفتح المهملة والنون بعدها ذى الحليف آل الخطاب ، كان من المهاجرين الأولين ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الجناز وآخر علقه في الصيام . وفي رواية عقيل عن ابن شهاب الآتية بعد باب ابن عامر ابن ربيعة أخبره . **قوله** (يصلى على راحلته) بين في رواية عقيل أن ذلك في غير المكتوبة ، وسيأتى بعد باب ، وكذا

لمسلم من رواية يونس عن ابن شهاب بلفظ «السبعة» . **قوله** (حيث توجهت به) هو أعم من قول جابر « في غير القبلة » قال ابن التين : قوله « حيث توجهت به » مفهومه أنه يجلس عليها على هيئته التي ركبها عليها ويستقبل بوجهه ما استقبلته الراحلة ، فتقديره يصلى على راحلته التي له حيث توجهت به ، فعلى هذا يتعلق قوله « توجهت به » بقوله « يصلى » ، ويحتمل أن يتعلق بقوله « على راحلته » ، لكن يؤيد الأول الرواية الآتية بمعنى رواية عقيل عن ابن شهاب بلفظ « وهو على الراحلة يسبح قبل أى وجه توجهت » . **قوله** (حدثنا شيبان) هو النحوى ، ويحيى هو ابن أبى كثير ، ومحمد بن عبد الرحمن هو ابن ثوبان كما سنبينه بعد باب . **قوله** (وهو راكب) فى الرواية الآتية « على راحلته نحو المشرق » ، وزاد « وإذا أراد أن يصلى المكتوبة نزل فاستقبل القبلة » . وبين فى المغازى من طريق عثمان ابن عبد الله بن سراقه عن جابر أن ذلك كان فى غزوة أنمار ، وكانت أرضهم قبل المشرق لمن يخرج من المدينة ، فتكون القبلة على يسار القاصد اليهم . وزاد الترمذى من طريق أبى الزبير عن جابر بلفظ « فجئت وهو يصلى على راحلته نحو المشرق السجود أخفض من الركوع » . **قوله** (كان ابن عمر يصلى على راحلته) يعنى فى السفر ، وصرح به فى حديث الباب الذى بعده . **قوله** (ويوتر عليها) لا يعارض ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبيرة « أن ابن عمر كان يصلى على الراحلة تطوعا ، فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر على الأرض ، لأنه محمول على أنه فعل كلاً من الأمرين ، ويؤيد رواية الباب ما تقدم فى أبواب الوتر أنه أنكر على سعيد بن يسار نزوله الأرض ليوتر ، وإنما أنكر عليه - مع كونه كان يفعله - لأنه أراد أن يبين له أن النزول ليس بجتم ، ويحتمل أن ينزل فصل ابن عمر على حالين : لحيث أوتر على الراحلة كان مجدا فى السير ، وحيث نزل فأوتر على الأرض كان بخلاف ذلك

٨ - باب الإيماء على الدابة

١٠٩٦ - **حدثنا** موسى قال حدثنا عبد العزيز بن مسلم قال حدثنا عبد الله بن دينار قال « كان عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما يصلى فى السفر على راحلته أينما توجهت يومئذ » . وذكر عبد الله أن النبى ﷺ كان يفعل »

قوله (باب الإيماء على الدابة) أى الركوع والسجود لمن لم يتمكن من ذلك ، وهذا قال الجمهور ، وروى أشهب عن مالك أن الذى يصلى على الدابة لا يسجد بل يومئ . **قوله** (حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد العزيز) تقدم هذا الحديث فى أبواب الوتر فى « باب الوتر فى السفر » ، عن موسى هذا عن جويرية بن أسماء ، فكان لموسى فيه شيخين ، فإن الراوى عن ابن عمر فى ذلك مغاير لهذا ، وزاد فى رواية جويرية « يومئذ إيماء إلا التفريق » ، قال ابن دقيق العيد : الحديث يدل على الإيماء مطلقا فى الركوع والسجود معا ، والفقهاء قالوا : يكون الإيماء فى السجود أخفض من الركوع ليكون البذل على وفق الأصل ، وليس فى لفظ الحديث ما يثبت ولا ينفيه . قلت : إلا أنه وقع فى حديث جابر عند الترمذى كما تقدم

٩ - باب ينزل المكتوبة

١٠٩٧ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن

رَبِيعَةُ أَنَّ عَامِرَ بْنَ رَبِيعَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الرَّاحِلَةِ يُسَبِّحُ، يُوحِي بِهِ بِرَأْسِهِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ»

١٠٩٨ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي بُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُسَارِرٌ، مَا يُبَالِي حَيْثُ مَا كَانَ وَجْهَهُ». قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَيُورِثُ عَلَيْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ»

١٠٩٩ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْبَانَ قَالَ «حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ»

قوله (باب ينزل للمكثوبة) أى لأجلها، قال ابن بطال: أجمع العلماء على اشتراط ذلك، وأنه لا يجوز لأحد أن يصل الفريضة على الدابة من غير عذر، حاشا ما ذكر في صلاة شدة الخوف وذكر فيه حديث عامر بن ربيعة وقد تقدم قريبا. **قوله** (يسبح) أى يصل النافلة، وقد تكرر في الحديث كثيرا، وسيأتى قريبا حديث عائشة «سبحة الضحى، والتسبيح حقة» في قول سبحانه الله، فإذا أطلق على الصلاة فهو من باب إطلاق اسم البعض على الكل، أو لأن المصلى منزله سبحانه وتعالى باخلاص العبادة، والتسبيح التزبيح فيكون من باب الملازمة، وأما اختصاص ذلك بالنافلة فهو عرف شرعى والله أعلم. **قوله** (وقال الليث) وصله الاسماعيلي بالاساندين المذكورين قبل بباين. **قوله** (حدثنا هشام) هو الدستواي، ويحيى هو ابن أبي كثير. قال المهلب: هذه الأحاديث تخص قوله تعالى ﴿وَحِينَما كُنْتُمْ فُلُولا وَجوهكم شطره﴾ وتبين أن قوله تعالى ﴿فَإِنبَا تُولُوا فَمَ وَجهه الله﴾ في النافلة، وقد أخذ بمضمون هذه الأحاديث فتها الامصار، إلا أن أحمد وأبا ثور كانا يستحبان أن يستقبل القبلة بالتكبير حال ابتداء الصلاة، والحجة لذلك حديث الجارود بن أبي سبرة عن أنس «أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يتطوع في السفر استقبل بناقته القبلة ثم صلى حيث وجهت ركابه، أخرجه أبو داود وأحمد والدارقطني، واختلفوا في الصلاة على الدواب في السفر الذي لا تقصر فيه الصلاة فذهب الجمهور إلى جواز ذلك في كل سفر، غير مالك لخصه بالسفر الذي تقصر فيه الصلاة، قال الطبري: لا أعلم أحدا وافقه على ذلك. قلت: ولم يتفق على ذلك عنه، ووجهه أن هذه الأحاديث إنما وردت في أسفاره ﷺ، ولم ينقل عنه أنه سافر سفرا قصيرا فضع ذلك، وحجة الجمهور مطلق الاخبار في ذلك، واحتج الطبري للجمهور من طريق النظر أن الله تعالى جعل التيمم رخصة للريض والمسافر، وقد أجمعوا على أن من كان خارج المصير على ميل أو أقل ونيت العود إلى منزله لا إلى سفر آخر ولم يجد ماء أنه يجوز له التيمم، وقال: فكما جاز له التيمم في هذا القدر جاز له التيمم على الدابة لاشتراكهما في الرخصة. اهـ وكان السرفيا ذكر تفسير تحصيل النوافل على العباد وتكثيرها تعظيها لأجورهم رحمة من الله بهم. وقد طرد أبو يوسف ومن وافقه التوسعة في ذلك لجروزه في الحضر أيضا، وقال به من الشافعية أبو سعيد الاصطخري، واشتدل

بقوله « حيث كان وجهه ، على أن جهة الطريق تكون بدلا عن القبلة حتى لا يجوز الانحراف عنها عامدا قاصدا لغیر حاجة المسير إلا إن كان سائرا في غير جهة القبلة فانحرف إلى جهة القبلة فان ذلك لا يضره على الصحيح ، واستدل به على أن الوتر غير واجب عليه عليه السلام لا يبقاه إياه على الراحة كما تقدم البحث فيه » باب الوتر في السفر ، من أبواب الوتر ، واستنبط من دليل التنفل للراكب جواز التنفل للناشي : ومنعه مالك مع أنه أجاز له راكب السفينة

١٠ - باب صلاة التطوع على الحمار

١١٠٠ - **حَرْش** أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَبَانُ قَالَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ

« اسْتَقْبَلْنَا أَنَسًا حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ ، فَلَقِينَاهُ بَعَيْنِ التَّمْرِ ، فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الْجَانِبِ - يَعْنِي عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ - فَقُلْتُ : رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ ، فَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَعْلَهُ لَمْ أَفْعَلْهُ »

(رواه ابن طهمان عن حجاج عن أنس بن سيرين عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ)

قوله (باب صلاة التطوع على الحمار) قال ابن رشيد مقصوده أنه لا يشترط في التطوع على الدابة أن تكون الدابة طاهرة الفساعات ، بل الباب في المركوبات واحد بشرط أن لا يماس النجاسة . وقال ابن دقيق العيد : يؤخذ من هذا الحديث طهارة عرق الحمار ، لأن ملاسته مع التمر منه متعذر لا سيما إذا طال الزمان في ركوبه واحتمل العرق . قوله (حدثنا حبان) بفتح المهملة وبالموحدة هو ابن هلال . قوله (استقبلنا أنس بن مالك) بسكون اللام . قوله (حين قدم من الشام) كان أنس قد توجه إلى الشام يشكو من الحجاج . وقد ذكرت طرفا من ذلك في أوائل كتاب الصلاة ، ووقع في رواية مسلم « حين قدم الشام » وغلطوه لأن أنس بن سيرين إنما تلقاه لما رجع من الشام فخرج ابن سيرين من البصرة ليتلقاه ، ويمكن توجيهه بأن يكون المراد بقوله حين قدم الشام مجرد ذكر الوقت الذي وقع له فيه ذلك كما تقول فعلت كذا لما حججت ، قال النووي : رواية مسلم صحيحة ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام . قوله (فلقيناه بعين التمر) هو موضع بطريق العراق عما يلي الشام وكانت به وقعة شهيرة في آخر خلافة أبي بكر بين خالد بن الوليد والأعاجم ، ووجد بها غلمانا من العرب كانوا رهنا تحت يد كسرى منهم جد الكلبي المفسر وحران مولى عثمان وسيرين مولى أنس . قوله (رأيتك تصلي لغير القبلة) فيه إشعار بأنه لم يذكر الصلاة على الحمار ولا غير ذلك من هيئة أنس في ذلك ، وإنما أنكر عدم استقبال القبلة فقط ، وفي قول أنس « لولا أنني رأيت النبي ﷺ بفعله ، يعني ترك استقبال القبلة للتنفل على الدابة ، وهل يؤخذ منه أن النبي ﷺ صلى على حمار ؟ فيه احتمال ، وقد نازع في ذلك الاسماعيلي فقال : خبر أنس إنما هو في صلاة النبي ﷺ راكبا تطوعا لغير القبلة ، فأفراد الترجمة في الحمار من جهة السنة لا وجه له عندي اه . وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس أنه رأى النبي ﷺ يصلي على حمار وهو ذاهب إلى خيبر اسناده حسن ، وله شاهد عند مسلم من طريق عمرو بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار عن ابن عمر « رأيت النبي ﷺ يصلي على حمار وهو متوجه إلى خيبر ، فهذا يرجح الاحتمال الذي أشار إليه البخاري . (فائدة) : لم يبين في هذه الرواية كيفية صلاة أنس ، وذكره في الموطأ عن يحيى ابن سعيد قال « رأيت أنسا وهو يصلي على حمار وهو متوجه إلى غير القبلة يركع ويسجد إيماء من غير أن يضع

جبهته على شيء . قوله (ورواه إبراهيم بن طهمان عن حجاج) يعني ابن حجاج الباهلي ، ولم يسق المصنف المتن ولا وقفنا عليه موصولا من طريق إبراهيم ، نعم وقع عند السراج من طريق عمرو بن عامر عن الحجاج بن الحجاج بلفظ « أن رسول الله ﷺ كان يصلي على ناقته حيث توجهت به ، فعلى هذا كان أناسا قاس الصلاة على الراحة بالصلاة على الحمار ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما مضى أن من صلى على موضع فيه نجاسة لا يبأسرها بشيء منه أن صلاته صحيحة ، لأن الدابة لا تخلو من نجاسة ولو على منفذها . وفيه الرجوع إلى أفعاله كالرجوع إلى أقواله من غير عرضة للاعتراض عليه . وفيه تلقى المسافر ، وسؤال التلميذ شيخه عن مستند فعله والجواب بالدليل ، وفيه التلطف في السؤال ، والعمل بالإشارة لقوله « من ذا الجانب »

١١ - باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها

١١٠١ - حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال حدثني عمر بن محمد أن حفص بن عاصم قال

« سافر ابن عمر رضي الله عنهما قال : صحبت النبي ﷺ فلم أره يسبح في السفر . وقال الله جل ذكره (لقد كان لسمع في رسول الله أسوة حسنة »

[الحديث ١١٠١ - طرحة في ١١٠٢]

١١٠٢ - حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عيسى بن حفص بن عاصم قال : حدثني أبي أنه سمع ابن عمر

يقول : صحبت رسول الله ﷺ ، فكان لا يزيد في السفر على ركعتين ، وأما كبر وعمر وعثمان كذلك ، رضي الله عنهم »

قوله (باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة) زاد الحوى في روايته وقبلها ، والأرجح رواية الأكثر لها سياق في الباب الذي بعده ، وقد تقدم شيء من مباحث هذا الباب في أبواب الوتر ، والمقصود هنا بيان أن مطلق قول ابن عمر « صحبت النبي ﷺ » فلم أره يسبح في السفر ، أي يتنفل الرواتب التي قبل الفريضة وبعدها ، وذلك مستفاد من قوله في الرواية الثانية « وكان لا يزيد في السفر على ركعتين » قال ابن دقيق العيد : وهذا اللفظ يحتمل أن يريد أن لا يزيد في عدد ركعات الفرض فيكون كناية عن نفي الإتمام ، والمراد به الإخبار عن المداومة على القصر ، ويحتمل أن يريد لا يزيد نقلا ، ويمكن أن يريد ما هو أعم من ذلك . قلت : ويدل على هذا الثاني رواية مسلم من الوجه الثاني الذي أخرجه المصنف ولفظه « صحبت ابن عمر في طريق مكة فضلى لنا الظهر ركعتين ، ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله وجلسنا معه ، لحانت منه التفاتة فرأى ناسا قياما فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ قلت : يسبحون . قال : لركنت مسبحا لاتمت ، فذكر المرفوع كما ساقه المصنف . قال النووي : أجابوا عن قول ابن عمر هذا بأن الفريضة حتمية ، فلو شرعت تامة لتحتم لإتمامها ، وأما النافلة فهي إلى خيرة المصلي ، فطريق الرخى به أن تكون مشروعة وبخير فيها . هـ . وتعب بأن مراد ابن عمر بقوله « لو كنت مسبحا لاتمت » ، يعني أنه لو كان بخيرا بين الإتمام وصلاة الراتبة لكان الإتمام أحب إليه ، لكنه فهم من القصر التخفيف ، فلذلك كان لا يصلي الراتبة ولا يتم . قوله (حدثني عمر بن محمد) هو ابن زيد بن عبد الله ابن عمر ، وحفص هو ابن عاصم أي ابن عمر بن الخطاب ،

ويحيى شيخ مسدد هو القطان . **قوله** (وأبا بكر) معطوف على قوله « صحبت رسول الله ﷺ » . **قوله** (وعمر وعثمان) أى أنه (كذلك) صحبهم ، وكانوا لا يزيدون في السفر على ركعتين ، وفي ذكر عثمان إشكال لأنه كان في آخر أمره يتم الصلاة كما تقدم قريبا ، فيحمل على الغالب . أو المراد به أنه كان لا يتنفل في أول أمره ولا في آخره ، وأنه إنما كان يتم إذا كان نازلا ، وأما إذا كان سائرا فيقصر ، فلذلك قيده في هذه الرواية بالسفر ، وهذا أولى لما تقدم تقريره في السلام على تأويل عثمان

١٢ - باب من تطوع في السفر في غير دُبر الصلوات وقبلها

وركع النبي ﷺ ركعتي الفجر في السفر

١١٠٣ - **حديث** حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن عمرو بن أبي ليلى قال « ما أنبأ أحدٌ أنه رأى النبي ﷺ صلى الضحى غير أم هانئ » : ذكرت أن النبي ﷺ يوم فتح مكة اغتسل في بيتها فصلى ثمان ركعات ، فأرايته صلى صلاة أخف منها ، غير أنه يُتم الركوع والسجود »
[الحديث ١١٠٣ - طرفاه في : ١١٧٦ ، ٤٢٩٢]

١١٠٤ - وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال : حدثني عبد الله بن عاصم أن أبا ذؤيب أخبره أنه رأى النبي ﷺ صلى الشبحة بالميل في السفر على ظهر راحلته حيث توجهت به »

١١٠٥ - **حديث** أبو اليان قال أخبرنا شبيب عن زهرى قال أخبرني سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ كان يُسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه ، يؤمى برأسه . وكان ابن عمر يفعله »

قوله (باب من تطوع في السفر في غير دبر الصلاة) هذا مضمع بأن نفي التطوع في السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة فلا يتناول ما قبلها ولا مالا تعلق له بها من النوافل المطلقة كالتشهد والوتر والضحى وغير ذلك . والفرق بين ما قبلها وما بعدها أن التطوع قبلها لا يظن أنه منها لأنه ينفصل عنها بالاقامة وانتظار الإمام غالبا ونحو ذلك ، بخلاف ما بعدها فإنه في الغالب يتصل بها فقد يظن أنه منها . (فائدة) : نقل النووي تبعا لغيره أن العلماء اختلفوا في التنفل في السفر على ثلاثة أقوال : المنع مطلقا ، والجواز مطلقا ، والفرق بين الرواتب والمطلقة ، وهو مذهب ابن عمر كما أخرجهم ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن مجاهد قال « صحبت ابن عمر من المدينة إلى مكة ، وكان يصلي تطوعا على دابته حيثما توجهت به ، فإذا كانت الفريضة نزل فصلى . وأغفلوا قولاً رابعا وهو الفرق بين الليل والنهار في المطلقة ، وخامسا وهو ما فرغنا من تقريره . **قوله** (وركع النبي ﷺ في السفر ركعتي الفجر) قلت : ورد ذلك في حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن صلاة الصبح ففيه « ثم صلى ركعتين قبل الصبح ثم صلى الصبح كما كان يصلي » وله من حديث أبي هريرة في هذه القصة أيضا « ثم دعا بجاء فوضأ ثم صلى سجدتين - أى ركعتين - ثم أقيمت الصلاة فصل صلاة الغداة ، الحديث . ولا ينخرجه والدارقطني من طريق سعيد بن المسيب عن بلال في هذه القصة

فأمر بلالاً فأذن ، ثم توجهاً فصلوا ركعتين ، ثم صلوا الدعاة ، ونحوه للدائمتين من طريق الحسن عن عمران بن حصين ، قال صاحب الهدى : لم يحفظ عن النبي ﷺ أنه صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها في السفر ، إلا ما كان من سنة الفجر . قلت : ويرد على إطلاعه ما رواه أبو داود والترمذي من حديث البراء بن عازب قال : سأفت مع النبي ﷺ ثمانية عشر سفراً فلم أره ترك ركعتين إذا زاعت الشمس قبل الظهر ، وكأنه لم يثبت عنده ، لكن الترمذي استغربه وقيل عن البخاري أنه رآه حسناً ، وقد حله بعض العلماء على سنة الزوال لا على الرتبة قبل الظهر . والله أعلم . قوله (ما أخبرنا أحد أنه رأى النبي ﷺ صلى الضحى غير أم هانئ) هذا لا يدل على نفي الوقوع ، لأن عبد الرحمن بن أبي ليلى إنما نفي ذلك عن نفسه ، وأما قول ابن بطلان : لا حجة في قول ابن أبي ليلى ، وترد عليه الأحاديث الواردة في أنه صلى الضحى وأمر بها ، ثم ذكر منها جملة ، فلا يرد على ابن أبي ليلى شيء منها ، وسيأتي الكلام على صلاة الضحى في باب مفرد في أبواب التطوع ، والمقصود هنا أنه ﷺ صلاها يوم فتح مكة ، وقد تقدم في حديث ابن عباس أنه كان حينئذ يقصر الصلاة المكتوبة ، وكان حكمه حكم المسافر . قوله (وقال الليث حدثني يونس) قد تقدم قبل بيابن موصولاً من رواية الليث عن عقيل ، ولكن لفظ الرويتين مختلف ، ورواية يونس هذه وصلها الذهلي في الزهريات عن أبي صالح عنه . قوله (يومى برأسه) هو تفسير لقوله « يسبح » أى يصلى إيماء ، وقد تقدم في « باب الإيماء على الدابة » من وجه آخر عن ابن عمر ، لكن هناك ذكره موقوفاً ثم عقبه بالمرفوع ، وهذا ذكره مرفوعاً ثم عقبه بالموقوف ، وفائدة ذلك مع أن الحجة قائمة بالمرفوع أن يبين أن العمل استمر على ذلك ولم يتطرق إليه نسخ ولا معارض ولا راجح ، وقد اشتملت أحاديث الباب على أنواع ما يتطوع به سوى الرتبة التي بعد المكتوبة ، فالاول لما قبل المكتوبة ، والثاني لما له وقت مخصوص من التوافل كالضحى ، والثالث لصلاة الليل ، والرابع لطلق التوافل . وقد جمع ابن بطلان بين ما اختلف عن ابن عمر في ذلك بأنه كان يمنع التفتل على الأرض ويقول به على الدابة . وقال النووي تبعاً لغيره : لعلى النبي ﷺ كان يصلى الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر ، أو لعله تركها في بعض الأوقات لبيان الجواز . وما جمعنا به تبعاً للبخاري فيما يظهر أظهر . والله أعلم

١٣ - باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء

١١٠٦ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال سمعت الزهري عن سالم عن أبيه قال « كان

النبي ﷺ يجمع بين المغرب والعشاء إذا جد به السير »

١١٠٧ - وقال إبراهيم بن طهمان عن الحسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس

رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ يجمع بين صلاة المغرب والمصر إذا كان على ظهر سبيل ، ويجمع بين

المغرب والعشاء »

١١٠٨ - وعن حسين بن يحيى بن أبي كثير عن حفص بن غنيد الله بن أنس عن أنس بن مالك رضي

الله عنه قال « كان النبي ﷺ يجمع بين صلاة المغرب والعشاء في السفر »

وتابعه علي بن المبارك وحرب عن يحيى عن حفص عن أنس « جمع النبي ﷺ »

[الحديث ١١٠٨ - طرفه ق : ١١١٠]

قوله (باب الجمع بين المغرب والعشاء) أورد فيه ثلاثة أحاديث : حديث ابن عمر وهو مقيد بما إذا جد السير ، وحديث ابن عباس وهو مقيد بما إذا كان سائرا ، وحديث أنس وهو مطلق . واستعمل المصنف الترجمة مطلقا إشارة إلى العمل بالمطلق لأن المقيد فرد من أفرادها ، وكأنه رأى جواز الجمع بالسفر سواء كان سائرا أم لا ، وسواء كان سيره مجدا أم لا ، وهذا ما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم ، فقال بالاطلاق كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأشبّه ، وقال قوم : لا يجوز الجمع مطلقا إلا برفة ومزدلفة وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه ، ووقع عند الثوري أن الصاحبين عافيا شيخهما ، ورد عليه السروجي في شرح الهداية وهو أعرف بمذهبه ، وسيأتي الكلام على الجمع برفة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وأجابوا عما ورد من الأخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري ، وهو أنه أخر المغرب مثلا إلى آخر وقتها وعجل العشاء في أول وقتها . وتعبه الخطابي وغيره بأن الجمع رخصة ، فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقا من الإتيان بكل صلاة في وقتها ، لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة فضلا عن العامة . ومن الدليل على أن الجمع رخصة قول ابن عباس « أراد أن لا يخرج أمه ، أخرجه مسلم ، وأيضا فإن الأخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين كما سيأتي في الباب الذي يليه ، وذلك هو المتبادر إلى الفهم من لفظ الجمع ، وما يرد الجمل على الجمع الصوري جمع التقديم الآتي ذكره بعد باب ، وقيل يختص الجمع بمن يجده في السير قاله الليث ، وهو القول المشهور عن مالك ، وقيل يختص بالمسافر دون التازل وهو قول ابن حبيب . وقيل يختص بمن نه عذر حكى عن الأوزاعي ، وقيل يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو مروى عن مالك وأحمد واختاره ابن حزم . (تنبيه) : أورد المصنف في أبواب التقصير أبواب الجمع لأنه تقصير بالنسبة إلى الزمان ، ثم أبواب صلاة المعذور قاعدا لأنه تقصير بالنسبة إلى بعض صور الأفعال ، ويجمع الجميع الرخصة للمعذور . **قوله** في حديث ابن عمر (جد به السير) أى اشتد قاله صاحب المحكم ، وقال عياض : جد به السير أسرع ، كذا قال : وكأنه نسب الاسم إلى السير توسعا . **قوله** (وقالي إبراهيم بن طهمان) وصله البيهقي من طريق محمد بن عبدوس عن أحمد بن حفص النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم المذكور بسنده المذكور إلى ابن عباس بلفظه . **قوله** (على ظهر سير) كذا الأكتاف بالإحسانة ، وفي رواية الكشميني « على ظهر ، بالتثنية » يسير ، بلفظ المضارع بفتحانية مفتوحة في أوله ، قال الطائي : الظاهر في قوله « ظهر سير » للتأكيد كقوله الصدقة عن ظهر غني ، ولفظ الظهر يقع في مثل هذا اتساعا للتخيل كأن السير كان مستندا إلى ظهر قوى من المطى مثلا . وقال غيره : جعل للسير ظهر لأن الراكب ما دام سائرا فمكأنه راكم ظهر . قلت : وفيه جناس التحريف بين الظهر والظهر ، واستدل به على جواز جمع التأخير . وأما جمع التقديم فسيأتي الكلام عليه بعد باب . **قوله** (وعن حسين) هو معطوف على الذي قبله والتقدير : وقال إبراهيم بن طهمان عن حسين عن يحيى عن حفص ، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج ، ويحتمل أن يكون علقه عن حسين لا بقيد كونه من رواية إبراهيم بن طهمان عنه . **قوله** (تابعه علي بن المبارك وحرب) أى ابن شداد (عن يحيى) : هو ابن أبي كثير (عن حفص) أى تالما حسينا ، فاما متابعة حرب فوصلها المصنف في آخر الباب

الذي بعده ، وقد تابعهم معمر عند أحمد وأبان بن يزيد عند الطحاوي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير

١٤ - باب هل يؤذن أو يُقيم ، إذا جمع بين المغرب والعشاء ؟

١١٠٩ - **حديث** أبو النّبان قال أخبرنا شعيب عن الزّهرى قال : أخبرني سالم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير في السفر يؤخّر صلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء . قال سالم : وكان عبد الله يفعلهُ إذا أعجله السير ، ويُقيمُ المغرب فيصليها ثلاثاً ثمَّ يُسلمُ ، ثمَّ قلماً يلبثُ حتى يُقيمَ العشاء فيصليها ركعتين ثمَّ يُسلمُ ، ولا يُسبّحُ بينهما بركعة ولا بعد العشاء بسجدة حتى يقوم من جوف الليل »

١١١٠ - **حديث** إسحاق حدثنا عبد الصمد حدثنا حرب حدثنا يحيى قال حدثني حفص بن عبيد الله بن أنس أن أنساً رضي الله عنه حدثه « أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين هاتين الصلاتين في السفر ، يعني المغرب والعشاء »

قوله (باب هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء) قال ابن رشد : ليس في حديثي الباب تنصيص على الأذان ، لكن في حديث ابن عمر منهما « يقيم للمغرب فيصليها » ولم يرد بالإقامة نفس الأذان وإنما أراد يقيم للمغرب ، فعلى هذا فكذا مراده بالترجمة : هل يؤذن أو يقتصر على الإقامة ، وجعل حديث أنس مفسراً بحديث ابن عمر ، لأن في حديث ابن عمر حكماً زائداً ١ هـ . ولعل المصنف أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق حديث ابن عمر ، ففي الدارقطني من طريق عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر في قصة جمعه بين المغرب والعشاء « فزّل فأقام الصلاة ، وكان لا ينادى بشيء من الصلاة في السفر ، فقام لجمع بين المغرب والعشاء ثم رفع ، الحديث . وقال الكرمانى : لعل الراوى لما أطلق لفظ الصلاة استفيد منه أن المراد بها التامة بأركانها وشراطينها وسننها ومن جعلها الأذان والإقامة ، وسبقه ابن بطال إلى نحو ذلك . **قوله** (يؤخر صلاة المغرب) لم يعين غاية التأخير ، وبينه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بأنه بعد أن يغيب الشفق ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب وموسى بن عقبة عن نافع « فأخر المغرب بعد ذهاب الشفق حتى ذهب هوى من الليل ، والمصنف في الجهاد من طريق أسلم مولى عمر عن ابن عمر في هذه القصة « حتى كان بعد غروب الشفق نزل فصلي المغرب والعشاء جمعا بينهما » . ولإبي داود من طريق ربيعة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر في هذه القصة « فصار حتى غاب الشفق وتصوبت النجوم نزل فصلي الصلاتين جمعا » وجاءت عن ابن عمر روايات أخرى « أنه صلى المغرب في آخر الشفق » ثم أقام الصلاة وقد توارى الشفق ، فصلّى العشاء ، أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن نافع ، ولا تعارض بينهما وبين ما سبق لأنه كان في واقعة أخرى . **قوله** (ثم قلنا يلبث حتى يقيم العشاء) فيه اثبات لبث قليل ، وذلك نحو ما وقع في الجمع بمزدلفة من إناخة الرّواحل ، ويدل عليه ما تقدم من الطرق التي فيها جمع بينهما وصلّاهما جميعاً . وفيه حجة على من حل أحاديث الجمع على الجمع الصوري ، قال إمام الحرمين : ثبت

في الجمع أحاديث نصوص لا يتطرق إليها تأويل ، ودليله من حيث المعنى الاستنباط من الجمع بعرفة ومزدلفة ، فإن سببه احتياج الحاج إليه لاشتغالهم بمناسكهم ، وهذا المعنى موجود في كل الأسفار ولم تنقيد الرخص كالقصر والفطر بالنسك ، إلى أن قال : ولا يخفى على منصف أن الجمع أرفق من القصر ، فإن القائم إلى الصلاة لا يشق عليه ركعتان يضمهما إلى ركعتيه ، ورفق الجمع واضح لمشقة النزول على المسافر ، واحتج به من قال باختصاص الجمع لمن جد به السير ، وسيأتي ذلك في الباب الذي بعده . قوله (حدثنا إسحق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، ومال أبو علي الجبائي إلى أنه إسحق بن منصور ، وقد تقدم الكلام على حديث أنس في الباب الذي قبله

١٥ - باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس

فيه ابن عباس عن النبي ﷺ

١١١١ - **حدثنا** حسان الواسطي قال حدثنا الفضل بن فضالة عن عقیل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم يجمع بينهما ، وإذا زاغت صلي الظهر ثم ركب »

[الحديث ١١١١ - طرقة في : ١١١٢]

قوله (باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس) في هذا إشارة إلى أن جمع التأخير عند المنصف يختص بمن ارتحل قبل أن يدخل وقت الظهر . قوله (فيه ابن عباس عن النبي ﷺ) يشير إلى حديثه الماضي قبل باب ، فإنه قيد الجمع فيه بما إذا كان على ظهر السير ، ولا قائل بأنه يصلحها وهو راكب فتعين أن المراد به جمع التأخير . ويؤيده رواية يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده من طريق مقسم عن ابن عباس ففيها التصريح بذلك وإن كان في إسناده مقال ، لكنه يصلح المتابعة . قوله (حدثنا حسان الواسطي) هو ابن عبد الله بن سهل الكندي المصري ، كان أبوه واسطيا فقدم مصر فولد بها حسان المذكور واستمر بها إلى أن مات . قوله (حدثنا الفضل بن فضالة) يفتح الفاء بعدها معجزة خفيفة ، من ثقات المصريين . وفي الرواة حسان الواسطي آخر لكنه حسان بن حسان يروي عن شعبة وغيره ضعفه الدارقطني ، ووهم بعض الناس فزعم أنه شيخ البخاري هنا وليس كذلك فإنه ليست له رواية عن المصريين . قوله (تزيغ) بزاي ومعجزة أى تميل ، وزاغت مالت ، وذلك إذا قام الزم . قوله (ثم يجمع بينهما) أى في وقت العصر ، وفي رواية قتيبة عن الفضل في الباب الذي بعده ، ثم نزل لجمع بينهما ، رسل من رواية جابر بن اسماعيل عن عقیل . يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق ، وله من رواية شعبة عن عقیل ، حتى يدخل أول وقت العصر ، ثم يجمع بينهما . قوله « وإذا زاغت ، أى قبل أن يرتحل كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده

١٦ - باب إذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس صلي الظهر ثم ركب

١١١٢ - **حدثنا** قتيبة قال حدثنا الفضل بن فضالة عن عقیل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال

«كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تربع الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل فجمع بينهما ، فان زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب»

قوله (باب إذا ارتحل بعد ما زاعت الشمس صلى الظهر ثم ركب) أورد فيه حديث أنس المذكور قبله وفيه «فاذا زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب ، كذا فيه الظهر فقط ، وهو المحفوظ عن عقيل في الكتب المشهورة ، ومقتضاه أنه كان لا يجمع بين الصلاتين إلا في وقت الثانية منها ، وبه احتج من أبي جمع التقديم كما تقدم ، ولكن روى إسحق بن راهويه هذا الحديث عن شبابة فقال «كان إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم ارتحل ، أخرجه الإسماعيلي ، وأعلّ بتفرد إسحق بذلك عن شبابة ثم تفرد جعفر الفريابي به عن إسحق ، وليس ذلك بقادح فانهما إمامان حافظان . وقد وقع نظيره في «الأربعين» للحاكم قال حدثنا محمد بن يعقوب هو الأصم حدثنا محمد بن إسحق الصغاني هو أحد شيوخ مسلم قال حدثنا محمد بن عبد الله الواسطي ، فذكر الحديث وفيه «فان زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب ، قال الحافظ صلاح الدين العلائي : هكذا وجدته بعد التبع في نسخ كثيرة من الأربعين بزيادة العصر ، وسند هذه الزيادة جيد انتهى . قلت : وهي متبعة قوية لرواية إسحق بن راهويه إن كانت ثابتة ، لكن في ثبوتها نظر ، لأن البيهقي أخرج هذا الحديث عن الحاكم بهذا الاسناد مقروناً برواية أبي داود عن قتبية وقال : إن لفظهما سواء ، إلا أن في رواية قتبية «كان رسول الله ﷺ ، وفي رواية حسان «ان رسول الله ﷺ ، والمشهور في جمع التقديم ما أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وابن حبان من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل ، وقد أعله جماعة من أئمة الحديث بتفرد قتبية عن الليث ، وأشار البخاري إلى أن بعض الضعفاء أدخله على قتبية حكاه الحاكم في «علوم الحديث» ، وله طريق أخرى عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود من رواية هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل ، وهشام مختلف فيه وقد خالفه الحفاظ من أصحاب أبي الزبير كالكافي والثوري وقرنه بن خالد وغيرهم فلم يذكروا في روايتهم جمع التقديم ، وورد في جمع التقديم حديث آخر عن ابن عباس أخرجه أحمد وذكره أبو داود تعليقا والترمذي في بعض الروايات عنه وفي إسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف ، لكن له شواهد من طريق حماد عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس لا أعله إلا مرفوعاً «انه كان إذا نزل منزلاً في السفر فأعجبه أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر ثم يرتحل ، فاذا لم يتمياً له المنزل مد في السير فساد حتى ينزل فيجمع بين الظهر والعصر ، أخرجه البيهقي ورجاله ثقات ، إلا أنه مشكوك في رفعه ، والمحفوظ أنه موقوف . وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر مجزوماً بوقفه على ابن عباس ولفظه «إذا كنتم سائرين ، فذكر نحوه . وفي حديث أنس استعجاب التفرقة في حال الجمع بين ما إذا كان سائراً أو نازلاً ، وقد استدلل به على اختصاص الجمع بمن جد به السير ، لكن وقع التصريح في حديث معاذ بن جبل في الموطن ولفظه «ان النبي ﷺ أخر الصلاة في غزوة تبوك ، ثم خرج فصلي الظهر والعصر جميعاً ، ثم دخل ، ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جمعاً ، قال الشافعي في «الأم» . قوله «دخل ثم خرج ، لا يكون إلا وهو نازل ، فالسافر أن يجمع نازلاً ومسافراً . وقال ابن عبد البر : في هذا أوضح دليل على الرد على من قال لا يجمع إلا من جد به السير ، وهو قاطع للالتباس انتهى . وحكي عياض أن بعضهم أول قوله «ثم دخل ، أي في الطريق مسافراً «ثم خرج ، أي عن الطريق الصلاة ، ثم استبعده ، ولا شك في بعده ، وكأنه

عليه السلام فعل ذلك لبيان الجواز ، وكان أكثر عاداته ما دل عليه حديث أنس والله أعلم . ومن ثم قال الشافعية : ترك الجمع أفضل وعن مالك رواية أنه مكروه ، وفي هذه الأحاديث تخصيص لحديث الأوقات التي بينها جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم وبينها النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي حيث قال في آخرها : الوقت ما بين هذين ، وقد تقدمت الإشارة إليه في المواقيت (تنبيه) : تقدم الكلام على الجمع بين الصلاتين بعد المطر أو المرض أو الحاجة في الحضر في المواقيت في « باب وقت الظهر » وفي « باب وقت المغرب »

١٧ - باب صلاة القاعد

١١١٣ - **حديث** قتبية بن سعيد عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك ، فصلّى جالساً وصلّى وراءه قوم قياماً ، فأشار إليهم أن اجلسوا . فلما انصرف قال : إنما جئنا الإمام ليؤتمّ به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا »

١١١٤ - **حديث** أبو نعيم قال حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن أنس رضي الله عنه قال « سقط رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرس فخذه - أو فخذ - شقّه الأيمن ، فدخلنا عليه نعوّده ، فخصرت الصلاة فصلّى قاعداً فصلّينا قعوداً وقال : إنما جئنا الإمام ليؤتمّ به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد »

١١١٥ - **حديث** إسحاق بن منصور قال أخبرنا روح بن عبادة أخبرنا حسين عن عبد الله بن بريدة عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه سأل نبي الله صلى الله عليه وسلم وأخبرنا إسحاق قال أخبرنا عبد الصمد قال سمعت أبا عبد الله رضي الله عنه قال « حدثنا الحسين عن ابن بريدة قال حدثني عمران بن حصين - وكان ميسوراً - قال « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعداً فقال : إن صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى قائماً فله نصف أجر القاعد »

[الحديث ١١١٥ - طرفه في ١١١٦ ، ١١١٧]

قوله (باب صلاة القاعد) قال ابن رشيد : أطلق الترجمة ، فيحتمل أن يريد صلاة القاعد للعذر [إماما كان أو مأموماً أو منفرداً] . ويؤيده أن أحاديث الباب دالة على التقييد بالعذر ويحتمل أن يريد مطلقاً لعذر وغير عذر لبيان أن ذلك جائز . إلا ما دل الإجماع على منعه وهو صلاة الفريضة للصحيح قاعداً ١ . **قوله** (وهو شاك) بالتموين مخففاً من الشكاية ، وقد تقدم الكلام عليه موضحاً في أبواب الإمامة ، وكذلك على حديث أنس ، وفيه بيان سبب الشكاية وهما في صلاة الفرض بلا خلاف ، وأما حديث عمران ففيه احتمال سند كره . **قوله** (أخبرنا حسين) هو الملقب كما صرح به في الباب الذي بعده . **قوله** (عن عمران بن حصين) في رواية عفان عن عبد الوارث حدثنا عمران أخرجه الإسماعيلي ، وفيه غنية عن تكلف ابن حبان إقامة الدليل على أن ابن بريدة عاصر عمران . **قوله**

(وأخبرنا إسحق) في رواية الكشمغيني «وزاد إسحق» والمراد به على الحالين إسحق بن منصور شيخه في الإِسناد الذي قبله . **قوله** (سمعت أبي) هو عبد الوارث بن سعيد التنوري ، وهذه الطريق أنزل من التي قبلها ، وكذا من التي بعدها بدرجة ، لكن استفيد منها تصريح ابن بريدة بقوله حديثي عمران . **قوله** (وكان مبسورا) بسكون الموحدة بعدها مهمله أى كانت به بواسير كما صرح به بعد باب ، والبواسير جمع بأسور يقال بالموحدة وبالنون ، أو الذي بالموحدة ودم في باطن المقعدة والذي بالنون قرحة فاسدة لا تقبل البرء ما دام فيها ذلك الفساد . **قوله** (عن صلاة الرجل قاعدا) قال الخطابي : كنت تأولت هذا الحديث على أن المراد به صلاة التطوع - يعنى للقادر - لكن قوله «من صلى نائما» يفسده ، لأن المضطجع لا يصلي التطوع كما يفعل القاعد ، لأنى لا أ حفظ عن أحد من أهل العلم أنه رخص في ذلك ، قال : فان صحت هذه اللفظة ولم يكن بعض الرواة أدرجها قياسا منه للمضطجع على القاعد كما يتطوع المسافر على راحلته فالتطوع للقادر على القعود مضطجعا جائز بهذا الحديث . قال : وفي القياس المتقدم نظر ، لأن القعود شكل من أشكال الصلاة بخلاف الاضطجاع . قال : وقد رأيت الآن أن المراد بحديث عمران المريض المفترض الذي يمكنه أن يتحمل فيقوم مع مشقة ، فجعل أجر القاعد على النصف من أجر القائم ترغيبا له في القيام مع جواز قعوده انتهى . وهو محل متجه ، ويؤيده صنيع البخارى حيث أدخل في الباب حديث عائشة وأنس وهما في صلاة المفترض قطعا ، وكأنه أراد أن تكون الترجمة شاملة لأحكام المصلي قاعدا ، ويتلقى ذلك من الأحاديث التي أوردها في الباب ، فمن صلى فرضا قاعدا وكان يشق عليه القيام أجزأه وكان هو ومن صلى نائما سواء كما دل عليه حديث أنس وعائشة ، فلو تحامل هذا المعذور وتكلف القيام ولو شق عليه كان أفضل لمزيد أجر تكلف القيام ، فلا يتبع أن يكون أجره على ذلك نظير أجره على أصل الصلاة ، فيصح أن أجر القاعد على النصف من أجر القائم ، ومن صلى النفل قاعدا مع القدرة على القيام أجزأه وكان أجره على النصف من أجر القائم بغير إشكال . وأما قول الباجي إن الحديث في المفترض والمنفل معا فان أراد بالمفترض ما قررناه فذاك ، وإلا فقد أبى ذلك أكثر العلماء . وحكى ابن التين وغيره عن أبي عبيد وابن الماجشون وإسماعيل القاضي وابن شعبان والإسماعيلي والداودي وغيرهم أنهم حلوا حديث عمران على المتنفل ، وكذا نقله الترمذى عن الثوري قال : وأما المعذور إذا صلى جالسا فله مثل أجر القائم . ثم قال : وفي هذا الحديث ما يشهد له ، يشير إلى ما أخرجه البخارى في الجهاد من حديث أبي موسى رفعه ، إذا مرض العبد أو سافر كتب له صالح ما كان يعمل^(١) وهو صحيح مقيم ، ولهذا الحديث شواهد كثيرة سيأتى ذكرها في الكلام عليه إن شاء الله تعالى . ويؤيد ذلك قاعدة تغليب فضل الله تعالى وقبول عذر من له عذر والله أعلم . ولا يلزم من اقتصار العلماء المذكورين في حمل الحديث المذكور على صلاة النافلة أن لا ترد الصورة التي ذكرها الخطابي ، وقد ورد في الحديث ما يشهد لها ، فعند أحمد من طريق ابن جريج عن ابن شهاب عن أنس قال «قدم النبي ﷺ المدينة وهي بمكة ، لحق الناس ، فدخل النبي ﷺ المسجد والناس يصلون من قعود فقال : صلاة القاعد نصف صلاة القائم ، رجاله قنات . وعند النسائي متابعا له من وجه آخر وهو وارد في المعذور فيحمل على من تكلف القيام مع مشقة عليه كما يحتمل الخطابي . وأما في الخطابي جواز التنفل مضطجعا فقد تبعه ابن بطال على ذلك وزاد : لكن الخلاف ثابت ، فقد نقله الترمذى بإسناده إلى الحسن البصرى قال : إن شاء

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة «كتب له ما كان الخ»

الرجل صلى صلاة التطوع قائماً وجالسا ومضطجعا . وقال به جماعة من أهل العلم ، وأحد الوجهين للشافعية ، وصححه المتأخرون ، وحكاه عياض وجهها عند المالكية أيضا ، وهو اختيار الأبهري منهم واحتج بهذا الحديث (تنبيه) : سؤال همران عن الرجل يخرج مخرج الغالب فلا مفهوم له . بل الرجل والمرأة في ذلك سواء . قوله (ومن صلى قاعدا) يستثنى من عمومه النبي ﷺ ، فإن صلاته قاعدا لا ينقص أجرها عن صلاته قائما ، لحديث عبد الله بن عمرو قال د بلغني أن النبي ﷺ قال : صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة ، فأتيته فوجدته يصلي جالسا فوضعت يدي على رأسي ، فقال : مالك يا عبد الله ؟ فأخبرته ، فقال : أجل ، ولكنني لست كأحد منكم ، أخرجه مسلم وأبو داود والنفائي . وهذا يبنى على أن المتكلم داخل في عموم خطابه وهو الصحيح ، وقد عد الشافعية في خصائصه ﷺ هذه المسألة . وقال عياض في الكلام على تنفله ﷺ قاعدا : قد علله في حديث عبد الله بن عمرو بقوله لست كأحد منكم ، فيكون هذا مما خص به . قال : ولعله أشار بذلك إلى من لا عذر له ، فكأنه قال إني ذو عذر . وقد رد النووي هذا الاحتمال قال : وهو ضعيف أو باطل . (فائدة) : لم يبين كيفية القعود ، فيؤخذ من إطلاعه جوازه على أي صفة شاء المصلي ، وهو قضية كلام الشافعي في البويطي ، وقد اختلف في الأفضل فمن الأئمة الثلاثة يصلي متربعا ، وقيل يجلس مفترشا وهو موافق لقول الشافعي في مختصر المازني وصححه الراعي ومن تبعه ، وقيل متوركا وفي كل منها أحاديث ، وسيأتي الكلام على قوله د قائما ، في الباب الذي يليه

١٨ - باب صلاة القاعد بالإيماء

١١١٦ - حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة أن عمران بن حصين وكان رجلا مبسورا . وقال أبو معمر مرة : عن عمران قال « سألت النبي ﷺ عن صلاة الرجل وهو قاعد فقال : من صلى قائما فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعد » . قال أبو عبد الله : قائما عندي مضطجعا ها هنا

قوله (باب صلاة القاعد بالإيماء) أورد فيه حديث عمران بن حصين أيضا ، وليس فيه ذكر الإيماء ، وإنما فيه مثل ما في الذي قبله د ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعد ، قال ابن رشيد : مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن من صلى على جنب فقد احتاج إلى الإيماء انتهى . وليس ذلك بلازم . نعم يمكن أن يكون البخاري يختار جواز ذلك ، ومستنده ترك التفصيل فيه من الشارح ، وهو أحد الوجهين للشافعية وعليه شرح الكرماني . والأصح عند المتأخرين أنه لا يجوز للقادر الإيماء للركوع والسجود . وإن جاز التنفل مضطجعا ، بل لا بد من الإتيان بالركوع والسجود حقيقة . وقد اعترضه الإسماعيلي فقال : ترجم بالإيماء ولم يقع في الحديث إلا ذكر النوم ، فكأنه محفوف قوله د قائما ، يعني يتنوم على اسم الفاعل من النوم فظنه بإيماء يعني بموحدة مصدر أو ما ، فلهذا ترجم بذلك انتهى . ولم يصب في ظنه أن البخاري صحفه ، فقد وقع في رواية كريمة وغيرها عقب حديث الباب : قال أبو عبد الله - يعني البخاري - قوله د قائما ، عندي أى مضطجعا ، فكأن البخاري كوشف بذلك . وهذا التفسير قد وقع مثله في رواية عفان عن عبد الوارث في هذا الحديث . قال عبد الوارث : التسمم المضطجع أخرجه الإسماعيلي ، قال

الاسماعيلي : معنى قوله نائماً أى على جنب ا ه . وقد وقع في رواية الاصيل على التصحيف أيضاً حكاة ابن رشيد ، ووجهه بأن معناه من صلى قاعداً أو ما بالركوع والسجود ، وهذا موافق للجمهور عند المالكية أنه يجوز له الإيماء إذا صلى نقلاً قاعداً مع القدرة على الركوع والسجود ، وهو الذي يثبت من اختيار البخاري . وعلى رواية الاصيل شرح ابن بطلان وأنكر على النسائي ترجمته على هذا الحديث فضل صلاة القاعد على النائم ، وادعى أن النسائي صحفه قال : وغلطه فيه ظاهر لأنه ثبت الأمر للصلى إذا وقع عليه النوم أن يقطع الصلاة ، وعلى ذلك بأنه لعله يستغفر فيسب نفسه ، قال : فكيف بأمره بقطع الصلاة ثم يثبت أن له عليها نصف أجر القاعد ا ه . وما تقدم من التعقب على الاسماعيلي رد عليه قال شيخنا في شرح الترمذي بعد أن حكى كلام ابن بطلان : لعله هو الذي صحفه ، وإنما أُلجأ إلى ذلك حل قوله ، نائماً ، على النوم الحقيقي الذي أمر المصل إذا وجده يقطع الصلاة ، وليس ذلك المراد هنا إنما المراد الاضطجاع كما تقدم تقريره ، وقد ترجم النسائي وفضل صلاة القاعد على النائم ، والصواب من الرواية نائماً بالنون على اسم الفاعل من النوم والمراد به الاضطجاع كما تقدم ، ومن قال غير ذلك فهو الذي صحفه ، والذي غرهم ترجمة البخاري وعسر توجيهها عليهم ، والله الحمد على ما وهب

١٩ - باب إذا لم يُطيق قاعداً صلى على جنب

وقال عطاء : إن لم يقدر أن يتحول إلى القبلة صلى حيث كان وجهه

١١١٧ - **حديث** عبدان عن عبد الله عن إبراهيم بن طهمان قال حدثني الحسين السكيت عن ابن مريدة عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال « كانت بي بواسير ، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة قال : صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب »

قوله (باب إذا لم يطق) أى الانسان الصلاة في حال القعود صلى على جنبه . **قوله** (وقال عطاء إذا لم يقدر) في رواية الكشميني « إن لم يقدر الخ ، وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بمعناه ، ومطابقته للترجمة من جهة أن الجامع بينهما أن العاجز عن أداء فرض ينتقل إلى فرض دونه ولا يترك ، وهو حجة على من زعم أن العاجز عن القعود في الصلاة تسقط عنه الصلاة ، وقد حكاة الفزالي عن أبي حنيفة ، وتعقب بأنه لا يوجد في كتب الحنفية . **قوله** (عن عبد الله) هو ابن المبارك ، وسقط ذكره من رواية أبي زيد المروزي ولا بد منه فإن عبدان لم يسمع من إبراهيم بن طهمان ، والحسين السكيت هو ابن ذكوان المعلم الذي سبق في الباب قبله ، قال الترمذي : لا نعلم أحداً روى هذا عن حسين إلا إبراهيم ، وروى أبو أسامة وعيسى بن يونس وغيرهما عن حسين على اللفظ السابق ا ه . ولا يؤخذ من ذلك تضعيف رواية إبراهيم كما فهمه ابن العربي تبعاً لابن بطلان ورد على الترمذي بأن رواية إبراهيم توافقت الأصول ورواية غيره تخالفها فتكون رواية إبراهيم أرجح ، لأن ذلك راجع إلى الترجيح من حيث المعنى لا من حيث الاستناد ، وإلا فاتفق الأكثر على شيء يقتضي أن رواية من خالفهم تكون شاذة ، والحق أن الروايتين صحيحتان كما صنع البخاري ، وكل منهما مشتملة على حكم غير الحكم الذي اشتملت عليه الأخرى والله أعلم . **قوله** (عن الصلاة) المراد عن صلاة المريض ، بدليل قوله في أوله وكانت بي

بواسير ، وفي رواية وكيع عن إبراهيم بن طهمان ، سألت عن صلاة المريض ، أخرجه الترمذى وغيره . (تنبيه) : قال الخطابى لعل هذا الكلام كان جواب فتيا استفهما عمران ، وإلا فليست علة البواسير بمانعة من القيام في الصلاة على ما فيها من الأذى ١ هـ . ولا مانع من أن يسأل عن حكم ما لم يعمله لاحتمال أن يحتاج إليه فيما بعد . **قوله** (فان لم تستطع) استدل به من قال لا ينتقل المريض إلى القعود إلا بعد عدم القدرة على القيام ، وقد حكاه عياض عن الشافعى ، وعن مالك وأحمد وإسحق لا يشترط العدم بل وجود المشقة ، والمعروف عند الشافعية أن المراد بنفى الاستطاعة وجود المشقة الشديدة بالقيام ، أو خوف زيادة المرض ، أو الهلاك ، ولا يكتفى بأذى مشقة . ومن المشقة الشديدة دوران الرأس في حق راكب السفينة وخوف الفرق لو صلى قائما فيها ، وهل يعد في عدم الاستطاعة من كان كالمنا في الجهاد ولو صلى قائما لرآه العدو فتجوز له الصلاة قاعدا أو لا ؟ فيه وجهان للشافعية الأصح الجواز ، لكن يقضى (٢) لكونه عذرا نادرا . واستدل به على تساوى عدم الاستطاعة في القيام والقعود في الانتقال خلافا لمن فرق بينهما كإمام الحرمين . ويدل للجمهور أيضا حديث ابن عباس عند الطبرانى بلفظ . يصلى قائما ، فان نالته مشقة لجالسا ، فان نالته مشقة صلى قائما ، الحديث . فاعتبر في الحالين وجود المشقة ولم يفرق . **قوله** (فعلى جنب) في حديث على عند الدارقطنى ، وعلى جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه ، وهو حجة للجمهور في الانتقال من القعود إلى الصلاة على الجنب ، وعن الحنفية وبعض الشافعية يستلنى على ظهره ويجعل رجليه إلى القبلة . ووقع في حديث على (٣) أن حالة الاستقاء تكون عند العجز عن حالة الاضطجاع ، واستدل به من قال لا ينتقل المريض بعد عجزه عن الاستقاء إلى حالة أخرى كالإشارة بالرأس ثم الإيماء بالطرف ثم لإجراء القرآن والذكر على اللسان ثم على القلب لكون جميع ذلك لم يذكر في الحديث ، وهو قول الحنفية والمالكية وبعض الشافعية ، وقال بعض الشافعية بالترتيب المذكور وجعلوا سباط الصلاة حصول العقل حيث كان حاضر العقل لا يسقط عنه التكليف بها فيأتى بما يستطيعه بدليل قوله **يُصَلِّي** ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، هكذا استدل به الغزالى ، وتعقبه الرافعى بأن الخبر أمر بالانتيان بما يشتمل عليه المأمور ، والقعود لا يشتمل على القيام وكذا ما بعده إلى آخر ما ذكر ، وأجاب عنه ابن الصلاح بأننا لا نقول إن الآتى بالقعود أتى بما استطاعه من القيام مثلا ، ولكننا نقول : يكون آتيا بما استطاعه من الصلاة ، لأن المذكورات أنواع لجنس الصلاة بعضها أذى من بعض ، فاذا عجز عن الأعلى وأتى بالأدنى كان آتيا بما استطاع من الصلاة . وتعقب بأن كون هذه المذكورات من الصلاة فرع لمشروعية الصلاة بها وهو محل النزاع . (فائدة) : قال ابن المنير في الحاشية : اتفق لبعض شيوخنا فرع غريب في النقل كثير في الوقوع ، وهو أن يعجز المريض عن التذكر ويقدر على الفعل فألهمه الله أن يتخذ من يلقنه فكان يقول : أحرم بالصلاة ، قل الله أكبر ، اقرأ الفاتحة ، قل الله أكبر للركوع إلى آخر الصلاة ، يلقنه ذلك تلقينا وهو يفعل جميع ما يقول له بالنطق أو بالإيماء . رحمه الله

٣٠ - **باب** إذا صلى قاعدا ثم صَحَّ ، أو وَجِدَ خَفَةً ، تَمَّمَ مَا بَقِيَ وقال الحسن : إن شاء المريض صلى رَكَعَتَيْنِ قائما ، وَرَكَعَتَيْنِ قاعداً

(١) والصواب من حيث الدلائل عدم القضاء ، لأن عذره أولى من عذر المريض . واهة أهل

(٢) وكذا وقع في حديث عمران عند النسائى

١١١٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين أنها أخبرته أنها لم تر رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل قاعداً قط حتى أسن، فكان يقرأ قاعداً حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركع.

[الحديث ١١١٨ - أطرافه في : ١١١٩ ، ١١٤٨ ، ١١٦١ ، ١١٦٨ ، ٨٢٧]

١١١٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد وأبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً فقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم، ثم يركع، ثم سجد، يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك، فإذا قضى صلاته نظراً فإن كنت تغطي تحدث معي، وإن كنت نائمة اضطجع.

قوله (باب إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد خفة ثم ما بقي) في رواية الكشميهني «أتم ما بقي، أي لا يستأنف بل يبقى عليه لم يأتنا بالوجه الإتم من القيام ونحوه، وفي هذه الترجمة إشارة إلى الرد على من قال: من افتتح الفريضة قاعداً لم يجزه عن القيام ثم أطلق القيام وجب عليه الاستئناف، وهو محكي عن محمد بن الحسن، وخفي ذلك على ابن المنير حتى قال: أراد البخاري بهذه الترجمة رفع خيال من تخيل أن الصلاة لا تنبض فيجب الاستئناف على من صلى قاعداً ثم استطاع القيام. **قوله** (وقال الحسن إن شاء المريض) أي في الفريضة (صلى ركعتين قائماً) وهذا ال أثر وصله ابن أبي شعبة بمعناه، ووصله الترمذي أيضاً بلفظ آخر، وتعقبه ابن التين بأنه لا وجه للشبهة هنا لأن القيام لا يسقط عن قدر عليه، إلا إن كان يريد بقوله «إن شاء» أي بكلفة كثيرة. **هـ** ويظهر أن مراده أن من افتتح الصلاة قاعداً ثم استطاع القيام كان له إتمامها قائماً إن شاء بأن يبني على ما صلى، وإن شاء استأنفها، فاقضى ذلك جواز البناء وهو قول الجمهور. ثم أورد المصنف حديث عائشة من رواية مالك بإسنادين له أنه ﷺ كان يصلي قاعداً، فإذا أراد أن يركع قام فقرأ ثلاثين أو أربعين آية قائماً ثم ركع. وزاد في الطريق الثانية منهما أنه كان يفعل ذلك في الركعة الثانية، وفي الأولى منهما تقييد ذلك بأنه ﷺ لم يصل صلاة الليل قاعداً إلا بعد أن أسن، وسيأتي في أثناء صلاة الليل من هذا الوجه بلفظ حتى إذا كبر، وفي رواية عثمان بن أبي سليمان عن أبي سلمة عن عائشة «لم يمت حتى كان أكثر صلاته جالساً»، وفي حديث حفصة «ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي في سبجته جالساً حتى إذا كان قبل موته بعام وكان يصلي في سبجته جالساً»، الحديث أخرجهما مسلم، قال ابن التين: قيدت عائشة ذلك بصلاة الليل لتخرج الفريضة، وبقولها «حتى أسن»، لتعلم أنه إنما فعل ذلك لإبقاء على نفسه ليستديم الصلاة، وأفادت أنه كان يديم القيام وأنه كان لا يجلس عما يطيقه من ذلك. وقال ابن بطال: هذه الترجمة تتعلق بالفريضة، وحديث عائشة يتعلق بالنافلة. ووجه استنباطه أنه لما جاز في النافلة القعود لغیر علة مانعة من القيام وكان عليه الصلاة والسلام يقوم فيها قبل الركوع كانت الفريضة التي لا يجوز القعود فيها إلا بعدم القدرة على القيام أولى **هـ**. والذي يظهر لي أن الترجمة ليست مختصة بالفريضة، بل قوله «ثم صح» يتعلق بالفريضة. وقوله «أو وجد خفة» يتعلق بالنافلة، وهذا الشق مطابق للحديث، ويؤخذ ما يتعلق بالشيء الآخر بالقياس عليه، والجامع بينهما جواز إيقاع بعض

الصلاة قاعدا وبعضها قائما ، ودل حديث عائشة على جواز القعود في أثناء صلاة النافلة لمن افتتحها قائما كما يباح له أن يفتتحها قاعدا ثم يقوم ، إذ لا فرق بين الحالتين ، ولا سيما مع وقوع ذلك منه ﷺ في الركعة الثانية خلافاً لمن أبى ذلك ، واستدل به على أن من افتتح صلاته مضطجعا ثم استطاع الجلوس أو القيام أتمها على ما أدت إليه حاله . قوله (فإذا بقي من قراءته) فيه إشارة إلى أن الذي كان يقرأه قبل أن يقوم أكثر ، لأن البقية تطلق في الغالب على الأقل . وفي هذا الحديث أنه لا يشترط لمن افتتح النافلة قاعداً أن يركع قاعداً ، أو قائماً أن يركع قائماً ، وسيأتي البحث في ذلك في باب قيام النبي ﷺ بالليل ، من أبواب التهجد . قوله (فإذا قضى صلاته نظر الخ) يأتي الكلام عليه في أبواب التطوع في الكلام على ركعتي الفجر إن شاء الله تعالى

(خاتمة) : اشتملت أبواب التقصير وما معه من الأحاديث المرفوعة على اثنين وخمسين حديثاً ، المعلق منها ستة عشر حديثاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وثلاثون والبقية موصولة ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عباس في قدر الإقامة بمكة ، وحديث جابر في التطوع راكباً إلى غير القبلة ، وحديث أنس في الجمع بين المغرب والعشاء ، وحديث عمران في صلاة القاعد . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة فن بعدم ستة آثار . وافقه أعلم

تم الجزء الثاني

وبليه إن شاء الله الجزء الثالث ، وأوله كتاب التهجد

فهرس

الجزء الثاني من فتح الباري

(٩ -- كتاب مواقيت الصلاة)

رقم ٥٢١ - ٦٠٢

صفحة الباب

٣ ١ - مواقيت الصلاة وفضلها

٧ ٢ - (منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة)

٧ ٣ - البيعة على إقامة الصلاة

٨ ٤ - الصلاة كفارة

٩ ٥ - فضل الصلاة لوقتها

١١ ٦ - الصلوات الخمس كفارة

١٣ ٧ - تضييع الصلاة عن وقتها

١٤ ٨ - المصل ينأجى ربه عز وجل

١٥ ٩ - الإبراد بالظهر في شدة الحر

٢٠ ١٠ - الإبراد بالظهر في السفر

٢١ ١١ - وقت الظهر عند الزوال

٢٣ ١٢ - تأخير الظهر الى العصر

٢٥ ١٣ - وقت العصر

٣٠ ١٤ - إثم من فاتته العصر

٣١ ١٥ - من ترك العصر

٣٣ ١٦ - فضل صلاة العصر

٣٧ ١٧ - من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب

٤٠ ١٨ - وقت المغرب

٤٣ ١٩ - من كره أن يقال للمغرب العشاء

٤٤ ٢٠ - ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعا

٤٧ ٢١ - وقت العشاء اذا اجتمع الناس أو تأخروا

٤٧ ٢٢ - فضل العشاء

٤٩ ٢٣ - ما يكره من النوم قبل العشاء

٤٩ ٢٤ - النوم قبل العشاء لمن غلب

٥١ ٢٥ - وقت العشاء الى نصف الليل

٥٢ ٢٦ - فضل صلاة الفجر

٥٣ ٢٧ - وقت الفجر

صفحة الباب

٥٦ ٢٨ - من أدرك من الفجر ركعة

٥٧ ٢٩ - من أدرك من الصلاة ركعة

٥٨ ٣٠ - الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس

٦٠ ٣١ - لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس

٦٢ ٣٢ - من لم يكره الصلاة الا بعد العصر والفجر

٦٣ ٣٣ - ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها

٦٦ ٣٤ - التكبير بالصلاة في يوم غيم

٦٦ ٣٥ - الأذان بعد ذهاب الوقت

٦٨ ٣٦ - من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت

٧٠ ٣٧ - من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها، ولا يمد

إلا تلك الصلاة

٧٢ ٣٨ - قضاء الصلوات الأولى فالأولى

٧٢ ٣٩ - ما يكره من السر بعد العشاء

٧٣ ٤٠ - السر في الفقه والخير بعد العشاء

٧٥ ٤١ - السر مع الضيف والأهل

(١٠ - كتاب الأذان)

٦٠٢ - ٨٧٥

٧٧ ١ - بدء الأذان

٨٢ ٢ - الأذان مثنى مثنى

٨٣ ٣ - الإقامة واحدة إلا قوله قد قامت الصلاة

٨٤ ٤ - فضل التأذين

٨٧ ٥ - رفع الصوت بالتداء

٨٩ ٦ - ما يحقن بالأذان من السماء

٩٠ ٧ - ما يقول اذا سمع المنادى

٩٤ ٨ - الدعاء عند النداء

٩٦ ٩ - الاستهام في الأذان

٩٧ ١٠ - الكلام في الأذان

٩٩ ١١ - أذان الأعشى إذا كان له من يجبره

صفحة	الباب	صفحة	الباب
١٥٦	٤٠- الرخصة في المطر والعلّة أن يصلي في رحله	١٠١	١٢- الأذان بعد الفجر
١٥٧	٤١- هل يصلي الإمام بمن حضر، وهل يخطب يوم الجمعة في المطر؟	١٠٣	١٣- الأذان قبل الفجر
١٥٩	٤٢- إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة	١٠٦	١٤- كم بين الأذان والاقامة
١٦٢	٤٣- إذا دعى الإمام إلى الصلاة ويده ما يأكل	١٠٩	١٥- من انتظر الاقامة
١٦٢	٤٤- من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج	١١٠	١٦- بين كل أذانين صلاة لمن شاء
١٦٣	٤٥- من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبي ﷺ وستة	١١٠	١٧- من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد
١٦٤	٤٦- أهل العلم والفضل أحق بالإمامة	١١١	١٨- الأذان للسافرين إذا كانوا جماعة والاقامة
١٦٦	٤٧- من قام إلى جنب الإمام لعلّة	١١٤	١٩- هل يتبع المؤذن فاه مهنا وههنا
١٦٧	٤٨- من دخل ليؤم الناس، فجاء الإمام الأول فأنشأ الآخر	١١٦	٢٠- قول الرجل فانتنا الصلاة
١٧٠	٤٩- إذا استوا في القراءة فليؤمهم أكبرهم	١١٧	٢١- لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار
١٧٢	٥٠- إذا زار الإمام قوما فأهمهم	١١٩	٢٢- متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الاقامة
١٧٢	٥١- إنما جعل الإمام ليؤتم به	١٢٠	٢٣- لا يسعى إلى الصلاة مستعجلاً، وليقم بالسكينة والوقار
١٨١	٥٢- متى يسجد من خلف الإمام	١٢١	٢٤- هل يخرج من المسجد لعلّة
١٨٢	٥٣- لثم من رفع رأسه قبل الإمام	١٢٢	٢٥- إذا قال الإمام مكانكم حتى أرجع انتظروه
١٨٤	٥٤- إمامة العبد والمولى	١٢٣	٢٦- قول الرجل ماصليتنا
١٨٧	٥٥- إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه	١٢٤	٢٧- الإمام تعرض له الحاجة بعد الاقامة
١٨٨	٥٦- إمامة المفتون والمبتدع	١٢٤	٢٨- الكلام إذا أقيمت الصلاة
١٩٠	٥٧- يقوم عن يمين الإمام بحذائه سواء إذا كانا اثنين	١٢٥	٢٩- وجوب صلاة الجماعة
١٩١	٥٨- إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحول له الإمام إلى يمينه	١٣١	٣٠- فضل صلاة الجماعة
١٩٢	٥٩- إذا لم ينو الإمام أن يؤم، ثم جاء قوم فأهمهم	١٣٧	٣١- فضل صلاة الفجر في جماعة
١٩٢	٦٠- إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلي	١٣٩	٣٢- فضل التهجير إلى الظهر
١٩٧	٦١- تخفيف الإمام في القيام، وانما الركوع والسجود	١٣٩	٣٣- احتساب الآثار
١٩٩	٦٢- إذا صلى لنفسه فليطول ماشاء	١٤١	٣٤- فضل العشاء في جماعة
٢٠٠	٦٣- من شك إمامه إذا طول	١٤٢	٣٥- اثنان فأفوقهما جماعة
٢٠١	٦٤- الإيجاز في الصلاة واتمامها	١٤٢	٣٦- من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، وفضل المساجد
		١٤٨	٣٧- فضل من غدا إلى المسجد ومن راح
		١٤٨	٣٨- إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة
		١٥١	٣٩- حد المريض أن يشهد الجماعة

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٠١	٦٥- من أخف الصلاة عند بكاء الصبي	٢٣٣	٩٢ - رفع البصر الى السماء في الصلاة
٢٠٣	٦٦- اذا صلى ثم أم قوما	٢٣٤	٩٣ - الالتفات في الصلاة
٢٠٣	٦٧- من أسمع الناس تكبير الامام	٢٣٥	٩٤ - هل يلتفت لامر يزل به أو يرى شيئا أو بصاقا في القبلة
٢٠٤	٦٨- الرجل يأتي بالامام ويأتم الناس بالمأموم	٢٣٦	٩٥ - وجوب القراءة للامام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت
٢٠٥	٦٩- هل يأخذ الامام - إذا شك - بقول الناس	٢٤٣	٩٦ - القراءة في الظهر
٢٠٦	٧٠- اذا بكى الامام في الصلاة	٢٤٥	٩٧ - القراء في العصر
٢٠٦	٧١- تسوية الصفوف عند الاقامة وبعدها	٢٤٦	٩٨ - القراءة في المغرب
٢٠٨	٧٢- اقبال الامام على الناس عند تسوية الصفوف	٢٤٧	٩٩ - الجهر في المغرب
٢٠٨	٧٣- الصف الأول	٢٥٠	١٠٠- الجهر في العشاء
٢٠٨	٧٤- اقامة الصف من تمام الصلاة	٢٥٠	١٠١- القراءة في العشاء بالسجدة
٢٠٩	٧٥- أتم من لم يتم الصفوف	٢٥١	١٠٢- القراءة في العشاء
٢١١	٧٦- الزاكن المتكسب بالمتكسب والقدم بالقدم في الصف	٢٥١	١٠٣- يطول في الاوليين ويخفف في الآخرين
٢١١	٧٧- اذا قام الرجل عند يسار الامام وحوله الامام خلفه الى يمينه	٢٥١	١٠٤- القراءة في الفجر
٢١٢	٧٨- المرأة وحدها تكون صفا	٢٥٣	١٠٥- الجهر بقراءة صلاة الفجر
٢١٣	٧٩- ميمنة المسجد والامام	٢٥٥	١٠٦- الجمع بين السورتين في الركعة والقراءة بالخواصم
٢١٣	٨٠- اذا كان بين الامام وبين القوم حائط أو سرة	٢٦٠	١٠٧- يقرأ في الاخيرين بفاتحة الكتاب
٢١٤	٨١- صلاة الليل	٢٦١	١٠٨- من خافت القراءة في الظهر والعصر
٢١٦	٨٢- ايجاب التكبير وافتتاح الصلاة	٢٦١	١٠٩- اذا أسمع الامام الآية
٢١٨	٨٣- رفع اليدين في التكبيرة الاولى مع الافتتاح	٢٦١	١١٠- يطول في الركعة الاولى
	سواء	٢٦٢	١١١- جهر الامام بالتأمين
٢١٩	٨٤- رفع اليدين اذا كبر واذا ركع واذا رفع	٢٦٦	١١٢- فضل التأمين
٢٢١	٨٥- الى أين يرفع يديه	٢٦٦	١١٣- جهر المأموم بالتأمين
٢٢٢	٨٦ - رفع اليدين اذا قام من الركعتين	٢٦٧	١١٤- اذا ركع دون الصف
٢٢٤	٨٧ - وضع اليدين على اليسرى	٢٦٩	١١٥- اتمام التكبير في الركوع
٢٢٥	٨٨ - الخشوع في الصلاة	٢٧١	١١٦- اتمام التكبير في السجود
٢٢٦	٨٩ - ما يقول بعد التكبير	٢٧٢	١١٧- التكبير اذا قام من السجود
٢٣١	٩٠ - حديث أسماء في صلاة الكسوف	٢٧٣	١١٨- وضع الاكف على الركب في الركوع
٢٣١	٩١ - رفع البصر الى الامام في الصلاة	٢٧٤	١١٩- إذا لم يتم الركوع

صفحة	الباب
٢٧٥	١٢٠- استواء الظهر في الركوع
٢٧٥	١٢١- حد إتمام الركوع والاعتدال فيه
٢٧٦	١٢٢- أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالأعادة
٢٨١	١٢٣- الدعاء في الركوع
٢٨٢	١٢٤- ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع
٢٨٣	١٢٥- فضل اللهم ربنا ولك الحمد
٢٨٤	١٢٦- القنوت
٢٨٧	١٢٧- الاطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع
٢٩٠	١٢٨- يهوى بالتكبير حين يسجد
٢٩٢	١٢٩- فضل السجود
٢٩٤	١٣٠- يبدى ضيعه ويمحى في السجود
٢٩٥	١٣١- يستقبل بأطراف رجله القبلة
٢٩٥	١٣٢- إذا لم يتم السجود
٢٩٥	١٣٣- السجود على سبعة أعظم
٢٩٧	١٣٤- السجود على الأنف
٢٩٨	١٣٥- السجود على الأنف والسجود في الطين
٢٩٨	١٣٦- عقد الثياب وشدها
٢٩٩	١٣٧- لا يكشف شعراً
٢٩٩	١٣٨- لا يكشف ثوبه في الصلاة
٢٩٩	١٣٩- التسبيح والدعاء في السجود
٣٠٠	١٤٠- المكث بين السجدين
٣٠١	١٤١- لا يفتش ذراعيه في السجود
٣٠٢	١٤٢- من استوى قاعداً في وتر من صلاته ثم نهض
٣٠٣	١٤٣- كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة
٣٠٣	١٤٤- يكبر وهو ينهض من السجدين
٣٠٥	١٤٥- سنة الجلوس في التشهد
٣٠٩	١٤٦- من لم ير التشهد الاول واجبا
٣١٠	١٤٧- التشهد في الاول
٣١١	١٤٨- التشهد في الآخرة
٣٧١	١٤٩- الدعاء قبل السلام
٣٢٠	١٥٠- ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب
٣٢٢	١٥١- من لم يمسح جبهته وأنته حتى صلى
٣٢٢	١٥٢- التسليم
٣٢٣	١٥٣- يسلم حين يسلم الإمام
٣٢٣	١٥٤- من لم ير رد السلام على الإمام ، واكتفى بتسليم الصلاة
٣٢٤	١٥٥- الذكر بعد الصلاة
٣٢٣	١٥٦- يستقبل الإمام الناس إذا سلم
٣٣٤	١٥٧- مكث الإمام في مصلاه بعد السلام
٣٣٧	١٥٨- من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطاهم
٣٣٧	١٥٩- الافتتال والانصراف عن اليمن والشمال
٣٣٩	١٦٠- ماجاء في التوم الفاء والبصل والكرات
٣٤٤	١٦١- وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل
٣٤٧	١٦٢- خروج النساء الى المساجد بالليل والفلس
٣٤٩	١٦٣- انتظار الناس قيام الإمام العالم
٣٥٠	١٦٤- صلاة النساء خلف الرجال
٣٥١	١٦٥- سرعة انصراف النساء من الصبح ، وقلة مقامهن في المسجد
٣٥١	١٦٦- استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد
	(١١ - كتاب الجمعة)
	رقم ٨٧٦ - ٩٤١
٣٥٣	١ - فرض الجمعة
٣٥٦	٢ - فضل الغسل يوم الجمعة
٣٦٤	٣ - الطيب للجمعة
٣٦٦	٤ - فضل الجمعة
٣٧٠	٥ - قول عمر: لم تحتبسوا من الصلاة
٣٧٠	٦ - الدهن للجمعة
٣٧٣	٧ - يلبس أحسن ما يجد
٣٧٤	٨ - أسواك يوم الجمعة
٣٧٧	٩ - من تسوك بسواك غيره

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٤٦٤	١٦- خروج الصبيان الى المصلى	٥٠٨	١٠- الدعاء إذا انقطعت السبل من كثرة المطر
٤٦٥	١٧- استقبال الامام الناس في خطبة العيد	٥٠٩	١١- ما قيل إن النبي ﷺ لم يحسول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة
٤٦٥	١٨- العلم الذي بالمصلى	٥١٠	١٢- اذا استشفعوا الى الامام ليستسقى لهم لم يردم
٤٦٦	١٩- موعظة الامام النساء يوم العيد	٥١٠	١٣- اذا استشفع المشركون بالمسلمين عند الفحط
٤٦٩	٢٠- اذا لم يكن لها جلباب في العيد	٥١٢	١٤- الدعاء إذا كثر المطر : حوالينا ولا علينا
٤٧٠	٢١- اعتزال الحيض المصلى	٥١٣	١٥- الدعاء في الاستسقاء قائما
٤٧١	٢٢- النحر والذبح يوم النحر بالمصلى	٥١٤	١٦- الجهر بالقراءة في الاستسقاء
٤٧١	٢٣- كلام الامام والناس في خطبة العيد	٥١٤	١٧- كيف حول النبي ﷺ ظهره الى الناس
٤٧٢	٢٤- من غاب الطريق إذا رجع يوم العيد	٥١٤	١٨- صلاة الاستسقاء ركعتين
٤٧٤	٢٥- اذا فاته العيد يصلي ركعتين	٥١٥	١٩- الاستسقاء في المصلى
٤٧٦	٢٦- الصلاة قبل العيد وبعدها	٥١٥	٢٠- استقبال القبلة في الاستسقاء
(١٤ - كتاب الوتر)		٥١٦	٢١- رفع الناس أيديهم مع الامام في الاستسقاء
رقم ٩٩٠ - ١٠٠٤		٥١٧	٢٢- رفع الامام يده في الاستسقاء
٤٧٧	١ - ما جاء في الوتر	٥١٨	٢٣- ما يقال اذا أمطرت
٤٨٦	٢ - ساعات الوتر	٥١٩	٢٤- من تمطر في المطر حتى يتحادر على لحية
٤٨٧	٣ - إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر	٥٢٠	٢٥- اذا هبت الريح
٤٨٨	٤ - ليجمع آخر صلاته وترأ	٥٢٠	٢٦- قول النبي ﷺ فصرت بالصبا
٤٨٨	٥ - الوتر على الدابة	٥٢١	٢٧- ما قيل في الزلازل والآيات
٤٨٩	٦ - الوتر في السفر	٥٢٢	٢٨- (وتعملون رزقكم أنكم تكذبون)
٤٨٩	٧ - القنوت قبل الركوع وبعده	٥٢٤	٢٩- لا يدرى متى يجي المطر الا الله
(١٥ - كتاب الاستسقاء)		(١٦ - كتاب الكسوف)	
رقم ١٠٠٥ - ١٠٣٩		رقم ١٠٤٠ - ١٠٦٦	
٤٩٢	١ - الاستسقاء	٥٢٦	١ - الصلاة في كسوف الشمس
٤٩٢	٢ - اللهم اجعلها عليهم سنين كسئ يوسف	٥٢٩	٢ - الصدقة في الكسوف
٤٩٤	٣ - سؤال الناس الامام الاستسقاء إذا قحطوا	٥٣٣	٣ - النداء بالصلاة جامعة في الكسوف
٤٩٧	٤ - تحويل الرداء في الاستسقاء	٥٣٣	٤ - خطبة الامام في الكسوف
٥٠١	٥ - انتقام الرب بالفحط اذا انتهكت محارمه	٥٣٥	٥ - هل يقول كسفت الشمس أو خسفت
٥٠١	٦ - الاستسقاء في المسجد الجامع	٥٣٦	٦ - قوله ﷺ يخوف الله عبادته بالكسوف
٥٠٧	٧ - الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة	٥٣٧	٧ - التعوذ من عذاب القبر في الكسوف
٥٠٨	٨ - الاستسقاء على المنبر	٥٣٨	٨ - طول السجود في الكسوف
٥٠٨	٩ - من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء		

صفحة الباب	
٥٦٠	١٢- من لم يجد موضعاً للسجود من الزحام
	(١٨ - كتاب تقصير الصلاة)
	رقم ١٠٨٠ - ١١١٩
٥٦١	١ - ما جاء في التقصير وكُم يقيم حتى يقصر
٥٦٣	٢ - الصلاة بمعنى
٥٦٥	٣ - كم أقام النبي ﷺ في حجة
٥٦٥	٤ - في كم يقصر الصلاة
٥٦٩	٥ - يقصر إذا خرج من موضعه
٥٧٢	٦ - يصل المغرب ثلاثاً في السفر
٥٧٣	٧ - صلاة التطوع على الدواب وجبتا نوجعت به
٥٧٤	٨ - الإيماء على الدابة
٥٧٤	٩ - ينزل للسكوبة
٥٧٦	١٠ - صلاة التطوع على الحمار
٥٧٧	١١ - من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها
٥٧٨	١٢ - من تطوع في السفر في غير دبر الصلاة وقبلها
٥٧٩	١٣ - اجمع في السفر بين المغرب والعشاء
٥٨١	١٤ - هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء
٥٨٢	١٥ - يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس
٥٨٢	١٦ - إذا ارتحل بعد ما زالت الشمس صلى الظهر ثم ركب
٥٨٤	١٧ - صلاة القاعد
٥٨٦	١٨ - صلاة القاعد بالإيماء
٥٨٧	١٩ - إذا لم يعلق قاعداً صلى على جنب
٥٨٨	٢٠ - إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد خفة نعم ما بقى

صفحة الباب	
٥٣٩	٩ - صلاة الكسوف جماعة
٥٤٣	١٠ - صلاة النساء مع الرجال في الكسوف
٥٤٣	١١ - من أحب العتاقة في كسوف الشمس
٥٤٤	١٢ - صلاة الكسوف في المسجد
٥٤٤	١٣ - لا تنكف الشمس لموت أحد ولا لحياته
٥٤٥	١٤ - الذكر في الكسوف
٥٤٦	١٥ - الدعاء في الكسوف
٥٤٧	١٦ - قول الإمام في خطبة الكسوف أما بعد
٥٤٧	١٧ - الصلاة في كسوف القمر
٥٤٨	١٨ - الركعة الأولى في الكسوف أطول
٥٤٩	١٩ - الجهر بالقراءة في الكسوف
	(١٧ - كتاب سجود القرآن)
	رقم ١٠٧٧ - ١٠٧٩
٥٥١	١ - ما جاء في سجود القرآن وسنه
٥٥٣	٢ - سجدة تنزيل السجدة
٥٥٣	٣ - سجدة ص
٥٥٣	٤ - سجدة النجم
٥٥٣	٥ - سجود المسلمين مع المشركين
٥٥٤	٦ - من قرأ السجدة ولم يسجد
٥٥٦	٧ - سجدة إذا انشقت
٥٥٦	٨ - من سجد لسجود القاري
٥٥٧	٩ - ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة
٥٥٧	١٠ - من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود
٥٥٩	١١ - من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها

تصويب

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
٦	٣	لم يذكر	لم يذكر	١٠١	١٦	أركعتين	ركعتين
٦	١٠	يستغفر به	يستغفر به	١٠٢	٥	وجه	وجه
٦	٢٦	الأوقات	الأوقات	١٠٤	١	ثم مدحا	ثم مدحا
١١	٤	الدرودي	الدرودي	١٠٤	٢٧	هذا	هكذا
١٨	٤	٥٢٩	٦٢٩	١١١	٨	للسافر	للسافرين
٢٥	١٤	الثات	الثقات	١١٣	٢٠	التأخير	التأخر
٢٦	١٩	فنجدم	فيجدم	١١٤	٢٠	يتبع	يتبع
٢٣	١٩	باب صلاة الفجر	باب فضل صلاة الفجر	١١٦	١٢	إذا	إذا
٣٧	٧	السؤال	السؤال	١٢٤	٢٤	٤٦٣	٦٤٣
٣٩	١٥	به في كتاب	به في كتاب	١٢٥	١٣	قيا	قيا
٤٠	١٤	إذا أورد	إذا ورد	١٢٥	١٦	يصمها	يطمها
٤٠	٢٨	فينصرف	فينصرف	١٢٧	٢١	بالتفاق المعصية	بالتفاق نفاق المعصية
٤٣	١٢	كره	كره	١٢٧	٢٩	أو العشاء	أو العشاء أو العشاء
٥٠	٧	قوله	قوله في	١٢٩	٢٣	وتعرقه	وتعرقه
٥٠	٢٠	على رأسه يده	يده على رأسه	١٣٥	٤	الفرد	الفرض
٥٤	٤	فصل	فصليا	١٣٦	٣	ويلحق	ويلحق
٥٤	٧	اسماعيل بن	اسماعيل بن	١٣٩	٢٦	أن يمضي	والمشي
٥٨	٣	وأرضام	وأرضام	١٤٣	٢٣	فالاول	فالاول
٦٣	١٧	ورواه	رواه	١٤٥	١٢	وهو	وهو
٧١	٢١	فتكون	فيكون	١٤٨	٢٥	في مالك	عن مالك
٧٢	١٢	عبادة الله	عبادة الله	١٥٤	١١	التهادي	والتهادي
٧٤	١٥	في الخير	في خير	١٥٦	١٦	الامة	الامة
٧٤	١٨	وهذا الذي	وهذا هو الذي	١٦١	٨	ذهاب	من ذهاب
٨٩	١٥	تجب	تجب	١٦٦	٢٠	أب بكر	أبي بكر
٨٩	٢٣	وأمن غلبة	وأمن من غلبة	١٦٧	٢١	المذكور	المذكورة
٩٠	٢٢	عبد الله يوسف	عبد الله بن يوسف	١٦٨	٨	وتقدم	وتقدم
٩١	٤	وفي حديث	في حديث	١٦٩	٢٢	المصلين	المصلين
٩٤	٥	٤١٦	٦١٤	١٧٢	٢٥	المخضب	المخضب
٩٥	٢٠	اوقع	واقع	١٧٤	١٥	بعد الإمام	بعد فراغ الإمام

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٧٤	٢٢	(ذهب)	(ذهب)	٢٨٣	٢٠	بفسقهم	بفسقهم ونومهم
١٧٩	٢٥	زائد	زائد	٤٠٦	١١	يخطها	يخطها
٢٠٤	١٠	لا يسمع	لم يسمع	٤٢٢	١٦	الاختلاف	لا خلاف
٢٠٤	١٢	يخطان	تخطان	٤٢٤	٢٥	ولهم	والهم
٢٠٦	٢٥	ومو	وهو	٤٢٥	٢٠	حيان	حيان
٢٠٧	٢٧	الرؤية	الرواية	٤٢٧	٧	ابن حازم	ابن أبي حازم
٢١٢	٢	ولانه	لانه	٤٢٨	١٨	الموصل	الموصول
٢١٢	١٦	وصليت	صليت	٤٢٩	٥	له	لهم
٢١٤	٢١	أبي فديك	أبي الفديك	٤٣٤	٢٦	يجوز	يجوز
٢٢١	٢٢	ابن شاش	ابن شاس	٤٣٥	٤	قال لم يكن	قان لم يكن
٢٢٤	٧	ابن حازم	أبي حازم	٤٤٠	٧	يلعب السودان	يلعب فيه السودان
٢٢٧	١٨	فله العالمين	فله رب العالمين	٤٤٠	٢٦	ويقال أيضا	ويقال له أيضا
٢٤٣	٨	يقرأ فيها	يقرأ فيها	٤٤٢	٣٠	المخرقة	المخرقة
٢٥٥	١٧	في كل ركعة	من آل حاتم في كل ركعة	٤٧٣	٢٥	الاضحية	الاضحية
٢٦٤	١٠	أى ولم	أى ولو لم	٤٧٥	٢	اجماعه	جماعة
٢٦٩	٢٤	أو المراد عدد	أو المراد إتمام	٤٧٥	٢٤	وهذا أثر	وهذا الأثر
٢٨٩	٣	فلا ينبغي	فلا ينبغي	٤٧٦	١٤	أولا أعم	أو لأعم
٣٠٣	١٤	ابن شيد	ابن رشيد	٤٩٩	١٨	ه بالناس	وهخرج بالناس
٣٠٩	١٦	أبوه صالح	أبو صالح	٥٠١	١٢	ستا	سبتا
٣٢٢	٢٢	يذذ	ينفذ	٥٠١	١٥	الأكام والجبال	الأكام والظراب
٣٣١	١	لقائله	لقائه	٥٠٣	٦	يفيئنا	يفيئنا
٣٣٤	١٩	النساء	النساء	٥٠٥	٢١	آغا	أغا
٣٣٨	١٤	كلحروف	كلحرفة	٥١٥	١١	المسموى	المسعودى
٣٤٧	٦	عيد الله	عيد الله	٥١٦	٩	بن بلال	عن بلال
٣٤٩	٧	١٢٣	١٦٣	٥٢٣	٢٢	صالح بن سفيان	صالح عن سفيان
٣٤٩	١١	بن مسلة	بن مسلة	٥٢٧	٥	أبي بكر	أبي بكر
٣٤٩	١٦	فأنجوز	فأنجوز	٥٢٩	٢٦	أثم عنها ورده	عنها ثم أورده
٣٥١	٥	وأم	وأم	٥٣٠	٢٨	الثاني	السامع
٣٥٢	٢	د	د	٥٣١	٣	تسميه	تسمية
٣٥٣	٢٥	الأواح	الأرواح	٥٤٥	١٠	أول	الأول

صفحة	سطر	خطاً	صواب	صفحة	سطر	خطاً	صواب
٥٦٥	١٣	ابن مسعود	أبي مسعود	٥٦٠	١٦	روايته له	رواية له
٥٥٢	٢	بذكره	بذكره	٥٨	آخر سطر سقطت منه فقرة وصوابها بعد متابعا		
٥٥٦	٦	لمسجد	مسجد				حسينا : : فأما متابعة علي بن المبارك فوصلها أبو نعيم في
٥٥٧	١٢	ثم واقفه	واقفه				المستخرج من طريق عثمان بن عمر بن فارس عنه . وأما
٥٥٨	٢٩	عن النبي	على النبي				متابعة سحره ، الخ